



# الشرق الأوسط الحديث

الجزء الأول

طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا

١٧٨٩ - ١٩١٨

بإشراف: البرن موراني

فيليب سكاينوري

ماري لوي ويلسون

ترجمة  
الدكتور أسعد صقّر

رَبِيعُ الدَّارِ  
طه محمد الحسن بن بادوانات الشهداوي في الجمهورية التونسية والموريتانية

دمشق أونوستراد المرة ص.ب: ١٦٠٣٥ - بوقيا طلاسدار

هاتف: ٦٦١٨٩٦١-٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تليكس: ٤١٢٠٥٠



# The Modern Middle East: A Reader

*Edited by*

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY  
and MARY C. WILSON

University of California Press  
Berkeley and Los Angeles

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن  
فكر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

---

الطبعة الأولى ١٩٩٦

## مقدمة المترجم

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يطلع على بحوث أساسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث كتبها أكثر الأخصائيين شهرة في هذا المجال وقد استهدف اختيار الموضوعات التي تشتمل على قرنين من التغيرات ، أن يلبي بكل دقة حاجة الدارسين إذ أنه كما يقول ناشروه النص الوحيد المتوفر من هذا النوع وفي هذا الموضوع وهو بالإضافة إلى ذلك عظيم الفائدة لكل الذين لهم اهتمامات عامة بالشرق الأوسط .

ويتألف الكتاب من بحث افتتاحي كتبه ألبرت حوراني ١٩١٥ — ١٩٩٣ وكان أستاذاً فخرياً في كلية سانت أنطوني — أوكسفورد ، ومحاضراً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أوكسفورد وله كتب كثيرة من أهمها (تاريخ الشعوب العربية *A History of the Arab Peoples* الصادر عام ١٩٩١) .

ويلي هذا البحث الافتتاحي سبعة وعشرون بحثاً مرتبة في أربعة أقسام :

- القسم الأول عنونه : النخب الإصلاحية وتبدل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩ — ١٩١٨ .
- القسم الثاني عن : التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ — ١٩١٨ .
- القسم الثالث : بناء الأيديولوجيات القومية والسياسية وصولاً إلى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين ،



— القسم الرابع : الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية .  
وفي كل قسم بحوث عدة اختارها مؤلفوها وفقاً لقناعاتهم  
الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق بين أساتذة تاريخ الشرق  
الأوسط في بلدان مختلفة .

أما المؤلفون فمن بينهم (بالإضافة إلى آلبرت حوراني) .  
آن لامبتون *Ann Lambton* أستاذ فخري للغة الفارسية في  
جامعة لندن ومن مؤلفاته : ملاكو الأراضي والفلاحون في إيران  
١٩٥٣ ، الدولة والحكومة في الإسلام أثناء العصر الوسيط ١٩٨١ ،  
الاستعمارية والتحول في إيران أثناء العصر الوسيط ١٩٨٨ .  
بول دومون *Paul Dumont* من معهد الدراسات التركية بجامعة  
العلوم الإنسانية في ستراسبورغ وهو مؤلف : تركيا على أبواب أوروبا ،  
مدن عثمانية في نهاية الإمبراطورية .

إرنست دون *Ernest Dawn* أستاذ فخري للتاريخ في جامعة  
إيلينيوي ، من مؤلفاته : من العثمانية إلى العروبة ١٩٧٣ .

رودريك دافيسون *Roderic Davison* أستاذ فخري للتاريخ في  
جامعة جورج واشنطن ومؤلف كتب كثيرة منها : الإصلاح في  
الإمبراطورية العثمانية ١٩٦٣ .

فيروز أحمد أستاذ التاريخ في جامعة ماساشوستس في  
بوسطن ومؤلف كتاب التجربة الديمقراطية في تركيا  
١٩٥٠ — ١٩٧٥ نُشر عام ١٩٧٧ وكتاب نشأة تركيا الحديثة  
(١٩٩٣) .

شارل عيساوي أستاذ فخري للدراسات الشرق أوسطية في  
جامعة برنستون من مؤلفاته : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا ١٩٨٢ والهلل الخصب ١٨٠٠ — ١٩١٤  
(١٩٨٨) .

نيكي كيدي *Nikki Keddie* أستاذ التاريخ في جامعة

كاليفورنيا - لوس أنجلوس من مؤلفاته: السيد جمال الدين الأفغاني . سيرة سياسية ١٩٧٤ وإيران: الدين والسياسة والمجتمع ١٩٨٠ وجذور الثورة وتفسير تاريخ إيران الحديثة ١٩٨١ .

روجر أوين Roger Owen أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد من مؤلفاته: القطن والاقتصاد المصري ١٨٢٠ - ١٩١٤ (١٩٦٩) والشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٢٠ - ١٩١٤ (١٩٨١) .

إليزابيث بيكاردي من المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في باريس، من كتبها لبنان دولة النزاع ١٩٨٨ والمسألة الكردية ١٩٩١ .

ماري ويلسون أستاذ مساعد في التاريخ ومدير في برنامج الدراسات الشرق أوسطية في جامعة ماساشوسيتس في أمهرست من مؤلفاتها: بريطانيا وإنشاء الأردن (١٩٨٧) .

بيناز توبراك Binnaz Tobrak أستاذ العلوم السياسية في جامعة Bogazici في استنبول ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومن مؤلفاته: الإسلام والتطور السياسي في تركيا ١٩٨١ .

شريف ماردين أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة ومؤلف كتاب: تكوين الفكر العثماني الشاب (١٩٦٢) والدين والتغيرات الاجتماعية في تركيا الحديثة ١٩٨٩ .

أندريه ريمون أستاذ فخري في جامعة بروفانس في إكس أون بروفانس ومن مؤلفاته: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر (جزءان ١٩٧٣) والمدن العربية الكبرى في العهد العثماني ١٩٨٥ .

غسان سلامة مدير الدراسات في المركز القومي للبحوث العلمية وأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس من مؤلفاته

المسرح السياسي في لبنان ١٩٦٨ — ١٩٧٣ (١٩٧٤) وأسس  
الدولة العربية (١٩٨٧) وسياسة التكامل العربي (١٩٨٧).

فليب خوري: أستاذ التاريخ وعميد مدرسة الإنسانيات  
والعلوم الاجتماعية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. من مؤلفاته.  
وجهاء المدن والقومية العربية. القبائل وتشكل الدولة في الشرق  
الأوسط (١٩٩٠) وسوريا والانتداب الفرنسي ١٩٨٧.

رشيد خالدي أستاذ مساعد للتاريخ ومدير لمركز الدراسات  
الشرق أوسطية في جامعة شيكاغو من مؤلفاته: السياسة البريطانية  
تجاه سوريا وفلسطين ١٩٠٦ — ١٩١٤ (١٩٨٠).

جوديث توكر Judith Tucker أستاذ مساعد في التاريخ بجامعة  
جورجتاون. من مؤلفاتها: المرأة المصرية في القرن التاسع عشر  
(١٩٨٥) والمرأة العربية: تحوم قديمة وحدود جديدة (١٩٩٣).

تغطي أبحاث الكتاب قرابة مائتي عام من التغيرات الثقافية  
والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت على بلدان كانت قد  
انبثقت من أرضها وعاشت على صعيدها أقدم حضارات العالم  
وأكثرها خصباً وعطاء في تاريخ الإنسانية ولكنها في الفترة التي تتناولها  
الدراسة (وقبل ذلك بزمان طويل) تحولت إلى ساحة صراع يتناوب فيها  
الأقوياء من خارجها على انتهاب ثرواتها وإخضاع سكانها وإذكاء  
الصراعات الداخلية بين أجزائها وطوائفها إمعاناً في إضعافها واتقاء لكل  
نهضة تجمعها وتذكي فيها إرادة البناء الذاتي ومقاومة السيطرة الخارجية.

إن دراسة متأنية لأحداث القرن التاسع عشر والنصف الأول  
من القرن العشرين الذي شهد حريين عالميين تركتا آثاراً عميقة  
وخطيرة ومستمرة في حياة العرب وغيرهم لا تلقي ضوءاً على تبدلات  
جذرية في كل صعيد وحسب عبر مائة وخمسين عاماً (تغطيها الأجزاء  
الثلاثة الأولى من الكتاب) بل هي تفتح العيون والأذهان على مشاكل

الحاضر الذي نعيشه وعلى صورة المستقبل الذي نختار العمل على بنائه. في معظم هذه الحقبة كانت البلاد العربية كلها تقريباً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصر بالذات قد عاشت تجربة فريدة على يد محمد علي وخلفائه. وكانت تثقلها قوتان يجمعهما ترابط من نوع ما هما التوسع الأوربي الاقتصادي الرأسمالي من جهة ودولة محمد علي المركزية من جهة أخرى. ويمكن القول — دون دخول في التفاصيل — إن أوروبا في مجرى التفاعل بين هاتين القوتين وجدت المجال مفتوحاً للتدخل المتزايد في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيراً بالاحتلال البيطاني عام ١٨٨٢ وليس بصعب استخلاص النموذج فإن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب، بل إنه يمهّد السبيل إليه أيضاً.

ولم تشذ الإمبراطورية العثمانية نفسها عن النموذج وإن كانت هناك اختلافات في الإيقاع والتوقيت، وقد تأجل فقدان السيطرة السياسية الكامل حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى، مع أن بعض المؤرخين يقولون إن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك بزمان غير يسير. ويرى فيروز أحمد أن «الأترك الشبان» كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوربية، وانتهوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى، وقد بلغ الاعتماد الاقتصادي على أوروبا درجة أصابت الاقتصاد العثماني بالشلل عندما قطعت الحرب الإمدادات من بضائع أوربية ومن رأسمال.

ولا يتسنى هذا قدرة «الأترك الشبان» على الاستفادة من ظروف الحرب على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته بلادهم، وما اندفعوا إليه من تعبئة سياسية لجماهيرهم ومن تخطيط اقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة ومن تشجيع للمرأة على اقتحام ميادين العمل. وما هو نموذج آخر عن القوة العظيمة التي يمكن أن تفجرها

طاقات شعب إذا ما أحسنت تعبثه، وعن الكيفية التي تبني بها أمة نفسها وتنتزع نصرها الخاص من قلب الهزيمة والمرارة .

لقد كان تدخل القوى الأوربية الكبرى في شؤون الإمبراطورية العثمانية مدخلاً إلى تمزيق كيانتها وتحطيم سيادتها وفتح أسواقها أمام البضائع والبراسمائل الأوربية حتى اقتيدت معظم ولاياتها إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة، وكحقل لتوظيف رأس المال الأوربي . وبلغ تدخل السفراء والقناصل الأوربيين في شؤون الدولة مبلغاً مزيماً حتى أخذ بعضهم يلعب دور الوسيط بين الأهالي والحكومة وخصوصاً في الولايات خارج استنبول . وكان الناس يعلمون أن هؤلاء القناصل قوة في داخل الحكومة ( في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب مدينة حلب التمس « الوجهاء » من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة المنكوبة من الضرائب لمدة خمسة أعوام، وفي عام ١٨٣٠ رجاه شيوخ قبيلتي الموالي وعززة أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان هو نفسه راغباً بهذا التدخل ... إلخ . وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ) .

يقول آلبت حوراي « إن مجموعات سياسية في داخل الحكومة العثمانية كانت تتطلع أكثر من أي وقت مضى إلى دعم السفراء والقناصل الأوربيين في صراعاتها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذهم إلى حد بعيد » ويتابع « وكان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون إلى المساعدة الأوربية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه » .

وفي هذا المناخ من التبعية والتردي ترجعت أصداء النزعة القومية المتعاطمة في أوروبا بين الشعوب التي تحكمها الإمبراطورية وخاصة شعوب البلقان، وقد ساعد في ذلك بلا ريب الصلات الوثيقة بأوروبا والاختلاف في الدين بين شعوب تعتنق المسيحية

وسلطة تحكم باسم الإسلام وتجعل الشريعة الإسلامية مرجعيتها على طريقته.

وتوالى الانتفاضات في كل مكان تقريباً وردت الدولة بما تستطيع من قمع ولكنها حاولت جاهدة أيضاً تهدئة الأوضاع باصطناع اصلاحات على يدي السلطان سليم الثالث وعمود الثاني ومن بينها اسياخ صفة المواطنة العثمانية على كل رعايا السلطان وإقامة المساواة بين المسلمين والمسيحيين .

وشن « العثمانيون الجدد » فيما بعد وهم أسلاف جماعة الاتحاد والترقي وآباؤهم الشرعيون حملات جريئة لخلق مناخ يشعر فيه كل الرعايا بالانتماء إلى العثمانية بديلاً لكل الانتماءات الأخرى . وقد كتب مصطفى فاضل باشا وهو أحد كبار زعمائهم في رسالة جسورة إلى السلطان عبد العزيز « أن الثورات المسيحية في الإمبراطورية ليست إلّا عرضاً من مرض — رجعية الحكومة وسوءتها — أصاب المسلمين الصابرين وأكثر مما أصاب المسيحيين » . كما يقول فيها « إن خط التقسيم يمر بين القامعين والمقمعين فقط وليس بين المسيحيين والمسلمين » .

وإذ كانت العقلية التركية المحكومة بقرون من الهيمنة غير مستعدة للقبول بأية مساواة حقيقية ، وكانت الشعوب المحكومة وأخصها الأقليات المسيحية في الإمبراطورية مستمرة في اندفاعها نحو الاستقلال فقد ظلت المساواة العثمانية غاية لم تدرك سواء في فترة التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨ ، عندما بدا أن الإخوة العثمانية خلال أيام قليلة عاصفة وراخرة بالحماس جاءت مع نهاية حكم عبد الحميد الفردي وانبثاق دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦ إلّا أنه في أعقاب هذه القوة الهائجة القصيرة عادت القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية ولم يكن هذا ينطبق على مسيحيي الإمبراطورية وحسب ولكنه أصبح الآن ينطبق على

المسلمين أيضاً. فعندما تطورت النزعة القومية العربية بفضل عوامل كثيرة ثقافية وسياسية منها ردة الفعل على الهيمنة العثمانية التركية. وجد الأتراك أنفسهم مصدراً للنزعة قومية خاصة بهم تجلّت في عثمانية التنظيمات وخصوصاً في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالنزعة الوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين.

وما هو نموذج آخر لا يصعب استخلاصه أيضاً. إن سيطرة أمة على أمة أو إخضاع شعب لشعب آخر لا تستقيم معه مساواة — هذا إذا كانت ممكنة أصلاً — ولا تحجبه ذرائع أو عبارات مهما بالغت في التلميع فالأهم نزاعة إلى حريتها قبل كل اعتبار وهي تندفع إلى استقلالها وتبذل التضحيات الغالية في سبيله، وفي التاريخ حديثه وقديمه أمثلة لا حصر لها على ذلك وما حصل في الإمبراطورية العثمانية، ومهما اختلفت الظروف والملابسات، يبقى واحداً من تلك الأمثلة.

تلك محطات قليلة وأمثلة مجتزأة من هذه الأبحاث الهامة وقفت عندها وليس في خلدي أن أستبق أقوال الباحثين أو أعلق عليها. وإنما هي إلمامة عجلى بأطراف من ماضٍ قريب. إذا كان قد عبر فلم تعبر بعد نتائجه وما أنبت من نبات.

بقي علي أن أفسر سبب انتقائي هذا الكتاب بالذات لأنقله إلى العربية — وكل ترجمة انتقاء بالضرورة — وأقول في بيان ذلك أنني تلمست — فيما قرأت وسمعت وناقشت — من أبناء جيل تفتح وعيه بعد منتصف هذا القرن إطلالة تلم إلماماً واعياً بشتات أحداث وقعت في نصف القرن الماضي، فوجدتها غائمة في الأذهان — وأستثني الدارسين — ينقصها الوضوح وتفتقر إلى الدقة. وفي روعي أن تلك الأحداث ومثيلاتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ضرورية لإلقاء الضوء على ما يزدحم به وطننا العربي من مشاكل معقدة تقلقنا فروعها ولا مناص لنا من البحث والتقيب عن جذورها الضاربة في عمق تاريخنا الحديث.

وثمة أمر آخر لابد من الإشارة إليه وهو أن كلا من تركيا وإيران هما دولتان مجاورتان للوطن العربي وتربطهما به روابط قديمة وحديثة مفروضة علينا وعليهم ومعظمها إيجابي وبعضها قد لا يكون كذلك أحياناً. وأدعي أن الفهم المشترك وتنمية الروابط والعلاقات الحسنة هي في مصلحة الجانبين فنحن أولاً وأخيراً نجابه أطماع الغرب وهيمته وننتهي معاً إلى جنوب مستغل ومنهوب، ويجمعنا بعد ذلك وقبله الإسلام بقيمه المثلى وبهاها من. آصرة طالما أشرعت الأبواب وما تزال أمام الثقافة العربية ولغة القرآن.

ومن خلال هذا الوعي كانت ترجمة الأبحاث التي تتعلق بتطور إيران وتركيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وما أحسب أن الأجيال العربية الشابة وأخص الذين يعنون بالشأن العام ويتصدون لقضاياها، تستطيع أن تغفل معرفة تاريخ هذين البلدين الجارين وما آل إليه تطورهما في هذا القرن.

ومن نافلة القول أن القارئ قد لا يتفق — كما هي حالي — مع بعض ما جاء في الأبحاث الواردة من آراء. ولكنني أؤثر النقل الأمين للنص كما أراده كاتبه وأثق بحصافة القارئ وأرفض الوصاية على الفكر رفضاً مطلقاً.

وإن يضاف هذا الكتاب جديداً مفيداً إلى المكتبة العربية فقد بلغ هدفه.

ولابد لي في الختام أن أخص بالشكر الصديق العزيز الدكتور محمد خير فارس رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق لما أبداه من حماس لنشر الكتاب ولما قدمه من ملاحظات قيمة. ولن يغفرتني أن أقدم شكري إلى إبتني العزيزة الدكتورة مها صقر المختصة باللغويات ونظرية الترجمة على كل ما قدمته من عون صادق ساعد في إخراج هذا الكتاب إلى النور في موعده.

أسعد صقر



## مدخل

### بقلم آيرت حوراني

إن دراسة الشرق الأوسط الحديث التي ينهض بها دارسون ترمسوا بمفاهيم التاريخ الحديث وبطرائقه واستعملوها في سبيل إلقاء الضوء على موضوعهم، توفرت منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، غير أن ظهور عدد كبير من الدارسين والطلبة — في شمال إفريقيا وأوروبا وكذلك في المنطقة نفسها — بلغ الساعة حداً يكفل لهذه الدراسة أن تمضي قدماً في مستوى عال. ولم يظهر هذا العدد إلا في السنوات القليلة الأخيرة. كما أنه في هذه السنوات ذاتها أصبحت بعض المصادر الأساسية لتلك الدراسة متوفرة بسهولة.

وتحتاج أفكار الدارسين والنتائج التي يستخلصونها إلى بعض الوقت لكي تجد طريقها إلى الكتب وبصورة خاصة إلى الكتب المدرسية، متى علمنا أنهم يقيمون في مواد أساسية لم يجر استعمالها حتى الآن في سبيل إلقاء ضوء على موضوع لم يسبق أن كشف عنه أو جرى إيضاحه. والطريقة العادية لبسط هذه النتائج وإيضاحها ولا سيما إن كانت غير نهائية تم بواسطة المقالات في مجلات متخصصة وتقديماً إلى المؤتمرات.

وقد رأينا بناء على ذلك أنه من الجدير بالاهتمام تقديم مختارات من بعض المقالات الهامة والمثيرة حول الموضوع وذلك لاستكمال البحوث العامة القليلة الموجودة. وقد اختار مقالات هذا الكتاب مؤلفوها وفقاً لقناعتهم الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق واسع بين أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة وقد حاولوا أن يضعوا مقالات تحمل طابعاً مميزاً من أعمال مؤلفين مرموقين أو أفكاراً من مدرسة فكرية معينة بالجوانب الهامة من الموضوع أو أنها تستخدم المادة التي تبدو ذات أهمية في البحث المستقبلي.

وينوي هذا الكتاب أن ينظر إلى «الشرق الأوسط» على أنه يشمل على المنطقة التي هي الآن مشغولة بدول تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بدءاً من مصر والاتجاه شرقاً.

ويبدو هذا التعريف كككل تعريف آخر من هذا النوع تعسفياً إلى حد ما . فقد كان من الممكن التوجه غرباً بدءاً من مصر إلى البلدان العربية الأخرى في شمال إفريقيا ، أو من إيران شرقاً حتى أفغانستان وجنوب آسيا أو غرباً أيضاً من تركيا إلى تلك الأجزاء من جنوب شرق أوروبا والتي كانت تشكل لزمان طويل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أو « التركية » . إن تحديد المنطقة على هذه الصورة يمكن أن يفسر جزئياً بحدود ومقاصد كثير من الدورات الجامعية حول « تاريخ الشرق الأوسط الحديث » وجزئياً بواسطة الحدود المكانية في هذا الكتاب لكنه يفسر أيضاً وبصورة رئيسية بحقيقة أنه كانت لهذه المنطقة وحدة كافية من التجربة التاريخية تجعلها صالحة لكي تكون وحدة مفهومة للدراسة .

لقد خلق القائل الكبير في البيئة الطبيعية والمناخ اقتصاداً متشابهاً ونظماً اجتماعية : علاقات محددة بين المدينة والريف ، توازناً هشاً محدداً بين الاستعمالات المختلفة للأرض ، وبين الزراعة المستقرة والرعي البدوي . وقد أعطى الموقع الذي تحتله المنطقة في العالم ، إذ هي تقع بين المحيط الهندي والبحر المتوسط بين روسيا وآسيا الوسطى في الشمال وإفريقيا في الجنوب أعطى إلى حد بعيد المنطقة مصيراً سياسياً مشتركاً فقد شكل قسم كبير منها جزءاً من إمبراطوريات كبرى ، تكون بعضها في داخل المنطقة نفسها ( كالإمبراطورية المصرية وإمبراطورية ما بين النهرين في الأزمنة القديمة والدولة البيزنطية والخلافة العباسية وكذلك الإمبراطوريتان العثمانية والصغوية في الأزمنة الحديثة ) وكان مركز بعضها الآخر في خارج المنطقة ( كالإمبراطورية الرومانية وفي الأزمنة الحديثة البريطانية والفرنسية ) وقد ظهر الإسلام في قلب هذه المنطقة ، وفيها نشأت إمبراطوريته العظيمة الأولى . وفي داخلها تطور مجتمع متميز خلفه تشكل الروابط الجديدة بين بلدان المحيط الهندي وبلدان المتوسط . وحضارة اتخذت فيها معارف العالمين اليوناني والفارسي وفنونهما أشكلاً وتوجهات جديدة نتيجة لاعتناق الدين الإسلامي واللغة العربية كلفة ذات ثقافة عالية .

وعلىنا ألا نبالغ في أمر تلك الوحدة على كل حال . فلكل منطقة بل ولكل مدينة تجربتها التاريخية الخاصة وتميزها واهتماماتها المتصلة . وكانت هناك دائماً في كل منطقة خلافاً وتوترات بين الثقافة الأدبية العالية والثقافة الشعبية لفقراء المدن والفلاحين والبدو ، وفي كثير من المدن والقرى أصبح الإسلام دين الأغلبية ودين السلطة . أما المسيحيون واليهود وبقية الطوائف فقد ظلت موجودة .

وقد ظهرت تدريجياً انقسامات واسعة بين القسم العربي من العالم الإسلامي حيث كانت اللغة العربية لغة الثقافة الرئيسية وحيث كانت النخبة الحاكمة عبر قرون عديدة من الترك أو من مجموعات أخرى هاجرت من آسيا الوسطى وبين القسم الشرقي حيث كانت الفارسية لغة الثقافة الرفيعة إلى جانب العربية وحيث النخبة الحاكمة التي تقبض على زمام السلطة هي من أصول تركية أيضاً . وقد عبر هذا الانقسام عن نفسه في الأزمنة الحديثة بتشكل إمبراطوريتين عظيمتين : العثمانية في الغرب والصفوية في الشرق ، واتخذت الصراعات السياسية بينهما شكلاً دينياً فبنى العثمانيون الإسلام السني في حين أعلن الصفويون المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولتهم .

## ٢

يقتصر هذا الكتاب على المرحلة « الحديثة » أي على القرنين التاسع عشر والعشرين مع أن كل تقسيم لاستمرارية الزمن التاريخي يوشك أن يكون تعسفياً إلى حد ما إلا أن التغيرات التي جرت في الشرق الأوسط ، كما في بقية أنحاء العالم ، خلال القرنين الأخيرين كانت من الضخامة والعمق بحيث يمكن أن ينظر إليها كمرحلة جديدة متميزة في تاريخ العالم .

ولا ريب أنه مما يجانب الدقة أن نتحدث بعبارات تشير إلى قطيعة كاملة عن الماضي كما لو أن ما وجد من قبل قد تم استبداله تماماً بشيء آخر جديد . بل إن الأقرب للصواب أن يفكر المرء بأن العملية تنشأ عن تبادل في التأثير معقد بين إيقاعين للتغير . فمن جهة كانت هنالك مجتمعات قديمة أوجدها استخدام معين لمصادر طبيعية واتخذت نظاماً وتوجهاً بفعل قوانين وشعائر ومذاهب الدين المسيطر وهو الإسلام وحكمتها حكومات إمبراطورية مسلمة ولم يكن هذا المجتمع ساكناً بل كان متغيراً بفعل عمليات ولدت من داخله وكانت محدودة بسبب المصادر التي استطاعت توفيرها تقانة ذلك الزمان . ومن جهة أخرى كانت هناك تغيرات من نوع آخر . وبسرعة في التقدم مختلفة أصبحت ممكنة بفضل استخدام التقانة الجديدة والتراكم الناتج عن أعظم المصادر في شمال غرب أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد وصلت هذه التبدلات إلى الشرق الأوسط

مثله مثل بقية أجزاء العالم عن طريق التجارة العالمية وأنواع جديدة من الاتصالات والثقافة وأشكال جديدة من الإدارة والقانون فرضتها أحياناً الحكومات المحلية الراغبة في امتلاك قوة الدول الأوروبية وأحياناً تلك الدول نفسها عندما وسعت إمبراطورياتها بواسطة القوة العسكرية التي حصلت عليها بفعل التبدلات في مجتمعاتها .

وينزع جيل مبكر من مؤرخي الشرق الأوسط إلى رؤية النوع الثاني من التبدل وحسب ، مفترضين أن المجتمعات القديمة التي دخلتها تلك التبدلات كانت راكدة أو متلاشية وعاجزة عن المقاومة . وتبعاً لهذه النظرة سيكون التاريخ الحديث للشرق الأوسط تاريخ فرض أنواع مختلفة من الهيمنة الأوروبية على مجتمعات سلبية عديمة المقاومة .

تلك هي الطريقة التي يميل مؤرخو الدبلوماسية الأوروبية إلى رؤيتها في تاريخ المنطقة : أي كتاريخ « للمساءلة الشرقية » وبكلمة أخرى رؤية الشرق الأوسط كمشكلة في العلاقات بين الدول الأوروبية العظمى . ومعنى آخر إنها الطريقة التي ينظر بموجبها أولئك الذين يرون التاريخ في معادلات إسلامية أصولية : كتاريخ لمجتمعات مسلمة لديها معاييرها الخاصة الموروثة في السلوك المشترك والتي تتسم المرحلة الحديثة في نظرها بمحاولات القوى الأجنبية أو الحكام المحليين الذين لا يؤمنون على ترانهم ، فرض نظام مصطنع على المجتمع .

ولعل من الأفضل على كل حال أن نرى تاريخ هذه المرحلة ضمن تأثير متبادل معقد : منها رغبة المجتمعات القديمة المستقرة في إعادة بناء نفسها محفظة بما هو من خصائصها وعاملة على إدخال التبدلات الضرورية لكي تبقى حية في عالم حديث منظم أكثر فأكثر على أسس أخرى حيث مراكز القوة العالمية ظلت طويلاً ولا تزال خارج الشرق الأوسط .

### ٣

عندما بلغت هذه العملية التي يمكن أن نسميها « حديثة » كان القسم الأعظم من الشرق الأوسط تحكمه إمبراطوريتان عظيمتان : العثمانية والصفوية ، وعلى الرغم من الاختلافات بينهما فإن هناك أوجه شبه عظيمة بين المجتمعات التي كانتا تحكمانها . فقد كانت نتاج مجمل تطور الحضارة الإسلامية التي كانوا وازيها ، وفيما عدا بعض الأجزاء المتباعدة — معظم الجزيرة العربية وبعض مناطق وادي النيل الجنوبية فقد كانوا مجتمعات

تحكمها مدن وعلاقات بين سكان المدينة وأولئك الذين يحكمونهم وكانت المدن الكبرى مراكز صناعية بحسب الطرائق التقليدية مع بقاء الكثير من التجارة العالمية بين المناطق الموجودة في الشرق أو الغرب منها، وكانت العناصر المهيمنة على المجتمعات المدنية مؤلفة من ثلاث جماعات: التجار وخاصة أولئك المنخرطون في تجارة السلع الثمينة العالمية، رؤساء الحرفيين و «العلماء» وهم الملتزمون بدراسة الشريعة وتعليمها وشرحها وتطبيقها (وهي القانون المشتق من تعاليم الإسلام) وهي تشكل المنظومة الرسمية الشرعية الوحيدة وهي ضمان النظام والعدالة ومن دونها لا يمكن أن تستمر حياة المدينة المعقدة ولا العلاقات التجارية بين المدن المتباعدة فيما بينها. كانت المدن مراكز السلطة السياسية ومع أن سلالات متتابعة جاءت إلى السلطة بواسطة قوة عسكرية قوامها رجال من الريف، من الجبال أو من السهول ومع أن بعض هذه السلالات كانوا هم أنفسهم من أصول مماثلة فقد كان عليهم لكي يعيشوا ويزدهروا أن يربطوا مصالحهم بمصالح أهل المدن وبصورة خاصة بالنخب المدنية، فالحكام يستطيعون أن يمنحوا المدينة النظام وأن يحافظوا على سن القوانين ويدافعوا عن طرق التجارة ويطلبوا مداها، وتمنح المدينة من جانبها المال للحاكم عن طريق الضرائب والتجنيد الخاص لتدعم الحكومة والجيش كما تمنحه منتجاتها الحرفية الدقيقة لكي يُظهر أجهته، والموظفين المثقفين لإدارة محاكمه وخزنته، أما العلماء فهم على الأخص بمسكون بمفاتيح الشرعية، إذ باعترافهم به كحاكم مسلم منصف يستطيعون أن يحولوا سلطته إلى حكم شرعي، وللمدن مصلحة مشتركة أيضاً في السيطرة على الريف وجلب الفائض المنتجات الزراعية إليها بشروط مفضلة. هذا الربيع الاحتياطي نقداً أو عيناً للحكومة وللجيش وهو طعام لسكان المدن ومواد أولية للصناعة. لقد نشأ مالكو الأراضي بفضل تجربة السيطرة على الريف وكان المالك ضابطاً عسكرياً أو موظفاً أو وجيهاً مدنياً قادراً على أن يؤسس استحقاقاً فعالاً لجزء من الفائض الريفي ولا يمتد حكم الحكومة ومالكي الأرض إلى الريف بأكمله على أية حال، فبعيداً عن مناطق الحكم المباشرة آخرون تحتفظ الحكومة الدينية بسيطرتها عليهم بدعم من وسطاء محليين، كسادة الوديان ورؤساء المجموعات البدوية والقبائل. كما توجد خلف هذا كله مناطق السهوب والصحراء أو الجبال حيث تصبح هذه الدرجة من السيطرة مستحيلة وحيث تعيش أسواق مدن صغيرة خاضعة إلى حدٍ ما لرؤساء القبائل الرعوية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر تبدل نظام سيطرة الحكومات الإمبراطورية الكبرى . فقد بقي السلطان العثماني في استنبول يحكم كل الأراضي التي فتحها أسلافه تقريباً لا في الشرق الأوسط الذي سبق لنا تعريفه وحسب بل في شمال إفريقيا وجنوب شرق أوروبا أيضاً وقد بقيت السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية ، فالجيش العثماني والبحرية ظلّا قادرين على إبقاء طرق التجارة الرئيسية مفتوحة وظل الحكام المحليون يحافظون على مصالح الإمبراطورية الرئيسية وظل السلطان قادراً على أن يعلن أنه الحاكم الشرعي فهو يكفل العدالة باسم الشريعة فالقضاة يعينون ويُعزلون بأمر منه ويلعبون دوراً هاماً في الإدارة المحلية . والحج كل عام إلى مكة ، حيث يجتمع الحجاج في القاهرة ودمشق وهما مدينتان عظيمتان من مدن الإمبراطورية ، كانت تنظمه حكومة السلطان وتحميه ، وكان تأكيداً سنوياً على سلطته ومركزه الأوحد في قلب العالم الإسلامي .

وقد تغير على أية حال ، التوازن بين السلطات المركزية والمحلية ففيما عدا المناطق القريبة من استنبول وتلك التي تقع على طرق التجارة الرئيسية كانت مقاطعات كثيرة يحكمها حاكم أو زمرة حاكمة وتملك مصادرها الخاصة من أسباب القوة المحلية وكانوا قادرين في بعض الأماكن على أن يضمّنوا لأنفسهم حكماً وراثياً . وفي بعض المناطق الأخرى — صيدا في سوريا ، بغداد في العراق ، والقاهرة — كانت السلطة في أيدي زمر عسكرية محلية (المماليك) تضمن الديومة لسلطتها عن طريق التجنيد من القفقاس أو أي مكان آخر .

كما تغير توازن آخر . ففي بعض أجزاء الإمبراطورية تقلصت المنطقة الريفية التي تحت سيطرة المدن المباشرة . واتسعت المناطق التي كانت تحت سيطرة زعماء الوديان أو رؤساء القبائل وقد أدى ذلك إلى توسيع المنطقة المستعملة للرعي مما يتعارض مع الزراعة الحضرية ، وبات من الصعب تبعاً لذلك على الحكام العثمانيين أن يجبوا العوائد التي يحتاجون إليها للحفاظ على جيوشهم وإدارتهم وكان تحدي سلطة السلطان العثماني العليا مقتصرًا على حواشي الإمبراطورية ففي وادي النيل الأعلى نشأت سلطنة محلية في القرن السابع عشر هي سلطنة « الفونج » ، وفي وسط الجزيرة العربية أسس آل سعود وهم حكام بلدة تجارية ، مملكة اتسعت لتشمل كثيراً من أجزاء شبه جزيرة العرب . وقد كان ذلك التحدي من نوع

جديد إذ تحالف آل سعود مع مصلح ديني هو عبد الوهاب الذي دعا إلى العودة إلى نقاء العصر الإسلامي الأول ورفض نوع الإسلام الذي ساندته العثمانيون ، وفي مطلع القرن التاسع عشر احتل الحاكم السعودي المدينتين المقدستين مكة والمدينة مما ألقى شكاً على إحدى مزايم العثمانيين بأن لهم سلطة خاصة على العالم الإسلامي .

وفي إيران مضت نقطة السلطة المركزية إلى أبعد من ذلك فقد انتهى حكم الصفويين في وقت مبكر من القرن الثامن عشر وظلت إيران رديماً من الزمن مقسمة بين عدد من الحكام المحليين يستندون إلى مدينة كبيرة أو أكثر وقد جرت محاولة قصيرة لتوحيد الإمبراطورية السابقة قام بها جندي محظوظ هو نادر شاه الذي جاء من المنطقة الشمالية الشرقية أي خراسان ووسّع حكمه غرباً حتى العراق وشرقاً حتى شمال الهند ، ولكن البلاد تفرقت إرباً بعد موته ، ولم تكن تحمل السنوات الأخيرة من القرن حتى أعاد النموذج القديم نفسه فقد تمكن قائد قوي لتحالف قبلي أن يؤسس سلالة جديدة وهم القاجاريون وبسط سيطرته على إيران بأكملها . ولم يكن حكمه وطيداً على أية حال فلم يكن يستند إلى المدن الكبرى بل إلى مركز إقليمي جديد نسبياً هو طهران في الشمال ولم يكن يملك ذلك الجيش الكبير والنظامي الذي يستطيع العثمانيون أن يعتمدوا عليه كما لا يستطيع أن يدعي الشرعية الدينية التي كانت للصفويين أو تلك التي ما يزال العثمانيون يمتلكونها ، لقد رغب بعض « علماء » الشيعة في خدمته لكن علماء آخرين يعيشون في مدن العراق المقدسة بعيداً عن سلطة الحاكمين نأوا بأنفسهم عنه .

لقد تغيرت العلاقات بين الشرق الأوسط أو أجزاء منه وبين أوروبا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . كان هناك نموذج مختلف من التجارة العالمية فالتجار الأوروبيون في المرافئ الرئيسية والمدن التجارية يشترون الحرير والقطن ومواد أولية أخرى ويبيعون التوابل والقهوة التي تمت في المستعمرات الأوربية في شرق الهند وغربها ، والمنسوجات التي حيكّت في مصانعهم ، وسرعان ما لاح ظل القوة العسكرية الأوربية ، فمن الشمال توسعت روسيا إلى شاطئ البحر الأسود وانتهت حرب مع الإمبراطورية العثمانية في سنة ١٧٧٤ بمعاهدة أظهرت عدم تكافؤ القوى بين الإمبراطوريتين وأدت إلى فقدان مقاطعة إسلامية هي شبه جزيرة القرم . وإلى الشرق سيطرت شركة الهند الشرقية البريطانية على حكومة البنغال وعائلاتها وهي مقاطعة هامة من الإمبراطورية الإسلامية الثالثة إمبراطورية المغول ، وبسطت نفوذها على الخليج الفارسي وجنوب العراق .

يمكننا القول أن مرحلة جديدة قد بدأت حول بدايات القرن التاسع عشر مع تقدم مضاعف في القوة والتأثير الأوروبيين فقد ولدت حروب الثورة الفرنسية قوة عسكرية أعظم مركزة على أنواع جديدة من التنظيم والتقانة العسكرية وكان المؤشر إلى ذلك احتلال فرنسا السريع لمصر عام ١٧٩٨ ، ومع أنه لم يدم طويلاً إلا أن اختراق قوة أوروبية قلب العالم الإسلامي كانت له أصداء بعيدة المدى وقد أدى إلى تورط الحكومة العثمانية في تحالفات مع أعداء فرنسا ، وكان التقدم الروسي من الشمال أكثر أهمية ودواماً ، لفترة مافي المقاطعات الأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية ولوقت أطول في القوقاز . وقد ابتلعت روسيا مملكة جورجيا المسيحية القديمة وقسمت من منطقة أذربيجان الإيرانية ووقعت معاهدة مع إيران عام ١٨٢٨ أظهرت تفوق قوة روسيا . كما تنامي نفوذ الهند البريطانية في الخليج الفارسي حيث تمت الاتفاقات الأولى مع بعض حكام المرافئ الصغيرة وبقدر ما توسعت بريطانيا غرباً في الهند بقدر ما ازداد ضغطها على الفاجاريين .

وكان هناك تغيير في طبيعة التجارة أيضاً ، فما أن انتهت حروب الثورة الفرنسية في عام ١٨١٥ حتى استدارت مراكب التجار الأوروبيين نحو مرافئ شرق المتوسط جالبة معها بضائع من نوع جديد ، انتجتها مصانع شمال أوروبا : وفوق كل شيء منسوجات قطنية ومنتجات حديدية . وقد بدأت تلك البضائع منذ أعوام ١٨٣٠ وما بعد تُنقل بشكل جديد أي بالسفن البخارية وفي سنوات ١٨٥٠ و ١٨٦٠ جعل التوسع في الخدمات البقية مدن الشرق الأوسط أكثر قرباً بأشكال متعددة إلى مدن أوروبا وأمريكا ونج عن هذه الاكتشافات تبدل في علاقات التجارة . كانت مناطق الشرق الأوسط تستطيع دفع ثمن البضائع التي تستوردها بإنتاج المواد الأولية فقط لمصانع أوروبا وخصوصاً القطن ذا الجودة العالية الذي بدأت مصر تنتجه على نطاق واسع منذ عام ١٨٣٠ وما بعده .

وقد حاولت الحكومات المحلية أن ترد على التهديدات والضغطات الجديدة القادمة من أوروبا بتغيير طرائقها الخاصة في العمل فبدأت الحكومة العثمانية بتكوين جيش جديد على النمط الأوروبي كما تبدلت أساليبها في الإدارة وصدرت تشريعات قانونية جديدة تحلح حذو التشريعات الأوروبية الغربية . وقد نقلت معها فكرة المواطنة والحقوق والواجبات وفكرة



المساواة بين المواطنين مهما اختلفت أديانهم وكذلك فكرة وجود «أمة عثمانية». وفي معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي أنهت الحرب التي تحالفت فيها الإمبراطورية العثمانية مع بريطانيا وفرنسا ضد روسيا تم الاعتراف بالسلطان كعضو في منظومة الدول الأوروبية.

زادت تلك التغييرات من قوة الحكومة المركزية ولكن ضمن حدود. ففي الجانب الغربي من الإمبراطورية احتلت فرنسا الجزائر بين ١٨٣٠ - ١٨٤٧، وكانت بعض المقاطعات الأوروبية مسرحاً لثورات محلية تحت اسم الفكرة التوحيّة الجديدة. وأصبحت بلاد الصرب مستقلة ذاتياً في السنوات المبكرة من القرن وتحولت اليونان إلى مملكة مستقلة في عام ١٨٣٣ بعد ثورة ١٨٢١، وبعد محاولة طويلة من العثمانيين لـ«لحقها»، وتدخل من القوى الأوروبية.

حتى في المناطق التي ظلت داخل الإمبراطورية كانت حرية الحكومة المركزية في العمل محدودة، إذ كان السفراء الأوروبيون والقناصل يمارسون نفوذاً متزايداً من جهة وكان بعض حكام المقاطعات قادرين على ضمان سلطة ذاتية مستقلة تقريباً من جهة أخرى. وفي تونس كانت السلالة المحلية التي حكمت تحت السلطة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر قادرة على إنشاء نظام جديد للإدارة بالتعاون مع التجار الأوروبيين. وفي مصر ظهر جندي تركي محظوظ هو محمد علي نصب نفسه حاكماً ومعه نخبة عسكرية جديدة من أهل البلقان والأناضول وقد أوجد جيشاً جديداً وإدارة أكثر فعالية، وهما شروطاً يستطيع التجار الأوروبيون من خلالها العمل بحرية أكبر، وغير في طبيعة التجارة بفعل تشجيع زراعة القطن. وقد امتدت سلطته في وقت ما إلى سوريا والجزيرة العربية ولكنه لقي معارضة من معظم القوى الأوروبية التي لم تكن راغبة في إضعاف الحكومة العثمانية إلى حد بعيد. وهكذا أُجبر على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ولكنه حصل على اعتراف به كحاكم وراثي لمصر (وقد تم كبح توسعه في الجزيرة العربية إذ أن الحكومة البريطانية في الهند أنشأت المستعمرة البريطانية الأولى في الشرق الأوسط وهي عدن).

كما جرت محاولات مشابهة للإصلاح في إيران ولكن في ظروف أشد صعوبة فقد استمر الفاجاريون في الحكم وفي بداية حكم ناصر الدين شاه الذي دام طويلاً حاول وزير مصلح أن يبدأ التغييرات ولكنه لم يحرز نتائج كبيرة إذ لم تكن البيروقراطية والجيش من القوة

بحيث يتمكنان من فرضها وتثبيتها وكانت ضغوط التجار الأجانب وحكوماتهم أضعف مما هي عليه في المناطق المحيطة بالمتوسط . وأصبح الشاه المحصور بين ضغوط روسيا المتزايدة والهند البريطانية . لا يملك الكثير من حرية الحركة .

ما هو المدى الذي وصلت إليه المجتمعات في تغييرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر؟ كان هناك تغيير مؤكد في بنية السلطة الاجتماعية في المدن . على الأقل في تلك المدن التي كانت مراكز للحكومات إصلاحية وتجارة خارجية . ومنذ أن اضطلعت الحكومة بمجزء متزايد في تنظيم الحياة الاجتماعية اكتسبت البيروقراطية — وخاصة البيروقراطية العليا — سلطة أكبر ففي المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية انقرضت السلالات الحاكمة المحلية السابقة . لكن أعيان المدن الذين نشأوا حولهم استمروا في كونهم وسطاء نافذين بين الحكام القادمين من استنبول وسكان المدن . وازداد التجار الذين تعاملوا مع أوروبا غنى وسلطة وقد كان معظم هؤلاء من الأوروبيين أو المسيحيين واليهود المحليين ، في المدن العثمانية ومصر أما في إيران فكان أكثرهم مسلمين ، ومن جهة أخرى فقد التجار الذين ظلوا في تجارتهم القديمة ويستخدمون الطرق البرية بعضاً من مواقعهم وكذلك فعل أصحاب الحرف الذين حلت أنواع جديدة مستوردة من أوروبا محل منتجاتهم . وبرزت في استنبول والقاهرة وتونس طبقة من الرجال الذي تلقوا ثقافة أوروبية بينهم ضباط وموظفون ومعلمون وأطباء ، ولكنهم ظلوا حتى ذلك الحين هامشين ولم يمارسوا تأثيراً كبيراً في المجتمع وظل الحس الأخلاقي عند الطوائف يهيمن عليه أولئك الذين تلقوا علوماً دينية .

وفي الأرياف تعاضمت سيطرة كبار ملاكي الأرض بقدر ما اتسعت هيمنة الحكومة وفي مصر جرد محمد علي كثيراً من مالكي الأرض من ممتلكاتهم وأصبح هو نفسه أكبر مالك للأرض إلا أنه في منتصف القرن أعطيت أراض كثيرة ، لموظفين من السلالة الحاكمة ولضباط في الجيش ، وفي المقاطعات العثمانية أدى قانون الأراضي الذي صدر في عام ١٨٥٨ إلى تشكيل ملكيات واسعة من قبل التجار وإعيان المدن ورؤساء القبائل ، واستمرت وتيرة الإنتاج في الريف على ما كانت عليه سابقاً إلا في تلك المناطق التي أخذت تنتج المواد الأولية لأوروبا كالحرير في لبنان والقطن في مصر حيث بدأ الري الدائم يترك تأثيره في التماذج القديمة من المنتجات الفصلية .

لقد شهد نصف القرن الممتد تقريباً من ١٨٦٠ إلى بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ استمراراً من بعض الوجوه للعمليات التي بدأت في أوائل القرن فقد اتسع نطاق هيمنة الحكومة وذلك بفضل دخول الطرائق الجديدة في الاتصالات — السكك الحديدية، التلغراف والسفن البخارية — وصار من الممكن تأسيس إدارة مباشرة على حساب رؤساء القبائل المحليين وقد سمح افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وبناء الخط الحديدي الحجازي في أوائل القرن العشرين للإدارة العثمانية بالامتداد إلى الحجاز واليمن في قلب الجزيرة العربية. حيث وسعت سلالة أخرى يساندها العثمانيون نفوذها جنوباً إلى داخل المناطق التي كان يسيطر عليها آل سعود الذين كان قد سحقهم محمد علي ولكنهم عادوا إلى المنطقة بعد ذلك. وامتدت سلطة القاهرة جنوباً إلى مصر العليا والسودان، ولكن مصححاً دينياً هو المهدي استطاع أن يطرد الحاكم المصري في عام ١٨٨٠ وأوجد حكومة ذات نظام إسلامي. وفي إيران كانت تغيرات مشابهة أكثر بطناً وأقل اكتمالاً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد ظلت الاتصالات محدودة إذا استثنينا افتتاح التجارة الدولية في وادي نهر قارون في الجنوب الغربي.

لقد حصلت تلك التغيرات ضمن مناخ اتسم بسيطرة أوروبية محكمة وفي سبيل تمويل هذه التغيرات رزحت الحكومات المحلية تحت وطأة الديون التي قدمها أصحاب المصارف الأوروبيون المدعومون من حكوماتهم التي جاءت لتمارس هيمنة قوية على عملية التمويل، وفي مصر كانت هذه الهيمنة خطوة أولى في سبيل شيء آخر هو فرض حكم من قبل قوة أوروبية واحدة هي بريطانيا العظمى التي أصبح لمصر في نظرها أهمية متزايدة بعد افتتاح قناة السويس وهي شريان الاتصالات الرئيسي مع الهند وشرق آسيا وأستراليا، وفي عام ١٨٨٢ وبعد أزمة ظهر خلالها أن السيطرة على المنطقة أصبحت في أيدي ضباط عسكريين يؤمنون بفكرة استقلال مصر، احتلت بريطانيا المنطقة وظلت لها من الآن فصاعداً السيطرة الفعالة مع أن مصر استمرت شكلياً تحت حكم أسرة محمد علي وفي ظل الحكم العثماني، كما حصلت عملية مماثلة في تونس التي احتلتها فرنسا عام ١٨٨١ واستمرت الأمور تجري في اتجاه تقسيم العالم بين القوى الأوروبية العظمى إذ مدت بريطانيا حكمها جنوباً من مصر إلى السودان في السنوات الأخيرة من القرن وزادت من سيطرتها

على حكام الخليج الفارسي بفضل سلسلة من المعاهدات التي وضع هؤلاء فيها علاقاتهم مع العالم الخارجي في أيدي البريطانيين ، وفرضت فرنسا بصورة مشابهة حماية على مملكة مراكش في عام ١٩١٢ وبدأت إيطاليا باحتلال مقاطعة طرابلس العثمانية (أي ليبيا) في عام ١٩١١ .

ظلت الحكومة العثمانية قادرة ، على أية حال ، على ضمان بعض حرية العمل في مقاطعاتها المركزية لأن الخصوم الأوروبيين كانوا أقوياء إلى الدرجة التي لم يسمحوا فيها لأية قوة أخرى باحتلالها إلا أن بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا فيما بعد أوضحوا بجلاء أن لهم مصالح خاصة في أقسام متعددة منها . وفي إيران مكثت الضغوط المتعارضة من قبل البريطانيين في الهند ومن روسيا التي وسعت إمبراطوريتها في آسيا الوسطى ، حكومة الشاه من الحفاظ على استقلال غير وطيد ، ولكن اتفاقية إنكليزية روسية قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ ، وأعطى اكتشاف النفط واستثماره بريطانيا اهتماماً إضافياً جديداً بالمنطقة وفي عام ١٩١٤ أصبح للحكومة البريطانية أسهم تضمن سيطرتها على شركة النفط الإنكليزي إيرانية .

لقد سبب توسع سيطرة الحكومة والنفوذ الأوروبي تغييرات بعيدة المدى في المجتمع ، ففي المدن الرئيسية استتبول والقاهرة وفي مراكز التجارة الخارجية نما مجتمع مزدوج : أحياء شعبية يعيش فيها الفقراء وتكتظ بهم وفوق ذلك جاءت كتل من المهاجرين من الأرياف ، وأحياء جديدة يسكنها موظفون كبار وتجار أوروبيون وطبقة جديدة من التجار المحليين وطبقة مهنية نامية يعيشون في بيوت ذات تصميم أوروبي وتتوفر فيها أسباب الراحة كما في حياة المدن الأوروبية . وفي الريف توسعت رقعة الزراعة المستقرة على حساب المراعي البدوية وخاصة حيث تنمو المحاصيل التي يُدفع ثمنها نقداً لحساب السوق الأوروبية .

وقد أعطى قانون الأراضي الجديد في مصر والإمبراطورية العثمانية ثقة متعاطفة للملكية الخاصة وفوق ذلك كان الذين استفادوا منه إلى درجة كبيرة هم أولئك الذين استطاعوا أن يستفيدوا من القوانين المدنية ومن سلطة الحكومة . ولا يبدو أن هناك أي نزائد كبير في سكان الريف ممن هم قادرون على كسب أكثر مما يسد رمقهم ، ويمكن أن تكون بعض المناطق قد عرفت شيئاً من الارتفاع في مستوى العيش .

وبدا يظهر في هذه المرحلة عنصر جديد بين السكان له أهميته المتزايدة وهم أولئك الذين حصلوا على ثقافة حديثة ومعرفة بما يجري في العالم الخارجي وامتلاك لتقنية ماضورية

لازدهار المجتمع الحديث، وبجانب الثقافة التي انتشرت إلى أكثر من العدد القليل ممن أرسلوا إلى الخارج من قبل الحكومات الإصلاحية أو تدرّبوا في مدارس خاصة كانت الحكومات قد أنشأت شبكة من المدارس من كل المستويات كما أسست البعثات الدينية التبشيرية من أمريكية وأوروبية مدارس ومن بينها بعض الكليات العليا ومدارس للبنات واستمرت المدارس الدينية التقليدية في تأهيل «العلماء» ولكن فرص خريجها أصبحت محدودة إذ كانت صياغة القوانين مبنية على النموذج الأوروبي الذي حل محل المواد المشتقة من الشريعة اللهم ما خلا مجال العائلة والقوانين الشخصية، بالإضافة إلى أن نشاطات الحكومة الجديدة كانت تتطلب رجالاً تلقوا تدريبهم بطريقة جديدة. أصبحت الطبقة المثقفة النامية في كل من الجيش والمجتمع، قادرة الآن على الاستفادة من وسائل الاتصال المختلفة فالطباعة أصبحت متشرة ومطابع استنبول وبيروت والقاهرة وطهران تنتج عدداً متزايداً من الكتب بالتركية والعربية والفارسية وكثير منها مترجم أو مقتبس من الأدب الأوروبي، ومنها أعمال شعرية ونوع جديد من النثر المبسط التفسيري. وكانت الصحف والمجلات الدورية أكثر تأثيراً من الكتب إذ كانت تنقل أنباء العالم الخارجي التي يحملها البرق، وتوضح أنواع الثقافة والأشكال الاجتماعية في أوروبا وأمريكا وتناقش مشكلات ورؤى مجتمعاتها الخاصة.

وهكذا نشأت فئة متعلمة لم تنخرط كلها في خدمة الحكومة وكانت لديها أفكارها الخاصة عن الطريقة التي يجب أن ينظم بها المجتمع. كانت الأيديولوجيا الرسمية للدول تتعاقب بالتضامن القومي والوحدة حول العائلات الحاكمة وكانت هناك أمة عثمانية أو مصرية أو فارسية تتجمع حول العرش. وعندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، كانت قد انتشرت أفكار حملت في طياتها انتقاداً لوجود أشكال من الحكومات ففي الإمبراطورية العثمانية تطورت فكرة الأمة العثمانية في اتجاهين أحدهما نحو فكرة الدستور والحكم عن طريق الشعب والآخر نحو فكرة وحدة إسلامية حول السلطان العثماني، وفي عام ١٨٧٦ أعلن الدستور ولكنه عُلق حلاً وقد أعيد إحياءه بعد ثورة ١٩٠٨ التي قامت في معظمها على يد ضباط الجيش الذين لعبوا منذ ذلك الحين فصاعداً دوراً سياسياً هاماً، وقد أتاح ضعف سيطرة السلطان وتنامي النفوذ الأوروبي لعناصر إثنية متنوعة في الإمبراطورية، الفرصة ليعلموا مطالبهم في الاستقلال، وفي عام ١٩١٤ كانت أكثر المقاطعات الأوروبية قد تحولت إلى

دول قومية وقام الأرمين بمحاولة للاستقلال ولكنها قمعت وبدأ كل من القوميتين التركية والعربية يتخذ أهمية أكبر.

وفي إيران أيضاً قامت حركة مشابهة ضمت فئات متعددة من السكان قادت إلى منح دستور في عام ١٩٠٦ ولم يدم طويلاً على كل حال لأن كلاً من القوميتين المسيطرتين كانت ترى أن ذلك يناقض مصالحهما، والحركة القومية في مصر التي قمعتها الاحتلال البريطاني عادت وانتعشت في السنوات الأولى من القرن العشرين.

وقد بدأت هذه الحركات القومية الجديدة تكتسب مضموناً من الأفكار حول الطريقة التي يجب أن تنظم فيها الفئات القومية وكان أحد العناصر المكونة لهذا المضمون فكرة تحرير المرأة التي وضعت أولاً من قبل نساء كتابات في مجالات دورية ثم من بعض الرجال الذين ساندوا الفكرة.

---

## ٧

---

دخلت الحكومة العثمانية الحرب بعد نشوبها بقليل عام ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا والنمسا - هنغاريا، وكانت نهاية الحرب إيذاناً باختفاء الإمبراطورية العثمانية مثلها مثل باقي الإمبراطوريات الأوروبية، وفي سنة ١٩١٤ أنهى البريطانيون السيطرة العثمانية على مصر وجعلوها منها محمية، وفي ١٩١٨ أدت حملات عسكرية في المناطق العثمانية إلى احتلال الإنكليز والفرنسيين المقاطعات العربية في الإمبراطورية من حين سيطرة استنبول والحكومة المركزية. وفي السنوات القليلة التالية وضعت المقاطعات العربية تحت الإدارة الفرنسية والبريطانية الخاضعة لبعض المراقبة من قبل عصبة الأمم (نظام الائتداب) فالفرنسيون في سوريا ولبنان والإنكليز في العراق، وفلسطين وشرق الأردن مع التزام خاص في فلسطين يقضي بتسهيل إيجاد «وطن قومي يهودي» أما المقاطعات العثمانية الأخرى كالأناضول والمنطقة المحيطة باستنبول فقد أصبحت دولة تركيا بعد مقاومة تركية قوية لمخططات تقسيمها رسمها البريطانيون وحلفاؤهم. وفي الجزيرة العربية أصبح الحجاز واليمن دولتين مستقلتين، لكن الحجاز اندمج في وحدة أكثر اتساعاً في عام ١٩٢٠ وهي دولة العربية السعودية التي أنشأها عضو من أسرة آل سعود هو عبد العزيز (ابن سعود). ولم تنورط إيران في الحرب

رسمياً ولكن معظم مناطقها كانت في الواقع تحت سيطرة روسيا أو بريطانيا ومع نهاية الحرب كانت حكومة القاجاريين تحت الهيمنة البريطانية إلى حد كبير، ولم تلبث تلك السلالة بعدئذ أن عزلها ضابط في الجيش هو رضا بهلوي الذي نصب نفسه شاهاً عام ١٩٢٦ . وكانت تركيا وحدها هي الدولة الوحيدة المستقلة فعلاً من بين تلك الدول المسماة مستقلة . فقد حكمها مصطفى كمال (أتاتورك) وهو جنرال عثماني قاد مقاومة وطنية ضد مخططات تقسيمها وقد أثبت بمجادرة قدرته على بناء دولة حول نواة الإدارة المركزية العثمانية والجيش، وبدأت تركيا الحديثة سياسة تغيير جذري فأتخذت طابع دولة قومية، أما الأقليات الرئيسية كالليونان والأرمن فقد صُنِّي القسم الأعظم منها إما عن طريق المذابح أو الطرد أثناء الحرب وبعدها .

وأصبحت تركيا دولة علمانية تستلهم تطلعاتها مما يعتقد قاداتها أنه أسس الحضارة الأوروبية الحديثة، أصبحت علمانية تشتق قوانينها من الرغبة الشعبية والمتصلحة القومية وأخذت تحاول أن تمتلك القوة الضرورية لتبقى على قيد الحياة في عالم حديث بواسطة تحرير المرأة .

شاه إيران أن يخلو حذر تركيا ضمن الحدود التي يفرضها عليه النفوذ البريطاني . وحصل تأثير عميق على الحركات القومية في تلك السيطرة البريطانية والفرنسية، وقد حاولت بريطانيا، وبكثير من سنوات العشرين التي تلت أن تتحركاً نحو التلاؤم مع الحركات المطالبة في مصر استطاعت بريطانيا أن تصل إلى اتفاق مع الحزب الوطني معاهدة في عام ١٩٣٦ تعترف باستقلال مصر مع بعض القيود ومنها الاحتفاظ بوجود عسكري بريطاني لسنوات عديدة، كما وقعت معاهدة مماثلة في العراق قبل بضع سنوات حيث كان أحد أبناء الأسرة الهاشمية التي تحكم مكة والتي عقدت حلفاً مع بريطانيا أثناء الحملة على سوريا خلال الحرب، ملكاً (على العراق)، وكان أخ له آخر أميراً على شرقي الأردن . وقد حاولت فرنسا في سوريا ولبنان عام ١٩٣٦ أن توقع معاهدات مماثلة ولكنها فشلت بسبب ضعف الحكومات الفرنسية . وفي فلسطين كان يستحيل التحرك في هذا الاتجاه بسبب الالتزام البريطاني بخلق وطن قومي لليهود . وفي عام ١٩٣٩

تزايد عدد السكان اليهود بصورة ملحوظة من خلال الهجرة من أوروبا، كما تزايدت معارضة العرب لتلك السياسة أيضاً .

لعبت السيطرة البريطانية والفرنسية على الشرق الأوسط تحدياً خلال الفترة المبكرة من عقد الثلاثينيات بفعل بروز القوتين الألمانية والإيطالية وحين نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أصبحت بعض أجزاء الشرق الأوسط مسرحاً لعمليات عسكرية واستمر التهديد الإيطالي أولاً والألماني بعد تمرکز بريطانيا في مصر ولم يهزم بصورة حاسمة حتى سنة ١٩٤٣ كما أدى خطر سيطرة ألمانيا على سوريا إلى احتلالها من قبل بريطانيا وقوات فرنسا الحرة كما أدى خوف مماثل إلى احتلال عسكري بريطاني للمنطقة . وبقيت تركيا حيادية وكذلك بقيت إيران التي كانت قناة مهمة للاتصالات بين الحلفاء الغربيين وروسيا وقد احتلتها الجيوش البريطانية والروسية وفي عام ١٩٤١ تنازل رضا شاه عن العرش وحل محله ابنه .

كانت تلك مرحلة اشتد فيها ترابط وتيرقي التغير في المجتمع، واستمرت السيطرة الاجتماعية للملكي الأراضي والتجار في الوجود كما أنها قويت بفعل تزايد سيطرة الحكومات على المجتمع، وتوسع الزراعة والانهاء الفعلي للرعي البدوي كطريقة في استعمال الأرض قابلة للحياة اقتصادياً . وقد أوجد انتشار الثقافة طبقة متوسطة واسعة من رجال أعمال صغيرة ورجال مهنيين و — بالتدرج — نساء أيضاً . وكانت هاتان الطبقتان تسيطران على الحركات الوطنية ضد الحكم الأجنبي والحكومات المحلية إلى المدى الذي كانت تستطيع فيه أن تحكم نفسها .

وانتشرت الصناعة الحديثة في تركيا ومصر أكثر من أي بلد آخر وكانت هناك بداية المنظمات العمالية والنشاطات . وفي هذه المرحلة بدأ ازدياد السكان يصبح ملحوظاً وأخذ فائض السكان من الريف يتحرك إلى داخل المدن الكبيرة .

وبدأت تغيرات طفيفة في الدولتين الرئيسيتين في شبه الجزيرة العربية السعودية واليمن حيث أعلنت الملكية المطلقة قوانين دينية لحكم مجتمعاتها المنظمة على أسس الولاء القبلي والتي لم يكدها أي تغير حديث اقتصادي أو اجتماعي . وفي بعض أجزاء الجزيرة العربية كان هناك نوع جديد من التغير محتوماً فقد أصبحت منابع النفط في المنطقة حول الخليج كبيرة الأهمية في حياة العالم الاقتصادية . وكانت شركة عالمية بمشاركة بريطانية وفرنسية



وهولندية وأمريكية قد استثمرت منابع إيران و منابع شمال العراق منذ عقد الثلاثينيات ، وبعد عام ١٩٤٥ بدأ استثمار آبار الكويت وشرق العربية السعودية على مقياس كبير وكان هذا التدخل بعيد الامتداد فمن جهة سيطرة على اقتصادات المناطق المنتجة من قبل شركات أجنبية ومصالح استراتيجية متزايدة فيها لأوروبا والولايات المتحدة ومن جهة أخرى جعالات للمناطق المنتجة جعلت التطور الاقتصادي ممكناً وكذلك تدريب تقنيين يضيفون عنصراً جديداً إلى الطبقة المثقفة .

كانت فئة واسعة متعلمة من سكان المدن قد أصبحت أكثر عرضة من ذي قبل للأفكار الجديدة وقد أخذ انتشارهم يصبح أسهل بفضل تحسن وسائل الاتصال ودخول السيارة حتى عبر الصحراء وبدء استعمال الطرق الجوية وانتشار الصحف والراديو واستعمالها من قبل القوي المتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية ، وكانت الفكرة المسيطرة هي فكرة القومية أي خلق دول مستقلة ، وكان مثال تركيا قوياً في كل مكان وخاصة في إيران ، وفي بعض المناطق العربية ، ولكن ليس في مصر . كانت فكرة دولة عربية تعيد توحيد المقاطعات العثمانية السابقة والتي قسمتها بريطانيا وفرنسا أقوى من فكرة دول قومية محدودة وعند نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو أن هذه الفكرة وجدت تجسيدها في خلق جامعة الدول العربية . وفي علاقة معقدة بين أفكار القومية كان هناك تركيب آخر من الأفكار وهي تتعلق بإعادة تبنية المجتمع على أسس القانون الإسلامي والأخلاق الاجتماعية التي تتم ملاءمتها مع حاجات العالم الحديث . وقد عمل على تقوية هذا الدافع إيجاد العربية السعودية فهي دولة بنيت على تفسير ضيق للإسلام وكذلك نشوء « الإخوان المسلمين » في مصر وهي حركة انتشرت في الطبقات الدنيا من سكان المدن المتعلمين . وفي تركيا بدأ أن قوة « العلماء » وكل ما يمثلونه بدأت تختفي ، أما في إيران فكان علماء الشيعة بعيدين عن مركز السلطة السياسية ولكنهم ظلوا ذوي تأثير كبير على كتل السكان .

---

## ٨

---

شهد نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية اختفاء الإمبراطوريات الأوروبية من الشرق الأوسط ، وانسحبت فرنسا من سوريا ولبنان بعد سلسلة من الأزمات عام ١٩٤٦ وانسحبت بريطانيا من فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن واجهت فيها طائفة يهودية

منظمة تطالب بهجرة باقي يهود أوروبا وتلاني دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية وجرى انسحابها في ظروف أدت إلى خلق دولة إسرائيل في القسم الأعظم من فلسطين وأندماج معظم الجزء المتبقي مع شرقي الأردن في دولة الأردن وإلى تجريد أكتية للشعب العربي الفلسطيني من أملاكه، وفي مصر والعراق تم الانسحاب البريطاني بموجب اتفاقيات. وقد أدت الاتفاقية مع مصر إلى استقلال السودان.

كان الانسحاب غير كامل فالأمريكيون والبريطانيون كانت لهم مصالح رئيسية في السيطرة على إنتاج النفط، وتحت بريطانيا طويلاً أن تحافظ على موقعها كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك إلى بروز سلسلة من الأزمات فحاولت الحكومة التي يرأسها مصدق في إسرائيل أن تؤكد على استقلالها الوطني بتأميم شركة النفط وقبول ذلك بمعارضة شديدة أنكلو أمريكية. بحلول في عام ١٩٥٦ وفي مصر كان تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ فرصة لثالثة إنجليزية فرنسية لإعادة السيطرة إلى المنطقة لكن ذلك انتهى إلى الفشل لأنه كان يتعارض مع مصالح القوى العظمى الجديدة. وفي العراق قامت ثورة عام ١٩٥٨ أنهت الملكية وضمت على الشرق البريطاني، وفي السنوات القليلة التالية اختفت بقايا النفوذ البريطاني في دول الخليج الصغيرة وفي عدن وتلاشت الحماية على الدوليات الصغيرة المحيطة بها.

انتهت القوتان البريطانية والفرنسية واستحوذت دولة الدول المستقلة حديثاً في جو الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين أتاحتا لهما قدراً من الحرية السياسية، وكانت تركيا وبعض الدول الإسلامية تقف شبكات في المعسكر الغربي لكن الاتجاه المسيطر في أكثر الدول كان باتجاه عدم الانحياز إلى أي من الكتلتين. وفي الداخل بدأت كثير من الدول حياتها المختلفة مع نوع من الحكومات الدستورية ولكنها برهنت على هشاشتها، وفي تركيا والسودان كان هناك تناوب بين ديمقراطية والحكم الدكتاتوري والحكم العسكري. وفي إيران وبعد انتهاء محاولة مصدق للسيادة أعقبتها خمسة وعشرون عاماً من حكم الشاه، وفي مصر أطاح انقلاب عسكري بالملكية وبالدستور عام ١٩٥٢ وصعد إلى الحكم دكتاتور قوي هو جمال عبد الناصر، وجرى انقلابات عسكرية مماثلة في كل من سوريا والعراق، وفي اليمن أيضاً أنهت ثورة حكم الملك والإمام، وفي شبه الجزيرة العربية ظل الحكم المطلق الوراثي مستمراً في كل مكان ففي الأردن استمرت الملكية

واستطاع الملك حسين أن يحتفظ بالسلطة في خضم القوى المتصارعة وبقي لبنان جمهورية دستورية لكن مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية أدت إلى مرحلة طويلة من الحرب الأهلية وإلى غياب السلطة المركزية وإلى هيمنة سوريا على معظم المنطقة وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الفكرة الدستورية وشكل الحكومة الدستورية كما حافظت إسرائيل أيضاً على نظام دستوري تغيرت طبيعته كما غيرت المجموعات الجديدة المهاجرة بنية السكان .

سيطر عاملان على التغيرات الاجتماعية في هذه المرحلة أحدهما كان نمو السكان السريع في كل مكان والسبب الأهم هو تحسن الصحة العامة والخدمات الطبية وكذلك يجب ألا ننسى التغير في أنماط الزواج وولادة الأطفال . وكان لذلك نتائج هامة . فقبل كل شيء كانت هنالك هجرة سكانية من الريف حيث اتجهت حكومات كثيرة إلى إعطاء قليل من الاهتمام للزراعة وصرفت أكبر عنايتها إلى الصناعة . وقد كبرت المدن الرئيسية بصورة خاصة وأصبحت موطناً لجماهير من الفلاحين الذين هجروا ريفهم ولم يعتادوا على تسييدات الحياة اليومية . وكان هناك ثانياً تغير في البنية العمرية للسكان ففي معظم المناطق أصبح الأشخاص الذين هم دون العشرين عاماً يشكلون أكتية السكان ، مما سبب تعقيدات سواء في النظرة إلى الماضي أو بالنسبة لتوقعات المستقبل .

أما العامل الثاني المسيطر فهو الانتشار الواسع والسريع لصناعة النفط وأصبحت العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى مراكز مهمة للإنتاج ، جنباً إلى جنب مع الدول التي تملك مؤسسات أقدم للإنتاج مثل إيران والعراق ، وهي تحتوي على نسبة كبيرة من مجمل الاحتياط العالمي المعروف . وقد سيطرت جميع البلدان ، بطرق مختلفة ، على الإنتاج ، بدلاً من الشركات الأجنبية خلال سنوات السبعينيات وأدى تشكيل احتكار قوي هو الأوبك Opec إلى امتلاكها قدرة كبيرة على التأثير في الأسعار . ونتج عن الزيادة الكبيرة في أسعار الزيت خلال السبعينيات ثروة ونفقات باذخة وفي بعض البلدان تطور رأسمالي . وكانت النتيجة تحولاً في السلطة بين البلدان النفطية . والبلدان التي ليس لديها نفط ، وتم تلطيف الفارق — وليس حذفه — بواسطة القروض والمنح من الأغنياء إلى الفقراء ، وثمة نتيجة أخرى ذات مدى واسع هي الهجرة من البلدان الفقيرة ذات الفائض السكاني إلى البلدان الغنية التي تحتاج إلى عمال في مختلف الأصعدة وقد ذهب اليمنيون والمصريون والفلسطينيون بأعداد كبيرة إلى العربية السعودية وإلى دول الخليج الأصغر .

إن مجموعة شابة ومنقفة من سكان المدن لا يجدون إلا فرصاً قليلة للعمل ترك آثاره في الأفكار التي تتعلق بتنظيم المجتمع. وقد استمرت الفكرة القومية كأيديولوجية مهيمنة حتى نهاية السبعينيات على الأقل ولكن الاشتراكية أصبحت هامة في كوكبة الأفكار التي تحيط بها مثل فكرة العدالة الاجتماعية والقوة الوطنية وتبعاً لذلك الاستقلال الحقيقي الذي يتضمن سيطرة الحكومة على الموارد الإنتاجية للدولة وتقسيم الثروة باتجاه مساواة أكثر. وفي بعض البلدان وضع حد للملكية الكبيرة للأرض وكف مالكو الأراضي عن لعب دور مهيمن في معظم المجتمعات. وفي البلدان العربية كان الشكل الغالب على النزعة القومية هو «الناصرية» وهي مزيج من الأفكار قدمت باسم عبد الناصر وانتشرت بفضل وسائل الاعلام الجديدة: الوحدة العربية، الاشتراكية والحياد، وكانت الرغبة في استعادة حقوق العرب الفلسطينيين الجزء الأساسي فيها، وقد واجهت الناصرية فشلاً في عام ١٩٦٧ عندما أدت حرب بين إسرائيل وبين تحالف دول عربية هي مصر وسوريا والأردن، إلى احتلال ما تبقى من فلسطين. ومنذ ذلك الحين تحول دعم الفلسطينيين بشكل رئيسي إلى الفلسطينيين أنفسهم وإلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تكلمت باسمهم وفي سنوات الثمانينيات كان على الفلسطينيين الرازحين تحت الحكم الإسرائيلي أن يلعبوا دوراً فاعلاً في حركة طويلة مستمرة من الرفض الفعلي للدور الإسرائيلي. ومنذ ذلك الوقت أيضاً تغيرت طبيعة السياسة الإسرائيلية إذ واجهت مشاكل جديدة فإما أن تنسحب من المناطق المحتلة وتعيد لها في سبيل السلام أو أن تستمر في الاحتفاظ بها واستعمال أراضيها ومياهها لصالح المستعمرات اليهودية.

وقد حصل تغيران هامين في سنوات السبعينيات كان أحدهما رفضاً محدداً في مصر والبلاد العربية الأخرى لمضي الدولة قدماً في السيطرة على الحياة الاقتصادية وافتتاحاً جديداً باتجاه اقتصادات الغرب الرأسمالية. وقاد هذه الحركة خليفة عبد الناصر في مصر وهو أنور السادات الذي افتتح أيضاً مرحلة جديدة في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب وذلك بإقامة سلام مع إعادة الأرض المصرية التي كان يحتلها الإسرائيليون منذ حرب ١٩٦٧.

وكان التغير الآخر سقوط حكومة الشاه الأتوقراطية في إيران عام ١٩٧٩ بشكل كانت له أصداء في العالم الإسلامي كله، إذ أسقطتها جماهير ثائرة نظمتها قوى سياسية

مختلفة وكانت القوة البارزة التي انبثقت منذ البداية من حركة هدفها إحياء هيمنة القانون الإسلامي وأخلاقية الاشتراكية في المجتمع وكان قائدها والمتحدث باسمها فقيه شيعي هو آية الله روح الله الخميني الذي انتشرت أفكاره بواسطة وسيلة إعلامية جديدة هي أشرطة التسجيل (الكاسيت) وقد لاقت استجابة بين جماهير المدن الجديدة، وأصبح الخميني الرأس المؤثر في الحكومة وكانت تلك انطلاقة جديدة لكن محتوى أفكاره لم يكن جديداً. وقد وصفت غالباً بأنها «أصولية» وقد يكون من الأفضل تسميتها «بالإسلامية المحافظة» وهي الرغبة في المحافظة على تراث الماضي الأخلاقي وأن يربط التغيير بالمبادئ الثابتة. إنها تربط الأخلاق الاشتراكية التي تطورت عبر العصور على أيدي فقهاء الشيعة بأفكار مستمدة من النزعة القومية الشيعية في هذا العصر، العدالة الاجتماعية للقراء والعداوة للقوى العظمى، وهي تقطع صلتها بالماضي المباشر في مجال واحد على الأقل في محاولة للحد من دور المرأة في المجتمع وحصرها في دور تقليدي.

وكان تخدي هذا النوع من الإحياء الإسلامي محسوساً عبر العالم الإسلامي كله وقد أعطى حفزاً قوياً للحركات المماثلة في البلدان الأخرى وكان له وقع قوي على جارة إيران الغربية العراق وهي موطن نظام قومي عربي شعبي وأكبر علمانية يرأسه صدام حسين ونشبت حرب طويلة بين البلدين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وانتهت إلى مأزق عسكري لكن العراق استطاع أن يكون خلال العملية قوة عسكرية هامة وذلك بمساعدة الدول الغربية، مما مكّنه من محاولة قلب النظام الموجود في دول الخليج عام ١٩٩٠. وظهر أن احتلال العراق للكويت يشكل تهديداً ليس للنظام القائم في الخليج وحسب بل تهديداً مزدوجاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية أي أمن العربية السعودية من جهة وأمن إسرائيل من جهة أخرى. وقد أدت مصالح متنوعة ومشاركة إلى تجميع تحالف واسع من القوى أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت بعد حرب قصيرة وقد أتاح نجاح القوات المسلحة الأمريكية في الحرب والانحدار المتزامن في مكانة الاتحاد السوفيتي في العالم أتاح لأمريكا أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة. ولكن الوقت لا يزال مبكراً ونحن في عام ١٩٩١ على القول كيف ستستخدم هذه القوة.

مرت دراسة المؤرخين لهذه المرحلة الطويلة من التغير المعقد عبر مراحل متعددة . واهتمت الدراسة الأولى المجادة الموثقة بالعلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، اتفاقاتها واختلافاتها حول الشرق الأوسط (أي ماسمي بالمسألة الشرقية) وقد جاء دور حكومات المنطقة وشعوبها في الصورة سلبية مذعنة تتصارع فوقها مصالح تلك القوى . وقد أعطي مزيد من الاهتمام في المرحلة التالية للحكومات المحلية وللتخبة التي كانت كلها تحاول تغيير الجيوش وأساليب الإدارة ومنظومات القوانين وطرائق التفكير والحياة في سبيل جعلها مطابقة للنموذج الأوروبي الغربي المجرب . وكان ثمة تأكيد إلى جانب هذا على عمل الكتاب المرتبط بالتخبة الإصلاحية والحكام، والذي حاول أن يحدد وجهة التغيير وأن يبرره بعبارات ظنوا أنه يكمن فيها سر القوة الأوروبية مثل، الحضارة والمواطنة والقومية والعلمانية وإعادة صياغة المعتقدات الدينية . ويظل بعد ذلك أن اهتماماً أكبر أعطي للتغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية، لثمر وتبدل أشكال المدن، والتغيرات في نماذج الإنتاج والتبادل، وكذلك التغيرات في توزيع الثروة وتشكل التراتب الاجتماعي أو الطبقات .

واتسمت كتابة كل مرحلة باستخدام متميز للمصادر وقد ظهر ذلك إلى حد ما في المقالات التي تضمنتها هذا الكتاب . فقد بنيت دراسات «المسألة الشرقية» بالضرورة على محفوظات (أرشيف) الحكومات الأوروبية الكبرى وبصورة خاصة حكومتي بريطانيا وفرنسا . كما استفادت دراسات المرحلة الثانية إلى درجة كبيرة من تلك المحفوظات الأوروبية . وكان بعض المؤرخين واعين على كل حال للمخاطر التي تلازم استخدامها في إلقاء الضوء على عملية التغير الداخلي فقد كان عليهم أن يعكسوا آراء الحكومات المحلية والمصلحين الذين كانوا تواقين إلى التحدث مع الدبلوماسيين الأوروبيين في سبيل كسب تعاطفهم، ولكنهم فعلوا ذلك إلى حد معين ومع خطر التحريف، وبدئى باستعمال محفوظات الحكومات الشرق أوسطية عندما أصبحت متوفرة، من قبل الذين استطاعوا الوصول إليها، وحصل ذلك بصورة خاصة في المرحلة التي اكتشف خلالها بعض المؤرخين (وأغلبهم من الأتراك) المحفوظات الواسعة للحكومة العثمانية : في المرحلة المبكرة من الحكم العثماني، سجلات ضرائب وسجلات أعمال تجلبت إلى المجلس الإمبراطوري وقرارات اتخذت هناك، ومن أجل فترة الإصلاح في القرن التاسع عشر، الأوراق الإدارية للوزارات

المتنوعة ، وكان عدد من المؤرخين من أوروبيين وعرب قد استطاعوا ، بطريقة مشابهة ، أن يكتشفوا أوراق حكومة مصر منذ أيام محمد علي وما بعد . وعندما تكون بعض المناطق قد خضعت للحكم البريطاني أو الفرنسي تصبح محفوظات هاتين الحكومتين وإدارتهما المحلية ذات أهمية جديدة . واكتشفت الأفكار التي تكمن تحت فكرة الإصلاح أو تستخدم لتبويرها عن طريق الذاكرة والصحف والدوريات الثقافية من منتصف القرن التاسع عشر وما بعده .

استمرت أهمية المصادر الأوروبية خلال المرحلة الثالثة التي زاد فيها الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، وخاصة منها تقارير الفناصل وأوراق الشركات التجارية عندما تكون متوفرة ، وكان المؤرخون مدركين ، على أية حال ، مخاطر الاعتماد بأكبر مما يجب على مصادر كهذه فالصورة التي أعطوها عن المجتمعات التي وصفوها كانت مرئية من منظور المصالح التجارية والمالية للحكومات الأوروبية ونجارها وللتجار المحليين المرتبطين بها ، وكانوا يميلون إلى تجاهل قطاعات الاقتصاد الأخرى وتدرج المجتمع . وقد بدأ عدد من الدارسين من الأجيال الشابة ، في السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك ، باستعمال منهجي لأنواع أخرى من المصادر : كالأوامر التي أرسلتها الحكومة المركزية إلى ممثليها المحليين وسجلات المحكمة التي يقوم عليها القاضي الذي يحكم بموجب القانون الإسلامي ( الشريعة ) ، وكان للقاضي دور مركزي في الحكومة العثمانية والمجتمع حتى في تغيرات القانون وتطبيقاته في القرن التاسع عشر ولم يكن يفصل في النزاعات القانونية وحسب بل كان مسؤولاً عن توزيع ملكية الأشخاص الذين يموتون تبعاً لقواعد الشريعة وكان يحتفظ بسجل يتضمن المعاملات التي تجري بين الأفراد والأسر ( من عقود زواج ونقل ملكية ) كما كان يحتفظ بسجل للأوامر الصادرة عن حكومة استنبول إلى ممثليها المحليين . وكانت توجد محفوظات المحكمة حيناً وجد الحكم العثماني المباشر ، وبدئاً باستعمالها من قبل عدد متزايد من الدارسين في سبيل إلقاء ضوء على موضوعات مثل التغيرات في توزيع الملكية والعلاقات بين أفراد العائلة وضمها ، وفي « الاقتصاد السياسي » وتعبير آخر العلاقة بين الثروة والقوة الاجتماعية . ( توجد وثائق كهذه في إيران ولكن استخدامها لم يكد يبدأ ) وعندما أصبحت مكانة الشريعة وقضائها أقل أهمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمكن استعمال أوراق الوحدات الإدارية الجديدة والوزارات لأغراض مشابهة وكذلك كانت تلك التي تخص الإدارات الأوروبية الاستعمارية

حينما وحيثما أنشأوها ، أما المرحلة التي تبدأ منذ عام ١٩٤٥ فإنه توجد الآن أكاداس يمكن الاعتماد عليها إلى هذا الحد أو ذاك موجودة في وثائق أنتجتها وكالات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات العالمية الأخرى .

ويبدو لحسن الحظ أن كثيراً من المؤرخين العاملين الآن سوف يستمرون في اهتمامهم بموضوعات من هذا النوع وتعلمون الاستفادة من أنواع من المصادر المتوفرة الآن . وتشكل عملية التأريخ الشرق أوسطية إلى حد بعيد انعكاساً لما هو رائج في الدراسات المتعلقة بأجزاء أخرى من العالم ومن المرجح أنه سيعطى مزيد من الانتباه إلى نوعين آخرين من المباحث التاريخية التي أصبحت هامة في تأريخ أوروبا وأمريكا حالياً . وهناك أولاً مزيد من الاهتمام بدراسة حركات الوعي الجمعي والتغيرات في عقليات (Mentalités) وردت الكلمة في النص بالفرنسية) بجمل طبقات المجتمع . وهذا أمر هام بصورة خاصة في مرحلة تزايد السكان المدنيين والمشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي ، فالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مثلاً كم هو هام وغير متوقع تقريباً لحركات كهذه كيف يجب أن تكون .

إن دراسة العقليات Mentalités غالباً ما تختلف عن النوع القديم من التأريخ الفكري الذي أكد كثيراً على المفكرين كأفراد واثقاً من أهميتهم ومن قدرتهم على التأثير والعلاقات بينهم . وقد وجد المؤرخون الأمريكيون والأوروبيون طرقاً لكتابة هذا النوع من التأريخ على أسس من مصادر مثل مقالات الصحف والخطابات والمواعظ والإعلانات والنقوش على شواهد القبور وفي الأغاني الشعبية وفي تسجيلات الحياة «الناس العاديين» وتوجد مصادر مماثلة في الشرق الأوسط .

ثانياً هناك لحسن الحظ اهتمام كبير «بتاريخ المرأة» ولا يقصد بهذا تاريخ التغيرات في دور المرأة في المجتمع وحسب بل هناك ما هو أبعد مدى أعني محاولة تبيين الطرق النوعية التي تمرست فيها المرأة الشرق الأوسطية بالأحداث التاريخية وتفاعلت معها والتوصل عن طريق ذلك إلى نوع جديد من فهمها وذلك باستعمال أية مصادر متوفرة .



## الجزء الأول

طلّاع الإصلاح وتبدّل العلاقات مع أوروبا

١٧٨٩ - ١٩١٨

## مقدمة

بقلم ماري س. ويلسون

توجد مصادر عديدة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حولت شكل الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر . ويختلف المؤرخون في تحليلاتهم لتلك التغيرات وفي أحكامهم على الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية وفي تقديرهم لأثر القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . أيها يأتي أولاً ومتى ؟ يرجع بعض المؤرخين إلى التغيرات الاقتصادية العالمية العريضة في القرن السادس عشر ، وينظر آخرون إلى أفكار الثورة الفرنسية الجديدة ويرى بعضهم أن السلاطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر تصبغوا حيال مشاكل الاضطرابات الاجتماعية والإدارة بشكل لا يشبه تصرفات خلفائهم في القرن التاسع عشر . وما يتفق عليه المؤرخون هو أن الدافع للسيطرة على التغير في الحياة الاجتماعية والسياسية في القرن التاسع عشر ، وإعادة تشكيل الحكومة وتغيير علاقاتها بالمجتمع كان يأتي في الدرجة الأولى من الحاكم ومن أولئك المقربين منه . فالإصلاح في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر كان إصلاحاً من أعلى .

يوجد في هذا القسم خمس مقالات عن الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر التي تعتبر اسماً جزءاً من تلك الإمبراطورية حتى ١٩١٤ ، والتي سلكت سبيلاً متنامياً نحو الاستقلال وتشكيل دولة بعد الاحتلال الفرنسي القصير الأمد ١٧٩٨ - ١٨٠١ . ويلقي المقال السادس نظرة على إيران في القرن التاسع عشر وهو

يدعو بصورة ضمنية إلى إجراء مقارنة مع الحالتين العثمانية والمصرية . الإطار الزمني هو أمر اصطلاحى . إذ أن سليم الثالث الذي بدأ حكمه في عام ١٧٨٩ نُظر إليه طويلاً كأول سلطان يبادر إلى إصلاحات هدفها إعادة تنظيم الحكومة العثمانية في صورة اصطلاح على اعتبارها حديثة ذلك أنه بدأت في حكمه تلك التغيرات المترابطة والمواعيد الهادفة إلى مركزية وعقلنة وعلمنة الدولة العثمانية ضمن سياق التغير التاريخي في القرن التاسع عشر الطويل . وقد سجل عام ١٩١٨ فشل الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفشل تلك الطلائع التي شهدت تغيرات القرن الماضي واستفادت منها أو أنها أوجدتها .

إن القصة الأساسية للإصلاحات العثمانية والمصرية في القرن التاسع عشر الطويل — إنجازات سليم الثالث ومحمود الثاني ومحمد علي وهزائمهم ، المراسيم الإمبراطورية وقوانين التنظيمات والمركزة السريعة للسلطة في أيدي عبد الحميد الثاني وتركيا الفتاة ، وفقدان السيطرة على مصر لمصلحة بريطانيا — هذه القصة معروفة جيداً ولن نعيد سردها هنا ، وتناقش المقالات التي يشتمل عليها هذا القسم مشاركة بعض النخب في الإصلاح وأثر الإصلاح فيها كما أنها تتوزع نحو الدور الذي لعبته أوروبا . وكل منها يطرح أسئلة ، لم يكن قد جرى طرحها تماماً حتى الوقت الذي كتب فيه المقال وبعض هذه الأسئلة لا تزال تنتظر البحث وبعضها يؤسس مقولات تحليلية أثبتت أنها ذات فائدة عظيمة لمؤرخين لاحقين .

منذ ثلاثين عاماً مضت ألقى أوريبيل هيد نظرة حذرة على موقف « العلماء » حيال الإصلاحات التشريعية والدستورية التي طرحها سليم الثالث ومحمود الثاني وتوصل إلى اكتشافين هامين . الأول ، وجد أن ثمة عناصر للصراع الطبقي ضمن « سلك العلماء » وحدد ثغرة اجتماعية بين عائلات العلماء الرفيعة الشأن حيث السلطة والنفوذ انتقلت من جيل إلى جيل وبين طلاب اللاهوت الفقراء (Softa) والذين هم غالباً من أصل ريفي ينتظرون نصف حياتهم من أجل درجة علمية ووظيفة ومبلغ من المال يكفي لإعالة زوجة وأسرة . وما يزال قوله صحيحاً حتى الآن بأن الصراع الطبقي بين « العلماء » العثمانيين لم يدرس بصورة كافية ، والثاني أنه وجد أن نسبة ملحوظة من العلماء من ذوي العائلات الرفيعة ساندوا الإصلاح ولم يفعلوا ذلك ببساطة من خلال موقف التبعية لخيرات السلطان ، بل من موقف الاعتقاد بأن أية وسيلة لتثبيت بقاء الإمبراطورية كانت مبررة تماماً .

لقد ساند العلماء من ذوي الشأن الإصلاح من مواقع الثقة العظيمة والمسؤولية داخل البيروقراطية الحاكمة . والنتيجة التي توصل إليها هيد أن اندماج العلماء بالطبقة الحاكمة لم يكن خدمة عظيمة للدين ولم ينتج عنه أن الدولة أصبحت أكثر إسلامية . وهذه ملاحظة تستحق الاهتمام . وهي تساعد على توصيف معنى « إسلامية » كما شاع استعمالها لوصف الدولة العثمانية ويمكن أن تكون مفيدة لنا في تفكيرنا حول أثر الجماعات السياسية الإسلامية والحركات في أيامنا نحن .

يذكر هيد أن حادث ارتداد عن الدين وقع سنة ١٨٤٣ ويمثل وضع علماء الإمبراطورية من ذوي الشأن والذين كانوا ينزعون إلى أن يكونوا أكبر العقول الإصلاحية ضمن إحراج مستحيل ، وقد أسرع الممثلون الأوروبيون إلى الاحتجاج على حكم الموت الذي توصي به الشريعة وكان على العلماء المقربين إلى السلطان أن يقدموا نصيحهم في حالة أصبح فيها القانون الديني في تناقض واضح مع السياسة الواقعية . وبخبرنا رودريك دافيسون كيف انتهت القصة ، ففي سنة ١٨٤٤ لم يلتزم السلطان بتوقيع عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام .

يمكن استخلاص نتيجتين من هذه القصة : إن نفوذ القوى الأوروبية في استنبول كان متزايداً . وأن القوانين العرفية والمواقف التي تنظم الهوية والسلوك الدينيين في الإمبراطورية العثمانية كانت متغيرة ، ومع أن الاثنتين مترابطتان إلا أن دافيسون معني بصورة رئيسية بالثانية منهما .

كانت وضعية غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية موضوعاً غير متكافئ اهتم به كل من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر ومؤرخو الإمبراطورية الغربيون في القرن العشرين وقد بدأ دافيسون في مقال نشره عام ١٩٥٤ بإعادة التوازن في الانتباه التاريخي بتركيزه على مواقف المسلم حيال المسيحيين ومحاولة تشريع المساواة بين الاثنتين واختلف دافيسون مع المؤرخين السابقين في حكمهم القائل بأن رجال « التنظيمات » كانوا مخلصين في محاولاتهم تشريع المساواة بين المسلم وغير المسلم . وهو يرى هذا الجهد في سياق الدولة العثمانية المتغيرة في القرن التاسع عشر هذا الجهد جزءاً من العملية التي أدت إلى تجمع الرعايا العثمانيين في هويات مشتركة ضمن علاقات متنوعة بالدولة تعيد تحديدهم كأفراد يشتركون على قدم المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها .

واستقبل الناس صفة « العثمانية » وهي الأيديولوجية الجديدة التي روجوا لها باعتبارها تصنف تحت مبدأ عام هويات الماضي المشتركة ، بحرارة لا من قبل المسيحيين

في الإمبراطورية وحسب بل من قبل الطبقة المثقفة المسلمة التي برزت بعد نهاية التنظيمات وكذلك من قبل العثمانيين الشبان . وقد فشلت في ربط المسيحيين الضالين بالإمبراطورية — إذ فضلوا الاستقلال على المساواة — ولكنها ساعدت عوضاً عن ذلك في تهيئة المؤسسات الثقافية لتتطور الآتي لكل من القوميتين التركية والعربية .

إذا كان دافيسون قد حاول في عام ١٩٥٤ أن يحول الضوء عن الاهتمام التاريخي من المسيحيين إلى مواقف المسلمين تجاه المسيحيين فإن ألبيرت حوراني سنة ١٩٦٦ سلط الأضواء الكاشفة كلها على سكان المدن المسلمين المهملين في الإمبراطورية وخلال عمله أوجد مقولة « أعيان المدن » وأطلق على نمط من السياسة اسم « سياسة الأعيان » والتي برهنت على قيمة دائمة لمؤرخي المقاطعات العثمانية والدول المتتابعة في الفترة ما بين القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين .

كان الواحد من أعيان المدينة رجلاً يمتلك شهرة محلية ويحتل مركزاً وسيطاً بين السلطة البعيدة في استنبول وبين المجتمع المحلي وكان باعتباره رجلاً ذا ثروة وملكية مهتماً بالحفاظ على الواقع الراهن ، وهو إذن مخلص للحكومة التي تضمن بقاء عادات المنطقة وتخدم إذا اقتضت الضرورة كدرع واقية لسلطته ، وهو يأمل ، كرجل قيادي وبارز محلياً ، أن تحتفظ الحكومة بتدخلها عندما تكون الأوضاع حرجية وأن يعبر عن مصالح زبائنه لدى الحكومة المركزية عندما يكون ذلك أمراً لا بد منه أو عندما يكون ذلك مفيداً له . وكانت الإصلاحات التشريعية والإدارية الصادرة عن استنبول خلال القرن التاسع عشر والتي استهدفت مركز السلطة وتقويض الهويات المتولفة تنزع إلى الاعتداء تدريجياً على درجة استقلالية تصرفات أعيان المدن وقد تحرك هؤلاء الأعيان الذين أصبحت مصالحهم مهددة نحو التعبير واستطعنا أن نسمع من خلالها أصوات المجتمعات المدنية الإسلامية التي برزت في لحظات الأزمة الناشبة بسبب الإصلاحات الواسعة في تلك المرحلة .

إن ظهور أنواع من المصادر التاريخية لا ينجم عنه أنماط جديدة من التاريخ وحسب بل يمكن أن يشير إلى التحولات التاريخية ذاتها . ولدنا حوراني على أنه ابتداء من عام ١٧٦٠ . اضطلع الدبلوماسيون الأوروبيون والبعثات القنصلية بدور هام في كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي العثماني . وإن تكاثر وتنامى دقة هذه المصادر يشير إلى « تزايد وزن المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط » والذي برهن عليه روجر أوين في بحثه عام ١٩٧٢ حول الإمبريالية في مصر .

اتسعت المصالح الأوروبية في مصر بسرعة خلال القرن التاسع عشر وأصبح الاحتلال البريطاني لمصر كحالة تقليدية للتوسع الأوروبي ، أو كما يقول أوين « ساحة معركة للنظريات المتعارضة » الإمبريالية. وقد تجنب تلك المعركة لكي ينظر إلى ما وراء الأزمة المباشرة التي جاءت بالجيوش البريطانية إلى مصر عام ١٨٨٢ وإلى ما هو أبعد من الدافع، كانت مصر في القرن السابق للاحتلال البريطاني خاضعة لقوتين هما بذاتها مترابطان : توسع أوروبا الاقتصادي الرأسمالي ودولة محمد علي المركزية وخلفائه . إن تفاعل هاتين القوتين — السيطرة الحكومية المفروضة مجدداً على الريف وحاجة الحكومة إلى العائدات وانتشار القوانين الأوروبية والممارسات المالية — غيرت شكل المجتمع المصري وفي مجرى العملية كانت أوروبا تندفع بصورة متزايدة إلى الدخول في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيراً بالاحتلال البريطاني. ويرى فيه أوين نموذجاً « إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل إنه يهيئ السبيل إليه أيضاً » .

اتبعت الإمبراطورية العثمانية نموذجاً مشابهاً مع اختلافات في الإيقاع والتوقيت وتأجل اللفقدان الكامل للسيطرة السياسية حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى مع أن بعض المؤرخين يحاجون بأن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك ، ويصف فيروز أحمد كيف أن الأتراك الشبان كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوروبية وانتهوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى وكان الاعتماد الاقتصادي على أوروبا بحيث أن الاقتصاد التركي كان قد أصابه الشلل عندما قطعت الحرب الامدادات من بضائع أوروبية ومن رأسمال .

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة فقد أتاحت الحرب للإمبراطورية فرصاً جديدة لحرية العمل فالعاهدات الاستسلامية ألغيت وكما يقول فيروز أحمد « أصبح الأتراك أخيراً سادة بيتهم » .

كانت سياسة الأتراك الشبان خلال سنوات الحرب — غزوات في داخل الجماهير من أجل التعبئة السياسية ، والتخطيط الاقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة وتشجيع المرأة في داخل القوى العاملة — إطار الأسس الاجتماعية والنفسية في سبيل خلق نوع من المواطنة كلفت منذ البدء هدف كل إصلاحات القرن التاسع عشر . ذلك أن المواطنة في الدولة التي ظهرت أخيراً لا تتطابق جغرافياً مع حدود الإمبراطورية بما كان يصعب تجنبه غالباً . لقد قطعت الإمبراطورية العثمانية طريقاً طويلة منذ عام ١٨٠١

عندما « هاجم طلاب المدارس الشرعية Softas المسلحون بالنعال والحجارة، السفير الروسي ومرافقيه وطردوهم بمن في ذلك دبلوماسيون آخرون وقليل من السيدات الذين جاؤوا بإذن خاص من الحكومة العثمانية ليزوروا « جامع السلمانية » كما يرويه لنا هيد .

أما إيران القاجارية وراء الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية فقد مارست تغييرات القرن التاسع عشر بصورة مختلفة ، فلم تحاول النخبة الحاكمة هنا أن تجري التغيير بنفسها حسب برنامج إصلاحى كما حدث في الإمبراطورية العثمانية ومصر ، وفي تحليل آن لامبتون عام ١٩٨١ كان التغيير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر محدوداً بشيئين : الموقف الشيعي من السلطة الزمنية وتدخل القوى الأوروبية ، فالأول أحدث فجوة بين العلماء والحكومة وبعض الاستقلالات من المسؤولية من جانب العلماء أما الثاني فقد زود بالقوة الدافعة للتغيير ، كنتيجة كان الالتزام الرسمي بالتغيير سطحيًا .

وعندما طلبت بريطانيا مثلاً إعادة النظر في بعض شكاوى المسيحيين تمت التسويات بشكل يرضى المسيحيين والقوى الأوروبية ، ولكن لم يتبع ذلك تصريح عام عن السياسة أو تشريع جديد كما حدث في الإمبراطورية العثمانية . وعند انتهاء القرن كان هناك تشكيلة من النخبة — علماء رفيعو المستوى ، تجار كبار ، بيروقراطية البلاط ، زعماء العشائر وكبار ملاكي الأراضي — نشأت من التزاوج البيني والمنافع المشتركة . وقد بقي على أية حال صدى شاقولي عميق بين شعوب إيران وهوة سياسية واجتماعية عميقة بين النخبة ورعاياها وفي نهاية القرن كما تقول لامبتون « النسيج الأساسي للتغيير الاجتماعي الذي يخص العلاقة بين رجل وآخر وأهداف المجتمع لقيت القليل من الاعتبار وكان ذلك على الأغلب سبباً في أن التغيير الاجتماعي ظل محدوداً جداً .

# العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني

أورييل هيد URIEL HEYD

## دولتي العلية هي دولة محمدية

(السلطان محمود الثاني إلى كبير وزرائه صالح باشا، نيسان ١٨٣١)

إن الإمبراطورية التركية تحت الخطأ نحو تفككها بصورة واضحة والفرصة الوحيدة التي تمكنها من البقاء متأسكة لأي فترة زمنية أطول يتيحها لها تقربها من حضارة العالم المسيحي.

(ستراتفورد كاننغ. السفير البريطاني في القسطنطينية، إلى اللورد بالمستون ٧ آذار ١٨٣٢)

## ١ موقف العلماء

كانت حقيقة «المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر تلخص في نجاح محاولات التحديث أو فشلها في الدولة والمجتمع العثمانيين على المنوال الغربي. والمشكلة المطروحة في العادة على هذا الشكل كانت إلى حد بعيد انعكاساً لهذه العملية في حقل السياسة الدولية وكانت حصيلة محاولات التحديث تتوقف إلى درجة كبيرة على موقف العلماء وهم السلك القوي من الرجال المسلمين المتعلمين الذين يهيمنون على المؤسسات الدينية وعلى التشريع والثقافة في الإمبراطورية وهم يقبضون بالإضافة إلى ذلك على أهم المراكز في الإدارة العامة والدبلوماسية والسياسة، وإجراء بحث حول موقفهم والأسباب التي جعلتهم يتبنونه هام جداً ليس من أجل دراسة هذه المرحلة الخاصة في التاريخ العثماني وحسب بل إنه يمكن أن يكون وثيق الصلة بفهم الموقف الذي اتخذته بعض القادة الدينيين المسلمين بصورة عامة فيما يتعلق بالتحديث والتغريب<sup>١</sup>.

## دعم التغريب

انتقلت الإصلاحات التحديثية المبكرة التي قام بها السلاطين العثمانيون بفضل تعاون فعال من قبل عدد من العلماء ذوي الشأن الرقيق. وقد أدخلت الطباعة مثلاً في عام ١٧٢٧



بعد أن أصدر شيخ الإسلام في ذلك الوقت فتوى تبيح استخدام هذا الاختراع الأوروبي ضمن بعض الحدود وقد عبر بعض قادة العلماء أيضاً عن رأي مشجع في هذا الفن الجديد<sup>١</sup> وبعد خمسين سنة تقريباً بارك شيخ الإسلام الحراب التي سلّح بها البارون دوتوت de Totti الجنود في وحدة مدفعيته الجديدة <sup>٢</sup> Sür'atçı وقد حصل السلطان سليم الثالث الذي بادر إلى إصلاحات منهجية في الإمبراطورية على دعم قوي من شيوخ الإسلام المتابعين وكذلك من قاضي عسكر ومن ولي زاده محمد أمين وتاتارجيك عبد الله. وتضمن شيوخ الإسلام محمد طاهر ١٨٢٥ - ١٨٢٨ وعبد الوهاب ١٨٢١ - ١٨٢٢ ، ١٨٢٨ - ١٨٣٣ ومصطفى عاصم ١٨١٨ - ١٨١٩ ، ١٨٢٣ - ١٨٢٥ ، ١٨٣٣ - ١٨٤٦ ، وكذلك المشايخ محمد أسعد ومصطفى بهجت وآخرون كثيرون تضامنوا بإخلاص مع خليفته السلطان محمود الثاني في تدمير الانكشارية وإلغاء نظام البكداشية وفي تحديث الجيش والدولة .

ولم يكن قادة العلماء يميزون ويدعمون وحسب التجديدات التي بادر إليها السلاطين وعسكريهم ومستشاروهم المدنيون من عثمانيين وأوروبيين ، بل إن بعضهم لعب أيضاً دوراً رئيسياً في تصور وإجاء وتخطيط إصلاحات على النهج الأوروبي وقد أقنع تاتارجيك Tatarcik عبد الله السلطان سليم « بلائحة » من الإصلاحات ورجاه بحماسة أن يتبنى العلم العسكري الغربي وتدريباته والترجمة المنهجية للأعمال الأوروبية التقنية إلى التركية واستخدام معلمين أجانب وخبراء<sup>٣</sup> .

حتى أن أفكار أكثر من روائي ورجل دولة وضعت أمام جيل تال على يد الشيخ (الملا) قصصي زاده محمد عزت<sup>٤</sup> في مذكرة غير شهيرة كتبت بعد تدمير الانكشارية في عام ١٨٢٦ وقد اقترح دفع أجور ثابتة إلى جميع الموظفين بمن في ذلك العلماء وتأسيس مجمع استشاري للعلماء وكبار الموظفين وإعادة تنظيم جوانب كثيرة من الإدارة العامة . وأكثر ما تجدر ملاحظته من توصياته هي في الغالب تلك التي تتصل بالاقتصاد فقد ألح على الحاجة إلى حفز أكبر الاهتمام بالتجارة والصناعة بين السكان المسلمين في الإمبراطورية ودعا بصورة خاصة الطبقة العليا من المجتمع العثماني إلى التخلي عن احتقارهم التقليدي للانتفاع من العمل وعلى الحكومة أن تدعم بصورة مستمرة المشاريع الجديدة بتزويدها برأس المال وإعفائها من الضرائب خلال السنوات الثلاث الأولى كما جرت العادة في أوروبا . أما المستوردات فيجب أن تقلص إلى درجة كبيرة ، وكثير من السلع المستوردة يجب منذ الآن أن تنتج في مصانع يجب تأسيسها خارج استنبول حيث كانت الأجور أكثر انخفاضاً ، وفوق

ذلك كله يجب أن يخفف نمط حياة الطبقات الراقية ( التي ينتمي هو نفسه إلى إحداها ، طبقة العلماء ) ويحدد بناء البيوت الباذخة الذي لا إنتاج وراعه . إن عرض أفكار كهذه من قبل شيخ ينتمي إلى المستوى الأعلى وذلك قبل عشر سنوات من بدء فترة التنظيمات يلفت الانتباه وهو مثال تعليمي جداً للمساهمة الهامة التي قدمها العلماء في ذلك الوقت إلى النقد السياسي والفكر الاقتصادي .

ظلت الأكتية العظمى من المسلمين المثقفين في الإمبراطورية العثمانية تُخص طبقة العلماء في الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر واعتمد المصلحون اعتماداً كبيراً في نشر الأفكار الجديدة على الدعم الذي تقدمه كتابات العلماء وهو دعم كان يلقي صدًى كبيراً . وقد دافع محمد أسعد وهو واحد من المشايخ الذين سبق ذكرهم عن إصلاحات السلطان محمود المبكرة بحماس في يومياته عن الإمبراطورية في عام ١٢٤١ هـ ( ١٨٢٥ - ١٨٢٦ م ) في كتابه الذي يحمل عنوان « أس الظفر » وهو الوصف الشهير للقضاء على الانكشارية ، ولم يكن هو العالم الوحيد الذي كتب تاريخاً رسمياً في هذا الاتجاه وكانت الكتبة العظمى من كتاب تاريخ الإمبراطورية ( فقهاء النفوس Vak'a-nüvis ) في عهد محمود الثاني من أمثال صانع زاده عطاء الله قبل محمد أسعد ومثل أحمد جودت Cevdet وأحمد لطفي في الجيل التالي . وكانوا أيضاً من العلماء وفي أعمالهم يؤكدون بإخلاص على فوائد وشرعية التجديدات الغربية .

كما قام أئمة المساجد في أحياء استنبول المختلفة بمهمة مماثلة على الصعيد الشعبي وكانوا قد تلقوا تعليمات من قاضي العاصمة أن يتصدوا لأي انتقاد للمعاهد العسكرية الحديثة ، سواء جرى في المقاهي العامة أو في أماكن أخرى<sup>٧</sup> وعندما أدخل الطربوش إلى الجيش العثماني الجديد في عام ١٢٤٣ هـ ( ١٨٢٧ - ١٨٢٨ ) لم يقتصر عدد بارز من الخطباء العامين على الموافقة على ذلك التجديد في مجلس الدولة بل أخذوا على عاتقهم مهمة إيضاح شرعيته للشعب<sup>٨</sup> . وكان الأئمة ومعلمو الكتاتيب Hōcās أداة الحكومة الرئيسية في الدعاية إلى أن ظهرت الجريدة التركية الأولى الرسمية ( التقويم الفقهي ) عام ١٨٣١ . منذ مائة عام تقريباً عُين العلماء ( وشيوخ الدراويش ) مصححين في المطابع ، ومساعدين وفيما بعد مدرّاء لمؤسسة الطباعة الجديدة التابعة لإبراهيم متفرقة ، والتي أثارت كثيراً من الشكوك بين الرجعيين . وربما كان المرجح أن السلطان محمود عين محمد أسعد رئيس تحرير للجريدة وعالمًا آخر مصصحاً<sup>٩</sup> لها للسبب ذاته . وكذلك عندما جرى أول إحصاء عام حديث للسكان في الإمبراطورية

العثمانية عام ١٨٣٠ — ١٨٣١ عُين العلماء على رأس عدد من فرق المناطق (محمد أسعد مثلاً في صوفيا) وذلك في سبيل تبديد شكوك الناس<sup>١١</sup>.

وثمة خدمة أخرى ثمينة أسداها ذلك الشيخ نفسه وتعلق بالتدابير الثورية التي اتخذها السلطان محمود ضد الطاعون. يمنع الإيمان الديني الشعبي بالقضاء والقدر من اتخاذ أية احتياطات ضد المرض الذي سبب من حين إلى آخر دماراً بين سكان الإمبراطورية العثمانية، ففي سنة ١٨١٢ مثلاً مات بسببه أكثر من سبعين ألفاً في استنبول وجوارها<sup>١٢</sup> ولا ريب أن أكثر التدابير فعالية لمكافحة المرض هي أن يمنع انتقاله من مكان آخر. وقد أدخل محمد علي نظام الحجر الصحي في مصر في وقت مبكر من القرن أما في استنبول فقد أشيع أن العلماء عارضوا رغبة السلطان محمود في الاقتداء بمثال محمد علي<sup>١٣</sup>. وقد كتب الضابط الروسي الشاب هلموت فون مولتكه الذي عاش عدة سنوات في تركيا في سنوات ١٨٣٠ رسالة في شباط /فبراير/ ١٨٣٧ يقول فيها: «إن الطاعون سيبقى طالما بقي العلماء»<sup>١٤</sup> وقد برهنت الأيام بسرعة أنه كان مخطئاً على كل حال ففي عام ١٨٣٨ أبطل السلطان كل معارضة وقرر أن يقيم محجراً صحياً قرب استنبول بمساعدة خبراء نمسويين وقد صدرت فتوى تبيح هذا التجديد كما صدر مقال في الجريدة الرسمية التقويم الفقهي يسطر سلسلة من الحجج الدينية والمنطقية ضد التحيز الشعبي<sup>١٥</sup> وكان بين الرسميين الثلاثة الذين أنيط بهم إطلاق المشروع اثنان من العلماء، محمد أسعد ورئيس أطباء السلطان (حكيمباشي) عبد الحق<sup>١٦</sup> وساعد تعاونهما مع الحكومة بلا ريب على إبطال المعارضة بين أفراد الشعب وبين العلماء الأقل شأنًا وإذا كان هذا القرار الجدير بالثناء قد ظل سنوات عديدة حبراً على ورق<sup>١٧</sup> فإن ذلك لا يقلل من أهمية الموقف المتحرر الذي اتخذته قادة العلماء تجاه هذه المسألة الدقيقة.

وكانت الكوليرا أيضاً تنقاضي ضريبة كبيرة من العثمانيين في تلك الفترة وإن كانت أقل تدميراً من الطاعون. وقد كتب رئيس أطباء السلطان محمود وصديقه الحميم قاضي عسكر مصطفى بهجت بأمر من السلطان بحثاً عن الكوليرا بالتركية استفاد فيه من كتاب نمسوي. وبعد أن يسرد وصفاً لتاريخ المرض يصف المؤلف أعراضه ويوصي بتدابير احترازية ونماذج من المعالجة<sup>١٨</sup> وقد طبع من الكتاب عدة آلاف نسخة في المطبعة الإمبراطورية وفي آب /أغسطس/ ١٨٣١ وُزِع مجاناً على السكان المدنيين وعلى الجنود في استنبول والمقاطعات<sup>١٩</sup>. وقد اضطلع هذا العالم نفسه مصطفى بهجت بدور فعال في تطور الدراسات الطبية المبكر، وتأسست في أيام توليه للمرة الثالثة رئاسة الأطباء ومبادرة واسعة منه، المدرسة الطبية الجديدة للجيش «الطب — خانة أو الطبية» وذلك في عام ١٨٢٧<sup>٢٠</sup>.

وكان على المعهد الجديد أن يلغي أحكاماً مسبقة شعبية تقليدية قوية ضد تشريح الجسم البشري، وقد أمر السلطان محمود بواسطة (خط همايوني) بطبع كتاب في التشريح تحت عنوان «مرآة الأبدان في تشريح أعضاء الإنسان» الذي ألفه صانع زاده محمد عطاء الله وهو شيخ سبق ذكره، وكان ذلك قبل افتتاح المدرسة الطبية بضع سنوات. ويحتوي هذا الكتاب الذي نشر سنة ١٨٢٠ وأثار كثيراً من الاهتمام في أوروبا على عدد كبير من الرسوم المحفورة التي توضح النص<sup>٢٠</sup>، وكان نشر صور الشكل الإنساني مناقضاً أيضاً للتقاليد العثمانية الإسلامية وإن من الجدير بالملاحظة أن الرجل الذي تجاهل أحكاماً مسبقة دينية قوية كهذين اللذين ذكرناهما وألف هذا الكتاب الطليعي في الطب الحديث كان ينحصر في الطبقة العليا من سلك العلماء.

ولم يقتصر تعاون العلماء على الإصلاح الثقافي في المدرسة الطبية بل اتحدت الخطوات الأولى في عام ١٨٣٨ — ١٨٣٩ لتأسيس «الرشدية» وهي مدارس متوسطة عُيِّن للإشراف عليها إمام زاده محمد أسعد ووظيفته قاضي عسكري في الأناضول تحت لقب «ناظر مكتبي معارف عدلي»<sup>٢١</sup> وبعد سنوات قليلة من وفاة السلطان محمود ختم هذا العالم والمؤرخ عمله الوظيفي كأول وزير عثماني للتربية<sup>٢٢</sup>.

إن الإصلاحات التغريبية التي قام بها سليم الثالث ومحمود الثاني قدمت لها قيادة العلماء سواء في دعمها أو في القبول بها قوة إضافية بالاشتراك مع (طرق الدراويش)، وكان لكثير من صفوة العلماء تقليدياً ميول صوفية قوية وكان عدد من شيوخ الإسلام في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر معروفين بانتائهم إلى الطريقة النقشبندية أو إلى الطريقة المولوية<sup>٢٣</sup> في حين كان آخرون يبتون أو يدعمون تكايا الدراويش<sup>٢٤</sup>. كان المولويون ينعمون بعطف خاص من السلطان سليم الثالث وبالتالي من المجتمع الراقي في زمنه وقد أصبحوا أكثر الطرق قوة من الناحية السياسية وهكذا حلوا محل البكداشية ذات الشعبية والذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بسلك الانكشارية الرجعي<sup>٢٥</sup>. وقد استمر المولوية في دعم الإصلاحات في عهد محمود الثاني واحتل بعض أنصار الطريقة مراكز عظيمة النفوذ في كل من الوزارة والبلاط ابان حكمه وكان أكثرهم أهمية محمد سيد خاليد الذي ظل لسنوات عديدة رئيس أمناء السلطان والحاكم الفعلي لمصير الإمبراطورية<sup>٢٦</sup> وفي سنوات محمود الثاني الأخيرة كان أحد رجال حاشيته المقربين والمرافقين «عبدى بك» وهو مولوي ورع<sup>٢٧</sup> وثمة شخص آخر هو أحمد صادق زهوار أفندي الذي عين واحداً من الأعضاء الستة في «مجلس ولاية الأحكام العدلية» الجديد والذي انشئ عام ١٨٣٨<sup>٢٨</sup> وقد مرت شائعات قوية في استنبول في أواخر

أعوام ١٨٣٠ تقول بأن السلطان يمتلك باستمرار معلومات سرية عن شؤون البلاد عبر أفتية المولويين<sup>٢٠</sup> وتبعاً لتأكيدات الأمر المولداني غيكا Ghika فإن شيخ تكية المولوية الشهيرة في غلاطه (Pera) كان أيضاً صديقاً شخصياً لمحمود الثاني وقد عمل أكثر من أي شخص آخر لمساعدة السلطان على إبطال معارضة العلماء لإصلاحاته<sup>٢١</sup>.

## معارضة الإصلاحات

لم يكن موقف المشايخ الذين ساندوا إصلاحات سليم الثالث ومحمود الثاني الغربية بالتأكيد موقفاً غمطياً لسلوك المشايخ بأجمعه. وقد نجحت عناصر رجعية في قيادة العلماء مؤقتاً في وقف هذه الإصلاحات بالقوة كنتيجة لثورة ١٨٠٧ وكان الإنكشاريون المتمردون قد تلقوا مساعدات فعالة بل قادهم شيخ الإسلام محمد عطاء الله وهو روح الثورة، ومعلمه محمد منيب، وقاضي استنبول مراد زاده محمد مراد وشيوخ آخرون عديدون ممن وقعوا على «حجة شرعية» تدين إصلاحات «النظام الجديد» باعتباره، ابتداءً لاسابقة له وغير مشروع (بدعة)<sup>٢٢</sup> و «تقليداً للكفار يستوجب الشجب» وبعد وصول السلطان محمود الثاني في السنوات التالية<sup>٢٣</sup> كان العلماء المحافظون قد أجبروا تدريجياً على أية حال، على اتخاذ موقف دفاعي بحت. ويقومون بمقاومة سلبية وحسب أو يذعنون لسياسة الحكومة الإصلاحية.

ومع ذلك فقد عارضت قيادة العلماء بنجاح رغبات محمود في موضوع واحد يبدو للوهلة الأولى وكأنه قليل الأهمية، ففي سنة ١٨٢٨ قيل أن السلطان أراد أن يلبس العلماء أيضاً الطربوش الأحمر وهو غطاء الرأس الذي صار إلزامياً لكل موظفي الحكومة والجنود وقد لبسه حتى الحاكم نفسه، ولكن شيخ الإسلام محمد طاهر الذي تعاون مع السلطان في القضاء على الانكشارية وأجاز جميع الإصلاحات اللاحقة رفض بإصرار الموافقة على هذا التجديد<sup>٢٤</sup> وقد صرفه محمود لكن الحرب مع روسيا التي نشبت في ذلك الوقت جعلت أي نزاع جدي مع العلماء في غير محله، وقد وضع المشروع كله جانباً<sup>٢٥</sup> بسبب ذلك وأنقذ العلماء عمائمهم البيضاء التي كانت تميزهم عن بقية الشعب، إلى أن جاء إصلاح أتاتورك بعد ذلك بمئة عام.

شعر السلطان محمود بعد نهاية حرب ١٨٢٩ بأنه حر في استئناف إصلاحاته بقوة أكبر وعلى نطاق أوسع بكثير. وقد أدى إدخاله لعادة أورورية أخرى إلى صدام جديد مع العلماء ولكن السلطان تجاهل هذه المرة آراءهم تماماً، كان محمود مثل سليم من قبله قد

رُسمت له صورته مرات عديدة لذلك فكّر شيخ الإسلام في أن يحتج على هذا التهجيم على التقليد الديني<sup>٣٥</sup> وفي سنة ١٨٣٢ ذهب السلطان أبعد من ذلك فأرسل صورته إلى شيخ الإسلام مؤطرة بالجواهر كإشارة تنم عن عطفه<sup>٣٦</sup> وقد أصبح هذا النوع من الهدايا إلى كبار الموظفين والحكام الأجانب مألوفاً<sup>٣٧</sup>.

وعندما أبرزت صورة السلطان عام ١٨٣٦ بشكل احتفالي رسمي في الشكنات المختلفة ومكاتب الحكومة، أظهر كثير من الناس وخاصة من العلماء استياءهم<sup>٣٨</sup> وعبروا عنه وكان يسبق عرض الصورة موكب عسكري كبير ترافقه الموسيقى وإطلاق البنادق والألعاب النارية، ولكن من الممتع أن نلاحظ بأن الاحتفالات الدينية على شرف الصورة كانت تقتصر على شيوخ الدراويش ولا يشارك فيها العلماء<sup>٣٩</sup>، وأن معارضة العلماء كانت تنبع من خوفهم أن يؤدي الإبراز العام للصورة إلى إعطاء الانطباع بأنها يجب أن يعيدها الشعب<sup>٤٠</sup> ومع ذلك فإن قيادة سلك العلماء دعمت على العموم السلطان محمود أو أنها أخيراً خضعت لرغبته، وقد ظل كثير من العلماء في المستويات الدنيا معادين بصورة متطرفة للتجديدات الأوروبية. ولم يكن ممكناً للأسف دراسة آراء معارضي التغريب بشكل وافٍ إذ أن عدداً قليلاً منهم تجرأ على التعبير عن وجهة نظره كتابية، وحتى لو فعلوا فإن طباعة كتبهم لم تكن مسموحة، وهناك بعض المعلومات عن معارضة الإصلاحات وجدت في مصادر أوروبية، لكن كثيراً منها وخاصة كتب الرحالة التي لا حصر لها في تلك المرحلة لا يمكن الركون إليها ولا بد أن تستعمل بكثير من الحذر.

وعلى أية حال فإنه حتى اليوميات التركية عن سنوات الإصلاحات الكثيفة التي تلت صلح (أدرنه) تسجل عدداً من الاضطرابات التي تورط فيها علماء رجعيون. ففي عام ١٨٢٩ مثلاً نفى عدد من المعلمين (خوجا) لأنهم انتقدوا المدارس الجديدة في خطبهم في الجامع خلال شهر رمضان<sup>٤١</sup>. وقد اعترض أحدهم علناً وهو مدرس يوسني على اللباس الأوروبي الجديد وسمى أولئك الذين يتبنونه قليلي الإيمان. وكان بديهاً أنه انضم فيما بعد إلى متمرّد خطير في منطقة عابدين ادعى أن الله أرسله ليدافع عن الفقراء وجذب تحت لوائه بقايا من الإنكشارية وآخرين خارجين على القانون<sup>٤٢</sup> وبعد ذلك بقليل دعم المفتي وعالم آخر في توسيا Tosya إلى الجنوب الشرقي من كاستاموتو، متمردين محليين وقيل أن كثيرين منهم كانوا من الإنكشارية المطرودين من استنبول في عام ١٨٢٦<sup>٤٣</sup>.

وكان طلاب المدارس الدينية ويطلق عليهم اسم طالبي العلوم أو Sofla أحد المراكز

الرئيسية لمعارضة كثير من إصلاحات الحكومة العثمانية والمجتمع على الطريقة الغربية . وكان عددهم كبيراً قد بلغ تبعاً للوائح تفصيلية في عام ١٧٨٤<sup>٤١</sup> ألفاً وخمسمائة طالب في استنبول ولا يدخل في ذلك من يتولون خدمتهم ويقومون على أمور إقطاعهم وإسكانهم ونفقات تعليمهم ، وكان يوجد بالإضافة إليهم عدد من الطلاب الخارجيين ممن يعيشون خارج المدرسة . ويقال<sup>٤٢</sup> أن أكثر من ثلاثة آلاف طالب شاركوا في إيادة الإنكشارية عام ١٨٢٦ وكان مجموع طلاب المدارس في العاصمة يقدر في أعوام ١٨٣٠ و ١٨٤٠ بحوالي خمسة آلاف<sup>٤٣</sup> وكان الطلاب يتابعون دراساتهم لفترة طويلة من السنة ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة غالباً وكان كثير منهم يعاني من نقص التغذية ويتلقى — تبعاً للملاحظين أوروبيين<sup>٤٤</sup> — وجبة طعام مجانية واحدة في اليوم ، مع أن عدداً كبيراً منهم لم يعد شاباً وكانوا بصورة عامة غير متزويجين وكان على كثير منهم أن ينتظروا وقتاً طويلاً للحصول على مركز بجزر .

كان لطلاب العلوم عبر تاريخ الإمبراطورية العثمانية مناخ يلد الساخطين وصناع الاضطراب<sup>٤٥</sup> . وقد تنامت نعمتهم في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كنتيجة لفضائح الفساد في أوساط قيادة العلماء ، ونستطيع أن نزعم بأن الفقراء من طلاب العلوم (والطبقة الدنيا من العلماء) كانوا ينظرون بحسد عميق إلى كبار الأغنياء من قادتهم وإلى أقربائهم ممن أصبحوا يشكلون فيما بعد عدداً صغيراً من العائلات الأرستقراطية وكان الفساد الذي أثار استياء الطلاب بصورة خاصة ذلك الميل المتعاطف لاحتكار المراكز العليا في سلك العلماء لأفراد من أسر أولئك القادة ، وهم في معظم الحالات جهلة وأحياناً لا قيمة لهم<sup>٤٦</sup> . في حين كان يتوجب على الطلاب الذين ينتمون إلى أصول متواضعة أو ريفية أن يدرسوا عشر سنوات أو عشرين سنة وأن يجتازوا امتحانات عسيرة متنوعة قبل أن يصبحوا مدرسين ولكن ابن شيخ رفيع المستوى ومن عائلة متميزة كثيراً ما ضمن لنفسه هذه المرتبة وهو في سن السادسة<sup>٤٧</sup> وكثيراً ما كان هذا التمييز واضحاً في الترفيعات التالية . وبدلاً من الصعود إلى المراكز العليا تبعاً لاعتبارات السن التقليدية كان أبناء هذه الزمر المحظوظة يقفزون غالباً فوق أدوار الآخرين في طفرات<sup>٤٨</sup> . ولما كان قادة سلك العلماء يشغلون مراكز عليا في الحكومة فقد كان من الطبيعي أن يتجه عداء الطلبة وصغار العلماء ضد كل سلطة . وكانت عناصر الصراع الطبقي هذه ضمن سلك العلماء — وهو صراع لم يدرس بشكل واف — تتجه إلى خلق مشاكل جديدة في فترات الكوارث العسكرية والتبدلات السياسية والاجتماعية الكبرى ومحاولات الإصلاح المتطرفة كالتي جرت في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني .

وفي الفترة الأولى من حكم محمود تحدى الطلبة مرات عديدة وبشكل علني سلطة الحكومة بما في ذلك سلطة كبار العلماء ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك « واقعة الشمعة » ففي شتاء ١٨١٧ - ١٨١٨ حصل نزاع سببه رفض أحد الباعة بيع أكثر من شمعة واحدة لكل مستهلك ، وقاد ذلك إلى قتال حاد بين الحراس الإنكشاريين وبين طلبة مدرسة محمد الفاتح الشهيرة الذين كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بامتياز امتلاك أسلحة . وخرجوا في احتجاجات ، سببت استقالة شيخ الإسلام<sup>٥٩</sup> وفي عام ١٨٢١ أي بعد ذلك بسنوات قليلة تظاهر مئات من الطلاب أمام قصر شيخ الإسلام مطالبين بتحرير واحد من أساتذتهم كان قد حكم عليه بالنفي بسبب خطابات له ضد الحكومة وقد أجبر كبير الوزراء على الحضور شخصياً لتهدئة الحشد الغاضب الخطر<sup>٦٠</sup>.

ومنذ أن جرى تحديد الدراسات في المدرسة بالموضوعات التقليدية في التعليم الإسلامي احتج الطلاب بعنف على الإصلاحات الأوروبية وقد اعتبروها على الأرجح خطراً لا على معتقداتهم الدينية وحسب بل على آفاقهم الاقتصادية أيضاً . ولم يكن تعصبهم بالتالي أو ضيق عقلهم أمراً مفاجئاً وقد تجاوزوا بهما قادة العلماء . ففي نيسان / أبريل ١٨٠١ مثلاً هاجم الطلاب المسلحون بالنعال وبالحجارة السفير الروسي وحاشيته بمن فيهم دبلوماسيون آخرون وقليل من النساء وطردوهم من جامع السليمانية بعد أن كانوا قد حصلوا على إذن من الحكومة العثمانية بزيارته ، وقد أصدر الباب العالي الذي شعر بحرج عميق قرارات بإعدام بعض الطلاب وجلد آخرين ونفيهم<sup>٦١</sup> . وعندما دعمت فرنسا محمد علي باشا الذي هدد وجود الدولة العثمانية نفسه وذلك في ربيع ١٨٣٣ اضطررت الحكومة إلى دعوة الروس للمساعدة واتخذت تدابير هامة لإبعاد الطلاب المتعصبين ضد الأجانب من استنبول<sup>٦٢</sup>.

ولم يكن موقف قيادة العلماء المتشددين من الإصلاحات السلطان محمود ليؤثر على معارضة الطلاب والطبقة الدنيا من العلماء وكذلك لم يكن كل الدراويش يشتركون في تعاون المولوية والطرق الأخرى مع السلطان وقد احتج بصورة خاصة أعضاء كثيرون من اتباع الطرق الشعبية والدراويش المتجولين غير المرتبطين ، بشدة على سياسة الإصلاحات .

وفي عام ١٨٢٩ وفي جامع السليمانية أثناء صلاة الجمعة وقف درويش في حالة وجدٍ وشتم بصوت عال شيخ الإسلام ولعنه لأنه بالإضافة إلى شخصيات أخرى رفيعة الشأن يلازمون السلطان ويؤثرون عليه في سبيل تبني « طقوس زائفة »<sup>٦٣</sup> وثمة موقف آخر أكثر مدعاة للإهانة عندما وقف درويش متعصب يعرف باسم شيخ سجلي Seyh Sacli واستوقف السلطان محمود على جسر غلاطه الجديد ونعته بالسلطان الكافر واتهمه بتدمير دين



الإسلام . وقد أوقف الدرويش الذي كان الناس يعتبرونه قديساً وأعدم ومرغان ما انتشرت بين الجماهير<sup>٥٧</sup> أسطورة عن الشهيد.

### أيديولوجية الإصلاح

كان كبار العلماء يعبرون في كتاباتهم وخطبهم في مجالس الدولة عن تأييد الإصلاح ويدافعون عن موقفهم بالاستناد إلى حجج مستقاة من القانون الديني حيناً ومن تاريخ الإسلام المبكر حيناً آخر أو من أدلة مبنية على العقل والحس السليم<sup>٥٨</sup>.

كانوا يحاجون بأن الجهاد وهو الحرب المقدسة ضد الكفار من أول واجبات المؤمنين . وأن تقوية جيش الإسلام بكل وسيلة هي بالتالي فرض ديني هام وقد أصبح ذلك من أكثر الضرورات إلحاحاً في أيام تعاني فيها الدولة العثمانية — وهي حصن الإسلام الأخير — من الهزيمة تلي الهزيمة على أيدي القوى المسيحية الكبرى وأن وجود الإمبراطورية ومن ثم الإسلام قد لا يمكن إنقاذه إلا بتبني التقانة العسكرية الأوروبية .

إن التعلم من الأعداء الكفار لا يشكل مسألة دينية محظورة وليس بدعة بل هو تطبيق للحكمة المشروعة المكافحة بالمثل وتلك هي مقاتلة العدو بأسلحته نفسها . وقد نص القرآن في آيات منه على مثل هذا السلوك كما في الآية ٦٠ من سورة الأنفال « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم . الآية » . و « قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » ( التوبة الآية ٣٧ ) .

وقد أذن الله للمسلمين أن يقاتلوا « في كل الشهر » بما فيها الأشهر الأربعة الحرم<sup>٥٩</sup> « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل » . سورة البقرة الآية ٢١٦ .

ويفسر المتحمسون لإصلاحات محمود الثاني هذه الآيات على أنها تسمح لهم باستعمال كل الأسلحة والأساليب الحربية التي يستعملها خصومهم بل إنهم يشرحون كلمة « كافة » بمعنى القتال في تشكيل موحد متراس<sup>٦٠</sup> وكان التفسير الأخير نوعياً يستهدف إضفاء الشرعية على المهارة الأوروبية التي أصبحت سائدة حديثاً « تعليم شرعي » وهي مهارة تتطابق مع القانون الديني<sup>٦١</sup> ونظام المعركة الغربي الذي أدخله سليم الثالث ومحمود الثاني وقد اكتشفوا أسساً أكثر وضوحاً في نظريهم في الآية الثالثة من سورة الصف : « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص » وجاءوا<sup>٦٢</sup> بحجج مبنية على التاريخ الإسلامي

القديم فقد أكد ابن خلدون في رأيهم أن المسلمين الأوائل تخلوا عن عادة العرب أيام الوثنية في القتال الفردي على طريقة الكر والفر وتبنوا الفنون العسكرية العليا عند الفرس والبيزنطيين أعدائهم وكانوا يقاتلون في صفوف<sup>٦٢</sup>. وكذلك يضيف أحمد جودت<sup>٦٣</sup> أن النبي لم يتردد في التعلم من أتباع زرادشت الفرس فنون حربهم التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في الجزيرة العربية فقد حفر خندقاً حول عاصمته المدينة. ويؤكد آخرون<sup>٦٤</sup> أن المسلمين الأوائل أخذوا استخدام البارود الذي اكتشفه الكفار، وهم يشيرون بذلك كما يبدو إلى النار الإغريقية أو مواد أخرى مشعلة كانت تُقذف على الأعداء<sup>٦٥</sup>، وربما كان المقصود أيضاً نيران البنادق التي تبناها العثمانيون بعد عدة قرون. ويزيدون في حججهم فيقولون إن نبي الإسلام لم يقتصر في اقتباسه من الكفار على الأمور العسكرية بل هو استعمل بعد معركة بدر عدداً من الأسرى المشركين من أهل مكة ليعلموا أطفال المدينة القراءة والكتابة<sup>٦٦</sup>.

ويجب ألا يولد التعلم من الكفار أي شعور بالدونية بين المسلمين بل يجب أن يتذكروا أن تقدم أوروبا المسيحية في العلوم العسكرية لم يكن إلا ردة فعل على خوف الغرب من تفوق أسلحة العثمانيين وبطولات المسلمين عبر عدد من القرون<sup>٦٨</sup>. كما أن المبادئ الاقتصادية الغربية التي يجب أن يتبناها العثمانيون مثل دفع أجور ثابتة لموظفي الحكومة، ليست إلا أفكاراً أخذها الأوروبيون من قبل عن شريعتنا الإسلامية<sup>٦٩</sup>. وليس على المسلمين إلا أن يستردوا ما كان قد أخذ عنهم أصلاً. وقد رفض عقائديو الإصلاحات الغربية من بين العلماء<sup>٧٠</sup> حجة خصومهم القائلة بأن «من تشبه بقوم فهو منهم» ومعنى ذلك أن تقليد المسلمين لأوروبا سوف يؤدي بهم إلى فقدان هويتهم تماماً. وكان أوسع الاعتراضات انتشاراً وأكثرها استخداماً والتي واجهها دعاة الإصلاح هو الحاجة بأن الطرائق الغربية مخالفة لمعادن العالم الإسلامي وأن تبنيها سوف يؤدي إلى فشل مأساوي. وقد قلل قصصي زاده<sup>٧١</sup> من شأن هذه الحجة بأن ذكر مثال مصر وهي بلد إسلامي وفي رأيه أنها عانت من التدمير أكثر مما عانت تركيا نفسها. ولكن وزيراً أمياً من وزراء مولانا السلطان (وهو يشير إلى محمد علي حاكم مصر) وهو رجل ذو ذكاء متواضع حول مصر العتيقة إلى بلاد جديدة<sup>٧٢</sup> ومن المؤكد بعد كل شيء، كما يضيف قصصي زاده بأن علماءنا (الأتراك هم مع كل احترام متفوقون على علماء الأتراك وأن موظفي حكومتنا العليا وكتابها هم أوفر ذكاء من موظفي ديوانه (محمد علي) وينحى قصصي زاده باللائمة بعنف على أولئك المسلمين القديرين الذين يزعمون أنه لا يمكن عمل شيء قبل قيام المهدي ويستشهد بالمثل العربي القائل «همة الرجال تقتلع الجبال» ويرفض تشاؤم أولئك الذين لا يصدقون بأن الإمبراطورية العثمانية الهرمة يمكن أن يعاد تنظيمها، وبلغت انتباههم إلى

الحمساويين والبروسيين والفرنسيين وهم كفار ومحرومون من العون الإلهي قد نجحوا بفضل التدابير العقلية في إعادة بناء بلادهم وتجديد شبابها بعد كثير من الهزائم الكبيرة<sup>٧٣</sup> وقد أهاب هذا الشيخ بالعثمانيين ألا يعتمدوا على العون الإلهي وحده وقد لا يأتي بسرعة بل عليهم أن يبتكروا طرقاً ووسائل لإصلاح دولتهم، جاء ذلك في مذكراته الأخيرة التي كتبها باختصار قبل نفيه وموته<sup>٧٤</sup>.

وكانت الحجة النهائية لكل العلماء الذين ناصرُوا التحديث ذلك الإلزام الديني لكل مسلم أن يطيع أوامر السلطان ما دامت لا تخالف الشريعة «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» الآية ٥٩ من سورة النساء. وكانت هذه الآية دعامة في ترسانة كل المصلحين.

ولم يكن كثير من الحجج التي قدمها العلماء بين يدي الإصلاحات أكثر من بنية فوقية عقائدية تحفي السبب الفعلي لموقفهم. وإذا استذكرنا الأحداث نجد أن الدعم الذي قدمه كبار العلماء إلى سياسة فتح الإمبراطورية العثمانية أمام الأفكار العلمانية الأوروبية وأمام المؤسسات يبدو سياسة انتحارية من وجهة نظر مصلحة السلك الذي ينتمون إليه، لماذا تضامنت قيادة العلماء مع سليم الثالث وعمود الثاني وساعدتهما على تنفيذ إصلاحاتهما في وجه معارضة شعبية قوية؟ لا يمكن أن نفهم أسباب موقفهم، وهو ما يشكل موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة، بدون بحث في وضع العلماء في الإمبراطورية العثمانية، والصفة المميزة للدولة وسياسة السلطان في هذه الفترة.

## أسباب مساندة العلماء للإصلاح

### انحدار السلطة

كان خوف كبار العلماء من السلطان وخاصة من محمود الثاني أحد أسباب موقفهم، فقد استأصل هذا الحاكم القوي بلا شفقة كبار الإقطاعيين الأقوياء والأعيان المحليين وتوج مؤسسة الملكية الأتوقراطية المطلقة بإبادة الإنكشاريين الذين كانوا في غالب الأحيان أعواناً أو أدوات في أيدي العلماء لكبح قوة السلاطين . وقد أظهر محمود الثاني في مناسبات متعددة أنه يطلب الخضوع لرغبته من كل رعاياه بمن فيهم العلماء وصرف من الخدمة ونفى عدداً من « شيوخ الإسلام » وشيوخاً آخرين ممن رفضوا الإذعان لرغباته ونجح بهذه الوسيلة لافي مجرد إسكاتهم عن معارضة إصلاحاته بل حتى في الحصول على مساعدتهم في تنفيذ سياسته وهناك عدد من الأمثلة التي ذكرناها آنفاً تظهر كيف استفاد السلطان من نفوذ العلماء الروحي على الشعب في سبيل الحصول على مراسيم دينية وضمان احترام شعبي لتجديدهاته .

كان نجاح محمود الثاني في السيطرة على العلماء أمراً مدهشاً بسبب القوة الهائلة التي تمتع بها هذا السلك طوال أجيال عديدة وخاصة بعد انحدار الطبقات العسكرية . وثمة سفير بريطاني في استنبول<sup>٧٥</sup> في منتصف القرن الثامن عشر كان متأثراً إلى درجة عميقة بنفوذ العلماء السياسي وفي رأيه أن سخطهم وحده كافٍ لكي يهز عرش السلطان وقد كتب زميله الفرنسي في سنة ١٧٨٦ « ليس الأمر هنا شبيهاً بفرنسا حيث الملك هو السيد الوحيد . فلا بد من إقناع العلماء ورجال القانون والوزراء الذين هم في الحكم والوزراء الذين لم يعودوا

كذلك<sup>٧٦</sup> وكان المبعوث البروسي قد زعم قبل سنوات قليلة في إحدى رسائله أن العلماء يحملون بتأسيس نوع من الحكومة الأرستقراطية يكونون فيها أعمدتها الرئيسية ويكون السلطان مجرد زينة<sup>٧٧</sup>.

وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت قوة العلماء قد انحدرت على أية حال، وكان افتقارهم إلى الوحدة فيما بينهم واحداً من الأسباب الأساسية لذلك، ولم يكن ماسبق أن ذكرناه من أن عائلات قادة العلماء وكبار المشايخ تفصلها هوة عميقة عن القاعدة وحسب، بل إن الصراع على الارتفاع إلى المراكز العليا أدى إلى مؤامرات مستمرة، وازداد هذا الصراع حدة في القرن الثامن عشر عندما عين عدد كبير من المدرسين والمشايخ بدافع الحماية والقرابة، وهكذا تزايد عدد المرشحين للمراكز العليا القليلة في السلك<sup>٧٨</sup>، ومن هنا لم يعد مفاجئاً أن يرغب شيخ ما في الإذعان لرغبات السلطان وحتى أن يوافق على تجديداته ذات الأصل الغربي كتمن للحصول على هيمنة على خصم ما.

كما انحدرت قيمة العلماء كثيراً علاوة على ذلك، بين الأجيال السابقة بسبب الفساد المتزايد بين صفوفهم<sup>٧٩</sup> فقد أخذت الوظائف تعطى بل وتباع إلى رجال لا يناسبونها كاتباع العلماء الكبار أو خدمهم. بل لقد تم في بعض الحالات تعيين قضاة<sup>٨٠</sup> ممن كانوا غير قادرين حتى على قراءة أسمائهم وأصبح فساد القضاة مضرراً للأمثال ويذكر أحد العلماء<sup>٨١</sup> بأسى أن الناس في الماضي كانوا يأتون إلى القاضي ويشكون إليه ظلم الحاكم أو أعوانه، أما اليوم فإن الآفة انعكست وبدلاً من أن يردع العلماء الحكومة عن انتهاك القانون المقدس أصبح على السلطان أن يصدر عدداً لا يحصى من «الفرمانات» تحذر القضاة من انتهاك الشريعة<sup>٨٢</sup>.

لقد ضعف النسيج الأخلاقي لسلك العلماء إلى درجة حرجية. عندما أصدر السلطان سليم الثالث أثناء الأزمة العسكرية والمالية في السنوات الأولى من حكمه أمراً إلى جميع رعاياه بتسليم ما يملكونه من أشياء مصنوعة من الذهب أو الفضة إلى دار السكة (مصنع سك النقود) رفض كثير من العلماء أن يفعلوا، مع أن استعمال هذا النوع من الآفة غير مباح في القانون الديني، بل تجرأ بعضهم وعبر عن انتقاده لأمر السلطان<sup>٨٣</sup>. ويذكر عاصم<sup>٨٤</sup> أنه في بداية حكم سليم الثالث تطوع أحد العلماء وتلامذته بكل حمية للانضمام إلى المحاربين ضد الكفار الروس لكن مثل هذه الحالات أخذت تغدو نادرة في أوائل القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٢٦ عند انعقاد «المجلس الكبير» أعلن شيخ الإسلام بصورة دراماتيكية أنه سوف يحمل بندقية ويربط شالاً حول رأسه ويمضي إلى الحرب ضد المتعمردين الإغريق<sup>٨٥</sup>، ولا حاجة إلى القول بأنه لم يغادر قصره المريح أبداً. إن انحدار سلك العلماء الخلقي أفقدهم بعض

الاحترام التقليدي والثقة التي كانت لهم عند عامة الناس وأدى إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة في وجه ضغط السلطان .

### العداوة ضد الإنكشارية والبيكاشية

هناك سبب بعيد لمساندة كبار العلماء سياسة الإصلاح وهو كراهيتهم للإنكشاريين وشركائهم . ومع أن قادة العلماء دافعوا عن قضية مشتركة مع متمردى الإنكشارية أثناء ثورة ١٧٠٣ ، ١٧٣٠ ، ١٨٠٧ — ١٨٠٨ ولكن تعاوننا قصير الأمد كهذا لم يكن ليخفي الصراع الأساسي والعداء المستحكم بين الإنكشارية الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة الأمية وبين كبار العلماء الذين يشكلون الأرستقراطية الوحيدة في المجتمع العثماني .

كانت طبقة المشايخ أكثر الطبقات حظوة في الدولة حتى أيام محمود الثاني . ومع أنهم كانوا عرضة للصرف من الخدمة أو النفي ولكنهم لم يكونوا كغيرهم من موظفي الحكومة عرضة للإعدام . ولم تكن ثرواتهم الضخمة خاضعة للضريبة ويمكن مالمكيها أن يخلفوها بكل حرية لأولادهم في حين كانت ثروات وجهاء آخرين حتى عام ١٨٣٦<sup>٨٦</sup> عرضة للمصادرة من جانب السلطان بعد موتهم إن لم يكن قبل ذلك . فلا عجب إذا كان المشايخ وخاصة العائلات الكبرى من بينهم مناصرين أشداء للقانون العام والنظام وخائفين من كل عمل ثوري تقوم به الغوغاء تحت قيادة الإنكشاريين « تلك الجماعة من البقالين وصانعي النعال وصيادي السمك والحمالين وأصحاب المقاهي وأضرابهم من الناس »<sup>٨٧</sup> .

ويبدو أن العلماء لم ينسوا أبداً<sup>٨٨</sup> نهاية شيخ الإسلام الشهير فيض الله المأساوية فقد قتله المتمردون الإنكشاريون عام ١٧٠٣ وسُحلت بجثته بشكل مهين عبر شوارع أدرنة Adrianople حتى ألقى بها أخيراً في النهر . لقد عرفوا بالتجربة المرة أن التمرد ضد الحكومة ينزع غالباً إلى صب جام غضبه على العلماء الأغنياء وذوي السلطة ، ويمكن اعتبار حالة شيخ حلب السابق أيام حكم السلطان عبد الحميد الأول نموذجية فقد هاجمه أثناء عودته إلى العاصمة حشد من العصاة فانتهبوا منه متاعاً كثيراً وجردوه من ثيابه وجلدوه بالعصي بين ضحك المتمردين وسخريتهم<sup>٨٩</sup> . وقد يذل الكتاب من العلماء الذين ساندوا إصلاحات محمود الثاني كل ما يوسعهم ليشتوا أن الإنكشارية مسلمون غير صالحين وأنهم انتهكوا الشريعة بل لقد مزقوا نسخاً من القرآن خلال انتفاضتهم<sup>٩٠</sup> .

كما ألصق مثل هذا الاتهام الكبير بأصحاب الطريقة البيكاشية الذين كانوا على صلة

ونفى بالإنكشاريين وكان كبار العلماء يتخذون موقفاً معادياً من هذه الطريقة الكادحة وغير المثقفة بل والمعادية للثقافة أحياناً ، والتي تسمح لرجل غير مثقف أن يرقى إلى أعلى الدرجات . وانتقد العلماء بشدة سلوك البكتاشيين غير الأصولي Unorthodox واتهموهم بشرب النبيذ حتى في شهر رمضان ، وبإهمال صلاة الجماعة ، وعدم الاعتراف بالخلفاء الثلاثة الأوائل كما تفعل الشيعة ... إلخ . ورد عليهم البكتاشيون بمزيد من الاحتقار والهزاء من العلماء المغرورين واتهموهم بالتفاق وبزرائل أخرى عديدة . وقد أحرز العلماء نصراً مذبذباً في صراعهم مع أولئك الخصوم الخطرين وفي تموز عام ١٨٢٦ ساندوا ، أو معظم قادتهم على الأقل ، السلطان في إلغاء الطريقة وتخريب كثير من تكاياهم ومصادرة جزء من موجوداتها لحساب الخزينة العامة<sup>٩١</sup> .

### العلاقة مع البلاط

لم تكن الأسباب السلبية التي ناقشناها من قبل هي الوحيدة بل إنها لم تكن الدوافع الرئيسية لتعاون الطبقة العليا من العلماء مع سليم الثالث ومحمود الثاني ، فكثير من هؤلاء العلماء ربطتهم بسلاطينهم منذ الحداثة المبكرة وأصر الصداقة الشخصية وستقدم ثلاثة أمثلة توضيحية .

كان ولي زاده محمد أمين ، الذي تسلم أثناء حكم السلطان سليم ثلاث مرات وظيفة قاضي عسكر الروملی ودافع بقوة عن النظام الجديد ، يرتبط بعلاقة عاطفية فريدة بالسلطان ، إذ كان أبوه ولي الدين شيخ الإسلام السابق قدّم إلى السلطان مصطفى الثالث جارية جيورجية جميلة اسمها مهر شاه وهي التي أصبحت أم سليم وبعد أن وصل ابنها إلى العرش ، أصبح لها نفوذ عظيم على ابنها باعتبارها « والدة السلطان » وسيطرت من خلال وصيفها يوسف آغا على شؤون الدولة . وقبل أنها ظلت تحتفظ لسيدها القديم بمشاعر عاطفية كما أظهر له السلطان كثيراً من الرعاية<sup>٩٢</sup> وكان موته عام ١٨٠٥<sup>٩٣</sup> ضربة قاسية لسليم ولزمرة الإصلاح .

وكان المثال البارز الثاني خليل أفندي المعروف عادةً باسم شركس خليل وقد ولد في مقاطعة شركسية لأب غير معروف وحيء به عبداً إلى الحرم الملكي حيث كانت أمه تعمل مرضعة لربة الله سلطان وهي ابنة رضيعة للسلطان مصطفى الثالث ، وأصبح خليل في السراي مرافقاً شخصياً للأمير الفتى سليم . وعند ما جاء هذا الأخير إلى العرش عام ١٧٨٩ عين صديقه في وظيفة مريضة مديراً لخزنته الخاصة ( خزينة كتنخدا ) وبعد ثلاثة عشر عاماً

استقال خليل من الخدمة في القصر وحصل على مركز « شيخ غلاطه » وبذلك انضم إلى الطبقة العليا من العلماء ومع أنه ادعى أنه درس العلوم الدينية منذ حداثة ولكن هذا التعيين في منصب المشيخة لدخيل محض جعل كثيراً من زملائه العلماء ينظر إليه كبدعة لا سابقة لها . ولكن أحداً لم يتجرأ مع ذلك أن يعترض على صديق السلطان وصفيه ، وبعد اعتلاء السلطان محمود الثاني عام ١٨٠٨ أحرز خليل نفوذاً شخصياً عظيماً على السلطان الشاب الذي يمكن أن يكون قد عرفه يوم أن كان في السراي . وأصبح خليل عضواً في مجلس الدولة وحاضراً في الاجتماعات مع المبعوثين الأجانب وعين مرتين قاضي عسكر الرومي وفي عام ١٨١٩ وصل إلى أعلى مركز في سلك العلماء<sup>٩٤</sup> .

قوبل الصعود غير العادي لمملوك شركسي إلى منصب شيخ الإسلام من قبل أسر العلماء وكأنه إهانة موجهة إلى تقاليد سلكتهم<sup>٩٥</sup> لكن محموداً لم يتردد في فرض صفيه الشخصي عليهم وكما ارتفع بموظف ذي أصل وضع كخليل أفندي إلى مركز مسيطر في شؤون الدولة السياسية كذلك عين رئيس حلاقه في وظيفة مماثلة في القصر .

وكان العالم الثالث من هذا الطراز « ياسنجي زاده عبد الوهاب » وله أهمية كبرى في نجاح الإصلاحات ، وقد جيء به هو أيضاً إلى السراي وهو طفل وصار رفيقاً لسليم وبعد أن درس على يد عالم معروف في القصر وعين بمرتبة مدرس وظل يرقى في سلم التراتب حتى أصبح أخيراً شيخاً للإسلام مرتين . وخدم في المرة الثانية خلال الفترة الحاسمة للإصلاحات الغربية وهي سنوات ١٨٢٨ — ١٨٣٣ . وقد ثابر على دعم محمود الثاني الذي أظهر له كثيراً من العطف وعندما مات عبد الوهاب في سنة ١٨٣٤ حضر السلطان بنفسه ليشترك في صلاة الجنازة في جامع الفاتح . ومن الملفت للنظر أن هذا الشيخ المخلص ألف كتاباً بعنوان « خلاصة البرهان في إطاعة السلطان »<sup>٩٦</sup> .

ولم يكن هؤلاء الثلاثة من كبار العلماء الذين ذكرناهم وحدهم من بين جماعتهم الذين ربطتهم أواصر قوية بالسراي فالروابط المتينة بين كبار العلماء والبلاط كانت موجودة في جميع الأوقات وكانت سبباً آخر لتضامنهم مع السلاطين . وكانت أربع مراكز هامة في البلاط يحتلها دائماً علماء من الطبقة العليا وتبعاً لما جرت عليه العادة طويلاً فإن هذه المراكز هي وظيفة رئيس أطباء السلطان<sup>٩٧</sup> ( حكيمباشي ) ورئيس الفلكيين ( منجم باشي ) والإمامين الخاصين ( خنكار إمامي وإمامي سلطاني ) وكان أصحاب المقامات الرفيعة هؤلاء قبل خدمتهم في القصر وبعدها يشغلون مراكز عالية في سلم العلماء ويتمتعون بعلاقات وثيقة مع رئيس الحاشية وفي كثير من الحالات مع السلطان نفسه<sup>٩٨</sup> . ويعتبر مصطفى مسعود مثلاً



ممتازاً وهو رئيس أطباء تلقى دراسة استثنائية في فيينا سنتاقشها فيما بعد . وقد حاز على ثقة محمود الثاني إلى درجة أعطى السلطان معها تعليماته عام ١٨١٢ إلى الوالي Hospodar الجديد لإحدى الولايات الرومانييتين بأن يرسل تقاريره السرية عن الوضع الدولي بواسطة الحقيبة الدبلوماسية النمساوية وأن يعنونها باسم مسعود أفندي ولم يكن الوزراء العثمانيون على علم بهذا الترتيب الذي يأمل السلطان بفضل أنه يمتلك معلومات كافية تجعله قادراً على مراقبة نشاطات حكومته<sup>١١٠</sup>

وفي زمن سليم ومحمود انضم علماء كبار متعددون وشيوخ مولويون إلى عدد من موظفي البلاط وشكلوا حلقة من المثقفين يهتمون بالموسيقا والأدب ، وكانوا يلتقون غالباً في السراي وربما كان ذلك بحضور السلطان<sup>١١١</sup> .

وكان التقسيم التقليدي بين العلماء ورجال السيف الذين كانوا يحتلون المناصب العسكرية والإدارية العليا قد أصبح أقل وضوحاً خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . وكثير من الباشوات انضم واحد أو أكثر من أولادهم إلى سلك العلماء لكي يتمكن آباؤهم من تحويل ملكيتهم إلى ورثتهم وهذا يحفظونها من المصادرة بعد موتهم<sup>١١٢</sup> . وإبراهيم الذي كان شيخاً للإسلام في عام ١٧٧٤ — ١٧٧٥ وعام ١٧٨٥ كان يحمل لقب « بك أفندي » لأنه كان ابناً لباشا وكبير الوزراء عيواظ محمد . وأصبح واحد من إخوته خليل باشا كبيراً للوزراء<sup>١١٣</sup> وكذلك كان كل من والد إبراهيم وجده عصمت بك أفندي واحداً من رؤساء العلماء في زمن سليم الثالث كانوا باشاوات من طبقة الوزراء<sup>١١٤</sup> ويصفه دبلوماسي نمساوي التقى به كمبعوث عثماني مطلق الصلاحية في مؤتمر صلح سستوفا Sisova عام ١٧٩١ بأنه متفطر وفخور جداً بأصله الشهير<sup>١١٥</sup> وفي أيام حكم محمود الثاني كان ابن كبير الوزراء خليل حامد باشا ، محمد عارف بك أفندي بصورة متكررة قاضي عسكر الروملي<sup>١١٦</sup> .

وهناك كثير من الحالات المشابهة يمكن إضافتها .

إن حقيقة كون كثير من قادة العلماء تربطهم صلات وثيقة خدمتهم أو تخدمهم في المراكز العليا العلمانية في الدولة كانت غايتها التأثير في آفاق مستقبلهم وقد أوصلتهم إلى صلات شخصية مع القادة العسكريين والسياسيين في أيامهم وساعدتهم على إمعان النظر بوضوح أكبر إلى المشاكل الرئيسية في الإمبراطورية .

## علماء في الحكومة

كان كبار العلماء يحتاجون إلى فهم الشؤون السياسية الجارية نظراً لأن سلوكهم كان ممثلاً تمثيلاً قوياً في الحكومة وفي مؤسسات الدولة العثمانية الاستشارية العليا . وكان قاضيا العسكر عضوين دائمين في الديوان الملكي كما كان هناك عضو آخر هو « النيشانجي » المنتمي في ذلك الحين إلى طبقة العلماء .

وكان مجلس الدولة ( مجلس الشورى ) يجتمع ليناقد المسائل السياسية الهامة ويتخذ في قصر شيخ الإسلام غالباً وكان بين من يُدعون في العادة ماعدا شيخ الإسلام<sup>١٠٦</sup> قاضي العسكر الحالي والسابق وقاضي استنبول وعدد آخر من العلماء مثل شيوخ آيا صوفيا ومشايخ الجوامع الملكية ونقيب الأشراف ورئيس الأطباء ومعلمو القصر Hocas والخطباء العامون وآخرون<sup>١٠٧</sup> وكان هؤلاء العلماء يعتبرون أنفسهم غالباً مجموعة منفصلة ضمن المجلس يتدارسون فيما بينهم قبل أن يعبر الناطق باسمهم عن رأيهم<sup>١٠٨</sup> .

وكان إدخال رؤساء العلماء إلى المجلس يعتبر ضرورياً لكي يحملهم على تقاسم المسؤولية عن القرارات الحاسمة وغير الشعبية ولحرمانهم من الانتقاد الدائم لسياسة الحكومة سواء كان علنياً أو في السر<sup>١٠٩</sup> ومن جهة أخرى كان العلماء يحاولون أثناء اجتماعات المجلس ألا يورطوا أنفسهم أو سلوكهم في المسائل الدقيقة<sup>١١٠</sup> .

ولعب العلماء دوراً ناشطاً في المجالس الجديدة التي أنشأها سليم الثالث ومحمود الثاني لتنفيذ برنامجهما الإصلاحى ، وكان أولها المجلس الخاص بكبار الموظفين الذي أسسه سليم من أجل تنفيذ النظام الجديد وكان يحل محل الديوان في الأهمية لبعض الوقت وكان من بين رؤسائه الثلاثة عالم شهير هو ناتارجيك عبد الله . وكان مع زميله يوسف آغا مدير دار السكة ومحمد رشيد شاووش باشي وفيما بعد رئيس الكتاب يناقشون سراً ويتخذون القرارات في المسائل الرئيسية وحسب ماقاله مبعوث نمساوي في استنبول « كانوا يحكمون الإمبراطورية العثمانية »<sup>١١١</sup> .

كان العلماء ممثلين على نطاق محدود في المجالس الدائمة التي أنشئت قبيل نهاية حكم محمود الثاني ، وتلك إشارة إلى انحدار قوتهم السياسية . وقد تشكل المجلس العسكري الجديد ( دار الشورى العسكرية ) الذي افتتح عام ١٨٣٧ من رجال عسكريين وموظفين مدنيين وكان يضم عضواً واحداً من بين العلماء هو مفتي المجلس الذي كان يشغل حسب النظام الأساسي وظيفتي تفحص وحل مسائل القانون الديني التي يمكن أن تنشأ في المجلس وأن يؤم المصلين من أعضائه في الأوقات المحددة<sup>١١٢</sup> وفي مجلس ولاية الأحكام العبدية الذي أنشئ عام

١٨٣٨ كان عالم واحد من بين ستة أعضاء في دار شورى الباب العالي كان واحد من بين سبعة (أولاً) <sup>١١٣</sup> وعين مدرس عضواً في « مجلس النافعة » الجديد <sup>١١٤</sup>.

مارس العلماء نفوذاً كبيراً على السياسة الخارجية للإمبراطورية خلال كامل الفترة موضع الدراسة . ولم يكن ذلك ناجماً عن مشاركتهم في المجالس المتعددة وحسب بل عن واقع وجود عدد من قادة العلماء في مراكز دبلوماسية هامة . عندما أراد محمود الثاني أن يؤسس جبهة إسلامية مشتركة ضد روسيا التي كانت تهدد كلاً من الإمبراطورية العثمانية وإيران وذلك عام ١٨١٠ — ١٨١١ أرسل عالماً من طبقة رفيعة سفيراً إلى إيران <sup>١١٥</sup> وهو شيخ الإسلام المقبل يانسجي زاده عبد الوهاب وقد أسند المنصب نفسه بعد خمسة وعشرين عاماً إلى المؤرخ الشهير محمد أسعد الذي كان في هذا الوقت قاضياً لاستنبول <sup>١١٦</sup>.

ولم يكن العلماء راغبين في ظاهر الأمر في الخدمة كممثلين دبلوماسيين مقيمين أو زائرين في بلدان مسيحية — بعد أواخر القرن الثامن عشر — وكانوا، على أية حال ، بارزين بين المفوضين العثمانيين في مفاوضات الهدنة والصلح مع القوى الأوروبية وكان يانسجي زاده عثمان والد السفير في إيران الذي ذكرناه قبل قليل خطيباً في آيا صوفيا في هذه الفترة وعين عام ١٧٧٢ ممثلاً عثمانياً ثانياً في محادثات الصلح المجهضة مع روسيا في فوشاني Focsani <sup>١١٧</sup> وكان الشيخ ابراهيم عصمت بك أفندي الذي ذكرناه آنفاً أيضاً واحداً من مفوضي السلطان في مؤتمر الصلح مع النمسا في سيسstofa ومع روسيا في ياسي Jassy عام ١٧٩١ — ١٧٩٢ وكان واحداً من الممثلين الأتراك الذين تفاوضوا مع روسيا في بوخارست ١٨١٢ واكرمان ١٨٢٦ وفي أدرنه ١٨٢٩ شيخاً <sup>١١٨</sup> في كل مرة وذلك في عهد محمود الثاني .

وفي العاصمة لعب العلماء دوراً في المحادثات الرسمية والمفاوضات مع الدبلوماسيين الأجانب ، وكانت مشاركتهم في اجتماعات كهذه مقننة بفضل تعيين عضو رفيع الدرجة من السلك نفسه كمفوض في مؤتمر <sup>١١٩</sup> « مكالمى مأمور » مجلس مكالمى مأمور ) وكان هذا الموظف يدعى رئيس المؤتمرات كما ورد في رسائل بعث بها مبعوثون نمساويون من استنبول .

وكان بين هؤلاء الذين أسندت إليهم هذه الوظيفة في أواخر القرن الثامن عشر شيخ الإسلام المقبل مفتي زاده أحمد محمد كامل وحفيد زاده مصطفى <sup>١٢٠</sup> وعند نهاية القرن تسلم الشيخ ابراهيم عصمت وقد ذكرناه آنفاً هذا المنصب وأظهر مهارة دبلوماسية كبيرة في المفاوضات مع الروس والإنكليز بعد الغزو الفرنسي لمصر <sup>١٢١</sup> وكان السلاطين يعينون غالباً علماء ممن يتقنون بهم في هذا المنصب لكي يشرفوا على المحادثات مع الدبلوماسيين الأجانب

وهكذا اضطلع تاتارجيك عبد الله مثلاً وهو نصير متحمس لإصلاحات السلطان سليم بدور هام في اجتماعات كهذه خلال فترة طويلة من الزمن . كما شغل هذا المنصب في بداية حكم محمود الثاني صفيه وأمين سره قاضي عسكر خليل أفندي لعدة سنين .

واستناداً إلى رسائل في المحفوظات التمسوية فإن بعض هؤلاء الممثلين من العلماء ظلوا مراقبين صامتين لكن آخرين لعبوا دوراً فاعلاً في المحادثات وانخذلوا في بعض الأحيان موقفاً أكثر تصلياً من زميلهم رئيس الكتاب<sup>١٢٢</sup> . وربما لم يكن هذا الخلاف في الرأي بين الممثلين العثمانيين حقيقة دائماً وكان مباحاً لرئيس الكتاب بلا شك أن يظهر للدبلوماسيين الأجانب ضغط الرأي العام العثماني أو رغبة حكومته في تقديم تنازلات حتى لو أدى ذلك إلى خلاف ديني ضئيل وإلى اعتراضات من جانب العلماء<sup>١٢٣</sup> .

واستمر نفوذ العلماء الكبير على الشؤون الخارجية طوال فترة إصلاحات محمود الثاني . وقد استدعى « رئيس المؤتمرات » محمد عارف وهو عالم متميز ورد ذكره من قبل ليكون عضواً هاماً في الحكومة عام ١٨٢٩ وقد كتب السفير التماسوي<sup>١٢٤</sup> في ذلك الحين أنه تقرب من محمد عارف (ومن رئيس الفلكيين وهو عالم آخر رفيع المنزلة) لكي يتمكن من التأثير على السلطان . وقد عهد بالمتصب ذاته في أوائل أعوام ١٨٣٠ إلى مصطفى بهجت الذي احتل مراراً مركزي رئيس الأطباء وقاضي عسكر الروملي والذي مارس أيضاً نفوذاً كبيراً في الديوان .

وكان على الأعضاء القياديين في سلم العلماء أن يختاروا بحذر لكي يكونوا قادرين على تجريد الوظائف الدبلوماسية من مسؤوليات كهذه ، وقد كتب تاتارجيك عبد الله في مذكرته إلى السلطان سليم استناداً إلى كبار العلماء<sup>١٢٥</sup> . « إن بعض الأشخاص الذين جاؤوا من الريف مهما بلغوا من العلم ومهما أكملوا من دراسات يظلون خشنين وغير مثقفين ولا يسهون بعادات الحكومة ولا يمتثلون إلى الاستعمالات الراسخة للتعامل والعلاقات الودية . وعندما يرقى أمثال هؤلاء الأشخاص كلهم إلى مناصب كبار العلماء فإنهم يتصرفون أحياناً بطرق غير لائقة ، ويجب أن يقتصر ملء هذه المناصب المسؤولة على رجال ، يملكون المعرفة بالاهتمامات العالمية ويكونون معتادين على الشؤون الخارجية حسب كلمات المؤرخ سليمان عزي<sup>١٢٦</sup> . ولم يكن هذا النوع من العلماء وفير العدد وخاصة بعد انحدار السلك في أواخر القرن الثامن عشر<sup>١٢٧</sup> . ولكن علماء من أمثال تاتارجيك عبد الله وإبراهيم عصمت وعديدين آخرين تركوا بالتأكيد علاماتهم على مسلك السياسة العثمانية الخارجية ، وقد حل محل العلماء كدبلوماسيين قبيل نهاية حكم محمود الثاني موظفو الخدمة المدنية الذين تعاضل

عددهم في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر وكذلك ثقافتهم ونفوذهم السياسي<sup>١٢٨</sup> وقد كانوا أفضل تدريباً وأطول خبرة في الشؤون الدولية وكانوا يعرفون بصورة خاصة لغات أجنبية، لم تعد في سنوات ١٨٣٠ غيباً كما في أزمنة مضت، بل أصبحت ميزة في تركيا<sup>١٢٩</sup>.

وشغل العلماء كثيراً من الوظائف الحكومية الهامة بالإضافة إلى مراكزهم في المجالس الحكومية والخدمة الدبلوماسية، وذلك بصفتهم قضاة. ومن المعروف أن وظيفة القاضي في الدولة العثمانية لم تكن محدودة بالإدارة العدلية، بل كان في الوقت ذاته رئيس الإدارة المدنية في منطقتة (القضاء) ويعالج أمور الضرائب وإحصاء السكان والأراضي والتموين وأسعار الحاجات المختلفة ومواضيع أخرى كثيرة.

### دواعي المصلحة العليا

ليس من المفاجئ على ضوء هذه الوقائع أن يكون العلماء وخاصة أبناء الطبقة العليا مقتنعين أعمق الاقتناع بأن مصيرهم الخاص وليس مصير الإسلام وحده مرهوناً بوجود الإمبراطورية وثباتها وهم يعلمون أن السلاطين كانوا على حق إذ استدعوهم وكبار الوجهاء الآخرين وأعلنوا «نحن جميعاً في السفينة نفسها»<sup>١٣٠</sup> وبناء على ذلك كانت دواعي المصلحة العليا تحتل الاعتبار الأول في عقولهم وقد كتب عالم كبير من القرن الثامن عشر قائلاً<sup>١٣١</sup> بأن القانون الديني يمكن أن يتكيف مع ظروف الدولة كلما كان لذلك فائدة لأن الشريعة في رأيه وضعت وغايتها المساعدة على انتشار العقيدة الإسلامية وليس وضع العراقيل في طريقها.

إن أعظم ما فقدته الإمبراطورية العثمانية هو قوتها السابقة وبات عليها أن تخضع لإرادة القوى الكبرى وقد واجه كبار العلماء في أغلب الأحيان صعوبة الاختيار بين مقتضيات القانون المقدس وبين حاجات الدولة وهم الذين لعبوا دوراً في تقرير شؤونها السياسية. لقد كانت هناك بنود عديدة من معاهدة صلح سيسنوا العثمانية التمسوية Sistova عام ١٧٩١ مثلاً يصعب تنفيذها من دون انتهاك الشريعة فالمواطنون التمسائيون، بموجب المعاهدة، الذين أسروا وجعلوا عبيداً على أيدي الترك تجب إعادتهم ولكن قاضي عسكر الذي كان يتفاوض مع المبعوث التمسائي احتج بقوة من فوق أرضية دينية، على تحرير هؤلاء الذين اعتنقوا الإسلام خلال هذه الفترة مع أن ذلك حصل في كثير من الحالات بالإكراه أو عندما كانوا أطفالاً<sup>١٣٢</sup> وثمة مشكلات من هذا النوع كأوضاع غير المسلمين من الرعايا الذين دخلوا في خدمة قنصلية بلد أوروبي، وأوضاع أطفال الفرنجة المقيمين في تركيا والزوجات العثمانيات

المسيحيات وأوضاع الرعايا المسيحيين الذين مكثوا بعض الوقت في الأراضي التمسوية وأصبحوا مواطنين يحملون الجنسية التمسوية قبل أن يعودوا إلى الإمبراطورية العثمانية، وادعاءات حكومة السلطان بأن كل هذه الشعوب كانت معتبرة من رعاياها. هذه المشكلات اصطدمت بموجبات المعاهدة وباعتراضات القوى الأوروبية<sup>١٣٣</sup>.

وبرزت مشكلة مشابهة حول حق المقيمين الأجانب في الإمبراطورية العثمانية بامتلاك عقارات دون أن يصبحوا بسبب ذلك ذميين. إذ أن أعضاء الحكومة من العلماء لفتوا النظر إلى أن ذلك يتناقض مع الشريعة ولكن كان عليهم أن يقبلوا بالواقع الراهن الذي يمنح الأجانب بعض الحقوق في هذا المجال<sup>١٣٤</sup>. لكن مسائل أكثر جدية ظلت قائمة فالتحالف مع القوى المسيحية على الرغم من كونه في رأي بعض العلماء مخالف للنصيحة القرآنية، أصبح إلزامياً وصدر به مرسوم من شيخ الإسلام ومن كبار المشايخ<sup>١٣٥</sup>. وتمنع الشريعة خضوع أي جزء من ديار الإسلام للكفار وكان الاعتراف بالحكم الروسي في شبه جزيرة القرم وهي مقاطعة يسكنها المسلمون، مما أوقع العلماء في صعوبات كبيرة<sup>١٣٦</sup> وكذلك عندما أصبحت الحكومة العثمانية عاجزة عن مقاومة القوى الكبرى لمدة أطول عام ١٨٣٠ أصدر شيخ الإسلام فتوى<sup>١٣٧</sup> يوافق فيها على الاعتراف بدولة يونانية مستقلة.

وهكذا كان كبار العلماء يريدون الإذعان للضرورة السياسية حتى ولو اصطدمت بالقانون المقدس وقد تمثلوا بالحكمة القديمة «الضرورات تبيح المحظورات» وقالوا أن على المرء وفقاً للشريعة في بعض الظروف، أن يختار «أهون الشرين»<sup>١٣٨</sup> وقد اقتربت المسألة من النقطة الحرجة بعد بضع سنوات من وفاة محمود الثاني. ففي سنة ١٨٤٣ أثار إعدام مرتد عن الإسلام حسبما تقتضيه الشريعة احتجاجات قوية من سفراء دول صديقة وخاصة ستراتفورد كاننغ المبعوث البريطاني القوي وقد رفض كبير الوزراء أن يتزحزح في البداية وأخير مترجم السفارة البريطانية «إن من الضروري إطاعة القانون المقدس وإلا فإن العلماء سيثورون ضدنا»<sup>١٣٩</sup> لكن شيخ الإسلام مصطفى عاصم الذي خدم ستين طوالاً تحت حكم السلطان محمود اتخذ على كل حال موقفاً أكثر ليبرالية مما فعل بعض أعضاء الديوان. وقد رأى أن ينصح الوزراء ألا يعرضوا مسائل كهذه عليه إذ ليس لديه أي خيار غير بيان القانون الديني. وعلاوة على ذلك، أضاف قوله، حيثما وجدت مصلحة ضرورية للدولة فإن الباب العالي سوف يجد بنفسه القاضي الأكثر كفاءة<sup>١٤٠</sup> وقد وجد موقف قيادة العلماء هذا تعبيراً كلاسيكياً في الجزء الأخير من حكم السلطان عبد المجيد. عندما طلب المجلس الخاص

من محمد عارف شيخ الإسلام المتحرر فتوى تضيي الشرعية على تجديد مقترح فأعاد الطلب إلى الورير قائلاً . سيدي . لا تطلب رأينا في كل شيء ، ونحن إذا لم نُسأل فلن نتدخل فيما تفعله<sup>١٨١</sup> .

كان أكثر أعضاء الطبقات العليا من السلك يتفهمون في هذه المرحلة التي ندرسها الحاجة إلى علاقات جيدة مع القوى الأوروبية . وذلك خلافاً للجماهير المتعصبة من السكان المسلمين بمن فيهم طلاب العلوم Softás وكثير من علماء الطبقة الدنيا . ويظهر أنهم (أي أعضاء الطبقة العليا) اتخذوا بصورة عامة مواقف صداقة تفوق ما هو مألوفاً بين المسلمين تجاه المسيحيين الأجانب المقيمين أو الزائرين ، وإذا عدنا إلى أواسط القرن السابع عشر نجد أن الرحالة الدبلوماسي الفرنسي دارفيو d'Arvieux بنى صداقة شخصية مع قاضي صيدا المتعلم الذي كثيراً ما تناول معه العشاء وتناقش معه بحرية بعد أن ينصرف الناس المحليون ، في موضوعات مختلفة لم يستبعد الدين منها<sup>١٨٢</sup> . كما بنى الرحالة في القرن الثامن عشر صداقات مع المعلمين الذين علموهم اللغة التركية ومثال على ذلك شيخ استنبول الذي دعا الأجنبي إلى بيته<sup>١٨٣</sup> . وأصبح البارون دوتوت Detott الذي عاش عدة سنوات في استنبول خلال الربع الثالث من القرن الثامن عشر صديقاً للشيخ مراد وهو غني ومن أسرة دامادزاده الشهيرة أسرة شيخ الإسلام وكثيراً ما كان الشيخ يقضي ساعات طويلة برفقة توت تعشها زجاجات متعددة من الماراشينو الجيد ، ويتحدث معه في موضوعات متنوعة بطريقة إفرنجية<sup>١٨٤</sup> .

ولكثير من السياح الأجانب تجارب مشابهة في المقاطعات ، وكتب<sup>١٨٥</sup> رجل فرنسي تحول عبر الأناضول في أيام محمود الثاني أن القاضي المحلي في كل من آماسيا وعثمانجك دعاه إلى بيته سرّاً كيلا يثير شبهات لدى الناس . وقد أخبره كل من هذين العالمين وأحدهما يرجع أصله إلى استنبول والآخر من أزمير ، كم هو مسرور إذ يمضي بضع ساعات مع ضيف مثقف وشكلا له بمرارة جهل الشعب الذي يعيش في وسطه وانعدام الثقافة لديه .

أثر هذا الاهتمام المتزايد والعلاقات الوثيقة بأوروبا وبالثقافة الأوروبية في زمن سليم الثالث حتى في طبقة العلماء وفي سنة ١٨٠١ غادر السيد مصطفى مسعود ابن الحكيمباشي نعمان أفندي ، استنبول فجأة إلى فيينا ليدرس الطب هناك . وقد سبب الحدث ضجة في العاصمة العثمانية . وكان من الملفت للنظر أنها المرة الأولى التي يذهب فيها عضو في عائلة مسلمة متميزة وعالم ومن سلالة النبي ، ليتعلم في بلاد الكفار . ويصف المبعوث النمساوي في استنبول<sup>١٨٦</sup> الأفندي الشاب بأنه فني ذؤوب جداً ذو أخلاق عالية وسلوك متقشف ، وتقول عنه مصادر تركية<sup>١٨٧</sup> أنه كان يمضي وقته في فيينا في المسارح وصالات الرقص بدلاً من

الدراسة ، وتبقى دراسة هذا العالم الذي ارتقى إلى مركز أبيه كرئيس للأطباء أيام محمود الثاني أمراً استثنائياً .

### السمة الإسلامية للدولة

ظل العلماء في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني غير خائفين كما يبدو من أي تهديد علماني جدي على الرغم من الإصلاحات التغريبية وتزايد الصلات مع أوروبا والأوروبيين . والحق أن الإمبراطورية العثمانية بقيت دولة إسلامية مرتكزة على القانون الإسلامي وتتغلغل فيها المثل المحمدية ومستندة في واقع الحال على سكانها المسلمين وحدهم ، وذلك حتى الثلث الأخير من حكم محمود وفي بعض الجوانب إلى مدى أطول .

وكانت الحروب الكارثية ضد الدول الأوروبية في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر قد زادت من شعور العثمانيين بأنهم يواجهون هجوماً متناسقاً من العالم المسيحي على حصن الإسلام الأخير .

اجتاح الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨ . وهزم الروس الجيوش التركية في عام ١٨١٠ وبعد ذلك ثار اليونانيون سنة ١٨٢١ — وكلهم يعتبرون ويصنفون كأعداء للدين هدفهم تدمير الإسلام<sup>١٤٨</sup> ويتضح ذلك في ملاحظة أرسلها موظف عثماني في آب ١٨٢١ إلى السفير الروسي . وهي تشير إلى « هذه الدولة المحمدية والأمة الأحمدية التي ولدت منذ ١٢٠٠ عام مضت ومن العدم المطلق أصبحت جسماً بهذه القوة<sup>١٤٩</sup> » وحتى وثيقة كهذه ليست معدة للاستهلاك المحلي لم تكن إمبراطورية محمود ترى نفسها خلفاً للدولة التي أسسها عثمان وعظم شأنها على يد محمد الثاني وسليم الأول وسليمان الأول بل كان العثمانيون يفخرون بأنفسهم على أنهم ورثة ذلك الجسم السياسي العربي الصغير الذي أسسه عام ٦٢٢ مؤسس الإسلام .

وقد فعلت الإشارات المتكررة من قبل رجال الدولة الأوروبيين في ذلك الوقت إلى الحاجة للتضامن المسيحي ضد الأتراك البرابرة المسلمين ، وكذلك الدور الهام الذي لعبه رجال الدين الأرثوذكس في قيادة الثورة اليونانية ، فعلها في تقوية اعتقاد العثمانيين من جميع الطبقات بأنهم كانوا يخوضون حرباً دينية وكان الهجوم المشترك للأساطيل الفرنسية والبريطانية والروسية في نافارين سنة ١٨٢٧ يبدو لهم بصورة خاصة وكأنه يؤكد مرة أخرى القول الإسلامي القديم بأن كل الكفار « ملة واحدة »<sup>١٥٠</sup> وإنه لذو دلالة أن يسمي محمود الثاني



جيشه الجديد المنظم على النمط الأوروبي « الجيوش المحمدية المنصورة » وذلك حتى بعد الخطوة الخامسة نحو تحديث الإمبراطورية وبعد تدمير الإنكشارية عام ١٨٢٦ .

وكان العلماء على حق في شعورهم بأنهم طبقة عظيمة الأهمية وقائدة في دولة متورطة إلى هذه الدرجة وبقوة في حرب مقدسة مستمرة ضد الكفار . وفي عام ١٨٢٥ — ١٨٢٦ طبعت ترجمة تركية قام بها شيخ معاصر هو محمد منيب لكتاب الشيباني Al-Siyar Al-Kabir (مع حاشية السرخسي) ووزعت بأمر من السلطان محمود لتهيب بالمؤمنين إلى القتال ضد المشركين ليدفعوهم إلى طاعة قائد المسلمين (السلطان) <sup>١٠١</sup> وفي عشية حرب جديدة ضد روسيا أرسل العلماء عام ١٨٢٧ — ١٨٢٨ إلى ألبانيا وليزستان Lázistan ومقاطعات أخرى ليدعوا الناس للانضمام إلى الحرب المقدسة <sup>١٠٢</sup> .

وكانت انتصارات الروس الساحقة في هذه الحرب واحتلالهم لأدرنه وتهديدهم استنبول قد أدت إلى تغير عميق على أية حال . وافتتح عهد جديد تماماً في العلاقات العثمانية بأوروبا بعد صلح أدرنه عام ١٨٢٩ . إذ فهم القادة الأتراك الآن أنه بدون الحفاظ على علاقات وثيقة جداً مع قوة مسيحية رئيسية واحدة على الأقل فإن الإمبراطورية ستضعف <sup>١٠٣</sup> ، وفي تشرين الثاني /نوفمبر/ عام ١٨٢٨ عبر رئيس أفندي ، بيتريف Petrev في محادثة عن دهشته من فكرة عقد اجتماع لمؤتمر أوروبي عام ليوطد الاتفاق الروسي العثماني فأفهمه السفير النمساوي في استنبول أن يتمنى أن تقبل الإمبراطورية العثمانية فيه وأن تضمن كجزء من المنظومة السياسية في أوروبا <sup>١٠٤</sup> .

لم يكن في المستطاع تحت ظل هذه الظروف أن يستمر العداء التقليدي للعالم المسيحي كمجموعة فترة أطول ولم يكن بالإمكان بقاء الشعار السائد الداعي إلى الحرب المقدسة ضد الكفار كشعار رئيسي أو على الأقل كشعار وحيد ، مدة أطول . كما أن المؤمن لم يعد يستطيع منذ الآن فصاعداً أن يركز انتباهه على تعليمات القرآن :

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين » (سورة النساء الآية ١٤٣) أو الأحاديث الواردة في هذا الشأن <sup>١٠٥</sup> . لقد كان التغير مؤلماً وأعاد إلى وعي العثمانيين ذكرى سنوات قليلة مضت عام ١٨٣٢ — ١٨٣٣ وبعدها ١٨٣٩ — ١٨٤٠ عندما كان وجود الدولة العثمانية نفسه مهدداً على يد عدو مسلم هو محمد علي في مصر وقد تم إنقاذهم بفضل تدخل الكفار فقط — الروس أولاً ثم البريطانيين وحلفائهم بعد ذلك .

بدأ موقف الحكومة العثمانية نحو مواطنيها من غير المسلمين يتغير في أواخر أعوام ١٨٢٠ وذلك بالتوافق مع هذا التطور والعلاقات الوثيقة المتبادلة معها ويبدو أن محمود الثاني

بدأ يقتنع بأن الهوة التقليدية بين الطائفة المسلمة والرعية يجب جسرهما وذلك لأسباب سياسية واقتصادية. وكان آخر مثال على التدابير المعادية للمسيحية على نطاق واسع إبعاد طائفة الأرمن الكاثوليك من استنبول في أوائل عام ١٨٢٨ وقد بذل السلطان جهوداً كثيرة بعد انتهاء الحرب مع روسيا لكي يبرهن على موقفه الليبرالي وحسن نيته تجاه رعاياه من غير المسلمين ولم تمض هذه السياسة بعيداً على أية حال في أيام محمود بحيث تخيف العلماء من إضعاف مكانة هيمنة الإسلام والمواطنين المسلمين في الإمبراطورية.

يضاف إلى ذلك أن بعض الإصلاحات التحديثية قوت المؤسسات الإسلامية في الدولة مثال ذلك «الفرمان» الذي صدر بعد وقت قصير من تدمير الإنكشارية والذي منع الحكام من إنزال عقوبة الإعدام دون حكم رسمي من قاض جدير<sup>١٥٦</sup> وكذلك النظر في فصل السلطين التنفيذية والقضائية وألغيت محكمة كبير الوزراء عام ١٨٣٨ وتحولت وظائفها إلى كبار العلماء<sup>١٥٧</sup>.

وكان كثير من العلماء وخاصة من الطليقة الدنيا على الرغم من ذلك معارضين بشدة للإصلاحات كما بينا. وقد بذل كل من سليم الثالث ومحمود الثاني كل ما بوسعهما لتهدئة هؤلاء العلماء وإقناعهم والشعب معهم بتعلقهما بالدين — وهو تعلق ظاهري — وعمل كلا الحاكمين على إصلاح وتجديد عدد كبير جداً من المساجد والقبور المقدسة وتكايادراويش وأبنية دينية أخرى في العاصمة وفي المقاطعات<sup>١٥٨</sup>.

بنى السلطان محمود في استنبول جامعين: الهداية عام ١٨١٣ — ١٨١٤ والنصرة عام ١٨٢٦<sup>١٥٩</sup> والتزم السلاطين بواجب المشاركة في صلاة الجمعة وتوالت زيارتهم إلى أصحاب الطرق من دراويش وخاصة المولوية والنقشبندية<sup>١٦٠</sup> وأصدر السلاطين أوامر محددة وبشكل متكرر تطلب من كل المسلمين أن يؤدوا الصلوات اليومية في جماعات سواء في المساجد أو في مكاتبهم أو بيوتهم وقصورهم<sup>١٦١</sup> وأولي اهتمام خاص لتقديم الخدمات الدينية والتعليم لجنود الجيش الجديد وعين أئمة مخصصون في كل وحدة من جيوش سليم التي تتبع النظام الجديد<sup>١٦٢</sup> وكان على الأئمة حسب الفقرة الأولى من تنظيمات محمود الثاني للجيش الحديث<sup>١٦٣</sup> أن يعلموا الجنود في كل فرقة في أوقات فراغهم مبادئ الإسلام وأن يتأكدوا من أنهم يلتزمون بواجباتهم الدينية. كما أعطى السلطان أوامره بتعيين أئمة خاصين ومعلمين دينيين في أقسام الحكومة المختلفة<sup>١٦٤</sup>.

وبرهن محمود على احترامه ودعمه ليس للدين وحده وحسب بل لمثليه العلماء أيضاً، ودعا إلى حفل بمناسبة بدء ابنه وورثه عبد المجيد دروسه الدينية في عام ١٨٣١ عدداً

أكبر بكثير مما كان معتاداً في الماضي<sup>١٦٥</sup>، وفي رمضان ١٢٥١ (كانون الأول/ديسمبر/ ١٨٣٦) أعاد العمل بمناقشة آيات من القرآن بين أكابر العلماء وفي حضرة السلطان (Sudardersi) بعد أن كانت هذه العادة قد أهملت لسنوات طويلة<sup>١٦٦</sup> وكان السلطان بمنح إعطيات للعلماء ولطلاب العلوم وللدراويش الموالين<sup>١٦٧</sup>، وذلك في مناسبات متكررة. وكان محمود يعرف على الأرجح أن أحد أسباب عدم رضا الطبقة الدنيا من العلماء وتذمرهم في الماضي يعود إلى فقرهم<sup>١٦٨</sup>. فأعطى أوامره بزيادة أجور الأئمة والموظفين الآخرين في المؤسسات الوقفية. وقبل موته بوقت قصير زاد في أجور الوعاظ العاملين ذوي الأهمية السياسية وهم خلافاً للخطباء يتوجهون إلى الناس بلغة تركية بسيطة ويناقشون في الغالب موضوعات محلية في مواعظهم<sup>١٦٩</sup> واعترافاً بدعم قيادة العلماء في قمع الإنكشارية عام ١٨٢٦ حدد السلطان قصر رئيس الإنكشارية مقرأً لشيخ الإسلام وأبطل القانون القديم الذي يقضي بأن شيخ الإسلام يُمسك بعد استقالته عن كل اتصال بالموظفين في الخدمة العاملة<sup>١٧٠</sup>.

فيل أن محمود الثاني فكر في اتباع نهج محمد علي في مصر وأن يتولى أمر أملاك الوقف الهائلة والتي كان يديرها إلى حد بعيد ويستفيد منها العلماء، ولم يتجرأ على أية حال أن يحرمهم من منافعهم الاقتصادية علانية واقتصر على إقامة شكل ما من رقابة الدولة على دخل الوقف في بعض المؤسسات الكبرى الدينية والخيرية<sup>١٧١</sup> ومع ذلك فقد أدت هذه التغييرات في آخر الأمر مع بعض العوامل الاقتصادية الأخرى<sup>١٧٢</sup> إلى إفقار العلماء. وزعم بعض الرحالة الأوروبيين في أواخر سنوات ١٨٣٠ و ١٨٤٠ أن كثيراً من المدارس كانت تنحدر وأن مدرسيها يعيشون في عسر شديد وأن تلامذتها يموتون من الجوع<sup>١٧٣</sup> ويذكر مراقب آخر، وربما مع بعض المبالغة، أن الطبقة العليا من العلماء في سنة ١٨٤٧ التي كانت تستمد معظم دخلها من وقف المساجد، أصبحت كلها تقريباً غارقة في الفقر<sup>١٧٤</sup>. وأصبح هذا الدمار واضحاً على أية حال في عهد السلطان عبد المجيد فقط. وقد نجح العلماء بصورة عامة في الحفاظ على معظم امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية حتى نهاية حكم محمود الثاني وعندما مات مكّي زاده مصطفى عاصم عام ١٨٤٦، وهو آخر شيخ للإسلام خدم عند محمود الثاني، قيل أنه ترك ثروة مقدارها عشرون مليون قرشاً<sup>١٧٥</sup>.

يمكن فهم مساندة قادة العلماء لإصلاحات سليم الثالث وعمود الثاني التفريرية من منظور اندماجهم في الطبقة الحاكمة ومشاركتهم الفاعلة في حكومة الإمبراطورية العثمانية التي حافظت بقوة على طابعها الإسلامي . وقد وجدوا أنفسهم من خلال عدائهم للإنكشاريين (الرجعيين والبكتاشيين) حلفاء طبيعيين للسلطين الإصلاحيين . وكانوا يخشون جانب عمود الثاني ويعلمون أن الضعف الداخلي في سلوكهم يجعل المقاومة العلنية لسياسته أمراً يستحيل الاستمرار فيه . وكانت الجهود الحثيثة التي حاول كل من السلطانين أن يثبت من خلالها مسلكه الديني القويم وأن يطمئن العلماء أيضاً ، سبباً في جعل معارضة هؤلاء الأخيرين للإصلاحات صعبة ، وفي مساعدتهم على إبقاء ضميرهم مرتاحاً . وأخيراً لم تكن التغيرات الكبيرة في عهد سليم الثالث وعمود الثاني تحدث باسم أيديولوجية جديدة ولم تكن مؤسسة عليها ولا مرفقة بسلسلة جديدة من القيم بل على العكس قدمت جميع الإصلاحات الهامة ، كما ذكرنا ، وكأنما احتاج إليها الإسلام وأجازها . لقد صنع كل شيء « في سبيل مصلحة الدين والدولة » .

وكثيراً ما لوحظ أن العلماء في أزمنة مختلفة ومناطق متعددة كانوا معنيين بأفكار الإسلام وقيمه النظرية أكثر من عنايتهم بالقتال من أجل الحفاظ على المؤسسات الإسلامية العاملة . وقد اعتادوا منذ زمن طويل على الامتنال لرغبة الحكام الزميين وعلى التسامح بشأن تجاوز المجتمع الإسلامي للشريعة ، إن ما كان مهماً في نظرهم هو القواعد الإلهية للإسلام في حين كان الواقع موقفاً على كل حال سريع الزوال وشرأ من الناحية الأخلاقية وكانوا يعتقدون حسب قول<sup>١٧٦</sup> سنوك هرغونجه Snouek Hurgronje ، إن المرء لا يصبح كافراً بإهماله كل القانون تقريباً أو بانتهاكه ، بل إذا ارتاب بالقيمة الأبدية لأي من مبادئه مع رغبته في تحسينه أو إصلاحه ، وقد بذل سليم الثالث وعمود الثاني جهدهما للتأكيد على أنه لا شيء أبعد عن ذهنهما من ذلك الارتباب . ولم تبدأ الإصلاحات الشرعية إلا في عهد السلطان عبد المجيد فقط مع مناقشة مفتوحة للإصلاحات الدينية وأكثر من ذلك فيما بعد .

إلا أنه مما يظل مثيراً للدهشة أن قادة العلماء أيام السلطان سليم والسلطان محمود لم يكونوا بعيدي النظر لكي يتحققوا أن الإصلاحات التفريرية التي ساندوها سوف تؤدي في

واقع الأمر إلى تدمير الطابع الإسلامي للدولة العثمانية وللمجتمع . وكانت هذه الفجوة في حدة الذهن ترجع بلا ريب إلى ثقتهم التي لا حد لها بتفوق دينهم وقوته الأبدية وفي الوقت نفسه إلى معرفتهم المحدودة وعدم فهمهم للتطورات التاريخية في الغرب . وحتى أولئك الذين كانوا من بينهم مدركين لانحدار الدين وانحدار قوة الإكليروس في أوروبا المعاصرة فشلوا في استخلاص النتائج المنطقية بأن قوة التحديث ستؤدي إلى نتيجة مشابهة في ديار الإسلام .

وقد نجح العثمانيون نجاحاً كبيراً في جسر الهوة التقليدية بين الأمراء والفقهاء وذلك يجعلهم العلماء جزءاً أساسياً من الحكومة ، وبين واقع الإدارة السياسية وبين النظرية الدينية الشرعية . وفي حين وفي ذلك من صدام على الطريقة الأوروبية بين الكنيسة والدولة إلا أنه أحدث شرخاً عميقاً سواء في داخل سلك العلماء أو في عقول قادة العلماء . وربما كان اندماج العلماء في الطبقة الحاكمة للإمبراطورية مفيداً لوحدة الدولة العثمانية ولكن كانت له نتائج خطيرة كثيرة على الدين في شكله الرسمي على الأقل ، لقد جعل كبار العلماء يصرفون معظم انتباههم إلى السياسة والإدارة وأعاقوا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، التطور الروحي الحر للإسلام خلال المرحلة الحاسمة التي واجه فيها الحضارة الغربية .

## ملاحظات

- ١ — يقدم الكاتب شكره لمؤسسة فورد في نيويورك للمنحة التي قدمتها له. وكذلك عرفانه لمدير Österreichisches Staatsarchiv في فيينا للسماح له بدراسة رسائل المبعوثين النمساويين إلى استنبول خلال حكم سليم الثالث وعمره الثاني.
- ٢ — أما الوثائق فتتضمن كما يلي: رسائل من السفراء أو المبعوثين، مؤرخة في ١١ تشرين الأول / أكتوبر / ١٨٣٠ (VI/51 N°321A) التي تقع تحت Türkiye, Reihe VI, Karton 51, Dokument N°321A.
- ٣ — وجد نص الفتوى والتقريظ من قبل العلماء في مقدمة قاموس Vankülü's أول عمل مطبوع أيضاً: Fr. Babinger, Stamuler Buckwesenim 18 Jarhunder L, Leipzig 1919. pp.9-10.
- ٤ — بارون ده توت Detott, 1785, III, 123-124 Mémoires sur les turcs et les Tartares, Amsterdam.
- ٥ — Ta'rib-Osmāni Encümeni Mecmû-ast (TOEM) VII N°41 (1332) pp.257ff.
- ٦ — حول حياة ورؤى هذه الشخصيات الهامة انظر TOEM VII N°41, pp.285-97, Taribvesikalartı I, N°3 (1941) pp.162-66, and. İslām Ansiklop. s.v İzzet Molla'.
- ٧ — مخطوطة لهذه المذكرة موجودة في مكتبة التركي (Y556) Tarih Kurumu Ankara حول هذه الفكرة انظر أيضاً: ابن الأمين محمود كمال Son asırtürk Sairleri IV İstanbul 1937, pp.739-40.
- ٨ — محمد أسعد، أس الظفر Istanbul, 1293, p.65.
- ٩ — انظر التقرير المقدم من كبير الوزراء إلى السلطان محمود الثاني، نشره J.H. Uzunçavprili in Türk Tarih Kurumu, Belleten XVIII (1954) p.229.
- ١٠ — محمد نزيه. سجل عثماني (50) 11، 83، أحمد رفيق، و Hieronikine Astrada İstanbul Hayatı, İstanbul Osmanlı tā'rib IV, İstanbul, 1328-30, p.1855, وأحمد راسم Tā'rib III, 157 وأحمد لطفي 1930, p.168.
- ١١ — Note.
- ١٢ — لطفي (VI/51, N°321A) Despatch of Austr. Internunt., 11 Oct. 1830 (III, 142).
- ١٣ — الرسائل نفسها ١٠ أيلول / أيلول / ١٠ تشرين الأول / أكتوبر / ١٨١٢ (VI, 4A, N°223-24).
- ١٤ — الرسائل نفسها ٧ كانون الأول / ديسمبر / ١٨٣٦ (VI/65 N°207) أحمد جودت. تعريب X، ١٣٠٩، ص ٩٥.
- ١٥ — Briefe über Zustände und Begebenheiten under Türkei, 6 Auff., Berlin 1893, فون مولتكه، p.122.
- ١٦ — لطفي (VI, 67, N°275) Despatch of Austr. Internunt., 21 Mar., 1883 (V, 125).
- ١٧ — لطفي III, 142, V, 152.
- ١٨ — L.P.B. D'Aubignose, La Turquie Nouvelle, Paris, 1839, I, 232-35.

- ١٧ — من أجل تلخيص مفصل للبحث بالإنكليزية . انظر : Sketches of Turkey in 1831 and 1832 by An American | Dr. J.E. Dekay | New York 1833, pp.518-20.
- ١٨ — لطفي Des patch of 111, 167, V. 126, R. Walsh, A residence at constantinople, London, 1836, II, 305. Austr. Internunt, 10 Oct., 1831 (VIII/3 N°337).
- ١٩ — Des patch of same, 10 May, 1827 (VI/27, N°171) Tanzimat, I, Istanbul, 1940, p.937. Osman Ergin, Turkiye Maarif Taribi, I, Istanbul, 1939. pp.282 ff.
- ٢٠ — T.-X, Bianchi, notice sur le premier ouvrage d'anatomie et de medecine Imprimé en Turc. Paris, 1821. Sānizāde, Mehmed 'Atā'ullah, Tārib II, 336-37, Cevdet, X, 213, Fr. Babinger
- Geschichtsschreiber der Osmanen, Leipzig 1927, pp.346-47 Tanzimat I, 935-36.
- ٢١ — لطفي V, 137, Ta'rib vesikalart, I, N°3 (1941), pp.212 ff, So, I, 341, Rasim IV, 1769, Note
- ٢٢ — So, I, 339
- ٢٣ — Forinslance, Pasmakçı-Zāde 'Alī, Dāmād Zāde Ahmed Çelebi-zāde Ismā'il 'Āsim, and Hamidi-Zāde Mustafa (see their biographies in I.H.Uzunçarşılı, Osmanlı Taribi, IV, Part 2, Ankara, 1959).
- ٢٤ — مثلاً . فيض الله زاده مصطفى ، شاماني زاده عمر خلوصي a. b (ibid)
- ٢٥ — وجدت V (1278) p.273, VI (1286), p.166
- ٢٦ — انظر Islām Ansiklop, S.V 'Hālet Efendi'
- ٢٧ — لطفي V.25
- ٢٨ — لطفي V, 107, So, II, 437-38
- ٢٩ — D'Aubignosc, I, 201-6
- ٣٠ — Charles Rolland, La Turquie contemporaine, Paris, 1854, p.223
- ٣١ — Des Patches of Austr. Internunt, 31 May and 18 July 1807 (VI/1, N°46 tex of the hüccet)
- 'Asim defence of the Seyhül, islām (I,337) . ولكن انظر أيضاً
- ٣٢ — في الانتفاضة ضد بيوتدار سنة ١٨٠٨ ، لم يظهر كبار العلماء إلى العلن على الرغم من معارضتهم القوية لنظامه ولكنهم قالوا بأنهم يتركون مهمة تحريض الشعب للأئمة والدرويش Ch. Mac. Farlane, Constantinople in 1828, London 1829, II, 94 Suchereau de St. Denys, Histoire de l'empire ottoman, Paris, 1844, II, 211 ff.
- ٣٣ — Mac Farlane, II, 44-46
- ٣٤ — A. Slade, Records of Travels in Turkey... in the years 1829-1830 and 1831, II, London 1833, pp.207-8. The statement in Mac Farlane (II, 346-47). That in 1829 even the ülema wore the Fez
- ismistaken قوله حتى العلماء لبسوا الطربوش كان خطأ ( انظر لطفي II, 148, 195, 269-73 وكان ما كفرن
- قد غادر تركيا في تشرين الأول /أكتوبر/ ١٨٢٨ .
- ٣٥ — Walsh, II, 299
- ٣٦ — لطفي IV, 65
- ٣٧ — لطفي V. 98

- Despatch of Austr. Internunt, 10 Aug. 1836 (VI/65, N° 190C) H. Southgate Narrative of a Tour — ٣٨  
through Armenia... and Mesopotamia, New York, 1840, I, 79, 81 J.M. Jouannin et J. van Gaver,  
Turquie, Paris, 1840, p.428.
- لطفی ٣٠-٣٢، ٧. — ٣٩
- . See Lutfi's apology (ibid, 51) — ٤٠
- لطفی ١١، ١٤٤ — ٤١
- لطفی ١١، ١٦٩ — ٤٢
- لطفی III، ١٤٦، IV، ٥٦ — ٤٣
- Toderini de la littérature des Turcs, Paris 1789, II, 6-25, J. Dallaway, Constantinople, London, — ٤٤  
1797. pp. 63-64.
- أس الظفر ١٨٧ — ١٨٨، لطفی ١٤٧، ١ — ٤٥
- . Sketches of Turkey, 257; Ch. White: three years in constantinople, London, 1845, II, 217 — ٤٦
- . Toderini, II, 25, infito, II, 217 — ٤٧
- حول أعمالهم الشريفة في الأناضول في القرن السابع عشر انظر مثلاً: Ç. Ulusay XVII Asırda: — ٤٨  
Saruhanda Eskiyaik, Istanbul, 1994, pp. 23-30.
- عاصم، ٢٩٧، ٣٣٤ — ٣٦، جودت، ١١ (١٢٧١) ١١٨ p. — ٤٩
- كما في حالة دري زاده محمد عطا الله (انظر رفعت أفندي دفعة المصائب، [استنبول، ليتوغر] ص ١٠٨. — ٥٠
- جودت ١٧ (١٢٧٥) ص ١٦٣، ١١، ٢٢٩. — ٥١
- . Sani-Zade: II, 358-61 Despatch of Austr., Internunt, 26 Jan 1818 (N) — ٥٢
- . Despatch of same 24 Dec. 1821 (VI/12, N° 116 A & I) — ٥٣
- Despatch of same 25 Apr. 1801 (II/125, N° 18) F.C.H.L. Pouqueville voyage en Morée, à — ٥٤  
constantinople, etc. Paris, 1805, II, 185-86, J.E. Beauvoisin, Note sur la cour du grand seigneur,  
Paris, 1809, pp.84-86.
- . Despatch of Austr. Internunt, 7 Apr. 1833 (VI/57, N° 6G) — ٥٥
- لطفی ٩٤، ١١ — ٥٦
- . Jouannin-Gaver, 429 — ٥٧
- من أجل مايلي: انظر هـ أس الظفره وخصوصاً حجة الشريفة، ٢١ شوال ١٢٤١ (٢٩ أيار /مايو/ — ٥٨  
١٨٣٦) ص ٣٦ — ٤٠، ولائحة ناتارجيك عبد الله، وقصصي زاده عزت (انظر ملاحظات ٤، ٦  
أعماله).
- انظر مثلاً تفسير الجلالين للآية. — ٥٩
- أس الظفر، ٤٢. — ٦٠
- المرجع نفسه، ١١٤. — ٦١
- المرجع نفسه ٣٧ — ٤٤. — ٦٢
- المرجع نفسه ٤٩ وابن خلدون، المقدمة، بيروت ١٩٠٠ ص ٢٧١ — ٧٣. — ٦٣
- جودت II (١٢٧١) ص ٢٥٦. — ٦٤
- أس الظفر ٣٧ — ٣٨. — ٦٥



- ٦٦ — انظر موسوعة الإسلام (VI) I Bārūd. s.v. N.E. Toderini, 11, 2, Chapter 3, XIII .
- ٦٧ — محمد أسعد ، تاريخ ، التمساء المكتبة الوطنية فيينا A.b Flügel H, O, 210, N°1141, 202.
- ٦٨ — الجمعية التاريخية TOEM, VII, 260ff. «أس الظفر» ، ٥٥ .
- ٦٩ — أسعد ، تاريخ ، ٨٢٠ .
- ٧٠ — E. g25ai-2a04, 4-101 .
- ٧١ — في حركته 556 Türk Tarih Kurumu Library, Ankara .
- ٨١ — يستعمل Kecezi-zade مصطلح Yeni Dünya (عالم جديد) وهي التعت المؤلف لأمريكا وهو نقبض Eski Âlem العالم القديم .
- ٧٣ — المرجع السابق ، ٨٤ A.O, A .
- ٧٤ — 'Alâ III, 261 .
- ٧٥ — Sir James Porter, observations sur la religion-- des turcs londres, 1769, I, 113 .
- ٧٦ — Choiseul-Gouffier to vergennes, quoted in L. Pingaud, Choiseul Gauffier la France en Orient sous Louis XVI, Paris 1887, p. 82.
- ٧٧ — J.W. Zinkeisen Geschichte der Osmanischen Reiches VI Gotta 1859, p.19. N°2 .
- ٧٨ — انظر اللاتحة لتاريخك TOEM, VII, 273, G.A. Olivier, voyage dans l'Empire Ottoman, I, Paris, an 8, pp.155-56.
- ٧٩ — جودت ١٧٥٧ ، VIII ، ١٢٨٨ ، ص ١٢٤ .
- ٨٠ — TOEM VII, 274 .
- ٨١ — فوشجي زاده عزت ( انظر (Turk Tarih Kurumu Library Y 556, f22 a) .
- ٨٢ — لطفی /٥/ ٩٤ .
- ٨٣ — جودت ١٧١٧ ، ٧٢ ي . ز . كارال سليم الثالث وخط همايون لازي ، الفترة ، ١٩٤٢ ص ٣٤ — ٣٦ .
- ٨٤ — عاصم ، ١٦ ، ١ .
- ٨٥ — ثاني زاده ، ١٧ ، ٢٠١ .
- ٨٦ — Comte Andreossy, Constantinople et le Bosphore, Paris 1828, p.69, Lutfi, I, 144-45 .
- ٨٧ — مذكرات حلبي أنندي [ Köse Kethuda Mustafa Reshid ] التي كتبت عام ١٨٠٤ لشرح النظام الجديد والدفاع عنه ، ونشرت في ترجمة لوليم ولكسنسون ، An account of the principalities of wallachia and Moldavia, London 1820, pp.220-21.
- ٨٨ — أس الظفر ، ١٥٨ .
- ٨٩ — انظر نسخة عن العريضة في «المجموعة» في المكتبة الوطنية باريس Sapp. Turc, N°1027, F219 a-b .
- ٩٠ — أس الظفر ، ١١٣ — ١٥٩ .
- ٩١ — المرجع السابق ١٩٩ — ٢١١ أسعد ، تعريب ١٨٣١ ، ١٨٤٤ ، لطفی ، ١٤٩ ، ٥١ .
- ٩٢ — Beauvoisins, 11-13 .
- ٩٣ — جودت VIII ، ٥٨ .

- ٩٤ — عطا، ٢، ١٨٤ — دوحه ١٢٥ — ٢٦، 10 Mar 1812 and 10  
Sep. 1819 (VI/4A, N°5 VI/8 N°33A & C) detailed biogr.
- ٩٥ — المرجع السابق، C ٣٣.
- ٩٦ — عطا، ٢، ١٨٦، ٨٩.
- ٩٧ — أحمد نجيب، رئيس أطباء عام ١٨٣٦/٧ والذي لم يكن ينتسب إلى سلك العلماء، كان حالة استثنائية  
(لطفي ١٥/٧٠/١ So، ٩٦ C).
- ٩٨ — انظر جودت X، ٢١٤.
- ٩٩ — رسالة سرية (من Aust. Internunt ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٨١٢ (VI/٥ رقم ٢٩ ومن أجل سيرة  
مسمود الثانية انظر شاني زاده III، ١٣٥ — ٣٨).
- ١٠٠ — عطا III، ١٩٣ — ٩٤.
- ١٠١ — جودت ١٧٩٧ أوليفيه ١٥٥، ١٥٦.
- ١٠٢ — دوحه ١٠٥ — ٦، ١ So، ١٤٣ — ٤٤.
- ١٠٣ — ١٥ So، ٤٧٢، عصمت شون، عارف حكمت كان أحد مشاهير شيوخ الإسلام في زمن السلطان عبد  
المجيد.
- ١٠٤ — Despatch of Aust. Envoy, 26 Aug. 1791 (II, 97 N°1).
- ١٠٥ — ٢٧٢، III So.
- ١٠٦ — استخدم المالكون السابقون لهذه الوظيفة لإقضاها عن الحياة السياسية (انظر راسم IV، ١٨٢٠) إلى أن  
ألغى هذا القانون (انظر الملاحظة ١٧٠ أدناه ولطفي ١، ٩١، ٢٩١، II، ٨٦).
- ١١٧ — انظر مثلاً: أس الظفر ١٥ — ٢٦.
- ١٠٨ — جودت II، ٢٠٣، ٢٠٦.
- ١٠٩ — جودت IV، ١٦٣.
- ١١٠ — انظر مثلاً المداولات في كانون الأول /ديسمبر/ ١٧٨٣ فيما إذا كانت الحرب ستشن على روسيا (جودت  
II، ١٩٦، ١١).
- ١١١ — Despatch owst. internunt 25, set 1992 (II, 100, N°32).
- ١١٢ — عطا III، ١٢١ — ٢٢، ٢٩٥، ٩٦.
- ١١٣ — لطفي ٧، ١٠٧.
- ١١٤ — المرجع السابق، ١٤٠.
- ١١٥ — شاني زاده، ١، ٣٩٩ — ١٠٢ أعيد إنتاج صورة للسفير في Tarih vesikalari I, N°5 (1942) after  
p.370.
- ١١٦ — لطفي ٧، ١٢.
- ١١٧ — J. von Hammer, Geschichtes des Osmanischen Reiches 2 Aug. IV, 630.
- ١١٨ — شاني زاده II، ٩٦، جودت X، ١٠ — ١١، لطفي ١، ١١٩، II، ١٠٣، ١ So، ١٥٦، III،  
٣٤٩.
- ١١٩ — شاني زاده IV، ٢٣، جودت IV، ١٦٤.
- ١٢٠ — دوحه، ١١٤، ١ So، ٢٧١، IV، ٦٧ — ٦٨.

- ١٢١ — عاصم ، ٦٢ ، ٢٩٥ — ٩٦ ، كارال ، ٥٨ — ٥٩ .
- ١٢٢ — Despatches of Aust. Internunt, 10, Sep. 1819, 10 Jan. 1792, and 25 Nov. 1827 (VI/8, N°33 C. II, 98, N°2, P.S.2; VI/28, N° 199B).
- ١٢٣ — في سبيل مثال عملي انظر المحادثات مع الممثل الروسي في وقت مبكر في ١٧٧٦ (Zinkeisen VI, 19).
- ١٢٤ — Despatch of Aust. Internunt, 25 May 1829 (VI/37, N°265A).
- ١٢٥ — TOEM VII, 271.
- ١٢٦ — سليمان عزي ، تعريب ، استنبول ١١٩٩ ، ٢١٤٣ ط .
- ١٢٧ — جودت ، XI ، ١٩٧ .
- ١٢٨ — جودت ، IV ، ١٦٣ .
- ١٢٩ — Sketches of Turkey, 141.
- ١٣٠ — عبد الحميد I في خط همايون قرب نهاية حكمه (جودت IV ، ١٦٤ ) وسليم الثالث في خط مبكر ( سليم الثالث في خط همايون لاري ، نظام جديد ، أنقره ١٩٤٦ ص ١٥٠ E. Z. Karal .
- ١٣١ — [ J. A. ] Guer, Mœurs et usages des Turcs, Paris, 1746-47, II, 131 .
- ١٣٢ — Despatches of Aust. Envoy, 26 Nov. 1791 and 10 Jan. 1792 (II/97, N°9, P.S.2; 10 PSI and II/98 N°2 P.S.1) كان هناك عدة آلاف من الرعايا النموسيين ومعظمهم من والاسيا في المبودية التركية .
- ١٣٣ — Despatches of same, 24 Dec. 1791 and 25 Febr 1792 (II/97, N°12, P.S.4, II, 98, N°6, P.S.2).
- ١٣٤ — المرجع نفسه : لم تكن بعض انتهاكات القانون المقدس مع الاحترام للمندوبين الأجانب أمراً جديداً بل جرى ذلك خلال قرون وكتيجة للامتيازات التي ضمنها الحكام الأوروبيون .
- ١٣٥ — E. Z. Karal, Osmanli Tarihi, V, Ankara, 1947, p.20, Ld, Hatt Humay 1942, p.59-60 .
- ١٣٦ — انظر مثلاً جودت II ، ١٩٦ — ٢٠٧ .
- ١٣٧ — من أجل نصوصه انظر لطفي ، ٢ ، ١٤ .
- ١٣٨ — جودت ٢ ، ٢٠٣ .
- ١٣٩ — تقرير من السيد Pisani في ٢٤ آب / أغسطس / ١٨٤٣ .
- ١٤٠ — St. Lane-Poole, the life of the R.H. Stratford Canning, London 1888, II, 91 .
- ١٤١ — عبد الرحمن شريف 303, Istanbul, 1339, p.303 .
- ١٤٢ — Chevalier d'Arvieux, Mémoires, Paris 1735, I, 444 .
- ١٤٣ — J. Otter, voyage en Turquie et en Perse, Paris, 1748, I, 23 .
- ١٤٤ — Baron de Tott, I, 12, 34ff; cf So IV, 358-59 .
- ١٤٥ — V. Fontaine, voyage en orient, Paris 1829, pp.219, 263-68 .
- ١٤٦ — Despatch of Aust. Internunt, 10 July 1801 (II/125, N°24, P.S.7).
- ١٤٧ — جودت X ، ٢١٤ وشاني زاده ( ١١ ، ٣٤٤ — ٤٥ ) .
- ١٤٨ — انظر مثلاً Karal, Osm. Tarihi, V, 39-40 وشاني زاده ، ١ ، ٣٦٥ ؛ لطفي ، ٢ ، ١٢٣ .
- ١٤٩ — النص التركي مربوط بـ Despatch of Aust. Internunt ٥ آب / أغسطس / ١٨٢١ (VI/١٢ رقم ٨١٠٠) .

- G. Rosen. Geschichte der Türkei, I, Leipzig. 1866, p.58, The adage is already used in an'ahd-nâme of — ١٥٠
- المكتبة الوطنية باريس. Ancien fonds turc, N° 81, f.99, b (1527/8) 934 — ١٥١
- أس الطفر ١٥٧ — ٥٨ أسعد تعريب ٤٦ — ٩٤٧. — ١٥٢
- لطفى ١٠٢، ٢٦٠. — ١٥٣
- كان لدى العثمانيين توقع سابق لما أرق كهذا عندما كان عليهم أن يدخلوا في تحالف ضد فرنسا مع روسيا وإنكلترا في زمن غزو نابليون لمصر. — ١٥٤
- Despatch of Aust. Internunt, 10 Nov. 1828 (VI/34, N°241B). — ١٥٥
- عاصم ٢٣٨، ١ — ٣٩. — ١٥٦
- عطا ٣، ١٣٨؛ 138؛ 11, Mac Farlane. — ١٥٧
- Jouannin Gaver, 434, Despatch of Austr. Internunt, 4 Apr. 1838 (VI/67, N°277B). — ١٥٨
- جودت ٥، ١٠٨؛ ٢٧٣؛ عطا ٣، ١٣٩ — ٤٣؛ لطفى ٤، ٧٢، ١٦٠، ١٦٦، ٥، ١٠ — ١١. — ١٥٩
- شاني زاده ٢، ٢١٢، عطا ٣، ١٤١، أسعد، تاريخ ٨٤ a-b. — ١٦٠
- لطفى ٥، ٢١، Despatch of Austr. Internunt, 2 Dec. 1834 (VI/61, N°98). — ١٦١
- لطفى ٥، ٦٥ — ٦٦ Southgate ١، ١٦٨ — ٦٩. — ١٦٢
- عاصم ١، ٣٩. — ١٦٣
- قانون نامه، والعساكر المحمدية المنصورة. استبول ١٢٤٤. — ١٦٤
- أسعد، تعريب ٥٤٩ b — ٨٥٠، ٨٥٦. — ١٦٥
- لطفى ٣، ١٦٢. — ١٦٦
- لطفى ٥، ٣٨ — ٣٩. — ١٦٧
- لطفى ٢، ١٤٤ — ٤٥؛ ٣، ١٧٠، استبول Moniteur Ottoman رقم ٩٠، ٩، شوال ١٢٥٠ (٧ شباط / فبراير / ١٨٣٥). — ١٦٨
- انظر عاصم ١، ٣٢٢ — ٣٣ حول الوضع في عام ١٨٠٧. — ١٦٩
- لطفى ٤، ١٦٦، ٥١، ٤، ٦١٦٥، ٢٩. — ١٧٠
- أس الطفر ١١٦، ١٢٥ — ٢٦: لطفى ١، ١٤٤، ١٤٨. عندما انفجرت ثورة الإنكشارية في عام ١٩٢٦ دعي عدد من شيوخ الإسلام السابقين على عجل للانضمام إلى قيادة القوات الموالية (أسعد، تعريب ٢١٤٧). — ١٧١
- Despatch of Aust. Internunt, 25 June 1827 (VI/27, N°1780). Ubicini Lettres sur la Turquie, Paris, — ١٧٢
- 1851, p.190؛ عطا ٣، ١٣٨. — ١٧٣
- Ubicini, I, 211-12. — ١٧٤
- Ch. Mac Farlane, Turkey and its Destiny (بالنسبة لبغداد ١٨٣٨)؛ Southgate, II, 166-167 ! — ١٧٥
- Mac Farlane, I, 106. — ١٧٦
- عبد الرحمن شريف ٣٠٩. — ١٧٧
- Selected works of C. Snouck. ed. by G.H. Bousquet and J. Schacht, Leiden 1937, p.248. — ١٧٨



## المواقف التركية من المساواة الإسلامية المسيحية في القرن التاسع عشر

بقلم رودريك هـ. دافيسون

RODERIC H. DAVISON

واجه كل مجتمع حديث مشاكل ناجمة عن عدم المساواة بين المجموعات المختلفة التي يتألف منها وخاصة منذ الإعلان الأمريكي في القرن الثامن عشر بأن كل الناس خلقوا متساوين وكذلك إصدار إعلان حقوق الإنبيال والمواطن في فرنسا. وتتنوع وجوه الاختلاف التي أنتجت انعدام المساواة — بين اقتصادية واجتماعية وعرقية، ولغوية، ودينية وسياسية — وكثيراً ما تكون متضافرة، وكان الدين في الشرق الأوسط وحتى زمن قريب جداً هو الخط الرئيسي الفاصل بين المجموعات وهو بالتالي الحاجز الرئيسي الذي يحول دون مجتمع متجانس من أناس متساوين. ومع أن التباين الاجتماعي والاقتصادي قد تعاظم اليوم في مجتمعات الشرق الأوسط إذ هيأت التقانة الحديثة والمال فرصاً عظيمة للكسب والإنفاق ومع أن الخصومات القومية تتحدى اليوم أولوية مثيلاتها الدينية إلا أن الدين يبقى في حقيقة الأمر الخط الفاصل ويبقى أن عقيدة الإنسان هي علامته المميزة.

وكان دين المرء في الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر يزوده بملصوقة تدل على مضمونه سواء في بنیان تصوراته الخاصة أو في عيون جيرانه وحكامه. فقد كان مسلماً، أرثوذكسياً يونانياً، أرمنياً جورجياً، يهودياً، كاثوليكياً أو بروتستانتياً قبل أن يكون تركياً أو عربياً، يونانياً أو بلغارياً بالمعنى القومي، وكذلك قبل أن يشعر بأنه مواطن عثماني. وقد حافظت الحكومة العثمانية، بضمائها الاعتراف الرسمي بالمثل كما كانت تسمى الطوائف الدينية، بل وأكدت على التمييز الديني، والإمبراطورية نفسها كان يحكمها مسلمون وكان

قانونها مبنياً على القانون الديني الإسلامي ، ولكن الطوائف المسيحية المتنوعة والطائفة اليهودية كانت تنعم باستقلال ذاتي جزئي داخل الإمبراطورية ، حيث تشرف التراتبية الكنسية التي تدير « الملة » ليس على الشؤون الدينية والثقافية والخيرية لجمهورها وحسب بل كانت تسيطر على أمور كثيرة ذات طابع شخصي كالزواج والطلاق والإرث وكانت تجمع بعض الضرائب ، وقد خدم هذا النموذج الفسيفسائي الذي يعيش فيه المسيحي والمسلم جنباً إلى جنب في الدولة نفسها وتحت سلطة الحاكم نفسه وكانا خاضعين لقانون مختلف وموظفين مختلفين ، خدم الإمبراطورية العثمانية بشكل جيد مدة أربعة قرون . وفي الشرق الأوسط كان القانون — كما كان من قبل في الغرب أيضاً — متعلقاً بالشخص أكثر من تعلقه بالمنطقة .

ولم يكن شبه الاستقلال الذاتي للملل المسيحية يعني على أية حال : المساواة الكاملة بين رعايا الإمبراطورية فالملة الإسلامية هي المسيطرة ، ولم يؤد هذا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل المسلمين ولا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل الحكومة العثمانية . والحقيقة أن الحكومات العاجزة أو الفاسدة والابتزازية في الإمبراطورية كانت تثقل في الغالب على المسلمين الأتراك والغرب أكثر مما تثقل على المسيحيين . إذ كان الباشا وملتزم الضرائب يجدون القروش التي يستطيعون اعتصارها من المسلمين بالطريقة نفسها التي يجدونها عند المسيحيين ولم يكونوا يغيرون من مفاظاتهم أو من أساليبهم بحسب دين الضحية ، وعلى الرغم من كل هذا ، فلا جدال في أن المسيحيين كان يُنظر إليهم نظرة أدنى وكطبقة ثانية من المواطنين من عامة المسلمين ومن الحكومة .

وقد عانوا من المعاملة غير المتساوية بطرق متعددة . إذ كان لباسهم مميزاً وإذا لبس المسيحي أو اليهودي الطربوش كان يطلب منه أن يحيط عليه شريطاً من وشاح أو قماش لاحتفائه الشرابة . وتكون المعاملة غير المتساوية في أمور كنسية محضة أحياناً ومثال ذلك . تلك المناسبات التي يرفض فيها السلطان أن يسمح لطائفة مامن المسيحيين بإصلاح كنيستهم . وثمة مظهر لانعدام المساواة الدينية كان مثيراً للضغينة بصورة خاصة وقد برز بصورة متكررة كموضوع مشخص — فالمسيحيون لم يكونوا يستطيعون التبشير بدينهم بين المسلمين كما يستطيع المسلمون ذلك بين المسيحيين لأن الشريعة الإسلامية تعاقب المرتد عن دينه بالقتل ، يضاف إلى ذلك أن المسيحيين كانوا يعانون من اعتبارهم غير مؤهلين لبعض الأمور في الحياة العامة فلم يكن يسمح لهم مثلاً بالتعيين في الوظائف العليا الإدارية ولم يكونوا يخدمون في القوات المسلحة بل كانوا يدفعون ضريبة إعفائهم . والشاهد المسيحي في محكمة إسلامية شرعية لا يعترف به ، ولم يكن هناك مساواة في المواطنة لامن حيث الفكرة ولا من

حيث الممارسة في الحقوق أو الواجبات، ولم توجد في الإمبراطورية، العثمانية قبل القرن التاسع عشر<sup>١</sup>.

وانتهجت الحكومة العثمانية قسراً بانتباهها بعد سنة ١٨٠٠ نحو مسألة المساواة بطرق مختلفة. أولها أن الجماعات المسيحية في الإمبراطورية تشربت الأفكار الغربية في الحرية والقومية وازدادت الثقافة ومعرفة القراءة بينهم وأصبحت شكاواهم متكررة وبصوت أعلى ضد النقص في المساواة. وثانيهما. أنهم وجدوا بسرعة مستمعين جاهزين بين القوى الغربية العظمى التي تصرفت تقليدياً كحامية للمسيحيين في الشرق الأوسط. وبالغت في حجم الشكاوى في أذن الباب العالي، لمجموعة من العوامل، من تظاهر بالإنسانية إلى قوة سياسية، وضغطت عليه من أجل التغيير. وثالثها أن رجال الدولة العثمانيين الذين كانوا معنيين بتدراك تفكك المناطق عن الإمبراطورية واتخاذها الداخلي، باشرُوا بتنفيذ برنامج إعادة تنظيم وتغريب أولي جعلهم يواجهون حتماً مشكلة المساواة نفسها، طالما أنهم مضوا في تبني بعض عناصر النموذج السياسي للدولة الغربية أو التلاؤم معها، وكانت قضية المساواة بين المسيحيين والمسلمين واليهود بلا ريب هي القضية الرئيسية التي واجهها رجال الدولة ولكنها مرت تشق طريقها بحذر عبر مراحل عديدة من مشكلة أوسع هي الإصلاح والتغريب. هل يمنح المسيحيون فرصة متساوية كتلاميذ في المدارس التي تنشأ في نظام إصلاحى تروى؟ هل سيسمح لهم بالخدمة في الجيش الجديد، هل سيقبلون في الوظائف الإدارية العليا طالما أن البيروقراطية استفادت منها؟ هل المراجعات الثنائية وتنظيم القوانين سيحل المساواة بين المسيحي والمسلم؟ وإذا مات تأسيس أي نوع من حكومة تمثيلية سواء على مقياس محلي أو على شكل ملكية دستورية فهل سيمثل المسيحيون وكيف؟

أصبح مبدأ المساواة في الواقع سياسة رسمية ويعتبر ذلك أحد الجوانب البارزة والأكثر نمبراً في التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر. إن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) الذي سار خطوات واسعة نحو الإصلاح وبطريقته الشديدة أوضح في كثير من المرات أن جميع رعاياه من أي عقيدة كانوا، هم في نظره متساوون<sup>٢</sup> لكن العهد الجديد في الجهود العثمانية في الإصلاح والتغريب بدأ في فترة التنظيمات من عام ١٨٣٩ حتى ١٨٧٦، حيث أعلن مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين بأكثر الصور مهابة وجاء ليلعب دوراً بارزاً في المشكلة المركزية للإحياء العثماني<sup>٣</sup>.

وآذن مرسوم ملكي بافتتاح العهد الجديد في الثالث من تشرين الثاني /نوفمبر/



١٨٣٩<sup>١</sup> هو مرسوم الإصلاح «خط شريف كوخانه» بعد إعلان عام قبل اجتماع مؤثر للدبلوماسيين والأعيان العثمانيين، جرى القسم على المرسوم من جانب السلطان الشاب عبد المجيد وكبار موظفيه في القاعة التي حفظت فيها بردة النبي محمد وكان لكثير مما جاء به خط شريف طابع إسلامي عميق. وهو يرد انحذار الإمبراطورية، مباشرة إلى عدم الامتثال لتعليمات القرآن المجيد، ويحاول في المقام الثاني أن يوفق بين التقليد الإسلامي وبين التقدم وبعد مؤسسات جديدة لاتعارض مع القانون الإسلامي بل تنسجم مع متطلباته وأصبح حق الحياة الآمنة والشرف والملكية مضموناً في موازاة إصلاحات في الضرائب وأنظمة السخرة، لكن خط شريف نال شهرته الكبيرة ليس بسبب نغمته الإسلامية أو وعوده حول أمن الحياة والحرية والملكية ولا بسبب تعهده بإصلاح الأخطاء النوعية، مع أن كل ذلك كان مهماً، وإنما في الجانب المبدع «للخط» الذي برز في إعلانه الرسمي عن المساواة. وقد أكد عبد المجيد في مرسومه أن المنحة الملكية تشمل جميع رعييتنا من أي دين أو ملة كانوا.

وقد تأكدت السياسة الجديدة في «خط هاميوني» أكثر شمولاً عام ١٨٥٦ وهو الذي وعد بمعاملة متساوية لجميع أصحاب المعتقدات في كل الأمور النوعية كقرص التعليم والتعيين في وظائف الحكومة والإدارة العدلية وكذلك في الضرائب والخدمة العسكرية<sup>٢</sup> كما تضمن مادة مهمة ضد تشويه السمعة تمنع «كل تمييز أو دلالة تحاول أن تجعل من أي طبقة مهما تكن من رعايا إمبراطوريتي أدنى من طبقة أخرى بالنظر إلى دينها أو لغتها أو عرقها»، كما سيصدر تشريع قانوني ضد أي شخص سواء كان موظفاً عمومياً أو فرداً خاصاً يستعمل أي تعبير مهين أو عدواني، حتى التناوب بالألقاب بات ممنوعاً باسم المساواة.

وأعيد التصريح في الموضوع نفسه في أوقات متكررة، مع بعض التنبؤات إذ افتتح السلطان التالي عبد العزيز مجلس دولته الجديد (شورى — دولت) في عام ١٨٦٨ بكلمة أشار فيها إلى معتنقي جميع المعتقدات كأبناء لأرضهم الأم<sup>٣</sup>. وكذلك أعاد خلفه مراد الخامس هذه المشاعر في أول «خط» له<sup>٤</sup> وبلغ الاتجاه أوجه في كانون الأول /ديسمبر/ ١٨٧٦ مع إعلان أول دستور مكتوب في التاريخ العثماني والذي أسس ملكية مقيدة واعتبر أن جميع رعاياها عثمانيون مهما كان الدين أو الاعتقاد الذي ينتمون إليه وأكد الدستور أكثر من ذلك على «أن كل العثمانيين متساوون أمام القانون... بدون تمييز يتعلق بالدين»<sup>٥</sup> وقد بذلت جهود كثيرة منذ ١٨٣٩ حتى ١٨٧٦ — بعضها يتسم بالشجاعة وبعضها بين، وأخرى لمجرد التسجيل، منها ما هو عفوي ومنها ماتم تحت ضغط دبلوماسي — بذلتها الحكومة العثمانية لكي تترجم الوعود بالمساواة إلى حقائق. والتزم السلطان عام ١٨٤٤ بعدم

فرض عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام . وعُين بعض المسيحيين كما انتخب بعضهم فيما بعد إلى مجالس محلية استشارية تأسست في كل مقاطعة ، كما انتخبوا إلى المجلس الأكبر للدولة ( مجلس الولاية والأحكام العدلية ) [ Medlis-İvâly- Ahkâm-ı Adliye ] في سنة ١٨٥٦ وكان الطلاب المسلمون والمسيحيون يقبلون معاً كتلاميذ في المدارس الملكية المؤسسة حديثاً ( التجهيزية Lycée ) في سراي غلاطه عام ١٨٦٧ . هذه التدابير وأخرى غيرها قدمت شيئاً ما لإبراز الوضع القانوني لغير المسلمين من سكان الإمبراطورية لكن التقدم ظل بطيئاً وتدرجياً ولم يتم الوصول إلى أية مساواة فعلية .

وقد تعرض كثير من الكتاب الأوروبيين في ذلك الوقت ومؤرخون غربيون لفترة التنظيمات ومسألة المساواة التي مرت من خلالها ، من أحد منظورين ، فرأى فيها بعضهم من الخارج مرحلة من مراحل المسألة الشرقية كان الدبلوماسيون الأوروبيون في أثنائها يستحثون بصورة دائمة الحكومة العثمانية لكي تضطلع بأعبائها في الإصلاح والمساواة وأن تنفذها على النمط الفرنسي أو الروسي أو الإنكليزي وذلك خدمة لمصالح بلدانهم القومية . واعتبرها آخرون بداية رحلة من اضمحلال داخلي طويل ومستمر للإمبراطورية في الوقت الذي تذهب فيه كل الجهود لإعادة « الرجل المريض » إلى العافية أدراج الرياح . وفي حالة ثالثة أكد بعض الكتاب عجز الأتراك أو عدم رغبتهم في تنفيذ أي تغيير هام ، واستنتجوا بعد مقارنة الإنجاز بالوعد ، أن رجال الدولة العثمانيين إما أنهم اعترفوا علناً بأنهم ليسوا صادقين أو أنهم وعدوا علانية بما عرفوا أنهم لا يستطيعون تنفيذه . إن وجهات نظر كهذه إذا اجتمعت مع الوضوح المتوفر للنجاحات الجزئية وأنواع القشل وأخطاء الإهمال في جهود الإصلاح العثماني ، تؤدي إلى الحكم بأن الوعود وخاصة الوعد بالمساواة كانت إلى حد كبير نفاقاً — وذراً للرماد في عيون الغرب لتفادي التدخل الأجنبي لمصلحة الشعوب الخاضعة للإمبراطورية ، ولتبع المراقبين من رؤية القمع المستمر الذي يمارسه الحكم التركي ضد المسيحيين المُهانين<sup>١١</sup> .

١١

وبوضوح لنا أي تأمل واعٍ لفترة التنظيمات أن آراء كهذه مبنية غالباً على عدم تفهم كافٍ لأهداف رجال الدولة العثمانيين أو للنتائج التي تم إحرازها ، أو للعوائق الهائلة في وجه التقدم والمساواة . إن هناك حاجة إلى مزيد من البحث العميق والتحليل لفترة التنظيمات تزيد عما فعله حتى الآن كل من المؤرخين الأتراك أو الغربيين<sup>١٢</sup> . ومن الموضوعات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام ، مواقف رجال الدولة الأتراك من مراحل الإصلاح المختلفة . وسوف يساعد البحث في مواقف رجال الدولة الأتراك والشعب من موضوع المساواة بين المسلمين

والمسيحيين على إيضاح ما يستطيع مناخ الرأي السائد أن يقبل أو لا يقبل ولماذا لم ينفذ برنامج المساواة الرسمي إلا جزئياً . وسوف يتضمن الإيضاح الكامل بلا ريب كل جوانب مسألة الإصلاح ، كما أنها تتضمن أيضاً إعادة اعتبار لدرجة تخلف العثمانيين وطبيعته وراء الحضارة الأوروبية وللعوائق التي وضعتها دبلوماسية القوى الكبرى أمام الإصلاح العثماني ولوضعية الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات في عصر النزعات القومية الصاخبة . لكن المواقف كانت بوضوح بين أهم القوى التي تعمل في تلك المرحلة ، وثمة بعض المؤشرات المفيدة يمكن أن تجيب على ثلاثة أسئلة حرجة : ماهي المواقف الحقيقية لقادة رجال الدولة العثمانيين حيال وعود المساواة ؟ ماهي التقاليد وماهي الممارسة التي شكلت المواقف الأساسية للأتراك حيال المسيحيين منذ قرن مضى ، وماهي المواقف التي كانت راهنة بينهم حول إعلان مساواة المسيحيين بالمسلمين ؟

## II

ثمة أربعة من رجال الدولة العثمانيين استهلوا وأنجزوا أكثر التدابير الإصلاحية في هذه المرحلة وهم : رشيد ، علي ، فؤاد ومدحت<sup>١١</sup> . وكل منهم كان كبير وزراء (صدر أعظم) مرتين على الأقل وكل منهم احتل مركزاً عالياً عمومياً خلال معظم سنوات حياته . وكانوا مختلفين فيما بينهم كأفراد وخصوصاً في سعيهم إلى السلطة ولكنهم كانوا متشابهين في شجبهم للتعصب الأعمى والتزمت<sup>١٢</sup> . ولكل منهم معرفة واسعة بالأفكار السياسية الغربية وبالممارسات وبعض مراحل الحياة الأوروبية والثقافة . مع أن علي كان أقل «تأورياً» من الآخرين في طريقة حياته وفي كلامه وكان كل من الأربعة مقتنعاً من خلال صراعه مع إدارة الإمبراطورية الصعبة المراس بأن درجة من التغريب أصبحت ضرورية لتقوية الإمبراطورية ، ووافقوا فضلاً عن ذلك على أن كل عملية إصلاح تتطلب أن يعامل جميع رعايا الإمبراطورية بالتساوي بغض النظر عن معتقداتهم . وكانوا يختلفون على مدى السرعة ونوعية التدابير التي يمكن بواسطتها الوصول إلى هدف المساواة ، وكانوا ينتظرون في الغالب أن تدفعهم الأحداث ، وكان مدحت أكثر الرجال الأربعة حيوية وأقلهم دقة كما كان أكثرهم ميلاً إلى عدم المبالاة بالشكوك المشروعة والتحذيرات التي تولدها التجربة وإلى شق طريقه قدماً ضد التحيز العام .

والحق ، أن رجال التنظيمات ، كما قال عنهم النقاد الغربيون استخدموا بعض نصرتهم العظيمة المتعلقة بمبدأ المساواة كأسلحة دبلوماسية في أوقات الأزمات العالمية وليس

كبرنامج للإصلاح الداخلي. فقد أعلن «خط شريف» عام ١٨٣٩ في الأيام التي كان فيها محمد علي في مصر يهدد تماسك الإمبراطورية وعندما كانت الحكومة العثمانية تحتاج بشدة إلى الدعم الأوروبي وكان وعد كهذا بالإصلاح يساعد في الحث عليه. كما صدر «الخط الهمايوني» عام ١٨٥٦ تحت ضغط دبلوماسي كوسيلة لتجنب الإشراف الخارجي على الإصلاح العثماني بعد حرب القرم. وكذلك أعلن دستور عام ١٨٧٦ بشكل درامي أثناء انعقاد مؤتمر للدبلوماسيين الأوروبيين في استنبول يهدف إلى رسم برنامج إصلاحية لأجزاء من الإمبراطورية. استخدم مدحت الذي كان المهندس الرئيسي للدستور وكبيراً للوزراء في الوقت ذاته استخدم دستوره لكي يعيق التدخل الأجنبي وذلك بإعلانه أن الإمبراطورية مستعدة لإصلاح نفسها بشكل أساسي. لكن الأزمات النوعية وحدها لا تعطي مضمون الوعود الإصلاحية أو وجهات نظر رجال الدولة العثمانيين إلا أنها كانت تعطي غالباً وقت الإعلان وصورته. وفي بعض الأحيان سهلت الأزمات الإصلاح كما حدث عام ١٨٧٠، ذلك أنه في الأوقات التي تكاد تخلو من الاضطراب يصبح من الصعب اتخاذ إجراءات جذرية وسوف تكون هناك اعتراضات كثيرة عليها من السلطان ومن الوزراء الآخرين ومن عامة الناس.

وقد ساعدت الأزمات إذن على بلورة مشاريع الإصلاح وتسريعها واعتمدها الوزراء المسؤولون حالاً ولقيت قبولاً حسناً. وكان لوقوع الأزمات على رجال التنظيمات بطبيعة الحال تأثير قوي على مواقفهم حيال المساواة لكن مواقفهم لم تكن في ذلك الحين متقلبة دائماً. وكان «علي» المسلم الأكثر محافظة من بين الأربعة والأكثر حذراً في دفع التدابير الإصلاحية قدماً. وكانت وجهات نظره تبعاً لذلك المعيار الأكثر تحيزاً لتقديم المواقف بين رجال الدولة القيايين حول المساواة الإسلامية المسيحية. وكان مقتنعاً بشكل راسخ بأن الأتراك العثمانيين أكثر الناس صلاحية لحكم هذا التجمع من الشعوب في الإمبراطورية<sup>١٣</sup> وكان يعتقد فوق ذلك أن احترام هذه الحكومة يرتكز على احترام الإسلام الذي لن يسمح بأي دعاية ضده مع أنه كان راغباً تماماً في أن يستطيع المسيحيون التمتع بحرية الاعتقاد والعبادة<sup>١٤</sup>. ولكن وجهات نظره حول الوضع القانوني للمسيحيين تغيرت ببطء تحت ضغط الأحداث بما فيها انتفاضات المسيحيين في البلاد وتدخل القوى الكبرى وعندما كان يعالج موضوع الانتفاضة في كريت عام ١٨٦٧ كتب مذكرة شهيرة إلى الباب العالي أوصى فيها بالإسراع بتطبيق سياسة المساواة، وقال، عندما تتحقق آمال المسيحيين سوف يتوقفون عن الثورة. ولذلك يجب أن نتاح لهم كل فرصة للتعليم وتولي المناصب العامة التي يصلحون

ها حتى لو تم إعدادهم بصورة أفضل من المسلمين في الوقت الحاضر . ولن يستمر المسيحيون بعد ذلك في النظر إلى أنفسهم كأشخاص خاضعين لدولة إسلامية بل كراعا للملك يحمي الجميع بالتساوي . ويخلص علي إلى القول « باختصار ، إن اندماج جميع الرعايا ... باستثناء الشؤون الدينية المحضة ... هو الوسيلة الوحيدة »<sup>١٥</sup> .

وليس ثمة سبب للتساؤل هنا عن مدى إخلاص علي ، إذ أن من الواضح أنه مدفوع إلى استنتاجه تحت ضغط الأحداث وليس بفعل التفكير في الفراغ حول فضائل المساواة . وقد وصل رجال الدولة الثلاثة الآخرون إلى آراء كهذه بسهولة أكثر . فكان رشيد واقعاً بالتأكيد تحت تأثير رغبته في التمجيد بسبب وجهات نظره الليبرالية التي استقاهها من البلاطات الأوروبية ولكنه مقتنع في الظاهر بأن الإصلاحات التي ستضمن المساواة لجميع شعوب الإمبراطورية سوف تضمن إخلاصهم للحكومة العثمانية<sup>١٦</sup> . وعبر فؤاد في مذكرة خاصة عن اعتقاده بأن ضمان الحريات للشعوب غير المسلمة في الإمبراطورية سوف يخفف من حماسهم القومي والانفصالي<sup>١٧</sup> . أما مدحت فأظهر كحاكم في بلغاريا (لولاية الدانوب) أنه يؤمن بمعاملة المسيحيين والمسلمين على أسس متساوية في حين أنه قمع في الوقت نفسه بلا رحمة كل تحرك ثوري أو انفصالي بين البلغار واستمر في التأكيد ، حتى بعد أقول نجمه السياسي في أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني بأن حالة الفولخ في الإمبراطورية لا يمكن أن تعالج إلا بحكم قانون ينص على المساواة الكاملة مع المسلمين<sup>١٨</sup> .

ويمكن اختصار ما كان رجال التنظيمات الأربعة يعتقدون به إلى أنه لكي نقدر الإمبراطورية يجب أن نخلق مفهوم المواطنة العثمانية المتساوية . ويعبرون عن ذلك تحت اسم الانصهار أحياناً والأخوة بين كل الرعايا العثمانيين أحياناً أخرى ، وبدأت الوثائق الرسمية تتحدث عن « رعايا الإمبراطورية » أو رعايا السلطنة ، أو رعايا الدولة العلية ضمن معنى مركب أو جمعي وكان المقصود إيصال مفهوم مواطنة عثمانية لا تنقص منه « الحدود المالية »<sup>١٩</sup> كما جرى التعبير عن فكرة « الوطنية » أو « المشاركة الوطنية » في الخط الهمايوني عام ١٨٥٦<sup>٢٠</sup> .

وعلى الرغم من أن رجال الدولة كانوا يعلمون أن مفهوم « العثمانية » يشكل قطيعة مع الماضي فإن من الصعب القول فيما إذا كانوا تحققوا من الثورة الهائلة في وجهات النظر التقليدية التي تحصل ، أم من الحصيلة المنطقية وكيف تكون . ولم يكونوا يحاولون عن وعي تفويض المكانة المسيطرة للمسلم التركي . لقد اتخذوا خطوة ذات دلالة على الطريق إلى مفهوم

علماني محض للدولة والمواطنة وذلك بتشتتهم للمساواة في المواطنة والتعتم على خطوط الفصل بين الملل، كما أن قانون الجنسية الذي صدر عام ١٨٦٩ الذي يتجه إلى محاربة العواقب الوخيمة التي نتجت عن الحماية الأجنبية للرعايا ذوي الأصل العثماني كان نتيجة لجعل اكتساب المواطنة والاحتفاظ بها على أسس إقليمية محضة لا علاقة لها بالدين<sup>٢١</sup>. وعندما نص دستور عام ١٨٧٦ على أن كل شعوب الإمبراطورية يجب أن يسموا عثمانيين فإن النتيجة اللازمة التي لم يقلها تحم من الآن فصاعداً أن يكون انتماؤهم الأول إلى الدولة، ثم هم بعد ذلك في المقام الثاني مسلمون ويهود أو يونانيون أرثوذكس. كان ساسة التنظيمات يحاولون عن طريق برنامج «العثمنة» الذي ينطوي على أضييق مفهوم للمساواة بين المسيحيين والمسلمين. أن يعزروا الإصلاح وأن يصونوا السلطات ويستبقوا إحباط التمرد كما كانوا يعلمون أن التدابير الإصلاحية يصعب أن تنجز بنجاح «لا يمكن ارتجال إصلاح التقاليد» كما قال فؤاد سنة ١٨٦٧ وهو يشرح للقوى الأوروبية السبب في عدم إنجاز المزيد على طريق الإصلاح منذ صدور الخط الهمايوني عام ١٨٥٦<sup>٢٢</sup>. لكن «العثمانية» كانت في نظر رجال الدولة ضرورية لإنقاذ الإمبراطورية وقد أرادوا أن يستعيدوا وضعاً قابلاً للحياة وقادراً على المنافسة في عالم يزداد فيه باطراد حكم الأوروبيين وحضارتهم. وأن يمنحوا الولايات البلقانية ومصر من الانفصال على وجه الخصوص، ومثلما فعل ونستون تشرشل لم يكن أحد منهم مستعداً لأن يأخذ على عاتقه مهمة الإشراف على تصفية الإمبراطورية، لأن هذا كان ترجمة للمصلحة الشخصية في مذهب المساواة ولم يكن يعني أقل من هذا من قبل مؤيديه بكل صدق. وقد تعرضوا للانتقاد لأنهم عجزوا عن فهم القوة التي تحددها الروح القومية التي كانت تنمو باطراد في هذه الفترة بين اليونانيين والصرب والرومان في الإمبراطورية كما بدأت تؤثر على البلغار والأرمن، أكثر من تعرضهم للانتقاد على صعيد التفاف. وكان ساسة التنظيمات يميلون إلى رؤية حركات كهذه على أنها مظهر سخط على الظروف المحلية أو على أنها نتائج محرضين أجنب أو تمرد وقح واضح. وذلك لأنهم لم يدركوا إدراكاً عميقاً الصيغ العنيفة للترعة القومية الجديدة.

على المرء أن ينطلق من هذه النقطة ليقيم الدليل على أن برنامج المساواة بين المسيحيين والمسلمين في الإمبراطورية لم يتحقق على نطاق واسع ليس بسبب سوء نية قسم من رجال الدولة البارزين بل لأن كثيرين من المسيحيين أرادوا له القشل، وقد كان مطلب أهل كريت الاستقلال أو الوحدة مع اليونان ولم يطالبوا بالمساواة. وكان اليونانيون الآخرون في الإمبراطورية يتطلعون إلى الغاية ذاتها. وقد أقام خمسة آلاف منهم عام ١٨٦٢ على سبيل المثال، احتفالاً

على البوسفور وطالبوا ببسط القانون اليوناني على مقدونيا وتساليا<sup>٢٣</sup>، كما أن الصرب لم يطلبوا المساواة بل الاتحاد مع صربيا الكبرى المستقلة ذاتياً، كذلك صربيا ورومانيا الباقيتان ضمن الإمبراطورية لم تطلب أي منهما أي نوع من المساواة بل طلبتا الاستقلال القومي. وعندما بدأ مدحت باشا العمل سنة ١٨٧٢ في خطة ترمي إلى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة اتحادية شبيهة بألمانيا بسمارك الجديدة وأن تصبح رومانيا وصربيا على شاكلة بافاريا وفورنبرغ بالنسبة للحكومة بروسيا، تلقى منهم<sup>٢٤</sup> رفضاً فظاً فلم يكونوا يرضون حتى بأي نوع من المساواة المشتركة ضمن الإمبراطورية.

كما أن التراتبية الكنسية التي كانت تسيطر على الملل المسيحية عارضت بدورها فكرة المساواة، فالعثمنة سوف تقلل من سلطانهم وتقلل من ثرواتهم في آن واحد. وكان هذا صحيحاً جداً بالنسبة إلى التراتبية الأرثوذكسية اليونانية التي كانت لها أوسع الامتيازات وأكبر جمهور. وعندما تلى خطب شريف بشكل احتفالي رسمي عام ١٨٣٩ وأعيد بعد التلاوة إلى محفظته الحمراء الحربية، ذكر أن بطريرك الأرثوذكس اليونانيين الذي كان حاضراً بين الأعيان قال: إن شاء الله. لن يخرج من هذه المحفظة مرة أخرى<sup>٢٥</sup>. ولنقل باختصار أن مبدأ المساواة واجهته معارضة هائلة من مسيحيي الإمبراطورية، سواء أكان قادتهم في الكنائس أم في الحركات القومية، وإذ أن المسيحيين استمروا في هذا السبيل فقد ظلت الأخوة العثمانية إمكانية بعيدة.

وكان على المساواة والأخوة أن تؤكدتا نفسيهما في وجه النظرة التركية الأساسية إلى المسيحيين ولم تكن ردود الأفعال النوعية من المسلمين الترك على إعلان المساواة هي التي أظهرت منذ البداية أن العثمنة سوف تواجه ظروفاً صعبة وغير ملائمة. بل مواقفهم الأساسية تجاه المسيحيين أيضاً.

### III

إذا وجدت ثمة إمكانية في أن يستطيع المسلمون الأتراك قبول اندماج عثماني يصبح فيه المسيحيون أنداداً لهم فإن ذلك يعود إلى دافعين قويين في تراثهم الديني وتطوره، فقد ورث الأتراك كغيرهم من المسلمين موقفاً متسامحاً مع «أهل الكتاب» وهم أولئك الذين لهم كتاب سماوي ويدفعون الجزية إلى الحكومة المسلمة، كالمسيحيين واليهود، وقد قدمت الحكومة العثمانية في أوقات مختلفة ملاذاً لغير المسلمين وخاصة في القرن السادس عشر، إلى اليهود الذين

طردوا من إسبانيا . وكان التركي يقول للمسيحي في الغالب : « لك دينك ولي ديني » .  
وقد قوى من موقف التسامح في أوساط الشعب تلك الدرجة من التوفيق الديني الذي  
وجد في الأناضول وفي البلقان أيضاً منذ الأيام الأولى للتوسع التركي . وتوافق التمازج العرقي في  
الإمبراطورية العثمانية بتمازج ديني من كل نوع . ولم يكن الإسلام الشعبي بين الأتراك أصولياً  
من وجوه عديدة ولم يكن يعمل سمات التصوف الشيعي وحسب بل كان يصدق كثيراً من  
قصص المعجزات المسيحية المتنوعة والقديسين والمزارات . وكان انتشار الطريقة البكتاشية التي  
اتباعها سبعة ملايين مرید والتي اشتملت ضمن معتقداتها على كثير من المفاهيم الدخيلة ، قد  
أعان على خلق مناخ متعاطف مع المسيحية والمسيحيين . وفي مرحلة التنظيمات فوجئت  
بعثات تبشيرية أمريكية كانت تعمل في الإمبراطورية العثمانية إذ اكتشفت ماظنته في أول  
الأمر حقلاً خصيباً لنزعتها الإنجيلية ، مجموعات من المسلمين يقرؤون الإنجيل أو يستمعون  
إلى عظات المسيح من زعمائهم . وكان بعض هؤلاء من البكتاشيين وكان لبعض هذه  
المجموعات التي ليست بكتاشية بالضرورة عشرة آلاف مرید وضعف هذا العدد من  
الأنصار<sup>٢٦</sup> .

وعلى الرغم من هذا التسامح والنزعة التوفيقية ظلت بين الأتراك مشاعر إسلامية حادة  
كان يتفق لها أن تنفجر في شكل تعصب واسع المدى . وكان يتفق لهذه الانفجارات أن  
تحدث بصفة خاصة في أوقات الأزمات السياسية وخاصة في سنوات ١٨٧٠ عندما أحدثت  
القوضى الداخلية في الإمبراطورية والضغط الخارجي عليها ردة فعل إسلامية متميزة كانت  
مطابقة لما سيتحول فيما بعد إلى ردة فعل قومية . والذي كان أكثر أهمية من انفجارات  
التعصب المحتملة على كل حال ، هو الشعور المتأصل بالتفوق الذي يحمله المسلم التركي .  
فالإسلام عنده هو الدين الحقيقي وليست المسيحية إلا حقيقة موحاة غير مكتملة . وأتمها  
محمد كاملة فيما بعد . فالمسيحي لا يستوي مع المسلم في امتلاك الحقيقة والإسلام ليس  
طريقة للعبادة وحسب بل هو طريقة في الحياة أيضاً وهو يحدد علاقة الإنسان بأخيه الإنسان  
كما يحدد علاقته بالله وهو أساس المجتمع والقانون والحكومة . وكان المسيحيون تبعاً لذلك  
يعتبرون بصورة لا مناص منها مواطنين من الدرجة الثانية في ضوء الوحي الديني وكذلك يفعل  
الواقع البسيط وهو أن العثمانيين هزموهم . وكانت النظرة الإسلامية على وجه الإجمال مجمعة  
على التعبير المشترك « كافر » ( والتي تعني فاقد الإيمان أي غير المؤمن ) الذي يترافق مع نغمة  
إضافية تحمل معنى الازدراء . وكان التأزر الوثيق مع الكافر أو مع معنى المساواة أمراً يحتمل  
الكثير من الشك في أحسن الأحوال ، ويقول عاصم وهو مؤرخ في أوائل القرن التاسع عشر



«أن المشاركة الحميمة مع الوثنيين والكفار محرمة على الشعب الإسلامي» وأن التعامل الصميمي بين فريقين علاقة كل منهما بالآخر كعلاقة الظلمة بالنور أمر غير مرغوب<sup>١٧</sup> أبداً.

ويتضمن الإسلام تحاملاً عنيفاً ضد «البدع» ولا مناص لإعلان المساواة من الاصطدام بهذا التحامل لا في أوساط رجال الدين المسلمين وحدهم بل بين الزمرة الحاكمة للإمبراطورية التي تخدم تقليدياً الدين والدولة وليس الدولة وحدها. ومن جهة العقلية الشعبية فإن رفع مواطني الدرجة الثانية إلى مرتبة المساواة القانونية هو بدعة لا ريب فيها حتى ولو أخذت على أنها ضد خلفية النزعة الشعبية المحافظة. فكيف إذا أخذت على أنها ضرب من البدع التي حرّمها الإسلام. ولم يكن بدّ من اصطدام مجمل برنامج الإصلاح في مرحلة التنظيمات بهاتين النزعتين المحافظتين المتدخلتين لكل من القصور الذاتي والإسلام. ليس هذا وحسب بل هنالك ميل التنظيمات إلى المؤسسات الجديدة مما سبب صدمة نفسية عميقة لما تضمّنه من فقدان بعض الاعتبار لمخط الحياة العثمانية التقليدية، ومن إقرار بأن لدى أوروبا المسيحية أموراً تتم على وجه أفضل. لقد واجهت مذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين أمور كهذه لا تمكن معرفة وزنها بدقة.

وزاد من قوة مواقف المسلمين والعثمانيين نحو ماضيهم ردة فعل الأتراك ضد تأثير المسيحيين الجديد في حياة العثمانيين وشؤونهم. وقد بدا هذا التأثير سيئاً بوجه عام، كما أحدث مسيحيو الإمبراطورية اضطراباً مستمراً بفعل شجاراتهم المذهبية، فمن الحاجة حول الامتيازات على الأماكن المقدسة إلى مسألة ما إذا كان البلغار سيكونون رعايا للترابلية اليونانية، إلى مسألة خصومة الحسونيين مع السلطة البابوية في أوساط الأرمن الكاثوليك. كما أحدث بعض المسيحيين اضطرابات بتحولهم من «ملة» إلى أخرى بحثاً عن مزية سياسية وحماية أجنبية. ولم تكن نزاعات المسيحيين المذهبية غير سائغة عند المسلمين وحسب بل إنها سببت أضراراً فعلية للباب العالي وقدمت فضلاً عن ذلك مبررات لتدخل القوى العظمى.

وكان الاختبار العام الآخر الذي لقيه المسلمون الترك من مواطنيهم المسيحيين أن هؤلاء الأخيرين كانت تتصاعد لديهم باطراد الميول إلى التمرد ضد السلطات الشرعية ومن الحق أن بعض الإقطاعيين الترك والعرب قد تحدوا السلطة المركزية ولكن نظرة المسلمين إلى هذين الأمرين لم تكن واحدة فبعض البكوات الأتراك أو «سادة الوادي» حكموا مناطق متعددة دون اعتبار لمراسيم الباب العالي ولكن كثيراً منهم كانوا أمراء كراماً حازوا على احترام رعاياهم

وعندما سقطوا في قبضة محمود الثاني أعلنوا توبتهم في الغالب . ولقد كان محمد علي في مصر متمرداً ولكنه كان مسلماً ونظر إليه كثير من الترك كمنقذٍ محتمل من مراسيم الإصلاح عام ١٨٣٩<sup>٢٨</sup> ذات الأفكار التي لامت إلى الإيمان . ومن جهة أخرى أثار القرد المسيحي مشاعر المسلمين وولد في آخر الأمر بين بعض الترك ردة فعل كانت عثمانية ووطنية إلا أنها أصبحت فيما بعد تركية وقومية . إن أحداث عام ١٨٦٧ مثلاً عندما ثارت كريت وعندما اضطرت آخر الخانيات التركية للانسحاب من بلغراد . أثارت عند بعض الترك نوبة من الجنون<sup>٢٩</sup> . وقد تصاعد غضبهم ضد كل من المسيحيين المتمردين وضد ضعف الحكومة العثمانية في تعاملها مع القرد . وكانت ردة الفعل المشابهة طبيعية في سنوات ١٨٧٥ - ٧٦ الحرجة عندما تلاحت الانتفاضات في البوسنة والهرسك وبلغاريا وتبعتها حرب معلنة ضد السلطان شنتها دولتان تابعتان له هما صربيا والجبل الأسود . كما أن التدخل المستمر من قبل القوى العظمى في أوروبا في الشؤون العثمانية أثار حنق الترك أيضاً . وهذه القوى العظمى كانت مسيحية كلها بلا شك ، في عقيدتها إن لم يكن في سلوكها . صحيح أن روسيا وهي العدو القديم تحتل موقعها الخاص دون غيرها . إلا أن إنكلترا وفرنسا أيضاً على الرغم من أنهما شاركتا الإمبراطورية بجيوشهما في حرب القرم ، كما ساندتاها في أوقات أخرى بالضغط السياسي فقد أصبحتا مكروهتين لأن تلك الخدمات قد بهتت ظلالتها في عيون الترك بفعل التدخل المتكرر والمستبد في غالب الأحيان . مثل هذا الإلحاح الذي يولد الحقد وخصوصاً فيما يتعلق بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين ، كان يتمثل في حقيقة كون الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ لم يكن مرسوماً أصيلاً حقاً بل إن القسم الأكبر منه قد أملاه السفراء البريطاني والفرنسي والتمساوي . لقد قدم السفير البريطاني اللورد ستراتفورد دي ريد كليف خدمات كبرى للإمبراطورية العثمانية وبطرق شتى ، ولكن « علي » طلب من لندن ثلاث مرات في هذه المرحلة أن تستدعيه قائلاً « إن ستراتفورد لا يسمح للسلطان بأن يحكم بالاشتراك معه بل يطلب أن يكون نفوذه الخاص « أعلى وأكثر شهرة » بحيث يفقد الباب العالي هيئته في نظر شعبه<sup>٣٠</sup> . » وقد غادر ستراتفورد القسطنطينية بعد سنوات من ذلك وظل علي يتحدث عنه بضغينة حقيقية<sup>٣١</sup> . وحتى فؤاد الذي انسجم مع الدبلوماسيين الأجانب بفضل كياسته الاجتماعية وفصاحته الفرنسية وطوائفه الأوروبية ، عبر عن انتقاد مماثل للسفير الفرنسي المتعاطف المسير بوريه Bourée لأنه « عندما يتم أي إنجاز جيد يجب أن يجري الإعلان عن أنه منفعة جاءت على يد فرنسا »<sup>٣٢</sup> .

وكان التدخل الأجنبي يثير الحقد على وجه الخصوص عندما يكون مبنياً على

الامتيازات المهيمنة التي وسعها القوى العظمى وأمعنت في إفسادها، وقد أصبح كثير من الأتراك العاديين مطلعين عليها عندما رأوا الدعم الذي يمنحه الدبلوماسيون المسيحيون والقناصل للآلاف من الحميين العثمانيين المسيحيين الذين لم يسبق لهم أن رأوا البلاد التي تحميهم ولكنهم تدرّعوا ضد ضرائب دولتهم ومحاكمها ومنحوا في غالب الأحيان جوازات سفر أجنبية . وكان كثير من هؤلاء الحميين شخصيات مشبوهة وكان عددهم قد تزايد إلى درجة كبيرة في أثناء حرب القرم بواسطة الرعاع والمغامرين من ذوي الأصل الأوروبي الذين زادوا في معدل الجريمة بالقسطنطينية<sup>٣٣</sup> . وفي نهاية حرب القرم أحس المبعوث النمساوي « بأن الشعب الوحيد الجدير بالاحترام ، على ما يبدو لي أخيراً ، هم الترك الذين جئنا لتمدينهم واطلاعهم على أسرار تقدمنا »<sup>٣٤</sup> .

كان سلوك أكثر ممثلي العالم المسيحي احتراماً في الإمبراطورية يستجلب الاستحسان التركي ولكنه ربما أثار الامتناع . ولم يكن يبدو أن المستعمرات الصغيرة من العمال الأجانب كالورشة الإنكليزية لإصلاح السفن في هاسكوي أو العمال السويسريين الألمان في عماسيا لها أي تأثير مزعج ملحوظ ، وإن بعض اللاجئين البولنديين والهنغارين الذين جاؤوا بعد ثورة ١٨٣٠ و ١٨٤٨ قد تلاءموا مع الحياة العثمانية واعتنق بعضهم الإسلام . وكان يوجد دائماً أفراد غربيون محترمون مثل ذلك التاجر الإنكليزي<sup>٣٥</sup> في بيروت جيمس بلاك والذي قيل أن مسلمي المنطقة كانوا يقسمون بحياته عندما كانوا يريدون أن يقسموا قسماً عظيماً . لكن بعض الغربيين من أكثر الأشخاص احتراماً كانوا يشرون غضب الترك في كثير من الأحيان ، وكان بعض القناصل الإنكليز في الإمبراطورية سطحيين ومغرورين حتى في رأي رؤسائهم ولكي يتستروا على عجزهم كانوا « ينتقصون كثيراً من الكرامة الوطنية » مما كان يؤدي بهم للانجرار إلى كل شأن خاص<sup>٣٦</sup> وكانت البعثات التبشيرية كثيراً ما تضايق المسلمين بإلحاحها الإنجيلي ومن الأمثلة الصارخة أن مبعوثين إنكليزيين وضعوا ذات يوم ملصقاً على جامع أيا صوفيا يعلنون فيه أنهم منذ الغد ومن هذا المكان سيتهمون النبي محمداً بأنه دجال<sup>٣٧</sup> .

## IV

بعد أن أوضحنا خلفية الاعتقاد الفطري عند المسلمين بتفوقهم والتجارب غير الموفقة التي عاناها الترك من المسيحيين يكون من الطبيعي أن يسود الرأي المضاد لمذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين . وقد تنوعت المقاومة التركية لهذا المذهب بحسب الأشخاص

والأماكن والأوقات . فبعض الترك ومنهم من هو من البيروقراطية العثمانية قبلوه في النهاية قبولاً سطحياً لكن قبوله الصميمي كان نادراً ولم تحدث انتفاضات كبيرة ضد مراسيم الإصلاح على الرغم من وجود بعض القلاقل في عدد من النواحي . وجاءت المعارضة في جزء منها من مجرد الإعلان عن مبادئ لا تغطي بشعبية في حين أن إدخال تدابير نوعية دون ضجيج أمكنها أن تمر دون أن يلحظها أحد . وقد تدمر كثير من الترك وأعلنوا سخطهم على صانعي مذهب المساواة وعلى مفاهيم أخرى أُلغيت إلى الإيمان . وسمي كل واحد من رجال التنظيمات الأربعة « كافر باشا » وربما كانت هذه التسمية أقل التصاقاً بعلي من الثلاثة الآخرين . إن مجرد فكرة المساواة وخاصة المادة المتعلقة بمنع التشهير عام ١٨٥٦ جرححت عند الترك المتزمنين الإحساس بصوابية الأشياء . « نحن لانستطيع اليوم أن نسمي الكافر كافراً » كان الناس يقولون ذلك بمرارة أحياناً ، وأحياناً يوضحون عملياً أنه في ظل الحكم الجديد لن يتمكن طويلاً من قول الحقيقة البسيطة بشكل صريح<sup>٣٨</sup> . هل ستكون الإصلاحات التي تمنع تسمية المسحاة مسحاة ، جديدة بالقبول ؟

وكان من شأن الأحداث التي تلت إعلان الإصلاح العظيمين أن أوضحت النفرة العامة من وعودها بالمساواة . وهذا مثال يتعلق بمسألة حساسة هي الخدمة العسكرية فقد أعلن السلطان في كل من عامي ١٨٣٩ و ١٨٥٦ أن رعاياه من المسيحيين سيمنحون ميزة التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة مع المسلمين بدلاً من دفعهم ضريبة البديل كما كانوا يفعلون حتى الآن . وقد بدا واضحاً في الحال أن المسيحيين سوف يستمرون في الدفع بدلاً من الخدمة على الرغم من كل ماتعنيه الخدمة العسكرية من معنى المساواة . كما بدا واضحاً أن الترك يريدون أن يتساوى المسيحيون في المسؤولية عن الخدمة وتقاسم الأعباء والمخاطر ولكنهم لم يسمحوا للمسيحيين بفرص متساوية للارتقاء إلى سلك الضباط إذ لا يريد المسلمون الترك أن يخدموا تحت أمرة ضباط مسيحيين من أبناء بلدهم . وقد بقي حتى التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة من الناحية النظرية أما في واقع الأمر فإن المسألة برمتها قد اختلفت جهود وعادت ضريبة البديل القديمة إلى الظهور تحت تسمية مختلفة وكان كل من الترك والمسيحيين راضين عن رؤية استمرار عدم المساواة<sup>٣٩</sup> .

وثمة إيضاح آخر لردة فعل الترك مستقى من تجربة المجموعة المعروفة من البعثة الأمريكية الأبرشية في الإمبراطورية ، فقد ذكروا أن هناك تناقصاً بصورة عامة في التعصب الإسلامي وفي التدخل بعملهم وقد لاحظ أحد أفراد البعثة ممن عرفوا المنطقة جيداً أن العلماء وحدهم استمروا في موافقهم دون أي تشابه مع غط التعصب الأعمى في أعوام ١٨٦٠ وذلك لمجرد

رغبتهم في الحفاظ على أي قدر من النفوذ بين الجمهور بقدرتهم عليه ولاستنزاف أموال الأغنياء<sup>١١</sup>. وذكر مبعوث آخر «أنه قبل الخط الهمايوني» [١٨٥٦] كانت هناك حالات من القمع ضدنا تم إحصاؤها كل أسبوع أكثر مما يحصل الآن في العام بأتممه<sup>١٢</sup>. وقد اجتبرت هذه الحال إلى أن بدأ التصاعد الجديد في مشاعر المسلمين مع تجديد الأزمت في أعوام ١٨٧٠.

لكن معظم الجهد التبشيري الذي بذله الأبرشيون ومعظم المستجيبين الدعوة كانوا من بين الأرمن ولم يكن الرأي العام الإسلامي يتأذى بصورة مباشرة. أما إذا كانت هناك حالة ارتداد عن الإسلام فإن الغضب العام سرعان ما يتفاقم وكانت الحماية الحكومية تنفذ الوضع في حالة كهذه وخصوصاً في العاصمة لكن الجمهور التركي لم يكن راعياً في الاعتراف بفرض متساوية للتحويل في كلا الاتجاهين على الرغم من تأكيد الباب العالي بأن المسلم حر اليوم في أن يصير مسيحياً كما أن المسيحي حر في أن يصير مسلماً. ولا نرى الحكومة غافراً في الحالتين<sup>١٣</sup>. وكانت أبرز حالات انفجار التعصب الإسلامي ضد تغيير الإنشاء الديني أحداث سالونيك عام ١٨٧٦، إذ جاءت فتاة بلغارية تشوب سلوكها الربهة إلى سالونيك من قريتها الأصلية لتسجل أمام السلطات تحولها عن الأرثوذكسية إلى الإسلام. وحينما اختطفها بعض اليونانيين في المدينة لينعوها فيما يبدو من تغيير انتمائها قام جمهور غاضب مسلم بتخليصها وقتل في أثناء العملية القنصلان الفرنسي والألماني اللذان لجأوا مع الحاكم التركي إلى المسجد وقد جرت الحادثة في وقت كانت تنوء فيه الإمبراطورية تحت عبء التمرد في البوسنة والمهرسك<sup>١٤</sup>.

كان الموظفون العثمانيون يتصرفون بطريقة عادلة عندما تتعلق المسألة بالمساواة الدينية أو بالتحويل الديني بين الطوائف المسيحية ذاتها ولم يكن الأمر نفسه على ذات القدر من القناعة والرضا عندما يتعلق الأمر بالمسلمين. وثمة مثال جرى في مدينة قريبة من أنقرة على أثر اضطهاد محلي قام به الأرمن ضد بعض البروتستانت وبعد أن أجرى الحاكم تحقيقاً أرسل منادياً ليعلن: «تعلن السلطة الحاكمة أن على جميع رعاياها أن يتوقف كل منهم عن الاستهزاء بالآخر كالمسلمين و Rayahs، والأرمن والبروتستانت، فمنذ الآن هم متساوون في كونهم رعايا تابعين للحكومة السلطانية وتحمي الأوامر إلى أبعد من ذلك فتحض على الاحترام المتبادل وتكرم كل منهم للآخر. وعلى الجميع أن يقيموا بجانب بعضهم بعضاً تسود بينهم المحبة الأخوية»<sup>١٥</sup>. لقد كان هذا الإعلان الصريح، على طريقته تليخياً لسياسة المساواة الرسمية بين اتباع جميع المعتقدات، ولمفهوم المواطنة العثمانية، وللمادة المتعلقة بمنع تشويه

السمعة ، كما يكشف عن الفهم الكامل لدى حاكم المقاطعة لما أعلنته الحكومة المركزية . أما توجيه السلطات أمرها إلى الناس بأن يعيشوا معاً في محبة أخوية فذلك شيء يمكن إصداره بلا ريب ولكن لا يمكن تنفيذه بالقوة .

وثمة مقياس آخر للمواقف التركية من مسألة مساواة المسيحيين نجده في آراء المشاركين في مؤامرة ١٨٥٩ ، التي كشفت عنها السلطات وكانت موجّهة ضد السلطان عبد المجيد ووزرائه ، كان هناك نيف وأربعون مشاركاً كثير منهم ضباط في الجيش وأساتذة في الدين الإسلامي وطلاب اعتقلوا جميعاً . وقد كشف التحقيق عن حالة من عدم الرضا بين أفكارهم الغائمة عن الحكومة العثمانية من أكبر أسبابها الإعلان عن المساواة مع المسيحيين ، إذا ماقيست بأي سبب آخر منفرد . وقد أشار الشيخ أحمد الذي كان الزعيم الروحي للمتأمرين ومنظرهم إلى أن المراسيم الإصلاحية عام ١٨٣٩ وعام ١٨٥٦ تُعد انتهاكاً للشريعة الإسلامية لأنها جعلت للمسيحيين حقوقاً متساوية مع المسلمين . كما ورد في أقوال متأمر آخر أن الشيخ أحمد كان يعلم في المدرسة أن المسيحيين حصلوا على هذه الامتيازات بمساعدة القوى الأجنبية<sup>٥٠</sup> ، ولقد زدتنا ، حادثة القللي — كما جرت من بعد تسمية المؤامرة المجهضة — بمؤثر جيد على انتشار المواقف التركية . إذ كشفت عن استياء غير محدد من مجرد مفهوم المساواة ، وعن مساندة واعية للشريعة وعن إدانة للحكومة بسبب مراسيمها الإصلاحية وبسبب خضوعها للتنفيذ الأجنبي<sup>٥١</sup> . إذ مذهب المساواة بدا سيئاً وبكفي لذلك سبباً أنه ، أعلن المساواة بين اتباع ديانات لم تكن متساوية . أما العثمانية كمفهوم سياسي محض لولاء الشعوب من جميع المعتقدات لحاكم يعاملهم على قدم المساواة ، فكانت غير واقعية لأن المفهوم التقليدي « للعثماني » كان يحمل دائماً مضامين الأصولية الإسلامية كما يحمل معنى الإخلاص للدولة العثمانية .

إن أية عينة من الرأي العام التركي في فترة التنظيمات يجب أن تتضمن زمرة كانت تتطلع إلى المستقبل واعية سياسياً ومعبّرة دائماً وهي مؤثرة بأكثر مما يتيح حجمها الصغير ، تلك كانت اللجنة العثمانية الجديدة المؤلفة بصورة رئيسية من كتاب ومصلحين فيما بعد والذين اتلفوا لفترة قصيرة في أواخر أعوام ١٨٦٠ في أكثر الأشياء قرباً من حزب سياسي وجد في الإمبراطورية . كان أعضاؤه مجموعة متميزة من الفرديين . كانوا يتنازعون فيما بينهم ولكنهم كانوا متحدين في رغبتهم العارمة في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية . وقد دُعيت هذه المجموعة باسم « الأتراك الشباب » وكان أعضاؤها في الحقيقة الآباء الروحيين « للأتراك

الشبان الحقيقيين عام ١٩٠٨ والأجداد الروحيين للأتراك الذين أوجدوا تركيا القومية اليوم فمن كتاباتهم استمد الوعي التركي الأصيل الذي تطور فيما بعد حافراً عظيماً. إلا أن قادة مجموعة ١٨٧٠ أطلقوا على أنفسهم اسم العثمانيين الجدد وفي الاسم دلالة جيدة على آفاق رؤيتهم.

كان العثمانيون الجدد يمثلون شعوراً بالوطنية. وتقانياً في العثمانية كما كانوا يفهمونها، مما كان يأمل في غرسه في الأذهان أي رجل دولة مثل علي أو فؤاد. كانت وطنية العثمانيين الجدد تعني تعاوناً متساوياً لكل الشعوب على اختلاف عقائدها في مجهود متفان للحفاظ على الإمبراطورية ولكنهم يعارضون أي تنازلات خاصة للمسيحيين، وكانوا يعتقدون أن الإمبراطورية تستطيع إصلاح نفسها وتجديد حياتها ضمن إطار التقاليد الإسلامية والشرعية، التي ظنوا أنها من العمق والتقدمية والمرونة بما يكفي وبما يمكنها أيضاً من تبني المؤسسات الأوروبية الجديدة. ويبدو أن كثيرين من بينهم آمنوا بالتفوق التركي الإسلامي على الشعوب المتحدة في الإمبراطورية المتحدة. إلا أن كتاباتهم كانت تحمل تناقضاً ذاتياً فقد كتب علي صواحي، ولعله أكثرهم تطرفاً وتعصباً للإسلام، أن كل الشعوب التي تتألف منها الإمبراطورية العثمانية اليوم تشكل قومية واحدة فقط هي العثمانية<sup>٤٧</sup>، أما مصطفى فاضل باشا وهو أمير مصري متحرر أصبح زعيماً للعثمانيين مدة ما، لأنه كان يدعم الجماعة بأمواله. فيقول في تقرير عام قدمه إليهم: ليس هاماً أن يكون المرء مسلماً أو كاثوليكياً أو أرثوذكسياً لكي يكون قادراً على إحلال النفع العامة محل المنافع الشخصية بل يكفي أن يكون شخصاً تقدمياً أو مواطناً صالحاً<sup>٤٨</sup> وقد جهر في رسالة جسورة إلى عبد العزيز بأن الثورات المسيحية في الإمبراطورية ليست إلا عرضاً من مرض — رجعية الحكومة وسوءها — أصاب المسلمين الصابرين بأكثر مما أصاب المسيحيين. ويقول مصطفى فاضل أيضاً إن خط التقسيم يمر فقط بين القامعين والمقموعين وليس بين المسيحيين والمسلمين<sup>٤٩</sup>.

وقد حمل التأكيد على الوطنية العثمانية والحفاظ على أراضيها من التحلل الداخلي والهجوم الخارجي، العثمانيين الجدد على التصويت بالموافقة ذات المفعول الرجعي على خط شريف لعام ١٨٣٩ منذ أن وضع رشيد باشا بفضل مرسوم كوخانه الإمبراطورية على طريق التقدم والحفاظ على الذات، في رأيهم إلا أنهم أخذوا يرون في الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ وفي معظم أعمال الباب العالي التي تلتها ضرراً ويعتبرونها تنازلات للمسيحيين استجابة لضغوط تمارسها القوى الأجنبية، ويسبب التمرد الداخلي. ويؤدي هذا في رأي العثمانيين الجدد إلى عدم المساواة وليس إلى المساواة. لقد انتقد نامق كمال وهو أكثر أعضاء المجموعة احتراماً،

الباب العالي والقوى الأجنبية بسبب تعداد امتيازات المسيحيين في مرسوم ١٨٥٦ في الوقت الذي كان يمكن فيه التقدم كما قال نحو حكومة دستورية واستبعاد التدخل الأجنبي<sup>١٠</sup>. ويعكس نامق كمال هنا رؤية مشتركة لكثير من الترك الذين قادهم إلى الجحاج ضد برامج الإصلاح التي اقترحتها القوى الأوروبية من أجل شعوب مخصوصة أو مناطق من الإمبراطورية مثل المقترحات التي تخص البوسنة والهرسك في ١٨٧٥ - ٧٦، بقوله أن هذه التدابير تمثل امتيازاً خاصاً بحرفاً بحق المسلمين وهي بالتالي انعدام للمساواة<sup>١١</sup>.

وفي سنة ١٨٦٧ وهي السنة التي زادت فيها انتقادات العثمانيين الجدد للحكومة مما أجبر عدداً من أعضاء الجماعة على حياة المنفى في أوروبا وقد شُجِب كل من علي وفؤاد بقسوة وبلا رحمة بسبب تنازلاتهما للثائرين الكرتيين ولموافقتهما تحت الضغط على أن يجلو آخر تركي عن بلغراد. وقد أوضح العثمانيون الجدد مرة أخرى أن هذا الأمر كان انعداماً للمساواة فقد عومل مسلمو بلغراد وكريت معاملة غير عادلة<sup>١٢</sup>. ومن الواضح أن ضعف الباب العالي في وجه الضغوط الأوروبية فاقم غضب العثمانيين الجدد على هذا الموقف المملوء بالجور والمظالم، وقد عبر ضيا وهو خليفة نامق كمال وأكثر كتاب العثمانيين الجدد تأثيراً عن الشكوى العامة بأن العدالة لا يمكن الوصول إليها طالما أن المسيحيين في الإمبراطورية لا يرجعون إلى الحكومة العثمانية وحسب ولا إلى ممثلي ملتهم بل يلجأون كذلك إلى حماية أجناب ويضرب ضيا مثلاً بقوله إذا سجن مسيحي مذنب فلا يلبث أن يُخلّى سبيله فجأة وبدون دعوى لأن شخصاً ما نافذاً تدخل في الأمر، أما إذا سقط مسلم بريء في شرك العدالة وسجن بدون دعوى فمن هناك ليمد له يد العون؟ ويتساءل ضيا بمرارة أهذه هي العدالة<sup>١٣</sup>؟.

## V

إن تحقيق المساواة العثمانية التي تشتمل على المساواة بين المسلمين والمسيحيين واجه مصاعب<sup>١٤</sup> استثنائية حيال مواقف كالتي ذكرها. ومع أن رشيد علي وفؤاد وكذلك مدحت أملوا في أن يجدوا خلاص الإمبراطورية بخلق رابطة بين شعوبها تقوم على المواطنة المتساوية المبنية على الجنسية العثمانية إلا أن العوائق التي واجهتهم كانت كبيرة جداً وكان الوقت قد تأخر كثيراً، ولم تكن العقليّة التركية المحكومة بقرون من الهيمنة الإسلامية والعثمانية مستعدة للقبول بأية مساواة مطلقة ناهيك عن الموافقة على منح امتيازات خاصة للمسيحيين، كما أن



الأقليات المسيحية في الإمبراطورية استمرت في اندفاعها نحو الانفصال، وهكذا ظلت المساواة العثمانية على الرغم من الخطوات المتنوعة التي سارت باتجاهها، غاية لم تدرك. سواء في فترة التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨ عندما بدا أن الأخوة العثمانية، خلال أيام قليلة عاصفة وزاخرة بالحماس، قد جاءت مع نهاية حكم عبد الحميد الفردي وابتناق دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦. إلا أنه في أعقاب هذه الفورة الهائجة القصيرة عادت القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية. ولم يكن هذا ينطبق على مسيحي الإمبراطورية وحدهم ولكنه أصبح الآن ينطبق على المسلمين أيضاً. فعندما تطورت النزعة القومية العربية كالنزعات القومية عند المسيحيين كردة فعل على الهيمنة العثمانية التركية، وجد الأتراك أنفسهم مصدراً لنزعة قومية خاصة بهم تجلت في عثمانية التنظيمات وخصوصاً في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين. وفي نهاية المطاف كان مصير المساواة العثمانية كما رغب فيها رجال التنظيمات، أن تسوء سمعتها كفكرة، سواعبين المسيحيين أو بين المسلمين، على الرغم من أنها لم تختبر بصورة كاملة أو عادلة. وعوضاً عن مساواة المسيحيين بالمسلمين ضمن إمبراطورية غير متجانسة، مساواة مبنية على الاندماج والأخوة انبثقت في نهاية الأمر صورة مختلفة هي المساواة المشتركة بين الدول القومية المتنافسة ذات السيادة.

## ملاحظات

- ١ — لا توجد دراسة كافية عن أوضاع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية ومع أنه توجد مصادر كثيرة إلا أن أكثرها يعالج منطقة خاصة أو فترة معينة وبعضها ينطوي على تحامل واضح ومن بين أفضل التقارير عن منتصف القرن التاسع عشر Abdolonyme Ubicini Letters on Turkey ترجمة اللبدي Easthope (لندن ١٩٥٦)، II، و LXVII، Account and papers 1861، وتقارير تتعلق بأحوال المسيحيين مجموعة من رجال الدولة كتبها قناصل بريطانيون في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية.
- ٢ — انظر المجموعة الملائمة لرجال الدولة في England and the near East: Harold Temperley The Crimes (London 1936), pp.40-41.
- ٣ — لا ريب أن مذهب المساواة يشمل اليهود أيضاً. لكن المسيحيين كانوا أكثر عدداً بكثير في الإمبراطورية ويسبون كثيراً من المشاكل، ومن بين ١٤ مليوناً من غير المسلمين في الإمبراطورية التي تعدادها ٣٥ مليوناً. كان المسيحيون يشكلون الأكتية الساحقة وربما كان هناك ١٥٠ ألف يهودي. إن كل الأرقام المتعلقة بالقرن التاسع عشر هي تقديرات غير دقيقة وهذه الأرقام من Ubicini 1, 18-26 وربما كانت تقديراته مخفضة ولكنها تلقى قبولاً واسعاً. وسوف أحد من المناقشة حول أوضاع المسيحيين لأسباب عملية.
- ٤ — يرجع الكتاب الغربيون عادة إلى مرسوم ١٨٣٩ على أنه خط شريف [ Illustrious Rescript ] الذي كان عنواناً له في الترجمة الفرنسية الرسمية التي وزعها الباب العالي على الدبلوماسيين الأجانب. انظر الصورة الفرنسية المطابقة للأصل وكذلك Yauuz Abadan وتحليل مرسوم التنظيمات [Tanzimat Fermanı] "Tanzimat Fermanı" Tahlihi [Imperial Rescript] (Tanzimat (Istanbul 1940, I, p.48) وما بعد، أما المؤرخون الأتراك فيطلقون عليه عادة اسم خط همايون أو فرمان كوخانة أو تنظيمات فرمان (وكلمة فرمان تعني مرسوم) وسوف أستمّر هنا في متابعة الألفاظ الغربية المعتادة لتجنب الخلط ولكي أقدم تميزاً ملائماً عن الخط همايوني لعام ١٨٥٦ (انظر الملاحظة ٥) وكذلك حيثما تظهر الأسماء الفرنسية أولاً نستعمل أشكالها الغربية متبوعة بالهجئة التركية الجديدة ضمن حاصرتين وتتوفر ترجمة النص الفرنسي للخط شريف في أماكن عديدة وعلى سبيل المثال في Ubicini وفي Pavet de courteille, État Présent de l'empire ottoman (Paris 1876) pp.231-34.
- ٥ — يطلق الغربيون على هذا المرسوم عادة اسم خط همايون، لكن الأتراك يسمونه مرسوم الإصلاح Islahat Ferman. انظر الإيضاح في ملاحظة ٤. النص الأكثر فائدة في التركية والفرنسية هو Thomas X. Bianchi, Khathth Humâou... (Paris 1856).
- ٦ — النص في: Ignaz von Testa, Recueil des traités de la Porte ottomane... (Paris, 1864-1911), VII, 521-23.

- ٧ — النص في : Das Staatsarchiv XXX (1877), N°5702 .
- ٨ — المجلات ٨ و ١٧ النص في : Das Staats archiv XXXI (1877) N°5948 .
- ٩ — يمكن ذكر عدد من الأمثلة : Edward A. Free man, The ottoman power in Europe كتاب نفيس — ثلاثمائة صفحة من التقرير المطول ضد الأتراك والتبهرات الأخلاقية الرائعة . (London, 1877) وحول وعود الإصلاح انظر خاصة الصفحات ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٥ .
- ١٠ — ليس هناك حتى الآن تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات . ولا يزال أفضل تقرير حول الإصلاحات Edoward Engelhardie وكتابه La Turquie et le Tanzimat... (Paris, 1882-84) 2 Vols وأكثر كتب التاريخ العام كفاية حول النصف الأول من الفترة هو جورج روزين Georg Rosen, Geschichte der Turkei von dem siege der reformim Jahre 1826 bis 1856 (Leipzig, 1866-67), 2 Vols . وقد عالج كثير من الدارسين الأتراك جوانب من المرحلة ولكن لم يصدر عن أي منهم تاريخ كامل متعاقب بلا انقطاع . ومن أكثر الكتب أهمية ألف صفحة صنفها ثلاثون من الدارسين الأتراك : التنظيمات بمناسبة ذكرها المثوية : Tanzimat, yûzünücü (Istanbul, 1940) ولم يظهر الجزء الثاني أبداً .
- ١١ — مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ — ٥٨) ، محمد أمين علي باشا (١٨١٥ — ٧١) محمد فؤاد باشا (١٨١٥ — ٦٩) ، أحمد شفيق مدحت باشا (١٨٢٢ — ٨٤) .
- ١٢ — من المفيد ملاحظة أن رشيد ، علي ، وفؤاد كانوا جميعاً ماسونيين : (جريدة أبو ضياء) حزيران /يونيو/ ١٩١١ ذكرت في (مصطفى نهاد ، تاريخ الأدب التركي المعاصر مع النصوص) Metindler Muasir Türk (Edelval Taribi (Istanbul) 1934, p.27a) ولست متأكداً إن كان مدحت باشا ماسونياً أم لا ولكنه ينحدر من أسرة تنتمي إلى البكتاشية وذات نزعات هرطقية . انظر أعلاه ص ٧٥ عن البكتاشية .
- ١٣ — انظر علي إلى توفيل تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٨٥٨/٢٨ في : L.Thouvenel: Trois années de la question d'orient (Paris, 1897) p.316.
- ١٤ — Ali to Musurus, Nov. 30, 1864 enclosed in Morris to seward N°108 Mar. 29, 1865 Turkey N°18. State. U.S. Archives.
- ١٥ — نص في : Andreas D. Mordtmann, Stambul und das moderne Turckentum : وقد أمر علي أيضاً بتدبير ثقافية جديدة ، ويقانون مدني إصلاحي ... إلخ ، ١٧٥-٩٠ (Leipzig 1877-78) .
- ١٦ — انظر على سبيل المثال مذكراته في ١٢ آب /أغسطس/ ١٨٣٩ المطبوعة في Franke. Bailey, British Policy and the Turkish Reform movement... 1826-1853 (Cambridge, Mass, 1942) pp.271-76.
- ١٧ — وثيقة مخطوطة من مذكرات حول إصلاح الدولة ، من مجموعة خاصة لصالح كرشجي Kepeci ذكرت في أورهان ف . كوبرولو « فؤاد باشا » Islam Ansiklopedisi IV 679 .
- ١٨ — وثائق قصر يلدز ، إفاضة مدحت في الاستجواب ٨ أيار /مايو/ ١٨٨٠ أعيد نشرها جزئياً في : ابن الأمين محمود كمال اينال : Osmanli Devrinde son sadrazamlar (Istanbul, 1940-50) III 339 آخر رئيس للوزراء في الفترة العثمانية .
- ١٩ — استعمال الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ كل هذه التعابير : Tebaai Sabane, Tebaai انظر الملاحظة على هذا

الانجاء في : Saknati, iebasi Devlet-i Aliyye. Reuben levy, introduction to the sociology of islam (London, 1930-33) 11,259.

- ٢٠ — كان المصطلح المستعمل هو Vatandas الذي يقول Bianchi إنه كان صيغة جديدة :  
(Khathty Humaïoun, p.4 and n.1) إن الكلمة الأساسية هي Vatan (وطن) انظر التعليقات على مدلول وطن في برنار لويس  
The impact of the Franch Revolution on Turkey, Journal of world History 1 (July 1953) 107-108.
- ٢١ — نص في George Young 11,226-29 i Corps de droit ottoman (Oxford, 1905-1906). انظر أعلاه ص ٧٧ حول ظلم معاهدات الاستسلام التي قصدها القانون .
- ٢٢ — اعتبارات حول تنفيذ المرسوم الإمبراطوري لعام ١٨٥٦ و ١٨ شباط /فبراير/ في : Gregoire Aristarchi Bey: Législation ottomane (Constantinople, 1873-88) 11, 26.
- ٢٣ — Morris-Seward, N°33, Nov.6 1862, Turkey N°17, State. U S. Archives
- ٢٤ — Zapiski Grapha N.P.Ignatyeva(1864-1874) Izvestiia Ministerstva Inostrannykh Dyel, 1915, 170-72 .
- ٢٥ — أنور ضيا كارال Osmanli Tarihi V: Nizam-i cedid ve Tanzimat Devirleri التاريخ العثماني مراحل النظام الجديد والتنظيمات (أنقره ١٩٤٧) ص ١٩١ ثم 1,142 Englehardt La Turquie . وهو ينسب ملاحظة مماثلة إلى رئيس أساقفة نيوميديا عند إعلان الخط المهابوني عام ١٨٥٦ . ولا بد كذلك من الإشارة إلى أن التراتبية اليونانية عارضت إدخال الديمقراطية إلى بنية ملتها الخاصة والتي يزيد بموجبها تدخل الإدارة المالية .
- ٢٦ — إن تقارير البعثة موجودة في وثائق اللجنة الأمريكية لمفوضي البعثات الأجنبية . البعثة الأرمينية VIII أرقام ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ . 11. Nov.16, Dec.12, and 27, 1839 . Ali Shaufferto Anderson of Mar. John Kingsley Birge: The Bektashi order of Derviches (London 1937) انظر حول الطريقة البكتاشية  
ولا يفيدنا في شيء أن نذكر هنا بيلوغرافيا عن الإسلام وهناك أدبيات كثيرة ومبعثرة حول التوفيق بين المتفندات : Frederick W. Hasluck: Christianity and Islam under the Sultans (oxford 1929) 2 Vols وهو مليء بالمعلومات .
- ٢٧ — Asim Tarihi (Istanbul n.d) 1,376 ذكره برنار لويس في The impact of the French Revolution on Turkey  
Jour. World. Hist. 1, 118, N°35
- ٢٨ — Edoward Driault, l'Égypte et l'Europe, la crise de 1839-1841 (Cairo, 1930) 1, Letter 79, Sept.20, 1839, an 11, Letter 7, Nov. 19, 1839 هؤلاء الترك لم يدركوا كم كان محمد علي مصلحاً في مصر .
- ٢٩ — من أشهرها العثمانيون المجلد ٥ . انظر عنها ص (٧٧ — ٧٥) .
- ٣٠ — Clarendon to stratford, Jan. 4, 1856, private stratford Mss, Fo 532/44, public record office (P.R.O) متضمن في Harold Temperley, The last phase of stratford de redcliffe, 1855-58: English Historical Review XLVII (1932, 218.
- ٣١ — L. Raschdau, ed Diplomatenleben am Bosporas, Aus dem literarischen Nachlass.. Dr Busch Deutsche Rundschau CXXXVIII (1909), 384.
- ٣٢ — Elliot to stanley, N°68 Conf., Dec.17, 1867, Fo.78/1965, Pro.

- ٣٣ — انظر مثلاً تعليقات السير إدmond هورنيبي E. Hornby قاضي المحكمة القنصلية البريطانية في هذه الفترة وذلك في سيرة حياته *Vingt ans d'exil* (Marco Antonio) Canini, (London, 1928), p.93  
 Auto biography (Paris 1868), pp. 141-42 وهي تعطي صورة جيدة عن الرعاع في العاصمة .
- ٣٤ — Prockesch to Buol, Jan. 10, 1856 Archiv. XII/56 Hans-Hof-UndStaatsar  
 ٣٥ — (New York, 1910), I, 49; 11,465 ثلاث وخمسون سنة في سوريا Henry Harris Jessup  
 ٣٦ — Bulwer to Russell, N° 177, Sept., 27, 1859 enclosing Bulwer to C. Alison of same date, Fo 78/1435, Pro.  
 ٣٧ — Hornby, pp. 124-25  
 ٣٨ — انظر القصة في: عبد الرحمن شريف في كارل. Osmanli Tarihi v, p.190 وكذلك Gad Franco  
 . Developpement Constitutionnels en Turquie (Paris 1925, p.12)  
 ٣٩ — Dr. K. Erinnerungen aus dem Leben des serdar Ekrem Omer Pasha... (Sarajevo, 1885) pp.47, 252  
 Ömer served on this commission. Felix Kanitz  
 Donau-Bulgarien und der Balkan (Leipzig 1875-79), 111, 151. يمنع بها المسيحيون انظر :  
 ٤٠ — Henry. J. van Lennep, Travels in little-known parts of Asia Minor (London 1870) I, 118-19  
 في الأجزاء غير الشهيرة من آسيا الصغرى .  
 كان بعض العلماء متعصبين ومحدودي الثقافة ولكن هذا لا ينطبق على الجميع . وجودت هو أحد الأمثلة البارزة فهو واحد من علماء هذه الفترة وهو مسلم مخلص لكنه ليس متعصباً .  
 ٤١ — Goodell to Anderson, Nov.6, 1860, ABCFM. Vol.284 N°382  
 صدرها مسيحيون آخرون وليسوا مسلمين .  
 ٤٢ — التقرير من لجنة حكومية كانت تحقق في واحدة من الحالات النادرة التي شهدت تحولاً من الإسلام إلى المسيحية : Hamlin to Anderson, Sept., 5, 1857, ABCFM. Armenian Mission, V, N°276.  
 ٤٣ — تقرير وثائق عن ذلك في : Das staats archiv XXX (1877(N° 5733-58  
 ٤٤ — Farns worth to Board secretaries, Sept., 21, 1865 ABCFM, Vol.284, N°331  
 هي العبارة المعتادة التي تشير إلى دافعي الجزية من شعوب الإمبراطورية غير المسلمة وهي في أصلها تعني :  
 قطع أم ماشية ومن المحتمل أن الخط الهمايوني قد أبطل هذه الكلمة أيضاً .  
 ٤٥ — جرى تحليل المؤامرة على أسس الوثائق الواضحة وعلى تقارير الاستجواب بصورة رئيسية في : Ulug  
 Igdemir, Kuleli vakasi Hakkinda bir Arastirma (Ankara 1937) تحقيق في حادثة القتل .  
 ٤٦ — لاشك أن مجمل برنامج الإصلاح قد أثار السخط باعتباره مناقضاً للشريعة وكان بعض الساخطين ممن لا تنفص مصالحهم مع الشريعة بأية حال . ولكن خوفاً على منافعهم المكتسبة سواء في السلطة أو في مصادر الدخل . وكان بين هؤلاء كثير من الموظفين الرسميين ومحصيلي الضرائب ومقرضي الأموال ... إلخ  
 ٤٧ — Ali Suavi, A propos de l'Herzégovine (Paris, 1875), p. 16  
 ٤٨ — رسالة في الخامس من شباط /فبراير/ ١٨٦٧ في : Le Nord. (Brussels) Feb., 7, 1867

- ٤٩ — صاحب السمو. الأمير مصطفى فاضل باشا. رسالة موجهة إلى جلالة السلطان. آذار /مارس/ ١٨٦٧ ص ١ — ١١.
- ٥٠ — في الحرية، رقم ٢٠/٤ تموز /يوليو/ ١٨٦٨ أعيد نشره في Ihsan Sungu. Tanzimat ve yeni osmanliar, in ١, 795-96. Tanzimat التنظيمات والعثمانيون الجدد Sungu's chapter, pp.777-857، وتوجد في هذا الجزء مجموعة كاملة تقريباً من مقالات الصحف بقلم ناعم كمال وضيا وتندور موضوعاتها حول القضايا اليومية.
- ٥١ — انظر على سبيل المثال Manifesto of the Muslim Patriots. Stanbul, June, 2, 1876 في التاسع من شهر آذار /مارس/ ١٨٧٦ وقد كتبه غالباً مدحت أو أحد المحيطين به.
- ٥٢ — في جريدتهم Muhbir (مُخبِر) ولم يرد ذكر التاريخ والمقال مترجم في Mar., 25, 1868, Pro. Fo 195/893 N° 120 ويستعمل ضيا في قصيدته Zafer-name السخرية المريرة لكي يهاجم علي في المقال نفسه المتعلق بكرميت وبلغراد ويعلم علاوة على ذلك بصورة لازعة أن علي قد أوصل المساواة في الحقوق إلى درجة الكمال لا بتنازلات كثيرة وحسب بل إنه عين اليونانيين والأرمن في المناصب العليا. الترجمة الإنكليزية والنص التركي لنصف القصيدة تقريباً في Elias J.W. Gibb, A History of ottoman poetry (London, 1900-1909) V.96-111, and VI 370-78.
- ٥٣ — في حرية رقم ٥/١٥ تشرين الأول /أكتوبر/ ١٨٦٨، المنشورة في Sungu ص ٧٩٧.
- ٥٤ — كانت تحول دون تحقيق مبدأ المساواة عوائق كثيرة بلا شك وهي تختلف عما ناقشناه على أنه «مواقف» ومن أكبر هذه العوائق بصورة خاصة والتي كانت تؤثر على العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في البلقان نظام غمك الأراضي الذي كانت تنجم عنه مظالم اجتماعية واقتصادية ومجموعات لها مصالح وطيدة في الإبقاء عليها. وثمة تحليل جيد لهذا الوضع في جزء من البلقان في المرحلة الممتدة إلى عام ١٨٥٠ هو: التنظيمات البلغارية Halil Inalcik, Tanzimat vs Bular Meslesi (أنقره ١٩٤٣).
- ملاحظة إضافية: في الملاحظة رقم ١٠ قلنا بأنه لا يوجد تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات ثم كتبت بعد ذلك كتاباً يحاول أن يملأ ذلك الفراغ Reform in the Ottoman Empire (الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦ — ١٨٧٦ (Princeton 1963) إلا أنه ليس كافياً بالنسبة لمرحلة السنوات المبكرة من التنظيمات عام ١٨٣٩. وهناك إسهامات متعددة لـ Benjamin Braude و Bernard Lewis eds. Christians and jews in the Ottoman Empire, the Functioning of a plural society 2 Vols. (New York, 1982) تنطرق إلى موضوع هذا المقال بصورة أو أخرى. ويوجد كتابان يلقیان ضوءاً على المناخ الفكري العام في تلك المرحلة: شريف ماردين Serif Mardin: The Genesis of young Ottoman thought: A study in the Modernization of Turkish Political Ideas (Princeton, 1962) وكذلك نيازى بيركس Niyazi Berkes: The development of secularism in Turkey (Montreal, 1964) كما يوجد اثنان آخران ينطرقان بصورة أكثر نوعية إلى العثمانية. هما: I.L. Fadeeva, Oñtšialnie Doktrini V Ideology I Politike. Osmanskoi Imperii: Osmanism-Panislamism XIX-Nachalo XXv (Moscow, 1985) and R.A. Safrastian, Doktrina Osmanisma Politicheskoi Zbizni Osmanskoi imperii (Erevan 1985).



# الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء

ألبرت حوراني

قدمت هذه الورقة إلى مؤتمر عن بداية التحديث في الشرق الأوسط انعقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٦ وكان القصد منها تعبيراً أولاً ومجزأً عن بعض الأفكار التي أملت أن أصوغها على وجه أكثر اكتمالاً وأن أسوِّعها في عمل أطول، ولذلك لم أكن أظن أن من الضروري أن أقدم في الحال مراجع كاملة لما كتبه أما الآن فقد فات الأوان. لقد أعطيت مراجع لأعمال قليلة وحسب ذكرت ضمناً أو صراحة ولعمل أو عملين أكثر جدة في ضوء حاجة تفسيراتي إلى إعادة النظر وإني لأعبر عن شكري لعدد من الانتقادات والإيحاءات المفيدة التي قدمها الأستاذة جاك بيرك، ب. م. هولت وستانفورد ج. شو والدكتور روجر أوين E.R.J. Owen.

## I

جرت العادة أن نجزئ التاريخ إلى مراحل تتناسب مع الأخطار التي تعرضنا لها. والحدود المصطنعة التي تم الاصطلاح عليها يمكن أن تبدو حقيقية وبأني جيل جديد من المؤرخين سيمضي وقتاً طويلاً في زحزحتها.

وخير ما يمكننا عمله هو أن نعيد إلى تقسيمات تكشف عن بعض الأمور الهامة في القضية التي ندرسها. ولم يكن التقسيم القديم للتاريخ إلى أدوار دول وسلالات عديم القيمة، وإن فرض الحكم العثماني مثلاً على الجزء الغربي من العالم المسلم كان حدثاً كبير الأهمية، كيفما نظرنا إليه، ولكن الذهاب إلى أبعد من ذلك تبسيط شديد ومضلل، وإقامة تمايز بعيد المدى بين أدوار قوة الحكم العثماني وضعفه، والتقسيم التقليدي إلى مرحلة من العظمة العثمانية تتلوها مرحلة انحدار عثماني لا يساعدنا على اكتشاف ما كان قد حدث في الواقع، وربما كان أجدى لنا أن نبدأ بإيجاد تمييز في نوع المصادر التي نستعملها نحن كمؤرخين. وهذا ما ينطوي على دلالة عميقة وذلك لسببين أولهما أن المصادر التي نستعملها تساعدنا في تقرير مدى التأكد — الذي نضعه في مجموع العملية التاريخية المعقد. والثاني أن ظهور نوع جديد وهام من المصادر أو غياب نوع قديم يمكن أن يكشف عن تغير في النظام الاجتماعي أو الحياة العقلية.

ونحن نستطيع أن نقسم التاريخ العثماني من وجهة النظر هذه إلى أربع مراحل. نعتد



في المرحلة الأولى بصورة رئيسية على مصادر الأدبيات الإسلامية (ونستعمل كلمة أدبيات بأوسع معانيها) وعلى المعطيات الأثرية وفي الثانية علينا أن نضيف إليها المحفوظات العثمانية فهي تشكل مصدراً وحيداً لدراسة الكيفية التي كانت تعمل بها حكومة إسلامية عظيمة، ولكنها لا بد أن تستخدم بالتوافق مع المصادر الأدبية إذا أردنا أن ندرس التغيرات التي طرأت على المجتمع العثماني، وفي المرحلة الثالثة التي يمكن تحديدها بصورة قاطعة بين ١٧٦٠ — ١٨٦٠ تغيرت القيمة النسبية لأنواع المصادر مرة أخرى، فقد ضعفت سيطرة الحكومة المركزية على المجتمع العثماني، أو اتخذت ممارستها شكلاً غير مباشر وتحتفظ الوثائق في استنبول بقيمتها في الدلالة على تفكير الحكومة العثمانية واتجاهها ولكنها ربما تكون مختلفة جداً عما حدث في الواقع، وثمة محفوظات هامة موجودة في بعض مراكز الولايات — وتشكل القاهرة وتونس مثالبين واضحين — ولكن هذا النمط من الوثائق الموجودة في مراكز أخرى والتي استخدمها البروفيسور شو Shaw بنجاح<sup>١</sup>، لا يمكنها أن تحافظ على بقائها، وربما استطعنا أن نجد في المدن الكبرى وثائق محفوظة في محكمة «القاضي». ولكن القاضي فقد وضعه المركزي في الإدارة الإقليمية عندما بدأت الإصلاحات، ولم تعد الوثائق التي نريد الرجوع إليها تسجل في محكمته فقد تأسست محاكم جديدة لتطبيق القوانين التشريعية الجديدة، وقد حفظت سجلاتها بصورة منهجية ويمكن استخدامها في إلقاء ضوء على نتائج الإصلاحات على المجتمع العثماني.

وتأتي المصادر الأوروبية في المرحلة الثالثة لتحظى بأهمية أسبغها عليها جيل متقدم من المؤرخين، ونحن لا نعود إلى كتب الرحالة الذين تعامل كتبهم عادة بحذر وحتى أمثال رسل Russel الذين أمضوا رداً طويلاً من الزمن في الأماكن التي وصفوها وربما كان رحالة القرن التاسع عشر أكثر إثارة للريبة ممن سبقوهم. لأن ظهور السفن البخارية جعل من السباحة أمراً يسيراً يتم بسرعة وسطحية. كما أن الغنى الأوروبي والقوة الأوروبية عملاً على إبعاد الرحالة عن الشعب الذي يعيش بين ظهرائه عيشة شبه ملكية. كما أن النزعة الرومانسية ألفت بظلال أمزجة الملاحطين الخاصة ولونت ما يفترض أنهم يلاحظونه بألوانها. كما أننا نرجع في كثير من الأحيان إلى تقارير الدبلوماسيين والقناصل الأجانب وإلى الموظفين الأوروبيين في كل من الدولة العثمانية ومصر. وتتضمن تلك التقارير في هذه المرحلة معطيات أكثر أهمية مما مضى فيما يتعلق بالتاريخ السياسي والاقتصادي (ونادراً ما تكون هامة فيما يخص تاريخ الفكر). لقد كان من الصعب حتى على سفير جاد وحسن الاطلاع في القرن السابع عشر أن يعرف بما يجري حقاً في «السراي» أما في القرن التاسع عشر فقد أصبح سفراء القوى العظمى

وقناصلها غير قانعين بتكرار المعلومات التي التقطوها صدفة ومن مصادر غير مقربة بل قضى تعاضل ثقل المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط أن تكون حكومات أوروبا على اطلاع كامل ودقيق بما يجري . كما أن رغبة الحكومة العثمانية ( والحكومات التابعة لها في مصر وتونس ) في المحافظة على استقلالها وإصلاح أساليبها أجبرتها هي وحكامها المحليون على أن تشرك ممثلي الدول الأوروبية جزئياً في أسرارها .

إن عملية التغيير التي جرت في هذه المرحلة كانت شيئاً لم يفهمه سكان الإمبراطورية والدول التابعة لها حتى الجزء المثقف منهم . فقد كان تغييراً مفروضاً من الأعلى ولم يكن مقبولاً بعد من معظم فئات السكان الذين تقبلوا منهج القانون والإدارة ولم يتقبلوا تنظيم المجتمع ، وقد تبدلت لهذا السبب طبيعة مصادر « الأدبيات » الشعبية وقيمتها . واستمر التقليد الإسلامي في كتابة الأحداث اليومية والسير الذاتية والوصف زمنياً ما ، وإذا استثنينا الجبرتي . يمكن الإشارة إلى جيل متأخر من أمثال ابن أبي ضياف في تونس والبيطار في دمشق وسليمان فائق في بغداد وعلي مبارك في القاهرة وكتاب التاريخ الرسميين في استنبول ، لكن هؤلاء الذين يكتبون تبعاً للتقاليد الدينية أصبحت تربطهم بالسلطة علاقة مختلفة ، فقد اهتز الإيمان بوجود مستمر لأمة إسلامية قوية مستقلة يحرسها الله ، وأخذ يضعف الحافز إلى تسجيل أسماء وفصائل أولئك الذين حافظوا على تراث الإسلام عبر التاريخ ونقلوه إلى الأجيال ، وإذا رأى رجال الثقافة القديمة أن حكامهم أصبحوا غرباء عنهم في طرائق تفكيرهم فلم يعد ممكناً ولا مرغوباً تسجيل أعمالهم ، كما ظهرت من جهة أخرى مدرسة جديدة من الكتاب المسيحيين في سوريا ولبنان وهي نتاج ثقافة جديدة غنيت بتعليم أفضل للغة العربية واللغات الأجنبية وطرائق تفكير أوروبا ، ولكنهم كانوا بعيدين أيضاً عن مصادر السلطة ولا يملكون ( إذا استثنينا الحكومة الأميرية في لبنان نفسه ) المعرفة ولا التماثل الذاتي مع السلطة وهو ضروري للمؤرخ السياسي .

وفي المرحلة الأخيرة التي تبدأ قطعاً في عام ١٨٦٠ تغيرت أهمية هذا العامل الأخير وأصبح في مقدور المؤرخ أن يستعمل تركيبة جديدة من المصادر . واستمرت أهمية التقارير الدبلوماسية والقنصلية كما تزايدت أهمية الوثائق العثمانية والمصرية ، وعلى قدر ما زادت الحكومات في فرض هيمنتها المباشرة والشاملة على المجتمع أصبحت تتطلب وتقدر على الحصول على معلومات أكثر دقة وشمولاً . ولكن ما يميز هذه المرحلة الرابعة عن الثالثة هو أن تلك التغييرات التي فرضت من الأعلى أصبحت الآن مفهومة ومقبولة باطراد . وظهر إدراك ذاتي جديد ارتبط به اهتمام جديد وفعال بالعملية السياسية وعناية جديدة بالمشاركة في حركة

التغيير وتحدد اتجاهاتها. لقد دخلنا الآن العصر الحديث عصر التغيير الذاتي المستمر والواعي للمجتمع وأصبحت مصادر الأدب الشعبي هامة مرة أخرى ولم تكن هناك كتب كثيرة في التاريخ (إذ أن كتابة التاريخ الحديث بدأت بمحمد بيرم وجودت باشا) بل كانت الرواية وعلى الأخص المقالات الصحفية التي تهدف إلى الإعلام أو النصيح أو النقد أو إثارة المشاعر، ولم يكن يكتب هذه المقالات «عالم» مسؤول أمام نظام قائم ينظر إليه وكأنه يتمتع بقيمة خالدة، بل يكتبها سياسيون معنيون بالسلطة أو بالمعرفة العقلية ولا سلطان عليهم إلا رؤيتهم الخاصة لما كان ولما يجب أن يكون.

## II

نحن معنيون هنا «ببداية التحديث» أي بالمرحلة الثالثة من مراحلنا الأربع فأني نوع من المصادر يهنا في هذه المرحلة التي نشير إليها، ونستطيع أن نسأل بعد النظر في كل منها أسئلة أبعد مدى: ما الذي نتوقع أن يزودنا به؟ يمكننا بلا ريب أن نستخدم كلاً منها في غاية واحدة على الأقل لكي يلقي ضوءاً على الآراء أو الافتراضات التي عُني بها من كتبه، أفلا يمكن أن نستخدمه في أبعد من ذلك أيضاً وفي أي شيء؟

ولا حاجة بنا إلى الإجابة على هذا السؤال بالتفصيل هنا. فبعض خطوط الجواب الرئيسية واضحة. إن المحفوظات الحكومية في منطقة ما في زمن ما حيث العادات في خارج المدن الكبرى هي السائدة، تنبئنا عما كان يريده الحكام والرسيمون أن يحدث وليس عما حدث في الواقع، ومن أوضح الأمثلة على ذلك مسألة امتلاك الأراضي كما بينها الأستاذ لامبتون<sup>1</sup> Lambton إذ لم تكن العلاقة القائمة بين المالك والفلاح متلائمة أبداً مع نظرية الملكية كما نص عليها القانون، سواء قانون الشريعة أو القانون الحديث. وسوف نؤكد مرة أخرى على وجوب التعامل مع تقارير الدبلوماسيين والقناصل بحذر لأن الذين كانوا يكتبونها ممثلين هم أنفسهم في العملية السياسية ولم يكتبوا تقاريرهم ببساطة كتسجيل تاريخي للأحداث بل كتبوا ليبرروا أنفسهم في الغالب أمام حكومتهم أو لإقناعها بتبني خط ما في العمل بل إن السفراء والقناصل اتجهوا فضلاً عن ذلك نحو الدخول في صراعات الأحزاب في الحكومة المركزية أو المحلية وعكسوا بذلك (وأحياناً أكثر مما كانوا يعلمون) وجهات نظر الحزب الذي كان يتوقع منهم المساعدة وكانوا هم قد وجدوا إليه مدخلاً.

ثمة قصور عام في معظم مصادرنا وهو ما يهنا هنا بالتحديد، ذلك أن صوت جزء

هام من السكان يندر أن يسمع فيها، أو أنه يسمع بصورة مشوهة أو خرساء أو غير مباشرة وحسب وهو صوت سكان المدن المسلمين وتقاليدهم وزعمائهم «الطبيعيون» أو الوجهاء المدنيين. ونضرب لذلك مثلاً، فمن جميع وثائقنا الكثيرة عن أحداث عام ١٨٦٠ في سوريا ولبنان يمكن أن نكتشف مع بعض التدقيق مواقف وردود أفعال الموازنة والدروز والترك والحكومات الأوروبية. لكن نادراً ما يكون لدينا سجل أصيل لموقف السكان المسلمين وزعمائهم، إذا استثنينا كتاباً مختصراً ألفه الحسيبي وبعض المقاطع في مجموعة السير الشخصية التي ألفها البيطار. وكذلك الأمر فيما يتصل بمحمد علي، نستطيع أن نستقري بالتفصيل من المواد الكثيرة التي تملكها، تطور كل جانب من سياسته ونشأة الطبقة الحاكمة الجديدة ولكننا لا نستطيع أن نتعرف بسهولة كيف كانت ردة فعل سكان المدينة المسلمين وزعمائهم حيالها. ولا بد أنه كانت هناك ردة فعل ما ونحن نقف على آثارها في الصفحات الأخيرة من كتاب الجبرتي أو عندما أرسل عمر مكرم إلى المنفى. إلا أنه ليس سهلاً بناء أي شيء من هذه اللوحات وتبقى الصورة المألوفة التي تملكها عن مصر في القرن التاسع عشر صورة منقوصة. ففي أحد جوانبها نلمح نمواً تدريجياً في فعالية سكان المدن السياسية تستمر عبر القرن الثامن عشر وتلقي بثقلها في مرحلة ما بين الثورة الأولى ضد الحكم الفرنسي وبين الحركة التي حملت محمد علي إلى السلطة وفي فترة متأخرة في أعوام ١٨٧٠ نلمح ارتفاعاً مفاجئاً في تلك الفعالية، أما فيما بين ذلك فلا شيء عملياً بل فراغ سياسي.

إنها فجوة هامة في معرفتنا تتصل بالسياسات الدينية التي اتبعتها المقاطعات العثمانية (أي المقاطعات المسلمة على الأقل) ولن نتمكن من فهمها إلا عندما نرى تلك السياسات في لغة «سياسات الوجهاء» أو بتعبير ماكس وير «النبلاء» Patriciate وهناك أمثلة عديدة في التاريخ على سياسات النبلاء. إنها تختلف من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر وإن كانت تجمعها في الغالب بعض الأمور المشتركة. ويبدو أن هذا النمط من السياسات يظهر عندما تتوفر بعض الشروط: أولاً عندما يكون نظام المجتمع متسماً بعلاقات التبعية الشخصية فالخرفي في المدينة ينتج بصورة رئيسية لحساب النبلاء البارزين والفلاح في الريف سواء كان حراً اسماً أم لا ينتج لحساب مالك الأرض أيضاً إما لأنه لا يستطيع أن يمول نفسه بدون ذلك أو لأن المالك يملك بمقاليده سوق المدينة. ثانياً عندما يكون المجتمع تحت سيطرة الوجهاء المدنيين أي العائلات الكبيرة (على غرار تلك العائلات الإيطالية في القرون الوسطى ولا تشبه مثيلاتها في فرنسا وإنكلترا القرون الوسطى) ممن يقيمون في المدينة بشكل رئيسي ويستمدون

معظم قوتهم منها ولأن وضعهم في المدينة يتيح لهم أن يهيمنوا أيضاً على مناطق ريفية نائية . وثالثاً عندما يمتلك هؤلاء الوجهاء بعض حرية العمل السياسي . وتتخذ هذه الحرية أحد شكلين . أن تكون المدينة متمتعة بحكم ذاتي ويكون الأعيان حكامها أي حكم النبلاء بالمعنى الواسع لتسمية ماكس وير . أو أن تكون المدينة خاضعة لسلطة ملكية إلا أن السكان المدنيين يريدون ويقدرّون على فرض قيود عليها أو يمارسون بعض النفوذ .

ونحن نجد الحالة الثانية في التاريخ الإسلامي . فإذا استثنينا حالات نادرة جداً ، لم نجد جمهورية يحكمها نبلاء ، بل ملكية متجذرة في مدينة أو أكثر وتحكم أربابها النائية بالتعاون مع ، ومصالحة ، الطبقات المسيطرة ، ونجد في مثل هذه الظروف بعض صيغ العمل السياسي الخطئية . حيث يتمثل نفوذ الأعيان السياسي في عاملين أولهما أنه لا بد لهم من امتلاك « مدخل » إلى السلطة حيث يصبحون قادرين على النصيح والتحذير والتكلم بصورة عامة باسم المجتمع أو جزء منه في بلاط الحاكم . وثانيهما أنهم يحتاجون إلى بعض السلطة الاجتماعية الخاصة بهم مهما كان شكلها أو مصدرها ويجب ألا تكون مرتبطة بالحاكم وأن تمنحهم وضعية قيادية مقبولة « وطبيعية » وهم يحاولون إذا كانوا حاذقين إيجاد ائتلاف من قوى مدنية وريفية حول هذه النواة المركزية من السلطة المستقلة . لكن هذه العملية لاتمضي بالضرورة إلى جرّ جميع القوى الاجتماعية إلى هذا الائتلاف ففي منظومات سياسية كهذه يميل الناس إلى تشكيل ائتلافين أو أكثر يوازن أحدهما الآخر . ويمكن أن تعطى عدة أسباب لذلك : فهذا النوع من الزعامة ليس مؤسسة وسوف يوجد دائماً من يتحداها وعلى الزعيم أن يوفق بين مصالح متعددة وأن يوازن بينها وبين مصالح الحاكم وهو ملزم بإحباط آمال بعض المجموعات ممن يميلون إلى ترك ائتلافه والانضمام إلى آخر غيره . ومن مصلحة الحاكم أن يخلق خصومات بين الأقوياء من رعاياه ويتعهداها وإلا فإنه يجد المجتمع كله مدعواً للوقوف ضده .

ومن الواضح أن جانبي قوة الوجهية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً أحدهما بالآخر فهو باعتباره يملك مدخلاً إلى السلطات يمكنه التصرف كزعيم . وباعتباره يتمتع بقوة مستقلة خاصة به في المجتمع فإن السلطات تحتاج إليه وعليها أن تمنحه مدخلاً إليها . إلا أنه يتوجب عليه بهذا السبب أن تكون أفعاله في الظروف العادية حذرة بل ومليئة . أما في لحظات الأزمة فإن العمل المباشر يصبح ممكناً بل وتقس الحاجة إليه ، وقد يقود الوجهاء ثورة ضد الحاكم أو يصبحون هم أنفسهم حكاماً في فترة غياب الحكم ، وعندما تزيج سلالة حاكمة سلالة أخرى يتصرف الأعيان وكأنهم حكام بالوكالة ويقومون بتسليم المدينة إلى سيدها الجديد . أما

في أوقات أخرى فيتوجب عليهم التصرف بحذر بحيث لا يفقدون اتصالهم بأي من قطبي قوتهم وعليهم ألا يظهرها أمام المدينة وكأنهم ببساطة مجرد أدوات بيد السلطة وإن كان عليهم بالمقابل ألا يظهرها وكأنهم أعداء السلطة فإن مخاطرة كهذه تحرمهم من مدخلهم إليها بل وتحرمهم من الأسس الحقيقية لمركزهم في المجتمع وذلك بفعل استخدام الحاكم لكامل سلطته ضدهم . ولا بد لهم أن يلتزموا في تصرفاتهم جانب الحذر بصورة عامة . فيستخدمون نفوذهم في الخفاء ويعبرون عن استيائهم بحذر ، ويقصون حضورهم في حضور الحاكم وأن يكون تشجيعهم للمعارضة سراً ولكن ليس إلى الحد الذي تستفز غضب الحاكم فينزل بها ضربه .

### III

كانت استنبول فوق كل شيء مركز حكومة ، ولم تكن كمدينة إسلامية تماثل كثيراً تلك المدن العظيمة الأساسية التي نمت وتطورت وكانت مستودعاً لعصور عديدة من التاريخ الإسلامي ، بل هي أشبه بالمؤسسات الإمبراطورية التي تشير بها سلالة حاكمة إلى عظمتها ، وكانت أعظم قوة للحكومة متمركزة بطبيعة الحال في عاصمتها ولم تكن هناك تقريباً قوة أخرى محلية موازية مستقلة عنها . لم تكن استنبول مدينة إسلامية قبل الفتح ولم يجد الفاتحون هناك مجتمعاً إسلامياً قديماً ذا بنية داخلية تم تكوينها وأصبح له زعماءه « الطيبعيون » من أبناء العائلات القديمة التي تتمتع باعتبار اجتماعي أصيل . وكان معظم تجارتها في أيدي الأجانب أو اتباع الأقليات الدينية وهم غير قادرين على ممارسة زعامة أو الحصول على سلطة ( فيما عدا نفوذ فرعي كما كانت حال اليونانيين Phanariot Greek ولزمن محدود ) وقد حثمت الحاجة الواضحة إلى ضمان استمرار تموين العاصمة بالغذاء ، على الحكومة أن تحول دون نمو هيمنة مدنية على الأرياف الممتدة حولها ، كما كان يجري في أماكن أخرى مما يتيح لأعيان المدن أن يسيطروا على المبادلات الاقتصادية بين الريف والمدينة .

يضاف إلى ذلك أن الطليقة التي ينشأ منها « العلماء » الناطقون باسم الشعب المعبور عن مظالمه ومطالبه في المدن الأخرى ، كانت لها هنا طبقة رحيمة جداً وتدين بنفوذها إلى المنصب الديني العالي الذي تحتله في الحكومة وتكون قريبة من الحاكم أكثر من قربها من الرعية . وتحولت مع مرور الزمن إلى طبقة تهيمن عليها عائلات ذات امتيازات أوجدها الغنى وتتوارث خدمة الدولة من جيل إلى جيل . والحق أن المنظمة الانكشارية قدمت لأفراد الأقواج وسائل للتعبير عن سخطهم ، في الفترة العثمانية المتأخرة على الأقل . ولكنهم عندما استطاعوا

تقويض الحكومة لم يتمكنوا هم أنفسهم من السيطرة عليها والحقيقة أنهم كانوا أدوات بأيدي قوى سياسية داخل الحكومة. لم تكن سياسات استنبول سياسات أعيان كما عرفناهم بل كانت شيئاً مختلفاً، سياسات بلاط أو بيروقراطية. إن «الزعماء» السياسيين الذين شكلوا اتحادات وتصدروها وكافحوا في سبيل السلطة كانوا هم أنفسهم خداماً للحاكم واستمدوا جوهر قوتهم منه وليس من وضعهم المستقل في المجتمع لكن الطريق إلى السلطة والزعامة داخل الحكومة تغير من عصر عثماني إلى آخر كما بين ذلك الأستاذ إيتزكوفيتز<sup>٢</sup> Itzkowitz. ففي القرن السادس عشر كانت الطريق تمر عبر المدارس وخدمة القصر أما في القرن الثامن عشر فقد بات مألوفاً أن يصعد رجال من الخدمة المدنية إلى القمة.

وقد اتخذت السلطة العثمانية شكلاً آخر في مراكز الولايات إذ كان التمييز هناك بين «العسكر والراعايا». يحمل معه كثيراً من الأصوات الخافتة من عرقية ودينية وغيرها. فالحكام العثمانيون والموظفون يأتون من أماكن بعيدة جداً ويتكلمون لغة مختلفة في أغلب الأحيان، ولا يكتسبون أمداً كافياً لتضرب جذورهم في الأرض ولم تكن القوات الجاهزة لديهم والتي يستطيعون الاعتماد عليها كافية لفرض سلطتهم، بدون مساعدة، وكان عليهم لكي يحكموا الجميع أن يعتمدوا على وسطاء محليين وقد وجدوهم جاهزين على الفور. إن البلاد التي استولى عليها العثمانيون في آسيا وإفريقيا على الأقل كانت بلاداً ذات ثقافة إسلامية عريقة وتقاليد متصلة في الحياة المدنية والوجود السياسي المنفصل ولم يحاول العثمانيون عندما جاؤوا أن يمحوا العادات المحلية الجيدة أو يمثلوها بل حاولوا الحفاظ عليها وحتى إحياءها. وفي ظروف كهذه تضطر فيها السلطة إلى الاستعانة بالمساعدة المحلية لترسيخ نفسها، يمكن «لسياسات الوجهاء» أن تزدهر.

ولكن من هم أولئك «الوجهاء»؟ إن مفهوم الوجيه كما سوف نستخدمه مفهوم سياسي وليس اجتماعياً ونحن نقصد به ذلك الذي يستطيع أن يلعب دوراً سياسياً ما كوسيط بين الحكومة والشعب وزعيماً — إلى حد ما — لسكان مدينتين، ويحدث أن تتمكن من لعب هذا الدور فئات مختلفة في ظروف مختلفة وهي تتمتع بنوع مختلف من القوة الاجتماعية فقد كانت الولايات العربية تشتمل على ثلاث فئات من هذا القبيل، كان هناك أولاً الناطقون التقليديون باسم المدينة الإسلامية وأعني «العلماء» الذين يستمدون قوتهم من مركزهم الديني. وكانت الحكومة العثمانية تحتاج إليهم فهم وحدهم القادرون على إضفاء الشرعية على أعمالها. وفي حين كانوا يشكلون في استنبول فئة رسمية إلا أنهم كانوا في المقاطعات يتمتعون إلى

عائلات محلية إذا استثنينا القاضي والمفتي والنجيب\* والنائب وكان نفوذهم مستمداً من أوضاعهم إلا أن لهم مصادر أخرى للتنفيذ مثل الصيت الذائع عن بعض العائلات الدينية والذي يعود إلى قرون خلت وربما إلى بعض الأولياء الذين تزار قبورهم في قلب المدينة ومثل علاقة «العلماء» المحليين بالمنظومة الدينية الشاملة وبالتالي مع القصر ومع الديوان الإمبراطوري، وذلك على الرغم من الحقيقة التي تفتح باب الدخول إلى سلك العلماء أمام كل المسلمين. كما يستمدون نفوذهم من ثرواتهم التي جمعوها من الوصاية على الأوقاف أو من الرابطة التقليدية بالبرجوازية التجارية، تلك الثروة التي كانت آمنة نسبياً من خطر المصادرة بفضل مركزهم الديني.

ثانياً كان هناك قادة الحاميات المحلية. وكانت الحكومة تحتاج إليهم أيضاً نظراً لسيطرتهم المباشرة على القوة المسلحة. وكانوا يملكون بعض الاستقلال في العمل. وكانوا يعتمدون إلى حد ما على روح التضامن التي تتجلى بين رجال مسلحين وانضباطيين وكان زعماء الانكشارية يسيطرون بصورة خاصة على القلاع المحلية التي تخضع لأوامر مباشرة من استنبول ولم يكونوا مسؤولين أمام الحاكم المحلي. كما أن الانكشاريين تجذروا مع مرور الزمن في بعض الأماكن من المدينة حيث جندوا جيوشاً محلية مساعدة وأصبحت العضوية في الأفواج وراثية، كما أن أفواجاً مخصصة أضحت متاثلة تماماً مع أحياء خاصة من المدينة وصارت تستخدم كمنظمات للدفاع، وللعمل السياسي لا كقطعات عسكرية.

ثالثاً هناك من نستطيع أن نسميهم «وجهاء زمنيين» (أعيان، أغوات، أمراء) وهم أفراد أو عائلات تمتد جذور قوتهم إلى بعض التقاليد السياسية أو العسكرية أو إلى ذكرى بعض الأسلاف أو الأجداد، وإلى عصبية عائلية أو أي مجموعة أخرى يجوز أن تكون معادلة لها، أو إلى عصبية على الإنتاج الزراعي من خلال امتلاك الأشراف على الأوقاف (ولهذا العامل الأخير أهمية خاصة ليس لأنه يمنحهم الغنى بل لأنه يمكنهم من السيطرة على تموين المدينة بالحبوب مما يضعهم في موقع عام مؤثر يشكل عامل ضغط على الحكومة).

ومهما يكن المصدر الذي انبثقت عنه أي من هذه الزعامات المحلية الثلاث فسوف نجد أنها تمارس نشاطها السياسي بالطريقة نفسها، فزعمائها أو ممثلوها أعضاء في «الديوان» الحكومي وبذلك يؤمنون مدخلاً رسمياً إلى الحكومة. ومن جهة أخرى يقيمون اتحافاً حول نواة قوتهم المستقلة الخاصة، مؤلفاً من عائلات أخرى ذات وجهة ومن العلماء وقادة القوات

\* المراد به نقيب الأشراف وهو مركز يتمتع بمكانة دينية واجتماعية هامة.



المسلحة وكذلك المنظمات التي تحتضن قوة السكان الفاعلة . وبعض مجموعات الحرفيين (وخاصة الجزائريين) . وأصبح الإنكشاريون مجموعة شعبية في الأماكن التي وجدوا فيها ، وشيوخاً لأكثر الأحياء شعباً وهؤلاء معبوثون غير راحيين للرأي العام ومنظمون للعمل الشعبي الذي سرعان ما يعود تحت اسم أو آخر إلى ماضي المدينة الإسلامية البعيد ، بل قد تمتد هذه التركيبة إلى أبعد من المدينة وتنتشر إلى أريافها المباشرة وتضم رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبال . إلا أن هذه التركيبة غير مستقرة فالقوى التي تنجذب إلى فللك وجيه يمكنها أن تخرج منه لتدور في فللك آخر أو أنهم يصبحون هم أنفسهم وكلاء مستقلين . وقد يعودون إلى تبعية مباشرة للحكومة .

ويصدق هذا الوصف على جميع مراكز الولايات ولكن ثمة اختلاف كبير بين ولاية وأخرى من حيث المجموعة التي تتسلم القيادة من بين المجموعات الثلاث التي ذكرناها ، وإلى أي مدى تبتعد في تصرفها حيال الحكومة العثمانية في القبض على زمام السلطة بصورة كاملة ودائمة . وفي أحد الأطراف القصية ولايات شمال إفريقيا التي أتاح بعدها عن استنبول وفقدان الأسطول العثماني سيطرته على البحر المتوسط ، لبعض القوى المحلية أن تستأثر بالحكومة وتحكم باسم السلطان وتتقلد منصبه وتسلم الحكم إلى من تختاره من خلفائها .

وفي القاهرة كان الوضع أكثر توازناً ، ولحق أن السلطة العثمانية المحلية كانت ضعيفة بالقياس إلى المرحلة الأولى ولم تكن قادرة على الاحتفاظ بجيش جاهر كبير بما يكفي لفرض سلطتها . لكن مصر مع ذلك كانت من الأهمية في نظر العثمانيين ولأسباب عديدة ، بحيث لا يمكن أن يتركوها تضيع وكانت القوة البحرية العثمانية لا تزال قوة يحسب حسابها في شرقي البحر المتوسط وكذلك كان السلطان ما يزال يتمتع ببعض الاحترام باعتباره مدافعاً عن الإسلام السني وحامياً للأماكن المقدسة ، كما أن الحكومة العثمانية ما فتئت قادرة على تأكيد سلطتها سواء عن طريق القوة المباشرة أو بموازنة المجموعات المحلية بعضها ضد البعض الآخر . إلا أن الإدارة العثمانية في مصر لم تستند على أسس اجتماعية من العسكريين الأتراك المسيطرين على الأراضي ، كما كانت تفعل في الأناضول والبلقان وهكذا أمكن لبعض الزعماء المحليين أن يبرزوا وأن يأملوا بتوطيد مركزهم وتقويته بوضع أيديهم على الأراضي وعلى ضريبتها . وقد أوضحت الكتابات الحديثة التي قام بها الأستاذة آيالون Ayalon وهولت Holt وشو Shaw طبيعة هذه الزعامة المحلية وتطورها ، فهي لم تأت من خلال الطبقة الدينية ولا من زعماء السلك العسكري . صحيح أن الزعماء الدينيين (سواء شيوخ الأزهر أو رؤساء العائلات

التي تفرقت زعماء «الطرق الهامة» كانت في أيديهم بعض الأسلحة كالعلاقة بينهم وبين التجار المسلمين الذين يقومون بالتجارة في نهر النيل والبحر الأحمر، وكسيطرتهم على الأوقاف، والرابطة الوثيقة مع سكان المدن الصغيرة والأرياف، والاحترام الأكيد للمحتد الديني والتعليم. لكن تجربة الحكم العسكري الطويلة وتقاليد العلماء السنيين علمتهم أن يلعبوا دوراً مكتوماً وثانوياً وعلمت الشعب أن يبحث في مكان آخر عن الزعامة السياسية. وكان لدى زعماء «الأفواج السبعة» بعض الميزات الواضحة إلا أن التضامن فيما بينها لم يعد كافياً لتزويدها «بالعصية» الضرورية لكل من يأمل في القبض على زمام السلطة، وذلك بعد أن بدأ السلك العسكري ينسحب إلى داخل المجتمع المصري والانضباط العسكري يتراخى. وكانت المجموعات الوحيدة التي تملك العصية المطلوبة، في غياب العائلات المحلية التي لها زعامة تقليدية، هي الأسر المملوكية. ولم يكن هؤلاء هيئة عسكرية ولكنهم نخب أوجدها رجال يملكون قوة سياسية أو عسكرية وهي مؤلفة من رجال أحرار يلتحقون بخدمة رؤساء الأسرة المتنايعين ويجمعهم تضامن فيما بينهم يمكن أن يستمر طيلة حياتهم وقد أنتج التدريب وتقاليد الأسرة أفراداً عرفوا كيف يجمعون حولهم زعماء دينيين وقادة أفواج وطوائف شعبية ووراء كل هذا واحداً أو آخر من تحالفات ريفية مهلهلة «نصف حرام» و «نصف سعد Sa'ad» وعندئذٍ ومع هذه التركيبة، عرفوا أيضاً كيف يوطدون قوة فعلية وكيف يحصلون لهم ولأتباعهم على رتبة «بك» من الحاكم ومن بعدها يصلون إلى المراكز الكبرى التي يعين فيها البكوات، ويسيطرون على التزام الضرائب Tax Farms إلا أن هذه التركيبة كانت سريعة العطب فلا بد لأسرة ما أن تدمرها أسر أخرى كما دُمرت الأسرة القاسمية على يد تحالف بين «الفقرية» و «الكاز دو غلية» ثم لا يلبث هذا الحزب المسيطر أن يتمزق كما فعلت الأسرتان السابقتان، أو يواجه خصوماً جدداً. أما الحكام العثمانيون فشأنهم كشأن القوى المحلية الأخرى فهم يستعملون خصوماتها لإضعافها جميعاً.

وثة «وجهاء» وجدوا في الولايات العربية إلى الشرق من مصر ولكن في صور أخرى. ففي مركزي ولايتين هما صيدا (عكا فيما بعد) وبغداد نجد ظاهرة الأسرة المملوكية نفسها كما في مصر. ونجد في كلا المركزين على كل حال أسرة مملوكية واحدة ومع أنها كانت تميل إلى التمزق ولكنها استطاعت أن تحتفظ بتضامنها وفي كلا المركزين تشكلت الأسرة بفضل حاكم قوي وضمت الحكم بعد موته لنفسها وحافظت عليه حتى أعوام ١٨٣٠. لماذا قبلت

\* المقصود هنا هو الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في مصر وغيرها.

الحكومة العثمانية هذا الاحتكار الرسمي للسلطة تعتمد إليه أسرة واحدة؟ ترد على الذهن أسباب متنوعة، ففي المقام الأول كان كل من بغداد وعكا مركزاً «حدودياً» فيجداد تقع على الجبهة المضطربة مع الدولة الفارسية، ومع السكان الشيعة من حولها والمشكوك في ولائهم كما أن عكا تقع بالقرب من حدود مصر شبه المستقلة وتفتح على المتوسط كما تحجم عند قدمي المنطقة الجبلية في كل من شمال فلسطين وجنوب لبنان حيث برهن السكان في الماضي عن تعاطشهم إلى الاستقلال وعن رغبتهم في التحالف مع قوى خارجية، وفي سنوات ١٧٧٠ وضمن تركيبة من حكام للجبل شبه مستقلين اجتازت القوات المصرية الطريق الساحلي عبر فلسطين وهددت القوات اليونانية - الروسية في شرقي المتوسط السيطرة العثمانية على جنوب سوريا تهديداً خطيراً، وكان من مصلحة الباب العالي في كلا المركزين (كما في بعض الولايات الأخرى من الإمبراطورية) أن يثبت في الحكم المجموعة التي تستطيع الاحتفاظ بقوات مسلحة كافية وتجمع الضرائب وتحافظ على ولايتها موالية للسلطان في نهاية المطاف.

ثم إن المناطق الريفية في كلا المركزين كانت تُبتلع بالتدرج على أيدي شيوخ المضاب اللبنانيين والفلسطينيين في صيدا وعكا. وفي بغداد على أيدي زعماء القبائل مثل شيوخ «المتفق» الذين كانوا يسيطرون على الجزء الأكبر من الأراضي وبالتالي على ضريبة الأرض وعلى قسم من مراكز المكوس. وهكذا لم يكن يوجد دافع هنا إلى الأطماع والخصومات بين القوات المدنية كما كان عليه الأمر في مصر حيث «الالتزام»\*. يضاف إلى ذلك أن هذه القوى المدنية كانت أضعف من القوى في القاهرة وكان المجال بالتالي لتشكيل تركيبة قوية أضعف إمكانية، كانت صيدا وعكا مدينتين صغيرتين وليس فيهما عائلات دينية كبيرة كما أن ريفهما مملوك للمسيحيين والدروز والشيعة إلى حد كبير ولا يشتمل على أوقاف كثيرة. أما في بغداد فقد كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء السنيين لكن قوتها الاجتماعية كانت محدودة بفضل سيطرة مشايخ الشيعة ورؤساء القبائل على المناطق الريفية، كما أن التجارة في كلا المركزين كان يسيطر عليها الأجانب وأبناء الأقليات إلى حد كبير، اليهود والأرمن في بغداد والأرثوذكس والجماعات المسيحية الأخرى في صيدا وعكا.

وسوف نرى في الموصل صورة مختلفة. وهي تشبه عكا وبغداد من حيث أن مجموعة محلية كانت قادرة على أن تفرض نفسها على الحكومة العثمانية وتصر على أن يكون الحاكم من أبناء

---

\* نظام لجمع الضرائب كان معمولاً به في العهد العثماني يلتزم بموجبه أحد الوجهاء والأمرأه أو من في حكمهم جمع الضرائب من الأهليين وهو يحصل على مساعدة الحكومة في تحصيلها بكل الوسائل.

المدينة ذاتها، ولكنها لا تشبههما من حيث أن الحاكم لم يكن من أسرة مملوكية بل من أسرة « جليلي » وقد جاءت من خارج البلاد على الأرجح كما يقول التاريخ الإسلامي ( ويغلب على الظن أنها من أصل مسيحي ) وقد استطاعت أن تشكل نقطة استقطاب لجماعات مختلفة وعديدة وقد نستطيع أن نجد هنا أيضاً تفسيراً لهذه الوقائع في بعض السمات المميزة للمدينة . إذ أن ريف الموصل صغير ونادراً ما امتد مجال نفوذ الاقتصاد المدني إلى ما وراء السهول ووادي النهر المحيط بها مباشرة . وتقع إلى أبعد من ذلك المنطقة البدوية والإمارات الكردية الجبلية .

وفي هذه المنطقة الصغيرة المحاطة بحيران مختلفين والتي تكاد تكون مدينة — دولة ، تستطيع السياسة المدنية أن تنمو دون تدخل كبير . وكانت المدينة نفسها مركزاً للثقافة الأصولية الإسلامية وازدهرت حول مساجدها ومدارسها بعض العائلات ذات التقاليد الدينية والتي تتمتع بالاحترام مثل عائلة « العمري » التي كانت حارسة الأصولية الدينية في شمال العراق . وكانت الموصل مركزاً تجارياً هاماً أيضاً ، يقع على الطريق الرئيسية من استنبول وآسيا الصغرى إلى بغداد والخليج ، ويشكل مركز تجمع وتوزيع لأجزاء من الأناضول وبلاد فارس . وكانت تجارة الموصل بيد المسلمين في الدرجة الأولى .

ونجد هنا مرة أخرى تحالف مجموعة دينية مع البورجوازية التجارية ، ولم تكن مركزاً عسكرياً في مثل أهمية بغداد . وكانت القوات المسلحة الرئيسية قوات محلية ظهرت على يد الحكام من أسرة « جليلي » كما أن الانكشارية أصبحوا منظمة سياسية في أحياء المدينة وتحت سيطرة زعماء محليين وهكذا لم يكن هنا قوة عسكرية تستطيع أن تعيق صعود الوجهاء المحليين .

ويبقى أن نأخذ بعين الاعتبار مدن سوريا والحجاز : دمشق ، حلب ، والمدينتين المقدستين وتوابعهما . هنا نجد سياسات الوجهاء في شكلها الأكثر نقاء . وقد ظلت السلطة العثمانية حقيقة واقعة من جهة ، وكان لا بد لها أن تكون واقعاً بسبب مشروعيتها في أعين العالم الإسلامي والتزامها بالسيطرة على المدينتين المقدستين وعلى طرق الحج وكذلك بسبب سيطرتها على الهلال الخصيب مما يؤكد أن استنبول هي التي تهيمن على قلب العالم الإسلامي وليست القاهرة ولا أصفهان . ومع أن هذه السلطة قد بدت وكأنها تم التخلي عنها لمصلحة مجموعة محلية كما كان الحال مع أسرة العظم في دمشق خلال معظم القرن الثامن عشر فقد كان يمكن استردادها إما بفضل الأسلوب القديم من مثل وضع حاكم ضد آخر أو بواسطة الأساليب العسكرية المباشرة . فالطريق الإمبراطورية إلى سوريا والحجاز تظل مفتوحة .

وكانت سلطة الوجهاء من جهة أخرى عظيمة في هذه المدن بشكل خاص ولم يكن الوجهاء هنا من الممالك بل من البورجوازية القديمة بزعمائها مثل «الشرفاء» في الحجاز والعائلات الكبيرة في دمشق وحلب والمدن السورية الصغيرة وكان لبعضها إرث ديني تقليدي وتعليمي (وفي حلب وضواحيها كانوا يعترفون بوصاية الشرفاء وامتيازاتهم) وكانت هذه الطبقة من القوة بحيث ضمت إليها عائلات ذات أصول عسكرية تلتف حولها ولأزمات متناحرة فيما بينها مما مكن الأشرار المملوكية من التمسك واستعادة السلطة من الحاكم المحلي أو التأكد على الأقل من أن ممارسة الحكم تأتي في مصلحتها وتمكنت في بعض الأحيان من الثورة على الحاكم وأن تنجح في حكم المدينة لفترات قصيرة (في حلب مرات عديدة وفي دمشق عام ١٨٣٠).

وكانت هذه الطبقة في كل من دمشق وحلب ممثلة في ديوان الحاكم ومن هنا كان مدخلها إلى الحاكم وكان أعضاء الديوان في حلب يتألفون من: «المحصل» وهو وجيه محلي ملتزم لأكبر جزء من ضرائب الأراضي و«سردار» الانكشارية وسوف نرى أنه كان يتأثر بنفوذ الوجهاء، و«المفتي» و«النقيب» والعلماء الرئيسيون والأعيان بالمعنى الفني المحدد أي أولئك الوجهاء الذين كانوا يتوارثون عضوية الديوان. وكان الديوان في دمشق يشبه في تركيبه ديوان حلب، لكن الوجهاء هنا لم يكونوا يملكون مجرد الوصول إلى الحاكم بل إنهم كانوا في مركز لا يسمح له أن يحكم بدونهم. فقد كانوا يسيطرون على مصادر القوة في المدينة وليس على الطبقات الغنية والمعترف بها وحسب بل على جمهور العامة أيضاً. وكانت ممارسة هذه السيطرة تتم عبر المؤسسات الدينية والأحياء الشعبية وعبر الانكشارية فوق كل ذلك. وكان هناك تمييز رسمي في كلتا المدينتين بين القبول *Kapikul* وهم الانكشارية الإمبراطورية وبين اليرلي *Yerliye* وهم المساعدون المحليون أو أبناءهم. وقد فقد هذا التمييز معناه في حلب على كل حال. ففي كلتا المدينتين كانت المجموعات المحلية خاضعة للتأثيرات المحلية في حين كان القبول في دمشق جيوشاً إمبراطورية أرسلت من استنبول ولكنهم لم يكونوا تحت إمرة الحاكم المحلي وإنما يخضعون لسيطرة «أغواتهم» البعيدة في استنبول مما ساعد على أن يكونوا هم أيضاً عرضة للضغط المحلي وكان لهم في كلتا المدينتين روابط وثيقة تربطهم ببعض أنواع التجارة (وستصادف هنا مرة أخرى الجزائين الذين لا يخلو منهم مكان) وبعض الأحياء الشعبية حيث يتجمع مهاجرون من الريف وآخرون يعملون في القوافل التجارية: كأحياء البنقوسة وباب النيرب في حلب والميدان في دمشق وكان القنصل الفرنسي يسميه «الضاحية النائرة» في المدينة. وكان الوجهاء يستطيعون من خلالها أن يصدروا أوامر عامة أو يلغوها ويسيطرون على نظام الضرائب المدنية منذ أن أنيط جمعها بشيوخ الأحياء والحرفيين.

جمع الوجهاء ثرواتهم من مصدرين : التجارة والأرض . ويعتمد المؤرخون كثيراً على تقارير القناصل التي كانت تميل إلى المبالغة في أهمية التجارة مع أوروبا التي كان القناصل معينين بها بلا ريب بصورة رئيسية لكن ثروات دمشق وحلب جاءت في معظمها من طرق أخرى هي طريق الحج والطرق التي تعبر الصحراء إلى بغداد وبلاد فارس والخليج بكاملها ، وكان المسلمون يسيطون سيطرتهم في هذا الوقت على الطريق الأولي كلياً وعلى الثانية جزئياً . وكان الأغنياء من تجار المسلمين يظهرون في تقارير القناصل أقل عدداً من تجار الأرمن أو المسيحيين Uniate أو اليهود ، إلا أنهم على الأرجح كانوا أكثر أهمية في هذه الفترة . أما فيما يتعلق بالأرض فإن غوطة دمشق والسهول الغنية حول المدن كان يملكها الوجهاء في الدرجة الأولى وبصورة فعلية إما كملاكين Malikanes وإما كأوقاف . وعندما لا تكون مملوكة بهذا الشكل يستطيع الوجهاء أن يأملوا بالحصول على التزام الضرائب عليها . ومهما كانت طريقة سيطرتهم على محاصيل القرى فإنها تمكنهم من السيطرة على نموين المدينة بالقمح . ونستطيع أن نراهم في كلتا المدينتين يستخدمون ذلك في سبيل خلق نقص في المؤن اصطناعي ليس بهدف رفع الأسعار وجني الثروة وحسب بل للسيطرة على الحاكم وذلك بخلق اضطرابات يستطيعون وحدهم إخمادها .

والواقع أن الصراع بين الفئات في سوريا كما في مصر كان في معظمه يدور حول السيطرة على القومين بالغذاء وعلى الضرائب سواء من أجل المصلحة الشخصية أو كأدوات سياسية ، وقد تشكلت التركيبات السياسية لهذا الغرض ومن أجله يمكن إعادة تشكيلها . ولكن التشكيلات كانت سريعة العطب لسبب بسيط وهو الارتفاع الشديد في الأسعار وقد بدأ الوجهاء في بداية القرن التاسع عشر ، في حلب على الأقل يفقدون سيطرتهم على التركيبات التي شكلوها وأخذت القوة تنتقل إلى أدواتهم السابقة وهم رؤساء الانكشارية فقد أصبح هؤلاء مسيطرين الآن على القرى ويقومون تحالفات مع رؤساء العشائر البدوية والكردية في الأرياف وليس مع القوى في المدينة وحدها إلا أن قوتهم ربما كانت أكثر هشاشة من قوة المماليك في مصر لأن الحياة المدنية والحضرية في سورية كانت أقل استقراراً بقوة رؤساء البدو والأكراد كانت تلتهم الريف .

## IV

من الواضح أن إصلاحات مرحلة التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية والإصلاحات المماثلة في مصر ( وكذلك في تونس ) لو استمرت حتى نهايتها المنطقية كانت ستدمر قوة

الوجهاء المستقلة وصيغة العمل السياسي التي تجعلها ممكنة، إذ كان هدف الإصلاحات تأسيس إدارة موحدة الشكل ومركزية ترتبط مباشرة بكل مواطن وتعمل تبعاً لمبادئها العقلانية الخاصة في العدالة وتطبق بالتساوي على الجميع : لكن هذه الأهداف وعلى الرغم من أنها قد تحققت إلى درجة ما إلا أنها لم تنفذ بصورة كاملة ففي القاهرة واستنبول على حد سواء جرى تحريف نتائج الإصلاحات وأدت إلى كثير من التعقيدات بفعل عوامل عديدة مثل وجود حاكم مطلق يرغب في تطبيق الأفكار الجديدة بالشكل الذي يقوى من مركزه وليس إلى الحد الذي لا يهدده وحسب . كما أن التطور التدريجي للشعور العام في أوساط بعض المجموعات التي لم تعد راغبة في أن تظل محكومة وأن تفرض عليها مصلحتها من الأعلى بل ترغب في المشاركة بالعملية وكذلك حجم وتنوع المذهب العثماني في الحكم الذي يتصرف بأشكال مختلفة في أماكن مختلفة .

ففي القاهرة (وربما في تونس أيضاً) طبقت الإصلاحات في البداية لمصلحة الحاكم . والواقع أن الهدف الأول والرئيسي لمحمد علي كان تدمير كل خصوم سلطته وقد كُتب الكثير عن تدمير زعماء المماليك وصُرف كثير من الانتباه إلى حفلة الغداء الشهيرة تلك ، ولكن قليلاً ما توجه الاهتمام إلى حدث ذي أهمية مستمرة هو إلغاء «الالتزامات» وكانت سيطرة المماليك على الالتزامات قد ضعفت بفعل الاحتلال الفرنسي وهذا ما سهّل على محمد علي إنهاء ذلك النظام ، وقد دمر عمله هذا في آن واحد الوسائل التي وطدت بها الأسر المملوكية قوتها ، والهدف الكائن وراء تطلعاتها . وقد ضمن محمد علي بجمعه الضرائب مباشرة عدم بروز طبقة جديدة من الملتزمين وعندما بدأت تظهر إلى الوجود طبقة جديدة من مالكي الأراضي في أواخر أيام حكمه لم تكن تملك الوسائل نفسها في أول الأمر كتمارس الضغوط على الحكومة كما كان يفعل المماليك ، وصحيح أنه لم يطل بهم الأمر حتى أصبحوا في وضع أقوى في الاقتصاد الريفي لكن امتلاك الأرض بحد ذاته لم يكن يخلق قوة سياسية إلى أن بدأ إسماعيل يحتاج إلى مساعدتهم ودعمهم في أعوام ١٨٧٠ .

لقد حال صعود الأسر المملوكية في القرن الثامن عشر في القاهرة دون العملية التي جرت في استنبول وهي تنامي القوة السياسية للعاملين في الخدمة المدنية ، فلم تكن لهؤلاء أية قوة مستقلة عن محمد علي ليحسب حسابها بل إنهم فقدوا أهميتهم إذ بدأ نوع جديد من الإدارة بالظهور وأصبح يحتاج إلى نوع جديد من المهارات ، وكان معظم الإداريين الجدد من الأقباط أو من مسيحيين آخرين لم تكن لديهم قوة خاصة بهم ، أو من رجال آخرين ذوي

أصل متواضع تلقوا تدريباً في مدارس البعثات أو المدارس الخاصة وهم يدينون بتقديمهم لرضا الحاكم. كما أن العائلات الدينية القديمة التي احتفظت بمكانتها الاجتماعية إلى حد كبير فقدت قوتها السياسية وحريتها في العمل التي بلغت أوجها في السنوات التي تلت الاحتلال الفرنسي. وقد ساعدت على إضعافهم مجموعة من العوامل أهمها إلغاء الالتزامات (التي استفادوا منها سابقاً أثناء الفوضى التي أحدثتها هزيمة المماليك على يد الفرنسيين) وإضعاف نظام الأوقاف وتطور القوانين الشرعية الجديدة وإهمال محمد علي لنظام التعليم الديني القديم. كما فقدت الطبقة التجارية القديمة كثيراً من قوتها وغناها في الوقت نفسه، وذلك مع فتح البحر الأحمر للملاحة البخارية في منتصف القرن الثامن عشر (حتى قبل شق قناة السويس) وغو تجارة القطن على نطاق واسع مع أوروبا والتي كادت تكون بكاملها في أيدي الأوروبيين أو المسيحيين المحليين واليهود.

لقد حل محمد علي محل المالكين السابقين وقد بنى مثلهم جيشه الخاص وبمجموعته الخاصة من الضباط والموظفين للإشراف عليه ولكنه نجح فيما فشل فيه سابقوه وخلق حوله أسرة مملوكية وحيدة لا يمكن تحديدها من جنود مرتزقة أو فنية أغرار، أثراك وأكراد وشرس وألبانيين (وقليل من الأوروبيين والأرمن لأغراض خاصة) غرباء عن مصر تدربوا في خدمته ويدينون له بتقديمهم فأضاف إلى «عصية» الأسرة المملوكية أشياء أخرى كالثقافة الأوروبية والمعرفة بالعلوم العسكرية الجديدة أو الإدارية وباللغة الفرنسية التي جاءت من خلالها. (ونستطيع هنا أيضاً أن نشير عابرين إلى تطور مماثل في تونس ويمكن أن نتخذ من خير الدين أمودحاً لهذه المجموعات الأخيرة من المماليك المتأورين).

ولا ريب أن بعض السخط قد رافق هيمنة الحاكم وأسرته، وقد وجد تعبيراً عنه في وقت متأخر جداً (في أحداث ١٨٧٩ - ٨٢ قبل كل شيء) وقد ظل فيما بعد موضوعاً متواتراً في القومية المصرية، أما في زمن محمد علي فل يكن قادراً على التعبير عن نفسه لأن أدوات العمل السياسي كانت قد دمرت. فالتزام الضرائب كان قد ولى. وجمعيات الحرفيين كانت لا تزال باقية كما بين الأستاذ بير<sup>١</sup> Baer، وبقيت «الطرق» أيضاً لكن الضبط الدقيق للشوارع والبازارات جعل العمل الشعبي أكثر صعوبة، وفي الريف دمر تحضير البدو، وتزايد سلطة «العمدة» وعملاء الحكومة في القرى الوسائل الأخرى الممكنة للعمل<sup>٢</sup>. كما يبدو أن محمد علي كان يتأهب بكل أناة للتخلص من أولئك الزعماء الشعبيين الذين عملوا في فترة الفوضى قبل أن يصل إلى الحكم على تعبئة الدعم الشعبي لمساندة المنافسين على السلطة وبوجه خاص عمر مكرم الذي ينظر إليه المؤرخون المصريون المحدثون كزعيم وطني، ولعل



الأفضل أن ينظر إليه كوسيط فمن كان « نقياً » يمكنه الوصول إلى الرؤساء العسكريين ولكن له اتباعاً من الشعب أيضاً . والحقيقة أنه استخدم مواهبه لمصلحة محمد علي نفسه لكن محمد علي شأنه شأن الجنود الألبانيين كان يعرف أن أول عمل يقوم به مستبد حذر هو تدمير أولئك الذين ساعدوه على اقتناص السلطة .

ويفسر هذان العاملان وهما غلبة سلطة الحكومة وغياب أدوات العمل السياسي لماذا غابت السياسات فعلياً في القاهرة (عدا سياسات البلاط) خلال الفترة التي تقع بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ . وقد تغيرت الأمور على كل حال في أواخر ١٨٧٠ إذ ضعفت سلطة الحاكم عندما اشتد الضغط الأجنبي على إسماعيل وتفجرت أفتنة جديدة للرأي والفعل كما تأسست صحافة غير رسمية وتنامى عدد السكان المدنيين ، وتحطم الأمن في الريف واستعاد الأهرام حيويته تحت رعاية الخديوي وأصبح مصريون من أصول فلاحية ضباطاً في الجيش . ومرة أخرى نجد نشاطاً سياسياً ومرة أخرى أيضاً تعود « سياسات الوجهاء » . وقد جاء القادة الذين ظهروا ، كما يمكن للمرء أن يتوقع ، من الأسرة المملوكية التي شكلها محمد علي ، فقد بدأت بالتصدع وأصبحت لأعضائها القيادين استقلالية كبيرة في العمل لأنهم أصبحوا الآن مالكي أراضٍ سواء عن طريق الإقطاعات التي كان يمنحها لهم الحاكم نفسه أو عن طرق أخرى . وكان السياسيون الجدد رياض ونوبار وشريف وبارودي ويستطيع المرء أن يلمح من خلفهم في الظلال مجموعات مختلفة في داخل العائلات الحاكمة . وقد ظلوا يعملون كمسياسيين بالطريقة التقليدية أي ببناء « أسرهم » الخاصة واتباعهم . لم يكن عراني وضباط الجيش زعماء في المقام الأول بقدر ما كانوا أدوات يستخدمها السياسيون ، وربما كنا قد أعطينا مزيداً من الاهتمام لعراني وقليلاً جداً لمحمود سامي البارودي وآخرين من أمثاله . إن صدمة التدخل الأنكلو فرنسي هي التي دمرت لعبة السياسيون ومناوراتهم وتوازنات القوى . وأطاحت بالسيف من اليد التي لوحت به وبدأ لبرهة قصيرة وكأنها تملك قوة خاصة بها عندما طار السيف في الهواء قبل أن يهوي إلى الأرض<sup>٤</sup> .

وقد بدأت « سياسات الوجهاء » تظهر مرة أخرى بعد صدمة الاحتلال البريطاني الأولى وكان الحكم البريطاني غير مباشر وغايته الرسمية أن يجعل نهاية الاحتلال ممكنة وظل بضع سنوات غير واثق من نفسه وكان يحتاج إلى وسطاء حتى أوجد بعد كرومر سياسة وضمن مراكز القوة الضرورية في الحكومة . وكان ثمة استقطاب في السلطة بين الإدارة والقصر ، وقد استطاع الوجهاء أن يلعبوا دوراً مافى مثل هذه الظروف وهو دور ملتبس

كالاعتاد ، يساند الاحتلال البريطاني ولكنه يلعب في الخفاء دور بؤرة لتجميع السخط . ولم تتضاءل أهمية دورهم إلا في منتصف أعوام ١٨٩٠ عندما بدأ كرومر يحكم مباشرة من خلال مستشارين بريطانيين أو وزراء دمي ، في حين كان الخديوي الجديد من جهة أخرى قد بدأ يمارس نوعاً جديداً من السياسة لتلقي مع الطلاب الوطنيين والجماهير المدنية .

لقد كانت نتائج إصلاحات محمد علي في القاهرة تقوم على تدمير الرعامة السياسية القديمة واستبدالها بحاكم مطلق تدعمه أسرة عسكرية جديدة . أما في استنبول فلم تكن العملية تجري بهذه البساطة وذلك لأسباب عدة أهمها في الغالب وجود مؤسسات قديمة وعميقة الجذور . وقد سببت الإصلاحات تدمير واحدة من تلك المؤسسات وهي أفواج الانكشارية ، وتم إضعاف مؤسسة أخرى ولكن إلى حد معين . فلم يعد القصر المصدر الأساسي للخوف أو الحظوة ، فثروته أصبحت محدودة ورجاله أصبحوا قلة وهو يستطيع أن يحكم عبر بيروقراطية ماهرة ومتخصصة فقط . إلا أن البيت العثماني ظل مركز استقطاب الولاء وجمعاً كاملاً من العادات السياسية التي ظلت تعطي السلطان سطوة نهائية على موظفيه ورعاياءه . لكن مؤسسة ثالثة ازدادت قوة وهي البيروقراطية العليا وقد تخلصت من خصومها العسكريين وقد مست الحاجة إليها فضلاً عن ذلك أكثر من أي وقت لأنهم كانوا الأشخاص الوحيدين الذين يستطيعون أن ينهضوا بعبء النظام الإداري الجديد وقد أوضح شريف ماردين في كتابه ' إن النظام يمجسد أفكار البيروقراطية إلى حد كبير أو على الأقل أفكار أولئك الذين تدرّبوا كدبلوماسيين أو مترجمين على الكيفية التي يُحكم بها المجتمع . وكانوا مجموعة متماسكة بما يكفي لبقاء سيطرتهم وكانت تجمعهم بعض القيم المشتركة ، كالإيمان بالإمبراطورية والإيمان بالحضارة الأوروبية الحديثة وتفسير أكيد لقوة أوروبا يتلخص في كلمات العدالة والعقلانية وكانوا إلى حد بعيد مجموعة واثرة تنتمي إلى عائلات ذات تاريخ طويل في الخدمة العامة . وقد هبت رياحهم عندما حانت نهاية النظام القديم الذي استولت الدولة بواسطته على أملاك الموظفين الرسميين الذين ماتوا أو فقدوا حظوظهم .

وثمة عوامل عديدة أدت إلى بعض الفعالية السياسية أهمها اقتسام السلطة بين القصر وجماعة الخدمة المدنية وتدخل القوى الأوروبية ومنتفعيها المختلفة وكذلك حجم الخدمة المدنية الكبير وتعقيدها . لكنها ظلت سياسة بلاط أو بيروقراطية أكثر من كونها سياسات وجهاء : ونعني سياسة أولئك الرجال الذين تركز قوتهم في نهاية الأمر على مركزهم في الخدمة العامة والذين يناضلون ليوطدوا هيمنتهم وهيمنة أفكارهم .

إن شروط نموذج للنشاط السياسي أكثر انفتاحاً قد دمرت هنا أكثر مما حصل في مصر . فالانكشاريون انتهوا ، وبصرف النظر عن بعض الحوادث المعزولة ، لم يلعب جمهور استنبول دوراً سياسياً كبيراً حتى اقتراب نهاية القرن ، ولم ينخرط ضباط الجيش في السياسة بتأثير المجموعات المتنافسة ، ولعل ذلك يرجع إلى أن ذكرى الانكشاريين كانت ما تزال ماثلة وهي تذكر بالخطر . كما فقد العلماء كثيراً من أهميتهم ، كما جرى في مصر ، عندما تضاءلت وظائفهم الرسمية في منظومتى القانون والتعليم . وقد أوضح الأستاذ هيد<sup>١</sup> Heyd كيف ساندوا الإصلاح إلى درجة كبيرة لأسباب عديدة : فقد رغبوا على طريقتهم ، في رؤية الإمبراطورية تستعيد قوتها ثانية وأدرك بعضهم شروط استعادة القوة وكانوا إلى جانب النظام الذي يتم تأسيسه دون الالتفات إلى قناعتهم أو مصلحتهم ولم يكن النموذج الفكري للبيروقراطية في الحكم من الأعلى في ضوء مبدأ العدالة بعيداً عن جذور التراث السياسي السني .

والحق أن بعض القوى الخارجية فعلت فعلها كعويض عن غياب الأدوات الداخلية . وثمة مجموعات من الموظفين كانت ترتبط بالسفارات الأوروبية المختلفة كما وجدت روابط مع قوى ذات وزن في ولايات الإمبراطورية والدول التابعة لها . وتظل العلاقة بين محمد علي وجماعات الإصلاح في استنبول بحاجة إلى دراسة أعمق ، إلا أنه يتضح من المصادر الدبلوماسية أن أحد أهداف سياسة محمد علي القريبة في سوريا وفي آسيا الصغرى بين ١٨٣٨ — ١٨٤٠ كان إيصال أصدقائه من سياسيي البلاط التركي إلى السلطة في استنبول . كما أن إمكانية وجود روابط بين جماعات في استنبول ممن يعارضون الإصلاحات وبين حركات كهذه في دمشق عام ١٨٦٠ تحتاج إلى مزيد من التنقيب .

لكن قوى خارجية كذلك لم تكن تستطيع التعويض عن نقصان أدوات العمل السياسي في داخل استنبول ، إذ كانت هذه الفترة من «التنظيمات» هنا كما في القاهرة ، فترة هدوء سياسي ولكن تغيراً بدأ هنا أيضاً في سنوات ١٨٦٠ و ١٨٧٠ ولأسباب مشابهة . منها ضعف سلطة الحكومة وازدياد الضغط الأوروبي من جهة ، وظهور أدوات جديدة للعمل هي الصحافة فقد شكلت الائتلافات (من موظفين وضباط من أصل متواضع ورتب صغيرة ، وطلاب وخريجي المدارس العليا) وأفكار العثمانيين الشبان الجديدة حرجاً قوياً للمبادئ التي تركز عليها الإصلاحات .

كانت هناك إذن فرصة أخرى أمام السياسيين ، ولكن من هم أولئك السياسيون ؟ إنهم جاؤوا من داخل المنظومة الحكومية ، كما جرى في القاهرة ، وكان السلطان عبد الحميد

الثاني ، على الرغم من كل توقعه كطاغية مسلم تقليدي ، السياسي الأول في الإمبراطورية بمعنى ما ، فهو أول سلطان نزل إلى المعترك السياسي مستخدماً وسائل متنوعة لخلق شعور شعبي ولحشد الدعم لحكومته كما تفعل القوى الأوروبية . إلا أن الملكية عندما أصبحت سياسية فقدت قدرتها كنقطة استقطاب تلنف حولها كل قوى المجتمع . وأخذ أفراد من الأسرة العثمانية أو من أقاربهم أبناء الأسرة الحديوية المصرية يعرضون خدماتهم كنقاط يتبلور حولها الولاء أو السخط ، والأمر الأهم أن عبد الحميد حطم الارتباط بين القصر والبيروقراطية العليا التي استمرت على الرغم من أصولها خلال فترة التنظيمات : وأصبح بعض كبار الموظفين الذين لا يتوارثون المنصب ولا الغنى ، نقاط استقطاب المعارضة السرية ، وذلك بدعم من طبقة الموظفين ومن هذه السفارة الأوروبية أو تلك ، وقد تغيرت الحال تغيراً جذرياً بفعل العملية التي بدأتها ثورة تركيا الفتاة وأدخلت تركيا إلى العصر الحديث عصر السياسات الجماهيرية ، إلا أن ما يلفت النظر أن قادة ثورة تركيا الفتاة والثورة الكمالية التي تبعها جاؤا من مراتب الموظفين والضباط العثمانيين . لقد بنيت تركيا الحديثة مثلها مثل الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها المتأخرة حول نظام من المؤسسات الحكومية قوية وعميقة الجذور .

وفي كل من القاهرة واستنبول عملت الإصلاحات لفائدة تقوية الحكومة وضد الرعية ففي كل مدينة استطاع عضو ما في الحكومة أن يلتمس المنفعة الأساسية من التغيير . ولم يستمر هذا التطور قدماً في ولايات آسيا العربية على كل حال حتى نهاية القرن وحتى في هذه الفترة لم يكن مكتملاً . ولم تُضعف الإصلاحات ، حتى في أبعد مدى طبقت فيه ، قوة الوجهاء المدنيين بل إنها قوتها في بعض الأحيان .

وكانت لذلك أسبابه المتعددة ولن يكفي أن نفرس ذلك بالمسافة التي تفصل بغداد ودمشق وحلب وجده عن استنبول ، والحق أن المسافة قد تكون عاملاً محسوباً فيما يتصل ببغداد أما سوريا وغرب الجزيرة العربية فقد لمست آثار وسائل الاتصال الحديثة حتى قبل أن تُفتح قناة السويس أو يبنى أول خط حديدي ، فقد أبحرت السفن البخارية هنا منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد ( وكان تدعيم الجيش العثماني في سوريا بسرعة عن طريق البحر ممكناً وذلك إبان أحداث ١٨٦٠ ) كما امتدت خطوط البرق ( التلغراف ) في سنوات ١٨٦٠ وإذا شئنا تفسير الأسباب الرئيسية التي جعلت رد فعل مدن الولايات العربية على « التنظيمات » تتم بطريقة مختلفة فعلينا أن نبحث في مكان آخر وقبل كل شيء في كون هذه المدن مدناً في الولايات حيث كانت يد الحكومة أقل بطشاً هناك مما هو في العاصمة ، ومن الواضح جداً ، أنه مع انصرام القرن بدأ ينظر إليها وكأنها أجنبية بمعنى ما ، فلم تعد الفكرة السياسية أو

العاطفة تتخذ شكلاً دينياً بالطبع. والحق أن نظرة سكان المدن المسلمين إلى كل من الحكومة المصرية التي حكمت سوريا والحجاز في أعوام ١٨٣٠ والحكومة العثمانية التي حلت محلها، كانت نظرتهم إلى حكومات غريبة ضد التقاليد الدينية وضد المبدأ القديم الذي يكرس أولوية المسلم ويبدو أن النظرة إلى الموظفين الجدد الأتراك كمبتدعين وربما غير مؤمنين زادت من حدة الشعور بأنهم أتراك.

أضف إلى ذلك أن تقاليد الزعامة الطويلة التي كرسها الأعيان والعلماء كانت من القوة بحيث يصعب كسرها. صحيح أن الهيمنة العثمانية قد فرضت بقوة أو أُعيد فرضها في كل الولايات العثمانية. بالحملات العسكرية في سنوات ١٨٣٠ في بغداد والموصل وفي سوريا والحجاز بعد انسحاب المصريين عام ١٨٤٠. وقد تركت التجربة علاماتها بكل تأكيد. ونعني بذلك أن المجموعات الحاكمة القديمة أو العائلات فقدت قوتها التي كانت تتمتع بها في القرن الثامن عشر ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها قد دمرت وكان ثمة ميل في القرن التاسع عشر لعائلات من أصول تركية أو مملوكية عسكرية إلى التمازج مع عائلات عربية وأخرى ذات أصول دينية لتشكيل طبقة وحيدة تتمتع باحترام اجتماعي. وظلت هذه الطبقة تمتلك أدوات العمل السياسي التي كانت قد ضعفت في القاهرة واستنبول وبقي العلماء أكثر أهمية مما هم في العاصمة وذلك لسببين أولهما: أنهم جاؤوا إلى حد كبير من أوساط أرستقراطية محلية ذات جذور وليسوا نخب للخدمة وثانيهما أن المدارس الدينية، مع أنها في انحدار، ظلت تحتكر التعليم الديني. فلم تكن هناك مدارس عليا مهنية حديثة في مراكز الولايات ولم تبدأ العائلات الإسلامية ذات المكانة بإرسال أبنائها إلى مدارس البعثات الفرنسية والأمريكية أو المدارس المهنية في استنبول إلا في حدود نهاية القرن.

واستمرت المنظمات الشعبية في البقاء وكان ضبط العثمانيين للمدن أقل فعالية من المصريين وبقيت الأحياء وثيقة الصلة بقياداتها المحلية كما أن جماعات الحرفيين حافظت على وجودها وكان واضحاً أنها تنعم باستقلال ذاتي في سوريا أكثر من القاهرة واستنبول. وقد تحدث ليّا قدسي Liliya Qudsi عن «شيوخ» الحرف في دمشق وذكر أنهم منتخبون من قبل الأعضاء<sup>١١</sup> ويبدو أن هؤلاء «الشيوخ» في القدس كانوا يؤخذون من فقراء «الأشراف» وتحت إشراف «النقيب». واستمر الإنكشارية أيضاً مع أن تنظيمهم قد حل رسمياً في سنوات ١٨٢٠ في البقاء كقوة سياسية هامة مدة جيل آخر على الأقل. وكانوا مسؤولين إلى حد بعيد عن انتفاضة ١٨٥٤ في الموصل، وتقول التقارير أنهم ظلوا يجتمعون سراً في حلب في

عام ١٨٦٠ يبدو أنه كان هناك سخط شعبي عظيم سمح لهم بإعادة بناء أنفسهم . وقد أدى دخول الأنسجة الأوروبية إلى تدهور سريع للحرف المحلية وأصبحت المواد الخام التي كانت تصنع سابقاً للسوق الواسعة في حلب ودمشق ، تصدر الآن إلى مصانع أوروبا الغربية ، وتقلص عدد الأنوال تقلصاً حاداً إذ هبط في حلب من عشرة آلاف إلى أربعة آلاف على الأكثر خلال سنوات ١٨٥٠ ، ويعني هذا انحداراً في غنى أصحاب الحرف والتجار الذين كانوا يقتصرون على هذا النوع من التجارة وقد زاد في حدة هذا الانحدار بروز طبقة جديدة من التجار في الوقت ذاته تعالج أمر التجارة مع أوروبا ، ولم تكن هذه الطبقة تنتمي إلى السكان المحليين المسلمين . إن بعض التجار المسلمين في دمشق حافظوا على تجارتهم حتى في التجارة الأوروبية ، أما في بغداد فقد كان التجار الذين أصابوا الغنى من اليهود والأرمن ، وفي حلب كان اليهود المحليون والمسيحيون والأوروبيون ، وفي بيروت المسيحيون المحليون ، وفي جدة كان الأوروبيون في مواجهة التجار الحضارة .

وقد ظلت الهيمنة العثمانية على ريف سوريا والعراق ، على الرغم من كل الجهود ، محدودة وغير مستقرة حتى وقت متأخر جداً . كانت تنتشر تدريجياً في معظم السهول التي يمكن الوصول إليها أما في التلال فكان ثمة قدر من الاستقلال الذاتي ظل مستمراً وظلت قوة زعماء البدو على حالها ، وفي سنوات ١٨٥٠ عندما كانت عملية تخضير البدو في مصر تمضي قدماً بشكل حسن كانت تجري عملية أخرى مضادة في بعض أجزاء سوريا حيث كان فلاحون يتركون أراضيهم إلى المراعي البدوية وقد ظلت العلاقة التقليدية بين أعيان المدن وبين رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبل تلعب دوراً في سياسات المدن .

والحقيقة أن نفوذ الوجهاء تزايد بشكل ما في المرحلة الأولى من «التنظيمات» إذ احتاج الحكام العثمانيون إليهم أكثر من ذي قبل فقد كان الحاكم يرسل عادة لفترة قصيرة إلى مدينة لا يعرفها ومعه عدد ضئيل من الموظفين لمساعدته ولم يكن هناك قوة شرطة منظمة أو درك ، ومعه قوة مسلحة غير كافية . ولم يكن يرسل ليستمربيساطة في الحكم كما جرت العادة بل ليطبق سياسة إصلاحية جديدة تثير المعارضة ، وفي مثل هذه الظروف لم يكن يستطيع أن يحكم إلا بمعونة الوجهاء المحليين ومعرفتهم المحلية ومصداقيتهم لدى الأهالي وبذلك وحده يأمل أن يتمكن مثلاً من زيادة عدد المجندين أو فرض ضرائب جديدة وأخيراً كان هناك حكام جدد لا يتعاطفون مع الإصلاحات ولذلك يتم نفيهم من الحكومة المركزية إلى وظائف في الولايات المختلفة . ولا شك أن «المجلس» المحلي في معظم مراكز الولايات كان خاضعاً للوجهاء بفعل الأسباب التي ذكرناها وإذعان الحكومة . وكان المجلس يشتمل على عدد من

الوجهاء المسلمين بعضهم عيّنه الحاكم وبعضهم الآخر منتخب بصورة ما كالقاضي والمفتي والنقيب غالباً بحكم المنصب . وتؤيد التقارير القنصلية كلها حتى نهاية أعوام ١٨٦٠ على الأقل ، هيمنة العناصر المسلمة المحلية على « المجلس » . أما الأعضاء اليهود والمسيحيون الذين لعبوا دوراً فاعلاً أثناء الاحتلال المصري فقد رُدوا إلى الصمت وكان الأعيان قادرين بطريقة أو بأخرى أن يفعلوا ما يريدون بالموظفين الأتراك .

ولم تكن الحكومة وحدها التي تحتاج إلى مزيد من تدخل الوجهاء ، بل كان هذا التدخل مطلوباً بدرجة أكبر من السكان في تعاملهم مع الحكومة . فالتجنيد ، والقوانين التشريعية الجديدة ، والطرائق الجديدة في فرض الضرائب وجمعها وتأسيس الحاميات أو مكاتب الحكومة في المدن الصغيرة ومحاولات إضعاف الاستقلال الذاتي المحلي أو تدميره كل ذلك يعني أن الأهالي ملزمون أكثر من أي وقت مضى بالاتصال بالحكومة وأن الوجهاء يستطيعون أن يلعبوا دورهم التقليدي كوسطاء . وهذا ما وُطد سيطرتهم على المدينة وجعلها تمتد إلى الريف ، وقد أصبح الوجهاء « حماة » القرى وهذه إحدى السبل التي كانت من أسس ادعائهم ملكيتها كما أنهم أوجدوا تحالفات مفيدة مع وجهاء الريف . ففي بيروت مثلاً كان إلغاء الإمارة يعني أن الحكومة في بيروت ودمشق تستطيع أن تتدخل أكثر من ذي قبل ، وقد بدأت عائلات مختلفة وفئات في الجبل تجد أصدقاء ذوي نفوذ ومساندين لها في عواصم الولايات . وفي هذه الفترة مثلاً تمت العلاقة بين مشايخ الدروز في الشوف وبين وجهاء المسلمين في بيروت ، وقد نجمت النتائج نفسها عن تدمير الإمارات الكردية فقد أوجد الزعماء الأكراد الذين فقدوا حظوتهم مثل عائلة بدرخان تحالفاً مع الوجهاء الساخطين في الموصل . وثمة عائلات كردية حاكمة كعائلة « بابان » أقامت هي نفسها في بغداد وأصبحت من وجهاء المدينة ومن هناك ظل نفوذهم قائماً في مناطقهم السابقة وظلت مكانتهم في تلك المناطق كزعماء محليين متوارثة عن طريق شيوخ الطرق الدينية مثل الشيوخ البرنجنين من اتباع الطريقة القادرية وشيوخ برزان النقشبنديين وكانت هؤلاء جميعاً علاقاتهم أيضاً عبر طرقهم مع الأرستقراطية الدينية في المدن .

لقد استخدم الوجهاء كل إمكانياتهم في العمل أثناء هذه المرحلة . وألقوا بثقل نفوذهم جميعاً ضد الإصلاحات لا بسبب التحيز أو القناعة بل لأن التوجه العام للإصلاحات كان يسير في اتجاه معادٍ لمصالحهم فقد كان المفهوم السياسي الذي تركز عليه التنظيمات يتلخص في علاقة مباشرة وشخصية بين الحكومة وبين كل واحد من مواطنيها ولم يكن هذا

لينسجم مع امتيازات الوجهاء المسلمين ولا مع دورهم كوسطاء، كما أنهم استخدموا سلطتهم لتنمية ثروتهم كما هو متوقع، ولم يكونوا أقل تأثراً من غيرهم من الطبقات الأخرى بالتغيرات التي حدثت في نظام التجارة، والتجارة التي جمعوا ثروتهم بواسطتها كانت تنحدر. إذ كانت المواصلات البخارية بين استنبول ومصر قائمة حتى قبل افتتاح قناة السويس بزمان طويل كما أن الاضطرابات في الدولة الفارسية والطرق الصحراوية قلّصت عدد الحجاج القادمين إلى المدينتين المقدستين عبر الطريق البري من دمشق، حتى أن التقارير تذكر منذ عام ١٨٤٣ أنه لم يأت حجاج من فارس إلى دمشق وأن مائتين فقط قد جاؤوا إليها من آسيا الصغرى، مقارنة بآلاف عديدة كانوا يأتون في السنوات السابقة. وقد عانى تجار دمشق الكثير من جراء ذلك كما عانت المدن السورية الأخرى والعراق والحجاز من انحدار صناعة الأنسجة القديمة ومن انعدام الأمن في الطرق الصحراوية ومن تدهور المواصلات البخارية بين العراق والهند، وكانت هناك إمكانية لجمع الثروة من جهة أخرى هي الأرض وقد فعل الوجهاء والتجار كل ما بوسعهم في هذا السبيل. وبعد استعادة الحكومة المركزية العثمانية سيطرتها بدا أن كثيراً من المالكين Malikanes قد أمحوا لكن ضريبة الأرض والضرائب الأخرى ظلت تدفع سنوياً. وعندما كانت المزارع تباع بالمزاد العلني كان الوجهاء وكبار التجار بالتواطؤ مع الموظفين العثمانيين جاهزين للحصول عليها وأصبحت ضريبة الأرض تدفع الآن عتياً في حين كانت من قبل تدفع نقداً، وكان ملتزم الضرائب يستطيع تأجيل تحصيل الضريبة تحت ذريعة أو أخرى إلا أن الفلاح لم يكن يتمكن من إرسال فائض محصوله إلى سوق المدينة قبل أن يدفع الضريبة، وكان هذا يسبب نقصاً مصطنعاً في تموين المدينة فترتفع الأسعار ويستطيع التجار عندئذ أن يفتحوا مخازن الحبوب التي كدسوها لهذه الغاية ثم يبيعونها بالأسعار الباهظة، وكانت أمثال هذه المناورات التي نجد وصفاً متكرراً لها في المراجع القنصلية، مربحة جداً لأن سيطرة الحكومة كانت قد امتدت من المدينة إلى أكثر المناطق الريفية التي يمكن الوصول إليها، مناطق مثل البقاع الذي كان تحت سيطرة شيوخ الجبل لمدة طويلة وأصبح الآن تحت سيطرة دمشق وتذهب ضرائب أراضيه إلى عائلات دمشقية أو إلى موظفين عثمانيين، وعندما صدر قانون الأراضي الجديد فيما بعد استخدمه أعضاء من المجلس منذ البداية هم وشركاؤهم في الإدارة العثمانية لبسط وصايتهم على القرى.

وفي ولايات سوريا والعراق لم يرجح ميزان القوة بين الوجهاء والحكومة بصورة حاسمة لمصلحة الأخيرة حتى اقتراب نهاية القرن التاسع عشر عندما تزايدت هيمنة استنبول بشكل أكثر فعالية وذلك لأسباب متنوعة، لكن هذا لم يكن يعني نهاية سيطرة الوجهاء المحلية بأية



حال وقد بدأوا في أيام السلطان عبد الحميد بإرسال أبنائهم إلى المدارس المهنية العثمانية ومن هناك إلى الخدمة العسكرية أو المدنية، وقد تمكنوا من الاحتفاظ بمراكزهم إذ أصبحوا جزءاً من الأرستقراطية العثمانية. وقد زودتهم فكرة القومية العربية فيما بعد تحت حكم تركيا الفتاة والحكومات المتتالية بعدها بأداة جديدة للمقاومة، والحق أننا نجد هنا إحدى الجهات التي اختلف فيها تاريخ سوريا والعراق في العصور الحديثة عن كل من تركيا ومصر فالحركة القومية كانت هنا بقيادة الأرستقراطية المدنية وتشكلت على صورتها ولم يبدأ التغيير إلا بعد ١٩٤٥.

## V

تحدثنا فيما سبق عن عاملين هما: الحكومة والوجهاء المدنيون الذين يشكلون نقطة استقطاب للقوى المحلية يستطيعون أن يعارضوا بها الحكومة وأن يجبروها على التصرف من خلالهم. لكن هناك عاملاً ثالثاً يدخل في المجال وهو السفارات الأوروبية والقناصل وخصوصاً إنكلترا وفرنسا وروسيا، وكان نفوذها يتغير درجة ونوعاً فقد أخذت الدول الأوروبية منذ بداية القرن السابع عشر تهتم بالحفاظ على نفوذها فلجأت إلى التحالف مع هذا الحزب أو ذاك في داخل القصر وفي «الديوان» الإمبراطوري أو دواوين الولايات. إلا أن مرحلة جديدة حلت في القرن التاسع عشر، فقوتها ومصالحها أصبحت الآن عظيمة بحيث أنها لم تعد راغبة ببساطة أن تتصرف من خلال الحكومة أو بكلمة أخرى لم تعد تحتاج إلى التحالف مع المركز العثماني أو الحكومات المحلية لكي تحافظ على الهيكلية التي يتوجب على الفعاليات الأوروبية أن تتصرف من خلالها. لقد أصبحت الآن في وضع تضغط فيه على الحكومة لكي تتحول إلى الصيغة التي يحتاجون إليها، ولم تعد القوى الأوروبية راغبة بصورة خاصة في التعامل مع سكان الإمبراطورية المتنوعين عبر الحكومة فقد نمت التجارة الأوروبية مع الإمبراطورية بسرعة (وخاصة تجارة المنسوجات) وكان هذا يعني أن التجار الأوروبيين لا بد أن ينعموا بالحماية الضرورية وأن يتمكن هؤلاء المنخرطون في التجارة مع أوروبا سواء كانوا أجناب أو عثمانيين من التعامل مباشرة مع السكان وأن يسافروا بحرية وألا يتحملوا ضرائب باهظة أو أعباء ثقيلة، وأن يوسعوا سوق الاستيراد وأن يجمعوا المواد الأولية للتصدير وأن يحددوا للمنتجين نوعية إنتاجهم وأن يرسلوا إليهم الأموال لتلك الغاية، وكانت فئات مختلفة من السكان في الوقت نفسه ترغب في الحصول على الحماية الأوروبية، لأسباب مختلفة، وكانت القوى الأوروبية راغبة في منحهم تلك الحماية. وأصبح الأغنياء والأشخاص البارزون يتمتعون بالحماية بفضل ارتباطهم بطريقة

ما يقنصلية أو سفارة ما ، وقد طرأ شيء جديد في سنوات ١٨٣٠ فللمرة الأولى أصبح رعايا  
عثمانيون وكلاء للقنصل . وفوق ذلك كله أصبحت طوائف كاملة تحت الحماية . وكانت  
فرنسا قد سعت إلى سياسة الحماية منذ القرن السابع عشر وروسيا في أواخر القرن الثامن  
عشر ، وفي سنوات ١٨٤٠ و ١٨٥٠ فرضت هذه السياسة بشكل أكثر وعياً وإصراراً من  
قبل القوتين السابقتين وغيرهما ، فأقامت بريطانيا ، التي لم يكن لها محميون واضحو ، علاقة  
مع اليهود في فلسطين ومع بعض الدرروز في لبنان ومع الكنائس البروتستانتية الجديدة . و وراء  
حماية التجارة والأقليات الدينية تكمن المصالح الكبرى السياسية والاستراتيجية للقوى  
الأوروبية التي وجدت أن من الضروري إقامة علاقة مباشرة مع شعوب الإمبراطورية ، وكانت  
إحدى مهمات القناصل البريطانيين أن يقيموا علاقات مباشرة وودية مع شيوخ القبائل  
البدوية التي تقع قريباً من الطرق ، فالموصلات البريطانية مع الهند يجب أن تبقى مستمرة .

كانت القوى الأوروبية تحتاج إلى نوع معين من الحكومة العثمانية لكي تضمن  
مصلحتها ، وإلى وضعية معينة لنفسها داخل الإمبراطورية وكانت مستعدة في سبيل الحصول  
على ذلك أن تمارس الضغط على الحكومة وكانت قادرة عليه بسبب قوتها العسكرية من جهة  
وبارتباطها مع الجماعات المختلفة في الإمبراطورية من جهة أخرى ، وكانت الحكومة العثمانية  
من ناحيتها بحاجة إليهم ، إذ أن جيوش قوة أوروبية ما هي ونخبها قادرة على حمايتها من  
تهديدات جيوش قوة أخرى ، وما زاد في قوة السفراء والقناصل فوق كل شيء أن مجموعات  
سياسية في داخل الحكومة كانت تتطلع أكثر من أي وقت مضى إلى دعم السفراء والقناصل  
الأوروبيين في صراعها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذ السفراء والقناصل إلى حد  
بعيد .

وكان نفوذهم يستخدم بصورة عامة لدعم الإصلاحات في مرحلة « التنظيمات » وقد  
أرادوا إيجاد وضع أفضل لمحبيهم من اليهود والمسيحيين كما أرادوا حكومة فعالة وعقلانية  
يستطيعون التعامل معها (وينطبق هذا على الحكومة الروسية كما ينطبق على الحكومات  
الأخرى ، مع أننا لا نستطيع أن نجزم بذلك إلى أن يصبح استعمال المصادر الروسية  
استعمالاً كاملاً) . وعلينا أن نحترس حول ما هو مكتوب عن السياسة الروسية في المصادر  
الإنكليزية والفرنسية . ويبدو أنه لا يوجد سبب للشك في هذه المرحلة من التغير في أن روسيا  
قد أرادت الإصلاح كغيرها من الدول طالما أن ذلك لا يعني هيمنة قوة أخرى .

لكن الأوروبيين لم يقدموا الدعم إلى الإصلاحيين إلا بشرط واحد هو أن لا تمس  
الإصلاحات بمصالح الدول الأوروبية وبوجه خاص باتصالهم المباشر والحر بشعوب

الإمبراطورية، وكان الصراع الحاسم حول هذه العلاقة محتملاً بين الحكومة البريطانية وبين محمد علي في سنوات ١٨٣٠، فالهدف الأساسي في سياسة محمد علي، فيما يخص علاقاته بأوروبا، أن يخلق هيكلية جديدة يمكن فيها للفعاليات الأوروبية أن تستمر إلا أنه أراد أن يضمن تعامل أوروبا مع المناطق التي تقع تحت سيطرته من خلاله هو ليس كحاكم وحسب بل كرئيس للتجارة، أو وسيط رئيسي بين المزارعين الريفيين والسوق الأوروبية، ولم يكن هذا المطلب مقبولاً في نظر الحكومة البريطانية واحتدمت المعركة حول جملة من المسائل مثل حقوق وامتيازات الوكلاء القنصليين، البعثة البريطانية لفتح نهر الفرات للملاحة وفوق ذلك كله مسألة الاحتكارات، وقد أصبحت المطالب الأوروبية مقبولة بصورة عامة بعد هزيمة محمد علي، كان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون المساعدة الأوروبية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير. حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه.

ولم تكن نتيجة هذا كله أن الأجانب والمحامين قد ضمنوا لأنفسهم وضعاً أفضل وحسب، وأن التجار والقناصل والمبعوثين كانوا يستطيعون التنقل والعمل بحرية أكثر من ذي قبل بل أن السفراء والقناصل أصبحوا يلعبون دوراً أكبر في سياسات الإمبراطورية. وكان هذا الدور مختلفاً مرة أخرى بين استنبول والقاهرة ومدن الهلال الخصيب. ففي استنبول لم تكن هناك قوة تستطيع أن تسمح لأي من القوى الأخرى أن تفرض هيمنة دائمة، وظلت السفارات في توتر دائم وكل واحدة في حال احتراس من الآخرين إلا أنهم جميعاً (حتى السنوات الأخيرة قبيل الحرب العالمية الأولى) واعون للحاجة الماسة لتجنب نشوب حرب، وللحفاظ على المصالح المشتركة الأوروبية في الشرق الأوسط. إن استنبول منذ أن كانت عاصمة وسياساتها هي في المقام الأول، كما رأينا من قبل، سياسات البلاط والبيروقراطية وقد عملت السفارات كمرآة ليس لقوى المجتمع المستقلة بقدر ما هي لجماعات في البلاط أو في الحكومة. أما في القاهرة، في الطرف المقابل فقد كان الاحتلال العسكري البريطاني عام ١٨٨٢ يعني أن واحداً من الممثلين الأجانب أصبح في واقع الأمر حاكماً لمصر وكان يتم التشاور مع الممثلين الآخرين وخاصة ممثل فرنسا والمفوض السامي العثماني، مع تعاون غير سهل مع القصر الذي أصبحت له أهمية جديدة كبؤرة وحيدة للمعارضة ولكن فعاليتها محدودة منذ أن أصبح حضور الجيش البريطاني يعطي للفنصل البريطاني العام قوة لا يستطيعون تحديها.

أما في مدن الهلال الخصيب فقد كانت ممارسة نفوذ القناصل تتم ضمن هيكلية مختلفة أيضاً. فقد كان تدخلهم مطلوباً لأن الناس يعلمون أن لهم قوة داخل الحكومة ولأنهم

كانوا يملكون حرية الوصول إلى السكان ، وهكذا بدأوا يلعبون دور الوسطاء الذي كان خاصاً بالوجهاء من قبل ولأمد طويل . ويمكن ضرب أمثلة لا تحصى على ذلك ، ولنتذكر بعضها كيفما اتفق : في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب حلب التمس « الأعيان » من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة من الضرائب لمدة خمسة أعوام . وفي عام ١٨٣٠ رجاء شيوخ قبيلتي الموالي وعنزّه أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان راغباً هو نفسه بهذا التدخل ، وفي سنوات ١٨٥٠ انتهت ثورة جبل الدروز ضد التجنيد بفضل تدخل كل من القنصلين البريطاني والفرنسي ، وكانت هذه التدخلات تضع القناصل في موقع تعارض مباشر مع مصالح الوجهاء ، وكانت تعطي القناصل سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا دوراً في السياسات المحلية ، وكانوا يستطيعون تعبئة قوى سياسية لغايات سياسية محلية سواء في المدينة أو الأرياف ، والحقيقة أنهم لم يكونوا يتجنبون ذلك إلا نادراً . ولعل تدخل الأمير عبد القادر الشهير في مذابح دمشق عام ١٨٦٠ مثال جيد على ذلك . وقد اعتبر عمله على إنقاذ وحماية المسيحيين صورة للنباله الإسلامية ولا ريب في ذلك . إلا أنه يتضح من السجلات الفرنسية أن القنصل الفرنسي الذي كان يتوقع حدوث المذبحة قد وزع أسلحة على الجزائريين ووافق على أن يفعلوا ما فعلوه . وفي ضوء هذه الرؤية ، تبدو القنصلية الفرنسية وكأنها تلعب الآن الدور التقليدي للموجه وأن الأمير عبد القادر والجزائريين أعوانه من زبائنها . وتبقى نباله عبد القادر وروعة عمله ، ولكنها ممزوجة بشيء آخر هو الرغبة في أن ينال رضا حكومة نابوليون الثالث التي يأمل من خلالها تحقيق خططه السياسية .

يضاف إلى ذلك أن بروز القنصليات أخذ يهدد قوة الوجهاء الاقتصادية فمنذ انحدار نظام التجارة القديم ، وازدهار التجارة الأوروبية يؤدي إلى غنى التجار اليهود والمسيحيين ويمنحهم قوة اقتصادية وكان القسم الأعظم منهم إما محمياً رسمياً لهذه القنصلية أو تلك أو مرتبطاً بها معنوياً ، بل إن تصرف الوجهاء بالأراضي صار موضع تحدي . وقد ذكر<sup>١٩</sup> شوفاليه Chevallier أن تجاراً من المرافئ البحرية في بعض أجزاء سورية قد حلوا محل مالك الأرض المحلي كممولين برأس المال للفلاحين ومنظمين لإنتاجهم . وقد اتسعت تلك النشاطات كثيراً فأصبح التجار المسيحيون واليهود مقرضين أموال وهذا ما جعلهم يدعون ملكية الأراضي وأخذوا يطلبون من القنصليات الأجنبية دعمهم ضد الفلاحين وفي أوائل سنوات ١٨٦٠ كان قسم كبير من ديون قرى ريف دمشق عائداً إلى اليهود الذين يتمتعون بحماية القنصلية البريطانية .

لقد اتخذت معارضة الوجهاء لنزعة الإصلاح المركزية شكل معاداة الأوروبيين والمسيحيين وكان ازدياد نفوذ الحكومات الأوروبية ومحبيها المحليين يثير سخطاً عاماً بين من

يأمل الوجهاء أن يحصلوا منهم على دعم شعبي وكانت الفتن الكبرى في أعوام ١٨٥٠ تتبع نموذجاً مشتركاً (فتنة حلب عام ١٨٥٠، الموصل عام ١٨٥٤، نابلس عام ١٩٥٦، جدة عام ١٨٥٨، دمشق ١٨٦٠) وفي الموصل مثلاً جرت الأحداث بتنظيم من بقايا الانكشارية بموافقة العلماء، وكانت غايتهم إحياء وضعهم الخاص القديم، واتصلوا باغوات الأكراد الذين كانوا يقاتلون في سبيل وضعهم الخاص في الجبال، وازدادت قوتهم بفضل سيطرتهم على ضريبة الأرض في القرى التي أعادها الحاكم إليهم، واستخدموا المشاعر المناهضة للمسيحيين كي يكسبوا دعماً شعبياً. وكان الذين نهضوا بالثورة في جدة أيضاً عام ١٨٥٨ بعض كبار التجار والعلماء بمساعدة بعض الموظفين العثمانيين أو بإذعانهم، وقد استخدموا سخط التجار الحضارمة على التجار الأجانب الذين احتلوا أماكنهم.

وقد انطفأت النار بعد عام ١٨٦٠ مدة جيل كامل إلا أن الخصومة بين العائلات الوجيهة وبين القنصليات كوسطاء ومنظمين سياسيين ومطالبين بالحكم محتملين، استمرت. وعندما سقطت المناطق العربية واحدة أثر أخرى تحت الحكم الأوروبي، ظهرت الخصومة على السطح في شكل جديد، هو معارضة الحاكم الغريب، والحركة القومية.

## ملاحظات

١. S.J. Shaw, Financial and administrative organization and development of ottoman Egypt. 1517-1798 (Princeton 1962).
٢. A.K.S. Lambton, Land Lord and Peasant in persia (London. 1953).
٣. N. Itzkowitz 'Eighteenth century ottoman realities' in studia islamica, 16 (1962) pp. 73-94.
٤. D. Ayalon. 'Studies in al-Jabarti I, Notes on the transformation of Mamluk society in Égypt under the Ottomans' in Journal of the economic and social History of the orient, 3 (1960) pp.275-325; P. M. Molt Egypt and the fertile crescent 1516-1922 (London, 1966) chapters 5, 6; shaw, Financial and administrative organization, see now A. Raymond Artisans et commerçants au Caire au XVIII<sup>e</sup> siècle (Damascus, 1973-4) 2 Vols. وفي ضوء هذا التفسير للعلاقة بين «البكوات» قادة الملك العسكري وبين التجار تمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها.
٥. See now L.C. Brown, The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855 (Princeton 1974).
٦. G. Baer, Egyptian Guilds in modern times (Jerusalem, 1964).
٧. O. Baer 'The settlement of the Beduins'. 'The dissolution of the village community' The village shaykh 1800-1950. Alin studies in the social history of modern Egypt (Chicago 1969) pp.3-61.
٨. A. Schölch, Ägypt en den Ägyptern: die politische und gesellschaftliche krise der Jahre 1878-1882 in Ägypten (Zürich, 1973).
٩. S. Mardin. The Genesis of young ottoman thought (Princeton 1962).
١٠. U. Heyd. The ottoman ulemâ and westernization in the time of selim III and Mahmud II' in Heyd (ed) studies in islamic history and civilization (Jerusalem, 1961) pp.63-96.
١١. Liya Qudsi. Notice sur les corporations de Damas' in Actes du VI<sup>ème</sup> congrès des orientalistes (Leiden, 1885).
١٢. D. Chevallier, 'Aspects sociaux de la Question d'Orient aux Origines des troubles agraires libanais en 1858 in Annales, 14 (1959) pp.35-64.



# مصر وأوروبا منذ الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني

روجر أوين ROGER OWEN

إن استغراق بلد ما كدولة تابعة ضمن المنظومة الإمبريالية كان أكثر امتداداً وطولاً من الاحتلال المباشر، وقد تذكرنا مصر عام ١٨٨٢ بذلك. ففي مصر تشابكت تحول طويل الأمد للاقتصاد وأخفقت جهود لاستخدام الدولة في إنشاء تصنيع مستقل لأن الاقتصاد كان مربوطاً بالتقسيم الدولي للعمل وفقدت الدولة استقلالها الذاتي بالنسبة للقوى الخارجية، كما حصل في الهند (انظر Patnaik IX).

ويرى أوين Owen أن كثيراً مما حصل في مصر في القرن التاسع عشر تفسره بوضوح نظريات ماركس، هوبسون، لوكسمبورغ، هيلفرد ينغ وباران. وتبقى ثلاث مناطق لا تقدم النظريات فيها إطار عمل ملائماً. وهي دور دول المتروبول حيال رؤوس أموالها، طبيعة الدولة المصرية، والتحولات التي أحدثتها الاحتراق الإمبريالي في البنية الاجتماعية المصرية.

أثار قصص الاسكندرية واحتياح الجيوش البريطانية مصر عام ١٨٨٢ الانفصالات ذاتها التي أثارها فيما بعد الهجوم الأنكلو فرنسي على قناة السويس عام ١٩٥٦ فقد هاجم الراديكاليون والأرلنديون في البرلمان سياسة الحكومة بقسوة كما وجهت إليها تعليقات عنادية في سلسلة من الكتب والكراسات مثل كتاب «كاي Keay»: نهب المصريين، واستغلال الوزير جون برايت J. Bright من الوزارة احتجاجاً.

وقد سادت فكرة وحيدة بين خصوم الهجوم على مصر وهي الزعم بأنه قد جرى في سبيل التأكد من استمرار الحكومة المصرية في دفع فائدة الدين الخارجي الباهظ على البلاد. ولقد وصفها أحد أصدقاء جون برايت بأنها حرب سماسرة البورصة «ومن المرجح أن يكون لدينا مزيد من مثل هذا الصنف» إنها المرة الأولى في تاريخ بريطانيا تصبح فيه الجماعة المالية مسؤولة بشكل رئيسي عن عمل من أعمال التوسع الإمبراطوري وليس الجنود أو الموظفون الاستعماريون، وسرعان ما أصبحت وجهة النظر هذه حافزاً على نقد جذري جديد وشديد للإمبراطورية التي أصبحت تولي اهتماماً متزايداً للفكرة القائلة أن السيطرة على المستعمرات كان سببها أنها مصدر فائدة لبعض جماعات رجال الأعمال والمال وقد تعرض هذا الموضوع بشرح مستفيض ج. آ. هوبسون J.A. Hobson في كتابه الإمبريالية. دراسة: Imperialism



a study. الذي ظهر عام ١٩٠٢ ، وقد احتل اجتياح مصر دوراً مركزياً في تكوين نظريات الرأسمالية الإمبريالية .

واستمر النظر إلى الاجتياح لا كمجرد مثل آخر من أمثلة التوسع الأوروبي بل كواحد من حالاته الكلاسيكية ، وذلك لأسباب من النوع ذاته . كما أنه احتل مكاناً هاماً في كتب المتقدمين الذين كتبوا حول الإمبريالية .

واستمر النظر إلى الاجتياح لا كمجرد مثل آخر من أمثلة التوسع الأوروبي بل كواحد من حالاته الكلاسيكية ، وذلك لأسباب من النوع ذاته . وكما أنه احتل مكاناً هاماً في كتب المتقدمين الذين كتبوا حول الإمبريالية الرأسمالية مثل هوبسون<sup>١</sup> ، وكذلك لدى أولئك الذين استمروا في الكتابة ضمن التقاليد ذاتها ، مثل جون ستراشي<sup>٢</sup> J. Strachey . كما يصحح أن الاجتياح يحتل أيضاً وضعاً مركزياً في أعمال كتاب مثل روبنسون Robinson و«غالغر» Gallagher و د. م. س. بلات<sup>٣</sup> D.M.C. Platt الذين عنوانوا بالبرهان على أن مصر غُزيت لدوافع استراتيجية أكثر منها دوافع اقتصادية ومنذ أن مُثل الاحتلال البريطاني كواحد من المظاهر الأولى للإمبريالية في القرن التاسع عشر لم يكن ثمة بدٌّ من أن يصبح ميدان صراع لنظريات متنافرة .

أما أنها طريقة مثمرة بصورة خاصة في النظر إلى الظاهرة الإمبريالية أو إلى التاريخ المصري فهذا شأن آخر . واعتقادي أنها ليست كذلك . إن دراسة الحالة الحاضرة تقدم حجة رئيسية على أن الاحتلال البريطاني لا يمكن أن يدرس معزولاً ولا يمكن أن يفهم إلا ضمن سلسلة هامة من التطورات التي حصلت منذ ١٧٩٨ ويرتبط قسم كبير منها بتحول الاقتصاد كنتيجة لسياسات الدولة المصرية ، واندماجها كمنتج للمواد الأولية ضمن منظومة الاقتصاد الأوروبي . وفي لغة هذا المنظور يصبح تحليل العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر طرازاً مختلفاً جداً في دراسة الحالة عن أولئك الذين يركزون ببساطة على الأحداث التي أدت إلى الاحتلال البريطاني . إن هذا التحليل يعني بالتبدلات التي طرأت على سمة التوسع الاقتصادي الأوروبي طيلة عقود عديدة ، وتأثير تلك التبدلات على كل أجزاء المجتمع المصري . كما أنه يتضمن دراسة للأزمة التي حلت في سنوات ما بين الإفلاس عام ١٨٧٥ والاحتلال عام ١٨٨٢ ، وليست دراسة لها بمحد ذاتها ، بل بالأحرى كواحدة من تلك المراحل التي تنكشف فيها لاختبارنا ، تحت ضغط الأحداث ، عمليات أساسية من التبدل الاقتصادي والاجتماعي .

إن مقارنة من هذا النمط لها فوائد عدة : فهي تسمح لنا أن نركز انتباهنا على إحدى السمات الخاصة المميزة للإمبريالية في القرن التاسع عشر : وهي الطريق التي سلكها في معظم الحالات استثمار بلاد آسيوية أو إفريقية والذي سبقه دائماً عطب المؤسسات المحلية السياسية والاجتماعية أو كان العطب ناتجاً عن مرحلة من الاحتكاك القسري بالاقتصاد الأوروبي كما أن تلك المقارنة تمكنا من إلقاء نظرة جديدة على الأعمال الرئيسية حول النظرية الإمبريالية لنكتشف من الذي يزودنا من بينها بمرشد مفيد لآعن احتلال مصر فقط بل عن السمة الكاملة للتوسع الأوروبي وآثاره على المجتمعات غير الأوروبية . يضاف إلى ذلك أن دراسة كهذه تقدم مزيداً من الفائدة لاعتبارين آخرين . أولهما أن مصر كانت تضم واحداً من المجتمعات الأكثر تنوعاً من كل ما اصطدمت به أوروبا في إفريقيا ويرجع هذا جزئياً إلى الدلالة على أن الحياة المستقرة في وادي النيل كانت موجودة منذ عدة آلاف من السنين ، وكان موقع مصر علاوة على ذلك على تقاطع طرق التجارة العالمية الهامة وقد جرى احتلالها مراراً واندجحت في سلسلة من الإمبراطوريات العالمية ، وكان التجار المصريون في مطلع القرون الوسطى هم الذين أدخلوا تقنيات حيوية تجارية كصكوك التبادل إلى أوروبا ، وحتى حين لم تبق إلا ثمالة من أهميتها السياسية والاقتصادية القديمة في عام ١٧٩٨ عندما ادعى نابليون أنه أعاد إدخال العربة ذات العجلات إلى مصر ، كان تاريخها العريق مستمراً في ألقه إذ كان من واقعه أنه يضم أقدم جامعة في العالم ، ونظماً بلدياً معقداً ، ووعياً تجارياً رفيع الدرجة ، ومجتمعاً زراعياً ، اعتاد كثير من أبنائه أن يكسبوا غلة جاهزة للتصدير أو للبيع في العديد من أسواق المدن . وثانيهما أنه تتوفر معلومات كثيرة عن مصر في القرن التاسع عشر أكثر مما تتوفر عن أي بلاد إفريقية أو آسيوية ، فمن كتاب وصف مصر *Description de l'Égypte* الذي كتبه علماء بعثة نابليون إلى أعمال مؤرخ مصر العظيم « الجبرتي » إلى موسوعة علي مبارك العديدة الأجزاء « الحفظ التوفيقية الجديدة » وأعمال الكتاب المصريين المعاصرين مثل أنور عبد الملك ، وثمة عدد كبير من الكتب صنفها مؤلفون مهتمون برصد وقع أوروبا على المجتمع المصري ، زد على ذلك غنى الوثائق الحكومية لدى كل من مصر وتركيا وغيرها .

في الصفحات التالية تحليل مختصر للتطورات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية في مصر بين ١٧٩٨ و ١٨٨٢ و يبدأ بوصف التحول في الاقتصاد ويلي ذلك سرد للتبدلات التي طرأت على أوضاع بعض الجماعات الاجتماعية الهامة داخل مصر . وهو يخلص في النهاية إلى تفسير هيكلي للأزمة المتطاولة منذ سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢ .

## ١ - التحول في الاقتصاد

بلغ عدد سكان مصر في عام ١٧٩٨ من ٢٠٠٠ر٥٠٠ مليونين وخمسمائة ألف إلى ٣٠٠٠ر٥٠٠ر٠٠٠ ثلاثة ملايين نسمة يعيش عشرهم في القاهرة وهي المدينة الأكبر بما لا يقاس. وكان الحجم الأكبر من السكان يشتغلون في الزراعة، وتكفل الفلاحون في مصر العليا حول زراعة الحبوب الشتوية التي يرونها فيضان النيل السنوي. أما في مصر السفلى أي الدلتا فقد خصص ثمن المنطقة المزروعة أو نحوها لإنتاج محاصيل عالية القيمة مثل الكتان والقطن ذي التيلة القصيرة وهي تتطلب رأسمالاً كبيراً ونظماً معقداً للرّي لتزويدها بالماء أثناء شهور الصيف عندما يكون النهر في أدنى مستوياته. وثمة فرق آخر بين مصر العليا ومصر السفلى هو أن الضرائب في الدلتا كانت تجمع في غالب الأحيان نقداً لا عيناً. مما نتج عنه أن المزارعين كانوا مجبرين على بيع جزء من محاصيلهم في أقرب سوق إليهم، ونتيجة لذلك ولأسباب أخرى كان لمعظم الفلاحين في الدلتا بعض الخبرة في التعامل بطرف من الاقتصاد النقدي في حين يبدو أن النقد في عدد من المناطق كان من الأهمية بحيث لا يقل عن العادات والتقاليد كأساس للعلاقات الريفية.

وفي غضون ذلك كانت المدن أسواقاً للمنتجات الريفية كما كانت مراكز لإنتاج الأشياء المصنعة وخصوصاً الكتان والحرير والتي تتطلب مهارة أكبر ورأسمالاً وتنظيماً مما لا يسمح به مستوى القرية وكانت بعض المدن الأكبر حجماً مراكز هامة لاستهلاك البضائع الفاخرة التي تشكل الجزء الأعظم من البضاعة التي تدخل آنذاك في التجارة العالمية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت سلطة الحكومة قد ضعفت ولم تعد الإدارة المركزية عاجزة عن حفظ الأمن في المناطق الريفية أو الإشراف على صيانة الأبنية الكبرى وحسب بل إنها فقدت سيطرتها عملياً على نظام الإدارة الريفية وجباية الضرائب.

ولم يعد الحجم الأكبر من الفائض الزراعي، نتيجة لذلك، يدخل إلى خزانة الدولة بل يبقى في أيدي فئة من ملتزمي الضرائب بالوراثة أصبحوا يستخدمون في المقام الأول بتعبئة جيوش خاصة بهم يحتاجون إليها في صراعاتهم اللامتناهية فيما بينهم طلباً للغنى والقوة.<sup>٢</sup>

وفي السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر كان الاقتصاد الزراعي المهيمن يتبع

موقعين جديدين للقوة كان أولهما جهود سلسلة من الحكام — محمد علي (١٨٠٥ — ١٨٤٩)، سعيد (١٨٤٥ — ١٨٦٢)، اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) لتحديث الجيش والبيروقراطية أو كما قالوا أن يرسوا دعائم دولة حديثة. أما الثاني فكان أثر توسع الاقتصاد الأوروبي، عبر التجارة المتنامية أولاً ثم عبر تصدير رأس المال الأوروبي. فلنستعرضهما بالترتيب.

**محمد علي:** كان هدف محمد علي الأساسي مذ قبض على السلطة عام ١٨٠٥ أن يحتفظ لنفسه بالحكم وذلك ببناء جيش كبير وأسطول. وقد اعتمد في السنوات الأولى من حكمه على مرتزقة أجنبي حصاراً تقريباً. إلا أنه بدأ في سنوات ١٨٢٠ تجنيد مصريين من أبناء البلد وفي مطلع سنوات ١٨٣٠ كان يمكنه تعبئة ١٠٠.٠٠٠ مئة ألف جندي تحت السلاح. ومن الواضح أن جيشاً كهذا يحتاج إلى مبلغ كبير من المال وما أسرع ما رأى محمد علي أن مفتاح ذلك يكمن في زيادة المبلغ المتحصل من الضرائب على الأرض وذلك باستبدال ملتزمي الضرائب بنظام جديد للجباية المباشرة من قبل موظفي الحكومة وقد أتاح هذا فرصة كبيرة لتدمير مراكز بديلة للسلطة السياسية وسمح للحكومة بوضع حد لحالة الفوضى في الريف. يضاف إلى ذلك أن توسع الدولة في احتكارات غطت تقريباً كل أصناف الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادة الأموال زيادة كبيرة، وكانت المحاصيل تؤخذ من الفلاحين بدلاً من الضرائب وتباع في الخارج لحساب الحكومة ولم يكن يترك للمزارع إلا ما يقيم أوده. وفي نهاية المطاف فرضت ضريبة عمل وهي السخرة على كل ذكر بالغ. وقد حاول محمد علي بهذه الطريقة أن يوجد نظاماً كاملاً تستطيع الحكومة بواسطته أن تمتلك القسم الأكبر من الفائض الزراعي حيث تستخدمه إما لأهداف عسكرية أو في محاولة طموحة لتطوير مصادر البلاد ويبدو أن خلفه حاكم مصر الجديد كان واعياً تماماً، على خلاف سلفه أن تزايداً مستمراً في عائدات الحكومة سيكون مستحيلاً بدون توسع مستمر في النشاط الاقتصادي. ولهذا السبب كان متلهفاً لتشجيع إدخال محاصيل جديدة مثل القطن ذي التيلة الطويلة والذي كان رائجاً في السوق الأوروبية، ولبناء أبنية جديدة، ولتحسين المواصلات.

وفي جهود لتقليص الاستيراد، بعدد، أخذ عمال النسيج المصريون من مشاغلهم ووضعوا في مصانع حكومية تنتج أقمشة قطنية (معظمها كان مخصصاً للثياب العسكرية) ومزودة بآلات أوروبية. وفي غضون ذلك أرسلت أعداد متزايدة من الشبان المصريين إلى ما وراء البحر ليتعلموا أكثر تقنيات الصناعة حديثة.

لقد أثبتت محاولة محمد علي ، على كل حال ، إذ أراد أن يضع الدولة في مركز تطوير الاقتصاد المصري بدائية نظام الإدارة الريفي ، ومنذ أواخر سنوات ١٨٣٠ وما بعد أخذت المصانع تغلق أبوابها أو توضع تحت إشراف أفراد مخصوصين وتم التخلي عن كثير من الأراضي لموظفين كبار ولأعضاء من الأسرة المالكة كانوا هم أنفسهم مسؤولين عن الإشراف على الإنتاج الزراعي وعن جمع الضرائب . وقد عملت الاتفاقية التجارية الأنكلو تركية عام ١٨٣٨ والتي حرمت احتكارات الدولة وأسست تعرفه خارجية مخفضة إلى ٨٪ ثمانية بالمئة ، عملت على تسريع هذه العملية ، وبعد ثلاث سنوات تقلص حجم الجيش المصري بأمر من الحكومة التركية إلى ١٨٠.٠٠ ثمانية عشر ألفاً وحرّم محمد علي بذلك من سوق محمية لمنتجات مصانعه ، وقد لاقت الصناعة نتيجة لذلك مزيداً من الصعوبات ، ومنذ أن أجبر حاكم مصر أخيراً على التخلي عن احتكاراته في منتصف سنوات ١٨٤٠ ، فقدت الحكومة المبالغ الكبيرة التي حصلت عليها من خلال سيطرتها على الصادرات الزراعية .

### التوسع التجاري الأوروبي :

حاول محمد علي أن يطور الاقتصاد وتطلب ذلك مشاركة أوروبية وأسواقاً أوروبية إلا أنه كان تواقاً إلى تقليص تأثير أوروبا إلى أدنى قدر ممكن . كان التجار الأوروبيون يُعجزون في الاسكندرية ويُمنعون من الاتصال بالفلاحين في الداخل ، وكانت المدارس المهنية تُؤسس ، والشباب المصريون يوفدون إلى ما وراء البحر وذلك لتقليص الحاجة إلى الخبرة الثقافية الأوروبية . وقد بذلت جهود متفانية لاستبدال الواردات الأوروبية ببضائع مصنعة محلياً . ولكن هذه السياسة وصلت إلى نهاية أمرها على كل حال في سنوات ١٨٤٠ ، فقد فتحت البلاد بسرعة أمام التجارة الأجنبية . نتيجة للضغط السياسي الأوروبي على استنبول أولاً وبعد ذلك على مصر نفسها ، وهي عملية شارك فيها بلا ريب كبار ملاك الأراضي المصريون الذين كانوا يتلهفون على إنهاء نظام الاحتكار ، حيث يستطيعون بيع إنتاجهم إلى التجار الأوروبيين مباشرة بدلاً من بيعه إلى الحكومة . وازدادت صادرات القطن بمقدار ٣٠٠٪ ثلاثمائة في المئة بين عام ١٨٤٠ و ١٨٦٠ وجاء مقرضو الأموال بأنفسهم إلى الدلتا ليقدموا الاعتمادات التي كانت تقدمها الحكومة سابقاً ، كما أدخلت الرافعات البخارية وبني أول خط حديدي يربط القاهرة بالاسكندرية . وهذا مهد السبيل للتوسع السريع في الإنتاج خلال الحرب الأهلية الأمريكية ( ١٨٦١ - ٦٥ ) حينما زاد إنتاج القطن خمسة أضعاف وحجم الغلال أربعة . وفي غضون ذلك تطورت الأهمية المتزايدة للروابط المثينة بالاقتصاد البريطاني حيث تبين أنه بين سنة

١٨٤٨ وسنة ١٨٦٠ أصبحت مصر تشغل المرتبة الثانية عشرة بدلاً من السادسة والعشرين كسوق للصادرات البريطانية في حين أنه بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٦٠ ازداد دور مصر كسوق هام للسوق البريطانية من المرتبة العاشرة إلى المرتبة السادسة .

### التوسع المالي الأوروبي :

استلزم تزايد التجارة مع أوروبا نمواً سريعاً في استيراد الرساميل ، وقد تأمنت البنوك الأوروبية الأولى في الاسكندرية خلال سنوات ١٨٥٠ . وتم بالإضافة إلى ذلك وفي الوقت نفسه بناء كثير من الأعمال العامة ، تحديث واسع المدى للجيش والليبروقراطية وكذلك الحاجة لتمويل الجزء الأكبر من مشروع دولسيس في قناة السويس ، وكان معنى ذلك أن إنفاق الحكومة بدأ يتجاوز بسرعة المبالغ المستلمة المتواترة . وقد بدأ سعيد بالاقتراض المكثف من أصحاب البنوك المحلية ومن التجار ثم مالبت أن أخذ يصدر سندات على الخزينة ( بإيجاء من دولسيس في الغالب ) وحصل أخيراً على أول قرض أجنبي في عام ١٨٦٢ وقد أعقبته قروض متتالية حتى وصل المبلغ الاسمي الذي اقترضته مصر حتى عام ١٨٧٥ إلى ما يقرب من ١٠٠ مئة مليون جنيه من أوروبا ، ولم تكن الخزينة قد حصلت منها على أكثر من ٦٨ ثمانية وستين مليوناً .

وقد وصف دافيد لاندس D. Landes هذه العملية من الجانب الأوروبي : وكيف أن انتهاء الخط الحديدي المرفقي ، تبعه تطور مؤسسات مالية جديدة وخاصة شركة التمويل ، قدرة على الحصول على مبالغ ضخمة من المال من مجموعات جديدة من المستثمرين وكيف أن السمة الخاصة لهذه المؤسسات قادتهم إلى البحث عن أسواق للمضاربة برؤوس أموالهم فيما وراء البحار وكيف أن العملة الأوروبية سُحبت إلى الشرق الأوسط تحت وطأة الإغراء بمعدلات الفائدة الخيالية التي كان يفترض تحصيلها من إقراض النقود إلى التجار والمزارعين<sup>٤</sup> . وقد وصف كتاب آخرون وخاصة ج . بوفيه J. Bouvier كيف أصبحت عدة شركات مالية فرنسية تعتمد على إقراض المال للحكومة المصرية<sup>٥</sup> .

ولكن كيف استخدمت الأموال التي اقترضت من أوروبا ؟ باختصار كانت لاسماعيل أهداف جده محمد علي العامة نفسها وكانت تلتخص في بناء دولة حديثة وتأكيد استقلال مصر في مواجهة تركيا وأوروبا ثم تنويع الاقتصاد . وقد ثبت لسوء الحظ أن هذه الأهداف تتناقض فيما بينها ، إذ أن جميع جهوده لاستخدام رأس المال الأوروبي لبناء دولة واقتصاد قوي يؤهله للصمود أمام الضغوط الأوروبية ، كلها قادت إلى زيادة التبعية لأوروبا ويمكن أن نرى

ذلك بوضوح في جهوده لتطوير الاقتصاد ، وهنا نجد ثلاثة عوامل هامة : أولاً بقدر ما صرفت الأموال المقترضة من أوروبا في طرق مفيدة ولم يتم تبذيرها ، فقد استخدمت في استثمارات البنية التحتية بطريقة يمكن أن تفيد فقط في زيادة عائدات الحكومة في الأجاس المتوسط والطويل وفي غضون ذلك كانت جهود الحكومة لزيادة ما تجنيه من نقود من ضريبة الأرض تتبدد بفعل نظام جباية غير فعال ولأن الحجم الأكبر من الأراضي أصبح في قبضة الموظفين ذوي القوة . وفي مثل هذه الظروف يصبح الفشل في دفع الفوائد على القروض الأجنبية أمراً لا يمكن تجنيه . وثانيها أن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد كانت محكومة بالقوة المتزايدة والأهمية التي أصبح يتمتع بها قطاع القطن . فبعد أن خصصت معظم الموارد المصرية لإنتاج وتصدير هذا المحصول الوحيد وبعد تناميته المستمر أصبح من الصعب تطوير أشكال بديلة من النشاط الاقتصادي وقد اتخذت كلمة كبار ملاكي الأراضي التي تزرع قطناً والتجار الذين يبيعونه واتخذت جهودهم للدفاع عن مصالحهم الخاصة ولضمان بقائهم أول المستفيدين من إنفاق الحكومة لأموالها ومن التغيرات في النظام القانوني أو أي جانب آخر من جوانب نشاط الدولة . وثالثها أن إسماعيل خلافاً لحكام اليابان بعد ١٨٦٨ لم يكن قادراً على وضع أية حواجز بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأوروبي ، وقد حاول أن يوجد صناعة سكر ، مثلاً إلا أن محاولاته أخفقت لأنه كان غير قادر على منع استيراد السكر من روسيا وألمانيا والذي كان رخيص الثمن بسبب إعانة حكومية . وكانت نتيجة هذه العوامل الثلاثة مجتمعة اندماج مصر كمنتج للقطن وكسوق للبضائع المصنعة ، في منظومة الاقتصاد الأوروبي ، ومهما يكن كفاح إسماعيل من أجل استقلال مصر فقد كان قدره أن ينتهي إلى خدمة أهداف أوروبا .

## ٢ - تبدلات في وضع الفئات الاجتماعية الهامة<sup>١</sup>

أدى تحول الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر إلى تبدلات ذات مغزى في وضعية عدد من الفئات الاجتماعية . ولأربعة منها أهمية خاصة .

### الجمالية الأجنبية :

ازداد عدد الأوروبيين في مصر من قرابة ٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠ ثمانية إلى عشرة آلاف عام ١٨٣٨ إلى ماينوف عن ٩٠.٠٠٠ تسعين ألفاً عام ١٨٨١ وكانت الأكرية العظمى منهم من المعننين بإنتاج القطن وتصديره أو بالعمليات المصرفية والمالية . إلا أن ثمة عدد متزايد من المستخدمين لدى الحكومة نفسها بعضهم موظفون وبعضهم خبراء . فقد كان هناك على

سبيل المثال أكثر من مئة أوروبي في سلك (البوليس) الشرطة<sup>١١</sup> عند نهاية أعوام ١٨٦٠ ، وقد جيء إلى الإدارة فيما بعد بأكثر من ١٣٠٠ ألف وثلاثمائة موظف أجنبي في أعقاب تقرير لجنة التحقيق عام ١٨٧٨<sup>١٢</sup> . وكانت الجالية الأوروبية تحتل مركزاً مميزاً نتيجة للامتيازات والاتفاقيات التي تخص الوضع القانوني للأجانب داخل الإمبراطورية العثمانية . وكان الأوروبيون فعلياً خارج إطار القانون المصري حتى إدخال المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ . وكانوا يستوردون البضائع ويقدرون قيمتها كما يشاؤون ، ويدفعون الضرائب في الحالات القصوى فقط وبعد صعوبات كبرى ، وقد أصبحوا فضلاً عن ذلك ، وبدعم من قناصلهم جماعة تملك قوة ضغط متزايدة تقوم بالدفاع عن مصالحها الخاصة كأصحاب مصارف وكمصدرين كما أنهم يتأكدون بفضل امتلاكهم الكثيف للسندات المصرية من استمرار الحكومة في دفع الفوائد المترتبة على القروض المتنوعة .

### ملاك الأراضي المصريون :

حدثت الزيادة في طبقة ملاك الأراضي المصريين عبر ثلاث طرق . أولاً في أواخر سنوات ١٨٣٠ وأوائل سنوات ١٨٤٠ إذ تمت تجزئة قسم كبير من أجاد الأراضي في مصر إلى « عزب » ووضعت تحت سيطرة أعضاء في الأسرة المالكة وكبار الموظفين . ومع أن بعض هذه « العزب » أعيد إلى ملكية أثناء حكم عباس ( ١٨٤٩ — ١٨٥٤ ) فإن قسماً كبيراً منها بقي في أيدي مخصوصة . وكان عدد من الوجهاء المحليين وخصوصاً شيوخ القرى قادرين في الوقت نفسه على الاستفادة من وضعهم كعملاء للحكومة المركزية والحصول على أراضٍ لأنفسهم ، وكانت كل البواعث تدفعهم إلى فعل ذلك منذ أن أصبح إنتاج القطن والمحاصيل الأخرى يدر ربحاً يتصاعد باستمرار . وأخيراً منح أصحاب الحظوة في القصر وضباط الجيش والبيروقراطيون وآخرون غيرهم في أيام حكم إسماعيل أراضٍ إما كهبات أو مقابل معاش تقاعدي . وفي غضون ذلك أضاف الحاكم نفسه مناطق شاسعة إلى الأراضي التي تملكها العائلة الحاكمة حتى أنه في نهاية حكمه كان يسيطر على خمس مجمل الأراضي المزروعة . لم يستطع أي مؤرخ حتى الآن أن يميز تمييزاً مقبولاً بين الأنماط المتنوعة من مالكي الأراضي ، لكن مما لا ريب فيه أن تلك الجماعة كانت تحتل وضعاً محظوظاً بشكل خاص ، فالعمل في « عزبهم » يتم عن طريق « السخرة » التي يقوم بها العمل المحلي ، وهم يحولون الماء من الترع إلى حقولهم في أي وقت يحتاجون إليه . ويدفعون ضرائب أقل مما يدفعه جيرانهم من الفلاحين .



يضاف إلى ذلك أن مالكي الأراضي كانوا المستفيدين الرئيسيين من كل الأموال العامة التي تصرف على حفر الأتنية الجديدة وعلى نظام بناء السكك الحديدية . وإذا كان القناصل الأوروبيون مسؤولين عن إلغاء احتكارات محمد علي الزراعية فإنهم هم الذين مارسوا الضغط أيضاً على الحكومات المصرية المتعاقبة لإجادة القوانين الضرورية لإيجاد نظام للملكية الخاصة للأراضي .

إن القسم الأعظم من « العزب » الكبيرة والمتوسطة المساحة التي وجدت فيما بين ١٨٤٠ و ١٨٨٠ كانت في الأصل أرضاً يعمل فيها الفلاحون لحسابهم الخاص سابقاً ، وقد ظل معظم هؤلاء الفلاحين عمالاً زراعيين في قراهم أو جرى تجميعهم معاً على هذه المزارع في قرى صغيرة تسمى « عزبة » .

إن إنتاج القطن عمل مكثف بصورة خاصة ويبدو أن مالكي الأراضي كانوا معنيين بالحفاظ على قوة العمل القديمة دون أن تمس . وكان هؤلاء العمال يتقاضون أجورهم على طريقتين إما الدفع لهم عينا . وإما ، وهو الأكثر شيوعاً ، السماح لهم بفلاحة قطعة صغيرة من الأرض .

### البيروقراطيون :

تحتاج الجهود لإنشاء دولة حديثة إلى عدد متزايد من الموظفين المدنيين وجاء معظم هؤلاء من بين خريجي المدارس التي أنشأها محمد علي وإسماعيل ومن عدد من الشبان المصريين الذين أوفدوا إلى أوروبا للدراسة . ومع مرور الوقت خضعت البيروقراطية لعملية عقلنة ، فتشكلت وزارات منفصلة وأصبحت الوظائف أكثر تخصصاً وأدخلت المنح الحكومية ، ونتيجة لذلك كله تطور شيء ما يصفه أنور عبد الملك وهو على حق ، بمصلحة بيروقراطية خاصة<sup>١٣</sup> ، فقد أخذ الموظفون المدنيون يتجهون إلى تقاسم أفكار مشتركة حول دور الدولة ، أما فيما بعد في سنوات ١٨٧٠ فكانوا متحدين إلى هذا الحد أو ذاك في رغبتهم في الحيلولة دون أي زيادة في أعداد وامتيازات الأوروبيين ضمن الخدمة الحكومية . ومن جهة أخرى ، كان من الصعب غالباً التمييز الواضح بين البيروقراطيين كجماعة وبين ملاك الأراضي منذ أن بدأ الأولون يأخذون عزباً من هؤلاء .

### الطبقة الحاكمة التركية — الشركسية

كانت المراكز الرئيسية كلها في الحكومة وفي الجيش بيد الأقلية التي تتكلم اللغة التركية وسلالة العبيد المماليك ، أو الموظفين الذين أرسلتهم استنبول ، وذلك طيلة القرن

الثامن عشر، أما بعد ذلك . ومنذ بدايات القرن التاسع عشر فقد حل محل كثيرين منهم جنود مرتزقة عثمانيون خدموا في جيش محمد علي ومع مضي الزمن أخذت أهميتهم كجماعة منفصلة تتضاءل وخاصة بعد المضي في « تقييد » الإدارة نتيجة لزيادة توظيف أبناء مصر الأصليين والتنظيم الذي يشترط استخدام اللغة العربية في مصالح الحكومة ، وكان كثير من الأتراك — الشراكس المتزوجين من نساء مصريات يتسلمون في غضون ذلك مناصب في الإدارة المحلية أو في أماكن أخرى مما جعلهم أكثر اندماجاً بالمجتمع المصري . إلا أن قوتهم واحترامهم ظلّا ماثلين وخصوصاً في الجيش حيث كانوا خلال سنوات ١٨٧٠ يحتلون جميع المناصب التي تزيد عن رتبة عقيد ( كولونيل ) .

### ٣ — الإفلاس والاحتلال ١٨٧٥ — ١٨٨٢<sup>١٤</sup>

سجل إفلاس مصر عام ١٨٧٥ بداية سبع سنوات من مرحلة تبدل متسارع في أماكن عدة من الحكومة والمجتمع المصريين فهناك سلسلة من التتبعات المالية كان هدفها ضمان دفع البلاد ديونها، ومهدت السبيل أمام تزايد السيطرة الأوروبية على الإدارة، مما أثار بدوره ردة فعل مصرية قوية قادها إسماعيل أولاً مما أدى إلى عزله عام ١٨٧٩ ، ثم ما لبثت أن انبثقت حركة شعبية قومية على يد عدد متزايد من الجنود والموظفين في عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ وبرز تهديد جاد للمصالح الأوروبية وجاءت الجيوش البريطانية لاحتلال مصر .

وتتركز الجهود بصورة عامة لشرح هذه التطورات على تتبع ملامح نشوء الحركة القومية من جهة، وعلى البحث عن اكتشاف الدوافع التي أدت إلى تزايد التدخل الأوروبي من جهة ثانية . وأمام هذه الطريقة عائقان كبيران أولهما أنها تشجع الكتاب على تجاهل القرينة الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت هذه التطورات ضمنها . والثاني أن معظم تفسيرات الأزمة تميل إلى التقليل من أهمية التأثير المتبادل المستمر بين الجهتين ، سواء كان تركيزها على الجانب المصري أو الجانب الأوروبي من القصة . وهذا ما يستتبع محاولة وضع نقاط قليلة مختصرة حول الأزمة وذلك في ضوء هذين الاعتبارين :

آ — يُنظر إلى الحركة الوطنية المصرية على أنها ائتلاف بين جماعات مختلفة تأثرت ، على اختلاف مصادرها ، بطريقة ما بالنظام المالي الذي فرضه على مصر دائئوها الأوروبيون بعد إعلان الإفلاس . ويشتمل الائتلاف على مالكي الأراضي ( الذين كانوا ثواقين إلى إفضال المحاولات التي يقوم بها المشرفون المليون الأوروبيون على خزينة مصر

لزيادة العائدات عن طريق زيادة الضرائب عليهم) والبيروقراطيون (الذين أقلقهم عدد الأوروبيين الذين تم استخدامهم في الخدمة المدنية) وضباط الجيش المصريون (وكان كثير منهم مهتدين بالإحالة التعسفية على التقاعد كنتيجة للخطط التي تقضي بالاعتقاد في النفقات العسكرية) و«العلماء» أو الوجهاء الدينيين.

ب — في سنوات ١٨٧٠ عمل الخديوي إسماعيل على زيادة مخاوف تلك الجماعات الأربع، في سبيل أغراضه الشخصية، ألا أنهم بدأوا وقبل عزله مباشرة في عام ١٨٧٩ تعاوناً أكثر وثيقاً على أسس برنامج يهدف إلى الحد من سلطات الحاكم وذلك بإدخال دستور ليبرالي، واستمرت هذه الحركة في أيام توفيق الذي خلف إسماعيل مع أنها بقيت غير فعالة حتى جاء صيف ١٨٨١. وقد بدأت برص صفوفها عندما تحالف الدستوريون تحالفاً وثيقاً مع ضباط الجيش الوطنيين بقيادة العقيد عرابي، مما أتاح لهم القوة الكافية لتغيير النظام بالقوة.

ج — كان تألف المصالح المختلفة الذي وحد الحركة الوطنية المصرية في أوج تماسكه في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ ومطلع عام ١٨٨٢ عندما بدأت قوتها تنتعش باستمرار بفعل الجهود الحكومية الفرنسية — الإنكليزية الهادفة إلى إسقاط حكم توفيق، كما ازدادت قوة الحركة بعد الدعوة الدائمة لفتات اجتماعية لم يكن لها في السابق دور سياسي تلعبه في البلاد وخصوصاً صغار ملاكي الأراضي الذين كان يقلقهم حجم الأراضي التي صودرت لعدم دفع الديون وذلك تبعاً لقانون الرهن الذي أدخله الأوروبيون عام ١٨٧٦. وعندما أصبح التدخل الأوروبي أكثر واقعية فيما بعد وعندما أصبح زعماء الحركة الوطنية أكثر نجاحاً بمحصولهم على دعم شعبي واسع، ترك عدد منهم الحركة وانضم إلى جانب الخديوي والأوروبيين دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية الهامة.

د — لا بد من التمييز من وجهة النظر الأوروبية بين مصالح مالكي السندات البريطانية والفرنسيين ونشاطاتهم وبين الحكومتين البريطانية والفرنسية. ففي الأشهر القليلة الأولى بعد إعلان إفلاس مصر كان مالكو السندات وليس حكوماتهم، هم الذين تدبروا أمر تسوية خلافاتهم بما يكفي لحصولهم على وضعية مالية يمكن أن تحمي مصالحهم وذلك ماسمي بتسوية غوشن — جوبار Goschen-Joubart عام ١٨٧٧ ولم تتدخل الحكومتان إلا عندما أصبحت تلك التسوية مهددة بالتوقف، فعمدتا بصورة مباشرة إلى تشكيل لجنة تحقيق في وضع مصر المالي أولاً ثم أجبرت إسماعيل

على القبول بحكومة تضم وزيرين أوروبيين ليقدموا نصائحهما أثناء كتابة التقرير . وقد تدخلت الحكومتان ثانية في السنة التالية عندما بدا وكأنه على وشك أن يغير في التسويات الموجودة .

هـ — كان التعاون الفرنسي — البريطاني يخفي خلافات هامة في الهدف فالفرنسيون متلهفون إجمالاً على حماية مصالح مالكي السندات منهم ، والإنكليز يريدون منع الأوضاع المتدهورة من الوصول إلى درجة تتيح لقوة أخرى التدخل في مصر الواقعة على الطريق المؤدية إلى الهند . إلا أن الحكومتين كانتا قادرتين على الرغم من ذلك على العمل في انسجام ، أولاً بدعم برنامج يؤيد التسويات المالية التي تمت لصالح مالكي السندات مهما كانت . ثانياً بمحاولة تقوية سلطة الحاكم المصري ضد الحركة الوطنية ، وهذه السياسة الأخيرة هي التي قادت مباشرة إلى الاحتلال البريطاني .

و — وأخيراً . تساعد أحداث سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢ ، التي يقطعونها عبر مرحلة من التبدلات الاقتصادية والاجتماعية السريعة ، على عرض جوهر طبيعة التحول الذي حدث بعدئذ . إن طبيعة الروابط التي تربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الأوروبي واضحة وكذلك الطريقة التي قواه بها وجود مجموعات ذات سطوة في داخل مصر . ومرة أخرى يُظهر تركيب الحركة الوطنية درجة العداء للانتهاكات الأوروبية الحاضرة في جميع قطاعات المجتمع المصري ، كما يكشف أيضاً عن بعض الانقسام بين الذين كانوا مهيبين لمقاومة التدخل الأجنبي بالقوة إذا اقتضت الضرورة وبين من لم يكونوا كذلك .

## خاتمة

إن ما حاولت أن أصفه في هذه الدراسة هو عملية حللها جزئياً عدد من المنظرين . فقد قدم ماركس وهوبسون تفسيراً للطريقة التي دخلت بها أوروبا إلى العالم غير الأوروبي بواسطة التجارة وتصدير رأس المال<sup>١٥</sup> في حين كتبت روزا لوكسمبورغ عن الاقتصاد والانخلاع الاجتماعي الذي يسببه<sup>١٦</sup> . ووصف باران Baran وآخرون العملية التي يجبر فيها بلد ما على الاندماج القسري ضمن نظام الاقتصاد الأوروبي حيث يفرض قيلاً يحد من تطوره وذلك بإكراهه على تركيز كل جهوده ومصادره على تصدير إنتاج أولي<sup>١٧</sup> . وقد أشار هوبسون وهيلفردنج إلى الطريقة التي أدى بها التوسع الأوروبي بصورة لا مناص منها إلى خلق حركات تحرر وطني<sup>١٨</sup> .

إلا أنني حاولت أيضاً أن أقترح ، ولو بصورة ضمنية ، أن دراسة العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر تكشف عن عدد من المناطق لا تقدم عنها النظريات الموجودة إلا النزر اليسير من الإرشاد . ومنها ثلاث تتمتع بأهمية غير اعتيادية . وتتعلق الأولى بدور الدولة الأوروبية وخصوصاً بعلاقاتها مع أعمال جالياتها الخاصة . ولنأخذ على ذلك مثلاً واحداً ، لقد استعملت بريطانيا بعد ١٨١٥ ، وفرنسا بدرجة أقل ، عن عمد قوة الدولة لفتح المتوسط الشرقي أمام تجارتها . وقد سجلت تلك العملية من بين أشياء أخرى بواسطة المعاهدة التجارية عام ١٨٣٨ التي أسست ما كان عملياً تجارة حرة لبضائع بريطانيا وفرنسا في المنطقة . ومرة أخرى كانت كل دولة ترغب في استخدام ممثلها المحلي كي يتدخل لمصلحة مواطنيه في سعيهم إلى المنفعة . إن ما كان يسم تلك الجهود لا يمكن التعبير عنه إلا بالقول أن الهدف الأولي للدولة الرأسمالية في القرن التاسع عشر أن تمتد نظامها الاقتصادي الخاص — وقوانينها الخاصة وممارساتها التجارية الخاصة ونموذج علاقاتها الخاصة بين الحكومة والتجار والصناعيين — إلى ما وراء حدودها الخاصة ، إلا أنه لم يُبدل إلا بمجهود صغير جداً حول العلاقة بين الاقتصاد والسلطة السياسية ( انظر Platt's Economic imperialism and the buisnessman: Britain and Latin America before 1914 (ch. XIII of studies in the Theory of imperialism).

وثمة منطقة ثانية ليس فيها إلا القليل من الإرشاد النظري وهي تتعلق بطبيعة الدولة المصرية . وإن وصف روزا لوكسمبرغ لها بأنها « استبداد شرقي »<sup>١٩</sup> هو تضليل بالتأكيد ، وذلك لسبب واحد على الأقل وهو أن حكام مصر خلال القرن التاسع عشر بذلوا جهوداً متصلة لتنظيم آلة الحكومة بموجب خطوط أكثر عقلانية ولتزويدها بالخبرة التي تساعد على تنفيذ عدد متزايد من المهمات الأكثر تعقيداً ، وعلى الصعيد الأيديولوجي كان هناك دخول المفاهيم الأوروبية الجديدة والمتصاعدة في قوتها إلى مصر وهي ترى النمو طبيعياً بالنسبة للاقتصاد وكان يمكن تشجيع هذا النمو بعمل حكومي قانوني . ولكن هل يعني هذا أيضاً أن مصر كانت تنتمي إلى النموذج الأوروبي في التطور وفق الخطوط الرأسالية ؟ إن هذا السؤال يبقى مفتوحاً .

وهناك أخيراً المشاكل التي تطرحها محاولة تحليل التبدلات التي حصلت في المجتمع المصري بفعل اندماج البلاد ضمن نظام اقتصاد عالمي . إلى أي حد ، مثلاً ، يمكن التحدث عن وجود طبقات في مصر قبل عام ١٨٨٢ ؟ ويشكل هذا إلى حدٍ ما جزءاً من الصعوبة العامة التي تحيط باستخدام عبارات كهذه عند التحدث عن مجتمع قبل صناعي .

وهي تنجم أيضاً عن وضع مميز لمصر حيث لا يوجد تحديد لطبقة « مالكي الأرض » وحيث الكثير من أولئك الذين يسيطرون على حقول زراعية هم تجار أيضاً أو بيروقراطيون أو ضباط في الجيش أو وجهاء دينيون . ومن الأفضل في ظروف كهذه أن نمر عن تطور المجتمع المصري في القرن التاسع عشر بالتقليل من استعمال كلمة الطبقات المحددة بدقة وأكثر منها وجود عدد من جماعات ذات مصالح متشابكة يشكل أعضاؤها طبقة بقدر ما يحتاجون إلى خوض معركة ضد طبقة أخرى<sup>٢٠</sup> .

ومع ذلك ، إذا نحينا هذه المشاكل جانباً فإن الخطوط العريضة لتطور العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر واضحة ، فمنذ أفضت محاولات محمد علي للسيطرة المطلقة على الاقتصاد إلى نهايتها . وقد تقسيم العمل الدولي نفسه بسرعة واقتيدت مصر إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة وكحقل لتوظيف رأس المال الأوروبي وكان لهذا بدوره أثر عميق على بنية المجتمع المصري وأدى بالإضافة إلى أشياء أخرى إلى انبثاق حركة احتجاج وطنية وبعد ذلك إلى الاحتلال الأجنبي . إن النموذج بسيط : إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل يمهّد له السبيل أيضاً .

## ملاحظات

- G.M. Trevelyan, *The Life of John Bright*, 2nd edn (London constable, 1925) p.434. — ١
- Hobson, *Imperialism: a study* (London, Nisbet, 1902) p.54-5, 108, 199. — ٢
- The End of Empire (London, Golancz, 1959) pp.97, 118. — ٣
- Africa and the Victorians (London, Macmillan, 1961) Ch.IV. — ٤
- Finance, Trade and Politics (London, Oxford Univ. Press, 1968. — ٥
- Cf. G. Baer, *A History of Land ownership in modern Egypt 1800-1950* (London, Longman, 1938); — ٦
- A.M. Hamza, *The Public debt of Egypt 1854-1876* (Cairo, 1944); E.R.J. Owen, *cotton and the Egyptian Economy 1820-1914* (London, Oxford Univ. Press 1969) and S.J. Shaw, *Ottoman Egypt in the age of the French Revolution* (Cambridge, Mass, Harvard Univ. Press, 1964).
- Cf. S.J. Shaw the Financial and Administrative organisation and Development of ottoman Egypt — ٧
- 1715-1798 (Princeton Univ. Press. 1958) pp.62-3, 95 and A. Raymond, *Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire au XVIIIème siècle*; *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 6 (1963) p.84-5, 95.
- Landes, *Bankers and Pashas* (London, Heineman Education 1958) pp.47-68. — ٨
- Les Intérêts Financiers et la Question d'Egypt (1875-76) *Revue Historique*, 224, July-Sept. 1960. — ٩
- Cf. A. Abdel-Malek, *Idéologie et Renaissance Nationale l'Egypte moderne* (Paris 1969); Abu Lughod, — ١٠
- "The transformation of the Egyptian Elite; Prelude to the Urabi Revolt" *Middle East Journal*, أبو لغد, 21 (summer 1967); G. Baer, *studies in the Social History of modern Egypt* (Univ. of Chicago Press 1969); S. Nour Ed-Dine "Conditions des Fellahs en Egypte" *Revue d'Islam* (1898).
- Santon, 7 Oct. 1869. Fo 78/2093 (Public Record Office, London). — ١١
- Malet, 18 May 1882; Fo 78/3436. — ١٢
- Abdel-Malek, pp.420-3 — ١٣
- Cf. Abdel-Malek, Ch.12, Bouvier, op.cit: P.J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt*, (London, — ١٤
- Weiden field & Nicolson, 1969). ch.6 and 7.
- Marx, *Capital*, Vol. I. Pt VIII, ch.XXI; Hobson pp.76-79. — ١٥
- Luxemburg, *The accumulation of capital* (London, Routledge 1963) ch.29. — ١٦
- P.A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York Monthly Review Press; 1962 edn) — ١٧
- pp.163 ff.
- Hobson, PtII; R. Hilferding, *Das Finanz capital* (Vienna 1932) pp.384-9. — ١٨
- Luxemburg, p.358. — ١٩
- Marx. *Pre Capitalist Economic Formations*, with an introduction by E. Hobsbawm (London, — ٢٠
- Lawrence and Wishart, 1964) P.132.

# الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب ١٩٠٨ — ١٩١٨

فيروز أحمد

## I

إن من يبحث عن مرحلة ملائمة ليدرس من خلالها أثر الحرب على مجتمع ماسوف يجد لسوء الحظ أن كل المراحل أكثر ملائمة لهذا الغرض من هذا العقد ١٩٠٨ — ١٩١٨ في تاريخ الإمبراطورية العثمانية المتأخر. إذ شهد هذا العقد نزاعاً سياسياً وعنفاً وحرباً على حجم غير مسبوق فخلال هذه السنوات العشر ووصولاً إلى سنة ١٩٢٢ لم تكد الإمبراطورية تنعم بسنة واحدة من السلام. ولم تكن الحرب غريبة عن الأتراك فقد بنوا دولتهم ثم إمبراطوريتهم على أسس من الغزو الذي امتد إلى ثلاث قارات وقد اضطروا فيما بعد إلى التورط في قتال تراجعي طويل الأمد عندما دفعتهم الجيوش الأوروبية إلى حدود دولتهم الأصلية في آسيا الصغرى. كان المجتمع العثماني، بمعنى ما، منظماً كمجتمع عسكري ولا يتوقع المرء بالتالي تأثيراً جوهرياً خلال العقد الذي ندرسه. ويوجد في الحقيقة اختلاف دراماتيكي في الطريقة التي تمت بها تعبئة المجتمع للحرب على يد الأتراك الشبان، وهو يعكس السمة المتطرفة في النظام الجديد الذي انتجته ثورة ١٩٠٨ الدستورية. ويمكن مقارنة تأثير النظام الجديد بتأثير الحكومات الثورية الفرنسية بعد ١٧٨٩، وخصوصاً حكومات اليعاقة. وعلى أية حال فإن الجناح الأكثر تطرفاً بين الأتراك الشبان وهم الاتحاديون — أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (ج. ا. ت) الذين قادوا الحركة الدستورية كانوا يستلهمون إلى درجة عميقة مثال اليعاقة وقد حاولوا محاكاة سياساتهم وإن لم يحرزوا نجاحاً مشابهاً.



وقد واجه الأتراك الشبان بعد تأسيسهم نظاماً دستورياً في تموز ١٩٠٨ عدداً من الأزمات التي هددت النظام الجديد . فقد خلعت بلغاريا طاعة السلطان وأعلنت نفسها دولة مستقلة في الخامس من أيلول /سبتمبر/ عام ١٩٠٨ وفي اليوم التالي أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك وهما مقاطعتان احتلتهما عام ١٨٧٨ . وفي اليوم نفسه أعلنت كريت قرارها الاتحاد مع اليونان . ولم يكن الباب العالي قادراً على فعل الكثير ، غير الاحتجاج لدى القوى الكبرى التي وقعت على معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، حيث أن العاملين الأولين يشكلان انتهاكاً للمعاهدة أما في حالة كريت فقد كانت مضمونة من تلك القوى التي أخبرت استنبول على كل حال أنها لن تتدخل لصالح تركيا وأصبح الأتراك مكرهين بالنتيجة على الرد بأنفسهم . وفي السنوات الثلاث التالية كانت هناك انتفاضات في اليمن ومقدونيا وألبانيا وكلها تحم التدخل العسكري وفي عام ١٩١١ كان الترك في حالة حرب مع إيطاليا في ليبيا ، وقد تخلوا عن هذه الولاية لروما عندما هاجمهم حلف دول البلقان في تشرين الأول /اكتوبر/ ١٩١٢ وكانت حروب البلقان عام ١٩١٢ — ١٣ كارثة ذات حجم لم تكن القيادة العثمانية ولا الشعب يتخيلانه ممكناً . ولم تفقد الإمبراطورية العثمانية عملياً جميع ممتلكاتها الأوروبية وحسب لصالح العدو بل إن الجيوش التي اجتاحتها اخترقت حتى ضواحي العاصمة وهددت وجود الإمبراطورية ذاته .

لم تسقط استنبول بل إن الأتراك استعادوا بعض مناطق تراقيا في الحرب البلقانية الثانية ولكن من المستحيل المبالغة في وقع هذه الكوارث العسكرية والدبلوماسية على الأتراك الشبان . فقد تهاوت معنويات بعضهم وملأهم القنوط بحيث أصبحوا قانعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع الاستمرار في الوجود إلا تحت الوصاية الغربية . واعتقد آخرون وخصوصاً الاتحاديون أنه يمكن إنقاذ الإمبراطورية عبر برنامج إصلاحى جذري كما أنهم اقتصروا على الباب العالي ولكي يكسب الوقت اللزوم لتنفيذ هذا البرنامج ، أن يصبح عضواً في أحد التحالفين اللذين يقسمان أوروبا وكانوا يفضلون الانضمام إلى «الوفاق الثلاثي» . فالحياد يعني العزلة وقد تعلم الباب العالي من تجربة حروب البلقان التي برهنت على أن العزلة تعني كارثة شاملة في أي صراع آخر كبير . وهكذا حاول الأتراك الشبان إنهاء عزلتهم الدبلوماسية بالبحث عن تحالفات في أوروبا خلال الفترة القصيرة التي هدأت فيها الحرب وذلك فيما بين صيف ١٩١٣ وشهر آب /أغسطس/ ١٩١٤ وقد تدبروا في النهاية وبعد صعوبة كبيرة أمر توقيع تحالف مع ألمانيا في الثاني من آب /أغسطس/ أي في الوقت الذي نشبت فيه الحرب العالمية الأولى تماماً ، والتزمت استنبول في البداية حياداً عسكرياً حذراً دام ثلاثة أشهر وفي

تشرين الثاني /نوفمبر/ أجبرتها ظروف لم تكن تسيطر عليها تماماً، على دخول الحرب، وتورطت تركيا في السنوات الأربع التالية في صراع إقتضى تعبئة كل مواردها البشرية والمادية<sup>١</sup>.

## II

إن أي نظام تواجهه سلسلة من الأزمات كهذه سيجد من الصعب عليه تقديم استجابات مناسبة. وقد خضع نظام السلطنة القديم للتقسيم تحت الضغط الدولي بعد أن قدم احتجاجات رمزية وكان عليه أن يقبل « بالأمر الواقع » شريطة أن يسمح للنظام بالبقاء على هذه الصورة أو تلك. وقد حددت مصالحه بأن تشمل مصالح أفراد الأسرة العثمانية ونخبة صغيرة جداً كانت تحتكر السلطة في القصر ومصالح أصحاب المراكز العليا في البيروقراطية المدنية والعسكرية. كان الاتحاديون وهم الجناح الأكثر جذرية في حركة الأتراك الشبان، يمثلون ما يمكن وصفه « بالطبقة التابعة » كما يسميها غرامشي، في آخر عهد الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الطبقة قد أصبحت منظمة سياسياً وواضحة، وتطالب بمكان للمسلمين العثمانيين في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وبدولة دستورية ونظام جديد ثقافي وأخلاقي ينسجم معها. وهكذا بدأ الاتحاديون بعد إحياء الدستور مباشرة بمناقشة الحاجة إلى تنفيذ ثورة اجتماعية. وتحدثوا عن تحويل مجتمعهم للوصول به إلى مستوى اجتماعات المتقدمة في الغرب أو في اليابان التي أصبحت منبع إلهامهم، وكانوا فخورين باعتبار أنفسهم « يابان » الشرق الأدنى (أحمد ١٩٦٩ : ٢٣ رقم ١) وقد أجبرتهم العقوبات التي واجهتهم نتيجة للأزمات، والهزائم في الحرب أن يندفعوا نحو الإصلاح ولم يستطيعوا أن يحققوا برنامجاً إصلاحياً وتنظيمياً إلا بعد أن استولوا على السلطة أثناء حروب البلقان ومن خلال انقلاب كانون الثاني /يناير/ ١٩١٣. وحتى عند ذلك لم يتمكنوا من المضي قدماً من دون الوقوع في حبال التنازلات والمعاهدات غير المتكافئة التي قيدت السلطة العثمانية والتي رفضت القوى العظمى إلغائها، ومنع نشوب الحرب العالمية عام ١٩١٤ الباب العالي الفرصة كي يلغي الامتيازات من جانب واحد دون خوف من تدخل أوروبا. وأبطلت هذه المعاهدات المقوتة في أيلول /سبتمبر/ ١٩١٤ وأصبح الأتراك أخيراً سادة بيتهم وأحراراً في توجيه قدرهم الخاص.

أدخل الاتحاديون طرائق جديدة في السياسة حتى قيل أن يصلوا إلى السلطة والاستقلال الذاتي لنحويل مجتمعهم. واتسم إحياء الدستور بانفجار المشاعر الشعبية تأييداً للنظام الجديد وربما كان بعض هذه المشاعر عقولاً لكن قسماً كبيراً منها نظمتها جمعية الاتحاد

والترقي حيثما وجدت أندبتها وبعد ذلك نظمت الاجتماعات الحاشدة واللقاءات الجماهيرية وقادها أشخاص بارزون في الجمعية يتمتعون بتأييد شعبي مثل الصحفي حسين جاهد والفيلسوف رضا توفيق والروائية النسائية خالده أديب التي سرعان ما لعبت دوراً هاماً في نشاطات الجمعية السياسية. وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة أثناء الأزمات وفي زمن الحرب.

استخدم الاتحاديون الجماهير المدنية أول الأمر عندما نظموا مقاطعة ضد سياسات الإلحاق التمسوية ضد اتحاد اليونان مع كريت (Quataert, 1983; Yavuz, 1978) وبعد ذلك استعملت المظاهرات المنظمة أثناء الحروب البلقانية لإقامة توازن ضد عداء الحكومة للجمعية. (ج. إ. ت) وفي النهاية نظمت مظاهرة شعبية ضد حكومة كامل باشا المناهضة للاتحاديين (صاحب فكرة الوصول إلى تفاهم على توقيع سلام مذل مع التحالف البلقاني المنتصر) وذلك تحضيراً لانقلاب ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٣.

من المفيد التأكيد على أن المبادرة إلى حشد الجماهير المدنية واستعمالها لأغراض سياسية جاءت من جمعية الاتحاد والترقي وليس من الحكومة. والحق أن حكومات تلك الفترة كانت تعارض المشاركة الشعبية في السياسة مخافة أن تؤدي نشاطات كهذه إلى تقديم ذريعة لتدخل القوى الأجنبية. وقد نظمت الجمعية على الرغم من ذلك مقاطعة ضد المشاريع التمسوية واليونانية ولعبت مقاطعة البضائع التمسوية دوراً متميزاً في إجبار فيينا على دفع تعويض عن المناطق التي ضمتها.

إن الهزيمة في الحرب بل وحتى النكسة الدبلوماسية الكبيرة تجبر المجتمع المهزوم على تقدير مواطن قوته ومناحي ضعفه. ويكون هناك توجه نحو محاولة استخدام أفضل للموارد الموجودة وإزالة العيوب التي تشوب المعمل الداخلي في البنية الاجتماعية وفي آلة السلطة وفوق كل شيء في القوات المسلحة. ويصبح الحديث عن الإصلاح أمراً يومياً، كما قد تفجر الهزيمة أيضاً استجابة إمبريالية كطريقة للبحث عن تعويض في منطقة أخرى، وكانت هذه حال روسيا بعد حرب القرم وحال فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة. وفي تركيا أيضاً يمكن أن ننظر إلى بروز نزعة قومية عدوانية اتخذت شكل وحدة تركية أو وحدة طورانية ضمن رؤية مشابهة. إلا أنه كان دافعاً ضعيفاً ولا يستطيع الهيمنة على السياسة إذا استثنينا الفترة القصيرة ١٩١٧ - ١٩١٨ أثناء الثورة الروسية، وذلك ببساطة لأن الدولة العثمانية تعوزها القوة والوسائل الضرورية لتنفيذ سياسة هجومية، وبدلاً من ذلك أدت الهزائم في حروب البلقان أولاً وفي الحرب العالمية بعدئذٍ إلى بروز حركة شعبية تستلهم جزئياً النارودنيين (الوطنيين)

الروس . واشتهرت هذه الحركة باسم « إلى الشعب » (Halka dođru) وبدأت بالتأكيد على قومية تركية جذورها في الأناضول أكثر مما هي في البلقان التي ضاعت حديثاً أو في آسيا الوسطى الواقعة تحت الاحتلال الروسي .

### III

حان الوقت بعد هذه المقدمة القصيرة ، لأن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على الطريقة التي رد بها الأتراك الشبان على مسائل تعبئة المجتمع في سبيل الحرب الراهنة . انفجر الصراع التركي الإيطالي في ٢٩ أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١١ وقد أخذت حكومة ابراهيم حقي باشا على حين غرة واستقالت . وردت الحكومة الجديدة بالطريقة البيروقراطية المعتادة وحاولت تفادي الضربة الإيطالية « بتطير برقيات عبر سفرائها ورسائل دبلوماسية عبر القوى الكبرى » (باشا ١٩٢٤ : ١٣٦) ولكن القوى الأوروبية رفضت كما جرت العادة أن ترفع أصبعاً للدفاع عن السلطنة العثمانية<sup>١</sup> .

وكانت الجمعية (ج . إ . ت) قد أجرت تحضيرات لعقد مؤتمرها السنوي في سالونيك وهي مقر قيادتها إلى أن سلمت المدينة إلى اليونان عام ١٩١٢ . وفي اليوم الذي قدم فيه الإنذار النهائي الإيطالي (٢٨ أيلول /سبتمبر/) بدأ المندوبون يصلون من كل أنحاء الإمبراطورية ومن الطبيعي أن يكون موضوع الحرب المسألة الرئيسية في المؤتمر . وفي الخامس من تشرين الأول /أكتوبر/ وبعد مناقشة حامية أصدرت الجمعية بياناً بتشكيل لجنة الدفاع الوطني (Mudafaa-i Milliye Cemiyetti) (ل . د . و) وكانت تتألف من ثمانية أعضاء في جمعية سالونيك (ج . إ . ت) وهي المنظمة التي زودت الحركة الدستورية بقيادتها سواء قبل ١٨٩٠ أو بعدها . وكانت الوظيفة الرئيسية للجنة ، بكلمة عامة ، مساعدة المجهود الحربي بأية وسيلة ممكنة ، ولكنها كانت هيئة غير رسمية وتعمل بصورة مستقلة عن حكومة استنبول التي سرعان ما أصبحت معادية صراحة لـ (ج . إ . ت) وكان استلهاهم هذه الطريقة الشعبية في التعبئة من أجل الحرب يرجع مباشرة في أصله إلى مثال الجمهورية العنقوية لعام ١٧٩٢ — ٩٤ وكلما زاد الاتحاديون من رغبتهم في محاكاة العنقويين كانت أعمالهم تصبح مصطنعة ، إذ كانوا يفتقرون إلى دعم أي كتلة جماهيرية منظمة ومستقلة مثل منظمة الـ (Sans-Culotte) (الرعا) مع أنهم استخدموا جماعات مثل الحمالين وأصحاب القوارب ، ليرسو أسس قوة شعبية مشابهة ، وما هو أكثر أهمية أنهم لم يحاولوا كسب الفلاحين عن طريق

توزيع الأراضي كما فعل البعاقبة . وهكذا رفضوا طريق الثورة البورجوازية ، التي كانت الثورة الفرنسية نموذجها الأصلي (Saboul, 1965:163) <sup>٢</sup> .

وعلى الرغم من ذلك تظل المقارنة بين الثورة الفرنسية والبعاقبة ممكنة التطبيق على طرائق الاتحاديين في التعبئة وخصوصاً بعد استيلائهم على السلطة في كانون الثاني /يناير/ ١٩١٣ وقد لاحظ السفير البريطاني في رسالته يوم ٥ شباط /فبراير/ مايلي :

« لي الشرف أن أسجل أن جمعية الاتحاد والترقي التي تسمي وزارة محمود شوكت باشا «وزارة الدفاع الوطني» قد شكلت لجنة دفاع وطني على نهج ثوري فرنسا عام ١٧٩٣ وشيوعي ١٨٧٠ وقد أصدروا نداءات إلى « الأمة » وإلى كل الأحزاب أن تتجمع وتستجيب لصرخة « البلاد في خطر » وأعلنوا الأمة العثمانية بكاملها في حالة تعبئة ... أن لجنة الدفاع الوطني تنعش تجنيد وتنظيم البلاد في « مجهود الخندق الأخير » وقد أرسل شيخ الإسلام الجديد (عزت أفندي) نداء دينياً من أجل الدفاع عن ديار الإسلام ، إلى كل أتباعه في الولايات في حين يشير وكلاء اللجنة في جامع آيا صوفيا وبقية الجوامع بحرب مقدسة » (باشا ، ١٩٢٤ : ١٣٦) <sup>٤</sup> .

ظلت لجنة الدفاع الوطني هيئة غير رسمية دون أية سلطة حتى انقلاب الاتحاديين . وفي أواخر ١٩١٢ أصبحت أوضاع (ج .إ . ت) التي فازت في انتخابات الربيع المزورة ، غير مستقرة وباتت مهددة بالدمار على يد حركة معارضة تخطى بدعم الجيش . إلا أن كارثة حرب البلقان منحت (ج .إ . ت) فرصة جديدة للحياة ومكنتها من الظهور وكأنها الهيئة الوحيدة التي تملك برنامجاً وإرادة للقتال .

في يوم الجمعة الحادي والثلاثين من كانون الثاني /يناير/ عام ١٩١٣ أي بعد أسبوع من تشكيل الاتحاديين وزارة برئاسة الجنرال محمود شوكت باشا ، عقدوا اجتماعاً في « دار الفنون » بجامعة استنبول لكي يؤسسوا رسمياً « لجنة الدفاع الوطني » (ل . د . و) وكانت الجمعية قد أصدرت قبل الاجتماع إعلاناً تدعو فيه المعارضة وكذلك التنظيمات الأرمنية — الطاشناق والهنشاق — للتعاون في الجهد الدفاعي معلنين أن على الأمة كلها أن تكون في حالة تعبئة شاملة لكي تواجه تهديد العدو . ويوحى تشكيل لجنة الدفاع الوطني تحت هذه الظروف بأن الاتحاديين يتجهون إلى الاضطلاع بمهمات تمس كل جوانب المجتمع العثماني ، كان الهدف الأول جذب متطوعين إلى الجيش وجمع أموال للمجهود الحربي ولكن لجاناً فرعية شكلت للعناية بالصحة العامة وللقيام بأعمال الدعاية ، ثم تكونت بعد ذلك لجان فرعية على أسس خاصة لتلافي الاحتياجات الجديدة وحل المشاكل عند ظهورها . وفي غضون الحرب

العالمية الأولى انخرطت بعض هذه اللجان انخراطاً عميقاً في نشاط اقتصادي في سبيل إيجاد ما وصف بأنه « اقتصاد وطني »<sup>١</sup> ولم يكن مفاجئاً لنا أن وجدنا الحصيلة التي لا بد منها لتورط جمعية الاتحاد والترقي في الاقتصاد، فساداً واسع الانتشار . وكانت المحسوبة إحدى الطرق لمكافحة وإغناء أعضاء الحزب المخلصين ولخلق طبقة بورجوازية مفقودة في بنية المجتمع العثماني المسلم . ولعل الأصح أن نقول بدلاً من إيجاد طبقة جديدة من لاشيء ، أن الاتحاديين سبق أن قدموا فرصاً اقتصادية لتأسيس جماعات ومحاولات لغرس الروح الرأسمالية فيهم . وكون المرء اتحادياً يزوده بالطبع بفرصة للاستفادة من المحسوبة . وتعطينا قراءة يوميات دبلوماسي أمريكي في استنبول أيام الحرب فكرة عما كان يجري في ذلك المناخ . فقد كتب لويس أينشتاين يوم ٦ آب /أغسطس/ ١٩١٥ : « إن لجنة الدفاع الوطني الآن تصبح غنية بسرعة وذلك بسبب احتكار السكر والبترول ... إلخ . وكانت نيتهم المعلنة هي تكديس رأس مال يستطيعون أن يستعملوه فيما بعد لوضع تجارة البلاد في أيدي المسلمين » وفي يوم ١٧ منه لاحظ أن « اللجنة احتكرت كل السلع ثم باعتها بأرباح هائلة » (١٩١٨ : ٢١٨ ، ٢٤٣)<sup>٢</sup> .

أدى الفساد والربح الفاحش إلى توتر بين شيخ الإسلام خيري أفندي وعصمت بك محافظ استنبول وكانت القضية تلتخص في ندرة الخبز في العاصمة في حين كانت اللجنة الفرعية المسؤولة عن هذه السلعة تبيع أربعة آلاف ليرة تركية يومياً ، على ما يقال « وقد طلب من شكري بك وزير التربية التحقيق في الموضوع ولكن يبدو أنه هو أيضاً كان متورطاً في الأرباح الفاحشة » . (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٤٧) وقد أمرت لجنة الدفاع الوطني التي لم تعدم حيلة ، السيد ويل M. Weyl مدير حصر التبغ الفرنسي أن يبيع التبغ للجيش العثماني عن طريق وكيل اللجنة وأذعن ويل . ولكن بدلاً من بيع التبغ إلى الجيش بالأسعار النظامية أصبح يباع في المدن بربح كبير وقد وجه الجيش اللوم إلى ويل الذي أعلنت اللجنة أنه جاسوس فرنسي وأجبرته على مغادرة البلاد (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٦٠ — ٦١) .

أجبرت ضرورات زمن الحرب الاتحاديين على أن يكونوا خلاقين وعقلانيين في تنظيم شؤون الدولة على كل صعيد . وجمعت الأموال في داخل البلاد وخارجها وأرسلت وفود إلى أقاصي الهند ومصر لهذه الغاية ، وكانت الطريقة الأكثر شيوعاً في داخل البلاد هي الجمع العمومي والذي لم يكتف بجمع مبالغ أساسية من المال لغايات متنوعة وحسب بل حشد الوعي العام حول السياسات والشؤون الخارجية . فقد تم إحياء لجنة الأسطول مثلاً في شباط /فبراير/ ١٩١٤ وكانت قد شكلت في الأصل في حزيران /يونيو/ ١٩٠٩ ، جواباً على الأزمة

مع اليونان حول جزيرة كريت ، إلا أنها ماتت ثم أعيدت إلى الحياة في سبيل جمع مبالغ من المال لشراء سفن تواجه التحدي اليوناني في بحر إيجه ، وكانت لها فروع في كل مدينة تقريباً ، وتوقع موظفو الحكومة أن يحرموا أجرة شهر بسبب هذا الموضوع . وحتى الشركات الأجنبية طلب منها أن تساهم وقد فعلت ذلك بسبب وجود مصالح لها في الإمبراطورية . واستخدم كثير من تلك الأموال التي جمعت بواسطة الاكتاب العام ، لشراء سفيتين حربيتين من حوض السفن البيطاني وهذا هو السبب في أن قرار بريطانيا بمصادرة هاتين السفيتين في ٣١ تموز /يوليو/ ١٩١٤ قبل نشوب الحرب وقبل توقيع التحالف مع ألمانيا ، أثار غضباً عظيماً في أوساط الشعب التركي الذي رأى في القرار « عملاً من أعمال القرصنة » ( جيلبرت ١٩٧١ ، ١٩٣ )<sup>٧</sup> وقد أصبح من السهل بعد هذه الحادثة توجيه الرأي العام ضد بريطانيا ولمصلحة ألمانيا و « شراء » سفيتين ألمانيتين هما غوبن وبرسلاو (Goeben, Breslau) استقبلنا بهتافات الإعجاب انتقاماً من الإهانة .

وزاد الاهتمام الجدي بالدعاية والمخابرات نتيجة للحرب . وأنشئت « المنظمة الخاصة » على يد جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩١١ ولعبت دوراً هاماً في تنظيم المقاومة في ليبيا ضد الطليان ، واستمرت هذه الهيئة في النمو أثناء حرب البلقان ودخلت إلى البلاد بعد استيلاء الاتحاديين على السلطة وقد اتسعت وظائف هذه المنظمة بناء على نصيحة رضا بك المتصرف السابق لغومولجين (Gumülcine) وهي مدينة تعود إلى الصرب حالياً . وشكلت عصابات الفدائيين من السكان المحليين المسلمين في مقدونيا وهي طريقة تتماشى مع تقاليد المنطقة وتبقي على المقاومة في الوقت الذي تستمر فيه استنبول بالتفاوض ، وأصبحت « المنظمة » أكثر فعالية في جمع المعلومات والاستطلاع وتنفيذ أعمال التخريب وحتى الاغتيالات ، وقد استخدمت جمعية الاتحاد والترقي القتل لتنفيذ أغراضها السياسية سواء قبل عام ١٩٠٨ أو بعده وهذا ما ينسجم أيضاً مع تقاليد البلقان السياسية حيث ولدت الجمعية ، وعندما وصل نوبل بوكستون Noel Buxton رئيس لجنة البلقان صوفيا في منتصف أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١٤ أصيبت الصحافة في استنبول بالجنون واعتقدت أنه جاء للتأمر ضد الباب العالي . وكان ثمة توقع أن لندن التي تستخدم مكاتب لجنة البلقان تحاول أن تحمي تحالفاً بلقانياً جديداً ضد استنبول وتأمل أن تشتري بلغاريا بتقديم أدرنه وتراقيا إليها ، وقد رد الاتحاديون على ذلك بإرسال فريق متخصص بالاغتيال من « المنظمة » لقتل بوكستون « الذي كان اسمه كافياً للتعبير عن العداء لتركيا » حسب تعبير « تصوير الأفكار في ١٧ أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١٤ وقد فشلت محاولة الاعتداء على حياة بوكستون إذ أصيب بجراح فقط . إلا أن تصوير الأفكار

Tasvir-i Efkâr التي اعتقدت أنه مات ، عبرت عن رأيها بالقول «لقد لقي جزاءه» ولاحظت «أنها نهاية واحد من أعداء الإسلام» (تشرين الأول /أكتوبر/ ١٦/ ١٩١٤).

كانت لجنة الدفاع الوطني ، خلال فترة الحياض المسلح ، تحت إشراف وزارة الدفاع التي يرأسها أنور باشا ولاشك أنها زادت من قوة وزير الحرب ضد خصومه المدنيين داخل (ج . أ . ت ) ولم يطل الوقت بهذه الهيئة حتى حشرت نفسها في أي شيء سياسي . وكوّست جميع جهودها عوضاً عن ذلك في تقدم الزراعة والصناعة والتجارة والتربية ، وقد أصبح السلطان رئيساً لهذه اللجنة ووريثه الشرعي عضواً في هيئة المديرين في استبول وكأن ذلك يهدف إلى إضفاء الاحترام على هذه اللجنة . ( طين أول آب /أغسطس/ ٢ ، ١٩١٤ ) وفي فترة الحرب استخدمت (ج . أ . ت ) فروعاً متنوعة للجنة الدفاع الوطني ، وتابعت جهودها لتنظيم جماهير المجتمع العثماني . وأدخلت جميع صنوف التجديد إلى المجتمع التركي .

نظمت لجنة الدفاع الوطني ، وهي تعمل مع الهلال الأحمر وهو النظم الإسلامي للصليب الأحمر ، دور أيتام في الأناضول لتعليم التجارة وطرائق الزراعة الحديثة للعدد المتزايد باستمرار من أيتام الحرب . وفي حزيران /يونيو/ ١٩١٥ أجازت الحكومة قانوناً يسمح بإنشاء مؤسسات تربية وعلمية وتقنية لتلبية حاجات الأيتام وكانت ميزانية هذه المؤسسات تتألف من ضرائب على المشروبات الروحية والتبغ ، وكذلك من ضرائب على الرسائل والبرقيات ، كما سببت الحرب كثيراً من العوز بين عائلات الجنود الذين قتلوا في المعركة ، وأنشئت جمعية نسائية لمساعدة هذه الأسر وأسندت رئاستها إلى زوجة أحد مشاهير الاتحاديين وهو إسماعيل جنيولات . واشتملت الجمعية على أعضاء بارزين بمن فيهم ابنة الجنرال الألماني ليمان فون ساندز Liman von sanders وزوجات اتحاديين آخرين وموظفين كبار . ومهما افتقدت تلك الجمعيات فهي لم تفتقد الاحترام الذي كان يقدح عليها أعضاء النخبة الاتحاديون !

#### IV

ليس من الواضح تماماً كم من العزاء جلبته هذه المنظمات إلى الأهالي الذين يرحزون تحت وطأة صعوبات الحرب . لكن المرء يستخلص من كل تلك المبادرات أن الأتراك الشباب كانوا يقدرون مدى الحاجة إلى سلام اجتماعي إذا كانت الإمبراطورية مستمرة في حرب طويلة مخيفة . كان وضع الإمبراطورية العثمانية من جهات عديدة أسوأ بكثير من أي واحد من



الأطراف المتحاربة وكانت أقلهم تجهيزاً لخوض حرب على هذا المستوى . قد تكون للأتراك إمبراطوريتهم إلا أنها كانت إمبراطورية تسيطر عليها وتستثمرها جميع القوى العظمى في أوروبا ، وكانت تابعة لها تماماً . وتوضح صمة الإمبراطورية التابعة وفي صورة درامية فما أن تبيأت أوروبا للذهاب إلى الحرب في آب /أغسطس/ ١٩١٤ حتى أصيب الاقتصاد العثماني بالشلل التام .

كانت أول نتائج انفجار الأزمات في أوروبا في أواخر تموز /يوليو/ ١٩١٤ إغلاق البورصة التي يشرف عليها الأجانب في استنبول وإزمير ، وكان لذلك وقع الكارثة على التجارة في كلتا المدينتين فقد دب الذعر في الأسواق واضطر الباب العالي للتدخل في ٣١ تموز /يوليو/ فأوقف كل تعامل بالسلع القابلة للنقل . وأوقفت الشركات الأجنبية مالكة السفن والعاملة في المياه الإقليمية للإمبراطورية خدماتها فتعطلت الواردات والصادرات ورفضت شركات التأمين وجميعها أجنبية أيضاً أن تؤمن على البضائع التي اعتقدت أنها سوف تصدر كمهربات حرب من جانب القوى المتحاربة وارتفع قسط التأمين على البضائع التي قبلوا بالتأمين عليها ارتفاعاً حاداً مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للمستهلك بطبيعة الحال ، وأدت هذه العوامل كلها إلى صعوبات وانفجار في الأسعار ومما زاد الأمور سوءاً ، استغلال الوضع من قبل البائعين والتجار الذين ظل القسم الأعظم منهم من غير المسلمين . مما أدى إلى تعميق الروح الشوفينية بين المسلمين والأتراك .

وزاد نشوب الحرب بين القوى العظمى خلال الأسبوع الأول من آب /أغسطس/ في حدة الرعب في استنبول . كان هناك سباق على البنوك — التي هي مرة أخرى مملوكة كلها للأجانب وقد توقفت بسرعة عن الدفع النقدي لأن مراكزها الأصلية في أوروبا لم تعد تزودها بالميزد . وتوقف من يملكون المال عن إيداعه مما فاقم الأزمة ، وفي الرابع من آب /أغسطس/ تدخلت الحكومة وصدر قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة (موراتوريوم) .

ظن سكان المدن والعاصمة خصوصاً أنهم سيجدون صعوبات في تأمين كل السلع وبدأوا بالتخزين وكذلك فعل أصحاب المتاجر ، وارتفعت الأسعار بطبيعة الحال حتى أفلتت من كل سيطرة وخصوصاً أسعار الطعام وفي الخامس من آب /أغسطس/ كان سعر الخبز قد ارتفع في استنبول من خمس إلى ٥٥ خمس وخمسين باراً<sup>٨</sup> . وبدأ الباب العالي ، أمام هذه الصعوبات في العاصمة ، بمصادرة الحبوب في الولايات ، وحصل على اتفاق باستيراد القمح من رومانيا ويقال أن التأثير الاشتراكي الديمقراطي ألكسندر إسرائيل هيلفاند والذي هو أكثر

شهرة باسم بارفوس Parvus\* وكان مقيماً في استنبول آنذاك، يقال أنه جمع ثروة من تنظيم استيراد القمح من رومانيا لحساب الباب العالي.

حاولت الحكومة تنظيم الأسعار وقمع الاحتكار ولم تحرز إلا نجاحاً قليلاً وعلى الرغم من الغارات المفاجئة التي كانت تقوم بها الشرطة في العاصمة استمرت الصحافة تشكو من أن أصحاب المتاجر يفرضون السعر الذي يريدون وتحديث التقارير عن غرامات فرضت ولكنها لم تردع التجار الجشعين. وإذا وضعنا جانباً سعر الخبز الذي ظل يرتفع، فإن سعر البطاطا ارتفع أربعين بالمئة خلال الأسبوع الأول من آب /أغسطس/ وارتفع سعر السكر المستورد من الخمسمائتين بالمئة والكبروسين مئة بالمئة وإذا كان سعر السلع المستوردة قد ارتفع ارتفاعاً حاداً فإن المنتجات المحلية التي لم تعد تصدر ولا تجلب إلى العاصمة انهار سعرها انهياراً حاداً أيضاً وكان محصول الفاكهة واغراً في منطقة مرمره وإيجة ذلك الصيف ولكنها لم تجد من يشتري واهتراً خوخ بورسه وعتب إزمير لافتقارهما إلى الشاري، وعانت صناعة الحرير في بورسه مصيراً مشابهاً.

قد يكون الوضع في العاصمة سيئاً، لكن الوضع ييلو في مدن الولايات التي لا تملك عنها إلا معلومات قليلة لأن الصحافة المحلية لم تدرسها بعد، كان أكثر سوءاً، إلا أن تقارير قناصل القوى الأجنبية تزودنا بوصف للمشهد في الولايات، وهناك أيضاً أدت الأزمات الأوروبية واشتعال الحرب إلى شلل الاقتصاد. ففي بغداد حيث التجارة الأنكلو — هندية سائدة، أصيب كل عمل بالجمود التام. ويصدق هذا على مدن سوريا وعلى المراكز التجارية في الأناضول مثل أضنه، وكانت الأموال شحيحة في الولايات حتى أن الموظفين في عدد من القنصليات الأمريكية لم تدفع لهم أجورهم كما أن وضع الخزينة في استنبول كان حرجاً أيضاً، والقرض الفرنسي بقيمة ٣٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ خمسة وثلاثين مليوناً ومائتي ألف ليرة تركية والذي تمت المفاوضات بشأنه في أوائل الصيف، كان قد استفد عملياً وتركت وزارة المالية وهي لا تملك غير مبلغ زهيد مقداره ٩٢.٠٠٠.٠٠٠ إثنان وتسعون ألف ليرة تركية وذلك في الثالث من آب /أغسطس/ ١٩١٤، وكان إفلاس الخزينة عاملاً هاماً في جر تركيا إلى دخول الحرب على الجانب الألماني بعد ثلاثة أشهر.

كان الأتراك يدركون منذ زمن تبعيتهم والتحاقهم بالقوى العظمى ولم يزد انفجار

---

\* منظر اشتراكي كان صديقاً للينين ويحيط الضوضاء بكثير من نشاطاته في تركيا وغيرها أثناء الحرب العالمية الأولى وهو يهودي من سويسرا. (المترجم)

الحرب على أن أثبت لهم عمق ذيلتهم ودرجتها . وكانت الهيمنة الغربية على الإمبراطورية قد توطدت عبر توقيع الاتفاقات المجحفة المعروفة بالامتيازات وقد بذل الباب العالي جهداً كبيراً وخصوصاً بعد عام ١٩٠٨ في المفاوضة على إلغاء هذه الاتفاقات لكن دون نجاح ، فالقوى الأوروبية مهما كانت الخلافات بينها مجمعة على الاحتفاظ بسيطرتها على الأتراك وقد منعهم نشوب الحرب من التدخل في شؤون تركيا وأتاح لحكومة الاتحاديين فرصة إلغاء الامتيازات المقيتة من جانب واحد ، وهكذا تلقى سفراء القوى العظمى في التاسع من أيلول /سبتمبر/ ١٩١٤ رسالة تعلمهم بأن الامتيازات التي منحت من خلال الاتفاقات لن يعترف بها بعد الأول من تشرين الأول /أكتوبر/ . وهكذا أصبحت الإمبراطورية العثمانية دولة ذات سيادة أخيراً<sup>١</sup> .

## V

ويمكفي أن يقرأ المرء الصحافة التركية في تلك الفترة ليشعر بالأثر النفسي العظيم لهذا الإلغاء من جانب واحد على السكان كافة . كان الأمر يبدو وكأن تركيا ، بغض النظر عن كونها إمبراطورية ، كانت بلداً تحررت لتوها من أجيال من الحكم الاستعماري وهذا يظهر كم كانت الامتيازات اضطهادية وقمعية . كان هناك شعور بنشاط مهتاج استغله الاتحاديون بتنظيم مسيرات واجتماعات حاشدة وألقيت خطابات وطنية في ساحات العاصمة الرئيسية ، وأصبح يوم التاسع من أيلول /سبتمبر/ يعتبر عطلة وطنية وأعطى الوضع القانوني نفسه ليوم الثالث والعشرين من تموز /سبتمبر/ وهو يوم إحياء الدستور . وكان ثمة حدث آخر هو استعادة أدرنة و « شراء » السفيتين الألمانيةين الحرييتين ، مما شكل مناسبتين مبكرتين لتعزيز مكانة الجاذبية العامة التي تحظى بها جمعية الاتحاد والترقي ولزيادة شعبيتها بين مسلمي الإمبراطورية .

بدأ الاتحاديون ، بعد أن تحرروا من قيود الامتيازات مهمة إضفاء الطابع القومي ، وتترك دولتهم ومجتمعهم وذلك باجتماع العناصر الكومسوبوليتيه (من لا يتحسس للدوافع القومية أو الوطنية) ، ومن المثير للسخرية أن هذه العملية شكّلت قوة دافعة تحديداً في اللحظة التي كانت فيها الإمبراطورية مهددة بالدمار على أيدي الحلفاء في غاليبولي والجيش الروسي في شرق الأناضول . ونذكر لجرد إعطاء أمثلة قليلة عن هذه العملية أن وكالة الأنباء الرسمية وُصفت بالوطنية بدلاً من العثمانية ، وكانت اللغة التركية هي اللغة التي نص القانون على استعمالها من قبل مكاتب البريد واللغة التي يجب أن تستعمل في جميع الاتصالات التي

تجري مع وزارة المالية ، وتبع ذلك مرسوم يقضي بأن تكون لافات جميع المخازن التجارية باللغة التركية . وقد ساعدت هذه الرسائل على إدخال شعور بالوعي القومي في أذهان الأهالي ، ولكن بعض المنظرين العقائديين من بين الاتحاديين أدركوا أن القومية التركية بدون أسس قوية اجتماعية — اقتصادية سوف تكون تجربة لا طائل وراءها . وفي آب / أغسطس / ١٩١٧ أصدر يوسف أفجورا وهو واحد من أهم المفكرين القوميين في تلك المرحلة تحذيراً جديداً إلى الأتراك بأنهم إذا فشلوا في تكوين طبقة بورجوازية من بينهم وذلك بالاستفادة من [ مثال ] الرأسمالية الأوروبية فإن فرص بقاء مجتمع تركي مؤلف من الفلاحين والموظفين فقط سوف تكون ضئيلة جداً (أورده Berkes ، ١٩٦٤ : ٤٢٦ ) .<sup>١١</sup>

وقد حظي هذا النداء بالاهتمام ، وقبل نهاية الحرب ، وبفضل تنوع تدابير زمن الحرب في تشجيع النشاط التجاري والصناعي ، كان من الممكن ملاحظة بروز « اقتصاد قومي » فلم تكن هناك برجوازية تركية ناشئة وحسب لتكمل هذا التطور بل طبقة عمالية صغيرة أيضاً ويسجل مقال لأحد الكتاب وعنوانه « المرحلة البورجوازية بدأت » هذه الحقيقة ويعيد الملاحظة بأن « دولة الأعمال هذه لن تفشل في إثارة الصراع بين الرأسمال والعمل في بلادنا » ( Iktisadiyat Mecmuasi , Nov.8, 1917: 1-2 ) وربما كان هناك بعض المبالغة في هذه الملاحظة إلا أنها تصف بشكل ملائم التحول الكبير الذي حصل في المجتمع التركي خلال هذه الفترة القصيرة منذ عشرة أعوام . كان الاهتمام الرئيسي للحكومات منذ عام ١٩١٤ هو الحرب ، إلا أن انشغالها بالأمر الاقتصادي لم يكن قليلاً .

إن المتابع لصحافة استنبول أيام الحرب لابد أن تصيبه الدهشة لكل تلك المساحات من الأعمدة المخصصة للمقالات الاجتماعية والاقتصادية . فعلى الرغم من الحرب ، وربما بسببها ، كانت مشاكل الزراعة والتجارة والصناعة في المقدمة دائماً والواقع أن بعض الصحف قد أنشئت خصيصاً لهذه الغاية مثل « جريدة الاقتصاد Iktisadiyat Mecmuasi » وقد أنشئت في شباط / فبراير / ١٩١٥ وأصبحت الأكثر شهرة . وكانت توجد جنباً إلى جنب مع المقالات عن الأوضاع العسكرية ، وبصورة مؤكدة مقالات عن كل الموضوعات التي تؤثر على حياة البلاد الاقتصادية والمجهود الحربي . وكان من أكثر ما يشد الانتباه حجم ونوعية الحصول في الولايات المتعددة والتدابير التي اتخذها الفلاحون والسلطات وحتى الخبراء الذين جلبوا من ألمانيا والنمسا وهنغاريا لمكافحة الحشرات الضارة التي بدت وكأنها تهديد دائم للمحاصيل والقطعان . وهناك تقارير من محطات أرصاد جوية أنشئت في العاصمة وفي

الولايات من أجل تبوُّ أكثر دقة، ومناقشة القوانين الجديدة للمحافظة على الغابات. وقد أوجدت «البورجوازية الجديدة» غرف التجارة في مدن الأناضول، ونشأت منظمات لتنشيط هذه الصناعة أو تلك. كما يقرأ المرء تقارير عن معارض محلية تعرض فيها على الفلاحين أدوات جديدة، ويشجعون على تبني التقنيات الحديثة.

كان الطلاب فيما مضى يرسلون إلى أوروبا ليحصلوا على الثقافة الغربية، وفي أثناء الحرب أرسل عمال إلى ألمانيا ليتعلموا استخدام الآلات الحديثة. ويبدو واضحاً بعد كل هذا أنه لا توجد مبالغة في الاستنتاج بأن تركيا في زمن الحرب كانت تمر بعملية انبعاث اجتماعي واقتصادي.

## VI

دفع المجتمع العثماني — التركي ثمناً باهظاً لهذا الانبعاث مع أن العبء لم تنقسمه أجزاؤه كلها بالسوية فهناك أقلية صغيرة هي «البورجوازية الناشئة» امتصت تقريباً كل خيرات هذا التحول وحصلت على حصة الأسد من الثروة التي تكسدت من الأرباح الفاحشة أيام الحرب وليس من قبيل الصدفة أن أسرة قوش Koc ظلت هي المالكة لمعظم الشركة التجارية الصناعية القابضة في تركيا اليوم، ويرجع ظهورها إلى ظروف متواضعة أثناء الحرب العالمية الأولى<sup>١١</sup>.

إن الذين حملوا أنقل الأعباء كانوا من المستهلكين المدنيين ومن الفلاحين ودفع المستهلكون أسعاراً باهظة مقابل بضائع رديئة وتسببوا في غنى الطبقة الجديدة من أغنياء أو «تجار ١٩١٦» كما كانوا يسمونهم وقد أصبحوا ذائعي الصيت السيء بسبب ابتزازهم، واضطرت الحكومة، بعد الاحتجاجات العنيفة الشعبية ضد نشاطاتهم، إلى تشكيل لجان للتحقيق وإلى سن قوانين لمراقبة الأسعار، أما الفلاحون في الجانب الآخر فلم يكن لهم صوت جماعي يمكن سماعه في العاصمة وهكذا عانوا بصمت ولكن ليس بدون مرارة وضغينة على الدولة.

كانت للحروب آثار ضارة على الزراعة فليس الفلاحون وحدهم هم الذين جندوا وأرسلوا إلى جبهات القتال، بل حيواناتهم، الجواميس والحمر والخيول، صودرت أيضاً وهكذا أصبحت فلاح الأرض مهمة هائلة وقد عانت الزراعة العثمانية لا من نقص الأراضي وحسب بل من ندرة العمل وقد جعل الكفاح الدائم المشكلة أكثر حدة. كان هناك تمزق كبير في

الريف أثناء حروب البلقان ومرة أخرى في آب /أغسطس/ ١٩١٤ عندما أعلن الباب العالي التعبئة العامة . وعندما أصبحت تركيا طرفاً محارباً وكان عليها أن تستعد للقتال في حرب طويلة ردت حكومة الاتحاديين بأن أباحت السخرة قانونياً لكي تحافظ على الإنتاج الزراعي . ونفذت هذه التدابير بلا رحمة خلال الحرب . وعندما قتل الرجال أو جرحوا في ساحات الحرب المختلفة ، اضطرت النساء والأطفال إلى الاضطلاع ببعض المهمات الثقيلة على جبهة الوطن . ولا يستطيع المرء التحدث عن « تحرير » النساء الفلاحات لأنهن كن دوماً يعملن ، مع أن عملهن لم يكن شاقاً كالعمل الذي أجبرن عليه أثناء الحرب إلا أن هناك قدراً من « التحرر » إذا كان التحرر — كلمة مناسبة بالنسبة للنساء التركيات المحجبات وخصوصاً في العاصمة وذلك نتيجة للحرب .

حاول الأتراك الشبان منذ ثورة ١٩٠٨ أن يشركوا نساء الطبقة الوسطى في فعاليات خارج البيت . وكانوا يعتقدون ، وقد عبروا عن ذلك بمقالات سبجالية ، أن المجتمع التركي لن يتحول حتى يُسمح للنساء بلعب دور مناسب ، وحاول النظام الجديد أن يستفيد من الوضع إلا أنه لم يصادف إلا نجاحاً ضئيلاً في المدن الكبرى مثل استنبول وإزمير وفتحت الحكومة مدارس لتدريب معلمات من النساء ، وهيات لهن الكتب المدرسية بصورة أفضل من ذي قبل . وفسّرت المؤسسة الإسلامية الليبرالية المقربة من ( ج . إ . ت ) الإسلام من وجهة نظر تقدمية لهذه الغاية وأكد العلماء الدينون يساندتهم السلطان محمد رشاد وشيخ الإسلام أن النساء المسلمات لم يحظين بالمعاملة التي أرادها النبي لهن وأنه كان معارضاً لتعدد الزوجات ، وذلك بالاستشهاد بآيات من القرآن . إلا أن المجتمع التركي الإسلامي ككل ظل محافظاً . وفي بعض مدن الأناضول ظل الرجل الذي يحدث امرأة علناً وعلى مسمع من الناس عرضة لتلقي الجلد هو والمرأة .

واقضت ظروف الحرب أن يستخدم المجتمع التركي قوة العمل النسائية على مدى واسع ، وبدأت المرأة تعمل في المصانع ، ونساء الطبقة الوسطى في المكاتب أو المؤسسات مثل البدالة الهاتفية الجديدة التي كانت ميداناً للنساء غير المسلمات ، كما أن النساء أصبحن جزءاً فاعلاً من قوة العمل في منطقة استنبول الكبرى حيث كانت منظمة قد أنشئت في العاصمة عام ١٩١٦ ، ويمكن ترجمة اسمها تقريباً بـ « جمعية المرأة العاملة المسلمة » وكان لها ثلاثة فروع ، أحدها في استنبول والثاني في بيرأ والثالث في أسكيدار ، وهي تعطينا فكرة عن الأماكن التي تركز فيها عملها ، وكانت رئيستها التي عملت بلا ريب بإمكانية مشرفة زوجة أنور باشا « ناجية سلطان » في حين كان الباشا نفسه راعياً<sup>١٢</sup> للجمعية .

علقت جريدة « طنين Tanin » الاستنبولية اليومية على إيجاد هذه الهيئة قائلة : إن آلاف النساء قمن بأعمال لم يكن يتصور قيامهن بها قبل الحرب . وكان هذا صحيحاً في استنبول بصورة خاصة . وكان هدف هذه الجمعية تعميم هذا النشاط وإعطاؤه دعماً رسمياً أقوى لكي يصبح أكثر قبولاً — وهكذا رعته الدوائر العليا في المجتمع التركي — وفي سبيل تنظيم وتشجيع عمل النساء وذلك بافتتاح مزيد من أماكن العلم ( ١٢ آب / أغسطس / ١٩١٦ ) وكان الهدف الأساسي تأمين العمل لعشرة آلاف امرأة أخرى .

أما المرأة الفلاحية فقد لعبت دوراً أكثر حيوية أيضاً وخصوصاً أثناء موسم ١٩١٦ وقد أثنت Tekinalp على مساهمتها بقوله : « عندما وجد الرجال أنفسهم على الجبهة يقاتلون ببطولة في سبيل حياة البلاد ووجودها بقيت النساء في البيوت يكافحن أيضاً بكل قواهن لتزويد البلاد بالطعام ولضمان مستقبلها الاقتصادي ، وقد نجحت النساء في أماكن عديدة من خلال عملهن ولم يدعن البلاد تشعر بنقص الرجال .

[ولاحظ] أن نشاط نساء الفلاحين يجب أن يسجل قبل كل شيء في ولاية قونية . وقد قرر سمح بك والي قونية بناء نصب لتخليد ذكرى النشاط النبيل الذي قامت به النساء التركيات أثناء فترة الحرب التي غمر بها » ( ١٩١٦ : ١ ، ٢ )<sup>١٣</sup>

على الرغم من فرض العمل الإلزامي والمساهمة الكثيفة لنساء الفلاحين في الزراعة ، فإن المنطقة الصالحة للزراعة استمرت في الانحدار أثناء الحرب . وعندما ناقشت الوزارة قانوناً جديداً للخدمة الزراعية الإلزامية في شباط / فبراير / ١٩١٧ قال الوزير في تقريره إن المنطقة الصالحة للزراعة انحدرت بشكل مأساوي من ٦٠ ستين مليون دوم في سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ إلى ٣٠ ثلاثين مليون دوم في ١٩١٤ — ١٥ وإلى ٢٤ أربعة وعشرين مليون دوم في سنة ١٩١٦ وكانت الحكومة تأمل أن تعيد رفع الزراعة إلى ٣٠ ثلاثين مليون دوم عام ١٩١٧<sup>١٤</sup> . ونتج الاتحاديون إلى معالجة النقص الحاد في العمل بمكنة الزراعة والآلات الزراعية لأن الحبراء الألمان والمسيحيين جُلبوا لهذه الغاية . وكان حتماً أن يؤثر هذا تأثيراً عظيماً على المجتمع الفلاحي في الأناضول .

كان الاتحاديون في الحقيقة يحاولون أن يحدثوا تغييراً بنوياً في الزراعة وهذا يدمر وضع الفلاح الصغير . وقد أصدرت الحكومة عام ١٩١٦ مرسوماً يتدخل في تنظيم المزارع فعلمت عليه المجلة الاقتصادية الألمانية *Wirtschafts Zeitung der Zentralmächte* قائلة : من يستطيع المزارعون أن يزرعوا ويعملوا كما يرغبون بل سيعمل كل شيء بصورة مشتركة وتحت إشراف الدولة ، وسوف تقدم الدولة كل الأدوات والسماد والضروريات . أخرى بكميات كافية بل

والعمل حينما يقتضي الأمر . وبفضل هذه الوسائل سوف يلغى واحد من أكبر العوائق في الزراعة التركية وهو المزارع الصغيرة كما يسمونها. فالأرض في الأناضول مفتتة جداً بين مالكيها صغار ومن هنا كانت الزراعة الكثيفة صعبة لكنها ستصبح منذ الآن ممكنة بفضل تأميم الزراعة والحراثة المشتركة للأرض (تشرين الأول / أكتوبر / ١٦ ، ١٩١٦ متضمنة في Daily Review of the foreign press oct. 28, 1916).

وهكذا وعلى الرغم من استغلال الأكتية العظمى من الفلاحين فقد بدأت تبرز طبقة صغيرة من « الفلاحين المتوسطين » الأغنياء في غرب الأناضول على الأقل حيث كانت الزراعة الرأسمالية قد تطورت كثيراً وهنالك مقابلة صحفية مع الدكتور ناظم وهو اتحادي ذو مكانة عالية، تزودنا بإيضاح لهذه الظاهرة . أعلن الدكتور ناظم الذي كان ذا أثر في إنشاء جمعية في إزمير من أجل « التشجيع الأخلاقي والطبيعي للفلاحة » أن الحرب ساهمت في إغناء السكان في تركيا وهذا يصدق كثيراً على المنطقة المحيطة بإزمير .

« يستطيع المرء أن يرى في كل مكان تقريباً آثار انتعاشنا الاقتصادي فالمقاهي التي اعتدنا رؤيتها تصطف محاذية لرصيف الميناء تحولت إلى مخازن تجارية ، وأنت ترى حينما نظرت لافتات لشركات محدودة أنشئت حديثاً بقيمة العملة قد انتهزت إلى درجة أن فلاحينا الذين جمعوا ثروات أثناء الارتفاع الذي لا مبرر له لأسعار الطعام ...، يستطيعون أن يدفعوا ثلاث ليرات ثمناً لزواج من الجوارب لبناتهم (١٩١٨ : ٢ - ٣) .

أدت سياسات زمن الحرب إلى تقوية أوضاع مالكي الأراضي الذين برزوا كقوة سياسية على أثر قانون الأراضي عام ١٨٥٨ وازداد وضعهم تحسناً بفضل دعم الطبقة الجديدة من « الفلاحين المتوسطين » واستفادت كلتا الجماعتين من حيازة أراضٍ هجرها فلاحون قتلوا في الحرب أو بسبب انفجار مذبح الفلاحين اليونانيين والأرمن ، ولقد أسكن في تلك الأرض على كل حال فلاحون أتراك هاربون من البلقان والقفقاس .

أما وضع الفلاحين في تركيا كمجموع فهو على النقيض قد دمر تدميراً شديداً فكيف تصرفوا حيال استغلالهم المتزايد وقمعهم ؟ لقد بدا وكأن القسم الأعظم منهم تحمل خسارته بدرجة كبيرة من الإذعان للقدر ، إلا أن مصادر أخرى تكشف أيضاً عن تزايد كثيف في عمليات قطع الطرق واللصوصية وهي ليست ظاهرة جديدة في الأناضول والأخبار عن هذا النوع من النشاط غزيرة جداً في صحافة استنبول أيام الحرب وخصوصاً بعد رفع الرقابة السياسية والعسكرية في حزيران ١٩١٨ .



وذكرت الصحافة بعد ذلك تقارير عن قطاع الطرق الذين كانوا يعرقلون النشاط الحيوي لمحصول الفلاحين الصيفي بحيث يظل هؤلاء مهددين بالعصابات النهابة<sup>١٥</sup>. وكان كثير من هؤلاء اللصوص من الفارين من الجيش وهناك تقارير عن فارين أترك، يبحثون عن ملجأ مع العصابات اليونانية في منطقة البحر الأسود، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى كثر انتشار اللصوص إلى درجة أن المدن الصغيرة في الولايات لم تعد آمنة وأن الحياة العامة أصبحت مهددة.

أصبح الوضع جدياً بما فيه الكفاية أمام حكومة طلعت باشا التي جاءت إلى السلطة في شباط /فبراير/ ١٩١٧ لتعين إسماعيل جنبلاط وهو ضابط متقاعد واتحادي مرموق وزيراً للداخلية، وكان من المتوقع أن يتعامل مع المشكلة بحموية ولكنه فشل أيضاً في سحق العصاة. واستقال في أيلول /سبتمبر/ ١٩١٨ بعد أن هاجم اللصوص القطار في بانديرما للمرة الثانية، وشكا من أن الحكومة ببساطة لا تملك القوة للسيطرة على الوضع (جاويد ١٩٤٥). بعد الحرب ورثت الحركة الوطنية مشكلة الفلاحين الناقمين المستائين. وهكذا كان عليها أن تعتمد على الوجهاء التقليديين لتعبئة الريف وقد ثبت أن ذلك كان ميراثاً غير محظوظ للنظام الجمهوري بعد ١٩٢٣، إذ أنه منع عملياً أي إصلاح من المرور في مجلس النواب إذا كان يهدد مصالح مالكي الأراضي.

وثمة إسهام هام انتقل من ممارسات الاتحاديين أيام الحرب إلى النظام الجمهوري وهو الدور الذي بدأت الدولة تلعبه في الهندسة الاجتماعية والاقتصادية. اتجه الأتراك الشباب بمن فيهم الجناح الاتحادي. إلى اتباع طريق المبادرة الفردية، بقدر ما تسمح الظروف، وإلى المشروع الحر في خلق اقتصاد رأسمالي حديث. إلا أن الوضع الذي نجم عن حرب طويلة، أجبر الدولة على التدخل من أجل ضمان بقاء شعبها على قيد الحياة. أصبح الحزب الحاكم — جمعية الاتحاد والترقي — والدولة منخرطين في كل مجال من مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي من تنظيم الشركات إلى حماية المستهلكين. لقد اعترف أنصار الرأسمالية الذين استلهموا المثال الألماني من الحرب ووثقوا به، بتدخل الدولة في مجتمع رجعي. وبدأوا يتحدثون عن نموذج اقتصادي جديد سمي باقتصاد الدولة «Devlet iktisadiyatı» تضطلع فيه الدولة بكل المسؤوليات التي لا يستطيع المشروع الخاص الاضطلاع بها أو لا يريد. وقد تبنّت الجمهورية هذه الأفكار في سنوات ١٩٣٠ وجعلت الدولة «Devletçilik» واحداً من «الأشعة الستة» في العقيدة الكمالية.

يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية ودرجة التغير التي طرأت على عقلية

الأتراك المسلمين بفعل أحداث هذا العقد وخصوصاً تحت تأثير الحرب ، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة ومثله كمثل جوانب أخرى كثيرة في التاريخ التركي الحديث تنتظر من يؤرخها . أما الآن فيمكن أن نكتفي بتسجيل ملاحظات شخص معاصر هو الدكتور رضا نور الذي لعب دوراً معارضاً فعالاً في فترة الأتراك الشباب كما كان يملك ملاحظة حادة للأحداث والاتجاهات ، وهو يتذكر إلى أي حد كان مجتمعه محافظاً عندما بدأت المرحلة الدستورية ، عندما اقترح رضا توفيق في البرلمان إدخال التوقيت الأوروبي هب المحافظون إلى المعارضة معلنين بأن « إلغاء توقيتنا [ المبني على حركة الشمس ] سوف يعني نهاية الصلاة » وعندما رأى الناحيون في صمسون صورة لنائبهم وهو يرتدي قبعة قالوا معاتبين : « إن نائب صمسون ذهب إلى أوروبا وليس قبعة ، وقد أصبح كافراً ، ذلك الخنزير القذر » وبعد عشر سنوات أي في ١٩١٩ عاد رضا نور إلى دائرته الانتخابية « سينوب Sinop » على البحر الأسود بعد نفيه الطويل في أوروبا وكان قلقاً حول استقباله وخاصة أن لديه الآن زوجة أوروبية ولكنه فوجئ عندما سأله الناس بدمائة : هل ترتدي قبعة وهل تخرج زوجتك دون حجاب ؟ وقد لاحظ رضا نور أن الأفكار تبدلت تبدلاً عظيماً في السنوات العشر وسجل إلى أي حد انخفض عدد الذين يأتون إلى جامع علاء الدين في سينوب ( نور ١٩٦٧ : ٢٨١ - ٨٢ ) ويستطيع المرء أن يرى كيف كانت الأرض مهيأة لإصلاحات مصطفى كمال أتاتورك .

## VII

ذلك هو ضمن خطوط عريضة مشهد الحرب والمجتمع خلال عقد الأتراك الشباب وعلى الرغم من التحول العظيم الذي حدث أثناء هذه الفترة القصيرة فإن على المؤرخ أن يقاوم الإغراء بالمبالغة في إنجازات الأتراك الشباب فقد ظل كثير من الأناضول والمجتمع التركي دون تغيير والحقيقة أن الإصلاحات لم تمسه وذلك بسبب الفشل في تحسين أقدار الفلاحين وهم القسم الأعظم من السكان . ولكن إصلاح المجتمع كان كافياً على الرغم من ذلك لإيجاد طبقات سواء في المدن أو في الريف تلزم التزاماً قوياً باستمرار دولة الأمة التركية في الأناضول الذي « اكتشف » أثناء الحرب وقد وقفت تلك الطبقات صفاً واحداً مع الوطنيين في الصراع ضد الإمبريالية وفي الحرب الأهلية ضد النظام القديم وكانوا العنصر الدينامي في المجتمع التركي ، وفي سياسات زمن الحرب وقد أقرت جريدة Tanin بهذا واعترفت بأن الفوائد التي جلبتها الحرب حررت الأتراك من القيود التي كبلتهم بها القوى الأوروبية ( أيلول / سبتمبر /

١٩، ١٩١٧) ويزودنا صحفي ألماني أمضى سنوات ١٩١٥ - ١٦ في استنبول بمخلاصة مناسبة لمناقشة آثار صدمة الحرب على المجتمع التركي قائلاً:

«إن الحرب بكل فعاليتها العقلية الهائلة أوصلت بالتأكيد جميع مصادر تركيا السياسية والاقتصادية إلى أعلى مرحلة ممكنة من التطور وعلينا ألا نحس بالمفاجأة إذا ما وجدنا في أغلب الأحيان أن التدابير سواء كانت ذات صفة مفيدة أو مؤذية فهي موسومة بالدقة الحديثة وتقنية ذكية ويشمول في التصور ... وما من أحد يشك في أنها زادت إلى درجة عظيمة في الحمية أثناء القتال من أجل وجود تركيا المستقبل المتحررة من الزيادة في الغلو الوطني، والتي عادت مرة أخرى إلى وعيها وإلى مجال نشاطها الخاص الأناضول، قلب الإمبراطورية (١٩١٧: ١ - ٢)».

## ملاحظات

- ١ — من أجل دبلوماسية تلك المرحلة Kent (1984), Heller (1983) Trumpener (1968) Weber (1970) and Ahmad (1966).
- ٢ — حاول مكتب الاشتراكية الدولية I.S.B وحده تعبئة الرأي العام الأوروبي ضد العدوان الإيطالي ولكن دون نجاح. (انظر Haupt, 1972, 56-68).
- ٣ — أحد أسباب فشل الاتحاديين في تطبيق سياسة جذرية حيال الفلاحين انظر فيروز أحمد ١٩٨٣.
- ٤ — Lowther to Grey, N°92 Con. Constantinople, 5 February 1913, F.O 371/1788/6200 كما أن السفارة الأمريكية أيضاً وصفت لجنة الدفاع الوطني بعبارات مشابهة مثل « لجنة السلامة العامة Comité de Salut Public انظر رسالة من استنبول ١٣ شباط / فبراير / ١٩١٣ N°412 867.00/485, يمكن أن نجد بعض الوثائق عن (ل. د. و) في الدراسة القيمة لطارق ظافر (Türkiye'de Siyasal Partiler) (١٩٨٤): ٤٤٨ — ٥٧) انظر أيضاً طين Tanin كانون الثاني / يناير / ٣٠، ٣١ وشباط / فبراير / ١٩٩٣.
- ٥ — حول مسألة « الاقتصاد الوطني » انظر Topark ١٩٨٢، وربما تكون هي الكلمة الأخيرة في الموضوع. انظر أيضاً أحمد (١٩٨٠).
- ٦ — يميل هذا النوع من العمل إلى الانخفاف بالأتراك حينما نشر بوضوح كجزء من الحملة الأمريكية الدعاية ضد تركيا، إلا أن أينشتاين دقيق تماماً عند الحديث عن الفساد المنتشر في العاصمة في تلك الأيام، يجب ذكره لأنه مليء بمصادر أخرى.
- ٧ — The Donanma Cemiyeti جمعية الأسطول أنشئت على غرار الجمعية الألمانية Flotten verein والبريطانية Navy League. وذلك في ٩ حزيران / يونيو / ١٩٠٩ بموجب الإعلان عنها الذي أعطاه في الذكور أيدوغان ديمير Aydoğan Demir من جامعة إزمير، وله خالص شكري، ومع ذلك فإن Fahirçoker وهو أموال متقاعد ومؤرخ بحري يذكر تاريخ ١٩ تموز / يوليو / لإنشاء الجمعية.
- ٨ — عشر باروات كانت تساوي ستاً واحداً تقريباً.
- ٩ — من المفيد أن ندرج ملاحظة السفير التركي في واشنطن أحمد رسم بك إلى وزير الخارجية لكي نذكر ما الذي كانت تعنيه الامتيازات وإلغاؤها بالنسبة للأتراك: « سيدي: في الشرف بأن أعلمكم أن الحكومة التركية قد ألغت بموجب مرسوم إمبراطوري منذ الأول من شهر تشرين الأول / أكتوبر / القادم الاتفاقات المعروفة بالامتيازات Capitulations والتي تحد من سلطة تركيا في علاقاتها مع بعض القوى. وقد أبطلت كل الامتيازات والمصانعات المتعلقة بهذه الاتفاقات والناجمة عنها. إن الحكومة الامبراطورية وقد حررت نفسها عما كان عائقاً غير محتمل في وجه كل تقدم للإمبراطورية، قد تبنت كأساس لعلاقاتها مع كل القوى الأخرى المبدأ العام للقانون الدولي (U.S. Government 1914: 1090).

- ١٠ — توجد ترجمة فرنسية لهذا المقال الذي ظهر في الأصل في Türk Yurdu (رقم ١٤٠، ١٢ آب / أغسطس / ١٣٣٣ [١٩١٧]) في المونوغراف الممتاز François Georgeon عن يوسف أفجور .
- ١١ — انظر سيرة حياة وهي فوج Hayat Hikâem (١٩٧٣) والتقرير المتع ولكن الدقيق تاريخياً ل Erol Toy (١٩٧٣) .
- ١٢ — Kadınları çalıştırma gemiyet-i İslamiyesi وقد ترجمت إلى الفرنسية باسم جمعية عمل النساء المسلمات S.T.F.M. المحسوعة الاقتصادية İktisadiyat Mecmuası جزء رقم ٢٣، ١٠ آب / أغسطس / ١٩١٦، ٢ — ٣ وجزء ١ رقم ٢٥، ٣١ آب / أغسطس / ١٩١٦: ٧. ومن أجل المنظمات النسائية في هذه المرحلة انظر Tunaya (١٩٨٤: ٤٧٦ — ٨٢) .
- ١٣ — عن Tekin al نظر Landau (١٩٨٤) برقية من استبول نشرتها جريدة Rheinisch wessalische Zeitung (n.d) وأقيمتها The near East (لندن) وهي تشير إلى أن النساء أصبحن يُقبلن في الجيش التركي وأن الجمعية العثمانية لعمل النساء نشرت نداء إلى جميع النساء بين ثمانية عشر وثلاثين عاماً بانضمامهن إلى فوج النساء العاملات الذي أنشئ حديثاً. والفوج مرتبط بفيلق الجيش الأول ويعمل ثمان ساعات يومياً خلف الجبهة وكان الضباط والمشرفون في البداية رجالاً إلا أنهم استبدلوا تدريجياً بنساء (ضباط / فبراير / ١٩١٨، ٢٢: ١٥٣) .
- ١٤ — Echo de Bulgarie آذار / مارس / ١٩١٧، ١ مقبسة من وزارة لدفاف (لندن) Daily Review of the Foreign press (آذار / مارس / ١٩١٧) Novichev : ١٩٣٥: ١٩ — ٢٠ يزودنا Novichev بتقرير مجمع جداً عن تركيا أيام الحرب .
- ١٥ — يكتب أحمد أمين [يلمان] أنه كان على الفلاحين في عدة مناطق أن يدفعوا أتوات نظامية لقطاع الطرق بالإضافة إلى المبالغ الرسمية التي تدفع للحكومة (١٩٣٠: ٨٠) .

- Great Britain's Relations with the young turks 1908-1914; Middle Eastern Studies, ١٩٦٦ أحمد فروز 11, 4, July, 302-29
- Ahmad Feroz (1969) The young Turks. Oxford: Clarendon.
- Ahmad Feroz (1980) Vanguard of a Nascent Bourgeoisie: The Social and Economic Policies of the young Turks, 1908-1918; in Osmanokyar & Halil Inalcik, eds Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920) Ankara. Mateksan, 329-50.
- Ahmad Feroz (1983) The agrarian policy of the young Turks, 1908-1918' in Jean Louis Bacqué-Grammont & Paul Dumont, eds. Economie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVII-début du XXème siècle) Paris Ed. du C.N.R.S. 275-88.
- Berkes, Niyazi (1964) The development of secularism in Turkey. Montreal: McGill university press.
- Cavit, Mehmet (1945) Mesrutiyet devrine ait cavit Bey in Hatıra lari, Tanin Aug. 2.
- Cooker, Fahri (1965) 'Donanma Cemiyeti İhyası mı? Cumhuriyet May 3. Einstein, Lewis (1918). Inside constantinople, New York.
- Emin Ahmed [Yalman] (1930) Turkey in the world war. New Haven.
- Georgeon, François (1980) Aux origines du nationalisme Turc Yusuf Akçura (1876-1935) Paris. A.D.P.F.
- Gilbert, Martin (1971) Winston Churchill, III. Boton Houghton Mifflin.
- Haupt, Georges (1972) Socialism and the great war. Oxford. Clarendon.
- Heller, Joseph (1983) British Policy towards the ottoman Empire London. Frank Cass.
- Koç, Vehbi (1973) Hayaî Hikâyem. İstanbul: s.n.
- Kent, Marian. ed. (1984) the great powers and the end of the ottoman empire. London. Allend unwin.
- Landau. J.M. (1984) Tekinâlp, Turkish Patriot, 1883-1961 Leiden; Brill Novichev, A.D. 1935 Ekonomika Turtsiv period Mirowoi voyny. Leningrad.
- Nur Riza, (1967) Hayat ve Hatiratim. İstanbul: Altindag yayinevi pacha, Mahmoud Moukhat (1924) La Turquie, l'Allemagne et l'Europe de puis le Traité de Berlin. paris.
- Quataert, Donald (1983) social disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire 1881-1901. New York N.Y. Univ. Press.
- Soboul. Albert (1965) Ashori History of the French Revolution 1789-1799 Berkeley: Univ. of California Press.
- Stuermer, Harry (1917) two war years in constantinople (sketches of German and young Turkish Ethics and Politics) London.
- Tekinâlp (1916) 'Bu seneki mahsulümüzü, İktisadiyat Mecmuası Vol. I July 21/27, 1-2.
- Toprak, Zafer (1982) Türkiye' de millî İktisat (1908-1918) Ankara: yurt.
- Toy, Erol (1973) İmperator. İstanbul: May yayinlari.
- Trumperner, Ulrich (1968) Germany and the Ottoman Empire 1914-1918. Princeton Univ. Press.
- Tunaya, Tarık Zafer (1984) Türkiye'de Siyasal Partiler Vol.I İkinci Mesrutiyet Dönemi. İstanbul: Hürriyet vakfı.
- United States Government (1914) Foreign Relations of the United States, 1914, Washington.
- Weber, Frank (1970) Eagles on the crescent Ithaca: Cornell Univ. Press.
- Yavuz, Erdal (1978) '1908 Boykutu' in orta Doğu Teknik Univ. Gelisme Dergisi. Ankara: Özel Sayisi- Türkiye İktisat tairihi üzerine araştırmalar, 163-81.



## التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر

آ. ك. س. لامبتون

لا يمكن في نظري فهم موقف الشعب الإيراني حيال التغير الاجتماعي في القرن التاسع عشر أو حيال الحكومة والتغير السياسي دون اعتبار موقف المذهب الشيعي من القابضين على السلطة السياسية أولاً ومن تدخل القوى العظمى في إيران ثانياً. وسوف أعرض في هذه الورقة أولاً هذين الأمرين لكي أظهر كيف أهما حددا التغير الاجتماعي والسياسي وكيف أن العامل الأخير شجع تغيرات كهذه، ولا ريب أن عليّ حذف أشياء كثيرة فلن أناقش الحركات الفكرية التي قادت إلى الثورة الدستورية — وقد سبق أن تعرضت لها في مكان آخر وناقشها آخرون غيري بمزيد من التفصيل. كما أنني لن أناقش الحركات الأدبية وذلك جزئياً لأنها مهمة في القسم الأعظم منها بالسياسة أكثر من اهتمامها بالتغير الاجتماعي. وثمة حذف آخر وربما كان من أكثرها أهمية حول قرينة التغير الاجتماعي وهو مناقشة وضعية النساء والعيد.

إن إيران بلاد كثيرة التنوع، وكل تعميم يكون غير دقيق حتماً، ويصدق هذا في حالة إيران بصورة خاصة. فقد حصل تبدل في حقل ما أحياناً وفي حقل آخر أحياناً أخرى، إلا أن الأنماط الأساسية في المجتمع والإدارة في مجملها، أظهرت استمرارية مدهشة، ولقد أدى تفتت الإمبراطورية العباسية وظهور السلاجقة وسقوطهم والإمبراطوريات الأيلخانية والتميمورية والصفوية إلى تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية ولكن الصورة السائدة ظلت على الرغم من ذلك مستمرة في الحياة السياسية والاجتماعية.

كان ظهور الإمبراطورية الصفوية وهي آخر الإمبراطوريات العظيمة قبل الفاجارية استثناء من ذلك في أحد جوانبه على الأقل. إذ أن جعل المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسمياً للبلاد على يد اسماعيل أدى إلى تغير عميق في روح المجتمع وموقف الشعب من السلطة السياسية. كانت الأمكنة قبل ذلك سنية، وكان المذهب الشيعي محصوراً في بعض المناطق فقط. وقد أصبحت إيران تحت حكم الصفويين دولة قومية ذات حدود معترف بها ومنفصلة بفضل قبولها المذهب الشيعي عن جيرانها.

وفي حين كان «العلماء» السنيون لا يقبلون منصباً تحت حكم حكومة جائرة أي حكومة لم تفوض السلطة إليها بصورة شرعية فقد بحثوا طواعية عن إعطاء مشروعية لممارساتها السلطة، وذلك في سبيل وجوب استمرار حكومة «شرعية» أما فقهاء الإمامية ومع أنهم كانوا



يتعاونون مع رجال السلطة لأسباب خاصة فقد رفضوا قبول أية مسؤولية بسبب وجود حكومة جائرة — وعندهم أن كل الحكومات في فترة احتجاج الإمام الغائب هي حكومات جائرة ، حتى ولو كانت شيعية ، ولم يكونوا متعينين ، كما كانت حال السنيين بالتفويض الشرعي للسلطة ورضاهم بأن تكون المناصب في أيدي حكام جائرين لا يضيفي الشرعية أبداً على هؤلاء . ويرى الشيعة الذين يمارسون « التقية » أنهم وكلاء الإمام ، لا وكلاء الحاكم الذي هو في نظرهم غير مؤهل . ولكي نفهم موقف العلماء المتضارب ( وتوقف الناس عموماً إلى حد ما ) تجاه الحكومة يحسن أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر زعماء الشيعة الإمامية الأولين وهي وجهات نظر ظلت مستمرة حتى القرن التاسع عشر وأثناءه ومؤثرة في موقف الإيمان تجاه السلطة .

ويبين محمد بن الحسن الطوسي ( توفي عام ٤٦٠/١٠٦٧ ) الذي تعد كتبه أساساً لكل ما كتبه فقهاء الإمامية المتأخرون تقريراً ، في مناقشته لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على كل مسلم مكلف ( أي مسؤول مسؤولية كاملة وعليه بالتالي أداء واجباته الدينية ) يبين الحدود التي ترتبها التقية على أفعال المؤمن وكذلك عدم المسؤولية السياسية التي تنتج عن ممارستها فيقول :

« إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المرء بقلبه ، ولسانه ، وبيده حينما يكون المكلف قادراً على أن يفعل ذلك ويعلم أو يظن أنه لا يؤدي إلى إلحاق ضرر به أو بأحد المؤمنين في هذه اللحظة أو في المستقبل . فإن كان يعلم بأن ذلك سيلحق به الضرر أو بفريق ثالث في الحاضر أو في المستقبل أو يظن بأن ذلك مرجح فلا إلزام عليه بأي سبيل . بل إنه ملزم فقط إذا كان آمناً من الأذى في جميع الحالات » . أما الظروف التي يجوز للمؤمن أن يقبل فيها منصباً من غاصب فقد وضعها المرتضى « علم الهدى » ( توفي عام ٤٣٦/١٠٤٤ ) وكانت مقبولة إلى حد كبير من السلطات المتأخرة . وعنده أن من يقبل منصباً إذا كان يعلم أو يقدر أن هناك أسساً لدلائل واضحة تجعل من المحتمل أنه سيكون قادراً من خلال تسلمه المنصب أن يدعي حقاً أو يبطل دعوى كاذبة أو يأمر بمعروف وينهى عن منكر ، وأن لا شيء يكون من ذلك إلا إذا تسلم المنصب . فإنه يصبح واجباً عليه تسلمه . فإن خشي على شيء مما يملك أو كان خائفاً من أذى يلحق به فيباح له أن يقبل ، أما إذا أجبر بالسيف أو ظن أن من المرجح أن يسفك دمه إذا لم يقبل فإنه يكون ملزماً بالقبول . ويقول المرتضى :

« ولم يزل الصالحون والعلماء يتولون في أزمان مختلفة من قبل الظلمة لبعض الأسباب التي ذكرناها ، والتولي من قبل الظلمة إذا كان فيه ما يحسنه مما تقدم ذكره فهو على الظاهر

من قبل الظالم وفي الباطن من قبل أئمة الحق عليهم السلام لأنهم إذا أذنوا له في هذه الولاية عند الشروط التي ذكرناها وتولاها بأمرهم فهو على الحقيقة والبرهان من قبلهم ومتصرف بأمرهم ولهذا جاءت الرواية الصحيحة بأنه يجوز لمن هذه حاله أن يقيم الحدود ويقطع السرقات ويفعل كل ما اقتضته الشريعة فعلة من هذه الأمور .

وتستمر حجة المرتضى في تبرير قبول المنصب كما يلي :

فإن قيل أليس هو بهذه الولاية مقبواً للظالم ومظهراً لفرض طاعته وهذا وجه قبح لا محالة كان عبثاً عنه لولاء الولاية قلنا : الظالم إذا كان متغلباً على الدين فلا بد لمن هو في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته من إظهار تعظيمه وتبجيله والافتقار له على وجه فرض الطاعة فهذا المتولي من قبله لو لم يكن متولياً لشيء لكان لا بد له من التفات منه مع إظهار جميع ما ذكرناه من فنون التعظيم للثقة والخوف ، فليس يدخله الولاية في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن والياً وبالولاية يتمكن من أمر معروف ونهى عن منكر فيجب أن يتوصل بها إلى ذلك<sup>٢</sup>.

وحول مسألة إصدار حكم يقول الطوسي :

« ألقى الأئمة الصادقون عليهم السلام رداء الحكومة على فقهاء الشيعة في أوقات لم يكونوا هم أنفسهم في وضع يمارسونها فيه بأشخاصهم ... إذا مارس فقيه الولاية لمصلحة طاعن دعه يظن أنه وهو يطبق العقوبات الشرعية بإعطائه أحكاماً ، بأنه يفعل ذلك بالنيابة عن الإمام الحق ودعه يضطلع [ بهذه الواجبات ] طبقاً لمطالبات شريعة الإيمان ولا يباح لأي امرئ أن يختار ممارسة الرقابة نيابة عن الطغاة إلى أن يحتم أولاً أنه لن يخالف ما هو واجب وأنه سوف ينفذ ما هو حق وأنه سوف يوزع الأشياء كالصدقات والأخماس وما في حكمها في وجهها الملائم فإن كان يعلم أنه لن يكون قادراً على الإشراف على هذه الأمور فلا يباح له أن يتحمل هذا العمل طواعية ، أما إن كان مكرهاً على فعل ذلك فهو مباح .

إن مذهب « دفع المحظورات » تبعاً لمثال فقهاء الإمامية الأوائل قد تطور فني ظل هذا المذهب كان التعاون مع حاكم ظالم أو قبول منصب منه مباحاً من أجل تجنب الأذى ونجم عن هذا موقف متناقض حيال الحكومة لا من جانب الطبقة المتدنية وحسب بل من جانب الناس بوجه عام ، في حين أن ممارسة التقية من جانب الطبقات المتدنية ومن جانب الناس عامة شجعت وعززت نفوراً عاماً من قبول المسؤولية الأخلاقية والسياسية<sup>٣</sup>.

وفي حين زعم الصفويون أنهم من سلالة الإمام موسى الكاظم وأن الملوك الصفويين

الأولين أو أنصارهم ادعوا أنهم يحكمون كخلفاء للأئمة أو النيابة عنهم لم يستطع القاجاريون أن يدعوا ذلك . وأصبح خط الفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية أكثر وضوحاً نتيجة لذلك ، ومرة أخرى أصبحت هناك مؤسسة دينية مستقرة تقف ضد الدولة وليست مندبجة فيها تماماً ، وكان التوازن دقيقاً في كل حال ، فالفقهاء الذين شددوا دعواهم بأنهم نائب عام للإمام ، وعزّيد من الصراحة في القرن التاسع عشر يستطيعون إن أرادوا أن يعلنوا الحاكم نائباً خاصاً للإمام من أجل غاية خاصة كما فعل الشيخ جعفر كاشف الغطاء عندما أعلن فتح علي شاه نائباً خاصاً للإمام بهدف القيام بحرب دفاعية ضد الروس<sup>4</sup> . ويمكن القول بوجه عام أن طاعة الحكومة كانت مألوفة مع أنها غير مشروعة ، وذلك لأنها تحمي الناس من الفوضى وانعدام الأمن ويبدو أن مسألة الحرب ضد العصاة والتي كانت محظورة أثناء الاحتجاج في رأي الفقهاء الإماميين عادت مباحة . ويوسع الشيخ جعفر المسألة التي كان ينظر إليها في السابق على أنها عصيان ضد الإمام بشكل جوهري ، أما هو فيقول إن « الظلم » كان عصياناً وكل « ظالم » هو عاصٍ . وهو يؤكد أن أي امرئ يتمرّد على الإمام أو على نائبه لعام أو نائبه الخاص فيما يأمر به أو ينهى عنه وكل من يقوم بفعل مخالف ( لأوامره ونواهيه ) في جمعه الزكاة أو الخمس أو قيامه بحقوقه يجب قتاله<sup>5</sup> . وكانت المسألة الوحيدة هي في أي وقت يكون العمل فيه ضد العصاة . وإذ لم تكن ثمة دعوة للتوصية بتحديد متى يصبح الحاكم عاصياً أو كيف يدعى الظالم لتقديم الحساب ، فقد بقيت المسألة نظرية إلى حد بعيد . لكن موقف العلماء في نهاية القرن التاسع عشر خضع لتغير كبير واتسعت الهوة بينهم وبين الحكومة وأصبح أمراً بعيد الاحتمال إن لم نقل صعب التصور أن يعتمد أي من كبار المجتهدين اليوم إلى إعلان الحاكم نائباً خاصاً للإمام . لقد عامل آغا محمد خان وفتح علي شاه العلماء بكثير من الاحترام وحاول أن يضمن مساندتهم وكان كل من محمد شاه ووزيره حاجي ميرزا آغاسي صوفياً وأقل اهتماماً بالعلماء الأصوليين ، أما ناصر الدين شاه ووزيره الأمير نظام ( ميرزا تقي خان فقد حاولا ، ضمن مساعهما لزيادة قوة الحكومة المركزية التقليل من قوة العلماء . وقد كتب الشيخ جعفر في بداية القرن أن كل ظالم كان عاصياً وحتى نهاية القرن كان الظلم ما يزال موجوداً وهو ما أثار فعلياً العمل ضد القابضين على زمام السلطة . وعندما اتسعت حركة الإصلاح الدستوري كان الشعور بوطأة الظلم قد أصبح غير محتمل وهذا ما بدأ يهدد بأن الطريقة الإسلامية في الحياة تزيد من قوة الدعم الديني والشعبي للحركة .

منذ نهاية القرن الثامن عشر وإيران الواقعة على حدود الهند الغربية تخطى في أعين

المهتمين بأعمال شركة الهند الشرقية في لندن وكلكتا بأهمية أخذت تزداد تبعاً لاهتمامهم بالتهديد من قبل أعداء خارجيين لممتلكاتهم في الهند. وهذا ماورط بريطانيا باهتمام متصاعد دوماً بإيران وقد بدا أن أفغانستان وفرنسا وروسيا كلاً بدورها تهدد الهند، وكان الهم البريطاني الأول في إيران هو الحفاظ على دولة إيرانية مستقلة وموحدة كعنصر في الدفاع عن إمبراطوريتهم الهندية. ولم تكن لبريطانيا أهداف إقليمية في إيران ولم يكن اهتمامها بإيران في القرن التاسع عشر قد برز بشكل أساسي خارج علاقاتها مع إيران بل بالأحرى خارج علاقاتها مع تلك القوى التي أحرزت أو يمكن أن تحوز نفوذاً في إيران ويمكن أن تهدد الهند. ويفسر هذا جزئياً على الأقل، السياسة البريطانية المتأرجحة تجاه إيران. فلم تكن في موقف يمكن أن تتوقع فيه من إيران أن تفهمه أو أن تقدره وقد أوجد سخطاً، وكانت لروسيا من جانب آخر خطط توسعية في إيران وقد حرمتها من كل أراضيها الواقعة شمال نهر آراس في السنوات الأولى من القرن ومن منطقة في الشمال الشرقي أواسط القرن ولم يولد هذا غضباً وحسب بل ولد خوفاً وكان الإيرانيون في أواسط القرن إذا لم يكن قبل ذلك بكثير يعرفون أن الاستقلال الإيراني والوحدة الإقليمية يتوقفان على توازن القوى بين بريطانيا وروسيا وأن الخوف من التدخل الأجنبي قيد على التجربة السياسية وعلى التغير الاقتصادي والاجتماعي، ولم يكن الإيرانيون راغبين في وصاية أي من القوى بل عملوا بكل فعالية وجهد على أن تتصرف القوتان إحداها ضد الأخرى. وفي الوقت نفسه كان الإذلال الذي تخضعت عنه الهزيمة العسكرية في الحروب الروسية في بداية القرن والحرب الإيرانية الإنكليزية عام ١٨٥٦ — ٥٧ قد ولد رغبة في مضاهاة التقدم والرفق التقني في أوروبا الغربية من أجل مقاومة تعديات القوى العظمى. كما عزز من الإحساس بالتمييز والشعور بالانفصال بين إيران كمجتمع إسلامي وبين المجتمعات غير الإسلامية، كما ولد كراهية للحضارة الأجنبية الأوروبية بين كل الطبقات وخصوصاً بين طبقة رجال الدين التي كانت تستطيع التعبير عنه بصراحة أكبر وأوجد في نهاية الأمر نزعة وطنية ولكنها وطنية عبرت عن نفسها بتعابير إسلامية.

كانت ذكرى الإمبراطورية الفارسية القديمة تعيش في أشعار الفردوسي مع أن التفاصيل كانت قد بهت لونها ولكن الأسطورة تظل منتصرة عبر التاريخ. إن الشعور بأن يكون المرء إيرانياً ظل حياً بقوة بفضل التراث الأدبي الذي عبرت عنه اللغة الفارسية وأخذ يتشرب في المجتمع الإيراني، لكن التشديد كان على الثقافة أكثر منه على القومية وتلك الذكرى والشعور «بأننا إيرانيون» لم يقدم أسساً ملائمة للقومية بمعناها الحديث فكم يكن هناك ذاكرة واضحة ومحددة لحكومة مشتركة أو حكومة «جيدة» ولم يكن هناك احتكاك أو

صلات وثيقة بين الأفراد بسبب نقص الاتصالات بين الناس في المناطق المختلفة أو بين الطبقات المختلفة. فكثير من المدن والمناطق كانت تقسمها النزاعات°. والاتصالات والمصالح المشتركة إنما كانت تأتي بشكل رئيسي من تقاسم المنافع التي تخص الجوار مثل القرابة داخل القبيلة. وتقاسم الاهتمامات الأدبية بين الطبقات المثقفة. أما الاهتمامات الدينية فقد كانت تعلق على كل الاهتمامات الأخرى وهذا النوع من الشعور المشترك بين كل الناس كمجموع، كان شعوراً دينياً وليس قومياً ويأتي في الدرجة الأولى من الإحساس بأن الناس جميعاً مشتركون في أرضية دينية واحدة، وفي الوقت ذاته كان هناك اشتراك في التراث الأدبي الذي يشعر الإيرانيون، وخصوصاً الطبقة المثقفة، بأنه رابطة مشتركة وذات رفعة على الشعوب الأخرى.

أخذت التقنيات الغربية بالانتشار في إيران في القرن التاسع عشر، وأصبحت المنظمات السياسية قادرة على جعل سلطتها أكثر فعالية إلى درجة تتزايد باطراد، وحصل بسبب ذلك تحول إلى حد ما من الولاء الديني القديم إلى ولايات قومية مع أن الوطنية ظلت تصطبغ بشعور ديني على نطاق واسع. ومع أن الولايات ترفعت عن الحي والمدينة والقرابة والقبيلة فإنها ظلت في الدرجة الأولى للإسلام. وقد ظل الشاه «باديشاه الإسلام» وظلت إيران «مملكة إسلامية» وعندما اشتدت الرغبة عملياً في أواخر القرن التاسع عشر بين المثقفين في التحديث فإنها كانت نتيجة للضغوط العسكرية والدبلوماسية أولاً وللضغوط الاقتصادية بعد ذلك، واستمرت الطبقات الدينية ومعها الطبقات الأخرى في مقاومة التغلغل الأجنبي بشكل جديد يقرن التحديث بالعودة إلى الإسلام، وبكلمات أخرى فقد حاولوا كما كتب مالكام خان في بعض مقالاته أن يلبسوا الحداثة زياً إسلامياً تماماً كما بحث الفلاسفة المسلمون في القرون الماضية عن التوفيق بين علوم العالم القديم والإسلام ثم دمجها في داخل الإسلام وقد عارضت الطبقات الدينية عموماً كل تغيير سواء في العصور الأولى أم في القرن التاسع عشر إلا أنها تبنت عند ازدياد الضغط أساليب جديدة لكي تتمكن من الإشراف على مطلب التغيير وتحجيد. ومن الأمثلة الصارخة على هذه المحاولة للتوفيق بين الإسلام والتحديث كتاب «حقوق بين الإسلام» لسيف السلطنة وقد كتب عام ١٩٠٤ أو ١٩٠٥. وهو يرى أن كل معرفة (بما في ذلك العلوم الحديثة) هي ملخصة في القرآن وأن الأمم الغربية في سعيها إلى الحداثة قد وضعت مبادئ القرآن موضع التطبيق، وإنما يعود السبب في تأخر الأمم الإسلامية إلى فشلها في تطبيق هذه المبادئ. ويدعي أن كل الأفكار التقدمية الأوروبية مستعارة من الإسلام فمفاهيم العدالة والمساواة والجمعية الاستشارية كلها كما يزعم وردت في

القرآن . وثمة كتاب آخرون مثل فورسات Fursat كانوا أكثر اعتدالاً واقتنعوا بالتوفيق بين حكومة القانون والشرعة .

لقد كان هناك بعض الوضوح في أواخر القرن الثامن عشر ، للنزعات الجديدة في الفكر السياسي وخصوصاً في « رستم التواريخ » Rustam al-tawarikh والذي حاول المؤلف فيه « رستم الحكماء » Rustam al-Hukamā إظهار إدراك أولي للتداخل بين الشؤون السياسية والاقتصادية ، كما كان هناك وضوح في كتابه حول الخوف من التغلغل البريطاني المقترن باعتراف بالانحطاط والاستبداد السائد في إيران . لقد عاش رستم الحكماء في أصفهان ويميل أولئك الذين عاشوا في الجنوب الشرقي بصورة عامة إلى رؤية الهند وإلى أن يكونوا بالتالي واعين للنفوذ البريطاني ، ولم يكن لبريطانيا تمثيل سياسي يومئذٍ في إيران وكانت معالجة كل قضية تبرز تم بواسطة ممثلي شركة الهند الشرقية التي انتقلت إدارتها من البصرة إلى بوشهر عام ١٧٧٨ . وإن كتاب رستم الحكماء لم يحظ بتأثير واسع على الأجمع ولكن تأليفه يوحي بأنه كان هناك جمهور يقرأ وليس رجال الأدب وحدهم ، وإنما أولئك الذين بدأوا بالتساؤل عن المواقف التقليدية أيضاً ولم يكدهم منتصف القرن التاسع عشر حتى كانت الرغبة في التغيير قد أصبحت ذات أساس عريض . وقد كتبت الليدي شاييل Sheila وهي مراقب نافذ البصيرة للمسرح الفارسي عن عام ١٨٥٠ وعن الاضطرابات الدينية والمدنية التي حدثت في إيران ذلك العام قائلة : « إن روح التغيير واسعة الانتشار بين الإيرانيين » وقد لاحظت في كل مكان الطلب المتزايد لأموال الرفاه ، وأن تلبية هذه الحاجات سوف يزيد من تبعية إيران لأوروبا . وما كتبه : « إن الإيرانيين مع كل تقبلهم لتحمل حياة الخشونة وحتى الشظف فإن لديهم استعداداً كبيراً لحياة الرفاه والمتعة وتزايد هذه الرغبات يومياً ولا يمكن التزود بها إلا من أوروبا » .

كانت نماذج التغيير في القرن التاسع عشر معقدة ، ولعل الدافع الأول للتغيير جاء في معظمه من الاحتكاك بالحضارة الأجنبية الأوروبية في الحقلين العسكري والدبلوماسي ، وهناك سلسلة من البعثات الدبلوماسية والمعلمين العسكريين الأجانب والمستشارين والمغامرين كان المرء يجدهم في إيران في مطلع القرن وكان الجيش الإيراني في عهد « فتح علي » ذا شكل غريب فهو خليط من الروس ( المسلمين ) الهاريين إلى أن تم تسريحه عام ١٨٤٠ وكان تأثير البعثات العسكرية في الحقل العسكري ضعيفاً وحصل بعض التقدم في الأساليب الأولية والتنظيم أما في مجال الانضباط وانتظام الدفع ، والتموين وتشكيل هيئة من الضباط المحترفين فلم يكن هناك أي تقدم تقريباً . وقد شجعت البعثات العسكرية ، على كل حال التغير الاجتماعي والسياسي

بصورة غير مباشرة . وأرسل عباس ميرزا كنتيجة لوجود هذه البعثات وللحاجة المحسوسة إلى الإصلاح العسكري أرسل شاين إيرانيين للدراسة في إنكلترا عام ١٨١١ وخمسة آخرين عام ١٨١٥ ، وقد لعب أحد هؤلاء فيما بعد دوراً هاماً في نشر المعرفة بأوروبا الغربية في إيران وهو ميرزا صالح وقد أوفد لتعلم اللغتين الإنكليزية والفرنسية وأوفد الثاني لدراسة الطب والثالث لدراسة الهندسة والتحصينات والرابع لدراسة واجبات ضابط المدفعية والفرسان والخامس ليتعلم فن صناعة الأسلحة الصغيرة وإصلاحها<sup>٨</sup> .

لعبت البعثات الدبلوماسية والعسكرية دوراً جزئياً بصورة غير مباشرة في نحو الانقياد بالطب الغربي إذ لم تكن في إيران خدمات طبية حديثة تقوم بها الحكومة إلى أن أوشك القرن على الانتهاء وحتى ذلك الحين ظلت خدمات بدائية وذات طبيعة محدودة جداً . وقد ألحقت البعثات البريطانية عسكرية ودبلوماسية في خدمتها أطباء استطاع قسم منهم أن يجتذب بمهاراته الطبية ثقة الحكام وبعض العائلات القيادية الأخرى . وكانت هناك معارضة في البداية سواء من الأطباء الإيرانيين أو من الحكومة . وفي شتاء عام ١٨١١ — ١٢ تجرباً الجراحون البريطانيون الملحقون بالبعثة البريطانية على إدخال اللقاح وتم الحصول على لقاح جذري البقر من استنبول ولقح حوالي ٣٠٠ ثلاثمائة طفل في طهران واحتشدت نساء من الطبقة الفقيرة في معظمهن حول المبنى وقد جلبن أطفالهن للتلقيح . وأثار ذلك معارضة الأطباء الإيرانيين وشكوك الحكومة غالباً . ومهما يكن السبب فقد أرسلت الحكومة قراشين « آذنين » إلى بوابات أبنية البعثات كعلامة اهتمام برئيس البعثة في الظاهر ، أما في الواقع فمن أجل منع دخول النساء<sup>٩</sup> .

وكان بين أوائل الجراحين والأطباء الإنكليز الذين عملوا في إيران الدكتور شارلز كورميك Ch. Cormick الذي كان عضواً في البعثة العسكرية وجاء بموجب المعاهدة التمهيدية بين إيران وبريطانيا وأقام في إيران بعد أن غادرتها البعثة وتزوج من سيدة أرمنية وأقام في تيريز وأصبح طبيباً لعباس ميرزا ، أما ولده وليام الذي درس في إنكلترا ومارس الطب في لندن وباريس فقد استدعاه محمد شاه عام ١٨٤٤ ليعود إلى إيران ، فأقام هو الآخر في تيريز وبالإضافة إلى عانيته بآخر من تبقي من عائلة عباس ميرزا ، فقد كان له عمل صيدلاني مزدهر ، وكان من أكثر الأطباء نجاحاً الدكتور جون مكينيل Mc Neill الذي جاء إلى إيران في البداية كمعاون جراح في البعثة عام ١٨٢١ وأصبح فيما بعد وزيراً في بريطانيا وقد عالج بنجاح تاج الدولة الزوجة المفضلة لفتح علي شاه عام ١٨٢٦ ثم ظل يعالج بعد ذلك بصورة

منتظمة أفراداً من حرم الشاه. وبعد انقطاع العلاقات الإيرانية البريطانية عام ١٨٣٨ استخدمت العائلة المالكة أطباء فرنسيين من بينهم جراح فرنسي اسمه الدكتور لابات Labat الذي نجح في علاج محمد شاه عام ١٨٤٤ والدكتور كلوكيه Cloquet. وفي عام ١٨٤٥ أرسل الشاه شاباً فارسياً اسمه ميرزا صادق إلى إنكلترا لدراسة الطب. وبعد ذلك بوقت قصير أرسل ثلاثة أو أربعة شباب آخرين إلى فرنسا لدراسة العلوم الأساسية وكان الدكتور جوزيف ديكسون الذي أصبح طبيب البعثة البريطانية عام ١٨٤٨ وظل في عمله حتى ١٨٨٧ كان يدعى بين وقت وآخر لمعالجة ناصر الدين شاه وقد رافقه في جولته الأولى في أوروبا عام ١٨٧٣ وفي عام ١٨٩٠ عين الدكتور هونغ آدكوك H. Adcock طبيباً شخصياً لمظفر الدين ولي العهد، الذي كان يقيم آنذاك في تبريز. وإذ نجح في عمله رافقه آدكوك عام ١٨٩٦ إلى طهران وظل رئيس أطباء الشاه مدة عشر سنوات. وكان الأطباء في البعثتين الدبلوماسية والعسكرية يقدمون العلاج أيضاً للفقراء في طهران وتبريز وقد كتب أحد زوار تبريز عام ١٨٧٣ يقول :

« منذ الصباح وحتى الليل كانت درجات القصر البريطاني مزدحمة بالمرضى الذين يرغبون في الاستفادة من المهارة الأوروبية وسواء هنا أم في طهران فإن الخير الذي تقدمه المجموعة الطبية التابعة للسفارة يجعل عن التقدير <sup>١١</sup> » .

كانت المعالجة الطبية تقدم للفقراء في تبريز أولاً وطهران وبوشير ثم امتدت فيما بعد إلى أجزاء أخرى من البلاد حيث افتتحت قنصليات بريطانية وكانت الإدارة الهندية الأوروبية للتلفراف التي أصبحت قيد العمل عام ١٨٦٥ تشمل على أطباء ملحقين بها وكانوا بدورهم يقدمون العلاج للفقراء <sup>١٢</sup> .

كما أن صفاً طبياً افتتح في « دار الفنون » التي تأسست عام ١٨٥١ ولم تكن الحكومة الإيرانية تولي أي اهتمام للصحة العامة حتى ١٨٦٨ فقد تأسس في هذا العام مجلس صحي كان يخدم فيه أطباء من البعثات البريطانية والفرنسية والروسية، وكان أول مستشفى إيراني حديث قد تم افتتاحه في طهران في السنة التالية <sup>١٣</sup> بمساعدة ألمانية، وكان تطور الخدمات في المستشفى بطيئاً ومن بين المستشفيات الحديثة الأولى والمستوصفات كانت تلك التي تأسست على يد الجمعيات التبشيرية المسيحية، وكان أول ما افتتح منها مستوصف في أورومية حيث كان الأمريكي جوسنان بيركنز من هيئة المفوضين الأمريكيين للبعثات الأجنبية قد أسس بعثة عملت بشكل رئيسي بين الأرمن والنساطرة عام ١٨٣٥ وافتتحت ماري بيد من جمعية الكنيسة التبشيرية مستوصفاً للنساء المسلمات في بازار أصفهان عام ١٨٩١ .



وعلى الرغم من معارضة المشايخ الذين خطبوا ضدها وحاولوا منعها من الوصول إلى البازار فإن ثقاتها وكسبها لثقة كثير من مرضاهلها مكنتها من الوصول إلى عائلات من جميع الطبقات . وفي عام ١٨٩٦ افتتح مستشفى ومستوصف من قبل الجمعية الكنسية التبشيرية في جُلْفَه (أصفهان) وبين أعوام ١٨٩٧ و ١٩٠٠ افتتحت مستشفيات في كرمان ويزد وشيراز . ولم تكن توجد مدارس حديثة عملياً في إيران في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان التعليم يجري في الكتاتيب و « المدارس » وكان الأولاد يتعلمون في السابق الفارسية وقليلاً من العربية ، يكفي لقراءة القرآن وأحياناً قليلاً من الحساب . وكان التلاميذ في معظمهم وليس كلهم ذكوراً وكان الكتاب بإدارة ( المَلّا ) الشيخ ولم يكن يخضع لأي نوع من سلطة الحكومة أو رقابتها وكان دفع التكاليف مختلفاً ولكنه كان زهيداً في العادة ، وكانت المدارس توجد في عدد من المدن ، وكان بعضها مرتبطاً بالمساجد والمعلمون الذين كانوا « علماء » يتقاضون أجورهم من أوقاف المدرسة أو الجامع وكان التلاميذ يتعلمون فيها ويأكلون وكثيراً ما كانوا يقيمون أيضاً وكانت تدرس فيها العلوم الدينية ، اللغة العربية ، المنطق ، الفلسفة والأدب الفارسي . أما العلوم الحديثة فكانت مهملة ، وكانت العائلات المسورة تستخدم معلمين نصوصيين أو تنظم صفوفاً صغيرة خاصة لأبنائها وكانت تستخدم أحياناً معلمات خصوصيات لتعليم بناتهن .

وقد اتخذت بعض الخطوات المبكرة لتحديث التعليم تحت تأثير اعتبارات عسكرية فقد تأسست في دار الفنون عام ١٨٥١ كلية علي يد أمير نظام ( ميرزا تقی خان ) وزير ناصر الدين ، وكانت غايتها تدريب ضباط للجيش وموظفين للبيروقراطية وقد أرسل داود خان وهو أرمني كان ضابطاً في الجيش الروسي وعينه محمد شاه كبير معلمي الجيش قبيل نهاية حكمه ، وأوفد إلى فيينا للتعاقد مع معلمين عسكريين ومدنيين وجاء سبعة رجال أربعة منهم عسكريون والخامس اختصاصي في التعدين والسادس كيميائي ، أما السابع فطبيب وقبل وصولهم بأيام قليلة استقال أمير نظام ولم يكن خلفه ميرزا آغا خان نوري من أنصار الكلية وبدأ التماسيون العمل في ظروف صعبة عام ١٨٥٢ وكانت نتائج عملهم في الحقل العسكري لا تستحق الذكر ، وترجمت على كل حال بضعة كتب في العلوم العسكرية والمواد العلمية إلى اللغة الفارسية ونشرت بين عام ١٨٥٣ و ١٨٥٨ . وفي عام ١٨٥٩ غادر التماسيون جميعاً إلا الدكتور بولاك J.E. Polak الذي أصبح طبيب الشاه ثم استقال عام ١٨٦٠ وتم استبداله بالطبيب الفرنسي تولوزان Tholozan وهو جراح من الجيش الفرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية

إلى إيران وأصبح رئيس المستشارين الطبيين للشاه في عام ١٨٥٩ وبقي حتى وفاة ناصر الدين .

كان الطلاب يدخلون دار الفنون في الرابعة عشرة بعد اجتياز امتحان أولي . وفضلاً عن الصفوف العسكرية كانت الصفوف المدنية تدرس الطلاب الجيولوجيا ، الطب ، الرياضيات ، اللغة الفارسية ، اللغة العربية ، الإنكليزية ، الروسية ، الموسيقى ، الفيزياء والجغرافيا ، والحقيقة أن عدد الطلاب الذين انخرطوا في الجيش كان قليلاً . وكانت أعداد من الشباب تلقى التربية الحديثة وكثير منهم ينضم إلى البيروقراطية . وفي آخر أيام ناصر الدين شاه بدأت دار الفنون تنحدر بسبب نقص في الأموال والاهتمام لكنها استعادت نشاطها فيما بعد وأصبحت واحدة من أفضل المدارس في البلاد . ثم تأسست كلية أخرى مقابلة هي الكلية الناصرية على يد نائب السلطنة ، ناصر الدين ، الولد الثالث ، ولكن لم يكن لها أكثر من وجود اسمي وانقطعت عملياً عن الوجود بعد انسحاب مؤسسها ووفاة ناصر الدين . كما أسست كلية عسكرية أخرى هي المدرسة النظامية بإيعاز من ميرزا حسين خان مشير الدولة وهو واحد من وزراء ناصر الدين والذي كانت حياته قصيرة أيضاً .

وكما كانت الحال في المستشفيات فقد لعبت الجمعيات التبشيرية المسيحية دوراً هاماً في تأسيس المدارس الحديثة إذ أسس جوستين بيركنز مدرسة في أورومية وجوارها ، وفي عام ١٨٤١ كانت سبع عشرة مدرسة قد بنيت في ستة عشرة قرية وزاد عدد المدارس إلى خمس وأربعين في عام ١٨٥١ وكان طلابها في معظمهم من السريان ( نساطرة ) ولكن مدرسة للمسلمين بنيت أيضاً ، وفي عام ١٨٤٠ تلقى بيركنز « فرماناً » من محمد شاه بتشجيع من مالك قاسم ميرزا يطلب فيه زيادة جهوده ونشر التعليم بين الشباب ، وبحماس عظيم أكثر من ذي قبل لتعليمهم علوم التاريخ والجغرافيا والهندسة والرياضيات<sup>١٣</sup> . وأسست الهيئة الأمريكية للبعثات الأجنبية التابعة للكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة ، مدارس في طهران ( ١٨٧٢ ) وفي تهمز ( ١٨٧٣ ) و همدان ( ١٨٨٠ ) . وكان عملهم التعليمي في البداية مكرساً بصورة رئيسية للأقليات الآشورية والأرمنية . وتمت خطوة في مجال التعليم النسوي فافتتحت مدرسة للبنات في طهران عام ١٨٧٤ . وبنيت الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود مدارس صغيرة في طهران ( ١٨٧٦ ) وأصفهان ( ١٨٨٩ ) و همدان ( ١٨٨٩ ) . ولم يكن لأي من هذه المدارس على كل حال ، أي تأثير مباشر بين السكان المسلمين . وأسست بعثة رئيس أساقفة كاتدريري إلى الآشوريين مدرسة عام ١٨٨٦ وهي تركز عملها لنشر التعليم بين الآشوريين . وفي عام ١٨٩٦ وصل الدكتور جوردان من البعثة الأمريكية

البروسيتارية إلى إيران من أمريكا وأسس مدرسة جديدة أصبحت عام ١٩٠١ تحتوي على كل الصفوف الضرورية لمدرسة عليا كاملة وكانت تضم بين طلابها مسلمين كما تضم طلاباً من الأقليات . وقد لعبت هذه الكلية ومعها كلية ستيوارت التذكارية التي أسستها مؤخراً الجمعية الكنسية التبشيرية في أصفهان دوراً هاماً في التربية في إيران خلال النصف الأول من القرن العشرين .

واتخذت السلطات الإيرانية خطوات قليلة لتوفير التعليم الحديث ، فقد عبر مظفر الدين بعد قليل من اعتلائه العرش عن رغبته في القيام بشيء ما حيال التعليم العام وأنشئت لجنة في العام التالي . وفي عام ١٨٩٩ افتتحت مدارس عديدة في طهران وأماكن أخرى ووضعت تحت إشراف وزارة التعليم العام عام ١٨٩٩ ولم يكن التعليم الحديث متوفراً على أية حال إلا لأقلية صغيرة ، وكان هناك عدد من الأوروبيين الذين استخدموا كمعلمين خصوصيين لأبناء الأمراء القاجاريين والعائلات الموسرة ، وقد يكون لهم بعض التأثير في إدخال طرق جديدة للتفكير ، وكان من أوائل هؤلاء غالباً تشارلز بورغيس Ch. Burgess الذي جاء إلى إيران ضمن نشاط تجاري عام ١٨٢٨ وصار فيما بعد معلماً خصوصياً لبعض أمراء العائلة المالكة في تبريز<sup>١٤</sup> .

وبعض النظر عن البعثات الأوروبية العسكرية والسياسية والمبشرين وجماعات التجار ، فقد زار إيران رحالة عابرون وبعضهم مثل مارتين ، وولف كانا مبشرين مستقلين وبعضهم الآخر لايارد Layard وبراون Browne كانا عالمين وآخرون مثل كورزون Curzon كانوا رحالة يجمعون المعلومات ، وقليل منهم كانوا نساء مثل إيزابيل بيرد Bird وكان تأثيرهم محصوراً بدائرة صغيرة من الأشخاص الذين قابلوهم في رحلاتهم .

في منتصف القرن التاسع عشر كان ثمة مائة وخمسون أوروبياً في إيران وفي سنوات ١٨٩٠ كان هناك ثمانمائة وكانوا ألقاً في عام ١٩٠٠ ، ويعود السبب في ازدياد عددهم بشكل رئيسي إلى ازدياد نشاط الشركات الأوروبية التجارية والشركات الأخرى<sup>١٥</sup> . وكان غمركهم غالباً في طهران وقليل منهم مبعوثون في المناطق الأخرى واحتكاكهم في الأكثر بالموظفين وبالطبقات التجارية ، وكان لبعضهم اتصالات أكثر اتساعاً وخاصة مع عمال شركات السجاد والذين كانوا منهم في سلطان آباد كانوا على اتصال وثيق بالنساجين في المدينة والقرى المحيطة بها .

لم يكن مجيء الأجانب إلى إيران هو الذي أثار وحده الاهتمام بالعالم الخارجي وحفز الرغبة في التغيير وأدى إلى التزود ببعض التعليم الحديث والطب حتى ولو أنتج في الوقت ذاته العداء . ثم إن تزايد أسفار الإيرانيين إلى الخارج لأغراض دبلوماسية وتجارية وتعليمية كانت له

أهمية عظيمة في الحوض على التغيير إلا أن الآثار في الغالب كانت أول الأمر في الحقل الثقافي أكثر مما كانت في الحقل الاجتماعي مع أنه كان واضحاً أن ثمة بعض التغيير إلا أنه كان سطحياً فلم يتجاوز التغيير في اللباس وأثاث البيوت. إن تيارات الإصلاح الرئيسية جاءت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر<sup>١٦</sup> وكان للرحلات إلى خارج البلاد دور كبير في ذلك. كما أن نمو التجارة الخارجية والأنماط الجديدة في التجارة الداخلية كانا عاملاً آخر له أثره في التغيير الاجتماعي. وكان موقف الحكومة هنا أيضاً ملتبساً حيال اتساع التجارة، ومع أنها لم تعارض على الصعيد الاقتصادي إلا أنها كانت تشعر بكثير من الخوف ناجم جزئياً عن النموذج البريطاني في الهند وعن عمل الروس في الشمال وعن أن توسع التجارة الخارجية ربما كان تمهيداً للهيمنة السياسية. ولهذا السبب قاومت الحكومة المواد القنصلية في معاهدي غولستان وتركمانشاي وكانت تنفر من الوصول إلى أي معاهدة تجارية مع بريطانيا. وقد ازدادت التجارة في واقع الأمر، وكان يوجد أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مراكز إقامة للتجار الإيرانيين في استنبول والقاهرة ودمشق وكراتشي وبومباي والمناطق الروسية المجاورة، وقد لعب أعضاء من هذه الجاليات التجارية الإيرانية في المدن الأجنبية دوراً هاماً في نقل الأفكار، والحوض على التحديث في إيران.

ومع أن الاتصالات بالعالم الخارجي ازدادت خلال القرن التاسع عشر، فإن نقص الطرق والنقل في داخل البلاد كان عائقاً رئيسياً للتطور والحركة وللتغيير الاجتماعي على الأرجح. فإن حصلت جماعة في منطقة ما لم يكن إنجازها سهلاً عن طريق وسائل النقل من فوائض منطقة أخرى<sup>١٧</sup>. وكذلك الجيوش لم يكن تحريكها بسرعة لإخماد القلاقل والتمرد في المناطق المضطربة، سهلاً. فلم تكن توجد سكة حديدية حتى أعوام ١٨٧٠، وحتى عند نهاية القرن كان إجمالي طولها أقل من ٨٠٠ ثمانمائة ميل. وكان الخط الحديدي الأول من طهران إلى قزوین، رشت، إنزلي والثاني من مشهد عبر كوشان إلى عشق آباد والثالث من جلفا إلى تبريز ويربط المناطق الروسية بشمال إيران. كما كان هناك خط حديدي من طهران إلى سلطان آباد وقد بنيت الخطوط الثلاثة الأولى بمساعدة مالية من روسيا وأما الرابع فبمساعدة من مصرف إيران الملكي<sup>١٨</sup>.

أما إدارة التلغراف الهندية الأوربية التي ذكرناها آنفاً فقد بدأ العمل ببنائها عام ١٨٦٢ وأصبحت قيد التشغيل في ١٨٦٥. وبغض النظر عن تزويد الخزينة الإيرانية بالعائدات فإنها مكنت الحكومة المركزية من جعل نفوذها أكثر فعالية في المناطق الريفية وأتاحت لإيران الاحتكاك بالعالم الخارجي بطريقة لم تكن متاحة من قبل. وكان الاعتقاد بأن

أسلاك البرق تنتهي عند أقدام العرش الإيراني ، بصورة عرضية ، قد جعل من داخل محطات التلغراف مكاناً مقدساً ، ففي عام ١٨٩٣ . مثلاً ، كان هناك ألفان من الناس يشرون من أجل الخبز وقد ساروا نحو مكتب التلغراف في شيراز وهم يلحون في رسالتهم إلى الشاه في مطلبهم بإقالة عمدة شيراز وتخفيض سعر الخبز وما زال الحشد يكبر حتى أصبح عشرة آلاف وأخذوا موظفي المكتب رهائن إلى أن يصل جواب من طهران<sup>١٩</sup> .

كان نفور الحكومة الإيرانية من تحسين الاتصالات مثل نفورها من تحسين التجارة الخارجية نوعاً من ردة الفعل على تدخل القوى العظمى ، ونظراً إلى ضعف إيران تجاه القوى الأجنبية فقد كان هم ناصر الدين ووزرائه أن يحافظوا على الحواجز التي تعيق الحركة لأن يزيلوها . وقد كتب ديكسون W.J. Dickson عام ١٨٨٢ الذي جاء إلى إيران عام ١٨٥٢ مشيراً إلى حقيقة أن الحاجة إلى طرق النقل ظلت تعيق التجارة فقال : « ظل الشعور سائداً في الواقع بين الطبقات ذات النفوذ بأن أكثر السياسات أمناً في إيران هي «تركوتنا وشأننا» ذلك أن حاجات الدولة كانت تكفيها المصادر المحدودة المتوفرة في البلاد حالياً وإذا بقيت الأمور على وضعها الراهن فإنهم سيكونون في حالٍ تمكّنهم من تدبير أمورهم بأنفسهم في حين أن كل خطوة في اتجاه التحسن سوف تؤدي إلى ازدياد النفوذ الأجنبي على حساب العنصر الوطني<sup>٢٠</sup> » .

واعترض « العلماء » أيضاً على بناء طرق جديدة أو خطوط حديدية لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي تطور المواصلات إلى فتح البلاد أمام الأوربيين الذين يستطيعون بفعاليتهم أن يهددوا طريقة عيش المؤمنين<sup>٢١</sup> .

كان دخول الصحافة المطبوعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر<sup>٢٢</sup> وتأسيس الجريدة الرسمية عام ١٨٥١ عاملاً هاماً في سبيل التحديث . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر طبعت أعداد كبيرة من الكتب في طهران وتبيز ، أما الصحافة المستقلة الإيرانية فلم تعرف نمواً حتى القرن العشرين ولكن الصحافة الإيرانية الصادرة في الخارج — في كالكتا ، استنبول ، القاهرة ولفترة قصيرة في لندن — أثرت تأثيراً عظيماً في تحريض التغيير السياسي قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلا أنها ربما كان دورها أقل في التشجيع على التغيير الاجتماعي .

وقد تكون التغييرات الديمغرافية وخصوصاً في السنوات الأخيرة من القرن زادت من احتكاك الطبقات المختلفة والمناطق المختلفة بعضها ببعض الآخر وربما أسهم هذا بصورة

جانبية في التغيير الاجتماعي . وقد بين الدكتور جيلبار Gilbar أن سكان المدن قد ازدادوا من حوالي ٨ — ٩ في المئة في أواسط القرن إلى ١٨٪ في أوائل سنوات ١٩٠٠ مع أنه كانت هناك ثلاث مدن يزيد سكان كل منها عن مئة ألف : طهران ( حوالي ٢٨٠ ألفاً ) تبريز ( حوالي ٢٠٠ ألفاً ) وأصفهان ( حوالي ١٠٠ ألف ) وجاء الحجم الأكبر من زيادة السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة كما تحركت تجمعات قبلية كثيرة — مثل الشاهسيهان والأفشار والقنغرلوس والقراشورلوس — وكانوا يعيشون في جوار العاصمة عند منتصف القرن إلى داخل المدينة في سنوات ١٨٧٠ و ١٨٨٠ وذلك بسبب الحاجة إلى اليد العاملة غير الحبيزة<sup>٢٣</sup> . وأدت زيادة أعداد هؤلاء في العاصمة إلى مزيد من أخطار انتفاضات الخبز في زمن المجاعة . كما سهلت الأمور أمام الساخطين لتسيير مظاهرات ضد الحكومة .

وإذا صرفنا النظر عن النزوح إلى داخل المدن فقد كانت هناك هجرة عمال وفلاحين وهي هجرة دائمة أحياناً وفصلية في أغلب الأحيان ، وقد هاجرت أعداد من الأرمن والنساطرة في منتصف القرن من خوي وسماس وأورومية إلى روسيا كعمال مع أن عديدين منهم رجعوا إلى بلادهم بعد أشهر قليلة . ويبدو أن بعض الأرمن الذين أخذوا إلى روسيا بعد الحروب في الربع الأول من القرن قد عادوا هم أيضاً إلى إيران<sup>٢٤</sup> . وفي أثناء سنوات المجاعة ١٨٧١ — ٧٢ هاجر آلاف من الفلاحين وسكان المدن من وسط البلاد ومناطقها الجنوبية إلى سواحل قزوین بحثاً عن الطعام . وفي سنوات ١٨٩٠ كانت هناك حركة للفلاحين من آذربيجان وإلى درجة أقل من كرمان ويزد إلى القرى في الشمال الشرقي بسبب الوفرة العظيمة يومئذ في خراسان<sup>٢٥</sup> .

كانت إيران في بداية القرن التاسع عشر ما زالت مجتمعاً إسلامياً تقليدياً . وعلى الرغم من طبيعة القاجاريين ومن يحيط بهم وعلى الرغم من الانحلال الظاهر في بعض الدوائر ، إذا أخذنا بالاعتبار تعاليم الإسلام فإن سيادة الشريعة لم تكن قابلة للتحدي علناً ، مع أنه كثيراً ما كان يجري انتهاكها أثناء الممارسة .

وقد اتسع نطاق « العُرف » في غضون القرن<sup>٢٦</sup> إلا أن النفور من كتابة أي شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه مخالف للشريعة أو متجاوز لها كان عظيماً . ويتضح هذا في اجتماع جرى عام ١٨٨١ بين ميرزا سعيد خان وزير الشؤون الخارجية وبين رونالد تومسون الوزير البريطاني ، والذي نوقشت فيه شكاوى النساطرة حول موضوعات الإرث والشهادة في المحاكم والتي برزت من خلال القانون الذي أصدرته الحكومة الإيرانية عام ١٨٦٤ وصدق عليه عام ١٨٨١ ، وحول هذه المسألة يقول ميرزا صادق خان : « لا يمكن للشاه ولا لأحد من وزرائه ،

في الحقيقة، أن ينظر بعين الرضا أو أن يكون له أي هدف خاص من الإبقاء على نظام يلحق الظلم الفادح بالمسيحيين، والذي يمكن أن تنحدر بسببه أسرة إلى درك الفاقة بفعل أحد أفرادها الذي اعتنق الإسلام ثم يدعي بعد ذلك احتفاظه بكامل الميراث ويستبعد بقية الأقارب. وقال ميرزا سعيد خان إن الأوامر الحقيقية كان يجب أن ترسل إلى آذربيجان لكي يتوقف العمل بالممارسة القائمة ولكنه اعترض على إرسال الأوامر بصورة رسمية إلى البعثة لأنها تتعارض مع الشريعة وكل ما وافق على عمله هو توجيه رسالة إلى وزير صاحبة الجلالة يذكر فيها أن الأوامر أرسلت إلى السلطات المختصة مع لفت النظر إلى مسألة شكاوى النساطرة التي كانت موضوع مناقشة بينه وبين وزير صاحبة الجلالة، إلا أن هذه الأوامر الخاصة بأمر دقيقة تتعلق بالقانون الإسلامي الديني، لا يستحسن المزيد من الخوض فيها بصورة خاصة<sup>٢٧</sup>.

ذلك أن الإسلام هو الذي يجعل المجتمع متاسكاً، وأن ما يدفع الجماهير إلى التحرك ضد عدوان الكفار هو نداء أحد كبار المجتهدين للدفاع عن الإسلام، وكان تأييد الإصلاح من قبل الأهالي عائداً إلى أنهم يرون فيه، ماعداً أقلية صغيرة عودة إلى معايير الحياة الإسلامية، وكانت قلة من الناس تشعر بأية حاجة إلى تغيير أساسي في القواعد التي استقر المجتمع عليها، كان التغيير لغير المؤمنين وليس للمسلمين، وكان هناك الكثير من العداوة الكامنة لغير المسلمين وارتباب في الأجانب من حيث أنهم يودون تخريب الإسلام. إن العداوة الدينية من وجهة نظر الموقف السياسي أصبحت متصلة بالسخط الذي نجم عن التدخل السياسي للقوى الأجنبية، وكان هناك كثير من المقاومة لتبني العادات الأوروبية في أمور الملبس والمظهر والتعامل اليومي، فعلى الرغم من انتشار وباء الكوليرا المتكرر مثلاً، وفقدان أرواح كثيرة من جراء هذا الانتشار فإن التدابير الوقائية التي نصح بها الأوروبيون لمنع الوباء، لقيت معارضة، لأنها تهدف إلى دمار الإسلام. كما أن الحجر الصحي الدقيق الذي طلبته الأنظمة الدولية من إدارة المرافئ التي على امتداد الخليج الفارسي، والتي أصبح الأطباء البريطانيون مسؤولين عنها في عام ١٨٩٦، لم تُفهم إلا قليلاً. وقد أحدث عداء شديداً بين التجار المحليين والآخرين الذين تأثرت أسباب رزقهم وبين المسلمين الوريثين الذين كانوا يريدون الحصول على شهادة صحية قبل نقل جثثهم بحراً إلى البصرة ليدفنونها في كربلاء. وكان السخط على التدخل الأجنبي في هذه الأمور واضحاً للعيان في أثناء انتشار الكوليرا عام ١٩٠٤، وكانت إدارة المكوس حيثن في أيدي البلجيكيين، كما كان تشغيل الحجر الصحي الذي أُقيم على الحدود التركية - الإيرانية أثناء الوباء بإشرافهم، وقد أثار كثيراً من المشاعر

المرضية . وأتاحت نشاطاتهم في مجالات أخرى الفرصة لظهور كثير من الانزعاج والمعارضة للتدخل الأجنبي الذي أصبح منحصراً فيهم<sup>٢٨</sup> إلى حد كبير . وكانت أعداد كبيرة من الزوار تنقل بشكل اعتيادي على الحدود التركية الإيرانية في طريقهم من كربلاء والنجف واليه . وكان إبقاء الزوار في مراكز الحجر الصحي ينظر إليه وكأنه تدخل في الواجبات الدينية . وفي النهاية رفض أحد المجتهدين المرموقين وتلامذته أن يخضعوا لقوانين الحجر<sup>٢٩</sup> . كما نظر إلى العمل الوقائي لمراقبة انتشار الوباء بالتأكد من نظافة مياه الشرب ومنع غسل الموقى المختلط على أنها محاولات لتخريب الإسلام وطمسه .

وثمة مسألة أخرى سببت قلقاً بسبب تعارضها مع القانون الإسلامي وهي مسألة إلغاء تجارة العبيد ، وقد بذلت الحكومة البريطانية جهوداً حثيثة في أعوام ١٨٤٠ لكي تبطل تجارة العبيد في الخليج الفارسي ، وحاولت الحصول على «فرمانات» من الحكومتين التركية والإيرانية تمنع التجارة في الأجزاء التابعة لهما من الخليج الفارسي ، وعندما قدم الطلب إلى الحكومة الإيرانية عام ١٨٤٦ رفض محمد شاه أن يعطي فرماناً كهذا بحجة أنه سيكون مخالفاً للإسلام الذي أجاز الرق ، كما قال . وربما كان رفضه لمنع تجارة الرقيق لا يتعلق بأسباب دينية بقدر ما كانت له علاقة بالمرارة التي يحس بها تجاه الحكومة البريطانية بسبب قضية آغاخان محلاتي<sup>٣٠</sup> ، وأمور أخرى ، ويبدو على كل حال أن عدداً من «العلماء» كانوا يدعمونه في رفضه . وقد تمت تسوية ماعملياً إلا أن مسألة تجارة الرقيق والبحث عن الإيرانيين المشتبه بتعاطيهم لها استمرت في إثارة الجدل خلال حكم ناصر الدين وما تلاه .

وإذا صرفنا النظر عن عداوة الكفار — مع أن الضيافة الرائعة والصدقة كانتا تبدلان غالباً وبالمفارقة ، للأفراد الأجانب — فلم يكن هناك مكان في المجتمع لأية جماعة منشقة مسلمة أو غير مسلمة ، كما ظهر ذلك في القسوة والوحشية اللتين قمعت بهما انتفاضة «البابيين» في منتصف القرن . لقد ظلت المعارضة السياسية والمهرطقة كما كانتا في العصور الوسطى ممتزجتين بشكل لا انفصام له ، كان المسيحيون واليهود والزرادشتيون مواطنين من الدرجة الثانية وكانوا يعيشون في شروط من عدم الأمن والخوف ، وكانوا يخضعون للقمع بين وقت وآخر . كان المسيحيون أكثر جماعات الأقلية عدداً ويتألفون بصورة رئيسية من الأرمن (أرثوذكس وكاثوليك) وأكثرهم في آذربيجان وأصفهان ومن النساطرة في أورومية وكردستان . وكانوا يعيشون عن حماية أجنبية نظراً لانعدام الأمن في أوضاعهم ، ويقدر ما كانوا يتنجحون كانت ظروفهم تتحسن مؤقتاً ولكنهم بسبب الحماية التي يتمتعون بها يصبحون بلا ريب



موضع شبهة بأنهم جواسيس أو خونة . ويصبح اندماجهم في المجتمع على هذه الصورة أكثر صعوبة مما كانت عليه الحال من قبل .

في غضون القرن التاسع عشر اختلطت حماية «الذمين» بقضايا الحماية بصورة عامة وبالأماكن المقدسة التي كانت عادةً قديمة معروفة ومن أكثر الأماكن العامة التي يبحث الناس فيها عن القداسة والملجأ الجامع والمزار ومنذ أيام الصفويين وما بعدها أخذ الناس ينظرون إلى قبور الزعماء الدينيين كمزارات وكذلك كانوا ينظرون إلى بوابة القصر الملكي في أصفهان والمطبخ الملكي والاصطبلات الملكية . وفي أيام القاجاريين ، جرى الاعتراف بالاصطبلات الملكية ومكاتب التلغراف كأماكن للجوء ، وكذلك كان المكان المجاور لمذبح مع أنه لم يكن ذا صلاحية عامة . وكان الذين يقصدون المزارات إما أولئك الذين يبحثون عن ملجأ من الظلم وإما من الذين يريدون الهروب من القانون . وفي الحالة الأخيرة لم يكن أمر إخراجهم من أماكن الزيارة قليل الحدوث . ومع مرور القرن أخذت الأماكن المقدسة تستعمل بصورة متزايدة للاحتجاج على الظلم أو ما يفترض أنه ظلم .

أما استعمالها في سبيل احتجاج جمعي أو طلب للإصلاح ، فقد كاد يبلغ أوجهه في السنوات الأولى من القرن العشرين أيام الثورة الدستورية وقد حاول كل من محمد شاه وناصر الدين شاه ، دون جدوى ، الحد من المزارات أو إلغائها .

اتخذ المكان المقدس أو الملجأ Asylum مظهراً جديداً مع تأسيس البعثات التبشيرية الأجنبية في إيران في القرن التاسع عشر فقد أصبحت أبنيتها هي أيضاً ملجأً يفرع إليه ، ولكنه لم يكن بمنح عادةً للمجرمين العاديين بل للحالات السياسية كالأمراء من البيت المالِك والولاة والوزراء الذين فقدوا الخطوة وأصبحت حياتهم في خطر وكانت العادة أن ترافق هذا الشخص عناصر حماية طالما أنه باق على أرض البعثة .

وكان المجتمع يسلّم بصورة عامة بأن يمنح الملجأ بعض الحماية للرعية وذلك بسبب الطبيعة التعسفية لسلطة الحكومة الإيرانية ولانعدام أي صيغة مقبولة للمتابعة القانونية بوجه عام ، وقد طالبت البعثات الأجنبية بأن يكون لها الحق في منح الملجأ لسببين أولهما الطبيعة التعسفية للحكومة والثاني لأن هذا النوع من الممارسة كان مقبولاً بصورة عامة في إيران ، ولم يكن طلبها من حيث المبدأ قد أدى في الأساس إلى أي اعتراض ظاهر ، ولكنه أصبح قبيل نهاية حكم محمود شاه موضع جدل قاس بين الحكومة وبين البعثات الأجنبية ، وربما كان السبب يعود جزئياً إلى اتصاله بمسألة التعاقب على العرش ، وقد ظلت هذه المسألة سبباً للنزاع حتى القرن العشرين .

ومع أن الكتاب الذين كتبوا عن الدولة في القرن التاسع عشر لم يعودوا يبرزون نظرية القرون الوسطى في تنظيم المجتمع، فإن أسسها ظلت نراتيبية في الواقع، ولكل طبقة وظائفها الخاصة بها ومعايير سلوكها، وقد كان المجتمع من هذه الناحية شكلياً إلى حد بعيد، إذ يتوقع من كل شخص أن يلبس ويتصرف طبقاً لما يتوقع من طبقته. ويهدد الفشل في ذلك الوضع الراهن ويسبب حالة طارئة. ولم تكن هناك على أية حال حواجز لا يمكن اجتيازها بين الطبقات المختلفة، وظل أشخاص من أصل متواضع قادرين على الصعود إلى مراكز عليا في الدولة وقد فعلوا ذلك. وظل الانقسام إلى «رجال سيف» و«رجال قلم» قائماً، وقد كثر الحديث عنه. ولم يكن الأولون على كل حال جنوداً محترفين أبداً، بل كانوا إداريين أيضاً. وإليهم ينتسب أولاً وقبل كل شيء الأمراء القاجاريون (الشاهزاده) وزعماء القبائل الآخرون (الخانات) والبكوات (وكبار مالكي الأراضي). وكانت قوتهم مستمدة من عدد اتباعهم. وكانوا يميلون إلى الاحتفاظ بصف طويل من الخدم أو يبتزون من الفلاحين في القرى ما يملكونه أو مازرعوه لكي يموتوا حاشيتهم، وكان الأمراء القاجاريون مع ذلك فخوريين بأصلهم المنفتح على الأوروبيين ومغرمين بمجتمعهم<sup>٢١</sup> ومن المفارقة أن يأتي التحرك نحو الحداثة بصورة رئيسية من «رجال السيف». ولعل السبب في ذلك كما أشرنا من قبل، سياسي وليس اجتماعياً. وينبع من ردة الفعل حيال تدخل القوى العظمى في إيران وتفوقها العسكري.

كانت بنية الإمبراطورية في عهد آغا محمد خان تشبه بنية إمبراطورية قبلية مهلهلة. وفي أيام فتح علي شاه كانت أهم المراكز في الجيش وفي كثير من حكومات الولايات بيد القاجاريين والأفشار والشقاي وقبائل أخرى. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء حسب جوبير Jaubert الرحالة الفرنسي الذي كان في إيران عام ١٨٠٥ - ٦، رهائن من تلك المناطق التي عارضت وصول فتح علي شاه إلى العرش ثم تمكن من إخضاعها.

ويزعم جوبير أن هؤلاء الرهائن كانوا ملزمين بأن يمثلوا بين يدي الشاه كل يوم، وأنهم كانوا يتحملون مسؤولية أبسط القلائل في مناطقهم<sup>٢٢</sup>.

وكانت عادة أخذ الرهائن إحدى الطرق التقليدية للحفاظ على الأمن واستمر القاجاريون في اتباعها. وفي منتصف القرن أجبر «الفوكلان» على تموين أربعين أو خمسين عائلة كانت تعيش في إحدى نواحي طهران<sup>٢٣</sup>. وفي نهاية القرن بدأت عادة أخذ الرهائن تنقلص ولكنها لم تختف تماماً.

كان «رجال القلم» يتألفون من رجال الأدب ومن أولئك الذين يحتلون الدرجات العليا في البيروقراطية ممن تلقوا ثقافتهم في فروع العلم التقليدية. وكانوا رجال ثقافة وتهذيب

ورثة تراث طويل من المهارات البيروقراطية . وقد بدأت البيروقراطية مباشرة تحت حكم فتح علي شاه في توطيد مركزها — ولم يكن هاماً في عهد آغا محمد شاه — وفي تأسيس منظمة مركزية مبنية بشكل واسع على ممارسة الماضي التي انتشرت كثيراً في أيام ناصر الدين شاه . ولم يكن وجود بيروقراطية مركزية عالية يعني على كل حال ، إن القاجاريين كانوا قادرين على جعل حكام الولايات الأقوياء وزعماء القبائل يخضعون لسلطتهم تماماً . إن الإمبراطوريات العظيمة السابقة كالسلجوقية والإلخانية والصفوية كانت لها بيروقراطياتها المركزية ، ولكن الحكام الأقوياء وحدهم كانوا قادرين على ممارسة السيطرة على المناطق المتمردة .

بعد تأسيس الإمبراطوريات الجديدة والممالك ، نجح رجال القلم مراراً ، وقد جاء معظمهم من عائلات عملت في خدمة حكومات متعاقبة ، في توطيد الأشكال البيروقراطية التقليدية إلا أن الإدارة الديمقراطية مهما بلغت من التنظيم المركزي المتقن لم تستطع أن تبتكر نظاماً مالياً فعالاً ، وهذا ما نتج عنه أثناء التطبيق درجة كبيرة من استقلال الولايات .

تغيرت الأهمية النسبية مع تقدم القرن لكل من « رجال السيف » و « رجال القلم » فقد أخذ الأخيرون يلعبون دوراً متزايد الأهمية في شؤون الدولة وفي حاشية الشاه . وإذا كان لرجال السيف قاعدة سلطوية فإن رجال القلم كانوا في خدمة أي حاكم يكون في السلطة ، وكان مركزهم غير آمن بصورة أساسية ، ويخضع صعودهم وسقوطهم لأهواء الحاكم . وقد جعل منهم مركزهم الرفيع موضع غيرة لا متناص منها من زملائهم وموضع ريبة من الشاه أيضاً .

وقد عانى كثير منهم مرارة الإهمال والإذلال وفقد بعضهم حياتهم . وأرادوا في مثل هذه الحال أن يميلوا مع الرياح وأن يفضلوا التسوية على المجابهة وسوف يدعون هم أنفسهم غالباً أن مرونتهم وتشددهم في المساومة هما جعلاً إيران قادرة على البقاء عبر التشنجات السياسية وهما جعلاً الحفاظ على التوازن ممكناً بين روسيا وبريطانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين . كان عالم النظرية سائداً بينهم وكانت نقطة ضعفهم ازدراء التجربة العملية والفعل . على الرغم من أن الحال لم تكن كذلك دائماً . فقد ارتقى كل من حاجي ميرزا إبراهيم وأمين الدولة إلى مركز الصدر الأعظم في المرحلة الأولى من حكم القاجاريين ، بعد الخبرة في الإدارة المحلية في شيراز وأصفهان على التوالي . وكان الاتجاه بالنسبة للوظائف البيروقراطية الكبرى في السنوات المتأخرة من القرن أن يكون أصحابها ممن تنقصهم الخبرة في الحكم المحلي بدرجة أكبر من السابق .

وقد جاءت على يدهم عرضاً ، المحاولات المبكرة للمبادرة بالإصلاح السياسي في

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وربما كان ذلك بسبب ما كانوا عليه من قلة اهتمام بالجوانب العملية للإصلاح<sup>٣٠</sup>. كما كان ثمة فضلاً عن الانقسام بين رجال القلم ورجال السيف ميل من جانب رجال القلم إلى أن ينظروا بازدراء إلى الصناع وأرباب الحرف «الذين يصنعون الأشياء التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية» وإلى الفلاحين والبدو الذين يملكون خبرة في زراعة الأرض وتربية المواشي.

كانت هناك مجموعة ثالثة إلى جانب رجال السيف ورجال القلم هي «العلماء» بدءاً من كبار «المجتهدين» وانتهاءً بالمشايخ المتجولين، وكان العلماء يحتلون مركزاً ذا نفوذ عظيم في المجتمع، وكانت هنالك استمرارية من نوع ما غالباً بين عائلات كبار العلماء. كان بعض العلماء مثل شيخ الإسلام «وإمام الجمعة» في المدن الكبرى و«الخطباء» وفي بعض الأحيان البيشناميون Pish-namāz، يتقاضون رواتبهم من الدولة وكانوا إلى حد ما يخدمون الحكومة كما هي حال أعضاء البيروقراطية. إلا أنه بغض النظر عن هؤلاء الذين يتسلمون وظائف كهذه، فقد كانت الحكومة تعتمد على جمهور «العلماء» الواسع من أجل إنجاز خدمات عامة عديدة، إذ كانوا يديرون المحاكم الشرعية ويقومون بإتمام الزواج ومراسم الدفن ويطبقون الوصاية ويشهدون على الوثائق المتعلقة بالآثام والأرامل وكان مركزهم في المجتمع يختلف عن أي مجموعة أخرى، فلم يكن احترامهم نابعاً من أي تعليم زمني بل من تعليمهم الديني، وكان أكثرهم علماً ينظر إليهم وكأنهم يمثلون الإمام الغائب، الذي هو في نظر معظم السكان «الملك الحق». لهذه الأسباب المختلفة ولأن معظم الناس ينظرون إلى العلماء (ولكن ليس إلى الذين حصلوا على مراكزهم بالتواطؤ مع الحاكم) كقوة مساندة ويرون أنهم سيكونون القادة المحتملين لكل تدمير شعبي، كان الحكام يعاملونهم باحترام، فإذا ما أحسوا أنهم قد ازدادت قوتهم حاولوا أن يقلصوا من نفوذهم. وهكذا قام ناصر الدين شاه بمحاولات متعددة ليقص أجنتهم<sup>٣١</sup>. كانت جميع الطبقات تدعن لكبار المجتهدين، إلا أنه حتى صفار المشايخ كان لهم نفوذ بين العمال والفلاحين وفي إثارة الجمهور، وقد مكن العدد الكبير من طلبة العلوم الدينية الذين يعيشون معاً في المدارس في المراكز الشيعية الكبرى وفي المدن الكبيرة الأخرى مكّنوا العلماء من تعبئة مؤيدين لأية قضية يمنحونها مباركتهم بسهولة تفوق أية مجموعات أخرى، وكان موقف الطبقات الدينية تجاه الحكومة مزدوجاً على كل حال، إذ كانوا يعتقدون أن كل الحكومات جائرة خلال فترة غياب الإمام فإن البعض، وخاصة كبار المجتهدين يتأون بأنفسهم عن السلطات خشية المجازفة بمخالفهم في العالم الآخر، وآخرون إما لأنهم مرتشون

وفاسدون أو لأنهم يعتقدون بأن الاستقرار أفضل لخدمة مصالح المسلمين، ومن هنا كان التعاون مع السلطات على أسس القاعدة التي تقول «بدفع المحظورات».

أما الجماعة الرابعة المهمة في المجتمع فقد كانت تتألف من كبار التجار الذين اتسعت تجارتهم إلى مدى واسع وانخرطوا في أمور الاستيراد والتصدير والبازار وأصحاب الحوانيت وكثير منهم كانوا مقرضين أموالاً أيضاً وكان معدل الفائدة عالياً وتكدست ثروات كبيرة بفضل الإقراض وقد احتاجت الدولة في غياب المصارف إلى خدمات كبار التجار سواء للتزود بالأموال أو لتحويلها ولعب التجار الأرمن في جنوب إيران وأرمينيا الروسية دوراً هاماً في التجارة وفي تجارة الحرير على وجه الخصوص، كما فعلوا في القرن الثامن عشر. كما أن تجارة الصوف بين إيران وما وراء القفقاس كانت في أيديهم أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان بعض الأرمن من رعايا إيران وآخرون رعايا روسيا، وقد حصلوا على الحماية الروسية التي أحلتهم في الغالب في مكانة مفضلة في مواجهة التجار الإيرانيين، وفي جنوب إيران كان يوجد عدد صغير من التجار الهنود الذين تمتعوا بالحماية البريطانية في منتصف القرن.

وكان في المدن الكبرى «ملك للتجار» تعينه الحكومة ولكنه لا يتلقى أجراً وواجهه حل النزاعات وتمحيص الادعاءات وإعطاء شهادات بالملاءة (القدرة على إيفاء الديون). وفي فرمان (مرسوم) مؤرخ في ٢٧ شوال ١٢٥٩ هـ/ ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٨٤٣ صادر عن محمود شاه إلى بهمان ميرزا حاكم آذربيجان وفي فرمان آخر موجه إلى حسين خان حاكم يازد صادر في جمادي الأولى عام ١٢٦٠ هـ الموافق حزيران — تموز /يونيو — يوليو/ ١٨٤٤ وذكر فيه، بين أمور أخرى، إن «ملك التجار» يجب أن يوجد حيثما تكن تجارة مزدهرة<sup>٣</sup> وحيثما وجد ملك للتجار كان التجار الإيرانيون والتجار الذين تحت الحماية يتبعون سلطته الاسمية وقد دخل ملك التجار في كل من طهران وتبريز في صراع مع السلطات الروسية أثناء حكم محمد شاه، حول حماية التجار وهو نزاع استمر يثير جدلاً إلى وقت متأخر أيضاً.

وكان التجار في بعض الأماكن يخضعون لنوع من عدم الأهلية في مطلع القرن التاسع عشر ولكن ذلك لم يكن مألوفاً ويذكر سكوت وارينغ S. Waring الذي زار شيراز عام ١٨٠٢ أن التجار كانوا ممنوعين من ارتداء ثياب قرمزية اللون ومن وضع أزرار فضية أو ذهبية عليها ويتعمد إظهار التضاد بين سمات التجار وسمات العسكريين من الضباط ومن بيروقراطية الدولة. ومهما يكن من أمر هؤلاء الآخرين فإنه يزعم أنهم نهايون وأنهم اعتادوا على أن يتفوقوا

مايكسونه . أما التجار فقد كانوا « منكبين دائماً على الربح » ويذكر أنهم كانوا طبقة من الناس ماهرة وحساسة ومقتصدة وترغب في ركوب أية صعاب إذا لاح لها بارق أمل يؤدي إلى الحصول على المال <sup>٣٧</sup> .

ويذكر جوستين بيركنز J. Perkins ما يشبه ذلك وأن أسلوب حياتهم كان مقتصداً فلا يسرفون أبداً ولا يتصرفون إلا في حدود إمكانياتهم ، وكان كثير منهم يذهبون إلى مكة للحج ولاكتساب جدارة لقب الحاج <sup>٣٨</sup> . ولم يكن أمراً شاذاً أن يصبح موظفو الحكومة وآخرون غيرهم شركاء للتجار ، وقد تولى محمد بن محمد حسين خان أمين الدولة حاكم أصفهان في عهد آغا محمد خان أنه كان شريكاً مع كل صاحب دكان تقريباً ومع كل مزارع وتاجر في المدينة يبدأ عملاً تجارياً ومع أولئك الذين يرغبون في الحصول على رأس المال ، ويزيد في وسائل الآخرين الذين دخلوا في التجارة <sup>٣٩</sup> ، يتنطرون أعضاء الأسرة المالكة بمن فيهم الشاه وبعض حريمه أحياناً من وقت إلى آخر في صفقات تجارية ويودعون أموالاً عند تجار يستثمرونها ، وكانت أمثال هذه الصفقات تدخل في أغلب الاحتمالات تحت صفة عقد « مزارعة » وهو ما بينت الشريعة شروطه بالتفصيل .

أصبح التجار الإيرانيون وخصوصاً أولئك الذين يتعاملون بالتصدير والاستيراد ، ذوي نفوذ يتنامى في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وقد أشار الدكتور جيلبار Gilbar إلى أن التجار الكبار لعبوا دوراً مركزياً في إحداث نمو في بعض أقسام القطاع الزراعي وفي الصناعة التقليدية والحديثة وفي النقل والخدمات الأخرى <sup>٤٠</sup> . كما أظهر في مكان آخر أهمية دورهم في الأحداث التي مهدت السبيل إلى الثورة الدستورية <sup>٤١</sup> . ولم تكن مصالح كبار التجار تتفق دائماً مع مصالح تجار البازار أو أصحاب الحوانيت أو الجماعات الحرفية والذين لعبوا دوراً مختلفاً في المجتمع .

لم تكن الجماعات والطبقات المختلفة مجموعات « مغلقة » بأية حال . وثمة أمران ساعدا في توحيدهما بصفة خاصة وهما روابط الزواج وملكية الأرض ، فقد اكتسب رجال السيف ملكيات واسعة من خلال الوراثة والارتباط العائلي وخصوصاً الوظائف في الولايات وكثيراً ما كان حاكم ما يقيم بصورة دائمة في الولاية التي أصبح فيها حاكماً ثم يصبح هو وأسرته من بعده أحد كبار الملاكين المحليين . وتشكل عائلة نوري في كرمان والتي جاءت في الأصل من مازانداران حالة واضحة . وكذلك الأمر في أعضاء البيروقراطية التي اكتسبت من خلال الشراء أراضي واسعة وبهذه الطريقة تداخلت الطبقتان رجال السيف ورجال القلم ، إحداهما بالأخرى ، كما أن كبار التجار اتجهوا إلى توظيف فائض أموالهم في الأراضي لا بسبب ربح

اقتصادي في الغالب أو في الدرجة الأولى، بل لأن الأرض تمنح احتراماً اجتماعياً. وهكذا كانت الجماعات الثلاث تجمع فيما بينها منفعة مشتركة لكن ذلك لم يكن كل شيء «فالعلماء» بفضل إدارة الأوقاف ويفضل بعض أكبر المرتشين من بينهم الذين استخدموا مركزهم «كمُتولّين» في سبيل اكتساب ملكيات خاصة. شاركوا أيضاً في المنفعة المشتركة مع آخرين ممن يملكون أرضاً أو يضعون أيديهم عليها.

والعامل الثاني الذي وحد قيادات الجماعات المتعددة كان الزواج فيما بينهم. وقد لعبت الروابط الزوجية على جميع الصعد دوراً فائق الأهمية في الحياة السياسية. فالشاه وحكام الأقاليم وزعماء القبائل وموظفو الحكومة جاؤوا إلى حريمهم بنات الأعيان المحليين وأعطوا نساء منهم إلى أولئك الذين كانوا يرغبون في ضمان تأييدهم. وكذلك حاول قادة العلماء والتجار توطيد مراكزهم وزيادة نفوذهم عن طريق روابط الزواج. وهكذا كان تشعب العائلات الكبيرة، كبيراً جداً، وكانت الفروق بين الطبقات نتيجة لهذه الحركة أقل حدة مما لو كانت الحال غير ذلك. وعند نهاية القرن كان أعضاء من أسرة قاجار موجودين في كل جوانب الحياة تقريباً، إذ لم يبقوا حكام ولايات فقط أو قادة عسكريين بل أصبحوا وزراء أيضاً وأعضاء في البيروقراطية وكتاباً وشعراء وصوفيين (ومن النادر أن يكونوا علماء). إن بنية المجتمع على كل حال لم تتغير تغيراً بصورة أساسية في نهاية القرن التاسع عشر وظل الكل يعيشون في العالم نفسه والهوة التي كان لابد أن تظهر فيما بعد بين أصحاب الثقافة الغربية وبين الآخرين لم يكن الشعور بها قد اتسع بعد.

في السنوات الأولى من القرن العشرين كان التغير قد أصبح أكثر سرعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويمكن اعتبار الثورة الدستورية التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر حداً فاصلاً وليس مرد ذلك إلى أن معوقات القرن التاسع عشر قد ضعفت أو زالت، بل إن الاحتكاك مع العالم الخارجي قد ازداد ليس في الحقلين السياسي والتجاري وحسب بل في الحقلين التربوي والثقافي أيضاً، وإن الشروط الاقتصادية في داخل البلاد كانت قد تبدلت، فقد بدئ باستثمار النفط وبدأت الصناعة تنمو. وقد أدت عوامل التطور المختلفة إلى قدر من الليونة بل وإلى تفكك في روابط المجتمع التي كانت موجودة منذ قرون، إلا أن القضية الأساسية في التغير الاجتماعي والتي تخص علاقة الإنسان بالإنسان وأهداف المجتمع لم تلق إلا القليل من الاهتمام ولعل هذا هو السبب في الغالب، لبقاء التغير الاجتماعي محدوداً جداً.

## التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر

- ١ — النهاية في مجرد الفقه والفتاوى. بيروت ١٣٩٠/١٩٧٠ ص ٢٩٩ نصوص إيرانية (نشرها باقر ساسافاري) جزيان، طهران ١٣٣٣ — ١٩٥٤/٤ — ٦ — ١٩٩٠.
- ٢ — W. Madelung, 'Treatise of the Sharif Al-Murtada on the Legality of working for the government (مسألة في الأعمال مع السلطان) مجلة The School of Oriental and African Studies (1980) i, 26-7.
- ٣ — النهاية ص ٣٠١ — ٣ نصوص فارسية ٢٠١، ٢.
- ٤ — انظر مقال (نظرة القرن التاسع عشر إلى الجهاد) Studia Islamica XXXII (1970), 181-92 وانظر أيضاً Quajar Persia p.XIV\*7.
- ٥ — كانت الخصومات بين الفئات المختلفة صفة مميزة للحياة الاجتماعية والسياسية في إيران منذ زمن طويل وكانت تتخذ على التعاقب شكل قلاقل بين طغوس الأديان المختلفة وبين جماعات مختلفة في مدينة أو بين المدن المتجاورة والقرى (انظر Islamic Society in Persia, in A. K. S. Lambton Theory and Practice in medieval persian government. London 1980, Ch. 7. pp. 15).
- ٦ — انظر أيضاً مقال: Some new trends in Islamic Political thought in late 18th and early 19th century Persia; Studia Islamica XXXIX (1977); 92-128. C.f. Rustam al-Hukam's essay entitled «أحكام وأشعار» والمكتوب في ١٨٢٨ — ٢٩ ذكره ف آدميات وهما ناطق بأفكار اجتماعية وسياسية واقتصادية، طهران AHS/١٥٣٦/١٩٧٧ — ٨ ص ٢٧.
- ٧ — اللادي شابل في Glimpses of life and manners in persia. London, 1856 pp. 181 and 213-14.
- ٨ — انظر W. Floor الحرف والصناعة في إيران الفاجارية Crafts and industry in Qajar Iran; G.G. Gilbar (ed) The modern middle East, 1800-1914, studies in macro-economic History.
- ٩ — وانظر أيضاً: ف. آدميات Fikr-āzādi: طهران ١٣٤٠ / ١٩٦١ ص ٢٧ — ٨ أسس ميرزا صالح بعد عودته إلى تبريز مطبعة هناك وأنشأ أول جريدة إيرانية Kāghaz-i akhbār وقد ظهر العدد الأول في سنة ١٨٣٦ وكان وجودها مؤقتاً على كل حال (ميرزا صالح، سفرنامه وميرزا صالح شيرازي نشره محمد شهرستاني مع مقدمة بقلم إسماعيل رعين. طهران ١٣٤٧/١٩٦٨ — ٩ ص ٢٦.
- ٩ — A second journey through persia. Armenia and Asia Minor, to constantinople, between the years 1810-1816, London, 1818, p. 191.



- ١٠ Sir Denis wright, The **Travels in the Transcaucasian provinces of Russia**, في R.W. Wilbraham —  
English amongst the persians, London, 1977, p.126.
- ١١ — نفس المصدر .
- ١٢ — نفس المصدر .
- ١٣ A Residence of eight years in persia, And over-New York 1843, p.420. في J. Perkins —
- ١٤ **Letters from persia written by Charles and Edward Burgess 1828-1855**, ed : انظر —  
W. Saprooy, persian children of the royal family, أيضاً B. Schwartz, New York 1942.  
London 1902, for an account of the author's residence in Isfahan astur to the sons of Zill-al-Sultan  
تقرير عن إقامة المؤلف في أصفهان ك معلم خامس لأولاد ظل السلطان .
- ١٥ Demographic developments in late Qajar persia, 1870-1906, Asian and African في G. G. Gilbar —  
studies XI (1976) i, 152.
- ١٦ انظر آدميات op. cit. and idem, Idi'uluzhi-i nihzac-i maschrutiyyat-i irān, —  
Adamiyyat and Natig op.cit and B. Pragner, Persische Memoire V — ١٩٧٦/١٣٥٥ طهران  
literaturals Quelle zur neueren Geschichte Irans, Wiesbaden 1979.
- ١٧ The Persian economy in the mid-19th century Die welt des Islams XIX (1979) IV, في G.G. Gilbar —  
207-8.
- ١٨ Anote on the development of transportation in late Qajar Iran. انظر —
- ١٩ Wright, op.cit. p.133. —
- ٢٠ Gilbar. "Transportation" ذكره —
- ٢١ — المصدر نفسه .
- ٢٢ أنشئت مطبعة في تبريز عام ١٨١٦ وفي عام ١٨٣٩ كانت هناك مطبعتان لنيوغرافيتان في تبريز وكلاهما —  
ملك لإيرانيين وكانتا تطبعان كتباً في معظم الأحيان (ير كنز، مصدر سبق ذكره) في سنة ١٨٢٥  
أرسل عباس ميرزا شخصاً لإيرانياً إلى روسيا ليتعلم عملية الليتوغراف وأنشئ المبنى في تبريز في  
السنة نفسها ولم يلبث طويلاً حتى نقل إلى طهران . انظر أيضاً : Floor في "Crafts and Industry" وانظر  
أيضاً Idem, The First Printing Press in Iran: Zeitschrift der Deutsch-Mongolischen  
Gesellschaft, CXXX (1980) ii 369-71 ومن أجل تقرير مختصر عن المحاولات الجهضة لتأسيس مطبعة في  
إيران الصفوية هناك ونجد كتبه لوسني عن جلفا (أصفهان) والآخر كتبه الآباء الكرمليون عام ١٦٢٩ .
- ٢٣ انظر Gilbar. "Demographic development" 140 ff. —
- ٢٤ المملكة المتحدة ، مكتب تسجيل اعام F.O.60: 107 Bonham to sheil, N°21, Tabriz, 12 March 1844. —
- ٢٥ انظر Gilbar "Demographic Development", 152. —
- ٢٦ وجد التشريع العرفي إلى جانب التشريع «الشرعي» منذ أزمة مبكرة وكان التشريع الشرعي منوطاً بالقاضي —  
والموظفين الشرعيين وكان قانوناً مكتوباً وليس له أي معارض نظرياً . أما العرف فلم يكن مكتوباً وكان  
يشرف على العمل به الحاكم ومندوبوه وتنفذ أحكامه بواسطة يد الدولة القوية (انظر بعد . عكسة

- ٢٧ — بحرم التشريع الإيراني الجالية النسطورية في منطقة أوروبا ١٨٦٤ في *British and Foreign state papers* LXXIII (1881-82) London 1889, 344.
- ٢٨ — حول إدارة المكوس ( الجمارك ) البلجيكية أنظر : A. Desirée, *Les Fonctionnaires Belges au service de la Perse 1889-1915*. Tehran Liège 1976.
- ٢٩ — R.M. Buroil. Aspects of the reign of Muzaffar-Al-din Shāh of Persia 1896-1907. Ph. D. thesis, university of London 1979 pp.138 ff.
- ٣٠ — آغاخان محمّدي زعيم الإسماعيليين ، عُيّن حاكماً لكرمان عام ١٨٣٥ أو ١٨٣٦ وقد اقتطع الضرائب لنفسه وحبسها عن الحكومة المركزية فأرسلت إليه قوة لجمع المتأخرات من الضرائب . ولما كان آغا خان محمّدي غير قادر على المقاومة هرب إلى بام عام ١٨٣٧ حيث حوَّص هناك ، ثم استسلم وأُرسِل إلى طهران ، وقد سُمِّح له بالعودة إلى كرمان وفي عام ١٨٤٠ جدد انتفاضته . وبعد عدد من المناوشات هُزم ولجأ إلى أفغانستان وبعد ذلك إلى الهند حيث اتهم بإجراء مراسلات سرية مع أتباعه في شرق إيران . وكانت الاتهامات التي لا أساس لها بأن ثورته قامت بتعريض من بريطانيا تشكل مثلاً آخر على حساسية إيران ضد تدخل القوى الكبرى . واستمرت قضية آغا خان محمّدي بتسميم العلاقات الإيرانية البريطانية طيلة السنوات الأخيرة من حكم محمد شاه .
- ٣١ — Cf. Perkins, op.cit, p.51.
- ٣٢ — P.A. Jaubert, *voyage en Arménie et en Perse*, Paris 1821 p.239.
- ٣٣ — Lady Sheti op.cit, pp., 119-20 and 207.
- ٣٤ — انظر Shaul Bakhash, *Iran, monarchy. Bureaucracy and reform under the Qajars 1858-1896*. London 1978.
- ٣٥ — انظر مقالتي : *The Persian 'ulama and constitutional Reform Reprinted in Qajar Persia* pp.277-300.
- ٣٦ — C.n Aitchison, *A collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighbouring countries*, Calcutta, 1933. XIII, 72.
- ٣٧ — E.Scott Waring. *A tour to sheeraz*, London, 1807, pp.57, 77 and 102-3.
- ٣٨ — Op.cit, p.151.
- ٣٩ — Moriz op.cit. p.131.
- ٤٠ — G.G. Gilbar. *Economic growth in late Qajars Iran'in Gilbar (ed) The modern Middle East*. 1800-1914.
- ٤١ — G.G. Gilbar, *The big merchants (Tujjar) and the Persian constitutional Revolution of 1906*. Asian and African Studies (1977), 1, 292 ff. & K. Ekbal أيضاً X1.



## فهرس الجزء الأول

- ١ — مقدمة المترجم ..... ٥ — ١٣  
٢ — مدخل ..... ١٥ — ٣٨  
البرت حوراني

### طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا

- ٣ — مقدمة ..... ٤١ — ٤٦  
مازي ويلمسون  
٤ — العلماء العثمانيون والتغريب ..... ٤٧ — ٨٣  
في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني  
أوريل هيد  
٥ — المواقف التركية من المساواة الإسلامية ..... ٨٥ — ١١٠  
— المسيحية في القرن التاسع عشر  
رودريك دافيسون  
٦ — الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء ..... ١١١ — ١٤١  
البرت حوراني  
٧ — مصر وأوروبا منذ الحملة الفرنسية ..... ١٤٣ — ١٥٨  
حتى الاحتلال البريطاني  
روجر أوين  
٨ — الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب ..... ١٥٩ — ١٨١  
١٩١٨ — ١٩١٨  
٩ — التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر ..... ١٨٣ — ٢٠٩  
آن لاهتون

---

الشرق الأوسط الحديث= **The Modern Middle East** / إشراف البرت حوراني، فيليب س.  
خوري، ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. — دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦. — ج ١ — ٢٤ سم.

الجزء بعنوان: طلائع الإصلاح وتبديل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩ — ١٩١٨.

١ — ٩٥٦ حور ش ٢ — ٩٥٦ ر ٠٨١ حور ش ٣ — العنوان ٤ — العنوان  
الموازي ٥ — حوراني ٦ — خوري ٧ — ويلسون ٨ — صقر

مكتبة الأسد

---

رقم الاصدار ٦٨١

رقم الإيداع — ١٩٩٥/١٠/١٥٨٠

---

رقم: ٢٥٥٨٧

تاريخ: ١٩٩٥/٨/١٠

# الشرق الأوسط الحديث

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٩١٨ - ١٧٨٩

بإشراف: البرن موراني

فيليب س. هنري

ماري ل. ويلسون

ترجمة  
الدكتور أسعد صقر



---

الشرق الأوسط الحديث = The Modern Middle East / إشراف البرت حوراني، فيليب س.  
خوري، ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦. - ج ٢ :  
٢٤سم.

الجزء بعنوان: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ - ١٩١٨.  
١ - ٩٥٦ ح و ر ش ٢ - العنوان ٢ - العنوان الموازي ٤ - حوراني  
٥ - خوري ٦ - ويلسون ٧ - صقر

مكتبة الأسد

---

رقم الإصدار ٦٩٢

رقم الإيداع - ١٧٨٦ / ١٢ / ١٩٩٥

---

رقم: ٢٥٩٩٤  
تاريخ: ٩٥ / ٩ / ٢٧

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

---

الطبعة الأولى ١٩٩٦



الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

عنوان الكتاب باللغة الإنكليزية

---

# The Modern Middle East: A Reader

*Edited by*

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY  
and MARY C. WILSON

University of California Press  
Berkeley and Los Angeles



## مقدمة

بقلم ماري ويلسون

كانت حصيلة الإصلاحات التي بدأت بها النخب الشرق أوسطية، وشجعتها القوى الأوروبية، متنوعة. وقد اشتملت على نتائج مرغوب بها ونتائج غير مقصودة في آن معاً. كما كانت لها آثار جرت ممارستها بصورة مختلفة عبر الطيف الاجتماعي. لم تكن التحولات في المجتمع والاقتصاد التي حصلت في القرن التاسع عشر، مجرد نتيجة لبرامج الإصلاح الخجولة، بل إن الإصلاحات جرت في سياق تاريخي عالمي وكانت هي نفسها إلى حد ما محاولة للسيطرة على الأثر الطاعني لهذا السياق التغييري. وينظر هذا القسم إلى الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. كما شكله الإصلاح الداخلي من جانب وعلاقات الشرق الأوسط المتغيرة ببقية العالم من جانب آخر. ويصور حدود التغير الهيكلي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويصف الطريقة التي أسهم فيها هذا التغير في تبدل حياة الناس.

ويرسم لنا المقال الرائد الذي كتبه شارل عيساوي صورة للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر من خلال الآثار العميقة لاندماجه في اقتصاد العالم التوسعي الذي يسيطر عليه رأس المال الأوروبي. ويعطي رؤية شاملة للتغير في مناطق يمكن أن يتم فيها أفضل تحديد للسكان والاستثمار والنقل والتجارة، وتتلخص مساهمته المتميزة في مقارنة الشرق الأوسط بالهند واليابان. وهو يجد أن للشرق الأوسط «نموذجاً نوعياً للتطور الاقتصادي» ويقترح أسباباً عديدة لتفسير ذلك مثل «قربه من أوروبا.. والرجعية الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية»، وقد عطل كل من هذه العوامل نشوء بورجوازية، ورأى الأجانب في غيابها وكأنهم عملاء التغير الناشطون في الشرق الأوسط. والصورة التي رسمها للتغير الاقتصادي في القرن التاسع عشر هي صورة القطيعة مع النماذج الاقتصادية السابقة للشرق الأوسط سواء في أسبابها أو في نتائجها.

ويتخذ كينيث كونو K.Cuno الموقف المقابل . فهو يجد عندما ينظر إلى استخدام الأرض في مصر أن أصول الملكية الخاصة لا تكمن في توسع الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر بل في الشروط المحلية في القرن السابع عشر من دولة ضعيفة إلى ارتفاع في الأسعار الزراعية، وهذان العاملان شجعا الأفراد على التصرف كما لو كانت الأرض ملكية مخصصة. وقد جاءت إصلاحات محمد علي المبكرة في مواجهة هذا الوضع فأحييت نظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر، في سبيل إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأرض. وقد دفعت متطلبات تشكيل دولة محمد علي وخلفائه إلى التوفيق بين الوصول بالعائدات إلى الأوج عبر ملكية الدولة للأرض وإنتاجها، وبين خيار دعم الجماعات الهامة في المجتمع المصري. وكانت إحدى نتائج هذه التسوية تشريع ١٨٥٤ - ٨ الذي دعم حقوق الملكية وكان يمثل «صعود طبقة ملاك الأراضي في مصر مرة أخرى» أما بالنسبة لكونو C. O فإن تشريع القرن التاسع عشر لم يخلق ملكية للأرض خاصة بقدر ما كان ممارسة الملكية الخاصة واضحة منذ القرن السابع عشر وتم الاعتراف بها أخيراً بفضل تشريع القرن التاسع عشر، وهكذا فإن الإصلاح في نظره أو على الأقل إصلاحات الأرض في القرن التاسع عشر منع استعمارية نماذج استخدام الأرض الماضية.

كيف ترجمت هذه الصور من التغير الاقتصادي والقانوني إلى تغيرات في فعالية الفرد الاقتصادية وفي الحياة المادية والتنظيم الاجتماعي، هذا هو موضوع بحث جوديث توكر J. Tucker، وفي نظام مفاهيمها أن القوة المحركة للتغيير في مصر القرن التاسع عشر هي دخول الرأسمالية، وهي تجد أن الإصلاحات التي تم تشريعها استجابة لهذه القوة لم تكن مفيدة للجميع أو حتى للأكثرية.

أما بالنسبة للفلاحين وهم أكبر مجموعات المجتمع المصري فقد جلب إصلاح القرن التاسع عشر مطالب متزايدة تتعلق بالسخرة والعمل الإلزامي، كما أنه أدى إلى نقص في السيطرة على الأرض وعلى المحصول وإلى هبوط في نمط حياة الفلاح المادية. وقد تضمنت مقاومة الفلاحين لهذه التغييرات محاولات لتجميد ملكية العائلة في سبيل حمايتها من تدخل الدولة وقد وجدت توكر Tucker بعد الاطلاع على دعاوى المحاكم أن هذا التجميد كان يتم على حساب أفراد العائلة الذين كانت حقوقهم الشرعية والاعتيادية أضعف من غيرهم وبكلمة أخرى على حساب النساء. وفي رأيها أن

الادعاء باستفادة المرأة من مآثر الغرب وبروز المجتمع « الحديث » يجب أن يُعاد النظر فيه .

إن تضمين تجربة النساء التاريخية وفعاليتن يمكن أن يقود إلى تحولات في الحكم التاريخي . لقد جاء الإصلاح أقل إيجابية . وفي مقال دونالد كاتايرت D. Quataert نرى أن انحدار صناعة النسيج الشرق أوسطية في القرن التاسع عشر قول نسبي وليس مطلقاً . وهو ينظر إلى إنتاج النساء من النسيج في كل من المدينة والريف ويستنتج أنه على الرغم من أن فعاليات التصنيع تغيرت نتيجة لتأثيرات تصنيع البضائع الأوروبية إلا أنها لم تتوقف ، وهو يعيب على المؤرخين السابقين أنهم لم ينظروا إلا إلى القطاع التصنيعي في المدن وحدها وحتى ضمن هذا القطاع نظروا إلى بنية الجماعة (الرجالية) . لقد زاد إنتاج الخيط الحريري في بورصة مثلاً عشر مرات في أواسط القرن بفضل المكننة وقوة العمل النسائية ، هذا التوسع المفرط كان يعني من الآن فصاعداً أن مصانع غزل الحرير لا تشغل بكامل طاقتها ، لقد ظلت المعامل مفتوحة على كل حال بسبب النظرة الاجتماعية إلى النساء العاملات كأجيرات إضافيات . وظلت النساء تستخدم كقوة عمل مرنة . لقد تضاعف غزل القطن بصورة درامية تحت تأثير الواردات الأوروبية لكن ذلك لم يوقف تماماً الغزل والنسيج المحليين . والنساء اللواتي كن يقدرن على شراء غزل مستورد ينسجنه قماشاً ، والنساء اللواتي لم يقدرن على الشراء ظلن يغزلن وينسجن للاستعمال المنزلي . « ظلت الأنوال اليدوية في نهاية القرن مظهراً عاماً في معظم البيوت العثمانية شاهداً على الردود المرنة على تغيير فرص السوق في الأسر العثمانية وعلى استمرار إنتاج النسيج .

كان الفلاحون والنساء غائبين غالباً من سجل التاريخ وقد حُكم عليهم خطأ في غيابهم وكأنهم خارج التاريخ سلبين أو تقليديين زد على ذلك أن تجربتهم التاريخية وحتى أصواتهم في بعض الأوقات يمكن أن تحجب بفضل تقييم حذر لمصادر معروفة وبفضل الوصول إلى مصادر جديدة كما برهنت على ذلك كل من توكر وكاتايرت . إن المشهد المدني وفيه مواقع القوة ( الذكورية ) والبيروقراطية والمدارس قد تم توثيقه جيداً مع أن فيه أيضاً صامتوه .

ويحطم بول دومون P. Dumont هذا الصمت بإماطة اللثام عن الحياة اليومية لموظف عثماني ، ويعيش سعيد به وهو موضوعه ، في استنبول في بداية القرن العشرين وقد جنى هذا البه فائدة من قرن الإصلاح ، إذ حصل على ثقافة حديثة ممتازة وهو

يعرف الفرنسية واحتل عدداً من المناصب وقد سجلت نشاطاته في دفاتره — كيف يمضي وقته وكيف يصرف نقوده، لا كيف يفكر أو يشعر — إن هذه السجلات شاهد بليغ على الحياة المادية والثقافية لطبقة ما في المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية ضمن هذه الطبقة. كما أنها تشير إلى استمرارية وتحولات قرن الإصلاح هذا.

كان سعيد بيه مرتاحاً بل وغنياً وكان له ولزوجته حياة اجتماعية نشيطة ككل ضمن أجواء جنسه الخاص ويتبعان الخطوط الكلاسيكية للمجتمع العثماني، وكانت الأشكال الأوروبية في حياته المادية والثقافية تنافس الأشكال العثمانية ولكنها لا تهزمها. وكان يذهب من وقت إلى آخر إلى المسرح لمشاهد مسرحيات من نمط غربي، وإلى حفلات الباليه والأوبرا إلا أنه كان يذهب بانتظام إلى مشاهد كراكوز (خيال الظل) وإلى الحفلات الموسيقية العربية والتركية وإلى المسرح وقد اشترى مدفأة زرقاء من الخزف الحجري ومنقلاً في السنة ذاتها. وكان يحتفل هو وعائلته بكل العطل الدينية مع أنه لم يكن يظهر بمظهر الورع شخصياً، كما كان يحترم العطل الرسمية العامة ويكيف نفسه بنعومة مع جريان الأحداث السياسية، وكان يحتفل بصعود السلطان سنوياً قبل عام ١٩٠٨ وبثورة الأتراك الشبان بعد ذلك، ولا يبدو عليه أنه سجل في حياته اليومية التغيرات السياسية الخطيرة في القرن الجديد. أما التغير المتراكم في القرن الماضي على كل حال، فقد كان يرى بوضوح أنه أفضل الأنظمة في محيطه المادي وفي حياته الاجتماعية والثقافية. وكان واضحاً جداً في حياته السياسية والدينية التي تتميز بصفة مدنية بلا ريب.

أما مقال إرفان إبراهيميان فينتقل مما هو فردي إلى «الجمهور». ومن الامبراطورية العثمانية إلى إيران القاجارية ومن ظاهرة سعيد بك السياسية إلى الجمهور السياسي الموجه عام ١٩٠٥ — ٩ جمهور الثورة الإيرانية، وهو يطرح سؤالاً عن هذا الجمهور: من الذي شارك ولماذا؟ إن نظامه النظري مرتبط «بالجمهور المتوحش» عند غوستاف لوبون من جهة والذي تحركه غريزة جماعية غير عقلانية وإجرامية، ومن جهة أخرى بالجمهور ذي الفكرة الوحيدة والذي لا يعرف المرونة واللاعقلاني إلى درجة استثنائية كما يراه جورج رودي G. Rudé. وهو يجد جمهورين في الثورة الإيرانية وليس جمهوراً واحداً أولهما هو «الجمهور الدستوري» الذي سيطر على الشوارع بين عام ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والثاني هو الجمهور المحافظ الذي سيطر على تلك الشوارع بعد عام

١٩٠٧ وهو يجد كلا الجمهورين ذا بنية اجتماعية قابلة للتحديد وله أهداف معقولة تتوافق مع مصالحه . وهكذا يصل بكل تضميم إلى جانب جورج رودى . لقد أشار مقاله إلى التغيرات التي بدأت تم في دراسة تاريخ الشرق الأوسط في سنوات ١٩٦٠ عندما بدأ ينفصل عن حقول التاريخ السياسي والدبلوماسي المؤسسة ويتجه نحو التاريخ الاجتماعي ، أكثر مما أشار إلى التغيرات التي بدأت في إيران عند نهاية القرن على الرغم من أن شعار الدستور يوحي ببعض التغير حتماً .

كانت المدينة موقع الثورة الإيرانية عام ١٩٠٥ — ٩ وكان جمهورها في وقت ما المتحكم بالقوة . ومع أن مدن الشرق الأوسط ظلت طويلاً في مواقع القوة ، إلا أنها لم تكن دائماً مصدراً للقوة . فالقاهرة التي هي موضوع مقال أندريه ريمون A. Raymond شهدت تعاقب حكام كانت قوتهم تأتي من الخارج كالمماليك والحكام العثمانيين ، والفرنسيين (لفترة قصيرة) ، ثم محمد علي وخلفاؤه ، ثم الإنكليز . وعلى الرغم من كونهم من الخارج فقد كان على كل منهم أن يتوصل إلى تفاهم مع جماعات هامة داخل المدينة وبصورة خاصة العلماء والتجار وذلك في سبيل بقائه في الحكم وكانت هاتان الجماعتان المحليتان ممن يحسب لهما حساب منذ أيام المقرئزي (١٣٦٤ — ١٤٤١) مؤرخ العصر الوسيط وحتى منتصف القرن التاسع عشر . وقد استمر هذا الاستقرار في التنظيم الاجتماعي غالباً مما يفسر أن القاهرة لم تتغير نسبياً لا في الحجم ولا في الشكل منذ مرحلة العصر الوسيط حتى عام ١٨٦٣ . وقد بدأ الخديوي اسماعيل ببناء القاهرة الجديدة على غط أوروني عام ١٨٦٣ وانتهت جهوده إلى خلق مدينة استعمارية كلاسيكية . مدينة ثنائية ، كما انتهت مع تسلسل الأحداث إلى احتلال البريطانيين لمصر عام ١٨٨٢ . ولم تعكس التغيرات التي صنعها اسماعيل في القاهرة عقلية الخاصة وحسب ، بل عكست أيضاً تغير العلاقات بين مصر وأوروبا ، وقد سجلت الأحياء الجديدة المتأورية بينوكها وسفاراتها نهاية عالم العلماء والتجار المستقر وتحول السلطة لمصلحة أوروبا وزبائنها .

وقد وُلد الاحتلال البريطاني تقسيم القاهرة إلى مدينتين وثبته وكان اسماعيل قد بدأ به ، وانتشرت المدينة الأوروبية إلى الناحية الغربية من نهر النيل وعبره ، بفضل سد أسوان عام ١٩٠٢ الذي أتاح السيطرة القوية على فيضان النيل كما أتاح بناء أحياء



جديدة على ضفاف النهر وفي جزره وبناء جسور تربط الضفة الغربية بمركز المدينة الجديد . وقد أخفت السنوات الأولى من الازدهار والغنى تحت الاحتلال البريطاني النتائج المرضية لاقتصاد استعماري على كل حال .

بدأ سكان القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى يزدادون بمعدلٍ تجاوز نمو السكان في مصر فقد أدى فيض السكان في الأرياف وما نجم عنه من تدهور في أنماط الحياة الريفية إلى هجرة ريفية نحو المدينة بأعداد كبيرة . وفي عام ١٩٢٧ كان هناك ( ٦٤٪ ) أربع وستون بالمئة فقط من سكان القاهرة ممن ولدوا فيها . لكن العمل في القاهرة لم يكن ميسراً لأن البريطانيين لم يشجعوا التصنيع . وهكذا نجد أن بذور أزمات القاهرة في القرن العشرين تكمن في حاجة القرن التاسع عشر إلى عمال ريفيين جلبتهم دولة توسعية ، وفي الحاجة إلى عائدات متزايدة من جانب ، وفي التصنيع البريطاني والحاجة المتزايدة إلى المواد الخام من جانب آخر .

كانت القاهرة المزدهرة بالسكان دون عمل كاف ودون خدمات مدنية كافية لكل تلك الأعداد ، تمتلئ وتطفح من المدينة الاستعمارية المزدوجة . وبنيت ضواحي جديدة وملحقات منذ عام ١٩٦٠ ولم تلَبْ أبداً حاجات السكان من الطبقة الوسطى التي تتزايد باطراد وأما الفقراء فيعيشون في أحياء قذرة . هذه القاهرة الثالثة ، المتروبول ، أصبحت رمزاً لإراث الامبريالية ولقدوم الحكومات المستقلة القصير في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين الذي سننتقل إليه في النصف الثاني من هذا الكتاب .

## التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط ١٨١٥ — ١٩١٤ العام والخاص

شارل عباوي

بُني اقتصاد عالمي مستند إلى أوروبا الغربية في القرن الذي يقع بين حروب نابليون والحرب العالمية الأولى. ويمكن أن نميز مظهرين في هذه العملية، فمن جهة اندمجت المناطق المتنوعة تبعاً في اقتصاد عالمي عريض، ونظام مالي عبر نقلات آلية وهجرة كثيفة، وتدفق رأسمال كبير، واتساع هائل في التجارة العالمية، ومن جهة أخرى تحول اقتصاد البلدان غير الأوروبية تحولاً عميقاً، وازداد عدد السكان أضعافاً عديدة بفضل انتشار الأمن ودخول العناية الصحية الحديثة وانحسار المجاعات ونقص معدل الوفيات: واتسع حجم الإنتاج الزراعي كثيراً وتضاعف تصدير المحاصيل النقدية استجابة لارتفاع الطلب الأوروبي للمواد الخام الذي ساعد عليه الانخفاض الحاد في كلفة النقل. وأدى هذا كله بدوره إلى انكفاء عميق في نظام ملكية الأرض الذي نتج بصورة عامة عن تحول في الملكية المشتركة أو القبلية إلى حقوق الملكية الفردية. وبطلت المنافسة إلى حد كبير بين الصناعات اليدوية المعروضة وبين البضائع الأوروبية المصنعة آلياً، ومنذ ذلك الوقت ولأسباب متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تبرز المصانع الحديثة لتأخذ دورها وهي عملية نزع للتصنيع حدثت في أماكن عديدة من العالم. كما تحولت النظم الاجتماعية أيضاً وازداد انعدام المساواة السائد في هذه البلدان حدة، ومع أن مستوى عيش الجماهير ارتفع غالباً في معظم الأماكن خلال القسم الأعظم من المرحلة فإن دخل الطبقة العليا وغناها ازداد كثيراً وبسرعة، وأخيراً كانت عوامل التغير الفاعلة أجنبية في معظمها — إما أوروبية أو أمريكية أو مهاجرة من البلدان المجاورة مثل الصينيين والهنود في جنوب شرق آسيا.

يلامح هذا الوصف السابق الشرق الأوسط إلى درجة كبيرة في المرحلة التي هي قيد النظر . وغاية هذه الورقة هي أن نفحص أين وفي أية جوانب اختلفت المنطقة عن التماذج والاتجاهات السائدة .

وسوف نخضع لهذه الغاية أربع نقاط للتحليل الكمي ونختير بعض التفاصيل : مثل النمو السكاني ، توظيف رأس المال الخارجي ، النقل الآلي ، والتجارة الخارجية ، كما سوف نناقش باختصار خمس نقاط أخرى هي : الزراعة ، الصناعة ، مستويات الدخل ، التقدم الثقافي وعوامل التغير الاقتصادي . وسنجري مقارنة حيثما كان ذلك ممكناً مع إجمالي العالم ومع وجهين لمنطقتين آخرين لهما تجربة مضادة تماماً هما الهند واليابان . وقد اختيرت اليابان كأكثر نماذج التطور نجاحاً في العصر الحديث في حين تمثل الهند على النقيض بلداً فشل في إحراز تطور سريع على الرغم من بداية واعدة في حقول متعددة وأخيراً سوف نقوم بمحاولة لتحديد ما إذا كان للشرق الأوسط نموذج تطور متميز خاص به .

وغني عن البيان أن هذه الورقة تمثل مجرد محاولة لاقترب أولي من حقل لم يحظ إلا بالقليل من الدرس . وهي تثير في جوهرها أسئلة أكثر مما تقدم إجابات . وغايتها الرئيسية أن تحض على نقاشات وتوحي بنقاط للبحث المتقصى .

## السكان

حصل ازدياد في عدد السكان في معظم بلدان العالم تقريباً خلال القرن التاسع عشر إلا أن مدى الازدياد يختلف بدرجة ملموسة ، ويعطي الجدول التالي بعض التقديرات الأولية وضعها كارساوندرز Carr-Saunders وويلكوكس Willcox على التوالي <sup>(١)</sup> :

معدل الزيادة السنوية في الألف ( ١٠٠٠ )

١٩٢٠ — ١٩٠٠	١٩٠٠ — ١٨٥٠	١٨٥٠ — ١٨٠٠	
٧٠٧ ٠٤	٤٠٧ ٦٩	١٠١ ٠١	إفريقيا
١٨٠٦ ١٨٠٦	٢٣٠ ٢٣٠	٢٩٨ ٢٩٨	أمريكا الشمالية
١٨٠٦ ١٨٠٦	١٣٠ ١٣٠	٧٢ ٢١١	أمريكا اللاتينية
٢٠٨ ٦١	٢٠٨ ٥٤	٢٠ ٤٣	آسيا
٧٠ ٧٠	٧٠ ٨٧	٧٠ ٧١	أوروبا والاتحاد السوفيتي
٧٠ ٥٩	٧٣ ٥٩	٣٤ ٥١	المجموع

في الهند قدر عدد السكان بحوالي ١٢٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ وأعطى إحصاء عام ١٨٧٢ إجمالاً قدره مئتان وستة ملايين (٢٠٦ مليون) وإحصاء ١٩١١ إجمالاً قدره ٣١٥ مليون وإحصاء ١٩٢١ مقداره ٣١٩ ثلاثمائة وتسعة عشر مليوناً وينسب نصف مقدار الزيادة في ١٨٧٢ — ١٩١١ إلى تحسّن طرق الإحصاء وإلى المناطق الإضافية التي شملها<sup>(٢)</sup> والزيادة التي يمكن إغفالها أعوام ١٩١١ — ٢١ تعود إلى وباء الأنفلونزا. إن الزيادة الفعلية في السكان (بما في ذلك دخول منطقة جديدة) في مدى خمسين عاماً كانت ٨٨٦ ثمانية وثمانين مليوناً وستة أعشار المليون. أي ٣٤٩ بالمائة<sup>(٣)</sup> مما يعطي معدل زيادة للنمو بمقدار ٦ في الألف. فإذا قبلنا تقدير عام ١٨٠٠ الذي هو ١٢٠ مليون فهذا يتضمن معدل نمو مقداره ٧ في أعوام ١٨٠٠ — ٧٢ مما يمكن أن يصل إلى حد المبالغة. كان سكان اليابان في عام ١٨٠٠ حوالي ٣٠ مليوناً على الأرجح، ويظهر إحصاء ١٨٧٢ رقم ٣٣ مليوناً (وقد يكون ارتفع إلى ٣٥ أو ٣٦ مليون وفي إحصاء ١٩٢٠ بلغ الرقم ٥٦ مليوناً<sup>(٤)</sup>) وذلك يشير إلى نمو يبلغ ١ ثم ١١ في الألف على التوالي. وفي كل حال يمكن زيادة الرقم الأول بصورة ضئيلة وتقليص الرقم الثاني.

أما تقديرات الشرق الأوسط فهي تقريبية إلى حد بعيد وكان عدد سكان مصر في عام ١٨٠٠ يتراوح بين ٢٥ — ٣ ملايين ولكن هناك أسباباً وجيهة قُدمت لرفع هذا الرقم إلى ٣٥ مليون<sup>(٥)</sup>. وأول إحصاء يمكن الاعتماد عليه هو إحصاء ١٨٩٧ يذكر إجمالاً قدره (٩٧٢) مليون وفي إحصاء ١٩١٧ يصل الرقم إلى ١٢٧٥ مليون وهو يشير إلى معدل زيادة من ١١، ١٤ في الألف على التوالي. أما في العراق حيث جرى أول إحصاء عام ١٩٤٧ وتظهر تقديرات «حسن» معدل زيادة سنوياً قدره ١٣ بين ١٨٦٧ و ١٨٩٠ و ١٨٩٠ في ١٨٩٠ — ١٩٠٥ و ١٧ في ١٩٠٥ — ١٩١٩<sup>(٦)</sup> ولا توجد أرقام جاهزة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لسورية وهذا الاسم يستخدم في هذه الورقة ليبدل على سورية الجغرافية أو سورية الكبرى وتصنفها تقديرات القنصلية البريطانية في أعوام ١٨٣٠ ما بين مليون نسمة و ١٠٠ مليون و ١٨٦٤ مليون وثلاثمائة وأربع وستون ولكن معظم التقديرات تتراوح بين ١٢٥٠ مليون وربع و ١٤٥٠ مليون وأربعمائة وخمسون ألفاً. وتتجمع تقديرات ١٩١٠ — ١٥ حول ٣٥ مليوناً<sup>(٧)</sup>، وإذا ما أخذنا رقم ١٣٥٠ مليون لعام ١٨٣٥ و ٣٥٠ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم ١٣٥٠ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم عام ١٨٣٥ وهو ١٨٦٤ مليون فإنه ينقص معدل الزيادة إلى ٨ وإذا كانت هذه

الأرقام صحيحة تماماً فإنها تشير إلى أن معدل نمو السكان في البلدان العربية كان أعلى بصورة ملفتة للنظر من معدلات بلدان آسيا وإفريقيا بوجه عام ومن الهند واليابان بوجه خاص . فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعني أن حصة كبيرة من الزيادة في الدخول المتحقق أثناء المرحلة التي نحن بصددتها قد ابتلعها زيادة السكان . وتشير البيانات المتوفرة عن الجزائر إلى الوجهة ذاتها<sup>(٨)</sup> ويجب أن نعيد إلى الذاكرة على أية حال أنه لا تتوفر أية دلالة على اتجاه السكان في البلاد العربية في حين أن دلالة السودان التي يعتقد في العادة أنها انخفضت في فترة المهدي ، وتابعت ازدياداً مبكراً تحت الحكم المصري<sup>(٩)</sup> .

كما أن البيانات عن تركيا وإيران أكثر تفتتاً فالإحصاء العثماني لعام ١٨٣١ يضع رقماً للذكور ( Erke ) في الأناضول هو ٢٣٨٤٠٠٠ مليوناً وثلاثمئة وثمانية وأربعين ألفاً فإذا اعتبرنا هذا الرقم يشير إلى الذكور البالغين فإن هذا يجعل عدد السكان في حدود عشرة ملايين ويشبه هذا الرقم في حجمه التقديرات التقريبية الأخرى التي تعطيها مصادر أوروبية متعددة<sup>(١٠)</sup> . وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان في المنطقة التي أصبحت جمهورية تركيا يقدر بـ ١٤٠٥٤٩٠٠ أربعة عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وأربعين ألفاً<sup>(١١)</sup> . وإذا ما أخذنا هذين الرقمين على المعنى الظاهري فهما يشيران إلى معدل الزيادة المنخفض أي نسبة ٥ في الألف في أعوام ١٨٣١ — ١٩١٤ (ولكن انظر الملاحظة رقم ١٥ فيما يلي) : أما في إيران فليس من الممكن معرفة ما إذا كان السكان في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان أكبر أم أصغر مما كان عليه في بداية القرن . ويقدر راولنسون Rawlinson الرقم الإجمالي في عام ١٨٥٠ بعشرة ملايين ، أما في عام ١٨٧٣ «وبعد زيارتين مدمرتين للكوليرا والمجاعة» فيقدر العدد بـ ٦ ستة ملايين<sup>(١٢)</sup> وهناك تقديرات أخرى في أعوام ١٨٨٠ تتراوح بين ٥ إلى ١٠ مليون ، والتقديران الأقل إرضاءً يشيران إلى ٧٢٦٥٤٠٠٠ (تقدير هوتوم شندلر H. Schindler) وستة ملايين عام ١٨٨٨ (تقدير عالم روسي زولوتارييف) وثمة تقدير متأخر لهوتوم شندلر يرى أن السكان في عام ١٨٩٧ أصبحوا تسعة ملايين في حين يعطي لوريني رقم ٩٣٣٢٠٠٠ لعام ١٨٩٩<sup>(١٣)</sup> .

يستطيع المرء أن يحاول القيام ببعض الاستقراء مما سبق في تدقيق تقريبي لهذه الأرقام . عندما أسفر الإحصاء الإيراني الواسع عن عدد سكان يساوي ١٨٩٥٥ ثمانية عشر مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وكان إحصاء مصر قدر عدد السكان بـ ٢٣٣٥٢ مليون

وتركيا ب ٧٧١ر٢٤<sup>(١٤)</sup> . فإذا سلمنا بالمعدل نفسه الذي كان سائداً في عام ١٨٩٠ فإنه يشير إلى رقم ٧ ملايين في إيران مقيساً بحوالي ٩ ملايين في مصر . ويبدو على كل حال خلافاً لذلك أن معدل الزيادة في إيران في أعوام ١٨٩٠ - ١٩٥٦ كان مشابهاً في ارتفاعه للمعدل المصري . ويمكن أن يشير هذا إلى أن التقديرات العالية التي أعطاها السير هوتوم شندلر Houtum Schindler — وهو جنرال بريطاني ألماني في الجيش الإيراني كان يعرف المنطقة جيداً — كانت أقرب إلى الهدف وهي نتيجة تتفق مع سجلات كورزون Curson ولوريني Lorini<sup>(١٥)</sup> .

إن ما يهم في معدل النمو الإيراني أن المرء يستطيع أن يذكر تخمينات كورزون التي بناها على الأرجح على سجلات المكتب الهندي الذي ذكر فيه كثيراً أن فترة إقامته كانت فترة «خالية من الحرب ومن المجاعة» وأن السكان كانوا يتزايدون بنسبة ٧٥٪ كل سنة<sup>(١٦)</sup> وما يجعل تقديراته ذات قيمة أن معظم تلك التقديرات لسكان المدينة التي ذكرها أظهرت بعض التزايد في فترة ١٨٠٠ - ٩ ويتبعها غالباً انحدار شديد في القرن الثامن عشر . وهناك على كل حال بعض الاستثناءات الهامة مثل أصفهان ومشهد التي يبدو أن سكانهما قد أخذوا في التناقص .

## توظيف رأس المال

في دراسة للأمم المتحدة هي : حركة رأس المال خلال الحجم الكلي للتوظيفات الخارجية الطويلة الأمد الظاهرة عام ٤ وأربعين مليوناً منها ما يزيد عن مليونين أو ما يعادل واحداً الأوسط .

كان مجمل التوظيف في مصر في بداية الحرب العالمية

جنيه : منها أربعة وتسعون مليوناً تمثل الدين العام المعلق وما بقي من التوظيف هو في القطاع الخاص<sup>(١٧)</sup> . أما في تركيا فإن الدين الحكومي المعلق أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كان مئة وواحد وستين مليون ليرة ذهبية تركية ، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن رقم عام ١٩١٤ وقد كان رقم التوظيف الخاص الخارجي عام ١٩١٤ ستة وستون مليوناً وأربعمائة ألف جنيه<sup>(١٨)</sup> . وكان التوظيف الوحيد الهام والخاص في إيران ، توظيف شركة الزيت الأنكلو إيرانية Anglo-Persian oil Company التي زاد رأسمالها عن ٢ر٤ مليون جنيه عام ١٩١٤ ، فإذا جمعنا المشاريع الأخرى القليلة الروسية والبريطانية ( من بنوك ومناجم ونقل وتلغراف وصيد أسماك ... إلخ ) ،

فإن المبلغ سوف يزيد على عشرة ملايين<sup>(١٩)</sup>. أما الدين العام عند نشوب الحرب العالمية الأولى فقد كان في حدود مليوني جنيه لبريطانيا وما يعادل ٤٨٨ ملايين جنيه لروسيا<sup>(٢٠)</sup>.

يمكن قياس حجم التوظيف الخارجي في تركيا ومصر بمقارنته بالأرقام التالية التي تمثل التوظيف الخارجي الكلي في القطاعين العام والخاص عام ١٩١٣ : ففي الهند حوالي ٣٦٠ مليون جنياً واليابان حوالي ٢٠٠ والصين حوالي ١٥٠ مليون وفي البرازيل أقل بقليل من ١٥٠ مليون وفي المكسيك أكثر بقليل من ١٠٠ مليون جنياً أما الامبراطورية العثمانية بالنسبة إلى عدد سكانها (وتظل مصر أكثر إدهاشاً) فقد تلقت مبلغاً هائلاً من رؤوس الأموال . وفي إيران كان حجم التوظيف الخارجي صغيراً جداً . ويمكن أن نضيف أن أي جزء من التوظيف في الامبراطورية العثمانية لم يتسرب إلا بصعوبة إلى منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر باستثناء الخط الحديدي الحجازي وبعض الخطوط الحديدية ومؤسسة للري في العراق . ومن جهة أخرى كان السودان في بداية عهده يجذب رؤوس الأموال الخارجية قبل نشوب الحرب .

وعندما تحول الانتباه على كل حال ، إلى « استخدام » التوظيف الخارجي أخذت الصورة تبدو أقل جاذبية . ففي الوقت الذي ساعدت فيه الديون العامة في الهند واليابان على تحويل التطور الاقتصادي فإن كثيراً من الديون العامة في الامبراطورية العثمانية ومصر وإيران إما أنها كانت تنتهب كعمولات وأعباء أو أنها استخدمت في تسديد ديون سابقة أو لتمويل حروب ، أو كنفقات أمنية وقائية ، أو أنها صرفت من قبل المملوكيات في وجوه متنوعة غير منتجة<sup>(٢١)</sup> . وقد وجدت هذه البلدان نفسها في نهاية الأمر ترزح تحت وطأة أعباء الديون مما استنفد ثمن (واحداً من ثمانية) الميزانية الإيرانية وثلث الميزانية العثمانية تقريباً ونصف الميزانية المصرية تقريباً ولم يكن لديها في المقابل إلا القليل لتسده .

## النقل

ثمة ثلاثة عوامل ساعدت على تطور النقل في الشرق الأوسط هي : موقع المنطقة وأسلوب نمو الملاحة البخارية وتنافس القوى الكبرى . وكان استهلاك السفن البخارية الكبير للوقود يحصرها في الأنهار والمياه الضيقة طيلة عقود عديدة ولم يصبح القسم الأكبر من التجارة العالمية يُحمل على السفن البخارية إلا بعد سنوات ١٨٧٠ وليس على السفن الشراعية . إلا أن الملاحة البخارية انتشرت بسرعة في هذه المياه ولم تأت سنوات ١٨٣٠ حتى كانت الخطوط الملاحية المختلفة تتشابك في البحر المتوسط . وفي أواخر سنوات ١٨٣٠ خصص

البريطانيون والفرنسيون والنمساويون خدمات منتظمة لمصر وسورية وتركيا . وبعد ذلك تم التقدم سريعاً . ويكتب فارلي Farley واصفاً الأوضاع عام ١٨٦٠ : يغادر البريد لندن إلى سورية كل يوم جمعة عبر مرسيليا وكل يوم اثنين عبر ترينستا وفي حين كانت السفن البخارية البريطانية تسير بانتظام بين بيروت وليفربول<sup>(٢٢)</sup> — والتي كان يستطيع أن يضيف إليها خط البحر الأسود الذي بدأ العمل في عام ١٨٤٥ وقدم خدماته في المشرق والاسكندرية ، وفي عام ١٨٧٠ كانت هناك ثلاث سفن مصرية وثلاث بريطانية وخمس فرنسية وأربع نمساوية وإيطاليتان وروسية وتركية وكلها خطوط بخارية تقوم بخدمات منتظمة إلى مصر ، وهناك خطوط أخرى لسفن تأتي في رحلات غير منتظمة<sup>(٢٣)</sup> . وقد تأسست في الوقت نفسه خدمات منتظمة لسفن بخارية بين الهند والسويس عام ١٨٣٤ وبين الهند والخليج الفارسي عام ١٨٦١ . ويمكن أن نضيف أن افتتاح قناة السويس لم يجذب جزءاً كبيراً من حركة الملاحة إلى شرقي المتوسط وحسب ، بل حفز إلى درجة كبيرة أيضاً تطور الملاحة البخارية بوجه عام لأنه قدم تسهيلات عظيمة في تزويد السفن بالوقود على طريق أوروبا — الشرق الأقصى<sup>(٢٤)</sup> .

وبهذا أمكن أن نقول إن الشرق الأوسط قدم خدمات ملاحة جداً بواسطة خطوط السفن البخارية التي ربطت بينه وبين العالم الخارجي .

كما كانت لديه سفن تجارية بخارية تبحر في أنهاره الصالحة للملاحة في زمن مبكر تماماً ، في النيل بمصر عام ١٨٤١ وفي السودان في أوائل أعوام ١٨٦٠ وفي دجلة والفرات عام ١٨٦٢ وفي نهر قارون عام ١٨٨٨ .

إن نظرة إلى السكك الحديدية وهي الوسيلة الأخرى الرئيسية للنقل في القرن التاسع عشر تظهر أن الشرق الأوسط (مع استثناء محمد لمصر) لم يكن مجهزاً بها تجهيزاً حسناً : فقد كان مجموع أطوال السكك الحديدية في العالم عام ١٩١٣ يزيد عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ميلون ومئة ألف كيلومتر ، كان منها ٤٣٠٠ في مصر و ٣٥٠٠ في الامبراطورية العثمانية و ٢٥٠٠ في السودان وهذا يعني أقل من واحد بالثلة من المجموع الكلي في العالم وهو رقم لا يتناسب لا مع موقع المنطقة ولا مع سكانها ، ففي هذا الوقت كان لدى الهند ٥٦.٠٠٠ كم ستة وخمسون ألف كيلومتر من الطرق الحديدية ولدى اليابان ١١.٠٠٠ ر١١.٠٠٠ أحد عشر ألفاً . وتبرز هنا حقيقتان التطور الكبير للنقل بالسكة الحديدية في مصر (التي تشكل ما يقارب نصف حجم المنطقة الكلي) وغياب هذا النقل في إيران .

كانت مصر في عام ١٩١٣ تملك أعلى نسبة من الأميال الطولية من سكة الحديد في



أي وحدة غير مأهولة في العالم أما في الوحدات المأهولة بالسكان فكانت أعلى نسبة من معظم البلدان<sup>(٢٦)</sup>. وكانت تحتل هذا المركز حتى فترة مبكرة إذ كان لمصر أول خط حديدي قبل السويد واليابان وحتى أعوام ١٨٧٠ كان يحمل الأيال الطويلة من السكة الحديدية في الأرجنتين والبرازيل مجتمعين لا يتجاوز مثلتها في مصر في حين أن اليابان لم تدرك هذه النسبة حتى أعوام ١٨٩٠ أما الصين فأدركته بعد عام ١٩٠٠ ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى رغبة بريطانيا في ارتباط سريع بين الاسكندرية والسويس وهما محطتان للسفن البخارية على طريق الهند. إن مجموعة من العوامل أتاحت للبريطانيين أن يمضوا قدماً بمخطط سككهم الحديدية في وجه المعارضة الفرنسية — كما فعل الفرنسيون فيما بعد حين نفذوا مشروع قناة السويس بشكل أبطأ وأكثر مثابرة في وجه الإعاقة البريطانية. وبعد ذلك أصبح حكام مصر — نواب السلطان أولاً والبريطانيون بعدهم — يملكون ما يكفي من حرية العمل والموارد الكافية لبناء شبكة عريضة.

حوّل إكمال السكك الحديدية عبر مصر الاهتمام تحويلاً كبيراً عن الطريق المنافس فيما بين النهرين الذي كان له أنصاره أيضاً في بريطانيا ومن العوامل الأخرى التي أخرجت تطور السكك الحديدية في تركيا وسورية وإيران الوضع المالي الضعيف لهذه البلدان واشتداد التنافس بين القوى الكبرى، ويكفي أن يقرأ المرء التاريخ الدبلوماسي لسكة حديد بغداد أو يتابع المشاريع المتنوعة والمشاريع المضادة للخطوط الحديدية في إيران والتي قدمها البريطانيون والروس حتى يتحقق من حجم الإعاقة التي تمت. وهنا أيضاً يبدو التناقض (إذا استثنينا مصر والسودان) مع الهند واليابان صارخاً.

### التجارة الخارجية

نمت التجارة الخارجية بسرعة في الفترة التي ندرسها وتشير التقديرات التقريبية إلى أن الإجمالي (الصادرات والواردات) بالأسعار الجارية هي ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٨٠٠ و ٥٦٠ مليون جنيه عام ١٨٤٠ و ١٩٤٥٠ مليون جنيه عام ١٨٦٠ و ٢٨٩٠ مليون جنيه في عام ١٨٧٢ — ٧٣ و ٨٣٦٠ مليون عام ١٩١٣ وحيث أن الأسعار في الفترة ١٨٠٠ — ٤٠ كانت مرتفعة أكثر من الفترة ١٨٨٠ — ١٩١٣ فإن الزيادة في الأرقام الواقعية سجلت ارتفاعاً يزيد على خمسة وعشرين ضعفاً عن الأرقام المذكورة أعلاه<sup>(٢٧)</sup>.

إذا أخذنا الشرق الأوسط جملة نجد أن توسع التجارة الخارجية لم يمار التقدم العالمي. وقد يكون الرقم المصري في الحقيقة أعلى من المعدل العالمي وتقدر الإحصاءات الأولى التي

يمكن الاعتماد عليها بمجمل التجارة الخارجية عام ١٨٢٣ بـ ٢١ مليونين ومئة ألف جنيه مصري ويمثل إجمالي عام ١٨٦٠ في ٥١ مليون جنيه مصري وفي ١٨٨٠ بـ ٢١٨ مليون وفي عام ١٩١٣ بـ ٦٠ مليون وهي زيادة قدرها ثلاثون ضعفاً يضاف إلى ذلك أن مستوى عام ١٨٢٣ كان أعلى غالباً من أي من السنوات الخمسين السابقة أو بمائته<sup>(٢٨)</sup>. إلا أن التجارة العثمانية لم تتم بالنسبة نفسها بكل تأكيد مع أن المقارنة لا تصح لأن المنطقة خضعت لانكماش مستمر. لقد ارتفعت التجارة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا عام ١٨٢٩ إلى ٢٦ مليون جنيه استرليني وربما تكون تجارتها الإجمالية قد بلغت ٤ ملايين جنيه استرليني. وقدر الإجمالي عام ١٨٧٦ بـ ٥٤ مليون جنيه وفي ١٩١١ وصل إلى ٦٣٥ مليون جنيه — بزيادة خمسة عشر ضعفاً على الأرجح<sup>(٢٩)</sup>. أما في بقية أجزاء المنطقة فإن نمو التجارة كان أقل بالتأكيد.

إن الأرقام المتوفرة عن إيران فقط والتي ذكرها انتنر Entner تشير إلى تجارة هذه البلاد مع روسيا وتظهر تدنياً من معدل قدره عشرة ملايين روبل ذهبي في عام ١٨٣٠ — ١ (وهو رقم أعلى من أرقام السنوات السابقة ويعكس نتائج اتفاقية تركانشايف عام ١٨٢٨) إلى ٦٩ ملايين في عام ١٨٦٠ ثم عودة إلى ١٠٤ مليون روبل عام ١٨٨٠، وبعد ذلك حصل ارتفاع سريع إلى ذروة قدرها ١٠٣ مليون روبل عام ١٩١٣<sup>(٣٠)</sup>. والواقع أن مجمل التجارة الإيرانية في جميع الأحوال قد ارتفع أكثر بقليل من عشرة أضعاف في خلال الفترة كلها. أولاً لأن الأرقام كانت بالروبل الذهبي (١٨٩٦) وتضاعلت بعد ذلك القيمة الإجمالية في عام ١٨٣٠ — ١ عندما كانت الأسعار أكثر ارتفاعاً (كان الرقم لعام ١٨٣٠ — ١ بحساب الروبلات ٢٥٢ مليون) وثانياً لأن حصة روسيا من مجمل التجارة الإيرانية ارتفعت على الأرجح بدرجة كبيرة في هذه الفترة — فقد زادت من ٤٥ بالمئة من إجمالي التجارة عام ١٩٠١ — ٢ إلى ٦٣ بالمئة عام ١٩١٢ — ١٣<sup>(٣١)</sup> ويقدر كورزون Curzon أنها بلغت في أواخر سنوات ١٨٨٠ حوالي مليونين (وهو رقم يتفق تماماً مع متواليه أنتنر Entner) من مجمل التجارة الإيرانية البالغة ٧ — ٨ مليون جنيه استرليني<sup>(٣٢)</sup> أو بكلمة أخرى ٣٠ بالمئة. وتشير المعلومات القليلة المتوفرة عن الجزيرة العربية والسودان أيضاً أن معدل الزيادة كان أكثر انخفاضاً<sup>(٣٣)</sup>.

وقد أحرزت كل من الهند واليابان زيادة أسرع في تجارتها الخارجية مما تم في الشرق الأوسط، فبعد إلغاء الاحتكار في عام ١٨١٣ الذي كانت تنعم به حتى هذا التاريخ شركة شرقي الهند، أصبحت الزيادة في التجارة مع الهند (في ١٨١٤ — ٣٢) خيالية، وقد بلغ

مستوى إجمالي التجارة ١٨٧ مليون جنيه استرليني في العام (أي ما يعادل ضعف مستوى ١٨١٤<sup>(٣٥)</sup>). وفي أعوام ١٩٠٩ — ١٤ زاد ببساطة عن ٢٥٠ مليون جنيه أي ما يزيد عن خمسة وعشرين ضعفاً في غضون مئة عام. وفي اليابان ارتفع معدل التجارة الإجمالي من ٣٦ مليون ين في أعوام ١٨٦٨ — ٧٠ إلى ١٥١١ مليون ين في ١٩١٣ أي ما يزيد على أربعين ضعفاً<sup>(٣٦)</sup>.

ومع أن نمو التجارة الخارجية في الشرق الأوسط كان أبطأ منه في الهند واليابان إلا أنه لعب نسبياً دوراً أكبر في اقتصاد المنطقة. وهكذا كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩١٣ من التجارة قد بلغ ٢٤٣ دولاراً وفي الامبراطورية العثمانية ١٥٢ دولاراً وفي إيران ١٠٣ دولارات فإن الأرقام المقابلة في الهند كانت ٤٣ دولارات وفي اليابان ١٢٦، أما كنسبة من مجمل الإنتاج الوطني فلا بد أن التجارة في الشرق الأوسط كانت أعلى بكثير منها في الهند واليابان<sup>(٣٧)</sup>.

ولم يكن تركيب التجارة المختلف بأقل أهمية. إذ كانت صادرات الشرق الأوسط تتكون في معظمها تقريباً من الإنتاج الزراعي يضاف إليه بعض المعادن من تركيا وكمية زهيدة من الزيت من إيران. وينطبق هذا الأمر على الهند باستثناء بعض الأنسجة، أما الصادرات اليابانية فقد كانت تشتمل على نسبة كبيرة من الأنسجة القطنية والحريرية وبعض البضائع المصنعة الأخرى.

## الزراعة

يفترض التزايد الكبير في السكان ونمو الصادرات توسعاً في المردود الزراعي وتشير كل المعطيات المتوفرة إلى هذا الاتجاه في جميع أجزاء المنطقة. وقد تم ذلك بصورة عامة من ضمن نظام الزراعة الريفية أكثر منه في مزارع متطورة وبفعل توسيع الرقعة المزروعة من الأرض أكثر منه بتكثيف الزراعة<sup>(٣٨)</sup> ومن الصعب أن نجد أية محاولة جرت لتطوير أساليب الفلاحة ما عدا تأسيس المصرف الزراعي العثماني عام ١٨٨٨ ومشروعين للري مثل سدّي قونية والهندية وليس هناك أية معطيات تشير إلى زيادة المحصول في الهكتار الواحد.

والاستثناء الوحيد لهذا الوضع هو مصر بالتأكيد فتوسّعها في الفلاحة كان مستحيلاً من دون أعمال الري التي أصبحت أكثر ثباتاً واكتئاباً وأعلى تكلفة في سياق القرن. ومن الطبيعي أن يزيد التحول من ري الحياض إلى الري الدائم في مجمل المحصول السنوي في الهكتار الواحد حيث أنه أصبح يزرع في قطعة الأرض الواحدة أكثر من محصول واحد في السنة

الواحدة، كما حصل تحول إلى محاصيل ذات مردود نقدي أعلى وخصوصاً القطن، ولكن هناك أيضاً معطيات تفيد بزيادة حادة في الغلال في الهكتار الواحد<sup>(٢٩)</sup> وفي نهاية القرن بدأت جهود منهجية ومكثفة بوسائل منتقاة لتربية الماشية واستعمال المخصبات الكيماوية<sup>(٣٠)</sup>.

وتذكر التجربة الهندية بكل من تجربة مصر وبقية الشرق الأوسط إذ كان هناك توسع في مساحة الأرض المفلوحة في معظم المناطق ورافقه تحول نحو المحاصيل النقدية غير المصحوبة بارتفاع في الغلة. إلا أنه كان هناك توسع هائل في الري حتى أن أعمال الحكومة عام ١٩١٣ أدت إلى ري ٢٥ مليون هكتار في حين أن الأعمال الخاصة زادت على ٢٢ مليون وعند حلول العام ١٩٠٠ بدئ بأبحاث منهجية وتجارب<sup>(٣١)</sup>.

أما تطور اليابان فكان مختلفاً تماماً. فمنذ أن أصبحت معظم الأراضي القابلة للزراعة محروثة بدأت الزيادة تتجه إلى رفع نسبة المحاصيل فقط من خلال تكثيف الزراعة وقد بدأوا بهذا في وقت مبكر من سنوات ١٨٧٠ وعززوه إلى درجة كبيرة منذ ذلك الحين<sup>(٣٢)</sup>.

## الصناعة

كانت ثمة فجوة أكثر تحديداً في الهند منها في الغرب بين تدني الحرف اليدوية وإقامة المصانع وهي فجوة تلتقت خلالها الواردات<sup>(٣٣)</sup> بشكل واسع أطمأً معينة من الطلب. وفي الشرق الأوسط كانت الفجوة أكثر اتساعاً. إذ كان انحطاط بعض الحرف اليدوية تحت وطأة المنافسة الأوروبية قد بدأ منذ أوائل القرن الثامن عشر، ثم ازداد تسارعه حدة منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأخر وصول الصناعة الحديثة تأخراً كبيراً، والحقيقة أنها لم تبدأ بالظهور إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى، ولم تثبت موطناً لقدمها حتى سنوات ١٩٣٠<sup>(٣٤)</sup>.

واستمرت الهند من جهة أخرى في تصدير مصنوعات النسيج اليدوية إلى أوروبا والأمم المتحدة حتى أوائل القرن التاسع عشر — وجدير بالذكر أن تقرير ألكسندر هاملتون عام ١٧٩١ طالب بالحماية من البضائع الهندية والبريطانية على حد سواء — وقد بدأت صناعتها اليدوية بالانحدار حوالي عام ١٨٢٠ وبدأ التصنيع الحديث في وقت مبكر عما حصل في الشرق الأوسط، في سنوات ١٨٦٠ استجمع قواه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبلغ حجماً كبيراً في عام ١٩١٤ على الرغم من فترة تراخٍ في أعوام ١٨٩٠<sup>(٣٥)</sup>.

أما في اليابان فلم تكن ثمة فجوة من الناحية العملية، إذ كانت الحرف اليدوية منيعة على المنافسة الأجنبية حتى انفتاح البلاد في سنوات ١٨٥٠ وتلقت بعد ذلك مساعدات كبيرة من الحكومة لتحديثها ولعبت دوراً هاماً في الاقتصاد. ومن جهة ثانية أخذت الصناعة الحديثة في مطالع أعوام ١٨٥٠ وخصوصاً بعد النهضة في عهد الميجي، تتوطد على يد الحكومة والمشروعات الخاصة في آن معاً لتجعل من اليابان قوة صناعية متميزة في عام ١٩١٤<sup>(٤٦)</sup>.

## مستويات الحياة

أكثر البيانات التي تتعلق باتجاهات مستويات الحياة غير تامة. ومن المحتمل أن هبوطاً طرأ على مستوى الحياة في مصر (وليس على الدخل الفردي بكل تأكيد) أيام محمد علي وتبعه ارتفاع في عهد خلقائه المباشرين. ويبدو أن رواج القطن في سنوات الستينات رفع مستوى الحياة بدرجة ملحوظة وهناك معطيات تدل على تحسن متميز أثناء الاحتلال البريطاني<sup>(٤٧)</sup>. وفي سورية يعتقد عالمان أنه كانت هناك حالة فقر عام في سنوات ١٨٤٠ — ٥٠<sup>(٤٨)</sup>، إلا أن انحدار مستويات المعيشة إذا كان قد حصل فقد ظل محصوراً في المدن، ويبدو أن من المرجح أنه منذ سنوات ١٨٦٠ حتى الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتفاع دائم، وإن كان بطيئاً في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة. وفي إيران أثناء فترات السلم قبل منتصف القرن التاسع عشر كان الفلاحون أفضل حالاً فيما يبدو مما هم عليه الآن<sup>(٤٩)</sup>. ولا يستطيع المرء كما نرى بوضوح أن يستخلص نتائج تتعلق بالمنطقة إجمالاً.

كان مجرى الأحداث في الهند مظلماً في واقع الأمر. وبين أحدث التقارير وأكثرها رسمية ومعرفة في هذا الحقل أنه: «لأمر مخيف أن لانعرف حتى مع أكبر هامش لاحتمالات الخطأ فيما إذا كان قد حصل خلال قرن ونصف انصرماً أي تحسن أو جمود أو انحطاط حالياً في المجرى الاقتصادي ثم يضيف التقرير. «وهذا صحيح حينما حاولنا قياس الإنجاز بعبارات الدخل الفردي أو بأية عناصر معقولة مؤلفة من قياس كمي — نوعي<sup>(٥٠)</sup>. أما في اليابان فإن بعض التقدم في نماذج المعيشة يتضح من تدني مستوى معدل الوفيات ومن زيادة الاستهلاك الفردي للطعام والتجهيز بالملابس ومن زيادة الخدمات العامة بأشكال متنوعة وخصوصاً في المدن إلا أن معظم الزيادة في الإنتاج القومي تستهلكه زيادة عدد السكان واستثمار رأس المال والتسليح<sup>(٥١)</sup>.

## التقدم الثقافي

يستطيع المرء أن يكون هنا أكثر تحديداً. وقد ظل الشرق الأوسط متخلفاً وراء المناطق الأخرى على صعيد الثقافة الجماهيرية أو الثقافة العليا وحتى وراء مناطق تتميز بدخل فردي أكثر انخفاضاً منه إذ كانت نسبة الأمية في مصر عام ١٩٠٧ تساوي ٩٣٪ وهو رقم معادل لمثله في الهند ولكنه أدنى من نسبة بورما التي بلغت ٧١٪ وسيلان ٦٩٪ والفلبين ٥١٪ — ولن نذكر اليابان حيث كانت نسبة المتعلمين من الذكور في سنوات ١٨٥٠ بين ٤٠ — ٥٠٪ وقد اكتملت في عام ١٩١٤\* إذ تلقى مجموع السكان فعلياً تعليماً وظيفياً وكان الحضور في المدارس الإلزامية يقرب من مئة بالمئة مما تستطيع استيعابه<sup>(٥٢)</sup>. وكانت الأمية بين الأتراك (وليس بين جماعات الأقليات) قد بقيت عالية جداً إذ كان الرقم في عام ١٩٢٧ يبلغ ٩٢٪ (وكان الرقم في مصر في هذا الوقت قد هبط إلى ٨٥٪). وبقي في إيران أكثر ارتفاعاً. أما على صعيد الثقافة العليا فقد كان في مصر عام ١٩١٤ جامعة جنينية واحدة في القاهرة وفي تركيا جامعة جديدة ضعيفة في استنبول<sup>(٥٣)</sup>. وفي مقابل ذلك كانت الجامعات الهندية الصغيرة — ولكنها متفوقة — بما لا يقاس (كان عمر ثلاث منها يزيد على ستين عاماً) والمعاهد التقنية، ولن نذكر الجامعات اليابانية الممتازة. والاستثناء الوحيد للموضع المذكور هو لبنان، حيث نسبة الأمية لم تكن تزيد عن ٥٠٪ حتماً. وكان يضم جامعتين أجنبيتين جيدتين.

## وكلاء للتبادل الاقتصادي والاجتماعي

تبدو الوقائع هنا أيضاً واضحة وكبيرة الدلالة. في اليابان جاء الدافع إلى التطور الاقتصادي من الدوائر الحاكمة التي احتفظت بسيطرة قوية على مجمل العملية وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاع الخاص زهيداً، كما أن الخبرات الأجنبية التي لعبت دوراً هاماً كانت تحت الإشراف والسيطرة اليابانيين<sup>(٥٤)</sup>، أما في الهند فكان الأمر على النقيض إذ كان الدافع الرئيسي بريطانيا — وليس من خلال الحكومة وحدها، وقد بنيت السكك الحديدية والمرافئ وأعمال الري، بل من خلال القطاع الخاص أيضاً: في التجارة الخارجية والمستعمرات الزراعية والتحويل والصناعات المتنوعة، إلا أن قسماً كبيراً من التطور نفذه الهنود ومن ذلك صناعات النسيج القطني التي كادت أن تكون هندية كلياً تقريباً. وصناعة الصلب وفروع أخرى وقد لعب البارسيون في هذه العملية دوراً قيادياً وكان للهنود وخاصة المرواريين نصيبهم أيضاً أما دور المسلمين فكان هزئياً<sup>(٥٥)</sup>.

أما التطور الذي حصل في الشرق الأوسط قبل عام ١٩١٤ فقد أنجزه بمجمله تقريباً أجناب وأعضاء في جماعات أقلية من أرمن ويونانيين ويهود ومسيحيين لبنانيين وسوريين . وكان فقدان اهتمام الأكتية المسلمة — من مصريين وأتراك ومن عرب الجزيرة أو العراقيين — مدهشاً . وكثيراً ما كان موضع تعليق . وفي سورية وإيران وحضرموت فقط كان هناك بعض المشروعات التجارية بين المسلمين<sup>(٥٦)</sup> . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن البلد الوحيد الذي استقبل هجرة يُعتد بها هو مصر التي كانت تضم عام ١٩١٤ ما يقرب من ربع مليون من الأوروبيين وأقل من ذلك من الأرمن واللبنانيين والسوريين واليهود وكل منهم لعب دوراً هاماً في الاقتصاد . كما تجب الإشارة إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

**خلاصة :** عند استخلاص النتائج من التحليلات السابقة لكي نرى إن كان ثمة نموذج للتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط لابد أن نعود إلى تمييز أولي بين الجزء المتوسطي وبين الجزء الواقع على الخليج والبحر الأحمر من المنطقة . فهذا الجزء الأخير الذي يشتمل على إيران والعراق والجزيرة العربية والسودان كان تأثره قليلاً نسبياً بالتغيرات التي جرت في العالم إلى أن تم استخراج الزيت منه . فأصبح فجأة المركز الاقتصادي للشرق الأوسط . وقد كان تأثير العالم عليه سلبياً بصورة رئيسية ، حتى الحرب العالمية الأولى ، إذ أضرت المنافسة الأوروبية بتجارته البحرية إضراراً شديداً<sup>(٥٧)</sup> وبصناعاته الحرفية دون أن تتطور موارده الأخرى بصورة متكافئة .

أما الجزء المتوسطي ، ففيه أيضاً تنوع كثير . إذ يوجد اتجاه ملحوظ إلى تقدم في مصر أكبر بكثير منه في سورية أو تركيا ، ويمكن أخيراً أن نلخص نتيجة المناقشة السابقة كما يلي :

**السكان :** بدأ التزايد مبكراً على الأرجح عما هو في المناطق الأخرى الأدنى تطوراً ( بما في ذلك الهند واليابان ) ويمكن أن يبلغ أكبر الأبعاد عمومياً وهذا حقيقي فعلاً فيما يتعلق بمصر ويمكن بالنسبة إلى سورية والعراق مع التسليم بأن معدلات النمو لم تكن أعلى منها في الأماكن الأخرى .

**اقتراض الرأسمال الأجنبي :** كان هذا عالياً إلى درجة مفرطة واستخدمت العائدات بشكل غير منتج إلى درجة كبيرة ، وهذا عكس ما جرى في الهند واليابان .

**النقل :** كانت الروابط المنتظمة بالنقل البخاري مع أوروبا قد تأسست في وقت

مبكر جداً وتطورت السكك الحديدية بدرجة عالية في مصر وبدرجة أقل بكثير في سورية وتركيا .

**التجارة الخارجية :** كانت الزيادة سريعة وإن تكن أبطأ منها في اليابان وكذلك أبطأ منها في الهند ، إذا استثنينا مصر ، وفي كل حال كانت التجارة الخارجية سواء بمعدلات الدخل الفردي أو النسبة المتوية لحمل الإنتاج القومي أكبر بكثير منها في الهند واليابان .

**الزراعة :** تم الحصول على اتساع في المردود بفضل التوسع في الأراضي المزروعة وليس بفضل التكتيف كما حصل في اليابان . ولعب الري دوراً قيادياً في مصر أكثر من الهند نفسها .

**الصناعة :** يبدو أن الحرف اليدوية عانت من المنافسة الأجنبية أكثر مما عانته في الهند واليابان ، يضاف إلى ذلك أن الصناعة الحديثة جاءت متأخرة عنهما كثيراً .

**الثقافة :** حصل تقدم صغير ملحوظ في هذا الحقل وبدرجة أدنى مما حصل في الهند على الأرجح . ولا غرو من عدم ذكر اليابان .

**وكلاء النمو :** كان هؤلاء في معظمهم أجنبياً أو من جماعات أقلية ، وهذا على النقيض من اليابان تماماً ومن الهند بدرجة أقل بكثير . يستند النموذج الذي شكلته هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أسس وعوامل ذات علاقة متبادلة فيما بينها جزئياً ، هي : قرب المنطقة من أوروبا وموقعها الاستراتيجي ، عوائقها الاجتماعية والسياسية ، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية . ويمكن أن يضاف إليها عامل رابع هو ندرة الموارد التي بنيت عليها الصناعة حتى نهاية القرن التاسع عشر وخصوصاً الطاقة المائية والخشب والفحم والحديد فالمادة الخام الوحيدة المتوفرة تقريباً للصناعة كانت القطن .

ويفسر القرب الفترة المبكرة التي بدأت فيها أوروبا بالعدوان على اقتصاد الشرق الأوسط . كما يساعد في إيضاح صنع روابط النقل مع أوروبا والتخلي عن الصناعات اليدوية الشرق أوسطية لتدمير المنافسة الأجنبية والتوسع في المردود الزراعي في الشرق الأوسط لتلبية حاجة الطلب الأجنبي والنمو السريع اللاحق للتجارة الخارجية .



وربما فرض هذا القرب على الأوروبيين أن يساعدوا على تأسيس المهاجر الصحية وأنواع أخرى من الرقابة الوقائية في الشرق الأوسط ليتجنبوا انتشار الأوبئة وربما ساعد ذلك كله على زيادة السكان<sup>(٥٨)</sup>، كما سهّل القرب هجرة المتعهدين الأوروبيين والتقنيين إلى الشرق الأوسط، الذين قدموا مساهمة هامة في تطور المنطقة وفرضوا عليها اتجاهاً وعموداً ما. ولا ريب في أن القرب سهل السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية على الشرق الأوسط<sup>(٥٩)</sup>.

إن التخلف الاجتماعي والسياسي في المنطقة يساعد على تفسير طبيعة ردود فعلها على صدمة التوسع الاقتصادي الأوروبي. ويمكننا التمييز بين ثلاثة جوانب منها: أولاً أن مستوى الشرق الأوسط التربوي والثقافي كان متدنياً جداً، حتى عندما نقيسه بمناطق أخرى قليلة التطور كاليابان والهند، هذا إذا لم نذكر جنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية<sup>(٦٠)</sup>. وثانياً أن بنيت الاجتماعية كانت غير مؤاتية للتطور وقد فشلت لأسباب تاريخية متنوعة في إنتاج بورجوازية قوية وأعوزتها الهيئات المستقلة كالمدن — الدولة والتقايات والجماعات الأخرى التي تستطيع أن تعبر وتدافع عن مصالح الطبقات أو المجموعات المعنية بتطوير الاقتصاد، وبدلاً من ذلك بقيت السيطرة الصارمة في أيدي البيروقراطية العسكرية والمدنية. وثالثاً، ولا ريب أنها نتيجة لازمة جزئياً على الأقل، أن أفكار الدولة الاقتصادية وسياسات الحكومة كانت غير متنورة بشكل فريد، ففي أوروبا كانت عقيدة المركنتيلين (المذهب التجاري) الأساسية تنلخص في الحاجة إلى تحريك الصادرات في سبيل تنمية عائد الصناعة المحلية وكانت التدابير المتنوعة تتخذ للوصول إلى هذه الغاية. أما في الامبراطورية العثمانية فكانت الضرائب على الصادرات أعلى معدلاً بكثير منها على الواردات. هنا كانت تسود «السياسة الاحترازية» حسب تعبير هيكشر (Heckscher) الذي يصف فيه موقف أوروبا القروسطية، حيث لم تكن الأهداف الرئيسية تنشيط الإنتاج المحلي بل إيجاد الاحتياجات المالية للحكومة وتأمين المدن الكبرى وخصوصاً استنبول والاطمئنان على إمدادها بالتموين بشكل كاف. وقد ظهرت بعض الملامح الدالة على سياسة أكثر استنارة أيام السلطان سليم الثالث ولكنها لم تنتج إلا القليل. وبعد ذلك عرف الشرق الأوسط رجال دولة من أمثال رشيد باشا استوعبوا القواعد الليبرالية في سبيل التنمية الاقتصادية ولم يفعلوا إلا القليل لمساعدة الاقتصاد حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر<sup>(٦١)</sup>.

إن المستوى التربوي والثقافي المتدني جداً في الشرق الأوسط وبنيت الاجتماعية وشكل

مؤسساته السياسية تعني أنه لم يكن يملك حكومة فعالة ولو جزئياً ولا بورجوازية وطنية تمسك بيدها تطوير اقتصاد المنطقة وتساعد على قيادة مسيرته نحو النهج المرغوب . ومنذ ذلك الحين وبعد صدمة الثورة الصناعية بكل متطلباتها من استثمار المواد الأولية في المنطقة أخذ الأوروبيون ينفذون خططهم وتساعدهم في ذلك أقليات صغيرة في التطوير والأسواق والنقل ووسائله ، هذا إذا كانوا نفذوا شيئاً بالفعل . إلا أن هذا التطوير من خلال بورجوازية مزروعة في المنطقة كانت له عيوب حتمية : أولها أن حصّة كبيرة جداً من ثمار التقدم ذهبت إلى الأجانب أو إلى أعضاء في الأقليات ، ولو ضربنا مثلاً حالة قصوى حتى قبل الحرب العالمية الأولى فإن هاتين الجماعتين كانتا تملكان ما بين ١٥ — ٢٠٪ من ثروة مصر وابتلعتا أكثر من ١٠٪ من دخلها . ثانياً . إن حضور أجانب مثقفين ومجموعات من الأقليات أضعفت من الضغط الكبير على الحكومة من أجل نشر التعليم وتطوير المصادر الإنسانية في هذه البلدان . ثالثاً إن وجود هذه البورجوازية وقوتها منعا قيام بورجوازية وطنية مسلمة . وأخيراً وبسبب هذا العامل نفسه . بقيت عملية التطور الرأسمالي بمجملها أجنبية في هذه المنطقة ، واعتبرت كذلك فعلاً من قبل سكانها ، ويساعد هذا الواقع على إيضاح التدابير التي اتخذت ضد الأجانب وجماعة الأقليات في تركيا أعوام ١٩٢٠ وفي مصر أعوام ١٩٤٠ — ٥٠ . ويجب أن نضيف إلى هذا أن الأجانب في سورية ولبنان لعبوا دوراً مختلفاً وأقل بكثير . وكان التطور وطنياً إلى درجة أكبر بكثير . وفيما يتعلق أخيراً بالاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية كان الشرق الأوسط بشكل ما هو الأسوأ في كلا العالمين ، فاليابان لم تفقد أبداً استقلالها الكامل وكانت قادرة على القيام بثورة ١٨٦٨ وأن تقود بعد ذلك اقتصادها في الاتجاه الذي تتطلبه المصلحة الوطنية ، كما عبرت عنها الطبقة الحاكمة ، أما الهند فعلى النقيض ، إذ كانت خاضعة برمتها للسيطرة البريطانية ، وقد سبب ذلك عدداً من العوائق التي أخذت تضغط بشدة منذ أيام آدم سميث ، ولكن كان لها بعض الفوائد التي تنبأ بها بصورة مدهشة كارل ماركس (انظر مقاله الرائع «النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند» والذي نشر في نيويورك ديلي تريبيون تموز ١٨٥٣) مع أن أتباعه تجاهلوه بحذر . وبعد النهب والفوضى أول الأمر أخذ الحكم البريطاني يؤمن إدارة فعالة ومستقيمة ضمنت أن يستعمل الدين الخارجي بصورة منتجة لبناء أوسع منظومة ري في العالم وثالث أكبر شبكة سكك حديدية وكذلك التزويد ببعض التعليم كما تم تحويل نظام حيازة الأرض . وعندما لم تشجع التصنيع ، والحقيقة أنه غالباً ما تمت إعاقته وضعياً ، فإنها وضعت مقدماته المادية .

لم تكن ثمة سيطرة «سياسية» أجنبية كاملة على كل حال في الشرق الأوسط إلا في

عدن وفي السودان بعد عام ١٨٩٦ . وفي بقية المنطقة كان ثمة نفوذ كبير لقوى متعارضة يراقب كل منها الآخر ويكبحه بفعل الغيرة وأدى ذلك إلى إجهاض محاولة محمد علي للتطوير وإلى فشل ثورتين واعدتين : الثورة المصرية عام ١٨٨٢ والإيرانية عام ١٩٥٠ - ٩ كما أدى إلى إحباط كثير من التقدم الذي كان لولا ذلك سيحصل في تركيا وإيران وسورية . وحتى في مصر أحبطت الامتيازات وصندوق الدين كثيراً من إصلاحات كرومر<sup>(١٢)</sup> . كان الاقتصاد الأجنبي علاوة على ذلك يسيطر سيطرة ساحقة ولم يؤد فقط إلى تدعيم النظام الاجتماعي وخلق شعور عميق بالخذلان بل أدى كذلك إلى ضخ مبالغ كبيرة من المنطقة إلى الخارج على شكل مدفوعات باسم فوائد أرباح أسهم . إن الاستنزاف الذي رافقه ازدياد في النمو السكاني ، وحروب وتبذير ملكي وارتفاع محتمل في مستويات الاستهلاك لم يترك إلا النزر اليسير للاستثمار في رأس المال الطبيعي أو البشري . وتبدو هذه النتائج الكارثية لهذه الوضعية واضحة للعيان في مصر بعد الحرب العالمية الأولى عندما بلغت الزراعة الحدود القصوى لها وتدهورت شروط التجارة ومن حسن الحظ أن الشرق الأوسط حصل على فرصة ثانية جاءت على شكل اكتشاف منابعه النفطية وعلى مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية وهذا يمكنه أن ينفذ اليوم برنامجاً جديداً من التصنيع والتحديث في اقتصاده وفي مجتمعه .

## ملاحظات

- Cambridge Economic History of Europe, Vol.VI, Cambridge, 1965,P85. — ٢
- Ibid. p.64. — ٣
- Vera Anstey, The Economic Development of India, London, 1957, p.605 — ٣
- Cambridge Economic History, p65. — ٤
- Gabriel Baer, «Urbanization in Egypt, 1820-1907» in W.R. Polk and R.L. Chambers (eds) The Beginnings of modernization in the Middle East, Chicago, 1968. — ٥
- M.S.Hasan, «Growth and Structure of Iraq's population, 1867-1947 Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, XX, 1958. — ٦
- The Economic History of the middle East, Chicago, للتوسع في المعلومات انظر شارل عيسوي : — ٧
- 1966.p.209.
- Economic Growth in the Arab world since 1800 «Middle في سبيل مناقشة كاملة انظر شارل عيسوي : — ٨
- East Economic Papers (Beirut) 1964.
- Economic History, PP 332 and 469-70. انظر عيسوي : بالتابع. — ٩
- Ibid p.17. — ١٠
- Eliot G. Mears Modern Turkey, New York 1924, p.580 Quoting statesman's yearbook, This figure is not necessarily incompatible with that of the Census of 1927, Viz, 13, 648,000 in view of Turkey's huge war Losses and the exodus of Greeks Armenians and others. — ١١
- George Curzon, Persia and the Persian Question, London, 1892 — ١٢
- Ibid P. 493, Encyclopedia Britannica (Eleventh Edition) S.V. Persia and Elecole Lorini, La Persia economica, Rome, 1900, p.378. L.A Sobotsinskii Persia (St. Petersburg, 1913) P12 Guates a Contemporary (1909) estimate by Modevev of 10 million. — ١٣
- United Nations Monthly Bulletin of Statistics. — ١٤
- ١٥ رما كان الرقم المقابل بالنسبة لتركيا حول ١٠ مليون عام ١٨٩٠ وهو ما يتضمن معدل نمو يزيد على ١٥ بالألف بين عام ١٨٩٠ و ١٩١٤ ويبدو هذا الرقم عالياً جداً ويكون من المحتمل بالتالي أن رقم ١٨٩٠ هو أكبر من عشرة ملايين ومن نفس الوجه يمكن أن يكون رقم ١٨٣١ أقل بقليل من عشرة ملايين . — ١٦
- Op. Cit. p.493. — ١٧
- انظر
- A.E. Crouchley. The investment of Foreign capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936, and L.A. Fridman, Kapitalisticeskoye razvitiye Ygipta, Moscow 1963 p.13. — ١٨
- Economic History, pp.94-106. في سبيل التفاصيل انظر : عيسوي . — ١٩
- Gang-i-Shāyghān, Berlin في سبيل التفاصيل انظر محمد علي جمال زاده
- كان رأسمال بنك الحسم الروسي ٦٤ مليون روبل 1335 A.H, pp98-117 وكان مجموع قيمة الأملاك الروسية التي أعلن السوفيت تخليهم عن كل مطالبة عام ١٩٢١ أكثر من ٦٠٠ مليون روبل ذهبي . وعلى كل حال يتضمن هذا الرقم الأتعم قواعد عسكرية مختلفة كما أن الأسس التي بني عليها التقدير ليست واضحة . انظر

S.G.Gorelikov, Iran Moscow, 1961, P.153. Citing, M.V. Popov, Amerikans Kly imeria, Lismv. Irane, Moscow, 1956, p.5.

- ٢٠ — انظر جمال زاده، Op.cit.p.155, and sir Percy Sykes, A History of Persia, London, 1921, Vol. ii, p.523.
- ٢١ — Isawi: Economic History, pp 94-106, 430-8.
- ٢٢ — J. Farley, The Ressources of Turkey, London 1862, P209.
- ٢٣ — A. Broughley, The Economic Development of modern Egypt, London 1938, p142.s  
انظر أيضاً أحمد حقة: تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٧.
- و كذلك N. Verney and G. Dambanni Les Puissances étrangères dans le levant, Paris, 1900.
- ٢٤ — Max E. Fletcher, «The Suez Canal and world Shipping journal of Economic History, 1958. انظر
- ٢٥ — Richard Hill, Sudan Transport, London 1965. انظر
- ٢٦ — Asymmetrical development and transport in Egypt 1800-1914. in Polk and Chambers (eds), Op.Cit. انظر شارل عيساوي
- ٢٧ — Albert H. Imah, Economic elements in the Pax Britannica Cambridge, Mass, 1958, pp.189, 94-8.
- ٢٨ — في سبيل التفاصيل انظر عيساوي Economic History, pp.363-4.
- ٢٩ — فيما يخص سورية ربما كان الارتفاع بنفس الدرجة فمن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني Ibid, p30 في السنة كما قيل في سنوات ١٨٢٠ إلى ١٠ ملايين جنيه في عام ١٩١١ — وكلا الرقمين يهودان إلى التجارة البحرية التي ارتفعت بسرعة أكبر من البرية Ibid pp208-9. See. أما بالنسبة للعراق فإن «حسن» يضع معدلاً لمجموع التجارة في حدود ٤٣٨.٠٠٠ جنيه استرليني في عام ١٨٦٤ — ٧١، و ١٧٦٠.٠٠٠ ر. في عام ١٨٨٠ — ٧ و ٦٤٢٨.٠٠٠ ر. في عام ١٩١٢ — ١٣ انظر محمد سلمان حسن: التطور الاقتصادي، بيروت ص ٩٥ و ٢٢٣.
- ٣٠ — Marvin L. Entner, Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914 Gainesville, Fla, 1965, p.8.
- ٣١ — Ibid, p.63
- ٣٢ — هناك تقدير مبكر كان يرى الحصة الروسية أقل بكثير Curzon, op.cit, vol.ii, pp.562, 582. وحتى بعد مضاعفة رقم الواردات الإيرانية من روسيا، إذا حسبنا حساب تهريب الضائع، فإن مجمل التجارة بين البلدين في سنة ١٨٥٢ — ٧ قدرت بـ ٤ر. مليون تيلر من مجموع التجارة الإيرانية المقدرة بـ ٤٢ مليون أو ما يعادل ٦٣ مليون جنيه استرليني، والرقم الأخير على كل حال الذي يتضمن تقديرات التجارة مع آسيا الوسطى يمكن أن يكون مرتفعاً إلى حد ما. انظر Ernst Otto-Blau في Commerzielle Zustände Persiens. Berlin 1858, pp.164-5
- وتضع الإحصائية العالمية السنوية لمصبة الأمم International Statistical Yearbook 1928 Geneva 1929. رقماً للواردات الإيرانية عام ١٩١٣ بحوالي ٥٥ مليون دولار وصادراتها ٣٨ مليون دولار، أي مجموع قدره ٩٣ مليون (حوالي ١٧ مليون جنيه) ويشتمل هذا على زيادة ثلاثة أضعاف بالأسعار الجارية في السنوات الستين السابقة على الحرب العالمية الأولى ومنذ أن كانت مستويات الأسعار في سنوات ١٨٥٠ قرية من تلك الأسعار السائدة في عام ١٩١٣ يجب أن يكون النمو قد وصل بالأرقام الفعلية إلى ثلاثة أضعاف أيضاً.
- ولا بد أن نغواً قد حصل في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهذا ما يرحي به واقع يؤكد أن التجارة عام ١٨٣١ — ٥٦ بين طرابزون والتي كانت كلها تقريباً تجاراً عابرة (ترانزيت) من إيران إليها تضاعفت اثني عشرة مرة (Blau op.cit pp235) وفي أوائل سنوات ١٨٥٠ استقبلت طرابزون نصف واردات إيران تقريباً وسدس صادراتها. أما الأرقام المبكرة فكانت متناقضة ففي عام ١٨٣٤ قدر J.B.

- Fraser يحمل تجارة إيران مع أوروبا بما فيها روسيا بمليون جنيه استرليني واحد (المرجع السابق ص ١٦٥) وفي عام ١٨٢٦ بقدر ستورات W. Stuart الصادرات البريطانية إلى إيران بأكثر من مليون جنيه وذكر أن الصادرات الروسية كانت أكبر بمقدار الثلثين (Curzon, op.Cit, Vol, ii, p564).
- ٣٣ — انظر عيسوي Economic History, Part V, Introduction and Part, VII, introduction.
- ٣٤ — Liverpool East India Committee, quoted in I.Durga Parshad, some aspects of Indian Foreign Trade, 1757-1893, London, 1932, p132
- ٣٥ — Ibid. p215.
- ٣٦ — بنك اليابان. Historical Statistics of the Japanese Economy (1966).
- ٣٧ — انظر عيسوي: Asymmetrical Development.
- أخذت أرقام التجارة الخارجية وعدد السكان من كتاب عصبة الأمم الإحصائي: Statistical yearbook : 1928.
- ٣٨ — من أجل التفاصيل انظر عيسوي: النمو الاقتصادي Economic growth وكذلك Hia Myint اقتصادات البلدان النامية. The Economics of the developing Countries, London, 1964, Chapter3.
- ٣٩ — انظر A.E. Crouchley «Acentury of Economic Development» L'Egypte Contemporaine (Cairo) 1939, and E.R.J.Owen. «Cotton production and the development of the Egyptian Economy D. Phil Thesis, Oxford university, 1965.
- ٤٠ — انظر Robert L. Tignor, Modernization and British Colonia Colonial Rule in Egypt, Princeton, N.J. 1966. Chapter7.
- ٤١ — انظر Anstey, OP.Cit Chapter7.
- ٤٢ — انظر وثيقة في وزارة الزراعة الأمريكية Agriculture in 26 Developing Nations. 1948 to 1963. Washington D.C. p43
- أما أحدث مناقشة في هذه المسألة فهي في : James Nakamura, Agricultural Production and the Economic Development of Japan 1873-1922, Princeton N.J., 1966.
- ٤٣ — Anstey, OP.Cit P207 ، إن الأحكام التالية لعالم ذي مكانة عالية يجب أن نلاحظ على أية حال ، أن التوسع البريطاني في تصدير الأقمشة إلى الهند قد امتص الطلب المتزايد ، ولم يكن الناجون على الأنوال اليدوية في نهاية المرحلة أقل عدداً أو أقل جودة اقتصادية منهم في بدايتها ، وإن القطاع التقليدي بصورة عامة ، لم ينحدر بصورة مطلقة من حيث المدلول الاقتصادي .
- Morris, D. Morris «Towards a Reinterpretation of nineteenth Century Indian Economic History», Journal of Economic History 1963.
- ٤٤ — انظر عيسوي : Economic History pp.38-59,452-60 .
- ومن أجل محاولة محمد علي في مجال التصنيع انظر : المرجع السابق ص ٣٨٩ — ٤٠٢ .
- ٤٥ — انظر Anstey . مرجع سبق ذكره . Chapter 9: Cambridge Economic History, pp. 908-19 and Krishan Saini «Some Measures of the Economic growth of India, 1860-1913 منشورة Columbia University
- ٤٦ — انظر Cambridge Economic History pp.873-99 and William W. Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton, N.J. 1954.
- ٤٧ — انظر Owen, op. Cit, and Issawi, Economic History p365.
- ٤٨ — I.M.Smilianskaya«Razlozheniye Feodalnik otnosheni...» Translated in ibid, pp, 226, 47, and

Dominique Chevalier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid. Nineteenth Century» in Polk and Chambers (eds) OP. Cit.

Nikki R. Keddie, Historical obstacles to agrarian change in Iran Claremont Asian Studies, — ٤٩  
Claremont California, 1960 p4 See also A.K.S. Lambton, Landlord and Peasant in Persia London, 1953, pp.143-5

وعلى كل حال توجد Morris, op, cit, see also Anstey OP, Cit, Chapter XVI — ٥٠  
التميز في الأربعين أو الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى  
See sainti, op. cit

Lockwood op, Cit pp, 34, 138-50. — ٥١

Herbert Passin, Society and Education in Japan, New York, 1965, p11 — ٥٢

ومن أجل التفاصيل انظر عيساوي : Asymmetrical Development :

كانت كلية روبرت في ذلك الوقت تأخذ طلابها كلهم تقريباً من جماعات الأقليات وحسب انظر — ٥٣  
Mears, OP.Cit. Chapter5

كان ثمة ميدان واحد في البداية يسيطر عليه الأجانب وهو تجارة الصادرات ولكنه في عام ١٩١٣ أصبح — ٥٤  
معظم تجارة ماوراء البحار في يد شركات يابانية وكان نصفها (أي التجارة) يُنقل الآن على سفن يابانية  
Lockwood, OP.Cit, p329

انظر — ٥٥

Morris op.Cit, Anstey, op.Cit . pp109-17, and D.H Buchanan, The development of Capitalistic —  
Enter Prise in India, New York, 1934, Chapters VII-XIII.

Economic History, pp114-25, 505-13; Jamalzade, OP.Cit P93 انظر عيساوي — ٥٦

ذلك أن مجمل حمولات البواخر من الخليج التي تدخل المرافئ الهندية ارتفع من حوالي ١٠٠,٠٠٠ مئة — ٥٧  
ألف طن في السنة في أواخر سنوات الخمسينيات إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مائتي ألف طن في أوائل  
سنوات ١٩٠٠ ثم هبط بعد ذلك إلى ما دون مستواه الأصلي في بداية الحرب العالمية الأولى. انظر  
Statistical Abstract Relating to British India ولا تغطي هذه الأرقام المراكب العربية والفارسية وحسب،  
بل البواخر البريطانية وغيرها التي تمر عبر عباب البحر بين الهند والخليج. وكان نقص العدد بين المراكب  
المذكورة كبيراً جداً وقد حدثت العملية نفسها في منطقة البحر الأحمر.

٥٨ — في سبيل دراسة تفصيلية انظر

Public Health Administration under, Robert Tignor British rule-1882-1914, unpublished doctoral —  
dissertation, Yale university, 1960

وكانت قد تأسست مجازر صحية أولية في مختلف المرافئ العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٥٩ — إن الحكم التالي يستحق بعض الاعتبار لو أن اليابان كانت أكثر قرباً من الأمم العظمى المصنعة في الغرب  
لكان نموذج غوها وتغيرها البيئي بعد سنة ١٨٦٨ مختلفاً بعض الشيء في الغالب. وكان كل من الضغط  
من أجل التصنيع والفرصة المواتية لإنجازه قد قلت ولو أنها حظيت بالوصول إلى الأسواق الخارجية  
الكبرى لتسويق فحمها ومنتجاتها البحرية ومحاصيلها الزراعية ذات القيمة العالية، ولو أن البضائع  
الاستهلاكية الغربية نافست في اليابان بقوة أكبر مما كانت عليه الحال لتأخر تقدم الصناعة. Lockwood.  
OP.Cit p353

٦٠ — انظر عيساوي Asymmetrical Development

٦١ —

. *Idem*, *Economic History*, pp 52-3

٦٢ —

كان هناك عامل آخر هام هو القيود التي فرضتها الاتفاقات التجارية العالمية التي فرضت على حكومات الشرق الأوسط، وكانت الاتفاقات تمنعها من فرض ضريبة جمركية لحماية صناعيتها، وكان لهذه القيود نظير في الهند وحتى عام ١٨٩٩ في اليابان.





## أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر إعادة تقويم

كينيث م. كونو KENNETH M. CUNO

ثمة اتفاق في تاريخ مصر الرسمي على أن الملكية الخاصة للأرض أدخلت في القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> وقد ارتبط هذا التطور في القانون التشريعي غالباً من الناحية التحليلية بعملية التحديث<sup>(٢)</sup> وتفترض نظرية التحديث ثنائية أساسية بين مجتمعين نمطيين مثاليين : تقليدي وحديث مما يقتضي ضمناً انقطاعاً حاداً بين الأزمنة التاريخية ؛ أي ما قبل بدء التحديث وما بعده ، وتفترض المجتمعات التقليدية من وجهة النظر تلك إلى القدرة على توليد تغير اجتماعي ذي معنى من داخلها . فالتغير ينتج بالأحرى من اتساع الاتصالات وتنوع التقنية المنتشرة عالمياً من أوروبا الحديثة ومن أمريكا الشمالية . وتتهار في عملية التحديث المعايير التقليدية والبنى في المجتمع المضيف وتنبت في مكانها قيم عقلانية جديدة ومؤسسات ، ويعتبر تطور نظام الأراضي الجديد في مصر غالباً أحد أمثلة هذا التبدل . يُنظر في معظم الدراسات التاريخية حتى اليوم إلى أثر أوروبا وظهور المصلحين الأقوياء الذين تأثروا بالأفكار الأوروبية كأمر حاسم في بدايات التحديث في الشرق الأوسط . أما في مصر فإن الحداثيين الأكثر رمزية هما الاحتلال الفرنسي عام ١٧٩٨ - ١٨٠١ ثم حكم محمد علي باشا ١٨٠٥ - ١٨٤٨ « مؤسس مصر الحديثة » وتشير الدلائل بعد فحص دقيق للمصادر إلى عدم وجود انقطاع تاريخي بل إلى عكسه ، وليس ثمة تحطيم للمؤسسات وحلول محلها بل إنه تطور حركي لها يدين لقوى أصلية بقدر ما يدين لتأثيرات خارجية<sup>(٣)</sup> وهذا يدعو إلى إعادة تقويم للتبدل الاجتماعي - الاقتصادي في مصر ولعلاقتها بالتأثيرات الأوروبية ولدلالاتها في الإصلاح التشريعي .

إن التحول في علاقات الملكية في مصر والأراضي العثمانية الأخرى كان قد أخذ مجراه وأدى إلى ظهور أشكال من الملكية الخاصة للأراضي قبل زمن طويل من إصلاحات القرن التاسع عشر الذائعة الصيت. وهذا على النقيض من العرف السائد في معظم النصوص التاريخية. ويبدو هذا جلياً بعد فحص سلوك العناصر التي تضع يدها على الأرض في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والصراعات فيما بينها على اكتساب الأرض والاستمرار في السيطرة عليها وذلك في مستويات ثلاثة: كمصدر للربح، يمكن التنازل عنه في سبيل الدخل وكوسيلة للإنتاج وسد الرق.

وتشير هذه المستويات المختلفة من الاستفادة من الأرض إلى ترتيبية في الحقوق التي يتم تقاسمها أو المطالبة بها أو/و بإنتاجها، موجودة في الفترة التي سبقت صعود محمد علي إلى السلطة، وهي تشبه أنظمة أخرى قبل رأسمالية في أوروبا وآسيا<sup>(٩)</sup>. وكانت العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً صحيحاً بعلاقات الملكية. وبعبارة أخرى كانت علاقات الملكية علاقات اجتماعية بأوسع معاني الكلمة، ويضفي عليها القانون شرعيته.

ولم يكن تأسيس الملكية الخاصة للأرض في مكان هذا النظام ناتجاً عن «الحقوق» التي لم تكن موجودة أصلاً، كما لم يكن مجرد أمر تحويل من الدولة إلى الأفراد بل شمل دمج مطالبات أصحاب الحصص في سياق واحد وتمليكها لأفراد. فهي تمثل تأسيس سيطرة الأفراد الحصرية على الأرض باعتبارها نظاماً سائداً لعلاقات الملكية بدلاً من السيطرة التي كانوا يتقاسمونها. كانت الإدارة العثمانية للملكية الأراضي في مصر تجسد مبدأ الحقوق المقتسمة<sup>(١٠)</sup>. وكان السلطان (أي الدولة) يحكم القانون «مالكاً» لمعظم الأرض الزراعية. إذ كانت سلطة الدولة على الأرض محدودة في الواقع بحماية الضرائب وبالصيانة الإجبارية لأعمال الري من خلال استخدام السخرة، وعمدت الدولة من جهة ثانية لكي تنجز أمر جباية الضرائب وتصريف الإدارة في الريف إلى استخدام وسطاء متعددين أناطت بهم مسؤولية قرية أو أكثر كانوا يتقاضون منها جزءاً من العائدات ومن قطاعات من الأرض خاضعة للحياة خاصة كذلك. لقاء خدماتهم. وكان الفلاحون أخيراً يملكون حقوقاً تقليدية تخولهم فلاحة الأرض والبقاء عليها.

وفي مصر السبيل وأجزاء من مصر الوسطى كان الفلاحون يحتفظون بأرضهم مدى الحياة ويورثونها لأبنائهم طالما أنهم يدفعون الضرائب «ومن هنا جاء مصطلح أثر أو أثرية» وكان فيضان النيل السنوي يتسبب في تغييرات كبرى في منطقة الأرض الصالحة للزراعة في مصر العليا وبقية مصر الوسطى لذا كانت تقاس الأرض سنوياً ويعاد تقسيمها من جديد بين

فلاحى القرية (أرض المساحة) وهذا يكون ضمان ملكية الفرد لأرضه محفوظاً بالنسبة لفلاحى أرض الأمر ولا بد أن العائلات الأخرى في القرية كانت تحتفظ بحق دائم مماثل في قطع أرض المساحة المخصصة لها. ولم تكن الدولة ولا الوسطاء يتدخلون في شؤون الإنتاج إلا بصورة غير مباشرة من خلال متطلبات الضريبة وأعمال الري.

وقد ذكر سكوت أن الفلاحين حريصون أشد الحرص ومستعدون للدفاع المستميت عن هذين الشرطين: ضمان الحيازة وقدرتهم على اتخاذ القرار المتعلق بعملية الإنتاج، ذلك أن سيطرة الفلاحين المباشرة على الأرض والإنتاج هي وسيلتهم للحفاظ على الأمان في مواجهة القوى التي يصعب التنبؤ بها مثل الطقس أو اقتصاد السوق وعلى أن يضمنوا لأنفسهم مورد رزق مناسب في حدوده الدنيا. إن من شأن التدخل في هذه الحقوق الموروثة أو التشدد في فرض الضرائب والإيجارات التي تهدد بدفع الفلاحين إلى ما دون المستوى المقبول للعيش، أن يثير سخطاً أشد وقد يدفعهم إلى مقاومة أشد مما تستثيره فيهم نظم الاستغلال التي هي أكثر مرونة وإن تكن تنتهب جزءاً أكبر من فوائضهم<sup>(٧)</sup>.

وكان القانون العثماني، وهذا أمر له دلالة، يخفف من الضرائب في سنوات القحط والفيضانات المدمرة كما كان يضمن شروط حياة الفلاح التقليدية لأرضه<sup>(٨)</sup>.

كما أن الأنظمة العثمانية أحدثت تدابير تمنع الوسطاء من الاستبداد بالفلاحين. ومن استنزاف حقوق الدولة المسيطرة على الأرض. ومن أن يختلسوا أكثر من نصيبهم الشرعي من العائدات. وكان ثمة موظفون ذوو رواتب استخدموا في الأصل للإشراف على الزراعة وعلى جمع الضرائب وقد ظهر «الالتزام» خلال القرن السابع عشر<sup>(٩)</sup>. حيث كانوا يتألفون لمدة عام أو أكثر من خلال مزاد علني تقيمه وزارة المالية. وكان الملتزم يتلقى من خلال التزامه قطعة خاصة من الأرض هي «العوصية Usya» وكان يزرعها لفائدته بالأجرة أو عن طريق السخرة أو أنه كان يؤجرها. وكان رحمه الشخصي «الفائض» من أرض العوصية Usya ومن الزيادة المفرطة في الضرائب التي تمت جبايتها تفوق أربع أو خمس مرات كمية الضرائب التي يعيدها إلى الدولة ويشير هذا إلى مدى جدوى الالتزام<sup>(١٠)</sup>.

لا بد للقانون أن تسانده القوة لكي يكون فعالاً في حين أنه في وضع كهذا حيث الدولة ضعيفة لاتشير التدابير الرسمية إلى الممارسات الفعلية. وكان كل طرف ممن يتشاركون في الحقوق على الأرض في مصر العثمانية كما في كل مكان آخر، يستطيع أن يثبت حقه ويدافع عنه بمقدار ما يمتلك من وسائل الإكراه أي من القوة السياسية. وإذا كانت سلطة الحكومة

في الولايات قد ضعفت فإن قوانين الأرض أصبحت تفقد صلاحيتها باطراد في حين ازدادت سيطرة الوسطاء على الأرض على حساب الدولة. وفي بداية القرن الثامن عشر كانوا قد اكتسبوا حقوق وضع اليد على الأرض في مصر وهذا ما كرسهم كالكين لهذه الأراضي بكل معنى الكلمة ويتضمن ذلك :

- ١ — امتلاك الالتزام مدى الحياة مادامت الضرائب تدفع .
- ٢ — انتقاله عن طريق الإرث إلى الأولاد ، أو الزوجات ، أو الرقيق الأبيض .
- ٣ — إمكانية تحويل الأرض إلى وقف وبذلك يضمن للأسرة امتلاكها المستمر .
- ٤ — إمكانية رهن الأرض .
- ٥ — أن يأخذ عليها مبلغاً كرهن أو أن يبيعها مباشرة<sup>(١١)</sup> .

لقد استعملت هذه المعايير بدقة في الدراسات السابقة عن مصر في القرن التاسع عشر لتشير إلى التحرك باتجاه الملكية الخاصة<sup>(١٢)</sup> والأمثلة التي ترى أن الملكية الخاصة قد ظهرت في مصر خلال القرن التاسع عشر كأبعد ما يكون يجب أن تهمل .

وقد اتضح استنزاف الوسطاء لسلطة الدولة على الأرض من خلال أكداً من الأوهام القانونية التي استخدمت لتلتف على الوضع القائم الشرعي للأرض والذي لا يقبل التحويل . كان الإقراض والرهن يتان تحت تسمية ملطفة هي « الإسقاط » فكانت عمليات البيع تسمى « الإسقاط إلى الأبد »<sup>(١٣)</sup> وقد استخدمت أوهام مماثلة في نقل ملكية أراضي الوقف<sup>(١٤)</sup> . ويجب ألا يفاجئنا اللجوء إلى هذه القوانين الوهمية فقد استعملت من قبل في مرات وأمكنة كثيرة ومنها الالتفاف على النواهي القرآنية المتعلقة بالمراهنه وبالرأب<sup>(١٥)</sup> . كما استخدمت بشكل مراوغ فيما يتعلق ببعض القيود على الملكية الخاصة للأرض في بعض أجزاء من أوروبا المعاصرة<sup>(١٦)</sup> . وقد أدى التطور الذي سبب التعامل مع الأرض وكأنها سلعة قابلة للتحويل إلى استخدام هذه الأوهام إلا أن الاستمرار في استعمال التعبير الشرعي القديم الخاص بحيازة الأرض استعمالاً سطحياً جعل هذا الانتقال غامضاً .

أوقفت عملية إعادة تأسيس دولة قوية في القرن التاسع عشر التطور باتجاه الملكية الخاصة جزئياً . مع أنها ويا للمفارقة ، سهلت هذه الحركة على المدى الطويل ، وقد كثفت الدولة من السيطرة على الأرض كما لم يحدث أبداً من قبل ، وفي منحى وحيد وضعت يدها عليها . والأمر الثاني أنها انتهكت حقوق الحيازة التقليدية للفلاحين بتدخلها في عملية الإنتاج وتحويل الحيازة بالشكل الذي رآته مناسباً . وأخيراً سمح ضعف الدولة بعد عام ١٨٤٠ لجلب

جديد من الوسطاء وواضعي اليد المخطوظين الذين خلقتهم أن يؤثروا على سياسات حيازة الأرض لفائدتهم الخاصة .

إذا عبرنا عن مسائل حيازة الأرض بعبارة التنافس أو الصراع بين الأشخاص المتعددين المعنيين بشؤون الأرض وإنتاجها حيث تكون التطورات في القرن التاسع عشر قد ظهرت كاستمرار للاتجاهات في القرن الثامن عشر ، إن تشريع الملكية الخاصة للأرض جاء في أعقاب ذلك الصراع الطويل الأجل للسيطرة على الأرض ، وقد أضفى الطابع القانوني على النظام الجديد الذي صنعه الصراع ووطد بشكل قاطع أوضاع أولئك الذين كسبوا من العملية : أي ملاكي الأرض الكبار بوجه خاص ، وكذلك طبقة من الفلاحين الأغنياء . وهو يمثل في النهاية مرحلة متأخرة في نقل الملكية من حقوق مقسومة في الأرض إلى حق حصري فيها .

وتتطلب الظروف التي قادت إلى هذا التحول في الملكية بحثاً مكثفاً في المستقبل وهنا يبرز دليل على أن هذه العملية كانت في واقع الأمر ، تأخذ مجراها ، بالإضافة إلى العوامل التي ظهر أنها أثرت فيها وفي مردودها ، وقد أخذت الاتجاهات الاقتصادية المحلية والإقليمية بعين الاعتبار بالإضافة إلى التبدل في طبيعة الدولة وقدرتها على تنظيم حيازة الأرض . وسوف نتابع العلاقات المتغيرة بين الفلاحين والوسطاء / مالكي الأرض ، والدولة وبينهم وبين الأرض .

## شرق المتوسط قبل ١٨٠٠

على الرغم من أن بلدان شرق المتوسط تحت الحكم العثماني كانت منفصلة عن أوروبا ثقافياً وسياسياً ، فإنها كانت مرتبطة بها كجزء من منطقة واسعة تخضع لاتجاهات اقتصادية وديمقراطية عريضة . وقد تأثرت الامبراطورية العثمانية بنتائج « ثورة الأسعار » في القرن السادس عشر وعانت من ارتفاع في عدد السكان في نفس الوقت الذي جرى في أوروبا تقريباً ، وقد بدأ عدد السكان بالتزايد ثانية في القرن الثامن عشر على الأقل<sup>(١٧)</sup> . وأدى هذا كله بالإضافة إلى بدايات الثورة الصناعية إلى ارتفاع مطلق طيلة قرن تقريباً في أسعار السلع الزراعية ، كان ملحوظاً في كل من أوروبا والشرق الأوسط . وقد ازداد سعر الأرض بدوره وظهرت المضاربات التجارية في كلتا المنطقتين مع أنها كانت ممنوعة قانونياً<sup>(١٨)</sup> . وشقت عناصر جديدة طريقها بين الطبقات التي تضع يدها على الأراضي وكانت الأرستقراطية التجارية والمالكون المحليون للأرض قادرين على زيادة قوتهم السياسية في مواجهة الملك والفلاحين .

كما سجل تغير تركيب الطبقات المالكة للأرض في أوروبا بفعل حصول العامة على مزارع النبلاء وعلانية في بعض الأحيان حتى حين كان القانون يمنع ذلك . وفي الامبراطورية العثمانية كان التغير بفعل دخول التجار طبقة مالكي الأرض<sup>(١٩)</sup> . وقد دفع ارتفاع الأسعار الأرستقراطية الحاضرة على الأرض ، كما أتاح لها ضعف سلطة الدولة أن تزيد من سيطرتها على حياتها . وكانت الأنظمة الاجتماعية السياسية الراسخة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الملكية ، قد دمرت كما كانت قد تلاشت في الوقت ذاته سلطة الدولة على حياة الأرض . وأدى هذان التطوران إلى إرساء قواعد التغير المؤسسي في وقت لاحق .

أدى ارتفاع الأسعار في منطقة شرق المتوسط خلال القرن السادس عشر إلى ازدياد الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام من الامبراطورية العثمانية ، وكانت السفن القادمة من الهندية تُشحن بالحبوب في الموانئ المصرية في منتصف القرن . وبدا أن سكان الامبراطورية منذ ذلك الحين قد علقوا بشرك الإنتاج ومنع تصدير الحبوب إلى الغرب . وعند ذلك أصبح الأرخيبيل اليوناني مركزاً لتجارة الحبوب الماهرة التي ازدهرت في القرن الثامن عشر<sup>(٢٠)</sup> . وقد وجد القمح المصري والأرز والبقول طريقاً إلى الغرب يتوافق مع طلبات السوق المتبدلة ومع قدرة الباب العالي النسبية على تقوية نظمه التجارية .

واكتسبت المنتجات الصناعية كالصوف والحرير والقطن والكتان والجلود والزيت والأصبغة أهمية جديدة في القرن الثامن عشر بفضل التوسع الصناعي الأوروبي<sup>(٢١)</sup> . بالإضافة إلى أن طلب كل من المنطقة وأوروبا لقطن الشرق الممتاز وحريره ، ولغزله الصوفي والقطني أدى إلى زيادة إنتاج النسيج في بعض المناطق . أدى هذا كله إلى توسع في إنتاج الحاصلات الثمينة وخصوصاً القطن مما قاد إلى نتيجة أخرى هي الاتجاه إلى تخصص إقليمي أكبر . وقد توافقت زراعة أشجار التوت في لبنان ومقدونيا والتوسع في زراعة القطن في مقدونيا والأناضول وفلسطين مع تطور في إنتاج الطعام والأصبغة النباتية في مناطق أخرى . وأصبح سهل البقاع وحوارن مناطق إنتاج هامة للحبوب يتقاتل عليها أمراء لبنان وولاة صيدا ودمشق . وكانت المواد الغذائية المصرية تمون سورية ومقدونيا واستنبول ، بالإضافة إلى تسويقها في مصر وفي الغرب . وكانت مصر تنتج صباغ النيلة أيضاً ( صباغ أزرق ) والعصفر للأسواق الداخلية وللتصدير . وكان تخصص مصر بإنتاج معين إشكالياً بعض الشيء إذ إن أكثر من محصول واحد في العام يمكن أن يظهر في مناطق عديدة واتجهت مناطق مختلفة إلى التخصص بالقطن والكتان والأصبغة والبذور الزيتية وقصب السكر أو المحاصيل الغذائية<sup>(٢٢)</sup> .

في حين كان جزء صغير من تجارة مصر الخارجية يجري مع الغرب مباشرة، أظهرت حركة الأسعار في القاهرة خلال هذا القرن بوضوح أن البلاد كانت تعاني من نتائج النمو العام للتجارة ومن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يوحي بأن العوامل التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار ربما كانت عامة وليست مجرد مسألة تأثير أوروبي. وقد ارتفعت أسعار البقول والقمح والأرز والقطعان والجمال مرتين ونصف خلال القرن وارتفعت أسعار الخراف ثلاث مرات كما تضاعف سعر الزبدة والزيتون والجبن والسكر والعسل مرتين وطرأ ارتفاع على أسعار السلع الصناعية إذ ارتفع سعر القطن الخام خمسة أضعاف تقريباً في حين تضاعف سعر الكتان والقطن المغزول<sup>(٢٢)</sup> وزاد سعر صبيغ العصفر المعد للتصدير ثلاثة أضعاف تقريباً<sup>(٢٣)</sup> وفي مصر كما في كل مكان عزز ارتفاع الأسعار من قيمة ما يترتب على الأرض وهذا عامل رئيسي في تحولها إلى الملكية الخاصة.

في القرن السادس عشر كان العثمانيون قد بدأوا بتحويل أراضي البلقان والأناضول من نظام التيمار Timar إلى نظام الالتزام الذي حصلت عليه دوائر البلاط ورأس المال التجاري الربوي. وفي الوقت نفسه بدأت هذه العناصر بشراء «التيمارات» بصورة غير مشروعة وقد أدى ضعف سيطرة الدولة والفرص الاقتصادية المناسبة بأصحاب التيمارات هؤلاء إلى أن استطاعوا أن يحولوا ما بحوزتهم بصورة غير شرعية إلى الالتزام. وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر ظهور الالتزام الضريبي مدى الحياة «المالكيان» الذي تبع تطور سوق المضاربة في حيازة الأرض كما شهد هذان القرنان ظهور «الجفتلك» في البلقان وهي مزارع تجارية تعود إلى ملكية خاصة ومعفاة من أي التزام تجاه الدولة. وكان الحائز على الجفتلك يملك الأرض جملة وفي الغالب الأدوات والحيوانات والبذور التي استخدمها المستأجرون لديه<sup>(٢٤)</sup>. وهنا كانت عملية استنزاف سيطرة الدولة كاملة كما أن قواعد حيازة الفلاحين تغيرت أيضاً.

وانتشرت «الجفتلك» بسرعة في البلقان في أواخر القرن الثامن عشر مترافقة بشكل وثيق مع انتشار زراعة محاصيل استوائية جديدة كالقطن والذرة<sup>(٢٥)</sup> وكان إنتاج هذه المحاصيل الغالية الثمن والتجارة بها الأساس الاقتصادي لظهور الوجهاء الأقوياء في الولايات أي من يسمون «الأعيان»<sup>(٢٦)</sup>.

وفي لبنان تم تنظيم تربية دودة القز على أيدي مشايخ الدروز وأنظمة الأديرة المارونية. كذلك في البلقان ترافق تركيز الأرض في أيدي قليلة والاستغلال المتزايد للمستأجرين بانتشار السوق الزراعية الشرقية. وفي كلتا المنطقتين لعب تحول الحيازات إلى وقف — وهي ملكية مدخرة من أجل دعم أعمال البر والتقوى — دوراً هاماً في انتزاع الأرض وتركيزها<sup>(٢٧)</sup>.



وترافق بروز الشيخ ضاهر العمر في فلسطين مع انتشار زراعة القطن . وكان ضاهر ومعه مشايخ آخرون قادرين كملتزمين على احتكار القطن باستخدام مماسرة بين الفلاحين والتجار الفرنسيين وحاول خلفه والي صيدا أحمد باشا الجزار وهو رجل قوي محلياً أن يحصل على أكثر ما يمكن من الأرض تحت شكل « ماليكان » وقد سبق احتكاره لكل إنتاج وكل تجارة أساليب محمد علي (٢٩) .

كان الموظفون العثمانيون يدركون المخاطر المالية والسياسية لتطورات حيازة الأرض إلا أنهم لم يكونوا قادرين على إيقافها دائماً . وكانت محاولات إصلاح نظام الأرض الذي بدا « حديثاً » ويوحى ، بجهود راهنة لإعادة توليد أكبر درجة من سيطرة الدولة على الأرض . وقد انتقد دعاة الإصلاح العثمانيون في القرن السابع عشر نظام « الماليكان » وصدر مرسوم بالغائه أيام السلطان أحمد الثالث ١٧١٤ — ١٧١٥ (٣٠) ، إلا أن الحركة الرجعية العسكرية أضعفت مركزه وأدت إلى العودة عن المرسوم بعد ثلاث سنوات ، وقد حاول فيما بعد أن يجري إصلاحاً آخر وذلك بإعادة أراضي الماليكان إلى التزام قصير الأمد ووضع بعضها تحت إدارة موظفي الدولة ذوي الرواتب . وكذلك جرت للمرة الأولى في القرن كله عملية مسح كثيفة (٣١) .

تجددت الجهود للحد من قوة الأعيان المحليين وإعادة تأسيس سيطرة الدولة على الأرض أيام السلطان مصطفى الثالث وعبد الحميد الأول (٣٢) وترافقت الإصلاحات الإدارية العسكرية دائماً مع إصلاحات مالية تؤثر على حيازة الأرض وقد حذا الإصلاح الشهير الذي قام به سليم الثالث ومحمود الثاني حذو هذا النموذج . إن دراسة حيازة الأرض العثمانية في هذه المرحلة هي دراسة صراع متعدد الوجوه على الأرض نفسها بين كل من المركز السياسي وبين الولايات ، وبين أصحاب العلاقة في كل موقع .

## الوضع في مصر

مع أن تاريخ مصر الزراعي في هذه المرحلة يحتاج إلى فحص مفصل ، إلا أنه يمكن إعادة تركيب صورة جزئية عنه من خلال الأدلة المتوفرة حالياً . إن العاملين الاقتصادي والسياسي الأكثر أو الأقل ثباتاً اللذين ساعدا على التغير في مصر العثمانية القرية العهد هما الارتفاع العالمي للأسعار الزراعية وضعف سلطة الدولة . وإذا كانت هناك أحوال ساعدت على التغير فإن العمل الإنساني والتأثير المتبادل هما اللذان يقرران وجهته ونتيجته .

كانت استجابة الوسطاء والفلاحين في ظل ظروف القرن الثامن عشر متنوعة السبل فيما يخص حيازة الأرض واستخدامها. ففي موازاة التغيرات في كل مكان من الامبراطورية العثمانية نجح الملتزمون في مصر في تحويل التزامهم إلى شكل من الملكية الخاصة للأرض، وقد تم التعبير عن حقوقهم في التصرف في فترة مبكرة من القرن الثامن عشر، بكلمة المالكين التي تشير إلى أن حيازتهم مدى الحياة كانت قد أصبحت عامة، وكان تحويل الأرض إلى وقف أو توريثها بوصية أو رهنها أو الاستقراض بضمائها أو بيعها عبر حيلة الإسقاط، ضمن سلطة الملتزم. ويعود تاريخ أقدم السجلات المتعلقة بالإسقاط في مصر إلى عام ١٧٢٨ وهو يشير إلى أن هذا القانون الوهمي كان مستخدماً بصورة عامة في نقل الملكية المتعلقة بحيازة الأرض (٢٣).

ظهر تجار القاهرة بين حائزي الالتزام أو المشترين له في هذه السجلات ويبدو أن المضاربة على نقل الملكية قد حدث غالباً في مناطق طبقة أصحاب الحيازة الغائبة هناك. ويظهر تاجر في سجلات المحكمة كواضع يده على ثلاث قرى في ريف الدقهلية منذ ١٦٧٣ (٢٤). كما زادت سلالة التاجر الشراعي بصورة خيصة حيازتها أثناء القرن الثامن عشر (٢٥). وتبين دراسة والز T. Walz عن تجار الجبلية الذين عملوا في التجارة السودانية أن بعض التجار الأقل شأنًا حصلوا على الالتزام أيضاً. وأجر آخرون أقساماً من الالتزام أو أراضي الوقف، أو حصلوا على رهن لأراضي فلاحين.

وكان الأغنياء من علماء مصر ناشطين أيضاً في الحصول على الالتزام في المناطق المجاورة لإقامتهم في الدرجة الأولى بالإضافة إلى إدارتهم لأراضي الوقف (٢٧).

كان انخراط التجار الأغنياء في الأرض جزءاً من اتجاه عام للاستثمار في الملكيات المدنية والريفية وفي التزام الضرائب (٢٨) وكان من الصعب تمييز أغنى العلماء من كبار التجار في هذا التعامل (٢٩). ومثل هذا الاستثمار مفهوم. وقد قوض ثبات الأسعار النسبي للقهوة والنسيج التجارة الأكثر جدوى في أيدي التجار المحليين (٤٠) في حين كانت أسعار السلع الزراعية ترتفع. ومن المستحيل في الوقت الحاضر التحقق من درجة انخراط التجار في حيازة الأرض. وتظهر أرقام أ. عبد الرحيم أن التجار يشكلون نسبة هزيلة لا تزيد عن واحد بالمئة من الرقم الإجمالي للملتزمين في بداية الاحتلال الفرنسي في مقابل لا شيء قبل قرن ونصف (٤١). لكن حجم حيازاتهم لسوء الحظ لا يشار إليه لا في العدد ولا في مدى رهونات التي كانوا يحصلون عليها بلا ريب.

والدليل الذي يتعلق بتراكم الالتزام غير حاسم أيضاً ويظهر أن كثيراً من الحيازات

كانت صغيرة ومبعثرة: و بين ١٦٥٨ — ١٦٦٦ و ١٧٩٧ ازداد رقم الملتزمين الإجمالي بأكثر من ٢٥٠٪. مع أن درجة تفتت حيازاتهم تنوعت بين منطقة وأخرى<sup>(٤٢)</sup>. ومن جهة أخرى تحول بعض الملتزمين إلى فلاحين في أرض العوصية<sup>(٤٣)</sup> وهي عملية تذكر باحتكار مالكي الأراضي في أوروبا الشرقية المعاصرة في ظل ظروف مشابهة.

ويعتبر تحول الحيازات إلى وقف مثلاً آخر على ازدياد ممارسة الأمر الواقع في الملكية الخاصة للأرض من خلال استخدام القوانين الوهمية، وكانت أرض الوقف تدفع «ضريبة حماية» فقط في هذه الفترة لكي تحافظ على وضعها القانوني. ولم يكن يبيعها أو تقسيمها ممكناً قانونياً كما أنها بصورة عامة لم تكن عرضة للمصادرة. كما أن الأوقاف «الأهلية» كانت تبقى ملكاً لذرية صاحب الوقف وكانوا يتلقون ربع الأرض الموروثة إلى أن ينقطع نسلهم وعندئذ فقط يمكن أن يتحول ربع الوقف الأهلي إلى أعمال البر التي وجد الوقف من أجلها أصلاً. كان هذا التحول للأرض إلى وقف أهلي يضمن للأسرة ملكيتها المستمرة بالإضافة إلى إعفاءات هامة من الضريبة. وكان كثير من الملتزمين قادرين على تحويل حيازتهم (العوصية) إلى وقف. وهنا أيضاً نتج رواج سوق الأراضي عن مبادلة أراضي الوقف — على الرغم من القانون الذي وصل إلى حد بيعها. وكانت أراضي الوقف تستغل بطريقة مشابهة لأراضي العوصية فالناظر (المدير) إما أن يؤجرها لشيخ القرية أو أن يزرعها بطريقة العمل المجور<sup>(٤٤)</sup>.

ويذكر الجبرتي أن أراضي الوقف التي جرى مسحها عام ١٨١٣ وصلت إلى ستائة ألف ٦٠٠٠٠٠ فدان في مصر العليا وضواحي القاهرة وبلغت مساحة الأرض التي جرى تحويلها إلى وقف في هذه المنطقة وحدها حوالي ٢٠٪ من إجمالي الأرض المزروعة في مصر كلها<sup>(٤٥)</sup>. وهذا دليل على المدى الذي وصل إليه انتزاع الأرض من سيطرة الدولة في هذه المرحلة وإذا كانت ملاحظات الجبرتي تدل على شيء فهو أن تركز أراضي الوقف في أيدي الأغنياء من النظار والأعيان كان في حقيقة الأمر عاماً. وهو يذكر شخصاً اسمه شمس الدين حمودة وهو شيخ قرية برما في المنوفية أخبره بأن أسرته توضع يدها على ألف فدان من أراضي الوقف التي لا تدفع عنها أية ضريبة، ويضاف إليها أرض أخرى يدفع عنها مبلغاً اسمياً<sup>(٤٦)</sup>.

وعلى الرغم من دمج حقوق الملكية والاتجاه نحو مركزه الأراضي يبدو أن الملتزمين والنظار لم يكونوا ينخرطون في الإنتاج الزراعي ولم يحاولوا أن يغيروا علاقات الإنتاج. ولو أن الظروف كانت سليمة لكان الاستثمار لرفع إنتاجية الأرض استجابة ملائمة لارتفاع الأسعار في تلك الحقبة... ولكن المردود الكبير الملائم الذي يبدو أن الالتزام قدمها، وإمكانية فقدان الالتزام

تبعاً لتغير الحكام في القاهرة ثبط الاستثمار في الغالب . ومثلما حصل في البلقان تشير الدلائل حتى الآن إلى أن الاستغلال المتزايد كان النتيجة العامة لهذه النشاطات الإيجابية أكثر مما كان الازدياد في فائض الإنتاج<sup>(٤٧)</sup> .

وكان من الممكن ملاحظة أنواع من ردود الفعل على ظروف القرن ، على صعيد القرية ولم تكن تشمل التنافس على حيازة الأرض وحسب بل نشاطات في مجال الإنتاج مما يشير إلى إمكانية تطور زراعي . وكفينا القدر المتيسر لنا من المعرفة في الوقت الحاضر لكي نبين ثلاثة أوضاع توضح ردود الأفعال تلك .

كان يكوّن الممالك في الجزيرة وكثير من أقسام الدلتا المركزية قادرين على الاحتفاظ بأعظم سلطة ويدل على ذلك وجود «بيوت الممالك» وهي مراكز إقامة أو مقرات لممثلهم المحليين في القرى<sup>(٤٨)</sup> . وكانت هذه المناطق تنتج أنواعاً من المحاصيل التي ترسل إلى السوق — كالقطن والكتان والبذور الزيتية والأصبغة وأنواع المحاصيل الغذائية<sup>(٤٩)</sup> — . وكان التدرج الطبقي الاجتماعي هنا واضحاً أيام حملة نابليون نتيجة للسيطرة على الموارد المحلية السياسية والاقتصادية . وكانت الشرطة المحلية ومكاتب الإدارة حكراً على أغنى عائلات القرية وهناك اتجاه لكي تكون وراثية ابتداءً من منصب شيخ القرية الذي كان يمثل عادةً أكثر عائلات القرية قوة وهو السلطة التنفيذية والقضائية العليا في القرية<sup>(٥٠)</sup> .

وفي القرى التي كان الملتزم يؤجر فيها أرض العوصية التي بحوزته كان المستأجر واحداً من شيوخ القرية وكان السعر يعكس حالة سوق الأراضي التي كانت تتغير تبعاً لجودتها وقربها من سوق المدينة فأراضي العوصية بالقرب من بولاق كانت تؤجر بأعلى الأسعار وإذا كان الملتزم قد زرع أرض العوصية لحسابه الشخصي عن طريق العمل المأجور أو السخرة فإن الشيوخ و«الخوليين» كانوا مسؤولين عن الأرض ويتلقون أجوراً عن خدماتهم وكان الخولي وهو موظف يؤخذ من القرية مسؤولاً أيضاً عن التأكد من المساحات ومن تخمين أراضي القرية الذي أجراه موظفو الملتزمين وهو مركز له قوة معتبرة وغنى محتمل<sup>(٥١)</sup> .

وقد قوي مركز العائلات الغنية الاقتصادي أيضاً من خلال إعفاءات هامة من الضريبة . وكان الشيوخ والخوليون و«الشهود» (وهم شهود محليون محترفون لأغراض الضريبة) يُعفون من ضرائب «البراني» على حصصهم في الأرض . وهذه ضرائب استثنائية تدفع عيناً ، وكان الملتزمون يفرضونها على قرى مختلفة تبعاً لقدرة كل قرية وقدرتها على الدفع . وكانت تجبى زبدة ، جنباً ، خرافاً ، حبواً ، عسلأ ، دجاجاً ومنتجات زراعية أخرى من كل ما كانت أسعاره تزداد بالمعنى المطلق للكلمة وبشكل لا يرحم في أوقات

الانحدار المستمر لقيمة العملة . وتظهر التقارير عن البراني في سجلات الضرائب منذ القرن السابع عشر فصاعداً ولكنه ازداد ازدياداً عظيماً بالتوازي مع ضرائب أخرى خلال القرن الثامن عشر<sup>(٥٢)</sup> .

أتاحت القوة السياسية والمالية لتلك العائلات الحصول على أراض إضافية تجنبت ذكرها سجلات الضرائب وذلك بالتواطؤ مع موظفين محليين آخرين<sup>(٥٣)</sup> . وساعد على ذلك نظام الأرض في قرى مصر السفلى إذ أن انتقال الملكية كان يجري أيضاً على هذا المستوى على الرغم من كونها من الناحية القانونية كانت تقتصر على حقوق الانتفاع فقط . وفي هذه المناطق استخدم الأغنياء من الفلاحين المتحالفين مع النخبة الحاكمة مواردهم السياسية والاقتصادية لاكتساب أراض جديدة وإعفاءات من الضرائب كما كانوا في مراكز تمكنهم من استئجار الأرض من واضعي اليد الغائبين إما لمزيد من الإنتاج لبيعه في السوق أو للإفادة من ارتفاع سعر الأرض والتأجير من الباطن .

وكانت الظاهرة المختلفة تماماً بروز ما يمكن تسميته بالفلاحين المناضلين في بعض المناطق . كان هؤلاء الفلاحون ظاهرة سياسية اقتصادية ، فهم يحمون سيطرتهم ويوسعونها إلى مناطق من السوق الزراعية الموجهة والتجارة ، بالإضافة إلى أنهم استعملوا قوتهم لمقاومة عبء الضرائب المتزايدة والرسوم التي كان يفرضها الملتزمون وإدارة الولاية . وكظاهرة اجتماعية تزامن هذا التطور مع تحضر بعض القبائل البدوية ، ومنذ أن تحول هؤلاء البدو إلى فلاحين أصبح من الصعب تمييزهم من الفلاحين حتى أن بعضهم أخذ يرتدي ملابس الفلاحين البنية الصوفية . ولكنهم حافظوا على هويتهم القبلية وتضامنهم في مواجهة الجهات الخارجية . ويبدو أن « النفوذ البدوي » كان العامل المشترك في هذه المناطق الذي حافظ على شبه استقلال عن البكوات<sup>(٥٤)</sup> .

وحصل نوع من التكافل بين البدو والفلاحين في بعض أجزاء الشرقية والدقهلية الدنيا ، ووصِفَ البدو في شمال بليس بأنهم الفئة المسيطرة دون أن تكون الأكثر عدداً<sup>(٥٥)</sup> ، وقد استقروا بجوار قرى الفلاحين واشتغلوا بتربية الماشية والزراعة ، بالإضافة إلى حراسة القوافل على طول الطريق إلى سورية والحجاز وقد وصف المراقبون الفرنسيون هذه المنطقة بأنها غنية بالمحاصيل الحقلية المتنوعة والبساتين وخصوصاً واحات النخيل وكانت شبه جزيرة المنزلة تنافس دمياط كمنطقة لزراعة الأرز<sup>(٥٦)</sup> .

أدت المصالح المتبادلة بين البدو والفلاحين هنا إلى تحالفات عسكرية وكانت « حروب

القرى» تخاض بالتكاتف ضد المناطق المجاورة وتؤكد الإشارات المتكررة إلى فلاحين حملوا أسلحتهم إلى الحقول وإلى المدن والقرى المحصنة ذلك الكفاح<sup>(٥٧)</sup>. وعلى الرغم من هذا الصراع تصمت هذه التقارير عن أي «خراب» نتج عن ذلك. كانت حروب القرى تُشن في سبيل السيطرة على الماء والأرض ولا ريب أن محرکها كان ارتفاع قيمة الأرض والقطعان وكذلك التغيرات العرضية في مستوى الفيضان.

وثمة بعد هام أيضاً لهذا التعايش هو القدرة على مقاومة ابتزاز البكوات، كان دفع الضرائب والعلاقات الأخرى موضوع مفاوضات بين شيوخ البدو والمماليك<sup>(٥٨)</sup>. وخلافاً لمنطقة الدلتا المركزية لم يكن هنالك ذكر «لبیوت المماليك» في الشرقية والدقهلية الدنيا مما يدل على أن البكوات وأتباعهم لم يستطيعوا أن يقيموا حضوراً دائماً هناك.

ويبدو أن حضور الفلاحين المناضلين في وسط مصر كان مرتبطاً بالأهمية المتزايدة للمحاصيل النقدية لكن البدو المقيمين هنا (العرب الفلاحون) أخضعوا الفلاحين واستنزفوا أراضيهم، ومنذ حوالي منتصف القرن استقرت إحدى القبائل وعملت في الزراعة على ضفة النيل اليمنى في مناطق أطفيح وأشمونين ومنفلوط، وفي الزمن الذي كتب فيه جومارد ملاحظاته ١٧٩٩ — ١٨٠١ كانت تبسط سيطرتها على الأرض عبر النهر وكانت قد وضعت يدها أصلاً على معظم الجزر في مصر الوسطى وعلى شريط من الأرض بعرض ربع فرسخ على الضفة اليسرى وكانت الجزيرة التي وضعت يدها عليها تزرع تبغاً ونيلة وقصب سكر وأشجار نخيل ومحاصيل للعلف، بالإضافة إلى البطيخ والحبوب والخضار. والزمرة الأولى من المحاصيل هي الأكثر أهمية وهي تزرع لتلبية حاجات الأسواق المحلية والإقليمية وكانت الصناعات الرئيسية في القرية قائمة على السكر والنيلة والصوف وتباع بالإضافة إلى التمر إلى تجار القاهرة وكانت تزرع حمولات كبيرة من المحاصيل العلفية إذ أن الزراعة الصيفية تتطلب التزويد بالقطعان لكي تدير السواقي كما أن القوة العسكرية والاتصالات بين هذه القرى كانت تحتاج إلى قطعان كبيرة من الخيل والجمال<sup>(٥٩)</sup>.

لقد حصل الشيوخ على دور اقتصادي وسياسي متفوق في هذه القرى وفي قرى أخرى بدوية في مصر العليا والوسطى. وفي هذه المناطق ظهرت بالدرجة الأولى قطع صغيرة من الأرض لشيوخ القرى «مسموح» وهي أرض وضعوا أيديهم عليها وهي معفاة من أية ضريبة ويقال عنها «سرقا» قام بها عرب أقاموا بالقوة في قرى متعددة\* ثم أورثوها

\* وردت العبارة بنص فرنسي.

لأعقابهم<sup>(١٠)</sup> وتكشف هذه الملاحظات النقاب عن الطريقة التي يمكن أن تكون قد وجدت بموجبها الحقوق الممتازة في حيازة الأرض على صعيد القرية من خلال ممارسة السلطة السياسية المحلية. إن إحلال البدو محل الفلاحين في هذه المناطق هو واحد من أكثر الأشكال التي اتخذها الصراع أو المنافسة على الأرض وضوحاً بين الفلاحين، والواقع أن الأغنياء من الفلاحين هنا أو في الدلتا قد حصلوا على الأراضي من خلال تلقي الرهونات أو القروض أو من خلال شراء حقوق الانتفاع — ثانية. يساعدهم على ذلك إشرافهم على المصادر المحلية السياسية والاقتصادية.

وفي مناطق الفلاحين المناضلين لم تكن «بيوت الممالك» معروفة وفي زمن الاحتلال الفرنسي كانت الضرائب تجبى منهم بصعوبة أو لا تجبى على الإطلاق<sup>(١١)</sup>. هاهنا وفي محافظة الشرقية السفلى كان يجب على سلطة البكوات في مواجهة استقلال القرى أن تكون مرنة وتتوقف على القوة العسكرية التي يتمتع بها أي من الطرفين في أي وقت.

بقي الحق الشرعي على الأرض بيد الملتزمين في هذه المنطقة وكانت الضرائب تدفع<sup>(١٢)</sup> على الرغم من أن هؤلاء الفلاحين تمكنوا من الإفلات من ثقل الضرائب الباهظة في تلك المرحلة مما ساعدهم على الاستفادة كثيراً من ارتفاع الأسعار العالمي.

تشير تقارير جبرار إلى أن مزارع الفلاحين في منطقة دمياط التي تزرع الأرز ردت بشكل إيجابي على فرص السوق في ذلك الوقت. كان الفلاحون يستأجرون الأرض من الملتزمين إما بأجرة نقدية لكل فدان أو بحصة من المحصول، والمزارع مسؤول عن كل التكاليف، وإذا كانت زراعة الأرز تتطلب رأس مال كبيراً لأعمال إدارة السواقي والحيوانات والسائقين الذين يديرونها وصيانة الأقنية والغرس والتفريد والحصاد، فقد كان المزارع يذهب إلى تجار الأرز في دمياط ليحصل على قرض بالفائدة. وكان هؤلاء التجار يشترون المحصول بعد الحصاد فيدقونه ويأخذونه إلى السوق وكان المزارع يستخدم قوة عمل دائمة بالإضافة إلى عمل موسمي مهاجر وكل منهما له أجر مدفوع وذكر جبرار أنه بفضل هذه الترتيبات: يبدو استثمار مزارع الأرز شبيهاً إلى درجة تقل أو تكثر بمزارعنا في أوروبا<sup>(١٣)</sup>. وهذا أوضح مثال لعمليات التعهد لدى الفلاحين وللتطور باتجاه تنظيم رأسمالي لعلاقات الإنتاج في الزراعة.

والخلاصة أن الفلاحين تصرفوا تحت مختلف الظروف بطرق متنوعة تعكس مصالحهم المادية، وقد حصلوا على/أو قاموا بحماية حيازاتهم من خلال ممارسة السلطة المحلية بما في ذلك القوة المسلحة في بعض الأحيان. ويبدو أن مزارعي الأرز في دمياط لم يكونوا قلقين على استمرار حيازتهم فلم يكن هناك ما يهددها، إذ أن الفيضان الذي يمكن التنبؤ به والطلب

المستمر على الأرز كانا يؤكدان ملائمة ترتيبات الإيجار والقروض وبمجلان تجديدهما آلياً مسألة سهلة نسبياً .

ويدل على ذلك في أية حال رغبتهم في الاستدانة المفرطة في بداية كل موسم وكان الفلاحون في كل حالة قد ثبتوا ورسخوا تأمين حيازتهم وحرية كافية لهم في العمل المتعلق بالإنتاج ليستفيدوا من الفرص التي قدمها ارتفاع أسعار السلع والأرض .

### السياسة وحيازة الأرض منذ علي بك حتى محمد علي

واجه كل من العثمانيين ومنافسهم المحليون على السلطة في مصر حيازة الأرض والمصالح التجارية وحاولوا أن يقدموا لها دعمهم عبر مزيج من الإكراه وبعض الحرية ولكن تلك المصالح التي قويت بسبب ذلك إلى درجة ضعف معها الحكام بالمقابل من خلال فقدان العائدات وأحياناً من خلال فقدان السيطرة على الريف ، وإلى درجة جعلت الحكام يقمعونها . وقد قوضوا على أية حال أسس دعمهم السياسي والاقتصادي . وهو مأزق سوف يواجهه حكام مصر أيضاً في القرن التاسع عشر .

شهد القرن السابع عشر والثامن عشر صراعاً على عائدات مصر في مستويين : نجح الوسطاء نجاحاً كبيراً في اكتساب حقوق على الأرض وقلصوا من سيطرة الدولة الإدارية والمالية ، ومن جهة ثانية أمكن للتزاع بين والي القاهرة وبين القوى السياسية المحلية أن يحدد من الذي سيطر واستثمر نظم الضرائب المدنية والريفية .

في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استطاع عدد من الولاة الأقوياء أن يلائموا بين ضرائب الدولة والتضخم وأن يمدوها إلى الأرض التي كانت قد هُزمت من السجلات وأن يقلصوا من تسريب عائدات الامبراطورية إلى أيدي السماسرة ، مما أدى إلى ارتفاع عائدات الدولة لفترة ما<sup>(١٤)</sup> وفي مرحلة سلالة الماليك حينما كان الحكام الأقوياء قادرين على توطيد مراكزهم في القاهرة كان الاتجاه أيضاً إلى محاولة إحكام السيطرة على عائدات الأرض وأخذ حصة أكبر منها .

وجاءت مع علي بك الكبير (حكم ١٧٦٠ - ٧٢ مع بعض فترات الانقطاع) أول محاولة من جملة محاولات في سبيل المركزية السياسية والاقتصادية وقد كان الإشراف على الجمارك وجمع ضرائب الأرض الأساس الاقتصادي لقوته إذ تدخل في مراكز الجمارك وأزاح الوكلاء اليهود وسلمها (أي الجمارك) إلى التجار السوريين حلفائه<sup>(١٥)</sup> أما بالنسبة لضرائب الأرض فإن الخزينة صارت تتسلمها الآن .



« وكنتيجة للمفاوضات المباشرة بين والي وشيخ البلد [ في القاهرة وفي الواقع هو حاكم مصر ] في ذلك الحين وليس على النظام القديم القائم على الفرض والجباية . [ التخمين ] وجمع الضرائب من الفلاحين الذي كان يشرق عليه وينفذه شيخ البلد وماليكه وكانوا يسلمون الخزينة الملكية البالغ المتفق عليها في المفاوضات <sup>(٦٦)</sup> » .

وزاد علي بك وخلفاؤه أيضاً رقم وثقل الضرائب الاستثنائية المفروضة في المدينة والمناطق الريفية <sup>(٦٧)</sup> .

وقد لجأوا إلى صيغة إحلال أتباعهم الخصوصيين محل المتزمين من الفئة المعارضة أما خصوم علي بك فقد جرى تفهيم أو قتلهم ووزعت حيازاتهم من الأرض على أتباعه وحصل تدخل غير مسبوق في نظام الأرض <sup>(٦٨)</sup> . كان إحكام السيطرة على الوسطاء — الذين استمر العمل من خلالها — استراتيجية أيضاً في المحاولات التي قام بها حسن باشا ١٧٨٦ ولم تعمر طويلاً ، ويوسف باشا ( ١٨٠١ ) الذي حاول إعادة تثبيت السيطرة الامبراطورية على الولاية ، كما كان الأمر في إعادة التنظيم النابوليوني <sup>(٦٩)</sup> . وسلك محمد علي سبلاً مشابهة في سنواته الأولى كوالٍ إلى أن أثمرت تلك السياسات القصيرة الأجل وسمحت الظروف الاقتصادية الجديدة له وأغرته باتخاذ تدابير أكثر تطرفاً .

تغيرت سرعة إصلاحه لنظام الأراضي وهو جزء من الاتجاه الشامل نحو المركزية تبعاً لميزان القوى السياسية في المنطقة كما كان الأمر في عهد أسلافه . إلا أن الشروط الاقتصادية والسياسية القصيرة الأجل أيضاً دفعت بالسياسة في اتجاه المركزية ، وقد برهن أكثر من عقدين من الحرب في أوروبا على كسب مفاجيء لحكام هذه البلدان التي تصدر الطعام . فقد استفاد مراد بك من حرب الائتلاف الأولى <sup>(٧٠)</sup> وكان محمد علي في وضع مشابه عندما نشبت الحرب من جديد وبدأت الحبوب تتدفق من مصر إلى مالطا عام ١٨٠٨ وازداد حجمها بعد عامين عندما ارتفع سعر القمح المصدر من ٢٦ إلى ٨٠ قرشاً للأردب في أقل من اثني عشر شهراً تحت الاحتكار الجديد للبasha . وارتفع سعر القمح في القاهرة حيثشذ من ١٢ قرشاً إلى ١٨ وفي عام ١٨١١ اقترب سعر التصدير من ١٠٠ قرش وظل مرتفعاً حتى عام ١٨١٣ وفي عام ١٨١٦ — ١٧ ونظراً لفشل المحصول الأوروبي زاد سعر القمح المصدر مرة أخرى خلال فترة قصيرة تعاضم فيها التصدير من ٦٠ إلى ١٢٠ قرشاً لكل أردب <sup>(٧١)</sup> . ومن جهة ثانية تطلبت الحرب في البلاد العربية أسطولاً للنقل والإبقاء على قوة كبيرة من المرتزقة تعطي الأولوية العاجلة للبحث عن عائلات جديدة .

ولا شك أن الازدهار المفاجيء لمبيعات الحبوب مكن محمد علي من متابعة إعداد حملة الحجاز بسرعة أكبر وساعدت على تمويل المراحل الختامية من صراعه مع أفراد المالكين وبالإضافة إلى تعامل المالكين مع الإنكليز فإن سيطرتهم على حبوب مصر العليا قد دفعته إلى وضع نهاية مبكرة لهم، وكانت مذبح القلعة قد جاءت بعد انتهاكات المالكين المتكررة لانفاقات دفع الاتاوة قمحاً<sup>(٧٢)</sup>. وهكذا قوى ازدهار التجارة في قبضة الباشا بالإضافة إلى تكاليف التعبئة العسكرية وزاد من سرعة برنامجه لتحقيق المركزية. وكان لابد من إجراء محاولات لتغييرات رئيسية في نظام الأراضي على أية حال. وكان المؤشر إلى قرب تحقق ذلك إحكام السيطرة التدريجية على الأرض والذي بدأ عام ١٨٠٦ والأهمية التي اتخذتها تلك السيطرة في صراعات القرن السابق.

اتبع محمد علي عندما اتسعت سيطرته على مصر سياسة تجاه حياة الأرض يمكن أن تبدو متناقضة في ظاهر الأمر وهي خاصة باستراتيجية ذات حدين من إكراه واختيار فقد سمح لنظام الالتزام بالبقاء خلال السنوات العشر الأولى من وجوده في الحكم وعهد بالالتزامات من جديد إلى أسرته وأتباعه من جهة. ومن جهة أخرى اتبع سياسة تهدف إلى تفويض سلطة الملتزمين على الفلاحين وعدم إلى جباية بعض الضرائب من الفلاحين مباشرة وشجعهم على رفع ظلاماتهم ضد الملتزمين<sup>(٧٣)</sup> وكانت العشوائية الظاهرة في سياسة الأرض تناقض الاستراتيجية السياسية المستخدمة. كانت الغاية هي السيطرة على جميع موارد البلاد وكان من الضروري لتحقيق ذلك تجميع نخبة حاكمة من العائلة، ضباط، بيروقراطيين، وتجار وكلف عدد منهم بجمع الضرائب الزراعية والإشراف على قطع من الأرض تحت تربيئات متنوعة تتضمن في بعض الحالات إلزاماً بإحياء أراض غير مزروعة وجعلها منتجة. وقد وصل دمج السلطة في ممارستها تلك إلى نوع من التفاهم مع القوى السياسية الأخرى البالغة السطوة أو التي لا مفر من قمعها بصورة كاملة — بعض العلماء، شيوخ القرى، ومشايخ البدو. ويعكس تحرك محمد علي التدريجي لتوسيع سلطته إدراكه بأن كل تغييرات بالجملة يمكن أن تثير كثيراً من المقاومة، وعمل عوضاً عن ذلك على ضرب الأهداف الضعيفة أولاً. وكان يعمل على كسب الوقت عندما يصادف معارضة قوية وغايتها أن يمنع تكون أية معارضة موحدة.

في عام ١٨٠٦ جرت المطالبة بنصف «فائض» الملتزمين. وفي عام ١٨٠٧ أصبحت أراضي «المسموح» خاضعة للضريبة، وفي نهاية العام نفسه يقول الجبرتي إن الأراضي التي بحوزة العلماء ومن هم تحت حمايتهم وضعت عليها الضرائب النظامية وفي عام ١٨٠٨ دلت التقارير على أن كثيراً من الملتزمين كانوا غير قادرين على دفع المبالغ المطلوبة منهم فأعاد محمد

علي قراهم إلى عائلته وأتباعه . وكان كثير من هذه القرى في محافظة البحيرة القليلة السكان . وقد تحمل سكان المدينة « نسبة » من قرى المحافظة أعيد إسكانهم هناك بالقوة للتعويض عن نقص العمالة<sup>(٧٤)</sup> .

وفي عام ١٩٠٩ أمر الباشا بتصنيف سجل لضرائب أرض الوقف والعوصية وحاول أن يطبقه في البحيرة أولاً . إلا أن هذا التدبير الذي ترافق مع ضرائب جديدة على الأسواق أثار معارضة بعض العلماء وقد جرت طمأننة المتدوين في أكثر من مناسبة بأن الضرائب الجديدة لن تفرض ولكن إصرار الوكلاء يدل على أن بعضها كان يجبي في الواقع ، وكانت ضرائب الأرض في هذه المرحلة انتقائية ولم تكن مطبقة بالتساوي ، وهو ميراث من القرن السابق وانعكاس لوقائع سياسية . ويسجل الجبرتي اجتماعاً لعلماء وضباط ووجهاء دعوا للاجتماع في السنة القادمة للنظر في وسائل تحسين عائدات البلاد . وكان المشايخ غاضبين من اقتراح إخضاع أراضيهم لضريبة مساوية للأراضي الآخرين ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى صيغت السجلات بحيث تشمل الضرائب كل الأراضي بما فيها أراضي العوصية والوقف والأراضي التي يضع شيوخ القرى أيديهم عليها والتي لم تكن خاضعة للضريبة حتى ذلك الحين<sup>(٧٥)</sup> .

وقد دخل نظام إعادة تنظيم الأرض والزراعة بعد عام ١٨٩٠ مرحلة أكثر تكثيفاً وحتى قبل هذا الوقت واجه الملتزمون ضغطاً شديداً لكي يدفعوا التزاماتهم الضريبية في حينها حتى ولو كانت تعني أن يدفعوها من جيوبهم أو يقترضوها بالفائدة وإذا كان الملتزمون غير قادرين على تسديد التزاماتهم فقد كان عليهم أن يتنازلوا عنها دون أن يتحرروا من دينهم وفي عام ١٨١٢ ومع احتياح مصر العليا كانت كل الأراضي في قبضة الدولة وفرضت عليها الضريبة مباشرة . أما أراضي الوقف المرتبطة بالمساجد فقد فرض عليها نصف المعدل . وكانت تلك الضرائب تؤخذ عينا وكان القمح يُقبل على الفور بدلاً من الدفع النقدي في بقية أنحاء البلاد ، أما القمح الذي لا يؤخذ كضريبة ، فقد كان خاضعاً لاحتكار الدولة . وكان الأرز محتمراً منذ عام ١٨١٢ وقد وضعت الأراضي التي تزرع بمحصول الأرز تحت إشراف موظفين مأجورين حلوا محل التجار في تقديم رأس المال للفلاحين ، وفي شراء محاصيلهم<sup>(٧٦)</sup> .

كان مسح الأراضي في مصر العليا ١٨١٣ - ١٨١٤ ذروة هذه المرحلة من المركزية . فقد قسمت جميع الأراضي المزروعة وغير المزروعة وسجلت باسم حائزها أو زارعها أو باسم أولئك الذين أثبتوا أنهم واضعو يد في ذلك الحين ، وسجلت أسماء كل الذين لهم

ادعاء بالأرض<sup>(٧٧)</sup>. واستخدم المساحون قदानاً موحداً هو أصغر من معظم القدادين التقليدية التي تتدرج في الحجم من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قصبة مربعة (وهي مقياس طولي اقتبس في الأصل من قصب السكر) ويساوي القدان الجديد ٣/٣٣٣ قصبة. وقد صُنفت الأرض تبعاً لحصرتها وتسليم موقعها وما يقابلها من ضريبة<sup>(٧٨)</sup>. وعند اكتمال المسح العقاري جُرد معظم العائدين على أراضي بصفة وسطاء من حيازتهم مقابل وعد بتعويض حكومي.

واكتمل تنظيم إدارة هرمية بالتزامن مع مسح الأراضي ومصادرتها. وكان جميع الموظفين فوق مستوى القرية ينالون أجراً. وقد كلفوا إلى جانب الأمن العام بصيانة نظام الري والإشراف على الزراعة بما في ذلك الحصة من البذور والأدوات والحيوانات حسبما تأس الحاجة، وكذلك جمع الضرائب وشراء المحاصيل الخاضعة لاحتكار الدولة<sup>(٧٩)</sup>. وتم توحيد الضرائب ولكنها لم تنقص بالضرورة، وحذفت البنية الوسيطة القديمة والتي كان قد بدأ اجتثاثها.

وكان قد سمح للمتزمين خلال عام ١٨١٤ بجمع المحصول في أراضي «العوصية» العائدة لهم مع أنهم وجدوا أن الفلاحين سمعوا بالمصادرة وهم يقاومون السخرة الآن. وطلب المكتب المكلف بإعادة النظر في الأوقاف الأهلية من واضعي اليد إحضار صكوكهم والبيانات المؤيدة لها.

وقد فرضت ضريبة تساوي نصف المعدل على الأراضي التي تم التحقق من أن سنداتنا ترجع إلى ما بعد عودة الاحتلال العثماني عام ١٨٠١ أما الأوقاف المخصصة للأعمال الخيرية، فقد أدمجت ضمن أراضي القرى وفرضت عليها الضريبة تبعاً لذلك<sup>(٨٠)</sup>. ولا شك أن عملية التحقق الدقيق كانت تهدف إلى ضم أكبر قدر من الأرض إلى سيطرة الحكومة.

ويبدو أن كثيراً من مرتزقة محمد علي وزوجاتهم حصلوا على التزامات في عام ١٨١٥ وأدت المصادرة في ذلك العام ومحاولة إدخال الأسلوب الأوروبي الآلي إلى عديد من الوحدات في القاهرة إلى القرد والإخلال بالأمن وسمح لكثير من أولئك المتزمين نتيجة لذلك بأن يحتفظوا بأراضي العوصية العائدة لهم ولكن دون أي من الحقوق القديمة المتعلقة بالسخرة لزراعتها<sup>(٨١)</sup>. وأعطيت وعود لهؤلاء المتزمين ولغيرهم بإعطائهم منحة حكومية كتعويض عن أراضيهم المفقودة ولكنها كانت أصغر مما توقعوا وبطيئة في الوصول. وكانت أراضي الوصية معفاة من الضريبة ويشير تقرير أمين سامي عام ١٨١٧/ ١٨١٨ التعلق بالموازنة إلى أن هذه الأراضي فرضت عليها الضريبة الكاملة. وأخيراً في حالة جميع الأراضي التي احتفظ بها الوسطاء القدامى وجدوا أن ممتلكاتهم قد تقلصت بسبب استخدام القدان الجديد الأصغر

مساحة<sup>(٨٢)</sup> عند إجراء عملية المسح . وقد لاحظت هيلين ريفلين التشابه بين إعادة التنظيم التي قام بها محمد علي وبين خطط إصلاح سابقة « إن الثورة في حياة الأرض في مصر والتي ارتأها جزئياً سليم الثالث وتابوليون ومينو « Menou » قد نفذها محمد علي<sup>(٨٣)</sup> ... » والحقيقة أن ذلك كان إحياء لنظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر . وكانت خطة هذا النظام أن يصل تدفق العائدات إلى أوجه نحو العاصمة . كما أنه يتضمن بنية إدارية من الموظفين الأجورين الذين يجمعون الضرائب ويشرفون على الري والزراعة<sup>(٨٤)</sup> . وكانت المحاولات العثمانية لعكس عملية فقدان السيطرة المركزية في الولايات المختلفة أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر تهدف إلى تقليص الضرائب الزراعية إن لم يكن إعفاءها ، والعودة إلى نوع ما من النظام الأصلي ولكن العثمانيين كانت تنقصهم القوة للمضي بالإصلاح قدماً وكانوا مكروهين بدلاً من ذلك على البحث عن مساندة العناصر نفسها التي كانت تستنزف سلطة الدولة على الأرض وذلك ضمن جهودهم الهادفة إلى إخضاع بكوات المماليك . وقد ظلت بقية من آثار نظام الأراضي العثماني الأصلي حية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولكن المؤلفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين استلهموا بلاربع ذلك النظام في مساعدتهم للفرنسيين على ابتكار نظامهم « الجديد » .

كانت إدارة محمد علي المركزية ثورية في أنها غيرت تماماً بنية السلطة السياسية في مصر . ويجب نيل المفهوم القائل أنها كانت في أساليبها جديدة أساساً إلى حد ما أو أنها مستوحاة من أوروبا . فهي ليست إلا مرحلة في سياق متكرر من صراع السلطة المركزية مع خصوصها المحليين في سبيل السيطرة على عائدات أراضي البلاد .

## ١٨١٦ - ١٨٣٧ المركزية والتوسع

كانت السياسة الزراعية في ظل محمد علي جزءاً من برنامج توسع اقتصادي في جميع المجالات . وفي الوقت نفسه كانت الضائقات المالية الناجمة عن الحملات العسكرية والأزمات الدبلوماسية وتوجعات الأسواق الدولية تضيف مزيداً من الضغوط على القطاع الزراعي الذي كان دائماً منبع العائدات الرئيسي .

ولاجمال لزيادة التأكيد على العلاقة بين تجارة الدولة وصناعتها وبين الزراعة فإحكام سيطرة محمد علي على الأرض تبعه وتممه سيطرته على التجارة كما سيطر على جمارك القاهرة عام ١٨٠٥ وعلى جمارك مرقاء المتوسط في عام ١٨٠٧ عندما ضم هذه المدن إلى سلطته . وكان يُرمز إلى تطور الدولة كمشروع تجاري بالمسيرة الشخصية لبوغوص يوسفيان من إزمير وهو

عضو في عائلة أرمنية تجارية كبيرة في تلك الحقبة وقد تدرج في خدمة محمد علي من تاجر ومزارع وموظف في جمارك الاسكندرية إلى «وزير» للتجارة والخارجية في منتصف سنوات ١٨٢٠ وبالتدرج مع تطور الدولة المصرية الإداري<sup>(٨٥)</sup>.

وقد جلب الباشا نفسه إلى مصر معرفة كبيرة بتجارة شرق المتوسط وسياساته. وكان نموذجاً في أيامه<sup>(٨٦)</sup> كشخص جمع بين دور الجندي ودور التاجر في كافالا ومقدونيا. وإبان سيطر على مصر حتى بدأ بتنظيم دولة وتجارة تتجاوز الدولة على قدر ما تسمح به الفرصة. وكان أسطول البحر المتوسط منذ البداية أسطولاً تجارياً ولم يكتسب الصفة الحربية إلا منذ الثورة اليونانية عام ١٨٢١<sup>(٨٧)</sup> وأحرز محمد علي بقيادته مجموعة من التجار الأرمن واليونانيين والسوريين والمغاربة والتجار المحليين خدمات مالية هامة وارتبط بشبكة من المخابرات التجارية والدبلوماسية<sup>(٨٨)</sup> وقبل أن تظهر البنيات الحديثة المصرفية والدبلوماسية للدولة كانت وظائفها متحققة بفضل هذه الروابط وكان تدفق المعلومات يسمح للباشا أن يتلاعب بأسعار الصادرات والواردات لمصلحته وأن يتكبر سياسات ومن ضمنها السياسات الزراعية في ضوء الظروف الدولية.

كانت مشاريع الصناعات غير العسكرية تباشر عملها بمعرفة للماضي وللاتجاهات الاقتصادية المعاصرة. وقد أدت مجهودات الدولة لتطوير الصناعات النسيجية في مصر إلى إدخال تربية دودة القز (الحرير) وإلى التوسع في إنتاج القطن والنيلة واستلزم ذلك تعميق الأقبية القديمة وحفر أقبية جديدة للري الصيفي حتى قبل أن يكتشف جوميل «Jumel» القطن طويل النيلة. ونجد تبعاً لأرقام مصطفى فهمي أن مجمل الاستطاعة الإنتاجية لتصنيع القطن (دون اعتبار مسألة الاستبدال) ٤٩٪ من المماشط و ٢٢٪ من المغازل الآلية و ٥٧٪ من الأنوال المصرية كانت مركبة في أعوام ١٨١٧ — ٢١. كما أن خمسة من أصل تسعة من أعمال (القصار) تبيض القماش، ومشغلي الطباعة الوحيدين كانت قد أقيمت قبل عام ١٨٢١ وهي السنة الأولى التي أنتج فيها القطن ذو النيلة الطويلة<sup>(٨٩)</sup> ويشير هذا كله إلى نية مبكرة لتحديث وتوسيع إنتاج النسيج القطني.

وبقيت المحاصيل الغذائية والمحاصيل التقليدية الأخرى كالكتان والبذور الزيتية هامة من أجل الاستهلاك الداخلي والصناعة والتصدير يضاف إلى ذلك أن أراضي جديدة واسعة زرعت زيتوناً وكرمة كما تجددت زراعة الأفيون وتم استيراد أغنام الميونس لدعم الصناعة الصوفية الجديدة ووظفت المهارات الأجنبية لتأسيس وتحسين إنتاج الحرير والنيلة والأفيون<sup>(٩٠)</sup> وقد أعفيت الأرض من الضريبة (رزق بلا مال) بالنسبة لأولئك الذين أرادوا أن يزرعوا أشجار

الأكاسيا أو الحدائق التزينية على طول ترعة المحمدية ويستفاد من الأكاسيا خشباً متيناً يستخدم في البناء، كما أن الإعفاء الضريبي لأشجار النخيل كان يهدف إلى تشجيع زراعتها وأجريت تجارب في سبيل أقلمة شجرة البن والساج والقرمز ولكنها أخفقت<sup>(٩١)</sup>.

وهناك مصادر متنوعة تحتوي على تقديرات وأرقام رسمية عن مساحة الأرض التي تزرع أو تدفع عنها الضريبة في هذه الفترة. وتشير أكثر الأرقام التي يمكن الوثوق بها في فترة ١٨٠٠ — ٥٠ إلى أن مجمل الأرض المزروعة كانت تتراوح بين ٣ — ٤ مليون فدان (انظر الجدول رقم ١) وتؤكد كل الدلائل ازدياد رقعة الأرض المزروعة خلال هذه الفترة. وهناك ثلاثة مشاريع وسعت رقعة الأرض المزروعة واكتملت عام ١٨٢٠ وهي، ترعة المحمدية التي تجري من فرع روزيتا على النيل إلى الاسكندرية. وإصلاح البحر السبخي بالقرب من الاسكندرية. واستصلاح وادي توميلات من أجل تربية دودة القز. وكان وحده يضم بناء ألف ساقية (نواعير ماء)<sup>(٩٢)</sup>.

جدول رقم ١ تقرير عن الأراضي المزروعة والخاصة للضريبة في مصر عام ١٨٠٠ — ١٨٥٢

خاصة للضريبة					
مصر السفلى	مصر العليا	المجموع	مزرعة	قابلة للزراعة	
٢,٣٧٣		٣,٩٧٠	٤,٠٣٨	٢,٩٠٥	١٨٠٠ ١٨١٣ <sup>(١)</sup> ١٨١٣ <sup>(٢)</sup> ١٨١٣ <sup>(٣)</sup>
١٩٠٤			٣,٠٥٥		١٨١٦ — ١٨١٥
١٩٧٠	١٠٣٣	٣,٠٠٣			١٨١٨ — ١٨١٧
	١٣١٥	٣٢١٩			١٨٢١ — ١٨٢٠
١٩٠٠	١٧٤٨	٣٦٤٧			١٨٢٢
				٣٥٠٠	١٨٣٥
			٣,٨٥٦		سنوات ١٨٣٠
			٤٤٩١		١٨٤٠
			٣٦٧٢		١٨٤٣
		٣٥٩٠			١٨٤٤
		٣٥٢٥	٤١٦٠		١٨٥٢

كيف كانت أنظمة الزراعة وحياسة الأرض تتطور أثناء هذه الفترة ؟

منذ أن اكتمل المسح العقاري عام ١٨١٣ — ١٤ صاحبه تشكل نط من اضطلاع الدولة الكثيف في التجارة والصناعة كانت هناك تغيرات محورية في النظام الزراعي وكانت خطوة تكميلية وقصيرة . وفي عام ١٨١٦ امتدت احتكارات الدولة : وكان يحظر على الفلاحين بيع محصولهم من القنب والسمن والنيلة والقطن والقمح والفلو ، إلى أي كان فيما عدا وكلاء الحكومة ، وكانت هذه المحاصيل تؤخذ إلى المستودعات الحكومية في كل قرية وتشرى بسعر محدد يسجل في حساب كل فلاح بعد اقتطاع الضريبة ، وسار احتكار الأرز في نفس الخط الذي ذكرناه .

دخلت الدولة في ذلك العام مباشرة ميدان الإنتاج من تشجير وزراعة كما يتضح من أمر موجه إلى المدراء لينظروا في أمر مضاعفة الأراضي المخصصة لزراعة القنب والحمص والسمن والقطن مع أن هذا الأمر لم يكن ينفذ بشكل متساو . وكان الكتاب مكلفين بتتبع نمو المحصول ، كما كان عليهم أن يتابعوه في أثناء كل مرحلة من الزراعة ليس لأن الفلاحين كانوا بحاجة إلى تعليمات بل لينعومهم من السرقة التي كانت تشكل جوابهم على الهيمنة الجديدة . وقد استمر هذا النظام حتى أواخر أعوام ١٨٣٠ مع أن التجارة الداخلية بالحبوب كانت قد أصبحت حرة في عام ١٨٣٠<sup>(٩١)</sup> .

اتخذت حياسة الأرض في هذه المرحلة أشكالاً عدة ذات دوافع ونتائج مختلفة ، كانت سياسة الدولة مدفوعة بالرغبة في زيادة الإنتاج للحصول بواسطته على أقصى ما يمكن من الفائض ، وكذلك لضمان ولاء الأحرار البيروقراطية والعسكرية . لم يكن من سياسة محمد علي أن يكافئ خدمات أتباعه بإعطائهم أرضاً . « ... وجدت فيه وسيلة لإغداق الأموال عليهم والهدايا . ولكنني منعتهم بذلك من أن يتحولوا إلى مالكي أراضي فيخلقوا لأنفسهم نفوذاً شخصياً على الأهالي »<sup>(٩٢)</sup> .

وقد تم انتقال ملكية بعض الأراضي مع ذلك . ويلقي الجانب المتناقض من منح الأرض إلى أفراد في مرحلة ازدادت فيها السيطرة المركزية على الأرض ضوئاً على التسويات الضرورية لمعادلة المعارضة للنظام الجديد ولربط عناصر لا يستغنى عنها به . وتستطيع الدولة أن تمنح بكل ثقة أرضاً محدودة طالما أنها قادرة على فرض قواعد الحياسة . ولا يتناقض ذلك بأي شكل



مع الأطروحة القائلة إن كثيراً من هبات الأراضي في هذه المرحلة كان هدفها تشجيع الاستثمار الزراعي والاختبارات واستصلاح الأراضي .

قدمت منح من هذه « الرقعة بلا مال » منذ عام ١٨٢٧ وفقد قسم كبير من الأرض على طول ترعة الحمودية سكانه وتدهورت الزراعة هناك في القرن السابق . وتطلب رأس المال إقامة السواقي وكان غرس الأشجار يعني أن هذه المنح لا بد أن تكون قد أعطيت لأكثر الأفراد غنى .

وقد منحت الأراضي غير المزروعة والتي جرى مسحها ولكنها غير مدونة في سجل الضرائب ( من هنا اصطلاح الإعبادية . أو الوضع جانباً ) تحت نوعين مختلفين من الظروف . كان أحدهما منحها للأفراد الذين جعلوها منتجة . وأعطوا صكوكاً تمنحهم حيازة مدى الحياة على أن تعود الأرض إلى الدولة بعد موتهم وجرى أول منح من هذا النوع في عام ١٨٢٦ ويبدو أنه كان للمنح شكلان : إعفاء من الضريبة مدى الحياة وإعفاء منها على مدى السنوات القليلة الأولى ، واستفاد من عملية المنح الموظفون والضباط والأجانب الذين فقدوا ما كان لهم من امتيازات خاصة بالأجانب وبلغت مساحة تلك الأراضي في عام ١٨٣٧ ١٧٥٠٣١ فداناً وفي عام ١٨٤٨ بلغت ١٦٤٩٦٠ وهي محصورة في مصر الوسطى تقريباً وتقول السجلات التي فحصها علي بركات أن جميع الحاصلين على تلك المنح كانوا يشغلون مراكز إدارية أو عسكرية عالية<sup>(٩٦)</sup> ، وهناك مساحة صغيرة من أرض « المعمور » المزروعة قد مُنحت أيضاً بلغت ٨٧٠٣ فدادين فيما بين ١٨٢٧ و ١٨٤٨<sup>(٩٧)</sup> .

كما منح البدو الرعاة أرضاً مصنفة تحت اسم « الإعبادية » كحافز لهم على الاستقرار . شريطة أن يزرعوها لكن هذه القبائل كانت تجد تأجيرها من الباطن إلى مستأجرين أكثر ملاءمة لها . وجاءت مراسيم ١٨٣٧ و ١٨٤٦ وما بعدها فمنعت هذا النوع من التعامل . ولم تكن منح الأراضي الإعبادية للبدو داخلة في أي صكوك مكتوبة ، ولكنها وعد من الباشا بالأخذ ضريبة من البدو مباشرة وألا يخضعوا للسخرة أو للتجنيد<sup>(٩٨)</sup> . ويبدو أن المنح بموجب هذه التدابير كان نوعاً من الاتفاقية : ففي مقابل هذا الوضع الخاص للبدو كانوا يخدمون كمساندين في الجيش . وقد دفعتهم جهود سعيد وعباس التي كانت غايتها فرض الضريبة على أراضيهم في سنوات ١٨٥٠<sup>(٩٩)</sup> إلى التمرد والهجرة

أما المزارع الخاصة التي سيطر عليها أعضاء من الأسرة الحاكمة فصارت تسمى « جفتلك » ولم يكن حجمها معروفاً في هذه المرحلة ولكنها كانت محدودة على الأغلب بفعل

ضياح عائداتها المتشابهة . وتذكر المصادر المعاصرة مزارع سيطر عليها محمد علي في شبرا مثلاً ومزرعة لإبراهيم في جزيرة الروضة وآخرين غيرهم<sup>(١٠٠)</sup> . ولا تظهر هذه المزارع المبكرة في سجلات الجفتلك والتي سجلت منذ ١٨٣٨ والتي فحصها بركات ( جرت مناقشتها في القسم التالي ) وكانت قاعدة الأرض المعطاة إلى عضو في الأسرة الحاكمة هي نفسها في حالة المزارع الشخصية المبكرة وأراضي الجفتلك الممنوحة منذ ١٨٣٨ . إلا أن المنح الأخيرة كانت جزءاً من استراتيجية استمرار سيطرة الدولة على الزراعة في أعقاب معاهدة بلتايمان في السنة ذاتها . وكان بيان الظروف المختلفة وأهداف الجفتلك الجديدة في سجلات منفصلة .

وفي حين نظم محمد علي بيروقراطية مأجورة في الأنباث فإن إدارة الدولة على صعيد القرية ظل يمارسها قرويون بارزون بأكثر مما كان يجري في ظل النظام القديم وظل شيوخ القرى يعينون من بين أكثر العائلات ثراء كما كان عليه الأمر في الماضي . وكانت العائلات التي توجب عليها الحصول على هذا المركز في ظل البكوات<sup>(١٠١)</sup> غير قليلة . أما في ظل محمد علي فقد كان شيوخ القرى يتلقون منحاً من الأراضي المعفاة من الضريبة « المسموح » بدلاً من الأجر . وحصلت منح « المسموح » في مصر العليا في أوائل عام ١٨١٣<sup>(١٠٢)</sup> . ولم يكتمل مسح مصر السفلى عقارياً حتى عام ١٨١٤ . ولم يكن مؤكداً في ذلك الوقت أن أراضي « المسموح » كان يجري منحها هناك . وأول ذكر للمسموح عند الجبرتي يعيده إلى المسح العقاري في عام ١٨٢٠ — ٢١<sup>(١٠٣)</sup> .

كان يمنح نوعان من أراضي « المسموح » ، مسموح المشايخ ومسموح المصطبة وهدف الأول التعويض عن كلفة الواجبات الرسمية الموضحة أدناه أما الآخر وكان يخصص أحياناً للفرد نفسه وهو نوع من الدعم لتكاليف الزائرين وإقامة الموظفين واللجان . وكان كثير من المشايخ يتلقون أربعة أو خمسة أفدنة من أرض « المسموح » خارجة عن نطاق كل مئة وخمسين فداناً من أرض « المعمور » التي تخص القرية . أما الشيوخ الأكثر وجاهة أو « المقدمين » فكانوا يتلقون عشرة أفدنة خارج كل مئة فدان من المعمور في القرية<sup>(١٠٤)</sup> . وقد حال اختلاف الشروط المحلية واختلاف نظام التكرار في الحدوث وأنماط التنظيم المالي والإداري دون الالتزام بأسلوب موحد تماماً في نظم التطبيق . وسببت جودة أراضي المسموح التي كان المشايخ يحصلون عليها ونشاطهم في تحسيسها أن الضريبة عليها قُدرت بأعلى نسبة في القرى عندما فرض سعيد الضريبة عليها عام ١٨٧٥<sup>(١٠٥)</sup> .

واستمر المشايخ بالإضافة إلى اكتسابهم لهذه الأراضي هم وعائلاتهم ومحميوهم في وضع يكسبون فيه الثروة ويراكمون أراضي إضافية على الرغم من الرقابة المشددة على تسجيل

الأراضي واستثمارها أكثر مما سبق . وتزايدت سلطة المشايخ مع تزايد تورط الدولة في الإنتاج وأصبحوا مسؤولين عن تقدير الضرائب وجمعها ( كما في الماضي ) وعن إعادة تعيين أرض الأثر بعد موت الفلاح أو تجنيده ، وعن تقسيم حصص واجبات السخرة . وعن تحديد زراعة المحاصيل الثمينة بين الفلاحين بعد أن تم تحديد حصة لزيادة تلك المحاصيل<sup>(١٠٦)</sup> . ويقال أن الفساد الذي ألحقه الشيوخ بدورهم في إعادة تعيين الأراضي قد جعل سعيد ينقل هذه الوظيفة إلى حكومة الولاية في عام ١٨٥٤<sup>(١٠٧)</sup> . وهذه العائلات ومعها الفلاحون الأغنياء هي التي وُظف أبناءها عندما فتح مجال الوظائف المحلية الدنيا أمام أبناء مصر في سنوات ١٨٣٠<sup>(١٠٨)</sup> ويشير هامونت إلى أن واحداً من هؤلاء الموظفين في الإدارة الريفية بطنطا كان يتصرف بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فدان من أراضي الإعبادية في عام ١٨٣٩ وتبين أن ٣٠٠ فدان من هذه الأرض كان مسروقاً من جفتلك لعباس باشا منذ سنوات عديدة<sup>(١٠٩)</sup> . وسواء أكان ضحية لدسيمة سياسية أو كان وغداً حقيقياً فإن مسلك هذا الفلاح يدل على سلم الثروة الذي تستطيع قلة من النخبة الريفية أن ترقاه . ويلاحظ دوهاميل في ١٨٣٧ وهو يشير إلى وجود فلاحين كثيرين لا أرض لديهم في القرى التي يشتغلون فيها كعمال مياومين ويقول « ليس من النادر أن نجد شيوخاً يملكون ألف فدان وأكثر من أرض الأثر<sup>(١١٠)</sup> » وكانت هذه مبالغة في مساحة المعدل التمثلي لحياة الأرض ولكنها تظهر إلى حد بعيد وجود درجات متميزة في الفلاحين الأغنياء الذين ظلوا قادرين على الحفاظ على مراكزهم ، بل وتحسينها على الرغم من تبدل نظام الأراضي .

كيف تغيرت ظروف الفلاحين في هذه المرحلة ؟ إن القول بأن الفلاحين تحت نير بكوات المماليك قد ابتعدوا عن الاحتكاك المباشر بالدولة مما يتضمن أن ذلك جعل حياتهم أكثر سهولة<sup>(١١١)</sup> هو سوء فهم لطبيعة النظامين القديم والحديث فكلاهما استغل الفلاحين وفي ظل كلا النظامين كانت قدرة العائلة الفلاحية على احتفال الأعباء المفروضة عليها أو تحويلها إلى مناكب الآخرين مسألة قوة نسبية . وكان الفقير والضعيف ومن ليس له من يحميه يتحملون أسوأ الأعباء المفروضة من الدولة ومن النخبة في كلتا المرحلتين .

وهناك مؤشر تقريبي إلى مجمل الشروط في هذه المرحلة يبين ارتفاعاً في عدد السكان ويظهر « النظام المدني » في رأي كاتب حديث عدداً منخفضاً للموفيات<sup>(١١٢)</sup> ومن جهة أخرى كانت الأرباح التي يجنيها الفلاحون الأغنياء لا تأتي إلا على حساب جيرانهم الفقراء ، وقد جرد الفلاحون بالإضافة إلى ذلك من أملاكهم وذلك لخلق مزارع كبيرة في أعوام ١٨٤٠ وردوا إلى عمال مأجورين أو مستأجرين .

وقد أثر النظام الجديد على حياة الفلاحين بصورة أكثر مباشرة في نواح عدة : بإدخال التجنيد وتنظيم عمل السخرة في مشروعات طويلة الأجل وبعيدة وإعادة إسكان الأهالي في الأراضي المستصلحة والسيطرة على الزراعة وصناعات القرى ، وازدادت الضرائب وأصبحت أكثر قسرية ولكن هذه المطالب الجديدة لم تمر دون مقاومة . وتتضمن السنوات الأخيرة من تاريخ الجريتي إشارات إلى سوق سوداء وإلى جهود مضنية لقمعها<sup>(١١٣)</sup> واتخذت مقاومة المطالب المتزايدة التي أبهظت الجماهير شكل إهمال في العمل أو تخريب في المصانع والمزارع وبتراً أو تشويهاً للذات وسرقات مستوطنة . أو ثورة صريحة<sup>(١١٤)</sup> .

ولا تحدث الثورات بفعل ظروف جائرة إلى درجة مطلقة بقدر ما تحدث بفعل ظروف يُنظر إليها على أنها لن تكون قابلة للاحتمال . ذلك أن حالة الإنسان ورد فعله عليها هما موضوع تقييم ذاتي . والفلاحون الذين ينعمون بتغذية جيدة والذين حسنوا ظروف حصنهم حديثاً أو الذين لديهم ما يريحونه هم أكثر قابلية للثورة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع<sup>(١١٥)</sup> . إن الثورة الفلاحية الكبرى في مصر العليا والثورة الأخرى في الشرقية حدثتا في منطقتين تمتعتا منذ جيل مضى بما يشبه الاستقلال الذاتي وحدثت هاتان الثورتان على أثر المسح العقاري الأكثر شمولاً عام ١٨٢٠ — ٢١ وزيادة الضرائب في الريف وانفجرتا عند بداية عملية التجنيد .

### زيادة حيازة الأراضي ذات الامتياز والاعتداء على حقوق الآخرين منذ ١٨٣٨

لم يكن نظام حيازة الأراضي كما تطور بين المسح العقاري الأول وأواخر سنوات ١٨٣٠ ذا شكل موحد فيما يتعلق بمبدأ الملكية بل إنه يعكس بالأحرى أولويات الدولة في زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد وتحسين العائدات وأن يعيل ويسترضي بعض العناصر الضرورية للحفاظ على الدولة . كان معظم أراضي القرية خاضعاً للضريبة وتحت إدارة مباشرة بيروقراطية بالتعاون مع العائلات البارزة في القرية والأراضي المعفاة من الضريبة هي أراضي « المسموح » التي تحت حيازة المشايخ ، و« الأبعادية » الممنوحة للبدو ، و« الرزقة بلا مال » والإبعادية الممنوحة للضباط والموظفين والأغنياء الآخرين من الأفراد ، والمزارع الشخصية لأعضاء الأسرة المالكة وعدد قليل من كبار الضباط والموظفين .

وطالما بقيت الدولة التي أنشأها محمد علي قوية كان بإمكانها مقاومة جميع الضغوط لنزع تلك الأراضي من قبضة سيطرتها . ولكن ما أن أنشئت الآلة البيروقراطية الجديدة حتى

كانت — بطبيعة تكوينها — في خدمة مصالح فوائد الأراضي في حال نجحت تلك المصالح في بسط سيطرتها عليها .

وتمكس تغيرات نظام الأراضي في أثناء العقد الأخير من حكم محمد علي ضعف الدولة الذي سببه الفشل في سورية ( ١٨٤٠ ) وفرض التجارة الحرة تبعاً لشروط معاهدة بلنابان ١٨٣٨ . كما أن الدولة أضعفتها الأزمة المالية .

وقد تسببت المطالب المتزايدة لاستثمار الرأسمال ووجود مؤسسة عسكرية يتزايد حجمها باستمرار وحروب متصلة بالإضافة إلى البيروقراطية البعيدة كل البعد عن الكمال وانتشار الأوبئة والنيل الغادر في وقوع العديد من القرى ضحية ديون مستحقة لعدم تمكنها من دفع الضرائب في ذلك الحين<sup>(١١٦)</sup> . وكان للزراعة وضرائب الأراضي نصيب الأسد من العائدات فتوجب رعايتها والحفاظ عليها ؛ وجرت محاولة في بادئ الأمر لم تدم طويلاً لدمج مسؤوليات القرى التي تخلفت عن دفع ديونها مع تلك التي استوفت ما عليها<sup>(١١٧)</sup> . وأخيراً صدر عام ١٨٤٠ قرار يبعث في جوهره الروح في نظام الالتزام القديم ثانية ويعطيه شكل هبات العهدة : وطلب إلى الضباط الكبار والموظفين وأفراد الأسرة أن يضطلعوا بمسؤولية أداء ما على القرى المفلسة فيدفعون ديونها ويقومون بحماية الضرائب سنوياً وتاديبها من الآن فصاعداً . وألقيت على كاهلهم مسؤولية تأمين رأسمال لتشغيله تبعاً لحاجات الفلاحين مع الإشراف على الزراعة والحصاد ، كما كان عليهم القيام بدور المحكمين وحلوا محل الطبقة الوسطى من بيروقراطية الدولة فيما يقومون به من أعباء . وقد أفلح ابتكار العهدة ، بفرض إسهام إجباري من الأغنياء في تسديد الديون وكانت العهدة قد صممت لضمان الحصول على عائدات مستقبلية في الوقت الذي يتم فيه توفير نفقات التكاليف الإدارية . كما تخفف فلاحو «العهدة» نتيجة هذا الإجراء من تراكم الديون المتوجبة عليهم بسبب الضرائب . ويتلقى مستلمو هذه الهبات أي «المتعهدون» قطعة من الأرض في كل عهدة لزراعتها لصالحهم الخاص<sup>(١١٨)</sup> .

وزاد عدد منح الجفتليك في أعقاب معاهدة بلنابان وهزيمة سورية وقيل أنها كانت تضم أحصص أراضي القطن في البلاد<sup>(١١٩)</sup> . واختص محمد علي نفسه بمعظم هذه الهبات فبلغت ٢٣٩٤٢٦ فداناً من مجموع ٣٣٤٢١٦ فداناً منحت ما بين ١٨٣٨ و ١٨٤٦ . وتقع معظم أراضي الجفتليك تقريباً في مصر السفلى<sup>(١٢٠)</sup> . واتبعت إدارة الجفتليك الجديدة نسق النظام البيروقراطي الذي عم سابقاً كافة أنحاء البلاد واقتصرت حقوق جميع الفلاحين القاطنين في هذه الأملاك على الاستئجار والعمل المأجور<sup>(١٢١)</sup> .

وقد مكنت العهدة والجفتليك الجديد محمد علي من التملص من تعرفه بالتاليحان التي ستبدأ من الآن فصاعداً بمنع استخدام الجمارك للتحكم بتجارة الاستيراد والتصدير ، أو استخدام احتكارات التجارة لاستغلال أسعار السلع . وقد اضطر الباشا عندما أغلقت أبواب هذه الاختيارات في وجهه إلى أن ينسحب إلى مجال الإنتاج لكي يحافظ على احتكار السلع بصيغة جديدة . وكدليل على ذلك نجده يضع يده على أكبر كمية من الجفالك الجديدة ما بين عامي ١٨٤١ - ١٨٤٥ حيث لم ينج سوى جفتليك واحد أعطي هبة لشخص آخر (١٢٢) .

وقد تعرض فلاحو أراضي العهدة إلى انتزاع ملكيتهم . إذ طلب إلى المتعهدين الاستيلاء على أراضي « الأثر » التي لا يملك الفلاحون المعدمون وسيلة لزراعتها بشرط أن يستعيد الفلاحون مسؤوليتهم المباشرة عليها شيئاً فشيئاً حين تتحسن أوضاعهم (١٢٣) . وكما يبدو في الواقع فإن أحداً لم يبدل جهداً يذكر لتحسين حالة الفلاحين . وكان ضغط المتعهدين لاستيفاء الضرائب المترتبة يقف حائلاً دون ذلك ووجد العديد من الفلاحين الموجودين في أراضي العهدة أنفسهم يتحولون إلى مستأجرين . وقد توصل بركات إلى أنه من مجموع أراضي العهدة التي تمتلكها العائلة المالكة عام ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ، لم يبق سوى ٩٩٣٠٦ فدان من مجموع ٢٢٨٤٦١ فداناً في حوزة الفلاحين (١٢٤) .

وقد يعكس انعدام المقاومة الظاهري لهذه التغيرات في مكائهم البؤس المزري الذي كان يعيشه الفلاحون على أراضي العهدة والجفتليك بحيث أن انعتاقهم من دفع الضرائب التراكمية عليهم وإمكانية استمرار ضمان معيشتهم كمستأجرين وعاملين كان يبدو لأعينهم نوعاً من « التحسن » في شروطهم . ولكن قد تعكس تلك الصورة المائلة للسكينة عدم كفاءة المصادر التي تعتمد عليها في إظهار ردود فعل الفلاحين على حقيقتها .

وقد يعكس نموذج هبات الأرض في الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى الدوافع المالية الواضحة تشرذماً ضمن البلاط ازدياد تشعباً ؛ ورغبة بربط النخبة السياسية ربطاً أشد إحكاماً بالباشا في ضوء ذلك التقسيم . وتم تسجيل هبتي جفتليك جديديتين باسم ابنتي الباشا وابن أخ له وابنته سعيد وحليم وحفيده عباس ولكن إبراهيم لم يكتب باسمه أي هبة (١٢٥) . ومع أن هدف تشجيع الاستثمار لم يغب عن منظور السياسة (١٢٦) ، فإن إعطاء المزيد من الحقوق لأصحاب حياة أراضي « الأبعادية » قد يتضمن كذلك إعطاءهم امتيازات سياسية ، إذ أصبحت هذه الأراضي وراثية عام ١٨٣٦ وفي ١٨٤٢ تم منح أصحابها الحق الكامل في ملكيتها (١٢٧) .

لم تتخذ أية إجراءات أخرى لانتزاع السيطرة على الأراضي باستثناء ما وقع في أراضي الابعادية والجفالك الجديدة . كما لم تعط أية حقوق للملكية للمتعهدين . وقد أناط قانون عام ١٨٤٦ بالفلاحين بعض حقوقهم التقليدية في أراضيهم — بما فيها تحويل ملكيتها — وقد يكون القصد من ذلك إيجاد قوة تحد من سلطة المتعهدين إلى حد ما . ويبدو ذلك القانون في إعادة تشيئة لحقوق الفلاح في العودة إلى أرضه « الأثر » التي هجرها وكأنه قد صمم خصيصاً لينصب طعماً لإغراء الهاربين بالعودة بالإضافة إلى توافقه مع مقاصد الدولة في أن يستعيد الفلاحون المعززون الأرض من المتعهدين حالما يتمكنون من ذلك (١٢٨) .

ويدل هذا المزيج من الإجراءات القديمة والحديثة على أنه بالرغم من التعديلات الطارئة على إدارة حيازة الأراضي لاستيفاء المطالب الحديثة فإن أهداف سياسة الدولة بقيت ثابتة لم تتغير : بلوغ أكبر قدر من الإنتاج والعائدات مع الاحتفاظ بزماء السيطرة المحكمة على الأراضي . وعلى الرغم من أن أصول نظام الأراضي للجيل القادم بأراضيها الواسعة ، تبدو واضحة فلم يكن ذلك هو المقصود تماماً هنا ، فلو أن الدولة تمكنت من الاستمرار في سياستها واستعادة سلطة كافية على مالكي الأراضي الذين أسهمت هي في إيجادهم إذا لتطورت ملكية الأراضي في مصر بعد منتصف القرن تطوراً مختلفاً عن الشكل الذي اتخذته فعليا فيما بعد .

## تناقضات معلقة

جاءت التشريعات الإضافية لحقوق الملكية الرسمية للأراضي في مصر إبان القرن التاسع عشر نتيجة ليس لميل أصحاب الأراضي لاقتناء المزيد والمطالبة بالمزيد وحسب ، بل لجهود الحكام المبذولة لحل تناقض أساسي في عملية تشكيل الدولة نفسها . وكانت هذه الورطة هي الورطة ذاتها التي واجهت فيما مضى المصلحين العثمانيين ومنافسيهم المحليين في القاهرة . فتحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات كان شرطاً أساسياً لبناء دولة قوية والحفاظ عليها سواء أكان الأمر يتعلق بالسياسة العثمانية أو بمجهود المتنفذين المحليين الرامية إلى بناء دول بنظام خلافة . ويشكل هذا الشرط الدافع الكامن وراء اختلاف وتنوع المخططات الإصلاحية المالية التي شهدتها تلك الفترة ، كما أسهم في دفع السياسة باتجاه المركزية الإدارية وتنصيف وسطاء الضرائب الزراعية وممارسة سلطة أكثر تشدداً ومباشرة على الأراضي . وينطبق المبدأ ذاته على مجال التجارة كما يتبدى واضحاً في سياسة الدولة المتعلقة بحماية الضرائب من رسوم

الجمرك. وهكذا سارت الإصلاحات الإدارية والمالية جنباً إلى جنب مع «الإصلاحات العسكرية» إذ أنشئت قوات قادرة على السيطرة على الأرياف وسحق قوى النفوذ المستقلة بذاتها.

ومن جهة أخرى اقتضت عملية إعادة بعث دولة من جديد أو بناء واحدة أخرى تعاون العناصر الأساسية في المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل شيوخ البلد والتجار والبرورقراطيين والضباط وغيرهم ممن يمتلك العديد منهم — إن لم يكن كلهم — أراض أو مراكز لجباية ضرائب الأراضي. وقد بلغ الأمر حداً اضطر الدولة التي كانت تعتمد على دعمهم إلى الإحجام عن مصادرة أو تشديد القبضة على ممتلكاتهم من الأراضي أو نشاطاتهم المرتفعة أو مناصبهم — وإن قامت بشيء من ذلك فقد كان يترافق مع امتيازات كبيرة وإعفاءات لا يستهان بها. أما حين كان الأمر يتعلق بحاجة الدولة إلى العائدات فكان الحاكم يدفع في ذلك الاتجاه إلى مواجهة مباشرة مع فوائد الأرض بشكل خاص.

وسعى حكام مصر لحل هذا الإشكال بطريقتين. تحلّت أولاهما بتأسيس هيمنة عسكرية على الأرياف ومن ثم السماح لمن يدعم الدولة ويتعاون معها بترسيخ أقدامهم كأصحاب أراض. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تزد على أن أعادت خلق التناقض القديم بصيغة جديدة مرجفة حله إلى وقت آخر. وهكذا فإن هذه السياسة إبان حكم علي بك وخلفائه وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تراكمت بضغط متزايد من فرض الضرائب على أصحاب الأراضي. وترانا نقرأ عن السلوك المتعسف الذي انتهجه الحكام الذين «يؤثرون» طاقة من التجار حيناً ثم يخضعونها لألوان من الابتزاز حيناً آخر<sup>(١٢٩)</sup>.

أما الطريقة الثانية في الحل فاتبعت التوسع العسكري. ونحن إذ نقول ذلك لا نقترح أنه العامل الوحيد الذي دفع إلى التوسع. إلا أن الانتصارات في ذلك المجال ستساهم دون ريب في ملء خزائن الدولة على المدى القصير من الغنائم، أما على المدى الطويل فستزيدها ثراءً من خلال السيطرة على الطرق التجارية واستغلال الثروات الاستعمارية التي من شأنها تخفيف حدة الاضطراب إلى جمع عائدات أكبر في أراضي الوطن ولو بشكل مؤقت. ومن هنا يستحق الدور الذي قام به حلفاء الحكام المختلفين من التجار في التوسع المصري أن يلقى اهتماماً خاصاً. فقد كان أولئك التجار على معرفة تامة بالمناطق التي يجدر بالحكام غزوها واستغلالها، وكانت لديهم الخبرة في كيفية امتصاص خيرات تلك البلاد كما كانت مصالحهم تكمن في تخفيف الضغط عن أنفسهم في أرضهم وفي أثناء قيامهم بالتجارة في تلك الأراضي المحتلة مع تمتعهم برعاية الدولة<sup>(١٣٠)</sup>. ويتطلب التوسع زيادة حجم القوة العسكرية ويقوم



بتمويلها أيضاً، والقوة العسكرية بدورها ستعزز مقدرة الحاكم على ممارسة التعسف والإكراه داخل بلاده.

إلا أن الانتصارات العسكرية لا تخلو من كونها مجازفة خطيرة، والعائدات قد تكون عظيمة وافرقة شريطة أن يتمكن الغازي من إدارة الأراضي المحتلة دون بذل تكاليف باهظة. ومن هنا يكون التدخل «القوي» في ١٨٤٠ لحصر قوات محمد علي ضمن مصر بعد آخر من الأهمية. اعتبر هذا الحدث تأكيداً لمسيرة المنطقة نحو طريق التبعية الاقتصادية والتخلف. إلا أن نصيب مثل هذا الرأي من الحقيقة التي لا مرأى فيها يجب ألا يجعلنا نتعالم عن أهمية التطورات الاجتماعية السياسية داخل مصر التي أسهمت في تدعيم هذا التوجه. وتدل الجهود المبذولة للحفاظ على السيطرة على الأراضي وإعاقبة التجارة الحرة بعد عام ١٨٤٠ على أن حكام مصر لم يستسلموا للأمر الواقع؛ إذ استمرت الإصلاحات الإدارية والتنمية التربوية والتنقيب عن المعادن وأعمال الري — وبكلمة أخرى خلق دولة حديثة — جميعها تحت حكم عباس وسعيد. وكما كان الأمر فيما سبق فإن هذه النشاطات كانت تهدف إلى استيفاء متطلبات الشروط المؤقتة وقد خضعت لتبدلات قوى الحكام والفئات السياسية المختلفة. وسعى كل من عباس وسعيد إلى تدعيم موقعهما وزيادة سيطرة الدولة على الأرض وجمع العائدات. وقد قام عباس — كما فعل محمد علي من قبله — بمصادرة ثلثي إلى ثلاثة أرباع أراضي المهددة لتخلفها عن دفع الضرائب وحاول فرض الضرائب على أراضي «الإعبادية» البدوية. كما اتهم عباس بمحاولة إعادة الاحتكارات التي كانت أيام محمد علي (١٣١).

إلا أن الدولة في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر فقدت القدرة على امتصاص خيارات التجارة عبر رسوم الجمر، وقد تقلص حجم جيشها وألغى كل توسع عسكري في المستقبل باستثناء ما كان باعجاء إفريقيا. وأدت هذه القيود إلى الحد من المناورة المستقلة لحكام مصر ودعمت القوة النسبية للمصالح السياسية المحلية كما يبدو ذلك في الاستخدام الواضح لهبات الأراضي لممارسة وصاية سياسية<sup>(١٣٢)</sup>. وحاولت تلك الفئات بدورها تدعيم مواقعها كملاك للأراضي ابتداءً من أفراد الأسرة الحاكمة والموظفين الكبار في القمة إلى النخبة الريفية التي برزت أكثر فأكثر ضمن الدوائر المتوسطة البيروقراطية. ازدادت قيمة الأراضي خاصة في فترة الخمسينيات من القرن التاسع عشر نتيجة لأعمال الري وأسعار التصدير المرتفعة للقطن والحبوب<sup>(١٣٣)</sup>. وكان أحد مؤشرات تعاظم نفوذ أصحاب الأراضي الأثرياء في الدولة أن بدأ حق الفلاحين في العودة إلى أرض الأثر التي هجرها، بالاضمحلال شيئاً فشيئاً خلال ذلك

العقد . كما تم تسهيل تخلي الفلاحين عن الأرض لصالح الدولة لبيعها لمن يستثمرها (١٣٤) .  
وعمل هذان التدييران نقضاً سافراً لسياسة الدولة التقليدية عجل بتمركز الأراضي في أيدي فئة  
أقل عدداً .

كانت هناك مصلحة مباشرة في التجارة لكل الجماعات القادرة على التأثير في سياسة  
الدولة ، بتجارة حرة وبمزيد من التحديد الليبرالي في حقوق مالكي الأراضي ... وبالفعل كان  
هناك حسب رأي باير « Baer » : « حاجة ... لتسهيل تحويل ملكية الأراضي » ولكن ليس  
لمجرد « تشجيع تطوير الزراعة » (١٣٥) . وقد ظهرت منذ قرن مضي حقوق شرعية للملكية  
نتيجة للقيمة المتزايدة المرتبطة بالأرض في وضع لم تكن الدولة فيه قادرة على الإبقاء على  
سيطرة فعالة على التصرف بها . وتكاثفت التطورات الزراعية في القرن التاسع عشر ولكن في  
وضع تعاضمت فيه سلطة الدولة وكان العديد من أصحاب الأراضي الواسعة هم أنفسهم  
موظفون مرموقون في الدولة . وهكذا انتقلت ساحة الصراع على الأراضي إلى الدولة وظهورت  
نتائجها في التشريعات .

أفضت الاحتياجات المادية الجديدة وانتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى  
أيدي مختلفة عن طريق الهبات السابقة والتهريب المستمر لأراضي الآثار من سجلات الضرائب  
إلى اضطراب سعيد للقيام بإجراءاته الشهيرة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر تجلت  
آثارها في التحديد الأوضح لحقوق أصحاب الأراضي وتدعيمها . فرض سيجيد ضرائب مخففة  
« العشور » على الجفالك والإبعاديات وعلى ما تبقى من أراضي العهدة ولكن كان ذلك لقاء  
منح حق الملكية الكاملة لأصحابها (١٣٦) . ونجح في إخضاع أراضي البدو « الإبعادية »  
لضرائب « الحراج » المرتفعة والتي اقتضت إرسال سلسلة من القوات لإجبار القبائل على  
دفعها . أما أراضي « المسموح » فتم فرض « الحراج » عليها عام ١٨٥٧ واعتبرت مماثلة في  
حكمها لأراضي القرى عام ١٨٥٨ . إلا أن شيوخ البلد احتفظوا لأنفسهم بمعظم الامتيازات  
الحلية بما فيها واجب تقييم ما يترتب على كل أرض من ضرائب (١٣٧) — أي أنهم ظلوا قادرين  
على حماية ما وضعوا يدهم عليه وعلى الحصول على المزيد ، في حين تم تأكيد الحقوق التقليدية  
في التصرف بأراضي الفلاحين ولكن دون أن يصل ذلك إلى حق امتلاكها امتلاكاً خاصاً  
مطلقاً .

وبعكس قانون ١٨٥٤ — ١٨٥٨ ارتقاء طبقات أصحاب الأراضي في مصر سلم  
النفوذ من جديد وقدرتها على التأثير في سياسة حياة الأراضي طبقاً لمصالحها . وستبرهن هذه  
الطبقات على أنها أبعد نفوذاً وأكثر استمرارية من مثيلاتها إبان القرن الثامن عشر . إذ إنها

تمكنت من الازدهار والإثراء وحصلت الطبقات الأشد نفوذاً بينها على حقوق ملكية رسمية لأراض واسعة المساحات لقاء ضريبة لا تكاد تذكر . إن نفوذ هذه الطبقات بالإضافة إلى افتقار مصر إلى السيطرة على أسعار الرسوم الجمركية كان يعني في الحقيقة أن عبء احتياجات الدولة المالية المتزايدة يقع بأكمله على كاهل الفلاحين البسطاء . وعلى الرغم من الاستغلال المطرد للفلاحين ، فقد فاقت نفقات الدولة العائدات التي تجبها . واضطر سعيد واسماعيل إلى البحث خارج مصر عن تمويل وصل بهما إلى استدانة مبالغ باهظة ومن ثم الإفلاس .

## ملاحظات

**Author's Note.** I wish to thank Dr. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot and Yahya Sadowski for their many helpful suggestions and criticisms during the successive drafts of this paper.

See Gabriel Baer, «The Development of Private Ownership of the Land», in his *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago, 1969); and idem, *A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950* (Oxford, 1962).

For a more extensive discussion of modernization theory and its inadequacies, see Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development, and Politics», *Comparative Politics*, 3, 3 (April 1971), 283-322. A statement of the theory and its application in an Egyptian context is found in Robert Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1880-1914* (Princeton, 1966). Writers of this school have differed over whether a change in values is primary, or whether technological change first produces the necessary change from traditional to modern values. See, e.g. Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, 1963); Daniel J. Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (Glencoe, Ill, 1958); James A. Bill and Carl Leiden, *The Middle East Politics and Power* (Boston, 1974); and, on the subject of technicalizations, Marshall G.S. Hodgson, *The Venture of Islam* (3 vols: Chicago, 1974), 1, 52-53.

A recent challenge to the periodicity of the modernization thesis is Peter Gran's *The Islamic Roots of Capitalism* (Texas, 1979).

ليست الغاية هنا أن نتساءل عما إذا كانت القوى الداخلية كانت أكثر تأثيراً من الخارجية في هذه المرحلة. إن ثنائية داخلي - خارجي زائفة مثل ثنائية تقليدي - حديث فالعمليات في واقع الأمر في كلا المجالين تتداخلان ولا يمكن فصلهما.

See, for example, Jerome Blum, *The End of the Old Order in Rural Europe* (Princeton, 1978); and James C. Scott, *The Moral Economy of The Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (Yale, 1976).

This discussion follows the land system's detailed description in Stanford Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt», in P.M. Holt, ed, *Political and Social Change in Modern Egypt* (Oxford, 1968), pp. 91-103; idem, *The Financial and Administrative Organization Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton, 1962), pp. 1-50; and Abd al-Rahim Abd al-Rahman Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri fi al-Qarn al-Thamin*, Ashar (Cairo, 1974), pp. 65-124.

الريف المصري في القرن الثامن عشر (القاهرة ١٩٧٤) ص ٦٥ - ١٢٤.

Scott, *Moral Economy*, Introduction.

Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp. 65-124.

The evolution of the role of Egypt's intermediaries is best described in Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt».

Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*. p.78.

*Ibid.*, pp. 83-86.

- In particular, Baer, «The Development of Private Ownership of the Land». — ١٢
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 83-84. — ١٣
- Michel-Ange Lancelotti, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces d'Egypte, dans les derniers années du gouvernement des Mamlouks», Description de l'Egypte, Etat moderne, XI, 474-475 (hereafter cited as DE). — ١٤
- See Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (Pantheon, 1973). — ١٥
- Blum, The End of the Older Order, pp. 19-20. — ١٦
- On sixteenth-century population and prices: Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World of Philip II (2 vols; Harper Torchbooks, 1975), I, 402-410, 517-519. On eighteenth-century population in Europe: Blum, The End of the Old Order, p.241. Given the evidence for a shared demographic experience in the sixteenth century, Middle Eastern population may have begun to increase along with Europe's in the eighteenth. This possibility is also raised in Braudel's provocative discussion of the «Weight of numbers» in Capitalism and Material Life 1400-1800 (2 vols; Harper and Row, 1973), pp. 1-20. Egypt's population in 1800 has been underestimated by as much as one-third; see Justin A. Mc Carthy, «Nineteenth-Century Egyptian Population», Middle East Studies, 12,3 (Oct. 1976), 1-39. — ١٧
- ١٨ — بين سنوات ١٧٣٠ والقصد الأول من القرن التاسع عشر ارتفعت أسعار الحبوب ٢٨٣٪ في الدافرك، ٢٥٩٪ في الحمص، ٢١٠٪ في ألمانيا، ١٦٣٪ في فرنسا. وحول أسعار الأرض والضريبة (Blum, The End of the Old Order, p.242) انظر 17-20, 170, 241-242. في القاهرة كان معدل أسعار القمح والأرز والقاصوليا ضعفين ونصف ما كانت عليه خلال أعوام ١٦٨٠ — ١٦٩٠ انظر الملاحظة 23.
- For Europe: *ibid.*, pp. 17-20. — ١٩
- Braudel, The Mediterranean, I, 584, 591-594; Robert Paris, Histoire du commerce de Marseille de 1660 à 1789, vol. 3, Le Levant, ed. Gaston Rambert (Paris, 1957), pp. 537-539. — ٢٠
- The growth of French commerce in the eastern Mediterranean during the eighteenth century can be followed in Paris (*ibid.*: Paul Masson, Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle (Paris, 1896)). Textile production in parts of the eastern Mediterranean was expanding during this period, only partly in response to Europe's expansion. See Yahya Sadowski, «Eighteenth-Century Syrian Social Revolution: 1720-1840» paper read at the 1978 Middle East Studies Association conference, Ann Arbor, Mich. The Egyptian Delta silk-finishing industry was organized by Syrians who penetrated the Egyptian economy early in the century (M.P.S. Girard, «Mémoire sur l'agriculture l'industrie, et le commerce de l'Egypte» DE XVII, 208-209, 219-223; Albert Hourani, «The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», Colloque Internationale sur l'Histoire du Caire (1969), pp. 222-224. — ٢١
- The economic history of the eastern Mediterranean in this period has yet to be approached with a region-wide perspective. The study of the Balkans is most advanced; see Peter F. Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804 (Seattle and London, 1977), Part 4. On the Lebanon: Ilyis F. Harik, Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845 (Princeton, 1968); William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1845 (Harvard, 1963). On Palestine: Annon Cohen, Palestine in the 18th Century (Jerusalem, 1973). For Egypt the best discussions of countrywide production and distribution are still to be found in various articles of the Description de l'Egypte, especially Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Egypte». Production — ٢٢

and trade in Cairo is discussed in André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe Siècle* (2 vols; Damascus, 1973).

- Raymond, *Artisans et commerçants*, I, 53-65. Raymond stresses local conditions and events as determining fluctuations in the prices of basic commodities. Yet the century-long rise in commodity prices is roughly in accord with that of contemporary Europe. See note 18, above, and Fernand Braudel and Ernest Labrousse, eds, *Histoire économique et sociale de la France* (2 vols; Paris, 1970), I, 383-391. — 27
- Paris, *Histoire du commerce de Marseille*, p. 523. — 28
- Bistra Cvetkova, «Quelques problèmes du féodalisme ottoman à l'époque du XVIe siècle au XVIIIe siècle», *Actes du premier congrès international des études balkaniques et sud-est européennes*, Sofia 1966 (5 vols; Sofia, 1966-1970), III, 709-720. — 29
- Triana Stoianovich, «Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy», *Journal of Economic History*, 13 (Fall, 1953), 402-403. — 30
- Deena R. Sadat, «Rumeli Ayanlari: The Eighteenth Century», *Journal of Modern History* 44 (Sept. 1972), 346-363. The literature discussing this has been summarized in Sugar, *Southeastern Europe under Ottoman Rule*, pp. 211-221. — 31
- Dominique Chevallier, «Aspects sociaux de la question d'Orient», *Annales*, 14 (1959) 35-64; Harik, *Politics and Change, on waqf*, pp. 83-85, 93-95. — 32
- Cohen, *Palestine in the 18th Century*, *passim*. — 33
- Cvetkova «Quelques problèmes du féodalisme», pp. 717-718. — 34
- Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (2 vols; Cambridge, 1976), I 232, 238. — 35
- Ibid.*, pp. 246-247, 256-257. — 36
- Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp. 83-84. — 37
- Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 721. — 38
- Ibid.*, pp. 721-722; Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp. 113-114. — 39
- Terence Waltz, *The Trade between Egypt and Bilad al-Sudan 1700-1820* (Cairo, 1978), pp. 110-112, 115. — 40
- Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, p. 95. — 41
- Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 722-726, and I, 292. — 42
- Asaf Marsot, «Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th Century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 16 (Dec. 1973), 130-154; *idem*, «The Ulama of Cairo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», in Nikki R. Keddie, ed., *Scholars, Saints and Sufis* (California, 1972), pp. 149-166; *idem*, «The Wealth of the Ulama in Late Eighteenth Century Cairo», in Thomas Naff and Roger Owen, eds, *Studies in Eighteenth Century Islamic History* (Southern Illinois, 1977), pp. 205-216. — 43
- Raymond, *Artisans et commerçants*, I, 79-80. — 44
- Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp. 87-91. — 45
- Ibid.*, pp. 87-91. — 46
- Ibid.*, p. 80. Cf. Blum, *The End of the Old Order*, pp. 206-207. — 47
- Lancet, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale», pp. 474-475, 483. — 48
- Abd al-Rahman al-Jabarti, *Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du Cheikh Abd-el-Rahman el-Djabarti* (Cairo, 1988-1896), VIII, 320-321; using Jacotin's Figures (see table). — 49

- Ibid., VIII, 95-96. — ٤٦
- Sadat, «Rumeli Ayantari», p.348. — ٤٧
- MM. Dubois-Aymé and Jollois. «Voyage dans l'intérieur du Delta. Contenant des recherches géographiques sur quelques villes anciennes, et des observations sur les mœurs et les usages des Egyptiens modernes», DE, XII, 188-189. — ٤٨
- ٤٩ — يجب ألا يُنظر إلى وجود إنتاج للسوق على أنه تنازل عن مورد الرزق الذي يوجه الزراعة. فقد كان الفلاحون يهرون بمحارجاتهم ومقهم: رزقاً وب بعض «حاصل النعدي والصناعة المنزلية» ضرورة لضمان بقاء العائلة وتدفق الضرائب.
- On the village shaykh in general, see Gabriel Baer, «The Village Shaykh 1800-1950», in Studies, pp. 30-61; on the shaykh, khull' and other village officials: Abd al-Rahim. Al-Rif al-Misri, pp. 18-36. — ٥٠
- Lancet. «Mémoire sur le système d'imposition territoriale», pp. 477-483. — ٥١
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p. 111; Lancet, «Memoire sur le systeme d'imposition territoriale», pp. 469-470. — ٥٢
- F. Mengin. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed-Aly (2 vols; Paris, 1823), II, 338. — ٥٣
- ٥٤ — لجأ الفلاحون المصريون مراراً إلى العنف في دفاعهم عن مصالحهم. وأما ما كان يجعل هذه الحالات شهيرة فهو درجة نجاحها. انظر Gabriel Baer (الإدعان وثورات الفلاحين في : Studies, pp. 93-108).
- Le Citoyen Shulkowski, «Description de la route du Kaire à Salehhyéh», La décade égyptienne, Vol. I (Cairo, Year VII), P. 25. — ٥٥
- Ibid., pp. 23-26; Le Général Anderossy, «Mémoire sur le lac Menzaiéh», La décade égyptienne, Vol. I (Cairo, Year VII), ([1798-99]), p. 193. — ٥٦
- Le Citoyen Malus, «Mémoire sur un voyage fait à la fin de frimaire sur la Branche Tantique du Nil», La décade égyptienne, vol. I (Cairo, Year VII), pp. 136-137, 138-139; Shulkowski, «Description», p.24; Général Reynier, Mémoires du général Reynier sur les opérations de l'armée d'orient, ou de l'Egypte après la bataille d'Héliopolis (Paris, 1827), pp. 50-52. — ٥٧
- Ibid., Shulkowski, «Description», pp. 26,28. — ٥٨
- E. Jomard. «Observations sur les Arabes de l'Égypte moyenne», DE, XII, 269-272, 278-280. — ٥٩
- Lancet, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale», p.491. — ٦٠
- Jomard, «Observations», p. 280. — ٦١
- See Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 80, 113; and Ali Barakat, Tatawwur al-Milkiyya al-Zirā'iyya fi Misr wa Aiharuh wala al-Haraka al-Siyāsiyya 1813-1914 (Cairo, 1977), p. 15. — ٦٢
- Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Égypte», pp. 117, 172 ff; idem, «Notice sur l'aménagement et le produit des terres de la province de Damietta», La décade égyptienne, Vol. I (Cairo, Year VII), pp. 229-245. — ٦٣
- Stanford Shaw trans. and ed., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass 1964), p. 123. For a survey of the politics of the seventeenth and eighteenth centuries, see Raymond, Artisans et commerçants, I, 1-16; P.M. Holt, «The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798»; in Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 79-90. — ٦٤

J.W. Livingstone, «Ali Bey al-Kabir and the Jews», <i>Middle East Studies</i> , 7 (1971), 221-228.	— ٦٥
Shaw, <i>Financial and Administrative Organization</i> , p. 78.	— ٦٦
Shaw, <i>Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution</i> , pp. 145-146, 157-158.	— ٦٧
Shaw, <i>Financial and Administrative Organization</i> , pp. 7-8.	— ٦٨
Abd al-Rahim, <i>Al-Rif al-Misri</i> , pp. 117-119; Jabarti, <i>Merveilles</i> , VIII, 206-207; Ibrahim el-Mouelhy, «L'Enregistrement de la propriété en Égypte durant l'occupation française (1798-1801)» <i>Bulletin de l'Institut d'Égypte</i> , 30 (1947-1948), 197-228.	— ٦٩
Oirard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Égypte», p. 368; Le Compte Esliève, «Mémoire sur les finances de l'Égypte, depuis sa conquête par le sultan Selym Ier, jusqu'à celle du général en chef Bonaparte», <i>DE</i> , XII, 148.	— ٧٠
Edouard Driault, <i>Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814). Correspondence des consuls de France en Égypte (Cairo, 1925)</i> , pp. 59, 73, 97, 132-133, 227; Jabarti, <i>Merveilles</i> , VIII, 297; Mengin, <i>Histoire</i> , II, 397-398.	— ٧١
Driault, <i>Mohamed Aly et Napoléon</i> , pp. 8, 12-13, 25, 32-33, 54-55, 59, 69-71, 81-82.	— ٧٢
Jabarti, <i>Merveilles</i> , VIII, 313.	— ٧٣
<i>Ibid.</i> , pp. 129-130, 132, 148-149, 176-178. Whether a significant number were relocated to Buhayra is unknown.	— ٧٤
<i>Ibid.</i> , pp. 206-215, 277-279.	— ٧٥
<i>Ibid.</i> , pp. 244-245, 320-323, 347-348.	— ٧٦
<i>Ibid.</i> , IX, 92.	— ٧٧
Yacoub Artin, <i>La propriété foncière en Égypte (Cairo, 1883)</i> , pp. 311-312, 89; Jabarti, <i>Merveilles</i> , IX, 91.	— ٧٨
Artin, <i>Propriété Foncière</i> , p. 89; Helen Rivlin, <i>The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt (Cambridge, Mass, 1961)</i> , pp. 89 ff.	— ٧٩
Jabarti, <i>Merveilles</i> , IX, 87-93.	— ٨٠
<i>Ibid.</i> , pp. 137-138; Mengin, <i>Histoire</i> , II, 49-55.	— ٨١
Jabarti, <i>Merveilles</i> , IX, 90-93, 122-123; Rivlin <i>Agricultural Policy</i> , pp. 57, 121; Amin Sami Taqwi al-Nil (4 vols; Cairo, 1915-1936), II, 266-270.	— ٨٢
Rivlin, <i>Agricultural Policy</i> , p. 59.	— ٨٣
Abd al-Rahim, <i>Al-Rif al-Misri</i> , pp. 71-73; Shaw, <i>Financial and Administrative Organization</i> , pp. 1-7; idem, «Landholding and Land-Tax Revenues», pp. 93-94.	— ٨٤
Levon Marshlian, «The Armenian Boghos Bey Yusufian in the Viceregency of Muhammad Ali Pasha», <i>Forthcoming in Armenian Review</i> .	— ٨٥
Artisans et commerçants ١١.٧١٧-٧١٩ كانت كافالا نفسها مركزاً تجارياً لمنطقة غنية بالقطن والأرز والتبغ والحرير وكانت زراعتها تحت سيطرة مركز سالونيك التجاري. وخلال السنوات الثلاثين من حكم محمد علي شهدت المنطقة هناك تطوراً سريعاً لزراعة القطن في الجفتلك (Sioianovich, <i>Land Tenure and Related sectors of the Balkan Economy</i> pp. 402-404.	— ٨٦



- Descriptions of this fleet and its activities before the 1820s show its function to be primarily commercial-diplomatic: Georges Durand-Viel, *Les Campagnes navales de Mohammad-Aly et d'Ibrahim* (2vols; Paris, 1935), I, 100-102, 152, 155-157, 210; Driault, *Mohammad Aly et Napoléon* pp. 132-133, 136, 188; idem, *La formation de l'empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823)* (Cairo, 1927), pp. 104-105. — ٨٧
- Rubin Adalian, «The Armenian Colony in Egypt during the Reign of Muhammad Ali, paper read at the Middle East Studies Association conference, 1978, Ann Arbor, Mich; A.G. Politis, *L'Hellénisme et l'Egypte moderne* (2vols; Paris, 1928), I, 179-180, 189, 194; Auriant, «Muhammad-Ali et les grecs», *Arcopole*, I (Jan-March 1927), 24-43-all give some examples. No systematic treatment of Egyptian commerce in this period exists, and references to non-European merchants' roles are scattered. This picture of commerce under state patronage has emerged from work still in progress. — ٨٨
- Moustafa Fahmy, *La révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquences sociales* (Leyden, 1954), pp.23-25. — ٨٩
- John Bowring, «Report on Egypt and Candia», *Parliamentary Papers* 1840, XXI, pp. 23,24; Georges Douin, *La mission du Baron de Boislecomte. l'Egypte et la Syrie en 1833* (Cairo, 1927), P. 85; Driault, *Formation de l'empire*, pp. 60,63,89,99. — ٩٠
- Bowring, «Report on Egypt and Candia», p.25; Artin, *Propriété foncière*, pp.26-27, 181-182, 195,257-259. — ٩١
- Jabarti, *Merveilles*, IX, 198-199, 233-234, 305-306, 310. Rivlin conjectures that the total cultivated area declined is untenable (*Agricultural Policy*, p.270). — ٩٢
- Jabarti, *Merveilles*, p.185. — ٩٣
- Ibid.*, p.191; Mengin, *Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamad Ali (1823-1838)* (Paris, 1839), pp.119-121. — ٩٤
- Douin, *La mission de Baron de Boislecomte*, p.111. — ٩٥
- Artin, *Propriété foncière*, pp. 254, 256; Baer, *Landownership*, pp. 16-17; Rivlin, *Agricultural Policy*, p.62; E.R.J.Owen, *Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914* (Oxford, 1969), p.61; Barakat, *Talaawur al-Milkiyya*, pp.33-34. *بركات تطور الملكية* — ٩٦
- Ibid.*, pp.34-38. — ٩٧
- Artin, *Propriété foncière*, pp. 261-262. — ٩٨
- Ibid.*, pp. 263-264; idem, «Essai sur les causes de renchérissement de la vie matérielle au Caire dans le courant de XIX siècle», *Mémoires présentées à l'Institut Egyptien*, V,2, (Cairo, 1907), 71-72: Ra'uf Abbas Hamid, *Al-Nizam al-Ijtimai fi Misr Fi Zill al-Milkiyyât al-Zirâ'iyya al-Kabira 1837-1914* (Cairo, 1973), p.68. — ٩٩
- Jabarti, *Merveilles*, VII, 352; Bowring, «Report on Egypt and Candia», P. 26. — ١٠٠
- See Baer, «The Village Shaykh», *passim*. — ١٠١
- Sami, *Taqwim al-Nil*, II, 245. — ١٠٢
- الجبرتي Merveilles IX, 316 يذكر آخرون أن «المسموح» كان منحوا في مصر السفلى أثناء المسح الأول — ١٠٣
- ولكن لا يوجد دليل على ذلك. إن سجل الديوان الخديوي الذي كتب في وقت ما بعد المنح المذكورة والذي صنمه بركات يحتوي على بيانات متناقضة فهو يذكر أولاً ١٢٧ ر، ٤٤ فداناً في مصر السفلى غير خاضعة للضريبة في عام ١٨١٥ - ١٨١٦ و ٦١١ و ١٧٧٥ فداناً في مصر العليا غير خاضعة

الضريبة في ١٨٢٠ - ٢١ لأنها كانت بوراً في ذلك الوقت . ثم يذكر بعدئذ عند التلخيص «إن مجمل أراضي مصر العليا والسفلى التي لم تقدر عليها ضريبة كان حيث ٧٣٨ر ٢١٥ فدان وهي تتضمن على الإعبادية وعوصية الملتزمين ومسوح المشايخ ومسوح المصطبة ... والبر (بركات) تطور الملكية ص ٢٧ - ٣١) .

Jabarti, Merveilles, IX, 316; Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, p.31.

Artin, Propriété Foncière, p.293

Baer, «The Village Shaykh», pp.37-46.

Artin, Propriété Foncière, pp. 100-102.

Mengin, Histoire sommaire, pp. 100-102.

P.N. Hamont, L'Egypte sous Mohammad-Ali (2vols; Paris, 1843), I, 103-104.

René Cattaui Bey, La régné de Mohamed Aly d'après les archives russes en Egypte (4vols; Cairo and Rome, 1931-1936), I, Part2, 373.

See Rivlin, Agricultural Policy, pp. 117-118

McCarthy, «Nineteenth-Century Egyptian Populations», pp. 28-29.

Jabarti, Merveilles, IX, 115, 224-227, 229, 231-232.

Bowring, «Report on Egypt and Candia», pp.28 ff; Edward Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians (London, 1966 ed) pp. 133-134; Bayle St John, Village Life in Egypt with Sketches of Said (2vol; London, 1852), I, XVII; Rivlin Agricultural Policy, p.205; Baer, «Submissiveness and Revolt of the Fallah», passim.

See Barrington Moore's remarks in Social Origins of Dictatorship and Democracy (Boston, 1966), pp. 453 ff. esp. pp. 471-475.

Natural disasters were not decisive, however, as they occurred both earlier and later without producing crises of these proportions.

Artin, Propriété foncière, p.129.

Ibid, pp. 129-130; Rivlin, Agricultural Policy, p.64; Baer, Landownership, pp. 13-14.

Owen, Cotton, p.62.

Barakat, Tatawwur al-Miliyya, p.94.

Rivlin, Agricultural Policy, pp. 68-69.

Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 85-94. The Baita Liman tariffs were not actually put into effect in Egypt until after the retreat from Syria in the spring of 1841, and various delaying tactics.

- Ibid., p.106. — 122
- Ibid., pp.106-107. — 122
- Ibid., pp.85-94. The evidence for court factionalism has been uncovered by Dr. Afaf Marson in the course of current research. — 120
- See Baer, Landownership, p.17. — 126
- Artin, Propriété foncière, pp333-336. — 127
- Ibid., p.100; Baer, Landownership, p.7. — 128
- See John W. Livingstone, «Ali Bey al-Kabir and the Mamluk Renaissance in Egypt, 1760-1772», unpublished Ph.D. diss., Princeton, 1968. chap.4 — 129
- Note the role of the Mouelhy family, soldiers and silk merchants established in the Hijaz and in Cairo, in Muhammad Ali's early campaigns in Arabia: Ibrahim el-Mouelhy, «Ibrahim et-Mouelhy Pacha. Les Mouelhy en Egypte». Cahiers d'histoire égyptienne, 2, 2-3 (Feb. 1950), 313-328. — 130
- «Uhdas: Artin, Propriété foncière, p.131. Bedouin ib adiyys: idem, «Essai». pp. 71-72. — 131
- Monopolies: Angelo Sammarco, Précis de l'histoire d'Egypte, vol.4. Les règnes de Abbas de Saïd et d'Ismail (1848-1879) (Rome, 1935), pp. 10-11. — 131
- Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 97 ff. — 132
- Export price of wheat. — 133
- 1850 50 P.T./ardebb
- 1852 66 P.T./ardebb
- 1859 74 P.T./ardebb
- Source: Owen, Cotton, p.80.
- Export price of cotton:
- average, 1851-1855 9.85 dollars/qantar
- average, 1856-1860 13-45 dollars/qantar
- Source: Mahmoud el Darwish, «Note on the Movement of Prices of Egyptian Cotton, 1820-1899», in Charles Issawi, ed. The Economic History of the Middle East 1800-1914 (Chicago, 1975), p.448.
- Artin, Propriété foncière, pp.280-281, 283,287. — 134
- Baer, «The Development of Private Ownership of Land», p.68. — 130
- Artin. Propriété foncière, p.161. — 136
- Baer, 'The Village Shaykh, pp. 40-41. — 137

## تدهور اقتصاد الأسرة في مصر خلال أواسط القرن التاسع عشر

جوديث ناكور

كانت الأسرة الفلاحية تشكل وحدة الإنتاج الأساسية في مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي لما قبل الرأسمالية . وكان مجموع أفراد هذه الأسرة ينامون تحت سقف واحد ويتقاسمون فعاليات الإنتاج والاستهلاك . ولم يكن منطقها الداخلي متجهاً نحو تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، بل نحو بلوغ توازن بين احتياجات الأسرة الاستهلاكية وبين مشقة العمل الذي يتطلبه الاستهلاك الإضافي<sup>(١)</sup> . فأولئك الذين يعملون ويستهلكون ملزمون بأفراد الأسرة الآخرين ممن يقتصر دورهم على الاستهلاك فقط نتيجة لعوامل صحية أو لأسباب تتعلق بأعمارهم . ولم تكن الأسرة تعرف تقسيماً بين المنزل ومكان العمل . فالدار والأرض يشكلان ميدان عمل واحد . وكان تخصيص العمل حسب العمر والجنس هو القاعدة المتبعة ، فلم يكن ثمة تفريق تراتبي للواجبات تقريباً ، وإنما يتم تخصيص الواجبات تبعاً لخطوط أفقية لا عمودية حيث لم يكن هناك فصل حدي بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحياة . فأفراد الأسرة موحدون في سعيهم لتأمين المواد التموينية والمأوى وكل ما تتطلبه وحدة الأسرة من احتياجات الاستهلاك المباشر .

لم تنجح هذه النماذج من «الاقتصاد الفلاحي» أو من «الصيغة العائلية المحلية للإنتاج» في تركيزها المطلق على جهد العائلة الفلاحية نفسها ، لم تنجح في وضع المنتج الفلاح في الإطار الأوسع . وقد يفهم منها أن الوحدة الفلاحية بقيت على ما هي عليه لم تتغير إلى أن تجاوزهها قيام الرأسمالية أو محققها كلية<sup>(٢)</sup> .

في مصر ما قبل الرأسمالية كان التنظيم الداخلي والتحكم بالأسرة متأثرين بأشكال من

الاستغلال . فالأسرة الفلاحية لم تكن تقيم أودها وتسد رمق أفرادها فحسب ، بل كانت تنتج فائضاً معيناً لتلبية مطالب الدولة أو ملاكي الأراضي على شكل ضرائب كانت في حقيقتها عصب حياة نظام سياسي يرتكز إلى ثروة الأراضي . وفي الحين الذي قد تتمكن فيه الأسرة الفلاحية من الاحتفاظ بزمم التحكم بتنظيم إنتاجها وباستهلاكها فإن مستوى الإنتاج ، بغض النظر عن احتياجات الأسرة الخاصة . لم يعد مجرد مسألة زيادة مستوى استهلاك الأسرة أو عدمه ، فالأسرة الفلاحية في محاولتها تأمين مطالب الدولة وموظفيها كانت تضطر إلى تنظيم عملها وشؤون الزراعة بحيث تضمن دفع الضرائب وتسليم المحصول . كما كان جهد الفلاح يستغل على شكل أعمال السخرة في مشاريع الري الحكومية وفي أراضي مسؤولي الدولة . أما خارج نطاق هذه المتطلبات لإنتاج أكثر ولعمل إضافي فإن الدولة ومسؤوليها لم يكونوا يهتمون اهتماماً يذكر لتنظيم الأسرة الفلاحية . وبقيت الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية . وكانت أعمال السخرة تتم عادة على نطاق محلي بحيث لا تتأثر حياة الأسرة الفلاحية وأعمالها بغياب أفرادها القادرين على العمل<sup>(٣)</sup> . وبينما كانت هذه الأسرة لا تمارس سلطة تذكر في مسألة استخدام محصولها الفائض عن حاجتها أو فيما يتعلق بالعمل الإضافي المطلوب فإنها ظلت تحتفظ بحكم ذاتي فيما يخص تنظيم إنتاج واستهلاك مورد رزقها .

إلا أنه وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طرأت تغيرات أساسية على بنية الدولة والاقتصاد عامة نتيجة لدخول يواذر الرأسمالية ، ومست هذه التغيرات الأسرة الفلاحية في الإطار الأوروبي حيث كان للرأسمالية جذور طبيعية ، كان التطور الرأسمالي يميل نحو إخضاع إنتاج السلع للملكية المشتركة أي لنقل تنظيم العمل والإنتاج من مكان القرى والعائلات الفردية وسيطرتها ومركزته في وحدات مشتركة ضخمة . وانقسم إنتاج المواد بين الصيغ المشتركة وإنتاج السلع وبين العمل الخاص الذي يتم ضمن المنزل . وعلى الرغم من أن النساء والأطفال كانوا يشغلون مركزاً أساسياً في البروليتاريا الأولى فقد شهد القرن التاسع عشر التجاهل المطرد لعمل الأطفال وحذفه وتحويل النساء إلى قوة عاملة هامشية<sup>(٤)</sup> . وتبوأ الرجال مركز منتجي السلع في حين كانت النساء ينتجن قيماً استخدامية من خلال العمل المنزلي . أما الأسرة التي تجردت من كونها وحدة منتجة استهلاكية متكاملة فقد استحالت إلى مملكة للنساء والأطفال ، حيث كان ما ينتجونه من مواد مغبون القيمة على الرغم من تواجده . وأدى تقسيم العمل الأفقي على أساس الجنس في الأسرة ماقبل الرأسمالية ، والذي كان دون شك منحازاً لسيطرة الرجل ، إلى إفساح المجال أمام تكريس تفوق الرجل .

فالرجل الذي هو كاسب الرزق والعامل في المجال العمومي أصبح يلعب دوراً أساسياً

في إعالة أسرته . قاومت الأسر خلال المراحل الأولى من هذا التحول الصيغ الجديدة للتنظيم وفقدان السيطرة على إنتاجها وأوقات عملها<sup>(٥)</sup> .

في مصر ، وفي الوقت الذي بدأ فيه تعاظم سلطة الدولة والإتجار بالزراعة يقوضان الوحدة الاقتصادية للأسرة لصالح الدولة وطبقة ملاك الأراضي التي بدأت بالظهور ، كان هناك مقاومة واضحة ودفاع فلاحي عن الأسرة كوحدة إنتاجية — استهلاكية . ولم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي أمام غزو الدولة ونزع ملكية الفلاحين لأراضيهم فنشبت مقاومة عنيفة أعقبها الفرار بالإضافة إلى الاستخدام الأكثر تعقلاً للمؤسسات الموجودة وذلك لإحباط النظام الجديد . وكانت النساء أشد مجاهرة بمناهضة التآكل الذي بدأ يهدد الأسرة الفلاحية ويقوض أسس مكانتهن ودورهن الاقتصادي .

إن مدى المقاومة الفلاحية وتركيزها واستراتيجيتها مقترنة بشكل وثيق بطبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة بالإضافة إلى التقاليد الحضارية والمؤسسات الموجودة . وإن أي إحاطة بتحويلات الأسرة الفلاحية وأساليب المقاومة يجب أن تتم ضمن سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

## I

بقيت الخصائص المميزة للريف المصري وكذلك الاقتصاد والمجتمع المصريان عامة إبان منتصف القرن التاسع عشر موضع جدل ونقاش . فالاندماج المتواصل للاقتصاد المصري في نظام اقتصادي عالمي خلال تلك الفترة أكدته الأغلبية العظمى من الكتاب ، إلا أنه لم يتم الاتفاق حول طبيعة هذا الاندماج وسرعته أو حول تأثيراته في المجتمع . فمن جهة كان ينظر إلى المجتمع المصري على أنه مجتمع جامد أساساً لا يتغير : فالمؤسسات الاجتماعية وغالبية السكان بقيت كما هي لم يمسها أي تغيير خلال مسيرة القرن التاسع عشر . ويقترن هذا الرأي بكون مصر بقيت خلال هذه الفترة على ما هي عليه فلم تتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي<sup>(٦)</sup> .

ويعتبر رأي مغاير أن ظهور الاقتصاد المتوجه نحو التصدير والذي يتركز على زراعة القطن وتصديره كان القوة الدافعة المحركة للتغير الاجتماعي . ويؤكد العيساوي أن : الانتقال من اقتصاد إعلالي إلى اقتصاد يتجه للتصدير رافقه تداعي البنى التقليدية

الإقطاعية والمجتمعية أو القبلية. فالعري التي كانت تربط الفرد إلى قريته أو قبيلته بدأت بالانحلال التدريجي أو أنها انفصمت فجأة، وأصبح العمل سلعة متنقلة قابلة للتسويق<sup>(٧)</sup>. إن الفكرة القائلة بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تغييراً داخلياً كبيراً تبدو فكرة صائبة إلى حد بعيد، إلا أن تفسير العيساوي يبقى ناقصاً، فليس هناك أي تحليل للدinاميكية الفعلية لدخول الرأسمالية ومواجهتها للمواقع الداخلي. فالانتقال الاجتماعي الناجم «يرافق» التغير الاقتصادي ليس إلا. وإن عدم تقصي الصيغة المحددة لدخول الرأسمالية في مصر إنما يفترض مسبقاً نوعاً من الاستسلام وانعدام الفعلية في المجتمع المصري. والتحولت الاجتماعية تلت التطورات الاقتصادية طوعاً أو كرهاً: وكما يبدو فإن الطبقات الاجتماعية المصرية خاصة طبقة الفلاحين خضعت للنظام الجديد دون ممانعة تذكر. كما استبعدت فكرة أن البنية الداخلية للطبقات وحتى المقاومة الفلاحية قد تكون أسهمت في صياغة تاريخ دخول الرأسمالية على أنها فكرة مستحيلة.

لقد قام كتاب آخرون بتقصي تأثير تغلغل الرأسمالية في المجتمع المحلي. واتضح أن التوجه نحو زراعة القطن للتصدير، والذي بدأ عام ١٨٤٠ تقريباً، أثر في المجتمع الريفي بالتأكيد. وتساءل هنا ما هي الخصائص المسيطرة البارزة لنظام الإنتاج الزراعي الآخذ بالظهور؟ لقد شهد القرن التاسع عشر الإبحار المتزايد بالزراعة المصرية معازماً بذلك الفروق بين الفلاحين تبعاً لمساحة الأراضي التي يسيطرون عليها، كما شهد ظهور طبقة العمال المأجورين، وكلها مؤشرات تدل على تنظيم رأسمالي. ومن جهة أخرى أدت سمات خاصة ومتفردة من أكتيها بروزاً أن هذا الشكل من الرأسمالية كان «رأسمالية دون رأسماليين زراعيين»<sup>(٨)</sup> إلى صيغ الزراعة المصرية بأنها «رأسمالية استعمارية متخلفة»<sup>(٩)</sup>. «إن دور الدولة في المراحل الأولى من عملية تراكم رأس المال، وتدخل الدولة المباشر في علاقات الإنتاج في الريف والذي استلزم بصورة أساسية ممارسة نوع من القسر السياسي أكثر مما هو اقتصادي، هو ما يميز هذا النوع من الرأسمالية المتخلفة». فالرأسمالية تحول علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الأرياف، إلا أن الدور الأساسي للدولة والاستمرارية العديدة لبعض أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية منع من الانتقال إلى نظام رأسمالي تماماً.

بدأ دور الدولة في تحويل الريف المصري مع حلول النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفقدت الأسرة الفلاحية سيطرتها على تنظيم إنتاجها واستهلاكها حين تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الفلاحية من خلال نظام قائم على الاحتكارات الزراعية وأعمال السخرة والإكراه على الخدمة العسكرية ومصادرة أراضي الفلاحين.

أصبح محمد علي والياً رسمياً على مصر عام ١٨٠٥ . وبقدوم عام ١٨١٢ كان قد قضى على مناوئيه السياسيين وشرع في تحقيق مشروع طموح لزيادة عائدات الدولة بهدف اكتساب القوة وإعادة الاستقلال إلى مصر التي كانت تحت سلطة الامبراطورية العثمانية<sup>(١١)</sup> . وأدت المطالبات الأوروبية بشراء المحاصيل الزراعية نتيجة الفوضى والتمزق اللذين أسفرت عنهما الحروب النابليونية، إلى تمكين محمد علي من الاستيلاء على زمام السيطرة المباشرة على منتجات مصر من الحبوب . وفي عام ١٨٢١ استولت الدولة على محصول حبوب مصر العليا برمته وشحنته إلى مصر السفلى لبيعه لحساب الدولة للتجار الأوروبيين وتم استغلال محصول الأرز في مصر السفلى بشكل مماثل، وبقدوم عام ١٨١٦ بسطت الدولة يدها على جميع محاصيل الكتان والسمسم والعصفر وبذور النيلة والقطن والبقوليات والشعير . كانت الدولة تسلف الفلاحين البذور والدواب ليقوموا بزراعة البذور ونقل محاصيلها إلى مستودعات محلية . وتقوم الدولة بتحديد أسعار المحاصيل وبعد أن تحسم السلف التي قدمتها ورواتب الموظفين يتسلم الفلاح قسيمة بقيمة الباقي . وهذا لم يعد للفلاحين أي سلطة في مجال التسويق . إذ كانوا يرغمون على بيع محاصيلهم للدولة بسعر مخفض ثابت . ومن ثم تقوم الدولة بطلب أسعار أعلى بما لا يقاس ثمناً لتقاضاه من التجار الأجانب والمحليين . وبما أنه كان من المخاطر على الفلاحين الاحتفاظ بأي قسم من المحصول فإنهم كانوا يرزحون تحت عبء إضافي بشرائهم الحبوب ثانية بأسعار أعلى مما باعوها لاستهلاكهم الشخصي<sup>(١٢)</sup> .

كما قامت الدولة بفرض سيطرتها على الزراعة . فكانت تملّي على كل شيخ بلد في كل قرية الكمية المطلوبة من المحصول وأنواعه وهي لا تسعى إلى التحكم بتجارة التصدير وحسب بل وإلى التحكم من الاستجابة للمطالب الأجنبية لكميات متزايدة من محاصيل معينة، وخاصة القطن . وسعى محمد علي إلى امتلاك ناصية النفوذ الاقتصادي والسياسي من خلال إعادة تنظيم مصر على أنها مزرعته الشخصية الخاصة . وقد قدّر في حديث له مع القنصل البريطاني عام ١٨٣٠ محصول القطن لتلك السنة بـ ٢٠٠,٠٠٠ مائتي ألف قطار، ثم أضاف : « لم أجد من المناسب زراعة أكثر من ذلك هذه السنة ولكن إن وضعت إنكلترة يدها في يدي في إمكانها في حال وقوع حرب أمريكية أن تستعين بي لتأمين كمية كافية لتزويد كل مصانعها، وسأمتحها القطن وحدها . فاذكر ذلك . »<sup>(١٣)</sup> .

وانقلب التبحر غماً عندما تعثر الإنتاج الزراعي في أواسط العقد الثالث من عام ١٨٣٠ وحلت بالآرياف أزمة نقص الغذاء وقلة اليد العاملة . ورفعت بالتدريج الاحتكارات العديدة وأبطلت مركزية التحكم بالإنتاج الزراعي . إلا أنه بدا من الواضح أن الفلاحين غير



قادرين على استعادة سلطتهم على الإنتاج . وبالرغم من السماح لهم ببيع قمحهم والخنطة والبقول والشعير في السوق المحلية عام ١٨٣١ ، استأنفت الحكومة تحديداتها لأنواع المحاصيل وأسعارها . كما أصرت على أن يدفع الفلاحون ضرائهم على شكل محاصيل أو أن يبيعوها بأسعار الحكومة<sup>(١٣)</sup> . وقامت الحكومة بالتخلي فعلاً عن الإدارة المباشرة للمحاصيل على الرغم من أنه بقيت مناطق محددة على ضفاف النيل تضمنت أحصص الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة القطن والنيلة والأفيون والكثبان وظلت هذه المناطق حكراً للدولة حتى عام ١٨٤٢<sup>(١٤)</sup> .

أعادت الحكومة المصرية تنقيح نظام الاحتكار نتيجة لتدني العائدات وللضغط الذي مارسته المجموعة الأوروبية ، والمنظم في الميثاق الإنكليزي - التركي عام ١٨٣٨ . بيد أنه في الوقت الذي قام فيه محمد علي بإعادة توزيع الأراضي احتفظ بصلاحيات الدولة في التحكم بالإنتاج بطرق غير مباشرة . وبقدوم عام ١٨٤٤ منحت الدولة ما يقارب نصف الأراضي الزراعية وأحصصها بلاشك لأفراد العائلة المالكة . والموظفين الأتراك وشيوخ البلد في القرى<sup>(١٥)</sup> .

وكانت الزراعة وبيع المحصول يتآن تحت إدارة من وهبت لهم الأراضي بوصاية حريصة من الدولة . وقد علق القنصل الفرنسي قائلاً بأن مثل هذه الهبات للأراضي كانت تشكل خرقاً لا مراء فيه لشروط التجارة الحرة التي نص عليها ميثاق ١٨٣٨ ، ولم تحدث أية تعديلات تذكر في التنظيم الفعلي للإنتاج في الأرياف :

« ... لو أن الباشا قام بتنفيذ معاهدة ١٨٣٨ حرفياً لكان بإمكان الفلاح الذي يعاني من قمع الاحتكارات الواضح الصريح أن يتج وبيع ، ولدخل التجار في اتصالات مباشرة مع جماهير الفلاحين . هذا بالطبع ليس ما يحدث فعلاً ، فالباشا نتيجة لسلطته المطلقة وفي الوقت الذي ألغى فيه الاحتكار ، أعطى الأرض للمالكين وخلق بذلك طبقة وسيطة بين الزراعة والتجار .. طبقة قليلة العدد وغريبة عن الجماهير ، ومطلقة اليد في التصرف بالمحاصيل وبهذا فهي من جهة على علاقة منفردة بالفلاح في كل ما يخص زراعة الأرض . وفي الوقت نفسه هي أيضاً على علاقة منفردة بالتجارة الأوروبية لبيع المحاصيل »<sup>(١٦)</sup> .

لم تعد البيروقراطية المركزية تمل على الأسرة الفلاحية ما عليها أن تتجه . غير أن موظفي الدولة الذين هم في الوقت نفسه مالكو الأراضي كانوا يسيطرون على فعاليات الفلاحين فوق أراضيهم ، وبذا استمر تلاشي سلطة الفلاح على الإنتاج .

كما أثر غزو الدولة على سلطة الفلاحين على اليد العاملة . فاقضت سياسة محمد علي انتشار استخدام أعمال السخرة في ورشات العمل العامة وفي الزراعة . كما استدعى إدخال زراعة القطن الطويل النيلة الذي تحتاجه الصناعة الأوروبية ، بناء منشآت ري واسعة ، مثل الأقنية والسدود الحديثة الضرورية للاستنباتات الصيفية . وفي حين كان عمل السخرة مستخدماً في مشاريع الري قبل ظهور القطن ذي النيلة الطويلة ، إلا أن منظور العمل القسري ومدته ازداد بشكل حاد ومفاجيء . وقد يصل عدد الفلاحين الذين يتم استدعاؤهم للعمل إلى ٤٠٠.٠٠٠ ألف كل سنة ولمدة تصل إلى أربعة أشهر كحد وسطي<sup>(١٧)</sup> . وقد بنيت القناة المحمدية بالعمل القسري لحوالي ٣١٥.٠٠٠ فلاح جاء بهم شيوخ القرى من سبع ولايات مختلفة . وكان على الفلاحين تأمين قوتهم اليومي ومآربهم بأنفسهم خلال فترة العمل القسرية التي يتغيبون خلالها عن منازلهم . إن الظروف القاهرة لرجال ونساء وأطفال يعملون دون طعام كاف ودون مسكن يأوون إليه أو أدوات ، أودت بحياة ما بين ١٢.٠٠٠ إلى ٢٣.٠٠٠ منهم في مشروع الري خلال فترة عشرة أشهر عام ١٨١٩<sup>(١٨)</sup> . وشغلت أعمال السخرة في مشاريع الري ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ شخص عام ١٨٤١ ، وهو حوالي سدس مجموع السكان<sup>(١٩)</sup> . وفي أواخر عام ١٨٤٠ تحسنت الظروف تحسناً بسيطاً في محاولة لإصلاح النقص المائل في اليد العاملة في الزراعة . وخضع ال ٥٨.٠٠٠ شخص ممن جندوا لحفر ثلاث أفتية في مصر السفلى لشروط جديدة : « يلزم العاملون بالعمل مائة يوم فقط في الحفريات ، وتبدأ الفترة بعد الحصاد مباشرة إن أمكن ، وتنتهي في موسم الحريف للبذار وتيئة محاصيل الشتاء »<sup>(٢٠)</sup> . وفي عام ١٨٥١ ونحت حكم عباس كان العمال يزودون بالطعام ويدفع لهم أجر يومي قيمته ٢٠ بارة<sup>(٢١)</sup> . ومن المفارقات الساخرة أن معظم مشروعات الري التي قامت بها الحكومة لم تعد بأي نفع على أراضي الفلاحين ، بل على النقيض من ذلك إذ مكنت العزب الكبيرة من الشروع في زراعة القطن . وكانت الخدمة العسكرية عاملاً آخر في استنزاف قدرة الأسرة الفلاحية على السيطرة على اليد العاملة . فطموحات محمد علي السياسية استلزمت تجنيد جيش كبير وافر العدة . وبعد أن باءت محاولاته لتشكيل جيش من العبيد والمجندين السودانيين بالفشل . شرع محمد علي ببرنامج ضخم لتجنيد الفلاحين<sup>(٢٢)</sup> . ويقدم عام ١٨٣٠ وبعد أن أصدرت تعليمات إلى المسؤولين في الولايات والقرى بتأمين حصص معينة من الرجال ، بلغ عدد الجيش والبحرية المصريين حوالي ٥٣.٠٠٠ ثلاثة وخمسون ألف رجل ، وألحق بهم ما بين ١٥.٠٠٠ إلى ٢٤.٠٠٠ رجل بدوي غير نظامي . إلا أن سيل إمداد الجيش برجال قادرين جسدياً في

ذلك العام جف تماماً، وأسفر حشد الرجال لعام ١٨٣٠ «عن أن عدد الرجال المؤهلين جسدياً من الضالة بحيث يتبادر إلى الذهن أن هذا العدد هو آخر دفعة يمكن لهذه الجموع البشرية المنهكة أن تقدمها»<sup>(٢٤)</sup>. أما مجندو العام الذي تلاه فكان بينهم صبيان في الثانية عشرة والثالثة عشرة من عمرهم، «فالرجال مطلوبون مهما كان الثمن، وما الأطفال إلا جنود مرتجلون»<sup>(٢٥)</sup>. وحين لم تعد الأرياف قادرة على إشباع احتياجات التجنيد حولت الدولة اهتمامها إلى القاهرة نفسها حاشدة ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ رجل عام ١٩٣٢ معظمهم من النوبيين أو من يعملون كخدم من أصول أخرى<sup>(٢٦)</sup>.

ومن جديد أخضعت جموع الفلاحين لجولة أخرى من التجنيد إبان عهد إبراهيم باشا الذي لم يدم طويلاً عام ١٨٤٨. إذ تمت إعادة الجنود ورجال البحرية الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للقوة العاملة في مشروع سد على النيل إلى الخدمة العسكرية، وطالت من جديد اليد الغاشمة لعمل السخرة الإلزامي الفلاحين، فسيقوا لأخذ الأمانة التي أضحت شاغرة في المشروع، كما تم تجنيد ١٤.٠٠٠ جندي جديد من الولايات<sup>(٢٧)</sup>. ومع أن القوة العسكرية اختصرت لاحقاً في عهد عباس إلا أن التقنين في العدد كان يتم عن طريق تسريح الجنود شبه المحترفين والذين هم أكثر خبرة والاحتفاظ بالمجندين الفلاحين<sup>(٢٨)</sup>. وفي أوائل الخمسينيات من ذلك القرن تجددت موجات التجنيد فاستدعي الرجال من الأرياف والمدن وجاليات الأقليات للتجنيد وكان الهدف إنشاء جيش يبلغ تعدادده ١٠٠.٠٠٠ مئة ألف رجل<sup>(٢٩)</sup>.

أما إذا نجا الفلاح فلم يعلق في شبكة أعمال السخرة في مشاريع الري أو الخدمة العسكرية فلا بد أن تناله موجة العمل القسري في صناعات الدولة وماسجها. فقد خلق مشروع محمد علي للتصنيع ما يقارب ٤٠.٠٠٠ عامل مصنع، إلا أنه من غير الواضح كم يشكل الفلاحون منهم مقابل الحرفيين المنقولين إلى العمل في تلك المصانع<sup>(٣٠)</sup>. ولم يضع إغلاق العديد من المصانع عام ١٨٣٠ حداً للعمل الإجباري في الصناعة، ففي عام ١٨٤٢ مثلاً سبق ما يقرب من ألف رجل للعمل في مؤسسات صناعة الأسلحة ومواقع بناء السفن وترميمها<sup>(٣١)</sup>. أما مناجم الدولة فقد حكمت على العاملين المستنكفين عن عملهم بأن «يحرّموا من زواجهم وأطفالهم، ويكرهوا على العمل الشاق وأكل الرديء من الطعام الذي لا يؤكل إلا أيام المجاعات»<sup>(٣٢)</sup>. واستمرت الدولة في حشد اليد العاملة الفلاحية للعمل في المناجم عندما دخلت في مغامرات تجارية مشتركة مع شركات أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك العقد الذي وقع بين جمعية تيرانوفا والحكومة المصرية للاستثمار المشترك

لناجم الكويت في مصر العليا وقد تضمن بنوداً تقضي بأن تؤمن الدولة جميع اليد العاملة<sup>(٣٣)</sup>.

وكانت الاستثناءات من العمل الإجباري والخدمة العسكرية تمنح أحياناً للفلاحين العاملين في العزب والأطيان الكبيرة التي يسيطر عليها محمد علي أو أفراد أسرته أو أحد من المسؤولين. وتجيد الفلاحين للعمل في العزب المجاورة لم يكن ليختلف في شيء عن أشكال أعمال السخرة الأخرى. فالأجرة على قتلها كانت تبقى عادةً على شكل ديون مستحقة أو قد تدفع كمنتجات لا يمكن تسويقها. وقد قيل عن إبراهيم باشا مثلاً أنه دفع لجميع العاملين في واحدة من عزبه كميات من الدبس الذي ينتجه معمل السكر الذي يملكه في مصر العليا<sup>(٣٤)</sup>. والكثير من بقية العاملين لم يكونوا يتلقون أي أجر وهم يعتمدون على قراهم لتأمين زادهم<sup>(٣٥)</sup>.

أسفرت سياسات العمل القسري والخدمة العسكرية الإلزامية عن نقص هائل في اليد العاملة في الأرياف. وعانت المنتجات الزراعية الكثير إذ لم يبق من سكان القرى غير النساء والأطفال والشيوخ والعاجزين<sup>(٣٦)</sup>. وقدّر بورينغ مجموع سكان مصر عام ١٨٣٩ بحوالي مليونين إلى مليونين ونصف نسمة بنسبة إناث أعلى من الحد الطبيعي وصلت رسمياً إلى ١٣٥ أنثى لكل مائة ذكر، وإن كان بورينغ يعتقد بأن النسبة أعلى من ذلك بكثير<sup>(٣٧)</sup>. وأثبتت ملاحظات المقيمين الأجانب وتعليقاتهم، الرسائل التي كتبها شيوخ «الخط» للجريدة الرسمية في عامي ١٨٢٩ - ١٨٣٠ معلنة النقص الحاد في اليد العاملة في مناطق مصر السفلى والوسطى في القواح وكفر الشيخ وطنطا والفيوم<sup>(٣٨)</sup>. وفي أواسط القرن تحسن الوضع على ما يبدو ولم تعد فكرة بؤس الريف سائدة كما كانت، إلا أن نقص اليد العاملة ظل مشكلة أيام الحصاد<sup>(٣٩)</sup>.

## II

كان نزع ملكية الأراضي من الفلاحين يسير بخطى حثيثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فبدأت الحكومة المركزية أولاً بيسط سيطرة مباشرة على الأراضي، وعندما فشلت تلك السياسية روجت الدولة لتسليم السلطة للموظفين المحليين ولظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي. وكان لذلك تأثير خطير على بنى الأسرة الفلاحية ووظيفتها مثله في ذلك مثل فقدان الفلاحين سيطرتهم على قوتهم العاملة.

ولكني يتمكن محمد علي من إحراز سلطة مباشرة على الفائض الزراعي ، كان عليه أن يضعف الملتزمين ، أي أولئك الذين استلموا أراضي الالتزام ثم تصفيتهم . وقد ظهر نظام الالتزام أصلاً على شكل ضريبة زراعية ثم تطور في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى شبه ملكية للأرض . فكان الملتزمون نظرياً مسؤولين عن جمع الميري (أي ضريبة الأرض) وتسليمها للحكومة المركزية التي تملك كافة أرض الالتزام . وكان دخلهم يأتيهم من احتفاظهم بالفرق بين الفائض ( وهو ما يأخذونه من الفلاحين ) والقيمة الحقيقية للضريبة . بالإضافة إلى ذلك نيظت بهم حصة معينة من الالتزام لزراعتها لحسابهم الخاص مستخدمين أعمال السخرة أو العمل المأجور<sup>(١٠)</sup> . ومع حلول القرن التاسع عشر ، كانوا يشكلون طبقة من ملاك الأراضي الغائبين الذين يعتمدون على الشيوخ المحليين والوكلاء الآخرين لمراقبة إنتاج الفلاحين . وأصبحت أراضي الالتزام التي كانت سابقاً تسلم لمدة سنة أو اثنتين ملكية متوارثة وقابلة للتحويل ، وشكل الملتزمون مجموعة متميزة لها سلطة سياسية لا يستهان بها .

وعلاوة على أراضي الالتزام كان هناك ما يربو على ٦٠٠.٠٠٠ فدان في مصر العليا ومنطقة القاهرة مستملكة على أنها أراضي وقف زراعية كانت في الأصل هبة من سلاطين سابقين أو من ملتزمين أنها استملاكهم . وخضعت أراضي الوقف التي كانت معفاة من الضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لضريبة الأرض بنسب متفاوتة جداً في القرن التاسع عشر<sup>(١١)</sup> .

وشرع محمد علي فيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ بانتزاع السلطة على الأراضي وجباية الضرائب من الملتزمين والنظار ( وهم القيمون على أراضي الوقف ) . فطالبت الدولة أولاً بنصف الفائض ورفعت الضرائب على أراضي «العوصية» وفي عام ١٨١١ أجري مسح تفصيلي للأمولاك في مصر العليا وانتهى بمصادرة كل أراضي الالتزام التي ما تزال ضريبتها ديونا مستحقة أو تلك التي لم تثبت ملكيتها للأشخاص بشكل قاطع . وفي ١٨١٤ تلاه مسح آخر لمصر السفلى وكانت النتيجة أن معظم الملتزمين في تلك المنطقة فقدوا ملكيتهم للأراضي سواء مع التعويض المناسب أو بدون . كما وقعت أراضي الوقف كذلك تحت سيطرة الدولة . ومع قدوم ١٨١٥ امتلكت الدولة نفوذاً كاملاً على غالبية الأراضي الزراعية في مصر<sup>(١٢)</sup> .

إن استبدال الالتزام بالاحتكار غير من تنظيم الإنتاج الفلاحي فقي ظل نظام الالتزام كانت الأسرة الفلاحية مطلقة اليد في كيفية تنظيم عملها وإنتاجها كما تشاء . وفي مصر السفلى كانت الأراضي التي يملكها الفلاحون مقسمة إلى حصص ثابتة ( آثار ) تزرع وتتوارثها

الأسرة أباً عن جد . وفي مصر العليا حيث يغير الفيضان غير المنتظم مناطق الأراضي الزراعية من سنة لأخرى ، كانت كل عائلة تستلم قطعة معينة من الأراضي المتاحة كل عام<sup>(١٣)</sup> . وفي كلتا الحالتين كان دور شيخ البلد وأهالي القرية مركزياً ، فالقرية بأجمعها كانت مسؤولة عن الضرائب المستحقة عليها وكان شيوخ البلد المحليون يوزعون أعمال السخرة<sup>(١٤)</sup> . ظلت الغالبية العظمى من الأراضي ملكاً للأسر الفلاحية تحت نظام الاحتكار ، ولكن الضرائب كانت تحبى مباشرة من قبل موظفي الدولة الذين كانوا يملكون على الفلاحين أيضاً ما يجب زراعته وفي أي وقت . ومارس جهاز ترابي معقد من الموظفين سلطة واسعة بما فيها الإشراف المباشر على التنظيم والإنتاج الزراعيين<sup>(١٥)</sup> .

بيد أنه في الثلاثينات من القرن التاسع عشر تسبب مزيج من الأزمة الاقتصادية والضغط الأجنبي بتغيرات في السياسة فتوقفت الدولة المصرية عن معظم ممارساتها الاحتكارية وخففت من سيطرتها المباشرة . وأخذ محمد علي بمنح مساحات لا يستهان بها من الأراضي لموظفين متنوعين ولأفراد العائلة المالكة . واتخذت تلك الهبات ثلاثة أشكال : عهدة وإعادية وجفتلك . وهبة العهدة تشابه الالتزام من حيث أن المنوطة بهم كانوا مسؤولين عن جباية الضرائب وكان يحق لهم امتلاك قطعة معينة من الأرض يزرعونها لحسابهم مستخدمين اليد العاملة المياومة أو نظام الاشتراك في المحصول أي المحاصصة<sup>(١٦)</sup> . إلا أنها اختلفت في أن على القيم تسليم محصول الأملاك للدولة بسعر محدد والتفريد بإرشادات الدولة فيما يخص استخدام الأرض . وكان الفلاحون يحتفظون نظرياً بأرضهم (الأثر) ولكن اضمحلال سلطتهم على الأرض ظل مستمراً .

وتحول هبة الأعبادية أصحابها سلطة أعظم . إذ كانت الأراضي غير المزروعة تمنح معفاة من الضريبة بشرط أن تم زراعتها . وشيئاً فشيئاً كان أصحابها يحصلون على حقوق أكبر تصل إلى الملكية الخاصة التامة<sup>(١٧)</sup> . وكان على القيم تشجيع الفلاحين من مناطق أخرى على الهجر إلى الاستقرار للعمل بأجرة أو بالمحاصصة .

الجفتليكات : إن الأطنان والعزب المترامية المساحة التي يسيطر عليها محمد علي وأسرته كانت تتمتع بمزايا غير متوفرة لأراضي الإعادية وذلك لأن التحكم كان مركزياً والصلة بالدولة وثيقة إلى درجة تضمن أولويتها في استخدام أجهزة الري الحكومية وتمويل الدولة . وفقد الفلاحون في هذه الجفتليكات كل حقوق الانتفاع واقتصر دورهم على العمل اليومي لقاء نسبة من محصول الحبوب . وقد يمنحون بالإضافة إلى ذلك قطعة صغيرة لزراعة ما يكفي

مؤوتهم . وتسبب هروب الفلاحين في خلق مشكلة نقص اليد العاملة وكان من المعروف أن يلجأ من يدير الجفتليك إلى إكراه فلاحي. العهدة على العمل في أراضيهِ<sup>(٤٨)</sup> .

وخلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٤٤ ازدادت مناطق الأراضي المزروعة المستملكة بأشكال شتى من الهبات من ١٠ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر انتقلت ملكية أخصب أراضي الدلتا إلى أيدي قيمين جدد<sup>(٤٩)</sup> . وتقلصت مناطق أراضي « الأثر » إذ ساهمت سياسات الدولة الضرائبية التي فرضت ضرائب على الفلاحين أعلى بكثير من تلك الضرائب المفروضة على أراضي العزب . في تسريع عملية تخليص الأراضي من أصحابها الفلاحين نتيجة لهروبهم أو إفلاسهم<sup>(٥٠)</sup> . وأدى فقدان الفلاحين لأراضيهم نتيجة لوضع الدولة يدها عليها مباشرة ومنحها كهبات ، أو لعجز الفلاحين عن دفع الضريبة أو عن طريق حبس الرهن لتراكم ديون شخصية تمت لقاء رهن الأرض ، أو لهروب الفلاحين لتفادي أعمال السخرة والسوق الإلزامي للجندية . كل هذا أدى إلى تبدل وجه الريف المصري بحلول عام ١٨٥٠ . فالأشربة الفلاحية المصرية التي كانت سابقاً منتجاً يتمتع بحكم شبه ذاتي وحقوق انتفاع بالأراضي وسيطرة لا بأس بها على أوقات العمل والإنتاج أخذت تخضع بتزايد مطرد للإشراف والسيطرة الشاملة على أراضيها ويدها العاملة .

### III

لا بد من موازنة الصورة التي رسمناها لتشيت الفلاحين ونقلهم من مواطن إقامتهم وذلك بالإشادة بمقاومة الفلاحين لاعتداءات الدولة على حقوقهم وانتهاكها ولانتزاعها ملكية أراضيهم . وقد واكب ردود فعل الفلاحين بالتمرد والفرار ومحاولات تأكيد مثابرة على الصيغ القديمة لوجود الأسرة .

وعلى مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر هزت حركات تمرد الفلاحين على السوق للخدمة الإلزامية وأعمال السخرة وعلى الضرائب والسيطرة المتعاطمة للدولة هزت أركان الأرياف المصرية من آن لآخر . وفي تاريخ حركات التمرد هذه دحض مقنع لنظرية « خنوع الفلاح المصري »<sup>(٥١)</sup> . وقد عجل استيلاء محمد علي على محصول الحبوب عام ١٨١٢ في اندلاع أول تمرد كبير حيث ثار فلاحو مصر العليا فقمعت ثورتهم بوحشية<sup>(٥٢)</sup> . وفي الفترة ما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ احتشد ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ فلاح في ولاية

قنا خلف الشيخ أحمد وأسسوا حكومة مستقلة إلى أن سحقتهم حملة عسكرية بعد شهرين من ذلك<sup>(٥٣)</sup>.

وقد اندلع أكبر تمرد في ذلك العهد في منطقة مصر العليا نفسها في عامي ١٨٢٢ — ١٨٢٣ تحت قيادة شخص آخر باسم الشيخ أحمد الذي دعا للإطاحة بمحمد علي. وأعلن الشيخ أحمد بأنه قد «أرسل من قبل الله تعالى ورسوله الكريم لرفع نير الظلم الذي نزل بالشعب المصري ولمعاقبة محمد علي الذي أدخل البدع المعارضة لشريعة الإسلام». وامتد التمرد من إسنا إلى أسوان ودام ما يربو على الستة أسابيع. وقام العديد من الفلاحين الجنود الذين أرسلوا لإخماد التمرد بالانضمام إلى صفوف المتمردين حتى أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لاستخدام قوات من الأتراك والبدو لتهدئة المنطقة<sup>(٥٤)</sup>. وفي السنوات التي تلت ظهرت حركات تمرد في المنوفية والشرقية، كما وقعت حركات مماثلة متفرقة خلال الثلاثينات من القرن نفسه احتجاجاً على سياسة السوق الإلجباري إلى الخدمة العسكرية<sup>(٥٥)</sup>. وتواصلت الأنباء عن اضطرابات نابعة من مناهضة الخدمة الإلزامية في مصر العليا في ١٨٤٨ وتم اغتيال سليم باشا والي المنطقة مع أنه من غير الواضح تماماً ما إذا كان الدافع للاغتيال هو علاقات شخصية أم معارضة الخدمة الإلزامية و«كره عام لولايتهم»<sup>(٥٦)</sup>.

كما ظهرت ردة فعل تمردية فردية، ففي عام ١٨٥٠ — ١٨٥١ اتهم ورثة السيد عمرو عمرو من قرية كفر الزين رجلاً اسمه حواس بقتل عمرو رماً بالرصاص لأنه كان مسؤول التجنيد. ولم يستطع الورثة إيجاد شهود مستعدين للإدلاء بشهادتهم لصالح الورثة ولعل ذلك كان بسبب استحسان الفلاحين لفعلة حواس الخارجة عن القانون. وهكذا كان على القرية بأكملها أن تتحمل مسؤولية امرأة حتى الموت عندما رفضت تسليم ابنها لأداء الخدمة العسكرية<sup>(٥٨)</sup>. بيد أن المقاومة الفردية وحركات التمرد الواسعة النطاق كلتاهما كانتا تقيمان بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مركزية الحكومة وقوتها العسكرية. إلا أن أشكال المقاومة الفلاحية استمرت على مدى سنوات هذه الفترة. وبعد أن ألغى عباس العديد من منح العهدة في عام ١٨٤٩ اضطر لإرسال وحدات من الجيش إلى العديد من القرى لجباية الضرائب من الفلاحين المتمردين<sup>(٥٩)</sup>.

واختارت عدة أسر فلاحية الفرار بعد أن أدركت عقم المقاومة المباشرة. وكانت سورية أحد الملاجئ التي تستقبل الهاربين. وفي عام ١٨٣٠ انتقل ما يقرب من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فلاح من ولاية الشرقية إلى سورية حيث منحهم عبد الله باشا والي عكا أراضٍ وأعفاهم



مؤقتاً من الضرائب . وطالب محمد علي الذي كان يدرك مشكلة نقص اليد العاملة الزراعية بعودتهم ولكن دون جدوى<sup>(٦٠)</sup> . وزحم فلاحون آخرون مدينتي الاسكندرية والقاهرة . وبيع ما يقرب من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في أكواخ طينية لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة إلى أربعة أقدام في المناطق المحيطة بالاسكندرية ، ويكسبون عيشهم من بيع ما تنتجه حدائقهم أو من العمل اليومي هنا وهناك<sup>(٦١)</sup> . كما شاع الهروب إلى القرى المجاورة لتفادي دفع الضريبة أو السوق للخدمة الإجبارية .

واتخذت الدولة رداً على التناقص الهائل للسكان في المناطق الريفية إجراءات وحشية . ففي عام ١٨٢٨ — ١٨٢٩ قام محمد علي بعد ملاحظة أن « بعض الفلاحين المتقاعسين الكسالى قد هجروا قراهم وأوطانهم وحقوقهم وانتقلوا إلى القاهرة وضواحيها وأصبحوا متمسولين » قام بتوجيه إرشادات لمدير وزارة الداخلية لإيجاد الفلاحين المفقودين وإعادةهم في الحال إلى مسقط رأسهم في قراهم الأصلية<sup>(٦٢)</sup> . وألقي القبض على اللاجئين منهم في القاهرة وأعيدوا بالقوة إلى قراهم أو اقتيدوا مكبلين بالأغلال للعمل في الأراضي التابعة للدولة<sup>(٦٣)</sup> . وفي الاسكندرية حاصرت قوات الحكومة مدينة الأكواخ الفلاحية وعبأت ساكنيها بمراكب لسوقهم لمواطنهم الأصلية . وعملت السياط وضربات العصي على الإسراع في إجلاء الرجال والنساء والأطفال والمسنين<sup>(٦٤)</sup> . كما أصدرت الحكومة تعليماتها للمأمورين بأن « يجمعوا الفلاحين الذين هربوا ويرسلوهم ، بدرية وسرعة إلى مواطنهم الأصلية ... وإذا لم يكن بالإمكان إتمام هذه الخطوات [بدرية] فعليهم بسجن أطفال الفلاح المفقود أو من يقومون بتدبير أمور يمتلكاته ، إلى أن يعود الفلاح »<sup>(٦٥)</sup> . ولم تثبت هذه الإجراءات نجاحها تماماً ، ففي عام ١٨٤٥ كانت الدولة ما تزال ترسل قواتها إلى الولايات لتجميع الفلاحين الذين لا يقطنون في قراهم الأصلية وسوقهم إلى قراهم ثانية<sup>(٦٦)</sup> .

وبالرغم من الارتحال الذي نجم عن الهروب ومن ثم تغيير المواطن ، فإن هذا الارتحال شكل وسيلة من وسائل الحفاظ على بنية الأسرة ، إذ أن الفلاحين كانوا يهربون عادة ضمن مجموعة الأسرة . وفي سورية كان بإمكانهم مواصلة إنتاج الأسرة ، وكذلك في انتقالهم إلى قرى مصرية أخرى زودتهم بإمكانية الأسرة كوحدة اقتصادية . أما الهرب إلى المدينة ، والذي يعني فصل الأسرة عن الأرض ، فقد خرب أسسها المادية كوحدة أسرية وغالباً ما حول أفراداً منها إلى عمال غير نظاميين . وحتى في الحالة الأخيرة ليس هناك دليل على وجود أعداد كبيرة من الرجال والنساء العازبين . فمدينة الأكواخ في الاسكندرية مثلاً كانت نسخة عن مجتمع

القرية . والهروب لم يفصل الأفراد الذكور عن عوائلهم وبهذا تمكنت الأسرة من الحفاظ على الحد الأدنى من التحكم بعملها .

كانت لأعمال السخرة والسوق الإجباري إلى الخدمة العسكرية آثار أعمق وأبعد على بنية الأسرة . فالحشد لأعمال السخرة لم يكن مقتصرأ على الذكور البالغين . فقد نوه العديد من المراقبين بكثير من الاشمئزاز عن أعداد النساء والأطفال المزمين بالعمل الإجباري في مشاريع الري لحمل التراب الذي يحفره الرجال بعيدأ عن الموقع<sup>(٦٧)</sup> . وقد استعاد عباس باشا في حديث له مع هيكيكيان ذكرى معارضته لسياسة محمد علي في استخدام العمل الإجباري للنسوة فقال :

« في أحد الأيام وكنا في شبة قال لي سمعه [ محمد علي ] عباس علينا أن نكره النساء على العمل فأجبت به شجاعة إذ لم أستطع أن أتمالك نفسي : « لقد رأيت نساء بلدن في الخنادق ثم يجبرن على معاودة العمل في اليوم التالي وحمل الأثربة وكبل الطين . نحن نجبر الرجال على العمل — دون تعويض — فمن سيطيخ لهم ومن سيخبز<sup>(٦٨)</sup> ؟ » .

وبعد أن استولى عباس على السلطة أصدر مرسوماً في عام ١٨٥١ بمنع حشد النساء الحوامل لأعمال السخرة أو من لها أطفال دون الثلاث سنوات ، وكذلك منع تشغيل الأطفال دون الثامنة والرجال والنساء ممن تجاوز السبعين وأي من ذوي العاهات الخطرة . وفرضت عقوبات صارمة على أي شيخ بلد أو مسؤول يرسل للتشغيل أحداً من هذه الفئات الممنوعة<sup>(٦٩)</sup> . وبالرغم من أن بعض التطرف في نظام أعمال السخرة قد تم حذفه ، بقيت النساء والأطفال يعملون ساعات طويلة في الورشات العامة مجاناً أو لقاء أجرة زهيدة وذلك في أوائل الخمسينات من ذلك القرن<sup>(٧٠)</sup> .

وأشار معظم المراقبين إلى أن عائلات بأكملها كانت ترسل لأعمال السخرة . ووصف هيكيكيان عملية الحشد في إحدى القرى حيث نظم الشيوخ مجموعة تقرب من ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل للعمل في خندق مستعرض مفضلين استدعاء أسر كاملة على انتقاء رجال قادرين جسدياً<sup>(٧١)</sup> . وادعى مشرف فرنسي بأن مشروعه لشق قناة استخدم الأيدي العاملة للأسرة كلها بناءً على طلب الأزواج والآباء أنفسهم الذين لم يرغبوا في ترك عائلاتهم وحيدة دون معين<sup>(٧٢)</sup> .

وساهم عمل الأسرة المشترك في السخرة والحفاظ على بنية الأسرة ، في خدمة مصالح الفلاحين والدولة على حدٍ سواء . إذ استمرت الأسرة في العيش والعمل المشترك منتجة ما يكفي مؤونتها في فترات الإعفاء من العمل الإجباري . وقد أشاع عمل السخرة البؤس والفاقة

بين أفراد الأسرة ولكنه لم يقطع روابط الإنتاج والاستهلاك المشتركين. وبقي أمر تأمين ما تعتاش منه الأسرة خلال الفترات غير المنتجة ملقى على كاهل أفرادها حتى خلال تغييبهم عن قراهم. والحق أن الدولة لم تكن لتتمكن من فرض أعمال السخرة لو لم تحافظ الأسرة على نفسها ككيان مناسك تقريباً فتواصل فعاليات الإنتاج لسد حاجاتها وتؤمن مأواها وترعى الصغير والمسن والمريض والأنظمة الاجتماعية. وقد نطقت احتجاجات الفلاحين على الاستخدام المفرط لعمل النساء وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة لتعديل نظام السخرة، وعبرت بوضوح عن الحاجة للحفاظ على بنية الأسرة بدلاً من أي افتراضات حقيقية تطرحها الدولة حول الوظائف المتعددة للأسرة. إلا أن إنقاص وقت العمل المتاح للأسرة لإنتاج ما يعيلها أرهق بالتأكيد موارد الأسرة وأثقل كاهل أفرادها لدرجة أن المسؤوليات الاجتماعية التقليدية والبنى خضعت لتعديلات.

وكان للتجنيد الإجباري للخدمة العسكرية آثار أعظم شأنًا. فالنساء اللواتي بقين في القرى صار لهن دور جديد في الزراعة. وقد وصف هامونت قرية جردت من رجالها ووقع كل عبء العمل الشاق على كاهل نساها<sup>(٧٣)</sup>. وهناك الكثير من المهمات التي كانت تقتصر على الرجال لأدائها مثل تشغيل الشدوف أو تسلق شجر النخيل لتلقيح أزهارها أصبحت تقوم بها نساء<sup>(٧٤)</sup>. كما أدى نقص دواب الجر إلى أن تشد النسوة أنفسهن إلى النير في مكان الجاموسة لإدارة رحي الطاحون<sup>(٧٥)</sup>. وأدكت هذه الأعباء الجديدة مشاعر القنوط والمقاومة. وكان موكب النساء والأطفال الباكين يلحق بركب المجندين الذي يسوق رجالهم إلى الجيش إلى أن يرد موكبهم عنوة إلى قراهم<sup>(٧٦)</sup>. وعلق القنصل البريطاني على رد الفعل الذي يستثيره التجنيد قائلاً:

« كان الرجال يحشدون من القرى بالتجنيد العشوائي الذي كان بغضاً  
لذغاية على قلوب الناس ويخلق دائماً عصياناً مسلحاً بين النسوة في القرية  
عندما يضطرون لرؤية المنظر المؤثر لأقربائهن يساقون بالأصفاد »<sup>(٧٧)</sup>.

وكانت الزوجات والأطفال يتبعون رجالهم المجندين كلما أمكنهم ذلك، من حامية إلى أخرى طالما أن الرجل لم يرسل إلى موقع خارج البلاد فيرتجلون مسكناً في مدينة أكواخ مجاورة ويعيشون ضمن إمكاناتهم مقاسمين الجنود حصصهم الإغاشية<sup>(٧٨)</sup> وقد عسكر ما يقرب من ١٠٠.٢٢ امرأة وطفل خارج ثكنة الخانكة<sup>(٧٩)</sup>. وأثارت الظروف التي تعيشها عوائل رجال الجيش والبحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية الذعر إذ اجتاحت أوبئة الطاعون

المدينة في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر وأوائل الأربعينات منه . وكان حوالي ٣٠٠٠ من النساء والأطفال يعيشون قرب الشكنات في أكواخ صغيرة وفي صهاريج وفي مقابر الموتى حيث فلك الطاعون بضحاياه بشراسة<sup>(٨١)</sup> .

وهناك بعض الأدلة تثبت بأن الدولة تعهدت بإمداد هذه العوائل بما يقيم أودها . ويقول بورينغ بأن عمال صناعة الأسلحة وعوائلهم كانوا يتلقون جرايات طعام ولكن أجر الرجال الفعلي كان زهيداً للغاية وغالباً ما يترك على شكل ديون مستحقة<sup>(٨٢)</sup> . وادعى تقرير آخر بأن محمد علي إذ أدرك بأن جراية الجندي وأجره لا يمكن لهما أن يقطعاً عائلته خصص لكل طفل ذكر من أطفال الجندي جراية ماثلة . وبذلك غطى حاجة العائلة كلها من الطعام . وفي أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر كان حوالي ١٤٠٠٠ طفلاً ذكراً يتلقون كما يفترض هذه الجرايات<sup>(٨٣)</sup> . وفكرت الدولة بتأمين المأوى كذلك إلا أن خطة لإسكان عائلات البحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية لم تر النور وظلت كما يبدو حبراً على ورق فلم تنفذ<sup>(٨٤)</sup>

وفي عهد ابراهيم توقفت الدولة عن تأمين سكن جزئي لعائلة الجندي المتواجدة . وفي عام ١٨٤٨ منعت عوائل ١٤٠٠ من المجندين الجدد من اللحاق ببرجالها<sup>(٨٥)</sup> . وفي العام الذي تلاه ونحت حكم عباس أوقفت سياسة توزيع جرايات للأطفال الذكور دون سابق إنذار<sup>(٨٥)</sup> . وبالرغم من مثل هذه الإجراءات لم تتمكن الدولة من إبقاء عوائل الجنود في الأرياف . وبعد مضي أكثر من عشر سنوات كان الجيش المصري ما يزال يحتفظ بصبغته الأسرية :

عندما كان يقيم الجنود معسكرهم ، تقيم النساء معسكراً على مسافة قريبة ، وحين ينزل الجنود في ثكنات تهض قرية من النساء بالسرعة التي نهضت بها ثكنات الرجال ، وأخيراً ، وفي المدن ، كانت العوائل تسكن في أقرب المنازل للثكنات ... دائماً كنت أرى النساء يصلن أي موقع في نفس الوقت الذي يصل فيه الرجال تقريباً<sup>(٨٦)</sup> .

وحرمت تحركات القوات إلى خارج القطر عوائل العسكريين من أي مورد إعالة . وقد قال بعض المراقبين بوجود عوائل جنود أثناء الحملات العسكرية في الخارج ، حتى في الجزيرة العربية واليونان ، إلا أن من المرجح أن إرسال الجنود خارج البلاد وخاصة فيما وراء البحار كان يعني ترك عوائلهم في مصر<sup>(٨٧)</sup> . وقد تلقى الزوجات شيئاً من النقود من الدولة أو

مباشرة من أزواجهن . بيد أن الجنود كانوا يستلمون رواتب هزيلة أو قد لا يدفع لهم شيء . ولطالما ازدحمت جموع أراذل الحرب أمام أبواب وزارة الحرية مطالبات برواتب أزواجهن الغائبين<sup>(٨٨)</sup> . وهكذا وجدت النساء أنفسهن مهددات بالعوز والفقر فكن إما يسعين لإعالة أنفسهن أو يعتمدن على موارد تأتيهن من أفراد العائلة الأكبر ، وقد وصل الأمر ببعضهن أن احترفن البغاء لإعالة أسرهن<sup>(٨٩)</sup> .

ومع أن هجرة النسوة والأطفال في أعقاب الأزواج المجندين في محاولة واعية للحفاظ على وحدة الأسرة فقد خلف التجنيد الإلزامي انتهاكاً للبنى التقليدية . كانت الأسرة العسكرية أسرة نواتية ، وكان الرجل وزوجته وأطفالهما يقتلعون من مجتمع قريبهم والأهم من ذلك من عائلتهم الأكبر التي كانت تشكل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية . إذ أن شبكة من العلاقات الاقتصادية والتشريعية الاجتماعية تربطهم بأبويهم وبالأخوة والأخوات وبأصهارهم وأنسابهم . وقد أضعف تشكيل وحدة أسرية نواتية على مسافة بعيدة هذه الروابط . وإذا ما بقيت المرأة دون زوجها في القرية ، كان غياب الرجل يؤثر في أنماط الدعم المادي واقتسام المهمات . وأخيراً جر التجنيد الإلزامي وعمل السخرة في أذيالها خسارة في القوة العاملة وبؤساً عاماً ترك آثاره السلبية على مقدرة أفراد الأسرة المنتجة وبالتالي عزمهم على دعم أولئك العاجزين عن الإنتاج .

## IV

لجأ الفلاحون المصريون إلى الشرع الإسلامي . وكانت محاكم الشريعة التي يعم قضاؤها شؤون الملكية وقوانين الأحوال العائلية ، منفصلة عن مؤسسات الحكومة المركزية رغم أنه يبقى هناك بعض التفوذ الحكومي عليها . ويمكن للفلاح أن يحتكم ضد استيلاء الدولة على أملاكه وعلى التزجيل الاجتماعي ، إلى أشخاص ذوي مراكز دينية ليست لهم علاقة ظاهرة بالحكومة ، ويستمدون سلطتهم من مصدر أعلى . وجسد القانون الإسلامي كما كان يطبق في مصر بعض الممارسات التقليدية وأنماط الأسرة المصرية .

وإذا مادققنا في تفاصيل الإجراءات المحكمية من ولاية المتصورة وفي فتاوي المفتي الحنفي في القاهرة في بعض القضايا المعروضة عليه ، نتكشف لنا المشاكل التي تصيب العلاقات العائلية وردود أفعال الفلاحين في منتصف القرن التاسع عشر . وقد اخترت أن أتناول رداً فعل النسوة مع العلم بأن أفراد الأسرة الإناث ولهن مكانة أدنى من حيث

الامتيازات والسلطة ، كن يتأثرن تأثراً مباشراً بالتآكل الذي يطرأ على بنى العائلة ووظائفها . وكانت النسوة الفلاحات وأقرباؤهن يأتون شخصياً لعرض قضاياهم وشكواهم على قاضي المحكمة الشرعية المحلية . وتمركزت مشاكل النسوة حول ثلاثة جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية في منتصف ذلك القرن : غياب الأزواج والأقارب الذكور الآخرين لفترات طويلة من الزمن أولاً ، وثانياً تناقص الدعم المادي الذي كان يقدمه سابقاً أفراد الأسرة الأكبر ، ثم تدخل شيخ البلد ( وهو سيد القرية الذي أصبح مسؤول الحكومة المحلي تحت حكم محمد علي ) في شؤونهن الشخصية .

إن غياب رب الأسرة الذكر يستدعي إيضاح دور الرجل في الأنظمة الاجتماعية . ففي مجتمع ترث الإناث فيه حصصاً معينة من الأملاك ، كانت تربيات الزواج أمراً اقتصادياً كما هي أمر اجتماعي يسهم غالباً في تدعيم الأملاك وتوثيق عرى الروابط بين عائلتين . لذلك فإن رب الأسرة الذكر كمشرف على أراضي الأسرة وممتلكاتها يحتفظ كما هو متوقع بالسلطة المطلقة في اتخاذ القرار بشأن تزويج النساء . وفي الحين الذي يقوم به القانون الإسلامي كما هو مطبق في مصر بتعديل السلطة التي يتمتع بها الأب فيما يخص نواحي معينة ، وذلك بالسماح مثلاً للفتيات الراشداً بتزويج أنفسهن لرجال من نفس المكانة الاجتماعية بعد دفع المهر المطلوب شرعاً ، فقد خول سلطة اتخاذ معظم قرارات الزواج للبالغين الذكور من عائلة الأب . فأى زواج يتعلق بفنائة قاصر أو بعريس من مستوى اجتماعي مختلف أو بمهر لا يعدل لائقاً وعادلاً شرعاً ، يعود اتخاذ القرار فيه حصراً إلى الذكور البالغين في العائلة .

وفي عام ١٨٤٨ — ١٨٤٩ استعرض المفتي الحنفي قضية طرحت المشاكل الناجمة عن ترك جميع الذكور المسؤولين للقرية . إذ اتفق أن كان هناك جدة من طرف الأم أرادت تزويج حفيدها البالغة من العمر عشر سنوات لرجل من نفس المستوى الاجتماعي قدم لها مهرأ « مناسباً » ، إلا أن والد الفتاة كان في عداد المفقودين منذ زمن وعمها كان يقوم بالخدمة العسكرية في الاسكندرية . وقد حكم القاضي بأن من حق الأم أو الجدة تزويج الفتاة في غياب الذكور شريطة أن يكون العريس المتقدم والمهر مناسبين . وهكذا فإن تربيات الزواج التي تقوم بها نساء أو أي واحد من عائلة الأم وحدها ، لن تكون قانونية تماماً تحت أي ظروف أخرى<sup>(٩١)</sup> . لذا فمع أن الأقارب من النساء لم يحظين في غياب الرجال بسلطة ماثلة فيصبحن أولياء في تدابير الزواج إلا أن المحكمة منحتهن حق القيام بدور كان فيما مضى مقصوراً على الأقارب الذكور حصراً<sup>(٩٢)</sup> .

ولم يكن غياب الزوج يعني نقصاً كبيراً في إنتاج وحدة الأسرة فقط بل قد يفضي إلى الإضرار بموقع الزوجة ضمن عائلة زوجها الكبرى. والعديد من الفلاحين الذين عرضوا قضايهم أمام المحكمة كانوا يعيشون ويعملون ضمن وحدة تتألف من عدد من الأخوة وزوجاتهم وأطفالهم يتقاسمون السلع والأرض والماشية التي ورثوها عن أبيهم. ويسهم الأخوة الذين هم في نظر القانون شركاء بحصص متساوية تقريباً من مدة العمل اللازمة مما تنتجه العائلة ولهم حصص متساوية من الميراث. إلا أن غياب أحد الأخوة قد يؤدي إلى نزاع حول التقسيم المناسب لثمار إنتاج العائلة وتحديد مسؤوليات أفرادها.

وقد نشب نزاع مرير بين أفراد عائلة فلاحية عام ١٨٤٩ — ١٨٥٠ حول تقسيم ملكيتهم المشتركة عندما اقتضت الحاجة (ربما بسبب بلوغ أولادهم سن الرشد) أن يقتسموا تركة أبيهم ويستقل كل منهم بيته الخاص. فأحد الأخوة قام بالخدمة العسكرية وكان يرسل بأمانة راتبه كل شهر إلى زوجته ليعيّلها ويعيل أطفالهما. ودار الخصام حول ما يجب اعتباره جزءاً من التركة المشتركة تماماً لقسمتها فيما بينهم. وما يعتبر ملكاً خاصاً لكل أخ على حدة. وقضى المفتي بأن تركة الأب وما تراكم من خيراتها يجب توزيعه بالتساوي أما ما اكتسبه كل أخ خلال غياب بقية إخوته «بكد يمينه وجهده الخاص فيبقى ملكاً خالصاً له». فالمال الذي أرسله الجندي كان لإعالة زوجته وأطفالهما وهذا لا يمكن اعتباره جزءاً من الميراث: بل على العكس فإذا ما استخدم أي من الأخوة شيئاً من هذا المال لأغراض أخرى يتوجب عليه إعادة ما أخذه<sup>(٩٢)</sup>. ويبدو أنه بالرغم من أن زوجة الجندي وأطفالهما ظلوا جزءاً من الوحدة الاقتصادية للعائلة الأكبر أثناء غيابه فإن الغياب بحذ ذاته عدل من نمط الاستهلاك والإنتاج المشتركين. فالزوجة والأطفال لا يشكلون جزءاً من العائلة الفلاحية إلا من خلال علاقتهم بالزوج والأب. ولو لم يرسل الجندي راتبه لهم، لربما كان عليهم مغادرة المسكن العائلي.

إن ضعف موقف المرأة الفلاحية التي لا زوج لها غالباً ما يدفعها لمحاولة التماس الزواج من جديد. وفي بعض الحالات كان باستطاعة المرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها الغائب بحجة أنه لا يقوم بإعالتها<sup>(٩٣)</sup>. وغالباً ما كان عليها أن تنتظر تقرير وفاته أثناء قيامه بالخدمة العسكرية والذي كثيراً ما يتأخر سنوات قبل تبليغه، لكي تتمكن المحكمة من إعلان وفاة الزوج شرعياً لإتاحة الفرصة للمرأة كي تتزوج من جديد. ومرت حالة لا تعد استثنائية انتظرت المرأة في قريتها ما يقرب من خمس عشرة سنة حتى قدم رجلان عائدان إلى القرية وأبلغاها بوفاة زوجها، ومن ثم تقدمت للمحكمة لتسأل إن كان بوسعها الزواج ثانية<sup>(٩٤)</sup>.

وكانت المشقات التي يسببها غياب الزوج تتفاقم بالانهيار العام لأنماط الدعم ضمن العائلة . فقد جاءت امرأة إلى المحكمة تباية عن ابنتها الصغيرتين تشكو الفقر المدقع وتلتبس من المحكمة أن تأمر حماتها بإعالة حفيدته بعد وفاة الزوج<sup>(٩٥)</sup> . وامرأة أخرى عجزت عن إعالة نفسها طالبت بأن يتكفل أخوها بالإفناق عليها<sup>(٩٦)</sup> . وكان المفتي يستجيب دائماً لصالح هاته النسوة مؤكداً على مسؤولية الأقارب الذكور في الإفناق على أي أنثى محتاجة . إلا أن لجوء النساء إلى المحكمة في مثل هذه القضايا يؤكد على ما يبدو انهيار أنماط الدعم المادي .

وأظهرت قرارات المحكمة تعاطفاً أقل مع المحن التي تمر بها المطلقات أو الأرامل اللواتي اضطررن في غياب أي إمداد مادي من عوائلهن للعمل خارج وحدة العائلة لإعالة أنفسهن . وكان حق الأم في حضانة طفلها حتى يبلغ الصبي سبع أو تسع سنوات أو حتى تبلغ البنت سن الرشد . قد أقره المذهب الحنفي .

ولكن عدد النزاعات على حضانة الطفل ارتفع في القرن التاسع عشر وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المطلقة أو الأرملة وقد فقدت مكانتها بين عائلة زوجها لم تجد مكاناً لها في أسرة أبويها . وكانت المرأة تفقد حق الاحتفاظ بطفلها إن لم تكن لديها موارد تعاش منها . ويمكن أن يطالب الزوج المطلق بدفع كمية من المال لإعالة الطفل . إلا إذا ادعى الفقر فله الحق أن يقوم بدلاً من الدفع بإيداع الطفل في حضانة امرأة أخرى من أقربائه . وهكذا قد لا تتمكن المرأة التي تركها زوجها المعدم دون مال أو متاع من الاحتفاظ بحقوق الحضانة فتنتقل الحقوق إلى عائلة زوجها<sup>(٩٧)</sup> .

وإذا ما انجهدت المرأة للعمل الخارجي لإعالة نفسها خاطرت بأن تعتبر حكماً أما غير جديرة بالحضانة . وحدث أن امرأة حصلت على الطلاق بعد أن وافقت على التخلي عن حقها في مؤخر صداقتها (وهو سلوك شائع تفتدي به الزوجة نفسها للخلاص من ربة الزواج) وجدت نفسها دون مورد رزق سوى مبلغ ضئيل من المال يدفعه الزوج لإعالة طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات . وعندما عجزت الزوجة عن إعالة بيتها ذهبت للعمل كخادمة في بيت أختها . وادعى والد الطفل بأنها في عملها هذا أهملت الطفل وأسقط حقها في النفقة الشهرية وفي حضانة الطفل . ووافق المفتي وحكم بأن للمرأة الحق في الاحتفاظ بطفلها فقط إن رضيت بترك عملها في بيت أختها . كما خسرت امرأة أخرى حضانة بناتها الثلاث الصغيرات عندما استلمت عملاً كخادمة منزلية في إحدى القرى المجاورة<sup>(٩٨)</sup> .

وكذلك فإن النساء الفلاحات اللواتي يعملن في التجارة والإنتاج اللذين لا يدران ربحاً



يذكر قد يفقدن أيضاً حق الحضانة . وقد اتهم رجل زوجته المطلقة بأنها تباع وتشتري البضاعة في السوق المحلية فربح حضانة ابنتهما ذات الست سنوات . وشييه بذلك المرأة التي تكسب رزقها بأن تقوم بخبز المعجنات والحلوى في بيتها ومن ثم بيعها في السوق إذ كانت تعد أماً غير صالحة للحضانة . كما كان الأزواج وغيرهم من الأقارب ميالين لحرمان المرأة من حق الحضانة باعتبارها بالسلوك غير المحتشم أو البغاء<sup>(٩٩)</sup> .

والعديد من النساء تزوجن ثانية بسرعة وبذلك دمجن أنفسهن بوحدة عائلة أخرى . إلا أن الزواج الثاني كان يعني علوةً بقدن حق الحضانة . وكان الأطفال الصغار ممنوعين قانوناً من العيش في البيت نفسه مع «أجنبي» أي شخص ليس من الأقرباء المباشرين .

وتشير الكمية الهائلة من قضايا الحضانة في تلك الفترة والتي كان معظمها ينتهي لصالح الأب ، بأن الحقوق القانونية والعرفية للمرأة الفلاحية آخذة في الضعف . ويعبر شقاؤها عن تأكل الأنماط العائلية للدعم في فترة الأزمات الاجتماعي . والمحكمة بإصدار أحكامها على ما يمكن اعتباره شللاً للصالحات استناداً لمثلث مثالي ، كانت ترفض تقبل الواقع المتغير .

كان حظ النساء أوفر في قضاياهن ضد تدخل الدولة في شؤونهن العائلية . فالحكم التعسفي لشيوخ البلد المحليين كان يثر النعمة والاحتجاج خاصة عندما يحاول الشيوخ إكراه النساء على الزواج ضد إرادتهن . وفي إحدى القضايا انتهر شيخ إحدى القرى الفرصة حين كانت امرأة شابة تعمل كخادمة في قريته بعيدة عن قريتها وأهلها وزوجها بالإكراه وتحت التهديد لأحد خدمه . وقضت المحكمة بعدم شرعية هذا الزواج مستندة إلى استخدام القوة وعدم التكافؤ بين الطرفين<sup>(١٠٠)</sup> . وحتى عندما كانت المرأة ضمن وحدة العائلة كان يمكن للشيخ أن يجبر أقرباءها الذكور على الموافقة على الزواج لاجئاً للضرب والزج بهم في السجون لضمان موافقتهم<sup>(١٠١)</sup> . وكانت المحكمة تعارض بحزم هذا التدخل مؤكدة سلطة الرجل كولي في أسرته وحق المرأة في الرفض .

## V

وفي مجال العلاقات الخاصة بالأموال تبين سجلات المحكمة ودورها تأثير انتزاع الأراضي وردود فعل الفلاحين عليه ، كقوة قوضت دعائم وحدة الأسرة المنتجة . إن ملكية الفلاحين للأرض في منتصف القرن التاسع عشر يجب أن ينظر إليها ضمن إطار الأنظمة

والممارسات التي كانت تحكم الأرض الميري. فكل ما كان الفلاح يملكه من الأرض كان أرض ميري. أما الملكية المطلقة للأرض فكانت من حق الدولة، وللمالكين الفلاحين حق الانتفاع من الأرض وحسب. وتبعاً لما عليه الأعراف كان حق الانتفاع ينتقل من الأب لابنه على الرغم من أن الملتزم يحتفظ بحق تعيين من يخلف الأب المتوفي واختياره بنفسه. ومع إيداع نظام الالتزام أصبح للموظف المسؤول المحلي وهو عادةً «الحكيم» بعض السلطة في تعيين الخلف<sup>(١٠٢)</sup>. وبما أن الأرض الميري لم تكن ملكاً مطلقاً للفلاحين لم تخضع لقوانين الإرث الإسلامية التي تحدد حصص ما يرثه كل وريث. وكانت المحاكم في منتصف القرن التاسع عشر تؤكد مبدئين يتناقضان أحياناً في حال موت المنتفع بالأرض:

- ١ — بحق لأبناء المتوفي أو لأقربائه من الذكور في حال كونهم قادرين على فلاحه الأرض وزراعتها ودفع الضرائب. أن يرثوا حق الانتفاع.
- ٢ — بحق للمسؤولين المحليين أن يخولوا حق الانتفاع من يشاؤون<sup>(١٠٣)</sup>.

عملياً كان الأبناء الذكور يرثون حق الانتفاع، ما لم يتخلوا تحديداً عن حقوقهم لصالح أفراد الأسرة الإناث. وما أكثر القضايا التي طالبت فيها البنات والزوجات والأخوات بحصة من حق الانتفاع كجزء من ميراثهن. وكان رد المحكمة على البنات بأن حق الانتفاع يأخذه الأبناء حصراً، طالما أنهم يعملون في الأرض ويدفعون الضرائب. وعندما يموت الرجل تاركاً أخواته البنات فقط وأبناء أخيه كانت المحكمة ترفض النظر في طلب أخواته البنات في الحصول على حصة من حق الانتفاع. وفي قضية أخرى مات رجل مغلفاً وراءه أختاً وحيدة وابنتان وابن أخ له، وحكم بحق الانتفاع برمته لصالح ابن الأخ وحده<sup>(١٠٤)</sup>. وعلى الرغم من أن الورثة من الإناث نادراً ما نجحن في تجاوز حق الذكر العرفي في الأرض الميري. بلداً وكأنهن اكتسبن جرأة متزايدة في المناقشة حول هذه الحقوق ويعود ذلك إلى توسيع سلطات «الحكيم» في اتخاذ القرارات وإلى ضعف الحقوق العرفية. وقد نجحت النساء في المطالبة بحقهن في غلال الأرض بالإضافة إلى حصة من المال استدانها الزوج أو الأب لاستخدامها في أرضه قبل وفاته<sup>(١٠٥)</sup>.

وكان بإمكان النساء تحت ظروف معينة الحصول على حق الانتفاع. فإذا ما تمخلى الأب عن قسم من أرضه لابنته أثناء حياته، كان للابنة أرضية صلبة عند المطالبة بالاحتفاظ بالأرض. وفي إحدى القضايا حضر المفتي على أبناء رجل متوفى انتزاع الأرض الميري من أخواتهم على أساس أن النساء قد زرعتها على مدى سنوات قبل أن يتوفى الأب وبعد

وفاته<sup>(١٠٦)</sup>. وفي حال عدم وجود أبناء ذكور كانت البنات أحياناً يتمكن من الحصول على حقوقهن على حساب الورثة الذكور الآخرين. وفي القضية التي تناولت أمر أرملة وابنتيه الصغيرتين التي استمرت في زراعة الأرض الميري لزوجها لمدة خمس سنوات بعد وفاته. رفضت المحكمة أن تمنح أخوة زوجها الذكور أي حق في الأرض<sup>(١٠٧)</sup>.

كانت أكثر مطالبات النسوة شيوعاً تستند إلى الموافقة المبدئية للورثة الذكور. فإذا ما تخلى الأقرباء الذكور عن جزء من الأرض للورثة الإناث بعد موت المالك لم تُجيد أي مطالب لاحقة لهم. وإن كونهم قد تخلوا عن حقوقهم كان يذكر في معظم قرارات المحكمة غير أن قيام الإناث فيما مضى بدفع الضرائب المترتبة عليهن في حينها كان له وزن وأهمية تعادلان المستند الأول: كما كانت المحكمة تسارع للتأكيد على أن الحق النهائي هو من نصيب من خوله الحكيم ذلك مع أن مسألة مدى نفوذ سلطة الحكيم وتعلقه وما يمكنه الحكم به فعلاً في حال وجود أطفال ذكور يبقى موضع تساؤل<sup>(١٠٨)</sup>.

وهكذا فإن الحق في الميري كان يستند جزئياً إلى الأعراف ومن جهة إلى إرادة الموظف المحلي ومشيئته. وعادةً ما تبقى الأرض الميري بأكملها في يد ابن أو أكثر. إن خروج الأرض الميري من دائرة نفوذ قوانين الإرث الإسلامية حال دون تجزئة الأرض وكانت الأسر الفلاحية بدورها تسعى لتجنب تجزئة الأرض الموروثة أيضاً. فكانت حقوق النساء في حصص معينة من الميراث تلغى دون استشارتهن من قبل أقربائهن من الذكور. وفي بعض القضايا قام الأبناء ببساطة بتقسيم ميراث أبيهم بينهم دون اعتبار لحقوق أمهم أو أخواتهم<sup>(١٠٩)</sup>. وفي مثل هذه الحالات كان المفتي يصّر على تطبيق أحكام الإرث الإسلامية متمسكاً بحق الأرملة في ثمن ما يملكه زوجها وبحق الإناث من الأطفال بنصف ما يأخذه الذكور.

كان الذكور ينفرون بشدة، كما هو متوقع، من انتقال أملاك الأسرة إلى أيدي الإناث وذلك بسبب الطبيعة العائلية لوحدة الإنتاج الأسرية. وكان العديد من المنازل الفلاحية كما تبينا سجلات الحاكم شراكة للأخوة الذين يقتسمون مع أزواجهم وأطفالهم الأرض الميري التي ورثوها عن أبيهم بالإضافة إلى الأملاك الموروثة الأخرى. في حين أن أخواتهم اللواتي تزوجن من أسر أخرى، نقلن حصتهن من الأملاك الموروثة من مسكن آبائهن. وهناك أدلة تشير إلى أن الأخوات يتخلين أحياناً في أعقاب موت الأب عن حصصهن من الأملاك لأخوتهن لقاء تعويض مالي<sup>(١١٠)</sup>.

كان تقسيم الأملاك الموروثة القانوني يستغرق عادةً بعض الوقت بعد وفاة الأب . وكان تقرير ما إذا كان للإناث من الورثة أن يأخذوا أية حصة في الأملاك الموروثة المتزايدة متصلاً على ما يبدو بمكانة المرأة ضمن وحدة الإنتاج الأسرية . وطالما بقي الأخوة والأخوات تحت سقف واحد يعملون معاً فهم يشكلون رابطة واحدة . ويمكن للأخوات أن يرفعن قضية للمطالبة بحصتهن في أي زيادة في قيمة الأملاك الموروثة عقب وفاة الأب<sup>(١١١)</sup> . وكثيراً ما حرصت النزاعات الأخوات ضد إخوتهن . فقد تزعم الأخوات من خارج المنزل الأسري بأن أخاهن قد اشترى بضاعة كوكيل لأبيه لذلك يجب أن تحسب هذه البضاعة كجزء من أملاك الأب . إلا أن النزعة السائدة كانت تميل نحو الحد من حصة الإناث إلى أدنى درجة يقتضيها الشرع الإسلامي أو حتى بالتلاعب على الوصايا القضائية بحرمات الإناث من جزء من ميراثهن . ونجحت هذه الخطوات والأساليب في تقوية وحدة الإنتاج الأسرية على حساب الإناث اللواتي تزوجن من خارج الأسرة . وأجبرت النساء على اللجوء إلى المحاكم التي كانت تنصفهن إذا كان انتهاك حقوقهن فاضحاً لا يمكن السكوت عليه ولكن قد لا تتمكن هذه المحاكم من ضمان تنفيذ قراراتها .

عندما تقوضت حقوق الإناث في منزلهن الأبوي ، لم تكن أسرة الزوج تقدم ماوى يحتويهن وقت الحاجة . فالمرأة المتزوجة غالباً ما كانت تجدد نفسها دون مال أو متاع إذا ما مات زوجها قبل أبيه وكانت المحكمة تقضي باستمرار بأنه طالما يعيش الابن ويعمل مع أبيه فإن كل أملاك العائلة تعود للأب وحده دون شريك . وكثيراً ما طالبت الأرامل جميع بدفع مهرهن وحصة من ميراث الزوج وإذا كانت المرأة تعيش مع أسرة زوجها لم تكن مطالبيها تحظى بالقبول أبداً<sup>(١١٢)</sup> .

وكما أشرنا سابقاً فإن زوجة أحد الأخوة ، في بيت يضم الأخوة ، لها حظ أكبر في نجاح مطالبيها . إلا أن النساء كن غالباً يتذمرن من أن حقوقهن كانت تغطى نتيجة ادعاءات كاذبة بالمشاركة من قبل إخوة أزواجهن ، ومن ذلك مثلاً تقديم ادعاء كاذب باشتراكهم في ملكية تمتلكها المرأة نفسها أو يمتلكها زوجها المتوفي<sup>(١١٣)</sup> . بالإضافة إلى ذلك فإن حقوق الشراكة قد ينكرها الأخوة لأسباب أخرى . ففي إحدى القضايا طالب أطفال رجل أعمى كانوا يعيشون مع عمهم بحصة من أملاك عمهم على أساس أن أباهم كان مرافقاً له<sup>(١١٤)</sup> . وجاء قرار المحكمة بالرفض وأورد بأنه لا يمكن لفرد غير منتج من أفراد الأسرة ولا لمن يعملهم أن يكون لهم حقوق ملكية على ثمار إنتاج الأسرة .

ونستخلص نتيجة لما سبق بأن الصراع القانوني بشأن الميراث يبين ميلاً لتدعيم أملاك

الأسرة على حساب أفرادها من الإناث . كانت النساء أفراداً يعترف بإسهامهن في إنتاج واستهلاك وحدة الأسرة كما يتضح من كونهن قادرات على المطالبة بحقوقهن في أملاك الأسرة ليس نتيجة لقربانتهن وحسب بل على أساس دورهن في وحدة الأسرة . إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر أدت الرغبة في التدعيم إلى تقليص متزايد لحقوق الإناث . وفي حين لم يصادف أن ورثت النساء أرض الميري، أصبحن الآن يواجهن غمطاً لحقوقهن بحكم الشرع الإسلامي في أخذ نصيبهن من أشكال أخرى من الأملاك . وغالباً ما كان الأقرباء الذكور يحاولون تجاهل أو تجاوز حقوق المرأة القانونية . وحين كانوا يمنحون الإناث حقهن كان ذلك يتم ضمن حرفة القانون حصراً . إن بنية العائلة الفلاحية حيث يشترك عدة أخوة في المأوى والعمل ، لم تطرأ عليها تعديلات جذرية ، إلا أن العديد من النزاعات القانونية حول تقسيم الأملاك تشير إلى أنه في فترات القحط والترحيل الاجتماعي كانت هذه البنية تخضع لامتحان عسير . والمحكمة التي عرّفت وحدة الأسرة الفلاحية بأنها شركة كونها شراكة الورثة الأصليين الذين استمروا يعيشون معاً ، لها دور لا ينكر في الإسهام في حرمان الإناث من ميراثهن .

وقد دافعت المحكمة بحزم عن حقوق الأسرة ضد تدخل شيوخ البلد المحليين العشوائيين والذين كانت أحكامهم بتخصيص الأرض والأملاك الأخرى جائزة غالباً بحق النساء وورثتهن . وفي القضايا التي تناولت انتزاع الشيوخ للبيوت والأشجار أو البضائع من مالكاتهن النساء أصدرت المحكمة نقضاً واضحاً لأحكامهم<sup>(١١٥)</sup> . وكان النظام الديني الشرعي عادةً يأخذ جانب الفلاحين في صراعهم ضد موظفي الدولة إلا أنه في الوقت نفسه يؤكد شرعية السلطة السياسية . وكانت المحكمة تساند النساء طالما أن انتهاك حقوقهن في الدعم المادي والأملاك يشكل هجوماً على القانون والعرف . أما عزم المحكمة على أقلية أحكامها مع الوقائع الاجتماعية الجديدة فغير جاد إلا أنها بقيت مع ذلك مؤسسة تلجأ إليها النساء لرفع شكواهن بشأن انتهاكات حياة الأسرة .

## VI

زرع اقتصاد الأسرة المصرية تحت زخم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية خلال منتصف القرن . وأدت سياسة الدولة إبان عهد محمد علي — وقد صيغت تماشياً مع متطلبات التغلغل الرأسمالي — إلى ترحيل اجتماعي في الأرياف باستنزافها لليد العاملة

الفلاحية وانتزاع الأرض من الأسرة الفلاحية . وقد أضعفت التنقلات السكانية الواسعة وخسارة الأراضي والفقر المدقع مقدرة الأسرة الفلاحية على الاستمرار في الإنتاج كوحدة والتكفل بإعالة أفرادها غير المنتجين . وعلى الرغم من أن جميع أفراد الأسرة كانوا يدينون بمكانتهم وأمنهم لمركزهم في وحدة المنزل الأسري ، بقيت النساء في مجتمع أبوي ، أشد ضعفاً وعرضة للحد من حقوقهن وامتيازاتهن عندما بدأ تعثر الأسرة كوحدة .

ويمكن أن نعزو قدرة الأسرة الفلاحية على البقاء خلال هذه الفترة من الترحيل المستمر إلى عاملين اثنين . أولهما أن الدولة أعادت النظر في سياستها . إذ حذفت أشد أشكال أعمال السخرة والتجنيد الإلزامي تحريضاً وبهذا قللت من استنزاف اليد العاملة الفلاحية ، فقد كانت هذه السياسة غير منتجة ولا مجدية من حيث أنها كانت تدمر أسس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي دون أن تؤمن بنى بديلة . وطالما أن الدولة عاجزة عن القيام بوظائف الأسرة التقليدية من مثل إعالة الأفراد غير المنتجين ، ظل أمر بقاء اقتصاد الأسرة واستمراره أمراً أساسياً . كما أن السمة المميزة للعلاقات الزراعية للإنتاج في هذه الفترة أي التعسف السياسي لا الاقتصادي وحسب الذي ينال الفلاح في عملية التحول الرأسمالي ، سمحت بالحفاظ على بنية الأسرة ما قبل الرأسمالية . ولا يمكن إلا لظهور قطاع زراعي رأسمالي بحث أن يحل الأسرة كوحدة إنتاجية/استهلاكية متناسقة إلى شيء غابر لم تعد له جدوى .

وتلقي سجلات المحكمة الضوء على العامل الآخر . فعندما وجدت الأسرة الفلاحية نفسها في مواجهة التآكل الذي أخذ ينخر اقتصادها تعلقت بالأنماط السابقة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية ، وغالباً ما كانت تلجأ إلى المحاكم لتؤكد من جديد العلاقات العرفية للأسرة . وفي حين كانت هذه العلاقات تخضع لتعديلات تدريجية نتيجة للمطالب الجديدة المترتبة على إنتاج الفلاح وعمله ، واجه الفلاحون المشكلة بأن قاموا بتسكين أنماط الدعم العائلي . إلا أن الميل لتدعيم أملاك العائلة كان غالباً ما يتم على حساب أفراد العائلة الإناث اللواتي كانت حقوقهن الشرعية والعرفية هي الأضعف . وضمن هذا الإطار إنما عانت النساء من تقلص مكانتهن في الوحدة العائلية . ويبدو أن انحطاط الأسرة كوحدة تمارس شبه حكم ذاتي قد ساهم فعلاً في فقدان المكانة والأمان بين صفوف النساء . إن الافتراض الشائع بأن النساء انفتحت أمامهن فرص الاستفادة مع دخول تأثير الغرب وظهور المجتمع «الحديث» يجب أن يعاد النظر فيه تحت هذا الضوء .

## ملاحظات

١ — انظر

Basil Kerblay, «Chayanov and the Theory of Peasantry as a Specific of Type of Economy», in Teodor Shanin, 'Peasants and peasants societies (Baltimore, 1971) p.159.

وكا يشير كيبليان فإن نظرية شايانوف حول «الاقتصاد الفلاحي» يمكن أن تنطبق أكثر على المناطق القليلة السكان حيث يمكن للفلاحين شراء مساحة أكبر من الأراضي أو تولي أمر أرض أكبر وهذا يكون قرار توسيع رقعة اليد العاملة أكثر فعالية. وفي الإطار المصري قد تمنح فترات نقص اليد العاملة الزراعية، مثلما حدث في أوائل القرن التاسع عشر، فرصة اتخاذ قرار مشابه طالما أنه لا يوجد منافسة على الأرض من جهات أخرى.

٢ — مفهوم «الاقتصاد الفلاحي» كما طرحه Daniel Thorner. إن «الاقتصاد الفلاحي» كتصنيف في التاريخ الاقتصادي» كما ورد في كتاب Shanin «الفلاحون» يفسح المجال أمام وجود وحدات اقتصادية أكبر — أراضي ملاك الأرض المزارع الكبرى التي تشغل الفلاحين وحتى مزارع الرأسماليين «إلى جانب المنتجين الفلاحين». والنموذج المقترح يشبه اقتصاداً مزدوجاً حيث تتواجد قطاعات متعددة في المجتمع جنباً إلى جنب مع بعضها دون روابط حقيقية من التحويلات المشتركة. ويناقش Claude Meillassoux في كتابه «Femmes, Greniers et Capitaux» (الصادر في باريس ١٩٧٥) بأنه وعلى النقيض مما سبق فإن الطريقة المنزلية للإنتاج، التي تقاسم نموذج «الاقتصاد الفلاحي» اهتمامه بالوحدة الإنتاجية/الاستهلاكية الفلاحية. سوف تخرج من حيز الوجود بشكلها الذي هي عليه الآن مع ظهور استغلال الطبقة المسيطرة.

٣ — انظر

Helen Rivlin, «The Agricultural Policy of Muhammad Ali» in Egypt (Cambridge, MA., 1971) P.29.

عندما كان الملتزمين الحق باستخدام العمل القسري كان الفلاحون العاملون في الأرض يساقون من القرية المحلية.

٤ — انظر

Eli Zaretsky «Capitalism, the Family, and personal Life», (Winnipeg, 1974), P.29. and Evelyn Sullerot: «Histoire et Sociologie du Travail Feminin (Paris, 1968).

ويطرح الكتاب الثاني في فصله الثاني فكرة أن عودة المرأة إلى المنزل كان لها دورها إذ أسهمت في تغيير احتياجات العمل كما وكيفاً، وضمنت الاستقرار الاجتماعي. انظر أيضاً إلى مقال كتبه Jane Humphries بعنوان:

«The Working Class Family, Women's Liberation and Class Struggle: The Case of Nineteenth

Century British History» in the «Review of Radical Political Economies 9, no.3 (Fall, 1977): 34.  
وتطرح المقالة تفسيراً آخرًا حيث قامت الطبقة العاملة نفسها بالدفاع عن بنية الأسرة إذ انتصبت عائلاً في وجه البخس من قيمة قوة العمل.

٥ — انظر

E.P. Thompson, «The Making of the English Working Class» (New York, 1966). Chap.6.

٦ — انظر

Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt»

مع أن باير أقر دون أي تحفظات وقوع تغييرات في P.212. (Chicago, 1969). بنية مصر الاقتصادية — الاجتماعية وأن «تطوراً اقتصادياً لا يستهان به» قد تحقق حيث حل «اقتصاد موجه للتصدير» محل «اقتصاد الإعالة». إلا أن باير بقي على قناعة لا تزحزح بأن المؤسسات الاجتماعية الأساسية، بما فيها الأسرة، لم تتأثر. إن هذه الأطروحة من الصعب أن تتوافق مع مناقشة باير نفسه للتغيرات المطارة على المجتمع الريفي: مصادرة ملكية الأراضي الفلاحية، ظهور طبقة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وظهور اقتصاد السوق، وكذلك تزايد التفرقة الاجتماعية بين صفوف أهالي الريف. لذا فإن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية والإنتاجية الفلاحية وخاصة العلاقات ضمن الأسرة أن تبقى على ما هي عليه فلا تتبدل نتيجة مثل هذه التطورات المتلاحقة.

٧ — انظر

Charles Issawi, «Egypt Since 1800: A Study in Lopsided Development», in The Economic History of The Middle East 1800-1914 (Chicago, 1966). P. 36.

٨ — انظر

Roger Owen, «The Management of Large Estates in Nineteenth Century Egypt» n.p., n.d., p.15.

٩ — انظر

Anouar Abdel-Malek, Egypt: Military Society (Newyork, 1988). P.401

كان عبد الملك أول من طبق على التطور الذي طرأ على الزراعة المصرية مفهوم «الرأسمالية الاستعمارية المختلفة» وقد ناقشه أوين Owen بتفصيل أكبر في كتابه المذكور آنفاً، وأيضاً ناقشه ريتشاردز Richards في كتابه «Primitive Accumulation in Egypt» Review 1, No.1 (Summer, 1977).

١٠ — خضعت سياسة محمد علي وأهدافه لشروح وتفسير عديدة. راجع كتاب مصطفى فهمي:

Moustafa Fahmy, «La Révolution de L'industrie en Egypte et ses consequences sociales au 19<sup>e</sup> Siècle (Leiden 1954); 'Abd al-Rahman al-Rafii, 'Asr Muhammad Ah' (Cairo, 1951), and Rivlin, Agricultural Policy

فالكتب الثلاثة السابقة تطرح آراء مختلفة.

١١ — انظر

Rivlin 'Agricultural Policy, pp. 112-113.

يصف ريفلين مصاعب أخرى نجمت عن نظام الاحتكارات الزراعية: فالفلاحون كانوا يلقون تسليفاً على الضرائب بدلاً من ثمن محاصيلهم (وكان التسليف يحسب بعملة ورقية متدنية القيمة). وكان عليهم دفع أجر المواصلات إلى المستودع المحلي، وغالباً ما كانوا ضحية غش واستغلال الموظفين الحكوميين المحليين الذين كانوا يسلبونهم حتى القليل المتبقى مما هو حق لهم.



- ١٢ — انظر FO 142/3. Barker to Earl of Aberdeen, 8 March 1930, p. 119.
- ١٣ — انظر Rivlin, Agricultural Policy, pp. 114-15.
- ١٤ — انظر Fo 78/381. Bowring Report, March 1839.
- ١٥ — انظر Richards, «Primitive Accumulations», p.25.
- ١٦ — انظر MAE, Turquie: Alex, et Caire: 17. Barrot à Ministre, 10 January 1845.
- ١٧ — انظر كتاب ابراهيم وأمر الأرض والفلاح (القاهرة ١٩٥٨) صفحة ٨١.
- ١٨ — انظر James Augustus St John, Egypt and Mohammed Ali (London, 1834) II, p.349. وأيضا عبد الرحمن الرافعي «تاريخ الحركة القومية في مصر من فجر التاريخ إلى الفتح العربي» (القاهرة ١٩٦٣) الجزء الثالث صفحة ٥٧٣.
- ١٩ — انظر MAE, Correspond, Politique de Consuls, Turquie Alex et Caire Labot à Ministre, 29 Dec. 1847.
- ٢٠ — انظر FO 142/15, Murray to Wellesley, 13 May 1847.
- ٢١ — انظر FO 142/16, Murray to Palmerston, 5 May 1849.
- ٢٢ — انظر Rivlin «Agricultural Policy», p.201. ويقتراح بفلين أيضاً أن التوجه لتجديد الفلاحين كان نتيجة لسياسة تجديد جديدة أدخلت إلى فرنسا في زمن الثورة.
- ٢٣ — انظر: MAE, Correspond. Pol. des Consuls. Turquie Alex et Caire: I, «Notes sur les Barbareques», September 1829. ويقدم هذا المرجع الإحصائيات التالية حسب تقديرات دروفيتي Drovetti: الجيش النظامي ٥٣,٠٠٠. القوات غير النظامية ١٥,٠٠٠ المجموع ٦٨,٠٠٠. أما في MAE, Correspond. Polit. des Consuls, Turquie: Alex et Caire. I. Huder Report, March 1830. فالأرقام تبدلت صعوداً: الجيش النظامي ٥٤,٠٠٠، القوات غير النظامية ٢٤,٠٠٠. البحرية ٩,٤٠٠ المجموع ٨٧,٥٠٠.
- ٢٤ — انظر MAE, Correspond. Polit. des Consuls, Turquie Alex et Caire: I. Mimaut à Ministre, 3 April 1830.
- ٢٥ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني. Mimaut à Ministre 20 Feb. 1831.
- ٢٦ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني. Mimaut à Ministre, 18 June 1832.
- ٢٧ — انظر MAE: Correspond. Con et Com. Alex: 32. Barrot à Ministre, 28 April 1848.

وأيضاً :

Correspond. Polit des Consuls, Turquie: Alex et Caire: XX, Barrot à Ministre, 16 May 1848.

٢٨ — انظر FO 142/16. Murray to Palmerston, 5 May 1849.

٢٩ — انظر

MAE, Correspond. Polit. des Consuls. Turq: Alex et Caire: XXV. Sabatier à Ministre, 16 March 1845.

٣٠ — انظر Rivlin, Agricultural Policy, p. 199

٣١ — انظر FO 142/13. Barmett to For. Sec. 17 August 1842.

٣٢ — المتحف البريطاني ، لندن :

Mss Division. The Hekekeyan Papers vol. 2, 37449. P.391, 1844.

٣٣ — انظر

MAE. Correspond. Con. et com., Caire, XXIX, Delaporte à Ministre, 16 June 1851.

٣٤ — انظر

MAE, Correspond. Polit des Consuls: Turq: Alex et Caire, XVI. Lavalette à Ministre, 6 May 1844.

٣٥ — انظر Hekekeyan Papers, vol. 7. 37454, p.347.1855.

٣٦ — انظر FO 78/257. Campbell to Duke of Wellington 15 April 1835.

شكك كامبيل في ادعاء مسؤول حكومي بأنه لا يوجد نقص سكاني في مصر العليا ، ويشير إلى أن هذا يناقض التقارير المقدمة عامة من جميع الرحالين الذين تحدثت إليهم حول هذا الموضوع . ويمكن مراجعة :

FO 78/282, Campbell to Palmerston, 24 January 1836,

الذي يقدم معلومات مماثلة حول مصر السفلى .

٣٧ — انظر FO 78/381, Bowring Report March 1838 P.6.

٣٨ — راجع «الوقائع المصرية» ١٢٤٥ .

٣٩ — انظر FO 142/16, Murray to Palmerston, 1 June 1848.

٤٠ — انظر

Rivlin «Agricultural Policy», Chap.2

للاطلاع على مناقشة نظام الالتزام وكذلك راجع :

Gabriel Baer. «A History of Landownership in Modern Egypt (London, 1962) pp.1-2.

٤١ — انظر المرجع السابق 3, p. Baer, «A History»

٤٢ — انظر Rivlin. Agricultural Policy, pp. 47-55,58.

- ٤٣ — انظر المرجع السابق صفحة ٢٣ .
- ٤٤ — انظر Richards «Primitive Accumulation».
- ٤٥ — انظر Rivlin, «Agricultural Policy», chap.3.
- ٤٦ — انظر Richards «Primitive Accumulation» pp.23.
- ٤٧ — انظر Baer, «A History», p.17.
- ٤٨ — انظر Owen «The Management of Large Estates», p.10. قدم اقتراح بأن يقوم الفلاحون العاملون بزراعة بضعة فدادين لحسابهم الخاص مستخدمين بهائم من أملاك الدولة وذلك لدعم دخلهم، إلا أننا لسنا متأكدين إن كان تنفيذ هذا الاقتراح قد تم في أي وقت .
- ٤٩ — انظر Richards «Primitive Accumulation», p.25.
- وأيضاً Rivlin Agricultural Policy, p.236.
- ٥٠ — انظر Baer, «A History», p.29.
- ٥١ — انظر Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt» (Chicago, 1969), p.95.. راجع الفصل السادس من هذا الكتاب للاطلاع على تاريخ الثورات الفلاحية من ١٧٧٨ إلى ١٩٥١ .
- ٥٢ — انظر Richards «Primitive Accumulation» p.22.
- ٥٣ — انظر Baer, «Studies...», p.96.
- ٥٤ — انظر Rivlin, Agricultural Policy. pp.201-2.
- ٥٥ — انظر Richards «Primitive Accumulation», p.22.
- ٥٦ — انظر MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XX. Barrot à Ministre. 16 May 1848.
- ٥٧ — انظر العباسي المهدي، الفتاوى، الجزء ٥، ١٦ رجب ١٢٦٧ صفحة ٤٢٦ .
- ٥٨ — راجع المصدر السابق الجزء ٥، ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٧ صفحة ٤٢٩ .
- ٥٩ — انظر MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XXI. Benedetti à Ministre. 8 January 1850.

- ٦٠ — انظر  
MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire: I. Mimaui à Ministre. 26 April 1830.
- ٦١ — انظر  
MAE, Correspond. Con et Com: Alex et Caire: XXIV. Mimaui à Ministre. 1 August 1831
- ٦٢ — انظر «الوقائع المصرية» عدد ٣٤، ٦ ذو الحجة ١٢٤٤.
- ٦٣ — انظر  
Hekekyan Papers vol. 2, 37449, p.130
- ٦٤ — انظر  
MAE, Correspond. Con et Com: Alex et Caire: XXIV. Mimaui à Ministre. 1 August 1831.
- ٦٥ — انظر «الوقائع المصرية» ١٢٤٥.
- ٦٦ — انظر  
FO 142/13, Barnett to Secretary, 16 March 1845.
- ٦٧ — انظر  
Gérard de Nerval, «Scènes de la vie Oriental» (Paris, 1848); also, Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, and vol. 5, 37452.
- ٦٨ — انظر  
Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, p.85.
- ٦٩ — انظر  
MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XXIII. Le Moyne à Ministre. 28 April 1851.
- ٧٠ — انظر  
Hekekyan Papers, vol. 5, 37452, p.413. and vol. 7. 37454, p.365.
- ٧١ — انظر  
Hekekyan Papers, vol. 7, 37454, p.365.
- ٧٢ — انظر  
Nerval, Scènes, p.87.
- ٧٣ — انظر  
P.N. Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali» (Paris, 1843), I, pp.109-10, also C. Rochfort Scott «Rambles in Egypt and Candia» (London, 1837), II, p.221.
- ٧٤ — انظر  
St John, «Egypte». I.p.158; R.R. Madden, «Egypt and Mohamed Ali (London 1841), p.32.
- ٧٥ — انظر  
Hamont, L'Egypte, I, pp. 109-10; and Hekekyan Papers, vol. 3, 37450.
- ٧٦ — انظر  
St. John, «Egypte», I, p.276.
- ٧٧ — انظر  
FO 78/184, Barker to Malcolm, 6 July 1829.

Hamont, «L'Egypte», II, pp. 19-20. انظر ٧٨

وأيضاً

EMAT, MR 1678, «situation de L'armée régulière Egyptienne», Par Mathieu de Favières, 30 May 1831.

Scott, «Rambles», II, p. 216. انظر ٧٩

انظر ٨٠

MAE, Correspond. Con. et Com: Alex: XXVII., de Lessups à Ministre. 5 March 1837; Correspond.

Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Cairo: XV. Gallice à sec. 6 June 1843.

FO 78/381, Bowring Report, March 1838 p.100. انظر ٨١

انظر ٨٢

MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Cairo: XXI. Benedetti à Ministre. 5 December 1849.

انظر ٨٣

MAE, Correspond. Con et Com: Alex: XXVII., de Lessups à Ministre. 5 March 1837; FO 78/381

Bowring Report, March 1839, p.100.

انظر ٨٤

MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Cairo: XX. Barrot à Ministre. 19 June 1848.

انظر ٨٥

XXI, Benedetti à Ministre, 5 December 1849.

EMAT, MR 1678, «L'armée Egyptienne» par Motel, 27 June 1861. انظر ٨٦

انظر ٨٧

MAE, Correspond. Con et Com.: Alex: XXIX. Benedetti à Ministre. 29 May 1841. Correspond.

Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Cairo: XX. Barrot à Ministre. 19 June 1848.

Hamont. L'Egypte. II, p.57. انظر ٨٨

انظر ٨٩

MAE, Correspond. Con et Com.: Alex: XXXIII , Benedetti à Ministre. 18 April 1849; Hamont.

L'Egypte. II. pp. 19-20; St John Egypt. II. P.176.

٩٠ — انظر العباسي المهدي، «الفتاوى»، الجزء الأول ٥ شعبان ١٢٦٥ ص ٢١.

انظر ٩١

Joseph Schacht, «An Introduction to Islamic Law» (Oxford, 1964). p.120.

حول الحق المطلق للرجل بالقيام بيلور «الولي» في السنة الخنفة.

٩٢ — انظر العباسي المهدي «الفتاوى»، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٦، ص ٣٠٦.

٩٣ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٨ ذو القعدة، ص ٢٢.

٩٤ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ١١ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ٢٤٣.

- ٩٥ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول شعبان ١٢٦٦، ص ٣٨٩.
- ٩٦ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٤ ذو الحجة ١٢٦٤، ص ٣٧٨.
- ٩٧ — راجع المصدر السابق ١٦ شعبان ١٢٦٩، ص ٣٠٢ و ٢٥ جمادى الثاني ١٢٦٧، ص ٢٨٣.
- ٩٨ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٢ صفر ١٢٦٧، ص ٢٨٣ و ١٣ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٤.
- ٩٩ — راجع المصدر السابق ٥ جمادى الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٦، و ٧ جمادى الثاني ١٢٦٨، ص ٢٩٢، و ٩ جمادى الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٦، و ٣٠ شوال ١٢٦٦، ص ٢٧٩.
- ١٠٠ — راجع المصدر السابق ٨ ربيع الأول ١٢٦٨، ص ٣٨.
- ١٠١ — راجع المصدر السابق ٤ جمادى الأول ١٢٦٥، ص ١٨ وأيضاً ١٩ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ١٨.
- ١٠٢ — انظر «A History», pp. 6-7. Baer.
- ١٠٣ — انظر العباسي المهدي، الفتاوى ٤ جزء ٢، ٢٣ جمادى الثاني ١٢٦٧، ص ٩١، الجزء الثاني ٢٧ شعبان ١٢٦٥، ص ٤٩، الجزء الثاني ٩ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٦٨، الجزء الثاني ١٤ صفر ١٢٦٨، ص ١٠٩.
- ١٠٤ — راجع المصدر السابق ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤، ص ٣٣، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٥، ص ٤٨ والجزء الثاني ١٧ رمضان ١٢٦٥، ص ٥٠.
- ١٠٥ — راجع المصدر السابق الجزء الخامس، ١٢ رجب ١٢٦٨، ص ٢٣٦، الجزء الخامس ٨ شوال ١٢٦٨، ص ٣٤٣.
- ١٠٦ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤، ص ٣٣.
- ١٠٧ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٩ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٦٨.
- ١٠٨ — راجع المصدر السابق ١ ذو القعدة ١٢٦٧، ص ٩٨.
- ١٠٩ — راجع المصدر السابق الجزء الخامس ٢٨ رجب ١٢٦٦، ص ٢٣٠، الجزء الخامس ١٢ شوال ١٢٦٨، ص ٢٣٨.
- ١١٠ — راجع المصدر السابق، الجزء الخامس، ١ جمادى الأول ١٢٦٦، ص ٢٢٩، الجزء الثاني ٢ ذو الحجة ١٢٦٤، ص ٣٥.
- ١١١ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢ رجب ١٢٦٥، ص ٢٩٣.
- ١١٢ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٨، ص ٣٢٩، الجزء الأول، ١٨ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٠٩، الجزء الثاني ٢٧ ربيع الثاني ١٢٦٦، ص ٣٠٣.
- ١١٣ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٢١ صفر ١٢٦٧، ص ٣١٣.
- ١١٤ — راجع المصدر السابق، ٢٥ ربيع الثاني ١٢٦٦، ص ٣٠٣.
- ١١٥ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ١٧ ذو القعدة ١٢٦٩، ص ١٧٠.



## النساء العثمانيات والمنازل وصناعة النسيج من ١٨٠٠ - ١٩١٤

دونالد كاتيرت

نحن لا نعرف الكثير عن النساء العثمانيات العاملات مع أنهن احتلن مركزاً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية، كما أننا لا نعرف سوى القليل عن المنازل التي عشن فيها ومارسن أعمالهن، ولا عن نشاطاتهن الاقتصادية أو التغيرات التي طرأت على ذلك كله مع الزمن. فالنساء ومنازلهن لعبن دوراً وسيطاً في عملية الإسهام العثماني المتزايد في الاقتصاد العالمي، وجميع التغيرات في العمليات الإنتاجية المنزلية وتقسيم العمل المنزلي يجب أن نفهم كمساعٍ للتأقلم مع الفرص الدائمة التغير التي تتيحها السوق على الصعيدين المحلي والدولي. لذا فإننا نعتقد بأن هناك صلات بين التغيرات في اقتصاديات المنزل العثماني واقتصاديات العالم والأقاليم خلال القرن التاسع عشر. وإن اعتبار تطور اقتصاديات المنزل العثماني في القرن التاسع عشر مجرد مسألة انتقال من الإعالة إلى إنتاج السوق هو رأي يبسط الأمور تبسيطاً مبالغاً فيه. فكثير من المنازل العثمانية التزمت بالتصنيع للأسواق على مستويات عدة قبل حلول عام ١٨٠٠ بكثير. وكمثال له شهرته كان تصنيع الخيوط الحمر في مدينة أمبلاكيا في تساليا العثمانية صناعة عائلية بحجة خلال القرن الثامن عشر «وكل يد، حتى أيدي الأطفال، كانت تستخدم في المصانع، ففي حين يصبغ الرجال القطن تقوم النسوة بإعداده وغزله»<sup>(١)</sup>.

وتخللت نظم منتجة للبيع نابضة بالحياة والنشاط الامبراطورية العثمانية متبادلة المواد الخام والسلع نصف المصنعة ما بين الولايات العربية والأوروبية والأناضولية. فالنساء والرجال في المدن الأناضولية الشمالية مثل زيلة وميرزيفان كانوا يستلمون القطن الخام من الجنوب



المتوسطي ويغزلونه خيوطاً . وكانت بعض الخيوط المصنعة حديثاً تصدر إلى القرم العثماني .  
ويستخدم الحائكون المحليون بعضاً منه لصنع الخام الكاليكو الخشن للاستخدام المحلي  
وللتصدير<sup>(٢)</sup> . أما المنازل العثمانية الأخرى فكانت إنتاجية إغالية منذ عام ١٨٠٠ وبقيت  
كذلك ، بأعداد متناقصة ، خلال الفترة كلها . سائين أيضاً فيما يلي أن طبيعة اقتصاد المنزل  
العثماني كانت تختلف باختلاف الإقليم وكذلك التغيرات التي طرأت على هذا الاقتصاد .

إن التركيز على المنازل وعمل المرأة هو المفتاح الرئيسي للفهم الواعي لتاريخ التصنيع  
العثماني في القرن التاسع عشر . لقد شاع الاعتقاد بأن الصناعة العثمانية « انحطت » ؟ ربما لم  
يطرأ أي تناقص على الإنتاج الصناعي العثماني الإجمالي بين ١٨٠٠ و ١٩٠٠ ، بل إن السوق  
العثماني المحلي وسوق تصدير مصنوعات عثمانية مختارة كانا أكبر بكثير في بداية القرن العشرين  
منهما قبل ذلك (راجع ماسيلي)<sup>(٣)</sup> . في الحقيقة قد يعكس هذا الانحطاط الصناعي العثماني  
الذي يتردد ذكره تناقصاً في الإنتاج ناتجاً عن عمل نقابي منظم للذكور . لذلك فمن الهام  
جداً أن ندرس تقسيم العمل المنزلي حسب الجنس . فالإنتاج التصنيعي للنقابات المدنية  
والتي كان يسيطر عليها الذكور تدهور بشكل حاد في مناطق عديدة . في حين أن الإنتاج  
التصنيعي للنسوة العاملات في منازلهن لم يستمر وحسب بل توسع بسرعة ، كما سائين ، في  
بعض المناطق وقطاعات الصناعات اليدوية النسيجية . بالإضافة إلى ذلك تزايد العمل في  
المعامل ولا سيما بعد ١٨٨٠ وكانت غالبية العاملين في النسيج من الفتيات والنساء .

كانت المنازل الريفية تشكل ثمانين بالمائة على الأقل من مجموع السكان العثمانيين ،  
وتتكون عادةً من النواة الأسرية أي زوج وزوجة (عادة واحدة) وأطفالهما . ويبلغ عدد  
الأشخاص في المنزل الريفي في المناطق الساحلية للبحر الأسود في الأناضول حوالي ٦٥  
وسطياً و٣٥ في المناطق الأخرى وهذه الأرقام تحتل الأناضول مرتبة أعلى من المعدل العام  
لأوروبا ما قبل الصناعية . ولم تكن المنازل التي تضم أكثر من أسرة في الأناضول الريفية تشكل  
أكثر من ٣٠٪ من المجموع العام في حين أن الأسر البسيطة أو النووية تشكل ٥٠ إلى  
٦٠٪<sup>(٤)</sup> . وفي مدينة استنبول العاصمة تبين لنا إحصائيات معتمدة بأن العائلة التي تشمل  
أكثر من أسرة كانت تشكل حوالي ١٦٪ فقط من مجموع المنازل الموجودة . ويضم المنزل  
الاستنبولي المنتسب إلى الطبقة العليا حوالي ٥٧ شخصاً ، أما المنازل التي تنتمي لطبقات  
أدنى على السلم الاجتماعي فتعداد أفرادها حوالي ٤٥ شخصاً . وكان تعدد الزوجات في  
العاصمة أمراً نادراً ولا تتعدى نسبته اثنين بالمائة من بين جميع الرجال المسلمين المتزوجين .  
أما في مدينة نابلس العربية فالنسبة كانت أعلى ، إذ تصل إلى ١٦٪ من مجموع الرجال الذين

خضعوا للإحصاء<sup>(٥)</sup>. وهنا يجب أن نؤكد على أن المنازل المدنية والريفية معاً كانت تفتقد وجود الرجال الذين كانوا غالباً غائبين نتيجة لارتباطهم بعمل مأجور في مواقع بعيدة عن دورهم. وكان العمل الذي يتطلب الهجرة، بما فيه العمل في مناطق ريفية أخرى وكذلك في مراكز مدنية نائية وبجاورة، كان ظاهرة شائعة وشرطاً طبيعياً من شروط الحياة بالنسبة للأسر العثمانية. وأخيراً فإن قدرنا لا يستهان به من الوقت كان يخصصه المنزل العثماني الريفي العادي للفعاليات التصنيعية للاستخدام الشخصي أحياناً وللبيع أحياناً. لقد أغفلت الكتابات حول التصنيع العثماني والزراعة العثمانية حقيقة أن التصنيع كان جزءاً يومياً من حياة الريف والمدينة العثمانيين إغفالاً شبه تام. ويركز علماء التصنيع على نقابات الصناع الذكور المدنية في حين اهتم باحثو الريف عادةً بأمور زراعة المحصول والعناية بالحيوانات الداجنة. ولم تكن المنازل الريفية مجرد منتج زراعي وحسب، بل كانت معنية بمزيج من الفعاليات الاقتصادية، مثل زراعة المحصول وأعمال المناجم والتصنيع وصيد الأسماك، وتختلف تركيبة هذا المزيج تبعاً للإقليم والفصل والفرص المتاحة. وإن لم تكن غلة المحصول تبشر بمحصول وافرة كانت جهود الأسرة تنصب على التصنيع بغية البيع وكسب المال نقداً لشراء احتياجات الطعام.

وتقدم لنا المعلومات الخاصة بصناعة الحرير في بورصة في القرن التاسع عشر إلماعات قوية، إلا أننا نفتقر بشدة إلى حقائق ملموسة، بخصوص تأثير عمل المرأة الفعال على التغيرات الطارئة على التقسيم الجنسي للعمل المنزلي. إذ ذاع صيت مدينة بورصة وضواحيها لقرون عديدة كصناعة للأقمشة المقصبة والمطرزة الفاخرة. وتنوع التقسيم الجنسي للعمل في الصناعة تبعاً لموقعها الريفي أو المدني. إذ تقوم الأسر الريفية رجالاً ونساءً بتحضير الحرير الخام محلولاً بطول واحد من شرنفته. غير أنه في المدينة قد يقتصر غزل الحرير على اليد العاملة النسائية مع حلول القرن كما كان الحال عليه في دمشق الواقعة في الولاية السورية من الإمبراطورية العثمانية. وفي بورصة كما في دمشق كان النساجون الذكور المنظمون في نقابات يهيئون كل الأنسجة الحريرية المنتجة، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من بضع عاملات يقمن بالعمل نفسه. وتراجع عدد النساجين من أعضاء النقابة العاملين في صناعة حرير بورصة تراجعاً واضحاً عندما هبط إنتاج الأنسجة الحريرية بحدة بعد عام ١٨٣٠. ومن المحتمل أن النساجين الذكور الذين أضحووا فائضين عن الحاجة ودون عمل قد وقفوا بإيجاد عمل خلال عشرات السنوات التي تلت، في صناعة الحرير الخام المتوسعة والتي كانت تغزل في ذلك الوقت يدوياً في معظم الأحيان. وفي عام ١٨١٢ بلغ مجموع إنتاج بورصة من الحرير الخام

حوالي ١٥٠.٠٠٠<sup>(٦)</sup>. رطلاً إنكليزياً، وكان يلف بأكمله يدوياً على بكرات من قبل النساء والرجال. ومن ثم ارتفع الإنتاج محققاً بفضل التقنية الحديثة والطلبات الأجنبية المتزايدة. وجاءت التقنية الحديثة على هيئة آلات تعمل بقوة البخار وتضمها معامل وتقوم بغزل الحرير الخام من الشرائق. وفي ١٨٥٠ أنتجت آلات الغزل هذه عشرة بالمائة من مجموع الحرير الخام. وبحلول عام ١٨٦٠ وعندما أصبح منتوج بورصة من الحرير الخام ما يعادل مليون ونصف رطل، كان ٩٨٪ من ذلك المنتج يلف على بكرات في مصنع يضم خمسين آلة غزل ويشغل على الأقل ٤٢٠٠ شخص.

كانت القوة العاملة في مصانع بورصة بأكملها من الإناث: فتيات ونساء، باستثناء المشرفين الذكور وعمال صيانة الآلات الذين يعتنون بالمحركات. وانتشر التوزيع الجنسي نفسه بشكل متواتر في آلات غزل الحرير المقامة في إقليم لبنان والتي أنشئت كذلك لتلبية الطلبات الأوروبية المتزايدة بكثرة. وفي الأيام الأولى لهذه الآلات، جهد السماسرة والمقاولون في بورصة ولبنان لاجتذاب اليد العاملة الممانعة للدخول إلى المصانع وفي كلا الإقليمين اتبع السماسرة عدة طرق. تشابهت في أحيان كثيرة، للتغلب على العوائق القائمة في وجه حشد اليد العاملة. فقد جلب فريقا السماسرة في الإقليمين نساءً من فرنسا وسويسرا ممن لهن خبرة في غزل الحرير لتلقين التقنية الحديثة وليبين بالقياس أن بإمكان النساء العمل في هذه المصانع دون التعرض لأيّة مخاطر<sup>(٧)</sup>. كما وجد هؤلاء السماسرة في الدين حليفاً لهم سواء في المسيحية أو الإسلام. وفي الستينات من القرن التاسع عشر أصدر بابا الروم الكاثوليك حكماً بالسماح للفتيات الأرمنيات من منطقة بورصة بالعمل في المصانع، كما لعب العلماء المحليون في لبنان ورجال الدين المسيحيون دوراً بارزاً في تشجيع الفتيات المحليات على العمل تحت إمرة مشرفات أجنبيات في مصانع غزل الحرير التي يملكها أجنبان<sup>(٨)</sup>. كما قام مالكو مصانع بورصة باستمالة العاملات بتقديم المغريات الأكثر دنيوية لهن فعرضوا عليهن أجوراً عالية. وكانت عاملة الغزل في منتصف الخمسينات من ذلك القرن تتقاضى خمسة أضعاف ما تحتاجه لشراء قوتها اليومي. إلا أن الأجور سرعان ما تناقصت، إذ تزايدت إمدادات اليد العاملة مع توفر الأتراك المدينين من بورصة وفتيات القرية من المناطق المجاورة. وسرعان ما أصبحت عاملات الغزل من بين أقل عمال المصانع أجوراً في التصنيع العثماني. إن «أقل الأجور اليومية كانت تدفع في مصانع الحرير (والتبغ) حيث تعمل النسوة بشكل أساسي»<sup>(٩)</sup>. وأسهمت النساء التركيات المتزوجات في المدينة ببعض اليد العاملة على الأقل. واستناداً إلى أحد المراقبين الأوروبيين في أواخر الستينات من ذلك القرن رفع العمل المأجور

من مكانة النساء في أعين أزواجهن، إذ كان يسهم في زيادة دخل الأسرة. كما أشار المراقب مستحسناً إلى أنه طالما واطلبت النساء على العودة إلى جناح النساء بطاقة كاملة بعد عودتهن من العمل فإن العمل المأجور لم يجلب معه سوى المزايا للأسرة التركية العثمانية في بورصة<sup>(١٠)</sup> وسعى سماسرة بورصة للبحث عن إمدادات للأيدي العاملة من خارج المدينة، فحشدوا فتيات صغيرات «للغاية» من المناطق الريفية المحيطة وأسكنوهن في مهاجع مبنية قرب المصانع. وصلت فتيات القرية اللواتي بدأن العمل كمتمنرات من عمر العشر سنوات، في قوافل للعمل في موسم الغزل المكثف. وعندما ينتهي الموسم فإن هذه الفتيات والشابات اللواتي اكتسبن سمعة محلية بسبب ما اقتنيتهن من ملابس عصرية، كما فعلت الغزالات اللبنانيات، يقفلن عائذات إلى بيوتهن مع أجورهن «تقريباً» كاملة. وعندما يتزوجن فإنهن غالباً ما يتركن المصنع ولا يرجعن إليه إلا إذا تزلزلن<sup>(١١)</sup>. غير أننا لا نعرف إلا القليل عن الوجهة التي يصرفن فيها أجورهن باستثناء مشترياتهن من الملابس — فنحن لا نعلم إن كانت الفتيات يحتفظن بالمال أم منحنه لأزواجهن أو أسلمتهن لأهاليهن. ويشير نياً سار من أيام الخمسينات في القرن التاسع عشر إلى أن هؤلاء النسوة الشابات ساهمن في إعالة أسرهن غير أنه لا يمكننا تعميم ذلك. وهناك بعض الشكوك الأخرى، إذ ليس من الواضح تماماً إن كان هناك تزايدٌ صرف في استخدام اليد العاملة من الإناث في صناعة النسيج أم مجرد استمرارية، بطريقة آلية، لأنماط ومستويات ثابتة. كما أنه من غير المعروف إن كان هذا العمل يمثل دخول معظم الأسر مجال العمل المأجور أم أنه مجرد انتقال من أحد أشكال اكتساب الأجر إلى شكل آخر. ويتزامن ظهور غزل الحرير الآلي بدقة مع الانحطاط السريع لغزل القطن في منطقة بورصة خلال فترة ١٨٥٠، وقد يكون لتوفر أماكن عمل (مؤقتة) بأجور عالية في غزل الحرير يد طويل في تسريع انحطاط غزل القطن المحلي.

ويمكن تفسير الهيمنة الكبيرة لليد العاملة من الإناث في صناعة غزل الحرير العثمانية بالرجوع إلى عوامل عدة. فالاقتصاد العثماني عموماً كان يفتقر إلى اليد العاملة وقد هُيا استخدام النساء للعمل حلاً لمشكلة مستعصية لأصحاب المصانع بإيجاد يد عاملة رخيصة. كما أن هذه المصانع لم تكن تؤمن مصدراً معتمداً لدخل كامل بالنسبة للعاملين فيها. فبعد ازدهار الكبير في بناء المصانع أخذت الصناعة تعاني من قسط طاقة الإنتاج القصوى ولم تعد مصانع الغزل تستخدم إلا جزئياً. وفي الخمسينات والسبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر وكذلك في أوائل القرن العشرين لم تكن هذه المصانع تشتغل أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة. وهذا فإن مصانع الغزل هذه كانت تشغل عاملها بدوام جزئي يتناسب مع نظرة

المجتمع العثماني إلى عمل المرأة على أنه إضافي تكميلي . كما تناسبت هذه الفعالية بشكل مريح مع الوقت المطلوب لتربية دودة القز الملقاة على عاتق الأسر العثمانية . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة اليد العاملة في المناطق المحيطة ببورصة مثلاً فإنه ليس من قبيل الصدفة المحضة أن توصل مربو شرائق الدودة إلى ابتداع طريقة لتغذية دودة الحرير تقتصر الجهد المبذول بحوالي ٧٠٪ إذا ما قورنت بالطريقة المتبعة في فرنسا وإيطاليا . كما كان الدوام الجزئي في المصانع متساوفاً مع متطلبات الزراعة ومهامات العمل المنزلي المترتبة على العاملات . ولم يتوصل غزل الحرير الآلي حين تطور في الأراضي العثمانية ، إلى التدخل في تقسيم العمل المتعارف عليه من قبل ضمن المنازل إلا في حدود دنيا سواء في الريف أو في المدينة . أما بالنسبة لصاحب المصنع فإن ترتيبات العمل هذه لم يكن لها سوى سيطرة واحدة على المدى البعيد . فخلال الفترة الزمنية كلها كانت معظم المصانع تشغل دون الحد الأدنى لطاقتها الإنتاجية بكثير مع أنه كان بإمكانها أن تغزل وتحقق الأرباح على مدى السنة كلها<sup>(١٢)</sup> .

لعبت الفتيات والنساء دوراً هاماً في ثلاثة مجالات من إنتاج الأقمشة . إذ كن يغزلن الخيوط وينسجن القماش في المنزل للاستخدام الشخصي لأفراد الأسرة ، وكن ينتجن أيضاً في منازلهن ما يباع للسوق ، كما كن يكدحن في المشاغل بعيداً عن مواقع بيوتهن<sup>(١٣)</sup> . وحتى حلول الربع الثاني من القرن التاسع عشر كانت نسبة عالية من اليد العاملة من الإناث في مجال إنتاج الأنسجة يشتغلن بالغزل إما بدولاب المغزل أو بفلكة المغزل . بيد أن استيراد الخيوط القطنية المغزولة في المصانع الأوروبية ارتفع بمحده لا تصدق مؤثراً في مكانة المرأة العثمانية الاقتصادية والاجتماعية . إذ ارتفع الاستيراد العثماني السنوي للخيوط القطنية ، والذي لم يبلغ سوى ١٥٠ طناً في أوائل العشرينات من ذلك القرن ، إلى ما يقرب الـ ٧٥٠ طناً في السبعينات . ولا شك أن الأثر الذي خلفته هذه الزيادة اختلف إلى حد كبير تبعاً لكون النساء يغزلن أساساً للبيع في السوق أم للاستخدام المنزلي . فاستيراد الخيط الأجنبي كان يعني بالنسبة للغزالات اللواتي يتاجرن بما ينتجن خسارة عملهن في مجال الغزل على المدى البعيد ، أما على المدى القصير فكانت هذه الزيادة تعني تناقصاً في الأجور إذ اضطرت العاملات لقبول أجور أقل ليتمكن من منافسة المنتج الرخيص المتين المستورد . وكان غزل القطن التجاري محظوراً على النساء وقد أسهم استخدام الخيط المستورد في سحب العاملات من أماكنهن في المشاغل . ولو لم تحظ هاته النسوة العاطلات عن العمل بإيجاد عمل مأجور في نسج الأقمشة من الخيوط المستوردة ، لربما أصبحت القوة العاملة أكثر تجانساً من حيث جنس العاملين على مدى الزمن أي لأصبحت محصورة في الذكور فقط . إلا أن هذا

الافتراض الأخير لا يخلو من احتمالات الشك. فقد كانت إحدى النزعات السائدة في التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر التحول من العمل النقابي إلى العمل خارج النقابات مصحوباً دون شك بزيادة أهمية اليد العاملة من الإناث في الإنتاج الإجمالي للأقمشة القطنية وغيرها من الأنسجة. وإذا ما كان لازدياد استيراد الخيوط تأثير سلبي أو مزدوج على غزالات الخيوط التجارية فإن تأثيره على النساء اللواتي يغزلن للاستخدام المنزلي كان مؤكداً وأكثر إيجابية. فالغزل اليدوي للخيوط التي تحتاجها ملابس الأسرة العثمانية العادية كان يستهلك الكثير من الوقت ويقدر بحوالي واحد على اثني عشر من مجموع منتوج عمل المرأة بأكملها<sup>(١٤)</sup>. وبدأ هذا التقسيم للعمل المنزلي بالتبدل في الربع الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت واردات الخيوط الأوروبية المصنعة آلياً بالتدفق على الامبراطورية العثمانية. ولا بد أن شراء الخيوط المستوردة قد اجتذب الغزالات اليدويات اللواتي انتعن بهذا من مهمة بطيئة تستهلك وقتاً ولا تدر ربحاً. وفيما بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ أعتقت واردات الخيوط حوالي ١٦٠.٠٠٠ امرأة عثمانية (أحصين على أساس ما يعادلن من ذوي الأعمال بدوام كامل) من عبء غزل القطن الذي لم يكن يعود عليهن بربح يذكر<sup>(١٥)</sup>. إن تحرر هؤلاء النساء انعكس بوضوح وحدة على تقسيم العمل المنزلي عبر خليط من توفر وقت أكبر للترويج عن النفس وإنتاج أكثر من الأقمشة لاستهلاك الأسرة وإنتاج متزايد من السلع الزراعية والأقمشة المعدة للبيع لشراء ما يلزم من الخيوط بثمنها.

وعلى الرغم من كل تلك المزايا، بقي العديد من النساء العثمانيات ملزمات نتيجة الفقر بغزل خيوط القطن في المنزل للاستهلاك المحلي وللبيع معاً. وبما أن العديد من الأسر لم تقم بتقدير قيمة الوقت المستهلك في الغزل بما يعادله من المال، تمكنت الخيوط المغزولة في المنزل من المضاربة على الخيوط الأوروبية بأسعارها الأكثر تعادلاً. وعلى الرغم من أنها لم تكن بالضرورة تضاهي نظيرتها الأوروبية جودة، كان من الممكن استخدامها لصناعة ملابس أقل نوعية. وفي الحين الذي استمر فيه سعر الخيوط المستوردة بالتدهور على مدى القرن كله كانت أرباح الغزالات اللواتي ينتجن للبيع في السوق آخذة في الانحدار. وفي شتاء عام ١٨٥٧ كانت «جميع» النساء الكرديات في ضواحي ديار بكر منهنكات في غزل الخيوط لإمداد الرجال في المدينة الذين يقومون بنسج قماش «البير». وكانت هؤلاء النسوة من الفقر، بحيث لم يتمكن من شراء القطن الخام لغزله ناهيك عن شراء الخيط المستورد. لذا كانت النسوة يجمعن القطن ويقططنه لقاء الاحتفاظ بنسبة صغيرة منه. كانت المرأة تغزل ستة أرباط من القطن خيوطاً وتستبدلها في المدينة بتسعة أرباط من القطن الخام. وكانت تعيد

الكرة مراراً وتكراراً إلى أن يصبح لديها قطة من الخيوط كافية « فيقوم زوجها بنسجها قماشاً فيستخدم ما يلزم أسرته ويبيع الباقي »<sup>(١٦)</sup>. واستمر الغزل اليدوي على الأقل خلال الستينات من القرن التاسع عشر في المناطق المحيطة بأرضروم وإقليم سيواس، حيث كان شائعاً حتى أواخر الثمانينات من ذلك القرن. « كل السلع التي كانت تصنع مثل السجاد والأقمشة الصوفية الخشنة والجلود كان الأهالي يصنعونها (وأغلبهم من النساء) في منازلهم .. وكانت تستخدم كميات كبيرة من الخيوط. إن جميع السلع الآن مصنعة بأيدي الناس (وأغلبهم من النساء) في المنازل على أكثر دواليب الغزل بدائية »<sup>(١٧)</sup>.

وفي أوائل القرن التاسع عشر وفي مركز تصنيع الأقمشة الضخم في حلب كانت النساء اللواتي يعملن في المنازل يغزلن سنوياً ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ كيلو غرام من الخيوط القطنية المستخدمة في نسج الأقمشة الأكثر خشونة<sup>(١٨)</sup>. وفي ماراس القرية لم يكن غزل الخيوط « يعد مهنة بالمعنى الصحيح للكلمة ». ومع ذلك كانت النساء « في كل البيوت الفقيرة — أي في كل الأسر تقريباً ... يقمن خلال ساعات فراغهن بغزل ٩٠ — ١٠٠.٠٠٠ كيلو غرام سنوياً من خيوط القطن »<sup>(١٩)</sup>.

سيطرت الفتيات والنساء على القوة العاملة في غزل خيوط القطن والصوف في المصانع التي تعمل بقوة البخار والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تركزت هذه المصانع في سالونيكاً ومقدونيا الداخلية وكذلك في إزمير وأدنة واستنبول. وكانت الفتيات الصغيرات يشكلن أغلبية اليد العاملة وكن مثلهن مثل إخوانهن الأوروبيات والأمريكيات (وفي بورصة) لا يمكنهن طويلاً حتى يكتسبن الخبرة والمهارة مما كان يثير حنق أصحاب المصانع<sup>(٢٠)</sup>. فالفتيات اليهوديات مثلاً في مصانع سالونيكاً كن يعملن إلى أن يتزوجن، وكن يتزوجن أحياناً قبل أن يتجاوزن سن الخامسة عشرة، أو حتى يجمعن من المال ما يكفي بائنتهن<sup>(٢١)</sup>. وقد استخدم أحد المصانع في ضاحية يديكول قرب استنبول حوالي ٣٠٠ من النساء والأطفال لصنع ٥٠٠.٠٠٠ كبة من خيوط الغزل سنوياً. وفي إقليم أدنة جنوبي شرق الأناضول استخدم مصنع واحد فيه ٢٧٠ مغزل ٣٠٠ من النساء والأطفال كانوا ينتجون سنوياً مليون كيلو غرام من الخيوط. واستخدم مصنع مجاور ٥٥٠ شخصاً كانوا عادة من النساء والأطفال، يعملون اثني عشرة ساعة يومياً<sup>(٢٢)</sup>. وفي ١٨٨٠ استخدم أحد مصانع الغزل في ولاية سالونيكاً الأوروبية حوالي ٢٥٠ امرأة شابة و ٥٠ رجلاً. وفي مدينة سالونيكاً في التسعينات من ذلك القرن استخدمت المصانع حوالي ٤٨٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة، و ١٦٠ رجلاً وصبياً. وكان الرجال يتقاضون ضعفي أو ثلاثة

أضعاف الأجر الذي يتقاضاه الصبية في حين أن الأجر الذي تبدأ فيه الفتيات عملهن كان نصف ما يتقاضاه الصبية. وكان ٧٥٪ تقريباً من مجموع ١٥٠٠ عامل في مصانع الغزل في مقدونيا من الإناث. وهن عادةً فتيات صغيرات بعضهن لم يتجاوزن السادسة من عمرهن. وفي التسعينات من القرن التاسع عشر كانت هذه العاملات يعملن خمس عشرة ساعة يومياً في الصيف وعشر ساعات في الشتاء مع استراحة خمس وثلاثين دقيقة لتناول الغذاء ودون أي استراحة مخصصة للإفطار. وكانت النساء العاملات في مصانع الغزل الداخلية مثل كارافيريا ونيوستا يعانين من ظروف أقسى وأشد من مثيلتهن في سالونيك. وفي سالونيك في أوائل القرن العشرين أسهم مزيج من ازدهار صناعة التبغ التي كانت تنافس صناعة الغزل على اليد العاملة النادرة ومن الحركات العمالية النشطة في رفع الأجور في مصانع غزل القطن. (وكانت النساء كذلك يسيطرن على القوة العاملة في مصانع التبغ). إلا أن عمال مصانع الغزل في الداخل لم يكن أمامهم خيارات عديدة في كسب أجورهم<sup>(٢٣)</sup>.

وبقي عمل النساء في نسج الأقمشة شائعاً خلال تلك الفترة، واستمر طويلاً بعد أن اختفت صناعة الأقمشة المنزلية، كما افترض الكثيرون، من الأراضي العثمانية. وفي بورصة في الستينات من القرن التاسع عشر «وجد الفلاحون اقتصاداً فيما تنسجه النسوة في المنازل من ألبسة متينة تصلح للاستعمال اليومي»<sup>(٢٤)</sup>. وكذلك عملت النساء «الريفيات» في طرابزون في الزراعة وفي غزل الصوف للملابس أفراد الأسرة الخارجية<sup>(٢٥)</sup>. وفي ذلك الحين تقريباً. استخدم ما يقارب ١٢٠٠٠ نول يدوي في الولايات الأناضولية الشرقية في ديار بكر وأضروم عدداً مماثلاً من الرجال بالإضافة إلى ٦٠٠٠ من الفتيات دون سن السادسة عشرة. وكان ثلثا عدد هذه الأنوال يستخدم لنسج الأقمشة القطنية وكانوا يتواجدون في الريف لا في المدينة. ويحصل النساجون الريفيون على فترات الخيوط من القرويات اللواتي يستلمن بدورهن وزناً مماثلاً من النسيج<sup>(٢٦)</sup>. ونحن لا نعلم الآن شيئاً يذكر عن إسهام النساجين الريفيين في دخل الأسرة العام، وما نعرفه فقط هو أن أفراداً آخرين من الأسرة كانوا يقومون بشؤون الزراعة. وفي مدن الإقليم — مثل بتليس وديار بكر وماردين وهاربوت — كان النساجون الذكور يؤمنون معظم الدخل النقدي للأسرة في حين تكسب الزوجة حوالي (١/٧) سبع المجموع<sup>(٢٧)</sup>.

وفي نهاية القرن، كانت «كل أسرة تقريباً» في آسيا الصغرى ما تزال تملك نولاً يدوياً. «كان بإمكانهم صناعة ملابسهم الخاصة في حين يعجز الكثيرون عن كسب ما يكفي من النقود لشراء الملابس الأجنبية»<sup>(٢٨)</sup>. هذا التثبيت المتشدد بالأنوال حتى بعد حلول عصر



الاستيرادات العثمانية الهائلة من الملابس الأوروبية إنما يوحي لنا بالاستجابة المرنة للمنزل العثماني للتغيرات المحتملة في فرص السوق . وفي السنوات التي يكثر فيها الطلب على المنتجات الزراعية قد تجدد الأنوال نفسها مهملة منسية ، أما في أزمنة المجاعات أو لشح الطلب على السلع الزراعية تعود صناعة الألبسة لأفراد الأسرة أو للبيع في الأسواق إلى الحياة من جديد . وقد استخدمت النساء في ولاية سيواس في التسعينات من ذلك القرن الخيوط البريطانية وكذلك المغزولة محلياً لنسج قماش خشن لسراويل الرجال وللألبسة الأخرى . وكانت هذه العاملات يشتغلن على ما يقرب من ١٠.٠٠٠ نول في الإقليم . وفي منطقة (كارا) في داواس في إقليم آيدين استخدم حوالي ١٨٥ نولاً لنسج أنواع مختلفة من الأقمشة القطنية والكتانية بفرض بيعها . وكانت القتيات والنساء يشغلن ما يربو على ثلاثة أرباع هذا العدد (٢٩) . وفي الولاية ككل نسج حوالي ١٠.٠٠٠ نول يدوي قماشاً مقلماً للاستهلاك المنزلي وللبيع معاً (٣٠) . وقد انهمكت هذه المنازل في الآن نفسه في الزراعة وفي التصنيع بغية بيعه في الأسواق . وتأرجح إنتاج النسيج تبعاً للمحصول الزراعي ، وهذا مثل آخر من أمثلة انحسار وزيادة العمل المنزلي تبعاً لفرص الدخل ومتطلباته ، فمن الزراعة إلى التصنيع والعودة ثانية وهكذا دواليك . وخلال السبعينات من القرن التاسع عشر كان الحرفيون الريفيون الذين يصنعون السلع لبيعها لجيرانهم يكسبون ثلثي دخلهم من الزراعة وثلثه من أعمالهم الحرفية (٣١) .

وكما تبين لنا تلك الأمثلة فإن مساهمة النساء في القوة العاملة المصنعة التي تتقاضى أجراً كانت ضحية لأجور زهيدة للغاية . وفي أواخر القرن التاسع عشر خلق استيراد الخيوط أماكن عمل جديدة للنساء في منطقة استنبول . واستخدمت هؤلاء النسوة اللواتي يعملن في منازلهن في مهنتهن الجديدة الخيوط الأجنبية لحياكة الدانتيلات الكروشيه (المخرمات المحوكة على منارة) من أجل تصديرها متقاضيات أجراً عن القطعة الواحدة ، وكانت الأجور متدنية للغاية بالمقاييس العثمانية آنذاك ، حوالي ١٥ قرشاً يومياً . وعلى النوال نفسه أتاح عمل الإناث المتدني الأجور والذي لا يتجاوز ١٥ قرشاً يومياً للنسجة العثمانية المرسوم عليها يدوياً بأن تبقى منافسة ناجحة للأقمشة المطبوعة آلياً في المصانع الأوروبية (٣٢) . إن دلالة مثل هذه الأجور يمكن شرحها إذا ما افترضنا أن أسرة مؤلفة من ستة أشخاص كان بإمكانها شراء كل ما تحتاجه من خبز يومها . إذ تحتاج عائلة من ذلك العدد من الأفراد في حوالي عام ١٩٠٠ إلى ما يقرب من ٣٥ إلى ٤٠ قرشاً في الأسبوع لشراء الحد الأدنى وحسب مما تحتاجه من الخبز ، دون أن ندخل في الحساب المال اللازم لشراء المواد الغذائية الأخرى

ومتطلبات السكن والملابس . وتكسب حائكة الدانتيل أو من يرسم يدوياً على القماش بمعدل ٢٠٪ مما تحتاجه الأسرة من قوتها من الخبز وحده . وبكلمة أخرى فإن أجور كل امرأة كانت تزودها بالخبز الذي تحتاجه لتبقى على قيد الحياة ، بالإضافة إلى جزء بسيط للغاية من الخبز الذي يحتاجه فرد واحد آخر من أفراد الأسرة .

نبين لنا صناعة الأحذية في استنبول ، بالإضافة إلى غزل الحرير في بورصة ، أن الأجور المتدنية لم تكن مقتصرة على الصناعات المنزلية ، كما تزودنا بلمحة غير مباشرة عن تقسيم العمل المنزلي . ففي نهاية القرن كان عدد الرجال والنساء العاملين معاً في ورشات صناعة الأحذية يقارب الخمسين شخصاً . وكان الرجال العاملون على آلات الخياطة يصنعون نصف أحذية ويتقاضون ١٢٥ قرشاً يومياً . وإذا ما أخذنا عائلة مدينية وسطية من خمسة أفراد نجد أنه إذا ما عمل الرجل سبعة أيام أسبوعياً يمكنه أن يكسب ٢٥٪ مما تحتاجه أسرته أسبوعياً من الخبز . أما زوجة عامل الخياطة إذا عملت في الدكان فستقوم غالباً بإنهاء العرى للأزوار أو تخطيط الأزوار ، إلا أنها ستكسب إن عملت هي أيضاً سبعة أيام في الأسبوع حوالي ١٠ إلى ١٥٪ من المال اللازم لشراء ما تحتاجه الأسرة من الخبز . أما عمل الأطفال الذي كان شائعاً جداً في الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر ، فقد كان دون شك ضرورياً للحصول على حاجات الأسرة الإغاشية في حدودها الدنيا<sup>(٢٣)</sup> .

كما ساهمت النساء مساهمة فعالة في صناعة الموهير الشهيرة في أنقرة ، وهي مساهمة يعود تاريخها إلى أواسط القرن الثامن عشر حينما كانت النساء يغزلن الأصناف الأقل جودة . وربما عاد تاريخها إلى أبكر من ذلك . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر والأربعينات منه قامت نقابة نسج الموهير التي كانت تناضل ضد المنافسة الأوروبية بتنفيذ ما روجت له على أنه ابتكار جديد في عالم هذه الصناعة . ففي السابق كان شيخ النقابة يشتري الموهير الخام بأسعار محددة ويعطها للغزلين ( من النساء والرجال معاً ) . أما الآن فقد أبرمت النقابة عقوداً مع « النساء الفقيرات » اللواتي اشترين الموهير في الأسواق المحلية وغزلته ثم قمن ببيعه للنقابة لقاء السعر الذي يطلبته . وبما أن النقابة كانت تسعى جاهدة لمنافسة الأسعار الرخيصة للمنتجين الأوروبيين أخذت النساء تكمل بدلاً من أن تحمل محل الطريقة السابقة للحصول على الخيوط<sup>(٢٤)</sup> . وهكذا برزت للوجود قوة عمل من الإناث لها حريتها إلى جانب نقابة الغزل من الذكور ، وهو نمط موجود أيضاً في صناعة حرير بورصة وكذلك في صناعة المفروشات والأحذية في استنبول وإنتاج الأنسجة في حلب . وكذلك الأمر في منطقة جبال البلقان

الجنوبية ، حيث ينتمي الرجال صانعو حبال الأشربة إلى نقابة في حين أن النساء اللواتي يغزلن الخيوط الصوفية لهم لا ينتمين إلى أية نقابة<sup>(٣٥)</sup> .

وتقدم صناعة السجاد مثلاً حسناً لكيفية توزيع العمل حسب الجنس في صناعة محددة إذ يختلف ويتنوع حسب المنطقة . ويدل هذا الاختلاف على غياب نظام قيمة موحد في الشرق الأوسط أو الإسلام فيما يتعلق بإسهام المرأة في القوة العاملة . وقد ازدهرت صناعة السجاد عموماً في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر . ففي غرب الأناضول ووسطها مثلاً قام الإنتاج المتصاعد باطراد بعد ١٨٥٠ باستخدام حوالي ٦٠٠.٠٠٠ شخص إلى حين حلول الحرب العالمية الأولى ، معظمهم من الفتيات والنساء . وفي مناطق معينة من الأناضول اشتركت النساء عبر التاريخ في جميع مراحل صناعة السجاد ، أي في غزل خيوط الصوف وصبغها وحياكه البسط . ولدينا هذا السرد من سيواس عام ١٨٨٨ . « إن الصباغة والغزل والنسيج جميعها تم سوية ، وتتهكك النساء في كل أسرة بالعمل فينجزون كل ما يتعلق بغزل الخيوط يدوياً وصبغها بأصباغ نباتية ثم نسجها وإتمام حياكة السجادة »<sup>(٣٦)</sup> . وفي مثل هذه الحالات كانت المرأة تقوم بمفردها بأعباء كل تلك الخطوات التي تستلزمها صناعة السجادة . أما في المناطق الأخرى فيشيع تقسيم العمل ويتناسب ذلك على ما يبدو مع اشتراك المنطقة في إنتاج السجاد للتجارة . ففي أواخر القرن التاسع عشر مثلاً ، كان الرجال في مركز أوساك الإنتاجي الضخم يغسلون الصوف ويبضونه ثم تغزله النساء خيوطاً . وتغير هذا التقسيم في العمل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حين تضاعف إنتاج البسط ثلاث مرات في حين تضاعف عدد الأنوال الناسجة للسجاد مرتين فقط . ولتتمكن الأسر من إنجاز المهمة الموكلة إليها أعادت ترتيب حياتها بحيث يمكن للنساء قضاء وقت أطول على الأنوال : ولحقة قصيرة من الزمن في أواخر التسعينات من ذلك القرن استلم الرجال مهمة غزل خيوط الصوف . ثم بنيت مصانع الغزل التي تعمل بقوة البخار في المدن . وشيئاً بذلك ما حدث في إحدى مناطق إيران الحديثة عندما ارتفعت قيمة البسط المشغولة يدوياً والتي تحوكمها النساء ، أخذ الرجال يقومون بالمهام التي كانت تعهد إلى النساء عادةً مثل جلب الماء وحمل الجرار . ( في هذه الحالة لم تحدث نقلة عقائدية في أدوار الجنسين )<sup>(٣٧)</sup> . وفي أوساك تغير تقسيم العمل بطرق أخرى أيضاً : قيام النساء في أوائل القرن التاسع عشر بمهمة صيغ الخيوط أعقبه تولي الرجال هذا العمل في الثمانينات من هذا القرن . غير أن تقسيمات مختلفة للعمل سادت في مركز التصدير المهم في « قوله » المجاورة إذ استمرت المرأة هناك بصباغة الخيوط حتى نهاية القرن ، وكان الرجال والنساء معاً يحكيون

السجاد التجاري في كل من كورديس وقوله . أما في إيران أيام القاجاريين خلال الفترة نفسها فلم يكن رجال القبائل يبيعون السجاد ، بل كان ذلك عمل النساء وحدهن . إلا أنه في بعض المناطق الأخرى في إيران في الحقبة نفسها لعب الرجال دوراً فعالاً في الصناعة . ففي مشهد والمراكز المدنية الرئيسية الأخرى عمل الذكور بانتظام كحكاكة للبسط ، وفي المدن الأخرى كتميز كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع النساء على الأنوال ذاتها . ولكن في المدن الإيرانية الأخرى مثل كرمان كانت نساء يقمن بالعمل منفردات (٣٨) .

وتوضح هذه الأمثلة غياب أي نموذج قطعي لتقسيم العمل تبعاً للجنس في التصنيع في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، وذلك على الأقل في صناعة السجاد . فالرجال والنساء العثمانيون ( وكذلك القاجاريون ) كانوا يتبادلون الأدوار الإنتاجية بيسر ومرونة للحفاظ على موارد رزقهم كأسرة . ويعكس وجود الحائكين الذكور والإناث في قوله وكورديس وعدة مدن أخرى في إيران القاجارية اشتراك الجنسين في أعمال الشرق الأوسط التي أشيع عنها بأنها حكر على النساء فقط . كما تبين هذه الأمثلة الأناضولية والإيرانية بأن التقسيم لم يكن يتسم بالسيطرة الذكورية على هذه النشاطات التي ارتبطت بشكل وثيق بالإنتاج التسويقي . ففي مراكز الإنتاج التجارية النشطة كان الرجال والنساء يبيعون البسط سواء بسواء . إن تواجد الرجال والنساء من العاملين في حوانيت صناعة الأحذية في استنبول يشي بنمط متساهل وأكثر بساطة في العلاقات بين الجنسين مما تسمح به القوالب التقليدية لمثل هذه العلاقات . ففي مثل هذه المواقف تختفي الحواجز الصارمة المتشددة المفترض وجودها بين الجنسين وفي تقسيم العمل تبعاً للجنس . أي أن افتراضاتنا حول مثل هذه التقسيمات ليس لها نصيب من الصحة ، على الأقل في بعض الأحيان .

بيد أن أنماط اشتراك الجنسين في مهمات صناعة السجاد في أوساك وغيرها من مراكز الإنتاج التي تنحو منحى تجارياً منذ زمن طويل لم تكن أنماطاً عالمية في الصناعة . إذ في الوقت الذي تزايد فيه الطلب الغربي على السجاد قام تجار إزمير واستنبول بإنشاء ورشات جديدة في أقاليم عديدة . وكذلك قام تاجر أروني بتأسيس مركز حياكة جديد عام ١٩١٢ في مدينة همدان الإيرانية . وكانت الحياكة بأيدي الفتيات والنساء فقط في هذه الورشات حيث كن يعملن بعيداً عن منازلهن ، الأمر الذي لم يكن وارداً في المراكز التقليدية السابقة (٣٩) . وهكذا وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت عشرات الآلاف من الفتيات والنساء يعملن خارج منازلهن للمرة الأولى . ونحن لا نملك هنا أية معلومات عن التغيرات

المرتبة على ذلك في مكانةعاملات ضمن الأسرة أو في تقسيم مهمات العمل المنزلي والزراعي ضمن المنزل.

ولا نعلم شيئاً عن أسباب إقصاء الحائكين الذكور عن الورشات المقامة في أواخر القرن التاسع عشر في الأناضول (وهمدان). وليس هناك ما يقطع الشك باليقين فيما إذا كان ذلك ناجماً عن قرارات اتخذتها الأسرة نفسها أم ارتآها التجار الأوروبيون الذين نظموا هذه الورشات. وقدنا صناعة السجاد المعاصرة في أواخر القرن العشرين بمؤشرات لها دلالتها في ذلك السياق. فإحدى المؤسسات الضخمة التي تقوم الآن بتنظيم الحياكة اليدوية للسجاد في الشرق الأوسط والأقصى تستخدم الحائكات في موقع والحائكين في موقع آخر، ومن ثم الحائكات في موقع ثالث. والجنس بالنسبة لهذه المؤسسة هو أمر لا تأخذه بعين الاعتبار، ومن الواضح أن المؤسسة أقلمت احتياجاتها مع الممارسات المحلية السائدة التي جعلت العاملين من كلا الجنسين متوفرين لحياكة البسط.

إن النمو الذي طرأ في القرن التاسع عشر على ثلاث من أهم الصناعات التصديرية وهي غزل الحرير وحياكة المخمرات (الدانتيل) وصناعة السجاد، ازدهر وانتعش نتيجة للطلب الأوروبي، وكانت دعائمه وأسباب استمراره — كما ينبغي أن نكرر هنا — مستندة إلى اليد العاملة التي كان أغلبها من الإناث والتي كانت تتلقى أجوراً زهيدة.

وفي صناعة النسيج عموماً، كان الرجال فيما سبق يشكلون الأغلبية العظمى من الحاكة النقابيين المدنيين. ومع تعاضل المنافسة الأوروبية استمر هؤلاء الرجال بالحياكة ولكن بأجور أقل فأقل، مسهمين بذلك بدخل أدنى نسبياً في دخل الأسرة ككل من خلال مهماتهم التصنيعية. وكانت اليد العاملة من الإناث هي المسيطرة في العديد من الصناعات التي كانت إما حديثة العهد أو آخذة بالتوسع أو تلك المتأقلمة بنجاح مع الشروط المتغيرة. وهذا ينطبق على الخيوط المغزولة يدوياً والمنتجة في المنزل وكذلك على الخيوط المغزولة آلياً المصنعة في المعامل وعلى إنتاج السجاد والمخمرات والحرير الخام وأيضاً حياكة الكتان والحرير في بعض المناطق. وأدى استيراد الخيوط الأجنبية بدوره إلى انعتاق العديد من النساء من مهمات الغزل وأتاح لهن حرية استخدام هذا الوقت المكتسب في أشكال من الفعاليات التصنيعية تدر ربحاً أكبر. غير أن الرجال والنساء معاً استمروا في الحياكة سواء للتسويق أو لاحتياجاتهم الخاصة.

وتساند الأوضاع التي تقصيناها هنا على ما يبدو عدداً من النتائج المتعلقة بالنساء العثمانيات والمنازل والصناعات. فقد لعبت النساء والفتيات العثمانيات أولاً وكما ظهر واضحاً

من عرضنا السابق . دوراً متمماً تكاملياً في مجال تصنيع النسيج في الامبراطورية العثمانية سواء في المنزل أو في الورشات . وعمل العديد منهن خارج المنزل سواء أكن مسلمات أو مسيحيات أو يهوديات . وبغير هذا دون شك من نظرتنا إلى الحياة اليومية في ظل الامبراطورية العثمانية . ولكن ألا يعبر ذلك أيضاً عن مسألة التصنيع بحد ذاتها؟ فأغلب الفعاليات التي دار الحديث عنها هنا جرت في ورشات صغيرة وفي المنازل لا في مصانع آلية . ولكننا باقتفاء خطا عمل المرأة إلى منزلها ، اكتشفنا علماً من النشاط التصنيعي الذي تضيع آثاره عندما ينصب التركيز على المصانع . وفي الوقت ذاته نحن إذ نتبع التزايد (الظاهري) لعمل المرأة خارج المنزل إنما ندرك بوضوح أكبر الحجم الهائل للتغيرات التي شهدتها القرن التاسع عشر . وقد احتل عمل المرأة أسفل درجة في سلم الأجور ، إذ كانت تقاضي شذرات مما يتقاضاه نظيرها الرجل ، ولم يكن ذلك وليد الصدفة المحضة فالأجور الزهيدة التي كانت تتقاضاها المرأة تدفعنا إلى الاستنتاج بأن عملها لم يكن يعتبر سوى عمل تكميلي لا علاقة له بالحرفية . إلا أن هذا العمل كان أساسياً دون شك لاستمرارية صناعات النسيج العثمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الأسعار والنفقات تتدهور دون توقف . وقد تكون طلبات الأسواق الغربية قد أسهمت في تعزيز الأهمية الاقتصادية للأفراد الإناث في المنازل العثمانية العاملات في التصنيع . وأخيراً فقد أظهر العديد من المنازل العثمانية إبان القرن التاسع عشر مرونة كبيرة في مسألة تقسيم العمل تبعاً للجنس .

إن النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل قد عززت في نواح عديدة بالبحث الأنثوغرافي في الشرق الأوسط المعاصر . وقد أظهر عدد من الدراسات الحديثة بشكل لا مراء فيه الأهمية الحيوية لعمل المرأة في الاستمرارية الاقتصادية للمنزل القروي التركي المعاصر وهذا نجدّه يقيم أواصر غاية في الأهمية مع الماضي العثماني . إلا أن العديد من هذه الدراسات لم يعثر على أثر لتقسيم العمل تبعاً للجنس والذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر . إذ يبين أحد البحوث الذي تركز على قرى في منطقة قونية في الأناضول المركزية مثلاً ، أنه لم يعد لتقاسم العمل وجود في يومنا هذا . ويعتقد هؤلاء الباحثون عموماً بأن المهمات محددة بشكل قاطع بمهام خاصة بالرجال وأخرى بالنساء . وقد لاحظوا أيضاً أن النساء اضطعن بمسؤوليات تصنيعية جديدة ، فالرجال لم يسمحوا لهم بالعمل بمجهود أكبر ولساعات أطول من قبل فحسب ، بل لقد رفضوا أيضاً القيام بأية مهام إضافية في المنزل . كما لم يجد هؤلاء الباحثون تعاضلاً في سلطة أو مكانة المرأة ضمن المنزل نتيجة لارتفاع أجور عمل المرأة التركية المعاصرة<sup>(١٠)</sup> . إلا أن هذه النتائج تعارض تعاضلاً مطلقاً مع ما توصل إليه باحث آخر

يدرس شؤون صانعي السجاد في موقع قرب آيفاليك في الأناضول الغربية . إذ اغرط هؤلاء العمال في إنتاج السجاد منذ عهد قريب جداً كجزء من الجهود التي قامت بها جامعة تركية للحفاظ على استخدام الأصباغ الطبيعية في الصناعة . فالرجال والنساء أخذوا بتبادل مهمات تصنيع السجاد وشؤون تدبير المنزل بمرونة وسهولة . وبهذا يمكن الاستنتاج بأن الأماكن التي تقترب مواقعها بعضها من بعض قد تختلف اختلافاً جذرياً في تقسيم العمل تبعاً للجنس . وقد ينحصر الاختلاف بكل بساطة في مسألة التنوع حسب الموقع وهي ظاهرة تتكرر كثيراً في البحث المعروض هنا . أو لربما كانت الأيديولوجية هي المسؤولة عن قبوله ما يلاحظه الباحثون في مواقع العمل والمنازل المعاصرة . أي أن الباحثين يجدون ما يبحثون عنه سواء أكان تقاسم العمل أو تقسيم مهمات العمل تبعاً للجنس .

ويبقى دور الماضي التاريخي في تحويل مكانة المرأة المعاصرة العاملة في الصناعة ، غائماً يفترق إلى التحديد . هل هناك تقاسم أكبر أم أقل بين الجنسين لمهمات الصناعة في الشرق الأوسط في الثمانينات من هذا القرن مما كانت عليه في القرن التاسع عشر ؟ والسؤال المطروح تصعب الإجابة عليه إذا استخدمنا المصادر التاريخية . فماذا كان تأثير ازدهار الصناعة في القرن التاسع عشر بغية التسويق ، على مكانة النساء في الشرق الأوسط ممن يعملن لقاء أجر وعلى علاقتهن الأسرية ؟ هل أدى إلى إشعال فتيلة رد فعل اجتماعي فكان أن قام الرجال بخطوة شرسة وضيّقوا الحناق الاجتماعي على النساء اللواتي كانت أهميتهن الاقتصادية في ازدياد مطرد ؟ إن علينا أن نتوقع حدوث تغيرات أساسية في دور ومكانة أولئك النسوة العاملات في الصناعة ، مع مرور الزمن . وعلى أي حال فإن الطبقات الشعبية خلال الثمانينات من القرن العشرين قامت بفرض الحجاب على المرأة وعزلها أكثر بكثير مما فعلت في السابق ، ولكن يبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كانت مثل هذه النزعات ستفضي إلى تقسيمات للعمل تبعاً للجنس أشد صرامة وتشدداً أم لا .

## ملاحظات

- ١ — انظر David Urquhart, «Turkey and its Resources» (London: Sausders and Otley, 1833). 47-51.24.
- ٢ — انظر Halil İnalçik, «Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hindistan ve İngiltere. Pazar rekabetinde emek maliyetinin rolü», Middle East Technical University Studies in Development 1979-80, Special issue, 1-65, Public Record Office (London), Foreign Office (hereafter FO) 78, Various reports by Braut at Trabzon in the 1830s.
- ٣ — خلال تلك الفترة ازداد التعداد السكاني بمعدل سنوي يبلغ ٠.٨ ٪، إلا أن أراضي الدولة تقلصت باستمرار - انظر كتاب تشارلز عيساوي :  
Charles Issawi (ed.), «The Economic History of Turkey» 1800-1914 (Chicago: University of Chicago Press, 1980), 11.
- ٤ — انظر Justin McCarthy, «Age, Family and Migration in the Black Sea Provinces of the Ottoman Empire», International Journal of Middle East Studies 10 (1979) 309-23;  
McCarthy, «Muslims and Minorities: The Population of Anatolia and the End of the Empire (New York: New York University Press, 1983), 110-11; Fo, Further Reports from her Majesty's Diplomatic and Consular Agents Abroad Respecting the Condition of the Industrial Classes and Purchasing Power of Money in Foreign Countries (London Harrison and Sons, 1871).
- ٥ — انظر Alan Duben, «Turkish Families and Households in Historical Perspectives», Journal of Family History 10, (Spring 1985): 75-97; Duben «Muslim Households in Late Ottoman İstanbul» (Unpublished paper, 1986);  
وانظر Judith Tucker, «Marriage and Family in Nablus, 1720-1856: Toward a History of Arab Marriage», Journal of Family History 13, no.2 (1988): 165-79; Tucker in Nikki R. Keddie and Beth Baron (eds.) «women in Middle Eastern History» (New Haven: Yale University Press, 1991).
- ٦ — انظر Halil İnalçik, «Bursa», Encyclopaedia of Islam, 2ed. (Leiden: E. J. Brill (1960). 1: 1333-36; Hatt-ı humayun no. 16757. 1225/1810, Sarbakanlık Arsivi (hereafter BBA).
- ٧ — انظر Consular Reports of the United States, Department of State, National Archives, Washington D.C.



(hereafter CRUS), Reel T19 4R. no.2, Schwaabe at Brousse 1 Oct. 1847; Régis Delbeuf, «Une Excursion à Brousse et à Nicée (Istanbul, 1906) 140 note 1, 142, 166-69; author's interview with Rana Akdis Akay at Bursa, June 1986:

انظر أيضاً الأجور والأسعار المذكورة في كتاب العياوي  
«Economic History» 44-45 and FO 78/903, Sandison at Bursa, 6 Aug. 1852.

ولمناقشة أطول انظر :

Donald Quarareri «The Silk Industry of Bursa, 1880-1914» Collection Turcica III: Contribution à L'histoire économique et sociale de L'Empire Ottoman (Paris: Peeters, 1983), 481-503.

٨ — انظر مقابلة Akay عام ١٩٨٦ . وكذلك انظر :

Edward C. Clark, «The Emergence of Textile Manufacturing Entrepreneurs in Turkey, 1804-1968» (Ph. D. diss., Princeton University, 1969), 34.

وانظر  
Roger Owen «The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, (1840-1914)», in «The Ottoman Empire and the World Economy», ed. Huri Islamoglu-Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 276-77.

٩ — الكلام مقتطف من ترجمة لكتاب :

A. Gündüz Ökçün, «Osmanlı Sanayii 1913, 1913 Yiliari Sanayi istatistiki (Ankara: Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Fakültesi Yayinlari, 1970), 22;

انظر أيضاً

CRUS, Reel T194R. No.2 Schwaabe at Bursa 1 Oct. 1847.

١٠ — انظر 146 Alexander Treshon Von Warberg, «Ein Sommer im Orient (Wien: C. Gerold's Sohn, 1869),

١١ — انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه .

١٢ — انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه . وأيضاً انظر

Hüdavendigâr Vilayeti Salnamesi (hereafter VS) 1324/1906, 278; CRUS, reel T194; FO 195/299. Sandison at Bursa, 24 May 1851, 195 /393, Sandison at Bursa, 13 Aug. 1855.

انتقل قسم كبير من الصناعة خارج المدينة لتخفيض نفقات اليد العاملة ، ومع بداية القرن كان ٧٥٪ من استطاعة إنتاج العامل متمركز في المدن والقرى خارج بورصة .  
انظر :

La revue commerciale de Levante: Bulletin de la Chambre de Commerce Française de Constantinople, 30 Nov. 1909.

١٣ — إن الوثائق التي عدنا إليها من أجل هذه الدراسة لم تكن في الغالب ذات فائدة تذكر وفي بعض الأحيان كانت مضللة فيما يخص الهوية الجنسية للقوة العاملة . وتشير المصادر المكتوبة باللغتين الإنكليزية والتركية

عادة إلى Worker أو işçi (عامل / عاملة) دون أي تفاصيل فيما خلا الإشارة إلى جنس الشخص. أما المصادر المكتوبة باللغتين الفرنسية أو الألمانية فكانت تطلق على العمال عادةً Ouvrier أو Arbeiter وتستخدم هذه الصيغ المذكورة للإشارة أحياناً إلى العاملات كما أعلم من اطلاعي على مصادر أخرى.

١٤ — انظر Urquhart, Turkey, 149-50.

١٥ — انظر Sevkettin Pamuk, «The Decline and Resistance of ottoman Cotton Textiles, 1820-1913», Explorations in Economic History 23 (1986): 205-25.

١٦ — انظر FO 195/459, Holmes at Diyarbakir, 14 April 1857.

١٧ — انظر CRUS, 26 May 1887.

١٨ — انظر Germany, Reichsamt des Innern, «Berichte über Handel und Industrie (Berlin: Carl Hermanns), 1. Heft 9, 10 Aug. 1907.

١٩ — انظر La revue, 31 Mar, 1904, Lettre de marache, 30 Mar. 1904.

٢٠ — انظر Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers (hereafter A & P). 1899, 103, 6241, Sarell on Constantinople, 1893-97.

٢١ — انظر A & P, 1893-94, 5581, Salonica for 1891-92 (Blunt, 30 Sept. 1893).

٢٢ — انظر Austria-Hungary, Berichte der K.U.K. österr.- Ung. Konsularämter über das Jahr 1901 (Vienna Handelsmuseum) (hereafter KK), 1901, vol. 19,p.1, and for 1902 and 1903; Ministère du Commerce, Rapports commerciaux des agents diplomatiques et Consulaires de France (Paris 1883-1914) (hereafter RCC), No. 109 (Mersin for 1892); Berichte, 1, Heft 9, 20 Aug. 1907.

٢٣ — انظر RCC, no. 76, reel 33, Salonique for 1900, reel 35, Salonique for 1902; Bulletin du Comité de l'Asie Française, Salonique, 25 Juillet 1883.

انظر أيضاً

AAP, 1893-94, 97 5581, Salonica for 1891-92 (Blunt, 30 sept. 1893), 1908, 7253, 17, Salonica for 1907, 7472, 103, Salonica for 1910; Berichte XIX, Heft 6, 18 April 1913; and kk, 1905, vol. 2,p.6, Salonich.

٢٤ — انظر FO 195/774 Sandison at Bursa, 25 May 1864.

- ٢٥ — انظر A & P, 1878-79, Biliotti at Trabzon for 1877-78.
- ٢٦ — انظر FO, Further Reports, 797.
- ٢٧ — راجع المصدر السابق صفحة ٧٩٥.
- ٢٨ — انظر CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 30 June 1893.
- ٢٩ — انظر VS (Aydin) 1307/1891.
- ٣٠ — انظر  
Berichte, Bd. VII, Heft4, 19 Juli 1904, 300; CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 26 May 1893.
- ٣١ — انظر FO, Further Reports, 743.
- ٣٢ — انظر  
Berichte, Bd. VII, Heft4, 19 Juli, 1904, 274, 301, 306-8.
- انظر أيضاً
- ٣٣ — يفترض هذا استهلاك ١٨ باوند / ٨٣٠ كغ في اليوم بمرسوطي يبلغ ١٠ كوروس / أوقية من الخبز.  
انظر  
Donald Quataert, «Limited Revolution: The Impact of the Anatolian Railway on Turkish Transport and the Provisioning of Istanbul, 1890-1908», «Business History Review» 51, no.2 (1977): 139-60, Berichte, Bd. VII, Heft4, 19 Juli 1904, 306-8. See, for example, VS (Adana) 1318/1402, S.188.
- ٣٤ — انظر  
Cavdet Diktisi no. 52, 6Za 1241/July 1862, No. 31, 3B 1244 (January 1829, No. 694, 6Za 1244) June 1829, BBA; Mesail-i mühimme Ankara eyaletine dair No. 2073, 1261/1845, BBA.
- ٣٥ — انظر  
Nikolai Todorov, «The Balkan City, 1500-1900 (Seattle: University of Washington Press, 1983), 228;
- وأيضاً  
Salaheddin Bey, La Turquie à L'exposition Universelle 1867 (Paris: Hachette et Cie, 1867), 129;  
Michael R. Palaret, «The Decline of the Old Balkan Woolen Industries, c. 1870-1914, Vierteljahrsschrift für Sozial und Wirtschaftsgeschichte 70 (1983): 331-62.
- ٣٦ — انظر CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 22 July 1888.
- ٣٧ — انظر Nikki Keddie to author, 4 October 1988.
- ٣٨ — انظر  
Usaklı Yillığı (Istanbul, 1968), 269; A. Cecil Edwards, «The Persian Carpet: A Survey of the Carpet-Making Industry of Persia (London G. Duckworth, 1953), 28, 59-60, 201.

إذا ما اتجهنا شرقاً أيضاً نجد أنه في منتصف القرن العشرين كان الرجال الهنود يعملون غالباً كحائكين للسجاد التجاري .

٣٩ — للاطلاع على دراسة أشمل لصناعة السجاد انظر :

Donald Quataert «Machine Breaking and the Changing Carpet Industry of Western Anatolia 1860-1905» *Journal of Social History* 11 (Spring 1968): 473-89.

وكذلك :

Edwards, «Persian Carpet» 90-91.

٤٠ — انظر

Günseli Berik, «From Enemy of the spoon» to Factory: Women's Labor in the Carpet Weaving Industry in Rural Turkey (paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, New Orleans, La., 22-26 Nov (1985); Berik «Invisible Carpet Weavers: Women's Income Contribution in Rural Turkey», Nilufer İsvan hayat, «Rural Household Production and the Sexual Division of Labor: A research Framework».

وأيضاً

E. Miné çinar. «Disguised Employment-The case of Female Family labor in Agriculture and Small Scale-Manufacturing in developing countries; the case of Turkey» (papers presented at the annual meeting of the Middle East Association, Boston, 20-23 Nov. 1986).

٤١ — انظر

Josephine Powell «The Role of Women» (Paper Presented at the Symposium on Village life and Village rugs in modern Turkey, Georgetown Uni. Washington D.C. 1987.

كما أن هناك اختلافاً كبيراً في الآراء بين المؤرخين الأوروبيين فيما يتصل بدور الجنسين في التصنيع الريفي .  
راجع أيضاً أعمال كل من :

Gay Gullickson, Hans Medick. and Jean Quataert.



## سعيد ييه — الحياة اليومية لأحد أبناء مدينة استنبول في بداية القرن العشرين

ب. دومونت

ليس لدينا سوى معلومات متفرقة عن بيان سيرة سعيد ييه . ونحن لا نعرف متى ولد . ما نعرفه هو أن أباه حقي باشا كان وزير مخصصات نفقات السلطان<sup>(١)</sup> . ونعرف أيضاً أنه أكمل دراسته الثانوية في المعهد الملكي في سراي غالاطة وأنه كان يلم بالفرنسية إلماماً تاماً وفي بداية القرن العشرين كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة في استنبول وكان يشغل منصب مترجم في القصر وكانت إحدى وظائفه نقل القصص البوليسية إلى التركية من أجل عبد الحميد الثاني . ونحن نعلم بأنه علم الفرنسية التجارية في مدرسة التجارة وأنه قام بتدريس فن الترجمة في سراي غالاطة كآخر سهم له في جعبته . هذه هي المؤشرات الوحيدة التي لدينا فيما يتعلق بحياته المهنية وكلها مؤكدة بحقائق زودتنا بها الكتب السنوية الرسمية للامبراطورية العثمانية<sup>(٢)</sup> . وعندما سُئِلَ أبناؤه وأحفاده لم يتمكنوا من إعطائنا أية تفاصيل إضافية .

ومع أننا لا نعرف عملياً أية معلومات عن الخطوط الأساسية لحياة هذا الرجل ، إلا أنه من غرائب الصدف أن نعرف الكثير جداً عن الأحداث الكبيرة والصغيرة التي صاغت النسيج اليومي لحياته في السنوات الأولى من قرننا الحاضر . وفي الحقيقة ، احتفظت سلالة سعد ييه بستة تقاويم زرقاء نشرتها هاشيت موافقة للسنوات ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد دون صاحبها فيها يوماً بيوم على صفحات مخصصة لذلك الغرض كل ما يعتبره ذا دلالة : وجبات تناولها في مطعم . نزعات على الأقدام ، لقاءات مع الأصدقاء وساعات أمضائها في مكتبه ... إلخ . كما كتبت على عجل نفقاته اليومية المختلفة . وهكذا فإن سعيد ييه يعطي السرد التالي للكيفية التي أمضى بها يوم الأربعاء من كانون

الثاني/يناير ١٩٠٢ مثلاً: ( في مدرسة التجارة . عندي زكام . الغداء سيكون في كالبكشيلار باشي . إلى مديرية التربية . مع سري يه وسلال يه . محادثة مع شبانا حول مدرسة العلوم . ذهبت سيراً على الأقدام مع نيفارزاد فريدون يه إلى مديرية الصحة . في الساعة ١١ر٣٠ في غالاتة مع عارف يه والمستر زيتير . سيراً على الأقدام عبر جسر أونكaban . في الساعة الواحدة العودة إلى المنزل على حصان أجرة . الزوجة تعاني من أعصابها . خلال اليوم الزوجة ذهبت مع سميراميس بالترام إلى بيوغلو ) .  
ثم تلا ذلك قائمة بالنفقات اليومية .

٤ / قروش /	مواصلات
٥	غذاء
٢٠	للمرشد خليل آغا
١٢	مشروبات
٤٠	قاموس فرنسي / تركي
١٠	حلولى للأطفال
١٢	نفقات مواصلات للزوجة
٤	دمية للأطفال
٥	خبز

يبين هذا المثال المأخوذ بشكل عشوائي تماماً أن هذه الوثيقة التي بين أيدينا ليست مذكرات شخصية أو نصاً يزهو بأية محاسن أدبية . إن كل ما أراد سعيد يه فعله هو تسجيل يومي في مفكرته وبأسلوب أشبه بالوقايات الأشياء المختلفة التي تمر به . وهدفه ببساطة لا يتعدى أن يذكر نفسه بالمشاغل التي استغرقت وقته . ولا تضم هذه المذكرة أي أطروحات فلسفية أو وصف زاه للأشخاص أو المجموعات الاجتماعية التي كان رجلنا هذا في احتكاك دائم معها ، كما لم يرد أي تعليق على الأحداث السياسية التي ملأت أصداءها الصفحات الأولى للجرائد . فتقويم سعيد يه لم تضم بين دفتيها سوى تعداد لا تكلف فيه للحقائق اليومية وكشف بالنفقات اليومية . ومع ذلك وعلى الرغم من اقتضاب هذه المذكرات ، فإنها ذات أهمية استثنائية . قبل كل شيء كان سعيد يه إذ يتبع بدقة متناهية جميع نفقات الأسرة ، بدءاً من الشراء اليومي للخبز بما قيمته ٣ أو أربع قروش إلى ما أنفقه على إصلاحات في المنزل منوهاً في جملة ما ذكره بما دفعه لتصليح طربوشه وابتاع الحلوى لأطفاله وشراء حذاء منزلي

لزوجته وما دفعه ثمناً لكسارة بندق وزجاجة كونيكا ومكتبة لها محور دوائر ، دون أن ينسى تدوين نفقات الطعام والمواصلات — فإنه في كل ذلك يزودنا بمعرفة دقيقة للغاية عن ميزانية منزل في استنبول ويمكننا من تحليل بنيتة وتتبع تقلقله خلال فترة تمتد على طول سبع سنوات . كما أن لهذه التقاويم ميزة أخرى إذ تخبرنا بدقة مماثلة عن أسلوب حياة موظف عثماني في بداية هذا القرن . لقد أراد سعيد بيه الاحتفاظ ليس بذكرياته عن رحلاته عبر المدينة وحسب (والتي تتيج لنا أخذ فكرة عن الجغرافية اليومية لرجل في مثل مركزه) بل بمشاغله المهنية أيضاً وباللمحظات التي أمضاها مع أسرته وخاصة بنشاطاته في أوقات فراغه ، إذ إنه كان يمتلك دون شك — مثل الكثير من ساكني استنبول فيما مضى من الأيام وفي زمننا الحاضر — روحاً مرحة ميالة للهو والقصف . ونتيجة لذلك فإننا نجد في تقاويمه معلومات لا يمكن العثور عليها إلا في بعض الروايات الواقعية التي تتناول أواخر القرن التاسع عشر .

لن نذكر في هذا المقال أية معلومات تتعلق بميزانية أسرة سعيد بيه ، إذ إن هذا الجانب قد قدمه فرانسوا جيورجيون وقام بتحليله (وهو المؤلف الذي اشتركت معه فيما يخص الدراسة الحالية) في ندوة الـ CIEPO Symposium التي أقيمت في تونس في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢<sup>(٣)</sup> . وسنحصر اهتمامنا هنا في المواضيع «اليومية» فقط . وليس هدفنا أن نصف بالتفصيل حياة موظف عثماني يوماً بيوم بل أن نلتمس من خلال ملاحظات سعيد بيه (وقد أخذنا بعين الاعتبار تلك المدونة في عام ١٩٠٢ فقط والتي كتبها بانتظام خاص) بعضاً من السمات العامة التي تميز أسلوب حياة هذا الرجل الذي يبدو أنه يمثل بشكل لا بأس به شريحة معينة من المجتمع .

## ١ . الجدول

يعجب المرء إذ يتصفح ملاحظات سعيد بيه للدقة الشديدة التي سرد بها استخدامه لوقته . وقد ينتهي بنا الأمر إلى أن نظن بأننا نتعامل مع أحد المهووسين فعلاً بعقارب الساعة . فسعيد بيه يدون عملياً كل يوم ساعة بساعة حذافير الوقت الذي يقادر فيه منزله ومتى يصل إلى المكتب أو المدرسة ومتى يخرج لتناول الغداء . ولا ينسى أن يسجل الوقت الذي عاد فيه إلى منزله ومتى خرج لتناول قحح عرق مع أصدقائه أو متى يذهب للمسرح .

ومن المؤكد أنه هوس في محله — إذ جاء لصالحنا — وهو هوس شائع بين أولئك الذين يجدون أنفسهم عرضة لإغراء لا يقاوم لتثبيت الزمن الذي يمر كلمح البصر ، على الورق . وقد مكنتنا من تخمين الكيفية التي يمضي بها سعيد بيه أيامه وساعاته تخميناً دقيقاً .



دعنا نتفحص الوقت الذي يكرسه لحياته المهنية .

مدرسة التجارة			قاعة محاضرات	مجلس الصحة
			غالاطة ساراي	
الاثنين	ساعتان		ساعتان	
الثلاثاء			ساعتان	ساعتان
الأربعاء	٣ ساعات		ساعتان	ساعتان
الخميس			٣ ساعات	ساعتان
الجمعة				
السبت				١/٢ ساعة
الأحد				

كان سعيد بيه كما ذكرنا آنفاً، مشغولاً بنشاطات من ثلاثة أنواع . ففي المقام الأول كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة — وهو مؤسسة أوجدت عام ١٨٣٨ بأمر من محمود الثاني . ومهمتها أن تنظم في سائر البلاد المساعي للوقاية من الأمراض المعدية<sup>(٤)</sup> . ويتقاضى سعيد بيه معظم راتبه من مديرية الشؤون الصحية . وهو أيضاً مترجم في القصر ويعلم الفرنسية وفن الترجمة في المعهد الملكي في غالاطة ساراي وفي مدرسة التجارة .

ولا يبدو أن وظيفة سعيد بيه كمترجم للسلطان كانت تأخذ الكثير من وقته . إذ لا ذكر لها في ملاحظاته عن عام ١٩٠٢ . ونحن نلاحظ فقط أنه يقوم من حين لآخر بزيارة قصر يلدز لقبض راتبه . أما بالنسبة لبقية الوقت الذي يخصه لواجباته المهنية فنحن نعلم بفضل مذكراته كيف كان ينظمه . ويلخص الجدول أعلاه المعلومات المتوفرة لدينا عن الحريف والشتاء .

كان سعيد بيه ، كما نرى ، يخصص عشر ساعات في الأسبوع للتدريس . وجميعها ساعات صباحية متجمعة في يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس . وهو يذهب في فترات بعد الظهر إلى المجلس الأعلى للصحة ، حيث يمضي حوالي إحدى عشرة ساعة ونصف أسبوعياً .

وبناءً على ما تقدم فإن سعيد به قد خصص حوالي ٢١ إلى ٢٢ ساعة لحياته المهنية .  
ويجب هنا إضافة الساعات التي تستغرقها الترجمة للقصر وأيضاً تحضير الدروس وتصحيح أوراق الطلاب . غير أنه لا ذكر لأي من هذه المهام في تقويمه .

أما بالنسبة للوقت الذي يمضيه في المجلس الأعلى للصحة فمن الصعب التحقق مما إذا كان يتضمن عملاً فعلاً أم أنها مجرد ساعات يمضيها في الحضور . واللجنة التي كان سعيد به أحد أعضائها كانت تجتمع من آن لآن فقط . وذلك حين يحتاج أحد الأوبئة إقليماً ما من الامبراطورية أو عندما تكون هناك مشكلة ملحة ماثلة<sup>(٥)</sup> . ومن المحتمل أنه كان كافياً بالنسبة لسعيد به أن يثبت وجوده في مديرية الشؤون الصحية . والواقع أن ملاحظاته كثيراً ما تذكر حواراً أو نقاشاً دار بينه وبين أحد أصدقائه خلال ساعات المكتب . وهذا من شأنه أن يبرهن على أنه لم يمض وقته على الأغلب في إنجاز عمل فعلي .

بعد استعراض وجرد للنشاطات اليومية التي يقوم بها سعيد به يخرج المرء بالانطباع بأن وظيفته في مديرية الصحة لم تكن سوى وظيفة اسمية . وهناك ما يدفنا أيضاً إلى الاعتقاد بأن مهامه كمعلم لم تكن مرهقة مزعجة . والحق أننا نشعر بأننا أمام واحد من أولئك الموظفين الكسالى الذين نجدهم كثيراً في الأدب التركي حول النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . هؤلاء الموظفون الذين إن صدق الأدب كانوا يمضون أياماً بأكملها يشربون الشاي ويبرون أفلامهم ويتحدثون مع زملائهم وأصدقائهم في المكتب . عندما نقرأ ملاحظات سعيد به لا يسعنا إلا أن نستعيد في أذهاننا منصور بطل رواية ؟ Turfandami, Yoksa Turfa mi? (الجديد أم الغريب ؟) الذي كان مثل سعيد به يجمع بين التعليم ووظيفة في إحدى وزارات استنبول والذي كان يعاني أشد المعاناة من إحساسه بالتبطل والكسل في حياته المهنية<sup>(٦)</sup> . كما يذكّرنا سعيد به كثيراً بـ « بيروز به » وهو بيرواطي شاب صوره ريكايزاد محمود أكرم في Arba Sevdast (غرام العربة) والذي يبدو أنه يمضي من الوقت متفلاً في عربة أطول بكثير مما يمضيه منجزاً أعمال المكتب أو غيرها .

هل لنا أن نصدق إذاً من خلال ما نعرفه عن سعيد به أن البيروقراطية العثمانية كانت مكرسة لشرب الشاي فقط خلال ساعات المكتب كلها والخوض في أحاديث فكهة ؟ لا ريب أن الوصول إلى استنتاج معمم إلى هذا الحد يستند في مرجعه الوحيد إلى ملاحظات دونها رجل واحد هو أمر بعيد عن الصواب والدقة . ومع ذلك فإنه أمر ذو دلالة أن يشابه

سعيد بيه الشخصية التي رسمها المؤلفون الأدباء هذا الشبه الكبير . ولا بد أن مثل هذا النمط من الديمقراطية كان يتكرر غالباً بحيث أعطى مصداقية لما ألفه أدباء الرواية .

لننظر الآن في كيفية استخدام ساعات الفراغ . من الواضح جداً أن مثل هذه الساعات تحتل قسماً لا يستهان به في حياة سعيد بيه . وبما أن مشاغله بين التعليم والمكتب لا تستغرق الكثير من وقته كان بإمكان سعيد بيه أن يخصص جزءاً لا بأس به من النهار للترويح عن النفس ولقاء الأصدقاء والسمر واللهو .

ونقدم فيما يلي مثلاً عن النشاطات الأساسية التي تملأ ساعات الفراغ حسب ماورد في الملاحظات من ١١ إلى ١٧ شباط / فبراير . ويجب الانتباه هنا إلى أن الفترة التي سنتناولها خالية من أي مناسبات احتفالية أو اجتماعية . وتحظى أجزاء أخرى من السنة — وخاصة شهر رمضان وشهور الصيف — باهتمام خاص في مجال الترفيه والنشاطات الاجتماعية .

الاثنين ١١ شباط / فبراير — وجبة غداء في البازار

— مهلبية

— نرجيلة في دير كلير آراسي

— زيارة الجيران في المساء

— عرض المتاحين

الثلاثاء ١٢ شباط / فبراير — وجبة غداء في ياني

— قدح عرق في سيركيشي

الأربعاء ١٣ شباط / فبراير — وجبة غداء في طوكاتليان

— زيارة الجيران في المساء

الخميس ١٤ شباط / فبراير — وجبة غداء في ياني

— في المساء عرض أراجوز

الجمعة ١٥ شباط / فبراير — حفلة موسيقية في المقهى

السبت ١٦ شباط / فبراير — حلويات في ييرا

— قدح عرق في طوكاتليان

— قدح عرق آخر

— زيارة لسيف الدين بيه

— كارنيفال يوناني في بيوغلو

— موسيقى عربية

— عرض أراجوز في المساء

إن بنود الجدول أعلاه ما هي إلا نموذج بسيط، غير أننا نجد فيه تعداداً لمعظم التسلّيات التي كان سعيد يهيملاً بها أوقات فراغه .

أهم ما يحويه الجدول وأكثره تردداً هو وجبات الطعام في منتصف النهار وفي العشيّة يتناولها غالباً في ياني وهو مطعم عصري في بيوغلو أو في فندق طوكاتليان الذي يعد هو وفندق بيراً بالاس ، أحد أفخم الفنادق في ذلك الزمن<sup>(٧)</sup> .

ويجب أن نؤكد هنا أن هذه الوجبات لم تكن لإشباع الشهية للطعام، فنحن نلاحظ أن سعيد يهيملاً كان يذهب بصحبة واحد أو أكثر من أصدقائه وبهذا فإن أوقات الطعام كانت أيضاً أوقات استراحة وتسلية .

والعصر الآخر الدائم الظهور في جدول سعيد يهيملاً هو قدح عرق إما في غالاطه وهي ضاحية أثيرة لنشاطات الترويح عن النفس في بدايات القرن العشرين . أو في الأماكن القريبة بمحطة سيركيشي أو في فندق طوكاتليان وأحياناً في أماكن أخرى من المدينة . إن احتساء هذا القدح اليومي قبل العودة إلى المنزل كان فرصة أخرى يتمكن بها سعيد يهيملاً من لقاء أصدقائه وجميعهم من الرجال . ومن الواضح أن فصل الجنسين ما يزال أمراً راسخاً في تقاليد تركيا القرن العشرين . والحق أن سعيد يهيملاً كان يخرج من وقت لآخر بصحبة زوجته وأطفالهما إلا أن ساعات حريته كانت مكروسة بشكل رئيسي للاجتماع بأصحابه من الرجال وساعات القصف واللهو الصاحب كانت تمضي عملياً في صحبة تقتصر على الرجال فقط .

ومن نشاطات سعيد يهيملاً المتكررة الأخرى زيارة دكان الحلويات ، الغريبة عادةً ، (وهو يذهب إليه مع أصدقائه أو مع أفراد أسرته) ، كما أن هناك جلسات — تم في جو مختلف تماماً — من تدخين النرجيلة وتكون عادةً في ضاحية ديركلير آراشي وهي واحة لهو وترفيه أخرى في استنبول ، تقع بجوار شهزادباشي حيث تكثر قاعات الشاي وغرف المطالعة بشكل كبير ويقصدها الرجال للاستراحة وتدخين النرجيلة .

بالإضافة إلى مظاهر اللهو اليومية هذه من تناول وجبات الطعام مع الأصدقاء وشرب العرق وتدخين النرجيلة — تضم ملاحظات سعيد يهيملاً طرقاً أخرى لتزجية أوقات الفراغ : زيارة الجيران غالباً بعد طعام العشاء ودعوات لطعام الغذاء وجلسات دورية عند الحلاق

(وهو مكان مفضل للأحاديث المتشعبة)، تجول في الأسواق غالباً بهدف شراء ملابس .  
والأهم من ذلك جولات بالعربة . إن التقاويم الأولى التي بحورتنا تشير باستمرار إلى العربة ومن  
الواضح أن وسيلة النقل هذه التي تتيح للمرء أن يستعرض نفسه على الملأ وهي مؤثر على  
مكانة اجتماعية معينة . كانت تغمر سعيد بيه بمتعة ماثلة لتلك التي يحسها يوروز بيه بطل  
(غرام العربة) . وعندما تستطير الضائقة المالية سعيد بيه لبيع عربته فيسكون هذا دليلاً  
أكيداً على انحذاره الاجتماعي .

وأخيراً هناك الكم الهائل من العروض بجميع أنواعها . ففي معرض أسبوع واحد  
— كما يبين النموذج أعلاه من ١١ — ١٧ شباط / فبراير — دون سعيد بيه خمس أمسيات  
مخصصة لحضور عروض مختلفة : ففي يوم الاثنين شاهد أحد المداحين (وهو راوٍ يقدم ما  
نعرفه الآن بعرض الرجل المفرد) ويوم الخميس حضر الأراجوز (خيال الظل) ، وذهب يوم  
الجمعة إلى حفل موسيقي في مقهى . وشاهد يوم السبت كارنفالاً يونانياً في شوارع بيوغلو ،  
وأخيراً ذهب يوم الأحد إلى قاعة مختصة على ما يبدو بتقديم الموسيقى العربية . ولا يعد  
الأسبوع الأنف الذكر من ١١ — ١٧ شباط / فبراير ، بحال من الأحوال أسبوعاً استثنائياً .  
ويبدو أن إيقاع مشاوير سعيد بيه متشابه عملياً أسبوعاً بعد أسبوع . فبالإضافة إلى المداحين  
وعروض الأراجوز وحفلات الموسيقى التركية في المقهى كان يحضر بمخبرة ما يدعى بـ  
Orta Oyunu وهو نوع من المسرح الاتحالي يقارب في أسلوبه الكوميديا الفنية ولكن بطابع  
وروح تركيبين تماماً . كما يذهب سعيد بيه إلى المسرح لمشاهدة مسرحيات من النمط الغربي .  
ومن حين لآخر تذكر ملاحظاته حفلة أوبرا أو حفلات راقصة .

إن سعيد بيه نتيجة لكل ما سبق — إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي  
تلعبه النشاطات الترفيهية في حياته — يذكرنا مراراً بالمتبطلين والمتمرسين بالمناسبات الاجتماعية  
الذين يلقاهم المرء على صفحات الأدب التركي في أواخر القرن الماضي وبوسعنا القول أن  
سعيد بيه الذي يرتدي الملابس العصرية والزائر الدؤوب لصالون الحلاق الذي يمضي جل وقته  
متجولاً بعربته في شوارع المدينة ويواظب على مشاهدة العروض وحفلات الموسيقى في  
المقاهي ، ويتمتع بالطعام والشراب ، يشبه غندوراً متكلفاً على الطراز العثماني . ولا ينقص  
جعبته سوى سهم واحد وهو لعب القمار . ففي عام ١٩٠٢ لم يأت على ذكر أوراق اللعب  
ولو مرة في ملاحظاته . ولكنه في تاريخ لاحق يتحدث عن خسائره في الورق مرات عديدة .  
وهذا يضفي اللمسة الأخوية اللازمة لاستكمال صورة مثالية للعربي المتبطل .

ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن الروايات تصف عادة الرجال الغندورين المتكلمين العثمانيين بأنهم يتبعون السلوك الغربي : فهم لا يتحدثون إلا بالفرنسية ويحضرون بدأب العروض المسرحية الفرنسية والإيطالية في بيوغلو وكذلك الحفلات الراقصة في السفارات . وسعيد يه لديه كل هذه الصفات فهو يقرأ ويتحدث الفرنسية بطلاقة ويغشى جميع قاعات الاستماع في بيوغلو ولديه العديد من أعضاء السفارات بين معارفه . ولكن الأمر المدهش فعلاً هو أن كل أذواقه وميوله بقيت بالرغم من كل ذلك عثمانية محضة . فعروض الأراجوز والمداحين والمشرح المرتجل جميعها ترددت في ملاحظاته أكثر بكثير من المسرحيات ذات الطراز الغربي . ومن الواضح أيضاً أنه يفضل قاعة الشاي والأماكن التي يمكنه فيها تدخين النرجيلة والطواف على حوانيت الحلويات ، حيث يجيد الظهور من آنٍ لآخر . والموسيقى التركية أيضاً تجتذبه أكثر من حفلات الموسيقى الغربية . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه كان من بين أصدقاء سعيد يه بعض المؤلفين الموسيقيين العظماء من الأتراك في بداية القرن العشرين — وكان أحدهم المؤلف الشهير لمعي يه .

ونتيجة لما سبق فإن سعيد يه فيما يتعلق باستخدامه لوقت فراغه يبدو رجلاً يجمع بين صفات واهتمامات شتى . فهو غربي الميل إذا ما تعلق الأمر بالأزياء السائدة وبعض العادات المتبعة ، إلا أنه يبقى مع ذلك متعلقاً بمظاهر عديدة محددة من حضارة بلاده . وبكلمة أخرى يبدو سعيد يه مواطناً مثالياً من مواطني استنبول . مواطن جسر مديني يمتد بين الشرق والغرب . ترعرع في ظل حضارتين ينتقل من واحدة إلى الأخرى حسب أهواء اللحظة وحسب ما تأخذه ثقافته عبر هذه المدينة المترامية الممتدة في غير اتساق .

## ٢ . التنوع الفصلي

يوافق الأسبوع الممتد من ١١ — ١٧ شباط / فبراير في حياة سعيد يه فترة راکدة الأحداث نسبياً ، كما أوردنا سابقاً . وتتيح لنا مذكراته أن نلمس تنوعاً محدداً واضحاً في استعماله لوقته تبعاً لفصول السنة المختلفة .

ويعضي سعيد يه وأفراد أسرته وقتاً طويلاً في شراء ملابس جديدة في أوقات معينة بشكل خاص . وهذه المشتريات الدورية تكون عادة إما قبل العطل الدينية الأساسية بأيام قلائل — مثل عيد الأضحى وعيد الفطر — أو عند اقتراب حلول فصل جديد . فحلول الربيع والصيف والشتاء جميعاً فترات تنتهزها أسرة سعيد يه لشراء كميات هائلة مهما كانت الكلفة .

وكمثل على ذلك نورد فيما يلي لائحة مشتريات الملابس التي سبقت عيد الأضحى عام ١٩٠٢ وفيها إشارات إلى النشاطات المتعددة المتصلة بهذه المقتنيات :

الجمعة ١ آذار / مارس — شراء قطعة قماش لمعطف

— زيارة الخياط

السبت ٢ آذار / مارس — شراء ربطات عنق

— فرشاة ملابس

— إبر خياطة

الأحد ٣ آذار / مارس — قياس المعطف

الاثنين ٤ آذار / مارس — قياس المعطف

— قماش شراشف

— بطانة

— شرائط

— ملابس للأطفال

— حبال زينة

— بطانة حرير

الثلاثاء ٥ آذار / مارس — نقاب لابنة سعيد يه

— شرائط للأطفال

الخميس ٧ آذار / مارس — قفازات رجالية

الجمعة ٨ آذار / مارس — مظلة

— مرايل للأطفال

— شرائط زينة للشعر

— قماش لمعاطف الأطفال

— قطعة قماش (هدية)

— ربطات عنق

بعد هذا التاريخ تتوقف مشتريات الملابس لتبدأ من جديد وبهمة مضاعفة في نهاية شهر آذار / مارس وبداية نيسان / ابريل : مرايل ومناديل وأحذية وأقمشة وبنات وأغطية رأس وأنواب نسائية وشرائط وقمصان وجوارب ... إلخ .

غير أن ما يؤثر فعلاً في إيقاع حياة سعيد بيه ليس المشتريات والنشاطات الفعلية من ذلك النمط ، بل هو الانتقال إلى منتجع صيفي .

فسعيد بيه هو واحد من أولئك الناس المحظوظين الذين يستطيعون مغادرة المدينة كل سنة والسفر إلى مصيف قريب . إنه ليس من الغنى بحيث يستطيع امتلاك منزله الصيفي الخاص به ، لذا فهو يستأجر داراً إما في جزر الأمراء (Büyükdari) أو على الشاطئ الآسيوي للبوسفور أو في مناطق مودا والغيرباشة .

وفي عام ١٩٠٢ ينتقل سعيد بيه إلى منتجعه الصيفي بتاريخ ١٢ نيسان / ابريل ويعود إلى مدينته بتاريخ ١٤ تشرين الأول / أكتوبر أي أن إقامته المؤقتة دامت ستة شهور بأكملها . وهذه الإجازة ليست كالإجازات البسيطة التي نعرفها الآن بل هي ارتحال فعلي إلى مكان الإقامة الصيفي ينتقل معها قسم من الأثاث من المنزل الشتوي ويلحق الخدم العاملون في المنزل بسيدهم إلى البيت الصيفي .

وتتميز هذه الهجرة الصيفية بشكل أساسي بزيادة الوقت المخصص للترفيه عن النفس وللمرح الصاخب . فمند بدايات حزيران / يونيو يخلق معهد غالاطة ساراي ومدرسة التجارة أبوابهما خلال الفصل الصيفي كله وهكذا يتحرر سعيد بيه من مهام التدريس التي كان يقوم بها . ولا يتبقى أمامه سوى الحضور إلى مكتبه — أقل مما يفعل شتاءً — في مديرية الصحة .

وفي هذا الظرف الجديد يمكن له أن يخصص وقتاً أطول لشرب العرق ولقاء أصدقائه والذهاب لرؤية الأراجوز والمسرح المرتجل والمسرح وحفلات الموسيقى . وعلاوة على ذلك نجده ينشغل بنشاطات موسمية بحتة : فهو يستحم في البحر مراراً ويبحر على متن قارب ويذهب من حين إلى آخر في رحلات استكشافية تستغرق اليوم بطوله ، ويصادف أحياناً أن تذكر مذكراته نشاطاً « غريباً » مثل ركوب الدراجة الهوائية . ولكننا نجد في ملاحظاته الصيفية قبل كل شيء وصفاً لكيفية تزيحة الوقت واللهو في استبول ولشاطيء المتوسط . لذا فهو يذكر أنه كثيراً ما كان يستمتع هو وعائلته عند حلول الظلام ببرودة المساء وهم جالسون أمام عتبة دارهم ، وهو يضيف الإحساس اللطيف بعذوبة نسائم الليل المنعشة إلى جميع المتع الحسية لما يراه ويشمه ويسمعه المرء في ظلام المصايف . وفي الليالي التي يكتمل فيها القمر بدرأ تصبح هذه المشاوير المسائية البسيطة أكثر تعقيداً : فيأخذ سعيد بيه أمرته في نزهة سيراً على الأقدام على طول الشاطئ أو قد يقومون برحلة بحرية في قارب ليرقبون بمتعة أكبر انعكاس السماء على مياه البحر الهادئة .



إن العطلة الصيفية / الشتوية ، وكما ذكرنا سابقاً كانت أهم مظاهر الدائرة السنوية في حياة سعيد به . غير أنه لا يقوتنا أن نلاحظ كم كان تأثير التقويم الديني عميقاً على إيقاع حياة هذا الرجل . ولا ريب أن سعيد به لم يكن رجلاً تقياً مفرقاً في الدين . ففي عام ١٩٠٢ وفي الوقت الذي كان يدون فيه بدقة متناهية كل جلسات شرب العرق . لم يذكر مرة واحدة أنه قام بزيارة للجامع . ومع ذلك فهو وأسرته يحتفلون بكل دقة بجميع العطل الدينية وكذلك بعض العطل العامة مثل الذكرى السنوية لجلوس السلطان على العرش وبعد ١٩٠٨ الذكرى السنوية لمجيء نظام الأتراك الشبان .

فعلى سبيل المثال لم تكن أسرته لتتواي يوماً عن تحضير العاشوراء — كما يليق بمن يتمتعون لشريحة غنية نسبياً من المجتمع — في اليوم العاشر من شهر محرم إحياءً للذكرى خلق الله للإنسان ولقتل الحسين أحد أحفاد الرسول .

وكذلك كان سعيد به وأسرته يشتركون على الدوام باحتفالات العيد الذي يطلقون عليه Hidirellez وهو عيد نصف إسلامي نصف وثني في بداية شهر أيار / مايو احتفالاً بقدم الربيع وانتصار كل ما هو أخضر وحي على الموت .

كما رأينا الدور الهام الذي يلعبه عيد الأضحى في حياة الأسرة . فمهمة سعيد به لا تقتصر على الإعداد لهذا العيد بشراء كميات كبيرة من الملابس بل عليه أيضاً أن يضطلع بمهمة الساعة : شراء حيوانات الأضاحي والتفاوض مع الجزار بشأنه من سيقوم بفتحها ومن ثم توزيع لحومها على الفقراء .

ومن الطبيعي أن يكون أعظم حدث في التقويم الديني الذي له فعل السحر في حياة سعيد به هو شهر رمضان بولائم الطعام الليلية المترفة فيه ، وعروضه الخاصة وكل ضروب الاحتفالات التي ترافقه . وعلى مدى أيام شهر رمضان نجد في حسابات سعيد به ذكر « مصاريف ليلية » بمبالغ تصل إلى ٤٠ قرشاً . وغالباً ما نجد في مذكراته ملحوظة عن وجبة إفطار يحتتم بها الصيام ويشاركه بها ما يقرب من عشرة أشخاص من أصدقائه . وهناك أيضاً عروض مسرح الأراجوز ورجال الاستعراض والمداحين وجلسات طرب وغناء ورقص في المقاهي ... إلخ . إن أجواء شهر رمضان كما يتبين من الخطوط العريضة لمذكرات سعيد به ، في بداية القرن العشرين تبدو على الأقل بالنسبة لسعيد به وأصدقائه وأقربائه — شبيهة بتلك الأجواء التي وصفها الرحالة من مثل جيرار دو نيوفال بمزيج من الاستغراب والسرور قبل ستين سنة خلت .

ويمكننا في النهاية القول بأنه كما أن سعيد به في أسلوب حياته يمثل أحد ساكني

استنبول المثاليين فهو أيضاً يطابق في عاداته العادات المحلية في تنظيم الدورات السنوية . صحيح أنه ليس بإمكان كل إنسان في استنبول تحمل نفقات ستة أشهر في منتجع صيفي ورحلات بحرية في القارب تحت ضوء القمر . وفي عيد الأضحى كذلك هناك القادرون على التضحية بالحيوانات وأولئك القادرون على أكل لحومها المقدمة لهم ليس إلا . أما فيما يخص الاحتفالات في رمضان . ففي الوقت الذي ينتظر الجميع بفارغ الصبر حلول موعد وجبة الإفطار ، فإن قلة منهم فقط هي القادرة على دعوة عشرة من الأصدقاء كل ليلة تقريباً إلى موائدها . إن جدول سعيد ييه كما يظهر في تقويمه هو جدول نموذجي — إلا أنه ينطبق على شريحة معينة من المجتمع ، وهي شريحة الأسر الثرية ثراءً معقولاً .

### ٣ . النموذج الأنثوي لتمضية الوقت

إن الملاحظات التي سجلها سعيد ييه في الأساس وكما هو متوقع متعلقة بنشاطاته هو شخصياً . وبما أنه يمضي معظم وقته خارج المنزل ، فليس بإمكانه التحقق مما تفعله زوجته وأطفاله أثناء غيابيه . غير أن سعيد ييه كان زوجاً يقطاً إن لم نقل غيوراً . فكثيراً ما يشير في تقويمه — ربما بعد استشارة زوجته — إلى الوقائع الأكثر أهمية خلال اليوم وذلك فيما يتعلق بأفراد الأسرة الآخرين . ويفضل فضوله هذا تمكنا من الاطلاع على نشاطات زوجته اطلاعاً كافياً .

ويجب الإشارة قبل كل شيء إلى أن زوجته لم تكن تركز الكثير من الوقت للقيام بشؤون تدبير المنزل ، إذ يقوم بمساعدتها عدد من الخدم . ويبدو أنها كانت تسهم في الأعمال المنزلية التي تتطلب خبرة خاصة وحسب مثل كيفية طبخ العاشورا . وكانت مشاغلها تنحصر في الإشراف على عمل الطاهي وخادمة التنظيف وغيرها من الخدم . وهذا يعني أنها كانت تملك الكثير من وقت الفراغ ، بل أكثر مما يملكه سعيد ييه . وإذا ما كان سعيد ييه يطابق في أوصافه أبطال الروايات الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر ، فإن زوجته تحاكي البطلات اللواتي ينفقن الوقت بالتراخي والكسل واللواتي وصفهن معظم أدباء العصور (وخاصة محمد رؤوف وحسين رحيمي غوريبنار) .

ومن النادر أن يمر يوم دون أن تقوم الزوجة بزيارة أو تخرج لنشاط من نشاطات التسلية ، اللهم إلا أن تكون هي التي تستقبل الزوار ذلك اليوم . وفيما يلي جدول مواعيدها للأُسبوع من ١٤ — ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢ :

- الاثنين ١٤ كانون الثاني / يناير — زيارة لأسرة أحمد حكمت بيه  
الثلاثاء ١٥ كانون الثاني / يناير — زيارة لمنزل مظهر بيه  
الأربعاء ١٦ كانون الثاني / يناير — زيارة صاحب حانوت الحلويات ، محي الدين أفندي  
الخميس ١٧ كانون الثاني / يناير — عرس في ضاحية فاتح  
الجمعة ١٨ كانون الثاني / يناير — نزهة على الأقدام في بيوغلو مع الأسرة  
— شراء حاجيات من « بون مارشيه »  
— وبعد الظهر نزهة أخرى على الأقدام في بيوغلو ، زيارات  
السبت ١٩ كانون الثاني / يناير — مشوار إلى شامليكا . وزيارة كشك إحدى الصديقات  
— مسرح في شهزادباشي  
الأحد ٢٠ كانون الثاني / يناير — زيارة منزل حقي بيه في ضاحية بانغالتلي

نرى أن زوجة سعيد بيه تتمتع بحياة اجتماعية حافلة . وإذا ما كان سعيد بيه يلتقي بأصحابه كل يوم فهي من جهتها تستغل كل فرصة سانحة لمغادرة المنزل بحثاً عن المتعة والتسلية .

ومعظم ما تزجي به وقت فراغها ( كما يتبين من التعداد الوارد لنشاطاتها في الأسبوع من ١٤ — ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢ ) هو عبارة عن زيارات لنساء أخريات ، أغلبهن من الجوار مع أن زياراتها قد تأخذها بعيداً عن منزلها إلى نواح مختلفة من المدينة .

أما نشاطاتها المفضلة الأخرى — بعد الزيارات — فهي شراء حاجيات من الحوانيت أو التسكع أمام واجهات المحلات التجارية . وعموماً نراها تشبع رغبتها الملحة في اقتناء الملابس والحلي المبهجة من بيوغلو أكثر المناطق التجارية أناقة في استنبول ، وكذلك لشراء الطريف من الحلي مقتفية بذلك ما تنتهجه صديقاتها من طرق في الأنواء وحواشيه . وقد رأينا ما يغدقه سعيد بيه على نفسه في استهلاكه للملابس أما ما ينفقه على زوجته وأطفاله فهو — أمر يفوق التصور : شرائط ومناديل وحرائر ونقابات وأقمشة الثفتا الثمينة والحلي والملابس من كل لون وصنف دون أن نذكر الأحذية المختلفة باختلاف القصول . ولا ريب أن الإنسان بحاجة إلى الكثير من وقت الفراغ ليتمكن من شراء كل تلك المشتريات .

وكانت الزوجة إذ تفرغ من زياراتها وارتياح الأسواق تحضر مناسبات احتفالية تقتصر كقاعدة عامة على النساء وحسب . كما كانت تحتذي مثال زوجها فتركب العربة وفي بعض أوقات السنة كانت تشترك في حفلات تقام في الحدائق في أمكنة من «المحبد اجتماعياً» أن يظهر فيها الإنسان : مثل هضبة الشامليكا أو مروج كاجيتان . وفي ذلك المنتجع الأخير إنما احتفلت عام ١٩٠٢ مع صديقاتها بعيد الربيع ، كما تقتضيه إحدى أكثر العادات المستحبة في استنبول .

وكانت تحضر في بعض الأحيان المسرح أو عروض الأراجوز . ولكنها كانت تخصص من الوقت للمسرح أقل بكثير مما يخصصه سعيد به إما لأن المسرحيات اللاتقة لحضور السيدات كانت قليلة أو لأنها لم تكن تهوى هذا النوع من التسلية .

وبالطبع فإن جدول مواعيدها كزوجها تماماً كان يتأثر بتنوعات الفصول : ففي الصيف هناك الاستحمام في البحر ( في حمامات مخصصة للنساء ) ونزهات ليلية ومشاورير تضي على مسار أيامهم حياة جديدة . وخلال هذا الفصل نشهد تزايداً في نشاطاتها الترفيهية . وكذلك فإن الاحتفالات الدينية تسبقها دائماً مرحلة نشطة من الترتيبات بما فيها شراء الملابس وطهي أصناف معينة من الأطعمة — وتتميز أيضاً بصلات متزايدة مع الجيران وبالمناسبات الاحتفالية .

ومن الجدير بالذكر أن سعيد به كان يشترك أحياناً في نشاطات زوجته . إذ يصطحبها أحياناً في جولات التسوق ذات الأهمية الخاصة . وقد صادف أيضاً أنه رافقها عندما كانت تقوم بإحدى زياراتها . ولكن الأمر الغالب الذي يخرج به المرء هو أنه يشهد حياتين تجريان على مسارين متوازيين لا يتقاطعان إلا نادراً . وفي بعض ساعات اليوم . والحقيقة أن ملاحظات سعيد به ترسم صورة لمط تقليدي من العلاقة بين الجنسين في المجتمع العثماني . فسعيد به يعيش في مجتمع من الرجال أساساً وإذا ما صدف أن التقى بنساء كان ذلك بحضور زوجته — إذا ما حملنا كلامه في ملاحظاته على محمل الصدق . أما بالنسبة لزوجته فقد كانت حياتها محصورة في عالم خالص من النساء فقط لا تغادره إلا بصحبة زوجها .

كان ذلك هو الوضع الطبيعي في ذلك الوقت في معظم أسر استنبول . ويكفي أن نقرأ بعض الروايات لقياس مدى الفصل بين الحرملك والسلملك — أي مجتمعات الإناث والذكور — الذي كان أمراً مفروغاً منه في نهاية القرن التاسع عشر . ولا ريب أن سعيد به كان يرى زوجته ويتحدث إليها كل يوم ، ولكن ينذر أن يبقى بصحبته لوقت طويل أو

بصحبة صديقاتها . وعندما حدث ذلك فعلاً تحدث عنه حديثه واقعة استثنائية ، إذ قال :  
« جلست مع السيدات في جناح الحرم » .

ومن الطبيعي أن يتمرد بعض الناس على هذا الحال . وأشهر مثال على ذلك هي خالدة أديب التي ناضلت بكل اندفاع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة في نفس الوقت الذي كان سعيد يه يكتب ملاحظاته . إلا أن خالدة أديب وداعيات تحرير المرأة الأخريات لم يكن يمثلن سوى حركة أقلية ضئيلة لا يكثر لها أحد سوى المثقفين الذين اعتبروها أمراً جدياً .

ولعل ما أسهم بشكل أكثر فعالية في ذلك الوقت في قمع الحاجز القائم بين عالمي النساء والرجال هو الإدخال التدريجي إلى المجتمع للأذواق الغربية في الملابس والسلوك المستورد من الغرب : ومن هنا الاختفاء التدريجي لللقاب السميكة ( والذي استبدل بآخر أكثر شفافية في بعض الحالات ) ، وزيارات المسرح والأصدقاء والزوجة ترافق زوجها ، وكذلك الحفلات الراقصة ( بالرغم من أن الزوجة كانت ترقص مع زوجها فقط ) ، والنزهات في العربة حيث يجلس الزوج والزوجة جنباً إلى جنب . وابتياح الحاجيات معاً في المخازن الكبرى ، كل ذلك كان من البدع التي تسلت شيئاً فشيئاً ومهدت لظهور مجتمع مختلط .

#### ٤ . الدار — المنزل

إن المزيج الاستثنائي لتقبل نمط الحياة الغربية والتعلق في الآن ذاته بعادات الماضي وتقاليده ظهر واضحاً في انتقاء الأثاث والتجهيزات في بيت سعيد يه الذي يمثل دون شك رمزاً لكل العناصر التي امتزجت وخرجت إلى الوجود .

ومن العسير تحديد موقع دار سعيد يه . وتشير دراسة متمعنة لتنقلاته عبر المدينة إلى أن الدار تقع في منطقة اكساراي حيث ما تزال عينات جميلة للغاية من الهندسة المعمارية المحلية العثمانية مبنية من الخشب أو الأحجار ماثلة حتى يومنا هذا .

ليس لدينا أية معلومات عن مقاسات الدار أو عدد غرفها . بيد أننا نعلم بأن فيها حديقة وباحة داخلية واصطبل في إحدى الزوايا . ونستنتج من ذلك كله أن الدار نفسها كانت واسعة نوعاً ما . ولدينا مايسوغ اعتقادنا بأن الغرف كانت موزعة حسب النموذج التقليدي للدار العثمانية : الحرمك في جانب والسلملك في الجانب الآخر . ويذكر سعيد يه في مناسبات عدة الجناح الحرمي حيث ذهب لملاقاة زوجته وأخيراً صديقاتها .

وعلى أية حال لاشك أبداً في أن الدار كانت مجهزة بكل التجهيزات المعدة لتوفير الراحة العصرية. وكان سعيد يبه يقوم بدفع فواتير توزيع الماء وغاز المدينة الذي يؤتى به للطهي وكذلك لإيقاد الثريات والمصابيح الكبيرة التي تضيء الغرف. وذلك على دفعات منتظمة. وبعد عام ١٩٠٨ كان سعيد يبه معاملات مع شركة الكهرباء وربما كانت داره إحدى أولى الدور التي استخدمت الإضاءة الكهربائية في استنبول.

وبفضل أدلة كلفة المفروشات أصبح لدينا فكرة دقيقة إلى حد ما عن محتويات الدار. حسب ما تشير إليه معلومات وحقائق مختلفة يجوز لنا يمكننا الاستنتاج بأن الأثاث العصري والأثاث الغربي كانا يمتزجان بألفة مع الأثاث التقليدي للدار التركية. فمثلاً في عام ١٩٠٢ كان سعيد يبه مازال يدفع ثمن موقد حجري فخاري أزرق لعله كان مستورداً من فرنسا. ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه أنه يشتري متقلاً ونوعاً من الموقد الصغير الذي يعمل على الفحم. ونحن نعلم أيضاً أن داره تحتوي على الكثير من الأثاث (الصوفا) ذات الطراز التركي ولكن وفي نفس الوقت نعثّر ضمن المشتريات على عدد من الكنبات والكراسي المنجدة الذراعين والكراسي العادية وطاولات وسرير أوروبي وأيضاً على آلة خياطة وفونوغراف وتلسكوب وعدد آخر من الحاجيات مثل الحفائيب ومصابيح السقف ... إلخ. وكلها بغرض إضفاء الطابع الأوروبي على الدار.

وإن أفخم ما اقتنته الأسرة من قطع الأثاث في ١٩٠٢ وأكثرها رقياً هو بيانو (بيان). وهو رمز كامل للتمسك بالقيم الغربية. وكان البيانو قد ابتيع خصيصاً لتقديمه لابنة سعيد يبه الكبرى سميراميس. وفي نفس السنة التي اشترى والدها الفتاة هذا البيانو لها، قدما لها أيضاً «الشرشف» الأول (أي الملاءة) ومجموعة كاملة من النقابات. ولا نعرف إن كانت سميراميس قد أصبحت في النهاية عازفة ماهرة، إلا أننا نرى من ملاحظات سعيد يبه أنه كان عظيم الاهتمام بهذه الآلة الموسيقية التي غزت داره. وكل ما يتصل بهذا البيانو تم تسجيله بدقة: الإصلاحات وزيارات المدوزن والدروس الأسبوعية التي تعطيها سيدة تدعى مدام سولبير.

وأخيراً يجدر بنا أن نذكر أن دار سعيد يبه تشبه إلى حد بعيد البيت التركي كما وصف في ١٩٠٢ في مجلد (Guides-Joanne) المكرس لتركيا والذي يسرد كما يلي:

«جميع البيوت التركية مقسمة إلى قسمين رئيسيين: قسم الرجال — السلملك وقسم النساء — الحرملك — ويستقبل المسلمون زوارهم في

القسم الأول فقط، وصاحب البيت هو الرجل الوحيد الذي يقدر أن يدخل القسم الثاني... ويفصل القسم المخصص للرجال عن قسم النساء بمر طوليل. والقسم الأول مفروش ببضعة أرائك منخفضة فقط توضع على طول الجدران. أما في القسم الثاني فتكس جميع مظاهر الرفاهية في البيت. ولبضع سنوات خلت لاقى الأثاث الأوروبي هوى في قلب أغنى أجنحة الحرم في العاصمة. ويظهر البيانو الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من ضرورات الأثاث في منزل أي شخص يريد أن يحظى بالاحترام؛ وما هو إلا طليعي مآكر في خلق ثورة اجتماعية، إذ أنه بظهوره مهد الطريق أمام مدرسي الموسيقى القدامى حتى للدخول إلى أجنحة السيدات<sup>(٨)</sup>.

ونجد في هذا الوصف كل ما نعرفه عن دار سعيد بيه: تقسيم المساحة الداخلية إلى جناحين. إن لم يكن كل منهما مقتصرًا على جنس دون الآخر فإنه على الأقل يبقى مفتوحاً أمام أفراد الجنس الآخر تحت شروط معينة، وتبقى الشخصية الزوجية للأثاث وهي دليل على ازدواجية حضارية معينة. وأخيراً البيانو وهو أكثر الرموز تعبيراً عن الطموح للوصول إلى نمط بورجوازي من الحياة مأخوذ بحذافيره عن النموذج الغربي. وقد قام سعيد بيه لتأكيد التزامه بالحضارة الأوروبية بالمضي إلى حد تغطية بعض الغرف في داره بورق الجدران. متخلياً بذلك عن العادات التركية المتعلقة بتزيين الجدران. ومع ذلك فهو لم يمارس القمع على جريمه. وفي حين كان متحفظاً ومولعاً بأن يعيش حياة على النسق الأوروبي فإنه فيما يخص هذا الأمر الأساسي الهام بقي متعلقاً بالتقاليد الإسلامية القديمة.

عاش في تلك الدار ستة أشخاص — إن لم نُحصر الخدم — وقد تعرفنا على الخصائص الأساسية لها. كان هناك سعيد بيه وزوجته وأطفالهما: وهي، وسميراميس، وسنية وفردان. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٠٢ ذكر سعيد بيه في ملاحظاته بأن سنية قد ماتت. نتيجة التهاب لوزتين على ما يبدو (إلا إذا كانت الدفترية هي السبب). وبعد مدة وجيزة ولد طفل جديد: حقي. هذا يعني أن الأسرة التي تعيش في هذه الدار قليلة الأفراد نسبياً. ونحن هنا بعيدون كل البعد عن النموذج التقليدي الذي كثر وصفه للأسرة العثمانية، حيث تضم العائلة عدة أجيال تحت سقف واحد ويشيع تعدد الزوجات. وتذكر ملاحظات سعيد بيه من آن لآخر حماته، إلا أنها تعيش في مكان آخر. ويقوم سعيد بيه شهرياً بدفع إيجار المسكن الذي تقطن فيه. إن هذا الوضع غير المألوف قد يجد له تفسيراً في أسباب

شخصية ليس بوسعنا معرفتها . إلا أنه في هذه الحال من حقنا أن نعتقد بأنه إلى جانب الأسباب الشخصية ، هناك ببساطة تأثير النموذج الأسروي الغربي الذي سبق أن نوقشت مزايه المادية والمعنوية لأجيال عديدة في الروايات التركية والمسرحيات والمجلات الأدبية .

على الرغم من أن أسرة سعيد بيه كانت متواضعة العدد . كان يقوم على خدمتها عدد لا يستهان به من الخدم العاملين في المنزل . إذ يظهر في ملاحظات سعيد بيه على الدوام الحوذي (العرجي) ، الطاهي ، خادم متمرن — لا تعرف وظيفته — بالإضافة إلى البستاني ، كما يأتي ذكر سيدة من حين لآخر يرجح أنها مسؤولة عن تعليم الأطفال خوجه حريم (Hoca Harim) وأنسة (Matmazel) تعنى بشؤونهم وخادم (Hizmetçi) ومرافق (Usak) . وفي ميزانية ١٩٠٤ هناك أيضاً مرضعة (Strine) وفاتان (Kiz) . ومن الصعب أن نحزم فيما إذا كان كل هؤلاء الخدم يعملون بشكل دائم في خدمة الأسرة ، ولكننا ندرك من مجريات الأمور أن بإمكان الأسرة الاعتماد على وجود ثلاثة أو أربعة من الخدم . إن كثرة هذا العدد مردها إلى أن هؤلاء الناس كانوا عملياً يشتغلون لقاء إطعامهم وشيء يسير من المال . فالفاتان اللتان سبق ذكرهما (Kiz) في تقويم ١٩٠٤ مثلاً كانتا تتقاضيان عشرين قرشاً في الشهر أي ما يعادل تقريباً أربعة أقداح عرق . لاشك أن هذا راتب زهيد بشكل استثنائي . أما الآنسة (Matmazel) وهي تتقاضى أعلى أجر بين الخدم فيصل راتبها إلى ٢١٦ قرشاً . أي أن دخلها أقل بـ ٥٤ مرة من دخل سعيد بيه .

والأرجح أن هؤلاء الخدم ذوي الأجور الزهيدة لم يكونوا ذوي كفاءة تذكر وليس لديهم شيء من المؤهلات . وقد يكون ذلك هو السبب في أن سعيد بيه كان يستبدلهم باستمرار . فالآنسة أنطوانيت التي استلمت عملها في ٢١ آذار / مارس ١٩٠٢ طردت من العمل بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه ؛ أي بعد ثلاثة أيام . والحوذيون الذين انتقوا من الجالية اليونانية و(خاصة) الطهاة لم يحظوا برضى أكبر من سيدهم ، إذ في عام ١٩٠٢ وخلال شهور قليلة استبدل سعيد بيه الطهاة عشر مرات ولا ندري لذلك سبباً ، ولكن من المحتمل أن السبب بكل بساطة هو أنهم لا يجيدون الطهي .

لقد أتاح هذا العدد الكبير من الخدم . رغم تدني كفاءاتهم — الفرصة لسعيد بيه أن يحافظ على مركزه بكل كبرياء ضمن المجتمع الراقي في استنبول . فعدد الأشخاص المحيطين به يعد مؤشراً على مكانته الاجتماعية . ويلعب الليانو دوراً مماثلاً في هذا المضمار وكذلك العربة والعديد من الرموز الأخرى التي توشح حياته وليس لها من غرض سوى أن ترفعه في أعين من ينتمون إلى الطبقة نفسها كالبن جدير بذلك الطبقة .



أيعتبر سعيد بيه شخصية نموذجية أم أن ملاحظاته لا تعدو أن تكون انعكاساً لتجربة فردية محضة ؟ كانت هذه المشكلة هي الوجه لنا في دراستنا هذه ، ونحن نعتقد بأننا قد وجدنا لها حلاً . فسعيد بيه كما يتبدى في ضوء ملاحظاته هو دون ريب ممثل لشريحة معينة من مجتمع استنبول . وأذواقه وخلفية حياته وآراؤه حول العلاقات الأسرية وطريقته في استخدام ساعات فراغه جميعها عناصر مكونة لصورة أقرب إلى الكاريكاتير . فهو ليس أحد الموظفين الرسميين كغيره بل هو صورة متكررة ملتصقة في أذهاننا بصورة « الموظف » تماماً كما لو أنه قد خرج لتوه من صفحات إحدى روايات القرن التاسع عشر .

وليس هناك ما يدعونا للشك في أن سعيد بيه يتمتع ، كغيره من الرجال ، بشخصية متفردة تميزه عن بقية أبناء جنسه . ولكي نتمكن من التماس العناصر الشخصية فيما نعرفه عن سعيد بيه كان علينا أن نجد فرصة لمقارنة ملاحظاته مع ملاحظات آخرين ينتمون للطبقة نفسها . فهل قام جميع الموظفين من مرتبة «الرد عليهم» عندما أحرقوا الطبخ ؟ وهل كانوا جميعاً يمتلكون التلسكوب في منازلهم ؟ وهل كانوا جميعهم يشترون لأطفالهم هذا العدد الكبير من الدمى والألعاب ؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها كثيرة . نستطيع من الإجابة عليها حين نجد الفرصة لدراسة تقاويم وجداول أعمال ومذكرات ، ~~بشكل~~ أخرى لا بد أنها محفوظة في السقائف في استنبول ، في قمر أحد الصناديق بين أكذاس صور اصفرت حوافها بتقادم الزمن عليها فلا يعرف أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يبدوون في هذه اللقطات الغائمة .

## ملاحظات

- ١ — ورد هذا استناداً إلى  
Semih Mümtaz S. Soysal, «Ramazan Hatıraları», Akşam, 31 July 1947, 4.
- ٢ — انظر  
Salname-i Devlet-i Aliye-i Osmaniye 1318 (1902), 74; Salname-i Maarif, 1319 (1903), 101.
- ٣ — انظر  
«Le journal d'un bourgeois d'Istanbul au début du XXe Siècle. II. Le budget».  
محاضرة قدمت في الندوة الخامسة للـ CIEPO في تونس من ١٣ — ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢.
- ٤ — لمعلومات أوسع حول المؤسسة انظر  
Carter V. Findley, «Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire», The Sublime Porte 1789-1922, Princeton, 1980, 261-262.
- ٥ — انظر  
Daniel Panzac, «La Peste dans l'Empire Ottoman Thesis, Aix-en-Provence 1983, 641-660»  
هذه الأطروحة تعطي وصفاً مفصلاً لوظائف هذه المؤسسة.
- ٦ — رواية Mizancı Murad Bey بعنوان Yokea Turafanda mi, Turfa mi تم نشرها عام ١٨٩٠.
- ٧ — انظر سعيد نعم — ذهني  
Said Naum. Duhani, Eski İnsanlar, Eski Evler. XIX Yüzyılda Beygli, nun sosyal toğrafyasi, Istanbul 1982.
- ٨ — انظر  
Collection des Guides-Joanne, De Paris à Constantinople, Paris 1902, 163-164.



## الجماهير في الثورة الإيرانية<sup>(١)</sup>

إرفاند ابراهاميان

### مقدمة

كانت الثورة الدستورية التي دامت من ١٩٠٥ — ١٩٠٩ حداً فاصلاً أساسياً في التاريخ الإيراني. إذ أنهت النظام التقليدي للحكومة وكان الشاه بموجبه كظل الله على الأرض يحكم شعبه دون أية قيود قانونية أو دستورية. وأدخلت الثورة النظام الدستوري للحكومة حيث يسود «الشعب»، وكان ممثلوه المنتخبون يعينون الوزراء ويقبلونهم ويسنون القوانين ويضعون الميزانية ويتولون في أمر التنازلات والمعاهدات الأجنبية. لعبت الجماهير السياسية في هذه الثورة دوراً بارزاً<sup>(٢)</sup>. فأنارت إحدى المظاهرات المنظمة في نيسان/أبريل ١٩٠٥ مسألة ما إذا كان يحق للشاه أن يختار بحرية رجال الإدارة لديه. وطرح تجمع أكبر بعد تسعة أشهر الحد من سلطات الشاه الاستبدادية بإقامة «دار العدل». وعملت أحداث الشغب المندلعة تلقائياً في حزيران/يونيو ١٩٠٦ وقتل المتظاهرين، على صب نهر من الدماء في الحوة الواسعة القائمة بين الدولة والأمة (الملّة). كما أدى إضراب عام في تموز/يوليو، وخروج ١٥٠٠٠ شخص جماعياً من طهران إلى المفوضية البريطانية إلى إجبار البلاط على منح البلد دستوراً مكتوباً ومجلس شعب (برلمان) منتخب. وأسهمت اجتماعات حاشدة على مدى السنوات الثلاث التالية مصحوبة بمظاهرات عنف في الشوارع في الحفاظ على الدستور وانتشاله من أيدي المحافظين الذين أزمعوا إعادة أركان الحكم المطلق الملكي. وكما أكد أحد المعاصرين الفرنسيين في مناقشة حول مزايا النظرية القوضوية للثورة فإن «الأحداث في إيران تبرهن على أن الإضراب الشامل والعمل الجماهيري في الشوارع يمكنهما أن يفضيا إلى ثورة ناجحة»<sup>(٣)</sup>.

على الرغم من أن للجماهير في إيران أهمية عبر العصور ، فإنها لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام سواء من المؤرخين أو علماء الاجتماع أو علماء السياسة . وقد أجمع المراقبون المتعاطفون على تمجيد الجماهير وأطلقوا عليها « الشعب » يجب دفاعاً عن البلاد ، والحرية والعدالة<sup>(٤)</sup> . أما المراقبون غير المتعاطفين فقد أحوالوا الجماهير إلى « غوغاء مجنونة » مأجورة للأجانب أو هي فئات المخربين وليس فيها سوى « التشردين » و « قطاع الطرق » و « الدماء » و « المتسولين المحترفين » و « حثالة البشر »<sup>(٥)</sup> . وكثيراً ما صورها الصحفيون الأوروبيون على أنها « وحوش مصابة يرهاب الأجانب » تبيل الشتائم والأحجار على السفارات الغربية . وكان يطيب للروائيين اللماحين أن يصفوا الجماهير بأنها سرب من النحل الهزلي المتقلب الأهواء يصنع السياسيين ويطيح بهم<sup>(٦)</sup> . فكانت الجماهير بالنسبة للجميع شيئاً تحريدياً سواء استحق المدح أم الخوف أم الاشتزاز أم الفطنة ولكنه ليس موضع دراسة قطعاً .

إن الهدف من هذه المقالة هو دراسة الجماهير السياسية في الثورة الإيرانية ، تحديد دورها وتفصي ما إذا كانت قد أبدت عقلية « دونية متفردة » أو « إجرامية » أو « لا عقلانية » أو « مدمرة » أو « متعصبة » كما حملنا غوستاف لوبون في كتابه « الجماهير » على الاعتقاد ؛ أو إن كانت تلك الجماهير « موطدة العزم بشكل يدعو للإعجاب » وليست « متقلبة ولا غير عقلانية أو ميالة لشن هجوم دموي على الأشخاص عموماً » كما تحقق جورج روديه في كتابه « الجماهير في التاريخ » من صحته في كل من إنكلترا وفرنسا<sup>(٨)</sup> . كما نهدف إلى دراسة التكوين الاجتماعي معرفين قدر الإمكان الطبقات والمجموعات المختلفة التي ساهمت في المظاهرات والاجتماعات وأعمال الشغب والاضطرابات العامة العديدة . ونأمل أن تلقي هذه الدراسة بعض الضوء على الأسس الاجتماعية للحركة الدستورية .

## المدن عشية الثورة

في إيران التقليدية كانت الحياة المدنية تتمركز حول البازار . فهناك يبيع مالكو الأراضي غلالهم ويصنع الحرفيون سلعهم ويسوق التجار بضائعهم ويمجد الراغبون في الدين قرصاً يستلقونه ، ويتبرع رجال الأعمال المحسنون للجوامع والكتاتيب ( المدارس التقليدية ) . والحق أن البازار كان مخزن القمح وورشات العمل والسوق والمصرف والمركز الديني والمركز التعليمي للمجتمع بأكمله . وكذلك فإن كل حرفة وتجارة ومهنة كانت مبنية بإحكام على شكل أصناف ( نقابات ) لكل منها تنظيمه المستقل وتراتبته التدريجي وتقاليده وطقوسه

وأحياناً لهجته السرية الخاصة . ويضم مسح قام به جاني ضرائب أصفهان عام ١٨٧٧ مائتي نقابة مستقلة<sup>(٩)</sup> . وبشكل الحرفيون المهرة مثل صاغة الفضة ومجلدي الكتب والخياطين نصف هذا العدد . أما التجار مثل بائعي الخضار والمرابين وأصحاب الخوانيت فيمثلون خمسين من هذا العدد ، وهناك خمسون آخرون من العمال الذين لا مهارة لهم مثل الفعلة والحمالين والعاملين في الحمامات .

وتتألف البنية السياسية للمدن من توازن معقد دقيق بين سلطة الشاه وسلطة البازار . وكلما كان الشاه قوياً رشح رؤساء النقابات (Kadhudas) وكان من يعينهم مثل شيخ الإسلام (وهو أعلى سلطة دينية في المدن) وإمام الجمعة (وزير مساجد الجمعة) والمشرف على النقابة (Kalantar) والمحتسب (Mushtasibs) (وهو الموظف المسؤول عن الأوزان والمقاييس والأسعار وشؤون البازار العامة) يسيطرون على الحياة المدنية . وكلما كان ضعيفاً انتخب أسياد النقابات كبارهم ومارس المجتهدون (Mujtahids) — وهم سلطات دينية لا صلة لها بالدولة ولكن لها روابط بمجتمع رجال الأعمال — استقلالهم وعملوا كمنافسين للمؤسسات السياسية .

في ميزان السلطة هذا كان لكل طرف سلاح رئيسي واحد : القبائل والشوارع . فالشاه الذي لم يكن تحت إمرته رجال شرطة أو بيريقراتية أو جيش دائم . لم يكن بوسعهم إرهاب مجتمع البازار إلا بتهديده بأن يقوم رجال قبائل مستأجرون بغزو المدينة ونهبها . ومجتمع البازار الذي لا يملك أقتية قانونية لا يمكنه أن يحمي مصالحه سوى بكتابة العرائض والخروج في مظاهرات الالتجاء (bast) إلى الأماكن المقدسة أو أراضي العائلة المالكة أو الأرض الأجنبية التي تتمتع بالحصانة من السلطات المحلية . وهكذا فإن المفاوضات بين الحكومة والبازار كانت غالباً ما تأخذ شكل المساومة في مجموعها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر رجحت كفة الميزان بشدة لصالح البازار . وكانت النقابات تختار رؤساءها بنفسها ، وفقد المشرف عليها الكثير من أهميته واختفى المحتسب في عدة مدن ، بالإضافة إلى أن تأثير الغرب قد عمق أكثر فأكثر الهوة القائمة بين الشاه والبازار . وبملكة القاجار التي انسحقت مراراً في الحروب الأجنبية أضاعت شرعيتها كحامية لكل الشيعة . وإذا حرمت من أراضي التاج على يد الروس لم يعد باستطاعتها استئجار رجال القبائل كما تحب وترغب ، وفي حاجتها الماسة للقروض اتجهت المملكة إلى الدائنين الأوروبيين وبالمقابل منحتهم امتيازات ، واحتكارات وتنازلات لم تلق شعبية . وقد وجد البلاط أنه — إذا أجبر على قبول بعض برامج التغريب ليتمكن من البقاء في زمن الامبريالية — قد باعد اليون

بينه وبين السلطات الدينية من جهة، ومن جهة أخرى، سمح دون أن يدرك ذلك، لنظام « حقوق الإنسان الإلهية » المدمر بتقويض « حق الملك الإلهي » المسلم به . وإذا عجز البلاط عن الدفاع عن الصناعات الوطنية ضد الاجتياح الضاري للمصنوعات المستوردة فَقَدْ هالته كحما للشعب وبدا كعائلة فاسدة تشارك في نهب البلاد وتدميرها .

ومع بدايات القرن العشرين أضحت العائلة القاجارية حاكمة طاغية مخلقة بادعاءات لا تنتهي ولكن قدميها في الفراغ، إذ كان يكفي أن يلم بالبلاد موسم حصاد شحيح أو أزمة تجارية صغيرة تسببت بها الحرب البعيدة بين الروس واليابان ليتعزى الأساس الواهي للنظام ونطيح به الأحداث العارضة فيتهاوى معطلاً .

### الجماهير الدستورية

نيسان / ابريل ١٩٠٥ - حزيران / يونيو ١٩٠٧

انقض التضخم المالي على البلاد في أوائل ١٩٠٥ . وادعت صحيفة « الحبل المتين (Habl Al-Matin) » الصادرة في كالكوكتا والتي لها شعبية في أوساط التجار والليبراليين في طهران، بأن سعر القمح ارتفع بنسبة ٩٠٪ وسعر السكر بنسبة ٣٣٪<sup>(١٠)</sup> وقد أُنعت الصحيفة باللائمة على المسيو نوس البلجيكي الذي عين مديراً للتعرفة (الخازن العام للمالية) .

ظهرت بوادر أولى جماهير الثورة الدستورية في نيسان / ابريل ١٩٠٥ . وقد اتخذت شكل مسيرة منظمة من المراهين وتجار الأقمشة قامت بتسليم رسالة احتجاج للدولة . سعى المراهون لاسترداد بعض من القروض التي قدموها لخزينة الدولة منذ سنتين . واحتج التجار على أن سياسة التبادل التجاري الجديدة تؤثر التجار الروس على الإيرانيين وطالبوا بإعفاء نوس من منصبه فوراً . وأدلى أحد المتظاهرين بآراء مجموعته لمراسل الحبل المتين فقال : « ينبغي على الدولة أن تشجع الصناعة الوطنية حتى وإن كانت منتجاتها لا تعادل المنتجات الأجنبية جودة ، وإلا فإن السياسة الحالية التي تساعد التجار الروس سوف تؤدي قطعاً إلى التدمير الكامل لصناعتنا وتجارتنا »<sup>(١١)</sup> . وحين لم تستجب الدولة لمطالبهم أغلق موقعو العريضة حوانيتهم في البازار وقاموا بتوزيع نسخ عن صورة لنوس يظهر فيها متكرراً في زي « ملا » في حفلة أنياء تنكرية، ثم لجأوا بقيادة أحد أصحاب الحوانيت المرموقين وأحد تجار المناديل الأثرياء إلى مسجد « عبد العظيم » خارج طهران ولأدوا به . وبقي الجميع هناك لمدة خمسة

أيام إلى أن قطع ولي العهد محمد علي ميرزا عهداً بأن نوس سيطرّد حالما يعود مظفر الدين شاه من جولته في أوروبا.

وعندما عاد الشاه . وجد من الملائم أن « يتسّى » هذا الوعد . وعين كتسوية لجنة من خمسة عشر تاجراً يحملون المسؤولية الغامضة في أن « يشيروا على » وزارة التجارة في القرارات الرئيسية المتصلة بسياستها<sup>(١٢)</sup> .

وظلت الشوارع هادئة إلى أن حل شهر رمضان الديني ؛ إذ انتهز الفرصة أحد الواعظين الدينيين الغاضبين وله باع في الفصاحة والبلاغة الفرصة ، أثناء حديثه أمام جمهور محتشد في بازار طهران وهاجم بالاسم « المصرف الروسي للحسم والقروض » والذي ابتاع مؤخراً مدرسة دينية ومقبرة مجاورة وكان يهيم بتوسيع رقعة أبنيته . وشدد الواعظ على أن الروس يخططون ليس لتدمير التجارة والأموال الإسلامية وحسب بل أيضاً لتدمير المدارس والمقابر المسلمة . وادعى أحد شهود العيان بأن جمهوراً غاضباً من بضعة آلاف شخص ذك أركان المصرف وقوض دعائمه قبل أن يفرغ . الواعظ من موعظته<sup>(١٣)</sup> . ووجد التجار المنافسون لنظرائهم الأجانب والعلماء (القادة الدينيين) الذين يلقون الخطب منددين بالكفر عدواً مشتركاً : الروس وعملاؤهم المملوكون .

وعادت هاتان المجموعتان إلى التظاهر الساخط في الشوارع من جديد في كانون الأول / ديسمبر عندما حاول حاكم طهران أن يخفض سعر السكر وأن يجلد بالعصا قدمي اثنين من التجار المرموقين أحدهما كان قد بنى ثلاثة مساجد في طهران . وحاول الرجلان الضحية عبثاً أن يردا التهمة عن نفسيهما بإفهامه أن الحرب الروسية — اليابانية قد تسببت في نقص في السكر<sup>(١٤)</sup> . وقد كتب أحد المراقبين أن نبأ « الفلقة » انتشر « انتشار النار في الهشيم في الأسواق والبازارات »<sup>(١٥)</sup> . وأغلقت مجموعة من التجار أبواب حوانيتها ولأدت بمسجد الشاه (Masjid Shah) في أحد أطراف البازار . وهناك انضم إليهم السيد جمال الدين الأصفهاني وهو واعظ تحرري يبلغ وثلاثة من القادة الدينيين المحترمين : سيد عبد الله البهبهاني وسيد محمد طباطبائي والشيخ فضل الله . وفي اليوم التالي طلب جمال الدين هو يخطب من منبر المسجد من الشاه أن يبرهن على ولائه الديني بالتعاون مع العلماء . وهنا قاطعه إمام الجمعة واتهمه بأنه بايع وأمر خدمه بإخلاء المنبر . وانفض الاجتماع في هرج وفوضى . وانسحب بعض القادة الدينيين إلى منزل البهبهاني الذي حذروهم إن هم استمروا في احتجاجهم ضمن المدينة فإن « العامة » ستعتبرهم هم وتجار السكر شيئاً واحداً<sup>(١٦)</sup> . ونصح بأن يلوذوا بمسجد « عبد العظيم » وانصاع لنصحه سبعة من العلماء القادة مع عائلاتهم وتلامذتهم وخدمهم وبلغ



عددهم ألفي شخص . وبالرغم من أنهم سمحوا لفئة قليلة من التجار بالانضمام إليهم ، قام البازار بتنظيم إضراب عام وتظاهر أمام عربة العاهل مطالباً بعودة القادة الدينين . وأرسل الجمع في « عبد العظيم » إلى الدولة اقتراحاً من ثمانية بنود . كانت المطالب الرئيسية فيه : تشكيل « دار العدل » ، فرض القوانين الدينية ؛ إزاحة نوس من منصبه وطرده الحاكم . ويقوا في ملاذهم المقدس شهراً بأكمله إلى أن وافق الشاه على مطالبهم . وعندما عادوا إلى طهران استقبلتهم حشود من الجماهير مرحبة على طول الشوارع هاتفة « تعيش أمة إيران » . وعلق أحد المشاركين بأنها المرة الأولى التي تذكر فيها « الأمة علناً »<sup>(١٧)</sup> .

ومن جديد عاد بذل الوعود ثم الإحلال بها . ومن جديد عاد الهدوء إلى شوارع طهران . ومن جديد قطعت الهدوء عاصفة مفاجئة وكانت هذه المرة أشد عنفاً وأبعد أثراً من سابقتها . ففي تموز / يوليو أمرت الحكومة التي استعادت ثقتها بنفسها بأن يلقي القبض فوراً ولكن بدون ضجة على واعظ بارز معاد للبلاد . ولحظ أحد المارة مشهد القبض الهادئ وبلغ عنه لإحدى المدارس في البازار واندفع الطلبة لإنقاذ السجين<sup>(١٨)</sup> . وأمر الضابط في غرفة الحجز في السجن رجاله أن يطلقوا النار . وعندما رفضوا أطلق الضابط النار بنفسه على أحد الطلبة فأرداه قتيلاً . وأحال ذلك المظاهرة إلى شعب فهجم الطلبة على المبنى واشتبكوا مع الجنود وهزمهم هزيمة منكرة ثم حرروا السجين . ومجدد الشعب عندئذ وأصبح مسيرة منظمة وحمل الجنان إلى مسجد مجاور . وأغلق البازار أبوابه . ولأد العلماء القادة مع أتباعهم الكثر بالمسجد نفسه وطالبوا بطرد رئيس الوزراء . وامتألت شوارع البازار برجال يلبسون الأكفان ليعلموا أنهم مستعدون للقتال حتى الموت<sup>(١٩)</sup> . واجتمعت الحكومة ورفضت المطالب المقدمة من المجتهدين وقررت استخدام القوة . وهكذا وفي اليوم التالي عندما حاولت مسيرة من « الملالي » والطلبة والتجار يحملون عموداً علق عليه قميص المتظاهر القتيل ملطخاً بدمائه ، أن تشق طريقها في شوارع البازار أطلق الجنود النار عليها<sup>(٢٠)</sup> . ومع أن عدد الضحايا بقي مجهولاً والبعض يدعي أن ما يقرب من مائة شخص سقطوا جرحى لم ينقذ المتظاهرون سوى جثتين أحدهما لواعظ ديني والآخر لتاجر . وأخلى استخدام القوة الشوارع من المتظاهرين ولكنه في الوقت نفسه زاد من حدة مقاومة المتظاهرين في المسجد . فبقوا هناك أربعة أيام لا يدقون طعماً محاصرين بالقوات إلى أن سمح لهم أن ينسحبوا إلى مدينة قم المقدسة خارج طهران بشرط ألا يرافقهم « الشعب » . وحين غادروا العاصمة صرحوا بأن البلاد ستترك دون إرشاد ديني أو معاملات قانونية إلى أن يطرد الشاه رئيس وزرائه ويجري إصلاحات سياسية . لقد أضرب العلماء .

ووصفت المفوضية البريطانية في مذكرة تفصيلية قدمتها لوزارة الخارجية في لندن الأحداث كما يلي :

« بدأ وكأن الحكومة قد انتصرت فالمدينة واقعة في أيدي القوات والقادة الشعبيون قد فروا هاربين واحتل الجنود البازارات وليس ثمة مكان يلوذ به المرء كما يبدو ، تحت هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي إلى وسيلة تفرق قد استهنا عادة قديمة منذ غابر الأزمنة ألا وهي نظام الباست (Bast) (أو اللواذ بالأماكن المقدسة) . وقد اتخذ القرار باللجوء إلى هذه الوسيلة إن نصبت كل الموارد الأخرى ... وفي ١٨ تموز أيوليو زار شخصان المفوضية في غولاهك على بعد سبعة أميال من المدينة وسألًا إن كان القائم بالأعمال في حال لاذ الناس بالمفوضية البريطانية سيستدعي معونة من الجيش لإجلائهم . وعبر السيد غرانت دوف عن أمله في ألا يلجؤوا لمثل هذه الوسيلة ولكنه قال بأنه ليس بإمكانه نظراً للعادة المتعارف عليها في إيران وللحق المقدس في اللواذ أن يستخدم القوة لطردهم إن هم جازوا ... وفي مساء التاسع عشر قدم خمسون من الماللي والتجار إلى المفوضية واتخذوا أماكنهم لقضاء الليل هناك . وبدأ عددهم بالتزايد تدريجياً وسرعان ما كان في حديقة المفوضية ١٤٠٠ شخص » (٢١) .

كان الحشد يتألف في أغلبه من التجار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والمتمرنين والعمال الميامين . ويصف أحد المشاركين المشهد المائل : « رأيت أكثر من ٥٠٠ خيمة لكل النقابات حتى صانعي الأحذية وبائعي الجوز وحتى السمكرية لهم خيمة واحدة على الأقل » (٢٢) . وقام الاحتجاج بقيادة (Anjuman i Asnaf) وهي رابطة شكلت حديثاً من النقابات المهنية في بازار طهران . وكان كبارها يمنعون دخول الأشخاص غير المفوضين إلى الحديقة ولكنهم كانوا يسمحون لبعض المثقفين الغربيين وبعض طلبة المعهد التقني والأكاديمية العسكرية والمدرسة الزراعية بالانضمام إلى صفوفهم . وقد فرضوا نظاماً صارماً لحماية المبنى وتملكاته من الأيدي العابثة بالرغم من أنه ورد في وصف المفوضية البريطانية أن « كل تجمع من أصص الزهور قد داسته الأرجل حتى لم يعد له وجود وجميع الأشجار ماتزال تحمل آثار كتابات دينية محفورة في جذوعها » (٢٣) . وقد عينوا أيضاً لجنة مؤلفة في مجملها من المثقفين التحرريين لمفاوضة البلاط . ولم تقتنع اللجنة بالوعود الملكية ولا « بدار العدل » الغامضة .

وطالبت بدستور مكتوب ومجلس شعوب «برلمان». وأصرّت على أن المتظاهرين عازمون على البقاء بعيداً عن أعمالهم طالما كان ذلك ضرورياً. وخارج أسوار الحديقة وفي شوارع طهران أقامت زوجات المحتجين اجتماعات احتجاج دورية؛ وفي مدينة «قم» أقام القادة الدينيون الذين زاد عددهم حتى بلغ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ملا وطالب فقه، «باست» خاصاً بهم في الوقت نفسه.

وشجب البلاط المعارضة ووصفها بأنها شرذمة من الخونة «المأجورين» لصالح البريطانيين<sup>(٢٤)</sup>. ولكن البلاط إذ وجد نفسه وجهاً لوجه أمام مظاهرتين ضخمتين في قم والمفوضية البريطانية وإضراب عام في بازار طهران واحتمال ارتداد الجنود في الصفوف العسكرية إلى جانب المعارضة اضطر للإذعان وإعلان استسلامه. ونقلت المفوضية البريطانية نبأ قيام قائد الألوية في طهران «بالإعلان الحاسم المصري» بأن رجاله ليسوا مستعدين للقتال وأنهم على وشك الانضمام هم أنفسهم إلى صفوف المحتجين<sup>(٢٥)</sup>. وفي الخامس من آب/أغسطس وبعد ٢٥ يوماً من الحرب و٥٠ يوماً في الحقائق وافق الشاه على منح الدستور.

لقد هز التجار والمرابون الذين قدموا عريضتهم في نيسان/أبريل ١٩٠٥ أركان النظام القديم. وساهم القادة الدينيون اللائذون في كانون الأول/ديسمبر بإضعاف النظام القديم. وقد أفلحت المجموعتان بمساندة المساهمة الفعالة للجماهير في بازار في آب/أغسطس ١٩٠٦ بتقويض النظام التقليدي ودمرته تماماً. ويذكر الشعب كلمات الرسول: «يد الله مع الجماعة»<sup>(٢٦)</sup>.

حصل الدستوريون على دستورهم ولكنهم لم يضمنوا له بعد أسساً متينة. فالأوتوقراطية أرغمت على التخلي عن سلطاتها إلا أنها لم تستسلم تماماً للنظام الجديد. واستمر العراك بين الطرفين سجالاً للسنوات الثلاث التالية. فالبلاط يجهد لاستعادة ما أضاعه والثوريون يناضلون للحفاظ على ما اكتسبوه. وكانت الشوارع ساحة قتال لكلا الجانبين.

أشعل تسويق العاهل في توقيع الأحكام الخاصة بالانتخابات البرلمانية قتيل مظاهرات جماهيرية في العديد من المدن وهددت المعارضة بالعودة إلى المفوضية البريطانية. ودفعت محاولات ولي العهد لتهدئة الدستوريين في تبيز بتخفيض سعر الخبز. بالمضطربين إلى النزول إلى الشوارع هاتفين «نطالب بأكثر من الخبز الرخيص، نطالب بالدستور»<sup>(٢٧)</sup>. وأدى رفض الملكيين قبول مبدأ أن يكون الوزراء مسؤولين أمام النواب إلى مظاهرات عارمة. وعلق أحد

المراقبين الأوروبيين قائلاً: «ماذا بوسع الشاه بجنوده العزل الذين لم يقبضوا رواتبهم والمرتدين أسماً مهترئة والمتصورين جوعاً أن يفعل حيال تهديد بإضراب عام وأعمال شغب؟» (٢٨) وتسبب تأجيل الشاه للسودة الأخيرة للدستور بإثارة المزيد من المظاهرات والاحتجاجات في جميع أرجاء البلاد. واستعد المتطوعون المسلحون في تبريز للقتال في حين أقسمت حشود ضمت ٢٠.٠٠٠ شخص على أن «تمتنع عن العمل إلى أن يتم التوقيع على القوانين الأساسية» (٢٩). ودام الإضراب شهراً بأكمله إلى أن قام مظفر الدين وهو على فراش الموت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٦ بالمصادقة على الدستور. وعندما أرجأ العاهل الجديد محمد علي شاه لإرسال مبعوث إلى كرمشاه لإقرار الانتخابات البرلمانية أعلنت المدينة بأسرها إضراباً عاماً. وكتب الممثل البريطاني في تقريره «لأذ جميع التجار والعاملون في البازار حتى الحمالون منهم بمكتب البريد» (٣٠). وحين اتهم بعض النواب المتطرفين رئيس الوزراء بالتآمر ضد البرلمان توقف البازار في طهران عن العمل وطالب باستقالته. وعندما اغتيل رئيس الوزراء احتشد جمهور غفير حداً على القاتل وقطعوا على أنفسهم عهداً بمساندة الثورة. وقدر أحد المراسلين البريطانيين عدد المشتركين في المظاهرة بحوالي ١٥.٠٠٠ شخص (٣١). وأحصى مراسل آخر المشتركين وقدرهم بحوالي (١٠٠.٠٠٠) (٣٢). وقد نجحت هذه المظاهرة بغض النظر عن العدد الحقيقي للمشاركين فيها في شل المعادين للثورة في الوقت الراهن على الأمل.

كانت الجماهير في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وأوائل ١٩٠٧ جميعها تخرج ضد البلاط. غير أن ظاهرة جديدة في أواسط ١٩٠٧ برزت إلى الوجود في شوارع البلاد: الجماهير المحافظة تتظاهر مؤيدة للبلاط ضد الدستور. ظهرت هذه الجماهير أولاً في تبريز ثم في طهران وأخيراً في مدن أخرى من الولايات. ومع نهاية عام ١٩٠٧ وجد الدستوريون أنفسهم أمام تحدٍ حقيقي من الملكيين في عقر دارهم، وخسروا احتكار الشوارع التي كانت لهم وحدهم فيما مضى.

## الجماهير المحافظة

حزيران / يونيو ١٩٠٧ — تموز / يوليو ١٩٠٩

كانت ثورة آب / أغسطس ١٩٠٦ انتفاضة الحشود المدنية. وانضم الحرفي وعامل المياومة والتاجر الري والفقر وتاجر الجملة والبائع الجوال وصاحب الخانوت ومساعدة العلماء وطلاب اللاهوت والمسلمون وغير المسلمين جميعهم ووقفوا صفاً واحداً للإطاحة

بالبلابل . وإن كان ثمة فة ما من السكان عارضت الانتفاضة أو امتنعت عن الاشتراك فيها فلم تعبر عن موقفها بكلمات أو بأي نشاطات في الشوارع . وأضحى الشاه ومستشاروه معزولين في مواجهة بلد يناصبهم العداء .

اختلف الميزان السياسي خلال عام ١٩٠٧ . ففي تبريز قام المتظاهرون خلال الصيف بمحاصرة مجلس البلدية الذي يسيطر عليه المتطرفون ومع نهاية العام انقسمت المدينة إلى شطرين بين المواطنين الثوريين في المناطق الجنوبية وبين سكان المناطق الشمالية المناوئين للثورة . واستعرض الملكيون في طهران قوتهم في كانون الأول / ديسمبر حين احتشدوا في ميدان المدفعية الواسع (Maydan-i-Tupkhanah) وطالبوا بإلغاء الدستور . وفي مناطق عديدة أخرى مثل يزد وأردبيل وكرمنشاه وقازفين ومشهد وشيراز وهدان قام المتظاهرون بمهاجمة الليبراليين وأحياناً بطردهم من المدينة .

وكثيراً ما دونت أحداث الثورة بأقلام المتعاطفين معها : إدوارد براون الإنكليزي المعجب بالليبراليين الإيرانيين وأحمد خسروي منظر القومي الإيرانية الذي شهد في فتوته الصراع الذي قام في مسقط رأسه تبريز ، وأيضاً مهدي مالك زاده أحد المشتركين في ثورة طهران قتل أبوه وهو ليبرالي قيادي على يد الملكيين ، وسماعيل خزي وطاهر زاده بيهزاد وهما متطوعان مسلحان في الحرب الأهلية في تبريز ومحمد هراوي أحد المفكرين اللاجئين بالمقوضية البريطانية وكذلك الصحف الإصلاحية مثل «الحبل المتين» و «المساواة» و «صور إسرائيل» . وعمدت هذه المصادر المتلفة لتأكيد الشرعية الشعبية للثورة إلى تجاهل مظاهرات الملكيين أو إلى تجاهلهم بألفاظ متجنية عدائية . فقد وصف كل من براون وخسروي ومالك زاده و«صور إسرائيل» مثلاً في معرض حديثهم عن مسيرة الملكيين في ميدان المدفع ، المتظاهرين على أنهم حفنة من «المشاغبين المأجورين» أو «المقامر» أو «السكارى المتعطشين للدماء» أو «الفوغاء» أو «المتوحشين المأجورين» ، ولم يقر أحد من المؤرخين الكثر باستثناء مالك الشعرا باهار الذي أشار عرضاً إلى أن الرجعيين لهم أتباعهم في الجماهير : «خلال الثورة كانت الطبقة العليا والطبقات الدنيا في المجتمع تدعم الاستبدادية وكانت الطبقة الوسطى وحدها هي التي تنادي بالدستورية»<sup>(٣٣)</sup> . غير أنه لم يستفص في الحديث عن هذه النقطة ، كما أنه أخفق في شرح أي العناصر من «الطبقات الدنيا» هي التي ساهمت في الحشود المحافظة وماذا كانت دوافعها وما إذا كان مسلكها هذا منطقياً ومتوقفاً .

يمكن تحديد ثلاثة عناصر منفصلة في المظاهرات الملكية : الأرستقراطيون والتجار والحرفيون والعمال غير المختصين الذين يرتبطون بالقصر واقتصادياته التي تقابل اقتصاديات البازار . وهناك « العلماء » المحافظون وطلابهم في اللاهوت وأحياناً « الطبقات الدنيا » .

لم يكن للفاجاريين سبل مباشرة للاستبداد المطلق مثل ييرقراطية تضرب جذورها في كل ما يمت إلى الدولة بصلة أو جيش نظامي ، إلا أنهم كانوا يسيطرون على شبكة واسعة من رعايا المصالح والتوظيف . إذ كانوا يمنحون الهبات ومعاشات التقاعد لحاشيتهم ورجالهم الأثريين ومناصب ندر كسباً لمن يشغلها والإداريين المخلصين لهم كما كانوا يوظفون آلافاً من الخدم المنزليين والموظفين والحرفيين وعمال المياومة والعمال والجمالين والبعالين يستأجرهم القصر بأجحة الحرم الواسعة فيه ومخزائنه ومطابخه ومخازنه ومستودعات الأسلحة فيه وورشات الحرف واصطبلاته<sup>(٢٤)</sup> . بالإضافة إلى أن ولي العهد في تبريز والأقطاب البارزة في عواصم الولايات كانوا جميعاً يحدون حذو طراز الحياة الملكية في طهران على نطاق أضيق . إن هذا العامل في الاقتصاد جعل ماركس يستنتج بشيء من المغالاة عندما يتعلق الأمر بإيران بأنه « في النمط الآسيوي الإنتاجي يجب اعتبار المدينة الكبيرة مجرد معسكر أميري مفروض على البنية الاقتصادية الفعلية »<sup>(٢٥)</sup> .

حرص الليبراليون الذين خطوا مسودة المطالبات الدستورية في المفاوضات البريطانية على أن يحملوا استبداد البلاط مسؤولية كل ما لحق بهم من أحزان ومصائب . وضحي المتطرفون القلائل المنتخبون في المجلس الأول بالمكاسب النفعية في سبيل المبادئ . وتحذروا في خطبهم عن العدالة الإنسانية والمساواة الاجتماعية وعن التأثيرات الشريرة لكل من السلطة السياسية والاقتصادية للبلاط . وعلق المشغل البريطاني بأن الأثرياء كانوا يعيشون في « تيب وخوف » من أن تصادر الحكومة الجديدة الثروة التي كدسوها في ظل النظام القديم<sup>(٢٦)</sup> .

كان رد الفعل متوقعاً . إذ حين حاول المجلس أن يحاكمي مثال مجلس العموم البريطاني بعد الثورة المجيدة فأقدم على تأسيس المصرف الوطني الإيراني ، إلا أن العديد من ملاك الأراضي الكبار أفسدوا هذه المحاولات برفضهم المساهمة فيها . وعندما اقترح النواب ميزانية تحذف المعاشات التقاعدية العديدة في البلاط وتخفيض الدخل المخصص للعاهل الملكي بشكل كبير قامت الخزنة الملكية التي كانت شديدة الحرص على الالتزام بما يترتب عليها حتى في الأوقات التي كانت خزنة الدولة تمر بضائقات عصبية ، قامت بإبلاغ مستخدميها بأن رواتبهم وأجورهم لا يمكن أن تصرف لهم بسبب ميزانية البرلمان<sup>(٢٧)</sup> . وأخيراً ، رئيس اللجنة المالية يجادل عبثاً بأن ما يحاول أن يفعله هو تخفيض « الرفاهيات التي لا ضرورة لها » في البلاط

وليس أجور مستخدمي القصر ورواتبهم<sup>(٣٨)</sup>. وقام بعض المتقاعدين ونساء الحريم بالاحتجاج داخل مبنى المجلس ولم تلق احتجاجاتهم أذناً صاغية. إذ أشير على المتقاعدين أن يحاولوا حض الشاه على بيع مجوهرات التاج<sup>(٣٩)</sup>. وأعلن حسن تقي زاده وهو القائد الليبرالي من تهرمز أنه غير معني بما تزول إليه حال زوجات الشاه<sup>(٤٠)</sup>. وعندما دفع النواب عجلة الميزانية باتجاه تنفيذها قدم مستخدمو القصر أولاً عريضة إلى المجلس<sup>(٤١)</sup>، ثم عمدوا إلى التظاهر في الشوارع. وشكلوا مع متقاعدي البلاط وحواشيهم فئة ملحوظة شاركت في المسيرة الملكية في ميدان المدفع. ولم يبد مالك زاده في معرض إقراره بأن الميزانية أساءت إلى أولئك المستخدمين في القصر أي تعاطف مع معاناتهم: «في تلك الأيام كانت الطريقة الشائعة للشتائم أن يوصم شخص بأن له «شخصية سائس» أو «عقيلة حودي»، إذ أن هؤلاء قد تقلبوا طويلاً في أحضان النعمة في البلاط حتى أصبحوا أشد الداعين نظراً إلى الإستبدادية في شعب طهران كله»<sup>(٤٢)</sup>.

وظهرت العناصر ذاتها في الاضطرابات الملكية في الولايات. إذ اكتسب البغالون والجمالون الذين يستخدمهم البلاط في تمييز شهرة بأنهم أشد الفئات رجعية في المدينة. وفي شيراز قام رجال حاشية أحد الرجال البارزين وهو قوام الملك بتشكيل جمعية مناوئة للثورة وحاربوا الثوريين في الشوارع. وأبلغ الممثل البريطاني في كرمشاه بأن المدينة انقسمت إلى «حزب الشعب» و«الحزب الأرستقراطي»<sup>(٤٣)</sup>. الذي يضم ملاك الأراضي المحليين ورجالهم وخدمهم.

وقد زودت أموال القصر المتظاهرين الملكيين بدعم مضمون. وحول وجود الشخصيات الدينية هذه المظاهرات من تجمعات مؤيدة للشاه وحسب إلى تظاهرات وأعمال شغب تنادي بالشاه والإسلام. وانقسمت المجموعة الدينية خلال الإضراب العام في آب/أغسطس ١٩٠٦ انقساماً حاداً ولكن غير متساو إلى معسكرين متعادين: معسكر «إمام الجمعة» و«شيخ الإسلام» القليل العدد والمرتبط بالبلاط والمتعاطف مع الشاه. ومعسكر «المجاهدين» الشعبي الذي يضم العديد من «الملاي» ومعلمي «الكتاب» في البازار المتحالفين مع الليبراليين في الحركة الدستورية. إلا أن هذا الاختلال في التوازن انقلب إلى توازن حين كشفت الثورة عن مسارها وأزاح الليبراليون النقاب عن نواياهم العلمانية: مناهضة رجال الدين، ودعم حركة تحرر المرأة. والمساواة بين الشيعة وغير الشيعة وبين المسلمين وغير المسلمين.

كانت سنة ١٩٠٧ علامة بارزة في التاريخ الديني لإيران المسلمة. فللمرة الأولى

شهدت البلاد ظهور مقالات ومنتشورات صادرة من الداخل تنتقد رجال الدين علانية . ونشرت جريدة « صور إسرائيل » مقالاً تهكيمياً يتناول رجال الدين وعلقت تعليقات لاذعة السخرية عن « العلماء » الذين يحذرون دون انقطاع من أن الدين يوشك أن يموت ، ووصفت المالكي بأنهم جهلة فاسدون وطفيلون<sup>(٤٦)</sup> . وعلقت صحيفة « الحبل المتين » في حديثها عن مطالب العلماء بإقامة محكمة عليا يصدرون من خلالها أحكاماً شرعية على كل ما يسنه المجلس من قوانين ، فكتبت متهمكة : « بمنطق هذا النقاش على التجار أيضاً أن يكون لهم « محكمة عليا » حيث يكتمهم هم أنفسهم أن يصدروا أحكامهم على ممثلي الشعب »<sup>(٤٧)</sup> . وتسبب منشور معاد لرجال الدين وزعمه المتطرفون في البازار بردة فعل عنيفة بين صفوف النواب المحافظين في المجلس<sup>(٤٨)</sup> .

وتسببت مسألة حقوق الأقليات الدينية ودور المرأة في المجتمع بردود فعل عنيفة مماثلة . وحين تقدم أهل الطائفة الزردشتية بعريضة إلى المجلس يطالبون فيها بمعاملة متساوية لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم ، لأذ المحافظون بأذيال الدين<sup>(٤٩)</sup> ، وكان جدلهم قائماً على أن الشريعة تفرق بين المسلم وغير المسلم وبما أن الدولة عليها واجب مقدس بتطبيق الشريعة فالتفرقة يجب أن تظل قائمة في الحياة العامة . وأدعى أحد « أئمة الجمعة » بأنه عاجز عن فهم مقصد الزردشتين فطالفتهم عوملت بمعاملة طيبة في إيران لما يربو عن ١٣٠٠ سنة . وخلص الإمام إلى أن مثيري الشغب هم وراء تحريض الزردشتيين على التقدم بمطلب جاحذ كهذا . ونهض المتطرفون لمقارعة المجادلين فشهدوا بأن سنين طويلة من القمع وليس مثيرو الشغب هي التي دفعت بالزردشتين لإرسال مطالبهم . ودعموا العريضة بحجة أن القانون الإسلامي ينادي بالحرية والمساواة وليس بالاضطهاد والتفرقة . وثار زوبعة مماثلة حين شكلت مجموعة من النسوة جمعية خاصة بهن<sup>(٥٠)</sup> . وشجب المحافظون الرابطة على أنها خارجة عن الإسلام ودافع المتطرفون عنها مستندين إلى أن النساء على مر العصور وفي جميع البلدان الإسلامية كان مباحاً لهن تشكيل منظمات خاصة بهن .

ودفعت هذه القضايا المثيرة للجدل والنزاع ببعض « العلماء » إلى التخلي عن الدرب الشائكة للدستورية والدجوء إلى الواحة الأمانة للاستبدادية التقليدية : « لا استبدادية يعني لا إسلام » وقاد هذه الموجة من الانكفاء إلى الأساليب القديمة الحاج ميرزا حسن في تبريز والشيخ فضل الله في طهران . وقام الحاج ميرزا حسن وهو « المجتهد » القائد في الحركة الدستورية في أذربيجان بالانفصال مع حلفائه المتطرفين في أوائل عام ١٩٠٨ وتشكيل « مجلس الإسلام » الملكية الخاصة به في المناطق الشمالية من تبريز ، وتحدى سلطة الليبراليين



في مجلس البلدية . أما الشيخ فضل الله وهو أحد أركان الثلاث الذي قاد المظاهرات الدينية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٥ فانفصل عن المتطرفين في صيف ١٩٠٧ ولاذ بمسجد عبد العظيم مع ٥٠٠ شخص من أتباعه . وأصدروا بياناً رسمياً من مقرهم الجديد معارضين إدخال القوانين التي لا صلة لها بالإسلام والمشرعة في أوروبا ومطالبين بتطبيق القوانين الإسلامية الموجودة في الشريعة<sup>(١٩)</sup> . كما حذروا من أن النواب الذين يحاولون تقليد الثوار الفرنسيين في برلمان باريس أيام ١٧٨٩ إنما يشجعون « الفوضوية » و « العدمية » و « الاشتراكية » و « المساواتية » و « المذهب الطبيعي » والأفدح من ذلك كله « البابية » .

وكان للقادة الدينيين مثل شيخ فضل الله وحاج ميرزا حسن أثر في مسلك ثلاث فصائل من المجتمع . إذ حملوا معهم أولاً إلى الجانب الملكي طلاباً وملالي ومعلمين وخطباء دينيين وأتباعاً من مدارسهم وجوامعهم ومؤسسات الوقف ، وشكلت هذه الفصيلة غالبية الخمسمائة شخص الذين اتبعوا الشيخ فضل الله إلى مسجد عبد العظيم . وقد قام أفرادها بعد خروجهم من ملاذهم بجمع أنصار جدد من المجموعة الدينية وقد تجمعوا في ذلك إلى حد ما . وأبلغ أحد مراقبي وزارة الخارجية في تقرير له إلى لندن بأنه فيما يتعلق بمسألة الأقليات كان « قسم كبير من رجال الدين » متعاطفين مع المحافظين<sup>(٢٠)</sup> . ثانياً جلب أتباع الشيخ فضل الله معهم إلى معسكر مناهضة الثورة زبائنهم من « اللوثيين » وهم رياضيون ذوو عقليات دينية في البازار يشبهون إلى حد ما طيقة « قطاع الطرق » الهندوسية ويمتعون بروابط وثيقة بضواح . وبنقابات ونوادي كمال الأجسام وبأعضاء من « العلماء »<sup>(٢١)</sup> . وقد لعبوا دوراً مميزاً في الاضطرابات التي شهدتها تبريز وفي المسيرة الملكية في ميدان المدفع .

ومن جهة ثالثة كان للقادة الدينيين أثر على المنتمين المتطرفين من الشيعة خاصة في الشرائع الأكثر فقراً في المدن مثل الصباغين وحاکة البسط والبنائين والجمالين والبالغين والباعة المتجولين والمكيسين في الحمامات العامة والجمالين والعمال . وقد علق خسروي المناوئ لرجال الدين تعليقاً مختصراً مفاده أن ارتداد فضل الله كان له أثر محبط على المتطرفين لأنه كان يتمتع هو وحاشيته « باحترام الجماهير وتوقيرها »<sup>(٢٢)</sup> . واعترف مالك زاده المؤرخ المؤيد للدستورية بأن احتياج فضل الله كان له بعض الأثر في نفوس « العوام »<sup>(٢٣)</sup> . وأقر أحد شهود العيان بأن « عوام البازار » لحقوا بفضل الله إلى اجتماع ميدان المدفع<sup>(٢٤)</sup> . وأشار أمير خزي في تعليقه على ارتداد بعض رجال الدين في تبريز إلى أن « العوام كانوا يؤمنون حقيقة بما

يقوله العلماء عندما كانوا يسمعونهم يصمون المتطرفين بأنهم كفرة وهراطقة ومعادون للإسلام»<sup>(٥٥)</sup>. على الرغم من أن هؤلاء المؤرخين كانوا يعترفون بشكل عارض بأن رجال الدين المحافظين شقوا سبلاً إلى نفوس «العوام» فقد استمروا في الكتابة وكأن الدستوريين ما زالوا يمثلون «الشعب». وكما هي الحال عند الليبراليين في إنكلترا أيام القرن السابع عشر تجاهل هؤلاء المؤرخون دون أن يتعمدوا ذلك، الطبقات الدنيا التي لا تملك شروى نقير واعتبروا الطبقة الوسطى المالكة هي «الشعب».

وقد ساعدت عوامل أخرى إلى جانب الدين في جذب الطبقات الدنيا إلى صفوف الملكيين: وهي عوامل شديدة الالتصاق بالواقع مثل كلفة الخبز المتزايدة وإدراك أنهم لم يكسبوا شيئاً يذكر من ثورة البورجوازيين.

وفي المراحل الأولى من الثورة نجح المتمردون في جذب الفقراء إلى جانبهم بالمطالبة بخبز أرخص وبالجلد المقنع بأن الحكومة هي المسؤولة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبهذا تمكن أفراد البورجوازية الصغيرة في البازار وفقراء بيوت الصفيح ونقابات التجار وأصحاب الحوانيت المزدهرة والنقابات الكاكية للعمال غير المختصين، تمكنت جميعاً من التظاهر معاً ضد القاجاريين. إلا أنهم انشقوا وتداعت صفوفهم عندما تغير النظام واستمرت أسعار المواد بالارتفاع. زاد تأييد مبدأ سياسة عدم التدخل في السوق الزراعية وقد أملت المصالح التجارية لأفراد من الطرف الليبرالي في توسيع شقة الخلاف<sup>(٥٦)</sup>. وفي صيف عام ١٩٠٧ كتب ممثل وزارة الخارجية في تقرير له يقول: «يتعرض المجلس للهجوم من جهات عدة فالبلاط بأجمعه يناصبه العداء وأهالي المدينة ساخطون لأن الخبز ما زال باهظ الثمن كما كان عليه من قبل»<sup>(٥٧)</sup>. وكتب أحد المراقبين إلى لندن يقول بأن البلاط يحشد أناساً من «الطبقات الدنيا في المدينة»<sup>(٥٨)</sup>. أما في تبيز فكان الخلاف أشد استعاراً. وكتب القنصل البريطاني في تقريره في حزيران/يونيو ١٩٠٧ بأن «جمهرة من الغوغاء» المطالبة بالخبز قد حاصرت مجلس المدينة وأعدمت أحد أعضائه البارزين دون محاكمة، وهو أحد تجار الحبوب الأثرياء اشتبه بأنه يحتكر السوق لصالحه<sup>(٥٩)</sup>. وكانت تلك أولى بوادر الشعب ضد الدستوريين. وقد علق خسروي قائلاً:

«حدث في تبيز أيام الثورة الدستورية ما حدث في باريس أيام الثورة الفرنسية، إذ أبرز الرعاع والفقراء المعدومون رؤوسهم. وكانت القوة الدافعة لأولئك الناس تسوقهم نحو القوضوية. فكانوا يسعون للإطاحة بسلطة

البلاط الاستبدادية، ثم ينقلبون على الأثرياء والطبقات المالكة. وما كان لرجال مثل دانتون وروبسبير أن يرقوا إلى السلطة لولا مساندة قوم كأولئك. ولم يظهر في تيزيز أمثال دانتون أو روبسبير ولو وقع ذلك فعلاً لشهدنا أيضاً «عصر إرهاب وترويع» مماثل «<sup>(٦٠)</sup>».

وبقي هذا الخطر جاثماً فوق تبهيز يشدد تهديده بين الفينة والأخرى خلال عامين كاملين. وفي أوائل عام ١٩٠٩ كتب القنصل البريطاني من جديد مبعلاً بأن الدستورين المحليين يخشون «انتفاضة شعبية» بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية الذي تسبب فيه حصار الملكيين للمدينة<sup>(٦١)</sup>. وحذر أحد أعضاء المجلس من احتمال حدوث أعمال شغب ما لم يتخذ إجراء ما لتخفيض سعر القمح. وذكر عضو آخر الحضور بأن «الرعا» لا يقيمون وزناً للشخصيات. وأعدم المجلس خبازاً لبيعه الطحين بسعر أعلى من السعر المحدد، ولكن ذلك لم يفلح في جذب الفقراء المتضورين جوعاً إلى صف المجلس واحتشدت جموع من النسوة مهددة الليبراليين وتم تفريقهن بالقوة. وعلق القنصل البريطاني قائلاً: «كانت تلك دلالة شوم فالنساء دائماً يُدفع بهن إلى المقدمة للبدء بأعمال الشغب المطالبة بالحبز».

وساور النقابات المتواضعة مادياً الشك بأنها لن تحمي نفعاً يذكر من الثورة وذلك منذ أن غامرت الجموع بالدخول إلى المفوضية البريطانية. وقد كتب المراهوي في مذكراته:

«أذكر بجلاء اليوم الذي حذرنا فيه قسم الدعاية والإعلام من أن الرجعيين يذرون بذور التذمر والامتناء بين صفوف التجار والشاربين والفتيان. فالتجارون كانوا ساخطين لأنهم أبعدوا عن أعمالهم وطلبوا بتوضيح عما يمكن أن يجنوه من تلك المغامرة. أما الشارون فكانوا أكثر صلافة وجدلاً عقيماً فهم أميون ولم يكن للمنطق صدى في نفوسهم. ولو أن هاتين الفئتين المتهورتين غادرتا المفوضية لانهارت حركتنا بأكملها إذ كان من المحتم أن يتدخل خلاف صريح بين النقابات المختلفة. ولحسن الحظ نجحنا في حثهم على أن يقطعوا عهداً بالبقاء في الملازم مع الآخرين»<sup>(٦٢)</sup>.

وقد أثبتت هذه الشكوك أنها تستند إلى أسس حقيقية حين تمت صياغة قانون الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٠٦<sup>(٦٣)</sup>.

انقسم جمهور الناخبين إلى ست «طبقات»: الأمراء وقبيلة قاجار، والأرستقراطية والنبلاء، والعلماء وطلاب اللاهوت (الفقه الديني) لديهم، وملوك الأراضي والمزارعين، وطبقة التجار وأخيراً النقابات. أما الفئات التالية فحُرمت من حق التصويت: ملاك الأراضي الذين يملكون أرضاً قيمتها أقل من ١٠٠٠ تومان، والتجار الذين ليس لهم مكان عمل محدد، أصحاب الحوانيت الذين يدفعون أجاراً أقل من الحد المتوسط المتعارف عليه، والعاملين في التجارة والحرفيين والعمال الذين لا ينتمون إلى نقابة «معترف بها». وبعد مضي شهرين عندما ألفت قائمة من ١٠٥ نقابات أُدرجت معظم الرابطات التجارية والصناعية في حين استبعدت عدة مهن: الزهيدة الأجر أو التي لا تتطلب مهارة أو خبرة<sup>(٦٤)</sup>. وفي «المجلس الأول» احتل «العلماء» وأعضاء البازار المرموقون الأغنياء ستين بالمائة من المقاعد واحتل مالكو الأراضي والموظفون وبضعة حرفيين الأربعة مقعداً المتبقية<sup>(٦٥)</sup>. ومثل الـ ١٠٥ «نقابات المعترف بها» اثنان وثلاثون مندوباً معظمهم من البرجوازية التجارية: ثلاثة تجار وثلاثة تجار جملة وتاجر أشياء مستعملة وسمساران وخياط وخباز وبائعو قمح وصابون وكتب وسقط المتاع وخيطان وقبعات وبرادات وتبغ وحرير. وهكذا استحوذت الطبقة الوسطى المالكة وحلفاؤها من رجال الدين على زمام أمور المجلس وقطعت السبيل فعلياً على من هم من الطبقات المعذمة الدنيا ومنعتهم من دخول ردهات الحكم والسلطة.

ولم يذلل الظافرون أي جهد لكسب ثقة المحرومين من الاقتراع. وعندما اقترح نائب راديكالي أنه من المستحسن إدخال عدد أكبر من المواطنين إلى العملية الانتخابية كان رد الأغلبية أن البلدان التي تتمتع بمجموع كبيرة من الشعب المثقف هي وحدها القادرة على الاستغناء عن نظام الطبقات الانتخابي وإلغائه<sup>(٦٦)</sup>. وحين كان الممثلون يجادلون أنفسهم في مواجهة مسائل حساسة دقيقة كانوا يعمدون إلى إخلاء الردهات المخصصة للعامة والشعب ويناقشون الأمر في جلسات مغلقة. وقد أبلغ الوزير البريطاني لندن بأنه نتيجة لهذه السرية أخذ المجلس يفقد «احترام الناس» ويصبح «مطعوناً بمصداقيته ومنبوذاً من الشعب حتى أنه قد ينتهي إلى الموت المحتوم من تلقاء نفسه دون تدخل أي قوى خارجية»<sup>(٦٧)</sup>. ولكي يزداد الطين بلة لم يذلل الدستوريون أي محاولة لمساعدة الفقراء بتخفيض بعض الضرائب المعينة. وحين قدم ٢٠٠٠ فلاح في يزد عريضة احتجاج على الضرائب المرتفعة ولجأ اثنان منهما إلى الانتحار احتجاجاً. زعم بعض الممثلين أن المتظاهرين إنما كانوا «ممولين» من قبل أوساط رجعية. وأعاد أحد الأعضاء المتعاطفين إلى أذهان زملائه بأنهم منذ عهد جد قريب أثناء المظاهرة الضخمة في المفوضية البريطانية اتهموه أيضاً بقبول أموال من مصادر مشبوهة.

خسر الدستوريون مساندة الفقراء لهم ونفروا منهم بعض القادة الدينيين الحذرين وأثاروا عدااء المستخدمين في مالية القصر . ولكنهم احتفظوا بولاء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار في البازار : التجار الذين فازوا بأكبر قسط من غنائم النظام الجديد والذين نسبوا لأنفسهم مآثرة تدمير النظام القديم<sup>(٦٩)</sup> ، وكذلك التجار والحرفيون الذين حصلوا على صوت فعال لهم في المجلس ، بالإضافة إلى الثمرين عندهم والباعة الجوالون الذين يعملون ويعيشون معهم كأعضاء في نقابات متراصة الصفوف ، وأيضاً آلاف في البازار ممن هم متمتعون باستقلال عن مخاوف سوق الأغذية اليومي الذي لا يقدم أية ضمانات . إذ إنهم قادرون على شراء المؤن السنوية لكل احتياجاتهم الضرورية . لذلك بقيت مناطق الطبقة الوسطى مرتعاً خصباً للثورة في حين تحولت الأحياء الفقيرة والطبقات الدنيا إلى متاريس للحركات المعادية للثورة .

كان هذا الانقسام شديد الوضوح في تبريز وهي المدينة الأولى التي سارت في شوارعها مظاهرات المحافظين . وكان الدستوريون يجتذبون مشايعهم من المناطق الثرية المترفة في أمير - خزي وخيابان اللتين يقطنهما التجار ومالكو الورشات والحرفيون وأصحاب المتاجر . وكانت مسيراتهم تستقطب البرجوازية الصغيرة وترافقها على الدوام إضرابات البازار وتسير تحت حماية متطوعين مسلحين استقدموا من « الطبقات المثقفة »<sup>(٧٠)</sup> . وأقام الملكيون قواعدهم في المناطق المعذمة في دواشي وسرخب المزدحمين بالصباغين والنساجين والحمالين والعمال والبالغين والعاطلين عن العمل . وكثيراً ما كانت مظاهراتهم تتحول إلى شغب للمطالبة بالحبز ومهاجمة الممتلكات الخاصة بالليبراليين البارزين . وفي ذروة قتال الشوارع أرسل الراديكاليون برفقة إلى مجموعة من التجار الإيرانيين القاطنين في استنبول معلمين إياهم أن الغوغاء الملكيين « على وشك الإطاحة بالقواعد الأساسية للتجارة »<sup>(٧١)</sup> . ويقسم المؤرخ أمير خزي في مذكراته عن الحرب الأهلية سكان تبريز إلى فئتين : فئة الذين هم على قدر من الثراء كاف للقيام بتخزين ما يلزمهم بحيث يكفيهم لسنة كاملة مؤونة الاعتماد على السوق وفئة أولئك الذين يعتمدون على الأسعار اليومية ويتضررون من أسعار الغذاء التي تتزايد دون انقطاع<sup>(٧٢)</sup> .

كانت العوامل الدينية تزيد من أدوار الصراع بين الفقراء والأغنياء في تبريز . وما أن العديد من البرجوازيين والبرجوازيين الصغار ينتمون إلى طائفة « الشيعي » غير الأصولية في حين تلتزم الطبقة الدنيا بمذهب « المشرعي » الأصولي فقد فتح الصراع جروحاً طائفية قديمة

وأحال الصراع إلى حرب دينية . وكتب أمير خَزَي أن بعض الفقراء خاضوا الحرب الأهلية وكأنهم في حملة دينية لاجتثاث الكفرة<sup>(٧٣)</sup> . وكانت مظاهراتهم تنظم على أيدي اللوتين من المشارعين في دواشي وسرخب في مقاطعاتهم نفسها وكانت تستوحي إلهامها الروحي من ثلاثة زعماء مشارعيين : إمام الجمعة والحاج ميرزا حسن « المجتهد » ومن مير هاشم وهو واعظ محلي مكنته شعبيته في دواشي وسرخب من إحراز مقعد برلماني . أما المسيرات الدستورية فكان يدعمها رئيس الطائفة « الشيخية » شيخ الإسلام وكانت محمية من « مرافق الشيخ » ستارخان الذي كان تاجر خيول واللوتي الرئيسي في منطقة أمير خَزَي .

ويمكن لنا أن نرى القاعدة الاجتماعية للحركة الدستورية في تبريز ، في خلفيات الليبراليين الذين أعدمهم الروس حين احتلوا المدينة لإنهاء الحرب الأهلية كما زعموا<sup>(٧٤)</sup> . فمن بين الثلاثين شهيداً ممن نعرف حركتهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين بما فيهم « شيخ الإسلام » وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب الحوانيت وتاجرا سلاح وصيدلانيان وتجار واحد ونحياط وخيار وصاحب مقهى وصائغ ودلال وموسيقي وصحفي وحلاق مع معاونه ورسام وواعظ ديني ومدير مدرسة ثانوية . كما شق اثنان لقرابتهما لثوريين بارزين : اثنان كانا أولاد أخ ستارخان واثنان آخران أبناء تاجر قام بتنظيم الخلية للحزب الديمقراطي الاشتراكي .

وكان الصراع في طهران التي خلت من ذلك التقسيم الشيعي التشاعري أقل حدة ودموية بين الدستوريين والمحافظين . إلا أن المواقف المتباينة للطبقات المختلفة في المجتمع كانت على نفس القدر من الوضوح . ويبدو ذلك على أشده إبان مسيرة ميدان المدفع وهي أولى مظاهرات الملكيين في شوارع العاصمة . فقد كتب أحد شهود العيان بأن ما يقرب من ١٠٠٠ ر. ١٠ ملكي قد تظاهروا في الميدان<sup>(٧٥)</sup> . وزعم آخر بأن الساحة كانت من الازدحام ، بحيث لم يستطع أن يجد لنفسه موطئ قدم<sup>(٧٦)</sup> . وكان في ذلك الحشد الزدحم فقراء من الأحياء الفقيرة الجنوبية وزعماء دينيون محافظون مثل الشيخ فضل الله مع طلاب الفقه لديهم وأتباعهم اللوتين مدعين أن المجلس يهدد الإسلام ، ورجال من البلاط مع حاشيتهم بظالبيون بإعادة صياغة الميزانية وعمال في المزارع من مزارع الخيول الملكية خارج طهران ؛ وحوذيون وسائسون وحرفيون ومتدربون مهنيون وبائعون جوالون ومستخدمون آخرون في القصر واصطبلاته ومخازنه وورشاته . وجاء رد فعل الراديكاليين عنيفاً على هذا الاستعراض المفاجيء للعضلات . فقد أغلقوا حوانيتهم وأسواقهم واتخذ ٧٠٠٠ شخص منهم جميعهم مسلحون بينادق أماكنهم حول مبنى المجلس متأهبين للدفاع عنه إن تعرض للهجوم . وإن مجرد كونهم

يملكون بنادق هو دليل كاف على أنهم يتبعون للطبقة الوسطى . وكان يساندتهم في كل ذلك كبار المسؤولين في النقابات المعترف بها الذين نددوا بالبلاط ونظموا إضراباً عاماً في البازار . واضطر الشاه للتنازل فطلب من مؤيديه أن يتفرق جمعهم ووافق على طرد أولئك المسؤولين عن قيادة المسيرة من خدمته . وسلم أمر بعض مستخدمي القصر إلى الوزارات للتصرف بشؤونهم .

ولكن ذلك لم يكن إلا انسحاباً مدروساً ، إذ إن الشاه بعد سبعة شهور وفي حزيران / يونيو ١٩٠٨ ما إن حصل على قرض ضخيم من أحد الأرستقراطيين الأثرياء حتى اشترى ولاء اللواء القوزاقي وهو القوة العسكرية الفعالة الوحيدة ، وقام بحشد متطوعين من « الطبقات الدنيا في المدينة »<sup>(٧٧)</sup> . ثم ضرب ضربه . ورد الراديكاليون ردهم المعهود فأغلقتوا البازار وتجمعوا للقيام بمسيرات وتنكبوا بنادقهم . إلا أنهم في هذه المرة لم يواجهوا متظاهرين منافسين لهم بل جيشاً من الجنود العازمين على القتال . قصف اللواء القوزاقي مبنى المجلس ودكت فئة من الملكيين « القاعة » . لاذ بعض الزعماء الليبراليين بالمفوضية البريطانية واختبأ البعض الآخر وأودع البعض منهم السجن ، ثم اغتيلوا . وأعلنت الأحكام العرفية ومنعت جميع الاجتماعات الشعبية وحتى المسرحيات العاطفية . ووعد الشاه محاولاً تهدئة البازار أن يعيد افتتاح البرلمان خلال ثلاثة أشهر بعد تطهيره ليس من الدستوريين الوطنيين ، بل من الثوريين الملحدتين . وفتح البازار أبوابه على مضض بعد يوم واحد من الانقلاب .

فاز المحافظون في العاصمة ، ولكن العاصمة ليست البلاد كلها . استمر الصراع في مدن الولايات وتم تنظيم مظاهرات احتجاج وإضرابات واستعرضت الأسلحة في الشوارع . وما إن بلغت أنباء الانقلاب تبرز حتى احتدمت حدة الصراع وأضرِب البازار ثلاثة أيام . وحاولت القوات الملكية في « رشت » أن تعيد فتح المخازن والأسواق وقتلت أثناء ذلك ثلاثة متظاهرين . وواصل الدستوريون في البازارات في شيراز وكيرمنشاه وأتباع الشخصيات المرموقة المحلية القتال في الشوارع . وفي أصفهان حاول ٢٠٠ من أصحاب الحوانيت الصغيرة اللواذ بالقنصلية البريطانية<sup>(٧٨)</sup> .

ولم تفلح علامات الاحتجاج هذه في الولايات في الإطاحة بالبلاط المحصن في العاصمة تحرسه القوات الملكية . القوة العسكرية المسلحة وحدها هي القادرة على إنجاز مهمة كهذه . وتحقق وجود قوة كهذه في أوائل عام ١٩٠٩ . انضم الخائنات البختياريون إلى الدستوريين في بازار أصفهان وحركوا رجالات قبيلتهم وساروا شمالاً باتجاه طهران . وقامت

مجموعة من الثوار القوقازيين بمساعدة من الديمقراطيين الاشتراكيين في باكو بشق طريقها من الشمال فاستولت على رشت واستعدت للتقدم جنوباً إلى طهران . ونقلت هذه الأحداث أرض المعركة من شوارع المدن إلى الطرق في الأرياف المحيطة ، إلا أنها لم تمنح تماماً ما للبازار من أهمية ؛ بل على النقيض من ذلك ، إذ شجعت البرجوازية في طهران على بحث قضيتهم من جديد . وذكر وفد من البازار الشاه بالوعد الذي قطعه بفتح المجلس من جديد خلال ثلاثة أشهر . ولذا ثلاثمائة تاجر وزعيم ديني بالسفارة العثمانية وطالبوا بإعادة تأسيس الدستور . وأعلنت مجموعة من أصحاب المخازن الإضراب مساندة للثوريين في رشت . وعندما حاول العاهل إرهابهم بجلد أربعة من المضربين على أخصص أقدامهم (فلقة) أغلقت مخازن عديدة أخرى أبوابها . وبقيت الخوانيت مغلقة لمدة شهر بأكمله . وأبلغ الوزير البريطاني في تقاريره أن الاحتفالات الدينية المعهودة في محرم قد ألغيت « خوفاً من وقوع اضطرابات »<sup>(٧٩)</sup> . وحين سعى البلاط إلى استئانة قروض ليتمكن من دفع أجور القوات رفض الدائنون دفع أية مبالغ . وحذر وزير الحربية من أن الحكومة لن تكون مسؤولة عن مسلكت جنودها ما لم تدفع لهم مستحقاتهم<sup>(٨٠)</sup> . وإذا وجد الملكيون أنفسهم ثانية وجهاً لوجه أمام جيش لا يمكن الاعتماد عليه وبازار يناصبه العداء انهارت قضيتهم حالما وصل رجال قبيلة البختياريين والمقاتلون القوقازيون إلى طهران في تموز / يوليو ١٩٠٩ ، وخلع محمد علي شاه وأعطى العرش لابنه البالغ من العمر اثني عشر عاماً . وتم إعدام الرجعيين البازريين أمثال الشيخ فضل الله ومير هاشم « لاستجارتهم قطاع طرق من أجل خلق اضطرابات عامة »<sup>(٨١)</sup> وعقد « المجلس الثاني » . وانتهت الحرب الأهلية .



من هذا الاستعراض الموجز يتبين لنا أن الجماهير السياسية لعبت دوراً رئيسياً في الثورة الإيرانية ولكن ملاحظتها وسلوكها لا يشبهان في شيء «الدهماء المتوحشة»، التي صورها غوستاف لوبون. فالأغلبية العظمى من المشاركين في المسيرات والمظاهرات وحتى في أعمال الشعب لم تكن من المجرمين أو قطاع الطرق المأجورين أو من حثالة المجتمع، بل أفراد رصينون و«محترمون» في المجتمع. كانوا تجاراً ورجال دين وأصحاب متاجر ومالكي ورشات وحرفيين متمرنين وباعة جوالين وطلاباً. وكان مركز الجماهير الثورية هو البازار ومناطق الطبقة الوسطى لا الأحياء الفقيرة.

ولم يقدم هؤلاء المتظاهرون لمجرد اجتماعهم في مكان واحد على الاخطاط بعقليتهم الجماعية إلى أسفل درك من «التدمير» و«التهور» و«الغباء» و«تقلب الأهواء»، بل على العكس فهم قد أبدوا ميلاً للمسالمة وعدم الجروح للعنف إلا في حال إطلاق النار عليهم أو معاناتهم للجوع. وفي المناسبات النادرة حين انخرطوا في أعمال العنف كانوا يهاجمون الممتلكات لا الناس. وطبيعي أن معارضتهم بالغوا في تصوير جميع حوادث السلوك التخريبي وجعلوا منها هجمات واسعة النطاق على المجتمع والإنسانية. وفي حزيران/يونيو ١٩٠٦ حين اندفع الراديكاليون إلى الشوارع أطلق الملكيون صيحات الهلع وزعموا أن المجتمع بأكمله آيل للانحيار. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧ حين قام الملكيون بالتظاهر في ميدان المدفع وقتلوا اثنين كانا يحاولان اغتيال أحد واعظيهم الدينيين ادعى الليبراليون بأن جموعاً من «الدهماء السكارى» يعيشون فساداً في العاصمة ويقتلون كل من يعتمر قبعة أوروبية الطراز (٨٢).

لقد كان المتظاهرون إجمالاً مسلمين وعلى قدر ملحوظ من العقلانية وكانوا يرمون إلى غايات تخدم مصالح طبقتهم وجماعتهم. وحين لم تعد الشعارات تمثل مصالحهم لم يكن يساورهم وخز الضمير من انسحابهم وانضمامهم إلى المظاهرات المنافسة. ولم يكن ارتداد الفقراء عن صفوف الثورة وانخراطهم في معسكر الرجعية علامة على «تقلب أهوائهم»

الموروث بل كان نتيجة لاستيائهم من الطبقة الوسطى المالكة وثورتها البورجوازية . وإن إقدامهم على التعبير عن استيائهم هذا بالانضمام إلى الرجعيين لم يكن دليل « غباوتهم » ، بل مؤشراً على الحضارة السياسية الإسلامية والتقليدية في إيران إبان أوائل القرن العشرين .

## ملاحظات

Parts of this article appeared in «The Crowd in Iranian Politics 1905-53» Past and Present, 41 — ١  
(December 1968), pp. 184-210. I would like to thank the editors of the journal for permitting me to reprint those parts.

٢ — استعملت كلمة جمهور في هذا المقال لوصف أي تجمع كبير لا يتقيد سلوكه بقواعد التصرف الرسمية بل يهدف إلى أن يؤثر بمقدرته، إما بفعل عمل جماعي أو بإظهار تضامن الجماعة ويتضمن هذا المظاهرات الاحتجاجية في داخل الأماكن كما يتضمن انفجار الغضب في الشوارع. ولكن المصطلح يستبعد التجمعات المؤسسية كالمجالس البرلمانية، حيث يحكم القانون بنية أعمال وسلوك الأفراد. أما صفة «سياسي» فقد أضيفت من أجل استبعاد الاضطرابات الدينية التي ليس لها مضمون سياسي أو قمع سياسي.

وفي سبيل مزيد من التعريف التفصيلي لكلمة «جمهور» انظر :  
في L. Bernard و G. Rudé, The Crowd in History, 1730-1848 (New York 1964, p3-4  
Crowd Encyclopedia of Social Sciences (New York, 1931), Vol.4 p.612-13.  
وقد استقينا أوصاف «الجمهور» بدرجة كبيرة من المصادر التالية : أمير خيزي قيام أذربيجان وستارخان  
(تبريز ١٩٦٠) و

. E.G.Browne في The Persian Revolution of 1905-1909 (London 1910)  
ودولة عبادي (حياة يحيى) طهران ١٩٤٣ ، بريطانيا العظمى .

Correspondence Respecting the affairs of Persia (London 1909) voll Nos 1-2.  
والجيل الثمين M-H حرفي خراساني تاريخ مولد الدستور الإيراني (مشهد ١٩٥٣ و ١. خسروي تاريخ  
مشروطي إيران (تاريخ الدستور الإيراني) (طهران ١٩٦١) ومالك زاده تاريخ الثورة الدستورية في إيران  
(طهران ١٩٥١) جزء ٢ و ٣ و ٤ ، قدسي (تاريخ حياتي طهران ١٩٦٣ ، ثم روح القدس ، صور  
إسرافيل ومظاهر زاده ربهزاد انتفاضة أذربيجان في الثورة الدستورية الإيرانية طهران ١٩٥٣ .

Quoted by H. Arsanjani, «Anarshizm dar Iran», (Anarchism in Iran), Darya, 17 July 1944. — ٣

٤ — Most of the histories of the Persian Revolution fit into this category.  
٥ — كتب E. Monroe في مقالة بعنوان : «Key force in the Middle East-the Mob» ، نشرتها النيويورك تايمز في  
عندها في ٣٠ آب، ١٩٥٣ صفحة ١٣ — ١٥ : «قم بتحريك طهران سياسياً ثم صب الدماء من  
أكواخها الفقيرة وأحيائها في مدن الصفيح في مظاهرات مهما كانت الحجة والسبب . ثم خذ مجموعة من  
الشوارع البائسة واملأها بالتبطلين وأشباه العاطلين ، رش الخليط ببعض الأفكار الخام من التحسينات  
الاجتماعية وأضع إليها الجوع أو اليأس ثم أضف الأسعار المرتفعة باستمرار ؛ حرك المجموع واتركه إلى أن  
يفعل . إن أهم المكونات هي البطالة والأحياء المزدحمة المتخممة فهي خير ضمان لوصول الإشاعات التي  
تدفع الناس للتحرك ، إلى أكبر عدد من الأذان في أقصر وقت . وهذا ينطبق على أي قارة سواء أكانت في

أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو إفريقيا. إن السنوات التي تحكمت فيها الدماء في باريس التاريخية في السياسة هي السنوات التي سبقت بناء (هاوشمان) للبوليفارات ... إن دماء الشرق الأوسط اليوم تنج بمشاعر الاستياء الأحرس إلى حد أنها يمكنها أن تتحول خلال ثوان من مجموعة من الكائنات المفصلة إلى كتلة مجنونة لا ترمي إلى غايات بسيطة كالنهب أو عرض نفسها للأجرة بل لتندفع إلى البازارات فتشتم مخازنها وتزق غنائمها إرباً إرباً».

For a humorous story of the crowd see M. Jamalzadah's «Rajal-i Siasi» (Politician) in his collection — ٦  
of essays entitled Yiki Bud Yiki Nabud (Once Upon A Time) (Tehran, 1941).

G. Le Bon, *The Crowd* (New York, 1966), pp. 35-59. — ٧

Rudé. op. cit., pp. 237-257. — ٨

M. H. Tavildar-i Isfahan. *Joghrafiya-yi Isfahan* (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963). — ٩

Habl al-Matin, 9 and 23 March, 1905. — ١٠

Habl al-Matin, 19 June, 1905. — ١١

Habl al-Matin, 17 August, 1905. — ١٢

Qudsi, op. cit, vol;I, pp. 99-100. — ١٣

Ibid., p. 106. — ١٤

Malikzadah, op. cit., Vol. II, p.41. — ١٥

Ibid., p. 47. — ١٦

Qudsi, op. cit., Vol. I, p. 112. — ١٧

Kasravi, op. cit., p. 95. — ١٨

G.B., op. cit., Number 1, pp. 3. — ١٩

Malikzadah, op. cit., Vol. II, p. 150. — ٢٠

G. B. op. cit, Number 1, p. 3-4. — ٢١

Quoted by Kasravi, op. cit., p. 110. — ٢٢

G.B., op. cit., Number 1, p. 4. — ٢٣

Recounted by Shaykh Yusif in the Majlis. Iranian Government, *Muzakirat-i Majlis* (Parliamentary — ٢٤  
Debates), First Majlis, p. 351.

G.B. op. cit. Number 1, p. 4. — ٢٥

Quoted in Brone, op. cit., p.167. — ٢٦

Kasravi, op. cit. p.159, and Malikzadah, op.cit., Vol. II, p. 193.	— ۲۷
Quoted by Browne, op. cit., p. 137.	— ۲۸
Quoted in Kasravi, op. cit., p.336.	— ۲۹
G.B., op. cit., Number 1, p. 27.	— ۳۰
Ibid., p. 60.	— ۳۱
Cited by Browne, op. cit., p. 153.	— ۳۲
Malik al-Shu'ara Bahar, Tarikh-i Ahzab-i Siasi-yi Iran (History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 2.	— ۳۳
For a detailed description of the palace economy see, A Mustaufi, Sharh-i Zindigani-yi Man (My Life) (Tehran, 1945), Vol. I, pp. 524-64.	— ۳۴
K. Marx, Pre-Capitalist Economic Formations (London, 1964), p. 178.	— ۳۵
G.B., op. cit. Number 1, p. 58.	— ۳۶
Malikzadah, op. cit. Vol. III, p.93, and Vol. IV, p. 59.	— ۳۷
Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 385.	— ۳۸
Ibid., p. 400.	— ۳۹
Ibid., p. 400.	— ۴۰
Ibid., p. 383-85.	— ۴۱
Malikzadah, op. cit., Vol. IV, p. 59.	— ۴۲
G.B., op. cit., Number 1, p. 27.	— ۴۳
Sur-i Israfil, 13 February 1907.	— ۴۴
Habl al-Matin, 18 June 1907.	— ۴۵
Parliamentary Debates, op. cit, First Majlis, p.229.	— ۴۶
Ibid., p. 188-90.	— ۴۷
Ibid., p. 484.	— ۴۸
The text of the pamphlet published by the conservative «ulama» is reprinted in Kasravi, op. cit., pp. 415-23.	— ۴۹
G.B. op. cit., Number 1, p. 27.	— ۵۰
For a description of the lutis see R. Arastah, «The Character, Organization, and Social	— ۵۱

Kasravi, op. cit., p. 376.	— ٥٢
Malikzadah, op. cit., vol. III, p. 55.	— ٥٣
Quoted by Hiravi, op. cit., p. 126.	— ٥٤
Amir-Khizi, op. cit., p. 169.	— ٥٥
Habl al-Matin, 23 September 1907.	— ٥٦
G.B., op. cit., Number 1, p. 27.	— ٥٧
Ibid., p. 141.	— ٥٨
Ibid., p. 35.	— ٥٩
Kasravi, op. cit., p. 355.	— ٦٠
G.B., op. cit., Number 2, pp. 97-9.	— ٦١
Hiravi, op. cit., p. 50.	— ٦٢
Electoral Law, Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, pp. 6-7.	— ٦٣
For the electoral results of the guilds see Habl al-Matin, 12 November 1906.	— ٦٤
Z. Shajr'i, <i>Namavandigan-i Majlis-i Shura-yi Milli dar Bist va Yek Dawrah-i Qanunqazari</i> (Members of Parliament in Twenty-one Sessions of the Lower House of Parliament) (Tehran, 1961), p. 176.	— ٦٥
Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 348.	— ٦٦
G.B. op. cit., Number 1, p. 114.	— ٦٧
Parliamentary Debates, op. cit., First Majlis, p. 351.	— ٦٨
Habl al-Matin, 2 October 1906: «The merchant class played the leading role in the Constitutional Revolution. Without the merchants there would have been no revolution».	— ٦٩
Amir-Khizi, op. cit., p. 410. I Would like to thank Mr J. Habibune for giving me a description of the various parts of old Tabriz.	— ٧٠
Quoted in ibid., p. 163.	— ٧١
Ibid, p. 320.	— ٧٢
Ibid., p. 177.	— ٧٣

Bibliographical information obtained from: Malikzadah, *op. cit.*, Vol. V, pp. 184-222; — Yf  
 Tahirzadah-Bihzad, *op. cit.*, and A. Kasravi, *Tarikh-i Hijdah Salah-i Azarbayjan (An Eighteen Year  
 History of Azarbayjan) (Tehran 1961)*, pp. 297-422.

Quoted in Malikzadah, *op. cit.*, Vol. III, p. 142. — Yø

Qudsi., *op. cit.*, p. 158. — Y6

G.B., *op. cit.*, Number 1, p. 141. — YV

*Ibid.* Number 2, p. 46. — YA

*Ibid.* p.60. — Y9

*Ibid.*, p. 107. — A.

Quoted by Qudsi, *op. cit.*, p. 245. — A1

Sur-i Israfil, 11 Zulhijja, 1325. — AY

# القاهرة

أندريه ريمون ANDRÉ RAYMOND

تحولت عاصمة مصر في أقل من قرن (١٨٦٣ : وصول اسماعيل باشا — ١٩٥٦ الخطة الرئيسية للقاهرة) من مدينة قروسطية لم تزد في حجمها ولا في تعداد سكانها عما كانت عليه منذ خمسة قرون خلت إلى مدينة ضخمة يقطنها قرابة عشرة ملايين نسمة .  
وإذ دخلت القاهرة العالم الحديث قبل ١٨٨٠ بقليل مرت خلال بضعة عقود فقط بتحول كبير كان قد بدأ منذ ثلاثة قرون في المدن الأوروبية الغربية التي اتخذتها القاهرة نموذجاً ومثالاً . ولم يكد حكام مصر يشجعون في إيجاد حلول للمشاكل التي ترافق «التحديث» البسيط لمدينتهم حتى واجهوا التعقيدات الشائكة التي تكاد تستعصي على الحل والتي تواجه جميع المدن الكبيرة في الأزمنة الحديثة .  
كان التغيير شديداً وفضلاً بحيث نجد من المفيد الرجوع إلى الماضي القريب للقاهرة حتى تتمكن من تتبع معالم المدينة التي إذا ما اصطفت بعضها قرب بعض شكلت المدينة كما نعرفها اليوم .

## المدينة الشرقية (١٧٩٨ — ١٨٨٢)

« من أعالي القلعة يرى المرء ... إلى يمينه وإلى يساره امتداد المدينة تقطعها الشوارع وتنتشر فيها الساحات ونوء بما فيها من مساجد وأبنية ضخمة ومئات الأمكنة المبرقشة بالأزهار والجنائن : إنها ليست مدينة مبهجة ولا هي عجيبة ولا مهيبة ذات جلال بالمعنى الشائع للكلمة ؛ وبعبارة أخرى ليس هناك أي تناظر . ولكنها مدينة كبيرة مترامية الأطراف تعج



بالهواء والحياة والدفء والحرية ، لذا فهتي تزخر بالجمال .. ما من شيء هنا مستقيم تماماً ولكن مع غياب كل انتظام ينسبط المظهر العام بجدية وتبل بالرغم من شدة تنوعه ، وهنا تتنفس القوة والسلطان <sup>(١)</sup> .

إن المدينة التي كانت في عام ١٧٩٨ كما نعرفها من أعمال الكتاب في الحملة الاستكشافية الفرنسية ، وحتى في ١٨٨٢ ، لم تختلف بشكل أساسي عما كانت عليه في العهد المملوكي كما يصفها لنا وصفاً غاية في الدقة المؤرخ العظيم المقرئزي (١٣٤٦ - ١٤٤١) . وليس هناك ما هو أسهل من تتبع خطوط تجوال المقرئزي على خرائط « وصف مصر » فالملاحح الأساسية لبنية المدينة لم تتغير سوى تغير طفيف ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر . كما لم تتغير الكتلة المدنية ( المنطقة والسكان ) أي تغير أساسي : فالتطور الملحوظ خلال هذه القرون الأربعة ( من ٢٠٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة ) هو تطور معتدل وإن استمرارية وثبات هذا التزايد في العدد من ١٧٩٨ إلى ١٨٦٥ مدهش ، إذ كان هناك تبعاً للكتاب الفرنسيين ٢٦٠.٠٠٠ نسمة ثم ٢٨٢.٠٠٠ عام ١٨٦٥ .

إن هذا الثبات دليل على استقرار مدهش ( بل ويحسن بنا أن ندعوه ركوداً ) في كل أنماط الإنتاج وأنواع التنظيم الاجتماعي منذ العصور الوسطى وحتى فجر العصر الحديث . كل ذلك ما يزال ملموساً اليوم لأي مسافر يتبع العصب المركزي للمدينة الفاطمية ( القصبة ) ما بين بوابة باب الفتوح والمنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون . وعلى الرغم من الصدوع والإخلالات التي مزقت في أوقات مختلفة النسيج المدني ( مثل « الشارع الجديد » ، و « شارع الأزهر » والطريق إلى القلعة ) ومن غزو التحديث الذي ترك بصماته في التخریب الأعمى وتكديس الأبنية الرخيصة الطراز استمرت القاهرة — وهو أمر يدعو للعجب — في الحفاظ على معالمها ونصبها وغط حياتها .

## ١ — القاهرة في ١٧٩٨

إن القاهرة المصورة في « وصف مصر » قد تأثرت أشد التأثر بثلاثة قرون من الوجود العثماني فيها . ويجدر بنا حين نتبع امتداد المدينة باتجاه الجنوب ( نحو القلعة والضواحي التي كانت ما تزال بعيدة عن القاهرة القديمة ) والأهم من ذلك باتجاه الغرب إلى ما وراء « قناة الخليج » التي تؤطر المدينة من الخارج وكذلك التزايد المحتمل للسكان ما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٨ ( من حوالي ٢٠٠.٠٠٠ إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ ) أن ننظر إلى ذلك كله

في إطار علاقته بالازدهار الاقتصادي للمدينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر : هذا الازدهار الذي يتضح لنا من خلال عدد أسواق المدينة وخاناتها ونشاطاتها ( ذكر منها ٢٢٠ سوقاً وخاناً في « وصف مصر » مقابل ٥٨ أيام المقريري ) . ويمكن بسهولة شرح أسباب هذا التطور الذي بقي غائماً لمدة طويلة بسبب الأحقاد المتأصلة ضد العثمانيين ، فمما لا شك فيه أن القاهرة في عام ١٥١٧ لم تعد عاصمة دولة تضم فلسطين وسورية والحجاز ، إلا أنها في الوقت نفسه أصبحت عاصمة الولاية الرئيسية للدولة امتدت رقعتها من حدود الدانوب إلى السودان ومن حدود إيران إلى تخوم المغرب .. دولة كانت أهم البنى السياسية وأطولها بقاءً في الغرب منذ الامبراطورية الرومانية . وكان باستطاعة مصر ضمن هذه الامبراطورية أن تحني أعظم المكاسب نتيجة لموقعها الممتاز على الطريق من المشرق فتاجر بالقهوة لتستبدلها بالبحار منذ نهاية القرن السادس عشر . لم تترجم القاهرة هذا النشاط وهذا التطور إلى تجسيدات معمارية تكافئ مثيلاتها في الماضي . وتكفينا جولة في بقايا القاهرة القديمة لنرى أن البصمات العثمانية في هذا المجال أيضاً لم تكن أمراً سهلاً تجاهله حتى وإن كانت هذه التجسيدات لا ترقى إلى المستوى الرائع المدهش للفن المعماري أيام العهد المملوكي .

كانت المدينة في ١٧٩٨ تغطي مساحة ٧٣٠ هكتاراً ( بني منها ٦٦٠ هكتاراً ) وهي مساحة بالنسبة لسكان يبلغون ٢٦٣.٠٠٠ تمثل كثافة حقيقية لحوالي أربعمائة شخص في الهكتار الواحد . وبين لنا التقصي الدقيق وجود بنية متجانسة إلى حد ما . فقلب المدينة في ١٧٩٨ ، كما في القرن الرابع عشر ، يقع في القسم الذي أسسه الفاطميون والذي مازال يطلق عليه اسم القاهرة وخاصة في شارعها الرئيسي « القصبة » . وجاء تغير هذا المركز المبدئي نتيجة للتزايد المديني الذي كان نشطاً باتجاه الجنوب والغرب ومتقاعساً باتجاه الشمال وخاصة في الشرق حيث وضعت تلال الأنقاض والنفايات حداً لكل محاولة توسع . وهناك تتواجد الأسواق الرئيسية في المدينة والمراكز الدولية للتجارة ( التي تعتمد أساساً على الأنسجة والقهوة ) ما بين سوق « الصاغة » وخان الخليلي وجامع الأزهر العظيم ، في ذلك المكان حيث يتركز السوق الشرقي للسواح اليوم . وتمتد المدينة حول هذا المركز متبعة أشكالاً شعاعية مبقية أهم الفعاليات قرب المركز والنشاطات الثانوية أو الفعاليات التي قد تسبب إزعاجاً للسكان نتيجة الضجيج أو الروائح التي قد تصدر عنها ( كالحدادة ودباغة الجلود وتصنيع الفحم ) تبقيا في أماكن بعيدة عن المركز . وشكلت المراكز الثانوية للفعاليات مناطق غائمة في الموقع المتوسط على طول المناطق السكنية للبرجوازيين والشيوخ ( فهي تقع على مقربة من أسواقهم أو جوامعهم ) ومنازل الأرستقراطية المملوكية المهيمنة . أما في المناطق المحيطة بالمدينة فتتناوب

مناطق مختلفة: أماكن نشاطات «صناعية» ومناطق الطبقة العاملة (وهي مناطق كابية كثيفة: باب اللوق، ويقع اليوم في قلب المدينة «الجديدة» وقد كان أحد مراكز التسلية والبغاء) وأخيراً هناك مناطق سكن الأثرياء باتجاه الغرب في أمكنة أقل كثافة، والتمودج التقليدي لمثل هذه المناطق هي الأزيكية التي كان نابليون ينوي إقامة مقره على أحد أطرافها عام ١٧٩٨ في قصر جديد لأحد أمراء المماليك المتنفيين.

لم تكن القاهرة مدينة فوضوية على الرغم من الأحكام القاسية التي كان يصفها بها الرحالة (فقد كتب الضابط الفرنسي دوبوي «Dupuis» في ١٧٩٨: «هذه المدينة مقبئة، والشوارع تنفث أنفاس الطاعون.. والناس مخيفون».) لا ريب أن المدينة كانت مهملة من قبل السلطات وليس فيها إدارة بالمعنى العصري للكلمة (فلم يكن فيها «موظفون» «مدينيون») كما كانت محرومة تماماً من المؤسسات الداخلية. إلا أن الوظائف المدنية كانت تنفذها أساساً منظمات جماعية متنوعة جداً تضم أشخاصاً في شبكة مركبة من البنى، لا يُغفلون أي مظهر من مظاهر نشاطاتهم: نقابات تجارية في المجال الاقتصادي ومنظمات وطنية ودينية وتجمعات في المناطق في المجال الجغرافي. وكان بمقدور الحكام السيطرة على سكان القاهرة باستخدام الشيوخ المتزعمين لهذه الطوائف كوسطاء. كما كان هناك شركات مختصة تضمن استمرارية تشغيل «الخدمات العامة» على حساب المواطنين: ثمانية نقابات من السقائين الذين كانوا ينقلون مياه الشرب من النيل إلى المدينة ويوزعونها على السكان، ونقابة واحدة «لناقلي الأتربة على الحمير» الذين يرحلون النفايات إلى تلال القمامة التي تحيط بالقاهرة في الجهة الشرقية، وثلاث نقابات من سائقي الحمير والجمال الذين يؤمنون المواصلات ضمن المدينة... إلخ.

وعلى الرغم من انخراط مديني واضح لعله لم يبدأ قبل العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وكان مرتبطاً بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي غير مرض، بقيت القاهرة على ما هي عليه في نهاية الحقبة العثمانية مدينة مثيرة للإعجاب. ودوبوي نفسه الذي حكم على المدينة وساكنتها حكماً سلبياً ليس في صالحها في ١٧٩٨ نراه يضيف «ليس بمقدوري حتى الآن أن أجد طريقي في هذه المدينة المتراصة الأطراف، إنها أكبر من باريس».

## ٢ - القاهرة من بونابرت إلى اسماعيل (١٧٩٨ - ١٨٦٣)

لم يخلف الاحتلال الفرنسي سوى تغيرات ملموسة طفيفة نجمت عن عمليات عسكرية وقمع ثورات ١٧٩٨ و ١٨٠٠ حول منطقة الأزهر وقرب الأزيكية وفي بولاق وضواحي وميناء القاهرة. وقد حسّن الفرنسيون بعض الطرق الاستراتيجية فوسعوها

وجعلوها منتظمة، فمثلاً هناك الشارع الذي يربط الأزبكية (المقر العام للجيش) بحجر الموسكي، أو الطريق إلى بولاق. إلا أن العديد من التحسينات التي تم تصورها خلال الاحتلال لم تعد مرحلة التخطيط لها. ومن ذلك منع البوابات التي كانت تسمح بإغلاق المناطق المجاورة، واقتلاع المقاعد المنتصبة أمام الحوانيت والتي كانت تشكل شبه حواجز معيقة في الطرقات، وكذلك نقل المقابر التي امتدت داخل المدينة. ولا يمكننا القول أيضاً بأن مساعي الفرنسيين لتحسين الإضاءة وتنظيف المدينة قد أسفرت عن أية ثمار تذكر. ولكن هناك محاولات كان النجاح حليفها مثل محاولة تحسين إدارة المدينة (تأسيس «الديوان» وتقسيم القاهرة إلى ثمانية أحياء، وتدعيم السلطة الإدارية للشيوخ في مناطقهم). إن هذه المساعي وإن كانت لم تعمر طويلاً فقد أسهمت في إلهام الإصلاحات التي أجريت في القرن التالي ولو جزئياً. وبهذا تركت الحملة الفرنسية في القاهرة بطريقة ما — وكذلك في مصر — بدايات لعهد جديد.

لم يطرأ تغيير يذكر على القاهرة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٦٠. فمحمد علي الذي كان رجل دولة مبدعاً ومقدماً في مجالات أخرى لم يبد أي اهتمام بعاصمته ولم يقدم لها شيئاً يذكر. ويمكن أن نطرح تفسيرات عديدة للتهرب من المسؤولية الذي يبدو غريباً للوهلة الأولى: انعدام الثقة هو أحد الاحتمالات عندما يتعلق الأمر بمدينة شهدت ولادة حركات شعبية رائدة مرات عديدة. وهو أمر يفسر ولع محمد علي ببناء مناطق سكنية خارج المدينة (الروضة، شبرا)، وقد يكون مرد ذلك إلى إيثار الاسكندرية، حيث كان التطور سريعاً جداً على عكس ما كانت عليه الحال في القاهرة، وقد حلت الاسكندرية محل القاهرة كمركز للتجارة الدولية. ومهما كانت الأسباب فنحن لا نلاحظ سوى تحسينات ثانوية نسبياً لمدة ثلاثين عاماً: تحسين البنى الإدارية (مؤسسة المحافظة) وتنظيم المناطق والأحياء (الأمان ربما محاكاة للـ Arrondissements الفرنسية)، ومساع لتحسين مستوى النظافة. ولم تظهر حتى المحاولات لتطوير الصناعة ولا المشاريع الأولى في بولاق (مصانع الأقمشة وطباعتها) وفي شبرا (ورشات الأنسجة) بأي نجاح في تبديل البنية المدنية الموروثة عن العثمانيين تبديلاً حقيقياً، وربما كانت أكثر الجهود المبذولة وضوحاً بعد ١٨٣٠، نتيجة لتأثير ابراهيم باشا. وإذا ما أخذنا بحمل الأمور بعين الاعتبار يمكننا أن نلخص منجزات محمد علي في القاهرة بوضع كلمات: تسوية ركام أكداش القمامة في شمال القاهرة وغربها؛ تخفيف بعض البرك، شبكة مصارف المياه في الأزبكية التي كانت ستتحول إلى حديقة؛ وتحسين نظام الطرقات (إلغاء المقاعد). وقد رسمت خطة رئيسية للمدينة (تنظيم اعتمد عام ١٨٤٥)، إلا أن الإنجاز الوحيد في هذا

المجال لم يتعد مرحلة التخطيط له، وفي عام ١٨٤٥ تم الشروع في شق الطريق الجديدة (السكة الجديدة التي أصبحت فيما بعد شارع الموسكي) والتي كانت تهدف إلى فتح المنطقة التجارية على الغرب. إلا أن العمل فيها لم ينته إلا بعد ذلك التاريخ بكثير، كما لم تكن في الأساس مصممة لتسمح بمرور أكثر من جملين محملين، وهذا يعطينا فكرة عن مدى بساطة مفهوم التنظيم المدني في مدينة بقيت لزمن طويل — وهذا صحيح كل الصحة — لا تعرف سوى العربة التي يجرها حصان واحد وهي تلك التي يمتلكها الباشا. وفي عام ١٨٥٠ كانت المدينة تشبه تلك التي وصفها الفرنسيون في ١٧٩٨، وبشير الإحصاء الرسمي (الذي لا يمكن اعتناؤه تماماً) إلى أن تعداد السكان عام ١٨٤٦ بلغ ٢٥٦.٠٠٠ نسمة وهو أقل بقليل مما كان عليه منذ خمسين عاماً مضت.

لم تأت الخمسة عشر عاماً التالية بأية ثمار جديدة بالنسبة للقاهرة: فليس هناك ما يستحق أن نشير إليه باستثناء تأسيس عباس الأول في ١٨٤٩ للشركات على الطريق إلى المطرية التي كانت نقطة المغادرة البعيدة من حي العباسية. شهدت هذه السنوات على الأقل التنفيذ الفعلي للتجديدات التي ستفسح المجال فيما بعد لتطوير المدينة: إتمام السكة الحديدية من القاهرة إلى الاسكندرية في ١٨٥٤ التي جعلت من القاهرة مدينة مفتوحة منذ ذلك الحين ثم أحالتها إلى شبكة التقاء السكك الحديدية، ثم الاتفاق على بناء قناة السويس (عام ١٨٥٤) التي لم يكن لها عواقب تذكر في حينه ولكنها مهدت الطريق لدخول مصر إلى السوق العالمية، فأصبحت القاهرة من جديد مكاناً هاماً تتوقف فيه الحركة التجارية في طريقها الأساسية نحو المشرق وعقدة وصل رئيسية في الاتصالات العالمية.

### ٣ — إغراء الغرب

يعود الفضل كله في تحويل القاهرة إلى مدينة حديثة إلى المصلح الخديوي اسماعيل، إذ كان هو الذي فكر في إنشاء خطة مدروسة لتحقيق ذلك وشرع في تنفيذها. وكان من الطبيعي أن يحتل توسيع القاهرة وزخرفتها الأولوية في اختيار المكان الأنسب لكونها العاصمة التي تصلح لأن تكون واجهة استعراضية لجهود سوف تشمل البلاد بأكملها، لذلك أولى الخديوي اسماعيل القاهرة المرتبة الأولى في مشاريعه لتحديث مصر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من بعض جنون العظمة ولا من شيء من السذاجة عرف السماصرة والمغامرون الأوروبيون كيف يستغلونها على حساب مصر.

أبدى الخديوي منذ بداية عهده ميله للتطور التقني فنفذ ما تصوره أسلافه ووضعوا

خططه: ففي عام ١٨٦٥ كلفت إحدى الشركات برأسمال أوروبي وموظفين أوروبيين بمد شبكات تأمين المياه إلى مدينة القاهرة ليبدأ توزيع المياه في ١٨٧٥. وفي نفس الوقت حصلت شركة ليون «Lebon» على امتياز تأمين الغاز: بدأت الإضاءة في ١٨٦٧ ومنذ عام ١٨٨٢ كان ٧٠ كيلومتراً من الشوارع والساحات مضاءً بـ ٢٤٥٩ فانوساً. وفي الآن ذاته بدأ تنفيذ بناء قناة السويس وتعميق قناة الاسماعيلية (١٨٦٤ — ١٨٦٦) فأمكن بذلك أن نرى التطورات التي لحقت بالمدينة في مناطق جديدة في الشمال والشمال الشرقي للقاهرة.

وسرعان ما ستأخذ مخططات اسماعيل فيما يخص القاهرة مجرى أعظم مما سبق. وإن صح أن الخديوي قد حلم بتحديث عاصمته قبل أن يزور فرنسا في ١٨٦٧ (بمناسبة المعرض العالمي) فلا مراء أن إقامته في باريس واحتكاكه بالهاوسمانية «Hausmannism»\* التي كانت في أوجها حينئذٍ قد أعطى لمشاريعه صبغتها المحددة. ولدى عودة الخديوي إلى القاهرة وقد عقد العزم على تحويل افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ إلى حدث يثير اهتمام العالم أجمع، قرر اسماعيل أن يرقى بعاصمته إلى ذروة صورة مصر التي يريد تقديمها إلى العالم أي البلد العصري. إن الوقت القصير الذي أتاحه الخديوي لنفسه لم يكن كافياً بطبيعة الحال لإعادة تقيم المدينة القديمة. ولكن ما أمكنه أن يحاول إنجازه هو تغطية الطرف الغربي للمدينة بواجهة زخرفية قادرة على أن تترك انطباعاً حسناً في نفوس زائريها الأوروبيين. وهذا تحدّد طابع مشاريع الخديوي وحدوده.

ازدهمت السنتان اللتان وجدهما الخديوي تحت تصرفه بنشاط محمود. وكان الشخص الذي وقع عليه الاختيار ليكون الدماغ المفكر لهذا المشروع هو واحد من أروع رجال مصر في القرن التاسع عشر «علي باشا مبارك» الذي كان أيضاً وزير تربية ممتازاً ومؤرخاً عظيماً. وكانت الخطة المعدة للمدينة بأكملها مستوحاة مباشرة من مبادئ هاوسمان: شبكة من الشوارع المفتوحة التي تصل اثني عشر ميداناً بالإضافة إلى «الطريق الجديدة» التي تمتد إلى أن تصل الصحراء مباشرة شرقي القاهرة. إلا أن الجهود كانت محدودة بالضرورة في منطقة

\* نسبة إلى جورج هاوسمان ١٨٠٩ — ١٨٩١ وهو من أبرع مخططي المدن الفرنسيين وكان مسؤولاً عن إعادة بناء كثير من أجزاء مدينة باريس في أيام نابليون الثالث وكان محافظاً لباريس. وإليه يرجع الفضل في توسيع شوارعها وبناء دار الأوبرا ومحطات السكك الحديدية خارج قلب المدينة. وكثير من معالم باريس الشهيرة ١٠ ص ٥٠.

حرة إلى شمالي غرب المدينة القديمة ما بين شارع بولاق وشارع القاهرة القديمة ( الذي هو الآن شارع القصر العيني ) وباب اللوق وضفة النيل وهي منطقة تقع في ٢٥٠ هكتاراً . هنا تم تخطيط الشوارع والأرصفة حيث كانت الأرض تقدمه من الخديوي لمن يمكنه بناؤها . وما إن حُططت الشبكة حتى بدأ البناء الفعلي ولكن بإيقاع بطيء : ومع انتهاء عهد الخديوي لم تر النور سوى بضعة مئات من الأبنية وفي الوقت ذاته كانت تجري الترتيبات لتحويل الأزبكية ( حيث أقيمت دار للأوبرا على عجل ) إلى « بارك إنكليزي » على طراز حديقة مونسو « Parc Monceau » ببجورات صغيرة وكهوف صناعية وجسور . وإلتزام ذلك المشروع استقدم بارلييه ديشامب « Barillet-Deschamps » مبتكر غابة بولونيا « Bois de Bologne » من فرنسا . وقام ديشامب أيضاً برسم مخططات حديقة كبيرة على جزيرة « الجزيرة » وهياً أمكنة ظليلة على جانبي الطريق باتجاه الأهرامات الذي تم تحسينه . ولتسهيل الدخول إلى الجزيرة والضفة اليسرى من النيل أقيم جسر معدني على النهر ينتهي جنوبي الجزيرة ( ١٨٦٩ ) . وقد تم إنجاز القسم الرئيسي من هذه الأعمال في الوقت المناسب مع افتتاح القناة .

أخذ تسارع الإنجازات بعد عام ١٨٦٩ . الذي كان أوج عهد الخديوي ، بالتباطؤ أكثر فأكثر في الحين الذي بدأت مصر فيه تعاني من ضائقات مالية شديدة سببتا إلى حد ما مغالة الخديوي في الإسراف . إلا أن العمل ابتدأ من عام ١٨٧٢ لإنجاز شارع كلوت بيه ( من محطة الأزبكية ) والأهم من ذلك إلتزام جادة محمد علي التي تستصل الأزبكية بالقلعة على امتداد كيلومترين . ولم يخل التقدم الفعلي من سلبات : فمن بين السبعمئة مبنى التي أزيلت كان هناك العديد من النصب والآثار الهامة ، كما أن الواجهة الجميلة والأروقة المقنطرة التي تحف بالجادة الجديدة والتي تنظف ثلاث مرات يومياً كانت تخفي وراءها أزقة قذرة .

لم تكتمل الأعمال الأساسية التي بدأها اسماعيل في القاهرة : فدمار مصر وخضوعها للتحكم الأجنبي عقب ذلك حال دون تنفيذ تلك الأعمال . ولكن لم يكن كل ما جرى إنشاؤه على عجل سراباً مضللاً ، فعجلة الحركة بدأت بالدوران وأوشكت مدينة جديدة أن تطل على الوجود . ويبدو ذلك جلياً في الإحصائيات فقد ازداد عدد السكان من ٢٨٢,٠٠٠ عام ١٨٦٦ إلى ٣٧٥,٠٠٠ عام ١٨٨٢ كان من بينهم ١٩,٠٠٠ أجنبي أما المساحة فقد بلغت ١٢٦٠ هكتاراً أي زادت ما يربو على ٥٠ ٪ ؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأطوال الطرقات التي تضاعفت أربع مرات ( من ٥٨ إلى ٢٠٨ كيلومترات ) . وعلى الرغم من أن تطور المناطق المحيطة في الشمال سيكون له أعظم الأثر في المستقبل إلا أن مظاهر تبدل

القاهرة كانت تبدى في اندفاعها بلا هوادة باتجاه الغرب: حي الإسماعيلية — الذي سيصبح فيما بعد مركز القاهرة ويبقى كذلك إلى يومنا هذا بشوارعه الحديثة التي تزخر بالنشاط اليوم (قصر النيل، سليمان باشا، عماد الدين) وهو التراث الذي خلفه الخديوي المصلح للقرن العشرين.

إلا أن القاهرة التي أسهم الخديوي إسماعيل في خلقها كانت تتميز عن المدينة القديمة بسمات جديدة لها من الأهمية ما للتطور الكمي الذي جرى. ومنذ ذلك الحين ستقوم مدينتان للقاهرة متلاصقتان جنباً إلى جنب. وقد أخضع المركز القديم لتعديلات كبيرة إلا أن الجراح التي خلفها ذلك فيه لم تغير من بنية المدينة القديمة. ومن جهة ثانية ولدت مدينة أخرى في الغرب أوروبية التنظيم في بنيتها ووظائفها ومختلفة منذ الآن في نوعية قاطناتها، وتتميز تميزاً واضحاً بوجود كم هائل من الأجانب فيها. إن هذه الحصال الثابتة كانت تطبع المدن «المستعمرة» في القرنين التاسع عشر والعشرين بطابعها: وحتى قبل أن تستسلم مصر للنازلة الاستعمارية التي أملت بها كان الاستعمار يوطد نفسه في قلب بنى البلاد نفسها. فمنذ ١٨٨٢ يمكن القول بأن الصيغة التي ألهمت مشروع افتتاح شارع محمد علي يمكن تطبيقها على القاهرة المتقسمة: «القاهرة أشبه بأصيص مشروح. نصفاه لن يلتحما ثانية أبداً»<sup>(٢)</sup>.

## المدينة المستعمرة (١٨٨٢ — ١٩٣٦)

«[لقد حول] الأجانب القاهرة إلى مركز عاصمة استثنى منها المصريون. لم يكن هناك حدود مرئية بين الأحياء المصرية وغيرها من الأحياء. لقد اجتزنا روائح الطعام المغلي كما يجتاز المرء الأسلاك الشائكة ووصلنا إلى روائح الخبايز اليونانية وحوانيت الحلوى السويسرية»<sup>(٣)</sup>.

إن إدخال قوات بريطانيا العظمى إلى مصر في ١٨٨٢ الذي أعلن في البدء أنه إدخال مؤقت، تغير تدريجياً فأصبح وجوداً دائماً انتهى رسمياً في ١٩٣٦ (وهو تاريخ المعاهدة التي نظمت استقلال مصر) وانتهى فعلياً عام ١٩٥٤ (اتفاقية إجلاء القوات البريطانية). ولمدة ثلاثين عاماً كان للهيمنة البريطانية التي درسنا جوانبها السياسية في موقع آخر من البحث. نتائج مرضية في المضمار الاقتصادي إذ كان هناك وثبة فعلية في الزراعة المصرية؛ والتطور الديمغرافي لبلد كان حتى ذلك الوقت قليل التعداد بدا للوهلة الأولى أمراً إيجابياً، حيث كانت الموارد المتاحة تزداد بأسرع مما يزداد عدد الأفواه المطالبة بالطعام.



لقد رافق التطور الذي طرأ على القاهرة تطورات شملت عامة البلاد . أما القاهرة التي أصبحت عاصمة لدولة مستقلة عملياً عن تركيا ومركزاً للإدارة الاستعمارية ومحطاً للمشاريع الأجنبية الضخمة التي تستغل البلاد ، أضافت طائفة كاملة من الوظائف الجديدة إلى مكانتها المرموقة التي تتمتع بها تقليدياً لدورها الثقافي والديني ؛ ولم تمض سوى عقود قليلة حتى شهدت القاهرة تحديناً ونمواً متسارعاً لن تتضح جوانبها الضارة إلا فيما بعد .

## ١ — تزايد في سكان القاهرة

إن أكثر الظواهر دلالة خلال تلك الفترة هي بالطبع التزايد الحاد لسكان القاهرة الذي ارتفع من ٣٧٥ر٠٠٠ عام ١٨٨٢ إلى ١ر٣١٢ر٠٠٠ عام ١٩٣٧ وهو ارتفاع يبلغ ٢٥٠٪ خلال ٥٥ عاماً ( كان التزايد يبلغ ٥١٪ في الـ ٨٤ عاماً الماضية ) .

هناك مرحلتان يمكن تمييزهما في حركة التزايد العام هذه . ففي الأعوام ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٧ تزايد تعداد سكان القاهرة بنفس تسارع التطور الديمغرافي لمصر بأكملها . وخلال ذلك الوقت كله بقي سكان القاهرة يشكلون حوالي ٦٪ من مجموع السكان العام في البلاد : ٥ر٠٪ عام ١٨٨٢ ، و ٥ر٩٪ عام ١٨٩٧ ، و ٥ر٨٪ عام ١٩٠٧ و ٦ر٢٪ عام ١٩١٧ ( ٧٩١ر٠٠٠ من أصل ١٢٧٠٠ر٠٠٠ مصري ) . وقد بينت التطورات الواسعة النطاق في وادي النيل ( إصلاح سد الدلتا في ١٨٩١ ، وبناء سد أسوان في ١٩٠٢ ) وتعميم الري الدائم وازدياد زراعة القطن ، كلها تبين أن الإنتاج الزراعي ارتفع حينذاك بمعدل ٦ر١٪ في العام أسرع من تزايد السكان . وارتفع الدخل الريفي الوسطي في ١٩١٤ إلى ٣٠ جنيهاً مصرياً . لقد تطور توسع القاهرة على هذه الأسس من الازدهار النسبي وحدها . وكما سنرى لاحقاً فإن هذه الفترة أيضاً كانت فترة الشروع في زخرفة وتجميل البيئة المدنية . استكمل التزايد الديمغرافي المصري الحق بدفقات هائلة من الأجانب ( بلغ تعدادهم في بضعة سنوات ٧٥ر٠٠٠ ) وهم إما من موظفي النظام الاستعماري أو سماسرة اجتذبهم الازدهار المصري .

وشهدت سنوات الحرب ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) تغيراً في إيقاع تسارع هذا التزايد : بدأ سكان القاهرة بالازدياد بسرعة أكبر من تسارع ازدياد سكان مصر أجمعين . إذ أن القاهرة التي بلغ تعداد سكانها ١ر٠٦٠ر٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٧ وقفز إلى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ عام ١٩٣٧ كانت تمثل ٧ر٥٪ و ٨ر٢٪ من سكان مصر على التوالي . إن هذه الحركة المتسارعة نحو المدينة والتي تركت بصماتها على كل مصر ( في ١٨٩٧ ، عاش ١٥٪ من

السكان في مدن تعدادها أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة بلغت ١٧ مدينة؛ وفي عام ١٩٤٧ كانت النسبة ٣٠٪ في ٥٧ مدينة) هذه الحركة كانت متصلة بوضوح بتباطؤ سرعة تنمية الإنتاج الزراعي، وتزايدت بمعدل ٠.٤٪ سنوياً ما بين ١٩١٤ و ١٩٤٧ ومنذ ذلك الحين أضحت أشد تباطؤاً من سرعة ازدياد السكان؛ وقد ترتب على ذلك انخفاض المدخول الوسطي الزراعي الذي لم يتعد ٢٦ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٧. واشتد الضغط الاقتصادي في الريف بعد أن خفت حدته قبل عام ١٩١٤، وقد أثرت هذه الحركة باتجاه المدن بشكل رئيسي في القاهرة، حيث كانت الهجرة سبباً في أكثر من نصف الازدياد في عدد السكان ففي عام ١٩٢٧ كان عدد المولودين في القاهرة ٦٤٤ر٠٠٠ من أصل ما يربو عن ١ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة من سكان القاهرة. ولم تكن جاذبية القاهرة هي السبب التضخم الهائل للسكان فالتصنيع الذي لم يعن بتشجيعه المحتلون البريطانيون عناية تذكر كان يتطور بخطى وئيدة للغاية، بل كان الفيض الزائد في عدد السكان في الأرياف هو السبب الحقيقي، وهذا أسهمت القاهرة في امتصاص فائض سكان الريف أكثر مما فعلت المدن الأخرى في مصر.

يجب الإشارة هنا إلى عامل واحد سبق لنا ذكره من عوامل التزايد الإجمالي: إنه عامل أهمية السكان الأجانب وخاصة الأوروبيين منهم. كانت المستعمرات الأجنبية الأربعة الرئيسية تتألف من ٥٩٤٦٠ شخصاً عام ١٩٢٧ (١٨٢٨٩ في ١٨٨٢). وقد ازداد عدد البريطانيين خلال تلك الفترة عشرة أضعاف (١١٢٢١ في ١٩٢٧) وأصبح الآن أكبر من عدد الفرنسيين. إلا أن عدد اليونانيين فاق أعداد كل من سواهم من الأجانب (٢٠١١٥) والإيطاليين (١٨٥٧٥). ويبين الدور الذي لعبه الأجانب في تأمين الموظفين الرسميين في مجالي الإدارة والاقتصاد سبب هذا التدفق. كما تفسر أسباب شبيهة بما سبق ذكره الأعداد الكبيرة نسبياً للأقليات في القاهرة: ٩٤ر٠٠٠ من الأقباط وهم حوالي ١٠٪ من سكان المدينة عام ١٩٢٧، وكذلك ٣٤ر١٠٣ يهود والعديد من السوريين الذين كانوا يتميزون بمكانة متوسطة لأنهم أجانب ولكنهم عرب وقد لعبوا دوراً اقتصادياً وثقافياً هاماً.

## ٢ — توسع المدينة باتجاه الغرب والشمال

ينطوي مثل هذا التزايد العددي السريع على جهود بناء كبيرة وقد عرفت صناعة البناء في القاهرة ازدهاراً فعلياً في الفترة ما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٧. وسمحت مشاريع التمدين

المنجزة في داخل القاهرة وحولها (ردم البرك المتبقية الأخيرة وتهدم الهضاب وردم الخليج) بتزايد استطاعة استيعاب المدينة القديمة التي تمكنت أحيائها من امتصاص حصة كبيرة من الوافدين الجدد: إذ ازدادت حصيلة «الجمالية» من السكان بمقدار ٤٤٧٨٨ ر ٤٤ ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧. واستوعب حي الدرب الأحمر ٥٢ ر ٤٤ واقداً جديداً. إلا أن الأحياء القديمة بلغت حد التخمّة فاتجه التوسع نحو الغرب والشمال خاصة بحثاً عن أماكن شاغرة سيحتلها بعد مضي ثلاثين عاماً أكثر من ٥٠٠ ر ٥٠٠ قاهري جديد.

كانت الصعوبات بشنى أنواعها تكتنف البحث عن أرض جديدة، فإلى الغرب وقف النهر عائقاً لا بد من إزالته بصعوبة كما أن فيضانه جعل ضفتيه غير صالحتين أما في الشمال والشمال الشرقي فكانت المشكلتان هما البعد عن مركز المدينة والجفاف. وقد حلت هذه المشاكل في غضون عشرين سنة لا أكثر وهذا برزت ما بين ١٨٩٧ و ١٩١٧ «مدينة ثانية»<sup>(١)</sup> للقاهرة في العقود الأولى من القرن العشرين. وأقيمت شبكة حديثة من المواصلات الضخمة ما بين ١٨٩٤ (وقد أعطي امتياز للخير المالي البلجيكي أمين Empain) لإقامة نظام ترامواي، وما بين ١٩١٧، وهو تاريخ كانت القاهرة قد حصلت فيه على ثلاثين خطاً للترام ضمنّت الاتصالات الداخلية (وقد بني أحد الخطوط على موقع الخليج السابق) وخطوط اتصال بالضواحي (بولاق والعباسية والأهرامات وشبرا والقاهرة القديمة وأمبابة) وقد جعلت هذه الخطوط البالغة ٦٥ كيلومتراً والتي شكلت الشبكة النهائية للقاهرة من مركز المدينة نقطة لا تبعد أكثر من ساعة واحدة عن أكثر المناطق النائية المحيطة بها. وقد حل ردم قناة الإسماعيلية (عام ١٩١٢) مشكلة التوسع باتجاه الشمال وكان بمثابة طريق مباشرة سريعة في اتجاه الهيليوبولس التي كانت في طريقها إلى التطور آنذاك. ولبنى بناء سد أسوان قبل كل شيء احتياجات تطوير الزراعة المصرية، إلا أن التحكم فيفيضانات النيل أتاح المجال لتثبيت التربة على ضفتي النهر في القاهرة وعلى الجزيرتين (الجزيرة والروضة) واستخدامهما لبناء أحياء جديدة غربي المدينة. كما سهل بناء السد إمكانية بناء الجسور التي تفتقر إليها المدينة كي تتسع غرباً. بدأ تشييد ثلاثة جسور في ١٩٠٢ واستكمل في ١٩٠٧ وأضيفت إلى جسر اسماعيل (جسر عباس الذي يصل بين الروضة والجزيرة، وجسري الروضة والقاهرة القديمة، وجسر محمد علي بين القصر العيني والروضة) فامتد بذلك طريق من جنوبي المدينة إلى غربها. وما إن استكمل بناء الجسر من بولاق إلى شمالي الجزيرة (١٩٠٨ — ١٩١٢) حتى كانت هناك ثلاث طرق تؤدي إلى الضفة اليسرى. ولم تظراً حاجة لإجراء أية تعديلات على نظام الجسور حتى حلول عام ١٩٥٢.

فتحت هذه الإنجازات التقنية ووسائل النقل الحديثة أمام توسع المدينة في مضامير أخرى. كانت المدينة حتى عام ١٩٠٠ تتغير ببطء شديد تبعاً للخطوط التي رسمت أيام الخديوي اسماعيل: التمدين التدريجي لمحيط الإسماعيلية، وتأسيس الوظائف الإدارية في منطقة شرقي القصر العيني، وإعمار منطقتي الفجالة والتوفيقية بالسكان ما بين المدينة القديمة وقناة الإسماعيلية. إن الإنجازات العظيمة في التمدين لم تبدأ فعلاً إلا في أوائل القرن العشرين. وفتحت المناطق الواقعة على طول شاطئ النيل التي كانت حتى ذلك الحين مقتصرة على مساكن الأمراء، أبوابها أمام التطوير المدني. وفي منطقة قصر الدبارة أعقب تأسيس القنصلية العامة البريطانية تقسيم المنطقة إلى قطع: بدأت الجاردن سيتي في ١٩٠٦ بنثر منازلها الجميلة على طول الشوارع على شكل منحنيات على الطريقة البريطانية. وفي الجزيرة ما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ اشترت شركة باهرل « Baehler Co. » المنطقة التي ستصبح أرقى حي في القاهرة « الزمالك » وقسمتها إلى قطع مثل رقعة القضبان المتشابكة؛ أما في أسفل منطقة الجنوب فبدأ تدفق السكان على « الروضة » في حين رسمت خطط إسكان « أمبابة » و « الجزيرة » غربي النيل.

وفي شمالي شرق القاهرة كانت المنطقة شبه الصحراوية التي توسعت العباسية باتجاهها موضع دراسة لمحاولة تطويرها بدأت عام ١٩٠٦ حين قررت شركة يديرها بارون أمبين « Empain » التي شهدنا نشاطاتها في حقل المواصلات. أن تنشئ فيها مدينة تابعة للمدينة الرئيسية. حصلت الشركة على ٢٥٠٠ هكتار ثم على ٥٠٠٠ هكتار من الأراضي الصحراوية بسعر زهيد للغاية وقامت بتقسيم المنطقة إلى قطع بعد أن بنت سكة للترام طولها ٢٤ كيلومتراً تصل هيليوبوليس بالقاهرة. وأتاح كم هائل من الرأسمال الأوروبي المجال لتنظيم إمدادات الماء والكهرباء وتأسيس شبكة الصرف الصحي. وتزايد عدد السكان بسرعة شديدة؛ ففي عام ١٩١٠ لم يكن هناك سوى ما يقرب من ألف نسمة في هيليوبوليس، إلا أن العدد ارتفع إلى ٢٨٠٥٤٤ عام ١٩٣٠ و ٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٤٧. وتحولت هيليوبوليس التي ظلت لأمد طويل فرعاً منفصلاً عن مركز المدينة إلى مركز تطوير ضواحي المدينة باتجاه الشمال الشرقي إلى أن ملأ نمو النسيج المدني في أواسط هذا القرن الفضاء الفسيح الحالي الذي كان يفصل المنطقتين.

لا يمكن لتحديث المدينة وتطويرها أن يتأ إلا على حساب صرف نفقات جسيمة على المعدات التي سيجعل منها النمو الحضري المتسارع معدات لا فائدة منها بعد اليوم. فظهور نمط جديد من المركبات عام ١٩٠٣ (السيارة) عجل في تحويل شبكة الطرقات في القاهرة

وقد بدأ رصف الطرق بالحصباء منذ ما قبل ١٨٨٢ . وازدادت مناطق الشوارع المعبدة من ٣٠.٠٠٠ متر مربع في ١٨٨٢ إلى ١٣٥٤.٠٠٠ م<sup>٢</sup> في ١٩٠٠ وإلى ٣٤٠٨.٠٠٠ في ١٩٢٧ . إلا أن هذا التحديث كان له أعظم الأثر على المدينة الجديدة بوجه خاص ، حيث تكاثفت حركة السير الحديثة . بقي نظام الطرق في المدينة القديمة فوضوياً في معظم الأحيان ، وتم تأمين بضع طرق رئيسية لتحسين شبكة اشتد عجزها بشكل واضح ( الشوارع الرئيسية مثل « شارع الخليج » و « شارع الأزهر » ) . ومنذ عام ١٩٠٩ بدأ في القاهرة إنشاء شبكة التصريف الصحي . وتم تخطيطه لخدمة مليون نسمة ، إلا أنه بلغ استطاعته القصوى مع بدايات ١٩٣٠ .

إن إحدى الصعوبات الجمة التي كانت تواجه القاهرة في تطورها هي غياب أي مؤسسة داخلية . وفي الحين الذي كانت المدن المصرية تنعم باطراد بالبلديات والإدارات المحلية كانت العاصمة تدار مباشرة من الحكومة أو ضمن إطار محافظة الولاية . ولم تكن إدارة التنظيمات التي أنشأها محمد علي تتمتع بسلطة واسعة وكان التحكم بمجالات معينة خارجاً عن دائرة نفوذها تماماً . وبين هذا الوضع إلى حد ما العجز الواضح في تنظيم الحياة الحضرية . كما ساهمت المكانة السياسية المتردية لمصر واستيلاء الأجانب على الإدارة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ( فإخضاعهم للضرائب المحلية خلق صعوبات عديدة ) ومنح امتيازات الخدمات العامة جميعها لشركات أجنبية ، كل ذلك ساهم في إعاقة تنسيق أعمال البلدية وتبديد جهودها لخدمة القسم الأكبر من السكان .

### ٣ — المدينتان

عززت الفترة الاستعمارية الميل إلى خلق مدينتين متصلتين جنباً إلى جنب ، وقد بدا ذلك واضحاً منذ أيام اسماعيل باشا ، إلا أنه ازداد سوءاً فيما بعد : فإذا كان الخط الفاصل قبل ١٨٨٢ يفصل القطاع « التقليدي » عن القطاع « الحديث » فإن الشرخ بعد استعمار مصر اتخذ سمة قومية واجتماعية واقتصادية زاد من حدته وعمقه . ومنذ ذلك الحين يستطيع المرء أن يتحدث بحق عن مدينة « بلدية » ومدينة « أوروبية » تماماً كما هو الحال في المدن الاستعمارية الكبرى في شمال إفريقيا . وقام عالمان مختلفان في كل شيء ( حتى في مظاهر نظام الشوارع الفوضوي في الشرق والمنظم في الغرب ) يواجهان بعضهما البعض على جانبي « جبهة » تمتد من الشمال إلى الجنوب — من باب الحديد إلى الأريكية إلى عابدين والسيدة

أعظم وأشد حين تحرك مركز جاذبية المدينة دون هواده باتجاه الغرب ، حيث تتراكم السلطة والأنشطة والأثرياء .

غطت القاهرة القديمة جزءاً واحداً لا غير من المدينة العثمانية حيث اقتطع من مثلث الأخيرة جزء صغير غربي شارع « الخليج المصري » مع تقدم التحديث . وتنتمي بولاك إلى ذلك القطاع ، وقد أدخلت بعض الطرقات وإقامة المباني الحديثة في أماكن معينة مظهر التطور ، إلا أن النسيج العتيق بقي موجوداً خلف مخططات الواجهة الزخرفية « الأوربية » وازداد خراباً وتهدماً يوماً بعد يوم . لقد قُدمت هذه المدينة القديمة قرباناً على مذهب المدينة الأوربية منذ أيام اسماعيل ولم يزد هذا التخلي والإهمال إلا سوءاً فيما بعد : فالطرق أهملت ولم يكن هناك تنظيم كاف لجمع القمامة ، ومواسير الصرف الصحي كانت إما في حالة يرثى لها أو غير موجودة أصلاً وكذلك بقيت تمديدات المياه غير مستكملة . ومع ذلك استمر سكان تلك الأحياء بالازدياد بسرعة مذهلة : ففي الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧ ارتفع عدد سكان أربع من التقسيمات التي كانت تشكل المدينة القديمة ( الجمالية وباب السرايا والموسكي والدرب الأحمر ) من ( ١٢٢ر٤١١ ) إلى ( ٢٥٩ر٥٣٥ ) أي زيادة ١١٢٪ ، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار التزايد الأكثر تسارعاً في المناطق الأخرى من القاهرة لتبين لنا أن المدينة الشرقية عانت من انحطاط واضح نسبياً . فنسبة السكان الذين كانوا يعيشون هناك كانت تتناقص باستمرار : في ١٨٩٧ ( ٥٤ر٣٪ ) من المجموع الكلي ، وفي ١٩٠٧ ( ٥١٪ ) ، وفي ١٩١٧ ( ٤٧٪ ) وفي ١٩٢٧ ( ٤٠٪ ) وأخيراً في ١٩٣٧ ( ٣٤٪ ) . علاوة على ذلك كله كان هؤلاء السكان غاية في الفقر ، فالمدينة القديمة أصبحت بمثابة ملجأ ومالت لأن تصبح بروليتارية . ولا يمكن لكل ذلك إلا أن يكون مؤشراً على انحطاط تبدى في مظهرها الخارجي الذي بنى ببؤس مزر أكثر فأكثر وكذلك في فعاليتها التي أخذت تتناقص شيئاً فشيئاً . إن مثال الجمالية<sup>(٥)</sup> . مثال غاية في النموذجية من هذه الزاوية ، إذ تمكن هذا الحي التقليدي من إعالة نفسه عن طريق نشاطاته الفنية والتجارية حتى عام ١٩١٤ . ولكن الناس البارزين فيه هجروه تدريجياً في أعقاب الحرب وظهر التناقص واضحاً بين انحسار فعالياته الاقتصادية والازدياد الهائل لعدد السكان فيه الذي فاض وأتخم الحي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى بطلان مزمنة متأصلة . لقد انتقلت النشاطات الاقتصادية الحديثة الآن باتجاه الغرب والشمال . وهنا بالتحديد ومن دون شك يمكننا العثور على حاضر المدينة ومستقبلها .

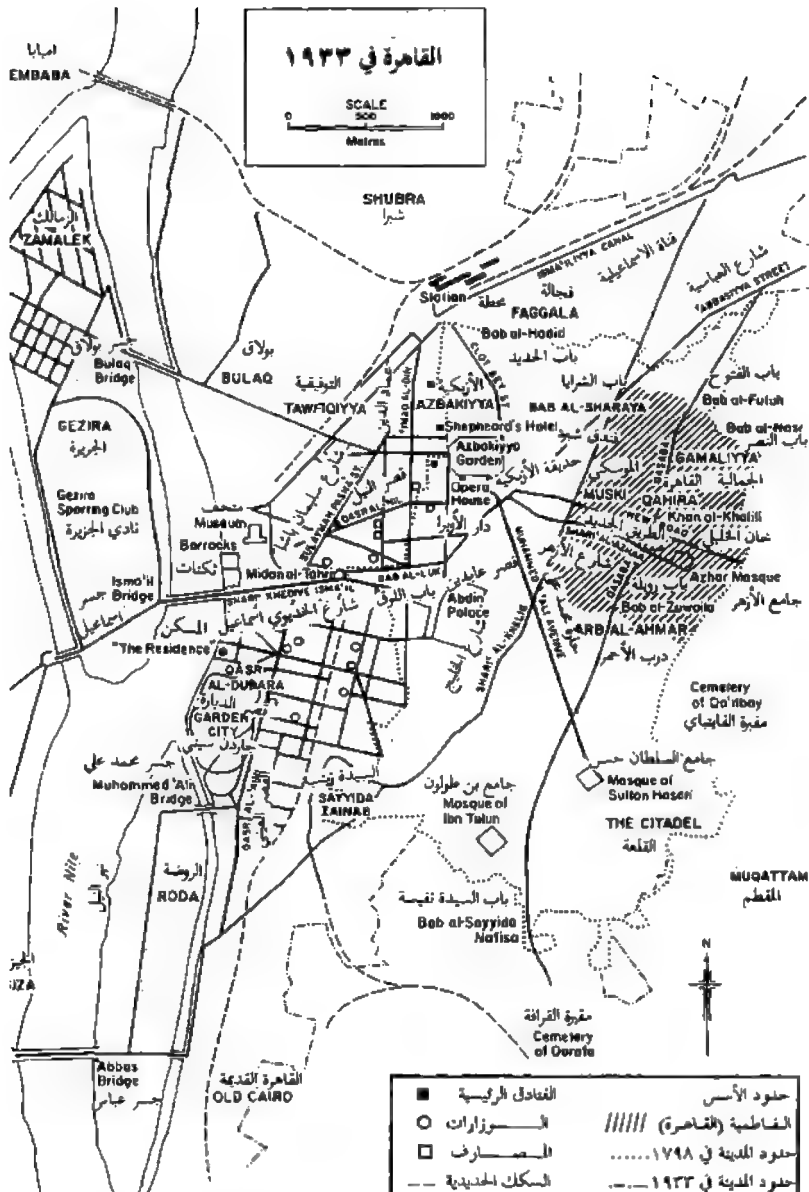
بدأت المدينة الغربية التي كانت أقطابها الرئيسية تتمثل في الفنادق والمصارف في حي الاسماعيلية وقصر عابدين الملكي وسفارات ووزارات حي قصر العيني ، وكأنها تتمركز حول

اثنين من أكثر رموز الاحتلال الأجنبي وضوحاً للعيان : الثكنات البريطانية في قصر النيل و« المسكن » حيث يقطن جميع الممثلين المتنفذين من بريطانيا العظمى . وبقيت المدينة التي صممت إبان عهد اسماعيل مركز الأعمال ، إذ اختفت القيلات وحل محلها مباني ضخمة . وكان هناك تجمع للمخازن الكبيرة والبوتيكات والمصارف وأرقى الفنادق ( بما فيها فندق شبرد الذائع الصيت الذي أعيد بناؤه مرات عديدة ولكنه سيختفي من الوجود أخيراً عقب الحريق الهائل عام ١٩٥٢ ) . وهناك أيضاً كان السكان الأوروبيون متجمعين وقد كانوا قابضين على زمام كل سلطات القرارات السياسية والاقتصادية . وفي العديد من المناطق ضمن هذا المثلث الذي كان رأسه محطة القطار وكانت قاعدته شارع الخديوي اسماعيل كانت أغلبية السكان من الأجانب ( ومعظمهم أوروبيون ) عام ١٩٢٧ . ( فمثلاً في التوفيقية كان ٦٢٫٣٪ من السكان أجانب ) ، وكانت هذه المنطقة إجمالاً تحتوي ٢٣٫٥٢٤ أجنبياً من أصل ٦٤٫٠٠١ ( أي ٣٧٪ ) . ويقع المركز السياسي إلى الجنوب على طول القصر العيني ، في شبكة من الشوارع المصممة على شكل قضبان متشابكة ، وهناك تتركز معظم الوزارات والخدمات الحكومية الرئيسية . ويقع إلى الغرب من ذلك الحي السكني المترف « الجاردن سيتي » الذي يمتد من جسر اسماعيل إلى الروضة . لقد عبرت هذه الأحياء الجميلة نهر النيل وامتدت في الزمالك شمال حدائق نادي الجزيرة الرياضي ، الذي أنشأه البعثانيون للترفيه عن أنفسهم جسدياً ومعنوياً . وتتنازع « الروضة » جنوباً و « الجزيرة » غرباً بسمة سكنية مترفة للثقلية الوسطى العليا . وتبين سمات المدينة الغربية ( الأعمال والمساكن الرفيعة ) لماذا لم تمتد قطب سوى ٣٥٠٫٠٠٠ ساكن بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه ( سكانها يمثلون ٢٩٫٧٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٣٧ وهي نسبة لم يطرأ عليها تغير يذكر منذ بداية القرن ٢٠ ) .

أخذت مدينة جديدة بالتشكل تدريجياً في الشمال معيزة بمبوزاً واضحاً في الغرب بالتطور الاقتصادي الذي بدأ في بولاق وشبرا ، بينما احتفظت هيلوبوليس في الشرق بطابعها كمناطق سكنية للبورجوازيين والطبقة الوسطى مع عنصر واضح وبارز من الأقليات المصرية . وضم قسماً شبراً و « الوالي » اللذان كانا يسكنهما ٣٠٫١٣١ نسمة في ١٨٨٢ ، حوالي ٢٧٢٫٦٢٦ نسمة في ١٩٢٧ . لم يتوقف قسم سكان القاهرة القاطنين في المنطقة الشمالية عن التزايد منذ بداية القرن فقي ١٨٩٧ كانوا ١٢٫٠٩٪ وفي عام ١٩٠٧ ( ١٦٫٥٪ ) وفي عام ١٩١٧ ( ٢١٫٥٪ ) وفي ١٩٢٧ كانوا ٢٧٫٦٪ . وفي عام ١٩٣٧ كان في المنطقة الشمالية بأكملها ٤٥٠٫٠٠٠ نسمة ( حوالي ٣٤٪ من مجموع سكان القاهرة ) وهو عدد أكبر من مثله في المدينة الشرقية وأكبر بكثير من المدينة الغربية . وأتاح

القاهرة في ١٩٣٣

SCALE  
0 500 1000  
Metres





تطور المواصلات الفرصة لإعمار مناطق نائية (مثل الضواحي الخنوية للمعادي وحلوان) والتوغل إلى مساحات أبعد إلا أن تلك المناطق لم تحظ سوى بعدد محدود من السكان .

كانت المدينة «الجزء» صورة لمجتمع مقسم.. صورة لبلد مستعمر . وكان تفوق الأجانب واضحاً في جميع رموز المدينة وهم يعيشون محاطين بالأسوار الحصينة لأعمالهم وأحيائهم السكنية . أما بالنسبة للمصريين فمعزلتهم كانت واضحة لا لبس فيها : أن يستسلموا للاختناق البطيء في الأحياء القديمة أو أن يقبلوا بالتأقلم مع غط من الحياة جاءهم من الخارج .

### القاهرة : المدينة العاصمية ( ١٩٣٦ — ١٩٧٦ ) \*

« كانت القاهرة في ذلك الحين تعج بنشاط مزدهر .. وكان المراقبون يذهلون لما يظاهرون من مظهر حجم المدينة الهائل . وأصبح الازدحام مخيفاً لشدته . وظهر التفاوت الطبقي والفارق الكبير في نمط حياة كل طبقة حتى ليكاد يصل إلى قيمها وأخلاقياتها، وكذلك السمات الخاصة بالمناطق المختلفة ، كل ذلك دل دلالة واضحة على انقسام وتشردم من شأنهما أن يحملا القاهرة إلى مدينة لا حول لها ولا قوة . إلا أن الضوضاء والصخب اللذين يصدران أحياناً عن هذه الكتلة البشرية غير المتناغمة والتي تزخر بالحركة يكشف عن وحدة مخفية . لقد استجمع العملاق أشلاء المتناثرة وسدد ضربته المحكمة » (٦) .

يعتبر عام ١٩٣٦ تاريخاً سياسياً ليس فيه دلالة معينة بالنسبة لمصر : توقيع المعاهدة الأنغلو — مصرية لم يضع حداً للتفوق السياسي للبريطانيين الذي لم ينته إلا مع ثورة ١٩٥٢ ، ولم ينه الاحتلال العسكري الذي غسلت آخر آثاره عام ١٩٥٦ ، ومع ذلك يصح القول بأن تلك الفترة التي بدأت في ١٩٣٦ قد شكلت بالنسبة للقاهرة بداية عهد جديد . فمنذ ذلك الحين أضحت حياة القاهرة وكل ما يطرأ عليها مرهوناً بتطور ديمغرافي مَرّ بتغير مفاجئ . إذ كان سكان القاهرة حتى عام ١٩٣٧ يتزايدون بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١ر٥ إلى ٢٪ ( ١٨٩٧ — ١٩٠٧ : ١ر٤٪ وعام ١٩٢٧ — ١٩٣٧ ، ٢ر٢٪ ) . ومنذ ذلك الوقت ارتفع معدل الازدياد ارتفاعاً مطرداً إلى أن وصل إلى ٤٪ : ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ،

\* للاطلاع على دراسة حديثة للقاهرة خلال تلك الفترة يمكن للقارئ الرجوع إلى كتاب

٤٨٪، ١٩٤٧ - ١٩٦٠ ومن ١٩٦٠ - ١٩٦٦، ٤٪. وسكان القاهرة الذين تضاعف عددهم بين ١٨٨٢ - ١٩١٤ (٣٢ سنة) تضاعفوا ثانية ما بين ١٩١٧ - ١٩٤٢ (٢٥ سنة) ثم تضاعفوا للمرة الثالثة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٦٦ في ١٩ عاماً فقط. ونتيجة لهذه الوثبة إلى الأمام قفز هذا الجزء من سكان مصر المثلثين في القاهرة والذي ارتفع تعدادة تدريجياً من ٦٪ إلى ٨٢٪ (في ١٩٣٧)، قفز حاجز الـ ١٠٪ في ١٩٤٧ واجتازته إلى (٨٠٪). ثم تزايد بسرعة كبيرة إلى (١٢٨٪) عام ١٩٦٠ ثم إلى (١٦٪) عام ١٩٧٦. ويشير تباطؤ التزايد المبين في الإحصاء العام للسكان عام ١٩٧٦ (وهو تزايد سنوي قدره ١٨٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦) إلى تغير في الاتجاه سيكون له دور في تبديل هذه المعلومات الأساسية على المدى البعيد فقط.

ويمكننا أن نقرب إطلالة «مدينة القاهرة الثالثة» كما ورد في كتاب مارثيلو «Marthelot» نتيجة لهذا الارتفاع الديمغرافي المذهل. مدينة لها من الضخامة والتطور المتسارع ما يسوغ تسميتها «بالعاصمة الأم» المدينة الأولى في إفريقيا وإحدى أهم المدن في العالم، إلا أنها تتمتع بسمات تجعلها ظاهرة مصرية تماماً.

## ٩ - الديمغرافيا المتسارعة الازدياد أبداً<sup>(٧)</sup>

عندما يشرع المرء في بحث ديمغرافية مصر والقاهرة وتعداد السكان اليوم تطالعهم أرقام تصيبه بالدوار. فمساكن القاهرة ازداد عددهم ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ من ١٣ مليون إلى مليوني نسمة. ثم أصبحوا عام ١٩٦٠ (٣٣) مليون نسمة وارتفع عددهم عام ١٩٧٦ إلى (٥١) مليون. إلا أن القاهرة «العاصمة» بما فيها المناطق الحضرية في محافظة الجيزة على ضفة النيل الغربية) كانت تضم عام ١٩٧٦ ما يقرب من (٦٧) مليون نسمة (أي ٨٨٪ من سكان مصر) وضمت «القاهرة العظمى» ٨ ملايين نسمة.

والحق أن مصر بأكملها عانت من ثورة ديمغرافية حقيقية، فارتفع تزايدها السنوي من المعدل الوسطي (١٢٪) ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ إلى (١٩٪) ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ وأخيراً إلى (٢٦٪) من ١٩٤٧<sup>(٨)</sup>.

إلا أن ظاهرتين اجتمعتا في القاهرة فزادت من حدة سرعة التزايد السكاني فاقت كل تصور وصلت ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٦ إلى (٤٪) وتجاوزت ذلك الرقم. وهذا فاقت النسبة الطبيعية لتزايد السكان في القاهرة التي بقيت معتدلة أمداً طويلاً نظيرتها في مصر

كلها. وترتب على ذلك نتيجتان: الأولى هي أن سكان القاهرة كانوا فتيين جداً (حوالي ٥١٪ من السكان كانوا تحت سن العشرين عام ١٩٦٠). والثانية هي أنه لم يعد بالإمكان تصور إيقاف تزايد سكان القاهرة بمجرد الحد من الهجرة الداخلية. لقد أصبحت زيادة حجم القاهرة وتوسيعها أمراً لا مفر منه ويجب تخطيطه. أما الظاهرة الثانية فهي زخم الهجرة الداخلية التي يتدفق بموجبها سيل لا ينتهي من البشر على القاهرة آتين من جميع أنحاء مصر. لقد أثرت هذه الحركة في جميع المدن المصرية ولكن القاهرة كانت أشدها تأثراً: فما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ استوعبت ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع المهاجرين المصريين، وفي عام ١٩٦٠ قدرت الإحصاءات أن حوالي ١٠٠٠.٢٧٠ قاهري (وهم ثلث سكان القاهرة) قد ولدوا خارج المدينة. لا ريب في أن حمى هذه الهجرة الداخلية تتصل بالتزايد الديمغرافي الحاد الذي تمر به مصر وكذلك بالضغط الريفي التي قارت حد الانفجار وبالبطالة المتفشية في الأرياف نتيجة لتلك الضغوط. كما أنها ترجع إلى سياسة التصنيع التي طبقت بحماسة واندفاع ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ واجتذبت عدداً لا يستهان به من الناس إلى المناطق المحيطة بالمجمعات الصناعية الناشئة في شمال القاهرة وجنوبها. ويشكل تباطؤ هذه الجهود الصناعية أحد أسباب الانخفاض المفاجيء للتزايد في القاهرة عقب عام ١٩٦٦. لقد فاقمت جموع المهاجرين هذه والمؤلفة من أفراد ذوي ثقافة ضحلة نسبياً (٤٥.٦٪ أميين) ومعظمهم ليسوا ذوي خبرة مهنية تذكر (٤٢.٦٪ من العمال كانوا دون مؤهلات) والذين يتقاضون دخلاً أدنى من المعدل الوسطي. فاقمت المشاكل المتعددة التي تواجهها القاهرة وزادت من حدتها بشكل ملموس وواضح. فالمهاجرون القادمون في آخر موجات الهجرة هم أناس فقراء يرزحون تحت ثقل البطالة ومطالبهم سواء الاجتماعية منها (المعونة المادية، وإيجاد السكن) أو الاقتصادية (العمل) أو الثقافية (التعليم) جميعها مطالب ملحة تنتظر حلاً عاجلاً.

ومن السهل أن نفهم ألا يُحدث رحيل بضعة آلاف من الأجانب عقب الزوينة التي أخذت تشتد بعد ثورة ١٩٥٢ وأزمة قناة السويس خاصة ١٩٥٦ أي ضجة أو ألا تلفت هجرتهم أنظار أحد مع أنه كان من بينهم عدد كبير من الأخصائيين من أعلى المستويات والخبراء والفنيين الأكثر تواضعاً في خبرتهم وقد حرمتم هجرتهم مصر من ثروات كان بقاؤها يغنيها. أما في الأوساط السياسية والاجتماعية فكان لهذا الرحيل دلالة كبيرة، إذ أسهم في

عن عيوبها ونفرتها، في إعادة مصر لأهلها، كما أثار هذا الرحيل توزيعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً غير وجه المدينة .

قلب مفعول هذه الاندفاعات الديمغرافية المحمومة بنية المدينة رأساً على عقب فانقلبت مواقع القطاعات الكبرى في القاهرة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ إذ تغيرت المدينة القديمة والمدينة الغربية والمدينة الشمالية خلال عشر سنوات من ٣٤، ٢٧ و ٣٤٪ من مجموع السكان على التوالي إلى ٣٢، ٢٥ و ٣٨٪<sup>(٩)</sup> . وقد استمر هذا التبدل حتى يومنا هذا بحيث أن مركز جاذبية المدينة الذي كان ينتقل منذ ستين عاماً ما بين الشرق والغرب بدأ يميل الآن إلى الثبات في المنطقة الشمالية .

واستمر الانحطاط النسبي للمدينة ذات « الطابع الشرقي » والذي بدأت معالمه تتضح منذ ١٩٣٧ وأخذ في التسارع منذ نشوب الحرب . إن الازدياد المعتدل لأعداد السكان في « الأقسام » الستة التي تشكل هذا الجزء من القاهرة ( في ١٩٤٧ : ٥٧٤ر٠٥١ ) وفي ١٩٧٦ ( ٧٧٣ر٠٥٣ ) يتناسب طردياً في نسبته مع انحطاط مستمر : في ١٩٤٧ ضمت هذه « الأقسام » الستة ٢٨٪ من مجمل سكان القاهرة، وفي ١٩٦٠ ( ٢٢ر٢٪ ) وفي عام ١٩٧٦ بلغت النسبة ١٤ر٣٪، إلا أن المدينة القديمة لم تتوقف عن القيام بدور هام في حياة القاهريين . فأوت قسماً كبيراً من أشد السكان فقراً وخاصة المهاجرين الجدد الساعين إلى سقف يظلمهم حين يصلون إلى القاهرة . إنه نفس الدور الذي تلعبه مدن الصفيح المستعمرة في شمال إفريقيا . كما يوضح لنا هذا الوضع الكثافة الكبيرة ( ١ر٠٠٢ نسمة في الهكتار الواحد في « باب السرايا » . ولكن هناك كثافة أعلى تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة في بعض الأحياء، مثل تلك الموجودة في « العُطُوف » ٢ر٢٨٠ نسمة ) . لقد بلغت هذه المناطق حد الإشباع الديمغرافي، وهذا يفسر أسباب تباطؤ التزايد الإجمالي في القاهرة منذ ١٩٦٦ الذي يتضح بجملاء في « الأحياء القديمة » حيث يبدو أن انحطاطاً في التعداد السكاني قد بدأ . وبين لنا تكدر السكان ظاهرة عجيبة حقاً . وهي سكنى المقابر في القاهرة . فالمد البشري الذي أغرق المدينة حين لم يجد متسعاً للتوسع الحضري باتجاه الشرق بدأ باحتلال مدن الموتى في « قايتباي » ؟ و « القرافة » حيث بنيت القبور على شكل منازل حقيقية اصطفت على جوانب شبكة منتظمة من الطرقات . ومنذ عام ١٩٤٠ غزا المتربصون الباحثون عن مساكن رخيصة هذه المقابر وتقدر الأعداد التي تسكن هناك بحوالي ١٠٠ر٠٠٠ نسمة هم عموماً من البؤساء المساكين .

كما تباطأت تحسينات المدينة الغربية التي أضحت مركز المدينة نتيجة للاندفاع نحو ما وراء النيل: ٥٧٥٠٧٨٨ نسمة عام ١٩٤٧؛ ثم ٦١٧٠٤٨٠ عام ١٩٧٦ في الأقسام الخمسة في الغرب إلا أن ذلك لا يمثل سوى تناقص منظم في هذا الجزء من سكان القاهرة: ٢٨١٪ عام ١٩٤٧ و ١٩٦٪ عام ١٩٦٠ ثم ١٢١٪ عام ١٩٧٦. وتفسر لنا وظائف هذا القسم كمركز للنشاطات والخدمات الإدارية واستعداده ليكون منطقة سكنية مرفقة مما لا يسمح بوجود كثافة كبيرة، كل ذلك يفسر هذا الركود. تواصل التوسع في المدينة باتجاه الغرب حتى ما خلف النيل ووصلت أمبابا والجيزة اللتين ضمتا ٥٣٧٠٧٨٩ نسمة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ١٠٦٢٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وهو ازدياد يبلغ ٩٨٪ أي أكبر من الازدياد الذي عرفته القاهرة بأكملها خلال الفترة نفسها (٩٦٪). وبلغ تعداد سكان محافظة الجيزة عام ١٩٧٦ التي ينتمي جزء كبير منها إلى الكتلة الحضرية للقاهرة، حوالي ٢٤١٩٠٢٤٧ نسمة.

إلا أن المنطقة التي شهدت أكثر التغيرات المذهلة إنما هي المنطقة الواقعة شمالي المدينة. ففي عام ١٩٤٧ كان فيها ٧٣٢٠١٥٣ نسمة، ثم أصبح العدد ٢٠١٤٠٨٣٧٠ عام ١٩٧٦؛ أي ازدياد يبلغ ٣٨٧٪. إن المنطقة الشمالية التي كانت تضم ٣٥٧٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٤٧ و (٤٦٥٪) عام ١٩٦٠، يقطنها اليوم أكثر من نصف هذا العدد (٥٥٨٪ عام ١٩٧٦) وبدأت البقع المتفرقة من التطور الحضري بالاتصال لتصبح منطقة واحدة. إن هذا التزايد من النشاط والتسارع بحيث يبدو وكأن مستقبل القاهرة قد يتخذ شكله وأبعاده هناك: كان للمشاريع القائمة للوصول السريع بين الشمال والجنوب (العاصمي)<sup>(١٠)</sup> ولتصنيع المنطقة دور في تدعيم حركة تبدو وكأنها ظاهرة طبيعية وكأنما تستأنف عاصمة مصر في منتصف القرن العشرين حركة باتجاه الشمال وتشمل المراحل المتابعة للفسطاط (٦٤٠) والأقصر (٧٥٠) والقطايع (٨٧٠) وأخيراً القاهرة (٩٦٩).

بدأت في الطرف الآخر من القاهرة في الجهة الجنوبية حركة توسع مماثلة بحمية ونشاط وإن جاءت متأخرة قليلاً. وإذا ما كانت القاهرة القديمة مثلها مثل الأحياء القديمة تسجل الوقت إن صح القول (٤٩٪ من مجموع السكان في ١٩٤٧، و ٥٤٪ في ١٩٧٦) في حين تواصل التفوق في العدد (من ١٠٠٩٠٤ إلى ٢٧٣٠٦٧٠) نجد أن المناطق السكنية الحضرية مثل المعادي وحلوان قد اجتاحتها موجة محمولة من الازدياد السكاني فقد زاد تعداد

المعادي من ١٩٩٤م إلى ١٩٤٧م عام ٢٨٧.٠٥٦ إلى ١٩٧٦م . وقفز تعداد حلوان من ٤٠.٢٨ إلى ١٩٠.٣١٦ نسمة وهو ازدياد يحطم الرقم القياسي بتسارع ١٢٠.٠٪ خلال ثلاثين عاماً ، وهو مرتبط بنهضة الصناعة في تلك المنطقة . لقد ظهر إلى حيز الوجود قطب جديد في القاهرة — في الجنوب تحديداً — تجاوز الأمكنة والمساحات التي بقيت بانتظار إيجاد مخرج لها .

## ٢ — مشاكل مدينية

إن للأرقام والإحصاءات المذكورة آنفاً من الفصاحة والتعبير ما يكفي للتنبؤ بضخامة المشاكل التي تواجهها القاهرة المعاصرة والتي تتعلق بالهجرة التي ترافق التطور المديني وحياة السكان أنفسهم . ويتناول مصدر هذه المشاكل الحياة اليومية لهذا الكم الهائل من البشر الموزعين على مساحة أكثر من ٢٠.٠٠٠ هكتار وهي مشاكل تدرك بنوع مثيلاتها التي تثير دعر فنيي العواصم الغربية فتمتقع وجوههم لدى ذكرها ، إلا أنها تقع في بيئة اقتصادية واجتماعية لبلد يقدر دخل الفرد الواحد فيها بحوالي ( ١٩٧ ) دولاراً لا غير عام ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أن تقدماً ملموساً قد طرأ في هذا المجال منذ الحرب ، لا يمكننا القول أن بحوزة مدينة القاهرة بنى إدارية ستمكها من تنظيم تطورها . وقد جاء إنشاء بلدية القاهرة عام ١٩٤٩م ووزارة الشؤون البلدية والقروية ضمن ذلك السياق معلماً بارزاً أعلن بداية مرحلة هامة اكتملت بإلغاء امتيازات الأجانب واستعادة المصريين لإدارة المرافق العامة (إنهاء الامتيازات من عام ١٩٤٧ ، إلغاء المحاكم المختلطة ١٩٤٨ ، تأميم وسائل النقل ١٩٥٦ ) وأخيراً إلغاء هبات الوقف أو إحكام السلطة عليها . إلا أن التردد والحيرة في شأن الصيغة التي ستعطى لإدارة القاهرة والنزوع إلى إدارة المدينة من القمة بأسلوب بيروقراطي قد أعاق دون شك تخطيط تطوير المدينة بقدر ما ساهم في ذلك نقص الموارد الكافية أو كون الجزء الغربي من المدينة يعتمد على بنية إدارية مستقلة ( محافظة الجيزة ) . ولم تكن محاولة التنظيم كافية إجمالاً لوقت طويل فيما خلا قطاعات محدودة مثل المعادي واهليوبوليس ومدينة نصر والمدينة الفاطمية .

وحينما كانت تبدل محاولة للتخطيط كانت تمنى بإخفاق ذريع لبعدها عن الوقائع الحقيقية التي كان من الممكن التنبؤ بها : فالخطة الرئيسية لعام ١٩٥٦ وضعت سقفاً لها هو ٣٥٠.٠٠٠ نسمة للقاهرة . وقد يتبادر إلى الأذهان بأنه كان بإمكان اللجنة العليا المشكلة للإشراف على تطوير القاهرة أن تكون أكثر واقعية وكفاءة فيما قامت به .

إن إحدى أشد المشاكل تعقيداً في القاهرة هي مشكلة حركة السير . وقد بُذلت جهودات كبيرة بعد ١٩٥٢ لتوسيع وتحسين شوارع القاهرة التي كانت مهددة بالاختناق نتيجة الحجم الهائل لسيول السيارات . وكان أحد أعظم الإنجازات وأروعها (والتي كان لها دلالة سياسية واضحة هو تطوير الساحة المركزية (ميدان التحرير) الذي تخلص عام ١٩٤٦ من الفكنكات البريطانية التي كانت تجثم على حوافه . وكذلك إتمام كورنيش النيل بطول خمسين كيلومتراً والذي أزاح من طريقه آخر العتائق وهو حديقة «المسكن البريطاني» التي كانت تمتد على مساحة كبيرة إلى أن تبلغ النهر . وتخف بالقاهرة اليوم شبكة من الطرقات السريعة التي ترسم الخطوط العريضة لشكلها الجديد . وتم تحسين الاتصالات بالجزء الغربي تحسباً ملحوظاً عبر بناء «جسر الجامعة» عام ١٩٥٨ وكذلك بإشادة جسر يصل بين «جسر بولاق» و«جسر اسماعيل» (الذي يدعى الآن قصر النيل) . لم يكن هذا التقدم كافياً لحل مشاكل ازدحام السير الناجم عن حجم المدينة (حوالي ٥٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب وعشرة كيلومترات من الغرب إلى الشرق) وعن طول وبعد الرحلات اليومية التي يقوم بها القاهريون (من الضواحي البعيدة في الشمال والغرب والجنوب إلى المركز) والتي ساهمت في زيادة حدة مشكلة السير . وترزح وسائل النقل العامة تحت ضغط هائل وبكفي المرء أن يشهد منظر الحافلات والقطارات الغاصة بمن فيها والتي تطفح من جوانبها جموع الركاب ليأتيه البرهان اليومي على فداحة المشكلة . وقد ساهم رفع القيود عن استيراد السيارات (المركبات) الخاصة في تردي حال الاختناق في حركة السير من سبب إلى أسوأ، ويكون ذلك واضحاً للغاية عندما يقترب المرء من مداخل جسور النيل . كما تعاني أنظمة التصريف الصحي ومحطات الضخ من فرط العبء الملقي عليها وهي تهدد من حين لآخر بأن تتفياً ما بداخلها : وقد طفحت المصارف الصحية عام ١٩٦٥ خاصة في المناطق المكتظة بالسكان — وهي في الأساس أسوأ المناطق تجهيزاً من هذه الناحية — وتفاقمت المشكلة إلى أن اضطر الفنيون في الحالات الشديدة إلى تغطية عدد من فتحات تهوية المصارف الصحية بطبقة سميكة من الأسمنت ليتجنبوا الانفجارات وحمامات الأبخرة الكريهة الرائحة التي تنبعث منها . وقد كتب أحد الصعاليك على واحدة من هذه البروزات التي تشبه الهضبة الصغيرة لبيوت الحمل — في ضاحية السيدة زينب ، بروح الفكاهة الذي يميز أهل القاهرة والذي يعبرون عنه أحياناً بنكات فيها جلالة ، كتب : «مقام سيدي بلدية» . وعززت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت ذلك العام من احتمال أن تجد معظم هذه المشاكل الملحة حلاً لها ، إلا أن الأماكن المخفية البعيدة في المدينة بقيت تعاني كل شتاء من تهديد الفيضان .

ويأتي جمع القمامة في موقع مشابه من حيث ما يعترضه من مشكلات وما يعانيه من عدم الكفاءة في القيام بتلك المهمة .

ويبقى أهالي القاهرة أسرى مشاكل السكن والعمل الملحة . وقد نوهنا من قبل بأن إحدى سمات التحضر في مصر هي أنها ليست مرتبطة أساساً بعملية التصنيع كما كانت عليه الحال في أوروبا . وقد كان القطن قبل كل شيء هجرة ريفية سببتها مشاكل زراعية لا يمكن التغلب عليها . لذلك فلا عجب أن تكون البطالة هامة للغاية في القاهرة : وحسب ما جاء في إحصاءات ١٩٦٠ فإن (٦٦٫٨٪) من السكان «العاملين» ليس لهم عمل معين أو هم دون عمل دائم ؛ و (٢٣٫٥٪) من السكان يعملون في الخدمات العامة ، و (٧٫٥٪) فقط يعملون في الصناعة . وبعد التصنيع ضرورة حيوية في القاهرة ولكننا نجد أن جزءاً قليلاً من القوة العاملة المتوفرة يعمل عملاً فعلياً كمستخدمين حسب مفهوم الكلمة في حين بقيت كمية هائلة من البشر لا عمل دائم لها ووجدت نفسها مرغمة على القبول بمستوى متدن جداً من المعيشة ، ذلك على الرغم من الإنجازات التي تحققت في القسم الشمالي من القاهرة وفي حلوان . ولا ريب أن لمثل هذا الوضع عواقبه المحتممة على مشكلة السكن . وقد تفاقمت الكثافة الإجمالية للمدينة وتردت إلى حال أسوأ بكثير من قبل نتيجة للتزايد الديمغرافي : إذ كانت الكثافة (٧٩٫٦) نسمة في الهكتار الواحد عام ١٩٣٧ ، و (١٥٦) نسمة عام ١٩٦٠ ثم (٢٨٥) نسمة عام ١٩٧٦ . والحال أسوأ ما يكون في الأحياء القديمة ، فالحاجة إلى السكن التي لا شك أنها حاجة ملحة هي أمر يصعب تحقيقه ، إذ أن من يعاني تلك المشكلة هم الفقراء الذين لا يملكون شئوى تقير . وقد تدهورت الأمور باطراد نتيجة لتردي حال المساكن الموجودة في الأحياء القديمة ، ويقدر أن ١٢٫٠٠٠ وحدة سكنية تصبح غير صالحة للسكن سنوياً . وكان من الضروري تبعاً لما جاء في دراسة أجريت عام ١٩٦٥ بناء ١٤٠٫٠٠٠ وحدة سكنية خلال خمس سنوات أي ٤٠٫٠٠٠ وحدة لتغطية التزايد المتوقع للسكان و ٣٠٫٠٠٠ للتقليل من حدة الكثافة القائمة و ٧٠٫٠٠٠ لاستبدال الوحدات المتداعية . وبما أن عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها فعلاً ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ يقدر بـ ٧٥٫٠٠٠ وحدة يمكننا الاستنتاج بأن الوضع أخذ في التدهور خلال تلك الفترة . ولم تتمكن الجهود التي تستحق كل مدح لبناء مساكن شعبية من استيفاء الاحتياجات القائمة (مجمعات المساكن العمالية : في أمبابا ٢٫٠٠٠ مسكن وفي حلوان ٣٫٠٠٠ مسكن) : فكثافة السكن في الغرفة الواحدة التي كانت شخصين في الغرفة عام ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٢٫٣ شخص في ١٩٦٠ ويبدو أنها استمرت في الارتفاع منذ ذلك الحين .



وقد ارتأى المخططون المذكرون لتلك المشاكل إنشاء مدن محيطة بالقاهرة في المناطق التي لا زرع فيها؛ فمثل هذا التطوير من شأنه أن يخفف الضغط البشري الذي يرهق كاهل العاصمة. وقد نجح مشروعان ضخمان ضمن ذلك التخطيط في البروز إلى حيز الوجود. وقد باءت محاولة إقامة بلدة جديدة على جبل المقطم في (١٩٥٤ — ١٩٥٦) بفشل ذريع نتيجة لصعوبة الاتصالات مع القاهرة، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية القاسية على ذلك السفح الجبلي. أما مشروع إنشاء مدينة بأكملها — مدينة نصر — شرقي القاهرة ما بين العاصمة وهيليوبوليس فقد لقي قسطاً أكبر من النجاح والفضل في ذلك دون شك راجع إلى الدعم الهائل الذي قدمته الحكومة بغية جعل هذا المشروع واحداً من الإنجازات المشهودة لنظامها. وكان من المفترض إتمام بناء «مدينة النصر» خلال عشرين عاماً أو ما يقارب ذلك في المنطقة الجافة ما بين العباسية وهيليوبوليس. وكان من المتوقع أن يسكن فيها حوالي ١٠٠.٠٠٠ شخص ثم ٥٠٠.٠٠٠ على المدى الطويل. وقد ضم مخططها مساكن من أنماط مختلفة (تتراوح من نمط الفيلات المخصصة للموظفين المرموقين إلى مجمعات سكن العمال) كما سيتم توفير عمل سواء أكان إدارياً أم وزارياً أم صناعياً. وبرزت المدينة الجديدة من بين رمال الصحراء في بضعة أعوام. إلا أن «مدينة نصر» نجحت في إسكان ٦٥٣٤٧ نسمة عام ١٩٧٦ في حين ازداد عدد سكان القاهرة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بفارق ١.٧٣٥.٠٠٠ نسمة؛ ولكي يصبح في الإمكان مجازاة السرعة الراهنة للزيادة في القاهرة لابد من إنشاء ما يربو على عشر مدن ماثلة في الصحراء خلال فترة وجيزة لعل ذلك يقلل في امتصاص العجز الذي وقع في الماضي والازدياد الذي سيأتي به المستقبل. إلا أن تكاليف إنشاء مدينة نصر بلغت مبالغ باهظة للغاية، بحيث يستحيل أن تكون مثل هذه الفرضية واقعية.

### ٣ — وجوه المدينة

ساهم تاريخ القاهرة وتمركزاتها العديدة في إلصاق أجزاء من المدينة بعضها قرب بعض وهي تختلف في تصميمها المدني بقدر ما تتباين في دورها الاقتصادي وفي المستوى الثقافي والاجتماعي لسكانها؛ وبما لا شك فيه أن مثل هذه التناقضات كانت دائماً موجودة، إلا أن الحركة اليومية الدائمة لتنقلات مئات الآلاف من القاهريين ما بين الأحياء الفقيرة المركزية

الوعي لهذه الاختلافات فأصبحت نتيجة تلك الأسباب غير محتملة وتفاقت مشاعر الاستياء من وجودها أكثر فأكثر . وهنا تكمن دون شك أسباب الأحداث المأساوية التي جرت في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ : فنهب المخازن المترفة وأماكن اللهو والتسليه في الأحياء الغنية ما هو إلا انتقام قاهرة أخرى قد يكون المرء مر بها لسنوات وسنوات دون أن يعرف أي شيء عنها باستثناء بضعة مواقع سياحية لها بعض الأهمية حيث ينسدل الفلكلور قناعاً مناسباً على البؤس الذي ينتشر فيها .

لم يبق من المدينة الشرقية سوى تذكارات قديمة ، في المركز القديم وفي بولاق والقاهرة القديمة ، فلا تزال هناك بعض من نصب رائعة واجتماع بعض نوادر الفن المعماري ( في القصة هناك مجموعة الأبنية في « قلاوون » وفي « ناصر » وفي « برقوق » وحوالي « باب زويلة » ، حيث يقع السوق المسقوف العظيم و« درب الأحمر » ) كلها تشهد اليوم على روائع ألف سنة في القاهرة . إلا أن الانطباع العام هنا هو مزيج من البؤس الذي زاد من حدته إهمال المرافق العامة في هذه القاهرة المنسية . وتحل المباني الحديثة محل الأبنية العتيقة وسرعان ما تصبح خربة مهدامة ، أكل الدهر عليها وشرب قبل الأوان نتيجة لانعدام الصيانة ولكثافة السكان المفرطة فيها . إن الاستياء المحموم في الشوارع ما هو إلا وهم وسراب : انحسرت النشاطات التقليدية التي كفلت توازن المدينة القديمة ( التجارة والفنون اليدوية ) أو قد نراها مستمرة في منطقة « خان الخليلي » وكأنها « استعراض » لإمتاع السواح . وتقوم في القسم الغربي من المدينة القديمة ، من شارع بور سعيد ( الذي كان سابقاً الخليج / قناة القاهرة ) عملية للتحديث ( من الغرب ) تواكبها عملية انحطاط ( من الشرق ) وتحولان خلق منطقة انتقالية حيث تتم دراسة إمكانية دمج المدينتين معاً . إن هذه الأحياء هي في الغالب مناطق تم تجديدها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي تتحول اليوم إلى أحياء « بلدية » وتتلشى بقايا المدينة القديمة شيئاً فشيئاً وتسيطر الأحياء الفقيرة الحديثة على الساحة .

تنأى المدينة الجديدة غربي الأريكية وقصر عابدين بنفسها عن المدينة القديمة رويداً رويداً ، فالأعمال التجارية وغيرها ما تزال متمركزة في الأحياء التي خطط لها اسماعيل وكذلك تستمر الحياة الإدارية إلى الجنوب أكثر فأكثر . ولا تقوى الأبنية التي يعود تاريخها إلى بداية القرن والتي لا تلقى عناية كافية على الصمود طويلاً . إلا أن الفعاليات الدائبة ما تزال تنبض في « طلعت حرب » و « قصر النيل » و « الشريف باشا » وتشمل حركة السير خلال ساعات الازدحام . وقد اتخذ المركز التقليدي للأعمال التجارية « ساحة طلعت حرب » ( سليمان باشا سابقاً ) طابعاً رفياً إلى حد ما بالمقارنة مع ميدان التحرير المجاور ، حيث تلتقي سيول

السيارات التي تصب فيه من جميع أنحاء القاهرة بأنواعها . وقد أحيط الميدان بممرات مشاة مرتفعة ليتمكن المشاة من التحرك بأمان ويعيد صوت وقع الأقدام الدائب إلى الأذهان ما يقصده فريتس لانغ « Fritz Lang » بمفهوم « المدينة العاصمة » . ويقوم الميدان الذي يستخدم كمحطة للأوتوبيسات ومكان تجمع السيارات الشعبية العارمة في مناسبات الابتهاج والحزن والغضب بدور جبهة فاصلة بين القاهرة « الاستعمارية » و « العاصمة » كما يتضح من الأبنية المرتفعة التي تحجب رؤية النيل ( فندق الهيلتون ، وفندق الشبرد ومركز الجمع الإداري ومبنى الجامعة العربية ومبنى البلدية ) . وستمر خطوط الميترودينني شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً من ذلك الميدان كما هو وارد في مخططة .

وفي الجاردن سيتي بدأت مبان ضخمة حديثة بالتطاول بهاماتها بين القصور والفيلات بواجهاتها المهترئة وحدائقها التي تركت دون عناية حتى تحولت إلى براري تغطيها الأعشاب : لقد مهد رحيل الأجانب والمخطاط النخبة المصرية القديمة الطريق لظهور بورجوازية جديدة أقل ثراءً ولكن أوفر عدداً . ويجري النيل الآن لعشرات الكيلومترات بين سد مضاعف من الأبنية العالية التي تبين مدى التغير الذي لحق بمصر خلال الأربعين سنة الأخيرة . إن « واجهة النيل » هذه — التي يبتس لهيئتها بعض مخططي المدن — هي أروع مظاهر القاهرة في هذا العصر وأشدها تأثيراً في النفس فهي تمتد على طول نهر احتفظ بكل ماله من سحر ساعة بعد ساعة وموسماً إثر موسم والذي استعاد رونقه الليلي مع نهاية فترة التعتيم بعد الحرب مع إسرائيل . وقد أقيم جسر سادس لإتاحة المجال أمام سيل السيارات والعربات التي تحمل سكان الأحياء الغربية إلى المركز بعبور التدفق المهيّب لنهر النيل ، والجسر عبارة عن معبر فوق الجزيرة وناديه الرياضي ، حيث حل البرجوازيون المصريون والطبقة الحاكمة الجديدة محل المستعمرين . وتمتد الأحياء الجميلة في القاهرة الحديثة حول المنطقة المركزية : الزمالك والكورنيش . وتتنصب بالقرب منها القصور العظيمة : فندق شبرد والهيلتون والشيراتون والميديان . ولا تعكر أي شائبة مهما صغرت الصورة السحرية الأقرب إلى الخيال لنهر النيل هنا : فالمدينة القديمة ليست سوى لوحة خلفية نائية مترفة تتخللها المآذن وتمتد بعيداً حتى تبلغ القلعة .

وتحف بضفة النيل الغربية مبانٍ راقية وفيلات فخمة تبدو في بعض الأحيان وقد نال منها الكبر . وقد بلغت سرعة توسع القاهرة من هذا الطرف حداً بدا معه أن بضعة قرى قد علقت في الوسط . ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تتناوب الدور الريفية مع أكواخ القرميد بساكنها الجدد ومجمعات الشقق السكنية الحديثة من جميع المستويات .

وتشكل أحياء الطبقة العامة والأحياء التي ماتزال تحتفظ بطابعها الريفي البحت ، جزيرة للبروليتاريا الفقيرة في المنطقة الشمالية حيث تجدد مساكن الطبقة العاملة صداها في صفوف من المنازل الرخيصة في شارع السودان . أما إلى الجنوب فنضم أحياء «المهندسين» سكاناً من الطبقة الوسطى في حين أصبح «الدقي» واحداً من أولى الأحياء السكنية للطبقة الرجوازية في القاهرة . وإذا ما أتيت لنا فرصة مشاهدة القاهرة من الطائرة نبدو لنا الموجة الحضرية الممتدة إلى أن تصطدم بالعائق الذي لا يزال قائماً وهو سكة حديد «السيد» ويبدو الريف متماسكاً وراء امتداد المدينة فمنذ آخر بنايات المدينة وبعد بضعة أمتار من السكة الحديد تنبسط أمامنا الحياة الزراعية في الدلتا المصرية بألوانها الممتعة التي ماتزال تتبع دورتها بعد ألف من الأعوام . ولا شك أن كل هذا لن يستمر طويلاً ، إذ تتقدم المدينة عبر الجزيرة باتجاه الغرب وقد بدأت البنايات المتعددة الطوابق تشرئب بأعناقها الآن من بين الفيلات المتناثرة على طريق الأهرامات . وتحث المدينة خطاها باتجاه الشمال : مدينة تحتوي أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ نسمة من الفقراء الذين مازالوا قرويين إنها «بوراق الدكرور» التي بدأت بالتشكل خلف قضبان السكة الحديدية . وستكون الأراضي الزراعية لحافظة الجزيرة والتي لم تزول حتى وقت قريب وفقاً لمصلحة ورفاهية سكان المدينة ، هي المحطة الثانية في الموجة التي تحطت الضفة الشمالية لنهر النيل منذ ثلاثين عاماً .

وقد امتد الزحف الحضري في الشمال على طول الطرقات المترابطة التي تتشعب كأصابع اليد من منطقة الأزبكية . ويبين لنا مثل هذا النمط من التوسع التنوع الكبير للأقسام والضواحي المحيطة الموجودة في تلك المنطقة والمظهر الفج عموماً للأحياء المبنية بناءً رديئاً والمتصلة بشكل سيئ ، بعضها ببعض . وتتقدم المدينة بسرعة تمدن وحشي ضمن الأراضي الزراعية لريف «القليوبية» منطقة «البراج» التي كانت تفصل سابقاً عن القاهرة بامتداد حوالي ٣٠ كيلومتراً من الريف وهي الآن آخذة في الاندماج مع منطقة «القاهرة العظمى» . وفي الاتجاه الشمالي على طول النيل تطورت المدينة من ضواحي الطبقة العاملة في بوراق وشبرا وشكلت ضاحية فقيرة حتى «شبرا الخيمة» مع عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية . أما المنطقة التي تلي الكورنيش فتزعم خطة تطويرها إلى وضع تخطيط عصري للخراب المبكر الذي نال منها وقد اقتضى تطويرها إجراء تحديث دفع بمناطق السكان الفقيرة نحو الشرق عازلاً إياها عن النيل . وانتشر التحضر باتجاه الشمال الشرقي على محورين أساسيين ، الطريق الجديدة التي تتبع خط القناة الاسماعيلية القديمة والثاني هو سكة حديد السويس . ويحيط بالقرى القديمة خليط متنوع يصل عبر طريق «الوائلي» و «المطرية» إلى

« المرج » وهي المحطة الأخيرة المقترحة للمترو الشمالي — الجنوبي وتبعد ١٣ كيلومتراً عن مكان الإفلاخ من ميدان التحرير . ويقطن في هذه الضواحي حيث تتناوب قطاعات شبه ريفية مع المساكن الرخيصة « الحديثة » والمناطق الصناعية . سكان ينتمون إلى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الفقير وعلى الحواشي نجد سكاناً وصلوا مؤخراً إلى المدينة إبان عملية التحضر وهم يتأقلمون تدريجياً مع نمط جديد من الحياة .

تقدم المناطق الواقعة في الشمال الشرقي والشرق مثالين عن التحضر الطوعي وهما يتناقضان تناقضاً صارخاً مع الأحياء التي لا تحظى بتعاطف مماثل . فمنطقة هيليوبوليس أوغلت في الصحراء عندما استكملت المخطط المقترح لها في بداية القرن والذي تقدم به البارون أمبين . وقد خضعت المناطق المخصصة أصلاً لفيلات منفردة تنوسطها نصب غريبة « باذخة » من بداية القرن ( مثل نسخة عن معبد أنغكور الذي بناه المتعهد ) لغزو من أبنية مؤلفة من أربعة إلى خمسة طوابق . وقد أصبحت هيليوبوليس أشد ارتباطاً بالمدينة عبر توسع القاهرة من هذا الجانب وكذلك لاتصالها منذ البداية بمركز المدينة بخط المترو وبإنشاء مدينة نصر مؤخراً . وكانت هيليوبوليس ثاني مناطق البرجوازية السكنية بعد المنطقة الغربية في القاهرة يقطنها الأجانب والأقباط ومشاركة من الطبقة المتوسطة ممن أرسوا أسس طراز حياتهم منذ وقت بعيد . ومنذ ذلك الحين تحولت هيليوبوليس إلى منطقة « مسلمة » ويتواجد فيها الآن رجالات الجيش والإداريون بكثرة ، إلا أن المناطق الأنيقة الراقية بقيت في المركز قرب النيل . وأضحى اليوم الفاصل القائم بين هيليوبوليس ومدينة نصر ، كما يتضح من الأبنية المرتفعة على طول الممر الشرقي .

وتقدم القاهرة القديمة باتجاه الجنوب صورة مماثلة لما تقدمه بولاق في الشمال : صورة قاهرة تاريخية في طريقها إلى الاختفاء بخطى حثيثة . فمصر أيام زمان ما تزال ماثلة في بعض الأحياء ، حيث تطلعا آثار القرون المسيحية وبقايا الماضي في القسطنطين الذي يقف شاهداً على بداية التحول إلى الإسلام . وعلى طول الأوتستراد الذي يجاذي قناة جر المياه القديمة من القلعة وحتى النيل توافد السكان بسرعة كبيرة على المنطقة الواقعة ما بين القلعة والقاهرة القديمة ، حيث تزدهم الأبنية الرديئة الصنع التي تضاعف عددها مراراً بين أكثر أمثلة منازل الطبقة العاملة ( الحديثة ) يوساً والتي يمكن إيجادها في القاهرة ، إذ يلتصق بعضها ببعض بازدهام منكر وتوول للخراب بسرعة شديدة .. إنها أسوأ ما أجد عن الغرب في مجال تخطيط المدن .

ظلت القاهرة القديمة رديحاً طويلاً من الزمن الحد الجنوبي للخليط المتنوع من كتلة

القاهرة . أما اليوم فتندفع المدينة بكل نشاط وحمية باتجاه الجنوب على طول النيل على شكل وادٍ ضيق . وتعاود القطاعات الريفية بقراها ومجتمعاتها المظهور بعيداً عن القاهرة وعلى مبعدة من النيل . ولم تعد منطقة المعادي تلك المنطقة المزدحمة السكنية التي كانت ، حيث تغيب الفيلات الفخمة فيها وسط الحدائق والأشجار ، فقد تحولت إلى مدينة في طريقها إلى توسع شامل . أما في المناطق التي تليها فما يزال النسيج الحضري رقيقاً واهياً على طول الطريق ولكن سرعان ما سيؤري المرء خيالات الدخان ترسم على الأفق منبعثة من المداخل الطويلة لمصانع الفولاذ ومصانع حلوان التي تنتشر على مقربة منها مساكن الطبقة العاملة مزروعة في صحراء جرداء وريف منعزل بعيد عن النيل . ومن السهولة بمكان أن ننسى أن حلوان كانت الخيار الثاني الذي انتقاه الخديوي توفيق لسكنائه وأن غنى حلوان بالينابيع الحارة جعل منها بلدة منتجع صحي هادئة في العقود الأولى من هذا القرن .

## الخاتمة

تبين الصبغة الفجائية للتغير الذي عرفته القاهرة خلال القرن الماضي أسباب عدم استكمال المدينة العصرية كما هي اليوم . فالتوسع المحتوم للمدينة مثله في ذلك مثل الجلاميد التي يخلفها النهر الجليدي ، يمضي قدماً ويترك شظايا متفرقة منها الباهر ومنها الكابي التعس لماضيه السحيق والقريب ؛ فمن القلعة التي اختارها صلاح الدين مقراً له إلى ميدان التحرير مركز جاذبية المدينة الحديثة تتعاقب عشرة قرون من التاريخ في فوضى شاملة . فنحن إذ نستعرضها لا نرى النصب التي هي آثار رائعة من آلاف السنين وشواهد على حركة تطور أكثر حداثة وحسب ، وإنما تطالعنا أيضاً أنماط متباينة أشد التباين من أساليب الحياة تتعايش معاً جنباً إلى جنب في فوضى ممتعة غنية خليط من الألوان والأصوات : فترى جيواً من المدينة القروسطية وأحياء فقيرة حضرية معاصرة تمتد على أطراف أحياء حديثة وأحياناً تحيط بها وتؤطرها .

تطرح الاندفاع المتوثبة للقاهرة المتجهة أبداً نحو الشمال والغرب والجنوب في وجه مخططي المدينة مصاعب جمة وشائكة ، فلا حل يتبادر إلى الذهن سوى ما يقترح إعادة تصميم مصر برمتها . ولكن علينا في الحين الذي ننتظر فيه إيجاد الحلول باقتراب عام ٢٠٠٠ أن نضمن الحياة اليومية في جوانبها الأكثر مادية : السكن وحركة السير وتشغيل الخدمات العامة لهذه المدينة الاستثنائية المذهلة التي تثير في النفس الاضطراب والانهار في آنٍ واحد بتناقضاتها . كما يتوجب عدم تأجيل إيجاد حلول لهذه المشاكل لأمد طويل ، وإلا فإن القاهرة التي لعبت منذ وقت طويل دور صمام الأمان للتوسع الديمغرافي في مصر ستقلب إلى فتيل تفجير مصر في الغد .

## ملاحظات

- ١ — Gobineau, *Trois ans en Asie* (Paris 1983) vol2, p.41.
- ٢ — J. Berque, *L'Egypte, Imperialisme et Révolution* (Paris, 1967), p.85.
- ٣ — J. Fahri, *L'Egypte que J'aime* (Paris 1972), p.131.
- ٤ — P.Marthelet, «Le Caire, nouvelle métropole» in *Annales Islamologiques* VIII, 1969, p.189.
- ٥ — Expertly Studied by J. Berque and M. Shataa «La Gamaliyya depuis un siècle in colloque international sur l'histoire du Caire (R.D.A 1972) especially pp. 75-6, 78-9, 80-2.
- ٦ — J. Berque, *Egypt Imperialism and Revolution* (London 1972) p604.
- ٧ — يعود التعبير لـسيمون وجان لـاكوتور في :  
 Egypte en mouvement (Paris 1956).
- ٨ — انظر مثال :
- ٩ — D. Panzacin *L'Egypte d'Aujourd'hui: Permanence et Changements 1805-1976* (Paris, 1977).  
 Following J. Abu-Lughod, Cairo (Princeton, 1971)
- ١٠ — وسوف تستخدم فيما يلي التصنيف والأرقام اللذين قدمتهما مصلحة الإحصاء في إدارة القاهرة مما يستتبع بعض التعديلات في النسب المئوية .  
 تتضمن الشبكة المدروسة من قبل الشركة المساعدة في المرحلة الأولى خطأً شمالياً — جنوبياً من المرجح إلى حلوان بطول اثنين وأربعين كيلومتراً ونصف ويتقاطع فيما بعد مع خطين آخرين .





## BIBLIOGRAPHY

- Abu-Lughod (Janet), Cairo, Princeton, 1971.
- Askar (Garnal), A Statement on the population of Egypt, Cairo, 1976.
- Berque (Jacques), L'Egypte, Impérialisme et révolution, Paris, 1967.
- Berque (Jacques), et Shakaa (Mustafa), La Gama'iya depuis un siècle, in Colloque international sur l'histoire de Caire, RDA, 1972.
- Clerget (Marcel), Le Caire, Cairo, 1934, 2 vols.
- Farhi (Ibrahim) et al., L'Egypte que j'aime, Paris, 1972.
- Hassan (Shafiek S.), Characteristics of Migrant Families, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973.
- Hassan (Shafiek S.) and Dayem (Mohamed A.), Characteristics of Recent Migrants, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973.
- Jomier (Jacques), al-Kābira, la ville Moderne, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol. IV.
- Lacouture (Simonne), Egypte, Paris, 1963.
- Lacouture (Simonne and Jean), L'Egypte en Mouvement, Paris, 1956.
- Lane (E.W.) The Manners and Customs of Modern Egyptians, London, 1954.
- Mabro (Robert), The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford, 1974.
- Marthelot (Pierre), Le Caire, nouvelle métropole in Annales Islamologiques, viii, 1969.
- Marthelot (Pierre), Recherche d'identité et mutation urbaine: l'exemple du Caire, in R.O.M.M. xviii, 1974.
- Nassef (Abdel Faiah), Internal Migration and Urbanization in Egypt, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973.
- Nassef (A.) and Askalany (Ragea), Demographic Characteristics of Labour Force in Greater Cairo, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 3, 1972.
- Owen (Roger), «The Cairo Building Industry», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
- Raymond (André), Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe siècle, Damascus, 1974, 2vols.
- Raymond (André), «Problème urbains et urbanisme au Caire», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
- Rhone (Arthur), L'Egypte à petites journées, Paris, 1919.
- Rogers (Mishaël), al-kābira, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol. IV.
- Wiet (Gaston), Cairo, City of Art and Commerce, Oklahoma Press, 1964.

## فهرس الجزء الثاني

- ٩ — مقدمة
- ماري ويلسون
- التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط
- ١٥ — ١٨١٥ — ١٩١٤ العام والخاص
- شارل عيساوي
- أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر ...
- ٣٩ — إعادة تقويم
- كينيث م. كونو
- تدهور اقتصاد الأسرة في مصر
- ٨١ — خلال أواسط القرن التاسع عشر
- جوديث تاكر
- النساء العثمانيات والمنازل وصناعة النسيج
- ١١٧ — ١٨٠٠ — ١٩١٤
- دونالد كاتيرت
- سعيد به — الحياة اليومية لأحد أبناء
- ١٣٩ — مدينة استنبول في بداية القرن العشرين
- ب. دومونت
- الجماهير في الثورة الإيرانية
- إرفاند ابراهيميان
- القاهرة
- ١٨٩ — أندريه رموند

# الشرق الأوسط الحديث

الجزء الثالث

بناء الايديولوجية القومية والسياسات  
حتى سنة ١٩٥٠

بإشراف: البرن موراني

فيليب س. جنوري

ماري ل. ويلسون

ترجمة  
الدكتور أسعد صقر

رَبِّع الدَّار

مُجَرَّدُ الدَّارِ وَبَنَاتِ الدَّارِ فِي الدَّارِ الدَّارِ الدَّارِ الدَّارِ

دمشق أوتوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ - برقياً طلاسدار

هاتف: ٦٦١٨٩٦١-٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تلکس: ٤١٢٠٥٠



الشرق الأوسط الحديث

---

الشرق الأوسط الحديث: بناء الايديولوجية القومية والسياسات حتى سنة ١٩٥٠ =  
The Modern Middle east / بإشراف البرت حوراني، فيليب س. خوري، ماري ك.  
ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦. - ج٣؛ ٢٤سم.

١- ٩٥٦ ح و ر ش ٢ - العنوان ٣ - العنوان الموازي ٤ - حوراني ٥ - خوري  
٦ - ويلسون ٧ - صقر

مكتبة الأسد

---

رقم الإصدار ٧٠٤

رقم الإيداع ١٩٩٦/٣/١٩٦

---

رقم: ٢٦٨٠٦

تاريخ: ٩٦/٢/١

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

---

الطبعة الأولى ١٩٩٦

عنوان الكتاب باللغة الإنكليزية

# The Modern Middle East: A Reader

*Edited by*

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY  
and MARY C. WILSON

University of California Press  
Berkeley and Los Angeles



## الجزء الثالث

بناء الايديولوجية القومية والسياسات  
حتى سنة ١٩٥٠



## مقدمة

بقلم ماري س. ويلسون

Mary C. Wilson

أنهت الحرب العالمية الأولى القرن التاسع عشر الطويل نهاية عنيفة أشبه بالضربة القاضية . فالإمبراطورية العثمانية خرجت من الحرب طرفاً خاسراً ، وفرضت عليها وعلى غيرها من الخاسرين الأساسيين مثل ألمانيا وهنغاريا التساوية عقوبات أثناء تسوية السلام . وكان الثمن الذي طولبت الامبراطورية بدفعه ثمناً باهظاً أعلى بكثير مما فرض على غيرها . إذ تم تقسيمها أولاً إلى قسمين رئيسيين تبعاً للغة السائدة في كل منهما : المناطق الناطقة بالتركية في الشمال والمناطق الناطقة بالعربية في الجنوب . ومن ثم تم تقسيم تلك المناطق إلى دول ومناطق مصالح وإلى مناطق حكم ذاتي وفقاً لمصالح بريطانيا وفرنسا ووكلاهما المحليين . وبهذه الطريقة اختفت من خارطة العالم الامبراطورية التي أعطت لمعظم الشرق الأوسط هيكله السياسي لما يقرب من أربعمئة عام .

كانت الحدود الجديدة رموزاً تضي ببداية عهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط ، ففي المناطق الناطقة بالتركية تم تشكيل حركة وطنية جديدة التفت حول مصطفى كمال لدحر مخطط تقسيم الجزء الشمالي من الامبراطورية العثمانية . أما المناطق الناطقة بالعربية فقد تم تقسيمها إلى أجزاء إدارية / دول جديدة وضعت تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي .

كانت التساؤلات حول من سيحدد المجموعة السياسية وكيف سيتم تحديدها هي الدعامة الأساسية التي ارتكز إليها التضال السياسي خلال فترة ما بين الحربين وعلى الرغم من الانقطاع التاريخي الظاهري الممثل بخلق دول جديدة فإن الإجابات على هذه التساؤلات أبدت درجة ملحوظة من الاستمرارية مع الماضي العثماني . فالسيطرة التامة التي نجح في إحرازها مصطلحا القومية العربية والقومية التركية على الحياة السياسية كانت حدثاً جديداً تماماً ، في حين أن الطبقة التي استخدمت هذا المصطلح وسخرته

لمصالحها كانت في معظم الأحيان هي نفس الطبقة التي خدمت النظام العثماني واستفادت منه . تهتم جميع المقالات الواردة في الجزء الثالث بشكل أو بآخر بقضايا القومية وبأوجه الاستمرارية والانقطاع في نظام الدولة الجديدة بالنسبة للماضي العثماني .

يبحث شريف ماردين في الجمهورية التركية ويعنى في تحليله بعلمانية الإصلاحات التي جرت تحت قيادة مصطفى كمال . ويرى ماردين أن جذور هذه العلمانية تعود إلى الإصلاحات الدنيوية التي تمت إبان القرن التاسع عشر ، وبحلول العقد الذي تلا عام ١٨٧٠ كانت أهمية الإسلام في السياسة العثمانية تنحصر في مدى المنفعة المجتعية منه : « هل نجح الإسلام كوسيلة لحشد شعوب الإمبراطورية ولم شعثها ؟ » ويتضح من ذلك السؤال أن المشكلة التي واجهت مصطفى كمال بعد خمسين عاماً لم تكن تتعلق بتطبيق العلمانية بل واجه كمال معضلة إيجاد أحسن الوسائل لتعبئة الناس في أعقاب هزيمة الامبراطورية العثمانية وتمزقها . ووجد كمال الحل في طرح الإسلام جانباً ونبذه لاستبداله بشيء لم يكن موجوداً من قبل وكانت النتيجة أن تبنى « كياناً افتراضياً ليس له وجود وهو « الأمة التركية » ونفخ فيه الحياة » وبذا تكون الجمهورية التركية حسب اعتقاد ماردين خلفاً للإصلاحات الدنيوية التي تمت في القرن التاسع عشر ومفهوماً جديداً تماماً في آن واحد .

إن المقدرة على تصوير الأمة التركية كمفهوم إنما استند إلى دنيوية مسبقة في السياسة العثمانية وفقاً لما يطرحه ماردين في حين أن (أرنست دون) يرى أن أصول القومية العربية تعود إلى بدايات مختلفة . ويتوصل دون في بحثه إلى أن استخدام الأمة العربية في صيغة مفهوم كان معروفاً بين المثقفين الذين ينظرون إلى الإصلاح على أنه عودة إلى الإسلام الحقيقي . ويفسر هؤلاء المثقفون تباين القوى بين أوروبا والامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر بأنه نتيجة للتدهور الديني ، وهم يجادلون بأن « الإسلام الحق لم يكن يوماً يتناقى مع الحضارة والتقدم ... إلا أن الإسلام الصحيح الأساسي انتابه الفساد ونتيجة لذلك نرى المسلمين غير قادرين على المضي في التقدم الباهر الذي عرفوه في السنوات الأولى . وعلى الرغم من أن هذه الففة بقيت على التزامها وولائها للإمبراطورية العثمانية فإن تشديدهم على « الإسلام الحق » صرف انتباههم إلى العرب والحاجة إلى بحث الأدب العربي القديم والدراسات الدينية . وتطرف البعض الآخر في تعصبهم لتلك الرؤية فأخذوا يؤكدون على أهمية العرب في إعادة بث الروح في الإسلام والإمبراطورية العثمانية . وهكذا برزت نظرية الأمة العربية ودورها في التاريخ نتيجة

لتشخيص معين لأسباب انحطاط العثمانيين. بقي معظم العرب على ولائهم للإمبراطورية العثمانية إلى أن تلاشت آخر ملامحها، ولم تكن فكرة القومية العربية تبعاً لدون قد تجاوزت حتى ذلك الحين حدود العقيدة النظرية.

إن ما جعل (القومية العربية) تحتل الصدارة في الساحة السياسية هو انهيار الامبراطورية العثمانية وفرض التحكم الأوروبي على أجزائها الناطقة باللغة العربية. وأصبحت لغة القومية في ذلك الحين لغة نافعة لبعض الأشخاص المرموقين المدنيين الساعين إلى الحفاظ على موقعهم السياسي أو تحسينه (راجع مقال ألبرت حوراني في الجزء الأول). كانت القومية فكرة مفيدة جداً لأنها تخاطب مصالح قطاعات من المجتمع عدا النخبة المدنية. ويناقش كل من جويل بينين وزاكاري لوكان (القومية) من وجهة نظر الطبقة العاملة التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود في مصر.

كما قامت الثورة المصرية عام ١٩١٩ التي طالما درست على أنها انتفاضة قومية بمنظور وإسهام يشمل جميع أنحاء البلاد، بتبعية الفرصة لظهور قطاع صغير ولكن آخذ في الازدياد من اليد العاملة المنظمة. إذ قام عمال الترامواي وعمال السكك الحديدية ومصانع تكرير السكر وسائقو العربات وعربات الأجرة وموظفو الحكومة والمصالح الحكومية الأخرى بالإضراب لدعم أهداف قومية ولحسب مطالبهم الخاصة في العمل. ولا يمكن فهم ما اكتسبوه على جبهة العمل إلا في إطار الانتفاضة العارمة عام ١٩١٩ كما بين لنا كل من بينين ولوكان. إلا أن نموذجاً قد ترسخ منذ ذلك الحين «للتبعية للقوميين البورجوازيين كقادة.. وللقومية البورجوازية كإطار إيديولوجي سائد». كان ذلك مفيداً جداً للنخبة المدنية التي شكلت القيادة القومية، أما بالنسبة للحركة العمالية خاصة للطبقة العاملة عموماً فقد ألحقت هذه التبعية الضرر بهم، ويصف بينين ولوكان في أحد فصول كتابهما «عمال على ضفاف النيل» المتضمن هنا البداية المظفرة لهذه الشراكة بين القومية البورجوازية واليد العاملة المنظمة خلال ثورة ١٩١٩.

تعتبر ولادة اليد العاملة المنظمة في مصر واحدة من تلك الدلائل التي تميز فترة ما بين الحربين. وعلى الرغم من كل ما يشير إلى عدم الاستمرارية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط، بقيت هناك دلائل على استمرارية مهمة من الماضي العثماني المباشر. ويناقش فيليب نخوري الاستمرارية والاختلافات في العرض الذي يقدمه عن السياسة المدنية في سوريا في فترة ما بين الحربين.

وتحتل الأحياء مركز الصدارة في الصورة التي يرسمها الخوري عن السياسة في دمشق. وتأتي العائلات المرموقة في مركز الحياة السياسية في هذه الأحياء وهم مجموعة الوجهاء في المدينة الذين كانوا أيام الحكم العثماني يلعبون دور الوسيط بين المجتمع المحلي واستنبول كما وقفوا أثناء الانتداب بين المجتمع المحلي والفرنسيين. وقد وجد العديد منهم في الظرف الأخير أن استخدام لغة القومية له فوائده. كما وجدوا من المفيد استخدام شخصية تقليدية في حياة الأحياء وهي شخصية (القبضاي) لتعطي الدعم للمظاهرات المعادية للفرنسيين التي انتشرت أيام الانتداب.

كان القبضاي بطلاً من أبطال الحكايا الشعبية وشاباً يتزعم عصبة الشباب، وهو فاضل وكرم وحامي الضعفاء، كما كان ذا قوة وعنفوان بشبابه الغض وقوته الجسدية، إلا أن مركزه تدهور بتوسع حجم دمشق وتحول السياسة الدمشقية إلى سياسة قومية وكذلك نتيجة شروع مؤسسات الدولة بسحب مركزية الحي ضمن شبكة الدعم الاجتماعي خلال فترة ما بين الحربين. وبدأ الفتية من أحياء مختلفة يلتقون ويختلطون في المدارس الحكومية الجديدة. ولم يعد هؤلاء الشبان المنتمون إلى طبقة متوسطة آخذة في التشكل والذين سينتهي بهم المطاف في مهن خارج أحيائهم، يجدون أية صلة تجمعهم بالقبضاي وكان قادتهم من قادة أحزاب شابة قومية منظمة تنظيمياً خاصاً وكانت آفاقهم الجديدة قومية وقطرية ولغتهم الجديدة في السياسة كانت لغة إيديولوجية. وهكذا يبين لنا الخوري أن سياسة دمشق ما بين الحربين أبدت استمرارية مع الماضي في بنية شبكات الشخصية المبنية حول الحياة في الأحياء. كما يبين أن بنية الرعاية المتمركزة في الحي بدأت تضمحل في الإطار السياسي والاجتماعي للانتداب الفرنسي.

إن استجابة فئات جديدة — من العمال وطلبة المدارس الحكومية — وفئات قديمة لنفخة (القومية) التي عزفتها الشخصيات البارزة المدنية أدت في النهاية إلى تدمير بنية سياسة الوجهاء. ويضيف (تيد سويدنبرغ) واحدة من هذه الفئات القديمة — وهي الفلاحين — إلى خليط القوى والمصالح التي برزت في مواجهة الأعيان المدنيين. وجاءت نهاية سياسة الأعيان في عرض سويدنبرغ بإنذار من ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ في فلسطين حين قام تحالف من الفلاحين والعمال والأفراد الراديكاليين من الطبقة الوسطى بتحدي قيادة الأعيان من الحركة القومية وهددوا أسس هيمنة التجار والملاكين.

ويستتبع سويدنبرغ خطوط نمط من الهيمنة المدنية المتعاضمة على الحياة الاقتصادية والثقافية للفلاحين الفلسطينيين لقرن مضى قبل قيام الثورة نتيجة للتغيرات الناجمة عن الدولة العثمانية وظروف الرأسمالية المتراكمة، وقد تم ذلك على الرغم من المقاومة الفلاحية المتمثلة في أشكال من التقاعس وقطع الطرق والفرار. وطبعت الهيمنة المتخفية تحت أقنعة روابط الأبوية والرعاية، العلاقات القائمة بين الأعيان المدنيين والفلاحين حتى فترة الانتداب البريطاني وازدياد عدد المستوطنات اليهودية تحت حماية بريطانيا وظهور القومية العربية.

إن فشل الأعيان المدنيين أثناء الانتداب في إحراز أهدافهم القومية الخاصة قوض مكانتهم في حين أعطت ممارسات ومصالح الفلاحين شكلها «مثل رفضهم دفع الضرائب وصدور قرار رسمي لتأجيل دفع الديون المستحقة والمساهمات الكبيرة المفروضة على الأغنياء» لثورة ٣٦ - ١٩٣٩ وكانت تحدياً للأعيان المدنيين بتحديدها للحكم البريطاني. وبعبارة أخرى كانت تمثل «انتقاداً للقومية والبحث الديني والوعي الطبقي». وقد أعمدت الثورة في النهاية بمجهود كبير من القوات البريطانية، ولم يكن ذلك في رأي تحليل سويدنبرغ دليلاً على فشل الفلاحين (المتخلفين) بل على نجاح قوة متفوقة خبرة وتقنية.

كما تمثل ثورة العراق ١٩٢٠ انتقاداً لعوامل عديدة باعثة على التذمر والاستياء: عوامل دينية واقتصادية وربما قومية عندما تكون الثورة موجهة ضد البريطانيين. إلا أن تطور الوعي القومي في العراق واجه عراقيل شائكة وكبيرة كما نجد في تحليل حنا بطاطو في الفصل الثاني من كتابه «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق»: «*the Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*» ويتقصى هذا الفصل الذي أدرجناه في هذا الكتاب الهويات المتبدلة لشعب العراق فيما يتعلق بخلق الدولة.

وقد كان للاحتلال البريطاني حسب ما جاء في تحليل بطاطو، خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها وخلال حرب الأربعين يوماً بين القوات البريطانية والجيش العراقي عام ١٩٤١، كان له أعمق الأثر في تطور الوعي القومي في العراق. فأحداث الحرب العالمية الأولى «ساعدت أكثر من أي عامل آخر في تفتح هذه العاطفة الجديدة... وأسهمت أحداث الحرب الثانية في تشكل القومية في قالب معادٍ للملكية بلغ ذروته في ثورة ١٩٥٨ ويستنتج بطاطو في بحثه أنه سواء أحاولت الملكية خلق انسجام قومي أم أنها خشيت من انتشار قومية هي في الآن نفسه معادية

للبريطانيين ومعادية للملكية فإن هذه الملكية قامت سواء باختيارها أو بحكم الضرورة، بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال ممارسات قامت بها أو وجدت نفسها ضمن دائرتها، بإعاقه تماسك العراقيين إلا أنها في الوقت نفسه ساهمت إلى حد كبير في إعدادهم للقومية».

ويجوز القول نفسه فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية وصلتها بتطور القومية التركية والعربية. وأصبحت الإيديولوجيات القومية التي سيطرت على سياسات ما بين الحربين أيام حكم خلفاء الامبراطورية ضالعة في الظروف القائمة في أواخر القرن التاسع عشر، وقد تضمنت هذه الظروف نتائج كل من مائة عام من الإصلاحات العثمانية وما يزيد عن قرن من التغيرات الاقتصادية المرتبطة بانتشار الرأسمالية. وساهم كلا العاملين دون قصد منهما في خلق طبقة مثقفين جديدة بدأت بنشر الإيديولوجية القومية. وضمن هذا الإطار نجد أن السياسات والعمليات التاريخية للامبراطورية المنهارة قد أرست دعائم ظهور القوميات في صفوف الشعوب المؤلفة لها. إلا أن القومية لم تصبح ذات مدلول سياسي إلا بعد تدمير الامبراطورية العثمانية؛ وحتى في ذلك الحين لم تكن الحركات القومية سواء في تركيا أو في غيرها من الدول العربية حركات «صافية»، بل كانت دائماً تمثل مجموعة خليطة من المشاعر المتدمرة الساخطة والآمال والطموحات. وربما نجد كلمات بطاطو في هذا الصدد أكثر وضوحاً إذ يقول: «لم تحمل القومية عمل الولاءات القديمة. وعلى الرغم من أنها نمت واشتدت على حساب تلك الولاءات فإنها استمرت في التواجد معها جنباً إلى جنب»...



## الدين والعلمانية في تركيا

شريف ماردن Serif Mardin

من غير الممكن في علوم الاجتماع الجزم المطلق إلا في القليل من المسائل وإحداها بالتأكيد أن الفكر الاجتماعي لم يبدأ أبداً على صفحة بيضاء. لذلك فإن إسهامات المبدعين الاجتماعيين تصبح كاملة الدلالة عندما ينظر إلى ما يعرضونه من فرضيات ضمن إطار ميراثهم المؤسسي والثقافي.

ويصح القول نفسه على سلسلة من الإصلاحات التي جرت في تركيا في أواخر العشرينيات وفي الثلاثينيات من هذا القرن والتي تعزى في معظمها إلى الاندفاع والتصميم لدى مصطفى كمال أتاتورك مهندس الجمهورية التركية ورئيسها الأول. أرست هذه الإصلاحات قواعد مبدأ الدينيوية — أو العلمانية — كأساس للنظرية الدستورية التركية والحياة السياسية فيها. واستمر هذا المبدأ إلى يومنا هذا رغم التغيرات التي طرأت على الأنظمة ورغم التجديدات الدستورية.

كانت العلمانية مفهوماً نشأ من الممارسة الدستورية الفرنسية في القرن التاسع عشر وهو يشير إلى ضرورة أن تحجم الدولة عن منح دعمها الأكيد لأي طائفة دينية. وكان من المعتقد أن هذا المفهوم قد تحقق تماماً في فرنسا عام ١٩٠٥ عندما تم الفصل المطلق بين الكنيسة والدولة. أما في تركيا فقد تجاوزت العلمانية حد إلغاء المؤسسات الرسمية الدينية. فالمسلمون لم يتخلوا عن المؤسسة الدينية الذاتية الحكم كما هو الحال في الكنيسة الكاثوليكية التي كان بإمكانها القيام بوظائفها الدينية في معزل عن الدولة. وكان الدين والدولة في فرنسا

يعملان أصلاً في مجالين دستوريين منفصلين ثم انفصلاً رسمياً بحكم قانون البلاد . أما في تركيا فقد بتر عضو من أعضاء الدولة عندما أصبحت العلمانية هي سياسة الدولة . لذلك تعتبر العلمانية التركية إنجازاً على درجة كبيرة من الأهمية .

إن القول بأن سياسة أتاتورك تصبح مفهومة أكثر إن نظرنا إليها ضمن خلفيته الشخصية ، لا يقلل من أهمية هذا الإنجاز ولكنه يمكننا من وضعه في إطار اللقاء المرغوب بين الشرق والغرب والذي طالما كتب عنه الكثير . كما تبرز هذه الخلفية التاريخية سمات لها دور كبير في فهم مستقبل العلمانية في تركيا . إن تعبير « الخلفية الحضارية » أو « السياق التاريخي » كما نستخدمهما في هذا المقال لا يشير إلى أحداث حياة أتاتورك وحسب بل كذلك إلى التقاليد العريقة والتنظيمات المؤسساتية التي ينتمي إليها ، فمثل هذه التقاليد والتنظيمات تعطينا الخطوط الخفية لبنية العلاقات الاجتماعية في أي مجتمع حتى وإن كانت في قلب متواصل .

ويظهر في إصلاحات أتاتورك العلمانية عاملان هما سابقتان في التاريخ العثماني وهما آراؤه في وظائف الدين في المجتمع وطرقه التي استخدمها لترجمة أفكاره إلى سياسات . وتحمل أفكاره حول الدين طابع التجريبية التي انتهجها الموظفون العلمانيون العثمانيون كما تعيد الطريقة التي اتبعها لتنفيذ آرائه — التشريع — إلى الأذهان سياسات رجال السياسة العثمانيين المجددين في القرن التاسع عشر .

## البيروقراطية العثمانية والتحديث

كانت الدولة العثمانية التي برزت بكامل خطوطها ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر إنجازاً مؤسسياً بأبعاد كبيرة . فقد واجه العثمانيون كبتاً لإمبراطورية عدداً من العوائق لم تتمكن الإمبراطوريات السابقة في الشرق الأوسط من تجاوزها إلا جزئياً . وكانت إحدى المهمات الرئيسية التي واجهها العثمانيون هي إقامة حكومة فعالة في محيط جغرافي يضم تنوعاً كبيراً من المجموعات الدينية والفرق الاثنية والحضارات التي تحيا ضمن حضارات أخرى محتجة في مواضع بيئية بتعذر الوصول إليها . وكان على العثمانيين أن يرغموا البدو وأهل المدن على المساهمة في تحقيق هدف مشترك يتعدى مصالحهم الشخصية ، كما كان عليهم أن يجمعوا بين متطلبات جباية الضرائب الإمبراطورية والقبول بحكم ذاتي للوجهاء المحليين الذين هم في

الأصل نخبه متبقية من أراضٍ مستقلة سابقاً ضمت إلى الامبراطورية، كما كان على العثمانيين إيجاد السبل لدمج ملايين المسيحيين في إمبراطورية مسلمة، وقد نجحوا على ما يبدو في تحقيق هذه المهام خيراً مما فعل من سبقهم، وهو إنجاز يعود في معظمه إلى مقدرتهم على بناء دولة سلطانية، فشكّلوا طبقة من الموظفين العسكريين والإداريين ممن يمنحون ولأهم الخالص للسلطين العثمانيين ويعطون في بعض الأحيان الأولوية للدولة على السلالة الحاكمة، كما أقاموا شبكة من المناصب القضائية والإدارية يشغلها قضاة من الأقاليم تفرسوا في القانون الإسلامي؛ وابتدعوا طرقاً لتعبئة موارد أراضي السلطنة التي تم دمجها في نظام ضرائب وإخضاعها لتنظيم عسكري، كما اجتهدوا في خلق نظم معقدة من الأنظمة المتعلقة بالتجارة وسيطروا على شبكة الطرقات الواصلة بين المدن ذات المواقع العسكرية، أما الرعايا التابعون مثل المسيحيين الذين ضمهم العثمانيون إليهم أثناء توغلهم عبر البلقان فكانوا يصنفون حسب انتماءاتهم الدينية؛ وفوض أمر تسوية مصالحهم وشؤونهم المدنية إلى سلطاتهم الكنسية التي تستخدمها الحكومة لتضمن الوصول إلى رعاياها من غير المسلمين.

وما إن نجح العثمانيون في ضم الأراضي العربية ومكة والمدينة إلى إمبراطوريتهم في القرن السادس عشر حتى بدأوا ينظرون إلى أنفسهم كورثة للخلافة الإسلامية واتخذ السلطان العثماني لنفسه دور حامي العالم الإسلامي بأكمله<sup>(١)</sup>. ونتيجة لذلك اكتسب الإسلام آنذاك بعداً «إمبراطورياً» جديداً على الرغم من أن الأتراك كانوا قد اعتنقوا الإسلام منذ زمن طويل وأعطوا للمؤسسات الإسلامية مكان الصدارة في دولتهم. إلا أن الإسلام كان بعيداً كل البعد عن النجاح كعامل موحد. ساد تقليد إسلامي رئيسي — كان في جوهره متشابهاً إلى حد كبير — في المدن في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. إلا أن هذه الوحدة اختفت في المدى الأوسع لهذا العالم وكذلك في العديد من مناطق الامبراطورية العثمانية وظهرت مذاهب هرطقية وقادة متحمسون وطوائف لها جذور محلية بقشور إسلامية تخداعة وكلها ذات وزن ومحسب حسابها. كانت هذه الاختلافات الدينية المتنافرة مصدر قلق للسياسيين العثمانيين وهو نموذج لم يتغير إلا قليلاً حتى بحلول القرن العشرين كما سأحاول أن أوضح فيما يلي.

كان هناك عامل بذاته من الإسلام العثماني مصدر أرقٍ وقلقٍ للموظفين العثمانيين. تبنت إيران المذهب الشيعي في القرن السادس عشر وكان يحكمها آنذاك حكام يخوضون منافسة مع العثمانيين لامتلاك زمام السلطة في آسيا الغربية. لذلك كان العثمانيون يعتبرون الشيعة العثمانيين طائفاً خامساً خطيراً يعمل على تقويض سلطتهم. إلا أن الموظفين الرسميين

العثمانيين لم يكونوا يخشون أخطار المذهب الشيعي بحمد ذاته بل كانوا يقيمون هذه الممارسة الإسلامية من منظور يجمعهم كموظفين وهو الخوف من أن يصيب التصدع الإمبراطورية العثمانية المكونة أصلاً من فسيفساء من القطع المتنافرة، فهام يواجهون مجموعة من فئات «الإخوان» ومن الطوائف والفرق الدينية في وقت يحاولون فيه تدعيم أركان الإمبراطورية. وأحس البيروقراطيون العثمانيون وهم في مواجهة سلسلة من الحركات الألفية وقد أثار ضغائنهم أعيان مياलों للتخريب هم ومن تبقى من سلالات ملكية سابقة، أحسوا بالحاجة إلى تشديد قبضتهم على الدين بما قد يخفف من خطر الحركات الدينية. واستخدم العثمانيون لتحقيق ذلك الغرض عدداً من السياسات، أولها أنهم حاولوا فرض الإسلام السني التقليدي وكانوا دائبي البحث عن الشيعة «الخونة». ثانياً، قاموا بنفي المجموعات الهرطقية التي كانوا يعدونها خطرة إلى أنحاء نائية من أراضي الامبراطورية؛ وثالثاً — وهو الإجراء الأهم — قاموا بتأسيس صفوة دينية ونظام تربوي تتحكم به هذه الصفوة، وكلاهما خاضع لسيطرة الدولة. أما القائمون بالمهام الدينية الأعلى مكانة وهم حكماء الشريعة أي «العلماء» فقد تحولوا عملياً إلى موظفين رسميين إذ كانوا يكسبون لقمة عيشهم من رواتبهم من الدولة وكان الطريق الذي يسلكونه في مهنتهم معدداً سلفاً من قبل الدولة. كما اكتسب العلماء الأرفع مقاماً تفهماً لجرى السياسة العثمانية من خلال مناصبهم التي اقتضت اشتراكهم في صناعة السياسة، فبالنسبة لمن يشغلون قمة الهرم التدرجي كانت السياسة كما هو متوقع موجودة في كل مكان وفي كل الأوقات.

كان للتدرج التراتبي الديني الإسلامي من الناحية النظرية ارتباط عضوي بما يمكن تسميته بالقانون الدستوري للدولة الإسلامية إذ أن حكام المجتمعات الإسلامية كانوا بمثابة رؤساء المؤمنين ولأن القانون في تلك المجتمعات كان أساساً قانوناً مستقى من القرآن. أما في الإمبراطورية العثمانية فكان (العلماء) أشد اندماجاً بجهاز الدولة، وكانوا يقومون من خلال سيطرتهم على التعليم والتربية وعلى شبكات القضاء والإدارة، بدور وكلاء الدولة وبهذا يضمنون سيطرة الدولة على الحياة الاجتماعية بشكل غير مباشر.

ومن هنا نجد أن الحكومة العثمانية كانت (إسلامية) و (بيروقراطية) في الآن ذاته، فهي إسلامية بمعنى أن الإسلام كان دين الدولة وأن دور السلطان الأساسي كان دور قائد المجتمع الإسلامي؛ وهي بيروقراطية بمعنى أن طابع العمل للحفاظ على الدولة قد طبع ما يقوم به الموظفون العثمانيون من أعمال. وكان كل ما يعرض الدولة للخطر يعتبر تحديداً حركة هرطقية. وكان أسلوب الحكومة أحياناً أكثر «إسلامية» كما كان الحال خلال القرن السابع

عشر إلا أن الكفة بدأت ترجح منذ منتصف القرن الثامن عشر باتجاه الأسلوب (البيروقراطي) .

إن ما وصفناه « بالأسلوب البيروقراطي » هو نتاج موقف خاص اتخذته مجموعة من موظفي الحكومة العلمانيين ممن ركزوا على البعد السلطوي للعلاقات الاجتماعية باعتباره أهم جوانب الحياة . كانوا شديدي التصلب في آرائهم وذوي عقلية تجريبية وذرائعية (براغماتية) . وكانت إيديولوجيتهم هي إيديولوجية مصلحة الدولة ؛ ويعود السبب في ذلك إلى تدريبهم الذي يختلف عن تدريب العلماء . فالعلماء يمرون بثلاثة مراحل تعليمية تعرف بالمدرسة ، وتلقى في الصفوف الابتدائية من المدرسة دروساً في مواد عامة مثل الخطابة والقواعد ولكن مع تقدم الطالب إلى المراحل الأعلى تأخذ الدراسات الدينية الحيز الأكبر ؛ وعلى خريج المدرسة أن يكون قد اختص في واحد من العلوم الدينية ، ويتم تدريب الخريجين على استخلاص المعرفة من النصوص الدينية في كل ما يتعلق بالشعائر وتفسير المشاكل القانونية — والأهم من ذلك بالنسبة لنا — فيما يتعلق بالمسلك في الحياة الاجتماعية . وقد عمدوا إلى ابتكار لا يستهان به في إيجاد مبررات إسلامية للعديد من الفعاليات مثل فرض الفوائد التي كانت محظورة عند التطبيق الصارم للقانون ، وعلى الرغم من ذلك كان لهم جانب مثالي في تفكيرهم ، وهو شعورهم بأن تعاليم الدين تأتي أولاً وأن على المصالح البشرية أن توأمة نفسها مع هذه التعاليم . وليس هناك ما يدعونا للمضي في مقارنات لا مجال لها الآن لذلك سنكتفي بالقول أن الموظفين العلمانيين كانوا على نقيض ذلك . فالتموج المعهود هنا كان أن يتبع من يود أن يصبح بيروقراطياً تدريباً مبدئياً في عمر مبكر — حوالي الحادية عشرة أو الثانية عشرة — ثم يبدأ كمتدرب في مكتب حكومي ؛ وفي هذا المكتب إنما تتم التربية الحقيقية للبيروقراطي ، وأصبح ذلك المنهج واضحاً في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . ويبدو أن هذه الخلفية كانت هي المسؤولة عن الأولوية التي أعطتها البيروقراطيون العلمانيون للتقويمات الواقعية لعوامل السلطة في المجتمع في الحين الذي أبقوا المثالية في المراتب التالية .

حين ابتدأت الإمبراطورية العثمانية بالانحطاط ظهر توقعان مختلفان بين صفوف البيروقراطيين والعلماء حول أسباب هذا الانحطاط ، فبالنسبة لفقهاء الشريعة كان سبب الانحطاط دينياً : فالعثمانيون قد أهملوا واجباتهم كمسلمين لذلك فقدوا السلطة التي كانت بحوزتهم حين كان إيمانهم قوياً . أما بالنسبة للعسكريين وجهاز البيروقراطيين المركزي فإن الإمبراطورية قد تدهورت لأن آلة الدولة قد تردت : فمناصب المسؤولية يشغلها أناس غير

أكفاء والأوقاف وزعت على من ليس جديراً بها وأصبحت الرشاوى أمراً شائعاً ومألوفاً، وهنا أيضاً لا يبدو التباين في المواقف بنفس القدر من الوضوح الذي نصوره هنا ولكن هذا الانقسام يمكن ملاحظته بشكل عام، وعلينا أن نتذكر وجود صنف ثالث من الموظفين وهم (العلماء) الذين اكتسبوا بحكم طبيعة وظائفهم التي شغلوها معرفة واسعة في شؤون الحكومة: وكان من دأب هؤلاء أن يدعموا الأطروحة العلمانية من طرف خفي.

ولجأت البيروقراطية العلمانية والضباط العسكريون من أجل وقف تدهور الإمبراطورية إلى إصلاحات تعطي الأولوية إلى إعادة التنظيم العسكري وبناء هيكل جديد لجباية الضرائب لدعم الجيش. وانحاز بعض العلماء في بداية حركة الإصلاح إلى جانب المصلحين وهو تحالف ظل معروفاً حتى في السنوات التالية. كان من الواضح أن السلطانين المصلحين سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) ومحمود الثاني (١٨٠٧-١٨٣٩) قد صبّا في القالب نفسه الذي أسس دعائم تقليد «السياسة الحقيقية» في البيروقراطية. وكان السلطانان نافدي الصبر حين يتطرق الجدل إلى الاعتراض على الإصلاحات الجزئية التي يقومون بها.

وعلى الرغم من أن مجموع البيروقراطية العلمانية العثمانية شارك العلماء الأرفع مكانة، مداخلات السياسة إلا أنه اختلف معهم في عدد من المسائل. ففي بداية القرن التاسع عشر بادر البيروقراطيون إلى التغيير فشرعوا في برنامج يرمي إلى إحداث مؤسسات إدارية وحواجز اقتصادية في تركيا شبيهة بتلك التي استخدمتها النظم الاستبدادية المنتورة في أوروبا منذ فترة مضت. وأدت تلك التغيرات في النهاية إلى تفويض مكانة العلماء وهيبتهم تفويضاً تاماً: فأبعدوا عن عمليات صناعة القرار الأساسية شيئاً فشيئاً بعد منتصف القرن التاسع عشر ثم انتهى بهم الأمر إلى أن أقصوا عن جميع المناصب الأساسية في الإدارة ماحلاً الهامشية منها وكذلك الأمر في النظم التعليمية والتربوية والقضائية.

كان قانون البلاد في الإمبراطورية العثمانية قبل منتصف القرن التاسع عشر هو «الشريعة» نظرياً، وهو القانون الديني المستند إلى القرآن. وكانت مصادر هذا القانون هي آيات القرآن وأحاديث الرسول محمد ﷺ والاجتهادات العقلية للمشرعين المسلمين العظام. أما في الواقع فقد أحدثت البيروقراطية كمّاً من التشريعات العلمانية كان على القضاة الدوريين أنفسهم أن يأخذوها بالاعتبار على الرغم من كل تدريبهم الذي تلقوه في (المدرسة). واضطرت هذه الممارسة مهندسي الحركة الإصلاحية (التنظيمات) إلى اعتبار النظم القانونية كصمام الأمان الذي يضمن أن تصبح إصلاحاتهم جزءاً من قانون البلاد.

وهكذا اتسعت التنظيمات بسبل من القوانين التشريعية والقوانين المحلية والنظم والقوانين الداخلية. وافتتح التطبيق إعلان السلطان عبد المجيد تشريع دستور أساسي أطلق عليه Hatt-ı Hümayun خط همايون كوخانة of Gülhane عام (١٨٣٩). وتعطي هذه الوثيقة صفة الشرعية لمشروع الإصلاح برمته وتخطط الاتجاه الذي سيسلكه. وهكذا اتسعت المهوة التي كانت موجودة أصلاً بين القانون الأساسي والقانون الديني بإقامة هذه التنظيمات.

كانت النظم الجديدة المسنونة بشأن التنظيمات علمانية بطبيعتها، إذ أنها نشأت في مكاتب (الباب العالي) واستهدفت مقاصد دقيقة في تنفيذ السياسات الإدارية والمالية والتعليمية، وبدأ في السنوات التي تلت والمعروفة «بعهد التنظيمات» (١٨٣٩-١٨٧٦) قانون إداري جديد وأساس منطقي للإدارة يسريان بالتدريج خلال فترات التغيير، وهو تطور كان سيلقى إعجاب ماكس فيبر والقاضي هولز بكل جدارة، وأوشك التأثير الديني المتحكم بالإدارة أن يتلاشى وكان محور هذا التحول هو نقل القاضي المدرب في المدرسة إلى نوع جديد من العمل: موظف إداري. وتأسست مدرسة جديدة (مدرسة الإدارة) أو «الملكية» عام ١٨٥٩ لتدريب هذا الكادر؛ وبالتدريج أيضاً ظهر نظام محاكم علمانية حيث تعرض القضايا المتعلقة بسياسة الإصلاح الجديدة. كما بدأ العمل في تنظيم وتصنيف قوانين التجارة والقوانين الجنائية؛ ومع نهاية القرن التاسع عشر شمل التنظيم والتنسيق حتى القوانين الدينية، ولكن كان من الواضح تماماً أن خطوة التصنيف هذه لم تكن سوى إجراء وقائي لكيلا يقال بأن المشاكل التي تحل بموجب قانون نابليون لا تجد حلاً لها في القانون الإسلامي. ولم تنجح هذه الطليعة الجديدة للدستور الإسلامي (المجلة) المستقاة من القانون الأوروبي والمطابقة له، في إثبات أن القانون الإسلامي قد انتصر بل برهنت على أن عليه هو أيضاً أن ينصاع للتفسير والشروحات التي يتبعها النمط الغربي الأوروبي في طرح المشكلات القانونية.

اتجه الإصلاح في مجال الإرشادات العامة المسلك نفسه. وقد وضع في إطار علماني جديد عندما أقيمت عام ١٨٤٦ وزارة الإرشاد العام<sup>(٢)</sup>. وقامت الدولة عام ١٨٤٧ بمد سلطتها المباشرة على عملية التعليم باستبدال نظام مدارس الجوار الممولة بأموال خاصة أو بمنح خيرية بنظام مدارس ابتدائية تمولها الحكومة<sup>(٣)</sup>. وافتتحت الدولة في الخمسينيات والستينيات مدارس ما بعد الابتدائية وبدأت تلك المدارس بالانتشار في أنحاء تركيا. وأعظم إنجاز تعليمي قامت به التنظيمات هو «الرشدية» حجر الأساس في سياستها الهادفة لتدريب الكوادر. وكان على الخريجين أن يتقنوا الرياضيات ويتمكنوا من خلال دراستهم

للإنشاء التركي من كتابة تقرير واضح ، وأن يكون لهم إلمام بجغرافية العالم والتاريخ . إن السرعة التي انتشرت بها « الرشدية » لم تتكرر ثانية خلال الموجة الثانية من التطور التعليمي ومحاولة نشر المدارس الثانوية الفرنسية Lycées في الأقاليم ، إلا أن معظم عواصم الأقاليم كانت تضم مدرسة ثانوية ما بين ١٨٨٢ و ١٩٠٠<sup>(٤)</sup> . ابتداء تطبيق العلمانية في وقت مبكر على المستويات الأعلى للتعليم عندما تأسست (مدرسة الطب) عام ١٨٢٧<sup>(٥)</sup> والأكاديمية العسكرية ١٨٣٤ - ١٨٤٦<sup>(٦)</sup> . وبدأ التدريس في مدرسة جديدة علمانية للحقوق عام ١٨٨٠ .

جاءت كل هذه التطورات نتيجة للموقف الذي يميز البيروقراطية العلمانية العثمانية تجاه كل ما يتعلق بتثبيت قواعد سلطة الدولة ؛ فإذا ما كان بإمكان المؤسسات الغربية إعادة الحيوية والقوة للدولة ، قامت البيروقراطية بتبنيها ، وليس هناك سبب آخر يمكنه إيضاح السهولة التي انزلق بها العثمانيون إلى الإصلاح على النهج الغربي . ومن هذه الزاوية يمكننا أيضاً أن نفهم كيف استطاع السياسي العثماني صفوت باشا (١٨١٤ - ٨٣) في الثمانينيات من حث تركيا على تبني « حضارة أوروبا بكل ما فيها ، وبالاختصار أن تبرهن (تركيا) أنها دولة متحضرة »<sup>(٧)</sup> . لقد تغرر صفوت باشا بهذه العبارة في مناسبة غير علنية إلا أنه صرح علناً وعلى الملأ بعبارات قوية مماثلة حول ذلك الموضوع<sup>(٨)</sup> . ويعد تصريحه هذا تلخيصاً معبراً عن أفكار العديد من زملائه ، ويجدر بنا أن ننوه هنا بالمسافة التي قطعها صفوت باشا فيما يتعلق بخلفيته التربوية حيث أنه تلقى تعليمه في (مدرسة) . إلا أن سبب تلهفه للاقتداء بأوروبا في بناء إمبراطوريته يصبح واضحاً حين نعرض التأثير الذي خضع له أثناء شبابه ، فصفوت باشا استقى قيمه وآراءه حول العالم في الفترة التي قضاها أثناء فتوته المبكرة كمتدرب في وزارة الشؤون الخارجية .

ويمكن استخلاص صورة أزهى ألوأناً عن الطريقة التي ابتعد بها البيروقراطيون العثمانيون في (التنظيمات) عما اعتبروه (تخلف) بعض الممارسات الإسلامية ، من عدد من التقارير عن أحمد وفيق باشا أحد السياسيين المرموقين في ذلك العهد ، ويوسع أحمد وفيق باشا أن يعتقد بترجمته لموليير إلى التركية كواحدة من إنجازاته ، وقد كان في وقت ما محافظاً لولاية بورصة وعاصمتها مدينة بورصة الراسخة الجذور في التقاليد الدينية ؛ إلا أن ذلك لم يردع أحمد وفيق باشا فأقام مسرحاً في المدينة لتقديم ترجماته عن موليير وطلب إلى موظفيه شراء تذاكر للمسرحيات المعروضة . وادعى المدون المحلي « لسلالة النبي » وهو « نقيب الأشراف » عاصم بيه أنه لا يستطيع حضور مثل هذه التسلية الترفيحية بسبب مكانته كموظف إسلامي<sup>(٩)</sup> ؛ فقام



العثمانيون بهذه الحضارة فأوردوا أنفسهم موارد التهلكة، ولم تحظ هذه النظرية المسروقة من مستودع الرومانسية الغربية برضى رجال السياسة في (التنظيمات) على الرغم من أنها بدأت تلقى دعماً من الليبراليين الدستوريين. وأعرض السياسيون عن هذه المناقشات باستثناء واحد أدى إلى تصنيف القانون المدني الإسلامي، أما ما لم يفلح السياسيون في نبذه بهذه السهولة فهو التصنيف العثماني القديم للسكان على أساس الانتماءات الدينية.

كان للعثمانيين، شأنهم شأن عدد من سيقهم من الإمبراطوريات في الشرق الأوسط، نظام إدارة له شعبتان، فهو من جانب يستند إلى أساس الأرض حيث قسمت الإمبراطورية العثمانية إلى أقاليم، ولكنه يستند في جانبه الآخر إلى التصنيفات الدينية. وتبعاً لهذا التصنيف يعامل غير المسلمين على أساس انتماءاتهم الدينية وليس على أساس إثني أو لغوي، فكانت الكنيسة الأرثوذكسية على سبيل المثال واحدة من الوحدات الإدارية العثمانية يتمكن عبرها العثمانيون من الاتصال بعدد كبير من رعاياهم المسيحيين، وفضت الدولة أمر الإدارة الداخلية للأشخاص المنتمين للكنيسة الأرثوذكسية إلى البطريركية الأرثوذكسية<sup>(١٢)</sup> وكان أمر إدارة الجيورجيين والأرمن واليهود وشؤونهم المدنية مفوضاً إلى هيئاتهم الدينية العليا، ومن هذا المنظور كان المجتمع الإسلامي معتبراً أيضاً كوحدة. على الرغم من أنه يضم عرباً وأتراكاً وألبانيين وأكراداً وشركساً.

وضاعفت القوى الكبرى في أوروبا خلال القرن التاسع عشر تأثيرها في الدور الذي دأبت على الاضطلاع به منذ زمن وهو دور حماة الرعايا المسيحيين المختلفين في الإمبراطورية العثمانية. وكانت تلك مناورة سياسية تهدف إلى احتلال موقع قدم على أراضي الرجل المريض في أوروبا، وكانت الدول المشاركة في هذه السياسة تسعى إلى اقتسام الغنائم بعد وفاة الرجل المريض، وبحلول أواسط القرن التاسع عشر طرأت تطورات داخلية في المجتمعات الدينية في الإمبراطورية غيرت بنية الإدارة الداخلية، تعاضمت قوة سواد الناس وسيطرت تجمعات العوام على الاحتفالات الدينية التي كانت حتى ذلك الحين في أيدي الهرم التراتبي الكنسي، وظفرت هذه الجماعات واحدة إثر الأخرى باعتراف الدولة العثمانية «بداستها المدنية» الجديدة<sup>(١٣)</sup>، ومنحت هذه الجماعات شخصية مشتركة في قانون «التنظيمات». إن تحديد حدود المجموعة بهذه الطريقة أعفى الخليط الديني في الإمبراطورية العثمانية من بعض أعبائه، وكان السياسيون في (التنظيمات) يأملون أن يتمكنوا من إيقاف هذه العملية التي وضعت الجماعات الدينية في قالب أكثر تشدداً وأسهمت كمصدر لأفكار تطالب بانفصال هذه الجماعات عن الإمبراطورية العثمانية، وبالفعل فإن دولاً مثل اليونان وصربيا

(الصرب) التي اقتطعت من أراضي الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر كان لها مثل تلك السوابق فيما مضى .

دفعت عملية تناغم المجموعات عدداً من العثمانيين إلى التفكير بمستقبلهم هم كمجموعة مسلمة أكثر تناغماً ، وهنا نواجه عاملاً ثالثاً في موقف المسلمين تجاه الخطاط الإمبراطورية العثمانية ؛ وهو فكرة أن على المسلمين العثمانيين أن يعنوا بمصالحهم الشخصية كمسلمين ، ومن شأن مثل هذه السياسة أن تقوم مقام (الإسمنت) الذي يحرص المسلمون في الإمبراطورية صفاً واحداً ويقيمهم موحدتين ، وقد يتسنى للمسلمين مجتمعين أن يجنبوا الإمبراطورية مزيداً من التفكك . ومع حلول عام ١٨٧١ وعقب وفاة الوزير الأعظم علي باشا تشكلت عصبتان من السياسيين إحداهما تدعم الاستمرار في التحديث الدستوري للإمبراطورية العثمانية كواسطة لتأمين التحالف بين جميع العثمانيين ولولائهم للدولة عثمانيّة واحدة ، والأخرى مستعدة لاستخدام الإسلام كصيغة سياسية جديدة .

ومنذ ذلك الحين سيعتبر كل من رجال العصبتين — وهذه نقطة حاسمة في فهم موقف أتاتورك من الإسلام — أن الإسلام قابل للتطبيق لدرجة أنه بإمكانه أن يمدّم بصيغة سياسية فعالة ووسيلة لحشد شعوب الإمبراطورية تحت رايته ، ونبذ أتاتورك هذا الخيار في العقد الثاني من القرن العشرين لأنه اتقن بأن محاولات تنفيذه كانت أشبه بملاحقة سراب لا غير . ويعود جزء من ردة فعله هذه إلى عدم الانسجام بين مفهومه للفترة الزمنية اللازمة ومفهوم الإسلاميين لها ، إذ كان أتاتورك يفكر بوضع ما يخطط له موضع التطبيق خلال عقود من الزمن بينما كان الدعاة الإسلاميون يفكرون في ذلك بمقياس آلاف السنين . إن هذه الحساسية تجاه عامل الزمن هي أحد مظاهر تفكير جيل أتاتورك الذي يصنفه في خانة مختلفة عن الإصلاحات التي شملت (التنظيمات) الأولى ، وسنبحث في ذلك الموضوع بتفصيل أكبر فيما بعد . إن المجالات التي يمكن للإسلام أن يستخدم فيها والمجالات التي لا يمكن استغلاله فيها تبذرت واضحة أثناء فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) .

انتزع المزيد من الأراضي من يد الإمبراطورية العثمانية مع حلول الوقت الذي وقعت فيه معاهدة برلين في ١٨٧٨ ، وكان المسلمون يشكلون الأغلبية في الأراضي المنبثقة أكثر مما كان عليه الحال فيما سبق ، وقرر السلطان الذي وجد نفسه وجهاً لوجه أمام هذا النموذج الديمغرافي والعداء المستفحل بين المسلمين والمسيحيين ، أن ينتهج مساراً وسطاً بين الصيغ

المطروحة المتنافسة فيما بينها، لعل في ذلك إنقاذ الإمبراطورية، استمر السلطان فيما بدأه رجال سياسة (التنظيمات) لترشيد جهاز الدولة وتحديثه، ومد يد المساعدة في توسيع نظام الأحكام العلمانية والتعلم العلماني، وترك (المدرسة) على حالها إلى أن استحوطت مستنقماً لا حياة فيه إذ لم يعد هناك عدد كافٍ من المعلمين فيها خلال السنوات الأخيرة من حكمه كما أصبحت معاهد فقيرة مادياً فباتت ملجأً للفاشلين الذين يودون التهرب من الاستدعاء للتجنيد.

وكان عبد الحميد يؤمن أيضاً بالعلم وتطبيقاته العملية إلا أنه اختار استخدام الإسلام كصمام أمان يوطد دعائم الوعي لهدف جماعي في نفوس رعاياه، وأدرك السلطان أنه لا يمكن لدولة حديثة أن تعمل على أساس التحالف الضمني الذي كان كافياً لتشغيل جهاز الدولة في أيام من سبقوه، وكانت زيادة المنتج الزراعي — مثلاً — واحدة من أهدافه إلا أنه أدرك أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر سلسلة من الإجراءات التي تشمل توسيع شبكة خطوط سكة الحديد وكذلك التدريب الزراعي ومساهمة الفلاحين في التخطيط؛ ولكن الأهم من المساهمة هو إيجاد وحدة ما بين الناس في الأرياف تمكنهم من إضفاء معنى لولايتهم الخاص لشخص الخليفة الثاني، وعمد السلطان من أجل تحقيق هذا الهدف إلى سياسة ذكية للغاية، إذ أقام صلات مع الشيوخ والدراويش مستخدماً الدعاية لتعبئة سكان المدينة — احتل فيها بناء سكة حديد إلى الحجاز مكاناً استراتيجياً — وحاول تهدئة خواطر السكان العرب وإقناعهم بالهوية العثمانية، وآتت هذه السياسة أكلها على الأقل في شبه جزيرة الأناضول كما يشهد العديد من المراقبين المعاصرين، كانت هناك خصلتان في الشخصية الريفية في المملكة يتصارع معهما السلطان، أولاً انعدام الحكم الذاتي للأشخاص وثانيتهما غياب مفهوم الوحدة التي تتجاوز حدود القرية أو الضيعة. ويقع ملايين العثمانيين في هذه الخانة، وستتضح درجة افتقار هؤلاء إلى الإحساس بأي هوية جماعية في وقت لاحق خلال الحرب العالمية الأولى، كما سيتبين ذلك أحد الضباط الشبان فيما بعد، وهو يصف تجربته الأولى في تدريب المجندين الأناضوليين كما يلي:

«كان جنودنا في ذلك الحين — كما فهمته آنذاك — بدلاً من أن ينظر إليهم كأشخاص يمكن للمرء التعامل معهم كأفراد، يعتبرون كمنسجن عجلة في مجتمع أو كمكونات لمجموعة، وكان من السهل عليهم تنفيذ كل ما يطلب إليهم طالما أنهم في مجموعة أو فئة، ولكن ما إن ينفصل أحدهم عن الجماعة وينعزل بمفرده حتى يعجز عن تقرير منهج مستقل لنفسه نابع من إرادته الشخصية، كما أنه أثناء التنفيذ الجماعي يبحث دائماً عن أحد

يعتمد عليه أو يقتضي خطاه ، وغالباً ما يؤثر ذلك في مسار الحرب وقيادتها في وحدتي ، فإذا ما فقدت إحدى مجموعات الجنود ضابطها أو رقيبها أو مراقب النظام فيها تهاوت وتشتت بكل سهولة ، وفي لحظات الخطر تقوم الوحدة — بدلاً من التفرق بمحذر بمجرد إخطارها — ونقيضاً لكل ما هو متوقع بالتكتل والالتفاف على نفسها ودائماً باتجاه مركز القيادة .

أما الخطر فدقات ناقوسه لا تعني شيئاً لهم ، فهم ليسوا بحاجة لأية استعدادات يقومون بها قبل الذهاب إلى النوم ، يمكنهم النوم خلال دقائق وربما خلال ثوان ، وأحياناً يكونون غارقين في النوم عندما نحسبهم أيقاظاً ، وفي ذلك الوقت الذي تظن أن كل شيء على خير مايرام من النظام والاستعداد تجد خفياً قد وضعت ثقتك فيه منتصباً في خندقه وسلاحه في وضع الاستعداد وعينه شاخصتان إلى الأمام ، وهو غارق في سبات عميق . إنه لمن أشد الأمور غرابة أن يقوم شخص بكل ما تأمره به في الوقت الذي يكون فيه جزءاً من مجموعة تخضع لأوامر جماعية ثم يصبح هذا الإنسان أبعد ما يمكن عن أي شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية .

ويصف المؤلف نفسه ردود فعل تلقاها عندما بدأ يسأل رجاله أسئلة تتعلق بدينهم :  
« عندما طرحت سؤال « ما هو ديننا ؟ » « ما هو الدين الذي تؤمن به ؟ » ، حسبت أن الجواب الذي سألتقاه هو « الحمد لله نحن مسلمون » ولكن الردود التي سمعتها لم تكن كذلك ، فالبعض قال : « نحن على دين الإمام العظيم » وآخرون قالوا : « نحن أتباع النبي علي » وبعضهم لم يستطيع إيجاد حل للسؤال العويص ، بعضهم أجاب فعلاً « نحن مسلمون » ولكن عندما طرح السؤال « من يكون نبينا ؟ » اضطربوا واختلطت عليهم الإجابة . وذكرت أسماء أنبياء لا تخطر في بال إنسان ؛ إذ قال أحدهم « رسولنا هو أنور باشا » ، وعندما طرحت السؤال على القلة التي عرفت اسم الرسول « هل نبينا حي أم ميت ؟ » كان السؤال أشبه بمعضلة لا حل لها ، وقال البعض أنه حي وأجاب آخرون بأنه ميت ...

إن هذا الضابط الشاب الذي لم يستطع إخفاء الكرب الذي أحس به لنوعية الناس الذين طلب إليه أمر قيادتهم في الحرب ، كان على يقين من أمر واحد وهو أنه بالرغم من جهلهم المطبق بالإسلام يبقى الدين واحداً من الطرق التي قد تمنحهم توازناً داخلياً (أو جيروسكوباً داخلياً) وإدراكاً للذات يمكن استغلاله في الوقت نفسه لوصل الروابط بينهم وبين هدف وطني . ويمكننا أن نشير هنا إلى ما كان يسعى كل من السلطان والضابط لتحقيقه ، مستخدمين المصطلح المعاصر من أميركا اللاتينية Conscientización أو بناء الوعي

الشخصي. إن ما لم يدركه السلطان آنذاك هو أن رسالة الإسلام السياسية لم تكن مركزة تركيزاً كافياً لإبقاء المسلمين الكثر الذين يشكلون إمبراطوريته ملتفتين بوحدة حول هدف مشترك بالرغم من أنه نجح في بناء شيء من الإحساس بهوية مسلمة وحتى بهوية عثمانية بين صفوف بعض رعاياه، وهكذا يتبين أن الإسلام يملك أثراً انتشارياً ينجم عنه بناء هوية اجتماعية مضغضة وتضامن غير فعال في المناطق الأكثر انعزاًلاً في الإمبراطورية العثمانية، ولكن تبقى طبيعة الرابطة الإسلامية حتى اليوم كصيغة من صيغ القومية - الأولى أمراً غير مفهوم. ومع ذلك فإنه لمؤثر واضح على صحة فكرة بناء الوعي الشخصي عن طريق استخدام الإسلام أن يقوم الأتراك الشبان أطاحوا بعبد الحميد بالتمسك بهذه الصيغة وعدم نبذها تماماً على الرغم من أن شكوكهم في فعاليتها كانت تكبر يوماً بعد يوم.

كما لم يدرك السلطان أن القسم الثاني من برنامجه وهو الدعم المستمر للتحديث المؤسساتي والنهوض بالمعاهد الخاصة بالتدريب المهني سينتهي به الأمر إلى التخبط في المشاكل، إذ نجم عن هذه الإصلاحات التربوية في نهاية المطاف، مواقف غير متوقعة شجعت تطرف الأشخاص المدربين في تلك المعاهد، وقصدت هذه النزعات الجديدة إلى الانتقال بتركيا إلى العلمانية إذ أن الجيل الجديد الذي أفرزته البنية التربوية التي أشرف عليها السلطان انطبع بطابع المعارضة التي لا هوادة فيها حيال ما كان يعتبره هذا الجيل بقايا عهد بائد لا نفع يرجى منها. وظهر تصلب هذه المواقف في كل من المطالبة بأن تطابق النظرية أو الخطة المجردة الواقع الحقيقي، وفي اعتقادهم بأن مدة تنفيذ هذا المشروع هو «الآن»، واختلف هذا الموقف اختلافاً جذرياً عن موقف المسؤولين في (التنظيمات) الذين كانوا على استعداد للتأقلم مع إبداء التنازلات وأنصاف الحلول والأنظمة الشديدة البطء والقيم المتضاربة، وستظهر من الآن فصاعداً كلمة «المستحاة» مراراً وتكراراً في كلام المثقفين التقدميين العثمانيين، وسيترك هذا الشعور بعدم الارتياح من جراء الاضطراب للعمل في نظام هو خليط من القديم والجديد آثاراً جلية في أفكار (كال أتاتورك).

## إصلاح معاهد الدراسات العليا والسلطان عبد الحميد الثاني

قد نعجب إذ نكتشف أن السنوات الأولى من حكم السلطان عبد الحميد تميزت بإنجازات عظيمة في حقل التربية والتعليم، وكانت إحدى هذه الإنجازات الخاصة في بدايات

الثمانينات من القرن التاسع عشر افتتح نظام من المدارس العسكرية التي تقبل الطلاب بنظام داخلي مباشرة بعد إتمامهم للتعليم الابتدائي . ويمكن لهذه المدارس ، ( الرشدية العسكرية ) ، أن تستمر حتى الأكاديمية العسكرية لأولئك الذين يقررون امتحان الحياة العسكرية ، وقد روج لهذا النظام واحد من ألد أعداء السلطان وهو مدير التربية العسكرية ( سليمان باشا ) الذي خطط لخلق السلطان عبد العزيز في ١٨٧٦ . وقد أمر السلطان عبد الحميد الذي خلفه على العرش بمدة وجيزة بتقديم ( سليمان باشا ) إلى المحكمة العسكرية إلا أن ذلك لم يشه عن تنفيذ نظام التعليم الذي ابتدعه الجنرال ( سليمان باشا ) . وفي عام ١٨٩٥ كان هناك ثمان وعشرون مدرسة عسكرية متوسطة قد فتحت أبوابها في أرجاء الإمبراطورية ، منها ثمانية في العاصمة وعشرون في المقاطعات الأخرى <sup>(١٤)</sup> . وبلغ العدد الإجمالي لتلاميذ هذه المدارس ستة آلاف تلميذ ، ومع حلول عام ١٨٩٨ وصل العدد إلى ثمانية آلاف . كما كان هناك سبعة مدارس إعدادية عسكرية من مستوى مدارس التجهيز ( Lycee ) التي تعد الطلاب للدخول إلى الأكاديمية العسكرية أو المدرسة الطبية العسكرية . وكان هناك النمط ذاته من المدارس الإعدادية متاحاً أمام الطلاب الراغبين في الالتحاق إلى المدارس الإدارية .

كان مستوى ( الرشدية العسكرية ) التعليمي عالياً ، والعديد من الطلاب الذين اختاروا المهنة العسكرية جاؤوا في الأصل من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون مهنتهم هي محور اهتمامهم لبلوغ ما يصوبون إليه من تحقيق ذاتهم ، وكلما تقدموا في نظام التعليم العسكري كلما اكتسبوا نظرة للعالم من حولهم تؤكد أهمية العلوم الإيجابية ، وكان الطلاب يستمعون المرة تلو المرة إلى أن مصير الإمبراطورية هو رهن بإسهامهم هم في إنقاذها ؛ وأن انتشارال الإمبراطورية لن يتحقق إلا بتفهمهم للقوى التي جعلت من الدول الغربية دولاً قوية . لذلك كان هناك استمرار وتواصل بين نظرة الطلاب إلى العالم ونظرة البيروقراطيين الذين بدأوا بالإصلاحات منذ عدة أجيال ، إلا أن هناك اختلافاً واضحاً بينهما ، فالجيل الجديد لم يكن أكثر اطلاعاً على الجغرافية وعلى المزيد من التاريخ الحديث والرياضيات وحسب من أسلافهم بل اكتسبوا أيضاً رؤيا جديدة للواقع من خلال معرفتهم ، وتمت لدى المتفوقين منهم مفاهيم حول السبل التي يمكن للمرء اتباعها لصياغة المجتمع مما جعل ماقام به سياسيو ( التنظيمات ) يبدو بالياً وبعيداً عن الحزم كل البعد .

ويبدو نفاذ الصبر والتلهف لدى خريجي المدارس العليا العثمانية — سواء العسكرية منها أو المدنية — واضحاً عندما يقارن المرء بين نمط التعليم السائد في النظام التقليدي وبين

النظام الجديد الذي يعتمد تدريس الكتب والدراسات أثناء الفصول الدراسية، وإذا ما كان مصطلح «التمرين» ينبؤنا بشيء عن طبيعة النظام التعليمي القديم فإن مفهوم «العقلية الطوباوية» يفسر النابض الخفي في النظام الجديد والطابع الذي دمغ به خريجيه.

فالمعرفة في النظام التقليدي كانت أمراً محدوداً تشمل الخطوط العريضة الأساسية للمعرفة الإسلامية التي أرسيت قواعدها مرة وإلى الأبد على نحو حاسم. تحول هذا الذخر من المعرفة عبر إجادة تقنيات معروفة تماماً كما هو الأمر في فن المهارة الحرفية، فالمعرفة الجديدة من جغرافية وعلوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا — جميعها كانت كتلة تتسع وتمتد بدافع من زخمها الذاتي وكان على المرء أن يواكب تقدمها ليبقى على اطلاع ودراية، وكانت التقنيات التي تستخدم فيها تتبدل وتتغير باستمرار، وهكذا طرأ التغير في البداية على أنه اطلاع على معطيات العلوم الغربية، وأصبح «العلماء» في هذا الضوء — وهم الذين لم يواكبوا توسع الآفاق الثقافية — أشبه بالمشعوذين الجهلة منهم بالعارفين بمكونات الحكمة القديمة، وكان هذا أحد العوامل الذي حض الطلاب على مواجهة الدين والتصدي له علناً، وستصبح الإشارات في المستقبل إلى الحاجة للتغيير وإلى التصريح بأن الدين عقبة في طريق التقدم، هي الفكرة المهيمنة في كتابات (أتاتورك).

كان تعليم المتدئين بدايات المعرفة على يد مرشد ومعلم خاص أمراً أساسياً في النظام التقليدي، وكان المعلم الخاص في (المكتب) يشرف على المستخدم الجديد أو قد يقوم بذلك موظف له خبرته أبدى اهتماماً بمزاولة مهنته، أما في (المدرسة) فكان المعلم الخاص هو الشخص الذي يؤول إليه أمر تعليم التلميذ خلال فترة انتظامه في المدرسة، ومن هنا كانت الشخصيات التي رسمت حدودها على هذا المنوال، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن المعرفة هي كم محدود ينهل منه بأساليب معروفة، تحد من المجال الذي يمكن للمبتدئ أن يخرج عنه ويتجرأ على استنباط تفاسير جديدة للأمور التي سبقه إليها أسلافه وأشبعوها استكشافاً، أما في النظام الجديد فكانت الكتب التي توزع على طلاب الصف بأكمله هي أساس المعرفة؛ وأصبحت هذه الكتب مراجع للتعليم وقد أتاح مانشر منها في فرنسا المجال أمام الطلاب التفوق حتى على مدرسيهم الذين لم يذهبوا إلى فرنسا منذ أمد.

الجانب الآخر في التعليم الذي قد يفوق سواه أهمية هو أن الكتب والفصول المدرسية والمدرسة أصبحت تعمل ضمن ما يدعوه أرفينغ جوفمان بالمعهد الشامل «Total institution»<sup>(١٥)</sup>. فكل مدرسة هي عالم مكتف ذاتياً يفصل فيه الطلاب عن الحياة اليومية العثائية. ففي نظام (المكاتب) يختار الطلبة ما يحتاجون معرفته من المجلات الحقيقية التي تقع في المكتب، فكانوا

ينغمسون في خضم معقد من المعرفة والممارسة والتشويق والتخطيط، أما الجيل الجديد من الموظفين فكانوا منقطعين تماماً عن كل تلك الأجواء، وكانوا يدرسون المبادئ والقوانين المجردة التي لا صلة لها بالواقع والتي تبدي بنية داخلية متأسكة مصطنعة، وبدأ الأمر وكأن جيل التسعينيات في القرن التاسع عشر كانوا يحسبون الحياة التي تصفها الكتب أكثر واقعية من الحياة ذاتها.

وهنا أيضاً يمكننا أن نفهم بشكل أوضح ما أدى إلى التغيرات إذا ما رجعنا إلى الكتب الدراسية المقررة التي كان يستخدمها الطلاب. تمثل كتب الجغرافية والفيزياء والرياضيات والعلوم العسكرية تنظيم المعرفة كما تنطبق على مجال معين. ويسبق هذا التنظيم تجريد ظواهر معينة عن الكم الكبير من الانطباعات المتأثرة التي تصنع «مادة» الحياة اليومية. ومن ثم يبنى نموذج للتفاعل في ظاهرة معينة من تلك الظواهر تنبثق على أنها «ذات دلالة» ويصنع نموذج تجريبي تفاعلاته بأسرع من الواقع، وبهذا يبدو العلم للطلبة على شكل نماذج للواقع وهي سمة يزيد من حدتها افتقارهم للتجربة وهيئة المخاير المحفوفة بالمخاطر، واتخذ العلم لنفسه مكاناً راسخاً بينهم عبر استيعابهم للنظريات وتمثلهم لها.

واكتسب الطلاب فكرتهم عن المجتمعات الغربية بمثل الطرح المنظم السابق، وبهذا أصبح للأنظمة المتأسكة في بنيتها والنماذج المثالية والمخططات أهمية عظيمة في أذهان جيل التسعينيات في القرن التاسع عشر لذلك فلا عجب أن تنصب الاحتجاجات الأولى للأتراك الشبان على ما يعتبرونه افتقار نظامهم التعليمي نفسه للتأسك والنبات. وأصبح أمر تضافر أجزاء متحدة متناغمة أشبه بهاجس تملك المهويين والمثاليين من الطلبة. وكل ما تنافر مع هذا النموذج المتناغم كان ينبذ كشيء ضار لا صلة له بالواقع وكان المجتمع العثماني بتراماته Tramway التي تمشي بين البيوت المتداعية، وصحفه التي تخضع لنظم غريبة تفرضها الرقابة الجاهلة وقطعات عسكرية يتلقى خريجو الأكاديمية العسكرية فيها أوامرهم من ضباط ترقوا من بين صفوف الجيش، كان ذلك المجتمع يمثل نوع التنافر الذي ينهش بمظاهره قلوب الطلاب، وبدأ الحل المثالي يتضح شيئاً فشيئاً فلا بد لإحدى النظامين أن يطغى على الآخر ولن يستمر هذا الخليط من تسوية مهلهلة ضعيفة.

على المرء إن أراد تطبيق و (تفسير) نموذج واقع اجتماعي أسرع من الواقع ذاته أن يضع نفسه ضمن مستقبل افتراضي. لذلك فإن لنموذج الواقع الاجتماعي المبني من خلال الرؤيا المدرسية للعالم عنصراً مكوناً إضافياً وهو مستقبل افتراضي يصاغ حسب إرادة المرء، كان ذلك أمراً جديداً بالنسبة لأفكار رجال سياسة (التنظيمات)، فالمصالح في (التنظيمات)



هو عنصر نشط إلا أنه يعد نفسه أساساً صانع الحاضر وإن كان ذلك يعني بالنتيجة صناعة المستقبل، ولم تكن فكرة مستقبل تاريخي مبني بنية منظمة وناتج عن الحاضر ومعالم جديدة بفضل التدخل البشري، ضمن معطيات تفكير «التنظيمات» وبدأ جبل التسعينيات من القرن التاسع عشر بالمقابل بالتفكير في المجتمع كنموذج تجريدي ومخطط للمستقبل في الوقت نفسه وإن كان باتجاه (التقدم)، وأصبحت «المشاريع» الاجتماعية الآن تمريناً فكرياً، ويمكن الاطلاع على مثال مدعش لمركزية المواقف المفترضة والمشاريع في تصور كتبه عبد الله جودت Abdullah Cevdet عن تركيا المعاصرة على يد الأتراك الشبان بعنوان «نوم يقظ للغاية»<sup>١٦</sup>.

على الرغم من أن الخطوط العريضة للنمط الجديد في التفكير الاجتماعي بدأت تتضح معالمها مع جيل التسعينيات، جيل (الأتراك الشبان)، فإنها لم تصبح فعالة حتى ثورة الأتراك الشبان في ١٩٠٨، ونجد أن (الأتراك الشبان) اضطروا في حينه إلى العمل مع الموزاييك العثماني المألوف: مجموعات دينية واثنية مختلفة ومتعددة، والإسلام الذي يمتد كخيط واه يجمع شعوب الإمبراطورية العثمانية، أما بالنسبة للاستخدام الآخر للصيغة الإسلامية ودوره «كمعرض للوعي» فنجدهم ينقلون إلى الحذر والتشكك من انتباه هذا المسار، وقد قام (الأتراك الشبان) بدافع من هذا الشك وتماشياً مع رؤيتهم (الطوباوية العلمية) للعالم بإناطة أحد زملائهم (ضياء جوكالب) Ziya Gökalp بالقيام ببحث لإيجاد صيغة بديلة عن الإسلام، وهكذا كان (الأتراك الشبان) يضطلعون بما لم يكن رجال السياسة (التنظيمات) ليحلوا بالقيام به: إذ شرعوا بالبحث عن نظرية منتظمة متماسكة البنية في الإصلاح.

أفضت تحريات (ضياء جوكالب) إلى التركيز على فكرتين: فكرة (الأمة) وفكرة (الحضارة)، وتشمل (الحضارة) استناداً إلى (جوكالب) على الإنجازات والوسائل التقنية والثقافية التي يتقاسمها عدد من المجتمعات. فالحضارة الغربية المعاصرة مثلاً تميزت بالتصنيع وعدد من المؤسسات الاجتماعية الجديدة التي تتقاسمها عدة أمم غربية، وكانت (الجنسية) أحد المكونات الأخرى لنظام الدول الغربي وقد ربط ضياء جوكالب هذا المفهوم (بالثقافة). والثقافة هي النموذج الخفي للقيم والمعتقدات والمؤسسات التي تعطي للشعب ماهيته، وكلما امتزج هذا الشعب بدولة تشتمل على اثنيات مختلفة تبقى قيمة ماثلة في خلفيته الفكرية، والدولة الحديثة هي التي التفت حول واحد من هذه الشعوب وأقدمت بمجرأة على استخدام مؤسساتها التي تحمل طابعها الخاص بها، ويعتبر الأتراك مجموعة كهذه، انحسرت قيمتها الثقافية المعينة إلى الكواليس عندما تأسست الإمبراطورية العثمانية، أما بالنسبة للإسلام فيشير

(جوكالب) إلى أن العديد من البنود التي تقبلها الناس على أنها جوانب أساسية من الدين — وخاصة منها التعاليم المتصلة بالتنظيم الإسلامي الصالح الملازم للمجتمع — هي في الحقيقة جوانب من الثقافة العربية لاعلاقة لها على الإطلاق بالإسلام (الأصلي) <sup>(١٧)</sup>. لذلك فإن الإسلام دين يطالب أتباعه بـ (الإيمان) ولم يلزمهم بأية صيغة من التنظيمات الاجتماعية. كانت خطة (ضياء جوكالب) للمستقبل — والتي لم تظهر كمشروع مكتمل — تقضي بأن تستخرج الثقافة التركية الكامنة للأمة التركية وتقام دولة تركية على أساسها وأن تفتح الأبواب للحضارة الغربية ويعتبر الإسلام مسألة ضمير واعتقاد شخصي. وتم تنفيذ مذكرة كتبها (ضياء جوكالب) لـ (الأترك الشبان) عام ١٩١٦ بشأن دور الإسلام في تركيا <sup>(١٨)</sup>. وأفضى تنفيذها إلى إبعاد (شيخ الإسلام) — وهي أعلى مرتبة دينية في الإمبراطورية العثمانية — عن مجلس الوزراء، وفصل المحاكم الدينية عن (شيخ الإسلام) وربطها بوزارة العدل؛ وكذلك وضع إدارة المؤسسات الدينية تحت سلطة أحد أعضاء مجلس الوزراء، وفصل (المدرسة) عن (شيخ الإسلام) وإدارتها من قبل وزارة التربية.

برز موقف جديد للوجود مع هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وخسارة الأراضي العربية. وأصبحت تركيا عملياً تضم شبه جزيرة الأناضول فأصبح بالإمكان الآن طرح القسم الأول من الصيغة الإسلامية جانباً — أي دور الإسلام كرابطة بين الأتراك والعرب — إلا أنه مما يلفت النظر أن (مصطفى كمال) لم ينبذ هذه الصيغة في الحال عندما كان ينظم المقاومة ضد بنود المعاهدة التي كانت على وشك أن تفرض على تركيا؛ فخلال السنوات التي كان يقود فيها حركة المقاومة ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ كان أأتاتورك يعتمد على تعاطف المسلمين خارج تركيا وغالباً ما استعمل فكرة وحدة الإسلام، كما استغل تلك الفترة في تعبئة وشحن مشاعر الوجهاء الدينيين الأناضوليين ضد الإدارة العثمانية التي استمرت في عملها في العاصمة كأسيرة فعلية في يد الحلفاء، واستغل (أأتاتورك) مكانة الخليفة في الحين الذي كان فيه على وشك الإطاحة به، إلا أنه في الحالتين كان قد وطد العزم وقرر منذ مرحلة مبكرة صورة تركيا التي يتخيلها في المستقبل.

## الجمهورية التركية والأمة العربية

غالباً ما يتم تحليل مساهمة أأتاتورك من خلال مقدرته الفريدة على إحداث الإصلاحات الضرورية، ويبدو ضمن هذا التقييم كأداة لموجة عارمة من التقدم بلغت ذروة كان من المقرر

لها أن تبلغها، إلا أن هذه الصورة لا تعدو كونها غائية بحتة إذ أنها تصور (أتاتورك) على أنه متميز ليس في أنه استطاع تخطي المضاعف وعبور عدد من المسالك الصعبة نحو أهدافه التي خطط لها بعناية ووعي وحسب، بل لأنه « استوفى متطلبات » فكرة التنوير أيضاً، اعتقد بأن هذا الحكم يميل إلى السذاجة نوعاً ما ولكن التقويم يعيقنا أيضاً عن وضع أتاتورك في سياق أكثر « سوسيولوجية ». إن الرأي القائل بأن أتاتورك ما هو إلا خادم للتقدم هو رأي مستفى من صورة بدائية عن حتمية التقدم؛ وهو لا يساعدنا في إيجاد مكان لأتاتورك في الثورات الاجتماعية الأساسية التي هزت العالم في القرون الأربعة الأخيرة والتي ما تزال تهر أركانها بعنف تزداد حدته. ولن يتبدى لنا المعنى الكامل لمساهمة (أتاتورك) ما لم نربط عمله بعملتين أساسيتين تصنفان التغيرات الكبيرة التي ميزت مجتمع ما بعد الإقطاعية وهما الأنماط الجديدة المتنوعة للاندماج الجماعي، والأبعاد المتبدلة للنظم الاندماجية الشخصية للفرد.

## نظام دمج جديد للجماعة

يعتبر أغلب الكتاب الأتراك والأجانب أن أساس (الجمهورية التركية) هو بمثابة إعادة تنظيم — وإن يكن متطرفاً — لبقايا الإمبراطورية العثمانية، والحق أن الحد الفاصل لا يظهر في تطرف مواقف الآباء المؤسسين للجمهورية وحسب بل أيضاً في مفهوم (الجمهورية التركية) كدولة — أمة. وما حدث هو أن (مصطفى كمال) تبنى كياناً افتراضياً لا وجود له وهو الأمة التركية ونفخ فيه الحياة. إن هذه القدرة على العمل لأجل شيء لا وجود له وكأنه موجود فعلاً ومن ثم خلقه هي التي تجعلنا ندرك الأبعاد الحقيقية للمشروع الذي بدأه أتاتورك والذي يكشف عن التخط الطوباوي لتفكيكه. فلا الأمة التركية كمنبع (للإرادة العامة) ولا الأمة التركية كمصدر للهوية الوطنية كانت موجودة عندما شرع في مهمته. وتميز أتاتورك عن رفاقه الأكثر حذراً بهذه الرؤيا التي يحملها عن المستقبل وبارادته التي لا تلتين لتحقيقها، كانت كلمتا (الأمة) و (الحضارة الغربية) هما المفتاح الجمهوري الذي أمدّه بالمنطق الخفي وراء مشروعه، ويفترض موقفه حيال الدين وجود تناغم وانسجام عندما تقوم من هذه الزاوية، إن التصميم الذي أبداه في سعيه نحو مجتمع مثالي لا يتناقض مع موهبته العظيمة في مساندة التيار العام والظروف: فالمشروع الذي وطد العزم على تنفيذه هو الذي يعطي معنى لارتداده وتغيير اتجاهه الاستراتيجي من حين لآخر.

إن تتابع الأحداث الذي أدى أخيراً إلى تحويل تركيا إلى العلمانية معروف لا يجهله

أحد ولا حاجة لنا إلى سرده بالتفصيل، غير أن هناك سمة متفردة للأسلوب الذي تعامل به مصطفى كمال مع تلك المسألة منذ البداية، توضح لنا موهبته السياسية وتسبر أغوارها وعليها ألا نتجاهلها كمؤشر ونذير لسياسة العلمانية، فنحن نجد هذا التصور لعبقريته السياسية في استخدامه لمفهوم مجلس النواب الوطني «العظيم» كمصدر للتشريع السياسي لحركة المقاومة. لقد استثمر السلطان — الخليفة — نظرياً بسلطته لأنه قائد المجتمع المسلم — المجتمع العثماني — الذي له اليد الطولى والسلطة الأكثر فعالية في العالم المسلم، وبما أن الشخص الذي كان يحتل منصب السلطان — الخليفة — هو الآن سجين قوات الخلفاء، لم يعد يمكنه أن يكون سيد نفسه فيما يقول ويفعل. وهكذا تستعيد (الملّة) — وهو مفهوم كان يشير أصلاً إلى التقسيمات الدينية المتعددة في الإمبراطورية ولكنه في هذه الحالة يستخدم للإشارة إلى المجتمع الإسلامي — حقوقها كمصدر الشرعية. والحقيقة أن (الملّة) كانت تستخدم منذ نهاية القرن التاسع عشر لترجمة كلمة (nation) أي أمة، لذلك فإن معناها كان غامضاً. وبسبب هذا الغموض أصدرت الهيئة التي كانت مجتمعة في أنقرة كممثل عن مجلس النواب والتي كان فيها عدد لا بأس به من رجال الدين، بند رقم (١) من الدستور المؤقت المقترح عام ١٩٢٠ دون أي اعتراضات (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠). و يعلن هذا البند أن السلطة في يد (الملّة) دون أية تحفظات. وحمل غموض المصطلح رجال الدين إلى الاعتقاد بأن ماسنه هذا البند هو حقوق المجتمع، بينما كان الأمر بالنسبة لأتاتورك هو التحضير لتثبيت سلطة الدولة<sup>(١٩)</sup>، وقبل مجلس النواب إعادة ترسيخ قواعد الحقوق الأولية للمجتمع الإسلامي، إلا أنه قبل في الآن ذاته أن يتولى المجلس أمور التشريع في الشؤون الدينية والدنيوية على حد سواء في غياب السلطان — الخليفة. وضمن (مصطفى كمال) ألا يعود من يحمل مثل هذه الصلاحيات المزدوجة إلى الظهور ثانية أبداً.

تحول نظام أنقرة من تقديم صورة السلطان — الخليفة كرهين في سجن الخلفاء إلى إقامة نظام دستوري جديد انتزع السلطة المؤقتة من يد السلطنة وبتراها إلى غير رجعة<sup>(٢٠)</sup>، وأعقب ذلك إلغاء السلطنة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ وإعلان الجمهورية في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، وأخيراً إعلان القوانين البالغة الأهمية في الثالث من آذار/مارس ١٩٢٤: فقامت هذه السلسلة من القوانين التي أعلنت جميعها في اليوم نفسه إلغاء الخلافة وجعل أمور التربية والتعليم جميعها حكراً للدولة كما ألغت (المدرسة)، كما ستم إدارة الشؤون الدينية والمؤسسات الدينية من قبل وزراء مرتبطين بمكتب رئيس الوزراء، من الآن فصاعداً، وفي نيسان/أبريل ١٩٢٤ ألغيت المحاكم الدينية، وفي عام ١٩٢٥ اعتبرت الطرق الصوفية

ممارسات غير قانونية، وفي ١٩٢٦ تم تبني القانون المدني السويسري وقطعت أواصر الصلة بين الشريعة والقانون الجنائي، وفي ١٩٢٨ أبطل مفعول المادة الدستورية التي كانت ماتزال تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، وفي السنة نفسها اعتمدت الألفباء اللاتينية .

وكلما دعت الحاجة لإيجاد سبب منطقي لهذه الخطوات، كان التبرير هو « متطلبات الحضارة المعاصرة »، ويمكن تتبع ذلك في العديد من خطابات (مصطفى كمال) التي ألقاها في العشرينيات من هذا القرن، وسنجد واحدة من أكثر التصريحات اقتضاباً بشأن السبب المنطقي هذا في القوانين التشريعية (النظام الأساسي) لحزب الشعب الجمهوري عام ١٩٣١ . لقد حشد النظام الجديد منذ البداية مشجعيه بإقامة حزب سياسي ضمن مجلس النواب الوطني العظيم وهو (حزب الشعب الجمهوري) . وتحول هذا الحزب في النهاية إلى المتحدث الشرعي الوحيد بالتصريحات السياسية في الجمهورية والمركز الذي تنضج فيه العقائدية الرسمية للنظام الجمهوري الجديد، ويعلن النظام الأساسي للحزب في ١٩٣١ أنه يدعو لمبدأ « العلمانية » ويحدد كشرط ألا تتدخل الدولة في الحياة الدينية لأن الدين هو « مسألة ضمير »، ويصرح النص بأن « الحزب قد قبل مبدأ أن جميع القوانين والأنظمة والإجراءات المستخدمة في إدارة الدولة يجب أن تعد وتنفذ لاستيفاء حاجات هذا العالم ووفقاً للأسس والصيغ التي يمنحنا إياها العلم والتكنولوجيا في الأزمنة الحديثة »<sup>(٢١)</sup> وأكد زعماء الحزب فيما بعد على فكرة أنهم لا يعتبرون العلمانية، مرادفاً للزندقة لأن ممارسة الشعائر الدينية أو العبادة أمر يحمي الدستور، وفي عام ١٩٣٧ أدخل مبدأ العلمانية إلى الدستور بالإضافة إلى خمسة مبادئ إرشادية أخرى للحزب وهي : الجمهورية والوطنية والدولية والشعبية والإصلاحية .

إن تاريخ العلمانية في تركيا وتطبيقها هو أمر أشد تعقيداً بالطبع مما توحى به هذه النبذة، إلا أن معنى العلمانية كمشروع يبرز أوضح ما يكون ليس بوصف ممارسته بل بعلاقته بالأهداف الأصلية للنظام الجمهوري، وأحد هذه الأهداف هو الحاجة لإيجاد مبدأ الانسجام الاجتماعي للمجتمع التركي والابتكار وسيلة لزيادة الوعي الاجتماعي بين الأتراك، وما أن الإسلام قد عجز عن إشباع هذين المطلبين فقد تم نبذه، وما أن الإسلام لم يعد يخدم هذه الأغراض فقد أصبح بالفعل مسألة ضمير « شخصي » للأتراك .

وسيضرب وعي الأتراك الجدد جذوره في أعماق العلم (الحضارة الغربية) التي أعاد أتاتورك ذكره مراراً وتكراراً كمصدر لكل المعرفة الصالحة والمسلك المنهجي، إلا أن الأمر لم

يمكن بهذه البساطة إذ أن (زيادة الوعي الشخصي) كانت ترمي إلى استخراج عدد من الصفات التي يتوقع المرء أن يمتلكها مواطنو الجمهورية الجديدة، فالعلم بحد ذاته لم يكن لديه الحل للمشاكل المتعلقة ببناء الهوية الوطنية، كما أنه لم يتعرض يوماً لمسألة الهوية الاجتماعية وتوجه الفرد نحو المثاليات الاجتماعية.

برز نوعان من الأيديولوجية في نهاية الثلاثينيات كان يتوقع لهما أن يسهما في دعم الهوية الوطنية: ما يدعى (بأطروحة التاريخ التركي) ونظرية «لغة الشمس». بنيت أطروحة التاريخ التركي، على فكرة أن الأتراك قد أسهموا في بناء الحضارة قبل أن ينضوا تحت لواء الإمبراطورية العثمانية بكثير، إذ أنهم أنشأوا حضارة مدنية في آسيا الوسطى نبعت منها حضارات عديدة أخرى وحافظوا على هويتهم الثقافية حتى عندما أصبحوا أقلية في إمبراطورية تضم جنسيات مختلفة عديدة، وكان ذلك هو المنبع الذي تستقي منه هوية لمواطني الجمهورية التركية، وقد نالت هذه الأطروحة مؤازرة من قبل ما، فقد بدأ الأتراك يشعرون بإحساس جديد بإنجازاتهم كأتراك، وبدأ الاعتزاز بكون المرء تركياً ينمو فعلاً في حين أن كلمة تركي لم يكن يستعملها مواطنو الإمبراطورية العثمانية لخمسين سنة حلت إلا كمرادف للبدوي أو الفلاح.

كانت نظرية «لغة الشمس» محاولة لترشيد تطور طراً على الأدب العثماني منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهو ازدياد استخدام العامية بدلاً من اللغة المنمقة المزخرفة التي كان يستخدمها الموظفون العثمانيون، وكانت العامية تشتمل على بضع كلمات من أصول عربية وفارسية سادت في (الكتابات الرسمية). وكان الاقتراح المطروح هو أن التركية «الصرفة» (أي التركية التي لم تتسلل إليها مفردات وقواعد الحضارات الأخرى في الشرق الأوسط) هي لغة قديمة بالغة الأهمية في تاريخ اللغات، ورغم أن هناك العديد من اللغات الأخرى بنيت على هذا الأساس ويمكن للمرء أن يسترشد بدراسة هذه اللغة التركية القديمة ليتمكن من إصلاح الاستخدام اللغوي، كانت هذه النظرية شائكة ومن الصعب البرهان عليها على ضوء البحث اللغوي؛ ومع ذلك فقد وجدت فرصة محاولة إعادة تركيب التركية «الصرفة» صدىً عميقاً في نفوس العديد من المثقفين الأتراك الذين كرسوا طاقات هائلة لبلوغ هذه الغاية، وأصبح دعم الإصلاح اللغوي يعتبر ذخراً مقدساً كوجه من أوجه التطرف (الكمالي) واستمر هذا الربط العجيب بين نزعة النقاء اللغوي ونزعة التطرف الجمهوري إلى يومنا هذا وتبنته الماركسية، وكان جزءاً من الوسائل المتاحة للأتراك المعاصرين لينبؤوا من خلاله هوية تركية خاصة بهم.

ولكن لو أمعنا النظر فيما جرى لوجدنا أن أشد الأساسات متانة لبناء هوية جمهورية تركية هي نظرية أخرى أكثر تماسكاً حول المجتمع، أمدت «الكمايين» بأيدولوجية اجتماعية. هذه النظرية هي التضامن، وهي الأيدولوجية الرسمية للجمهورية الفرنسية الثالثة، وصل التنظير التضامني إلى تركيا عبر (دركهايم) Durkheim و (ضياء جوكالب) أحد المعجبين (بدركهايم)، وتستند النظرية إلى الأطروحة القائلة بأنه لا يوجد صراع حتمي بين الطبقات في المجتمع الحديث، والمهم هو الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات الاجتماعية ومساهمة جميع الفئات المختصة المهنية لجعل المجتمع محور الاهتمام، ويمكن الحفاظ على توازن المجتمع الصناعي بترويج ونشر خلق اجتماعي يتركز على مساهمة الأفراد والفئات في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك قدم التضامن التركي برنامجاً اجتماعياً يرى أن «رأس المال المتراكم عبر تخصيص قيم الفوائد الفائضة لحساب المجتمع» يمكن استثماره في «مؤسسات صناعية ومزارع ضخمة تقام لصالح المجتمع»<sup>(٢٢)</sup>، وطرح التعليم الذي تلقاه مصطفى كمال عليه نظرية المواطنة المبنية على هذه المبادئ. إن رجال الأعمال ومعلمي المدارس والسياسيين هم القادرون إذا ما عملوا سوياً تحت لواء إعادة توزيع الحصص التضامني، على تشكيل الأمة التركية الواحدة، وقد تكون (الكمايلية) في السنوات الأخيرة قد أضاعت الكثير من زخم اندفاعاتها إلا أن حلمها بمجتمع لا نزاع فيه وهو في الآن ذاته يعيد توزيع الأرباح فيما بين أفرادها، ظل يميز التفكير الاجتماعي التركي، ويبدو هذا النموذج واضحاً أيضاً في انتشار الآمال بين أفراد الشعب المعبأ حديثاً، والصورة ذاتها لذلك المجتمع تعاود الظهور في تفكير المجموعة العسكرية التي حاولت في ١٩٦٠ إعادة إرساء قواعد النظام (الكمالي) «الحق».

## تركيا الجديدة والفرد

كلمة «الاستقلال» هي إحدى الكلمات الجوهرية في مفردات (أتاتورك) العقائدية، ولكن هذا التشديد وازته على مستوى الفرد كلمة «مستقل»<sup>(٢٣)</sup>. لقد حاولت أن أبين كيف أن محاولة استبدال النظام التقليدي — بقضه وقضيضه كما يقال — بنظام جديد، ما هي إلا نزعة يلحظها المرء لدى الجيل الذي سبق «أتاتورك»، كما أوضحت بأن سياسات «أتاتورك» في الإصلاح ركزت على بناء هوية اجتماعية جديدة لم يدع للدين مكاناً فيها، إلا أن هناك مظهراً أساسياً آخر للإصلاح العلماني يهدف إلى توسيع أفق استقلالية الفرد في المجتمع، وكان أتاتورك يسعى هنا لتحرير الفرد مما قد يوافق هو على تسميته بـ «غيباء

الحياة التقليدية التي تسيروها المجموعة». وللمرة الثانية نجده يتجاوز حدود الإصلاح حسب عرف سياسي «التنظيمات». ويمكننا القول على ضوء الدعم الكبير الذي تجده ثقافة المجتمع في تركيا بأن أتاتورك قد أبدى شجاعة في هذا المجال أكبر مما فعله في المجال السياسي.

وأعتقد أن الدافع الذي حثه على المضي نحو هدفه كان أيضاً نتاج التنافر الذي خلقته خلفيته التعليمية، وقد اتخذ هذا التنافر شكل الامتناع الشديد من أشكال التحكم الاجتماعي الذي نجم عن الثقافة الشعبية العثمانية، وعلينا أولاً أن نبحث في تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الغربية على (أتاتورك) لكي نفهم سبب استخدامي لنموذج تفسيري.

سافر أتاتورك إلى خارج الإمبراطورية العثمانية ثلاث مرات، مرة لشهود مناورات عسكرية في فرنسا، وأخرى كملحق عسكري في صوفيا، وثالثة خلال الحرب العالمية الأولى إلى ألمانيا، إلا أن معرفته بأوروبا لم تقتصر على تلك الأسفار، بل كانت مستفاعة بشكل رئيسي من الصحافة التركية التي بقيت على صلة وثيقة بالأحداث العالمية وكانت تتبع التطورات العلمية والثقافية، كما توفر له عدد محدود من ترجمات أعمال أشخاص كانوا منظري السياسة في ذلك العهد، وكان أتاتورك يقرأ الفرنسية ويفهمها جيداً، ونجد في مكتبته، المحفوظة قرب ضريحه، أعمال مفكرين مثل (روسو) تحتل مكاناً بارزاً وبعض الكتب الأخرى الأقل أهمية إلا أنها تعود إلى السنوات الأخيرة من حياته، وهناك إجماع على أن أتاتورك كان مطلعاً على النظم السياسية الغربية في الوقت الذي أجرى فيه إصلاحاته العلمانية الأساسية، إلا أنه كان أيضاً معتمداً على معلومات تلقاها من زملائه (مثل وزير العدل «محمود عزت بوزكرت») الذي درس في الخارج.

كيف يمكن إذا للمرء أن يفسر الثبات والتمسك اللذين تميزت بهما إصلاحات أتاتورك العلمانية؟ ما الذي يجعلنا نحس بأن هناك منهجاً خفياً يوحد بينهما؟ لماذا يشعر المرء بهذا الشعور تحديداً عندما يتعلق الأمر بإصلاحاته التي تناولت الطرق الصوفية، وحقوق المرأة، وفرض العلمانية على الري، وتحكم الدولة بالتعليم؟

وهنا أود أن أطرح فرضية بأن هذه الإصلاحات العلمانية مرتبطة بالقاسم المشترك الخفي الذي هو تحرير الفرد من القيود الجماعية للمجتمع الإسلامي، ولتتمكن من فهم ذلك علينا أن ننظر إلى أصغر وحدة عاملة في المجتمع في الإمبراطورية العثمانية وهي حي المدينة أو (المحلة mahalle). كانت (المحلة) في تلك الأيام أكثر من وحدة إدارية محدود مرسومة عشوائياً إلى حد ما، وكانت أشبه بجماعة *gemeinschaft* تحرس حدودها كلاب شرسة مخلص ومكاناً تدور فيه معظم مجريات الحياة اليومية للمواطن العثماني العادي، ففي



ذلك الحي يتلقى الطلبة تعليمهم، ويحتفل الأهل بالمواليد، وتنعقد تربيّات الزواج، وتقام مراسم الدفن الأخيرة للأموّات، وفي ذلك الحي أيضاً يقوم الجامع بدور المؤسسة الاجتماعية فيجمع كل السكان لسماع ما ينتظر منهم، وكانت سلطة رب الأسرة تمارس وتدعم ضمن بيئة (المحلة) هذه، وفيها أيضاً كانت أموال الدية تدفع، وتشق المؤسسة الإسلامية التي تصون الأخلاق طريقها لمداومة حفلات شرب الكحول ومعاقل القمار وتنظم مجموعات نجوب المكان لتفاجئ العشاق اللاهين، وفي ذلك الحي أيضاً قام المقهى — مركز اجتماع الأهالي — وألصق الإمام أول طابع على عريضة مستقدم إلى السلطات العليا، وحيث يزور الناس أضرحة الأولياء المحليين ويوزع الأتقياء الصالحون الأحياء عدالتهم ونفوذهم. وأنظمة «المحلة» أنظمة مرنة للغاية، إلا أن هذه المرونة تمارس تحت قناع من اللياقة والذوق؛ ولكنها بقيت متصلة لا تتهاون في مسألة الاختلاط العلني بين الجنسين، وتميز إصلاحات أتاتورك بأن لها جانباً حاول استبدال الروابط الشخصية والنفاق الذي ساد ضبط الأخلاق في (المحلة) عبر مجموعة من الأنظمة حاولت تخاشي فرض التحكم بنظام من الأحكام التي تمنح الفرد مسؤولية أعماله.

إن تصميم أتاتورك على انتزاع الفرد من قبضة تحكم المجموع ناشيء في الأصل عن نظام التعليم الجديد أيضاً، فعادات المحلة وقوانينها لم تكن لتثير سخط من عاش فيها كل حياته، إلا أنه بالنسبة للطلبة الذين قضوا معظم وقتهم في المدرسة كطلاب داخليين أصبح مدرءا المدرسة أكثر أهمية من (المحلة)، ولكن مدرءا المدرسة كانوا يؤكدون على نمط مختلف تماماً من التحكم؛ وتغلب منطق البيروقراطية وأصبح الهدف المبتغى هو إعادة الحياة إلى عروق الإمبراطورية التي أضحت الآن معتمدة على فضائل جديدة، فضائل (المحلة) كانت تتعلق بالحفاظ على جماعات صغيرة، ولم تعد تجدي في بناء الأمة — الدولة. واستعاض عن أخلاق الدين بالنظم الفكرية والعسكرية وبرزت الأخلاقيات الإسلامية والتعليمات المتعلقة بصالح المجتمع كقيود لا مبرر لها ولا هدف سوى قمع الشخصية والقضاء عليها.

لم تكن البيئة المدرسية هي الموقع الوحيد الذي يحيط من قيمة تحكم المجموع ومن القيم المعبئة التي تصاحب هذا التحكم، فالتيل من (المحلة) كان عملية مستمرة لعب فيها ظهور طرق جديدة في الفكر حول المجتمع ودوره أيضاً. وكانت إحدى الطرق غير المباشرة في الحط من قيمة الروح الشعبية السائدة في (المحلة) هي التركيز الجديد على ولاء المواطن والمجتمع (الجمعية البشرية) الذي بدأ يظهر في كتابات المفكرين المحدثين، وهو مفهوم مختلف عن

مفهوم (الدولة) في أنه يعتمد عدداً من العمليات الاجتماعية التي لا تندرج تحت عنوان السياسة أو السلطة أو الإكراه أو الحكم أو السيادة والتي هي مكونات أولية لمفهوم (الدولة)، وكانت الأسرة والفرد — اللذان يخضعان لتحكم (الحلقة) — وحدات فرعية تنضوي تحت مفهوم (المجتمع)، والأشخاص الذين يهدفون إلى إصلاح (المجتمع) يريدون أيضاً إصلاح (الأسرة)، ويقوم (المجتمع) على أساس التبادل الحر للسلع والخدمات لذلك فهو يدين مباشرة العبودية المنزلية، في حين أن (الحلقة) كانت تقبل العبودية المنزلية كحقيقة من حقائق الحياة، ويستند المجتمع إلى التعاقد بينما تقوم (الحلقة) على أسس نسبة الأشياء إلى الأشخاص، وهكذا بدأت (الحلقة) تبدو كمستودع للقيم التقليدية التي تغف عثرة في وجه تنامي الشخصية الإنسانية.

وفي الوقت نفسه بدأ نوع من الرفض للباس المميز (للمحلة) بالظهور؛ فنجد (بيروز بيه Bihruz Bey) وهو بطل مفرق في ميوله الغربية في إحدى الروايات التركية القديمة، يتنحى في الحديقة العامة فيرى أبناء بلده من الطبقات الأدنى بسرابولهم القضاضة فيندمر قاتلاً:

«Qu'est-ce que c'est que ça? Est-ce que le carnaval est arrivé? « ما هذا؟ هل بدأت مهرجانات الكرنفال؟ ».

إلا أن هذا النفور المستحكم من الثقافة الشعبية الذي أخذ يشتد يبدو واضحاً في أسلوب تصوير الكاتب (يعقوب قدرى قره عثمان أوغلو) (Yakup Kadri Karaosmanoglu) الذي سينضم فيما بعد إلى (مصطفى كمال) في أنقرة، وتسرد إحدى قصص يعقوب قدرى حكاية تركي مقلد للغربيين ضربه قبضات (الحلقة) ضرباً مبرحاً لأنه نجراً وليس قبعة، ويصف الكاتب في إحدى المناسبات قمع الثقافة الشعبية كما يلي:

«في هذا الجو الخائق الذي لا تميز ذرة من ذراته لصوت الحن، وفي هذه الساحات التي لا تردان أي منها يتمثال، وفي هذه الشوارع حيث نخوض يوماً في الأحوال والغباء، وفي وجوه هؤلاء الناس الذين تصم آذانهم عن سماع كل ما هو دمث لطيف، وتعمى أعينهم عن رؤية أي جمال، الذين يجلسون القرفصاء في المساء في المقاهي بمناماتهم المطبوعة الملونة ويصفون إلى صوت الجرامافون يتقياً نغمات رقصات هز البطون، في ذلك أجد بذور اعتلالهم».

كانت شكوى يعقوب قدرى تلتخص في أن الروح الشعبية والمناخ الفكري في

(المحلة) يقضيان على الإبداع في الكتاب الأتراك، ويبدو أن أتاتورك قد عقد الصلة نفسها بين (المحلة) كخليط من الثقافة الإسلامية والشعبية والافتقار إلى الإبداع، وكان أتاتورك يعتقد اعتقاداً جازماً بأن السراويل الفضفاضة والطرايش هي جزء من كرنفال استعراضي، ولم يقتصر الأمر على خدش إحساسه الجمالي فقط بل كانت هذه الملابس ترمز إلى القلعة الحصينة للثقافة الشعبية حيث يعين على التشريعات النهائية أن تستمد من القيم الدينية وحيث ينحط من جراء ذلك قدر الإنسان والدين على حد سواء ويعيث فيهما الفساد، أما المجتمعات الغربية التي تستقي تشريعاتها من العلم فإنها تبقى أكثر انفتاحاً وبذلك أكثر إبداعاً. لذلك فإن الحل الوحيد هو مجموعة من الأحكام التي من شأنها تمكين الفرد من النجاة بنفسه من قبضة القيم الشعبية وهذا تشجع الإبداع الخلاق لديه، وابتكر أتاتورك سياستين لبلوغ هذه الغاية: أولاً إجراعاته العلمانية حيث ينصب الاهتمام على تدمير التحكم، وثانيهما برنامجه إدخال الثقافة الغربية إلى الجمهورية.

### الفرد في إصلاحات أتاتورك العلمانية

إن أول ما يطلعنا في محاولة (مصطفى كمال) لتحرير الفرد من تقاليد المجتمع هو القانون الصادر في الثالث من مارس / آذار ١٩٢٤ حول «توحيد التعليم»، فلم يكشف هذا القانون بانتزاع التعليم نهائياً من يد «العلماء» بل فتح أبواب التعليم المختلط فجمع الجنسين في خطوة جديدة من التعليم في المدارس إلى ما يتبعه في الجامعات، والحق أن اندفاعه (أتاتورك) لتثبيت حقوق المرأة قد يفهم على أنه جهد مركز لتحطيم ما كان يبدو له من أشد مظاهر الروح الشعبية (للمحلة) ضغطاً وتخلّفاً ألا وهو القيود التي تفرضها على الاحتكاك بين الرجال والنساء في الحياة اليومية الروتينية، وقد أحدثت تغيرات واسعة عند تبني القانون المدني السويسري تتعلق بتغيير المكانة القانونية للمرأة، كان من بين هذه التغيرات الزواج بزوجة واحدة لا غير والمساواة بين الرجال والنساء في الميراث، وعدد من الشروط المتعلقة بإدارة الممتلكات، وتبع ذلك في ١٩٣٠ منح المرأة حق الانتخاب وحق ترشيح نفسها في الانتخابات المحلية (قانون البلدية الصادر في ١٤ أبريل / نيسان ١٩٣٠)<sup>(٢١)</sup> وكذلك حق ترشيح نفسها في الانتخابات الوطنية عام ١٩٣٤.

أسهمت تصريحات أتاتورك المستمرة بشأن عمل المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في الجمهورية التركية في خلق مناخ مكن العديد من النساء التركيات اللواتي تلقين تعليماً، من

دخول الحياة المهنية ، ونتيجة لذلك فإن في تركيا اليوم نسبة تحسد عليها من النساء اللواتي يشغلن الكوادر المهنية فيها ، وأعقب ذلك «إزاحة النقاب» الذي لم يصدر به قرار فعلي . ويعود موقف أتاتورك حيال الطرق الصوفية إلى هجومه ضد الجماعة «gemeinschaft» الخائفة ، وعندما يقرأ المرء قانون ١٩٢٥ الذي يلغي هذه الطرق يبدو واضحاً أن أتاتورك كان قد عقد العزم على كف يد الزعماء المحليين ذوي التأثير السحري الذين كانوا إما وجهاء يتمتعون بسلطة سياسية محلية أو لهم مظهر الشخصيات الماكرة الجاهلة التي تستغل الطبقات الأدنى ، وسيتولى زمام حكم الأتراك في المستقبل أناس يؤمنون بما يعلّمه عليهم العلم وليس الشيوخ الفاسدون ولا يحدد معالم شخصيتهم مجلس معلمين من رجال الدين بل مدى انغماسهم في الثقافة الغربية .

## أتاتورك والثقافة الغربية

قام أتاتورك بالإشراف على حركة إدخال الثقافة الغربية التي كان يعتبرها مرادفاً للحضارة ، وذلك كي يمنح المواطنين الأتراك رؤيا جديدة عن العالم الذي سيحل محل الدين والثقافة الدينية ، واستخدمت الألقاب اللاتينية إلى حد ما لتسهيل الاطلاع على الأعمال الصادرة باللغات الغربية ، ومنع عزف الموسيقى الشرقية في الأماكن العامة ، لفترة محدودة ، وتم إنشاء معهد عالٍ للموسيقى في أنقرة تعلم فيه فنون الأوبرا والباليه والموسيقى الغربية المتعددة الأصوات ، وشجعت الحكومة الرسم على الطراز الغربي وقدمت إعانات للمساهمة في نشر عدد من الدوريات الثقافية تقدم ما ينتجه فن الرسم التركي الحديث ، وفي عام ١٩٢٦ أزيح الستار عن تمثال لكمال أتاتورك في استنبول : وكان ذلك يتطلب جرأة فائقة في بلد يحرم إعادة تصوير الجسد البشري ، وتنتشر القائل الآن في كل أنحاء تركيا ، وأنقذت الثقافة الشعبية من الاندثار يجعلها مادة تدرس في «بيوت الشعب» (وهي مراكز عامة تأسست في الثلاثينيات من هذا القرن بهدف ترويج الثقافة في قالب غربي) وبإدخال مواضيعها في المواد التي تدرس هناك : وهكذا استعادت الثقافة التركية مكانتها البارزة بعد أن أزيل غلافها الخارجي الإسلامي كما كان في (الحلة) . وعلى الرغم من أن تجربة «أورية» الثقافة التركية قد لاقت إجمالاً نجاحاً منقطع النظير في الثلاثينيات علينا أن نقف هنا بالذات لنُدع لشيء من التشاؤم أن يأخذ مكانه .

ففي السنوات التي أعقبت وفاة أتاتورك وخاصة بعد تأسيس الديمقراطية المتعددة

الأحزاب في ١٩٥٠، واجهت العلمانية تحدياً من فئات متعددة، والحق أن هذا المبدأ قد مد جذوره عميقاً وأصبح من المحال اقتلاعه من الممارسة الدستورية التركية، وحتى (الحزب الديمقراطي) الذي اتهم مراراً بتقويضه لدعائم العلمانية أبقى على ذلك المبدأ في أنظمتها، ومع ذلك فإن التدخل العسكري في ١٩٦٠ كان إلى حد ما مدفوعاً بالخوف من أن ذلك الحزب يقوم بتشجيع الظلامية الدينية التي تشكل خطراً على الأسس الدستورية للجمهورية، ولم تنحسر التيارات الدينية منذ عام ١٩٦٠ بل قويت شوكتها، إلا أن مبدأ العلمانية الدستوري الذي تؤمن به شريحة كبيرة من المثقفين الأتراك ما يزال أساس القانون الدستوري التركي، فما الذي انتاب تركيا إذا؟ وما هو معنى فيض المنشورات الإسلامية وانبعاث الطرق الصوفية من جديد وتزايد عدد الطوائف الجديدة وصعود نجم الحزب الديني في البرلمان، والشوارع الصامتة الساكنة خلال شهر رمضان؟

هناك أولاً بيئة اجتماعية لانبعاث الإسلام، وجزء من هذه البيئة هو ديمغرافي: فساكن تركيا يتزايدون بسرعة هائلة مع تواجد مجموعات عديدة من المراهقين المتعطشين للعقائدية، ويتنافس الإسلام في هذا المضمار مع الماركسية، ولكن العامل الأهم من العامل الديمغرافي هو «التنقلات الاجتماعية» أي مقدرة نسبة أكبر بكثير من السكان الأتراك على تغيير بيئتهم للزج بأنفسهم في أدوار أخرى — وذلك بتأثير أجهزة الإعلام — ويترافق ذلك مع بتر الجدور التقليدية الذي يخلق فراغاً لا بد من ملئه، وفي مثل هذا الوضع تبدأ بعض جوانب القصور في التجربة الكمالية بالظهور.

تركزت أفكار مصطفى كمال حول المجتمع الذي تخيله ينهض من بين أنقاض الإمبراطورية العثمانية، على الجماعية واستمدت قوتها من ذلك المبدأ، كما تركزت أفكاره على تحرر الفرد من رقة «الجماعة» الخانقة التي يمارسها المجتمع الإسلامي، إلا أن تنمية «وعي جماعي» والتحرر من التأثيرات الجانية لم يكونا سوى جانبين اثنين فقط مما أراد مصطفى كمال تحقيقه فعلاً وهو صياغة هوية جديدة للأتراك، ولكي تتبلور هذه الهوية حول الرموز الجديدة للجمهورية، على هذه الأخيرة أن تمثل جهازاً «حساساً» له القدرة على «إثارة المشاعر» (٢٠).

وما تلاحظه هو أن رموز (الكمالية) اتخذت هذا الدور بالنسبة لعدد محدود فقط من الأتراك، ولكن الكمالية أيضاً لم تفهم الدور الذي لعبه الإسلام بالنسبة للأتراك في بناء هويتهم الشخصية، فالإسلام في الواقع يملك جانباً يخاطب الإنسان الكائن على هذه الأرض وإحساسه الوجودي بعدم الأمان مما يمكن الإسلام من التغلغل إلى النفوس عبر النزعات

النفسية . إنها لحقيقة بدهية — ولكنها تستحق الوقوف عندها — أن الإسلام قد أصبح أقوى شوكة في تركيا لأن التنقلات الاجتماعية لم تنقص بل زادت من حدة الشعور بعدم الأمان لدى الناس الذين انتزعوا من بيئتهم التقليدية ، ويأخذ هذا الشعور بالتغلغل صبغة « إدراكية » أحياناً ويتبدى كبحث عن زعامة سياسية مقنعة أو نظام اقتصادي مزدهر سخي ، ويأخذ الإسلام هنا هيئة أيديولوجية وينافس الماركسية ، وفي العديد من الحالات يكون الشعور بعدم الأمان أعمق غوراً وأشد التصاقاً بوجودية الإنسان ويظهر الإسلام في كونه يبحث في أصل الكون ويؤمن بيوم البعث وحساب يوم القيامة .

إن ديب الحياة من جديد في عروق الإسلام في تركيا الحديثة هو أمر معقد للغاية يتصل جزء منه بالمستوى الشخصي وجزء آخر يتصل بمحاولة إرجاع المجد القديم للإسلام بكل عظمته ، وجزء منه سياسي . ومن المؤسف أن الفلسفة الوضعية التي تعنى بالظواهر اليمينية وحسب لعبت دوراً كبيراً في إنضاج (الكمالية) لم تشأ في نسختها التركية أن تتذكر تحذير أوغوست كومت Auguste Comtes : إن الإنسانية تحل محل الإله دون أن تنسى أبداً خدماته المؤقتة (١٦) .

## ملاحظات

- Halil Inalcik, The Ottoman Empire X: the Classical Age 1300-1600, London, Weidenfeld and Nicolson, 1973, 34. — ١**
- Faik Resit Unal, Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi bir Bakış, Ankara, Milli Atım Basımevi, 1964, 19. — ٢**
- ibid., 38. — ٣**
- ibid., 45. — ٤**
- ibid., 14. — ٥**
- ibid., 65. — ٦**
- Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey, Montreal, McGill University Press, 1964, 185. — ٧**
- Niyazi Berkes, Türkiye'de Çağdaşlaşma İstanbul. Dogu-Batı Yayınları, 1978, 234. — ٨**
- Abdurrahman Seref, Tarih Konosmaları, 1923; ed. Esref Esrefoglu, 1978. İstanbul, Kavram Yayınları, 158-9. — ٩**
- ibid., 160. — ١٠**
- Ahmed İhsan (Tokgoz), Mathuat Hatıralarım I 1888-1923. I. Mesrutiyetin. İlamına Kadar 1889-1998, İstanbul, Ahmet İhsan, 1930, 28-30. — ١١**
- Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876. Princeton University Press, 1963, 13-14. — ١٢**
- op. cit., 125 ff. — ١٣**
- M. A. Griffiths, «The Reorganization of the Ottoman Army under Abdulhamid II, 1880-1897», unpublished Ph. D. dissertation, University of California. Los Angeles. 1966. 94. — ١٤**
- Erving Goffman, Asylums. London. Pelican Books, (1968) 1978. 17. — ١٥**
- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 2nd edn, London. Oxford University Press. X 1968, 236. — ١٦**
- Berkes, Türkiye'de Çağdaşlaşma. op. cit., 435. — ١٧**
- ibid., 451. — ١٨**
- ibid., 493. — ١٩**
- G. Jaschke, Türkiye'de İslam (transl. H. Ors). Ankara, Bilgi, Yayınevi. 20. — ٢٠**

- ibid., 96. — ۲۱
- Niyazi Berkes (ed.), *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essay of Ziya Gökalp*, — ۲۲  
 London, Geo. Allen and Unwin, 1959. 312.
- For a text, see S. S. Aydemir, *Tek Adam : Mustafa Kemal*, vol. 3, Istanbul, Remzi Kitabevi, 1966, — ۲۳  
 473.
- B. N. Sehsuvaroğlu, «Atatürk İlkeleri Işığında ve Bugünkü Türkiye'de Kadın Hakları' in Atatürk — ۲۴  
 Devrimleri I. Milletlerarası Sempozyumu Bildirileri, 1974, 422.
- Victor Turner, *The Forest of Symbols*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 28. — ۲۵
- Auguste Comte, *Catechisme Positiviste*, 2 edn, Paris, 1874, 378. — ۲۶





# من العثمانية إلى العروبة

## أصول إيديولوجية

إرنست دون C. ERNEST DAWN

أصبح المذهب الذي يقول بأن العرب أمة واحدة وأن هذه القومية أساس جميع السياسات مقبولاً منذ عام ١٩١٨ من الأكاديمية العظمى من القادة السياسيين العرب ومن المثقفين العلمانيين على الأقل، وكان اعتناق أناس هم في معظمهم من المسلمين لهذا المذهب تطوراً ذا دلالة ثورية إذ أن المسلمين ظلوا قرونًا ينظرون إلى الدولة من وجهة دينية وسلالة حاكمة، وقد أُلِف المسلمون وجود شعوب متميزة أو أم منذ أيام النبي محمد والحق أن الإسلام منذ القرن الأول أو حول ذلك كان دين الأمة العربية الغالب، ولكي يصبح المرء مسلماً كان عليه أن يرتبط بالأمة العربية كشخص تابع لها. وقد برهن هذا النظام على أنه غير عملي، وأصبح الإسلام في النهاية على كل حال الرابطة العليا التي حلت محل القومية<sup>(١)</sup>.

توجد الدولة في النظرية الإسلامية لإقامة الشريعة وهي القانون الذي شرعه الله للناس عبر رسوله محمد، وتتضمن في أصلها أن المسلمين كافة يشكلون جماعة دينية عليها أن تنضوي تحت حكم ملك واحد هو الخليفة أي من يخلف النبي محمداً الذي كان أول خليفة لله على الأرض في ظل الإسلام وبعد بضعة قرون ضاقت فيها الأحداث الجارية عن استيعاب النظرية فمزقت الخلافة تاركة لسلالات حاكمة متعددة أو سلاطين أن يحكموا المسلمين.

إن الشريعة تبقى من الناحية النظرية قادرة على إضفاء الوحدة على جماعة المسلمين كافة، وكل حاكم يُعَلَى من شأنها يكون حاكماً شرعياً بصرف النظر عن الوسيلة التي أوصلته إلى السلطة.

وكانت تلك حال الإمبراطورية العثمانية (نظرياً) وهي الدولة الحاكمة في معظم الأراضي العربية بعد عام ١٥١٧، وقد تقبل غرب جنوب غرب آسيا ومصر حكم الأتراك العثمانيين، اسماً على الأقل، طوال أربعة قرون إلا أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت قلة من العرب العثمانيين المثقفين ينشرون نظريات تنكر حق الأتراك في حكم العرب وأوجد هؤلاء المثقفون أيديولوجية جديدة هي العربية وقدموها على أنها حل للمشاكل الراهنة، ويمكن للمرء أن يفترض ببساطة أن الوجدان العربي القديم أخذ يجدد نفسه، وأن هؤلاء العرب يجدون حذو أسلافهم في تأكيد أولية قوميتهم، إلا أن هذه الفرضية على كل حال لا تجيب على سؤال عن سبب اتبعت الحياة في الوجدان القومي العربي بعد هجعة ألف عام.

اضطرم الاهتمام بالقومية كمبدأ سياسي بين الشعوب الإسلامية بسبب احتكاكها بالغرب، وبدأ نفر من العرب العثمانيين وعرب مصر ممن أقاموا في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر، يدركون الأفكار الأوروبية حول الوطن والأمة، وعند منتصف القرن العشرين كانت التعابير الدالة على هذه المفاهيم وما يتصل بها موجودة في كل من اللغتين العربية والتركية<sup>(٢)</sup> وكان من أكثر الأشخاص تأثيراً في نشر هذه الأفكار الجديدة مصري هو رفاعة رافع الطهطاوي الذي أمضى في فرنسا سنوات ١٨٢٦ — ٣١ ووصف تجربته في كتاب ثم نشره عام ١٨٣٤ وقد لقي كتابه ترحيباً وحظي بشعبية كبيرة بين العرب والترك وأعيد طبعه عام ١٨٤٨ وكانت قد ظهرت ترجمة تركية له عام ١٨٤٠<sup>(٣)</sup> وتتضح أهمية الأفكار الأوروبية في حفز تفكير أولئك الرجال من اهتمامهم بفكرة الوطنية، وكان حب المرء للبلد الذي ولد فيه أوحى لوطنه فضيلة راسخة بين المسلمين ولكنهم لم يضيفوا عليها مدلولاً سياسياً، كما أنهم لم يقرنوا القومية بالإقليمية أما الطهطاوي ومعاصروه فقد فعلوا، فهو يتحدث مراراً عن الأمم والبلدان ويوضح بجلاء أن الأمة محدودة بشكل صميمي ببلد معين وفي رأيه أن مصر بلد وأن المصريين أمة يتوجب عليهم حب وطنهم الأم<sup>(٤)</sup> وبعد عودته إلى مصر ومن خلال عمله الطويل في التدقيق والتأليف أدخل هذه المفاهيم إلى الشعر بصورة لابس فيها.

ولم يكن الطهطاوي ولا نظرائه الأتراك في أوائل القرن التاسع عشر مجرد مقلدين أو ناسخين من هواة التقليد، ولم تكن المفاهيم الأوروبية قابلة بالضرورة للتطبيق على الحالة العثمانية، والحق أن رجالاً مختلفين طبقوا الفكرة العامة بطرق شتى، ففي حين تحدث الطهطاوي عن الوطنية المصرية كان المصلحون العثمانيون يبحثون عن خلق شعور بالوطنية العثمانية<sup>(٥)</sup> ولم يتعمق أي من هؤلاء الرجال في النظريات الأوروبية القومية، بل قبلوا دون سؤال الدولة الإسلامية التقليدية وسلالتها الحاكمة، ومزجوا المفاهيم الجديدة بكلمات

عربية — تركية سبق لها أن استخدمت طويلاً في العربية والتركية بمعانٍ لا تبتعد كثيراً عن دلالاتها الجديدة<sup>(٧)</sup>.

ولا ريب أن الاحتكاك بالطرق الغربية ليس ضمناً لأن يقلد الناس تلك الطرق، وفي بداية القرن التاسع عشر كان لشعوب الإمبراطورية العثمانية تاريخ طويل من الاحتكاك الوثيق بأوروبا ظهر بعده أنه ليس لدى هذه الشعوب رغبة في تقليد العادات الغربية. بل إن معظم العثمانيين كانوا حتى في بداية القرن العشرين ينظرون عوضاً عن ذلك إلى الأساليب الغربية نظرة اشمئزاز<sup>(٨)</sup>. كان العثمانيون كمسلمين مخلصين ينظرون إلى محمد علي أنه خاتم النبيين وأكملهم وهو خير المرسلين الذي بعثه الله إلى الناس ليلفهم مشيخته، ويتضمن الوحي المحمدي كل ما يحتاج المرء إلى معرفته في الحياة الدنيا وفي الآخرة، والشريعة الإسلامية / أو القانون / كاملة ولا تقبل التبديل، والمسلمون إذن هم خير الشعوب ولا حاجة بهم إلى التعلم من الكفار.

إلا أن الطهطاوي وإصلاحيي «التنظيمات» العثمانيين وعلى الرغم من تشبعهم بالثقافة الإسلامية التقليدية العثمانية، كانوا متأثرين بالوطنية الأوروبية وحاولوا تطبيق هذا المفهوم على بلدانهم وعندما لاحظ الترك حمية الفرنسيين الوطنية في المعارك وإخلاصهم للدولة الفرنسية أيقنوا بلا ريب بمجدوى مثل هذه الوطنية للدولة العثمانية وكانوا في الغالب يشاطرون الطهطاوي شعوره الذي عبر عنه بجلاء عندما عزا التقدم الكبير والرفاهية الفرنسية إلى الروح الوطنية. وقد سجل وهو يصف عجائب باريس أنه «لولا علم الفلك [أي العلم] لدى شعب باريس، وحكمته وإنجازاته وإدارته الحسنة وعنايته بمصالح بلاده لولا ذلك كله لكانت مدينتهم لا تماوي شيئاً على الإطلاق» ويعني في وصف جهودهم فيقول: «إذا انتهت مصر وطبقت وسائل الحضارة بحذافيرها هناك فهي ستصبح حيثما سلطان المدن ورئيسة بلدان العالم» ثم يمثل الطهطاوي بقصيدة وطنية طويلة عن مصر لعلها أول قصيدة من هذا النمط الجديد في لغات الشرق الأوسط<sup>(٩)</sup> كانت النزعة الوطنية في نظر رجال مثل الطهطاوي ونظرائه الأتراك في مطلع القرن التاسع عشر مجرد عنصر آخر من عناصر الحضارة الغربية، يبدو أنه نافع للمسلمين وكان أولئك الرجال واعين بدقة أن الشرق يمكنه أن يتعلم شيئاً ما من الغرب، ولكي تفهم ما الذي كانت تعنيه الوطنية والقومية عندهم وعند من تلاهم، وما هي القيمة التي اعتقدوا أن على سكان الإمبراطورية العثمانية أن يأخذوا بها، يجب علينا أن نفهم وجهات نظرهم حول قيمة الغرب بالنسبة للإسلام.

اهتزت الرؤية العثمانية التقليدية لأوروبا بسبب الهزائم العسكرية المتلاحقة التي لحقت

بالعثمانيين خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر وأيقظت الحملة العسكرية الفرنسية على مصر وعي العثمانيين للتقدم الأوروبي، وكان من الطبيعي أن يدرك المسؤولون في الدولة العثمانية بوضوح أهمية الاقتباس من الغرب في سبيل الدفاع عن الإمبراطورية كما كان طبيعياً أن يرى هؤلاء الأشخاص أنفسهم أن أوضاعهم الشخصية داخل الإمبراطورية يمكن أن يدعمها استخدام تقنيات الغرب، وهكذا بدأ رجال الدولة العثمانيون ومحمد علي حاكم مصر العام بتنفيذ إصلاحات إدارية وعسكرية وكان على الأتراك والمصريين أن يرسلوا أعداداً متزايدة باطراد إلى أوروبا في سبيل تنفيذها.

وفي أوروبا ازداد وعي هؤلاء الشباب حدة بالفوارق بين الشرق والغرب وكانت النتيجة أن أضيف إلى تفكيرهم عنصر جديد، إذ من خلال وعيهم لتقدم الغرب بدأت لديهم الرغبة في تقدم بلدانهم من أجل مصلحتها الخاصة وليس لمجرد الدفاع عن الإمبراطورية ضد عبيء المسيحيين، وإلى هذا الحيل الثاني من العثمانيين المستغربين ينتمي الطهطاوي وإصلاحو «التنظيمات» العثمانيون من أمثال رشيد وعلي وقواد.

لم تكن الأكتية العظمى من الشعوب العثمانية ترى حاجة إلى تقليد الغرب، إذ كان في إسلام آبائهم كفاية جيدة لهم، وظل القسم الأكبر من المسلمين العثمانيين محافظين لاهوتياً وثقافياً، وقد مرت الإصلاحات المبكرة عبر التدابير القاسية التي اتخذها الحكام ضد المقاومة العنيدة التي أبدتها المصالح المكتسبة والنزعة الإسلامية المحافظة وخلقت الوضعية الجديدة اضطراباً عميقاً في عقول المسلمين العثمانيين وهو عمق تدل عليه الحقيقة التي تقول بأن المستغربين العثمانيين الأوائل بمن فيهم جماعة فترة التنظيمات كانوا في المنظور الأساسي محافظين مثلهم مثل الأكتية التي تقف ضد الغرب.

كان الطهطاوي وإصلاحو التنظيمات يعلمون أن الغرب قد تجاوز الشرق في بعض النواحي وكانوا يشعرون في الوقت ذاته أن الإسلام وطريقة العيش العثمانية سليمان في الأساس، وكانوا يظنون أن كل ما عس الحاجة إليه هو اقتباس بعض الأمور من الغرب وبذلك يمكن ردم الفجوة<sup>(١٠)</sup> وقد كتب الطهطاوي «في زمن الخلفاء كنا أكثر كمالاً من سائر البلدان لأن الخلفاء اعتادوا تولية العلماء ومعلمي الحرف إلخ. لكن المسلمين انحدروا بعدئذ وتقدم الفرنجة<sup>(١١)</sup> وقال: «لقد وصلت بلاد الفرنجة إلى أعلى مراحل التفوق في مجال الرياضيات والعلوم الطبيعية والفيزيائية..» وكان الطهطاوي يؤمن من جهة أخرى بأن الإسلام لا يزال صحيحاً ومتفوقاً على المسيحية إلى حد بعيد، وكتب أيضاً «إن الفرنجة مع كل تقدمهم في الفنون والعلوم لم يهتدوا إلى السبيل السوي ولم يتبعوا طريق الخلاص أبداً.

تفوقت البلاد الإسلامية في مجال العلوم وتطبيق الشريعة وفي العلوم العقلية وأهملت علوم الحكمة تماماً... وهكذا فالفرنجة يعتبرون أننا كنا معلمهم في العلوم الأخرى ويسلمون بأسبقيتنا لهم... (ص ٨) ويرى الطهطاوي أن الله مع المؤمنين وإذا لم يتول بعنايته الإسلام بقضاء منه فلن يكون ثمة مجال للمقارنة بقوتهم «الفرنجة» ولا بكثرتهم وغناهم وتفوقهم (ص ٩) وهكذا وحيث أن المسلمين «أهملوا علوم الحكمة تماماً فقد احتاجوا إلى البلدان الغربية ليكتسبوا ما ليس لهم به علم» (ص ٨) ولا يؤيد الطهطاوي [اقتباس] أي شيء إلا ما لا يتعارض مع نصوص الشريعة المحمدية (ص ٥) ويعترف الطهطاوي وإصلاحه التنظيمات الأتراك بضرورة الإصلاح على النمط الغربي ويحفظون في الوقت ذاته بالاطمئنان الهادئ التقليدي الذي يحس به المسلمون من تفوق الإسلام والثقافة الشرقية تفوقاً أصيلاً على المسيحية وعلى أوروبا وليس محتاجاً إلى إصلاح في الأسس، ويرون أن المسلمين والشرق في خطر وقد خسروا كثيراً من مجدهما وعظمتهم السابقين إلا أنه يمكن علاج هذا الوضع المؤلم ببساطة وذلك باقتباس ما هو ضروري من الحكمة العملية التي يملكها الأوروبيون، إلا أن هذه الثقة المريحة بالنفس مالبثت أن اهتزت في منتصف القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الحين أخذ الموقف يزداد بالتدرج قسوة في نظر المسلمين الفخوريين ومرهفي الشعور الذين اطلعوا على بعض ما يجري في العالم، ومع أن الشرق الأدنى أحرز بعض التقدم المادي خلال القرن التاسع عشر (حتى أنه أحرز تقدماً مدهشاً في بعض المناطق) إلا أن الشقة أصبحت بعيدة في منتصف القرن التاسع عشر بينه وبين تقدم أوروبا المذهل، وفي نهاية القرن خلفته هذه وراءها بأشواط. وفي الوقت ذاته كان التقدم الأوروبي قد أصبح جلياً أمام نقر كبير من رعايا الدولة العثمانية مما لم يكن له من قبل نظير. كما أمضى بعض الشبان وقتاً طويلاً في أوروبا واطلع آخرون على ما يجري في العالم خارج الإمبراطورية وذلك بفضل المعلمين الغربيين في الدولة والمدارس التبشيرية وصار من الواضح أن طرق حياة المشركين تجتذب المسلمين وقتلّت الطبقات العليا اللباس والمظاهر الفرنجية، كما اقترض الحكام مبالغ كبيرة من المال من الأوروبيين المقيمين فيها جزءاً على الأقل في تحسينات عامة على الطريقة الفرنسية، وكان أسوأ الأمور في نظر الأوروبيين ذلك الجذب الذي مارسته الدواصة في أوروبا وفي مدارس المشركين التبشيرية التي يؤمها الشباب.

كما كان واضحاً أن المشركين ينظرون بازدراء إلى المبادئ والمؤسسات الإسلامية وإلى الدولة العثمانية وكانت المحاكم الأجنبية تعمل خارج نطاق الشريعة وتحايي المسيحي ضد المؤمن وعندما يتورط مسيحي من الرعايا العثمانيين في عمل منافٍ للنظام أو يسلك سلوكاً خيائياً

(هكذا كان يعتقد المسلمون العثمانيون) فإن السلطات الأوروبية تمارس ضغطاً وقد تستخدم القوة المسلحة لتضمن له امتيازات خاصة ولتفرض أحياناً أخرى استقلال المسيحيين المتمردين وربما كان الأكثر سوءاً من كل ذلك اتهامات البعثات المسيحية وملاحظات الأوروبيين المهينة حول الحضارة الشرقية، حتى أن الأوروبيين المستشرقين المتعلمين أطلقوا أحكاماً، إذا جردتها من الجمل الملطفة المزوقة، تردت إلى مثل نظرة اللورد كرومر التي تقول «إن الإسلام إذا ما أصلح لا يبقى إسلاماً».

وقد حصل تبدل في تفكير المثقفين العثمانيين بعد هذا الوضع الجديد، وتبددت تلك الثقة القديمة الهائلة في أن الإسلام بالفطرة متفوق على الأديان الأخرى وأن الحضارة العثمانية الإسلامية هي أكثر صحة في أساسها من الحضارة الأوروبية وفي حين ظل المثقفون القدامى يقتصرون على تأكيد التفوق العثماني الإسلامي وحسب أخذ المثقفون الجدد يدافعون بحماسة عن الإيمان الصحيح ويرفضون التزييف بكل حماس وأصبح الدفاع عن الإسلام وعن الشرق هو المهم المسيطر على المثقفين العثمانيين، وهجس جميعهم برفض وإنكار أن الشرق والإسلام أدنى من المسيحية ومن أوروبا، واختلفت صيغة هذا الإنكار على كل حال من مثقف إلى آخر، إذ رفض البعض ببساطة أن يكون الإسلام والبلاد العثمانية في الوقت الحاضر في وضع متخلف عن الغرب، وسلم آخرون بذلك ولكنهم أغفلوا شأنه.

وظل بعض المثقفين العثمانيين (وربما معظمهم) محافظون ويعيدون التأكيد بقوة متجددة لإيمانهم التقليدي بأن الإسلام هو أفضل طريقة ممكنة للعيش، وأصبح إنتاج مقالات المدح والجدل في كل من اللغة العربية والتركية غزيراً بعد عام ١٨٦٠<sup>(١٢)</sup> وكان أكثر القراءات شعبية ورواجاً كتاب «إظهار الحق» من تأليف المسلم الهندي «رحمة الله الهندي» الذي نشر باللغة العربية في استنبول عام ١٨٦٧ وترجم إلى اللغة التركية حالاً<sup>(١٣)</sup> ولم يكن هناك أي جديد في هذا كله. فالإسلام يمجّد والمسيحية تهاجم بالحجج التقليدية منذ أيام الإسلام الأولى، والأمر الذي يلفت النظر هو التزايد العظيم لهذه الحجج بعد عام ١٨٦٠، وكذلك اضطلعت الصحف العربية والتركية بمهمة الدفاع عن الإسلام والشرق. وكانت ثمة صحف كثيرة ولكن أبرزها صحيفة «الجواب» العربية التي كان يشرف على إصدارها في استنبول بعد ١٨٦٠ أحمد فارس الشدياق<sup>(١٤)</sup>. واهتم بعض هؤلاء الكتاب بما هو أكثر من الدفاع عن الدين الإسلامي، فأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن حضارته، وكانوا يقارنون بين المجتمع الأوروبي بشكل غير إنجابي وبين المجتمع العثماني، وكان الشدياق الذي عاش في إنكلترا وفرنسا يُقر بتفوق الغرب من حيث الغنى المادي ولكنه يهاجمه بعبارات موحية من حيث الرتبة

والنزعة المادية للتصنيعية الحديثة ، ويصر على أن الشرق يظل متفوقاً من حيث تأمين السعادة الحقيقية والثقافة وأخلاقية الإنسان<sup>(١٥)</sup> ويخلص موقفه بالملاحظة التالية (ص ٦٠٣) « إن الفلاحين في بلادنا أوفر حظاً بدون شك من تلك الشعوب » وقد أغضب زعم مستشرق أورولي بأن الأوروبيين يملكون كل معرفة ضرورية باللغات الشرقية وإن العلماء الأوروبيين أصبحوا أساتذة الفرس ومعلمي العرب ، وقد حشد الشدياق ثمانية عشرة مرادفاً لكلمة « كذب » للرد على هذا الادعاء وشن هجوماً عنيفاً على المستشرقين<sup>(١٦)</sup> وكان الشدياق وكثيرون مثله مدافعين أقوياء ومحامين عن الإمبراطورية العثمانية ، ويمكننا الرجوع إلى كتاباتهم كعثمانيين محافظين .

ولم تكن هذه المقالات التمجيدية أو السجالية التقليدية في أذهان المثقفين العثمانيين الآخرين كافية للذود عن الإسلام إذ كانوا مختلفين عن أولئك المحافظين فيسلمون بأن الإسلام في أيامهم كان في حال محزنة ، وكانوا متفقين على كل حال مع المحافظين بأن الإسلام والشرق متفوقان أصلاً على الأديان الأخرى وعلى الغرب ، ويحاجون بأن الإسلام لا يتعارض مع تقدم الحضارة كما هي في أوروبا ، ويعيش المسلمون في شروط محزنة لأن الإسلام الحقيقي الأول قد طرأ عليه ما أفسده وكانت النتيجة أن المسلمين لم يعدوا قادرين على الاستمرار في التقدم الكبير الذي تم لهم في العصور المبكرة ، والعلاج سهل وهو إحياء الإسلام وإعادةه إلى أصوله النقية وهكذا يستطيع المسلمون بموافقتهم وتبنيهم للعناصر الضرورية في الحضارة الحديثة أن يستعيدوا عظمتهم السابقة ، ويمكن أن نسميهم بعد الآن تحديثيين في مقابل المحافظين ومع أن الفريقين كانا يدافعان عن دولة عثمانية قوية ، فلنشر إليهم على أنهم عثمانيون تحديثيون ، وكانت وجهة النظر بين العناصر التركية في الإمبراطورية تتمثل في « العثمانيين الجدد » الذين بدأ نشاطهم في أعوام ١٨٦٠ وقد تبنت هذه المجموعة بوضوح أفكار الوطنية العثمانية والوطن العثماني<sup>(١٧)</sup> وفي سنوات ١٨٧٠ انتشرت أفكار مشابهة تماماً في مصر نتيجة لنشاطات جمال الدين الأفغاني<sup>(١٨)</sup> (ص ١٦٥ — ١٦٧) وقد طلب من أتباعه أن يعملوا عقولهم وأن يختبروا أسس إيمانهم ويرهن مستشهداً بمقاطع من غيزو Guisot أن تقدم أوروبا كان نتيجة ظهور لاهوت مشابه فيها هو المذهب البروتستانتي .

ومع أن معظم التحديثيين كانوا ذوي نزعة عثمانية فإن قلة من المسيحيين السوريين الذين كانوا يشاركون التحديثيين أفكارهم العامة قدموا فكرة قومية عربية شبه علمانية ، وأتاحت المدارس التبشيرية الأمريكية والفرنسية في لبنان لعدد من السوريين ومعظمهم مسيحيون اتصالاً وثيقاً بالغرب وفي سنوات ١٨٦٠ أسهم هؤلاء العرب إسهاماً عظيماً في



حياء الأدب العربي القديم وفي نشر المعرفة الحديثة ، وكان أحد أهم ممثلي هذه المجموعة ابراهيم اليازجي الذي دعا في عام ١٨٦٨ إلى إحياء قومي عربي ، وقد اتفق مع التحديثيين العثمانيين على أن الشرق كان في أيامه في وضع محزن مع أنه كان مهد الحضارة ، وكان اهتمامه منصرفاً إلى العرب وحدهم ، وقد أعاد إلى الأذهان بحبوبة كبيرة مجد العرب وعظمتهم في الماضي ، والعرب في نظره أعظم الأمم مكانة لأنهم أنجزوا في فترة قصيرة من الزمن أكثر مما أنجزه أي شعب آخر ، وقد أحرز الأوروبيون تقدماً سريعاً لأنهم كانوا قادرين على الاقتباس مباشرة من العرب ، وانحدر العرب منذ أن جاء غير العرب (الترك) ليحكمهم وليدوا تعلم العلوم الدينية والدين نفسه إلى التعصب الأعمى والتزمت ، ويرى اليازجي أن وسيلة العرب إلى استعادة مجدهم الشرعي هي أن تنبذ الأمة العربية الأجانب وأن تحرر نفسها من التعصب الأعمى والتزمت وسوف يعود مجد العرب القديم عندئذ ويستعيدون تقدمهم الماضي في مضمار الحضارة<sup>(١٩)</sup> .

ولم يصادف تبشير المسيحيين بالعروبة هوى في نفوس العرب المسلمين من السوريين بل كان هؤلاء يشعرون بالهانة وهم يرون المسيحيين يتخذون موقع الأساتذة في التعليم العربي وكان المهجوم على دعاوى اليازجي وغيره من الأدباء المسيحيين شائعاً ، وقد بنى العرب المسلمون في سوريا شعاراً في تلك المعركة يقول : « إن العربية لن تنصّر »<sup>(٢٠)</sup> ولم تظفر عروبة اليازجي العلمانية إلا بالقليل من الأتباع وظلت النزعة العثمانية سواء كانت محافظة أو تحديثية العقيدة المسيطرة ضمن البلدان العثمانية حتى عام ١٩١٤ .

وبما يدعو إلى السخرية أن الخطوط العريضة للنظرية الإسلامية في القومية العربية اقترحها أحد أعظم العثمانيين العرب التحديثيين وهو المصري محمد عبده الذي كان هدفه الأول إحياء الإسلام وكان خلال حياته السياسية مدافعاً عن الدولة العثمانية .

وقد أكد محمد عبده على أولوية الإسلام الجوهري واستعادة ماضي الإسلام المجيد وانتشاره السريع والحضارة الرائعة<sup>(٢١)</sup> ، والإسلام هو الدين الكامل لأنه مبني على العقل وهو يطلب من أتباعه أن يمارسوا ملكاتهم العقلية وأن يعرفوا أسس عقيدتهم ، وهذا هو سبب التقدم الإسلامي العظيم في الماضي (ص ٦ - ١٠) (١٩٤ - ٢٢٣) والأديان الأخرى أقل شأنًا من الإسلام « وقد طور محمد عبده استخدام الأفغاني لغيرو Guizot وأعلن أن أوروبا لم تبدأ تقدمها المذهل في الحضارة إلا عندما بدأ الأوروبيون بالتعلم من المسلمين وبنوا عقيدة تنسجم مع الإسلام فيما عدا الاعتراف بالرسالة المحمدية ونظموا حياتهم بطريقة مماثلة لمبادئ الإسلام (ص ١٠٩ ، ١٣١ - ١٣٢) » ، وقد انحدر الإسلام عندما انحرف إذ خلط العلم

بالدين الذي يجب أن يبقى منفصلاً وهكذا توقف المسلمون عن أعمال العقل (ص ١٣-١٩).

وشدد عبده على كفاية الإسلام الجوهري وتفوقه كطريقة في الحياة، ومرد الظروف المحزنة التي يعيشها المسلمون في أيامه هو الانحراف عن الإسلام الأصلي. لقد أمضى المسلمون زمناً وهم يلحقون الأذى بأرواحهم وهدروا وقتهم في زعزعة أسس إيمانهم وكتب في عام ١٨٨٧ « وألحقوا الأذى بأواصر اعتقادهم بسبب ظلال الجهل التي حجب عنهم جذور إيمانهم، ومضى يعزو انحطاط أقدار الإسلام السياسية إلى إفساد الإسلام الحقيقي.

والضعف تبعه فساد الأخلاق وانحطاط السلوك، وذل النفوس وهكذا أصبح معظم الناس يشبه القطيع لا يطعمون إلا في قضاء عمرهم يأكلون ويشربون ويتناسلون قانعين بحياتهم البهيمية، وبعد ذلك سواء عندهم أن يقدوا السلطان من لدن الله ورسوله أو من لدن أي سيد يحكمهم ».

كان علاج محمد عبده للأمراض التي ألمت بالإسلام رفض الحضارة الغربية والعودة إلى الإسلام النقي وقد حذر من إرسال المسلمين إلى مدارس البعثات التبشيرية التي هي بمثابة « شياطين أجنبية » استطاعت وسوستها الشيطانية أن تُضل عدداً غير قليل. أما علاج محمد عبده الذي يراه فهو الإسلام الأولي الذي لم يفسد وليس التعليم الذي يقدمه المبشرون. ولاكتساب تلك المعرفة الحيوية كتب عام ١٨٨٦ :

نحن لا نحتاج إلى البحث عن الاستفادة من هؤلاء الغرباء عنا، بل يكفي أن نعود إلى ما أغفلناه وأن نطهر ما أفسدناه وذلك موجود في ديننا وكتبنا الإنسانية التي تحتوي ما هو أكثر من الكفاية مما نحتاجه وليس ثمة في كتب الآخرين ما يضيف إليها أي شيء اللهم إلا ما لا حاجة لنا به، ويعتقد محمد عبده أن الإحياء الديني هو الطريقة الوحيدة التي تمكن المسلمين من استعادة عظمتهم السياسية وقد كتب عام ١٨٨٧ :

إن أي مسلم يملك قلباً مؤمناً يعتقد أن الحفاظ على الدولة العثمانية العلية هو البند الثالث من بنود الإيمان وذلك بعد الإيمان بالله ورسوله، لأنها هي وحدها الحافظة لسيطرة الدين والضامنة لممتلكاته وليس للدين (الإسلامي) حكومة غيرها (الدولة العثمانية). ثم يتابع القول :

إن للخلافة الإسلامية قلاعاً وأسواراً، وكل ما يقوي الثقة بها ويضرم الحماسة للدفاع عنها في قلوب المؤمنين يقوي أسوارها، ولا شيء يفرس الثقة ويشعل الحماسة في قلوب المسلمين مثل ما يبعثه الدين فيهم، وإذا كان ثمة من يظن أن اسم الوطن أو التعلق بالبلاد

وغير ذلك من الكلمات الرنانة يمكن أن تحمل محل الدين في إذكاء الطموحات والاندفاع إلى تحقيقها فقد ضل سواء السبيل<sup>(٢٤)</sup>.

كان محمد عبده طيلة أيام حياته يمارس فعالية سياسية في سنوات ١٨٨٠ وكان مدافعاً قوياً عن الدولة العثمانية وقد أدى به إيمانه بضرورة العودة إلى الإسلام إلى صياغة فكرة مناقضة في مضمونها للعثمانية، إذ رأى أن شفاء المسلمين من أمراضهم يكمن في إحياء الإسلام الحقيقي الإسلام الأصيل وهذا يعني إسلام العرب، وقد كتب عام ١٨٨٧: إن القرآن هو مصدر نجاح المسلمين، «ولمست هناك قوة قادرة على إصلاح شؤونهم سوى العودة إليه، ويجب أن يؤخذ القرآن في أكثر جوانبه دقة متفقاً مع قواعد اللغة العربية وهكذا تم الاستجابة له كما فعل الرعاة وسائقو الإبل الذين نزل القرآن إليهم وبلغتهم. إن القرآن قريب من طالبه عندما يكون عارفاً باللغة العربية وتاريخ العرب وبعاداتهم أيام نزول الوحي، وكيف يمارس العرب الجدل فيما بينهم، ومعرفة هذا كله هي أعظم طريقة لفهمه». ويمضي محمد عبده بعد ذلك في مطالبته بإحياء مكتف للأدب العربي القديم وللدراسات الدينية<sup>(٢٥)</sup>، باعتباره أساساً ضرورياً للإحياء الديني.

وقد تخلى محمد عبده في سنواته الأخيرة عن النشاط السياسي الذي مارسه في منتصف العمر إلا أنه لم يتخلَّ أبداً عن أفكاره الأساسية، وعندما زعم بعض المسيحيين والعرب والأوروبيين أن الإسلام ليس كافياً في الأساس لمواجهة مشاكل العالم الحديثة تصدى لهم محمد عبده بقوة مؤكداً أن الإسلام هو النظام الأكمل وإذا تم إحياءه بكل زخمه ففيه الكفاية التامة لمواجهة الحياة الحديثة، ومع أنه تخلى عن نشاطه السياسي إلا أنه شدد بقوة متزايدة على الإصلاح الديني واستمر في إصراره حتى النهاية على أن الإصلاح الديني الجذري يتطلب إحياء الدراسات العربية<sup>(٢٦)</sup> وحمل لواء أفكار محمد عبده من بعده شريك حميم وتلميذ متفان وهو السوري محمد رشيد رضا الذي بدأ بعد آذار ١٨٩٨ من خلال جريدته «المنار» وكان رضا مهتماً أيضاً بكيفية استعادة الإسلام والشرق مجدهما التليد وكان جوابه على تساؤل محمد عبده القائل: «هل يمكن إحياء مجد الشرق من خلال قوة الإسلام؟» «نعم وألف مرة نعم»، ومضى يقول: «إن جذور الدين الإسلامي وتعاليمه الحقيقية وتعليمه الإنساني وحدث القبائل العربية وأخرجتها من أعماق البربرية إلى قمة التفوق وشرقتها على دول العالم كله بالسيادة والسلطان وأرشدتها إلى العلوم والفنون، وأعلن على غرار محمد عبده أن الله أرسل في الإسلام شريعة صحيحة.. أصبحت ممالك أوروبا من خلالها ذات مجد وقوة ذلك أن أوروبا استمدت ذلك من الإسلام وحده».

وكان تشخيص محمد رشيد رضا ووصفه للعلاج مطابقاً تماماً لما قاله محمد عبده .

« بما لا ريب فيه أن انحراف المسلمين عن سبيلهم السوي حرمهم من مآثرهم وأن عودتهم إليه سوف تربط بين قلوبهم جميعاً وتوحدهم وتعيد إليهم سلطانهم ... وإذا ما وضع (علماء المسلمين) القرآن نصب أعينهم وبحثوا معانيه من جديد بدكاء فإن روح الوحدة تهيئ على جماعة المسلمين من السماء وسيتوحد أهل الشرق والغرب (من أهل الجماعة) ويعود إلى الشرق مجده (٢٧) » .

وتوصل رشيد رضا ، كما فعل محمد عبده ، من خلال مذهبه في إحياء الإسلام الأولي إلى التشديد على أولوية العرب ذلك أن العودة إلى الإسلام الأولي تتضمن بلا شك إحياء عربياً ، كان إصلاح رشيد رضا يدعو السلطان العثماني لتنفيذه فهو كخليفة يستمع إلى نصيح جماعة من رجال العلم مقرها في مكة ، وكان أحد بنود هذا الإصلاح المقترح إحياء الدراسات العربية التي هي في الحقيقة جذر المسألة « من الضروري نشر اللغة العربية أكثر من التركية ، ذلك أن العربية لغة الدين ونشرها هو الوسيلة إلى نشر الدين وفهمه » (٢٨) وبمضي رشيد رضا إلى إيضاح ذلك بأجلى صورة فيرى أن الإحياء العربي هو الطريق الوحيدة إلى بعث الإسلام « إن اعتزاز المرء بتاريخ العرب والكفاح من أجل إحياء مجدهم هو في الوقت نفسه عمل من أجل الوحدة الإسلامية التي أتمها في الماضي العرب وحدهم والتي لا يمكن إعادتها في هذا القرن إلا على أيديهم وأن أسس هذه الوحدة هو الإسلام نفسه وليس الإسلام شيئاً غير كتاب الله وسنة نبيه وكلاهما باللغة العربية ولا يمكن لأحد أن يفهم الإسلام إذا لم يفهمهما على وجه الدقة معاً ولا يمكن لأحد أن يفهمهما على هذا الوجه إذا لم يفهم لغتهما النبيلة » .

وهذه خطوة يسهل من بعدها تمجيد العرب « فإن عظمة أمجاد الفتح الإسلامي تعود إلى العرب وقد انتشر الدين وتعاظم على أيديهم وكانت أسسهم هي الأكثر صلابة ونورهم هو الأكثر جلاء وهم في الحقيقة خير أمة أخرجت للناس » (٢٩) وبهذا يكون رشيد رضا قد طور وأكمل تأكيد محمد عبده على ضرورة الإحياء العربي كأساس لإحياء إسلامي عام ، وأوضح رشيد رضا في الوقت ذاته المفهوم القائل بأن العرب هم خيار المسلمين ، ولا ريب في أنه ظل يأمل مدة طويلة في أن يجد إصلاحه طريقاً للتنفيذ تحت رعاية السلطان العثماني وبفضل إخلاصه للدولة العثمانية ، وكان على عربي سوري آخر وزميل لرشيد رضا أن يضيف محتوى سياسياً إلى النظرية ، وذلك ما فعله عبد الرحمن الكواكبي الذي جاء إلى القاهرة عام

١٨٩٨ .

كان الكواكبي يعتقد أن الفوضى والضعف يشملان كل المسلمين<sup>(٣٠)</sup> في أيامه « وقد ظل فخوراً على أية حال بماضي الإسلام وأكد على تفوقه على كل طريقة أخرى في الحياة ، وإنما تفوق غير المسلمين على المسلمين في العلوم التجريبية والفنون وحسب (ص ٩) أما الإسلام فهو يظل الدين القويم الثابت ، الصحيح ذا الأساس المكين الذي لم يتجاوزه بل لم يقاربه أي دين آخر في حكمته ونظامه وثبات بنيته (ص ١٥ انظر ص ٦٧) ، والواقع أن المسيحيين لم يحرزوا تقدماً في الفنون والعلوم حتى جاءت البروتستانتية التي هي شبيهة بالإسلام الحقيقي وقد ظلت الأرثوذكسية والكاثوليكية موضع تعلق بين الجمهور ولكنهما تضاءلتا تماماً بين المثقفين لأن المسيحية والعلم لا يتفقان أبداً » .

إن من يتبع الإسلام الحقيقي النقي يزداد إيمانه كلما ازداد علمه أو فكره التجريبي ... ذلك لأنه لن يجد في هذا الإسلام ما ينكره العقل أو يرفضه البحث العلمي (ص ١٢٤ — انظر أيضاً الصفحتان ٩٢ — ٩٤)

ويرفض الكواكبي كذلك التقليد الأعمى للغرب ، وينتقد بشدة مسلمي الطبقات العليا من ذوي « الشخصيات الضعيفة » الذين يرون الكمال في الأجانب كما يرى الأطفال الكمال في آبائهم . إن الأجانب يخدعون المسلمين ويضللونهم إذ يدفونهم إلى الخجل من دينهم ومن عاداتهم (ص ١٦٠) . ولا يختلف تشخيص الكواكبي للمرض عن تشخيص التحديثيين العثمانيين ، وما كتبه « هل بقي من يراوده الشك في أن الدين الحالي ليس هو الدين الذي تميز به أسلافنا عن العالم كله ؟ كلا إن تغييرات مؤسفة أدخلت إلى الدين فغيّرت في أسسه » (ص ٦٠) وهكذا كان الخلل الديني هو السبب في وهن المسلمين (ص ٢٠٠) ويبقى العلاج هو نفسه :

علينا أن نعلم على معرفتنا الجلية بآيات الكتاب الكريم والمشهور من سنة الرسول ﷺ وما ثبت من الإجماع ، ذلك أن عقيدة أجدادنا هي المصدر الذي لا ترفضه الجماعة ولا تأتي العودة إليه (ص ٢١ ، وكذلك ٦٧)

والكواكبي مثله مثل محمد عبده ورشيد رضا يقوده تشخيصه للأمراض الإسلام إلى التأكيد على تفوق العرب وعلى دورهم الفريد في إحياء الإسلام ، والعودة إلى الإسلام الصحيح تعني نهضة العرب المسلمين لأن القرآن والسنة لا يمكن فهمهما إلا من خلال معرفة اللغة العربية التي هي لغة القرآن .. (ص ٧١ ، وانظر كذلك ص ٩٥ ، ١٧٠) وينسب الكواكبي كما فعل رشيد رضا إلى العرب كثيراً من المآثر في الإسلام (ص ١٩٥ — ١٩٨) ويخلص إلى

القول ... «إن العرب هم السبيل الأوحَد إلى الوحدة الدينية، ليس ذلك وحسب بل لوحدة الشرق كله» (ص ١٨٩) ويذهب الكواكبي إلى أبعد من سابقه فيصطفي عرب الجزيرة العربية ويرى أنهم أفضل العرب وذلك لأنهم كانوا الأقرب إلى المسلمين الأصل (صفحات ١٢، ١٩٣-٥) وهو يرمي إلى أهداف سياسية، ومع أنه يحترم الإمبراطورية العثمانية كدولة عظمى تهم شؤونها عامة المسلمين (ص ١٤٢) ويتمنى إصلاح الإدارة فيها (ص ١٤٢-١٤٨) ويحب السلاطين العثمانيين لدماثة تصرفاتهم وإعلاهم من شأن الطقوس الدينية (ص ٢١٠) إلا أنه يعتقد من جانب آخر «أن لكل أمة موجودة ضمن سكان تركيا الحق في الحصول على استقلال إداري» (ص ١٤٣) وينتقد فضلاً عن ذلك الروح الانتهازية في السياسة العثمانية حيال المسلمين وكذلك سياسة خلافهم (ص ٢١١، ٢٠١-٢٠٧) ويقترح الكواكبي في نهاية المطاف تأسيس «خلافة» عربية في مكة لا تكون وريثة للخلافة التاريخية بل وسيلة لتسهيل الإصلاح الإسلامي وتشكيل اتحاد إسلامي كبير<sup>(٣١)</sup> (ص ٢٠٧-٢١٠).

وهكذا نرى أن نظرية الوحدة العربية انبثقت من التشخيص التحديثي للانحدار الإسلامي والعمل على استنهاض المسلمين، إن المنظرين القوميين العرب كانوا عروبيين تحديثيين يتميزون عن نظرائهم المقربين أي العثمانيين وكان كلاهما يشتركان في صفة واحدة. مع المحافظين إذ كان الجميع يرفضون القبول بدونية الشرق تجاه أوروبا بل يؤكدون جميعاً بدلاً من ذلك، أن الإسلام وثقافة الشرق كانا متفوقين جوهرياً على المسيحية وعلى الحضارة الغربية، كان المحافظون ينكرون الدونية ببساطة ويعودون إلى تأكيد التفوق، أما التحديثيون من عروبيين وعثمانيين فقد سلموا بالدونية في الوقت الحاضر ولكنهم يعللون ذلك بالعودة إلى الماضي فيعتبرون الدونية نتيجة للانحراف عن الإسلام الحقيقي، الذي هو في جوهره نظام كامل، وقد جرى تفسير ذلك على أنه ببساطة تعصب ديني، إلا أن هؤلاء المثقفين المسلمين كانوا يدافعون عن حضارة بقدر ما كانوا يدافعون عن دين، وقد شاركهم في موقفهم العديد من المسيحيين المثقفين الذين رفضوا مثل إخوانهم المسلمين القبول بدونية الشرق حيال الغرب، وقد وضع بعض المسيحيين العرب مثل إبراهيم اليازجي نظرية مبكرة تدافع ضمناً عن قومية علمانية، ولما كان المسلمون لا يستطيعون القبول بفصل الإسلام عن العروبة فهناك ما يدعو إلى الشك بأن أفكار اليازجي كان لها أي تأثير على مجرى الفكر القومي العربي وبقي الموضوع مطروحاً للبحث، ولكن يبدو أن أنكار اليازجي تلك قد أسهمت في تطوير النزعات القومية المحلية بين مسيحيي سوريا ولبنان<sup>(٣٢)</sup>

وكان اليازجي يتفق مع التحديثيين العثمانيين في نقطة واحدة، هي أن الشرقيين والعرب منهم على الأقل، بدلاً من أن يكونوا أدنى من الأوروبيين، فهم الذين كانوا أعظم شعب وهو شعب حمل المدنية إلى الغرب، ولم يكن اليازجي مثل بقية التحديثيين العثمانيين يبحث عن سبيل لإحياء ماضي العرب المجيد وقد وجدها في العودة إلى الروح الحقيقية للأمة العربية.

وكان ثمة مثقفون مسيحيون عرب يشاركون اليازجي رغبته في إحياء عظمة الشرق إلا أنهم خلافاً لرأيه يرون الشرق في مجالات أكثر اتساعاً، وأحد هؤلاء أديب إسحاق وهو معاصر لليازجي في بيروت وصار بعد ذلك مساعداً للأفغاني ومحمد عبده في القاهرة وذلك في أواخر سنوات ١٨٧٠ ويؤكد إسحاق أن الشرق كان «موطن نشوء الحركات الدينية والسياسية التي غورت وجه الأرض وظروف بني البشر»<sup>(٢٣)</sup> وقد أغضبه التشهير الذي كان يشنه الغربيون على الشرق الذي علم الغرب الحضارة (ص ١٩٨-١٩٩) نعم إن إسحاق يسلم بوجود الغمط في أيامه؛ إلا أن الشرق هو الأخ الأكبر للغرب أرضه طفلاً وأطعمه صبيّاً وأعانه شاباً غضاً وهو يحتاج إليه كرجل ناضج (ص ٤٧٣) ويرى إسحاق أن التضاد بين حضارة الغرب وحضارة الشرق نتيجة لنبد «شريعة» الشرق الصحيحة والتردي الحاصل في الروح وفي التعليم (ص ٥٤-١٢، ٢٠١-٢) وسوف ينهض الشرق ليس بفضل جهود الأجانب الذين يخططون من أجل مصالحهم الأنانية الخاصة (ص ١١٣-١١٤) بل بفضل جهود المواطنين الشرقيين المخلصين بعد أن يتحركوا لإعادة الاحترام إلى المجد القديم ويغضبوا للإذلال الجديد وعندئذ تشتعل في قلوبهم نار الطموح والحمية (ص ١٧٤-٥) ويقضون على البدع المخجلة ويظهرون الشريعة الحقة (٢٠٢) ويقودون الشرق إلى إحياء عظمته السالفة (ص ١١٢، ٢٠٢-٣)

كان توجه إسحاق رهين المشكلة الكبرى في أيامه وهي مماثلة ذاته مع «الشرق» الذي كان عبارته المفضلة ليشير بها إلى الوطن، فهو عثماني على وجه الخصوص (صفحات ٩٦-٧، ١١١-١١٣، ١٢٨-٩، ١٣٢، ٣٨٢-٤) وكان فخوراً بأنه عربي إلا أن فخره بالعرب كان مرتبطاً بعثمانية وشرقيته (ص ١٤٩-٥٠، ٢٠٠) وثمة مسيحيون عرب آخرون ماثلوا أنفسهم بحضارة الشرق أكثر مما فعل إسحاق وكانت أبرز حالة في هذا المجال أحمد فارس الشدياق<sup>(٢٤)</sup> الذي ولد مسيحياً إلا أنه تحول إلى الإسلام قبيل عام ١٨٦٠ وأصبح واحداً من أكثر المحافظين العثمانيين شهرة، كان اليازجي وإسحاق يمدان الأمل في عظمة الشرق السالفة عندما يواجهان التناقض بين الشرق والغرب وعندما يفعلان ذلك كانا يستذكran عظمة المسلمين السالفة لا عظمة المسيحيين، أما الشدياق، حتى قبل

تحوله إلى الإسلام، فيفعل ذلك صراحة بعد مطابقتها لحضارة الشرق مع الإسلام، وقد كتب جواباً على الملاحظات التصغيرية للمستشرقين الأوروبيين، «هؤلاء الأساتذة الأوروبيون لم يأخذوا العلم عن «شيوخهم» كالشيخ محمد أو الملاً حسين أو الأستاذ سعدي، كلا بل تطفلوا عليها وأخذوها ظلماً وكل من تتقف منهم فيها إنما تتقف فقط على يد الخوري حنا أو الراهب توما والقسيس متى وبعدئذ يضع رأسه بين الكوايس ويدخل الكوايس رأسه ويظن أنه يعرف شيئاً ما ولكنه جاهل» واقتفى مسيحيون آخرون أثر الشدياق ولكن دون التقليل من شأن دينهم الذي ولدوا فيه، وبحلول عام ١٩١٤ كان بعض المسيحيين العرب قد قطعوا شوطاً طويلاً نحو قبول نظرية العروبة التي سبقهم إليها رشيد رضا والكواكبي وكان أحدهم ندره مطران وهو من أصل لبناني وكان لرؤيته القومية أسس عرقية «إن الفخار العرقي فضيلة أساسية» كما قال عام ١٩١٣ و«ولست أعرف أمة كانت أكثر قوة ولا أعمق أثراً من الأمة العربية، وكان راعياً في التسليم بأن الإسلام أحد أجداد الأمة العربية ويذكر كيف أن الجيوش العربية الإسلامية عندما تقدمت لفتح دمشق وقف الفسانيون الذين هم عرب مسيحيون إلى جانبها وبدلاً من قتال المسلمين والوقوف في وجههم، حركتهم مشاعر الأخوة وتخلوا عن رابطتهم الدينية وعن الرابطة السياسية التي كانت تجعل منهم وكلاء للرومان ومنحوا ولائهم وإخلاصهم لأبناء لغتهم وأبناء أمتهم» وقد كان خيراً للمسيحيين العرب في سوريا أن يخضعوا لحكم المسلمين لأن هؤلاء «كانوا عرباً يحكمون بلداً عربياً له الحق في أن يفخر بهم ويفخر بنفسه وبأعمالهم وفتوحاتهم... ويذهب مطران إلى القول بأن مجد الإسلام يعادل بالفعل مجد العرب.

«إن المشاعر الدينية تسيطر على اتباع الدين في كل الأمم دون استثناء وكذلك كان الأمر عند المسلمين وليس غريباً أن نراهم (أي المسلمين العرب) يخضعون لحكم السلاجقة والسيطرة الأتوريين ولهيمنة العثمانيين منذ أن اعتقدوا بأن أولئك قادرون على تدعيم مجد الإسلام وعلى رفع راية الخلافة» (٣٥).

لقد كان خيراً للمسيحيين العرب أن انضموا إلى المسلمين لأن ذلك يجعل للعرب مجداً، وكذلك كان خيراً للعرب أن يخضعوا لحكم المسلمين من غير العرب لأن ذلك يوطد مجد الإسلام، وقد اختلفت أفكار المسلمين والمسيحيين العرب إذ قال العرب إن المسلمين هم خير أمة وذلك لأن الله اصطفاهم لتقبل الدين الكامل أي الإسلام ويقول المسيحيون: إن الإسلام عزيز على كل عربي لأنه جعل العرب أمة عظيمة وثمة مسيحي سوري معاصر لمطران يوضح الأمر: «اترك أي امرئ منا يقول أنا عربي... وإن لم يكن للمرء أن يكون عربياً دون



أن يكون مسلماً فدعته يقل إنني عربي ومسلم»<sup>(٣٦)</sup>، انبثقت العروبة إذن من لدن التحديشين العثمانيين وكجواب على المحرض ذاته فكلا النظريتين كانتا تتهتان أول الأمر بدفع مهمة دولية الثقافة الشرقية عن مثيلتها الغربية، وكان الطرفان يشتركان في هذه السمة مع النزعة العثمانية المحافظة، إن جزءاً من البنية الانفعالية لدى كل المنظرين كان من وحي أديب إسحاق الذي جعل من «حب الذات مصدراً لحب الوطن والأمة» ويشرح ذلك في مكان آخر فيقول: «إن الالتئام إلى وطن يربط المواطن برباط متين من الشرف الشخصي ويجعله غيوراً عليه ومدافعاً عنه كما يدافع عن أبيه الذي أنجبه حتى ولو كانت بينهما جفوة». كان تخلف وطن إسحاق إذا ما قورن بالغرب مصدر مهانة شخصية له وكان هدفه الأكبر مثله مثل التحديشين الآخرين عرويين وعثمانيين تخلص الشرق من مهاتته، وقال: «لقد ألفنا كتاباً عن تاريخ الثورة الفرنسية وذلك ليجعلنا نتذكر فقط أنه أمثلة ودرس لأمة نتذكر ونفكر، ولتعلم أولئك الذين يعانون من الاستبداد، أولئك الذين يتوقون للخلاص من المهانة، كيف أن شعوباً قبلهم حققت أهدافها واستبدلت بضعفها قوة، وبذلها عظمة وبعبوديتها حرية ورفعت رأسها وابتهجت نفوسها»<sup>(٣٧)</sup>

كانت الهوة بين التقدم العام في الشرق الإسلامي ومثيله في الغرب المسيحي هي المجدد العظيم في الفعالية الثقافية والسياسية العثمانية خلال القرن التاسع عشر. ذلك أن بعض سبل الأجانب والكفرة في الغرب أصبح من الواضح أنه يجب تقليدها في رأي أقلية ذات شأن متميز، صحيح أن الأكثرية بقيت في الغالب ثابتة في أصوليتها وظلت إما معارضة لأي تجديد أو داعية إلى ترك الشؤون الكبرى التي تخصها في يد الله تعالى، لكن أصحاب النفوذ وموجهي سياسة الدولة كانوا مرغمين على النظر إلى الغرب وكانت الحاجة الماسة إلى تقليد الأجانب الكفرة لطمعة شديدة لفخارهم واعتدادهم الذاتي، وكانت النتيجة أن دفاعهم عن التغريب ظل ممزوجاً بالدفاع عن الإسلام وعن الشرق.

في البداية عندما كانت الهوة بين الشرق والغرب تبدو قابلة للجسر كان المدافعون عن التغريب معتدلين ومتحفظين وعندما أصبحت الهوة أكثر اتساعاً أخذ التغريبيون يتحولون إلى الاعتذار في أول الأمر ثم مالبت الدفاع عن التغريب أن أخذ يطفو في سبيل من التبرير الذاتي ومن مناهضة النزعة التغريبية، وانتهى الأشخاص الذين تصدوا للقول بأن الشرق الإسلامي يمكنه أن يدرك الغرب المسيحي أو يتخطاه إلى تكريس معظم طاقاتهم إلى إيضاح تفوق الشرق في الحقيقة، وأحس المحافظون بالسرور ولدى إظهار زيف المسيحية بفضل المدافعين الأصوليين والمسجاليين وبالتأكيد على المظاهر غير السارة في الحياة الأوروبية. أما الآخرون

ومنهم التحديثيون فقد ذهبوا إلى القول بأن الأوروبيين أحرزوا تقدمهم الحالي بفضل تمثلهم بعضاً من روح الإسلام الحقيقي الذي هجره المسلمون وأأسفاه .

كان الاهتمام بالنزعتين الوطنية والقومية إحدى نتائج الاهتمام العثماني بالفوارق المذلة بين الشرق والغرب وبالوسائل المؤدية إلى محوها ، اعتقد التحديثيون العثمانيون أن الوطنية القومية كانت إحدى مصادر قوة الغرب وتقدمه وعلى العثمانيين أن يتبنوها إذن كما تبنتها التفتيات العسكرية والإدارية وأدى هذا الاعتقاد إلى ظهور عثمانوية إسلامية جرى تعميمها ضمن العنصر التركي في الإمبراطورية وإلى نزعة قومية إسلامية مصرية محلية بإضافة معنى عثماني في مصر ، وقد اتفق المحافظون بصورة عامة مثل إصلاححي التنظيمات وأحمد فارس الشدياق مع التحديثيين مثل العثمانيين الجدد والأفغانى ومحمد عبده في شبابه على وضع الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية وعن الشرق الإسلامي في الموضع الأسمى ضد الغرب المسيحي .

وقد خلق التبرير التحديثي للشرق الإسلامي أسس نظرية القومية العربية فلكي يظهر التحديثيون كم أن الشرق قادر على اللحاق بالغرب ولكي يبرهنوا على أن الشرق كان متفوقاً على الغرب في الواقع ، وجدوا النظام الكامل وهو الإسلام الأصيل الذي لم يلحق به فساد ، فالعودة إلى الإسلام النقي في نظرهم كانت جواباً على مشاكل زمنهم إلا أن محمد عبده كان أول من قال مؤكداً على أن الإسلام الأول رفع من شأن العرب وأظهر أهمية لغتهم وماضيمهم في الدفاع عن الإسلام والشرق وفي إحيائهما .

والإسلام مركز العروبة كما هو مركز العثمانية ، وكانت هاتان النزعتان شيئاً آخر يتجاوز إثارة العصبية الدينية والتعصب وكانت كلتاها تقفان ضد الغرب لا ضد المسيحية وحدها ، كما كانت كلتاها تبريراً لحضارة الشرق الذي يملك الأهمية والكفاية على ما يوجه من أسئلة حول تقدم الغرب وكان بعض المسيحيين العثمانيين ، على الأقل بين العرب يشاطرون المسلمين إحساسهم بالهوان الشخصي لوجود هوة بين الشرق المسلم والغرب المسيحي ، وقد انضموا إلى المدافعين عن الشرق ضد الغرب وأعلنوا عن اعتزازهم بعظمة الإسلام السالفة<sup>(٢٨)</sup> .

كانت العروبة كالعثمانية نتيجة للاهتمام بالمشكلة التي طرحها التقدم العام في أوروبا على سكان الإمبراطورية العثمانية ، وأدى هذا الاهتمام إلى إعطاء الجنسية محتوى سياسياً في منطقة كان الدين والسلالة الحاكمة فيها ركني الدولة اللذين لا ينصفان .

كانت الجنسية مجازاً إلى مخطط فكري اتجه بشكل رئيسي إلى إيضاح خطة للتقدم وإلى تبرير لقيمة طريقته في الحياة ، حاول العثمانيون أن يجعلوا جنسية وحيدة للعناصر الاثنية المتعددة التي تعيش في ظل الإمبراطورية العثمانية ، أما العروبيون فقد رفعوا من شعب واحد هم

العرب إلى موقع التفوق وكان هدف الجانبين على أية حال الدفاع عن الإسلام وتعزيز موقعه في وجه الغرب وكان الهدف المشترك لكل من العروبة والعثمانية يتجلى في الشعور بالمماثلة الذي يشترك فيه معظم العثمانيين في عالم تهيمن عليه الحضارة الأوروبية ، ومهما كانت خلافاتهم فقد كانوا في أوقات الأزمات يوصون صفوفهم حول ضرورة أساسية هي التأكيد على هويتهم الثقافية وجدارتهم الذاتية ، إلا أن الخلافات قد وجدت ، فعلى الرغم من أن العروبة والعثمانية بنزعتيهما المحافظة والتحديثية كانتا استجابة متشابهة للمشكلة ذاتها تبقى الخلافات بين الردود ذات دلالة . والسؤال الذي يتبادر هنا هو كيف يمكن لأفراد مختلفين من خلفية متماثلة أن يقدموا حلولاً متباينة للمشكلة ذاتها عند تعرضهم للموقف نفسه ؟ ولا شيء في محتوى البنية التقنية للأفكار التي نبهتها يمكنه أن يقدم إجابات على هذا السؤال ، والتحديثي يمكن أن يكون عثمانيًا أو عروبيًا ، ويمكن للعثماني أن يكون محافظاً أو تحديثياً ولا تساعد المشاعر الانتمائية عند العرب على مزيد من الإيضاح فعلى الرغم من القيمة الواضحة لنظرية العروبة في إذكاء العزة القومية فقد ظل معظم العرب عثمانيين حتى عام ١٩١٨ ، ولا بد للبحث عن شرح كامل لانبثاق العروبة من العثمانية من المضي إلى أبعد من ميدان الأيديولوجيات ويطرح هذا على كل حال مسألة جديدة ليس هنا مجال لمعالجتها ، ويمكن اقتراح نتيجة واحدة : أن العروبة تطورت من العثمانية التحديثية وهي على شاكلة العثمانية التحديثية والمحافظة كانت ردة فعل على فشل الحضارة العثمانية في مواكبة مسيرة أوروبا .

- A. N. Poniak, «L'Arabisation de l'Orient sémitique». *Revue des Etudes Islamiques*, 1938, pp. 37-40; — ١
- Ignaz Goldziher, *Muhammedanische Studien*, 2 vols. (Hale, 1889-1890). I, 101-176.
- Bernard Lewis, «The Impact of the French Revolution on Turkey», *Journal of World History*, I (July — ٢
- 1953), 107-108.
- J. Heyworth-Dunne, «Rifa'ah Badawi Rāfi al-Tahtāwi: The Egyptian Revivalist», *Bulletin of the — ٣*
- School of Oriental and African Studies (London University), IX (1939), 961-967; X (1940), 400-401.
- The long-standing need for a systematic and comprehensive treatment of modern Arab intellectual history has now been satisfied by Albert H. Hourani's masterful *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London : Oxford University Press, 1962: rpt, Oxford Paperback, 1970).
- Rāfi'al-Tahtāwi, *Kitāb talkhis al-ibriz ila talkhis bāriz* [The Book of the Distillation of Pure Gold, — ٤
- Even the Distillation of Paris] (Cairo, 1323/11/1905), pp. 5, 7, 14, 19, 20-21, 55-58, 258, 260, 262.
- Walther Braune, «Beiträge zur Geschichte des neuarabischen Schrifttums», *Mitteilungen des — ٥*
- Seminars für Orientalischen Sprachen zu Berlin, XXXVI(1933), 119-123; Heyworth-Dunne, *BSOS*, X (1939), 399-400, 403, 404. For examples of his Patriotic poems. see «Abd al-Rahmān al-Rāfi'i, *Shu'arā al-wataniyah* (The Poets of Patriotism) (Cairo: Maktabah al-Nahdah al-Misriyah. 1373/11/1954), pp. 8-12.
- Roderic H. Davison. «Turkish Attitudes Concerning Christian-Muslim Equality in the Nineteenth — ٦
- Century», *American Historical Review*, LIX (1954), 652. For more recent scholarship. see below, note 17.
- The same was true of much later writers on nationalism; see Sylvia G. Haim, «Islam and the theory of — ٧
- Arab Nationalism», *Die Welt des Islams*, n. s. IV (1955), 127-140 and above, pp. 77-85.
- For an example, see Lewis, p. 118. note 35. — ٨
- Tahtāwi, pp. 54-55. — ٩
- For suggestive remarks, see Nivazi Berkes, «Historical Background of Turkish Secularism»: *Islam — ١٠*
- and the West, ed. Richard N. Fife(The Hague Mouton and Co., 1957), pp. 48-62. and Davison, pp. 649-853. For more recent works, see below, note 17.
- Tahtāwi, p. 9 in this paragraph, other references to this work will be given in the text. — ١١
- Journal Asiatique*, 7th ser., XIX (1882), 169-170; 8th ser., V (1885), 244; IX (1887), 360. — ١٢

- Ignaz Goldziher, «Ueber Muhammedanische Polimik gegen allı al Kitab», *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft*, XXXII (1878), 343-344; C. Snouck Hurgronje, *Mekka in the later part of the Nineteenth Century*, trans. J. H. Monahan (Leiden: E. J. Brill, and London: Luzac and Co., 1931), p. 173. — 13
- C. Brockelmann, «Fāris al-Shidyāk Ahmad b. Yūsuf», *Encyclopaedia of Islam*, (1st ed.), II, 67-68; — 14
- M. Hartmann, «Djaridas», *ibid.*, I, 1019.
- Ahmad Fāris al-Shidyāk (Fāris El-Chidiac), *Kitāb al-sāq ala al-sāq fi-ma buwa al-faryāq (La Vie et les aventures de Fariac)* (Paris, 1855), pp. 597-605, 641-644, 659-660, esp. pp. 603-605, 659 for denial of true civilization to the Europeans. — 15
- Ibid.*, appendix, pp. 1-2. The contrast between the new conservatives like Shidyāk and the older ones is well illustrated by the contrast between this appendix and the remarks of Tahmāwi (pp. 68-75) concerning Orientalists. — 16
- T. Menzel, «Kemāl Mehmed Nāmik», *Encyclopaedia of Islam*, (1st ed.), II, 849-850, Davison, 861-864; Niyazi Berkes, «Ziya Gökalp: His Contribution to Turkish Nationalism», *Middle East Journal*, VIII(1954), 379-480; Ettore Rossi, «Dall Impero Ottomano alla Repubblica di Turchia», *Oriente Moderno*, XXIII(1943), 364-366, 367-368, 369. Since the first publication of this essay, a number of major studies relating to nineteenth-century Turkish Ottoman intellectual history have appeared Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 1st ed. (London: Oxford University Press, 1961; 2nd ed., 1968); Serif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1962) and Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: McGill University Press, 1964). — 17
- Jamāl al-Din al-Afghāni, *Réfutation des Matérialistes*, trans. A. M. Goichon (Paris: Paul Geuthner, 1942), pp. 121-130, 133-134, 152-171. Cf. Charles C. Adams, *Islam and Modernism in Egypt* (London Oxford University Press, 1933), pp. 15-16. Afghāni has subsequently received new attention. Elie Kedourie, *Afghani and 'Abduh: An Essay on Religious Unbelief and Political Activism in Modern Islam* (New York: The Humanities Press, 1966), primarily on the basis of the political activities of Afghāni and 'Abduh, convicts both of unbelief, cynical opportunism, and the deliberate subversion of Islam. Nikki R. Keddie, *An Islamic Response to Imperialism: Political and Religious Writings of Sayyid Jamāl al-Din al-Afghāni* (Berkeley and Los Angeles University of California Press, 1968), concentrating the analysis on Afghāni's writings, handles the problem with care and subtlety. She concludes that Afghāni was 'some kind of «Islamic deist», a believer in a creator who set the world in motion and made it operate according to natural law (p. 96), who followed the old philosophical tradition of the Islamic world by which the Islam of the ulama was

regarded as an instrument for managing the masses which, being a lower truth if not false, was both needless for and unworthy of the elite. Albert H. Hourani, reviewing Keddî in *International Journal of Middle East Studies*, 1 (1970), 90-91, 189, convincingly counters the more recent arguments and reaffirms the view presented in his *Arabic Thought in the Liberal Age*, rpt., pp. 107-129, which had already drawn attention to the complexities of Afghānî's career as political revolutionary, religious reformer, and believing Muslim.

See Ibrāhīm al-Yāzījī's essay, «al-Ulūm 'inda al-'arab [The Sciences among the Arabs], and his poem — ١٩  
«Tanabbahu wa istafiqu [Awake! Awake!], in «Iṣa Mikhā'il Sāba, al-Shaykh Ibrāhīm al-Yāzījī.  
1847-1906. Nawābiḡh al-fikr al-'arabi, 14 (Cairo Dār al-Ma'arif, 1935), pp. 49-50, 71-74.

Ignaz Goldziher, ZDMG, XXVIII (1874), 167-168. — ٢٠

Mohammed Abdou. Rissalat al Tawhid: Exposé de la religion musulmane. trans. B. Michel and — ٢١  
Moustapha Abdel Razik (Paris: Paul Gauthier, 1925), pp. 123-130. In this paragraph, subsequent  
references to this work are given parenthetically in the text. This work, which was first published in  
1897, is a reworking of lectures delivered in Beirut in 1885-1886.

Muhammad Rashid Rida, Ta'rikh al-Ustādh al-Imam al-Shaykh Muhammad 'Abduh. 2nd ed. — ٢٢  
(Cairo: al-Manār, 1344/1923-26), II, 506.

Ibid., pp. 507, 333. — ٢٣

Ibid., p. 506. — ٢٤

Ibid., pp. 515-516. — ٢٥

See 'Abduh's al-Islām wa al-nasrāniyah ma'al-'ilm wa al-madaniyah [Islam and Christianity — ٢٦  
Compared with Respect to Science and Civilization], ed. Muhammad Rashid Rida, 7th ed. (Cairo:  
al-Manār, 1367/1947-48), esp. pp. 62-64 (for Islam as the final and perfect religion), and pp. 81,  
119-121, 151-154 (for Arab revival as the foundation of Islamic revival). This book, which was first  
published in 1902, is a compilation of articles which had previously been published in periodicals.

Al-Manār, I, no. 40 (I Sha'bān 1316/Dec. 24, 1896, 2nd printing 1327/1909), 799, 800, 800-801, — ٢٧  
885. Rashid Rida had already expounded these ideas at length in a series of articles: (ibid. 606-610,  
628-633, 649-655, 670-679, 696-704, 722-730).

Al-Manār, I, 764-771, 788-793 (quotation on 770). — ٢٨

Quoted in Sylvia G. Haim, «Intorno alle origini della teoria del panarabismo», Oriente Moderno, — ٢٩  
XXXVI (1956), 415, 416. The passages were published in May and July, 1900.

'Abd al-Rahmān al-Kawākibi, Umm al-qura [The Mother of Villages (one of the names for Mecca)] — ٣٠  
(Cairo: al-Maṭba'ah al-Misriyah bi-al-Azhar, 1350/1931), p. 3. Subsequent references to this book  
and the following paragraphs will be given in the text.

For a discussion of al-Kawākibi's caliphate, see Sylvia G. Haim, «Bhūt and al-Kawākibi», *Oriente Moderno*, XXXV (1955), 132-143. — ٢٢

Relatively few Christians actually participated in the Arab political movement of the early twentieth century. They worked instead for Lebanese or Syrian nationalism. Al-Yāziji himself exhibits traces of Syrian nationalism in his essay, «Syria»: *Sāba*, pp. 93-95. — ٢٣

Adib Ishaq, *Al-Durar* [The Pearls], ed. 'Awad Ishaq (Beirut): al-Maṭba'ah al-Adabiyyah, 1909), p. 105. In this and the succeeding paragraphs, further references to this work will be given in the text. — ٢٤  
*Shidyāq*, Appendix, p. 2; see also pp. 703-704. — ٢٥

Text of Maṭrān's speech in *al-Mu'tamar al-'arabi al-awwal* [The First Arab Congress] (Cairo: al-Lajnah al-'Ulyā li-Hizb al-Liṣṣāṭiyyah, 1331/1913), pp. 58, 55, 56. — ٢٥

Sylvia G. Haim, «The Arab Awakening»: A Source for the Historian? *Die Welt des Islams*, n. s., II (1953), p. 249, n. 1. For a later (1930) expression of the same idea, see *Oriente Moderno*, X (1930), 57, 37. — ٢٦

Ishaq, pp. 102, 454, 165. — ٢٧

Additional evidence of Christian Arab Ottomanism and resentment of the West, including Protestant missionary activity, is contained in A. L. Tibawi, *British Interests in Palestine, 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise* (New York: Oxford University Press, 1961), pp. 9-12, 21-28, 89-116, 175-177, and the same author's «The American Missionaries in Beirut and Beirut al-Bustāni», *St Anthony's Papers*, no. 16 (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1963), pp. 166, 170-173. See also Hourani, rpt., pp. 99-102, on Bustāni's thought. — ٢٨

## ١٩١٩ : الاندفاع العمالية والثورة الوطنية

جويل بينين وزخاري لوكمان Joel BEININ and Zachary LOCKMAN

ظلت الطبقة العاملة المصرية هامدة لا تحرك ساكناً خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى ، وبدا واضحاً أن الحركة القومية التي أمدتها بالقسط الأكبر من القادة قد تم قمعها ، وفرض على مصر في عام ١٩١٤ صيغة أكثر مباشرة من الحكم البريطاني وأخذ المخططون الاستعماريون يتطلعون بثقة أعظم إلى دمج البلد في الإمبراطورية بعد انتهاء الحرب دون مواجهة أية عقبات . إلا أن الحرب وأوزارها لم تكن تمر دون أن تخلف أثراً سيكون نقطة تحول كبرى في التاريخ المعاصر سواء في مصر أو في أية دولة أخرى من الدول العديدة الممتدة من قلب أوروبا إلى مستعمرات آسيا ، وفي الحين الذي انهار فيه النظام القديم في أغلب العواصم الأوروبية ثار العديد من الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ثورة نضالية امتازت أحياناً بالعنف طلباً للاستقلال وكانت مصر في عام ١٩١٩ جزءاً من الموجة العارمة للاندفاع الثورية القديمة التي اجتاحت الهند والصين وإيرلندا وتركيا والمشرق العربي ، وكانت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بمصر عقب الحرب بمثابة الفتيل الذي أشعلته مشاعر التذمر والاستياء القومي فتمخض عن الانتفاضة الشعبية ضد الحكم البريطاني التي عرفت فيما بعد باسم ثورة ١٩١٩ .

أصبحت فعالية الطبقة العاملة وتنظيمها أحد الملامح الرئيسية الدائمة والهامة للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد خلال تلك الثورة والفترة المتطاولة من الاضطرابات والنضال الوطني التي تلتها . وهكذا شهد عام ١٩١٩ ولادة الحركة الوطنية من جديد وانخراط قطاعات



واسعة من السكان المحليين البسطاء في النضال لنيل استقلال مصر بالإضافة إلى مولد الحركة العمالية التي سببت وجودها بزخم أكبر في السنوات التالية للحرب على الرغم من الهزائم التي أحاق بها ، ومن فترات الوهن الطويلة التي عرفت بها . ولم يكن ظهور هذه الحركة في زمن الاندفاع الوطنية من قبيل الصدفة ، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضع مصر شبه المستعمرة وصيغة التطور الرأسمالي الذي عرفته لا يمكن لنا أن نفصل المسألة القومية بسهولة عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الطبقة العاملة وعبرت عنها ، لذلك كانت ثورة ١٩١٩ أول بادرة تعبير صريح عن الرابطة الخاصة القائمة بين العمال والوطنيين وهي رابطة بدأت إرهاباتها تتضح في الدور الذي لعبه الحزب الوطني في شؤون العمال قبل الحرب كما ستنسهم إسهاماً فعالاً في إعطاء الحركة النقابية المصرية شكلها في العقود التي تلي .

الجدول رقم (١) أسعار الجملة للمواد الغذائية الرئيسية ،  
القاهرة (١ كانون الثاني/يناير ١٩١٣ — ٣١ تموز/يوليو ١٩١٤ = ١٠٠)

القمح الغل	البقول الصمغية	الدرة الشامية	السكر	طحين	الجل	الزيت	البصل	العدس	الوزن التقريبي
١١٢	٨٢	٧٧	١٣٢	١١٦	١٠٨	٩٦	١٠٣	١٠٩	١٠٣
١٢٣	١١١	٩١	١٤٤	١٣٥	٩٤	١١٩	١٢٨	١٢٥	١٢٨
١٧٢	١٦٥	١٠٢	١٥٢	١٨٢	١١٤	١٣٦	١٥٠	١٣١	١٥٠
٢٠٤	١٩٢	١٦٧	١٦٠	٢٢٩	١١١	٢٠٧	١٩٣	١٦٧	١٩٣
١٩٩	١٦٢	١٣٨	١٧٩	٢١١	١٤٩	١٦٥	١٧٦	١٣٩	١٧٦
٢٦٦	١٤٥	١٣٨	٢٤٨	٢٧٧	٢٢٨	١٧١	٢٠٨	١٢٧	٢٠٨
٢٢٥	١٧٤	١٧٠	٢٥٠	٢٤٨	٧٠	١٩٦	٢٠٦	١٦٩	٢٠٦
٢٤٢	١٦٥	١٦٤	٢٧١	٢٦٥	١٠١	٢٣٢	٢١١	١٥٨	٢١١
٢٢١	١٧٠	١٦٦	٢٩٤	٢٤٨	٨٧	٢٩٦	٢١٥	١٦٧	٢١٥
٢٢١	١٧٠	١٦٦	٢٩٤	٢٤٨	٩٠	٣١٤	٢١٦	١٦٧	٢١٦
٢٥٧	٢٤٧	١٨٩	٢٩٤	٢٣٩	١٢٩	٣١٨	٢٣٩	٢٣٠	٢٣٩

المصدر : 15 — 212, pp. Annuaire Statistique 1923/1924,

## صحوة النشاط العمالي

كان لكل فئة من المجتمع المصري في نهاية الحرب العالمية الأولى أسبابها في بغض الحكم

البريطاني وتقبل الاحتياج القومي الذي ثار مجدداً، فالحرب قد دمرت اقتصاد البلد، وعلى الرغم من أن ملاك الأراضي الكبار قد استفادوا عموماً من أسعار القطن المرتفعة فقد أثارت حفيظتهم السياسات الرسمية الخاصة بالزراعة والمصنعة خصيصاً لخدمة المصالح البريطانية لا لخدمة مصالحهم هم. وعانى القسم الأعظم من الفلاحين من مصادرة دوابهم وحبوبهم ثم من سوقهم الإجباري بمئات الآلاف أثناء نشوب الحرب للقيام بأعمال قسرية مع جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وأوروبا، وأدى الضعف المؤقت للروابط مع الاقتصاد الأوربي إلى تنشيط تلك الصناعات المنتجة لبدائل عن المستوردات التي لم تعد متوفرة أثناء الحرب أو الصناعات التي تقوم بتوفير ما يحتاجه الأثرياء المصريون وكذلك قوات الحلفاء المتمركزة في مصر. وارتفعت أعداد المستخدمين العاملين في الصناعة إجمالاً، إلا أن بعض الصناعات كصناعة النسيج مثلاً تضررت ضرراً بالغاً بفقدانها لأسواق التصدير ومصادر المواد الخام فسرحت العديد من العاملين فيها<sup>(١)</sup>.

لم تلبث المكاسب التي أحرزتها الطبقة العاملة في المدينة سواء في الحصول على عمل

أو على أجور أن تبددت على يد عاملين متضافرين أسهما في تحديد الوضع الذي سيؤدي إلى المد المتعاضم لتذمر العمال في ١٩١٧ - ١٩١٨ وكذلك في إعداد الساحة التي ستفجر منها الثورة الاجتماعية عام ١٩١٩، كان أول هذين العاملين هو النقص الهائل في المواد الغذائية خاصة في المدن الكبرى. إذ أدت الاحتياجات التي لا تنتهي لقوات الحلفاء بالإضافة إلى قطع الإمدادات الأجنبية وازدياد المساحات المزروعة قطعاً بعد رفع الحظر، إلى نقص حاد في المؤونة الغذائية مع نهاية ١٩١٧. وأفضى هذا العامل بدوره إلى عامل آخر وتضافر معه وهو ارتفاع معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً، كان سعر العديد من المواد الغذائية يرتفع شيئاً فشيئاً ولكن بمعدل ثابت ما بين ١٩١٥ و ١٩١٦ إلا أنه قفز قفزة عملاقة مفاجئة بعد ذلك العام كما يبين لنا الجدول رقم (١). وأخذت أسعار التجزئة ترتفع بمعدل أسرع من أسعار الجملة في الحين الذي باءت فيه مساعي الحكومة لتحديد أسعار قصوى للمواد الغذائية الأساسية بالفشل وكذلك لم تفلح محاولتها لاستيراد قمح من أستراليا لتوزيعه كخبز بسعر أقل من الكلفة. وكان أثر توافقت نقص المواد الغذائية والتضخم المالي مدمراً على مستوى معيشة العمال المأجورين والمستخدمين برواتب شهرية والذين انتهى بهم الأمر إلى السعي لسد رمقهم بكفاف العيش لا أكثر. وقد أجرت السلطات البريطانية بعض الحسابات؛ فوجدت مثلاً أن النفقات الشهرية الخاصة بالطعام وحده لعائلة متوسطة في

القاهرة « من أفقر الطبقات » ارتفعت من ١٠٩ قروش في الشهر في شباط /فبراير ١٩١٤ إلى ٣٠٥ قروش عام ١٩١٩<sup>(٢)</sup>. وكان للانحدار السريع في معدل الأجور الفعلية للعديد من العمال المصريين والذي تسبب في معاناة وبؤس للكثيرين، اليد الطولى في صحة النشاط العمالي خلال السنة الأخيرة من الحرب.

لم يكن بإمكان العمال المصريين بحكم شروط القانون العرفي أن يعبروا عن مطالبهم إلا من خلال تقديم عرائض للسلطات، وكانت شكواهم تشبه تلك التي تقدموا بها قبيل الحرب: الأجور الزهيدة، ساعات العمل، المعاملة القظة، والطرود من العمل دون سبب عادل. إلا أن اللهجة المتواضعة بل المنسحقة المتذلة الخنوع لبعض تلك العرائض إنما تعكس الآثار المحبطة للقمع أيام الحرب<sup>(٣)</sup>، ولكن مع انحسار جبهة القتال باتجاه الشرق بعيداً عن حدود مصر ومع تراخي قبضة النظام المحكمة إلى حد ما بدأ العمال باستئناف نشاطهم المنظم ومواجهة مستخدميهم بعزيمة أشد، وبدأ شبح التهديد بالقمع يفقد هيئته في حين أصبح اتخاذ خطوات فعالة في مضمار العمل أمراً لا مناص منه في قلب دوامة التضخم التي أخذت تتسارع وتشتد قوتها.

كانت أول فئة من العمال تستلم زمام المبادرة هي الطليعة الأساسية الأولى في الحركة العمالية وهي عمال لفائف التبغ. إذ تدهور وضعهم الذي كان سيئاً قبل ١٩١٤ وأصبح أصعب مع ما لحق بهم أثناء الحرب؛ فالأجور قلت والبطالة ارتفعت. وتم تنظيم إضراب منذ آب/أغسطس ١٩١٧ في مصنع كوتاريللي في الاسكندرية وشهر شباط/فبراير الذي تلا سلسلة من الإضرابات الأكبر حجماً ابتدأت في الاسكندرية والقاهرة معاً. وتمكن عمال التبغ في الاسكندرية من إحراز مكسب متواضع عندما ازدادت أجورهم زيادة بسيطة بسبب تنظيمهم المحكم والتزامهم الدقيق بالنظام وتعاطف الصحافة معهم في حين كان المضربون في القاهرة أقل تماسكاً ووحدة وواجهوا قمعاً شديداً على يد رجال الشرطة. ويقول رسل T.R. Russell وهو مساعد القائد العام لشرطة القاهرة — في رسالة له لأحد أصدقائه:

« كنت مشغولاً لمدة أربعة أيام مع بعض لفاقي السجائر المضربين، لدينا بالطبع قوانين صارمة للغاية بشأن التجمعات غير القانونية، وقد رفض حوالي خمسمائة مضرب هذا الصباح قبول الشروط الممتازة التي حصل عليها المحافظ [في القاهرة] من الشركة لصالحهم، وجاؤوا إلى هنا بأعداد كبيرة فأمرتهم بالضي في حال سيلهم ولكنهم أعلنوا عندئذ عزمهم على

السير باتجاه قصر عابدين ، تركتهم يبدأون مسيرتهم ثم أرسلت من يلغهم  
أنتي سأقابلهم ثانية، عادوا جميعاً إلى مقر القيادة وعندما تأكدت من  
وجودهم جميعاً داخل الباحة أفلت البوابة وشدت عليهم الحراسة وقمت  
بتفتيشهم وتدوين أسمائهم جميعاً ثم قرأت عليهم البنود المتعلقة بإثارة أعمال  
الشغب وصرفتهم ، بلغني أنهم قبلوا بالشروط منذ ذلك الحين<sup>(١)</sup>.

وما حدث بالفعل هو أن الإضراب في القاهرة لم ينته إلا بمساعدة الشرطة وبعد  
صدامات عنيفة واعتقال أعداد كبيرة .

وليس بالمستغرب أن يكون العاملون بلف السجائر هم البادئون بالنشاطات السافرة  
النضالية بعد ثلاث سنوات من الصمت ، فقد ظل هؤلاء العاملون ينتمون للنخبة بين  
صفوف الطبقة العاملة — فأجورهم مرتفعة وتعليمهم متقدماً نسبياً وفيهم نسبة عالية من  
الأجانب ، وقد أتاح لهم تاريخهم الطويل في النضال والتنظيم الفرصة للتقدم سريعاً في  
الامتناع عن العمل لفترات محدودة في ١٩١٧ لم نجد نفعاً إلى الإضرابات العامة المثمرة عام  
١٩١٨ ، وتمكنوا دون صعوبة تذكر من إحياء النقابات التي أنشأوها لأول مرة منذ أكثر من  
عشر سنوات . وكانت هذه الخطوة بالفعل ضرورية جداً بالنسبة لهم إذ أنهم كانوا مهملين  
ليس البطالة التي ترافق الأزمات الاقتصادية وبانخفاض الأجور فقط بل بالخطر المائل لتهديد  
المكنته . بدأت فئات أخرى من العمال بتصعيد نشاطاتها بحذر خلال الأشهر القليلة التي  
تلت ، وكان من بينهم عمال الترام في القاهرة الذين بدأوا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨  
بالمطالبة بشروط مماثلة لتلك التي قاتلوا للحصول عليها عام ١٩٠٨ — ١٩١١ . لم يكن  
لديهم آنذاك أية صيغة من صيغ التنظيم النقابي وكانوا يقتصرون على تقديم العرائض للإدارة إذ  
كان من شأن الإضراب أن يؤدي حتماً إلى مواجهة مع السلطات لم يكن للعمال أي فرصة  
للخروج منها بمكسب . إلا أن الحركة النقابية أخذت تنتمش مع بداية عام ١٩١٩ وبدأت  
معالم الحياة والحركة تدب بين صفوف العمال في مختلف الحرف .

كانت إحدى هذه العلام ظهور ( نقابة عمال للحرف اليدوية ) من جديد في  
الاسكندرية التي سبقى ركيزتهم الأساسية من الآن فصاعداً . وقد أعيدت هذه المنظمة إلى  
الحياة على يد النقيابين النشطين في الفرع المحلي قبل الحرب وبتعاون الحزب الوطني الذي دب  
فيه النشاط شيئاً فشيئاً . وسعت نقابة العمال هذه كعندها من قبل إلى توحيد جميع العمال  
والحرفيين المصريين بغض النظر عن حرفتهم أو علاقتهم بملكية وسائل الإنتاج — وضمهم

جميعاً تحت جناح منظمة تشمل المدينة بأسرها، وهذا نقيض ما نجده في النقابات الحرفية والصناعية التي كانت في ذلك الحين تعيد تأسيس صفوفها أو تتشكل من جديد على يد العمال المصريين والأجانب. كانت (نقابة العمال للحرف اليدوية) مدركة كذلك الفرق ومصرة على تأكيد أن النموذج الذي تمثله إنما هو النموذج الأكثر ملاءمة للحركة العمالية، ويطرح البيان الذي أصدرته النقابة بعد أيام قليلة من إعادة تأسيسها رسمياً في بداية آذار/مارس ١٩١٩ ذلك الرأي فتقول:

«تدعو النقابة في الاسكندرية جميع العمال خارج صفوفها للانضمام إليها لأن ذلك سيخلق وحدة ويعزز قوة النقابة في مسيرتها، ونحن نخد العمال من أولئك الذين يتسللون إلى صفوفهم لتحريضهم على إنشاء نقابة جديدة تدمر وحدتهم، فليس هناك أي داع لوجود عدة نقابات في مدينة واحدة مثل الاسكندرية»<sup>(٥)</sup>.

ويعكس هذا التحذير دون شك رغبة (نقابة العمال) ومناصريها ومن يراعاها من الحزب الوطني في احتكار تنظيم الطبقة العاملة المصرية في الاسكندرية، مع أن التحذير يعكس أيضاً نوعاً من الوعي ما يزال متأصلاً في الأوساط الاجتماعية للإنتاج السلعي البسيط ولعدم التفرقة بين العمال الأجوريين من جهة وبين الحرفيين والملاك الصغار ومستخدميهم من جهة أخرى. ومن شأن هذا المنظور أن يخفف من حدة الفوارق الحقيقية والمحتملة بين هذه الفئات بتصنيفها جميعاً في خانة مثالية تحت اسم «عمال الحرف اليدوية». وعلى الرغم من أن الحزب الوطني وما ينطوي تحت لوائه من منظمات عمالية بقي مخلصاً لوجهة نظره هذه لسنوات عدة إلا أنه أصبح مغرقاً في بعده عن الحل الملائم لواقع الطبقة العاملة فيما بعد الحرب وللحركة العمالية. إلا أن النقابة في ١٩١٩ في الاسكندرية أحرزت نجاحاً ملموساً في مساعيها لتنظيم عمال السكك الحديدية وهم القاعدة التقليدية التي تقدم الدعم من ضمن فئات العمال في الصناعة الحديثة. وكانت (نقابة العمال) هي أول منظمة تعاود الظهور على المسرح العمالي المحلي، إذ كان لديها سجل عمالي معروف ومصادقية سياسية متينة وكان الذكور محجوبين ثابت يتبوأ مركز القيادة فيها إبان تلك السنة الخافلة بالأحداث، وهو أحد رواد الاندفاع الثوري العمالية — القومية فيما قبل الحرب ويتمتع بشعبية واسعة بين صفوف العمال.

## العمال المصريون والوطنية المصرية

إن البحث في الكيفية التي دب فيها النشاط مجدداً في الحركة العمالية في نهاية عام ١٩١٨ وخاصة في الشهرين الأولين من ١٩١٩ يجب أن يتم ضمن سياق التطورات السياسية؛ فالحرب انتهت في أواخر تشرين الثاني ١٩١٨ وأضحت مسألة وضع مصر المستقبلي أمراً مطروحاً وملحاً. وقامت مجموعة من السياسيين والوجهاء الوطنيين معظمهم من ملاك الأراضي الكبار بتشكيل وفد بقيادة سعد زغلول باشا طالب بحق التقدم بطلب استقلال مصر في مؤتمر السلام، إلا أن السلطات البريطانية رفضت الاعتراف بـ «الوفد» أو السماح له بالسفر إلى أوروبا للدفاع عن مطالبه، وكان رد الوفد أن نظم حملة جمع فيها توقيع الموظفين المنتجين السابقين والأعيان وأعضاء آخرين من الطبقات المتوسطة العليا وأنشطتهم دور الممثل الشرعي الوحيد للأمة في النضال السلمي لتحقيق الاستقلال، ثم تمت إضافة ممثلين آخرين من الحزب الوطني — اختارهما زغلول وليس الحزب وبدا واضحاً أن زغلول قد أصبح الزعيم القوي المحبوب للحركة الوطنية — كما أضيف ممثلون عن الجالية القبطية إلى مجموع الوفد، وأدت الشعبية المتزايدة للوفد وما أثاره من الرأي العام من حوله إلى استقالة الحكومة المصرية التي كانت خلافاً للوفد لا تعارض من حيث المبدأ الوصاية المفروضة وبهذا فقدت مصداقيتها كمتحدث باسم الأمة. وحاول البريطانيون إيجاد مخرج من تلك الأزمة السياسية وإخماد الاندفاع الثوري القومية فاعتقلوا زغلول وثلاثة من زملائه في ٨ آذار/مارس ١٩١٩ ونفوههم إلى مالطا<sup>(٢)</sup>.

ليس هناك ما يثبت وجود أي ارتباط مباشر بين ما استثاره الوفد من احتياج سياسي في بداية عام ١٩١٩ والند المتزايد للإضرابات العمالية. إذ لم يكن لدى أعضاء قيادة الوفد اهتمام يذكر بمشاكل الطبقة العاملة في المدن أو حتى بالمشاكل الاجتماعية عموماً، بل كانوا يسعون أساساً إلى تحريك الرأي العام للطبقات الوسطى والعليا لإنجاح حملة مسالمة لتحقيق استقلال مصر — أي إلى نضال يرغم البريطانيين على نقل السلطة إلى صفوف أبناء البلد. وبالطبع فإن منظمي الوفد والأعضاء النشيطين فيه كانوا ينتمون إلى طبقة «الأفندية» نفسها التي اجتذبها الحزب الوطني قبل الحرب. وعلى الرغم من أن القمع الذي فرض أثناء سنوات الحرب قد نال من قوة الحزب وأوهنه فإن الحزب بقي متمسكاً بمطالبه دون هواده لتحقيق سلام مباشر غير مشروط، كما أبدى اهتماماً بالمشاكل الاجتماعية، أما الوفد فكان غير مبال به — أو على الأقل متحفظاً حيال — المسائل الاجتماعية. فقاداته كانوا ملتزمين بإيجاد الطرق القانونية للنضال ولم

يكونوا ليتوقعوا قبل آذار/مارس ١٩١٩ أي هيجان شعبي عام ناهيك عن قيام ثورة، كما لم تكن لديهم أي رغبة في تشجيع قيام شيء كهذا.

وإذا ما كانت قيادة الحركة الوطنية المصرية فيما بعد الحرب تنحصر عموماً في الطبقة العليا ومحافظة إجمالاً — حتى بالمقارنة مع الحركات الوطنية المعاصرة الأخرى مثل المؤتمر القومي الهندي أو الكومنتانغ، فذلك لا يعني أن ما تطالب به لم يكن يمثل مصالح الطبقات الأخرى، على الأقل إلى حد ما. وقد استجابت الغالبية العظمى لدعوة الوفد في ١٩١٩ لأسباب شتى، فالصراع ضد المحتل الأجنبي والهدف من هذا الصراع (الاستقلال التام) يعني أشياء مختلفة لفئات مختلفة من المجتمع المصري.

إن الدوافع الكامنة خلف دعم الطبقة العاملة المدنية للقضية الوطنية عام ١٩١٩ هي أساساً ذات الدوافع التي أوجدت الرابطة بين الطبقة العمالية والحزب في ١٩٠٨ — ١٩١١، فالتمييز الطبقي بالنسبة لمعظم العمال المصريين كان يترافق مع التقسيمات الاثنية والقومية في مواقع العمل. وكانت ظروف العمل البائسة والمعاملة القظة الجائرة على يد المستخدمين ومراقبي العمل الأجانب ترتبط في أذهان العمال الذين يبرزون تحت وطأتها بالسيطرة الأجنبية على الاقتصاد والحكم البريطاني. كان نظام الاحتلال يحمي سلطة الأجانب وامتيازاتهم، أولئك الأجانب الذين يتحكمون بمصائهم في العمل والذين كان سلوكهم المتعجرف المصحف مثار استياء العمال وسخطهم. وعندما حاول العمال أن ينظموا أنفسهم ويحسنوا ظروف معيشتهم ظهر واضحاً الدور الذي لعبته قوات الشرطة التي يسيطر عليها البريطانيون في إخماد الإضرابات وممارسة صنوف القمع والاضطهاد ضد العمال. وكان من المحتم أن تتخذ مشاعر الاضطهاد التي أحسها العمال الذين يعانون من ظروف تشدد بؤساً وعناء في العمل والمعيشة اليومية على يد المستخدمين الأجانب أو الحكومة التي يتحكم بها الأجانب، مع إحساسهم بالذل والمهانة كمواطنين مصريين خاضعين لحكم أجنبي في عقر دارهم. لذلك كان هناك ما يكفي من الأسباب الملغوسة لكي يدعم هؤلاء العمال المصريون بكل حماس حركة وطنية تطمح إلى إنهاء الحكم البريطاني (وهو هدف مرغوب فيه بحد ذاته) والتي قد توفر لهم — إذا ما بسطت السيطرة والسيادة المصريتان — ظروفاً أفضل ليتمكنوا من خلق حياة أكرم لأنفسهم. كما كان لفئات من البرجوازية المصرية أسبابها الخاصة ومصالحها المبتغاة في سعيها لإنهاء الهيمنة الأجنبية على اقتصاد البلاد. إذ كان للطبقة الطبقات الوسطى والعليا مكونات اقتصادية تخلق حلقة تواصل بينها وبين العمال المصريين، وكان هناك قاسم مشترك بين جميع الطبقات تقريباً؛ مجموعة مشتركة من الأعداء والأهداف

بحيث قدمت الطبقة العاملة الفتية دعمها للقضية الوطنية وساهمت في أنشطتها وتقبلت قاداتها البرجوازيين .

كان مدد الفعاليات العمالية قد بدأ بالارتفاع منذ ما قبل آذار/مارس ١٩١٩ ، إذ استحثه مهماز التضخم المالي والبطالة التي تزداد انتشاراً نتيجة انكماش الصناعات الذي أعقب الحرب وكذلك البؤس والمعاناة والمظالم التي تراكمت جميعاً خلال سنوات الحرب . إلا أن العمال بموجب أحكام القانون العرفي كانوا يجدون صعوبة فائقة في تنظيم صفوفهم وكذلك في القيام بإضراب يحقق أي نجاح مأمول كما يتضح لنا من تجربة عمال لفائف التبغ في القاهرة . هزت الثورة الوطنية الشعبية التي اندلعت في آذار/مارس — نيسان/أبريل ١٩١٩ أركان نظام الاحتلال هزاً وأوجدت ظروفاً سياسية يمكن للعمال الذين زاد عددهم خلال الحرب أن ينظموا خلالها أنفسهم سريعاً ويبدؤوا بالإضرابات لتحقيق مطالب اقتصادية واندماج نشاطهم هذا اندماجاً كلياً بالنضال الوطني ، وساندت الانتفاضة الشعبية التي جاءت عفوية وجماعية هذه الحركة الاجتماعية الجديدة وأمدتها بالقوة ومكنتها من الانتشار السريع وتحقيق انتصارات متلاحقة . وكان عمال الترام والسكك الحديدية خلال هذه الفترة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في طليعة الحركة العمالية من جديد . وثُبت لنا دراسة مشاركتهم في المرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩ وهي التجربة التي شكلت نوعاً ما الحركة العمالية المصرية — التفاعل بين الأبعاد القومية والطبقات الاجتماعية وهو تفاعل كان على غاية من الأهمية والحياة في معظم ما تلا من تاريخ الحركة العمالية المصرية .

## عمال الترام في القاهرة إبان الثورة

تألف القوة العاملة التي تسيّر نظام الترام في العاصمة المصرية من حوالي ٢٠٠٠ ألفي عامل عام ١٩١٨ وهو انخفاض في العدد يقارب ١٠٪ مما يوازيه قبل قيام الحرب . غير أن عدد الركاب في الفترة نفسها قد انخفض بحوالي ٣٠٪ إذ أن عدداً إجمالياً أقل من العمال كانوا ينقلون ركاباً أكثر بكثير في حافلات أكثر ازدحاماً ضمن رحلات نقل أقل عدداً عما قبل ، وكل ما سبق يشير إلى استعجال في المردود تتطلبه الإدارة وتدهور في ظروف العمل<sup>(٧)</sup> . وتضمنت المطالب التي تقدم بها العمال إلى الشركة في نهاية عام ١٩١٨ العمل لمدة ثماني ساعات يومياً وزيادة كبيرة في الأجور ( كان السائقون والجنابة يتقاضون ما بين عشرة إلى خمسة عشر قرشاً عن عشر ساعات إلى اثني عشرة ساعة يومياً وهو أجر لم



بتغير منذ عام ١٩٠٨)، وأيام عطل مدفوعة الأجر وكذلك معاملة أفضل من المشرفين ونظام عقوبات أكثر عدلاً ومساواة، وحساب الأجر المقطوع تبعاً لسنوات الخدمات وبذلات عمل مجانية<sup>(٨)</sup>. وتتطابق هذه المطالب مع تلك التي قدمت قبل الحرب، الأمر الذي يدل على أنه لم نظراً أية تحسينات في العلاقة بين العمال والمشرفين ولكنه يعكس أيضاً تأثير الانخفاض الذي طرأ نتيجة للحرب على الأجور المدفوعة، والاستغلال المغالى فيه الذي يقع ضحيته العمال، لم تستجب شركة الترام القاهرية للمطالب وبدأ العمال في الأشهر الأولى من عام ١٩١٩ بتنظيم صفوفهم، وعندما اندلعت الثورة كانوا على أهبة الاستعداد للانقضاض وانتهاز الفرصة.

اعتقل سعد زغلول وثلاثة من زملائه في الثامن من آذار/مارس، وشهد اليوم التالي مظاهرات احتجاج سلمية قام بها الطلبة وفي العاشر من ذلك الشهر أضرب جميع طلاب العاصمة بما فيهم طلبة الأزهر وهو المسجد العظيم ومركز التعليم الإسلامي، واصطدمت في ذلك اليوم مظاهرات ضخمة بقوات الأمن وسقطت أولى الضحايا التي ستقدمها الثورة. وشهدت الأيام والأسابيع التي تلت انفجارات حقيقية من الاحتجاج الطلابي وقامت مظاهرات يومية تقريباً في الشوارع في جميع المدن المصرية ووقعت صدامات دامية مع القوات العسكرية البريطانية، ورافق ذلك هجمات على المعسكرات البريطانية والأفراد وقطع للمسكك الحديدية وأشكال أخرى من العنف الثوري السائد.

كانت إحدى هذه الأشكال تدمير حافلات الترام — وأصبح ذلك أحد الإجراءات الشائعة المتكررة لاندلاعات الاحتجاج الشعبي. وكان قلب حافلات الترام وتخريبها وسيلة فعالة لشل حركة النقل العام في العاصمة كما هي وسيلة للتنفيس عن الغضب الجماهيري بتدمير رمز بارز من رموز السلطة الاقتصادية الأجنبية، وربما نبغ هذا الغضب من كون أجرة الدرجة الثانية في الترام والتي لا تتعدى الخمسة مليمات (نصف قرش) كانت أجرة باهظة لم يكن في وسع الكثير من المصريين الفقراء دفعها. وبحلول الحادي عشر من آذار/مارس توقفت حركة التراموايات كلها في القاهرة واعتقد الناس في البداية أن الشركة قد أوقفت أعمالها إلى حين لحماية ممتلكاتها من المتظاهرين، غير أن الأمر لم يلبث أن اتضح وتبين أن هجمات المتظاهرين وإن أسهمت في تعطيل خدمات الترام إلا أن الحركة توقفت في القاهرة لأن عمال الترام قد أعلنوا الإضراب. كما توقف سائقو سيارات الأجرة (التاكسيات) عن العمل ولم تمر سوى بضعة أيام حتى كانت جميع وسائل النقل العام من عربات الخنطور إلى الحافلات التي تجرها البغال قد توقفت عن الطواف في الشوارع تماماً<sup>(٩)</sup>.

وقد بلغت أنباء إضراب عمال الترام مسامع السلطات البريطانية سريعاً دون شك إذ تلقى المفوض السامي برقية من شخص يدعى يوسف خليل يعلن فيها بدء الإضراب ويطلب باسم عمال الترام أن تتدخل السلطات البريطانية لدى شركة الترام القاهرية، إلا أن مقر المندوب السامي لم يكن حريصاً على القيام بدور الوسيط؛ وبالفعل فقد علق أحد المسؤولين بقوله إن العمال يتقاضون أجوراً معقولة ويعملون ساعات مقبولة منطقياً، وعلق آخر بأنه «في الحال الراهن — حيث لا يضم عقد شركة أجنبية بنوداً حول القوة العاملة — [أي اتفاقية امتيازات] فإنه ليس بمقدور الحكومة المصرية التدخل ما لم تلتزم الشركة مساعدتها في تسوية الخلافات مع مستخدميها»<sup>(١٠)</sup>.

غير أن الذرائع القانونية المنمقة حول هذه المسألة لم تكن إلا لغواً، إذ لم يكن في وسع السلطات البريطانية في الواقع أن تتدخل بحزم كما فعلت في ١٩٠٨ أو في ١٩١١. فالوضع الثوري الذي كان سائداً في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩١٩ جعل من المتعذر محاولة إنهاء الإضراب على يد السلطات البريطانية. وانتشرت قوات الشرطة والجيش في العاصمة وسواها من مدن مصر انتشاراً واسعاً قتل من جدواها في محاولة لإخماد التهديدات الأشد خطراً وإلحاحاً على السلطات البريطانية وفرض النظام. وتمتع إضراب عمال الترام في الوقت نفسه بشعبية واسعة ودعم جماهيري، إذ اعتبر السكان المحليون في القاهرة هذا الإضراب جزءاً هاماً من النضال الوطني وعبروا عن تعاطفهم ودعمهم للعمال كإخوان مصريين يعانون من قمع الرؤساء الأجانب في العمل، وحتى عندما أفلحت شركة الترام في تشغيل بضعة حافلات تحت حراسة مشددة من الجنود البريطانيين بقيت الحافلات خاوية بسبب المقاطعة العامة لها، وبمرور الأسابيع استخدمت وسائل شتى أخرى لإبقاء وسائل المواصلات معطلة، وكتبت الصحافة اللندنية في أوائل نيسان/أبريل أن عمال وموظفي الترام والسكك الحديدية والموظفين الذين لم ينضموا إلى الإضراب تعرضوا لهجوم ورشقهم المعتدون المجهولون بالأحماض الكبريتية، ويعتقد أن المهاجمين هم من العمال المضربين أو أعضاء في إحدى المنظمات القومية السرية، ولا ريب أن استخدام العنف والتهديد به قد نجح في تخويف الشركة والموالين لها وأصبحت أمثال هذه الأفعال تعاقب بالموت نتيجة لصدور قانون عرني أعلن في السادس عشر من نيسان/أبريل<sup>(١١)</sup>.

شجب (الوفد) مثل هذه الاعتداءات وأدان علناً جميع أشكال العنف وذلك في خضم ثورة جماهيرية، وعلى الرغم من أن لبعض قادة الوفد روابط سرية مع المنظمات الإرهابية السرية فإن معظم الوفديين البارزين كانوا يخشون فعلاً انتشار أعمال العنف

ويتوجسون خيفة من أن تقوم الجماهير إن أطلق لها العنان بتهديد الممتلكات والنظام الاجتماعي، وحذرت قيادة الوفد في مصر الناس في بيان لها صدر في ٢٤ آذار/مارس من أن : «أصدرت السلطات العسكرية تحذيراً بأنها ستلجأ إلى استخدام أشد الإجراءات العسكرية قسوة كعقوبة لدى تعرضها للاعتداءات على وسائل النقل والممتلكات العامة. ومن الواضح للجميع أن أي اعتداء على الأفراد أو الممتلكات ممنوع بموجب القانون الإلهي وقانون البلاد وإن تحريب وسائل النقل يلحق الأذى دون شك بأهالي بلدنا.. لذلك فإن الموقعين أدناه يعتبرون أن من واجهم الوطني المقدس الإحجام عن القيام بأي اعتداءات وبالبولن الجميع ألا يخرقوا القانون ويقفوا عثرة في طريق أولئك الذين يخدمون الأمة بالوسائل القانونية» .

وجاءت هذه المناشدة استجابة للإعلانات الرسمية عن تطبيق عقوبة الإعدام على أي فرد تثبت إدانته في محكمة عسكرية بريطانية تتحقق من أنه يعترض سبيل العمل العادي للسكك الحديدية أو الخدمات البرقية أو الهاتفية بأي شكل من الأشكال، وكان هذا النوع من التخريب بالذات واسع الانتشار بين الفلاحين في القرى، وعلى الرغم من أن هذه المناشدة قد ذيلت بتوقيع عدد كبير من الباشاوات وكذلك القادة الدينين المسلمين والمسيحيين فإنها لم تجد فتيلاً في كبح مد العنف الشعبي، فقد تطلب ذلك إجراءات قمعية صارمة بما فيها إحراق القرى وقصفها بالقنابل جواً وأخيراً قبول البريطانيين بتنازلات سياسية<sup>(١٢)</sup>.

استمر إضراب الترام القاهري خلال شهر آذار/مارس وبقي صامداً في شهر نيسان/أبريل بينما تفاوض العمال وشركة الترام القاهرية إلا أن الطرفين لم ينجحا في الوصول إلى تسوية، وقامت الشركة ببعض التنازلات نتيجة ضغط المندوب السامي الذي كان ينتظر بفارغ الصبر إنهاء النزاع وإعادة العاصمة إلى الحياة الطبيعية، وفي الثامن والعشرين من آذار/مارس على سبيل المثال أعلنت الإدارة عن تعيين لجنة تحقيق للبحث في التهم الموجهة من المشرفين ضد العمال. إلا أن العمال كانوا موقنين بأن مثل هذه اللجنة ستكون ألعوبة بيد الإدارة ما لم يشارك فيها ممثلون عن العمال يتمتعون بصلاحيات ماثلة؛ ورفض العرض الذي قدمته الشركة. وبقي النزاع قائماً إلى أن حل منتصف شهر نيسان/أبريل وشارك رئيس الوزراء الجديد (حسين رشدي باشا) بدور فعال في المحادثات وتم التوصل إلى اتفاقية حول جميع المسائل المتنازع عليها إلا واحدة، كانت الصيغة الأساسية للتسوية هي يوم عمل من ثماني

ساعات وربع وزيادة عامة ودائمة في الأجر اليومي تبلغ قرشاً واحداً مع ضم قرشين إلى المعاش الشهري تعويضاً عن نفقات المعيشة خلال أيام الحرب، وإعطاء العمال المرضى نصف أجر وكذلك يوم عطلة مأجور واحد كل اثني عشر يوماً وإقامة لجنة تحقيق لحل الخلافات القائمة بين العمال والمفتشين بشأن العقوبات، وكانت المسألة الرئيسية التي بقيت معلقة هي مسألة تعويض التسريح. إذ أصر العمال على تعويض شهر واحد على الأقل لكل سنة خدمة، كرادع لإجراءات الطرد الجماعية أو التعسفية وكمبلغ يستعين به العامل على مواجهة أيام الفاقة خلال بحثه عن عمل. واتفق الطرفان على تأجيل المسألة إلى أن يستشير مدير الشركة في القاهرة المكتب الرئاسي في بروكسل غير أن رئيس الوزراء وعد بأن تحل المشكلة بما يرضي العمال<sup>(١٣)</sup>.

كانت تسوية إضراب عمال ترام القاهرة جزءاً من انحسار عام طرأ على الاندفاع الثورية في نهاية نيسان/أبريل، وعاد رشدي باشا الذي عجلت استقالته في الأول من آذار/مارس بوقوع الأزمة السياسية التي أفضت إلى اعتقال سعد زغلول، فاستأنف منصب رئيس الوزراء في التاسع من نيسان/أبريل بعد أن وافق البريطانيون على إطلاق سراح قادة الوفد والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا. واعتبر ذلك بمثابة هزيمة منكرة لنظام الاحتلال ونصراً للوفد قبل المندوب السامي بهذه التنازلات لإعادة استتباب الأمن والنظام وتدرج تسوية إضراب عمال الترام ضمن تلك السياسة وتعتبر خطوة لتحقيق الغاية ذاتها. ولكن حكومة رشدي لم تلبث أن انقلبت بعد اثني عشر يوماً نتيجة لإضراب موظفي الحكومة والذي كان الأول في سلسلة من موجة إضرابات شملت قطاعات أوسع شارك فيها عمال الترام، وتبع إنهاء إضراب مستخدمي الحكومة في ٢٣ نيسان/أبريل عودة العديد من الفئات الأخرى من المضربين إلى أعمالهم بمن فيهم مجموعة عمال الترام وانحسرت أخيراً موجة الاحتجاج الشعبي والعنف. وهكذا شهد اليوم الأخير من نيسان/أبريل نهاية أول مرحلة نضالية من ثورة ١٩١٩ وانتقل مركز الصراع من أجل الاستقلال في الأشهر التالية من شوارع مصر وأريافها إلى وزارات أوروبا وغرف اجتماعها.

يعود الفضل في المكاسب الأساسية التي أحرزها عمال الترام في نيسان/أبريل ١٩١٩ إلى نضالهم وتعايذهم ولكن كان للظروف السياسية الاستثنائية التي سادت خلال ربيع الاضطرابات ذاك يد طولى في نجاحهم أيضاً. وجدت الدولة نفسها غير قادرة في ذلك الحين على التدخل بعنف وإخماد الإضراب، وحظي العمال بدعم شعبي واسع، وكانت الحكومة المصرية تدعّمها السلطات البريطانية سريعة الاستجابة لأسباب سياسية في ممارسة ضغوط

على شركة الترام القاهرية لتقديم تنازلات، وتكن عمال الترام بدافع الوضع الاقتصادي البائس وتعاضدهم مع القضية الوطنية من إحراز مكاسب واستغلال الوضع الفريد الذي دام شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩١٩ للفوز بالعديد من مطالبهم. وتم هذا الفوز الذي لم يسبق له مثيل دون وجود نقابة إلا أنه من المرجح وجود بعض البنى غير الرسمية مثل الاجتماعات بأعداد غفيرة يختار العمال خلالها متدين لمفاوضة الإدارة ويستمعون إلى تقاريرهم. ولكن لم تكن المكاسب التي تحققت في نيسان/أبريل مضمونة تماماً، إذ عندما لا تكون هناك نقابة تعترف بها الشركة والحكومة كممثل للعمال ولها السلطة في الإشراف على تنفيذ الاتفاقية فأغلب الظن أن شركة الترام القاهرية ستستعيد سلطتها ونفوذها المطلق عندما تحين ظروف أفضل. استمر المعدل العالي للتضخم المالي في الازدياد وما يزال العديد من القضايا غير محلولة نهائياً أو ما يزال بانتظار حل له يرضي الطرفين، لذلك لم يكن أمراً مستغرباً أن تبقى العلاقات العمالية في شركة الترام القاهرية بانتظار تسوية لها في الشهور المقبلة وسيشهد عام ١٩١٩ أمثلة أخرى من الصراع في هذا القطاع ذي الأهمية الحيوية.

## عمال السكك الحديدية إبان الثورة

كانت الاضطرابات تزداد حدة بين صفوف عمال السكك الحديدية أيضاً في الأشهر الأولى من عام ١٩١٩ وخاصة في (العنابر) في بولاق حيث يعمل حوالي أربعة آلاف عامل وكذلك في «جبل الزيتون» في حوانيت التوصيلحات في منطقة (القباري) في الاسكندرية، كانت (العنابر) بالطبع مسرحاً للصراعات بين العمال ومستخدميهم قبل نشوب الحرب وكانت كلتا الورشتين معقلاً للتعاطف الوطني وبالفعل كان اتحاد العمال ناشطاً لدمج عمال جبل الزيتون قبل آذار ١٩١٩ ضمن صفوفه. وقد بعث عمال جبل الزيتون في شباط/فبراير ممثلين مع محام من نقابة العمال اسمه حسين العراجي بعريضة إلى اللواء ماكولي مدير حركة السكك الحديدية مطالبين بمضاعفة أجورهم ووضع حد للتسريح التعسفي والغرامات وبحقهم في أخذ إجازات للذهاب للحج وبإجازة قصيرة لأداء صلاة الجمعة. وكانت حال عمال السكك الحديدية مشابهة لحال عمال الترام وغيرهم من العمال المصريين من حيث تدني أجورهم وسوء المعاملة التي يتلقونها من المشرفين عليهم والتي كانت جميعاً مسائل أساسية في خلافهم مع السلطة.

واعتبر ماكولي مسألة الأجور أكثر المسائل أهمية ومع أنه كان مدركاً أن بعض العمال

لم يتلقوا أي زيادة في أجورهم منذ أمد طويل إلا أنه عد مسألة مضاعفة الأجر أمراً مستحيلاً . وقد اعتبر المطالبة بالأجر أحد أعراض النظرة « الشرقية » الغربية حيال العمل والأجور .  
« الطريقة المحلية في النظر إلى هذه الأمور تختلف كلية عن الطريقة الأوروبية » فابن البلد يعتبر نفسه مخولاً أن يتقاضى أجراً يتناسب مع نفقاته ، مهما بلغت النفقات في حين يتوقع الأوروبي أن يقدم ويتلقى أجراً يتناسب مع مهاراته ومؤهلاته . ولا يمكن إيجاد ما يجمع بين هاتين الطريقتين في وجهات النظر « (١٤) » .

وبعكس تحليل ماكولي اعتقاداً سائداً بين الموظفين المستعمرين البريطانيين وغيرهم بأن الشعوب « غير الغربية » ليست قادرة على التفكير المنطقي وأنهم نقيض الأوروبيين في كل شيء ، وهم ليسوا متخلفين وحسب بل مستعصين على الفهم « (١٥) » ، إلا أن إصرار العمال على أن لهم الحق في أجر يغطي نفقات معيشتهم ليس ظاهرة « شرقية » حصراً ، وكان من الواضح أن عمال السكك الحديدية الذين تقدموا بعريضة إلى ماكولي كانوا يعانون حقاً من انخفاض في الأجور التي يتقاضونها ، وبين التقرير الخاص بإنتاج كل عامل في تلك الفترة ذاتها أن الإنتاج قد انخفض بمدة نتيجة سوء التغذية المنتشر بين صفوف العمال « (١٦) » . والواقع أن مطالب العمال بشأن الأجور والقضايا الأخرى يجب أن تفهم كردود فعل منطقية على الظروف الحقيقية وليس كنتاج لعجز موروث في ملكة « التفكير المحلي » .

وعلى أية حال اعتبرت إدارة السكك الحديدية الحكومية المصرية والبرق والهاتف هذا التقليل خطراً وقامت بنقل سبعة عمال زعمت أنهم مسؤولون عن إثارة السخط ، وزعم العمال الموالون للإدارة في عريضة اعتراضوا فيها على ما سبقها ؛ أن مثيري الشغب ما هم إلا « حفنة من الرجال السيئي السمعة معروفين بأفكارهم الثورية المستنقاة من قراءة الصحف وميلهم للمبادئ البلشفية » ، وعلى الرغم من فشل عمالي اتحاد العمال السيد العرارجي في إعادة الرجال السبعة إلى مقر عملهم الأول فإن المنظمة استمرت في حشد العمال في جبل الزيتون وغيره في الاسكندرية « (١٧) » .

وتمحورت المطالب التي تقدم بها عمال (العنابر) في القاهرة في هذه الأشهر حول أجور أعلى كذلك ، إلا أنها تضمنت المطالبة بساعات أقل ومسائل أخرى أيضاً . وكانت إحدى المظالم التي تفرد بها عمال العنابر هي الاعتراض على جلب مجموعة من الجنود البريطانيين إلى ورشات العمل بحجة اكتساب مهارات فنية . وكان العمال يخشون من أن تكون الإدارة تعتزم تهيئة هؤلاء الجنود للحلول محلهم . وعندما اندلعت الثورة بكل عنفوانها

في الخامس عشر من آذار/مارس أعلن عمال (العنابر) الإضراب وأدى ذلك إلى توقف معظم أعمال الصيانة والتصليحات في إدارة السكك والبرق والهاتف وكل ما يخص الحافلات في القطارات توقفاً تاماً. وعمد العمال إلى تحريب صمامات التشغيل وقطع خطوط السكك الحديدية قرب إمبابة مما منع القطارات من الوصول إلى مصر العليا. وتدل أعمال التخريب للممتلكات العامة هذه والتي جاءت بعد يومين من فرض عقوبة الإعدام على من يقوم بمثل هذه الأعمال على أن العمال كانوا بالإضافة إلى مظالمهم في ورشة العنابر مدفوعين بمساندتهم للثورة وهم يعتبرون إضرابهم جزءاً لا يتجزأ من النضال في سبيل الاستقلال. والحق أن الفلاحين في جميع أرجاء البلاد كانوا يقومون بخطوات مماثلة لتخريب النقل بالسكك الحديدية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأرسلت السلطات البريطانية رداً على أعمال التخريب وحدات من الجيش لاحتلال (العنابر) والمناطق المجاورة لها وسعوا لإغلاق حي بولاق للحيلولة دون أي احتكاك بين أكبر تجمعهم سكاني وطني في أقدم وأهم المناطق الصناعية في البلد وبين المظاهرات الجماهيرية والصدامات التي تجري في الأماكن الأخرى من المدينة. وخطط العمال إذ حرموا من المشاركة بحشودهم في المظاهرة الضخمة التي قامت في الأزهر في السابع من آذار/مارس للقيام بمسيرتهم في اليوم التالي لكسر طوق الحصار المفروض على منطقتهم. انضم عمال الصحافة الحكومية المضربون والعديد من أهالي بولاق إلى عمال السكك الحديدية وبدأوا مسيرتهم باتجاه مركز المدينة، وفتحت القوات البريطانية نيران بنادقها على الحشد قرب جسر أبي العلاء ففرقتهم وقتلت وجرحت العديد من المشاركين في المسيرة<sup>(١٨)</sup>.

كما انضم إلى عمال ورشات السكك الحديدية (أضرب «جبل الزيتون» في ١٦ آذار/مارس) العديد من عمال قسم تنظيم السير واستمر إضرابهم إلى ما بعد حلول شهر نيسان/أبريل. وكما حدث في إضراب عمال الترام استخدمت وسائل الإرهاب والإكراه لمنع المستخدمين الموالين للإدارة من العودة إلى أعمالهم. وذكر أن ستة وعشرين مستخدماً في مديرية السكك الحديدية تعرضوا للاعتداء عليهم يرشقهم بالأحماض مع انتصاف شهر نيسان/أبريل، ولكن لا يتطرق الشك إلى أن الأغلبية العظمى من العمال ساندت الإضراب والنضال الوطني الذي يصب فيه الإضراب<sup>(١٩)</sup>. وتمكن البريطانيون بمعونة الجنود والموظفين الموالين من إعادة تشغيل السكك الحديدية بمعدل أقل بكثير من المعدل المعتاد، ولم يعد العمال المضربون إلى أعمالهم رويداً رويداً إلا بعد إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه. والحق أن إضرابهم هذا تلاشى شيئاً فشيئاً بدلاً من أن ينتهي نهاية مخططاً لها. وهذا يعكس

الاضمحلال العام في التعبئة الجماهيرية وعلى الرغم من ذلك فإن الخدمات العامة لم تستأنف مباشرة، إذ استمرت فترات التوقف القصيرة بسبب الأعطال والتباطؤ في الخدمة ثم أُضرب الموظفون الإداريون في مديرية السكك الحديدية في منتصف الشهر كجزء من الإضراب العام لموظفي الحكومة، ولم تسمح الإدارة لـ ١٥٥ من المضربين بالعودة إلى أعمالهم نظراً «لسجيلاتهم السيئة»، واستمرت الإضرابات في بولاق وغيرها خلال شهر أيار/مايو<sup>(٢٠)</sup>.

ظفر عمال السكك الحديدية بشيء من مطالبهم على الأقل كان أهمها زيادة كبيرة في الأجور إلا أن هذه المكاسب تحققت من خلال تدابير المسؤولين في مديرية السكك الحديدية وليس نتيجة لأي شكل من أشكال المساومة الجماعية وهو دليل آخر على الصعوبة التي سيواجهها حتى عمال العنابر المناضلون في تأسيس منظمات ثابتة مستقلة خاصة بهم، وإذا استثنينا نقابة عمال الحرف اليدوية في الاسكندرية، لا يوجد ما يدل على أن عمال السكك الحديدية قد أنشأوا أو أسهموا في أي نقابة خلال شهري آذار/مارس — نيسان/أبريل ١٩١٩ مع أنه كانت لهم صلات مع الحركة الوطنية التي يقودها الوفد — وسيكون لهذه الصلات شأن في تشكيل أساس لعلاقة هامة طويلة الأمد.

## أنماط المساهمة والقيادة

لم يكن عمال الترام وورشة السكك الحديدية الوحيدين الذين قاموا بالإضرابات خلال ربيع ١٩١٩. إذ قام العمال في مطابع صحافة المديرية المصرية للسكك الحديدية وصحافة الحكومة وورشات الحكومة ومستودعات الأسلحة وترام الاسكندرية والسكك الحديدية الكهربائية في حلوان وشركة الكهرباء القاهرية ومركز البريد والميناء والمنارة وكذلك مستخدمو الجمارك وسائقو سيارات وعربات الأجرة، قاموا بالإضراب خلال أيام من اندلاع الثورة. واشترك أيضاً الفلاحون العاملون في الصناعة، ففي ليلة الخامس عشر من آذار/مارس هاجمت عصبة كبيرة من «السارقين» (لعلهم فلاحون محليون) محطة سكة الحديد قرب مصنع تكرير السكر في الحوامدية على ضفة النيل الغربية جنوبي القاهرة، وترك العديد من عمال مصنع التكرير البالغ عددهم ١٨٠٠ (من القرى المجاورة) أعمالهم وانضموا إلى صفوف مثيري الشغب الذين هددوا بمهاجمة المصنع نفسه، ووقف رجال الشرطة والأعيان تدعمهم قوات أسترالية حائلاً دون ذلك إلا أن العمل في المصنع كان متوقفاً كلياً خلال شهر نيسان/أبريل لأن معظم عماله كانوا متغييبين<sup>(٢١)</sup>. وانتهر العديد من العمال الذين لم يكونوا



فعلاً مضرين ، هذه الفترة للبدء بتنظيم أنفسهم ، وقدموا مطالبهم لمستخدميهم وأخذوا يعدون العدة للعمل في المستقبل . وكانت هذه المطالب تتضمن دوماً زيادة في الأجور بمواجهة التضخم وأن تكون ساعات العمل في اليوم ثماني ساعات وبإجراء تحسينات في ظروف العمل التنفسية ( وخاصة سوء المعاملة من المشرفين الأجانب ) ، وتخصيص تعويضات للمرض والتسريح من العمل . لم يظفر سوى القليل جداً من العمال فعلاً بأي من هذه المطالب في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩١٩ ولم يظفر أي منهم بمثل ماظفر به عمال الترام أو حتى عمال السكك الحديدية ، إلا أن هذه الشهور شهدت موجة من الإضرابات والاحتجاجات اشترك بها آلاف العمال المصريين ولم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر .

كانت الأغلبية العظمى من المضربين المستخدمين في الحكومة أو في المرافق العامة التي يمتلكها الأجانب ويشكلون أكبر القطاعات المصرية من اليد العاملة التي تضم أعداداً هائلة من العمال . وعملت هويتهم الاثنيتة المشتركة وقوتهم المتركة في موقع واحد على حثهم على خوض هذه التجربة العمالية الجماعية والقيام بأنشطة فعالة يبعدها الطبقي والوطني . وكان العمال وبقية أبناء الشعب المساندون للقضية الوطنية يعتبرون الإضرابات التي تسعى لتحقيق مطالب اقتصادية جزءاً أساسياً من النضال الأعم للشعب المصري من أجل الاستقلال وصور الكرامة . فالعمال مصريون ورؤسائهم المتعسفون أجانب وتعطيل العمل كان يسهم مادياً في الحملة ضد النظام المحتل . وهذا يفسر مايدفع بالأهالي لدعم المضربين إذ يقاطعون الترام القاهري ، كما يبين أسباب اعتبار قادة الوفد أولئك المضربين أبطالاً وطنيين وكذلك استعداد المجموعات الوطنية لاستخدام العنف ضد من يخرق قواعد الإضراب .

اشتعل فتيل موجة الإضراب العام عندما تفجر الاحتجاج الجماهيري ضد الحكم البريطاني وليس في وسعنا فهم أسباب تلك الإضرابات إلا ضمن سياق هذا الاحتجاج العام ، ولم يكن لإسهام الطبقة العاملة في ثورة ١٩١٩ بأقل شأن من سواها رغم الحجم المحدود والوزن الاجتماعي المتواضع لتلك الفئة من المجتمع ، وعلينا ألا نزيد من أهمية هذه المشاركة فنشاطات العمال لم تصل أبداً إلى حد الإضراب العام المنظم على مستوى الأمة ككل مثلاً ولكن لا يمكننا أيضاً أن نقلل من شأنها ، فالاضطرابات التي نجمت عن الإضرابات ومشاركة العمال في المظاهرات أمدت النضال الوطني بقوة إضافية وزادت من حدة الضغط على النظام المحتل ، ولولا الشلل الذي أصاب المؤسسات الحكومية الأساسية ووسائل المواصلات في البلد — نتيجة للإضرابات — لما كان لأحداث ١٩١٩ المفعول القوي ذاته ولكان من الأسهل على البريطانيين إخماد الهيجان الذي اندلع آنذاك .

لم يكن العمال المأجورون في المشاريع الضخمة سوى فئة من فئات عدة توقفت عن العمل في تلك الاندفاعات للتعنت الجماهيرية ، مدفوعة — إلى حد ما على الأقل — بالتعاطف مع القضية الوطنية ، وقام الطلاب والمحامون وأصحاب الحوانيت وحتى الموظفون الحكوميون العاديون بالإضراب في آذار/مارس ونيسان/أبريل وشارك أفراد من جميع الطبقات تقريباً في مظاهرات مطالبين بإطلاق سراح سعد زغلول باشا والاستقلال التام . وتوافقت هذه الموجة من النشاط الشعبي بموجة من التنظيمات شارك فيها العديد من قطاعات الشعب . وأسس الطلاب والمحامون والمعلمون و(العلماء) وآخرون أيضاً تنظيمات جديدة أو أعادوا تعبئة تنظيمات قديمة دعماً للنضال الوطني وكان مصطلح « نقابة » المستخدم في ذلك الحين كتسمية لاتحادات العمال يطلق أيضاً على التنظيمات لغير العاملين وكان مالكو الأراضي الكبار أنفسهم يسمون تنظيماتهم التي تأسست في ١٩٢١ (نقابات) . وتعكس هذه التسمية المطاطة اعتبار العمال مجرد قطاع مهني آخر من الأمة المصرية وليس كطبقة اجتماعية . وهكذا كانت لإضرابات العمال والانتظام في الاتحادات مجرد جزء من اندفاعه نضالية عمت البلاد ورابطة انضم تحت لوائها أفراد من مجموعات مختلفة تبعاً لما يتمتعونه من عمل . وكان قطاع العمال ومصالحهم في كل ذلك يعد متسقاً ومطابقاً لمصالح الأمة في حين اعتبر الوفد الذي كان حتى ذلك الحين لا يعتمدى حفنة من الأعيان الأثرياء الناديين بمطالب فيها الكثير من المغالاة لصالح مصر كتجسيد للقضية الوطنية .

وانعقدت في هذه الأشهر الأواخر التنظيمية الأولى بين العمال والناشطين الوطنيين ، وحينها قام العمال بتأسيس روابطهم مع الحزب الوطني أو (اتحاد العمال للحرف اليدوية) في السنوات التي سبقت الحرب برز الأشخاص المرتبطون بذلك الحزب كقادة أو متحدثين باسم العمال في النقابات الجديدة أو التشكيلات التي أقيمت قبل النقابات ؛ وتلك كانت الحال في الاسكندرية حيث تولى الدكتور محبوب ثابت قيادة (اتحاد العمال) الذي كان أساساً من عمال السكك الحديدية . وبرز أحمد بك لطفى الذي كان رئيس حزب القوميين الوطني (واتحاد العمال) وعمال الترام القاهري في سنوات ما قبل الحرب ، من جديد كمستشار لعمال ترام هليوبوليس ، كما قاد محمد كامل حسين ومحمد زكي علي — وكلاهما محام — مرتبط بالحزب الوطني — عمال الترام القاهري في أوقات مختلفة . ولم تكن السهولة التي اضطلع بها هؤلاء الأشخاص بالأدوار القيادية في الشؤون العمالية إلا نتيجة لتاريخ الحزب الوطني الطويل في المساهمة في هذا المجال وللروابط التي خلقها قبل الحرب . وهناك عامل فعال آخر وهو الغياب النسبي للمنافسة بين الحزب الوطني والوفد في الأشهر الأولى من الثورة ففي

شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل اتخذت جميع العصب في الحركة الوطنية في رفض حكومة الوصاية أو أية صيغة أخرى خلا الاستقلال التام. ولم يكن ثمة أهمية لحقيقة أن بعض العناصر الناشطة التي تنظم العمال في القضية الوطنية مرتبطة عملياً بالحزب الوطني وليس (بالوفد) الأحداث عهداً والأوسع انتشاراً. كما لم يكن للوفد البنية التحتية المنظمة أو الكادر الكافي الخاص به ليتمكن من المشاركة المباشرة في شؤون العمال، كحركة سياسية متميزة، وقام (الوفد) بتحويل نفسه تدريجياً إلى حركة منظمة لها جهازها الإداري الخاص وطرق تنمية الروابط والحفاظ عليها مع المؤسسات الأخرى وكذلك شبكة من اللجان المحلية المنتشرة في أرجاء البلاد. وسيصبح الحزب الوطني في السنوات القادمة المنافس الأول (للفود) بعد أن أقل نجمه وتراجع موقعه السياسي إلى حزب هامشي بعد الشعبية الواسعة التي نالها سعد زغلول وحركته، إلا أنه في ١٩١٩ كان الحزبان جزءاً من المد الثوري نفسه وعمل الوفد كجبهة وطنية أكثر منه حزباً.

إلا أن معظم العمال لم يكن لديهم روابط مع أي قائد وطني من الطبقة الوسطى في سنوات ما قبل الحرب، قد تقيدهم في خلق قاعدة لعلاقات جديدة ولم تعقد تلك الروابط إلا في حماة الاندفاع الثورية. إذ قد تلمس فتحة من العمال المناضلين معونة من أحد المحامين أو الأعيان المعروفين بنشاطهم الوطني وربما اهتمامهم بالشؤون العمالية أو قد يحدث أن يسعى شخص كهؤلاء للتقرب من مجموعة معينة من العمال وإقامة صلات معها، وفي كلتا الحالتين كان المحامي أو الوجيه يوظف مهاراته واتصالاته ومكانته في خدمة هؤلاء العمال ونقابتهم الناشئة كجزء من نشاطه الوطني.

كانت الاجتماعات المفتوحة العامة والمسبوات التي تنطلق عادة من أحد المساجد الكبيرة هي الإطار الذي يتم ضمنه عقد الروابط الأولى حيث يتصل العمال ومحاموهم الذين سيساعدونهم في إنشاء وقيادة نقاباتهم للمرة الأولى، وفي الفترة التي سبقت قيام الوفد بتشكيل منظماته رسمياً وتنمية روابطه المؤسسية مع الجماهير خاصة في الأسابيع العاصفة الأولى من الثورة كانت الاجتماعات العامة هي الوسيلة الأساسية للاتصال وتعبئة الجماهير في المدينة. إذ يجتمع الآلاف أو حتى عشرات الآلاف من الناس بمن فيهم العمال والحرفيون وأصحاب الحوانيت والطلبة والمهنيون يوماً تقيماً لسماع خطب قادة الوفد وتقريرهم وتبادل المعلومات وتنسيق النضال الوطني، وفي المناسبات الخاصة مثل مسيرة السادس عشر من نيسان/أبريل التي قامت لدعم إضراب موظفي الحكومة احتشد ٨٠٠٠ شخص وسدوا منافذ الساحات المحيطة بمجمع الأزهر الشريف وما يجاوره من شوارع<sup>(٢٢)</sup>. ومن هناك كانت

تنطلق المظاهرات سالكة طريقها عبر شوارع المدينة إلى أن يفرقها رصاص بنادق البريطانيين . لعبت المساجد الكبرى لقرون عديدة دور المراكز الحيوية للمجتمعات المدنية وتحتت بأمن نسبي كأماكن مقدسة مغلقة في وجه تدخل القوات البريطانية ؛ وبحكم موقعها في المناطق القديمة التي يقل فيها وجود الأوروبيين كانت الجوامع بمثابة رموز اجتماعية وثقافية للهوية المصرية المتميزة وللأمة المصرية كما كانت العصب المركزي للحركة الثورية بالإضافة إلى المنازل الفخمة لأعضاء الوفد .

وعلينا ألا ننحج هنا إلى الاعتقاد بأن الدافع الأساسي لأولئك الذين يجتمعون في الأزهر هو عداؤهم للأجانب أو نزعة كراهية للمسيحية كما يزعم الكثيرون أنها موروثة في الإسلام . إذ كانت الحشود — والخطباء أيضاً — في الأزهر وغيره تضم الأقباط كما تضم المسلمين ، وكانت الصبغة العامة لنزعة ١٩١٩ صبغة علمانية بكل تأكيد ، ولطالما أكد (الوفد) على هويته المصرية اللاتنية المحضة ، وشجب جميع أشكال الطائفية ونعتها بأنها مدمرة لقضية الاستقلال الوطني ، وكان الدين يعتبر أمراً شخصياً يجب فصله تماماً عن الشؤون والقضايا العامة وعن النضال السياسي ، وبالطبع قد لا يكون جميع المصريين التزموا بهذه الحدود الفاصلة بنفس الدقة التي التزم بها البرجوازيون والرعماء الوطنيون الذين يحتذون مثال الأوروبيين . وقد يصح الظن بأن بعض المسلمين اعتبروا النضال من أجل استقلال مصر كحملة للدفاع عن الإسلام وطرد الحكم المسيحي القمعي من فوق الأرض الإسلامية إلا أن الغالبية العظمى المسلمة كانت ترى أن القضية الجهورية هي تحقيق الحكم الذاتي لمصر بشكل يضمن لجميع المصريين — بغض النظر عن عقيدتهم الدينية — الحياة معاً بسلام واقتسام حضارة مشتركة ومصير مشترك وإنه لخطأ فادح أن نعزو عند قراءتنا لتاريخ مصر الحديث ، الدعم الجماهيري للحركة الوطنية في ١٩١٩ إلى خوف المسلمين المبالغ به من الأجانب والذي يقال بأنه متأصل في نظام عقيدة الغالبية المسلمة في مصر . إن غياب أي برهان على وجود صراع طائفي في ١٩١٩ ينفي ويدحض هذا التفسير كما تنفيه جميع أسئلة الصراع الطبقي بين المسلمين كممثل هجمات الفلاحين المسلمين على ممتلكات ملاك الأراضي الكبيرة المسلمين التي حصلت في آذار/مارس — نيسان/أبريل ١٩١٩ وأوقعت الرعب في نفوس الطبقة العليا ، وكذلك لم تلعب الاختلافات الدينية أي دور في تلك الفترة حين كانت المشاريع الضخمة في مصر من مشاريع صناعية ومواصلات تضم مسلمين وأقباطاً يعملون جنباً إلى جنب وقد أعلنوا الإضراب بتوافق وإجماع كلي .

وما إن انعقد التواصل الميدني بين العمال ومناصريهم البرجوازيين حتى توثقت أواصر

أشد وضوحاً، وهناك بعض الأدلة المستقاة من تقارير المخابرات البريطانية تشير إلى أن بعض العناصر النشطة الوطنية كانت تقوم أو تعد بأن تقوم بتوزيع المال على العمال المضربين من تبرعات قام رجال الوفد بحملة واسعة لجمعها من الطبقة المترفة في البلاد. ففي السادس والعشرين من نيسان/أبريل مثلاً قام أحد الخياطين ويدعى (أحمد بهنسي) يزعم بأنه فاز من السلطات البريطانية لأنه حرص الناس في قريته على تدمير خط السكة الحديدية؛ بإلقاء خطبة في حشد من الناس في جامع ابن طولون في القاهرة، وقال بأن المحامي الوطني (محمد كامل حسين) « قد طلب منه أن يطلب إلى المضربين أن يستمروا في إضرابهم ويستلموا أموال الإضراب منه شخصياً » ثم وزع قصاصات أوراق عليها اسم المحامي حسين وعنوانه. وقد ورد في أحد تقارير المخابرات البريطانية في أوائل أيار/مايو أن عمال السكك الحديدية في العنابر والزقازيق وكذلك في ورشات الحافلات في طنطا يشعرون بالامتناع الشديد من استمرار الإضرابات إذ أنهم قد تلقوا الكثير من الوعود من المخرضين الوفديين إلا أنهم لم يستلموا أية مبالغ أثناء الإضراب، وقد اضطر رجال السكك الحديدية إلى بيع حلي زوجاتهم والقطع الذهبية التي قدمت لهم هدايا في أعراسهم — والتي كانت الثروة الوحيدة في حوزة الفقراء — ليتمكنوا من البقاء في حدود الكفاف بل واضطروا أحياناً إلى بيع ملابس أفراد الأسرة ليشتروا خبزاً، لذا لم يكونوا مستعدين للإضراب ثانية ما لم يتلقوا سلفاً دعماً حقيقياً ما<sup>(٢٢)</sup>.

من المرجح أن هناك عوامل أبعد غوراً في محاولة المخابرات البريطانية إرجاع نضال العمال إلى رشوة المخرضين من خارج دائرة العمال، وليس من المستبعد أبداً أن يكون العمال قد تلقوا بعض المال أو على الأقل وعدوا بشيء من ذلك، إلا أنه في مصلحة القيادة الوطنية دون شك أن تقدم للعمال ما يعينهم على المضي في الإضرابات الطويلة الأمد أو حتى أن تحرض على البدء في الإضراب في قطاعات تود القيادة شل حركتها لأسباب سياسية، ولو لم يتلق العمال تبرعات أثناء الإضراب ولم يكن لديهم أية ادخارات لربما شعروا أن التضحيات التي يقومون بها من أجل القضية الوطنية تخولهم حق تقاضي شيء من الدعم من أبناء بلدهم الأكثر غنى ولكن ذلك لا يعني أن العمال الذين شاركوا في أحداث مارس/آذار — أبريل/نيسان ١٩١٩ إنما اشتركوا لأن الوفد « اشتراهم ». إن أي دعم مادي أو معنوي قدمه (الوفد) للعمال جاء بعد أن أعلنوا الإضراب بدافع من المطالب الاقتصادية والسياسية التي عانوا منها. وعلى أي حال لم تكن المبالغ التي قدمت مبالغ كبيرة على الأغلب ولم تتجاوز تعويضات بسيطة عن التضحيات التي قدمها من قاموا بالإضراب، ولم يتلق سوى القلة القليلة منهم أي مال على الإطلاق.

بعد أن انتهت المرحلة الأولى من الثورة وانحسرت موجة الإضرابات جاءت فترة تميزت بالتضامن والتنظيم بدلاً من الخلافات . وقام العمال في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩١٩ بتشكيل الاتحادات رسمياً بدعم من الوجهاء الوطنيين غالباً أو تحت قيادتهم ، إذ أسس عمال الترام القاهري مثلاً اتحاداً خاصاً بهم في ١٥ حزيران/يونيه بعد شهرين تقريباً من تسوية إضرابهم . كان العديد من هذه المنظمات الجديدة اتحادات صناعية مؤلفة من جميع العاملين المأجورين في مشروع ضخم معين . ولكن كانت هناك أيضاً موجة من إقامة الاتحادات بين صفوف العمال المهنيين وكذلك المستخدمين في الحوانيت التجارية والمطاعم والمقاهي وغيرها من المؤسسات الصغيرة . وكانت قيادة (الوفد) في مصر بمن فيها سعد زغلول وكبار القادة الذين كانوا مازالون في أوروبا في ذلك الحين — شديدة التعاطف والدعم لهذه التطورات — وكانت تعتبر الاتحادات الجديدة للعمال المصريين ذخراً أساسياً للقضية الوطنية . وقد وصف (عبد الرحمن فهمي) في خريف ١٩١٩ ظهور الحركة العمالية في مصر في تقرير سري أرسله لزغلول كتب فيه :

« سأشرح لك نتائج الجهود المبذولة لتعميم النقابات في عرض البلاد وطولها . لقد أثمرت هذه الجهود والحمد لله : شكلت نقابة لكل حرفة ولم تبق حرفة أو صناعة في مصر دون نقابة . صحيح أن الحكومة لم تعترف بهذه النقابات حتى الآن وليس من المتوقع أن تعترف بها في ظل الظروف الحالية ، إلا أنها تظل على أية حال مفيدة للحركة الوطنية وسلاحاً ماضياً لا يمكننا الاستهانة به ، وإن آن أو أن الأيام العصيبة سيلبون نداء الوطن بأسرع ما يمكن » (١٤) .

لعب المحامون البورجوازيون أو الأعيان أدواراً قيادية في العديد من تلك النقابات الجديدة وكانوا الرابطة التي جمعت بين الحركة العمالية والحركة الوطنية . وأخذت الصلة بين العمال المستبسين للنقابات وأولئك الأشخاص المنتمين للطبقات الوسطى أو العليا أشكالا مختلفة . فإذا ما وجد أعضاء ذوو خبرة وافرة في شؤون النقابات وكانوا متحمسين مستقلين أو على شيء لا بأس به من الثقافة اعتبر من يشغل منصباً مرموقاً في النقابة من غير الفئة التي تمثلها النقابة — وغالباً ما يكون منصب رئيس فخري أو رئيس أو مستشار أو أمين صندوق — مجرد شخصية بارزة أو مزيج من مستشار ومقدم دعم ووسيط في المفاوضات وحلقة وصل مع الحركة الوطنية ، وفي مثل هذه الحالات كان أعضاء المجلس التنفيذي وموظفو الاتحاد الذين ينتخبون في اجتماعات عامة منتظمة يحضرها جميع أعضاء النقابة ، هم الذين

يديرين عملياً شؤون النقابة اليومية ويبقى لمن هم من خارج النقابة تأثير فعال في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالأمر السياسي. أما في نقابات أخرى فكان المحامون أو الأعيان يتخذون القرارات بأنفسهم ويديرين شؤون النقابات إذ يستخدمون شلة من العمال الناشطين الموالين لهم. وينطبق ذلك بشكل خاص في الحالات التي تكون فيها النقابة الصغيرة أو الضعيفة معتمدة على زعيمها وصلاته الحزبية في استمراريتها التنظيمية وكمصدر للتمويل والحماية من التنكيل الذي يلحق بها على أيدي المستخدمين أو رجال الشرطة، إلا أن احتمالات احتدام خلاف بين العمال ومستشاريهم تبقى موجودة في مثل تلك الحالات مما يدل على أن أعضاء النقابة لا يقفون مكتوفي الأيدي عندما يشعرون بأن مصالحهم تتعرض للإهمال أو النيل منها.

ظلت الأسباب التي دفعت بالعديد من العمال المصريين للسعي لتولية أفراد من الطبقات الوسطى والعليا أمور القيادة أو القبول بهم كقادة، قائمة إجمالاً في عام ١٩١٩ وما تلاه من أعوام. إذ كان هناك العديد من المكاسب العملية الملموسة بالنسبة للكثير من النقابات حين تتعد صلة مع مناصر لها ذي نفوذ سياسي أو خبرات قانونية على الرغم من أن هذه العلاقات كانت تعكس — وستكرس فيما بعد — حالة الضعف والتبعية النسبية التي تعاني منها الحركة العمالية والطبقة العاملة الفتية. كما كان خضوع البلاد للحكم الأجنبي عاملاً أساسياً هاماً في إلحاق الحركة النقابية بالحركة الوطنية التي تقودها البرجوازية. وكانت القضية الجمهورية في الحياة السياسية من ١٩١٩ إلى ١٩٥٦ هي الهيمنة البريطانية والنضال لتحقيق الاستقلال التام، وكنتيجة لذلك كان العامل الأساسي المحرك للنشاطات السياسية للحركة العمالية في القسم الأكبر من هذه المرحلة هو صلتها بالحركة الوطنية، وإن تولي من هم خارج عضوية النقابة — غالباً من المحامين المرتبطين بالوفد — لأمر إدارة العديد من النقابات ما هو إلا مظهر يدل على انخراط النقابات في الحركة الوطنية. ومن جهة أخرى فإن قبول هؤلاء المحامين والأعيان كقادة يرجع إلى حد ما إلى أن النقابات أصبحت بذلك جزءاً أساسياً من النضال الأعم من أجل كرامة مصر واستقلالها. لقد صهرت أحداث ١٩١٩ الوعي الوطني والوعي الطبقي معاً في نظرة عالية موحدة بالنسبة لغالبية العمال المصريين وجعلت منها مزيجاً متألفاً سيزداد تماسكاً عبر سياق الحياة السياسية والاقتصادية في السنوات القادمة.

قامت العلاقة المعقدة للنصير — الزبون بين (الوفد) والحركة العمالية على شيء من المصلحة المشتركة في مناهضة الإمبريالية وماترعاه من مصالح أجنبية. ودارت هذه العلاقة

على محورين : المستوى التنظيمي — العملي ( خبرات وموارد ودعاية إعلامية ودعم شعبي وإدارة النقابات ) والمستوى العقائدي ( اعتبار الحركة العمالية حركة تفتقر إلى أهداف شرعية ومصالح خاصة بها وعلى أنها جزء من أجزاء الحركة الوطنية المتجسدة في ( الوفد ) الذي نادى بنفسه ممثلاً للأمة برمتها ) . تطورت هذه العلاقة الخاصة في الفترة ما بين الحربين واختلفت في شكلها ومضمونها رغم أن الوطنية ظلت تلعب دوراً أساسياً في بلورة شكل الحركة العمالية . والحق أن إدراج المصالح الخاصة للحركة العمالية ضمن النضال الوطني الذي صاغه قلبه أفراد طبقة اجتماعية أخرى لن ي

تمكنت السلطات البريطانية من إخماد الثورة الشعبية التي ثارت في آذار/مارس — نيسان/أبريل 1919م إلا عندما رضخت وأطلقت سراح سعد زغلول وسمحت ( الوفد ) في الأشهر التي تلت ذلك وتعاطف الدعم الجماهيري ( رفض المطالبات المصرية بالاستقلال ، واعترف بالوطني ) في تعبئة الناس في مظاهرات والمقاطعة شبه التامة لبعثة ( الوفد ) رغم من استمرار التحريض الوطني وتمثيل البريطاني في الفترة بالنضال السياسي لا بالعنف ، وكذلك بانضمام العمال للنقابات عقب العاصفة التي شهدتها شهراً آذار/مارس ونيسان/أبريل وتراجع الصراع بين العمال ومستخدميه ، إلا أن الهدوء النسبي الذي ساد أواخر الربيع وأوائل الصيف تبدد مع إعلان إضراب هام في قناة السويس دل على أن العمال الأجانب أنفسهم في مصر قد تأثروا بشدة بالإضرابات المحلية والعالية التي تركت بصماتها على الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة .

## التطرف والوطنية في قناة السويس

انقسمت القوة العاملة في شركة قناة السويس إلى فئتين غير متناظرتين حجماً . تألفت إحداهما من عدد قليل من العمال الأجانب غالباً ، ممن يتلقون أجوراً عالية ويعملون بعقود دائمة ، وتضم الفئة الأخرى عدداً أكبر وهم في غالبيتهم من العمال المصريين يعملون بعقود شرطية أو بشكل غير مباشر ويتلقون أجوراً زهيدة دون أية تأمينات عمل ، وأدى التضخم المالي أثناء الحرب والمظالم الأخرى إلى قلاقل بين صفوف العمال المصريين والأجانب معاً في شركة قناة السويس وغيرها من الشركات التي يملكها أجانب وتقوم بخدمة الطريق المائي قبل



آذار/مارس ١٩١٩ . وكان العمال اليونانيون الذين يشكلون أكبر فئة اثنى بين الكادر العمالي الدائم في شركة قناة السويس ، نواة النقابة الجديدة في بور سعيد في أوائل ١٩١٩ وكان يقودهم محام يدعى زيزينيا Zizinia ، وقد تقدمت النقابة التي دعت نفسها (العنفاء Le Phénix ) بعريضة لشركة القناة مطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات والإضافة الدائمة لكل العلاوات المادية الممنوحة مؤقتاً أثناء الحرب إلى جدول الرواتب الرسمي وإعطاء أجر إضافي للعمل أيام الأحد والعطل ومنح العمال جميعهم تنبيهاً دائماً في العمل بشكل أوتوماتيكي بعد عدد معين من سنوات الخدمة<sup>(٢٥)</sup> .

وكان المطلب الأخير مطلباً على غاية من الأهمية بالنسبة لعمال شركة قناة السويس الذين بقوا عمالاً مؤقتين يتقاضون أجوراً أقل وليس لهم أي حقوق رغم سنوات من الخدمة قضوها في الشركة . إن مطالبة العمال الدائمين بهذا المطلب الأخير له دلالة كبيرة إذ أنه ينم عن جهد يبذله عمال الفئة الملتزمة المتميزة ليتخطوا حدود التفرقة الاثنى ويمدوا يد العون لرفاقهم من العمال المصريين الذين نهبت حقوقهم . وقد يكون الدافع الذي حدا بالعمال اليونانيين للمطالبة بذلك ليس المبادئ المجردة للتضامن الطبقي وحسب بل ربما إدراكهم بأن مكانتهم وأعمالهم قد تتداعى في أية لحظة طالما سمح للشركة بالاحتفاظ باحتياطي كبير من القوة العاملة المصرية الرخيصة . وقد قرر منظمو نقابة الفونيكس أن يلجأوا إلى إجبار شركة قناة السويس على معاملة جميع عمالها بالتساوي ، بدلاً من أن يسعوا لاستثناء العمال غير الدائمين والنضال للدفاع عن مزاياهم هم وحدهم .

لم تدع النقابة للإضراب خلال آذار/مارس ١٩١٩ ، ولكن ما إن بدأ الوضع بالاستقرار حتى كنف النقابة جهودها التنظيمية واجتذبت العديد من العمال المصريين في شركة قناة السويس ، وكان (علي ييه لهيطة) وهو أحد الأعيان الوطنيين المحليين الذي تم اعتقاله من قبل بتهمة التحريض على الإضراب يتعاون مع (زيزينيا) في الخفاء ومنح (الفونيكس) رضى الحركة الوطنية عنها . كما اندمجت منظمة من العمال الإيطاليين كانت حتى ذلك الحين مستقلة ، مع نقابة (الفونيكس) التي ازداد حجمها بين عمال القناة في بور سعيد وإلى حد أقل في السويس والاسماعيلية ، وكان الإيطاليون بشكل خاص يتمتعون بسمعة حسنة في مضمار النضال اكتسبوها عن جدارة وربما كان السبب في ذلك خبرتهم الأطول في مجال الصناعة وتعرضهم للنقابات المهنية والسياسات الاشتراكية والفوضوية في إيطاليا .

يبد أن هناك عاملاً آخر ساهم في ١٩١٩ في خلق اتحاد كان مستبعداً بين

الإيطاليين في مصر والحركة الوطنية المصرية . إذ يفترض في شخص إيطالي له معتقدات متطرفة أن يعارض وجود حكم بريطاني في مصر على أساس مبدأ المناهضة للإمبريالية ، إلا أن العديد من الإيطاليين الذين ليسوا بمتطرفين شعروا بالاستياء المريع بعد الحرب حيال ما اعتبروه الرفض الخائن من بريطانيا السماح لإيطاليا بجني ثمار تضحياتها التي قدمتها إبان الحرب ، وقد اغتاز البريطانيون بشكل خاص لمطالب اليونان في الأراضي ضد مطالب الإيطاليين مما أوجع نار العدواة لدى الإيطاليين ضد البريطانيين واليونان — وهو موقف قاسمهم إياه الكثير من المصريين — وبالفعل لعب العمال والمتطرفون الإيطاليون في مصر دوراً أساسياً في الحركة العمالية في صيف ١٩١٩ مما حدا بالجنرال اللنبي ، المفوض السامي البريطاني في مصر ، للتأكيد على أن الحركة النقابية « تتمتع بدعم أهالي البلد الذين لا يبدو أنهم يدركون معناها الحقيقي ، وبدعم الإيطاليين في مصر الذين يتخذون من خلال هذه الحركة معبراً لقضية مشتركة بينهم وبين المصريين ضد النظام الحالي الذي يأملون أن يربكوه ويضعوه في موقف حرج بهذه الطريقة » (٢٦) .

ومع قدوم شهر أيار/مايو ١٩١٩ أحست نقابة الفونيكس بأنها تملك من القوة ما يخولها المغامرة بمواجهة مع شركة قناة السويس العتيدة ؛ وعندما باءت المطالب التي تقدمت بها النقابة بالفشل ولم تجد صدًى لها ، دعت النقابة جميع عمال القناة إلى إضراب عام وتوقف العمل في شركة قناة السويس وفي كل شركات الشحن في ١٣ أيار/مايو . وفي اليوم التالي توقف عمالو الفحم عن العمل وانتشر الإضراب ببطء عبر منطقة قناة السويس تاركاً أثره في عمال شركات الكهرباء والتبغ أيضاً . وكانت أمور قيادة العمال المضربين تقع على عاتق لجنة مؤلفة من ثلاثة يونانيين واثنين من الإيطاليين وشخص فرنسي وآخر مصري ، وكانت تتمتع بشعبية واسعة . وجمعت تبرعات بمبالغ كبيرة لمساندة المضربين وكان المتبرعون في معظمهم من الأوروبيين المقيمين في مدن القناة . وزعمت مصادر الاستخبارات الفرنسية أن التبرعات جاءت من أشخاص أثرياء بهدف إحباط ظهور التيار البولشفي بين صفوف العمال ، في حين أكد البريطانيون أن التجار المصريين كانوا يشجعون الإضراب كوسيلة للاستيلاء على مناصب وأرباح المتعاقدين العاملين المحليين ، ولكن ليس هناك ما يبرهن على صحة أي من الزعمين . إن المظالم والضم الذي كان يعاني منه العمال أمر لا شك في صحته ، ولم يرد حملو الفحم وغيرهم من العمال في المنطقة على أن انتهزوا الفرصة التي أتاحتها لهم إضراب نقابة (الفونيكس) لتحسين أجورهم وشروط عملهم ، وعاد حملو الفحم إلى العمل في حزيران/يونيه بعد أن وافق أصحاب العمل على دفع ما يطلّبونه من جيبهم الخاص في حين

بقي المضربون الآخرون على إضرابهم (٢٧).

ومع ذلك استمرت قناة السويس بالعمل في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه بالرغم من الإضراب حيث استلم جهاز البحرية البريطانية المراكز الأساسية الحساسة. ازدادت الحكومة الفرنسية توتراً تحت ضغط المسؤولين في شركة قناة السويس وأصحاب الأسهم فيها في باريس وطالبت بأن تقوم السلطات البريطانية بفعل شيء ما لإنهاء الإضراب. رفض اللبني القيام بذلك وفسر الفرنسيون رفضه على أنه يخشى أن تورط مرة في مثل تلك الأمور سيجد نفسه أشد تورطاً فيها مما يرغب وعليه أن يتخذ كل الحيلة ويتأني في كل خطوة يقوم بها إن أراد تجنب المساس بسلطته. وأصر الوزير الفرنسي في مصر على أن هذا الإضراب له طابع سياسي إذ أن الأجانب هم الذين حرصوا على القيام به ولأنه مدعوم من قبل الوطنيين، لذلك يجب على حكومة الانتداب أن تتدخل. كان الفرنسيون فرسة اضطراب وانزعاج شديدين لما اعتبروه رفضاً أو عجزاً من حليفهم المزعوم عن حماية مصالحهم واستثماراتهم في مصر بالقوة، لكن اللبني استمر في رفض المطالب الفرنسية وكانت حجته في ذلك أن المضربين لا يعرفون النظام العام وأن القناة ما تزال تعمل، وكان لدى السلطات البريطانية ما يكفيها من المشاكل في مجالات أخرى ولم تكن حريصة على إرسال قوات عسكرية لإنهاء إضراب شعبي في ظرف سياسي حساس (٢٨).

واضطرت شركة قناة السويس إلى تقديم تنازلات عندما بدا واضحاً أن البريطانيين لن يتدخلوا وأن المضربين ما زالوا متراسي الصفوف. وأحرز عمال الكادر بعضاً من مطالبهم الرئيسية بما فيها ثماني ساعات في يوم العمل وإجازة مدفوعة لمدة أسبوعين مع تذكرة ذهاب وأياب إلى أوروبا ليتمكن العمال الأجانب من زيارة بلادهم، وهكذا عاد المضربون إلى العمل في العاشر من حزيران/يونيه. ومن غير الواضح أن كان عمال شركة قناة السويس من غير الكادر الدائم وكذلك المستخدمون في شركات أخرى قد تمكنوا من كسب أي شيء نتيجة للإضراب. فمما لا شك فيه أن بعض الممارسات كالاحتفاظ باحتياطي من العمال غير الدائمين والتعاقد مع عمال من خارج الشركة لم تلغ في ذلك الحين، إلا أن النجاح الجزئي الذي حققه الإضراب هو تقديم القوة الدافعة لظهور (اتحاد العمال العالمي) في Isthmus في السويس في الأشهر التي تلت. وسعى هذا الاتحاد بقيادة الدكتور اليوناني المتطرف (سكوفوبولس) إلى توحيد صفوف جميع أولئك الذين عملوا في مشاريع تابعة لقناة السويس في منظمة واحدة يشكل عمال القناة الذي استمر أربعة أسابيع بوحدة وتعاقد لم يسبق لهما

مثيل بين العمال المصريين والأجانب، وكانت هذه الوحدة نتيجة اندماج نضالية العمال الأجانب (وفي بعض الحالات نظرهم السياسي) ووطنية العمال المصريين. ويندر وجود مثل هذا التنظيم الذي يلغي الحدود الاثنية في نضال موحد في مصر، وبما سهل حدوث ذلك وجود أوروبيين في القوة العاملة في منطقة قناة السويس ممن تأثروا بالأفكار اليسارية والزعماء اليساريين وليس لديهم أي تعاطف مع النظام المحتل. وقد مهد استعدادهم للمخاطرة في سبيل مساعدة رفاقهم من العمال المصريين السبيل أمام التعاون مع الزعماء الوطنيين وتشكيل اتحاد قوي يضم جميع عمال شركة قناة السويس.

وشهد صيف ١٩١٩ حدود التعاون بين العمال المصريين والعمال الأجانب (خاصة الإيطاليين) في بقية أرجاء مصر رغم أن هذا التعاون لم يأخذ دوماً شكل التنظيم المشترك. اشترك في موجة الإضرابات في آذار/مارس - نيسان/أبريل العمال المصريون في معظم الحالات وكانت الإضرابات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاندفاع الوطنية. وبدأت الحركة العمالية الفتية في الأشهر الثلاثة التي تلت بالظهور كحركة قائمة بذاتها وبرزت كظاهرة متميزة. ولعبت الوطنية المصرية بالتأكيد دور عامل أساسي في هذه العملية، إلا أن العمال الأجانب أصبحوا أشد فعالية ونضالاً أيضاً وغالباً ما تعاونوا مع العمال المصريين. وكانت هذه الخطوة التي لم يسبق لها مثيل هي الدافع وراء تعليق الجنرال اللنبي في تموز/يوليو ١٩١٩ بأن «الطبقات العاملة المحلية والأجنبية قد وحدت في أذهانها الحركة النقابية والتحريض المتطرف [أي الوطني]»<sup>(٢٩)</sup>. ومن هنا كان إضراب قناة السويس في مايو/أيار ويونيه/حزيران حدثاً منذراً بانفجار آخر لصراع بين العمال ورؤسائهم في الصيف. واتخذ هذا الانفجار بعداً وطنياً بالتأكيد إلا أن بعده الطبقي كان أكثر أهمية وبروزاً من أية اندفاع سابقة للحركة العمالية المصرية. وإذا ما كان ربيع ١٩١٩ قد شهد ولادة الحركة العمالية في قلب الثورة الوطنية فإن صيف ذلك العام تابع الطبقة العاملة وهي تجدد صوتها المتميز الخاص بها وتنتقل مناضلة لتحقيق مطالبها.

## آب/أغسطس ١٩١٩: «إنها تمطر نقابات!»

منذ بدايات حزيران/يونيه كان هناك دلالات على اضطرابات وقلاقل متزايدة في العديد من قطاعات الطبقة العاملة. وكان هناك أسباب حقيقية للتذمر العمالي. فمهما بلغت المكاسب في زيادة الأجور في الربيع كان التضخم المتجدد يلتهمها دون رحمة إذ بدأت

الأسعار تنخفض متصاعدة بعد آذار (راجع الجدول رقم (١) أعلاه)؛ بالإضافة إلى أن هناك فئات معينة من العمال كانت تعاني من مظالم خاصة بها. فعمال الترام مثلاً كانوا بحاجة لأجور أعلى إلا أنهم شعروا بأن شركة قناة السويس أخذت تنكث بمعهودها التي قطعها عند التنازلات المقدمة في الربيع. فاللجنة التي شكلتها الشركة لتحرير العقوبات المفروضة على العمال كانت تضم مستخدمين بارزين شديدي الولاء للإدارة ويقرون أية عقوبات يفرضها المشرفون، الزيادات الموعودة في الأجور لم تنفذ وكذلك بقيت مسألة أجر إنهاء الخدمة أمراً معلقاً، ومثلها التزامات أخرى قطعها الشركة على نفسها في اتفاقية نيسان/أبريل ولم تجد طريقها للتنفيذ. تقدم عمال الترام في أوائل آب/أغسطس بلائحة من المطالب للشركة كي تبث في أمر تسويتها. كما أصر العمال على أن تعترف الشركة رسمياً بالنقابة الجديدة كوكيل عنهم في المفاوضات. وكان رئيس النقابة المحامي الوطني (محمد كامل حسين) الذي أفرج عنه مؤخراً قد عاد وانغمس ثانية في شؤون العمال ومشاكلهم<sup>(٢٠)</sup>. بدأ جميع العمال المصريين والأجانب على كل الجبهات (والعديد منهم أعضاء في النقابات) بالتشديد على الاستجابة لمطالبهم.

وشهد الأسبوع الأول من آب/أغسطس إضراباً مقتضباً لعمال التحميل في أرصفة ميناء الاسكندرية، إلا أن ما أشعل الانفجار حقاً هو الإضراب المفاجئ في العاشر من آب/أغسطس لعمال ترام القاهرة. ويبدو أن الخشية والحذر اللذين انتابا النقابة من أن الشركة على وشك أن تطرد عدداً كبيراً من العمال للحيلولة دون إعلان إضراب، دفعا النقابة إلى أن تكون البادئة باتخاذ الخطوة. وتعطلت مرافق جهاز الترام تماماً وبدأت المفاوضات بإشراف الحكومة. وقد أسهم العمل الجريء الذي قام به عمال الترام الذين كانوا دائماً السباقيين في إعطاء غيرهم من العمال مثلاً يحتذونه، في كسر طوق الهمود والسلبية، وفي غضون بضعة أيام أعلن العديد من العمال المصريين والأجانب في القاهرة والاسكندرية الإضراب، وضمت موجة الإضرابات العارمة في آب/أغسطس ١٩١٩ سلك الترام في القاهرة وهيوليوبوليس والاسكندرية وسائقي الحافلات العمومية وعمال سلك الحديد في (العنابر) و(جبل الزيتون) والعديد من معامل التبغ ومصنع السكر في (أبو قرقاص) ومصفاة (الحوامدية) وكذلك عمال المطابخ والنذل في المقاهي الرئيسية والمطاعم، ومخابر القاهرة والاسكندرية ومستخدمي المصارف والخوانيت وعمال الأفران، وعمال مقالع الأحجار في (المعصرة) وعمال شركة (كانديدا) الهندسية ومستودعات مخازن الجمارك ومصنع الصودا (سيائيس). كما أعلنت الإضرابات في السويس وطنطا والمنصورة. ورافقت موجة الإضرابات

موجة تشكيل نقابات شملت الكثرين — وإن لم يكن جميع — العمال الأجانب ذوي المهارات إلى حد ما أو المتعلمين والمستخدمين الأعلى مرتبة. وخلال هذه الأسابيع أقيمت مثلاً نقابات جديدة من قبل مستخدمي المصارف والفنادق والحوانيت، والصحفيين والحياطين والتجارين والكهربائيين (مصريين وأجانب) وعمال النقش على الحجر وعمال الخباز والنادل والسائقين الخاصين وعمال ميكانيك السيارات والعمال في مكاتب الحمامة والرسامين ومصنفي الشعر. وكان هذا الانتشار السريع المتلاحق لنقابات العمال هو الذي دفع بصحيفة La Bourse Egyptienne إلى أن تجعل عنوانها الرئيسي في عددها الصادر في ٢١ آب/أغسطس: «IL Pleut des Syndicats» «إنها تمطر نقابات!».

لم يكن سريان حمى الإضراب من عمال ترام القاهرة إلى العمال الآخرين سرياً عفوياً تماماً على ما يبدو، فعندما بدأ إضراب عمال الترام نقلت الاستخبارات البريطانية شائعات تقول بأن بعض العمال الوطنيين والأوروبيين يحاولون اجتذاب عمال المرافق العامة الأخرى للإضراب أيضاً. وكان لهذه الشائعات أساسها من الصحة في الواقع إذ كانت فئة من المتطرفين الإيطاليين بدعم خفي من (الوفد) تحاول فعلاً تعميم الإضراب وتشجيع تشكيل النقابات. ولعب شخصان دوراً هاماً في إثارة هذه الموجة، أحدهما يدعى ماكس دي كولانو Max di Collato مؤسس وصاحب الجريدة اليومية القاهرية الصادرة باللغة الإيطالية (روما Roma) وزعيم الجمعية الدولية للمستخدمين في القاهرة) التي تضم ألف عضو، وكان دوره يقتصر على الدعاية الإعلامية. والثاني وهو إيطالي أيضاً يدعى (جيسيبي بيزوتو) Giuseppe Pizzuto كان أكثر نشاطاً في النضال العمالي. خدم (بيزوتو) وهو مواطن إيطالي مولود في مصر، في الجيش الإيطالي أثناء الحرب ثم عاد وأصبح رئيساً لنقابة عمال المطابع. ورغم أنه من الصعب تحديد ميوله السياسية الدقيقة فقد كان دون شك اشتراكياً ثورياً متأثراً إلى حد بعيد بالاندفاع المتطرفة التي كانت في أوجها في إيطاليا آنذاك. كان (بيزوتو) شديد الالتزام بمبادئه الأمية إذ أنه أقتنع نقابة عمال المطابع (التي كانت حتى ذلك الحين مقتصرة على الأوروبيين) بقبول المصريين كأعضاء على قدم المساواة. وكان عمال مؤسسات الطباعة لفترة لا بأس بها من أكثر الفئات تطرفاً في الطبقة العاملة وهي ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان<sup>(٣١)</sup>.

اندفع (بيزوتو) إلى العمل لدى أول فرصة سانحة. فحضر أول اجتماع لعمال الترام المضربين مصحوباً بستين عاملاً إيطالياً تعبيراً عن دعمهم لنضال العمال، وطرح فكرة أن تستلم الحكومة زمام الأمور في شركة سكك الترام، وقيل أن الإيطاليين كانوا يهتفون في طريق

عودتهم لمنازلهم «لتحيا البولشفية!». وما لبث بيروتو أن أسس «Bourse de Travail» مجتمع نقابات العمال في القاهرة وعمل سكرتيراً له. ولعب «المجتمع» خلال شهر آب/أغسطس دوراً شبيهاً بمركز نقابة مهنية يشرف على تشكيل نقابات جديدة (معظمها نقابات مهنية للعمال الأجانب المهرة) ويساعد في المفاوضات مع المستخدمين ويصدر نشرات يومية تقريباً للصحافة فيما يتعلق بالإضرابات والنزاعات والمطالب ونشاطات النقابة. وادعى «مجمع النقابات» أنه يضم ١٥٠٠٠ عضو في ١٢ نقابة ملحقة به، ولكن ذلك الرقم يبدو مبالغاً به. تميزت موجة إضرابات آب/أغسطس بعاملين مختلفين إلا أنهما متصلين. فالعمال الذين هم غالباً من المصريين ممن يعملون في قطاع النقل وغيره من المشاريع الكبيرة المعدودة هم نواة اندفاع الصراع الطبقي. وفي الوقت نفسه أعلن العمال في القطاعات المهنية والخدمات الذين هم غالباً من الأجانب، الإضراب أو قاموا على الأقل بتشكيل النقابات وكان النضال في هذه القطاعات ينسق من قبل مجتمع نقابات العمال الذي أسسه المتطرون الإيطاليون. وتبدو الوحدة متأسكة راسخة بين المجموعات الاثنية والوطنية والدينية دون وجود أي شيء يشير إلى صراعات داخلية ضمن صفوف المضربين، إلا أن موجة الإضراب بين صفوف العمال الأجانب سرعان ما انخسرت بعد عدة أسابيع. إذ أن أغليبيتهم قد حظي بمكاسب وفيرة من الملاك الصغار الذين يستخدمونهم وكانت نقاباتهم قد تم تأسيسها تأسيساً متيناً فعادوا إلى أعمالهم. واعترضت السلطات البريطانية على «مجمع نقابات العمال» الذي اعتبرتها مركزاً للتحريض المتطرف متصل بالحركة الوطنية. وبذل اللتبي جهداً لنفي (كولاتو) إلى إيطاليا إلا أن جهوده لم تفلح في أول الأمر. وعندما شنت صحيفة Egyptian Mail المالية لسلطات الاحتلال حملتها الإعلامية ضد الجمعية وزعيمها (بيروتو) وافق عمال المطبعة في الصحيفة على عدم المساهمة في طبع أي مقال معاد للمنظمة التي ترتبط بها نقابتهم. ولم يتم تسفير (كولاتو) و (بيروتو) إلى خارج مصر إلا بعد نهاية أيلول/سبتمبر وهي خطوة أثارت الرأي العام وأدت إلى إضراب احتجاج قصير الأمد قام به عمال المطابع في القاهرة<sup>(٢٢)</sup> ونجم عن ترحيل هذين الناشطين الإيطاليين توقف «مجمع نقابات العمال» الذي لم يعش طويلاً إلا أنه كان ذا نفوذ.

## حل العقدة: إضراب ترام القاهرة

في الحين الذي كان فيه (مجمع النقابات) في أوج نشاطه كان التركيز الأكبر

للاهتاف الرسمي والشعبي معاً منصباً على إضرابات الترام في القاهرة والاسكندرية وهيلوبوليس .  
إذ أن الإضرابات التي كانت تضم العمال الأجانب كانت قصيرة الأمد عموماً ، وأغلبية  
فترات التوقف عن العمل التي قام بها العمال المصريون انتهت في آب/أغسطس ، إلا أن  
إضرابات الترام استمرت . وكان من الواضح في القاهرة بعد أن بدأ الإضراب بقليل أن القضية  
الأساسية هي الاعتراف بالنقابة . إذ ادعت شركة الترام القاهري أنها مستعدة للتفاوض مع  
عمالها إلا أنها رفضت بعناد وحزم التفاوض مع ( محمد كامل حسين ) أو أي شخص آخر  
يمثل نقابة عمال الترام . وكان العمال قد وطنوا العزم على أن يتم الاعتراف بنقابتهم وبينوا ذلك  
في اجتماع ضم حوالي ٢٠١٠ من العمال المضربين — وهم عملياً القوة العاملة كلها — في  
١٥ آب/ أغسطس بعد خمسة أيام من بدء الإضراب . ترأس ( محمد كامل حسين ) الاجتماع  
كرئيس للنقابة وتم تمثيل العمال حسب درجتهم ومراتبهم في القيادة عبر وفود انتخبوا من  
الفروع المختلفة للشركة . ومثلت هذه الوفود شرائح مختلفة من العمال تمثيلاً عادلاً فكان ممثلو  
السائقين والجباة في المراكز الثلاثة للترام من المسلمين المصريين غالباً ، أما الشخصان اللذان  
مثلا المفتشين ورؤساء المحطات فكانا من الأجانب ، وتألفت الوفود الممثلة للورشات من  
يهودي وإيطالي ومسلم مصري ومسيحي سوري . وبرزت الطليعة غير الطائفية  
للقبالة والإضراب بصورة أوضح عندما ألقى كلمة الافتتاح قسيس هو الأب زكريا  
الأنطوني الذي تحدث عن مزايا الوحدة والتضامن ، وصوّت العمال في هذا الاجتماع  
( باعتراض صوت واحد ) على نبد اقتراح رئيس الوزراء بأن يتفق الرئيس والوفود النقابية على  
المفاوضة مع شركة الترام ليس كممثلين عن النقابة بل كممثلين عن المستخدمين في الشركة<sup>(٢٣)</sup> .

انعقد اجتماع عام آخر بعد ثلاثة أيام في ( مسرح السينا الكونية الأمريكي ) وأكد من  
جديد على تمسكه بالقرار السابق كما تبني استراتيجية جديدة لم يسبق لها مثيل ابتكرها رئيس  
النقابة . إذ اتفق العمال كي يجبروا الشركة على الاعتراف بالنقابة على أن يفوضوا النقابة  
لاستلام جميع الأجور المتراكمة المستحقة لهم من الفترة التي سبقت الإضراب ، ووقعوا  
بيانات تطالب الشركة بإيداع أجورهم في حساب النقابة في مصرف Banco di Roma .  
ورفضت الشركة كما هو متوقع التعاون ، كما رفض العمال تقاضي أجورهم مباشرة من الشركة .  
وانفراج المأزق بأن تعهد محافظ القاهرة بالتوسط وتراجع العمال إلا أن هذه الاستراتيجية  
ستعود للظهور من جديد إذ سيستخدمها ( محمد كامل حسين ) ثانية<sup>(٢٤)</sup> .

كانت الصحافة الوطنية بالطبع شديدة الدعم للإضراب ، واعتقد البريطانيون بأن  
اللجنة المركزية للوفد تقوم بتوزيع مبالغ كبيرة من المال على عمال الترام في العاصمة . كما قيل أن



الوطنيين قد فرضوا أيضاً ضريبة خمسة عشر قرشاً على كل سائق تاكسي في اليوم لصالح المضربين<sup>(٣٥)</sup>. كما جاء دعم عمال الترام وانتقاد شركة ترام القاهرة أيضاً من دوائر خارج الدوائر السياسية ومصالحها في تقويض دعائم السلطة البريطانية، إذ قام (محمد طلعت حرب) مثلاً، المنادي باستقلال مصر الاقتصادي ومن ثم مؤسس مصرف (بنك مصر) بدافع من الإضراب الطويل بكتابة سلسلة من المقالات في أيلول/سبتمبر ١٩١٩ حول قضية سكة الترام، وهاجم (حرب) بضراوة بنية الشركة وشروط التنازل السهلة التي منحتها إياها الحكومة المصرية وكان شديد النقد للهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر وحريصاً على الترويج للتنمية الرأسمالية المصرية. بدأت شركة الترام القاهري آنذاك بالادعاء بأنها غير قادرة على زيادة أجور عمالها ما لم يسمح لها بزيادة أجرة ركوب الترام، إلا أن (حرب) احتج بأن مثل هذه الزيادة لن تعود بالفائدة إلا على مؤسسي الشركة ومديريها. كانت مقالات (حرب) تأخذ جانب العمال وتعاطف معهم، ولخصت تقارب مصالح الطبقة العاملة الفتية والبرجوازية الصناعية المصرية الناشئة وكنسهما تحاريان سلطة الرأسمال الأجنبي في بلادها<sup>(٣٦)</sup>.

كما عبر معظم الأوروبيين من الطبقة الوسطى ومن يركب الترام من الناس الشرقيين عن استيائهم من الشركة وتعاطفهم مع العمال. وقد مثل (أميل بولاد) وجهة نظرهم وهو محام من أصل سوري يمارس مهنته في المحاكم المختلطة والوطنية معاً. وقد نشر كتيب له بعنوان (ترام القاهرة في ١٩١٩) «Les Tramways du Caire en 1919» أثناء الإضراب، وألقى (بولاد) اللوم فيه على الشركة. ويعتقد (بولاد) بأن منح العمال أجراً أدنى يعادل ١٥ / قرشاً / ويزات رسمية مجانية، وتحديد يوم العمل بثاني إلى تسع ساعات، وإعطاء شروط معقولة بشأن أيام العطل، ودفع تعويض عند التسريح من الخدمة ومنح إجازات مرضية مدفوعة الأجر، كل ذلك سيضع حداً لمشاكل العمال في الشركة. كما انتقد الإدارة للخدمات السيئة ولعربات الحافلات القدرة المزدهمة ولنقص عدد مقاعد الدرجة الأولى والعمال الذين لم تخصصهم الشركة لأي تدريب. وأدان (بولاد) خطة الشركة لدفع أجرة ركوب الترام ودعى إلى تخصيص ترامات بنصف الأجرة للعمال خلال ساعات معينة من اليوم. إلا أن هذا المطلب الأخير يبدو نابعاً من رغبة في فصل العمال عن الطبقة الوسطى أكثر منه تعاطفاً مع معاناة العمال الفقراء. واقترح (بولاد) رغبة منه في حماية المصالح العامة ووضع حد للكفاح المستمر للطبقة العاملة أن يتم تعيين محام مستقل وغير منحاز في أقسام الشركة المعنية بتعيين العمال وتنظيمهم. وقدمت اقتراحاته إلى اجتماع عام لركاب الترام عقد في سينما (أوبليسك) في الثامن والعشرين

من أيلول/سبتمبر ، وتم اختيار أربعة وفود للمساعدة في التوسط لإنهاء الإضراب الذي دام حتى ذلك الوقت سبعة أسابيع .

لم تتدخل السلطات البريطانية مباشرة لإنهاء الإضراب — وهو مؤشر على مدى الضعف الذي ألم بها من جراء الثورة فأوهن من تحكمها بأمور السلطة في مصر — إلا أنها كانت شديدة القلق حيال المضامين السياسية الخطرة للإضرابات المتوافتة في ترام القاهرة والاسكندرية وهليوبوليس . وقد كتب أحد المسؤولين يقول :

«إذا ما نجحت الإضرابات في فرض مطالبها فإن نجاحها لن يكون نصراً لهم فقط بل سينظر الأهالي إليه كهزيمة للمستخدمين والسلطات معاً . وهذا سيشتجع جماهير الناس على إثارة الشعب» (٣٧) .

وبناء على ذلك تم اتخاذ إجراءات في نهاية آب/أغسطس لخلق موجة الإضراب التي بدأها عمال ترام القاهرة . فتم القبض أولاً على (محمد كامل حسين) بحجة أنه يحاول تنظيم عمال (العنابر) وحضهم على الإضراب . وكان عمال ورشة السكة الحديدية قد أضربوا إضراباً لم يطل أمده في منتصف آب/أغسطس إلا أنهم عادوا إلى العمل ولم تصدر عنهم أية بادرة أخرى حتى حلول الصيف . واستمرت نقابة عمال الترام بالعمل رغم اعتقال (حسين) وبقي العمال على إضرابهم (٣٨) .

كان الإجراء الآخر أبعد أثراً في نتائجه ؛ إذ حتى ذلك الحين لم يكن هناك نظام مؤسسي لحل نزاعات العمال . وإذا ما كان الإضراب أو النزاع على درجة من الأهمية يقوم محافظ المدينة أو حتى رئيس الوزراء بجمع الطرفين معاً في محاولة لفض الخلاف .

لم يتمكن هذا النظام من مجاراة موجة إضرابات آب/أغسطس وانهار تماماً فأعلنت حكومة (محمد سعيد باشا) بتشجيع من الجنرال اللنبي إنشاء (مجلس صلح عمالي) في ١٩ آب/أغسطس . وكان على هذه الهيئة تحري أصول النزاع بين العمال ومستخدميهم وتعيين وسطاء لعقد جلسات المفاوضات واقتراح إجراءات لحل الخلاف ، والمشاركة في التطورات الجارية لتمثيل العمال والمستخدمين . كان أول رئيس لمجلس الصلح هو الدكتور (الكسندر جرانفيل) Alexander Granville الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس المحجر الصحي ونائب رئيس لجنة بلدية الاسكندرية ورئيس الصليب الأحمر ، وكان الأعضاء الآخرون في المجلس (رفلة تادروس بيه) موظف حكومي و(محمد صادق بيه) رئيس مكتب النائب العام في الاسكندرية و(ويليام هورنبلور) وهو موظف بريطاني مالميث أن استقال (٣٩) .

إن إنشاء مثل هذه الهيئة المختصة للعناية بشؤون نزاعات العمال هو دليل واضح على مدى اهتمام المسؤولين البريطانيين المستعمرين والحكومة المصرية بهذه الظاهرة الجديدة للنزاعات الطبقية . وكان واضحاً أن الوقت قد حان لتطوير وسيلة مالتخفيف أثر الكفاح العمالي الذي قد ينفجر ويهدد الاستقرار السياسي لنظام الاحتلال ومصالح رأس المال الأجنبي . إلا أن مجلس الصلح العمالي لم يمنح سوى سلطات محدودة للغاية تماشياً مع مبادئ الليبرالية التقليدية ، فلم يكن بوسعها فرض أحكام ملزمة أو فرض تنفيذ ماتوصل إليه الاتفاقات التي تمت تحت إشرافه ، بل تقتصر صلاحيتها على تبليغ ماتوصل إليه من نتائج واقتراح توصيات . كما لم يكن باستطاعة المجلس التوسط في كل نزاع وعاد أمر التوسط من جديد يقع على كاهل المحافظ في المدينة إلا أن إنشاء مجلس الصلح كان خطوة أولى هامة خطتها الحكومة المصرية في الاعتراف بأهمية الطبقة العاملة والحركة العمالية وفي استخدام طرق للسيطرة دون اللجوء إلى الشرطة .

كان المسؤولون البريطانيون يعتمون المضي إلى أبعد من ذلك في الخريف الآتي ، إذ بحث السير ( مايلز تشيتام ) Miles Cheetham — الذي حل محل اللبني خلال فترة غياب الأخير في إنجلترا — مع وزارة الخارجية مسودة مشروع اعتراف رسمي بالنقابات المهنية للعمال من غير الموظفين من المراتب العليا ، ويشترط في كل حالة موافقة وزير الداخلية . كانت الحكومة المصرية في حاجة ماسة لزيادة شعبيتها ، وأبدت كما يقال استحسانها للفكرة . فامتلاك السلطة لرفض منح مكانة قانونية رسمية للنقابات التي لم توافق الحكومة على دستورها سيكون وسيلة فعالة لبسط السيطرة في حين تتمكن المحاكم من حل أي نقابة يتعارض مسلكها مع السياسة العامة . إلا أن المفوض السامي كان يشعر بالقلق حيال ماسيفهمه الناس من تلك الخطوة في زمن انتشر فيه التضال العمالي والتحرير الوطني . وأبرق ( تشيتام ) إلى ( كيرزون ) Curzon يقول :

« إن اعتراف الحكومة سيعطي قوة [ للحركة النقابية المهنية ] وسيعيد نصراً للمتطرفين ومن المشكوك فيه أن تثبت سياسة الحكومة في الظروف الحالية وبالشكل المطروح ، فعاليتها ... أعتقد بأن القانون قد يفسر على أنه دليل ضعف في الوقت الحاضر وسيزيد من تأثير المتطرفين » (٢٠) .

وفي نهاية المطاف طرح الاقتراح جانباً ، واستمر سنوات عديدة قبل أن يحتل الاعتراف الشرعي بالنقابات مكاناً جدياً على لائحة أعمال الحكومة . وفي عام ١٩١٩ كان المسؤولون البريطانيون الذين أداروا شؤون مصر يشعرون بخشية شديدة لها ما يبررها من أن

النقابات الجديدة ستكون أداة في يد (الوفد) وربما العناصر المتطرفة الأخرى تتمكن من خلالها من تعبئة الطبقة العاملة لفرض هذه الخطوة. وكان إنشاء مجلس وساطة بصلاحيات محدودة هو أبعد ما هم مستعدون للمضي فيه في مواجهة بروز حركة عمال مصرية ناشطة.

كانت أولى المهام الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الصلح العمالي الجديد هي تسوية إضراب الترام القاهري الذي بقي مستعصياً على الحل. إذ ادعت الشركة أنها غير قادرة على تقديم أية تنازلات كبيرة ما لم تزدد أجور الترام، على الرغم من أن المحاسبين الذين نديتهم الحكومة لدراسة دفاتر حسابات الشركة لم يقبلوا هذه الحجة، ولم يتم التوصل إلى اتفاق إلا مع بدايات شهر أكتوبر/تشرين الأول، واستأنفت خدمات الترام حركتها في الخامس من ذلك الشهر بعد ستة وخمسين يوماً. حصل السائقون والجباة بموجب اتفاقية أكتوبر/تشرين الأول على زيادة في أجورهم وبلغ ما يتقاضونه في اليوم ما بين ستة عشر وواحد وعشرين قرشاً إذا ما أدخلنا في الحساب الإضافات بسبب التضخم المالي. كما حصل العمال الآخرون في شركة الترام القاهري على زيادة في الأجور، إذ وافقت الشركة على إعادة جميع المضربين إلى أعمالهم وعلى عدم معارضة نشاطات النقابة مع أنها استمرت في رفض الاعتراف فعلاً بالنقابة أو التعامل معها. وكان على جميع العقوبات التي يفرضها المفتشون أن تمر على قسم المرور للموافقة عليها بعد استشارة لجنة التفيتش التي يتحتم عليها أن تضم ممثلاً عن الإدارة يتكلم العربية ومستخدماً من الموظفين يقوم بالتسجيل، وعاملاً تعينه الشركة. ومن الأمور الهامة أيضاً الوعد الذي قطعته الشركة بأن تنشر (بالفرنسية والعربية) وتوزع نسخاً عن قوانين العمل فيها وشروط الخدمة (لائحة الخدمة) على العمال. وانتهى كذلك الإضراب في ترام الاسكندرية وهيلوبوليس على أساس اتفاقية مشابهة لتلك التي تم التوصل إليها في القاهرة. إلا أن الإضراب في الاسكندرية لم يصل إلى تسوية إلا بعد أن هددت لجنة البلدية التي أعياها تصليب شركة الترام وخطوطها لمضاعفة أجور الترام، بأن تشتري امتيازات الترام وتدير المؤسسة بنفسها.<sup>(٤١)</sup>

كانت تسوية إضرابات الترام هي آخر نبضة في موجة الإضرابات العارمة التي تفجرت في منتصف آب/أغسطس. تقلبت أحوال عمال «العنابر» بين اضطراب وهذوء خلال فترات الصيف والخريف وبدأ أن إضراباً ما وشيك الوقوع في نهاية أكتوبر/تشرين الأول. إلا أن عمال الترام اقتنعوا في النهاية بإضراب احتجاج دام أربعاً وعشرين ساعة للمطالبة برفع الأجور، ولم يكن عمال (العنابر) إجمالاً مشتركين في النضال العمالي إلا مشاركة هامشية في النصف الثاني من عام ١٩١٩<sup>(٤٢)</sup>. إن عمال الترام وخاصة العاملين

منهم في القاهرة هم الذين أشعلوا فتيل الاضطرابات العمالية، وهم الذين استمروا في الإضراب لفترة طويلة بعد أن عاد العمال المصريون والأجانب — الذين اقتفوا خطواتهم في البداية — إلى أعمالهم. وجسدت اتفاقية أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٩ التي أنهت إضراب عمال ترام القاهرة مكاسب عظيمة للعمال خاصة فيما يتعلق بالأجور إلا أنها لم تخل من تنازلات، فلم ينجح العمال في الحصول على حق الاعتراف بنقابتهم أو بتعويض عن الترسيع من الخدمة كما بقيت تركيبة لجنة التحري على ما هي عليه فلم تمنحهم الحماية الفعالة التي كانوا يسعون إليها لمواجهة المعاملة الجائرة التي تمارسها الإدارة ضدهم. ومع ذلك فقد اعتبرت الاتفاقية نصراً للعمال وأصبحت نقطة مضيئة يرجعون إليها في العديد من الصراعات التي خاضوها في السنوات المقبلة. وتعد هذه الاتفاقية مقياساً للدرجة التي بلغتها الظروف السياسية المتوترة التي أتاحت لعمال ترام القاهرة الظفر بالمكاسب الهامة التي حصلوا عليها في ١٩١٩ والتي مرت عقود طويلة من السنين قبل أن تتحقق الوعود التي قطعت في اتفاقية أكتوبر كاملة.

إن الانتفاضة الشعبية التي ثارت في الربيع الذي سبق موجة الإضراب هي التي جعلت من الإضرابات المتتالية في آب/أغسطس ١٩١٩ أمراً ممكناً. لقد فتحت الثورة الوطنية ضد الحكم البويعاني الباب على مصراعيه أمام التنظيم العمالي والعمل النضالي. وقد ضمنت في الحين نفسه الزيادة المتصاعدة في معدلات التضخم المرتفعة استمرار النشاط العمالي. وفي ١٩١٩ حرض تضافر ظروف معينة سياسية واجتماعية واقتصادية العمال العاملين في مشاريع اقتصادية ضخمة وفي مؤسسات النقل على الاندفاع إلى العمل النضالي، وليس هذا وحسب بل مكثهم من كسب شرعية شعبية ودعم مادي في كفاحهم. وكانت جهود العمال لتحسين ظروف معيشتهم تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نضال الأمة المصرية بأكملها لتحرير نفسها من رقة السيطرة الأجنبية، واستمرت هذه الوحدة في الهدف، توجع التعاطف الشعبي مع العمال خلال الصيف والخريف من ذلك العام حتى عندما كانوا يناضلون لتحقيق مطالب اقتصادية محدودة. وقد انضم العمال الأجانب في مصر أيضاً إلى المطالبة بالشروط نفسها، وانتهزوا الفرصة التي سنحت لهم من جراء ضعف النظام الاستعماري فقاموا بتشكيل نقابات جديدة وبالتصدي لرؤسائهم في العمل. وتأثر العديد من العمال الأجانب بالاشتراكيين الإيطاليين الذين رسخوا دعائم فكرة جديدة ومتطرفة — إلى جانب أهميتهم ومناصرتهم للإمبريالية — وهي فكرة الهوية الطبقية والوحدة بين المجموعات الاثنية وأفراد المهنة الواحدة. وقد يبدو الأمر على شيء من التناقض إذ نجد أن

العمال الأجانب لم ينضموا إلى رفاقهم المصريين في نضالهم المشترك ضد رؤسائهم إلا عندما بلغت الوطنية المصرية أوج نشاطها وفعاليتها، إلا أن ما حدث في الواقع هو أن انبعاث الوطنية من جديد هو الذي أتاح المجال لظهور الحركة العمالية التي تمكنت إلى حين ما من ضم عمال من جنسيات مختلفة تحت لوائها. وقد تأسست في فترة الصراع السياسي الذي شاركت فيه أعداد هائلة من الشعب، أرضية مشتركة مكنت العمال المصريين الذين يناضلون بدافع من الظلم المحيى بهم في أماكن عملهم وبالعاطفة الوطنية، من الوقوف جنباً إلى جنب مع رفاقهم الأجانب على قدم المساواة.

كان هناك ما يقدر بإحدى وعشرين نقابة في نهاية ١٩١٩ تعمل في القاهرة، وسبع عشرة نقابة في الاسكندرية وعدد آخر في مدن قناة السويس والدلتا وغيرها من المدن<sup>(٤٣)</sup>. لقد شهدت هذه السنة البالغة الأهمية ولادة الحركة العمالية المصرية المرتبطة بعري وثيقة مع الاندفاع الوطنية التي ظهرت في الوقت نفسه. وستحمل هذه الحركة إلى وقت غير قصير البصمات التي تركتها عليها ظروف ولادتها والتي ستأخذ شكل علاقة خاصة مع الحركة الوطنية المصرية. وهذا لا يعني أن سنة ١٩١٩ قد حددت معالم الأحداث المستقبلية للحركة العمالية المصرية مسبقاً ولكن هذه الثورة كانت التجربة التي أسهمت بأشكال شتى في صياغة الحركة النقابية المصرية — تجربة لعبت دوراً كبيراً في قبولية المنظور العقائدي والسياسة التنظيمية لكل من العمال النقابيين والوطنيين البرجوازيين الناشطين في شؤون الحركة العمالية. وسترسخ «الدروس» التي لقتها سنة ١٩١٩ للعمال عبر التجارب اليومية والنضال الذي خاضوه داخل دائرة العمل وخارجها. وأسهم ذلك في رعاية تبعية مستمرة للوطنيين البرجوازيين كزعماء أو مناصرين وعلى الوطنية البرجوازية كإطار عقائدي مهيمن. وبالطبع ظهرت أفكار وتيارات موازية وستفضي مع الوقت إلى تفتح أعين العمال المصريين على مساوئ وتناقضات العلاقة بين العمال والوطنيين وستبقى العديد من إشارات الاستفهام حولها، إلا أنه في ١٩١٩ كان ذلك كله سابقاً لأوانه بكثير، وخلال بضعة شهور عاصفة برزت للوجود الطبقة العاملة المحلية واتخذت مكانها بفعالية وحزم على مسرح التاريخ بالأشكال التي اختارتها لنفسها من صيغ التنظيم والنضال. ولن تخلو مصر بعد اليوم من حركة نقابية تضرب جذورها في الأعماق بين صفوف العمال، مهما كانت ضعيفة أو مفككة أحياناً، وتظل عاملاً هاماً في الحياة العمالية والسياسية.

## ملاحظات

- ١ — لمطالعة تأثير الحرب على مختلف الطبقات انظر كتاب عبد الرحمن رمضان «تطور الحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦» (القاهرة) صفحات ٦٦ — ٨٢. وللإطلاع على سرد تقليدي وطني لأحداث الثورة راجع كتاب عبد الرحمن الرافعي «ثورة ١٩١٩» (القاهرة، الطبعة الثالثة) الجزء الأول، الصفحات من ٤٠ إلى ٤٤.
- ٢ — بريطانيا العظمى /وزارة الخارجية، أرشيف مكتب السجلات العامة: Fo 407/186/325. استناداً إلى الميساوي فإن سوء التغذية التي نجمت عن الحرب كان لها تأثير كبير في نسبة الوفيات في مصر حيث ازداد العدد الإجمالي للوفيات في السنة من ٣٠٠.٠٠٠ قبل الحرب إلى ٥٠٠.٠٠٠ في ١٩١٨. راجع شاول الميساوي:

**Egypt at Mid-Century (London, 1954) p. 41**

- ٣ — انظر على سبيل المثال: مصر، محفوظات مجلس الوزراء، وزارة الأشغال، مصلحة السكة الحديد، اللعبة المؤرخة «٢ كانون الثاني /يناير ١٨٨٢ — ٢٢ ديسمبر /كانون أول ١٩١٨»، التماس كلمة حق أوتت بنشرها وعواطف الإخلاص، وكذلك «سدان التماس كومسارية السكة الحديد»، وهما منشوران صدرا بالإجماع عن عمال: السكك الحديدية في فترة ما بين نوفمبر /تشرين الثاني ١٩١٦ واکتوبر /تشرين الأول ١٩١٧.
- ٤ — مقتطفة من Ronald Seth, «Russell Pasha» (London, 1966), p.130  
انظر أيضاً: أمين عز الدين في كتابه «تاريخ الطبقة العاملة في مصر منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩» (القاهرة ١٩٦٧) صفحات ١٦١ — ١٧٤.
- ٥ — المقطم، ٦ آذار /مارس ١٩١٩، مأخوذة عن عز الدين (١٩٦٧) ص. ١٨٤.
- ٦ — للإطلاع على سرد أكثر تفصيلاً عن هذه الأحداث راجع (الرافعي)، ١٩١٩، (رمضان) «تطور... أو (ماربوس ديب):

**Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals: 1919-1936 (London, 1979), ch. 2.**

- ٧ — انظر Egypte, Ministère des Finances, Annuaire Statistique 1914, pp. 218-19; Egypte, Ministère des Finances, Annuaire Statistiques 1919, pp. 138-40.
- ٨ — محمد زكي علي، «تقرير عن حالة عمال الترام بالقاهرة» (القاهرة ١٩٢٠) أمين عز الدين، «تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩» (القاهرة ١٩٧٠) صفحة ١٦.
- ٩ — الرافعي، (١٩١٩)، الجزء الأول، صفحة ١١٧ — ١١٩ «والوطن»، ١٤ آذار /مارس ١٩١٩. مقتطفة في كتاب عز الدين (١٩٧٠) صفحة ١٦. حول السمعة العامة الرديئة لشركة الترام انظر

Emile Boulad, «Les Tramways du Caire en 1919 (Cairo 1919) p. 14-19.

Fo 141/748/8839/1, notes by Thomas a Masworth

١٠ — انظر

١١ — الرافعي، ١٩١٩ء، الجزء الأول صفحة ١٢٦، وميخائيل مصري «Michael Messeri», «Thu'at

hapo'alim bazira hapolitit bemitzayyim», 1919-1936-1: Tza'adim rishonim, Hamisrah Hahadash 21

(1971): 148; Seth, Russel Pacha, p. 146.

١٢ — الرافعي، ١٩١٩ء صفحة ١٦٨ — ١٦٩، للاطلاع على الروابط بين المجموعات السرية وبعض الوفديين البارزين وخاصة عبد الرحمن فهمي الذي كان الأمين العام للجنة المركزية الوفدية في القاهرة انظر كتاب محمد أنيس: «دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي (القاهرة ١٩٦٣)» وكتاب «رمضان»: تتطور...، صفحة ١٥٨ — ١٧٥.

١٣ — محمد زكي علي: تقرير عن حالة عمال الترام بالقاهرة مع كلمة عن العمال (القاهرة) ١٩٤٥ ص ١٢؛ وعز الدين (١٩٧٠) ص ٢٦ — ٢٧.

Fo 141/687/8705/2. انظر

١٤ —

Earl of Cromer, Modern Egypt (London, 1908), p. 1, ch. 1, II, ch5, 61-2 انظر مثلاً

١٥ —

كان هذا الكتاب مرجعاً من المراجع التي يقرأها المسؤولون البريطانيون في مصر ويعملون ما جاء فيه حقيقة لاجدل فيها وعصارة حكمة وخبرة الحاكم الفعلي لمصر عبر عقدين من السنوات.

Messiri, «Thu'at hapo'alim», I, p. 145

١٦ — راجع

Fo 141/687/8705/3..4

١٧ — راجع

Fo 141/687/8705/28, Blakeney to Cheetham, October 23, 1919,

١٨ — راجع

وأيضاً (الرافعي) ١٩١٩ء، الجزء الأول صفحة ١٢٥ — ١٢٦، ١٣١ — ١٣٢، ١٤١؛

ومذكرات عبد الرحمن فهمي باشا (في دار الوثائق، القاهرة). ص ١٢٢.

١٩ — انظر 22 Macauley to General Officer Commanding Forces in Egypt, March 22

1919

٢٠ — انظر Fo 141/781/8915, general staff intelligence, April 10, 28; 1919; Fo 141/687/8705/14, Fo

407/184, Allenby to Curzon, no. 277, May 1-2-1919

٢١ — انظر France, Archives of the French Embassy in Cairo (hereafter F) 1512, Henri Naus (general

director of the Sugar company) to the French minister in Cairo, April 30, 1919. 22, al-Rafii, 1919, pp. 138-9

٢٢ — انظر الرافعي، ١٩١٩ء، ص ١٣٨ — ١٣٩.

٢٣ — انظر Fo 141/781/8915, Reports of April 28, May 7 July 8, 1919.

٢٤ — مقتطف من «أنيس»: دراسات... ص. ١٥٤.

٢٥ — انظر Fo/510, Services de Informations de la Marine dans le Levant (hereafter SIML), no. 198-CE,

Port Said, March 30, 1919, «Rapport de l'agent D.»; Fo 141/487/7392/7-9.

٢٦ — انظر Fo 407/185/27, Allenby to Curzon, July 1, 1919; Fo 407/185/136, Allenby to Curzon, July 12

1919; F/512, SIML, no. 210-CE, May 6, 1919.



كان العمال اليونان والإيطاليون في نقابة « الفونيكس » يتعاونون تعاوناً وثيقاً باستثناء العمال اليونان الذين هم من جزر Dodecanese (التي كانت آنذاك تحت الحكم الإيطالي) والذين كانوا معادين حيال رفاقهم من العمال الإيطاليين .

٢٧ — انظر Fo 141/781/8915, May 14, 26, June 4, 1919, Fo 141/487/7392/2, 3, 4, 5; F/S10, SIML, no. 213.CE (May 17, 1919) and no. 214-CE (May 22, 1919)

٢٨ — انظر F/39, p. Lefevre-Pontalis to S. Pichon, Minister of foreign Affairs, June 5, 1919, أيضاً Fo 141/487/7392/23, June 23, 1919

٢٩ — انظر Fo 407/185/57, Allenby to Curzon, July 22, 1919

٣٠ — انظر Fo 141/781/8915, June 3, 1919; Fo 141/748/8839/12, D. Granville, «Note on the Strike of Cairo Electric. Tramways», October 6, 1919;

وأيضاً : محمد زكي علي « تقرير ... » ص ١٢٠ ؛  
الرافعي (١٩١٩) ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٠ .

٣١ — انظر Fo 141/748/8839, Department of Public Security/Military Intelligence, August 10, 1919, أيضاً Fo 407/185/57, Allenby to Curzon, July 22, 1919; Fo 407/185/171, Cheetham to Curzon, September 8, 1919; Fo 141/779/4065/12

٣٢ — انظر Fo 407/185/137, 171, 215; Fo 141/781/8915; F/39, La Bourse Egyptienne, August 21, 1919; Alexandria, September 20, 1919.

٣٣ — انظر La Bourse Egyptienne, August 18, 1919

٣٤ — انظر La Bourse Egyptienne, August 19, 27, 1919; Fo 141/748/8839/39, August 19, 1919  
يدو أن مصرف Banco di Roma عمل كمقر إبداع وكفالة لأموال الوطنيين والعمال وهذا يدل على العلاقة الخاصة القائمة بين بعض شرائح المجموعة الإيطالية في مصر وحركة الاستقلال . كان المسؤولون في شركة الترام والبريطانيون مدركين بالطبع للدور الذي يلعبه المصرف ، انظر على سبيل المثال :  
Fo 141/748/8839/7.

تقرير وزير الدولة للشؤون الخارجية المرسل إلى المندوب السامي في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩١٩ والذي يتضمن نسخة من رسالة حول هذا الشأن من (جاستون اثير) Gaston Ithier من إدارة شركة الترام القاهري الأساسية في بروكسل .

٣٥ — انظر Fo 407/185/205, Cheetham to Curzon, August 18, 1919; Fo 141/781/8915, August 26, September 6, 1919.

٣٦ — نشرت هذه المقالات أصلاً في جريدة «الأهرام» وانتهت في ١٧ سبتمبر /أيلول ١٩١٩ ، ونشرت كذلك في كتاب حافظ محمود « طلعت حرب » (القاهرة ١٩٣٦) ص ٧٤ — ٨٢ . ولدراسة أشمل حول طلعت حرب وتاريخ بدايات بنك مصر انظر Eric Davis: «Challenging colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941 (Princeton: Princeton University Press, 1983).

٣٧ — انظر Fo 141/781/8915, August 18, 1919

٣٨ — المصدر السابق ٢٥ آب / أغسطس ١٩١٩ .

٣٩ — *La Bourse Egyptienne*, August 19, 1919 انظر

٤٠ — *Fo 407/185/181, 202, 208, Cheetham to Curzon, September 25, 26, October 6, 1919; /219, انظر*

*Curzon to Cheetham, October 13, 1919*

٤١ — *Fo 141/748/8839/12, Granville, «Note», October 6, 1919; Belgium, Ministère des Affaires* انظر

*Strangères, N. Leysbeth (Consul in Alexandria) to Paul Hymans, Foreign Minister, September 22,*

*October 10, 1919; La Bourse Egyptienne, August-October 1919, Passim, Fo 141/687/8705/17,*

*Macauley to the Residency. September 1, 1919, /27, Major Courtney, Intelligence, to the Residency,*

*October, 22, 1919; /28, Blakeney (ESR general manager) to Cheetham, October 23, 1919; Fo*

*407/186/325; Fo 141/781/8915, Intelligence October 27, 1919.*

يمكن تفسير همود عمال «العناير» وانعدام نشاطاتهم بالإجراءات القمعية التي اتخذت ضدهم مثل اعتقال م. ك. حسين وتهديدات الحكومة لوضع حراسة عسكرية على السكك الحديدية ، وكذلك بأنهم حصلوا فعلاً على زيادات لا يستهان بها على أجورهم في وقت سابق من ذلك العام .

٤٢ — *A. D. I. EL-Grityl, «The Structure of Modern Industry in Egypt», L'Egypte Contemporaine, انظر*

*no. 241-2 (November-December 1947).*



## التحول في السياسات المدنية السورية أحياء دمشق أثناء الانتداب الفرنسي

فيليب م. غوري

كانت سنوات الحرب العالمية الأولى هامة جداً في السياسات المدنية في سوريا فقد كانت البلاد في مرحلة انتقالية ومرتبطة بين أربعة قرون من الحكم العثماني وبين الاستقلال الوطني، وعلى الرغم من أقول نجم الإمبراطورية وتوفر أشكال جديدة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية فقد بقيت ثمة نظرة عثمانية مميزة إلى النخب المدنية السورية، في هذه الأثناء احتلت فرنسا المنطقة واتسم حكمها بقلّة المهارة وبقدر متزايد من عدم اليقين، وقد نص نظام الانتداب نفسه على أن فرنسا لا تستطيع أن تبقى في سوريا بشكل غير محدود، ومع أن النزعة القومية العربية كانت غير ثابتة الدعائم ولا واضحة فقد أصبحت هي الفكرة المسيطرة في ذلك الوقت ودوّت صيحة الاستقلال في كثير من أنحاء سوريا وكان صداها يومئذ أكثر ارتفاعاً وأشد وضوحاً في مدنها وهي المراكز التقليدية للحياة السياسية.

وقد حافظت المدينة السورية طيلة فترة الانتداب الفرنسي على مكانتها المحورية الهامة والتي تعود إلى العصر الوسيط. فالجامع الذي يحتشد فيه جمهور المصلين والقلعة والأسواق المركزية ومزيج من الأحياء السكنية القديمة. وظلت متمسكة بتصدعات عميقة بين الطوائف للمدينة المختلفة والجماعات العرقية، وبين الأغنياء والفقراء وبين التجارات المتعددة وكذلك بين السكان الذين عاشوا في المدينة منذ زمن طويل وبين المهاجرين من الريف حديثي العهد بالإقامة فيها. وظل الحرفيون منظمين تنظيمًا هشاً في تعاونيات (أصناف) وكان أهل كل حرفة يتجمعون معاً وفي شارع واحد على الأغلب أو زقاق. وكانت الأقليات الدينية

مسيحيين ويهوداً محصورة في أحيائها الخاصة وفي أماكن عبادتهم ( باستثناء قلة نادرة من المثقفين والأغنياء ) . كانت الأحياء السكنية نظيفة وغارقة في حياتها الضيقة ونادراً ما كان أحد يفكر بالجماعة كلها أو يعنى بمصالحها . « وكانت أكثر التصدعات حدة ، في بعض النواحي ، هي التي توجد بين الأحياء المختلفة التي كان كل منها منفصلاً عن الآخر بأسوار وبوابات محكمة الإغلاق منذ الغروب على أيدي رجال يحرسونها . وقد نجم هذا الفصل الطبيعي عن عوامل عديدة ربما كان أولها « تعبيراً عن دافع فطري إلى الحماية من خلال الجماعة »<sup>(١)</sup> .

ومع أن الأحياء<sup>(٢)</sup> حافظت على تميزها وهدفها في أوائل القرن العشرين إلا أن تماسكها قد بدأ يتآكل بفعل القوى الاجتماعية الجديدة وكان ذلك نتيجة مباشرة للتغيرات النبوية التي عصفت بالشرق الأوسط منذ أوائل القرن العشرين ، تغيرات في الإدارة والقانون ، في التجارة والصناعة والزراعة ، وفي حركة البضائع والأشخاص والأفكار وأكثر من ذلك كله في علاقات الدولة العثمانية بأوروبا . ولم يحدث ذلك كله تحولاً في الأهمية النسبية للمدن السورية من الداخل باتجاه الشاطئ وحسب بل كان هناك تحول في الأهمية النسبية لأقسام مختلفة من المدينة وتغيرات في أولويتها ووظائفها الاقتصادية والإدارية .

كان اندماج الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي يعني ، أن الاقتصاد المحلي القديم يتلاشى ، مع اعتبار لاختلاف السرعة والإيقاع ، كاتقتصاد رعوي أو ذي قوام زراعي ويفسح الطريق أمام زراعة مستقرة وذات أسواق موجهة وفي أثناء ذلك أخذ يتأسس اقتصاد وهيكل قانوني للملكية وتركيز إلى الحد الأقصى للتملك وكانت المدن قادرة على بسط نفوذها إلى ما هو أبعد من الريف المجاور لها مباشرة ، وتخلق بذلك وحدات<sup>(٣)</sup> اقتصادية وسياسية إقليمية أكثر تكاملاً .

وثمة نماذج من الهيمنة على الأراضي اجتشت الفلاحين وشجعت على ازدياد الهجرة إلى المدن . كما أن نماذج جديدة من التجارة والإنتاج أسرع في إفقار بعض الأحياء وإغناء بعضها الآخر ، وساعد تركز الثروة الذي تزواج مع انتشار الثقافة الحديثة على الإسراع بعملية الاختلافات الطبقية ، وتحرك المهاجرون إلى داخل الأحياء التي هجرها الأغنياء والمثقفون الجدد ، كما أن الدولة أسكنت لاجئين في هذه المناطق ، وسكن مهاجرون آخرون ولاجئون في ضواحي المدينة وخلقوا بذلك أحياء هامشية فقيرة .

كما ساعد على حركة السكان إلى داخل المدن السورية وإلى خارجها وسائل السفر الجديدة الرخيصة والحرب العالمية الأولى التي نشطت الهجرة إلى الأراضي المجاورة وإلى الغرب .

وأفاد نماء السوق الاقتصادية تدريجياً في خفض الحواجز بين الأحياء وبين الجماعات الدينية والعرقية وشجع بعدئذ أشكالاً راقية من التكامل الاجتماعي والتنظيمات في المدينة كلها وقد ساندت هذه العملية دولة تم تحديثها وتقويتها وأصبحت قادرة بصورة متزايدة على توطيد سلطتها بطرق لم يشعر بها السكان من قبل أبداً .

ومع أن رياح التغيير في سوريا قد اشتدت بعد الحرب العالمية الأولى فيجب ألا نبالغ في تأثيرها على السياسات المدنية، وعلى سبيل المثال اتصفت ممارسة السلطة السياسية المحلية بدرجة كبيرة من الاستمرارية التي لم يزعجها انحلال الإمبراطورية العثمانية وحلول الانتداب الفرنسي محلها وفي معظم الحالات ظل الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بالأهمية في الشؤون المحلية في ظل العثمانيين هم أنفسهم أو جاء أولادهم يمارسون النفوذ السياسي في ظل الفرنسيين . واستمر القادة السياسيون في تنظيم أساليب دعمهم الشخصي كما كانوا يفعلون في أواخر زمن العثمانيين وظلت القيادة المدنية البناء الأساسي الراسخ للنفوذ السياسي في سوريا وإلى جانب قلب السياسات المدنية كانت الأحياء، وهي الميدان التقليدي الذي تمارس فيه القيادة السياسية عملها ومنه تستمد الكثير من دعمها .

وعلى الرغم من استمرارية الأهداف والأشخاص وحتى طرائق التنظيم فقد كان القادة السياسيون في ظل الانتداب مجبرين على توسيع مدى عملياتهم لكي يحافظوا على قوة مستقلة ونفوذ . ولم تكن العلاقات في ظل عداء مفتوح مع المسيحيين وفي ظل قوة إمبريالية تشبه في سلاستها تلك العلاقة التي كانت لهم بالعثمانيين . وكانوا ينظرون إلى الفرنسيين كسلطة غير شرعية . ولحسن حظ القادة المدنيين أوجدت قوى التغيير طرائق جديدة جاهزة وآليات عمل ، ومؤسسات وطبقات يستطيعون أن يعودوا إليها ليقووا من مراكزهم ولیدعموا سلطتهم وبدأت ولغات جديدة للمدينة والدولة وفي آخر الأمر للقومية تحمل عرى الروابط القديمة بالحي والأسرة والقبيلة والزمرة الطائفية . لقد أنتجت القومية حركات ومنظمات شديدة التعقيد ومقباساً إقليمياً<sup>(١)</sup> .

ولم تستطع الأحياء القديمة — التي تتميز بمساجدها ومآخذ مياهها وحماماتها وحوارياتها الصغيرة ومقاهيها — أن تنأى بنفسها عن الظروف المتغيرة، وقد حافظ بعضها على قدر معين من الثبات ولكن أكثرها لم يفعل . وبما يدعو إلى السخرية أن سكانها على قدر ما بلغوه من مستويات عالية في الوعي السياسي والتنظيم، ظلوا يعانون تآكلاً مستمراً في السيطرة على السياسات المدنية والقوى الاجتماعية الحية .

وفي خارج الأحياء كانت مؤسسات جديدة وطبقات تولي قدراً عظيماً من الاهتمام

والوقت للقيادات المدنية بحيث أصبحت من خلال العمل نقاطاً جديدة ومتحركة ومحورية للمقاومة الوطنية. وعلى الرغم من بقاء الأحياء إحدى الأسس الراسخة للسياسات المدنية أثناء الانتداب الفرنسي فإن مركز الجاذبية السياسية في المدن السورية بدأ يتحول بصورة لا رجعة عنها.

## أحياء دمشق

ما من مدينة أكثر أهمية ولا ملائمة إذا أردنا تمحيص سمات التغيير في سياسات المدن السورية، من دمشق فهي التي جسدت بطقاها كأكبر تجمع وكعاصمة ومركز للصراع من أجل الاستقلال الوطني ضد الفرنسيين وشكلت وعكست تقريباً جميع الاتجاهات السياسية الرئيسية في تلك المرحلة، وتجربة دمشق فيما يتعلق بتآكل نماذج المدينة القديمة وتشكل نماذج جديدة تمثل صورة عن تجربة المدن السورية الرئيسية الأخرى خلال سنوات ما بين الحربين<sup>(٥)</sup> كانت دمشق في سنوات الثلاثينيات تشتمل على ما يقرب من أربعين حياً يمكن تعيينها (انظر الخريطة رقم ١ والجدول رقم ١) مع أن بعضها ليس أكثر من حي مجاور ضمن أحياء أكثر اتساعاً من أحياء المدينة الشمالية الغربية والجنوبية. وتتوضع معظم الأحياء وأغلب سكان المدينة على ضفة بردى الجنوبية وهو النهر الذي ارتبط بالتاريخ الحقيقي لدمشق إذ يروي بساتينها (المعروفة باسم الغوطة) إلى الشرق والغرب<sup>(٦)</sup> من المدينة ويمكن تقسيم المدينة توخياً للسهولة إلى أربعة أقسام أو مناطق.

### الجدول رقم ١

أحياء دمشق وسكانها بحسب طوائفهم الدينية. حوالي عام ١٩٣٦

المجموع	يهود	مسيحيون	مسلمون	الحي
٦٢,٠٥٨	٩,٧٠٦	٢٤١	٥٨,١٧	المجموعة الأولى
٦,٧٥٠		٦٧٥٠		القيصرية
٩,٧٠٦				باب توما
١٨٤٩			١٨٤٩	حي اليهود [باب شرق]
٧٧٥٠			٧٧٥٠	الخراب
١٩٦٩		٥٩١	١٣٧٨	مادنة النشم
١٧١٥			١٧١٥	الجورة
١٥٩٩			١٥٩٩	باب البريد
				باب السلام

٤٠٤٤			٤٠٤٤	عمارة جوانية
٦٣٨٣			٦٣٨٣	شاغور جواني
				<b>المجموعة الثانية</b>
٦٨٦٨			٦٨٦٨	سوق ساروجة
٥٠٩٥			٥٠٩٥	عقبيه
٢٩٦٥	٣١٠		٢٦٥٥	باب سنجدار
١٨٧٢	١٨٧٢			القصاص
٧٨٩٠			٧٨٩٠	عمارة براتية
٦٩٠٠			٦٩٠٠	مسجد الأقصاب
١٢٣٣٢			١٢٣٣٢	شاغور براني
٨٦٢٥			٨٦٢٥	القنوات
١٩٣٣			١٩٣٣	باب الجابية
١٢٠٠٠			١٢٠٠٠	باب سريجة
٨٠٢٧			٨٠٢٧	قبر عاتكة
٢٠٢٠			٢٠٢٠	بركة حطاب
٥٦٢٠			٥٦٢٠	السويقة
				التيامة
				<b>المجموعة الثالثة</b>
٢٨٢٦			٢٨٢٦	الموصللي
٧٠١٥			٧٠١٥	سوق الميدان
١٤٩٣			١٤٩٣	الحفلة
١٠٥٩٥			١٠٥٩٥	ميدان فوقاني
١٧٣٠			١٧٣٠	ميدان تحتاني
٣٤٠٠			٣٤٠٠	القاعة
٣٠٤٠			٣٠٤٠	الساحة
٦٤٩٦		١٢١٧	٥٢٧٩	باب مصبل
				<b>المجموعة الرابعة</b>
٦٦٥٠			٦٦٥٠	الأكراد
٩٦١٠			٩٦١٠	الشركسية
٩٦٠٠			٩٦٠٠	أبو جرش
٢٨١٤	١٠	١٨٢	٢٦٢٢	الصالحية
٣٤٤٢			٣٤٤٢	المهاجرين
١٩٨٧٧١	٨٧١٦	١١١٦٣	١٧٧,٨٩٢	

المصدر : M. Ecohard, Paul Danger, René Danger ( غير منشور ) Rapport d'enquête monographique

Surlaville 193

تخذت أرقام السكان هذه من تقرير في الدوائر العقارية نظمتها اللجنة الفرنسية العليا في منتصف سنوات الثلاثين. ليس من الضروري أن تكون مطابقة للحدود الدقيقة بين الأحياء إلا أنها تعكس حجم السكان التقريبي للأحياء.





القسم الأول دمشق القديمة (انظر الجدول رقم ١ المجموعة الأولى) وهو شبكة معقدة من عشرة أحياء يحيط بها السور القديم وبعض الأحياء (كالعمارة والشاغور) ينقسم إلى جزئين يوجد جزء من كل منهما داخل السور ويقع الجزء الآخر خارجه<sup>(٧)</sup>. كان المقيمون في الأحياء المسلمة ناشطين في مجالات حياة المدينة التقليدية والسياسية والتجارية حيث كانت تتركز حول الجامع الكبير (الأموي) والقلعة وسوق الحميدية ومدحت باشا (الذي يعرف أيضاً بالسوق الطويل أو الشارع المسمى بالشارع المستقيم).

وإذا كانت تلك الأحياء سكنية حصراً على وجه التقريب (فلم تكن تشتمل إلا على حوانيت غير متخصصة وأسواق (سويقة) وبعضاً من الإنتاج الحرفي المحدود) فإن عدداً كبيراً من سكانها الذكور كانوا يشتغلون في أماكن أخرى وفي المنطقة التجارية القديمة غالباً. وكان هذا الوضع ينطبق على الحيين اللذين يضمّان الأقليتين الدينتين القديمتين في دمشق، باب توما حيث يسكن سنون بالمة من الطائفة المسيحية في المدينة، وحي اليهود الذي كان يسكنه كل اليهود تقريباً أثناء الانتداب الفرنسي (انظر الجدول ١ المجموعة الأولى) وكانت الأسواق المركزية (البازارات) تحتوي فضلاً عن أصحاب حوانيتها وتجارها الأغنياء مجموعة كبيرة من الفعاليات المنتجة - ومعظمها صناعات يدوية كالملابس والبضائع التي جلبتها ربات البيوت، والسلع المعدنية والمجوهرات وكانت تتجمع كلها في عشر نقابات تتوضع كل منها على طول شارع وحيد أو زقاق<sup>(٨)</sup> وليس واضحاً متى ولأين امتلكت تلك النقابات ذلك الحس التضامني والتنظيمي الذي كان من القوة بحيث سمح لهم أن يستخدموه لأغراض سياسية في زمن الانتداب وقد اختفى عدد من تلك الصناعات تحت تأثير وقع الغزو التجاري الأوروبي ولكن بعضها الآخر لقي ازدهاراً، بل إن أكثرها وضع تحت إشراف الدولة في العقود الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية وقد رغبت سلطات الانتداب الفرنسية في دعم هذا الوضع وقد أعلنت الأسواق الكبرى الإضراب مراراً أثناء فترة الانتداب ولكن هل تم ذلك بفعل إرادتهم الخاصة أم أن القيادات القومية أجبرتهم على ذلك فتلك مسألة جدية باستقصاء أكثر اتساعاً<sup>(٩)</sup>.

وشهدت بعض الأحياء تركزاً كبيراً ذا مغزى في سكانها الأغنياء مما لم يوجد في أحياء أخرى وخاصة في حي العمارة (وهو مقر الأرستقراطية الدينية المحلية) وحي القيمرية (الذي عُرف بتجاره الأغنياء) ومارس بعضها نوعاً من الهيمنة الاقتصادية، إلا أن هذا لا ينطبق على الحيين المسيحي واليهودي، ويبدو أن سكان بعض الأحياء التي يسكنها المسلمون حصراً شكلوا مجموعات بسبب انخراطهم في اهتمامات متشابهة أو تجارات ولم يكن هؤلاء الأفراد

ينتمون بالضرورة إلى الجماعات العرقية ذاتها ولا هم قدموا من أماكن مواطنها الأصلية ، بل إن مستواهم الرفيع من الوعي الجماعي والغايات نتج عن روابط اهتمامات وقرى تطورت خلال زمن طويل من إقامتهم في الحي ، وهي روابط نجمت عن الإقامة والتواصل شجعت الجوار وحضت على التضامن الواسع في الحي وهيات السكان المحليين للعمل الجماعي .

كانت أحياء المدينة القديمة تتميز بأسوارها وبشوارعها الضيقة المتلوية وبيوتها ذات المظهر المتجه إلى الداخل ومبنية حول باحات داخل الدور<sup>(١٠)</sup> . وفي سنوات الثلاثينات كانت المدينة القديمة تشتمل على ربع سكان دمشق تقريباً ، إلا أن التوسع الديمغرافي السريع في فترة ما بين الحربين واتساع المدينة الطبيعي في الاتجاه الشمالي الغربي جعل حصّة دمشق القديمة من عدد السكان تتناقص إلى درجة كبيرة .

أما القسم الثاني من دمشق (أنظر الجدول ١ المجموعة الثانية) فيتضمن الأحياء والحارات الشمالية والغربية والجنوبية من محيط المدينة القديمة والتي تقع مباشرة خارج السور القديم ويشتمل هذا القسم على أربعين بالمئة من سكان المدينة في سنوات الثلاثينات وقد نجمت معظم أحيائه عن المدينة القديمة وبدأت تتخذ شكلها في أواخر العصر الوسيط ثم انتهى بها الأمر إلى أن اندمجت تماماً في حياة المدينة وكان بعضها مقراً للطبقات الغنية ، سوق ساروجة مثلاً الذي يرجع إلى القرن الرابع عشر أصبح معروفاً في القرن التاسع عشر بأنه «استنبول الصغرى» ويعود ذلك إلى سكانه من الموظفين العثمانيين ، وحي القنوات الذي تأسس في أوائل القرن السادس عشر إلا أنه عرف بجوه الكوسموبوليتي (غير المنتمي إلى وطن معين) في القرن التاسع عشر ، وكان الحيان كلاهما مسكناً لقادة سياسيين أقوياء في أيام العثمانيين الأخيرة وفي أيام الانتداب ، أما الأحياء الأخرى مثل العقيبة التي قامت إلى الشمال من دمشق القديمة وأصبحت في الثلاثينات أحد مراكز الصناعة الحديثة فقد كانت أقل ترفاً<sup>(١١)</sup> وأصبح حي القصباع إلى الشمال الشرقي ملحقاً بباب توما في أوائل القرن العشرين حيث سكنت فيه عائلات مسيحية غنية كانت قد وجدت الحياة في باب توما المكتظ والذي تترافق فيه الأبنية القديمة تزداد صعوبة<sup>(١٢)</sup> وكانت الدولة العثمانية تضمن الأمن هناك وخاصة بعد مذابح عام ١٨٦٠ في دمشق وعندما قوي نفوذ الدول الأوروبية أسهم ذلك بلا ريب في تطور هذا الحي الجديد إلى ما وراء أسوار باب توما القديمة الحصينة .

أما القسم الثالث من دمشق (الجدول رقم ١ المجموعة الثالثة) والذي يعود بمعظمه إلى الميدان فقد اتخذ شكله كضاحية بعد الاحتلال العثماني لسوريا<sup>(١٣)</sup> في القرن السادس عشر

وهو يتألف حالياً من سلسلة من الأحياء ضيقة طويلة ومن أحياء فرعية تمتد إلى الجهة الجنوبية باتجاه حوران المنتجة للحبوب، ولم يكن الميدان يتميز بتلك الكثافة السكانية التي عرفتها الأحياء الأكثر قرباً من المدينة القديمة وقلما كانت أبنيته التجارية أو السكنية تزيد عن طابق واحد وكان سكانه في منتصف الثلاثينيات ويشكلون نسبة تقرب من خمس مجموع سكان المدينة، المجموعة الاجتماعية الأقل تجانساً في دمشق فقد كان يعج بالفلاحين الحورانيين وأبناء الجبل من الدروز والقبائل البدوية في الشتاء، ومجموعة صغيرة من المسيحيين الحرفيين والمرايين في باب مصلى وجميعهم يعيشون حياة قرية من البداوة، كما كان يعيش في الميدان مجموعة غنية مسلمة من تجار الحبوب والمواشي والمرايين الذين جاؤوا من القوات الانكشافية المحلية (الزُرلي) التي هيمنت على الميدان حتى القرن التاسع عشر، وكان الميدان يحتوي باعتباره سوقاً للبيع بالجملة بموئ المدينة، على bazارات قليلة أو صناعات، ولكنه كان يضم عدداً كبيراً من أماكن التخزين (الحواصل) التي كانت تمسك بتجارة الحبوب والمواشي التي تأتي من حوران وفلسطين، كما كانوا يبنون الحجيج السنوي إلى مكة الذي يبدأ من دمشق<sup>(١٤)</sup> ومع أن الميدان بدأ يندمج ببطء في حياة دمشق منذ القرن التاسع عشر عندما بدأت تقوى تجارة المواد الزراعية في سوريا إلا أنه ظل أثناء الانتداب الفرنسي متميزاً بصراعات اجتماعية حادة وبمعدل عالٍ للجريمة لأن معظم سكانه المهاجرين كانوا فقراء وقد جاؤوا من أصول عرقية مختلفة وقد اضطروا إلى السكنى في الميدان لأن إيجار الأراضي والمساكن كانت أقل سعراً منها في دمشق. ولم يكن هذا الحي قادراً على تطوير وعي جماعي مستقل ناهيك عن قيادة سياسية مستقلة مشخصة، وقد شاركت بعض الجماعات في الميدان مشاركة فعالة في جهود المقاومة الوطنية أثناء الانتداب إلا أنه كان من المستحيل تكوين تنظيم للعمل الجماعي.

كذلك كان القسم الرابع من دمشق (الجدول رقم ١ المجموعة الرابعة) أقل أقسامها كثافة بناء وأحدثها عهداً وكانت أحياءه في أواسط الثلاثينيات تقوم إلى الشمال الغربي من المدينة القديمة وتتسلق منحدرات جبل قاسيون ويأوي إليها خمسة عشر بالمئة من سكان المدينة وحسب، وثمة أحياء أخرى ضمن هذا القسم تستحق إشارة خاصة لأن لكل منها صفاته المميزة الخاصة به. كان حي الصالحية أقرب هذه الأحياء إلى دمشق القديمة بموقعه الطبيعي وبمظهره الاجتماعي والصالحية أصلاً قرية من العصر الوسيط خلقت خلقاً جديداً في أواخر القرن التاسع عشر، هنا يمكن أن تجد مجموعة غمطية من الأبنية الوردية، مساجد ومدارس دينية منتشرة في الأحياء القديمة عبر نهر بردى<sup>(١٥)</sup>. وبين الصالحية ودمشق القديمة أثناء الانتداب كانت تمتد مناطق حديثة من بساين متعددة (كان أكثرها شهرة الشهداء، عرنوس

والجسر) والتي كان يسكنها موظفون فرنسيون وأعضاء آخرون في الجالية الأوروبية الصغيرة بالمدينة بالإضافة إلى عدد متزايد من العائلات المسلمة الغنية وقد بنيت في هذه المنطقة مدارس حكومية جديدة ومقر المجلس النيابي (البرلمان) وفنادق على الطراز الأوروبي وأندية اجتماعية ومنطقة تجارية حديثة مزدهرة على طول الشارع الشهير المسمى بشارع الصالحية وكانت ساحة المرجة هي الأكثر قرباً من المدينة القديمة وكذلك الأبنية المتعددة التي تضم الإدارة الفرنسية بما فيها دار الحكومة (السراي) وكان هذا المركز الجديد للحياة المدنية حسن التخطيط وطرقه مبلطة كما أن غياب الأسوار يخلق إحساساً بالانفتاح والأمان .

وعلى مسافة أبعد فوق الهضبة يقوم حي المهاجرين وهي ضاحية بعيدة قليلاً يسكنها لاجئون مسلمون من كريت جاؤوا في أواخر القرن التاسع عشر<sup>(١١)</sup>، أما الحي الآخر المتميز في المجموعة الرابعة فقد كان حي الأكراد الذي كان في الأصل قرية أسسها سكانها الأكراد أثناء حكم صلاح الدين وقد أصبحت في القرن التاسع عشر ملجأً للمهاجرين الأكراد الذين لم يكونوا موضع ترحيب في داخل دمشق . وهناك بنوا على أرض غير محروثة ، حيهم ونظموا قواهم الخاصة شبه العسكرية وكان الحي الكردي فقيراً بصورة عامة وشوارعه ملتوية لغايات الحماية ، على العكس من حي المهاجرين بسكانه الأغنياء وشوارعه المخططة بزوايا قائمة وقد فقد الأكراد الذين انخرطوا في الزراعة وتجارة المواشي كثيراً من عاداتهم الخاصة وحتى لغتهم وأصبحوا جزءاً أكثر تكاملاً من دمشق العربية ، إلا أن بنيتهم القبلية لم تتفكك بتلك السهولة على كل حال . واستمر رؤساء القبائل في ممارسة مزيد من التأثير المحلي في الحي حتى بعد أن انتقل بعضهم إلى داخل المدينة وسكنوا في أحياء أكثر غنى مثل سوق ساروجة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر<sup>(١٢)</sup> .

## القيادة المدنية

ظلت الأحياء القديمة مراكز محورية هامة للتنظيم الاجتماعي والسياسي على الرغم من الضغوط الخارجية المتنوعة التي اخترقت تحفظها الذاتي وبنيتها الانعزالية وقد حاول كل حي فضلاً عن ذلك أن يحتفظ بشخصيته الخاصة أثناء الانتداب . وكانت للحي القمطي القديم قيادته المحلية الخاصة وهي تشمل المختار ويدعونه الآغا في بعض الأحياء ، والأئمة في المسجد المحلي والوجهاء الذين كانوا عادة من أغنياء الملاكين الكبار ، وكانوا يجلسون معاً في مجلس الحي الذي كان يتصرف كحكومة مصغرة ليحمي سكان الحي من تدخلات الدولة

الملاحقة ويمثل الحي في النزاعات بين الأحياء الأخرى وليتوسط في الصراعات الداخلية وغالباً ما كان يوجد أحد هؤلاء القادة التقليديين في المجلس البلدي لمدينة دمشق، وفي النهاية الدنيا للسلم الاجتماعي في الحي كانت حياة الجماعة تدور حول مجموعات الأقارب والجمعيات الدينية وعصابتها الشوارع<sup>(١٨)</sup>.

كانت الحماية من وكلاء الحكومة إحدى أعظم الخدمات التي ينهض بها الأشخاص المحترمون من علمانيين ورجال دين حيال جيرانهم وأصدقائهم وزبائنهم، وفي أيام الانتداب عندما كان جباة الضرائب في دمشق يقومون بجولاتهم ليستجوبوا الأفراد الذين لم يدفعوا ما عليهم من ضرائب لم يكن يرافقهم ضابط الشرطة وحده بل مختار الحي والإمام. والحقيقة أن جباة الضرائب في بعض الأحياء لم يكن يُسمح لهم بأن يقوموا بتحريراتهم إلا بعد أن يضمنوا موافقة الحي أو وجيهاً من قيادته مسبقاً. وفي حال سوق مدحت باشا الذي كان يتلقى الحماية من حي الشاغور المناضل كانت العادة تقضي بأن يذهب جباة الضرائب إلى بيت الوجيه ليطلبوا منه (بل ليلتمسوا موافقة خطية على الدخول قبل مجيئهم إلى السوق) وبدون هذه الوثيقة لم يكن الجاني يستطيع أن يؤدي مهمته الرسمية هناك<sup>(١٩)</sup>.

كما أن الأحياء القديمة احتفظت أثناء الانتداب بدواوين (محالس) غير رسمية حيث تلقي الشخصيات المحترمة بوفود من كل الطبقات والجماعات وذوي المصالح لمناقشة القضايا اليومية الصعبة. وكانت الدواوين تعقد عادة في البهو الخارجي (المضافة أو السلامك) لكبار المقيمين في الحي ممن يتمتعون إلى كبار ملاك الأراضي — البرورقطين والعائلات التجارية الثرية — وكانت تلك الاجتماعات تسهم أكثر من الصحف ومن أية وسائل إعلامية أخرى في تشكيل الرأي العام وتقويته وعندما كانت سلطات الانتداب تراقب الصحف وتعطل نشرها بين حين وآخر عمل الديوان كمصدر للمعلومات الطازجة والأكثر صدقية، وكان الوعي السياسي العام متقدماً إلى ما هو أبعد مدى من المستوى الثقافي للشعب بوجه عام وكانت أكتويته من الأميين، وهذا ما جعل الحاجة المباشرة إلى الصحف قليلة نوعاً ما<sup>(٢٠)</sup>.

كانت مساهمة العائلات المهيمنة في الحي هامة في الحياة المدنية السياسية، فقد كانوا فاعلين في تعبئة القوى المحلية للاحتجاج على الحكومة ومقاومتها أو لدعمها إذ يقيمون الاجتماعات في الساحات العامة والمقاهي والمسارح والحدائق، ويقدمون مطالب متداولة ويقاطعون الانتخابات والامتيازات والبضائع الأجنبية أيضاً، ويغلقون الأسواق الكبرى ويجمعون الأموال وينشرون أخباراً سياسية ويقسمون نبض المدينة حيال (البكوات) (أعطيت

هذه التسمية للقيادات القومية أثناء الانتداب<sup>(٢١)</sup> وقد لعبت تلك العائلات الوجيهة تقليدياً دور الحامي والسمسار متدخلة لصالح زبائنها لدى الحكومة أو متوسطة في نزاعاتهم الشخصية وقد ضمنت الإخلاص والدعم بفضل تقديم خدمات إلى جيرانها وأصدقائها كما خلقت لنفسها بالمقابل استقراراً مفيداً في الحي . وكان وصولها إلى الدولة يتوقف على قدرتها ورغبتها في الحفاظ على السلام الاجتماعي الذي يتوقف بدوره على درجة استقلال نفوذها في المجتمع المحلي وكانت الرعاية مصدر هذا النفوذ المستقل<sup>(٢٢)</sup> .

ولقد تضاعف عدد سكان دمشق تقريباً في العقدين اللذين أعقبا الاحتلال الفرنسي لسوريا عام ١٩٢٠ ، فبدأت الأحياء القديمة تفقد ألفتها ودفاها وتعطل أنظمة تساندها العاطفي . وأصبحت مكتظة وبلا سمة شخصية بصورة متزايدة بسبب هجرة لاسابق لها لفلاحين وقيائل قدموا من المناطق الخارجية ، وبسبب شروط صحية حسنة وتسهيلات قللت من نسبة الوفيات بين الأطفال<sup>(٢٣)</sup> واختل ميزان القوى الدقيق في الأحياء ، وأسهم ضغط التزايد السكاني في إبطال مراكز نفوذ العائلات الوجيهة ، التي وجدت أن من الصعب باطراد أن تستوعب . تزايد أعداد القادمين الجدد إلى دمشق في شبكاتها الشخصية ، وأصبحت الرعاية عملية أكثر تعقيداً وموضع تنافس شديد مما جعل عدداً من العائلات الوجيهة عاجزة عن الاستمرار في ممارستها بصورة مرضية ، وإذ شعرت بعض العائلات الغنية بأنها محاصرة بصورة متزايدة ومهددة بتغيير ملامح أحيائها وخاصة بانعدام متزايد لأي واجهة لها ، فقد غادرت أحياءها القديمة إلى الضواحي الجديدة القائمة بين الحدائق إلى الشمال الغربي من المدينة<sup>(٢٤)</sup> .

وبما أسهم في هذا الهروب أثناء الانتداب اتساع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين الطبقة العليا ذات الثقافة الحديثة والمظهر الأوروبي وكذلك الطبقة الوسطى — العليا اللتين أنتجتا القيادة المدنية وبين الجمهور الأمي ذي الروابط التقليدية . وقد ساعدت التغيرات البنيوية الحارقة التي حصلت في القرن التاسع عشر على تمزيق نظام الرعاية وخلقت بدلاً منها بنية طبقية متباينة بصورة مطردة وعندما أصبح التمايز الطبقي أكثر وضوحاً وجدت الطبقات الغنية والمتأورة سبباً لتناؤى نفسها عن الطبقات الشعبية وكانت الطريقة الوحيدة البسيطة هي الخروج من أحياء أسلافهم إلى ضواحي دمشق الأكثر نظافة وأماناً والأعظم اتساعاً وكانت العائلات الوجيهة المسلمة التي ارتبطت مصالحها بسلطات الانتداب أو بالمشاريع التجارية الأوروبية بين أول المغادرين وقد فعلوا ذلك عندما لم يعد نفوذهم السياسي متوقفاً على بناء شبكات الرعاية والحفاظ عليها في الأحياء الشعبية .

وثمة عامل عَجَل ذلك الانتقال وهو عدم الملاءمة المتزايدة لبيت الأجداد ذي الباحة الداخلية في الحي القديم<sup>(٢٥)</sup> فقد أصبح مع الزمن غير قادر على التلاؤم مع التغيرات التي حدثت في بنية الأسرة من الطبقة العليا وتوجهاتها ففي غضون جيلين أو ثلاثة (أي في بداية القرن العشرين) تطورت فروع اقتصادية متميزة في الأسرة الواسعة أو العشيرة وتأسست في داخلها تراتبية في السلطة والنفوذ وانبثقت فروع منافسة<sup>(٢٦)</sup> وقد أثر الأعضاء الأغنياء الانتقال إلى بيوتهم الخاصة المصممة على النمط الأوروبي والتي تعكس التماذج الجديدة للعلاقات الاجتماعية بين الأجيال وبين الجنسين، وكان توفر المساحات في بساتين شمال غربي المدينة يتناسب بصورة مثالية مع حاجاتهم.

أضف إلى ذلك أن التحسن التقني جلب فوائد جديدة للمحفظون كالماء الجاري والوسائل الصحية الأخرى التي لم يكن تركيبها سهلاً في البيوت القديمة وكانت الطرق المرصوفة في الوقت ذاته والسيارات ذات المحرك قد جعلت مركز المدينة على صلة قريبة معقولة بالمناطق البعيدة.

ولم يكن في مصلحة كل العائلات الغنية أن تقوم بحركة انتقال كهذه، فقد وجدت العائلات التي تملك الأراضي ومنطقة البساتين التي قدر لها أن تصبح دمشق الحديثة أن لها فائدة متميزة ومصلحة في الانتقال إلا أن العامل الحاسم كان مصدر غنى العائلة، وكان الكثيرون قادرين على مواجهة متطلبات الانتقال المالية ولكنهم لم يكونوا قادرين على ترك المكان بسبب مصدر رزقهم فالتجار الذين تعتمد مشروعاتهم مثلاً على حضورهم اليومي في مركز المدينة لم يكونوا قادرين على المخاطرة بالانتقال.

وعلى النقيض من ذلك فالعائلات التي تعيش من مزارعها ومن عائد إيجارات لها في المدينة (والتي لا تحتاج إلا إلى القليل من الاحتكاك اليومي بمركز المدينة التجاري القديم) تستطيع أن تستمتع براحة الحياة في الضاحية، كما كان التجار في المهن التقليدية الذين لم يرتبطوا مباشرة بالمصالح التجارية الأوروبية ومن الذين لم يكتسبوا تعليماً حديثاً، وبهجرة عثمانية أو ذوقاً أوروبياً والذين كانوا بعد ذلك بمعزل عن العائلات الإقطاعية البيروقراطية الغائبة عن أملاكها والتي خدمت الدولة العثمانية كأرستقراطية رفيعة جاهزة للخدمة<sup>(٢٧)</sup> وكانت العائلات المسلمة التجارية تنزع إلى التمسك بالروابط التقليدية وبالتالي بروابط الحي في حين كانت الفئة الكوسموبوليتية (ممن لا يشعرون بالانتماء) ذات المظهر الخارجي البراق والموقف الجديد حيال علاقات الملكية والتي اكتسبت حديثاً الذوق الأوروبي في الملابس وأدوات التسلية تشجع العلاقات الاجتماعية الصحيحة مع العائلات التجارية الغنية جداً التي تتكلف



الحدادة وحسب ثم مع أفراد من الطبقة الوسطى المتعلمة الصاعدة وقد شجعت النزعة  
الحصرية الاجتماعية والثقافية أعضاء هذه الطبقة على العيش معاً بمعزل عن بقية المجتمع  
المدني (٢٨)

وفي منتصف الثلاثينيات لم تكن أعداد من العائلات الكبيرة التي كانت متعاونة مع  
الفرنسيين هي وحدها التي غادرت أحياء الأسلاف بل إن ثمانية من عشرة من القادة الوطنيين  
الرئيسيين قد حذوا حذوهم، وانتقل معظمهم إلى الضواحي الشمالية الغربية، فقد غادر  
جميل مردم مهندس الاستراتيجية الوطنية في الثلاثينيات منطقة سوق الحميدية حيث كان  
قصر آل مردم بك، كما أن شكري القوتلي ولطفي الحفار التاجر الوحيد في صفوف القادة  
غادرا حي الشاغور الشعبي. واستمر كل من فخري البارودي ونسيب البكري وحدهما في  
إقامتهما الثابتة في حييهما، وكان البارودي يسكن القنوات الذي ظل حياً مريحاً جداً لساكنيه  
وكان موقعه ملائماً لمشروعاته السياسية والاقتصادية أما البكري فظل في المدينة القديمة  
ليخدم شبكة صلاته الشخصية التي كانت تضم رؤساء الحي الشعبيين ومجاهدي الثورة  
الكبرى عام ١٩٢٥ (٢٩).

وعلى العكس من أولئك الوجهاء الذين تعاونوا مع الفرنسيين فإن معظم القادة  
الوطنيين ذوي النفوذ كانوا حريصين على عدم انقطاع الروابط مع الأحياء الشعبية وقد احتفظوا  
بعدد كبير من الأتباع الشخصيين من جميع الطبقات وحتى من طوائف مختلفة، إلا أن  
حضورهم الشخصي أصبح أقل تواتراً على كل حال، أما في أوقات الانتخابات وفي الأعياد  
والمناسبات التذكارية الأخرى كالذكرى السنوية ليوم ميلون أو ذكرى المولد النبوي فكان  
جميل مردم وشكري القوتلي يتواجدان دائماً في وسط الجمهور في الأحياء القديمة حيث كانوا  
يفتحون الأبواب الخارجية الفسيحة في بيت أسرهم للأعوان والمهثيين وكان الزعماء الوطنيون  
يعتبرون أحياء أسلافهم مقر إقامة دائم لهم، وفي الانتخابات التمهيدية كانت أسماءهم موجودة  
في لوائح تلك الأحياء لأن بيوتهم الجديدة في الضواحي لم يكن موقعها ملائماً وأحياناً لم يكن  
الوصول إليها سهلاً، ولهذا كان من الضروري الاحتفاظ ببيوتهم الأصلية لغايات اجتماعية  
وسياسية (٣٠) أما في المناسبات الأقل أهمية فقد كان الزعماء الوطنيون قلماً يحضرون. ومن  
الغريب أن مهمة تنظيم الإضرابات والمظاهرات والمسيرات الوطنية لم تكن تتطلب حضورهم.

وقد تطور أثناء فترة الانتداب تقسيم متنامٍ للعمل داخل الحركة الاستقلالية وخاصة  
بعد فشل الثورة الكبرى التي تبعها قرار النخبة الوطنية بتبني استراتيجية مختلفة ولكنها مريحة  
بصورة واضحة وهي «التعاون المشرف مع الفرنسيين» وقد حظيت هذه الاستراتيجية بتأكيد

كبير عليها في المجال الدبلوماسي ودعمتها إضرابات منسقة بعناية، ومقاطعة ومظاهرات كان هدفها إضعاف الثقة بجماعات الوجهاء المناقسين المتعاونين مع المفروض السامي، وإقناع الفرنسيين بأن الوطنيين وحدهم يجب أن يدعوا لتشكيل حكومة وطنية في سوريا.

قلل إخماد الثورة السورية الكبرى من مصداقية الكفاح الثوري المسلح كاستراتيجية قابلة للحياة فهو لم يقتصر على مجرد الإضرار الكبير بمصالح النخبة الوطنية المادية وحسب بل سبب نزيفاً كبيراً في صفوف الأنصار ولم تعد القيادة الوطنية تبحث بعد ذلك عن قلب نظام الحكم الفرنسي مباشرة بل صارت تريد شيئاً أقل من ذلك وهو تعديل النظام القائم والتخفيف التدريجي من السيطرة الفرنسية وقد سعى الوطنيون في سبيل بقائهم إلى إيجاد علاقات أكثر مرونة مع الفرنسيين وفي أثناء ذلك رحبت المفوضية الفرنسية العليا بهذه الاستراتيجية الجديدة<sup>(٣١)</sup> وشجعته تحت ضغط من باريس لتطوير سياسة ثابتة في سوريا أقل عدوانية وإمبريالية.

نظم القادة الوطنيون في سوريا أنفسهم بعد إخماد الثورة الكبرى عام ١٩٢٧ في المدن السورية الكبرى في منظمة سياسية جديدة هي «الكتلة الوطنية» ولم تكن الكتلة في كل مدينة، حزباً موحداً أو قوي الاندماج بل كانت تحالفاً بين قادة وطنيين ومدنيين ذوي عقلية متشابهة وكل منهم يرأس جماعة مستقلة يستفاد منها في القضية العامة وهي الاستقلال الوطني<sup>(٣٢)</sup> وفي فترة الانتداب ساعدت مجموعة مؤلفة من عناصر قادمة من قطاعات اجتماعية تقليدية وحديثة على تقوية تلك الجماعات السياسية، ومع أن الخطوط بين الأقسام التقليدية والحديثة كانت مبهمة في الغالب لأن المجتمع المدني كان يتطور تدريجياً وبصورة متفاوتة إلا أن ثمة أمر واضح التميز وهو أن دعم القطاعات الاجتماعية التقليدية لم يكن ناجماً عن اعتبارات عقائدية بالقدر نفسه الذي كان يميز دعم القطاعات الحديثة، وكان زعيم الكتلة في حيه الخاص به يبنى شبكة شخصية من العلاقات ويقربها باستخدام غناه الموروث وعلاقات العائلة ليستجلب منافع هامة وخدمات لعدد كبير من الأفراد الملتصين إلى طبقات أدنى من طبقته، وعلى الرغم من أن عملية الاستقطاب الطبقي كانت مستمرة ومن ثم وجود فرصة للصراع الطبقي إلا أن المجتمع في الأحياء الشعبية كان لا يزال منظماً بحسب علاقات التبعية الشخصية ففي قمة الهرم الاجتماعي كانت توجد العائلات الإقطاعية الكبرى المدنية مثل عائلة مردم بك والقوتلي والبارودي والبكري والغزي والتي انبثقت منها القيادة الوطنية في دمشق خصوصاً رجال الكتلة الوطنية وهي أكبر تحالف سياسي فعال في عهد الانتداب.

ولما كان رؤساء الكتلة الوطنية قد انهمكوا تدريجياً بالمساومات الدبلوماسية في قمة

خدمات لا تقدر بثمن إلى الحركة الوطنية . وقد ضعفت على وجه العموم مصالح المؤسسات الدينية ونفوذها لأجيال متعددة وذلك بسبب سيطرة الحكومة المتزايدة على معاهدها وبسبب تغير المناخ الثقافي تغيراً كبيراً وبدأت الأفكار الموروثة تاريخياً التي كانت حكرًا على العلماء تفقد نفوذها مع وجود نخب مثقفة كما أن النشاطات التقليدية للعلماء كمفسرين للقانون ( الشريعة ) وكمربين وقادة للطرق الصوفية تضاءلت قيمتها الاجتماعية .

وأخذت الأهمية المتعلقة بالوظائف في المعاهد الدينية تقل تدريجياً إذ أن الثروة الكبيرة والقوة والمنزلة الرفيعة أخذت تتركز عند أولئك الأفراد في الفروع الإدارية الحديثة وإلى حد كبير عند مالكي الأراضي . وليس المقصد أن نوحى بأن التضامن الديني بين العرب قد تلاشى ، بل إنه استمر إلى جانب ولغات أخرى للأسرة والقبيلة والجماعة العرقية أو الطائفية والجيران والقرية ، إلا أن كل هذه الروابط واجهت تحدياً بظهور ولغات جديدة مثل بروز القومية العلمانية التي رافقت التغيرات البنيوية العامة التي بدأت في القرن التاسع عشر (٢٠) . لقد عانى القادة الدينيون إذلالاً كبيراً في عهد الفرنسيين الذين حاولوا كسلطة مسيحية أن يفرضوا إشرافاً مباشراً على المؤسسات الدينية كالأوقاف التي كانت توفر في الغالب حصصاً رئيسية من دخلها ويضاف إلى الإضرار بمصالحهم جهود الفرنسيين للإضرار بتأثير الإسلام وذلك بتقليل مكانته إلى وضع يصبح فيه ديناً بين أديان أخرى ، وقد ساندت المؤسسات الدينية المحاصرة التي ضُيق عليها الخناق وتحول قادتها من معلمين وقضاة في منزلة رفيعة إلى واعظين في المساجد المحلية ساندت مقاومة السيطرة الأجنبية في سوريا .

وعلى الرغم من أن تأثير الدين ومنزلة القادة الدينيين قد ضعفت إلا أن هؤلاء الأفراد لم يفقدوا قدرتهم على تشكيل رأي عام بين الأميين وغير المتعلمين في الأحياء الشعبية ، واستمر المسجد بالنسبة لمعظم سكان المدينة في كونه مؤسسة مركزية في حياتهم يتيح للواعظين فرصة الإقناع بمقاومة الفرنسيين والدفاع عن المجتمع التقليدي بعبارات دينية ، وكانت الوطنية في نظر جمهور الشعب لا تزال مجرد كلمة ترمز إلى الدفاع عن الإسلام ضد العدوان الأجنبي على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها الوطنيون العلمانيون بمن فيهم قادة الكتلة الوطنية لمزج المضمون الإسلامي بالعقيدة الوطنية ، ويقدر مازل الإسلام مسيطراً على عقول عامة الناس ظل القادة الدينيون قادرين على تدعيم مواقفهم الخاصة كحراس للإيمان والثقافة فضلاً عن الأمة (٢١) .

على الرغم من أن التجار الأغنياء والأئمة كانوا يجندون الأتباع ويمولون النشاطات الوطنية المختلفة ويساعدون في تنظيم أحيائهم والأسواق على أساس سياسي فلم تكن أي

المناورات السياسية فقد كانوا مجبرين على ترك المهام اليومية مثل تنظيم وبقاء شبكة الرعاية منظومتهم للرعاية إلى أفراد من عائلاتهم أو كنية شخصيين لديهم وإلى شخصيات قديرة أخرى تدور في فلكهم السياسي، وبكلمات أخرى، بدأ قادة الكتلة يتأون بأنفسهم اجتماعياً وطبيعياً عن مركز المدينة ويلجأون إلى وسطاء آخرين ممن هم أكثر ملائمة للمحافظة على الاتصالات وجهاً لوجه وتقديم الفوائد المادية والخدمات التي يدعم بها قائد شبكته الشخصية، وكان التجار المقتدرون والقادة الدينيون في الحلي هم الوسطاء الطبيعيون.

ساند التجار والأثمة في الأحياء الشعبية الكتلة الوطنية لأسباب عديدة كان أبرزها اعتقادهم بأن الحكم الأجنبي أول أسباب محتهم التي يبدو أن لانهاية لها. وقد فرض الفرنسيون أنظمة مصرفية وضريبية تتعارض مع المنافع المالية للبورجوازية التجارية المسلمة وأدى تقسيم سوريا الكبرى إلى خسائر فادحة للتجارة والصناعة ولم يكن الفرنسيون راغبين ولا قادرين على السماح للتجار والصناعيين بالتفاذ إلى رأس المال الأجنبي وذلك بإعطائهم منافذ قليلة للاستثمار. وكان كثيرون منهم إن لم يكن كلهم<sup>(٣٢)</sup> ينظرون إلى الفرنسيين كملصوص يسرقون ثروة سوريا الوطنية وكعائق رئيسي أمام التطور الاقتصادي، وفي الوقت ذاته كانت الشرائع العليا من البورجوازية التجارية المسلمة مندجة بقوة بطيعة ملاك الأراضي في العاصمة السورية حيث برز منها أكثر قادة الكتلة الوطنية، وقد حافظوا على صلاتهم الاجتماعية والمالية من خلال الزواج والصفقات المشتركة، وكان التجار يقدمون القروض للملاكين ويتولون غالباً توزيع محاصيلهم وكانوا يستجيبون على الفور بوجه عام لنداءات الكتلة من أجل الإضراب أو المقاطعة وكانت الاستراتيجية الجديدة التي طورتها الكتلة الوطنية بعد الثورة بتأكيدها على الدبلوماسية الصبورة تروق للبورجوازية التجارية التي عانت محناً مالية كبيرة أثناء الثورة وأصبحت تخشى من إضراب سياسي مستمر. وكان لدى طبقات التجار سبب لدعم الأساليب الجديدة للكتلة التي لن تلجأ إلى المجابهة الضيقة أو الثورة على مستوى شامل مرة أخرى إلا إذا أثبت الفرنسيون أنهم متصلبون تماماً وأوصدوا عمداً كل منفذ إلى المفوض السامي.

ومع أن العائلات التجارية ساندت الكتلة الوطنية بالأموال وشبكة علاقاتهم الشخصية مع الحرفيين. إلا أن أصحاب الحوانيت الصغيرة والبائعين المتجولين في الأحياء والأسواق قلما أصبحوا أعضاء منظمين في الكتلة أو في أي منظمة وطنية أخرى. وكانت مشاركتهم في الأعمال السياسية الوطنية تتم عبر مشاركتهم الشخصية مع القادة الوطنيين كأفراد<sup>(٣٣)</sup>، كما قدم القادة الدينيون في دمشق، وينتمي عدد منهم إلى عائلات تجارية،

مجموعة منها قادرة على إظهار تحد لسيطرة الكتلة الوطنية على العمل الوطني أو لهيمتها على السياسة المحلية أثناء فترة الانتداب وحيث أن التجار والأثمة ظلوا متعلقين بحياة الحي المغلقة ويمكن السوق والمسجد ولا يملكون إلا فرصة نادرة أو غير موجودة للانطلاق من هذه البيئة المقيدة وأن القيادة الوطنية كانت قادرة على تكريس انتباهها الدائب للعمل السياسي بأوسع مقاييسه .

لأن كثيراً من القادة الوطنيين كانوا يستطيعون العيش من إيجار أراضيهم التي جمعها عائلاتهم فلم يكونوا بحاجة إلى السعي إلى وظيفة تشغل وقتهم . وفي زمن الانتداب برزت طبقة من السياسيين المحترفين في دمشق والمدن السورية الأخرى .

إن النخبة الوطنية المتحدرة من عائلات غنية ذات تاريخ طويل من الخدمة الإدارية وتنشئة عامة وتربية ، ولها تجارب سياسية غنية ، كانت (وحدتها تقريباً) المؤهلة لتمثيل دمشق في قمة العمل السياسي ، وهكذا استمر المجتمع المدني يرى في هؤلاء الأفراد قادة طبيعيين « لمعارضة الفرنسيين ، وأصبحوا يتوقعون استمرار المساندة من قبل التجارة والمؤسسة الدينية .

وقد عزز التجار والأثمة منزلتهم الشخصية بمشاركتهم للرؤساء الوطنيين لكن هذا التعزيز وحده لم يكن كافياً ليؤكد إخلاصهم على المدى الطويل فقد كان من المتوقع أن القائد الوطني عندما يصل ذات يوم إلى منصب حكومي رفيع فلا بد أن يكافئ أتباعه . وهكذا فالولاء يصبح مقروناً بمعركة أن رد الجميل يكون على شكل اتصالات حكومية ، وإجازات ووظائف في الإدارة المركزية والبلدية وبناء جوامع جديدة وطرق مرصوفة ونظام أسيق ، وتسهيلات أخرى يمكن توقعها على المدى الطويل .

كانت هناك منافسة ضارية بين الوطنيين للوصول إلى الفرنسيين فهذا الوصول وحده يعطي للزعيم سيطرة على مكاتب الحكومة والخدمات وذلك هو أكثر أشكال الرعاية قيمة ، وكانت المنافسة على شبكات الأتباع بالضراوة نفسها لأن هذه الشبكات هي التي تثبت قوة الزعيم المحلية وتجعله شخصاً لا بد منه في نظر الفرنسيين ، كانت المنافسة في كلا الميدانين متداخلة بشكل لا انفصام له ويتوقف كل نجاح في أحدهما على النجاح في الآخر .

## القضايا

عرفت الأحياء وجهاً من الوجوه التي أتاحت للقائد الوطني حذاً قاطعاً في المنافسة على الأتباع أثناء الانتداب وهو زعيم العصاة المحلي أو القبضاي (وجمه قبضايات) أو ما يسمى في لهجة دمشق المحلية الزكركي<sup>(٣٧)</sup> (بتشديد الزاي وتسكين الراء) .

لم يكن ثمة فرد على الأرجح في الحي كله ذو نفوذ مستقل أقرب إلى الرجال المشتغلين بالقضايا العامة مما كان القَبْضَايُ، الذي هو إلى حد ما شبيه بمؤسسة . وكان لكل حي رجله الخاص ووجوهه التاريخية التي تلقى التمجيد من جيل إلى آخر، وتشكلت مع الأيام صورة مثالية للقبضاي الذي يتصف بأنه قوي شريف يحمي الضعفاء والفقراء وكذلك الأقبليات الدينية ويدعم التقاليد والعادات العربية ويحرس الثقافة الشعبية ويستضيف الغرباء، ورع دائماً وجار طيب<sup>(٢٨)</sup> وقد حجبت هذه الصورة إلى حد بعيد الجانب المظلم للقَبْضَاي ونصرفاته الخجولة وتفضيله للإكراه بالقوة الجسدية وحتى لجرائمه الميئة في سبيل الربح الشخصي . ويفرق الأشخاص العاديون بوضوح بين القَبْضَايَات وبين « الزَّعران » أو قطاع الطرق الذين يفرضون « حَوَة » ( أي يقومون بابتزاز الناس ) في الأحياء والأسواق ، على الرغم من أن ذلك التمييز كان في الواقع غائماً<sup>(٢٩)</sup> .

ربما يكون القَبْضَاي غنياً إلى حد ما آخر الأمر لكن ما يميزه عن أعيان الحي هو أصله الاجتماعي الوضع والنقص العام في تعليمه المدرسي وتفضيله العلني للملابس والعادات التقليدية والمجال الضيق لاهتماماته وصلاته . وكل ما يضيفي عليه منزلة أقل رفعة مما يتمتع به التجار والقادة الدينيون<sup>(٣٠)</sup> . وأفضل مناخ يعيش فيه هو الوسط التقليدي بما فيه من اكتفاء ذاتي وحياة داخلية مغلقة واهتمامات ضيقة محددة، فهناك تدعو الحاجة إليه لتقديم الحماية الجسدية من القوى المعادية الخارجية، وسلوك السبيل غير القانونية لتسوية الخلافات الشخصية إلا أن القَبْضَاي بدأ يشعر في زمن الانتداب أنه مهدد تحت ضغوط التغيير الذي خلقت حركة التمرد السريعة، ونمو اقتصاد السوق الموجهة، وبروز طبقات جديدة ومؤسسات خارج الأحياء الشعبية، وكانت تلك الفترة مرحلة انتقالية في حياة المدينة السورية وفي تنظيم ووظائف أحيائها، وقد استمر القَبْضَاي يعيش فيها ولكنها لم تعد حياة سهلة .

ويمكن للقَبْضَاي أن يبرز في قيادة الحي بطرق متعددة متنوعة ومن الصعب أن نفصل الأسطورة عن الواقع عندما تتعقب ظهور شخص قوي مفرد، ومن الممكن في النهاية أن ترسم خطى واحد من القَبْضَايَات الأقوياء في أيام الانتداب في دمشق وارتباطه بالكتلة الوطنية ومساهمته في حركة الاستقلال .

يقول أبو علي الكلاوي<sup>(٣١)</sup> أنه ولد في عام ١٨٩٧ في باب الجابية وهو حي شعبي قديم يقع بالقرب من مدخل سوق مدحت باشا ويحتوي على مسجد سنان باشا الجميل ، أصل عائلة الكلاوي غامض ويبدو أنهم كانوا في البداية من سكان الميدان وذلك في وقت ما من بداية القرن التاسع عشر حيث عملوا في نقل القمح من موطن زراعته حوران إلى

المطاحن في الميدان وربما كانوا يتبعون إحدى جماعات بدو الرّولى التي كانت تتجول مع رؤساء عشيرة الرّولى من آل الشعلان قبل الانتداب<sup>(٤٢)</sup>، ويدعى آل الكلاوي أيضاً أنهم ينحدرون من أبي بكر صاحب الرسول وأول الخلفاء وسجلوا أنفسهم في لائحة الأشراف (المتتمين بنسبهم إلى الرسول) على الرغم من أن العائلات الدينية الكبرى في دمشق لم تعترف بادعائهم. وكانت كنية العائلة، حسب قول أبي علي هي البكري أصلاً حتى نهاية القرن التاسع عشر وعندما توفي والده على حين غرة أسقطت العائلة اسم البكري لسبب غير واضح وتبنت بدلاً منه كنية جد أبي علي لأمه، ولم يكن ينظر إلى عائلة الكلاوي أثناء الانتداب على أنهم أعضاء في عائلة البكري الدمشقية الأرستقراطية ولكنهم كانوا منحازين إلى آل البكري على كل حال ولصيقين خاصة بنسب بك (البكري) من الكتلة الوطنية<sup>(٤٣)</sup>.

وكان لأبي علي أخوان أكبر منه وصادف أنه كان أكثر قرباً إلى الأكبر وهو أبو حسن الذي اضطلع بقيادة العائلة بعد وفاة أبيه والذي تربى أبو علي تحت جناحه وتعلم طرق الحلي، ويعزو أبو علي وصوله إلى مركز القضاي إلى عوامل عديدة وكل واحد منها يدل على أنه لم يرث ذلك اللقب، وأحد هذه العوامل قوته البدنية الخاصة التي أبرزها في سن مبكرة على الرغم من بنيته النحيلة، كان شباب باب الجابية والأحياء الأخرى يتخربطون في أشكال من التنافس غير الرسمي تساعد على تهديد السبيل لبروز القضاي. وكان أبو علي على سبيل المثال متفوقاً في المصارعة، كان شبان الحلي يتجمعون على أصوات طبلين في حقل مفتوح أو بستان حيث كانت تقام حلبات التدريب على المصارعة بين أحداث يرتدون سراويل قصيرة من جلد مدبوغ فوق سراويلهم، وفي سن السادسة عشرة كان أبو علي قد اشتهر كأحسن مصارع في حيه<sup>(٤٤)</sup>. وفي هذا السن بدأ أحداث الحلي يتدربون على الفنون الحربية وخصوصاً ألعاب السيف، حيث يتقابل شبان في يد كل منهما سيف طويل ذو قبضة فضية وفي اليد الأخرى ترس معدني صغير، ويلوحان بسيفيهما عبر دوائر مختلفة فوق رأسيهما وحولهما، في حين يوجه كل منهما ضربات إلى ترس خصمه في إيقاع معقد<sup>(٤٥)</sup>. وكل صبي يستطيع استعمال سيفه بمهارة وإبتكار يفوز في المباراة ويطلب من أفضل خمسة فائزين أو ستة تشكيل جماعة، ويصبح من حق هذه الجماعة شرف إحياء كل المناسبات الاستعراضية في الحلي مثل الأعراس واحتفال المولد النبوي<sup>(٤٦)</sup>، وفي يومها كان أبو علي قائد جماعة كهذه من لاعبي السيف وبدأ منذ ذلك الحين يؤسس مجموعة أتباعه.

أما الفروسية فكانت موطن قوة أبي علي الأخرى، فبعد وفاة والده استخدم أخوه أبو حسن علاقاته العائلية مع القبائل البدوية إلى الجنوب من دمشق لتحويل أعمال آل الكلاوي

من النقل إلى تربية الخيل والتجارة بها بالحصّة، وكان مركز نشاطهم الجديد مزرعة صغيرة لاستيلاد الخيول كانت العائلة تملكها وتقع جنوبي الميدان تماماً. ومع الزمن أصبح آل الكلاوي من أكبر تجار الخيول في الشرق العربي وأخذوا يزودون العائلة المالكة في الأردن والعربية السعودية ببقية الوجهاء العرب بالخيول الأصيلة الباذخة وبخيل السباق. ومع مرور الأيام وكان أبو علي قد بلغ العشرين أصبح يعتبر أفضل فارس في حيّه وهي شهرة لم تلبث أن انتشرت عبر دمشق كلها بل وبقية أنحاء سوريا. وفي منتصف الثلاثينيات كان اسطبل الكلاوي للخيول المسومة قد أصبح نقطة جذب في كل استعراض وطني وكان أبو علي دائماً على رأس الفرسان (٤٧).

ساعدت مشروعات عمل ناجحة في جعل أسرة الكلاوي تقفز إلى موقع الشهرة الاجتماعية في باب الجاية وبدأ الجيران يطلبون معروفاً أو مساعدة وفي زمن قصير أسست مجموعة متأسكة من الأنصار والأتباع من بين أكثر سكان الحي فقراً وكان بعضهم أوفياء لأبي علي شخصياً وكانت النتيجة أن أبا علي أصبح قادراً على أن يكون عصائه الخاصة المؤلفة بشكل رئيسي من الشباب العاطلين عن العمل ومن العمال الموسمين.

وفي بداية سنوات العشرينيات، عندما بدأ آل الكلاوي يكدسون الرأسمال أصبحوا قادرين على شراء بناية جميلة كبيرة في قلب حيّهم وتشتمل على بهو خاص للضيافة، كما كان هذا البهو يستخدم كقاعة للمحاكمات غير الرسمية حيث كان الكلاويون الذين أصبحوا الآن موضع ثقة في باب الجاية، يعملون كمدرّاء للعدالة التي تتجاوز القانون، فيحكمون أو يتوسطون في النزاعات بين الأفراد والأسر الذين لم يكونوا راغبين لسبب أو لآخر في اللجوء إلى المحاكم الدينية أو المدنية وكان آل الكلاوي يعيرون البهو للعائلات الفقيرة لإقامة حفلات الأعراس أو لأغراض اجتماعية أخرى وقد أصبح في نهاية الأمر واحداً من أماكن الاجتماع الشبيهة بالديوان. ويزعم أبو علي أنه لم يطلب لاهو ولا إخوته أي مال أو مكافأة مادية أخرى على ضيافتهم وخدماتهم، ولكنهم كانوا يتوقعون الولاء الشخصي لأسرهم التي اكتسبته باعتبار شبكة آل الكلاوي قد اتسعت وأخذ اسم العائلة يذكر بمزيج من الاحترام والخوف.

وكانت إحدى أشهر المظاهر في الحياة المدنية بدمشق «العراضة» وهي استعراض تقليدي يقام في الأحياء للاحتفال ببعض الأحداث الدينية مثل «الطهور» أي الحتان أو العودة من الحج أو المولد النبوي.

وكانت هذه المناسبات تسمح لشباب أحد الأحياء بالتنافس مع شباب جيران لهم في حي آخر في مباريات المصارعة، وألعاب السيف، وسباق الخيل وما شابه ذلك. وكان شرف



الحي في خطر دائماً أثناء هذه الأحداث كما كانت خصومات حول مكان الحركة وحريتها وكان ثمة خصومات دائمة ومعروفة بين بعض الأحياء وأكثرها شهرة ما كان بين سوق ساروجة والصالحية<sup>(٤٨)</sup> وبين الشاغور وباب الجابية . وهي طريقة أخرى استطاع أبو علي الكلاوي بواسطتها تقوية مركزه في الحي إذ كان يقود رجاله الأقوياء في معارك الشوارع ضد عصابات الشاغور .

وفي مطلع القرن العشرين بدأت « المراضات » تتخذ أبعاداً غير دينية وأصبحت سمة لأحداث سياسية كانتخاب أحد النواب ، أو العودة من المنفى أو مناسبة ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ أو الاجتياح الإيطالي لليبيا عام ١٩١١<sup>(٤٩)</sup> وتسارعت عملية التسييس هذه في فترة الانتداب واتخذت شكل التحدي للفرنسيين والمعاونين منهم وصعدت من استمرار الحياة المستقلة في الأحياء وما كانت له أهمية كبيرة أنه يقدر نمو الوعي السياسي في الأحياء تحولت الخصومات العنيفة فيما بينها إلى تحالف الأحياء ضد الفرنسيين وكلما اتسع مدى النشاط السياسي بدأت تبطل حياة الحي الضيقة والمعزولة .

وقد ساعدت ثورة ١٩٢٥ الكبرى على تآكل كثير من الحواجز والخصومات السياسية والاجتماعية بين الأحياء وساعدت على ترابطهم معاً في جبهة مشتركة ضد الفرنسيين ، ولا شك أن كثيراً من قصص البطولات الفردية التي سرعان ما أصبحت جزءاً من التاريخ المحلي والأسطوري للثورة ساعدت كثيراً من الشبان على تعزيز شهرتهم في الأحياء الشعبية من المدينة ومكنتهم من تبوء منزلة القبضي ، والواقع أنه كان هناك تحول ملحوظ عن القبضيات في ذلك الوقت ، بفضل بروز أبطال جدد أثناء الثورة ممن حلوا محل الذين قتلوا . وربما كان أكثر القبضيات احتراماً وتقديراً في أيامه حسن الحزأط ذلك الحارس الليلي في حي الشاغور الذي قاد هجوماً للثوار ضد مراكز الفرنسيين في العاصمة السورية والذي قتلته القوات الفرنسية بعد ذلك<sup>(٥٠)</sup> . وقد سمح غياب بظهور نجم آخر من نجوم الثورة هو محمود خدام السريحة الذي وطد مركزه كأقوى رجل في الشاغور .

واعترف أبو علي الكلاوي بصراحة بعد خمسين سنة من مشاركته في الثورة الكبرى أنها مكنت عائلته من تثبيت موقعها كقبضيات غير منازعين في باب الجابية<sup>(٥١)</sup> . عندما اشتعلت الثورة جهز الكلاوي وعصابته المسلحة حيزهم للانتفاضة ضد الفرنسيين وانضم أبو علي إلى المجموعة النائرة مع نسب البكري الذي كانت عائلته راعية لآل الكلاوي حيناً من الدهر ، وعندما استعاد الفرنسيون السيطرة على معظم أحياء دمشق في تشرين الأول تبع أبو علي قوات البكري إلى بساين الغوطة المحيطة بالعاصمة السورية . وقد أسهمت حادثة معينة

في ذلك الحين بتخليد ذكره في النفوس لأجيال قادمة ، فبعد أن جرح جرحاً خطيراً إثر محاولة قام بها وحيداً لتحرير رفاقه الثوار المسجونين في قلعة دمشق نجح في الهرب على حصانه حيث لجأ إلى أعدائه التقليديين في الشاغور وبعد يومين فقط جند أبو علي الذي أنهكه الضعف ، ولكن تصميمه لا يتثنى ، بعض الرجال من الشاغور وعاد معهم على خيولهم إلى باب الجابية حيث جمع عدداً من الأنصار وعاد إلى الغوطة لينضم إلى عصبة البكري<sup>(٥٢)</sup> .  
ونادراً ما انضم القبضيات ، مثلهم في ذلك مثل كبار التجار وأئمة المساجد المحلية ، إلى الكتلة الوطنية أو أية منظمة سياسية أخرى ، وكان ارتباطهم وولاؤهم بالأحرى بهذا الرئيس أو ذاك من زعماء الكتلة ، أما انتهاء أبو علي الكلاوي فكان إلى نسيب البكري وليس إلى المجلس التنفيذي للكتلة .

كان القبضيات أكثر أهمية إلى حد ما في نظر الآلية السياسية للقائد الوطني في الأحياء من التجار ورجال الدين فقد كانت موارد زعماء الكتلة محدودة وخصوصاً عندما يكونون في السجن أو خارجين لتوهم منه أو في المنفى المؤقت ، حينئذ يتطلب حشد الأتباع والحفاظ عليهم دقة كبيرة . وكان يفضل بوجه عام أن يولي اهتمامه لكسب ودعم أنصار من بين الأسر الغنية في الأحياء وبذلك يصبح واثقاً من قدرته على الحفاظ على اتصالات شخصية منتظمة طوال الوقت ، وعندما بدأ رئيس الكتلة الوطنية بالابتعاد عن حيه الأصلي أخذ يعتمد بصورة متزايدة على وسطاء يقدمون مساعدات وخدمات لجمهور عريض من فقراء الحي الذين ليس لهم أي اتصال مباشر به .

أما التجار الذين حازوا منزلتهم بفضل غناهم وإحسانهم للآخرين وورعهم الديني فكانوا من بين أولئك الوسطاء الذين اضطلعوا بتلك المهمة لمصلحة السياسيين . إلا أن التفاوت الطبقي تطور أثناء الانتداب وأخذ التجار يقللون من اهتمامهم بالفقراء وبمشاكلهم الفردية ، فلم يكن لديهم متسع من الوقت من جهة ولا هم مهيعون تهيئة جيدة لذلك من جهة أخرى ، والإحسان للآخرين بعد كل شيء لا يتطلب احتكاً منظماً مع الطبقات الفقيرة ، كما أن أعضاء من المؤسسة الدينية الإسلامية ابتعدوا كثيراً عن الاتصال بالأشخاص العاديين . وثمة أشخاص آخرون على كل حال ، بمن فيهم الوعاظ في الأحياء الشعبية ازداد تأثيرهم في ذلك الحين بين المعوزين والأميين ، ومع أن أعيان القادة الدينيين والأئمة من الطبقة الفقيرة كانوا يدعمون الرؤساء الوطنيين بصورة عامة إلا أنهم شكلوا جمعيات خيرية أخذت على عاتقها مناهضة التغريب والصبغة العلمانية السياسية ، وفي منتصف الثلاثينيات شكلت تحدياً فعلياً غير مرغوب به لسلطة القيادة الوطنية في الأحياء<sup>(٥٣)</sup> .

والقبضاي على النقيض من ذلك لم يشكل تهديداً كهذا، وقد انحدر من وسط الشعب العادي وكان تحت حماية «البك» وكان في الغالب مديناً له بقروض وخدمات وينقصه على كل حال التعليم والمنزلة وصفات رجل الدولة بحيث لا يقترب من مستوى «البك» في القيادة السياسية، وهكذا ففي حين يتلقى زعيم الكتلة الوطنية المساعدة من سكرتيه الشخصي ومن عائلته وتنظم له شبكة من المحسوبين عليه، يهتم القبضاي بمحيطه ويخدمه عندما يتمكن من ذلك ويكفل مساندته عندما يطلبها «البك»<sup>(٥٤)</sup>.

ومع أن بعض القبضايات كانوا يستطيعون جذب أتباعهم الشخصيين بفضل تقديمهم بعض تلك الخدمات كالتوسط في النزاعات وحماية الجوار وبعض نشاطات الإحسان الصغيرة، فلم يكن لديهم لا السيطرة المباشرة ولا الوصول إلى مصادر مادية عريضة أساسية تسمح لهم ببناء شبكاتهم الخاصة المستقلة التي يتولون رعايتها، وفي التحليل الأخير كانوا مدينين بالفضل للسياسيين في كثير من الوجوه نفسها التي يدين بها الأتباع الآخرون، والاختلاف الوحيد الهام هو أن وسائل القبضاي في تجنيد الأتباع وضبطهم «للبك» تتيح له الوصول المباشر إلى حاشية البك المقربة وخاصة سكرتيه الشخصي وكان القبضاي بهذا الشكل يستطيع أن يعتمد على معاملة مميزة وبعض الامتيازات القليلة أكثر مما يعتمد عليه الأتباع العاديون في محيط شبكة البك<sup>(٥٥)</sup>. ومع ذلك لم يكن مدى التحرك الاجتماعي واسعاً وكان عدد من القبضايات ينجحون في تقوية أنفسهم من خلال علاقاتهم بسادتهم.

كان سكان الحي يستطيعون في أي وقت الرجوع إلى أشخاص متعددين كالقبضايات وكان الحي يستطيع أن يساند أكثر من رجل قوي واحد مع أنه لم يكن من غير الشائع أن ينتمي القبضايات إلى عائلة واحدة فقد كان سكان باب الجابية يرجعون إلى «أولاد الكلاري» وكثيراً ما لجأوا إلى أي واحد من أفراد تلك العائلة، فقد كانت العائلة من خلال علاقاتها هي التي تقدم الحماية والمساعدة إلى الحي، صحيح أن أبو علي صنع لنفسه اسماً وخصوصاً أنه كان وجه العائلة الفوغاني وفارسها الموهوب ومانحها قوتها المحلية إلا أنه يعترف بصراحة أن أخاه الأكبر الذي تلقى بعض التعليم هو الذي كان يتخذ القرارات الرئيسية في العائلة ويسير أعمالها ويتعامل مع سياسي الكتلة الوطنية ومندوبيها وكان أبو علي في الواقع نائباً عن أبي حسن وجاهراً لتنفيذ أوامره، وعندما مات أبو حسن انتقلت قيادة عائلة الكلاري إلى أبي علي (كان أخوه الآخر خليعاً مستهتراً مما قلل من قدره) الذي بدأ بتعليم ولده الأكبر في الحال ليقوم بدور نائب عنه في العائلة<sup>(٥٦)</sup>.

كان جزء من الأسطورة التي تحيط القبضاي أنه لا يأخذ مالاً أبداً لا من السياسيين ولا من وكلائهم، ولا من التجار في الحي في سبيل تنفيذ تعليمات متنوعة كتعبئة شبان الحي من أجل مظاهرة أو دعم إضراب أو مقاطعة. ويعترف أبو علي أن الكتلة قدمت له مالاً في أوقات متعددة وذكر محاولات عديدة قام بها التجار القريون من الكتلة ليدفعوا له في سبيل المحافظة على الاستمرار في الإضراب<sup>(٥٧)</sup> العام سنة ١٩٣٦ وادعى أيضاً، وهو يحاول الدفاع عن صورة القبضاي المثالية، أن القبول بعروض كهذه يسيء إلى شرفه، إلا أنه لم ينكر على أية حال أن بعض القضايا خرقوا هذا القانون المتعلق بالشرف الشخصي والأخلاق بقبولهم أموالاً نقدية ومنافع أخرى لمجرد قيامهم بواجباتهم فبعد أن تسلمت الكتلة الوطنية الحكم عام ١٩٣٦ في أعقاب الإضراب العام والمفاوضات الفرنسية السورية في باريس على المعاهدة، حرص شكري القوتلي ووزير المالية والدفاع الوطني على أن يخصص لمحمود خدام السريحة وهو أشهر قبضاي في دمشق أثناء الثلاثينيات راتب نظامي من أموال الوقف المكرس أصلاً للفقراء في حي الشاغور لقاء خدماته للقوتلي القائد السياسي للحي<sup>(٥٨)</sup>.

وإذا نظرنا إلى المزيج من الموارد التي كانت تغذي أي جهاز سياسي لرعي الكتلة نرى أن الدعم الذي كان يتلقاه أولئك الزعماء من الأحياء لم يكن متساوياً، إذ كان سياسي مثل نسيب البكري يرتبط بعلاقات وثيقة جداً مع عدد من القضايا أمثال آل الكلاوي وعائلة ديب الشيخ من حي العمارة ومع عدد آخر من محاربي الثورة الكبرى التي كان البكري من أشهر وجوهها وكانت له سمعة اجتماعية ودينية محافظة أكثر بكثير مما كان لرفاقه الآخرين (الكومبوليتيين) من زعماء الكتلة، كما كانت للبكري منزلة دينية تدعمه بها أسرته وكان هذا كله يتيح له سهولة الحركة في أوساط جماهير الأحياء الشعبية التقليدية، في حين كان شكري القوتلي وجميل مردم وفخري البارودي (وهم الوجوه الرئيسيون الآخرون للكتلة في دمشق) ذوي تأثير كبير في أحيائهم وخصوصاً بين التجار لكنهم لا يستطيعون الزعم بأن لهم أتباعاً شخصيين كثيرين في الأحياء الأخرى على الرغم من الاحترام الذي يتمتعون به، إلا أنهم على خلاف البكري كانوا يستخدمون كثيراً من الأجهزة السياسية المتنوعة وكان لكل منهم أتباع مهمون في القطاعات الحديثة والمؤسسات بدمشق وخاصة بين الشبان المتعلمين والطبقات الوسطى التي برزت حديثاً<sup>(٥٩)</sup>.

ولم يكن أي من زعماء الكتلة يستطيع الادعاء بأنه يملك نفوذاً كبيراً في الحيين الشعبيين على أطراف دمشق وهما حي الأكراد والميدان، ففي حي الأكراد حيث استمر الولاء القبلي كانت عائلة اليوسف وشعدين الكرديتان لا تزالان تتمتعان بالنفوذ ومع أنهما استعربتا في

عضون القرن التاسع عشر إلا أنهما لم تكونا ترحبان أبداً بالقومية العربية التي مهدد بتمزيق الولاءات العرقية والقبلية التي بنى عليهما إلى حد ما نفوذهما. يضاف إلى ذلك أن الدور الذي لعبته القوات الكردية المساعدة للفرنسيين في قمع الثورة السورية الكبرى أساء إلى العلاقات بين الوطنيين وأكراد دمشق طيلة بقاء الانتداب<sup>(٦١)</sup>.

وفي حي الميدان الطويل الضيق والقليل التجانس اجتماعياً والواقع إلى الجنوب من المدينة كانت مشاكل الكتلة الوطنية ذات نوعية وحجم مختلفين، هنا ولدت التوترات الاجتماعية وتغير أماكن السكن عوامل عدم الاستقرار بفعل الهجرة المتزايدة في الداخل وأبقت القوة السياسية مجزأة. ومع أن حي الميدان على النقيض من حي الأكراد، قد ساهم مساهمة فعالة بالعرف والدم في سبيل الاستقلال (قصفه الفرنسيون بقتال الطائرات مرتين خلال الثورة مما أدى إلى تدمير الحي بكامله تقريباً) فإن عائلات الميدان التي تستطيع الادعاء بوجود نفوذ لها لم تكن وثيقة الارتباط بالكتلة الوطنية، وكان بعضها مثل كبار التجار «الأغوات» من عائلتي سكر والمهايني قد ساعدوا الكتلة الوطنية عندما أرادوا هم وحسب، ولم تكن تربطهم أية روابط قوية بالجهاز السياسي لأي زعيم من الكتلة، وثمة عائلات أخرى كعائلة الحكيم عارضت الكتلة الوطنية وساندت العصبة الرئيسية المنافسة لها والتي كان على رأسها الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الزعيم المرموق للثورة السورية الكبرى<sup>(٦٢)</sup>.

ولن نجد مع ذلك تفسيراً وحيداً لماذا نأى حي الميدان بنفسه عن الكتلة الوطنية، كان واضحاً أن الكتلة لم تكن مهياًة لكي تخفف من تناقضات الميدان الاجتماعية وتحسين حالة الفقر فيه والفساد العام وعدم استقرار السكن وبالتالي دمج وتنظيم سكانه في عمل سياسي. وهذا ماترك المنطقة عرضة للتسييس من قبل قوى ذات وعي اجتماعي كبير تتراوح ما بين الجمعيات الإسلامية الخيرية إلى التنظيمات السياسية الراديكالية الحديثة كالحزب الشيوعي وحزب البعث اللذين يستطيعان أن يقدماً إطاراً أفضل بكثير وأكثر مناسبة وفعالية للاندماج وتعتبر أكثر شمولاً لم يكن سير القمدن السريع في زمن الانتداب مصحوباً بنوع من التصنيع الذي يمكن أن يقدم لذلك العدد المتزايد من العمال غير المهرة الأعمال التي تضعهم ضمن أي شكل من أشكال السيطرة الاجتماعية والسياسية<sup>(٦٣)</sup>.

## أبعد من نطاق الأحياء

على الرغم من بقاء الأحياء الشعبية وحدات هامة في التنظيم السياسي والاجتماعي إلا أن أهميتها في الحركة الاستقلالية تضاعفت بقدر تغير بنيتها الداخلية وعلاقاتها فيما بينها أثناء

فترة الانتداب، فقد نتج عن تقدم الحياة المدنية السياسية نقاط استقطاب جديدة خارج الأحياء تلك هي المؤسسات الجديدة التي كانت منذ بدايتها متطابقة إلى حد كبير مع نشوء الطبقة الوسطى الحرفية التي تقع مصالحها الأساسية خلف نطاق الأحياء وقد تسامت المشاعر المسيطرة ضمن هذه الطبقة من المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين والصحفيين وأعضاء آخرين في مجموعة المثقفين، عن حياة الحي الضيقة، وأصبح ولاؤهم للمدينة، للدولة، للأمة، أكثر مما كان للأسرة والقبيلة والزمرة الطائفية أو الحي.

وقد ظلت أهمية الطبقة الوسطى الجديدة في تطور حركة الاستقلال تتزايد مع الزمن وهي على الرغم من دورها الصميمي في ولادة الحركة القومية العربية في أواخر سنوات الإمبراطورية العثمانية وتواجد أبنائها في كل الجمعيات الوطنية السرية قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، فإن أثرها الفعلي المتميز في الحياة السياسية قد بدأ فعلاً وبصورة واقعية في سنوات الثلاثينيات وحسب، وثمة عوامل عديدة كانت تقف خلف صمودها في ذلك الوقت وترتبط جميعها بالتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع السوري منذ الأيام الأخيرة للعثمانيين. ومن أكثر العوامل أهمية تطور التعليم العلماني الحديث والذي لم يصبح متاحاً للجراتب الاجتماعية الأدنى من الطبقة العليا إلا في فترة الانتداب وساعد انضمام الطبقة الوسطى الحرفية إلى صفوف الحركة الوطنية على انخراط جيل من الأفراد الذين كانوا أكثر شباباً من قيادة الكتلة الوطنية. وفضلاً عن ذلك فإن هذا الجيل لم يكن مثقلاً بآثار التجربة العثمانية وميراثها وكان يملك مستوىً عالياً يفوق مستوى الجيل الأكبر جيل الكتلة الوطنية.

تضاعف عدد المدارس الابتدائية والثانوية في مؤسسات الدولة تقريباً بين سنة ١٩٢٤ و١٩٣٤<sup>(٦٤)</sup> كما اتسعت الجامعة السورية في هذه المرحلة وفتحت أبواب الفرص أمام المثقفين في المدارس العليا وخريجي الجامعة للذهاب إلى فرنسا لمابعة التخصص في دراسات عليا ضمن حقول متنوعة واسعة (وخصوصاً الحقوق والطب وتدريب المعلمين) وقد لعب كل من هذه العوامل بالتأكيد دوراً في توسيع آفاق شبان المدن وفي تحوّل مركز نشاطاتهم إلى خارج الأحياء في اتجاه مؤسسات وثى جديدة. وقد ساعدت هذه المراكز بدورها على استبدال ولاءاتهم التقليدية بولاءات جديدة وبالولاء الأكثر بروزاً للنزعة القومية إلا أن التعليم الحديث مهد الطريق أيضاً لإمكانية الانتقال الاجتماعي وأتاح الوصول إلى منزلة الطبقة الوسطى ولكنه لم يتكفل بالضرورة بمثل دخلها. وقد خلقت هذه التوقعات التي برزت ولم تتحقق قدراً كبيراً من الإحباط والعداوة كان على القادة الوطنيين في سوريا أن يقتنوا مجراها حتى النهايات الخاصة بهما، وبدون ذلك كان لا بد من التضحية بالنفوذ المحتمل ضمن قطاع

الشباب الذي كان يصبح بسرعة أعظم القطاعات حيوية في المجتمع السوري، كما اعترفت الكتلة الوطنية بأن الكوادر المتعلمة الجديدة تحتاج إلى قيادات تستطيع أن تتماثل معها اجتماعياً وثقافياً وعقلياً، أما التجار ورجال الدين الذين تلقوا تعليماً تقليدياً وكذلك قضايات الأحياء الشعبية شبه الأميين فقد كان لزاماً أن يعجز دورهم عن التماثل مع الطبقة المتوسطة المتنامية، وكان لابد من ظهور نسق جديد من القادة أكثر تناغمًا مع حاجاتها وأكثر وعياً لتطلعاتها ويستطيع أن يخدم هؤلاء الشباب المتعلمين.

اكتشفت الكتلة الوطنية في وقت مبكر أن المصدر الرئيسي لهؤلاء الشباب الساخطين المتعلمين في دمشق (وفي المدن الأخرى) كانت منظومة المدارس الحكومية المنتشرة، إذ سرعان ما تجمعوا هنالك معاً وكانوا آفاقاً من التلاميذ الذين يلقيهم معلمون سوريون يومياً أفكاراً وطنية مثالية وكانت النتيجة أنهم ابتعدوا كثيراً عن التأثير التقليدي للأحياء بكل ما فيها من نماذج وعادات بالية عفى عليها الزمن، وقد حررت الحياة المدرسية هؤلاء الشباب مؤقتاً من مآزق التزاماتهم العائلية والبحث عن عمل<sup>(١٥)</sup> وربما كان نمو وعيهم السياسي المتزايد بالإضافة إلى اندفاع الشباب وعدم التيبس يكمن وراء مساندتهم الكبيرة للكتلة الوطنية، وكل ما كان مطلوباً بعض القوة لكبح طاقاتهم المطلقة العنان.

ولم يطل الأمر بالكتلة الوطنية بعد تأسيسها حتى بدأت تولي انتباهها إلى تطوير جناح شاب من بين طلاب المدارس العليا والجامعة، وفي عام ١٩٢٩ ولدت تلك المنظمة التي سميت «الشباب الوطني» وكانت القوة الدافعة وراء إنشائها تتمثل في فخري البارودي، الذي كان في الغالب وراء كل المشاريع التجديدية التي عمدت إليها الكتلة، وقد نشأ اهتمامه بالشباب المتعلم من مصادر متنوعة إذ مكّنه اطلاعه الثقافي الواسع في مجال الآداب والفنون والموسيقى العربية من البقاء على اتصال وثيق بالتيارات الثقافية الرئيسية والأنماط التي اجتذبت الشباب فيما بين الحريين، كما أتاح له ميراثه الشخصي الذي يشتمل على عائدات كبيرة من مزارع عائلته حول دمشق أن يقدم الرعاية للصحفيين الشباب الموهوبين والشعراء والموسيقيين الذين شجعهم على التردد إلى بيته الكبير في القنوات ولم يكن أمراً مفاجئاً أنه فضل أن يصرف معظم وقته يثقّف الشباب والمتعلمين والموهوبين بدلاً من بناء علاقات مع القضايات كما فعل ابن عمه وخصمه الكبير في الكتلة الوطنية نسيب البكري، ولم يكن البارودي محافظاً ولا متصلباً كالبكري ومع أنه كان واعياً للعادات العربية إلا أنه كان متميزاً باختياريه لما يراه جديراً بالبقاء منها ولا شك أنه كان سياسياً يملك نظرة إلى المستقبل بقدر ما يملك من الماضي<sup>(١٦)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك حدثت بيئة البارودي المباشرة من ظروف تصميمه على تثقيف الشبان المتعلمين إذ كان حي القنوت يزخر بالعائلات المسلمة من الطبقة العليا ومن المتوسطة العليا، مثل عائلته استطاعت أن تقدم لأولادها أحسن تعليم محلي متاح آنذاك بالعربية، ويبدو أن البارودي كان يملك انطباعاً قوياً عن شبان حيّه وخصوصاً عن وعيهم السياسي والاجتماعي وكان ينظر بأمل كبير إلى الجيل القادم من القادة ولكنه كان يشعر أيضاً أن من المحتم على جيله أن يطور مواهب ويوجه طاقات الشبان والمتعلمين ممن نشأوا قسراً في زمن السيطرة الأجنبية الذي يمتلئ بالتوتر والاضطراب.

وكان لابد للكتلة الوطنية في رأي البارودي أن تلعب دوراً هاماً موازياً للنظام التعليمي، يقوم على تطوير وتنقية الوعي الوطني لدى الشباب السوريين.

وقد بدأ البارودي بعد الثورة الكبرى مباشرة، بتكريس أعظم الانتباه إلى مسألة تشكيل منظمة شباب مرتبطة بالكتلة الوطنية، وفي الوقت ذاته كانت الجهود تبذل لتعبئة الطلاب في المدارس الحكومية وخصوصاً في مدرسة «التجهيز» وهي المدرسة الحكومية الكبرى في دمشق<sup>(٦٧)</sup> وكان الوجه البارز في هذه النشاطات محمود البيروتي وهو رجل لما يبلغ الثلاثين اكتسب سمعة كبيرة في دمشق إذ أنه قاد مظاهرات عديدة هامة واضرابات، كل ذلك بفضل مجموعة صغيرة من طلابه في الحلقة الإعدادية وفي المدرسة العليا.

ولد البيروتي عام ١٩٠٣ ابناً لموظف صغير في بلدية دمشق، يسكن في حي سوق ساروجة، وانتمى إلى جيل جديد من الوطنيين وكان يتطلع وهو في سن مبكرة إلى الانخراط في السلك العسكري وعندما أنهى تعليمه الابتدائي انتظم في الكلية الحربية وتخرج قبيل الاحتلال الفرنسي مباشرة عام ١٩٢٠ ومع أن البيروتي أصبح ملازماً ثانياً إلا أنه لم يكن راغباً في التعاون مع السلطات العسكرية الفرنسية، وانضم بدلاً من ذلك إلى مجموعة من أصدقاء الدراسة الحميمين قامت بنشاطات سياسية سرية ضد الفرنسيين تم الكشف عنها سريعاً ولجأ البيروتي إلى عمان تجنباً للاعتقال وهناك حاول أن يصبح ضابطاً في جيش الأمير عبد الله ولكنه اكتشف أن سجله في دمشق ورغبته في علاقات مميزة لم يؤهله لذلك، ومن حسن حظه أنه استطاع العودة إلى دمشق بعد أن أصدر الفرنسيون عفوهم العام سنة ١٩٢١. وفي هذه الأثناء كان البيروتي قد بلغ درجة عالية من الوعي السياسي كان يعزوها إلى العوائق التي اعترضت عمله وإلى المثل العليا التي غرسها في نفسه معلمه في الكلية الحربية «نزهة



المملوك» وهو ضابط في استنبول يتولى التدريب في الجيش قُدِّر له أن يلعب دوراً سياسياً في تنظيم الجناح شبه العسكري للكتلة الوطنية في منتصف الثلاثينيات<sup>(٦٨)</sup>.

وقد غرَّ البيروتي مثل الكثيرين من شباب جيله الذين تحطمت أحلامهم بفعل التشنجات السياسية التي هزت سوريا، عن خيبة أمل عميقة من افتقار دمشق إلى القيادة السياسية الفعالة، ثم انتعشت آماله إلى حين عندما تأسست جمعية اليد الحديدية عام ١٩٢٢ تحت قيادة الدكتور الشهبندر، لكن آماله تبددت أخيراً في السنة نفسها عندما حطم الفرنسيون منظمة اليد الحديدية واعتقلوا قيادتها ونفذوها آخر الأمر، وكان بين الشباب العديدين الذين أمضوا السنتين التاليتين رهن الاعتقال مع القيادة الوطنية، وقرر البيروتي بعد إطلاق سراحه أن يستأنف تعليمه فانتسب إلى كلية الحقوق بدمشق إلا أن اندلاع الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ عطل دراسته وأدت به مشاركته في الثورة إلى قضاء فترة قصيرة في السجن، وإذ خيبت حصيلة الثورة أمله قرر أن يستكمل دراساته واختار العمل في التجارة، وأسس بفضل مساهمة عائلية صغيرة مخزناً للتوفوتيه Novelty في شارع رامي على مقربة من السراي (مقر المفوض السامي الفرنسي) ومن ساحة المرجة وكان موقعه مناسباً جداً إذ أن معظم المظاهرات الوطنية خلال فترة الانتداب كانت تتمحور حول السراي، وأضاف البيروتي إلى مخزنه كي يجتذب الطلاب مكتبة صغيرة في الطابق الثاني وفي فترة زمنية قصيرة جداً أصبح مكاناً شعبياً يجتمع فيه الناس، كما أن موقعه بعيداً عن الأحياء أتاح للطلاب درجة من الحرية بعيداً عن رقابة الأسرة وعن الوجوه الدينية التقليدية وعن القضايات.

وبدا البيروتي أخيراً في تشجيع مجموعات صغيرة من الطلاب على الاجتماع في مخزنه بعد نهاية الدوام الرسمي حيث يلتقون بطلاب من الجامعة أكبر سناً وخصوصاً من كلية الحقوق، وكانوا يستمعون إلى مناقشات في القضايا السياسية الهامة ويتحدثون عن مشاكل عامة ويقرؤون الصحف والمراسيم التي كانت تصدرها المفوضية العليا، وفي هذه الاجتماعات وقيادة البيروتي كانت تدبر أعمال سياسية متنوعة وفي أواخر العشرينيات أصبح مخزنه نقطة انطلاق لمظاهرات الطلبة وإذ كانت السراي قريبة منه فلم يكن المحتجون مضطرين للذهاب بعيداً كي يُسمِعوا رأيهم.

وعندما تزايد تلامذة البيروتي بعد كل نشاط سياسي يولد في شارع رامي شعر بحاجة عظيمة لتقديم بعض التنظيم إليهم، وقد شكل البيروتي بالاشتراك مع طالب نشيط في كلية الطب من حي الميدان هو مدحة البيطار فريقاً كشافياً خاصاً أوائل عام ١٩٢٩ وأطلقا عليه اسم الكشاف الأموي وكان كثير من زوار مخزنه الشباب من أوائل أعضاء هذا الفريق، ذلك أن

البيروتي كان متأثراً بروح التضامن السائدة في فريق كشفي للصبيان في دمشق هو فريق الغوطة إلا أن قادته رفضوا إشراك الفريق في نشاطات سياسية .

تلقى فخري البارودي أخبار هذه التطورات بابتهاج وكان قد بدأ يسمع أموراً سارة عن نشاطات البيروتي بين الطلاب وفرح خصوصاً برغبة البيروتي في تسييس الحركة الكشفية ولم يلبث البارودي أن وجه دعوات شخصية إلى البيروتي وتلامذته عبر أحد أتباعه وهو طالب شاب في كلية الحقوق من حي القنوت اسمه خالد الشلق ، وسرعان ما تطورت علاقة وثيقة بين البيروتي والبارودي وبدأ الأول يحدد فوائد هذه الرعاية . وبتشجيع من البارودي أسس البيروتي بمساعدة خالد الشلق « الشباب الوطني » قبل نهاية العقد واضعاً إياه تحت مسؤولية الكتلة الوطنية مباشرة<sup>(٦٩)</sup> .

وقد لمع نجم البيروتي من خلال علاقته بالكتلة الوطنية واحتكر بالفعل قيادة الشباب الوطني في دمشق حتى منتصف الثلاثينيات وعندها قرر حماه في الكتلة أن منظمته بحاجة ماسة إلى وجه جديد أكثر جاذبية ، في ذلك الحين كانت منظمات سياسية منافسة يقودها جيل جديد من الوطنيين المتطرفين تزامن على كسب الأعداد المتزايدة من الطلاب الساخطين في دمشق والمدن الأخرى ولم يكن البيروتي مؤهلاً لهذه المنافسة المكثفة . ومع أنه أسدى خدمة هامة إلا أنه كان على الكتلة الوطنية أن تقدم للشباب المتعلم قذوة أكثر أصالة إذا كانت ترغب في الحفاظ على سيطرتها على حركة الاستقلال وخصوصاً بعد أن سيطرت الكتلة على الحكومة في أواخر سنوات الثلاثينيات وأصبحت أكثر عرضة للانتقاد من قبل المنظمات الوطنية المنافسة<sup>(٧٠)</sup> وبات من الضروري أن تتحول إلى مجموعة من المحامين والأطباء والمهندسين البلغاء الشباب الذين درسوا في أوروبا ، وذلك من أجل المهام القادمة الصعبة .

لقد عاش محمود البيروتي وعمل في وسط سياسي واجتماعي أكثر قرباً وتجانساً مع قيادة الكتلة الوطنية ، على الرغم من تعليمه المحدود بالقياس إليهم وعلى الرغم من بعض القسوة والانفعالية اللذين اتصف بهما ، مما كان عليه القبضاي من أمثال أبي علي الكلاوي ، وكان يرتدي الزي الأوروبي ويعتبر الطربوش مزهواً كما يفعل أبناء الطبقة الأفندية من السياسيين والبيروقراطيين وكان متعلماً ومعرضاً عقائدياً ، كان البيروتي من حيث المركز السياسي الذي كونه بين نخبة الشباب المتعلم خارج الأحياء الشعبية من أوائل ممثلي قوى التحديث السياسي في سوريا حيث بدأت بتحويل مركز الحياة السياسية من خارج الأحياء الشعبية إلى مؤسسات جديدة وبنى أكثر حداثة كالمدارس الحكومية والجامعة والمنظمات الشبابية المتنوعة ، كان

البيروتي خلافاً لأبي علي والقبضيات الآخرين «رجالاً عربياً» وهو لقب كان يعتز به ولكن أمثال أبي علي لم يكونوا يحفون عدم احترامهم له .  
 لم يكن أي من الرجلين يكن احتراماً للآخر ، فالبيروتي كان ينظر إلى أبي علي على أنه من مخلفات الماضي وأنه عائق في طريق التقدم في حين كان أبو علي يرى في البيروتي مأجوراً حزبياً ، ورجلاً ينصرف أقصى التزامه إلى منظمته وليس إلى عامة الشعب<sup>(٧١)</sup> . ومن المثير للاهتمام أنه كلما تفوق القادة الشباب الآخرون على البيروتي في الأهمية كان يصبح أكثر تبعية لأفراد من رؤساء الكتلة وخصوصاً جميل مردم بسبب رعايته له وبهذا المعنى بدأ يشبه القبضاي ومع ذلك فقد بقي ارتباطه بالكتلة وثيقاً ، وظل معروفاً بالتصاقه بالمنظمة التي استمر في خدمتها ، ومع أن سنه وأصله الاجتماعي المتواضع حالاً بينه وبين الانضمام إلى الدوائر السياسية الداخلية في الكتلة أو المشاركة في الجلسات الاستراتيجية الدقيقة إلا أنه عمل مع ذلك ضمن مستوى سياسي عالٍ لم يبلغه أي قبضاي وحظي بعرفان كبير من جميع البارزين في الكتلة ، وقد عمل كوسيط شأنه شأن القبضاي إلا أنه عمل لصالح منظمة الكتلة أكثر مما عمل لصالح أي زعيم كتلوي بمفرده وكان عمله على التقيض من القبضاي يتركز بصورة أساسية على النخبة المتعلمة وخارج الأحياء الشعبية ، ونستخلص من ذلك أنه اشتغل في وسطٍ أثبت إلى حد بعيد أنه أكثر أهمية بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية في سوريا وللأعمال السياسية المدنية بصورة عامة .

### النتيجة : نحو نهاية عهد

كانت سنوات الانتداب مرحلة انتقالية حرجة في الحياة السياسية المدنية في سوريا إذ أسهم نمو السكان السريع والتضخم في تكاليف المعيشة وتوسع التجارة بالمواد الزراعية وتسارع انهيار الصناعات التقليدية وتأخر تطور الصناعات الأخرى والاستقطاب المتنامي في القوى الطبقية وتشكل مناخ ثقافي جديد ، كل ذلك أسهم في إعادة تنظيم القوى الاجتماعية والسياسية في دمشق وفي المدن الأخرى وأخذت الحواجز الطبيعية والنفسية بين الأحياء السكنية القديمة تتساقط ، وفي بعض الأمثلة انهارت فعلياً تلك الجدران التي كانت تفصل بين الأحياء كما حصل أثناء الثورة الكبرى حينما قصف الفرنسيون منطقة واسعة في المدينة القديمة (الحرقة) وجزءاً كبيراً من حي الميدان<sup>(٧٢)</sup> وقد رفعت وقائع الحياة السياسية تحت نظام حكم أجنبي «غير شرعي» ومتقلب النزوات ، رفعت من مستوى الوعي السياسي لعامة الناس . كما أنها سمحت لقيادات مدينة دمشق أن تحول انتباه الأحياء الشعبية بعيداً عن

خصوصاتها التقليدية والصراعات الطبقية الجديدة وذلك بتوجيه طاقاتهم التنافسية نحو هدف الاستقلال الوطني، وقد أسهمت الأحياء عندما تضافرت معاً بازدياد تعقد ومقاييس الأعمال السياسية المدنية .

انتقلت بؤرة النشاط السياسي خارج الأحياء تماماً إلى المفوضية الفرنسية العليا وإلى رموز السيطرة والنفوذ الأجنبي الأخرى، من الامتيازات الأجنبية الخاصة إلى المراكز الثقافية الفرنسية<sup>(٧٣)</sup> عندما كان أبناء حي ما يمشون في مسيرة كانوا يفعلون ذلك باسم الحي وبغني كل منهم أناشيد حيه التقليدية ويرفع راياته الخاصة لكنهم كانوا يسيرون جنباً إلى جنب رجالاً (والآن نساء)<sup>(٧٤)</sup> من أبناء الأحياء الأخرى ويتظاهرون في سبيل غاية مشتركة، لقد كان أمراً جديداً في الحياة السياسية المدنية .

يبدو أن القبضات نعموا بفرصة جديدة للحياة وبأهمية جديدة في العمل السياسي أثناء فترة الانتداب وقد ظلوا عنصراً هاماً في أدوات « اليكوات » السياسية في الوقت الذي احتاج فيه الزعماء الوطنيون إلى مساندة استثنائية ليستمروا في اللعبة السياسية التي يقودها الفرنسيون، إلا أن القبضات في الحقيقة كان يتمتع بمجرد إنقاذ مؤقت لسياسة صائرة إلى الزوال، وربما كان هذا أوضح للعيان في التركيب المتبدل للقوى الفاعلة التي تتظاهر ضد الفرنسيين وضد المتعاونين المحليين معهم في أعوام الثلاثينيات حيث كانت توجد أعداد كبيرة من الشباب المنظمين في فرق كشفية أو في تنظيمات سياسية فرعية على رأس تلك المظاهرات، وكل شيء يتعلق بها يبدو مختلفاً، من شعاراتها العلمانية التي تشجب الإمبريالية الفرنسية وتدعو إلى الوحدة العربية والتحرر الوطني (وفي النهاية التحرر من الانتداب) وحتى الاشتراكية، وهم في ملابسهم الأوروبية وأزيائهم الموحدة الحديثة<sup>(٧٥)</sup> وكان هؤلاء الأفراد ينتمون بصورة متزايدة إلى الطبقات الوسطى الصاعدة وينحدرون من أحياء دمشق الجديدة الغنية . وحتى أولئك الذين ليسوا كذلك يفعلون الشيء نفسه عندما يسيرون تحت راية منظمهم الشبابية أو مدرستهم وليس مع حبه ومع أن الحركة الوطنية الاستقلالية وعلى رأسها الكتلة الوطنية شكلت نظاماً من التحالفات الواسعة التي ربطت جنباً إلى جنب بين النخب المختلفة والطبقات والجماعات الطائفية فإن العنصر الدينامي في الحركة بحلول الثلاثينيات أصبح يتركز في الطبقات الحديثة المتعلمة التي صارت قاعدتها ونشاطاتها خارج الأحياء الشعبية القديمة وخارج المنطقة التجارية العتيقة .

إن الجيل الصاعد من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الحرفية والذين قدموا من جذور تجارية، والاستقرائية القديمة من الموظفين أو من العدد المتزايد الذي نشأ من

أصول اجتماعية دنيا استلهموا المنظمات السياسية المتقدمة عقائدياً والتي شهدها عدد منهم أثناء دراسته في أوروبا في أعوام العشرينيات والثلاثينيات ، وعندما عادوا إلى دمشق والمدن الأخرى سرعان ما ضاق ذرعهم بالشكل الذي يجري لتنظيم الطبقات الشعبية سياسياً وقد وجدوا تجاراً من طراز عتيق « وأئمة » وفوق ذلك كله قبضات يعيئون خارج المرحلة مع تغيرات الزمن وأصبحوا بالتالي عقبات أمام التقدم ، إلا أن الفئة الأكثر تطرفاً من هؤلاء الشبان ضاقت ذرعاً بالبنية المهلهلة وغير المستقرة للروابط التي أقامها ملاكو الأراضي والتجار الأغنياء الذين يشكلون بتحالفهم معاً القيادة الفعالة للحركة الاستقلالية ، وأقلقتهم مظاهر كثيرة في تنظيم الكتلة الوطنية من الجو الشبيه بالنوادي والذي تكسوه الروابط العائلية والعلاقات الشخصية التي تجمعهم معاً وحفاظة القادة على شلة من الأفراد التابعين ونقص الخضوع لإرادة الحزب وسياسته ، وحذف أكثر مبادئ الحركة أهمية وهو الوحدة العربية ، في الثلاثينيات ، وثبط من عزيمة هؤلاء الشباب الاستراتيجية الضيقة الأفق للكتلة التي لم يكن هدفها الأساسي التحرير بل المفاوضات المتأنية مع الفرنسيين على أمل أن يخففوا تدريجياً من سيطرتهم على سوريا كل ذلك دون إرباك الوضع القائم السياسي .

وفي ظروف كهذه لم تلبث قيادة الكتلة الوطنية أن وجدت سيطرتها على الأمور السياسية في المدينة وعلى حركة الاستقلال مهددة من قبل هذه النخب التي بدأ نجمها يمزغ ، وكان على الزعماء الوطنيين إذا أرادوا الحفاظ على بقائهم أن يواكبوا سير الزمن ، ولم يكن ذلك يعني الوقوف عند محاولة التأقلم مع التغيرات التي أخذت تطرأ على الأحياء القديمة بل التأقلم خصوصاً مع المؤسسات والتنظيمات الجديدة في الحياة السياسية المدنية التي برزت جنباً إلى جنب مع الأحياء وأوجدت بذلك ميزاناً جديداً للقوة المحلية ، ومع نهاية عهد الانتداب بدأت الطرق التقليدية والأساليب القديمة في التدابير السياسية المدنية تفسح المجال بوضوح ولكن على مضض في سبيل الإبقاء على سيطرتها على الحركة الاستقلالية وعلى الفكرة السائدة للقومية المطلوبة وقبل كل شيء لتركيز الاهتمام وحشد الموارد في هذه المجالات الجديدة .

## ملاحظات

**ملاحظة المؤلف:** حنا بطاطو، ريتشارد م. دوغلاس، اندريا غوردون، روجر أوين، جان بول باسكوال، اندريه رمون، ياسر طباع، ماري ويلسون قدموا جميعاً انتقادات وإيماعات ساعدت في كتابة هذا البحث، وقدم آلكا بادشاه من معهد ماساتشوستس خريطة دمشق ووليم ل. بورتر مدير برنامج آغاخان لهندسة العمارة الإسلامية في معهد ماساتشوستس التقني M. I. T. وريتشارد م. دوغلاس القيم على لآوستن كيبي، و III الصندوق في M. I. T. قدم الأموال لهذا المشروع وأنا أريد أن أتوجه بالشكر إلى كل هؤلاء الأفراد والمؤسسات من أجل مشورتهم ودعمهم السخي.

١ — حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق:

*The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. (Princeton 1918) pp. 19-22*

ليس العلماء متفقين على مسألة إلى أي حد من الأهمية يتسبب إلى «انعدام الأمن» كعامل في خلق الأحياء ذات الحيطان في المدينة العربية أو الإسلامية. انظر:

T. H. Green Shields, «Quarters» and Ethnicity, in G. H. Blake and R. I. Lawless, eds *The Changing Middle Eastern City* (London, 1906) p. 124

كانت الأحياء قبل الحديثة، غالباً وليس دائماً، مقصورة بأسوار قوية وبوابات وكانت تتصف بمناحات من الشوارع الضيقة المرسوفة. خارج سلسلة غير نظامية من الطرق المسدودة والشوارع والممرات كانت هناك بيوت منخفضة خلف حائط عالٍ ثم تلتف بعيداً عن الشارع حول باحة الدار الداخلية. وهذا يمنح خصوصية قصوى للعائلة، إن باحة البيت العربي التقليدية صممت لكي تفصل عائلة عن عائلة ولكي تعزل النساء [في الحرم] عن الرجال مع أن الغني وحده كان قادراً على تطبيق هذه الفكرة. ويبدو أن هذا النموذج كان يعكس رغبة الأحياء في الخصوصية الداخلية والعزلة كما يعكس رغبتها في الاحتفاء من القوى الخارجية، وتظن مدرسة اندريه رمون الحديثة ومعها آخرون أن الأحياء القديمة لم يكن تنظيمها غير عقلاني (وبالتالي ردياً) كما يظن أبناء الجيل الجديد، بل كان يستجيب بصورة منطقية للمثل العليا والقيم في المجتمع الإسلامي في نظرته إلى الأسرة والتنظيم الاقتصادي، ويؤكد هذا وجود فارق محدد بين المناطق السكنية والمناطق التجارية. فالمناطق التجارية تكون على عكس المناطق السكنية أكثر «انتظاماً» وتكون مفتوحة وسهل وصول الناس إليها وهذا أمر يسهل توفقه في منطقة أعمال تجارية، انظر اندريه رمون:

«Remarques sur la voirie des grandes villes Arabes» in R. Hillenbrand, ed. *Proceedings du 10ème Congrès de l'UEA* (Eidinburg 1962) pp. 72-85

ويذهب أوجين ويرث Eugen Wirth إلى أبعد من ذلك إذ يرى أن كثيراً من البنى الطبيعية في المدينة العربية و/أو الإسلامية، مثل باحة البيت الداخلية وجدت في الشرق الأوسط قبل ظهور الإسلام وأن المجتمع العربي الإسلامي تبنى تلك النماذج القديمة وقوى من شأنها وبنيتها ولكنه لم يخترعها. (المدينة الشرق

أوسطية، أي مدينة إسلامية؟ أم مدينة شرقية؟ أم مدينة عربية؟ [السمات المميزة لمدينة شمال إفريقيا وآسيا الغربية من وجهة نظر جغرافية (محاضرة لـ ويرث، مركز الدراسات الشرق أوسطية جامعة هارفارد ١٩٨٢) وانظر حول هذا الموضوع أيضاً روبرتو بيراردي:

Roberto Berardi: Espace et Ville en pays d'Islam. In Domonic Chevalliered L'Espace social de la ville Arabe (Paris 1979) pp. 99-123

٢ — ما يزال الدارسون يختلفون كثيراً حول التعريف المحدد لكلمة «الحى» في الشرق الأوسط العربي أو المدينة الإسلامية، فمنذ البداية يختلف المعادل العربي لكلمة quarter من مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى منطقة. فهو «حارة» في كل من القاهرة ودمشق، و«محلة» في حلب وبغداد و«حومة» في كثير من مدن شمال إفريقيا (انظر Raymond, Remarques p. 74) بما في ذلك الجزائر وفاس، لكننا نجد أيضاً كلمة «درب» في بعض أجزاء مراكش، انظر:

J Dale F. Eickelman, «Is there an Islamic city? The making of a Quarter in a Moroccan Town» International Journal of Middle East Studies 5 (1974) 278.

إنني اتفق مع غرينشيلدر أن الكلمة استخدمت بكثير من التوسع وكأن الحى وحدة قابلة للتطبيق بسهولة ومثلة لبعض نماذج التنظيم الاجتماعي ويملك بنية معينة وحلقة من الصفات المميزة يشترك فيها مع الأحياء الأخرى (غرينشيلدر أحياء ص ١٢٤).

٣ — في سبيل تحليل معمق للصدام التجاري والمالي بين الإمبراطورية العثمانية (بما فيها مصر) مع أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين انظر روجر أوين Roger Owen, The middle East in the world أومين Economy 1800-1914 (London 1891) also see Hanna Batai «The Arab Countries From Crisis to Crisis: Some Basic Trends and Tentative Interpretations, in American University of Beirut, The Liberal Arts and the Future of Higher Education in the Middle East (Beirut 1979) pp. 3-7; and Philip S. Khoury «The Liberal Shaykh, French Tribal Policy, and the Nationalist Movement in Syria Between Two World Wars Middle Eastern Studies, 18 (April 1982) 180-193

٤ — انظر فيليب خوري «إعادة تفسير لأصول وأهداف الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ — ٢٧» في جورج عطية وإبراهيم م. عويس منشورات:

٥ — حول بنية دمشق في مراحل تاريخية مختلفة انظر المصادر التالية:

Samir Abdulac «Damas: Les années Ecohard (1932-1982)»; Les cahiers de la Recherche architecturale, no. 10/11 (April 1982) 32-43;

Karl Barbir, Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758 (Princeton, 1980);

G. Bernard «Damas, son cosis, ses habitants»; L'Asie Française, 31 (1931), no. 292, 239-250;

Anne-Marie Bianquis, «Damas et la Ghouta», in André Raymond, ed. La Syrie d'Aujourd'hui (Paris 1980) pp 359-384

Dominique Chevallier «A Damas. Production et Société a la Fin du 19e Siècle Annales Economies, Sociétés, Civilizations, 11 (1964), 966-972; Rene Danger, «L'urbanisme en Syrie: La ville de Damas»,

Urbanisme (Revue Mensuelle) (1937), 123-164; K. Dettman Damaskus. Eine Orientalische St. Zwischen Tradition und Moderne (Nürnberg, 1967; N.Elissef, «Damas a la lumière des théories de Jean Sauvaget», in A. H. Hourani and S. M. Stern, eds, The Islamic City: A colloquium (Oxford, 1970) and «Dimashq» Encyclopedia of Islam (new edition);

صفوح خمر : دراسة في جغرافية المدن (دمشق ١٩٦٩).

Philip S. Khoury, urban notables and Arab Nationalism. The Politics of Damascus 1860-1920 (Cambridge, 1983); A. Von Kremer, Mittelsyrien und Damaskus (Wien, 1853)

Irène Labeyrie et Mouhammad Roubi «La grande traversée de Damas», les cahiers de la Recherche architecturale, no 10/11 (Avril 1982), 44-51, Ira M. Lapidus Muslim cities in the later Middle Ages (Cambridge, Mass, 1967); Louis Massignon, la structure du travail à Damas en 1927; Cahier internationaux de sociologie, 15 (1953), 34-52; J. M. Proustournier, «La population de Damas», Hanon, Revue Libanaise de géographie, 5 (1970), 129-145;

محمد سعيد القاسمي : قاموس الصناعات الشامية، نشره ظافر القاسمي، بجزءان باريس ١٩٦٠ عبد الكريم رافق : زيف دمشق ١٧٢٣ — ١٧٨٣ (بيروت ١٩٦٦) عبدالقادر ريحاوي : مدينة دمشق (دمشق ١٩٦٩).

Jean Sauvaget, Esquisse d'une histoire de la ville de Damas, Revue des études islamiques 8 (1934) 421-bis-480; J. Sauvaget and J. Weulersse, Damas et la Syrie sud (Paris, 1936; R. Thoumin «Damas. Note sur la répartition de la population par origine et par la Religion, Revue de la Géographie Alpine, 25 (1937), 633-697; Thoumin, Notes sur l'aménagement et la distribution des eaux à Damas et dans sa goutha» Bulletin d'études Orientales, 4 (1934), 1-26; Thoumin «Deux quartiers de Damas: le quartier chrétien de Bab Musalla et le quartier Kurole» Bulletin d'étude Orientale 1 (1931), 99-135», Jacques Weulersse, «Damas etude de developpement urbain», Bulletin de l'association de géographie Française, no 107 (June-October 1937), 102-105; K. Walzinger and C. Walzinger, Damaskus, 2 vols; (Berlin 1921-1924)

Thoumin «Deux quartiers de Damas» p. 99

٦ —

٧ — للرجوع إلى « العمارة الجوانية » و « العمارة البئرانية » والشاغور الجواني والشاغور البئراني انظر :

René Danger, Paul Danger, and M. Ecochard: Damas Rapport d'enquete monographique sur la ville 1936 (unpublished) table 13

أود أن أشكر جان بول باسكوال من المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق على جملة تقرير Danger في تناول يدي وهو وثيقة عظيمة الأهمية لدراسة دمشق في فترة ما بين الحربين من جميع وجوهها تقريباً .

٨ — يبدو أن الدارسين يتفقون على أن أحياء المدن القديمة تغيرت كثيراً في حجمها سواء من جهة المكان أو عدد السكان، وعلى أن الأقليات الدينية (من مسيحيين ويهود في المدن العربية) سكنت في أحيائها الخاصة المنفصلة لسببين أولهما أن الدولة أرادت أن تحميهم (وأن تراقبهم) وثانيهما أن الأقليات تبحث



بشكل طبيعي عن الحماية من خلال تجمعها. ومن جهة أخرى يظل الدارسون منقسمين حول درجة التجانس الاجتماعي والاقتصادي في الأحياء. وتوحي أبحاثهم بتنوع كبير في الأشكال يتعلق بالحي والمدينة ونضرب مثلاً أولاً أنه على الرغم من أن معظم الأحياء كانت غير متجانسة من الناحية اللغوية (العرقية) إلا أن ثمة استثناءات هامة كانت موجودة كالحي الكردي في دمشق. ثانياً يبدو أن توزع السكان في معظم الأحياء القديمة كان يتم حول محوري الفنى والفقير بمعنى أن الأكنية الواسعة من الأحياء كان يسكنها الفقراء وكان هناك عدد قليل من الأحياء تسكنه الطبقة الثنية، على أنه كان ثمة أحياء في الوقت نفسه تضم طبقات اقتصادية مختلفة وكان أكثر الأحياء فقراً يقع في هامش المدينة وتطور بفعل تدفق المهاجرين من الريف والسكان الذين لجؤوا من مناطق أو أرياف أخرى إلى حيث أقام الأراضي وإيجارات البيوت أرخص سعراً، وحيث تتوضع كثير من صناعات المدينة الضاربة (كالأفران والمدايع والمسالخ). ثالثاً. هناك جبل حديث من الدارسين يبرهن على أن الأحياء كانت متجانسة بمعنى أن سكانها كانوا ينتمون إلى الفعالية الاقتصادية نفسها أو إلى الحرفة ذاتها أو حرفة مرتبطة بها. كما أنهم يوحون بوجود ارتباط مباشر بين الجماعات الحرفية (النقابات) وبين بعض الأحياء السكنية. وترى الأبحاث الحديثة التي قام بها اندريه ريمون عن القاهرة والجزائر، وجان كلود ديفيد عن حلب — رأياً معاكساً تماماً: فالأحياء السكنية لم تكن متجمعة أو موحدة بفعل نوعية الأشغال أو التجارة كما تدعي الفكرة السابقة بل كان سكانها يعملون في نواح تجارية منفصلة خارج الأحياء ولكنها قريبة منها غالباً وعلى الرغم من أن الأحياء السكنية كانت لها دكاكينها غير المتخصصة (سوقية) مدرجو صقور باعة متجولون وحرفيون صغار إلا أنها لم تكن تشكل وحدات اقتصادية، وبكلمة أخرى. إن الأحياء لم تكن منظمة بموجب خطوط اقتصادية. انظر:

Abdré Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe Siècle* (Damascus 1973, 1974); «Remarques, pp. 73-77; The Residential Districts of Cairo during the Ottoman Period» in the Arab City, its character and Islamic Heritage (n. pl. 1980), pp 100-110. «Le centre d'Alger en 1850», Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 31 (1981), 78-84 and J. C. David, «Alep in André Raymond, ed, la Syrie d'Aujourd'hui (Paris 1980) pp. 385-406, and David, «Alep dégradation et tentatives actuelles de réadaptation des structures urbaines traditionnelles, Bulletin d'études orientales, 28 (1975).

وفي حالة دمشق يبدو أن بعض الأحياء القديمة في المدينة كانت متجانسة اقتصادياً واجتماعياً في حين أن أحياء أخرى وبينها الأحياء المسيحية واليهودية لم تكن كذلك. أما الأحياء التي تأسست حديثاً (بين القرن الرابع عشر والثامن عشر) والتي كانت تحيط بالمدينة القديمة فقد كان ثنائيتها أكثر سهولة بفعل عناصر طبيعتها الرئيسية.

٩ — يمكن أن نجد معلومات حول حركة العمال في سوريا أثناء الانتداب الفرنسي في: عبد الله حنا الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ — ١٩٤٥ (دمشق ١٩٧٣) والزابت لونغينيبي:

La classe ouvrière en Syrie. Une classe en formation «3eme cycle dissertation. Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (Paris, 1977)

١٠ — حول تأسيس هذه الأحياء وكثافتها أثناء الانتداب انظر:

- Rent Danger, «L'unbanisme en Syrie: La ville de Damas» Urbanisme (Revue Mensuelle), (1937), 129, 136; Abdoulat, «Damas» pp. 32-33
- Danger, L'urbanisme. p 143. — ١١
- ذكر لي جان بول بامسكوال أن سكان سوق ساروجة الأغنياء بنوا بيوتهم بواجهات أشبهت عمداً تلك التي بنيت في استنبول.
- ١٢ — يقول غرينشيلدز أنه في مدن الشرق الأوسط «إن مغادرة مجموعة عرقية جزئياً أو كلياً [وهو يدمج الطوائف الدينية ضمن تعريفه للجماعات العرقية] حيها الأصلي .. يترك فراغاً يملؤه في كثير من المدن اجتياح عناصر سكانية جديدة وهي غالباً من زمرة مختلفة وينتج عن ذلك اختلاط سكاني Quarter and Ethnicity; p 131 وقد بدأت هذه العملية تحدث في فترة الانتداب في حي اليهود عندما بدأوا بالهجرة إلى فلسطين أو إلى الغرب.
- Danger «L'urbanisme» pp. 123-164 انظر —
- Bianquis «Damas» p. 362. — ١٣
- Danger «L'urbanisme» pp. 136, 143 on the origin and adaptation of the hawāsī and Khāns (caravan sérail) in Damascus see George Saba, Klaus Salz Wedel Typologie des caravan sérail dans la vieille ville de Damas (Les Cahiers de la recherche architecturale 10/11 (April 1982) 52-59 — ١٤
- ١٥ — انظر المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٣٦ تاريخ الصالحية منذ القرن الثاني عشر .
- Seuvalget «Esquisse», pp. 473-474, Greenshields «quarters» p. 122; Bianquis, «Damas» p. 374 انظر — ١٦
- Thoumin «Deux quartiers» pp. 116-20, 131. Also see Khoury «Urban notables, chapter 2» — ١٧
- Ahmad Hilmi al'Alīf. Dimashq Fi mal'a'at-quarn al-āshrin, ed. by Ali Jmī Nu'ayyssa, Damascus 1976) pp. 41-43 — ١٨
- J. Grellet, «La Fiscalité municipale en Syrie» centre de Hautes Etudes Administratives sur l'Afrique et l'Asie Modernes [Cheam] (Paris) no 331, n. d, pp. 31-32 — ١٩
- ٢٠ — بالاستناد إلى ما ذكره المرحوم فريد زين الدين (في حديث معه يوم ١٤ نيسان ١٩٧٦) وهو زعيم قومي متطرف أثناء الانتداب كان هناك مجلس آخر غير رسمي يجتمع في الأحياء وكان يسمى مجلس الشيوخ ويتألف من القادة المثقفين الذين يجتمعون في بيوت مختلفة لمناقشة الاستراتيجية السياسية وكان أعيان الحي يحضرون بين حين وآخر لكي يتعلموا كيف يشرحون لعامة الناس ماذا يجري في قمة الأحداث السياسية القومية.
- ٢١ — ظافر القاسمي. مشاركة الطبقات الشعبية في الحركات الوطنية الاستقلالية في القرن التاسع عشر والعشرين: سوريا في اللجنة الدولية لتاريخ الحركات الاجتماعية والبنى الاجتماعية. «الحركات الاستقلالية الوطنية والطبقات الشعبية في القرنين التاسع عشر والعشرين في الغرب والشرق (باريس ١٩٧١) ص ٣٤٨.
- ٢٢ — تأثرت تأثراً عميقاً بالدراسات النظرية والتجريبية التي قام بها جيمس سكوت حول علاقات الظهور بالتابع وعلى وجه الخصوص دراسته :

يمكن العثور على كثير من أعمال «سكوت» وعدد من كبار علماء الاجتماع في المجموعة المتأخرة:

Ernest Gellner and John Waterbury, eds, *Patron and Clients in Mediterranean Societies* (London, 1977) on the political and social behaviour of urban notables in the Middle East see Albert Hourani, «The Islamic city in the light of recent research», in A. H. Hourani and S. M. Sterneds, *The Islamic city* (Oxford, 1970) pp. 9-24; Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds, *Beginning of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago 1968), pp. 41-68 and Khoury, *Urban Notables* pp. 1-55

٢٣ — كان عدد سكان دمشق عام ١٩٢٢ (ابتداء من أول عهد الانتداب) يقدر بـ ١٦٩ ألفاً [١٦٩,٣٦٧]. وفي عام ١٩٤٣ (نهاية الانتداب) كان يقدر بـ ٢٨٦ ألفاً [٢٨٦,٣١٠] ويعني هذا أن عدد السكان قد ازداد ١٧ مرة في مدى عقدين وكانت الزيادة في الثلاثينيات أكثر منها في العشرينيات، وكذلك تضاعف عدد سكان حلب ٢,٥ مرة في الفترة نفسها. وفي سبيل الاطلاع على معلومات إحصائية ومصادر عن عدد سكان المدن (والريف) في سوريا أثناء فترة الانتداب الفرنسي انظر:

Philip Khoury, *Syria and the French Mandate: The politics of Arab Nationalism 1920-1945* (Princeton, 1987) pp. 11-12, 15-16 and 241-271.

٢٤ — N. Elisséef, «Dimashk» *Encyclopedia of Islam* (new edition) p 290 انظر

٢٥ — حول تبدل الطراز المعماري والوظائف الاجتماعية للبيوت في المدن السورية انظر:

Thoumin, *La maison Syrienne dans la plaine huranaise, le bassin de Barada et sur les plateaux du Qalamoun* (Paris 1932); A. Abdel-Nour introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVIIe-XVIIIe Siècle) (Beirut 1982); Jean Charles Depaule «Espaces lieux et mots» les cahiers de la recherche architecturale, 10/11 (April 1982), 94-101 and Jean Claude David, Dominique Hubert, «Maisons et Immeubles du début du XX Siècle à Alep»; les cahiers de la recherche architecturale 10/11 (April 1982), 102-111.

٢٦ — See Khoury, *urban notables*, chapter 2 and 3.

٢٧ — Ibid, chapter 2.

٢٨ — بني التحليل والمعلومات على محادثة مع وجيبة اليوسف (بيروت ١٥ و ٢٩ آب /أغسطس ١٩٧٥) ومع عبد الكريم الذندشي ومحمود البيروني وفؤاد صيداوي وجورج سبعا (دمشق ١٣ و ١٤ شباط /فبراير ١٩٧٦ و ٩ و ١٠ آذار ١٩٧٦) وقد وجدت إحدى أكبر وسائل الراحة في البيوت الحديثة التي بنيت في الضواحي البرجوانية للمدن مثل دمشق وحلب، وهي الحمامات (الخاصة) الحديثة. وعلى النقيض من الضواحي الجديدة الفقيرة (التي كانت تزدهم بالمهاجرين القادمين حديثاً من الأرياف) حيث كانت تبني الحمامات العامة لم يكن سكان الضواحي الغنية يرغبون بثلث الحمامات وثمة وسيلة أخرى للراحة في المطبخ الحديث، انظر:

- ٢٩ — فخري البارودي، أوراق شخصية، ملف البارودي ١٩٢٢ — ٤٧؛ في مركز الوثائق التاريخية [دمشق]، القسم الخاص.
- ٣٠ — أول رئيس للجمهورية العربية السورية محمد علي العابد، رأى أثناء توليه منصبه (١٩٣٢ — ١٩٣٦) أن ينشئ خطاً للترامواي يربط مركز دمشق بضاحية المهاجرين البورجوانية حيث كانت أسرة العابد قد انتقلت إليها أثناء الانتداب بعد أن تركوا سوق ساروجة بالإضافة إلى البيوت الفقيرة في منطقتهم الجديدة وخاصة أثناء شهر رمضان عندما كانوا يقطعون الناس كل مساء في قصرهم بالمهاجرين (محادثة مع نصح المهاجري، أبو محمد) (دمشق ١٢ آذار ١٩٧٦)
- ٣١ — انظر Philips. Khoury, «Factionalism Among Syrian Nationalists During the French Mandate. International Journal of Middle East Studies», 13 (November 1981) 462-469, and Khoury, «A Reinterpretation»
- ٣٢ — كانت الكتلة الوطنية أقوى تنظيم وطني أيام الانتداب وكان تأثيرها على الحياة في سوريا شياً بتأثير حزب الوفد في مصر خلال فترة ما بين الحربين. من أجل الاطلاع على تنظيمها وقيادتها في دمشق وفروعها في حلب وحماة وحمص واللاذقية وخلافتها مع الفرنسيين ومع المنظمات الوطنية الأخرى والحللات في داخل الكتلة نفسها، وارتباطاتها مع بقية العالم العربي وصعودها إلى السلطة انظر:
- Khoury, Syria and the French Mandate.
- ٣٣ — من الطبيعي ألا يكون التجار جميعاً ضد الفرنسيين فقد عمل عدد منهم في تجارة الاستيراد والتصدير مع أوروبا (وكان كثير منهم ينتمون إلى الأقليات الدينية) وتعاون هؤلاء مع الفرنسيين طواعية، زد على ذلك أن بنية الحكم الاستعماري تضطر كل من يعمل في التجارة والصناعة تقريباً إلى درجة ما من التعاون مع سلطات الانتداب والسؤال هو: إلى أي حد تعاون التجار والصناعيون؟ وبكمن الجواب في طبيعة وتوجه المشروع الذي يعملون فيه وكان ثمة جدل في ذلك الوقت بين التجار والصناعيين حول نوعية السياسة التجارية والمالية التي يمتنون من الفرنسيين أن يتبعوها في سوريا. ولعل خير مثال على هذا النوع من الجدل هو ما حصل في أوائل الثلاثينيات عندما أراد التجار الوصول إلى أسواق الأنسجة اليابانية الرخيصة التي تلقى إقبالاً كبيراً في السوق المحلية في حين أراد الصناعيون من الفرنسيين أن يضعوا حداً لما زعموا أنه إغراق بالبضائع المنافسة بسعر رخيص، وطلبوا رفع رسوم الاستيراد على الأقمشة الأجنبية وقد لفت روبر أوبن نظري إلى هذا المثال. وثمة مطلوبات نوعية عن المنافسة اليابانية التي وصلت ذروتها عام ١٩٣٤ (بدأت تدابير الحماية بالدخول في نهاية هذا العام) يمكن العثور عليها في P. R. O: Fo 371/4188, Vol. 1923.
- ٣٤ — حديث مع علي عبد الكريم الدندشي وعمود البيروقي (دمشق ٩ و ١٠ آذار ١٩٧٦)
- ٣٥ — انظر Khoury, urban notables, chapter 3 and conclusion
- ٣٦ — حديث مع طاهر القاسمي (بيروت ٢٤ و ٢٦ تموز / يوليو ١٩٧٥) كان والد القاسمي الوجه الديني البارز في حي باب الجابية، انظر:

Philips, Khoury «Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World on Historical appraisal, in I. 16 rahim, ed. Arab resources. The transformation of a society (Washington, D. C. 1983) pp. 213-236.

al-'Aliaf, Dimashq, pp. 244-247

٣٧ — انظر

حسب قول المؤلف الذي كتب خلال الفترة الأولى من الانتداب أن كلمة «الزكّريّة» هي كلمة تركية تدل على «شجمان الأحياء»

٣٨ — أفردت هذه الصفات في مقالة موحية حول بنية القوة في أحياء بيروت المسلمة في أوائل سنوات

السبعينيات وبصورة خاصة دور «القبضيات» في هذه الأحياء. انظر

Michael Johnson «Political Bosses and their gangs: Zu'ama and qabadayat in the sunni Muslim quarters of Beirut», in Earnest Gellner and John Waterbury, eds Patrons and Clients in Mediterranean Societies (London 1977) pp. 207-224

حديث مع فؤاد صيداوي: قبضيات حي باب توما المسيحي أثناء الانتداب (دمشق ١٣ شباط /فبراير ١٩٧٦) وثقة لائحة بأسماء قبضيات دمشق في جزء من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين سجلها المؤلف في كتاب «دمشق» ص ٢٤٧ — ٢٥١.

٣٩ — ظهر «الزعران» بقوة في المدينة الإسلامية القروسطية (انظر لوييدوس، المدن الإسلامية) وفي دمشق خلال فترة الانتداب (العلاف. دمشق ص ٢٤٤) وفي بيروت أثناء الحرب الأهلية اللبنانية في أعوام السبعينيات ١٩٧٠ [منية على ملاحظتي الشخصية] كذلك انظر:

Johnsson «Political Bosses» p 212.

٤٠ — حديث مع أبي علي الكلاوي، وعلي عبد الكريم الدندشي ومحمود البيروني (دمشق ٣ و ٩ و ١٠ آذار /مارس ١٩٧٦).

٤١ — بنيت هذه المعلومات المرفقة حول الحياة الشخصية ومهنة أبي علي الكلاوي على حديث استغرق أياماً عديدة معه ومع قبضيات آخرين متعددين زمن الانتداب وأوائل عهد الاستقلال، وقد قابلتهم في بيته باب الجلمية (دمشق ١٤ شباط، و ٣ و ١٥ آذار ١٩٧٦)

Khoury, «Tribal Shaykh» pp. 183-185

٤٢ — عن الشعلان انظر:

Khoury, urban notables, pp. 34-35

٤٣ — عن ظهور عائلة البكري انظر:

٤٤ — أنظر المؤلف (دمشق) ص ٢٤٢ — ٢٤٣

٤٥ — المرجع السابق ٢٤٠ — ٢٤٣

٤٦ — كان الكلاوي ضليعاً بالموسيقى العربية وكان يعزف على قيثارة ذات ثلاثة أوتار ويغني مقطوعات شعبية بدوية وكانت لهجته تعكس سنوات طويلة من مشاركته في حياة القبائل جنوب دمشق.

٤٧ — كان الكلاوي حتى أواخر ١٩٧٦ ما يزال يتمتع جواده ويستعرض خيله في المهرجانات الوطنية بدمشق على الرغم من تفوره حيال النظام السوري القائم.

٤٨ — المؤلف. دمشق ص ٢٥٩ — ٢٦٢

٤٩ — عن تحول «العراصة» إلى نظاهرة سياسية في القرن العشرين انظر:

وظائف القاسمي : وثائق جديدة من الثورة السورية الكبرى (دمشق ١٩٦٥) ص ٦٣ — ٧٤ ، وفرنسا وزارة الشؤون الخارجية — سوريا ولبنان ١٩٣٠ — ١٩٤٠ .

de Martel to MAE, 5 July 1935, Vol 491, pp. 31-33

٥٠ — عن الحُرَّاط والشهداء الأبطال الآخرين في الثورة انظر أدهم الجندي، تاريخ الثورة السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق ١٩٦٠)

٥١ — إلى جانب آل الكلازي هناك قبضات آخرون مرموقون في عهد الانتداب مثل : أبو كاسم عبد السلام الطويل (من حي القيمرية) وأبو رشيد القوجا (الخراب) وأبو حيدر المارديني (باب سريجة) ومحمود خذلم السريجة (الشاغور) وأبو عبدو ديب الشيخ (العمارة)

٥٢ — حول المعلومات عن الثورة الكبرى ودور أبي علي فيها جاءت من مذكراته الشخصية التي سجلها ابنه الأكبر علي والتي نلطف أبو علي وجعلها في متناول يدي والمذكرات تحت عنوان «الثورة العامة ١٩٢٥ الفرنسيين في سوريا» غير منشورة . ولا مؤرخة .

٥٣ — كانت الجمعيات هي النموذج الذي نسجت على نواله جماعة الإخوان المسلمين في سوريا (وقد أنشئت عام ١٩٤٠) انظر :

Johannes Reissen's groundbreaking study «Identity und politik der Muslimbrüder Syriens (Freiburg, 1980)

في دمشق كان قادتها يضمون شيوخاً ومعلمين وحمامين وأطباء وكانت أهدافهم الرئيسية نشر الثقافة الإسلامية المبنية على أفكار تحديثية وسلفية ونشر الأخلاق والعادات الإسلامية والمشاعر الوطنية والمعادية للامبريالية، وكانوا منشغلين بالشؤون الفلسطينية خاصة إبان الثورة العربية عام ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ، وكانت أولى الجمعيات «الجمعية القراء» (تأسست عام ١٩٢٤) وجمعيات أخرى من بينها «جمعية التمدن الإسلامي ١٩٣٢ وجمعية الهداية الإسلامية ١٩٣٦ وجمعية العلماء ١٩٣٨» وفي منتصف سنوات الثلاثينات قادوا حملة عنيفة ضد تدفق البضائع الأجنبية والثقافة الأجنبية إلى سوريا، ضد تكاثر الملاهي التي تقدم الكحول لزبائنها وتسمح بالمقامرة، وتعرض نسوة راقصات ضد شيوع الأكيسة المنحرفة التي أخذت ترتديها النساء البورجوازيات (بمن في ذلك زوجات قادة الكتلة الوطنية، ضد النسوة اللواتي يتروذن على الأماكن العامة وخاصة دور السينما ضد شراء الياصيص .. انظر مركز الوثائق التاريخية (دمشق) داخلية ملف ٣٣ / ٥٤٣١ — ٣٠٩٨ والشيخ حمدي السفرجلاني إلى وزير الداخلية (دمشق) : نظام نادي . ٥ أيار ١٩٣٢ وجميل إبراهيم باشا «مذكرة جميل إبراهيم باشا حلب ١٩٥٩ ص ٧٨ — ٧٩ و :

Oriente Moderne, 14 (1934) p. 438; ibid, 15 (1935) p. 636; ibid, 16 (1936) pp. 532-533;

وكذلك أوراق عادل العظمة [سوريا مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت] ملف ١٦ / ٣٩٨ ، ٧ شباط / فبراير ١٩٣٩ وملف ١٦ / ٨٣٩٨ ، ٩ شباط ١٩٣٩

٥٦ — حديث مع أبي علي الكلاوي (دمشق ٣ آذار ١٩٧٦)

٥٧ — حول الإضراب العام سنة ١٩٣٦ والذي استمر خمسين يوماً تقريباً وأدى بالفرنسيين إلى البدء بمفاوضات مباشرة في مارس مع قادة الكتلة الوطنية حول موضوع معاهدة سورية فرنسية أتاحت للكتلة الوطنية أخيراً أن تسيطر على الحكومة السورية في نهاية العام انظر :

Khoury, «Politics of Nationalism» Vol. 3, Epilogue conclusion.

٥٨ — المعلومات عن «السريجة» وجماعته موجودة في مركز الوثائق التاريخية، دمشق :

Registre Correctionnel, 5 October 1932-8 Feb. 1934. pp. 216-218

٥٩ — حول تشكيل وتركيب وعمل الآلية السياسية الفردية في دمشق أيام الانتداب وخصوصاً تلك التي تعود إلى شكري القزلي وجميل مردم، انظر :

Khoury, «Politics of Nationalism» Vol. 3, chapter 12, 13 and Epilogue conclusion

٦٠ — حول أصول العائلات الكردية الوحيدة في دمشق في القرن التاسع عشر انظر :

Khoury, urban notables chapters 3, 4

وقد استقيت هذه المعلومات من حديث مع وجيهة اليوسف [يوش] وهي ابنة عبد الرحمن باشا اليوسف الزعيم الكردي الوحيد في دمشق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وزوجة حسين الإيش وهو زعيم كردي وجيه في فترة الانتداب وأكبر ملاك للأراضي في ريف دمشق (بيروت ١٥ و ٢٩ آب /أغسطس ١٩٧٥) وثقة قوة سياسية أخرى لقيت دعماً من حي الأكراد في نهاية عقد الثلاثينيات وهي الحزب الشيوعي السوري، وكان يضم في صفوفه بدمشق عدداً من الأكراد المستعربين وذلك بسبب أن زعيمه خالد بكداش كان كردياً من الحلي انظر :

Balatu: The old social classes, chapter 24.

٦١ — See Khoury «Factionalism among Syrian Nationalists» pp. 460-465

٦٢ — يبدو أن الظاهرة نفسها قد برزت في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني. وكان الفارق الرئيسي أن الرأسمال اليهودي والإدارة البريطانية كانا قادين على تقديم هيكل وفرص للمهاجرين إليها مما لم تكن الإدارة الفرنسية في سوريا قادرة على تقديمه إلا على مقياس أضيق بكثير. وهكذا كان على أولئك المهاجرين إلى دمشق والذين ظلوا على أطراف المدينة أن ينتظروا ظهور قوى سياسية جديدة: البحث في حالة التكامل السياسي والحزب الشيوعي في حالة التكامل الاقتصادي وتطور التصنيع إلى مستوى ذي دلالة والذي لم يحدث إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية.

حول التطورات في فلسطين انظر :

Joel S. Migdal, urbanization and political change: «The impact of foreign rule» «Comparative studies in society and history, 19 July 1979», 328-349, on French involvement in the Syrian economy, see Khoury «Politics of Nationalism», Vol. 1, chapter IV.

٦٣ — حول إسهام الطبقة في حركة الاستقلال انظر :

Khoury Syria and the French Mandate, chapter 15 and 16.

٦٤ — i, 7 times. See Ministère des affaires Étrangères, Rapport à la Société des Nations sur la situation de la

- ٦٥ — حديث مع قسطنطين زريق (بيروت ١٠ كانون الثاني ١٩٧٦)
- ٦٦ — حول نشأة البارودي وعمله انظر: «فخري البارودي» مذكرات البارودي، جزآن (دمشق ١٩٥١ — ١٩٥٢)، نال بهجت صديق. «فخري البارودي» (بيروت ١٩٧٤)، أحمد قدامة «معالم وأعلام في بلاد العرب» (دمشق ١٩٦٥) الجزء الأول ص ١٠؛ جورج فارس «من هو في سوريا» ١٩٤٩ (دمشق ١٩٥٠) ص ٥٤
- Virginia Vacca «Notizie Biografiche Su Uomini Politici Ministri Deputati Siriani» Oriente Moderne, 17 (October 1937) p. 478, and Khoury, «Politics of Nationalism» Vol. 2, pp. 664-667
- أكثر المعلومات جاءت من حديث مع علي عبد الكريم الدندشي وعمود البيروقي (دمشق ٩ و ١٠ آذار ١٩٧٦)
- ٦٧ — حول مساهمة مدرسة «التجهيز» في دمشق في حركة الاستقلال انظر:
- Khoury: «Syria and the French Mandate, chapter 13
- ٦٨ — المعلومات حول نشأة البيروقي وعمله جاءت من حديث طويل معه في دمشق يوم ١٠ آذار ١٩٧٦ وحديث مع قادة آخرين للشباب أيام الانتداب بمن فيهم علي عبد الكريم الدندشي، كما أنني اعتمدت على «المضحك المبكي» (وهي مجلة أسبوعية تصدر في دمشق) عدد رقم ١٨ (١٩٢٩) ص ١٢؛ وجورج فارس: من هو: ص ٧٠ — ٧١ وحول عمل الملوك انظر المرجع السابق ص ٤٢٩.
- ٦٩ — حديث مع عمود البيروقي (دمشق ١٠ آذار ١٩٧٦)، وفارس: من هو ص ٧٠ — ٧١ والمضحك المبكي، عدد ١٠٣ (٢١ تشرين الثاني ١٩٣١) ص ١٤.
- ٧٠ — حديث مع منير المجلاي (بيروت ٢ أيلول ١٩٧٥) وحول تطور القيادة الوطنية الجديدة للشباب انظر: خوري «سوريا والانتداب الفرنسي» الفصلان ١٥ و ١٦.
- ٧١ — حديث مع أي علي الكلاوي وعمود البيروقي (دمشق ١٥ شباط و ١٠ آذار ١٩٧٦)
- ٧٢ — See Khoury, «Politics of Nationalism» Vol. 2, chapter 6.
- ٧٣ — كانت شركة الترامواي والكهرباء وهي ملكية فرنسية بلجيكية أكثر الامتيازات الأجنبية المربحة التي تمتد عندها المظاهرات الوطنية خلال الانتداب. وكانت دور السينما التي تقع في المناطق الحديثة النقطة الأخرى المحورية. فمن جهة كانت التنظيمات السياسية التي تريد أن تبدأ بمظاهرة تستطيع أن تحشد جمهوراً جاهراً في أوقات ما بعد الظهر والمساء عندما ينتهي عرض الفيلم. وكانت سينا روكسي هي الأكثر استخداماً. ومن جهة أخرى كانت بعض الجمعيات الحبيبة الإسلامية تقود مظاهرات ضد دور السينما التي تسمح بحضور النساء. وكانت معظم دور السينما ملكاً لأشخاص مسيحيين (أوراق عادل العظيمة [سوريا] ملف ١٦ رقم ٣٩٨ ٧ شباط ١٩٣٩ وملف ١٦ رقم ٩٣٩٨ ٩/ شباط ١٩٣٩).
- ٧٤ — Sec. R. Trese, «Manifestations féminines à Damas au XIX et XXe Siècle, in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation Arabe, III (Paris, 1939) pp. 115-125.
- ٧٥ — تحول الشباب الوطني إلى منظمة شبه عسكرية في عام ١٩٣٦ سميت «الجمعية الوطنية» وكانت تضم



حوالي ٥٠٠٠ خمسة آلاف وحوالي هذا الوقت تم تشكيل القوات الخاصة (Troupes Spéciales) بمقتضى مرسوم ١٧ تموز ١٩٤٦. كان هؤلاء الجنود يتألفون من اثنين من أفراد النخبة، ولاحظوا آخر الأمر أهمية تشجيع العسكرية في حمص، ومنذ الأخرى تعمل جاهدة على جدارتهم ومركزهم في المجتمع ساعدا على بقاء الحال على ما كان عليه، إلى أن استولى على سوريا في سنوات الثلاثينيات وبدأ الوطنيون يفكرون جدياً حول مستقبل المؤسسات في سوريا ولم تكن الأكاديمية العسكرية على كل حال ولا الجيش نفسه مثل المدارس العليا وكلية الحقوق قوة هامة سياسية بالنسبة للشباب فيما قبل الاستقلال وقد بذل الفرنسيون جهداً منظماً للحفاظ على الحياة العسكرية بعيدة عن السياسة ويدعو أن معظم التحرك السياسي داخل الجيش يتركز حول قضية الترفيع والترقية وليس على دخول المسرح السياسي. وعلى الأرجح أن العديد من الشبان الذين انتموا إلى الأكاديمية العسكرية منذ أواسط الثلاثينيات من هذا القرن إلى أن غادر الفرنسيون سوريا في عام ١٩٤٦ كانوا قد أعدوا سياسياً أثناء دراستهم الثانوية، وعلى أي حال لم يتخرج من الأكاديمية سوى ما يقرب من ١٥٠ رجلاً ما بين ١٩٣٥ و ١٩٤٦ وقد جاء ثلثهم من دمشق، وكان الجيش السوري نفسه حين الاستقلال يقدر بـ ١٢ ألف.

Michael H. Van Dusen «intra and inter-Generation conflict in the Syrian army» (Ph. D. dissertation, the Johns Hopkins university 1971) pp. 45-46, 165-66, 382, 89.

## دور الفلاحين الفلسطينيين في الثورة الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)

تيد سويدنبرغ TED SWEDENBURG

هزت موجة تمرد ضخمة معادية للاستعمار الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب في الفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وعرفت بين العرب باسم (الثورة الكبرى)، والتحمت في الصراع حركة الفلاحين التي لا تكاد تملك ما يكفيها من السلاح ضد القوة الطاغية لأعظم قوة استعمارية في العالم وهي بريطانيا العظمى. وعلى الرغم من روح النضال التي شاعت في هذه الثورة، ومن الأمد الذي استغرقته، تميل الأبحاث التي أجريت حول تلك الفترة إلى إبراز عيوب الحركة الثورية وخاصة إلى إغفال دور الفلاحين فيها، وتصف الأبحاث الرئيسية الفلاحين عموماً بأنهم «تقليديون ومتخلفون ومحافظون» و «تحرّكهم دوافع الولاءات القبلية والدينية»<sup>(١)</sup> وبأنهم (متوقعون ومنعزلون وجهلة وفقراء) لدرجة أنهم عاجزون عن القيام بأي دور له شأنه في الحركة الوطنية<sup>(٢)</sup> وبما أن هؤلاء الباحثين يعتبرون الفلاحين خاضعين خضوعاً تاماً لسيطرة الطبقة الحاكمة المحلية نراهم يعدونهم غير قادرين على القيام بمبادرة سياسية، كما نجدهم يعزّون في كتاباتهم انهيار الثورة وتفككها إلى الانقسامات التقليدية والعصبية والإقليمية بين صفوف الفلاحين والتي كانت السبب في الحيلولة دون تمكنهم من الحفاظ على حركة متراسة موحدة. لذلك تردّ أسباب سوء طالع حركة التمرد إلى تمكن الفلاحين من الوصول إلى مراكز قيادية بعد الفراغ الذي خلفته النخبة المدنية، وتلصق جدالات أخرى موازية وردت في أبحاث حاولت فرض تطبيق نموذج مستمد من الرأسمالية الصناعية على مجتمع زراعي، أسباب هزيمة الثورة بفشلها في تطوير قيادة قوية المراس، وبما أن

من شأن الحزب الثوري وحده أن يتكفل بتأمين بنية قيادية وبرنامج اجتماعي بضمان تحقيق النصر، اعتبر الفلاحون كطبقة عاجزة عن تقديم الإرشاد والتوجيه. إن مثل هذه التحليلات لا تكفي بنيد الدور الهام للفلاحين وإغفاله وهم الذين يشكلون ٧٥٪ من سكان فلسطين<sup>(٣)</sup> بل تعتمد إلى تجاهل مطالبهم الاجتماعية والسياسية الشرعية.

وأفترح هنا منهجاً بديلاً عن المناهج المطروحة آنفاً وذلك بأن نقرأ السرد التاريخي الموجود بين أيدينا (عكس التيار) السائد لنبيرز الفلاحين الفلسطينيين الذين أبقتهم تلك الأبحاث على الهامش ونعيدهم إلى محور التحليل الذي سأطرحه<sup>(٤)</sup>. سأناقش فيما يلي أن علاقة الفلاحين بالأعيان في الأرياف لم تكن أبداً مجرد علاقة خضوع أعمى، وكما يقول Gramsci فلا يمكن أن تكون سيادة الطبقة الحاكمة «كلية وشاملة ودون استثناء» بل هي بالأحرى عملية وعلاقة سيطرة عليها، كما يقول ريموند ويليامز R. Williams أن «تجدد نفسها باستمرار ويُعاد خلقها ويُدافع عنها وتتعدل بنيتها». كما أنها تلقى مقاومة مستمرة ويُحد من توسعها وتغير وتلقى تحديات ضغوط ليست نابعة دائماً من تكوينها ذاته<sup>(٥)</sup> لذلك نجد أن الفلاحين الفلسطينيين يملكون تاريخاً طويلاً من معارضة أسيادهم وإن كانوا خاضعين لحكم الأعيان. كما أن لهم تاريخاً من تحدي التغافل الرأسمالي والتشكيلات الحكومية. لقد بقي هذا التاريخ من المقاومة ماثلاً في ذاكرة الشعب ويمكن استخدامه كأداة فعالة في النضال في لحظات انفجار الغضب. لم تكن هذه التقاليد (الشعبية) نسيج وحدها أو بعيدة عن تناول التأثيرات الأخرى، فهي لم تبرز إلى الوجود بحالة نقاء لا تشوبها شائبة بل كانت تخضع وتبديل أشكالها نتيجة لعقائد شائعة بين الأعيان الذين قادوا الحركة الوطنية والخطابات التي صدرت عن غضب أشد تطرفاً من الطبقة الوسطى المتعلمة. كما تعرضت أفكار الفلاحين عن (الحس السليم)<sup>(٦)</sup> وأشكال تعبئتهم السياسية لهزة وتبدلات على يد الظروف المادية المتغيرة بسرعة في فترة الانتداب البريطاني. وباختصار لم يكن الفلاحون الفلسطينيون مجرد فئة اجتماعية متخلفة لا تتبدل.

خلال فترة قيام الثورة بدأ المتمردون الذين يمثلون حلقاً واسعاً من الفلاحين والعمال والعناصر المتطرفة من الطبقة الوسطى بتطوير قوة عسكرية فعالة وتنفيذ برامج اجتماعية وسياسية تتحدى الأعيان وقيادتهم للحركة الوطنية وتهدد أسس سلطة التجار — ملاك الأراضي. كان التهديد بقيادة فلاحية معادية للسيادة الحاكمة عبر برنامج يقوم على أسس طبقية، مبعث ذعر كبير وقد تسبب في فرار أعداد كبيرة من الفلسطينيين المدنيين الأثرياء من البلاد كما اعتبرت الحركة تهديداً خطيراً للاستراتيجية البريطانية في المنطقة وأجبرت بذلك

البريطانيين على الزج بطاقات عسكرية هائلة لإخماد الثورة، ولم يفلح البريطانيون بتلك المهمة إلا بعد ثلاث سنوات من القتال .

وسأحاول هنا تتبع التطور التاريخي للمجتمع الفلسطيني وعقائده السائدة قبل الثورة وسأعود في البحث إلى فترة ما قبل فرض الرأسمالية كنهج أساسي للإنتاج في فلسطين، وذلك كي أتمكن من إعادة ترتيب الأحداث وتقويم الإنجازات التاريخية للفلاحين الفلسطينيين وتقاليدهم في المقاومة، وسيسهم ذلك المنهج في البحث في إرساء أسس فهم مخالف ومنقح للدور الحيوي لنضال الفلاحين الفلسطينيين ضد توسع الدولة العثمانية والاستعمار الصهيوني والاحتلال البريطاني الذي أدى مجموعه إلى اندلاع الثورة الكبرى<sup>(٧)</sup> .

## فلسطين في حقبة ما قبل الرأسمالية

كانت فلسطين في الفترة التي سبقت مباشرة احتلالها من قبل حاكم مصر محمد علي عام ١٨٣١ واقعة تحت سيطرة مهلهلة من الإمبراطورية العثمانية ولم تكن فعلياً متضمنة إلى الإمبراطورية<sup>(٨)</sup> انضماماً محكماً. إذ لم تفلح الإمبراطورية العثمانية في أحسن الأحوال في بسط سلطتها إلى أبعد من المدن الفلسطينية وضواحيها القريبة جداً. ولكن تلك المدن نفسها — التي كان يسيطر عليها الأعيان الذين تستند سلطتهم إلى المكانة الدينية (النبيلة) الموروثة التي يدعونها — كانت تتمتع بحكم ذاتي شبه كامل وكثيراً ما تمردت على السلطة العثمانية<sup>(٩)</sup>. عانت المدن الواقعة على طول الساحل من تدهور في نهاية القرن الثامن عشر نتيجة لتراجع تجارة القطن مع فرنسا وللدمار الذي لحق بها من جراء الغزوات المتتالية على الساحل الفلسطيني التي قام بها حاكم مصر (علي بك) (١٧٧٠ — ١٧٧١) وكذلك نابليون بونابرت في (١٧٩٩)<sup>(١٠)</sup>. وانتقل مركز الجاذبية مع بدايات القرن التاسع عشر باتجاه مدن الداخل، صحيح أن هذه المراكز المدنية لم تكن لتنافس بأي حال السوق التجاري الكبير ومدن صناعة النسيج في شمال سورية (دمشق وحمص وحمه) إلا أنها تبقى مراكز هامة للتجارة المحلية والإقليمية والإنتاج الحرفي (وخاصة إنتاج زيت الزيتون في نابلس). وسيطرت الأرياف على هذه المدن عموماً في تلك الحقبة من ضعف سلطة الإمبراطورية، وكان سكان المناطق الريفية متمركزين في المناطق المرتفعة الداخلية في الجليل وجبل نابلس وجبل الخليل، وتنافست التحالفات العشائرية المنشأ التي اتبعت نظاماً «قبلية» (القيسيون واليمنيون) مرنة ومطاطة للغاية، على الموارد المحلية والسلطة السياسية. وكانت بنية طبقية دائمة

تفصل شيوخ ورؤساء الحملات\* وجباة الضرائب النواحي (شيوخ النواحي) عن عامة المنتجين الفلاحين<sup>(١١)</sup> وكان التزام الشيوخ تجاه الدولة العثمانية ينحصر في الحفاظ على الأمن وجباية الضرائب التي يحتفظون لأنفسهم بحصة منها. عملياً كانوا لا يسلمون الدولة شيئاً من الضرائب إلا لماماً، وغالباً ما يدافعون عن حكمهم الذاتي باستشارة اتحادات ريفية لصد البعثات التي يرسلها الحكام العثمانيون في دمشق وصيدا لجباية الضرائب المستحقة<sup>(١٢)</sup>. لذلك نجد أن العدائية الطبقية المحلية كانت تخفف من حدتها المكاسب التي يجنيها الفلاحون لدى دعمهم لزعمائهم المحليين ضد الحكم العثماني المباشر.

كانت الأراضي المنخفضة في فلسطين — سهول الساحل ووادي الأردن وجزيل — تقوم مقام درع أمني للأراضي المرتفعة، إلا أنها لم تكن أراضي جرداء. فالسهول زرعت بشتى الأنواع إلا أنها لم تكن مسكونة بشرياً إلا نادراً. وكان أهالي القرى الذين يسكنون الهضاب الأكثر أمناً وتحصيناً يمحضون إلى السهول المجاورة ليعملوا بالزراعة من موسم لآخر. وكان فلاحو السهول يشاركون في الملكية «المشاع» ويعملون في زراعة الحبوب على عكس ما يحدث في المناطق الجبلية حيث تسود ملكية رأس العائلة الكبيرة للأرض وتنتشر زراعة البساتين والكروم.

وتتدخل في الأراضي السهلية على عكس الجبلية، الزراعة مع الرعي إذ يستخدم القرويون والبدو الرحل الأراضي الهامشية والعشبية لرعي قطعانهم، والعلاقة بين الفلاحين والبدو التي طالما وصفت بأنها عدائية في حقيقتها، هي في الواقع علاقة معقدة وسلسلة اتسمت بأوقات تعاون وأوقات تناحر، ولم يزد المعلقون الذين وصفوا ظروف المعيشة على السهول بأنها (فرضية) واتهموا البدو وحدهم بأنهم السبب الرئيسي للدمار، على أنهم كرروا آراء الدولة العثمانية. والحق أن السهول لم تكن سوى منطقة يتنافس فيها الفلاحون والبدو والخارجون عن القانون (من الفلاحين والبدو) وقوى الدولة على السلطة دون أن تتمكن أية فئة من حسم ميزان القوة لصالحها نهائياً. وكان زعماء البدو عموماً يستطيعون سيطرتهم على بعض المناطق (ويحمون) الفلاحين من قوى الدولة (ومن اللصوص والقبائل الرحل الأخرى) مقابل مبالغ أقساط حماية تدفع كأجرة.

## عقائد ما قبل الرأسمالية

على الرغم من أن فلاحى فلسطين اعتبروا السلاطين العثمانيين خلفاء النبي ولذلك

\* الحملة كلمة تحمل معنى العشيرة أو القبيلة في فلسطين.

تقبلوا وجودهم كحكام شرعيين فقد احتفظوا في الواقع بقدر كبير من استقلالهم عن الدولة ، وقد تكون السلطة العثمانية شرعية إلا أنها نادراً ما كانت تتدخل في شؤون الحياة اليومية ، وقام الشيوخ المحليون بدور الوسيط بين الفلاحين والدولة إلا أنهم نظراً للتوازن القائم بين القوى كانوا يتمتعون بحكم ذاتي حقيقي وقامت سلطة أولئك الشيوخ على أساس سلالتهم (النبيلة) المرعومة . وكما هي العادة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية<sup>(١٣)</sup> فإن العلاقات بين (النبلاء) ومن هم أدنى منهم تبدو ظاهرياً شخصية وحيدة للغاية . وعمل هذا المظهر الخارجي على عكس علاقات الاستغلال الخفية وصبا في قالب يتماشى مع العلاقات الشخصية الودية . كما خفت حدة العدائية بين الطبقات نتيجة المصالح المشتركة بين الشيوخ والفلاحين في الدفاع عن القرى الجبلية ضد التدخل والدولة وفي النضال ضد الاتحادات الريفية المتنافسة . كما كان الفلاحون يتركزون في مواقع علاقاتهم الإنتاجية تبعاً لقراياتهم<sup>(١٤)</sup> ، في حين كانت العلاقات الأخرى التي تستند إلى الروابط الإقليمية و« القبائلية » والقروية المنشأ تقسم الفلاحين تقسيماً داخلياً<sup>(١٥)</sup> . ولم تكن تلك الانقسامات العمودية حواجز لا يمكن تحطيمها إذ تمكنت عدة اتحادات ( بما فيها البدو ) من توحيد صفوفها تحت قيادة الشيوخ لمقاومة الغزاة الأجانب كما حدث في ثورة ١٨٣٤ ذات القاعدة الشعبية الواسعة والتي ثارت ضد الاحتلال المصري<sup>(١٦)</sup> ، ويعبر القول المأثور «أنا وأخي على ابن عمي ، وأنا ابن عمي على الغريب»<sup>(١٧)</sup> خير تعبير عن ديناميكية التقسيم والوحدة .

كما انعكس انعدام سيطرة الدولة على المناطق الريفية في الصبغة (الشعبية) المميزة لإسلام الفلاحين . لم تكن الجوامع أمراً معروفاً أبداً في القرى إذ تركز عباداتهم على (الأولياء) الذين تنتشر مقاماتهم في أنحاء الأرياف . ولكل قرية تقريباً مقام واحد على الأقل يؤمه الفلاحون ليتضرعوا للولي ليفك عنهم ضائقة أو يشفع لهم<sup>(١٨)</sup> . وتعطى طائفة كبيرة من المقامات الصيغة المحلية الخاصة بطبيعة الإسلام الشعبي الفلسطيني . إلا أن للدين الشعبي جوانب أخرى تدل كذلك على تأثيرها الاجتماعي الموحد . فقبل كل شيء ليس الدين في الأرياف ديناً (إسلامياً) حصراً إذ كان الفلاحون المسلمون يزورون العديد من الكنائس المسيحية وينظرون إليها باحترام كمقامات مقدسة<sup>(١٩)</sup> . وتقام الأعياد (المواسم) احتفالاً بذكرى العديد من الأنبياء وتزيد بذلك من الوحدة الشعبية ، فهناك مثلاً موسم النبي روبين الذي تحتفل به المنطقة الواقعة جنوبي حيفا ويستقطب حجاجاً من جميع المدن والقرى المجاورة ويدوم شهراً قمرياً كاملاً<sup>(٢٠)</sup> ، وتحتفل منطقة بالقرب من أريحا بموسم النبي موسى وهو عيد أكبر حتى من العيد السابق ويحضره الفلاحون وأبناء المدينة والبدو من جميع أنحاء جنوبي

فلسطين وجبل نابلس<sup>(٢١)</sup> . وتعد مثل هذه الأعياد التي تجمع الفلاحين من مناطق واسعة المساحة مع أبناء المدينة طقوساً هامة من طقوس التضامن الشعبي .

وبقي فلاحو فلسطين على الرغم من الشعائر الشعبية المحلية جزءاً من المجتمع الإسلامي العثماني الأوسع الذي يدين بولائه للسلطان في استمبول . وكان إحساسهم الأكبر بالانتماء — نظرياً على الأقل — تداخله أفكار مختلطة من الواجب والالتزام تجاه الدولة العثمانية بما فيها واجب تأدية الضرائب . وعلى الرغم من أن توازن القوى السائد عملياً كان يمحو آثار عواطف الولاء هذه تجاه السلطة الإمبراطورية ، إلا أنه كان بإمكانه تجاوز المصالح المحلية . وعندما ضاعفت السلطات العثمانية من إحكام قبضتها على الولايات تمكنت من استغلال مثل هذه العواطف لفرض سيادتها .

## دخول فلسطين في السوق العالمي

خلال القرن التاسع عشر تم إدخال فلسطين — شأنها شأن معظم العالم غير العربي — إلى السوق العالمية والرأسمالية مما بدل بنيتها الاجتماعية تبديلاً كبيراً . لم تكن هذه التغيرات عملية تطور « طبيعي » بل اقتضت التدخل الحازم من الدولة العثمانية تحت ضغط من القوى الأوروبية . بدأت هذه التطورات مع الغزو المصري لفلسطين وبقية سوريا ، والجهود النشطة التي بذلها إبراهيم باشا لضمان استتباب الأمن بين ١٨٣١ و ١٨٤٠ . ولستحضرنا التغيرات بعد خروج المصريين ببطء أكبر إذ بدأ العثمانيون بتطويع المدن وإخضاع الأرياف تدريجياً مهينين جواً أكثر أمناً لتصدير الزراعة والتجارة .

واقترضت العملية تحولاً أساسياً في ميزان القوى المحلي ؛ إذ حطمت السلطات العثمانية قوة الاتحادات الريفية ونقلت زمام السلطة على الإدارة المحلية وجباية الضرائب من يد الشيوخ الريفيين ذوي النزعات المستقلة إلى يد طبقة من الأعيان المدنيين بدأت تبرز على الساحة وأصبحت الشريك المحلي للباب العالي في مشروعات ( الإصلاح ) . وإذا اضمحلت قوة الشيوخ المحلية نقل العديد منهم مركز فعاليتهم إلى المدن واختلطوا بطبقة الأعيان المدنية .

استلم الأعيان زمام التحكم بمعظم الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى سيطرتهم السياسية على المناطق الريفية . واستملكت عائلات الأعيان والبورجوازيين التجاريين الناشئين مساحات شاسعة في أعقاب سلسلة من القوانين الجديدة المتعلقة بالأراضي ابتدأت مع صدور قانون الأرض العثماني في ١٨٥٨ . واقترضت هذه القوانين الجديدة تسجيل أفراد يحملون ألقاباً رسمية

لحيازة ما يقع تحت عنوان أراضي الدولة أو أراضي الميري، وبهذا سهلت الاستيلاء على رقعة كبيرة من الأراضي، وكان الأعيان الذين يتحكمون بجهاز الدولة الذي يسن القوانين يحتلون أفضل المواقع للاستفادة من هذا الوضع القانوني. ولم يتم معظم الفلاحين بتسجيل ملكياتهم، فبعضهم استنكف عن التسجيل ليتجنب دفع مستحقات التسجيل، وبعضهم ليتجنب إيراد أسمائهم في سجلات الحكومة فيتهربون بذلك من التجنيد في صفوف الجيش العثماني. ولجأ البعض الآخر حرصاً منهم على ألا يفقدوا أراضيهم، إلى تسجيل ممتلكاتهم (أحياناً ممتلكات القرية بأكملها) باسم رجل من الأعيان له نفوذ كبير يقوم بأعباء «نصيرهم» في علاقاتهم مع الدولة. وظهرت أشكال أخرى من انتزاع الملكية حين عمدت الحكومة العثمانية إلى إصدار أحكام بأن رقعة معينة من الأراضي وخاصة في السهول الشمالية ليست «مزروعة بشكل دائم» أو عندما صادرت أراضي معينة لأسباب «أمنية». وطرح مثل هذه الأراضي للبيع، وغالباً ما آلت ملكية أكبر الأراضي مساحة إلى ملاكين غائبين يقطنون في بيروت، وتحوّل الفلاحون الذين كانوا يزرعون هذه الأراضي إلى محاصصين يعملون لصالح ملاكين كبار، كما جرت تغييرات مماثلة بين الفلاحين الذين سجلوا أراضيهم (طوعاً) باسم الأعيان. واتخذت السبيلة النقدية أهمية في الاقتصاد الإقليمي وبدأ العثمانيون بالمطالبة بدفع الضرائب نقداً، فترايد عدد الفلاحين المدينين للمرابين إما من الأعيان أو أفراد من البورجوازية التجارية التي تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة، وحرّم العديد من الفلاحين من حق استرجاع أراضيهم التي رهنوها ضماناً لما استدانوه، ففقدوا حق ملكية أراضيهم وأصبحوا محاصصين، في حين وجد الفلاحون المتوسطو الحال الذين بقوا (مستقلين) أنفسهم تحت رحمة دائيتهم.

لم تكن نتيجة هذه التحولات عادلة، فتحوّل ملكية الأراضي تركز في السهول الوسطى والشمالية في الساحل ووادي جزيرل حيث انصب اهتمام السلطات العثمانية على إنشاء مستوطنات دائمة وحيث تجني أعظم المحاصيل أرباحاً لتصديرها إلى أوروبا. وبقيت المناطق الجبلية معاقل للملاك الصغار ولكن العديد من الفلاحين اضطروا مع الأيام إلى استدانة المال فأصبحوا بذلك تابعين (للنصرأ) الأعيان الذين يقرضونهم المال.

ترافق إخضاع الاقتصاد المحلي لاحتياجات اقتصاد العالم الرأسمالي مع إخضاع الفلاحين واستعبادهم. ونجم عن تهدة الريف واستلام التجار وملأك الأراضي زمام الأمور في شؤون الإنتاج الزراعي ارتفاعاً كبيراً مفاجئاً في الصادرات الزراعية، ومع تطور الاقتصاد النقدي تدريجياً اضطّر الفلاحون إلى بيع قسم من منتجاتهم في السوق. ومنذ بدايات



السبعينيات في القرن التاسع عشر كانت فلسطين تصدر كميات كبيرة من القمح والشعير والسمسم وزيت الزيتون والحمضيات إلى أوروبا والأسواق الإقليمية<sup>(٢٢)</sup>.  
لم تكن مثل هذه التحولات مجرد نتيجة لعوامل خارجية بل كانت مرتبطة ارتباطاً متكاملاً مع ظهور الطبقات القيادية التي تتألف من قطاعين: أولهما قطاع الأعيان الذي يغلب عليه المسلمون والذي يملك مساحات واسعة من الأراضي ويقترض الأموال ويسيطر على أجهزة الحكومة والمؤسسات الدينية التي أصبحت أكثر مركزية والقطاع الثاني هو قطاع البورجوازية التجارية الذي يتألف بشكل رئيسي من الفلسطينيين واللبنانيين المسيحيين واليهود والأوروبيين ورعاياهم، وجميعهم ممثلون عن الرأسمال المصري والتجاري بالإضافة إلى أنهم يملكون مساحات واسعة من الأراضي<sup>(٢٣)</sup>. ويشكل الأعيان المسلمون - المتحالفون مع التجار المسيحيين القطاع المسيطر الذي انتظمت سيطرته ضمن الصيغة التي يطلق عليها علماء الاجتماع اسم علاقة «النصر - الزيتون» أوتبعاً لشركات هرمية من الأعيان وزبائنهم الفلاحين.

### عقائد سيطرة الأعيان: النصر والزبائن

سخر النصر الأعيان قوتهم ونفوذهم لمساعدة زبائنهم الفلاحين في التعامل مع الدولة ومع المجموعات الأخرى (مثل الفلاحين التابعين لشبكات حماية أخرى وكذلك البدو). وبالمقابل قدم الفلاحون دعمهم لنصرائهم في صراعاتهم السياسية، وكان الأعيان يمدون المحاصصين بما يحتاجونه لإعالة أنفسهم خلال السنة ويقدمون لهم السلف في أيام الأعياد. كما كانوا يتحملون مسؤولية ديون المحاصصين في حال توالي الشح في المحاصيل<sup>(٢٤)</sup> ويقدمون خدمات مشابهة (لزبائنهم) من الملاك الصغار وكذلك للعاملين في المزارع الذين يعملون لحساب ملاك الأراضي في أيام المواسم. وتبدو هذه العلاقة الترابية بين الأعيان والفلاحين قائمة على درجة عالية من العلاقات التبادلية المشتركة، وقد استنتج العديد من المراقبين الذين استندوا في دراساتهم إلى وصف تجريبي لهذا النظام، بأنه من الخطأ النظر إلى المجتمع الفلسطيني خلال تلك الحقبة على أساس الطبقات الاجتماعية<sup>(٢٥)</sup>.

وقد لجأت أغلبية المراقبين إلى تقبل مفاهيم محلية (مع الانحياز إلى الأعيان) حول كيفية «عمل» الأنظمة السياسية والاقتصادية وإن كان ذلك بمعناها الظاهري وحسب، والحق أن نظام النصر - الزيتون كان مجرد الصيغة التي اتخذتها العلاقات الطبقية عندما بدأت فلسطين بالانضمام إلى السوق العالمية الرأسمالية كتابع للقوى الأوروبية الصناعية.

واحتكر ملاك الأراضي والمرابون في تلك الفترة السلطة في الأرياف واستغلوا الوسائل الرأسمالية المتوفرة لصالحهم ولتحقيق مصالحهم الخاصة<sup>(٢٦)</sup>. وغالباً ما كانت الصيغة التي اتخذتها العلاقات بين الطبقات الأساسية — (الأبوية) في مجال الإنتاج (سلف نقدية يقدمها النصارى للفلاحين) و (علاقات حماية ورعاية) في المجال السياسي الاجتماعي («تبادل» الخدمات) — تميل إلى تخفيف حدة العلاقات الاستغلالية القائمة أساساً بين ملاك الأراضي والمرابين وبين الفلاحين<sup>(٢٧)</sup>. وكانت العلاقات الاقتصادية السياسية بينهم تأخذ شكل (تبادل) بين أفراد لا تكافؤ بينهم من حيث المكانة فهناك الأعيان الذين يؤهلهم منبتهم الراقي وسلالتهم النبيلة لاعتلاء سدة الحكم وتدير شؤون الممتلكات في حين أن الفلاحين قد استكانوا لموقعهم المتدني واعتادوا التزام جانب الاحترام حيال من هم أعلى مقاماً. ومن جهة أخرى تبدو (السياسة) في مفهومها الأعم (كشأن من شؤون الدولة) وكأنها صراع قائم بين الأعيان يمثلون «فلاحهم» في الحكومة، وهو دور لم ينط بهم نتيجة انتخابات ديمقراطية بل اكتسبوه بسبب مكانتهم الأعلى شأنًا، وتخفي الدراسات التي تصف الصراع السياسي بأنه «طائفي» وراءها درجة عالية من الوحدة الطبقية بين الطبقات العليا، إلا أن عقيدة النصارى — الزبون في الطبقات الأدنى كانت تساند وتزيد من حدة الانقسامات العمودية القائمة والمستندة إلى اصطلاحات العشيرة والقرية والتقسيمات الإقطاعية. لم يتخذ نظام النصارى — الزبون المبادلات بين أفراد «أحرار» كما تفعل الرأسمالية الحقة، بل كان نظام الاستغلال يتطلب عنصراً اقتصادياً إضافياً وهو قوة تراتب المكانة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لتبرير (التبادل) بين أفراد من مقامات غير متكافئة. وغالباً ما يعبر عن العلاقات الاقتصادية بين النصارى والزبون بمصطلحات مثل (التدبير) أو تقديم هدية أو القرابة، وعلى الرغم من أن (الأبوية) ونظام (الحماية والمناصرة) كانا يشكلان الأساس العقائدي لحكم الأعيان إلا أن سيطرتهم لم تخل من مواجهات مثل هذه العقيدة، فمن وجهة نظر الفلاحين كان النظام مصمماً على أن يضمن لهم حقوقهم في تبادل (عادل) و (متكافئ)، ولم يكن بمقدور أحد الأعيان فرض إيجار دون المخاطرة بأن يبدو في أعين الفلاحين وكأنه ينكث بعهده ويخرق الاتفاق بينهم ودون أن يبدو وكأنه أخفق في أداء واجبه في الحفاظ على ما يقتضيه التزام النبل منه. وأدى ذلك إلى اضطراب مالِك الأرض — المرابي الذي يفرض على فلاحيه فوائد عالية على ديونه إلى أن يقدم لهم في الوقت نفسه سلفة إضافية ليحافظ على القوة العاملة لديه. كما يجب على النصارى أن يؤمن لزبونهم الحد الأدنى (العادل) المتعارف عليه من الإعالة كي يتخذ نار العداء الطبقي المحتمل في مهبها. وقد حددت مقدار هذه الإعالة صراعات مشابهة لها طابع طبقي واضح

إذ تمكن الفلاح من استغلال اعتماد أحد الأعيان عليه كدريعة للمطالبة بالالتزام بفكرة التبادل (العادل). أما في المجال السياسي فقد كان بإمكان الفلاحين (وخاصة الملاكين الصغار منهم) أن يحولوا ولأعائهم إذا لم تكن المكاسب التي يتلقونها من نصيرهم كافية. وهكذا كانت التحالفات بين النصير والزبون أشد مرونة في بنيتها من نموذج البنية الهرمية الثابتة التي عرضها علماء الاجتماع<sup>(٢٨)</sup>.

اقتضى خضوع اقتصاد فلسطين السياسي للرأسمالية الصناعية الغربية في القرن التاسع عشر إعادة ترسيخ عقائد ما قبل الرأسمالية أو العقائد الإقطاعية، فبينما اشتد سعي الفلاحين للحصول على رأسمال، أصبح عملهم خاضعاً لأشكال معدلة من علاقات وعقائد الإنتاج ما قبل الرأسمالية. وكان على الأعيان أن يستغلوا عقائد التراتبية ما قبل الرأسمالية لتحقيق هذه التحولات ولكي يتمكنوا من تثبيت دعائم موقف التهييب والاحترام لدى الفلاحين ولتث الحيوة في إحساسهم بضرورة المشاركة والتبادل. كانت شروط الرأسمالية السطحية تتطلب سيطرة من الطبقة الحاكمة أشد بكثير مما كانت تقتضيه حقبة ما قبل الرأسمالية. وكان على العقائد التي تحملها الطبقة الحاكمة أن تنفذ عميقاً من الآن فصاعداً إلى قلب حياة الفلاحين الثقافية<sup>(٢٩)</sup> بما فيها (القطرة السليمة) الدينية عندهم؛ وبناء عليه تحولت الطقوس الشعبية تحولاً جوهرياً على يد الأعيان في تلك الفترة.

وبقدم لنا تنظيم عيد (النبي موسى) مثلاً على عملية التحول تلك. ففي النصف الثاني من القرن قام العثمانيون بتعيين (آل الحسيني) — وهم عائلة من الأعيان متحدرة من القدس — كمضيفين يستقبلون الناس في عيد النبي موسى وكمدنة للمقام<sup>(٣٠)</sup>. ومنذ ذلك الحين بدأت الاحتفالات في القدس تنطلق بمسيرة تحمل فيها راية النبي موسى التي استقدمت من «الدار الكبيرة» التي يمتلكها الحسينيون والتي هي مقر الولاية. ويسير الأعيان في طليعة المسيرة ويتبعهم حشد كبير من المدينة والقرى. ويقوم آل الحسيني وآل يونس وهم أيضاً عائلة من أعيان القدس، بتقديم وجبة طعام يومياً لجميع الزوار<sup>(٣١)</sup> في موقع العيد نفسه (جانب أريحا). وتستعرض مثل هذه الطقوس كرمواً سخياً وترسخ في الأذهان السيادة والتفوق بطريقة تشهد بالقوة والسلطة.

وفي الحين الذي اندرجت فيه الشعائر الشعبية الموحدة تحت سيطرة الأعيان بدأت عبادة الأولياء تلقى هجوماً تشد ضراوته من قبل المصلين الدينيين وخاصة من الحركة السلفية، وحلت المساجد التي تلقى فيها المواعظ التي تؤيدها الدولة محل (المقامات) كمراكز عبادة في القرى. وكان السبب الرئيسي في قمع عبادة الأولياء هو تركيزها

للمحلية<sup>(٣٢)</sup> . وعلى الرغم من أن هذه الممارسات الشعبية لم تختف مباشرة فقد أرغمت على التراجع مع ازدياد عدد الفلاحين الذين «تعلموا» وأصبحوا يعتبرون مثل هذه الطقوس (خارجة على الإسلام) .

## ظهور المعارضة المنظمة

حصر التنفيذ التدريجي البطيء لسيطرة الأعيان ، المقاومة ضد تحويل ملكية الأراضي وتحكم الدولة المتزايد فيها ، ضمن إطار محلي مشتت من السهل إخماده ، فلم تقع أية اندفاعات ثورية واسعة النطاق أو حتى حركات تمرد . إلا أن المقاومة بقيت مقاومة ذات وزن . فمثلاً قام العديد من الفلاحين بإعلان معارضتهم لتغير الحال في مجريات الأمور بأن غادروا قراهم واستقروا كمزارعين في الأردن أو هاجروا إلى الخارج . واختار آخرون الانضمام إلى عصابات الخارجين على القانون التي استمرت في نشاطاتها في مناطق المضارب على الرغم من الضغط المتزايد الذي تمارسه عليها قوات الأمن . ولذا الشبان بالقبائل البدوية وقد وصل الأمر ببعضهم منهم إلى حد بتر أعضائهم لتفادي سوقهم إلى الجيش . وربما كانت الصيغة الرئيسية للمقاومة في هذه الفترة كامنة في مواقع الإنتاج . وطالما نُعت الفلاحون الفلسطينيون — خاصة في السهول حيث تسود المحاصصة — بأنهم (كسالى) و (متقاعسون) و (عنيدون)<sup>(٣٣)</sup> . وكما ذكر جيمس سكوت J. Scott فإن التهاون في العمل والرياء ، هما أحد أشكال المقاومة التي سادت في ظروف علاقات سلطة غير متكافئة<sup>(٣٤)</sup> وقد لا تكون هذه المقاومة شكلت خطراً حقيقياً على النظام الجديد إلا أنها أبطأت على الأقل من سرعة عملية التراكم .

شكلت معارضة الفلاحين لاستعمار الأجانب لفلسطين خطراً داهماً على سيادة الأعيان المحلية . وبدأ المستوطنون اليهود في ١٨٧٨ — بدعمهم المصالح المالية للرأسمالية القوية — باستغلال قوانين الاستيلاء على الأراضي في فلسطين فتملكوا الأراضي وأقاموا مستعمرات زراعية في السهول الساحلية الخصبة ووادي جزريل . ومع حلول عام ١٩١٤ كان هناك ١٢ر٠٠٠ يهودي يعيشون في هذه المستعمرات التي تعطي إنتاجاً وفيراً من الحمضيات والخمور للتصدير ، وتضم ١٦٢ر٥٠٠ أكر من الأرض الواقعة في أنحصب المناطق الزراعية ، وقد ابنيعت هذه الأملاك من مالكي الأراضي الغائبين الساكنين في بيروت والذين اشتروا أطيانهم منذ وقت قريب . ومع تأسيس مستعمرات جديدة طرد عدد كبير من

الفلاحين المشاركين في المحاصيل (المحاصصين) بالقوة من الأراضي التي كانوا يعتبرونها حقاً مشروعاً لهم رغم أنهم لم «يملكوها» رسمياً أبداً. واستطاع اليهود المستوطنون الذين أقاموا مستعمراتهم حتى على الأراضي (الحدية) أي التي يساوي نتائجها ما أنفق عليها) أن يحسنوا تلك الأراضي نتيجة لما يملكونه من رأسمال وتقنيات علمية متطورة وهذا أنكروا على البدو الرحل وعلى الفلاحين حقهم المعتاد في استخدام هذه الأراضي المشاع للرعي والتجمع.

ولم يكن للأعيان الفلسطينيين في تلك المرحلة يد في أية مبيعات هامة من الأراضي للمستوطنين اليهود. وقد بدأوا بالاحتجاج على الهجرة اليهودية وابتاع الأراضي منذ عام ١٨٩١ إلا أن جهودهم كانت «مشتتة لا تتبع منهاجاً واضحاً» وظلت في حدود نطاق إرسال عرائض الاحتجاج الرسمية إلى استنبول<sup>(٣٥)</sup> واعتبرت طبقات العرب العليا التقدم الذي أحرزه اليهود المدنيون في التجارة والصناعة تهديداً لمصالحهم — وخاصة القطاع البورجوازي التجاري منهم — أشد خطراً من تهديد شراء اليهود للممتلكات الزراعية.

وقام الفلاحون بالمقابل بالاحتجاج بأسلوب نضالي، وهم الذين هددت حياتهم ولقمة عيشهم تهديداً مباشراً من قبل المستعمرات اليهودية وخاصة أولئك الفلاحين الذين يزرعون السهول الوسطى والشمالية ويرعون مواشهم فيها. ومع قدم ١٨٨٣ كان الفلاحون المطرودون والبدو يهاجمون ويغزون وينهبون المستوطنات اليهودية الجديدة، أي كانوا إجمالاً يتغصنون عيشها. وعلى الرغم من الطبيعة العفوية المجزأة لهذه المعارضة العنيفة إلا أنها ألزمت الحكومة بإرسال قوات بشكل دوري لطرد الفلاحين من الأراضي التي اشتراها اليهود المستعمرون. وأخيراً اضطرت هذه النشاطات الأعيان إلى الاحتجاج على التدفق الصهيوني وإن جاء احتجاجهم رخواً ضعيفاً.

بدأ عقم محاولات الأعيان في مواجهة التهديد الخارجي بتقويض شرعيتهم هم (وشرعية الدولة العثمانية عموماً) في أعين العديد من الفلسطينيين. ودفعت التجارب المريعة المأساوية التي حلت بالفلاحين المحاصصين المطرودين خاصة، هذه الفتنة إلى الشك في فائدة نظام الناصر — الزبون. وتمكنت القومية العربية التي بدأت بالظهور في ذلك الوقت من استيعاب هذه العواطف؛ وأصبحت هذه الحركة الناشئة التي تدعو في أشكالها المختلفة إلى أحد أمرين: إما الاستقلال العربي التام عن الإمبراطورية العثمانية وإما تحقيق حكم ذاتي أكبر، أصبحت قوة اجتماعية لها وزنها في أعقاب الهيجان الذي خلقتة ثورة (الأتراك الشباب) (١٩٠٨). وعلى الرغم من أن الحركة القومية لم تحظ بالأهمية نفسها في «جنوبي سورية» (أي فلسطين) التي حظيت بها في (لبنان) و(سورية الشمالية) ومن أنها كانت تحت سيطرة الأعيان

والبورجوازيين التجاريين إلا أنها خلقت من بين صفوفها جناحاً متطرفاً يتألف من عناصر من الطبقة الوسطى المثقفة. كانت مناهضة الصهيونية هي إحدى الأفكار الرئيسية التي نادى بها القوميون المتطرفون الفلسطينيون واستخدموا في ذلك وسيلة اتصال جديدة بزغت في تلك الفترة من الحرية السياسية المتعاطمة، ألا وهي الصحف. وعلى الرغم من أن الحركة القومية العربية الأولى كانت تنسم عادة بصيغة مدينية حصراً، إلا أن نشاطاتها السياسية منذ بداية ١٩٠٩ ضمن صفوف جناحها النضالي تضمنت الإسهام في تنظيم هجمات الفلاحين على المستوطنات اليهودية<sup>(٣٦)</sup>. ازداد تواتر هذه الغزوات في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، إلا أن هذا القطاع النضالي من الحركة القومية العربية الناشئة واتصالاته مع الفلاحين لم يحتل موقِعاً بارزاً إلا خلال السنوات التي أعقبت الحرب.

## الاحتلال البريطاني لفلسطين والانتداب: ١٩١٨ - ١٩٢٩

تعاظمت الآمال في تحقيق الاستقلال الوطني في سوريا الكبرى وكبرت مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وما خلفته من بؤس وحرمان. وازدادت آمالي مع عام ١٩١٨ عند تأسيس حكومة عربية في دمشق برئاسة الأمير فيصل. واحبل المُنشِد من المتطرفين الفلسطينيين الشبان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى المثقفة مراكز بارزة في الحكومة (الشريفية) الجديدة. وبدأ نفوذهم في الوقت نفسه يفوق نفوذ الأعيان الأكثر اعتدالاً في فلسطين. وحض المتطرفون من خلال منظمات مثل (النادي العربي) والمتدى الأدبي، على إعداد برنامج لتحقيق الاستقلال التام في فلسطين عن الحكم البريطاني وإقامة وحدة سياسية بينها وبين بقية أجزاء سورية. أما الأعيان الفلسطينيون الذين قاموا بتنظيم الجمعيات المسلمة - المسيحية في كل المدن فكانوا يفضلون حكماً ذاتياً سياسياً مستقلاً لفلسطين تحت حماية بريطانيا. وأحمد صدور وعد بلفور جذوة الحماس والانتهاج التي أعقبت نهاية الحرب، وقد أعلن بلفور فيه عن نية بريطانيا في إقامة (وطن قومي للشعب اليهودي) في فلسطين. وأسهم صدور هذا الوعد في تشويه سمعة بريطانيا محلياً ووسع دائرة الدعم الشعبي للبرنامج القومي النضالي. وقام الجناح المتطرف الشعبي من جهته بالضغط على الزعماء الأعيان لأخذ مواقع أكثر نضالية ومعارضة. وانتهز المناضلون الفرصة السانحة فأصدروا قراراً يعلن وحدة فلسطين السياسية مع سوريا في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول<sup>(٣٧)</sup> الذي سيطر عليه الأعيان.

ولم يكتف المتطرفون في تلك الفترة بتنظيم الجماهير تنظيماً فعالاً بل قاموا بشراء الأسلحة سراً وأعدوا عدتهم لثورة مسلحة لصالح فيصل<sup>(٣٨)</sup>. وبرهنت الجهود التي بذها المتطرفون بين صفوف الفلاحين على أنها كانت جهوداً مثمرة وفعالة للغاية إذ ذكرت المخابرات البحرية البريطانية في ديسمبر/ك ١٩١٩ في تقرير لها يشي بقلقها. لأن الفلاحين يعيرون أذنأ صاغية واهتماماً كبيراً للصحف المحلية ولصحف دمشق التي تنادي بالوحدة العربية، وناقش التقرير احتمال القيام بأعمال معادية للصهيونية<sup>(٣٩)</sup>. وعلى الرغم من الأمية المنتشرة بين الفلاحين كانت الأفكار (التقدمية) النادية بالوحدة العربية والمعادية للصهيونية تدور بينهم وتسهم في تعبتهم، وقد وقعت على الأقل عملية واحدة من العنف المنظم ضد البريطانيين، وكان ذلك في أبريل/نيسان ١٩٢٠ عندما قام المتطرفون الفلسطينيون (المرتبطون بالحكومة العربية في دمشق) بتنظيم ٢٠٠٠ بدوي مسلح من حوران (في سورية) ومن وادي ييسان في فلسطين في هجوم على القوات العسكرية البريطانية<sup>(٤٠)</sup>. غير أن الانتفاضة العارمة المعادية للبريطانيين التي توقع المتطرفون أن تسهم جهودهم في خلقها لم تر النور.

وقام المتطرفون في الشهر نفسه وبعد أن توج فيصل ملكاً على سورية بالتدخل في مسيرة النبي موسى في القدس. وفي ١٩١٩ أدخلت بدعة إطالة الخطب لتأخير المسيرة<sup>(٤١)</sup>، إذ قام في تلك السنة (موسى كاظم الحسيني) عمدة القدس وأحد الأعيان البارزين بمدح فيصل في خطابه في حين ألقى الأعضاء النشيطون الشبان خطاباً ملتهباً من شرفة (النادي العربي). واستجابت الحشود التي ضمت فلاحين من القرى المجاورة فأخذت تجوب شوارع (المدينة القديمة) وتهاجم السكان اليهود<sup>(٤٢)</sup>. وتحول هذا الحدث (موسم النبي موسى) من عيد شعبي إلى مظاهرة قومية سنوية<sup>(٤٣)</sup>.

وأدت اشتباكات وقعت بين العرب واليهود في يافا في مايو/أيار ١٩٢١ إلى انتشار الهجوم على المستوطنات اليهودية وعم ذلك في أرجاء البلاد. وأعادت القوات العسكرية البريطانية الأمن والنظام إلى نصابهما بسرعة وشراسة. وهزمت قوات الملك فيصل بعد شهرين في دمشق واندحرت أمام الفرنسيين الذين أقالوا الحكومة العربية، وانقضت لحظة الأزمة، وشددت بريطانيا العظمى التي تملك الآن حق الانتخاب لحكم فلسطين تحت إشراف هيئة الأمم من قبضة سيطرتها على البلاد، وانحسرت تهديدات المناضلين الوجدويين العرب لسيطرة الأعيان واضمحلت قدرتهم على تعبئة الفلاحين. وبرز من جديد الأعيان الذين يفضلون سياسة التفاوض السلمي مع السلطات البريطانية على التعبئة الجماهيرية كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، وأصبحوا القوة المسيطرة في الحركة الوطنية.

وخلال العشرينيات ثبت الأعيان أقدامهم في السلطة وأكدوا من جديد سيطرتهم على الشعب العربي في فلسطين من خلال ترسيخ دورهم كزعماء (طبيعيين) للحركة الوطنية. وقامت السلطات البريطانية بدورها بامتناص أفراد عائلات الأعيان وتكليفهم بمناصب إدارية هامة في حكومة الانتداب<sup>(٤٤)</sup> وكان هؤلاء «الأعيان» يتوقعون أن يبرزوا كحكام للبلاد بعد أن تمتح بريطانيا العظمى فلسطين استقلالها، باعتبارهم الوكلاء الأساسيين للحكم في الدولة العثمانية وفي حكومة الانتداب. ولم تكن واسطة التنظيم الأساسية لديهم — وهي الجمعيات المسلمة — المسيحية — هيئات ذات أعضاء كثير أو تتصف بالشمول بل كانت تضم الزعماء الدينيين والقادة وأصحاب الممتلكات ومن لهم مناصب في الإدارة العثمانية والعائلات (النبيلة) من أصول ريفية أي باختصار طبقة الأعيان. وكانت هذه الجمعيات تجتمع بشكل دوري في المؤتمرات العربية الفلسطينية، وأسست عام ١٩٢٠ لجنة تنفيذية عربية ترأسها (موسى كاظم الحسيني) للاضطلاع بالشؤون اليومية للحركة الوطنية. واختارت سلطات الانتداب في الوقت نفسه مناضلاً شاباً من عائلة بارزة من الأعيان اسمه (أمين الحسيني) وجعلته المفتي العام الأول (١٩٢١) ثم رئيس (المجلس الإسلامي الأعلى) عام ١٩٢٢ وقام (الحاج أمين) باعتباره (زعيم الإسلام في فلسطين) بدمج جميع الشؤون الإسلامية تحت إدارته وبدأ ينافس اللجنة التنفيذية الأكثر حذراً على قيادة الحركة الوطنية<sup>(٤٥)</sup>.

استمر الأعيان في قيادة السكان العرب في فلسطين في فترة الانتداب تحت ظل عقيدة (الحماية والمناصرة). وقام الأعيان بدور الوسيطاء بين الناس وبين السلطات البريطانية. واقتصرت السياسة على المنظمات حصراً (الجمعيات المسلمة — المسيحية والمجلس الإسلامي الأعلى) باعتبارها (مؤهلة) لدور القيادة. وما إن انقضى تهديد الوحدة العربية المتطرف واستقر الأمر بفلسطين كوحدة لها حدودها الجغرافية حتى أصبح في مقدور الأعيان اختيار الشعار الشعبي المتعاطف بـ «عروبة فلسطين» الذي برز كرد على التهديد الصهيوني والحكم الأجنبي<sup>(٤٦)</sup> كما دعم البريطانيون مركز الأعيان بأن حكموا من خلالها وشدوا من أزر سلطتهم على المناطق الريفية<sup>(٤٧)</sup>.

على الرغم من أن شرعية قيادة الأعيان كانت مبنية على العواطف الشعبية — الوطنية — وقع الأعيان في فخ تناقض جوهري: فهم قادة الطموحات والآمال الوطنية وهم في الوقت نفسه يعملون كموظفين في إدارة الانتداب البريطاني. ويلخص (رفعت أبو الحاج) مآزق الأعيان الفلسطينيين (وينطبق ذلك على كل طبقات النخبة في



«عندما بدأت [النخبة الوطنية] بالتعاون فعلاً مع القوى الحاكمة الجديدة تمكن أفراد النخبة من تصوير أنفسهم (كطليعة) للمقاومة ضد الهيمنة الخارجية — بل اتخذوا في بعض الحالات مواقف ثورية. أما الدور الآخر الذي انتقوه لأنفسهم فهو دور الوسيط الواقعي — الذرائعي يدافعون من خلاله عن مواطنهم ضد الحكم المباشر البغيض للأجنبي»<sup>(١٨)</sup>.

اعتمد البريطانيون في فلسطين على (المتطرف) السابق (أمين الحسيني) بشكل فعال للقيام بدور ذلك الوسيط. وعمل المفتي جاهداً لجمع حركات الاحتجاج ويهدىء من ثورة المجموعة المسلمة موجهاً الطاقات الوطنية (بما فيها طاقات رفاقه السابقين) نحو نشاطات وفعاليات قانونية<sup>(١٩)</sup>.

ازداد الطين بلة في الموقف المتناقض الذي يقفه الأعيان الفلسطينيون — الذين يخدمون الانتداب البريطاني ويقودون (الأمة) في الوقت نفسه — وأصبحوا في موقف أشد حرجاً من مواقف النخبة العربية في أي بلد آخر عندما ازدادت حدة التنافس مع الحركة الصهيونية. وبما أن الصهاينة يعارضون إقامة أي هيئة تشريعية في فلسطين تحيل اليهود إلى موقع الأقلية فقد نجحوا في سد الطريق تماماً في وجه تطوير المؤسسات الوطنية الفلسطينية المستقلة ولو لم يكن تهديد الهجرة اليهودية يبدو وكأنه تهديد محدود لاخطر منه — بسبب المشاكل الداخلية في الحركة الصهيونية — لكانت الظروف العامة أشد حلكة واضطراباً في العقد الثاني من هذا القرن. غير أن الصهاينة كانوا في ذلك الحين يعملون بصمت على إنشاء بنية تحتية أصبحت فيما بعد أساساً لتوسع المجموعة اليهودية في الثلاثينيات وأسهمت في جعل اليسوف\* مستقلاً تماماً<sup>(٢٠)</sup>.

بدأ انعدام حدوث أي تقدم ملموس في إنشاء مؤسسات فلسطينية مستقلة يزعزع الصورة الليبرالية للأعيان أنفسهم. فقد كان الأعيان الغارقون في الأفكار الليبرالية الغربية<sup>(٢١)</sup> يتوقعون أن يكون مسلك البريطانيين حيالهم قائماً على معايير العدالة التي تناادي بها بريطانيا العظمى، وما إن أصبح واضحاً مع الأيام أن السلطات البريطانية لا تلتزم عملياً بالمعايير التي تؤمن بها الفتتان كما هو مفروض، حتى أصيب الأعيان الفلسطينيون الليبراليون بخيبة مريرة. وغما لدى الأعيان والمتفقين الليبراليين شعورٌ بتكافؤهم مع الغرب ووقفوا موقف الند للند مع

\* كلمة أطلقها الصهاينة على المجتمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. المترجم

بريطانيا خاصة<sup>(٥٢)</sup> . وعلى الرغم من أن الأعيان لم يكفوا تماماً عن التعاطف مع بريطانيا خاصة وأن الخدمة في إدارة الانتداب ماتزال سخية المردود، إلا أن نفورهم من سياسة بريطانيا زعزع ثقتهم بجدوى المناقشات الدبلوماسية بين (الجتلمانات) كأفضل وسيلة لحل المشكلة الوطنية .

كانت التغيرات المتلاحقة التي طرأت على الزراعة في العشرينيات أشد وطأة على السيطرة التي يمتكرها الأعيان . إذ استمرت حركة شراء الأراضي من قبل الصهاينة على قدم وساق مما أدى إلى ترحيل أعداد أكبر فأكبر من الفلاحين عن أراضيهم . ولم تلق الاتهامات التي ناشد من خلالها الأعيان الحكومة لوقف عملية الشراء هذه صدى يذكر ؛ بالإضافة إلى أن بيع الأراضي للصهاينة من قبل ملاك الأراضي الفلسطينيين فاق بكثير ماباعه ملاك الأراضي من غير الفلسطينيين مع حلول عام ١٩٢٨<sup>(٥٣)</sup> . وهكذا كان قطاع من طبقة الأعيان يثرى ويزداد غنى من خلال بيع الأراضي للصهاينة ، وتسبب بذلك مباشرة في حرمان الفلاحين من أراضيهم وخاصة في السهول الشمالية والوسطى . وتحلق هذا القطاع من الأعيان حول قيادة عشيرة (النشاشيبي) المعارضة لسيطرة (الحسيني) على الحركة الوطنية وكان قطاع الأعيان هذا من أغنى أفراد الطبقة وأبرزهم في مجال التجارة وكان يستخدم أرباحه في تعمير المدن وتوسيع إنتاج الحمضيات .

كما باع عدد صغير — ولكنه أخذ بالازدياد — من الفلاحين المالكين أراضيهم للمقاولين الصهاينة ، ولم يكن ما أقدم الفلاحون عليه بدافع جني المال بل ليسددوا ديونهم في أغلب الحالات . تفاقم حال الفلاحين المدينين للمرابين الذين يفرضون فوائد كبيرة ، سواءاً عندما قامت حكومة الانتداب بترشيح ضرائب الممتلكات الريفية فأصبحت الضريبة ثابتة بنسبة مئوية حسب الإنتاج الصافي للتربة (أي مع حذف نفقات الإنتاج) ، وأصبحت المشاريع الزراعية اليهودية ذات الرأسمال الضخم تدفع رسوماً أقل بسبب (نفقات العمالة) الأكثر كلفة . وزادت الضرائب ذات المفعول الرجعي غير المباشرة من وطأة العبء المالي الملقى على كاهل الفلاح . ونتيجة لهذه الأنظمة الجديدة وقع ثقل الضرائب بشكل غير متناسب أبداً على الفلاح الفلسطيني الفقير الذي أسهمت جهوده في تمويل التطور الصناعي والزراعي للقطاع اليهودي وفي دفع نفقات بريطانيا في دفاعها عن الوطن القومي اليهودي<sup>(٥٤)</sup> . كما كفلت الإدارة البريطانية أمر جباية الضرائب مستفيدة من خدمات مختار القرية للحفاظ على الأمن الريفي وإيصال الضرائب والمعلومات إلى الحكومة<sup>(٥٥)</sup> .

أسفرت هذه الضغوط عن حرمان ٣٠٪ من مجموع الفلاحين الفلسطينيين في القرى من أراضيهم مع حلول عام ١٩٣٠ في حين بقي حوالي ٧٥ إلى ٨٠ بالمائة منهم في رفعة من الأرض لا تكفي لسد رمقهم<sup>(٥٦)</sup>. لجأ بعض الفلاحين إلى استئجار مزارع إضافية ليؤمنوا لقمة عيشهم إلا أن معظمهم أصبح يعتمد على موارد خارجية من الدخل لإعالة أنفسهم. وكان حوالي نصف القوة العاملة من الفلاحين الذكور (أي ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ شخص) يلجأون خلال فترات أوج النشاط الاقتصادي في الانتداب إلى العمل بأجور موسمية خارج القرية (في مشاريع الطرق والتعمير وقطاف الحمضيات وتعبئتها وما أشبه ذلك). وغالباً ما يتم استخدام جميع السكان الذكور في قرية ما للعمل كفريق في مشاريع الإنشاء القصيرة الأمد<sup>(٥٧)</sup> ولم يعد القرويون الفلسطينيون يحتلون موقع (الفلاحين) لا أكثر في البنية الاقتصادية إذ بدأوا بالتدرج يلبعون دوراً مزدوجاً كفلاحين وعمال مياومين. لذلك نجد أنه في الحين الذي احتفظ ملاك الأراضي الأعيان والدائنون بسيطرتهم الاقتصادية على القرى وخاصة من خلال شبكة زياتهم، أدت الخيرات الجديدة للفلاحين في سوق العمالة الأوسع إلى تغيير خضوعهم (التقليدي) الفلاحي وأمدتهم بموارد بديلة للدخل.

أرغمت الديون والاستيلاء على الملكيات التي قامت بها المستعمرات الصهيونية قطاعاً كبيراً من الفلاحين على الهجرة النهائية إلى المدن الكبيرة التي تتسع بسرعة كبيرة مثل حيفا وبافا والقدس. وهناك كان الفلاحون يعملون كعمال مياومين أو «كيورجوازين» تافهين في تجارة ثانوية وخدمات لا قيمة لها وهو وضع طبقي مألوف في المراكز المدنية في التشكيلات الاجتماعية النامية المستعمرة<sup>(٥٨)</sup>. لم يكن الحصول على عمل مأجور دائم بالأمر السهل في وجود منافسة العمال اليهود الذين يحتكرون المراكز في القطاع الاقتصادي اليهودي الأكثر تقدماً. وكان العمل الذي ينجح العمال العرب في الحصول عليه زهيد الأجر للغاية بسبب وفرة اليد العاملة وصعوبة تنظيم العمال المياومين. ونتيجة لذلك كانت الأجور لا تغطي نفقات العمال العرب فكانوا يلجأون إلى شبكات الدعم في قراهم وإلى إمداد من الحصول الزراعي لسد احتياجاتهم المعيشية<sup>(٥٩)</sup>.

لم يقف هؤلاء المهاجرون من الريف إلى المدينة مكتوفي الأيدي طويلاً في مواجهة هذه الظروف، بل قاموا بإنشاء العديد من الروابط على أساس قرية المنشأ وتجاهلوا الحمولة (أي العشيرة) وتقسيماتها التي كانت مثار شقاق لا ينتهي في قراهم<sup>(٦٠)</sup>. كما انضموا إلى منظمات شبه سياسية يترأسها حرفيون، وانتسبوا إلى النقابات عندما كان ذلك ممكناً، كما

عقدوا صلات مع مصلحين دينيين مناضلين مثل الشيخ عز الدين القسام . وأسهم دخولهم في العمالة المأجورة المدنية في رأب صدوع الانقسامات العشائرية والقروية والإقليمية إلى حد ما . وكان لهذه التجارب الجديدة أثرها في القرى الأم التي أبقى المهاجرون على صلات حميمة معها . وهكذا بدأت الشروخ العتيقة التي كانت تغذي شبكات النصير — الزبون بالتهاموي تحت زخم التطور الرأسمالي . حاولت القيادة الوطنية قلب العملية والرجوع إلى ما كانت عليه الأمور في البداية وتقدمت بالعديد من الاسترحامات إلى البريطانيين باسم الفلاحين البؤساء الذين ضاقت بهم سبل العيش ولكن مناشداتهم ذهبت أدراج الرياح ولم تترك أثراً يذكر في سياسة بريطانيا أو في الظروف الاقتصادية<sup>(٦١)</sup> . كما كان الفلاحون يميلون إلى التشكيك أكثر فأكثر في إخلاص الأعيان . ومع حلول عام ١٩٢٧ كان الأعيان — حسب ما ذكره أحد المسؤولين البريطانيين — متخوفين من أن الفلاحين «يبدون ميلاً أكبر للتمييز بين المصالح الوطنية ومصالح طبقة الأفندية»<sup>(٦٢)</sup> .

كانت الأزمة التي بدأت تتبلد سحبها في مجال الزراعة والتي نجمت عن المحاولات المبذولة للحد من المد المتقدم الصهيوني في العشرينيات (إذ تضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ وبلغ ١٥٦.٠٠٠ نسمة)<sup>(٦٣)</sup> عاملاً أساسياً في إشعال فتيل العنف الذي انفجر مع الادعاء الصهيوني بحقوقهم في حائط المبكى في القدس (الذي يطلق عليه العرب اسم (البراق) وهو الحائط الغربي للحرم الشريف ثالث مقدسات الإسلام) . وحاول المفتي كعنه دائماً أن يحل المشكلة باللجوء إلى الدوائر البريطانية الطيبة محاولاً في الوقت نفسه تهدئة سورة الغضب بين الجماهير التي اعتبرت التوسع الصهيوني «الديني» شكلاً مكثفاً من أشكال الخطر الصهيوني العام الذي يواجه السيادة العربية الفلسطينية<sup>(٦٤)</sup> . وتوالى سلسلة من المظاهرات الاستفزازية أمام الحائط قام بها المتطرفون الصهاينة خلال عام ١٩٢٩ . وأخيراً وفي الثالث والعشرين من آب/أغسطس قدم القرويون الفلاحون مدفوعين بالدعاية التي قام بها المناضلون الوطنيون ، إلى القدس لتأدية صلاة الجمعة مسلحين بالسكاكين والعصي . ولم يدخر الحاج أمين وسعاً في محاولاته لتهدئة الحشد النائر إلا أن الشيوخ الدينيين المتطرفين ألقوا خطاباً تحث الناس على فعل شيء ما<sup>(٦٥)</sup> . وتفجرت أعمال العنف ضد اليهود في القدس وسرعان ما انتشرت في بقية أرجاء البلاد ، وأعادت القوات البريطانية النظام إلى نصابه بطريقة وحشية .

ويتبين من انتشار العنف أن الجماهير كانت مستعدة للتحرك ضد التهديد الصهيوني بمعزل عن قيادة الأعيان الحذرة . ومن المؤسف أن الجماهير كانت سهلة الاندفاع إذا

ما استغفرت وقادرة على القيام بأعمال عنف طائفية بشعة وصلت إلى حد ارتكاب مذابح جماعية في الخليل وصفد. وكانت إحدى أهم أشكال التنظيمات التي نجمت عن هذا الاندفاع الثوري هي مجموعة فدائية أطلق عليها اسم «عصابة اليد الخضراء» أسسها أحمد طافش في مرتفعات الجليل في أكتوبر/ت ١٩٢٩. وقامت هذه المجموعة المؤلفة من رجال مرتبطين بدوائر راديكالية لعبت دوراً في انتفاضة آب/أغسطس بشن عدد من الهجمات على مستعمرات صهيونية وعلى القوات البريطانية في الشمال<sup>(٦٦)</sup>. وبشبه تنظيم هذه المجموعة تقريباً تنظيم عصابات قطاع الطرق الفلاحين الذي كانوا يقومون بغاراتهم عادة في هضاب فلسطين والذين أخذوا يشكلون مشكلة أمنية حقيقية في العشرينيات<sup>(٦٧)</sup>. إلا أن مجموعة أحمد طافش كان لها هدف سياسي واضح. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة سرعان ماتم قمع نشاطاتها إلا أنها أثارت الكثير من التعاطف في نفوس الفلاحين الذين كانوا «أكثر توجهاً سياسياً من الكثير من الناس في أوروبا»<sup>(٦٨)</sup> كما يستنتج تقرير لجنة شو Shaw Comission في ١٩٣٠. أفسح جو الاضطرابات الشعبية المجال أمام قوى سياسية بديلة ظهرت ضمن صفوف الحركة الوطنية لتتحدى سيطرة الأعيان.

## نذر اندلاع الثورة ١٩٣٠ - ١٩٣٥

اتسمت بدايات الثلاثينيات باضطراب الأحوال وانعدام الاستقرار لدرجة عجز الزعماء الفلسطينيين عن التحكم بها وإعادة الاستقرار إليها، وتكدست التناقضات وانهالت واحدة فوق الأخرى وفتحت الباب على مصراعيه لسلسلة من الأزمات التي أفضت شيئاً فشيئاً إلى انفجار ثورة ١٩٣٦.

كان الكساد العالمي أحد أهم عوامل عدم الاستقرار. إذ قفز عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في بداية الثلاثينيات قفزة هائلة بسبب القوى التي أطلقها الكساد الاقتصادي الذي عم العالم كله. وازداد عدد المجموعة اليهودية من ١٧٥,٠٠٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة أو من ١٧٪ إلى ٣١٪ من مجموع سكان فلسطين. كما أسهم العداء المتزايد للسامية في بولونيا وتقليل نظام الحصص النسبية في الولايات المتحدة وانتصار النازية في ألمانيا، في تدفق الهجرة إلى فلسطين<sup>(٦٩)</sup>.

لم تكن آثار الهجرة اليهودية على المجتمع العربي الفلسطيني آثاراً متكافئة. ففي الفترة ما بين أواخر العشرينيات وعام ١٩٣٢ عانت البلاد من كساد اقتصادي وارتفاع كبير في عدد

العرب العاطلين عن العمل. إلا أن تدفق اللاجئين أسهم في توسيع الاقتصاد في فترة ١٩٣٣ — ١٩٣٦ في حين كانت بقية بلدان العالم (باستثناء الاتحاد السوفياتي) غارقة في لجة القنوط والجمود الاقتصادي. وتمكن اليهود الذين غادروا ألمانيا من جلب كميات كبيرة من رأس المال إلى فلسطين نتيجة اتفاقية عرفت باسم هاعافارا (أي التحويل) بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين النازيين. وكان حوالي ٦٠٪ من مجموع رأس المال المستثمر في فلسطين بين آب/أغسطس ١٩٣٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٣٩ من الأموال التي دخلت بواسطة اتفاقية هاعافارا<sup>(٧٠)</sup>. وأتاحت هذه السيولة من رأس المال المجال أمام اليهود الأثرياء لزيادة استثماراتهم في الصناعة والبناء وزراعة الحمضيات زيادة هائلة. كما أدى تطوير بريطانيا العاجل لحيفا كميناء استراتيجي على شرق المتوسط إلى بناء مرفأ جديد وخط أنابيب بنزول (بدأ بضخ البترول من العراق في ١٩٣٥) ومصافي النفط وسكة الحديد خلال الفترة نفسها<sup>(٧١)</sup>. ونتيجة لكل ما سبق انفتحت فرص العمل أمام العمال العرب. ولكن حصة الأسد من الأعمال كانت من نصيب العمال اليهود، إذ عمل القادة الصهاينة وخاصة المستدروت (اتحاد العمال الصهاينة) على ضمان قيام القطاع الاقتصادي اليهودي البورجوازي بإعالة المهاجرين اليهود الجدد. وخلقت هذه السياسة مشاعر استياء وتذمر بين العمال العرب وأدت إلى اشتباكات مع اليهود حول فرص العمل المتاحة<sup>(٧٢)</sup>. عانى الاقتصاد من كساد آخر دام بين ١٩٣٦ — ١٩٣٩ وكان له أثر بالغ نال من العمال العرب شبه البروليتاريين أكثر مما نال من العمال اليهود الذين ينتسب أغلبهم إلى نقابات.

زاد تدفق رأس المال الذي رافق الهجرة اليهودية من تسارع حركة شراء الأراضي أيضاً، وأصبح لامتلاك الصهاينة للأراضي من أصحابها الفلسطينيين سواء المالكين الكبار أو الفلاحين الصغار أهمية أكبر بكثير من أهميتها إبان فترة العشرينيات<sup>(٧٣)</sup>. ونتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور باستمرار اضطر الفلاحين إلى بيع أراضيهم إذ كان معدل الدين المترتب على العائلة الفلاحية في عام ١٩٣٦ حوالي ٢٥ إلى ٣٥ جنيهاً في السنة وهو يعادل أو يفوق دخلها السنوي البالغ ٢٧ جنيهاً<sup>(٧٤)</sup>. ولم تزد المبالغ التي يقبضها الفلاحون ثمناً لأراضيهم عادة على إعفائهم من الدين ودفعهم نحو الأحياء الفقيرة في المدينة. ومن جهة أخرى كان بإمكان ملاك الأراضي الكبار الفلسطينيين تحقيق أرباح طائلة ببيع ممتلكاتهم للصهاينة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار العقارات. ولجأ بعض المالكين إلى رفع الإيجارات بصورة عشوائية ليضطروا المستأجرين لإخلاء الأراضي قبل توقيع عقد البيع لكي يتفادوا دفع تعويضات للفلاحين<sup>(٧٥)</sup>. واحتدم الخلاف بين ملاك الأراضي والفلاحين حول حقوق الاستحجار بعد

صدر قانون ١٩٣٣ الذي يعطي المستأجرين حقوقاً أكبر . وكان المناضلون الوطنيون يشجعون مثل هذه الخلافات <sup>(٧٦)</sup> . ومع حلول منتصف الثلاثينيات كانت الحكومة تضطر إلى إرسال أعداد كبيرة من رجال الشرطة بشكل دوري لإخلاء المحاصرين من الأملاك المباحة إذ كان الفلاحون يقاومون باطراد انتزاع ملكية الأراضي منهم باللجوء إلى العنف <sup>(٧٧)</sup> .

بدأ إفلاس سياسات الأعيان يتضح أكثر فأكثر ، فقد عجزوا عن تحقيق أي تقدم في إحراز استقلال وطني ولم يفلحوا في الحد من المد الصهيوني الذي يزداد تدفقه أو في نسوية مسألة الأراضي أو تحقيق تطور اقتصادي ، وهدد عجزهم عن إحراز أية نجاحات سيطرتهم التي يمارسونها على الحركة الوطنية وأصبح من الصعب عليهم ادعاء الوطنية أو حتى الإسلام كملكية خاصة بهم . كما وقعت شقاوات عديدة في جبهة الأعيان نتيجة خلافهم حول الاستراتيجية الوطنية . وتبلورت قيادة معارضة الحسيني ضد عائلة النشاشيبي التي تمثل أغنى ملاك الأراضي وزرعي الحمضيات والسمارة . وكانت الفئات التي تقودها عائلة النشاشيبي من طبقة الأعيان والتجار الذين يتداولون مبيعات الأراضي للصهاينة أكثر من غيرهم من الأعيان وأكثر من يستفيد من واردات تصدير الحمضيات إلى إنكلترا ، وكانوا معارضين للوحدة العربية ومستعدين لتقبل استقلال غير كامل عن بريطانيا <sup>(٧٨)</sup> . وكان لتلك الفئات التي أسست (حزب الدفاع الوطني) عام ١٩٣٤ قاعدة دعم من خلال شبكات النصارى — الزبون لديها <sup>(٧٩)</sup> .

اتهرز الوطنيون المتطرفون الفرصة التي أتاحتها لهم سلسلة الأزمات وازدحام صفوفهم بدفعة جديدة من الشباب المتعلمين في معاهد الانتداب . وكما يقول غوران ثيربورن G. Therborn فإن تدريب شريحة مثقفة في الظروف الاستعمارية غالباً ما يتمخض عن عقائد ثورية بسبب الهوة بين طبيعة التدريب التي تتلقاها الشريحة التي توافق مجتمعاً رأسالياً متقدماً ، وبين الشكل الاستعماري للاستعباد <sup>(٨٠)</sup> . ونشأ عن النظام التعليمي الانتدابي في فلسطين شبان لا تتناسب مؤهلاتهم مع الأدوار التي أنيطت بهم فأدى استيائهم إلى أشكال جديدة خطيرة من النزعة الذاتية .

شهدت الثلاثينيات اندفاعاً من التنظيم السياسي المستقل في فلسطين قام بها أفراد الطبقة الوسطى المتعلمة كما حدث في بقية أرجاء العالم العربي حيث كان جيل جديد من الوطنيين المتطرفين يرفع شعارات العدالة الاجتماعية والاقتصادية والوحدة العربية ويطور صيغاً جديدة من التنظيم السياسي <sup>(٨١)</sup> . أسس المتطرفون الفلسطينيون عدداً من الهيئات المختلفة

مثل (رابطة الشباب المسلم) و (مؤتمرات الشبيبة العربية) و فرق (الكشافة العرب) (التي لم تكن مرتبطة بحركة بادن باول الدولية). وكان (حزب الاستقلال) أهم تنظيم في تلك التنظيمات تأسس عام ١٩٣٢ وتعود جذوره إلى حركة (الاستقلال) القديمة المرتبطة بالحكومة الشريفة في دمشق<sup>(٨٢)</sup>. وكان ذلك الحزب الذي تقوده عناصر من الطبقة الوسطى المتعلمة وأولاد عائلات الأعيان المتمردون، يجتذب الاختصاصيين المتعلمين والموظفين الذين يتلقون رواتب شهرية مثل المحامين والأطباء والمعلمين وموظفي الحكومة<sup>(٨٣)</sup> ولم يُنظم هذا الحزب مثل بقية الأحزاب الفلسطينية المؤسسة في الثلاثينيات على أساس الولاءات العائلية أو العشائرية بل على أساس برنامج سياسي وبذلك كان أول حزب (إن استثنينا الحزب الشيوعي) يحتكم إلى صيغة حديثة ومعاصرة من النزعة الذاتية ويبني على أساسها.

اتخذ حزب (الاستقلال) لنفسه موقفاً سياسياً «شعبياً» يمثل بورجوازية وطنية طموحة<sup>(٨٤)</sup>. وانتقد أتباعه البطالة المزمنة التي يزرع تحت وطأتها العمال العرب والضرائب المرتفعة والأسعار التي ترتفع باستمرار والمعاملة الغاشمة التي تعامل بها الحكومة الفلاحين. ونادى (الاستقلال) بتأسيس برلمان وطني وإلغاء الألقاب «الإقطاعية» مثل الباشا والبيك والأفندي التي كانت شائعة بين الأعيان. وبدأ الاستقاليون في عام ١٩٣٣ بمهاجمة قيادة الأعيان مؤكدين أن الوطنية الفلسطينية ليست قضية الزعماء بل قضية الفقراء<sup>(٨٥)</sup>، لأن الأعيان بقوا أذلاء في وجه الصهيونية والإمبريالية. لذلك حاول الاستقاليون تعبئة الطبقات الشعبية مستغلين الكراهية الطبقية، وبناء حوار ديمقراطي شعبي يستغل نفور الفلاحين من الأعيان ويستخدمه لأغراض «وطنية»<sup>(٨٦)</sup>.

ولكن الحزب لم يستمر طويلاً إذ في عام ١٩٣٤ أي بعد سنة ونصف لا أكثر من تأسيسه لم يعد له نشاط يذكر، واستطاع الحاج أمين الحسيني تخريبه معتمداً في ذلك على انشقاق الحزب إلى مناصرين للهاشمية ومناصرين للسعودية. وانضم العديد من الاستقاليين نتيجة لذلك إلى صفوف (الحزب العربي الفلسطيني) الذي يقوده المفتي؛ ومن أوجه المفارقات أن انضمام الاستقاليين لذلك الحزب ارتقى به عن كونه مجرد تجمع قائم على أساس العشيرة<sup>(٨٧)</sup>. كما أسهم انضمامهم في دفع الحاج أمين ليقف مواقف أكثر نضالية. ولكن الاستقاليين استمروا في نشاطهم كأفراد حتى بعد انحلال الحزب وقامت فئات أخرى مستقلة بتصعيد جهودها التنظيمية. وحاول (مؤتمر الشبيبة العرب) الحيلولة دون الهجرة اليهودية اللامشروعة فقاموا بتنظيم وحدات تحرس السواحل<sup>(٨٨)</sup>. وأقيمت ثكنات عمالية عربية في القدس وحيفا



وبإفا لحماية العمال العرب من هجمات العمال اليهود الذين كانوا يحاولون منع الرأسماليين اليهود من استخدام العمال العرب<sup>(٨٩)</sup>.

وترتب على الجهود المبذولة لتعبئة الفلاحين نتائج أعظم أهمية؛ إذ قام الشباب المتعلمون من القرى الذين عادوا إلى قراهم كمعلمين بنشر الأفكار الوطنية التحررية بين الفلاحين وخاصة في السهول المحيطة بجبل نابلس في الشمال (وتعرف المنطقة باسم «المثلث» وتضم ضواحي نابلس وجنين وطولكرم) حيث فقدت القرى أراضٍ منها انتقلت ملكيتها للمستعمرات الصهيونية في السهول الساحلية وسهل جزرئيل<sup>(٩٠)</sup> وكان الشعر واسطة فعالة لنشر الأفكار الوطنية والعواطف في الأرياف. وكثيراً ما انتقد شعر الوطنيين المكتوب بلغة بسيطة وأسلوب سهل قيادة الأعيان<sup>(٩١)</sup>. ويقول (غسان كنفاني) أن هذا الشعر طالما اتخذ سمة «الوعظ السياسي المباشر تقريباً»<sup>(٩٢)</sup>. وكانت قصائد وأناشيد أدباء مثل (إبراهيم طوقان) و(عبد الكريم الكرمي) و(عبد الرحمن محمود معروفة وشائعة في الأرياف وتتردد أحياناً في الأعياد والمناسبات الشعبية. وكان الفلاحون يطلعون على الصحف (التي بدأت تظهر يومياً بعد حركات التمرد في ١٩٢٩) وعلى المجلات التي تنشر الشعر الوطني. وتذكر عالمة الأنثروبولوجيا (هيلما غرانكنفيست H. Cranqvist) أن الفلاحين في قرية أوطاس الذين يذهبون إلى بيت لحم للتسوق كانوا يستمعون إلى قراءة الصحف بصوت عالٍ في المقاهي هناك<sup>(٩٣)</sup>. وربما ينطبق الأمر نفسه على معظم القرى في إمكانية اطلاعها على الحرف المطبوع. ويقول (الباقوري) أن أشعار الشعراء الوطنيين كانت «تصدح على شفاه المقاتلين والجماهير الشعبية» خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩<sup>(٩٤)</sup>.

ويجدر بنا في هذا السياق أن نذكر «الحزب الشيوعي الفلسطيني» وإن كان أثره في الأحداث يبقى محدوداً في الحدود الدنيا. تأسس الحزب في ١٩٢٢ وبقي أساساً منظمة يهودية حتى عام ١٩٢٩ عندما طلب إليه الكومنترون أن «يتعرب»<sup>(٩٥)</sup>. وبدأ الحزب في مؤتمره السابع في ١٩٣٠ يوجه نفسه توجيهاً منهجياً نحو الفلاحين؛ وانطلاقاً من إيمانه بأن بلداً زراعياً مثل فلسطين تحتل «الثورة الفلاحية فيها» «المركز الأهم»، دعا الحزب إلى مصادرة الممتلكات التي يسيطر عليها ملاك الأراضي العرب الكبار وكذلك المؤسسات الدينية والمستعمرات اليهودية، وتوزيعها على الفلاحين الفقراء ممن لا تكاد أراضيهم تعوهم أو ممن لا أراضي لهم، وحض الحزب الشيوعي الفلسطيني الفلاحين على رفض دفع الضرائب والديون ونادى بالثورة المسلحة. كما اقترح ترويج الدعاية السياسية على منابر المساجد أيام

الجمعة وفي الأعياد الشعبية مثل (النبي موسى) إذ أن «الإمكانية القتالية للفلاحين إنما تستثار وتتأجج خلال مثل هذه الاحتفالات الجماهيرية»<sup>(٩٦)</sup>. كما شن الحزب الشيوعي حملات نشطة باسم البدو والفلاحين الذين انتزع الاستعمار الصهيوني ملكية الأراضي من أيديهم<sup>(٩٧)</sup>. ولكن تأثير الحزب في المجموعة العربية بقي محدوداً بسبب ندرة الأعضاء العرب وعدم وجود كادر منه يعيش في القرى، والتصور المنتشر بين الناس بأنه أساساً منظمة يهودية. وعلى أية حال تخلى الحزب الشيوعي بعد ظهور استراتيجية الكومنترن عن دعوته لثورة زراعية (وهو أمر ملازم دائماً للحركة الشيوعية العالمية اليسارية المتطرفة «الفترة الثالثة») وبدأ يحاول بناء روابط أكثر متانة مع الوطنيين من الطبقة الوسطى. ويؤكد (عبد القادر ياسين) أن مطالب الحزب الاجتماعية كان لها أثرها بين العمال والفلاحين في أواسط الثلاثينيات<sup>(٩٨)</sup> ولكن من الصعب التحقق من مثل هذا الادعاء إذ أن أفكار الحزب الشيوعي لم تدعمها نشاطات فعلية. ويمكن القول بأن الأفكار الشيوعية قد أثرت في أفضل الحالات في الأفراد الوطنيين المتطرفين الذين أبقى الحزب على صلاته معهم.

أظهرت موجة من العنف المتجدد اندلعت في ١٩٣٣ مدى الوهن الذي أصاب سيطرة الأعيان على الحركة الوطنية. وانتشر العنف بسرعة في المراكز المدنية (وبعض القرى) من البلاد بعد مظاهرات مناهضة للبريطانيين قامت في يافا في أكتوبر/١ وانتهت إلى الاشتباك مع رجال الشرطة. وخلافاً لما حدث عام ١٩٢٩ كان العنف في هذه الحالة موجهاً مباشرة ضد إدارة الانتداب البريطاني مما يمثل نقلة هامة في استراتيجية الحركة وفي الوعي السياسي. لاذ البريطانيون أكثر فأكثر بمساعدة المفتي ليحول دون خروج الاضطرابات عن إمكانية السيطرة عليها ومنح البريطانيون (المجلس الإسلامي الأعلى) حق إطلاق يده بحرية كاملة في أموال الوقف<sup>(٩٩)</sup> مقابل منع المجلس للفلاحين من اتباع (المتطرفين) والحد من المظاهرات. ولكن مع تصاعد حدة التوتر اهتزت مكانة الحاج أمين كوسيط، فنحرك في اتجاهين معاً محاولاً المحافظة على صلات طيبة مع البريطانيين بكبح جماح الحركة الوطنية ومن جهة أخرى المحافظة على مصداقته بين الناس باتخاذ موقفاً نضالياً.

غُيّت نشاطات الحاج أمين بالدرجة الأولى بمبيعات الأراضي وهي مسألة أصبحت محور اهتمام الناس. وكثيراً ما كتبت الصحف العربية الفلسطينية في افتتاحياتها مقالات معارضة للتبادل التجاري بالأراضي مع الصهاينة ومع بداية الثلاثينيات أرسلت (الجمعيات المسلمة المسيحية) و (اللجنة التنفيذية العربية) مندوبين إلى القرى لحث الفلاحين على الامتناع عن بيع أراضيهم<sup>(١٠٠)</sup>، وبدأ المفتي و (المجلس الإسلامي الأعلى) في خريف ١٩٣٤

حملة أشد نشاطاً مستخدمين العقائد والمؤسسات الإسلامية لمحاربة مبيعات الأراضي (والمحافظة على نفوذ الحاج أمين بين الفلاحين) . وجاب المفتي المناطق التي تتم فيها المبيعات لشرح الأخطار التي تتضمنها هذه المبيعات بالنسبة للأمة وإدانتها كخضعة وخيانة عظمى<sup>(١٠١)</sup> . وفي يناير/ك ٢ ١٩٣٥ أصدر فتوى تحرم بيع الأراضي للمصهاينة وتضم السماسرة بأنهم مارقون<sup>(١٠٢)</sup> . ولكن الدعاية الدينية وحدها لم تكن قادرة على إيقاف عجلة القوى الاقتصادية التي جعلت من الفلاحين أناساً مدينين وأجبرتهم على إخلاء الأراضي . وتفاقم الوضع الزراعي التعس بعد سلسلة من الكساد في المحاصيل بين ١٩٢٩ و ١٩٣٦ وبسبب منافسة الواردات الزراعية الرخصية التي هبطت أسعارها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي<sup>(١٠٣)</sup> . أدرك المفتي — نظرياً — الحاجة إلى تغيرات بنوية ودعا لاتخاذ (١) إجراءات لحماية الفلاحين من ملاك الأراضي الكبار و(٢) تأسيس صناعات وطنية و(٣) تقديم المساعدة للمزارعين الصغار و(٤) إقامة حملة لشراء المنتجات الوطنية<sup>(١٠٤)</sup> . ولكن العمل الوحيد الملموس الذي قام به (المجلس الإسلامي الأعلى) هو وضع بعض قطع الأرض تحت حماية الوقف .

واضطر المأزق السياسي في منتصف الثلاثينيات في فلسطين المفتي نفسه إلى إدراك الحاجة إلى القيام بإجراءات أشد تطرفاً وحرماً . وبناء عليه قام زميل شاب للحاج أمين في أواخر عام ١٩٣٣ وهو (عبد القادر الحسيني) بتنظيم مجموعة عسكرية سرية عرفت باسم (منظمة الجهاد المقدس)<sup>(١٠٥)</sup> . كما بدأت في الوقت نفسه عدة تجمعات من المتطرفين بإعداد العدة للكفاح العسكري . وفي عام ١٩٣٤ كان أحد قطاع الطرق الشعبيين المعروف بـ (أبو جلدة) يمارس نشاطات مسلحة لها أهميتها كما تقول دعاية الحزب الشيوعي الفلسطيني . وادعى الشيوعيون أن تجرد (أبو جلدة) من (الالتزام بأي حزب) كان يدفع البلاد نحو القوضى وباتجاه ثورة مسلحة ضد سلطات الاستعمار<sup>(١٠٦)</sup> .

## ثورة القسام

جاءت الشرارة التي أشعلت فتيل الانفجار من منظمة مستقلة لها صلات وثيقة بالفلاحين وشبه البروليتاريين خلفتها الأزمة الزراعية . تأسست المنظمة على يد مصلح مسلم متطرف هو الشيخ «عز الدين القسام» أحد أبناء مدينة جبلة في سوريا وأحد أبرز قادة ثورة ١٩٢١ ضد الفرنسيين . لجأ القسام إلى حيفا بعد أن فر هارباً من سوريا بعد صدور حكم

الإعدام عليه . وكان رجلاً متفهماً في الدراسات الدينية ، درس في الأزهر بالقاهرة وكان على صلة بحركة الإصلاح الإسلامي «الحركة السلفية»<sup>(١٠٧)</sup> ، كما كانت له صلة بطرق صوفية معينة<sup>(١٠٨)</sup> . وسرعان ما تبوأ القسام مكان الصدارة في حيفا كواعظ ديني ومعلم . وركز جهوده على الطبقات الأدنى حصراً والتي عاش بينها<sup>(١٠٩)</sup> وذلك خلافاً لما فعله الناشطون السياسيون الآخرون في فلسطين . وأسس القسام مدرسة مسائية لمحو الأمية بين العمال المياومين ( المهاجرين الذين قدموا مؤخراً من المناطق الريفية ) في حيفا في أحياء بيوت الصفيح الفقيرة كما كان عضواً بارزاً في ( رابطة الشباب المسلمين ) . وفي عام ١٩٢٩ عين القسام مأذون عقود الزواج في المحكمة الشرعية بحيفا . وأتاحت له مهام هذا المنصب التي تتطلب الطواف بالقرى الشمالية المجال لتوسيع نطاق جهوده لتنضم الفلاحين الذين شجعهم على إقامة تعاونيات زراعية وأخرى لتوزيع المتوجات<sup>(١١٠)</sup> .

بدأ القسام بتعبئة أتباع من بين صفوف الفلاحين والعمال في حيفا مستفيداً من مركزه الديني وأخذ ينظمهم ضمن خلايا سرية لا تتعدى الواحدة منها خمسة أشخاص . وبحلول عام ١٩٣٥ كان قد سجل ٢٠٠ شخص وقد يكون الرقم ٨٠٠ شخص<sup>(١١١)</sup> . وتلقى العديد منهم تدريباً عسكرياً كان يتم تحت جنح الظلام وكانوا جميعاً متشربين برسالة القسام الداعية للتقوى الكاملة ولل كفاح والتضحية ولحب الوطن وضرورة توحيد الصفوف والحاجة إلى اتباع مثال أبطال الإسلام الأوائل<sup>(١١٢)</sup> . وحقق القسام لنفسه شهرة في العشرينيات عندما هاجم بعض الطقوس الدينية الشعبية التي كانت ما تزال شائعة في مناطق حيفا ونعتها بأنها خارجة على الإسلام<sup>(١١٣)</sup> . وكان مثل هذا النقد والاستهجان يتماشيان مع ميول القسام السلفية ويعيدان إلى الأذهان ما قام به ( عبد الكريم ) قائد ثورة ١٩٢٤ - ١٩٢٧ ضد الإسبان في ريف المغرب . وكان عبد الكريم — من دعاة السلفية مثل القسام — قد حرم عدداً من الطقوس الدينية الشعبية التقليدية ليقرّب متمردي الريف بعضهم من بعض ويعزز وحدتهم<sup>(١١٤)</sup> . كانت نشاطات القسام موازية أيضاً لنشاطات ( حسن البنا ) مؤسس الإخوان المسلمين في مصر ، فكما حشد البنا أتباعه الأوائل من المدن الجديدة في ( منطفة القناة ) قام القسام كذلك بتعبئة الناس من مدينة حيفا التي بدأت حركة التطوير فيها . ولكن في الحين الذي اجتذب فيه البنا أفراداً من البورجوازية الصغيرة المصرية ، ركز القسام جهوده على الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم منهم والذين بدأوا يعملون كعمال مياومين في الأحياء الفقيرة<sup>(١١٥)</sup> .

لم يكن لجوء القسام إلى القيم الدينية مجرد رجوع إلى التقاليد أو عودة إلى الماضي بل

كان يمثل تحولاً حقيقياً في الأشكال التقليدية لاستغلالها لأغراض ثورية في الحاضر<sup>(١١٦)</sup>. إذ بث الروح من جديد في ذكرى الأفاضل الشعبيين عن الحشاشين وعن الحروب ضد الصليبيين من خلال التذكير بالفدائيين وفكرة النضال الذي يتطلب التضحية. وكانت منظمته السرية تشبه النظام الصوفي. إذ أطلق أتباعه لحامهم دون تشذيب ودعوا أنفسهم شيخاً<sup>(١١٧)</sup>. وليس في ذلك تناقض كما قد يبدو للوهلة الأولى، فكما يقول توماس هودجكين فإن نظرة الإسلام العالمية تضم عناصر يمكن إذا اجتمعت معاً أن تشكل تقليداً ثورياً<sup>(١١٨)</sup>. وتمثل جهود القسام هذا الاجتماع للعناصر بعينه كما تمثل تكثيفاً للمكونات الوطنية و«الانبعاث الديني والوعي الطبقي في حركة نضال ضد الاستعمار».

وعلى الرغم من أن أتباعه قد قاموا بهجمات صغيرة مسلحة على المستوطنات الصهيونية منذ ١٩٣١<sup>(١١٩)</sup>، إلا أن القسام لم يجزم بأن الأوان قد آن لشن ثورة واسعة النطاق إلا في نوفمبر/ت ١٩٣٥. فانطلق القسام من حيفا مصحوباً بفرقة صغيرة من أتباعه وفي نيته حث الفلاحين على التمرد. وأدى اصطدام جرى بمحض الصدفة مع رجال الشرطة إلى معركة مع الجيش البريطاني سابقة لأوانها إلا أن القسام لقي حتفه قبل أن تنطلق شرارة الثورة الأولى.

لكن المثل الذي ضربه القسام هز البلاد، ونعت منظمات متطرفة مستقلة القسام وبلورت أحلاماً جديدة على أساس مشروعه الثوري، وسرعان ما احتل القسام مكانة البطل الشعبي وأصبح ضريحه مكاناً يحج إليه الناس<sup>(١٢٠)</sup>. وتضمن التراث الذي خلفه أتباعاً قساميين كثيراً ما يزاوون أحراراً يعدون أنفسهم للنضال بالإضافة إلى وطنيين مناضلين أقاموا تجمعات سياسية جديدة في المدن ونظموا عصابات مسلحة على غط ما فعله القسام، وضاعف المتطرفون المدينيون من تنظيمهم في القرى استعداداً لثورة جديدة معادية للبريطانيين<sup>(١٢١)</sup>. وفي جو مشحون شديد التوتر كهذا الجو لم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من حدث صغير ليفجر الأحداث.

## الثورة الكبرى

وقع هذا الحدث في ١٣ أبريل/نيسان ١٩٣٦ عندما قتل يهوديان في جبال نابلس ربما على يد جماعة القسام. وأعلنت الحكومة بعد موجة من التأثر الوحشي والرد على التأثر، حالة الطوارئ، وكردت على إعلان الحكومة اندفعت «لجان وطنية» تقودها منظمات نضالية متعددة

في المدن معلنة الإضراب العام . وحذا الأعيان حذو اللجان محاولين استعادة زمام السلطة على الحركة المتمردة . وفي ٢٥ أبريل/نيسان اجتمعت جميع الأحزاب الفلسطينية ( بما فيها « حزب الدفاع الوطني » النشاشيبي ) مع اللجان الوطنية وأنشأت هيئة تنسيق أطلق عليها اسم ( اللجنة العربية العليا ) برئاسة أمين الحسيني . وعلى الرغم من أن هذه اللجنة قد انبثقت عن الخطوة التي قام بها الأعيان لاستعادة هيمنتهم إلا أنها بدمجها للتجمعات المتطرفة المستقلة مع قيادة تقليدية أصبحت تمثل عدداً أكبر مما كانت تمثل اللجنة التنفيذية العربية القديمة<sup>(١٢٢)</sup> . وسرعان ما أعلنت اللجنة العربية العليا أن الإضراب العام سيستمر حتى تضع الحكومة البريطانية حداً للهجرة اليهودية إلى فلسطين كما أعادت تأكيد المطالب الوطنية الأساسية الأخرى — حظر بيع الأراضي وتأسيس حكومة وطنية مستقلة .

على الرغم من أن الثورة اندلعت أولاً في المدن إلا أنها انتشرت بسرعة قصوى إلى الأرياف . وعقد مؤتمر للجان الوطنية الريفية في مايو/أيار ونظم جدول أعمال خاص بالفلاحين ، بما فيه دعوة للامتناع عن دفع الضرائب وشجب تأسيس مراكز شرطة في القرى على حساب الفلاحين<sup>(١٢٣)</sup> . وكذلك قام الاستقلاليون ( الذين مازالوا نشيطين كأفراد ) بالطواف على ريف « المثلث » لتعبئة الدعم للإضراب العام في حين نشر الواعظون الدينيون من القساميين و « المجلس الإسلامي الأعلى » للدعاية الإعلامية وحاولوا تنظيم صفوف الفلاحين<sup>(١٢٤)</sup> .

وفي منتصف أيار/مايو ظهرت عصابات مسلحة من الفلاحين تكثر بينهم جماعة القسام ، في المناطق الجبلية ، وكانت تساعدهم جماعات المغاوير المسلحة في المدن وقوات إضافية من الفلاحين تحارب من حين لآخر ، وكانت هذه العصابات تحارب عموماً بشكل مستقل عن المفتي واللجنة العربية العليا<sup>(١٢٥)</sup> رغم أنها مرتبطة باللجان الوطنية الدينية . وقامت هذه العصابات بالتحرش بالاتصالات البريطانية من مكائنها في الجبال وهاجمت المستوطنات الصهيونية بل وخربت أنابيب النفط الممتدة إلى حيفا والتابعة لشركة النفط العراقية ، وشكلت العملية الأخيرة تهديداً لا يستهان به لسيطرة بريطانيا العالمية إذ كانت بريطانيا العظمى ما تزال صاحبة اليد العليا في كل ما يتعلق بنفط الشرق الأوسط في الثلاثينيات وكان خط أنابيب حيفا خطأ هاماً وحيوياً بالنسبة للاستراتيجية البحرية الإمبريالية في البحر الأبيض المتوسط .

وأخيراً نجحت السلطات البريطانية في تموز/يوليو في فرض سيطرتها على المدن التي كانت في حالة تقارب العصيان المسلح ، وبقي الريف مركز الثورة بلا منازع<sup>(١٢٦)</sup> ، وقدم

( فوزي القاوقجي ) بطل الثورة السورية استقالته في الشهر التالي من منصبه في الجيش العراقي ودخل إلى فلسطين مع فرقة\* مسلحة من المتطوعين الوجديين العرب وأعلن نفسه القائد الأعلى للثورة<sup>(١٢٧)</sup> . وعلى الرغم من أن الكفاءة العسكرية لحركة المتمردين قد تحسنت وأن القاوقجي قد نُصّب بطلاً شعبياً في جميع أرجاء البلاد إلا أنه لم يتمكن من توحيد جميع العصابات المختلفة تحت إمرته .

وفي الحين الذين حاربت فيه القوات الشعبية البريطانيين في الأرياف كان الأعيان في اللجنة العربية العليا ( وقد اعتقل واحد منهم فقط ) يتفاوضون مع العدو للتوصل إلى تسوية لإنهاء النزاع . صعدت السلطات البريطانية من الضغوط التي تمارسها في نهاية سبتمبر/أيلول بفرض إجراءات مضادة صارمة مثل زيادة عدد قواتها العسكرية إلى ٢٠.٠٠٠ وإعلان الأحكام العرفية والشروع بهجوم جديد . كما تقلصت نشاطات اللجنة العربية العليا مع بدء الموسم الزراعي : الفلاحون يريدون مواصلة أعمالهم والأهم من ذلك أن موسم القطاف بدأ في سبتمبر/أيلول في بيارات زارعي الحمضيات الأغنياء<sup>(١٢٨)</sup> ، ونادت اللجنة العربية العليا بالتي تؤثر المفاوضات على التبعة الجماهيرية التي تهدد قيادة الأعيان ، بإنهاء الإضراب العام الذي دام ستة أشهر وذلك في العاشر من أكتوبر/ت ١ على أساس أن الحكام العرب ( في العراق والأردن والسعودية ) سيتوسطون لدى الحكومة البريطانية باسم الفلسطينيين وأن الحكومة ستعمل بنية سليمة لإيجاد حلول جديدة . وتبع ذلك فترة فاصلة طويلة . وفي الحين الذي علق الأعيان آمالهم على اللجنة الملكية لتقصي الحقائق ، كان قادة العصابات المتمردين يجوبون القرى ويشترون الأسلحة استعداداً للجولة قتال جديدة .

وفي تموز/يوليو ١٩٣٧ نشرت لجنة بيل البريطانية توصياتها بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية . كان رد الفعل العربي معادياً دون استثناء ولم تتوانى عصابة النشاشيبي نفسها التي ارتدت عن اللجنة العربية العليا عن إدانة اقتراح التقسيم . تأججت سورة المشاعر في مرتفعات الجليل خاصة وفي منطقة جبلية فيها بعض السكان اليهود ضمنها خطة التقسيم إلى الدولة اليهودية المقترحة<sup>(١٢٩)</sup> . وانفجرت المرحلة الثانية من الثورة في سبتمبر/أيلول في أعقاب اغتيال المندوب الإقليمي البريطاني في الجليل ( على يد القسميين على الأرجح ) . وجاء رد السلطات البريطانية بأن منعت اللجنة العربية العليا ونفت واعتقلت مئات العناصر

\* شهدت الثورة السورية بطولات كثيرة وسقط فيها شهداء أبرار وكان القائد العام لتلك الثورة سلطان باشا الأطرش وشملت كل أنحاء البلاد تقريباً وكان أبرز مجهود للقاوقجي ورفاقه في مدينة حماه . المترجم

النشطة . تمكن المفتي من تجنب إلقاء القبض عليه بأن هرب إلى لبنان في أكتوبر/ ١ .  
واندلع قتال عنيف بعد ذلك بقليل . وانتقلت القيادة إلى يد الأنصار في الريف دون منازع  
بعد أن نفيت قيادة الأعيان أو اعتقل أفرادها .

كانت عصابات المتمردين أشد نشاطاً في مرتفعات الجليل ونابلس مناطق أقوى  
مقاومة شعبية . كما كانت منطقة القدس - الجليل حيث تنشط منظمات الجهاد المقدس  
مركزاً من المراكز الهامة أيضاً . وقد أقامت العصابات في تلك الأقاليم نظام المحاكم الخاص بها ،  
ومكاتبها الإدارية وشبكات للاستخبارات ، وبينما كان الفلاحون والمهاجرون الذين كانوا  
فلاحين يشكلون الأغلبية العظمى لقيادة العصابات ومقاتليها ، لعب المناضلون المدنيون  
الشبان دوراً هاماً كقادة ومستشارين وناقلي أسلحة ومدرّبين وقضاة<sup>(١٣٠)</sup> . كانت جماعة  
القسام ممثلة تمثيلاً جيداً على مستوى القيادة . وتمكنت العصابات من خلال فرض الضرائب  
على الفلاحين وتجنيد المتطوعين والحصول على السلاح عبر وكالة مهريين خبيرين<sup>(١٣١)</sup> ، من  
القيام بعملياتها بشكل مستقل عن مقر المتمردين المقام في المنفى الذي أسسته قيادة الأعيان  
في دمشق . وقامت شبكة من المناضلين في المدن خاصة من شبه البروليتاريين بجمع التبرعات  
وتجميع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ عمليات إرهاب ضد البريطانيين والصهاينة والسماسة  
والمعاونين العرب<sup>(١٣٢)</sup> .

وصلت الثورة إلى أوجها في صيف وخريف ١٩٣٨ . وكان حوالي ١٠٠.٠٠٠  
شخص قد انضموا إلى العصابات المتمردة التي أصبحت منظمة تنظيمياً حسناً بحيث  
استطاعت توزيع دليل إرشادات على أفرادها<sup>(١٣٣)</sup> . وأقام قادة العصابات الكبرى ( مجلس  
قيادة أعلى ) لتعزيز التنسيق العسكري . وكان معظم أهالي الجبل الفلسطينيين تحت إمرة  
المتمردين ولم يعد للحكومة أية سلطة على المناطق المدنية مع حلول سبتمبر/أيلول .

ما إن تسنى للمتمردين بسط سيطرتهم على المدن حتى عبرت الصبغة الفلاحية للثورة  
عن نفسها تعبيراً أوضح ، فأمر قادة الثورة جميع رجال المدينة بنزع غطاء الرأس المدني  
( الطربوش ) وارتداء الكفية ، وأمرت النسوة بلبس الحجاب . وكانت هذه الخطوة عملية إذ أنها  
حمّت المتمردين من اعتقال البريطانيين لهم عندما دخلوا المدن كما كانت رمزاً إذ دلت على  
سيطرة الريف على المدن . كما وجه رجال العصيان سكان المدن إلى عدم استخدام الكهرباء  
التي كانت تنتجها شركة أنغلو - يهودية . لم يجز سوى عدد قليل على عصيان تلك  
الأوامر . وجمعت أموال طائلة من سكان المدينة الأثرياء كمساهمة في الثورة وطلبت مبالغ



«إسهام» كبيرة جداً من زارعي البرتقال وخاصة في حيفا ممن يدعمون المعارضة النشاشيبية<sup>(١٢٤)</sup>.

أصدرت القيادة المشتركة للثورة في الأول من سبتمبر/أيلول بياناً فيه تحدٍ مباشر لسيطرة الطبقات القيادية على الأرياف. وعلى الرغم من المنظور الضيق لهذا البيان إلا أنه كان يمثل برنامجاً اجتماعياً فاق مجرد الالتزام بالأهداف «الوطنية» للأعيان. وأعلن القبايدون في هذا البيان قراراً رسمياً بتأجيل دفع جميع الديون المستحقة (التي سحقت الفلاحين ومكنت الأعيان من السيطرة على الإنتاج الزراعي) وحذروا جباة الضرائب ووكلاء الأراضي من زيارة القرى. كما صدرت أوامر إلى المقاومين العرب الذين استأجروا فريق عمال لبناء مراكز الشرطة في القرى وشق الطريق لتسهيل الوصول إلى معقل المتمردين بالتوقف عن العمل. كما أعلن البيان إلغاء جميع الإيجارات على الشقق المدنية التي ارتفعت إلى مبالغ فاضحة لا تصدق. وكان لذلك البد أهمية خاصة إذ ربط احتياجات الفلاحين والعمال المدنيين فكشف بذلك عن التحالف الطبقي الجديد الذي رسخ قواعد الثورة<sup>(١٢٥)</sup>.

جاء تدخل المتمردين في تحكم ملاك الأراضي — المزارعين في الأرياف ومطالبهم بمبالغ مساهمة من الأغنياء كـ «انتقام الأرياف» مما دفع آلاف الفلسطينيين الأثرياء لهجرة بيوتهم إلى دول عربية أخرى. وكان الأثرياء من الفلسطينيين ينظرون إلى المتمردين كعصابات شبيهة بقطاع الطرق لأكثر. كانت هذه التهمة لها ما يبررها إلى حد ما إذ كانت هناك مشاكل حقيقية في ما يتعلق بالنظام في معسكرات المتمردين على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته العصابات في تنسيق وتوحيد أهدافها. فمثلاً كانت الولاءات العشائرية أو العائلية تتدخل في المصالح الطبقية أو الوطنية لدى بعض القادة الثوريين الذين نفذوا ثارات دم تحت غطاء العمليات الوطنية<sup>(١٢٦)</sup>. ونفر بعض الفلاحين من المعاملة القظة الاستبدادية على يد بعض القادة أثناء جباية الضرائب ومن تفضيل هؤلاء القادة لأناس بسبب انتائاتهم العشائرية. وعلى الرغم من أن التقسيمات الطبقية بين الفلاحين لم تكن تقسيمات متطورة إلا أن أهل القرى لم يكونوا وحدة متجانسة أبداً في مسألة مصالحهم الطبقية. فاغتيال المختار المتعاون مع البريطانيين مثلاً يمكن أن يخلق شقاقاً مع أفراد حمولة المختار الذين كانوا يستفيدون من صلاته مع القوى الخارجية.

تؤكد معظم الدراسات التي تروي أحداث الثورة المشاكل الداخلية التي كان يواجهها المتمردون، وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات لا تخلو من مبالغة وتنازل من الإنجازات الإيجابية التي حققها المتمردون إلا أنه لا يمكننا إهمالها. استطاع البريطانيون والنشاشيبيون

استغلال التناقضات في حركة الثورة من خلال استخدام وسائل كتشكيل «عصابات السلام» في نهاية ١٩٣٨ لمحاربة المتمردين. وكانت «عصابات السلام» مؤلفة من فلاحين لم يتأثروا بنزاعات الملكية، على الرغم من أن هذه العصابات كانت تمثل أساساً مصالح أصحاب الأراضي والأعيان الريفيين<sup>(١٣٧)</sup>.

وكانت الخطوة التي قامت بها الاستراتيجية البريطانية وفاق في أهميتها «عصابات السلام» هي توقيع اتفاقية ميونيخ في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٣٨. وأتاحت هذه الاتفاقية المجال أمام بريطانيا لتحرير لواء آخر من جيشها واستخدامه في فلسطين ومن الشروع في هجمات عسكرية مضادة. هل من المحتمل أن رئيس وزراء بريطانيا شامبرلين لم يتم بتوقيع اتفاقية ميونيخ مجرد استرضاء هتلر مؤقتاً بل أيضاً ليحمي إمدادات نفط بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط من عصابات الفلاحين «المتخلفين» والخطرين؟ من الصعب اقتفاء علاقة سببية بشكل واضح ولكن من الواضح على الأقل أن فلسطين كانت بالنسبة للمسؤولين البريطانيين الكبار منطقة حزام أمني استراتيجي هام بين قناة السويس والأعداء المحتملين في الشمال (ألمانيا، الاتحاد السوفياتي) كما كانت صلة وصل لا يمكن الاستغناء عنها في حلقة الاتصال البري. وكانت بريطانيا مع احتمال نشوب الحرب الذي بدأ يلوح في الأفق تسعى جاهدة لوضع حد للاضطرابات في فلسطين<sup>(١٣٨)</sup>.

كان لاتفاقية ميونيخ على كل حال نتائج وخيمة ليس فقط على تشيكوسلوفاكيا بل على ثورة فلسطين أيضاً. فمع حلول عام ١٩٣٩ كان المتمردون يحاربون قوات عسكرية بريطانية تبلغ ٢٠.٠٠٠ رجل بالإضافة إلى قوات الجيش الملكي. كما قام أورد وينغيت O. Wingate وهو ضابط بريطاني بتنظيم قوة عصيان مسلح مضاد من المقاتلين اليهود لقيت باسم (فرق الليل الخاصة) لإرهاب القرويين وحماية خط أنابيب النفط<sup>(١٣٩)</sup>. صعد الهجوم المضاد البريطاني من ثقل الضغط على المتمردين وخلق مشاكل داخلية مثل المعاملة الشرسة في جباية الضرائب والتبرعات وموجة من الاغتيالات السياسية.

لكن هذا الهجوم العسكري المكثف لم يكن كافياً لإخماد الثورة فباشر البريطانيون هجوماً دبلوماسياً أيضاً. وأصدرت الحكومة في آذار/مارس ١٩٣٩ (كتاباً أبيض) تعلن فيه أنها تعارض تحول فلسطين إلى دولة يهودية وأنها ستحد من الهجرة اليهودية إلى ٧٥.٠٠٠ في الخمس سنوات القادمة وستنظم مبيعات الأراضي تنظيمًا صارماً وأن دولة فلسطينية مستقلة ستنشأ في غضون عشر سنوات بمؤسسات مستقلة تقام خلال تلك الفترة. ومع أن الأعيان والمتمردين رفضوا (الكتاب الأبيض) فقد لقي صدى استحسان أكبر بين صفوف

الشعب<sup>(١٤٠)</sup>. وكان من الواضح أن تلك الورقة كانت تمثل تنازلاً اعتصرته المقاومة المسلحة اعتصاراً من البريطانيين رغم أنها لم تكن تستوفي جميع المطالب الوطنية وبالمقابل كان الرد الصهيوني على (الكتاب الأبيض) أشد شراسة وقسوة.

أخذت الثورة تدريجياً تحت ثقل ضغوط خارجية لا تحتمل وما نتج عنها من تصدعات داخلية في الحركة. وأسفرت ثلاث سنوات من القتال تدخلت فيها قوات عسكرية بريطانية كبيرة بمساعدة الصهاينة عن ٢٠٠٠-٢٠٠ ضحية من العرب (٥٠٣٢ قتلى و ١٤٧٦٠ جرحى)<sup>(١٤١)</sup> انحسرت بعدها موجة الثورة. وفي تموز/يوليو تم إلقاء القبض على آخر قائد رئيسي من قادة الثورة وما إن بدأت الحرب مع ألمانيا في سبتمبر/أيلول ١٩٣٩ حتى توقف القتال تماماً. وستمل مجموعة جديدة تماماً من الظروف على الساحة الدولية ما سيتوالى من أحداث في فلسطين.

## النتيجة.

حاولت هنا أن أقدم بتحليل بديل عن التحليلات السائدة للثورة الكبرى في فلسطين والتي تصور المجتمع الفلسطيني على أنه منقسم تقسيمات عمودية من العمق والكثرة بحيث لم تتمكن الوحدة الوطنية ولا حتى الوحدة الطبقية الضروريتان للانتصار في النضال ضد الاستعمار والصهيونية من التحقق. وترتكز هذه التحليلات في نقاشها إلى أنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البنية الاجتماعية السائدة نجد أن الفلاحين الفلسطينيين ما إن استلموا قيادة الثورة حتى تكشف طبيعتهم الحققة «المتخلفة» المتأصلة فيهم. ويعتبر تقويم (آرنون أوجنا) نموذجاً مثلاً عن تلك الآراء إذ يقول: «انتقل الاقتدار إلى التعاون وإلى تحمل المسؤولية الجماعية، وكثرة الانقسامات المتجذرة القديمة في مجتمع قائم على أسس أبوية وعشائرية، والراعات العتيقة بين قرية وأخرى على الأراضي وموارد المياه جميعاً بكل بساطة إلى حركة العصابات [المفاوير]»<sup>(١٤٢)</sup>. ويجمع العديد من الدراسات التي تنحو المنحى السابق نفسه في نقاشها على أن قوة واحدة لا غير كانت قادرة على تحقيق النصر وهي: حزب ثوري عصري<sup>(١٤٣)</sup>.

لقد بينت في نقاشي خلال هذا البحث أن الانقسامات العمودية كانت في حقيقتها انقسامات عقائدية، إذ كانت هي الصيغة التي حافظت بها الطبقة الحاكمة الفلسطينية على سيطرتها السياسية والاقتصادية. وتقوم طريقة تطبيق عقيدة الحكم هذه على تخفيف حدة البنية الطبقيّة التحتية للمجتمع فتبدو علاقات الاستغلال وكأنها (تبادلات) ودية بين أفراد

من مكانة غير متكافئة . وأنا أعتقد في محاولتي التدليل على أن العدائية الطبقية طغت على هذه العلاقة ، أن الفلاحين استغلوا هذه العقيدة السائدة في نضالهم لتحقيق حياة أكرم ، وعلى الرغم من أن الفلاحين عاشوا في حالة خضوع ، فلم تكن سيطرة أصحاب الأراضي — الأعيان عليهم سيطرة تامة أبداً بل واجهت مقاومة على أساس نفس الشروط التي تقوم عليها العقيدة السائدة أي النضال من أجل تبادل « عادل » متكافئ .

والأهم من ذلك أن الفلاحين كانت لهم تقاليد وراث من المقاومة يمكنهم أن يلجأوا إليها في ساعات الضيق والأزمات ليشكلوا حركة معارضة . وقد تبعت خطأً بيانياً لسلسلة أصول هذه التقاليد في المقاومة قبل عام ١٩٣٦ . وهناك دلالات واضحة لالبس فيها على وجود مثل هذه التقاليد الموروثة رغم أن الخط البياني يبدو ضعيفاً ، ومقطعاً أحياناً في تسلسله وكثيراً ما تكون خطوطه غائمة غير تامة : فهناك براهين واضحة على كيان شبه مستقل قبل عام ١٨٣١ ، وممارسات دينية متطرفة غير تقليدية ، وقطاع طرق ، ومقاومة لتوسيع الدولة العثمانية ولقرار تسجيل الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر وحركات نضال عفوية ضد المستعمرات الجديدة لليهود الأوروبيين . كما أن هناك ذكريات مدفونة في أعماق الوعي الشعبي عن حركات نضال سابقة مثل صلاح الدين ضد الغزاة الأوروبيين الصليبيين . وقد لا تتضمن مثل هذه التقاليد بالضرورة ممارسات لها طبيعة محافظة أو رجعية إذ كما يقول ريموند ويليامز : قد تكون « الثالة » مصدراً هاماً للممارسات السياسية التقدمية حتى في المجتمعات الصناعية المتطورة<sup>(١٤)</sup> .

كما أكدت في هذا المقال على أن تراث الفلاحين الشعبي لم يكن نراثاً صافياً لاشائية فيه . إذ تأثرت « فطرتهم السليمة » وتبدلت مع الزمن بفعل العقائد السائدة للدولة خلال فترة انتعاش قوة العثمانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبفعل الأفكار الوطنية للأعيان في فترة الانتداب . كما خضع وعي الفلاحين لتأثيرات الأفكار المتطرفة التي جاء بها المناضلون من الطبقة الوسطى . وامتزجت الأفكار التقليدية القديمة مع المناهج الجديدة للأمة والديمقراطية والإسلام الإصلاحي . كما تعدلت التقاليد الشعبية في بعض الحالات مثل « هجوم القسام على الممارسات الشعبية الإسلامية ، لكي تعزز من وحدة الحركة الشعبية » وفي حالات أخرى تحولت الممارسات التقليدية مثل عصابات قطاع الطرق إلى واسطة عصرية فعالة للنضال .

كان الهدف الآخر من هذا البحث هو إيضاح أن الطبقة الفلاحية الفلسطينية لم تكن عنصراً ثابتاً « متخلفاً » من عناصر المجتمع الفلسطيني بل لقد مرت بتغيرات دائمة في

الفترة التي يتناولها هذا المقال . وقد تحولت خلال القرن التاسع عشر من طبقة منتجين مستقلين نسبياً إلى طبقة يسيطر عليها ملاك الأراضي والمرابون وتنتج لصالح السوق العالمي الرأسمالي إلى حد بعيد . وقد تم ترحيل أعداد كبيرة من الفلاحين نتيجة الاستعمار الصهيوني وريقة الديون المتراكمة ، وطردت هذه الأعداد من عالم الزراعة تماماً وتحولت إلى عمال ميادين . كما تبدل الفلاحون تبديلاً أكبر في القرن العشرين واكتسبوا شخصية مزدوجة كفلاحين من جهة وكعمال ميادين من جهة ثانية . وقد أسهم الدمج الجزئي للفلاحين ضمن دائرة الأجور للعمل « الحر » في تهيئة الفلاحين — العمال اشتراكياً بأساليب جديدة وكان له أثره في حل المؤسسات ما قبل الرأسمالية في القرية . وعلى الرغم من أن الأعيان والبريطانيين حاولوا جاهدين الحفاظ على البنية التراتبية لشبكات الناصر — الزبون ، إلا أن الأسس التي كانت تقوم عليها هذه الشبكات اهتزت وتزعزعت مع العروض التي تقدمت بها الصهيونية وفشل الأعيان في تحقيق أهداف « وطنية » . وقام الفلاحون الذين نخل عنهم النظام تماماً — إذ انتزعت ملكيتهم للأراضي على يد المستعمرات الصهيونية وطردها إلى المدن كبروليتاريا ثانونية — باعتراف الأفكار والمناهج الجديدة التي تتحدى هيمنة الأعيان بكثير من اللهفة والاندفاع .

تضافرت جميع هذه القوى خلال الثورة الكبرى ، وجسدت الحركة التي قادها الفلاحون مزيجاً من الوطنية والانبعاث الديني والوعي الطبقي ولا يمكن لأي من هذه العناصر الانفكاك تماماً عن البقية . وقد أكدت هنا بشكل خاص على ظهور مطالب وممارسات معينة ضمن حركة التمرد قام بها الفلاحون كطبقة ، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن الدراسات الأخرى كانت تقلل من شأن هذا الجانب إلى حد بعيد . رفض الفلاحين دفع الضرائب ، وإعلان قرار تأجيل الديون المستحقة ، والتبرعات الكبيرة التي أجبر الأغنياء على دفعها ، كانت جميعها ممارسات قام بها المتمردون بهدف تلبية احتياجات الفلاحين بالإضافة إلى أن قرار تأجيل دفع إيجارات الشقق السكنية كان دليلاً على الرابطة الوثيقة في الحركة مع شبه البروليتاريا المدنية . وتثل حملة الإزهاب التي شنت ضد المتواطئين وممارسة الأراضي والمخاتير وضباط الشرطة العرب محاولة جديدة لمعاقبة الخونة الذين كانت نشاطاتهم وبالأعلى الفلاحين ، وإن كانت تلك الحملة قد نفذت بكثير من التطرف الذي لم يكن ضرورياً كما تشهد جميع الدراسات المؤرخة للثورة . وفي الحين الذي لم تكن فيه هذه المطالب والأعمال التي قام بها المتمردون ممارسة « ثورية » فهم قد نجحوا في تهديد لسيطرة الأعيان السياسية والاقتصادية تهديداً حقيقياً . كما يبين هذا البحث أن الادعاء بأن المتمردين لم يكن لهم برنامج

اجتماعي أو سياسي متماسك واضح هو في الحقيقة تبسيط للمسألة إلى حد المغالاة<sup>(١١٦)</sup> .

رأينا كيف استطاع المتمردون إلى حد ما التغلب على الانقسامات الاجتماعية (التقليدية) القائمة على المنطقة والعشيرة، وكانت إقامة مجلس قيادة من قبل القادة الزعماء خطوة سياسية هامة في هذا الاتجاه، كما ينطبق ذلك على جهود جماعة القسام الذين نُظموا على أساس التلاحم الإسلامي المشوب بمصالح الطبقات الشعبية . وقد أسهمت مثل هذه العوامل إسهاماً فعالاً أساسياً في الدرجة العالية من التماسك الذي نجح المتمردون في تحقيقه .

كان هناك الكثير من المغالاة في إعطاء المشاكل الداخلية التي عانت منها قوات المتمردين حجماً أكبر من حجمها، في جميع الدراسات التي تناولت الثورة، وبالفعل كانت الممارسات الحافظة مثل ترجيح كفة الولايات الإقليمية والعائلية والعشائرية على كفة الإخلاص للحركة، والدجوء إلى الإعدام والوحشية والأساليب القظة في انتزاع «التبرعات» من الفلاحين، تشكل مصاعب حقيقية للحركة وتقوض مقدرتها على الحفاظ على قاعدة شعبية واسعة . ويصعب هنا الوصول إلى توازن تحليلي «صحيح» . ولكن علينا أن نتذكر أن فترات الثورات الاجتماعية في كل ركن من العالم كانت تتوافق مع ممارسات بغضبة لأخلاقية . لذلك علينا ألا نركز اهتمامنا على هذه الممارسات حصراً لننتقص من أهمية الحركة برمتها . وقد لا تتلاشى مثل هذه المشاكل بالضرورة وتختفي كما لو أن عصا سحرية قد لمستنا تحت قيادة وإرشاد حزب (ثوري) ، فالحزب ليس ضماناً لنجاح النضال الاجتماعي . وإن تركيز الاهتمام على عدم وجود حزب كما فعل الكثيرون هو تقليل من شأن القيادة الشريفة التضالية وأشكال التنظيمات التي استطاع الفلاحون وشبه البروليتاريا التوصل إليها . وفي حين استسلم بعض القادة لمشاعر التعاطف والثأر التافه كان العديد من القادة الآخرين (الذين بقيت أسماءهم مجهولة) جديرين بأن تخلد ذكراهم . وكان لجماعة القسام الذين لعبوا دوراً قيادياً هاماً صيت ذائع بالاستقامة والالتزام كما اشتهر (عبد الرحيم الحاج محمد) — أكثر القادة احتراماً بين الناس — بمعتقداته الوطنية ومعارضته للاغتيال السياسي وبمهمته القتالية التي لا تعرف الكلل<sup>(١١٧)</sup> .

وإذا كان هناك من سبب رئيسي في هزيمة المتمردين الفلاحين فهو قوة العدو العارمة التي كانت العامل الحاسم أكثر مما كان (تخلف) الفلاحين المزعوم . فقد سخر البريطانيون الذين كانوا مصممين على الاحتفاظ بسيطرتهم على تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الرئيسية (خاصة في مرفأ حيفا وخط أنابيب النفط وطرق المواصلات إلى الهند) قوة عسكرية ضخمة لقتال المتمردين . كما انضمت المجموعة اليهودية القوية إلى البريطانيين لمساعدتهم . إذ

انتسب اليهود إلى الشرطة وإلى قوات الشرطة العسكرية، ونظمت صفوف المقاتلين اليهود في فرق خاصة مضادة للعصيان المسلح على يد أورد وينغيت. وشن الاشتراكيون الصهاينة هجمات إرهابية — دون موافقة البريطانيين — على المجموعة العربية. كما أفسح قيام الثورة فرصة أمام الصهاينة لتعزيز مقدرتهم العسكرية، وفي الحين الذي انتزع السلاح من المجموعة العربية في نهاية الثورة، وزع الصهاينة السلاح على ١٤٥٠٠ رجل من المدربين تدريباً عسكرياً عالياً والمجهزين بأحدث الأسلحة<sup>(١٤٧)</sup>. وتفاقم انعدام التوازن بين المجموعتين خلال الحرب العالمية الثانية وكان عاملاً هاماً جداً من عوامل الكارثة التي نزلت بالعرب الفلسطينيين في ١٩٤٨.

وهكذا حاولت هنا أن أقدم حواراً مضاداً للتحليلات السائدة للثورة الكبرى، « فالسرد الأساسي » لأحداث الثورة ينحو غالباً منحى البدء بتعريف الفلاحين والعمال المياومين « كتقليديين » و « متخلفين » و « متعصين » بل و « إرهابيين » (وبذلك يتقص من قيمتهم). فعندما يقدم السرد التاريخي طبقة الفلاحين كمجموعة ثابتة لا تتغير يترك للباحثين حرية تجاهل التاريخ الحقيقي نفسه للمقاومة الفلاحية التي سبقت الثورة. وغالباً ما يستخف الكتاب الآخرون المتعاطفون مع الثورة بأهميتها لأنها تفتقر إلى وجود حزب ثوري يدير دفنها. ومن شأن مثل هذه النقاشات أن تحط من قدر إنجازات الثورة أو تتجاهلها وأن تصب اهتمامها على أسئلة أخرى مثل دور الطبقة الوسطى وخيانة الأعيان أو الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي لم يكن له في الواقع أية صلة بهذه الأحداث)<sup>(١٤٨)</sup>. والمجازفة التي يرتكبها مثل هذا التجاهل هو عدم التفات التعليقات (التقدمية) وكذلك السائدة إلى الرغبات الاجتماعية والسياسية الشرعية للحركات الاجتماعية الشعبية التابعة. لذلك نجد أن العمل الباحث الجاد الذي من شأنه أن يكون جزءاً من تاريخ الثورة الاجتماعي والذي يتضمن استقصاء دقيقاً للحياة الثقافية التي تحياها الطبقة الفلاحية وتنظيم الأرياف الاقتصادي وعقائد السيطرة والمعارضة لم يبدأ بعد خطواته الأولى.

لهذا السبب أكدت بأسلوب جدلي على الإنجازات الإيجابية التي حققها الفلاحون في أثناء الثورة الكبرى — وهي إنجازات طالما انتقصت أهميتها. ومن هنا يعتبر هذا البحث كخطوة أولى نحو تطوير تحليل كامل يتطلب تقصي كل من بنى السيطرة وحركات المعارضة والعلاقة التاريخية المعقدة التي تجمع بينهما.

## ملاحظات

- ١ — انظر : موسى بدري :  
«The Palestine Communist Party», 1919-1948: Arab and Jew in the Struggle For Internationalism  
(London: Ithaca Press, 1979), pp. 46-47.
- ٢ — انظر  
Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist  
Movement (Ithaca: Cornell University Press, 1979), p. 17.
- ٣ — انظر ابراهيم أبو لغد :  
«The Pitfalls of Palestiniology: A Review Essay», Arab Studies Quarterly 3 (1981): 403-11.
- ٤ — يتطلب ذلك من الناحية المنهجية استراتيجية قراءة هوامش الأعمال المتوفرة حول تاريخ فلسطين . ولا يحاول  
هذا الفصل أن يكون مسحاً شاملاً بل كان المقصود منه اقتراح مجالات بحث أكثر تعمقاً . وإن إحدى  
المشاكل الرئيسية هنا هي دور النساء الفلاحات الذي لا يمكن الإحاطة به من خلال مثل هذه القراءة .  
ونحن بحاجة إلى وسائل أخرى لتطوير تحليل مثل هذه المسألة الهامة .
- ٥ — انظر Raymond Williams فكرة Gramsci حول السيطرة انظر : (Oxford: «Marxism and Literature»  
Oxford University Press, 1977) pp. 112-13.
- ٦ — انظر : Antonio Gramsci, «Selections From the Prison Notebooks ed. and trans. Quintin Hoare and  
Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971), pp. 323-26, 419-25.
- ٧ — تستند نتائج الأقسام الأربعة التالية إلى حد ما إلى أطروحتي في الماجستير : Theodore Swedenburg, «The  
Development of Capitalism in Greater Syria, 1830-1914: An Historic-Geographical Approach»  
University of Texas at Austin 1980.
- ٨ — لم تتحد فلسطين ككيان إداري إلا تحت الانتداب البريطاني . ففي الفترة العثمانية كانت تحكم من مدن  
مختلفة مثل دمشق وصيدا وبيروت والقدس . أنا أتناولها في هذا البحث كوحدة جغرافية .
- ٩ — انظر عارف العارف Aref el-Aref  
«The Closing Phase of Ottoman Rule in Jerusalem», Moshe Ma'oz, ed., Studies on Palestine during  
the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, 1975)
- ١٠ — انظر Constantin F. Volney, Travels throughout Syria and Egypt in the years 1783, 1784 and 1785,  
Vol. 2 (England: Gregg International Publishers, 1973).
- ١١ — تمثل هذه البنية الطبقيّة ما أطلق عليه راي Rey اسم «المجتمع التراتبي» :  
Philippe Rey, «Les Formes de la décomposition des sociétés précapitalistes au Nord-Togo et le : انظر



«mécanisme des migrations vers les zones de capitalisme agraire», in Emile le Bris et al., eds. *Capitalisme négrier* (Paris: Maspéro, 1976), pp. 195-209.

Volney, «Travels...» pp. 252-253 انظر — ١٢

سادت علاقة متشابهة بين الفلاحين ورؤسائهم والدولة في جنوبي شرق آسيا خلال الفترة نفسها. انظر Michael Adas, «From Avoidance to Confrontation: Peasant Protest in Precolonial and Colonial Southeast Asia», *Comparative Studies in Society and History* 23 (1981): 217-47.

Karl Marx, «Grundrisse» انظر — ١٣

Martin Nicolaus (New York: Vintage Books, 1973). ترجمة

Maurice Godelier, «Infrastructures, Societies and History», *Current Anthropology* 19 (1978): انظر — ١٤  
PP. 63-68

كانت الامبراطوريات القائمة على مبدأ الأناوة من الإنتاج تحافظ عادة على النظم الاقتصادية المعتمدة على العائلات وتبقي على تماسك بنيتها وإن كانت تقوم بتعديلها لضمان دفع الأناوة. انظر أيضاً سمر أمين :

The Arab Nation (London: Zed Press, 1978), pp. 87-102.

١٥ — يشبه الوضع في فلسطين ما كان يحدث في جبال القبائل في الجزائر في نفس الفترة حيث «صبت العداوات بين فئة وأخرى كل طاقات الفلاحين في أفتيتها أو استهلكتها تماماً وحولتها بعيداً عن النضال الاجتماعي.. وعلى الرغم من أن التحالفات والتجمعات... طفت على الخلافات والزراعات الاجتماعية إلا أنها لم تمحها تماماً». انظر

René Gallissot, «Pre-Colonial Algeria», *Economy and Society* 4 (1975): 424-25

Mordechai Abir, «Local Leadership and Early Reforms in Palestine, 1800-1834», in Ma'oz, انظر — ١٦  
ed., *Studies on Palestine*, pp. 284-310

١٧ — انظر توفيق كنعان

Mohammedan Saints and Sanctuaries in Palestine (London: Luzac, 1927), p. 251.

مثل هذه الأمثال شائعة بين فلاحي الجليل في العالم العربي ومجتمعات البداوة وتغلغلها عبر تمثيل (لمزيد من المعلومات عن المغرب انظر

David M. Hart, «The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif» (Tucson: University of Arizona Press, 1976. I).

إن تفسيري الشخصي لهذا القول الشعبي يختلف عن التفسير المعتاد الذي يقدمه علماء الأنثروبولوجيا الذين ينظرون إليه من منظور القرابة والتحالف وحسب، وأنا اقترح تفسيراً سياسياً أوسع.

Canaan, Mohammedan Saints انظر — ١٨

١٩ — انظر المرجع السابق ص. ٩٨

٢٠ — انظر المرجع السابق ص ٢١٥ — ٢١٦

٢١ — انظر ص. (١٩٣)

Alexander Schölch, «the Economic Development of Palestine, 1856-1882», *Journal of Palestine Studies* 39 (1981): 35-58 انظر — ٢٢

- ٢٢ — انظر Alexander Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1936-85» in Roger Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Carbondale: Southern Illinois Press, 1982), pp. 10-87.
- ٢٤ — انظر Ya'akov Firestone, «Crop-Sharing Economics in Mandatory Palestine», *Middle Eastern Studies* 11 (1975): 10.
- ٢٥ — انظر Lesch, *Arab Politics*, p. 89.
- ٢٦ — للاطلاع على الانتقادات التي وجهها علماء الأنثروبولوجي لنموذج الناصر — الزبون كما هو مطبق على مجتمعات المتوسط انظر:
- Michael Gilsenan, «Against Patron-Client Relations» in Ernest Gellner and John Waterbury, eds., *Patrons and Clients* (London: Duckworth, 1977), pp. 167-83; Luciano Li causi, «Anthropology and Ideology: The case of «patronage», *Critique of Anthropology* 4/5 (1975): 90-109; and paul Littlewood, *Patronage, Ideology and Reproduction, Critique of Anthropology*, 15 (1980).
- ٢٧ — انظر Littlewood, «Patronage», pp. 37-38.
- ٢٨ — انظر David Seddon, *Moroccan Peasants* (Folkstone, ky.: Dawson, 1981), p. 92, and Göran Therborn, *The Ideology of Power and the Power of Ideology* (London: New Left Books, 1980), pp. 56-57, 61-62.
- ٢٩ — انظر Gramsci, *Selections*, p. 54.
- ٣٠ — انظر J. C. Hurewitz, *The struggle for Palestine* (New York: W. W. Norton, 1950), p. 54.
- ٣١ — انظر Canaan, *Mohammedan Saints*, pp. 197, 204-5.
- ٣٢ — انظر Gilsenan, «Against Patron-Client Relations», pp. 53, 151-152.
- انظر أيضاً ألبرت حوراني
- ٣٣ — انظر Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 (London: Oxford University Press, 1962), p. 150.
- ٣٤ — انظر Claude Regnier Conder, *Tent work in Palestine* (New York: D Appleton, 878), p. 267.
- ٣٥ — انظر James Scott «Hegemony and the Peasantry» *Politics and Society* 7 (1977): 284.
- ٣٥ — انظر Yehoshuah Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: Frank Cass, 1974); Neville Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1975), pp. 70, 214-22.
- ٣٦ — انظر Mandel, *Arabs and Zionism*, pp. 70, 214-22.
- ٣٧ — انظر Porath, *Emergence*, pp. 7-8.
- ٣٨ — انظر عبد الوهاب كياتي
- ٣٩ — انظر كياتي «Palestine» ص. ٧٣
- ٤٠ — انظر Nathan Weinstock, «Le Sionisme Contre Israel (Paris, Maspero, 1969) p. 169

Lesch, «Arab Politics, p. 89 انظر — ٤٢

Hurewitz, «Struggle...», p. 54 انظر — ٤٣

Ylana M. Miller, «Government and Society in Rural Palestine 1920-1948» (Austin: University of Texas Press, 1985), pp. 16-18 انظر — ٤٤

Hurewitz, «Struggle...», p. 52-53 انظر — ٤٥

Miller, Government, pp. 27, 54-62 انظر — ٤٦

انظر المرجع السابق — ٤٧

انظر رفعت أبو الحاج — ٤٨

The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule, JMES 14 (1982): 187.

Porath, «Emergence...», pp. 200-202 انظر — ٤٩

Miller, Government, pp. 24-25, 47 انظر — ٥٠

Hourani, Arabic Thought. انظر — ٥١

وللاطلاع على مثال عن نمط الجندل الفلسطيني الليبرالي انظر :

George Antonius, The Arab Awakening (London: Hamish Hamiton, 1938)

Walid Khalidi, ed., «From Haven to Conquest» (Beirut: Institute For Palestine Studies, 1961), انظر — ٥٢  
p. 72.

Yehoshuah Porath, «The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, انظر — ٥٣  
1929-1939. (London: Frank Cass, 1977) pp. 83-84

Talal Asad, «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab انظر — ٥٤  
Villages in Israel» Review of Middle East Studies, I (1975): 1-40

Gabriel Baer, «The Office and Functions of the Village Mukhtar», in J. S. Migdal, ed., انظر — ٥٥  
Palestinian Society and Politics (Princeton: Princeton University Press, 1980) pp. 103-23.

Shulamit Carmi and Henry Rosenfeld, «The Origins of the Process of Proletarianization and انظر — ٥٦  
Urbanization of Arab Peasants in Palestine», Annals of the New York Academy of Sciences 220  
(1974): 470.

انظر المرجع السابق ص ٤٨١ — ٤٨٢ — ٥٧

Ken Post, «Arise Ye Starvelings: The Jamaican Labour Rebellion of 1938 and Its Aftermath انظر — ٥٨  
(The Hague: Martinus Nijhoff, 1978), pp. 133-36

Sarah Granham-Brown, «Palestinians and Their Society, 1880-1946: A Photographic Essay انظر — ٥٩  
(London: Quartet Books, 1980), p. 150.

وللاطلاع على تحليل نظري لهذه الظاهرة في جنوبي أفريقيا انظر :

Harold Wolpe, «The Theory of Internal Colonialism: The South African Case», in Ivar Oxaal et al.  
eds., (Beyond the Sociology of Development (London: Routledge and Kegan Paul, 1975), pp. 229-52.

- ٦٠ — Rachel Taggu, «Peasants into Workmen Internal Labor Migration and the Arab Village Community under the Mandate», in Migdal, Palestinian Society, p. 271.
- ٦١ — Miller, «Government», pp. 79-89 انظر
- ٦٢ — Nels Johnson, *Islama and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism* (London: انظر Routledge and Kegan Paul, 1982) p. 37
- ٦٣ — David Hirst, «The Gun and the Olive Branch» (New York: D. Appleton, 1977), Vol. 2, p. 63 انظر
- ٦٤ — Philip Mattar, «The Role of the Mufti of Jerusalem in the Political Struggle over the Western انظر Wall, 1928-29», Middle Eastern Studies 14 (1983): 104-18.
- ٦٥ — انظر المرجع السابق ص ١١٤ وأيضاً
- ٦٦ — Lesch, «Arab Politics», pp. 210-11
- ٦٦ — انظر كياتي «Palestine» ص ١٥٦
- و أيضاً Shai Lachman, «Arab Rebellion and Terrorism in Palestine 1929-1939: The Case of Izz-al-Din al-Qassam and His Movement», in Elie Kedourie and Sylvia G. Haim, eds., «Zionism and Arabism in Palestine and Israel» (London: Frank Cass, 1982)p. 56
- ٦٧ — Ivar Spector, «The Soviet Union and the Muslim World, 1917-1956» (Seattle: University of انظر Washington Press, 1956), p. 100
- ٦٨ — انظر المرجع السابق ص ١٥٦. يمسك بيان لجنة شو المميزاً عرقياً كلاسيكياً (تقليدياً) بفترض بأن الفلاحين غير الأوربيين هم في تكوينهم أصلاً قاصرون سياسياً. والواقع أن حركات الفلاحين كانت أكبر تهديد للحكم الامبريالي في العالم الثامي.
- ٦٩ — Porath, *Palestinian Arab*, p. 40 انظر
- ٧٠ — Lenni Brenner, *Zionism in the Age of Dictators* (Highland Park, N. J.: Lawrence Hill, 1983), p. انظر 65; Weinstock, *Sionisme*, pp. 135-36
- ٧١ — Carmi and Rosenfield, «Origins», p. 476 انظر
- ٧٢ — Porath, «Palestinian Arab», pp. 129-30 انظر
- ٧٣ — انظر المرجع السابق ص ١٨٢ — ١٨٤
- ٧٤ — Weinstock, *Sionisme*, p. 64 انظر
- ٧٥ — Porath, *Palestinian Arab*, pp. 103, 105 انظر
- ٧٦ — Kenneth Stein, «Legal Protection and Circumvention of Rights for Cultivators in Mandatory انظر Palestine», in Migdal ed., *Palestinian Society*, pp. 250-54
- ٧٧ — انظر كياتي: Palestine ص ١٧٩.
- ٧٨ — Porath, *Palestinian Arab*, p. 67 انظر
- ٧٩ — Lesch, *Arab Politics*, pp. 110-11 انظر
- ٨٠ — Therborn, *Ideology*, pp. 17, 46 انظر
- ٨١ — Philip Khoury, «Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World: An انظر

Historical Reappraisal», in I. Ibrahim, ed., «Arab Resources: The Transformations of a Society» (London: Croom Helm, 1983), pp. 219-220.

برزت منظمات النساء في فلسطين كشكل جديد من التمتع في هذه الفترة ولكن المنظمات التي تناولتها الدراسات بالبحث كانت منظمات تقودها زوجات القادة الأعيان «Mrs. Mariel E. T. Mogannam, «The Arab Women and the Palestine Problem» (Herbert Joseph, 1937))

كما كانت هذه المنظمات شبيهة في بنيتها بمنظمة «رابطة المسلمين — المسيحيين». ومن المحتمل أن المثال الذي ضربته هذه المنظمات أشعل الحماس في حركة نساء من الطبقات الوسطى المتعلمة، ولكننا هنا لا نعدو عن كوننا نضمن تخميناً.

٨٢ — انظر كيالي. «Palestine» ص. ١٦٧ — ١٦٨.

٨٣ — انظر عبد القادر ياسين «كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨» (بيروت، مكتب الدراسات الفلسطينية ١٩٧٥) ص. ١٢٥ — ٢٦.

وأيضاً Hurewitz, «Struggle», p. 63

٨٤ — انظر عبد القادر ياسين «كفاح الشعب» ص. ١٢٥ — ٢٦. إلا أن هذه البيروجرافية الوطنية كانت مازال جنباً لاأكثر.

٨٥ — انظر المرجع السابق ص. ١٢٥ — ١٢٦ وأيضاً كيالي ص. ١٦٧ — ١٦٨ و١٧٢.

٨٦ — انظر Ernesto Laclau, «Politics and Ideology in Marxist Theory» (London: New Left Books, 1977), خاصة ص. ١٠٩.

٨٧ — انظر كيالي. «Palestine» ص. ١٨٧.

وأيضاً Porath, Palestinian Arab, pp. 16-17

٨٨ — انظر Zvi Elpeleg, «The 1936-39 Disturbances: Riot to Rebellion?» Wiener Library Bulletin 29 (1976): 41.

٨٩ — انظر كيالي، Palestine ص. ١٧٧.

٩٠ — انظر Porath, Palestinian Arab, p. 181

٩١ — انظر عدنان أبو غزالة

(Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate», Journal of Palestine Studies 3 (1972): 48-49.

٩٢ — انظر غسان كنفاني

The 1936-39 Revolt in Palestine (committee for a Democratic Palestine, n. d.), p. 17.

٩٣ — انظر أبو غزالة «Arab Cultural Nationalism» ص. ٨٧.

وأيضاً Hilmi Granqvist, (Marriage Conditions in a Palestinian Village. (Helsingfors: societas scientiarum Fennica, 1931), p.99

٩٤ — انظر عبد العال الباقوري «الثورة بين بركة الجماهير وتدهان القيادات» الطلعة ٧ رقم ٤ صفحة ٩٥.

٩٥ — انظر Joel Beinin, «The Palestine Communist Party, 1919-1948: MERIP Reports 55 (1977): 8-9.

Spector «Soviet Union», pp. 91-104

Beinin, «Palestine Communist Party», p. 12. انظر

Budeiri, «Palestine Communist Party». أيضاً

٩٨ — انظر ياسين «كفاح الشعب» ص. ١٤٣.

٩٩ — انظر كياي، «Palestine» ص. ١٧٥.

Porath, Palestinian Arab, pp. 92-93 انظر

١٠٠ — انظر المرجع السابق ص. ٩٦ — ٩٧.

١٠٢ — انظر ياسين «كفاح الشعب» ص. ١٤٧ — ١٤٨.

Firestone, «Crop-Sharing», pp. 17-18 انظر

١٠٣ — انظر ياسين «كفاح الشعب» ص. ١٤٦ — ١٤٨.

١٠٥ — انظر كياي، «Palestine» ص. ١٧٩ — ١٨٠.

Budeiri, «Palestine Communist Party», p. 77 انظر

١٠٦ — زعم أن القسام كان تلميذاً لـ (محمد عبده)، إلا أن:

S. 'Abdullah Schleifer, in «The life and thought of 'Izz-al-Din al-Qassam Islamic Quarterly 23 (1979): 61-81.

يؤكد أن تأثير (محمد عبده) في القسام كان تأثيراً محدوداً.

١٠٨ — كان جد القسام وعم أبيه شيخين بارزين في الطريقة الصوفية القادرية في بلدته جيلة مسقط رأسه، وقد

علم القسام فترة من الزمن في مدرسة تمولها هذه الطريقة. ويقال عن القسام أنه ينتمي إلى الطريقة (البيجانية) و (النقشبندية) وكانت النقشبندية قد خاضت معارك النضال المضادة للاستعمار في

سوريا خلال القرن التاسع عشر. انظر Schleifer, «Life and Thought», pp. 62-63, 69

انظر Lacham, «Arab Rebellions», p. 77.

Porath, «Palestinian Arab», pp. 133-134 انظر

وأيضاً: كياي، «Palestine» ص. ١٨٠.

Schleifer, «Life and Thought»; p. 47 وأيضاً

١١١ — انظر كياي، «Palestine» ص. ١٨٠.

Porath, «Palestinian Arab», p. 137 وأيضاً

Hirs, Gun and Olive Branch, p. 76 انظر

Schleifer, «Life and Thought», p. 68 انظر

Lachman, «Arab Rebellion» p. 62 وأيضاً

Hart, «Akh wariyaghar», pp. 170ff, 377ff انظر

Gilsenan, «Against Patron-Client Relations» pp. 217-28 انظر

Lacau, Politics and Ideology, p. 157. انظر

إن ممارسات القسام تعيد إلى الأذهان فكرة والتر بينجامين عن «الصورة الجدلية» وتجميع مواد من الماضي

انظر : Susan Buck-Morss, «Walter-Benjamin-Revolutionary Writer (1)», New Left Review 128 (1981): 50-75.

انظر أيضاً تصنيف ويليامز حول «الثالة» في :

Marxism, pp. 121-27

117 — انظر Lechman, «Arab Rebellion», p. 64

118 — انظر Thomas Hodgkin, «The Revolutionary Tradition in Islam», History Workshop 10 (1980): 148-49

119 — انظر Lechman, «Arab Rebellion», p. 65

وأيضاً ياسين «كفاح الشعب» ص. ١٥٤. الذي يؤكد أن العمل المسلح لم يبدأ إلا في ١٩٣٣.

120 — انظر Lechman, «Arab Rebellion», p. 72

121 — انظر المرجع السابق ص. ٧٤

وأيضاً كيبالي «Palestine» ص. ١٨٢ — ١٨٣

122 — انظر James J. Zogby «The Palestinian Revolt of the 1930's» in I. Abu-Lughod and B. Abu-Leban, eds., «Settler Regimes in Africa and the Arab world (Willmette, Ill: Medina U. P. I., 1974) pp. 182-83

123 — انظر كيبالي «Palestine» ص. ١٩٢.

124 — انظر Lechman, «Arab Rebellion», p. 78

وأيضاً Porath, «Palestinian Arab», pp. 179-82

125 — انظر Porath, «Palestinian Arab», p. 192-93

126 — انظر المرجع السابق ص. ١٧٩ — ١٨٢

127 — أبدى الفلسطينيون تعاطفاً ومساندة لثورة ١٩٢٥ عندما ترأس المفتي لجنة طوارئ لمساعدة الدروز. انظر

Michael Assafe «The Arab Movement in Palestine (New York: Masada Youth Organization of America, 1937), p. 39

128 — انظر Porath, Palestinian Arab, pp. 211-21

وأيضاً كيبالي «Palestine» ص. ٢٠١

129 — انظر Lesch, «Arab Politics», p. 122

130 — انظر Porath, «Palestinian Arab», p. 261

131 — انظر Tom Bowden, «The Breakdown of Public Security: The Case of Ireland 1916-1921 and Palestine 1936-1939» (Beverly Hills: Sage, 1977).

كان الحشيش من بين المواد المألوقة التي يقوم المهربون بالمتاجرة بها.

132 — انظر كيبالي «Palestine» ص. ٢١٢

وأيضاً Porath, «Palestinian Arab», pp. 249-50

وأيضاً Lechman, «Arab Rebellion», p. 80

- ١٣٣ — Porath, «Palestinian Arab», p. 247. انظر
- أيضاً Yuval Arnon-Ohana, «The Bands in the Palestinian Arab Revolt, 1936-39: Structure and Organization», *Asian and African Studies* (Jerusalem) 15 (1981): 232.
- استناداً إلى Arnon-Ohanna كانت عضوية العصبة تتراوح ما بين ٦٠٠٠ و ١٥٠٠٠.
- ١٣٤ — Porath, *Palestinian Arab*, pp. 267-69 انظر
- ١٣٥ — انظر المرجع السابق ص. ٢٦٧ — ٢٦٨.
- وأيضاً كيالي «Palestine» ص. ٢١٤.
- ١٣٦ — Porath, *Palestinian Arab*, p. 269 انظر
- ١٣٧ — انظر المرجع السابق ص. ٢٥١، ٢٦٢، ٢٦٩.
- ١٣٨ — Gabriel Sheffer, «Appeasement and the Problem of Palestine» *IJMES* (1980): 377-99 انظر
- ١٣٩ — Christopher Sykes, «Cross Roads to Israel» (London: New English Library, 1967), p. 193 انظر
- ١٤٠ — Porath, *Palestinian Arab*, p. 293 انظر
- ١٤١ — Walid Khalidi, ed., «From Haven to Conquest» (Beirut: Institute For Palestine Studies, 1971), انظر pp. 848-49.
- ١٤٢ — Arnon-Ohanna, «Bands», p. 247 انظر
- ١٤٣ — أولئك الذين تقدموا بـ (حل) الحزب الثوري يتبعون مذاهب سياسية مختلفة ومن بينهم :
- Porath, *Palestinian Arab*, p. 269.
- وأيضاً ياسين وكفاح الشعب، ص. ١٩٥ — ١٩٦
- Budeiri, «Palestine Communist Party», p. 107 وأيضاً
- Weinstock, *Sionisme*, p. 178 وأيضاً
- Tom Bowden, «The Politics of Arab Rebellion in Palestine», 1936-1939. *Middle Eastern Studies* 11 (1975): 147-74.
- وأيضاً كيالي، «Palestine» ص. ٢٣١.
- ١٤٤ — Williams, *Marxism*, pp. 121-27 انظر
- ١٤٥ — قال هذا الادعاء أيضاً مثلاً: Graham. Brown, *Palestinians* صفحة ١٧١.
- ١٤٦ — Porath, *Palestinian Arab*, p. 183. انظر
- أيضاً Elpeleg, «1936-39, Disturbances», pp. 48-49
- Lesch. *Arab Politics*, p. 223 وأيضاً
- ١٤٧ — Hirst, *Gun and Olive Branch*, p. 104 انظر
- ١٤٨ — مثلاً: سميح سارة العمل الشيوعي في فلسطين: الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)
- وأيضاً Budeiri, *Palestine Communist Party*.
- و كذلك Alain Greilsammer, «Les Communistes Israéliens (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1978).



وللاطلاع على دراسة حول هذه الدراسات انظر

Alexander Flores, «The Palestine Communist Party during the Mandatory Period: An Account of Sources and Recent Research», *Peuples méditerranéens* II (1987): 3-23, 175-94.

لا تبحث مثل هذه الدراسات في ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ إلا بصورة سطحية عاجلة وهي قلما تعري تحليلاً اجتماعياً اقتصادياً للتشكل الاجتماعي الفلسطيني

١٤٩ — إن الدراسة التي قامت بها Sarah Graham Brown هي استثناء جدير بالتقدير . حول هذه النقطة انظر

Ibrahim Abu-hughod, «The Pitfalls of Palestiniology: A Review Essay». *Arab Studies Quarterly* by 3 (1981) p. 403-11

## حول التنوع في الشعب العراقي ، وتفكك مجتمعه ومسيرته إبان الفترة الملكية نحو بنية سياسية متاسكة

حنا بطاطو Hanna Batato

لم يكن العراقيون في بداية القرن شعباً واحداً أو مجموعة سياسية واحدة . ولا نقصد بذلك مجرد الإشارة إلى وجود العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق مثل الأكراد والتركمان والإيرانيين والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود واليزيديين والصابئة وغيرهم . إذ كانت الغالبية العظمى من سكان العراق ، وهم العرب ، بالرغم من أنهم يتقاسمون صفات مشتركة ، عبارة عن تكتلات من المجتمعات المتمايزة والمتنافرة والمنهمكة في شؤونها الخاصة .

فهناك أولاً هوة واسعة تفصل المدن الرئيسية عن القبائل . وينتمي العرب في قسمهم المدني والقبلي إلى عالمين شبه منفصلين — باستثناء قاطني المدن الواقعة في الأراضي القبلية أو رجال القبائل الذين يعيشون في جوار المدن . وكانت الروابط بين هذين العالمين روابط اقتصادية أساساً . ولكن علاقتهما حتى في هذا المضمار لا تكاد توصف بأنها علاقة نشطة . وحتى حلول السبعينيات من القرن التاسع عشر كان القمح في المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية أو عن شط العرب ونهر دجلة — إذ كانت السفن تتبادل التجارة على هذين النهرين فقط لأنه من الصعب تسير المراكب الكبيرة على نهر الفرات — كان يتعفن في مخازنه أو كان يستعمل كوقود إذ ليس هناك وسيلة أخرى للاستفادة منه ، في الوقت الذي كان الناس في بغداد يعانون فيه من حين لآخر من نقص الحبوب . وعلى الرغم من أن تطوراً مطرداً وإن كان بطيئاً قد طرأ في العقود التالية في اتجاه الاعتماد المتبادل ، إلا أن التنافر الاقتصادي بقي قائماً . وظلت أجزاء من المناطق القبلية التي لاتصلها سفن النهر مكتفية ذاتياً حتى أنها

كانت تملك مدن أسواق خاصة بها . كما كان للمدن أربابها المحيطة بها أو الواقعة ضمن نطاق حمايتها . وهناك كانت تزرع الأراضي التي يعتمد رجال المدن عليها اعتماداً مباشراً من قبل الفلاحين الذين تربطهم الآن روابط الأرض رغم أنهم في الأصل رجال قبائل . إلا أن معظم الأراضي الزراعية والمراعي في العراق هي جزء من أملاك القبائل .

ولا تقل الهوية الاجتماعية والنفسية القائمة بين عرب المدن وعرب القبائل أهمية عن سابقتها . إذ كان أولئك العرب مختلفين غاية الاختلاف في عوامل شتى عن بعضهم البعض . فحياة عرب المدن كانت خاضعة إجمالاً لحكم الإسلام والقوانين العثمانية ، في حين أن حياة عرب القبائل كانت خاضعة لأحكام عادات قبلية قديمة يشوبها شيء من الإسلام . وقد تأثر بعض عرب المدن — والطبقة المثقفة منهم خاصة — بالثقافة التركية ، وفي المدن الشيعية كان أثر الثقافة الفارسية واضحاً ، بينما لم تمس هذه الثقافة أياً من عرب القبائل بأي أثر . وكانت المكانة الطبقية واضحة المعالم إلى حد ما بين عرب المدن في حين أن العلاقات بين أهل القبائل الأكثر تنقلاً بقيت أبوية . وأصبح العديد من أهل المدن حسب ما كتبه مؤرخ عراقي في القرن التاسع عشر « معتادين على الخضوع والطاعة »<sup>(١)</sup> . أما أهالي القبائل الأكثر حرية فكانوا عصيين على القمع ، إذ كانت الحكومة بالنسبة لهم أمراً يثير الاستياء والضعينة . وكما عبر عنها أحد المهواشين الساخرين في منطقة الفرات (أي المغنين القبليين) : « ملصبيّه وما من سم بها ، تينا وشانت مهيوية »<sup>(٢)</sup> (أي أنها أفعى مترهلة لا سم فيها ، جتنا ورأيناها وفي الماضي فقط إنما كانت تحيفنا) . ومن جهة أخرى كان عرب المدن شديدي الإحساس والوعي بكونهم مسلمين بينما لم يكن الشعور بالإسلام لدى عرب القبائل يمثل تلك الحدة . ولست بغافل عن سلطة المقدسات الشيعية على القبائل الشيعية في منطقة الفرات إلا أن هذه السلطة لم تشحذ من العواطف الدينية لدى أهل القبائل كما هو الأمر عند مسلمي المدن . ومن الظواهر ذات الدلالة أن الأغاني في أوقات التأهب القبلية كانت عموماً أغان دنوية — قبلية أو عربية — كمثل الحصلة العربية القديمة المروءة أو الرجولة في حين أن جماهير المدن كانت تلجأ في مسيراتهم إلى المظاهرات الدينية بشكل تلقائي : « الدين ! يا محمد ! »<sup>(٣)</sup> وقد كان شعاراً من الشعارات الدارجة بين الناس في بغداد<sup>(٤)</sup> . وكان عرب المدن وعرب القبائل كلاهما واعين بالطبع لكونهم عرباً ، وخاصة عندما يدفعون للمواجهة والقتال مع تركي مثلاً أو فارسي ، إلا أن وعيهم العروبي لا يمت بصلة من قريب أو بعيد لأحاسيس القومية العربية التي ظهرت فيما بعد . كانت عروبتهم أمراً طبيعياً بالنسبة لهم ، وحقيقة قد يفتخرون بها إلا

أنهم لم يشعروا يوماً بأنهم مضطرون لعمل شيء ما حيالها، فعرويتهم بكلمة أخرى لم تكن عروبة ديناميكية ولم تمثل الأمة بحد ذاتها محور عواطفهم أو ولائهم.

إلا أن هذه المقارنة التي عقدناها بين عرب المدن وعرب القبائل يجب ألا تتعدى حجمها الحقيقي. فنحن ليس بوسعنا أن ننسى أن العديد من أهل المدن كان إلى زمن قريب نسبياً من أصل قبلي. وهناك عدد كبير من سكان بغداد حتى يومنا هذا ممن لا يزالون يذكرون اسم القبيلة التي كانوا ينتمون إليها في وقت ما وذلك لا يتضمن المهاجرين القبليين الذين قدموا منذ العقود الأربعة الأخيرة. وإذا ما ألقينا نظرة على الجدول أدناه رقم ( ١ ) لأدركنا أنه لا بد وأنه حدث في القرون الماضية نوع من التقلبات المتوارة في سكان المدينة. وإذا نتبته إلى توالي الطاعون والجذاع والفيضانات والكوارث الأخرى التي نزلت ببغداد نجدها تكاد تقول أن تلك المدينة كانت أشبه بفخ ميمت أو وحش يلتهم سكانها وأن المناطق القبلية هي النبع الذي يسد النقص أو نوع من احتياطي بشري يمد المدينة بالسكان رغم أنه كانت هناك حتماً مصادر أخرى لتوافد السكان. ويبدو في الواقع أنه خلال القرون التي سبقت قرننا هذا عندما كانت شلعة المدن الواقعة على ضفاف الأنهر خائية وقوة القبائل في أوجها كان هناك عملية تحويل المدن إلى القبلية. وكان المهاجرون القبليون على أية حال يشكلون نوعاً من الصلة بين المجتمعين المنفصلين. ولكن ما إن يستقروا في المدينة حتى يستسلموا شيئاً فشيئاً للتأثيرات المدنية.

الجدول رقم ١ : الكوارث التي لدينا سجلات بوقائعها والتي اجتاحت بغداد في القرون ١٧ و ١٨ و ١٩

١٦٢١	مجاعة
١٦٢٣	ذبح و مئآت أو آلاف من السنة وبيع آلاف آخرين كرهق على يد الفارسيين
١٦٣٣	فيضان
١٦٣٥	طاعون
١٦٣٨	مذبحة عامة على يد الأتراك : حوالي ٣٠.٠٠٠ ضحية، معظمهم من الفرس.
١٦٥٦	فيضان
١٦٨٩	مجاعة و طاعون
١٧٣٣	حصار الفرس : مات أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جوعاً
	الطاعون الدبلي
١٧٧٧ — ١٧٧٨	الحرب الأهلية في بغداد
١٧٨٦	فيضان، كساد المحاصيل، مجاعة، نزاع أهلي

١٨٠٢ — ١٨٠٣	طاعون أودى بحياة «معظم شعب العراق (١٩)»
١٨٢٢	طاعون ، فيضان
١٨٣١	طاعون ، فيضان ، حصار ، مجاعة . انخفض عدد السكان في بغداد من حوالي ٨٠.٠٠٠ إلى حوالي ٢٧.٠٠٠ نسمة .
١٨٧٧ — ١٨٧٨	طاعون ، مجاعة
١٨٩٢	فيضان
١٨٩٥	فيضان

المصادر : ابن سند البصري الوائلي (١٧٦٦ — ١٨٣٤) ، «مطالع السعد بطيب أخبار الوالي دارود» كما تصرف به أمين ب . حسن الحلواني المدني (القاهرة ١٩٥١) ، ص . ٣٩ و ٨٧ ؛  
 Anthony N. Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the years 1830 and 1831* (London, 1832), pp. 114, 135, and 236; S.H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford 1925), pp. 53, 57, 68, 73—4, 93, 143, 184—185, 253, 212, and 165;  
 وأحمد سوسة «أطلس بغداد» (بغداد ١٩٥٢) ، ص . ٣١ — ٣٢ .

لم يقتصر الانقسام الاجتماعي على المدن والمناطق القبلية، إذ كانت المناطق القبلية نفسها متشعبة، وتدعى الاتحاد القبلي العتيق، فولاية بغداد<sup>(٥)</sup> وحدها كانت تضم ١١٠ قبائل<sup>(٦)</sup>، وعلى الرغم من أن هذه القبائل كانت تتبع أنظمة متشابهة ولديها مؤسسات متشابهة فإن علاقاتها كانت تسودها الغارات والغزوات إلى حد كبير . كما تنقسم القبائل إلى «الفلح» أو الفلاحين و «المعدان» أو سكان المستقعات و «الشوايا» أو أصحاب الغنم و «أهل الإبل» أو أصحاب الجمال . وتشكل الفئة الأخيرة عملياً الطبقة الأرستقراطية القبلية . فهم يزددون باستعلاء شديد جميع القبائل الأخرى ولا يقبلون بمؤاخاتها أو التزاوج معها<sup>(٧)</sup> . وكذلك كان أهالي قبائل الفرات الشديلو المراس والذين يعيشون في انسجام تام مع صحاري أجدادهم العظام ، يحتقرون أهالي قبائل دجلة في الجنوب الأكثر خنوعاً وإذعاناً وسيؤكد لنا أحد الشيوخ الفراتيين المعروفين بأن «قبائل العراق مجموعتان» :

«ينتمي للمجموعة الأولى أولئك الذين احتفظوا حتى يومنا هذا بكل الصفات النبيلة التي ميزت أسلافهم .. كحب الحرية والاستعداد للتضحية من أجلها، وكراهية الظلم، والاعتداد بالنفس والأثرة وروح جريئة نابضة بالحياة .. هؤلاء هم أهالي القبائل التي تعيش قرب ضفاف الفرات وشمال بغداد . والمجموعة الثانية هم عرب بأصلهم العربي إلا أنهم

نظراً لاحتكاكهم مع الحكومات المتوالية العربية منها وغير العربية خلال القرون الماضية، واختلافهم إلى المدن واختلاطهم بكل من هب ودب، فقدوا بعض خصائصهم العربية ونسوا أو تناسوا كرامتهم وعاداتهم النبيلة.. هؤلاء هم أهالي القبائل التي استقرت في بعض مناطق دجلة جنوبي بغداد<sup>(٨)</sup>.

أما بالنسبة للمدن فالروابط المادية المحسوسة مهلهلة، فوسائل الاتصالات بدائية ويمكن الاعتماد عليها إذا ما استثنينا الخدمات التلغرافية الدائمة الأعطال وسفن الحديد التي تمخر عباب دجلة في مواعيد غير منتظمة. وكانت الرحلة من بغداد إلى البصرة تستغرق أسبوعاً وكان السفر بعد ذاته مغامرة. ونتيجة لذلك كثيراً ما كانت المدن تختلف في توجهاتها الاقتصادية. فالموصل كانت ترتبط بسوريا وتركيا، وبغداد والمدن المقدسة الشيعية ترتبط بإيران والصحاري الغربية والغربية الجنوبية. وتعتمد البصرة على تجارة البحر والهند. وتشهد الموازين والمقاييس المختلفة في مختلف مدن العراق<sup>(٩)</sup>، والتنوع الواسع في أسعار السلعة ذاتها الذي يعود لشروط تسويق متباينة<sup>(١٠)</sup> وكذلك الاستخدام المنتشر لأنواع مختلفة من العملات<sup>(١١)</sup>، على انعدام الوحدة الاقتصادية الخفي. وقد تضافرت كل تلك العوامل لتسبب إحساس متعاضم بالحدية. ويروي أحد أبناء الموصل في مذكراته كيف أنه عندما عينه أحد محافظي حكومة (الأتراك الشباب)<sup>(١٢)</sup> عام ١٩٠٩ في مركز قاضٍ في البصرة، قام عدد كبير من وجهائها بتوقيع عريضة تترص على هذا التعيين بحجة أنه «ليس من الأشراف»<sup>(١٣)</sup> ولا الملاكين<sup>(١٤)</sup> من أهل البصرة<sup>(١٥)</sup>.

كان أهالي المدن الأكثر رعيّاً بأطبع يعدون أنفسهم جزءاً من مملكة الإسلام وظلت تعاليم الإسلام المثالية — على الرغم من أن الكثير من بريقها القديم قد خبا — ملجأ لهم من محبتهم وبقيت تربطهم بأخوتهم المسلمين ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية وخارجها. إلا أن الإسلام في العراق كان غامضاً تقسيم أكثر منه عامل توحيد. إذ أحدث هوة عميقة ما بين العرب الشيعة والسنة، فتراهم نادراً ما يختلطون اجتماعياً ولا يتزوجون فيما بينهم إلا نادراً. وكانوا يقطنون أحياء منفصلة في المدن التي تحوي خليطاً من الفتيين ويعيشون حياة مستقلة عن بعضهم البعض. وكانت الحكومة القائمة بالنسبة للشيعة المتعصبين — أي حكومة السلطان العثماني الذي يتزعم الإسلام السنة — هي حكومة معتصبة في جوهرها؛ وهي في أعينهم غير مؤهلة حتى لتنفيذ قوانين الإسلام. لذلك كانوا بمنأى عنها فلا يكثرث سوى القلة منهم بخدمتها أو بالذهاب إلى مدارسها.

ويتبدى الشرخ الكبير بين الشيعة والسنة أعمق قراراً عندما يتواقف مع نوع آخر من

الانقسام الاجتماعي : أي الفارق الطبقي ، وستبحث في أمر الترابط بين الانقسامات الطائفية والطبقية في موقع آخر من هذا البحث بشكل مفصل أكثر<sup>(١٦)</sup> . وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أثرها المحرض للخلافات على مشاعر الطائفتين ، وبالإضافة بشكل عرضي بأن وجود هذا العامل يدل على أن نفورهما المشترك وإن كان مظهره دينياً فإن جذوره ترجع إلى حد ما إلى أسباب اقتصادية واجتماعية .

وقد وجدت معظم الانقسامات المدنية متنفساً لها في ظاهرة أخرى وهي « المحلة » أو حي المدينة . ففي مدن العراق تميل الفئات التي تنتمي إلى أديان أو طوائف أو طبقات اجتماعية مختلفة أو التي هي من أصول اثنية أو قبلية مختلفة ، للعيش في « محلات » أو أحياء منفصلة ، ولتأخذ مثلاً على ذلك الضفة الرئيسية في بغداد وهي الضفة الشرقية : فالشيعية يسكنون في « الدهانة » و « صبايخ الآل » و « القشال »<sup>(١٧)</sup> ، « سوق العطارين » وأحياء أخرى ؛ ويسكن اليهود غالباً في « التوراة » و « تحت النكية » و « أبو سيفين » وفي « سوق حنون » ، بينما يسكن المسيحيون في « عقد النصارى » و « رأس القرية »<sup>(١٨)</sup> . ويحتل السنة معظم بقية القسم الشرقي من المدينة الذي ينقسم بدوره إلى تقسيمات عدة . « فالميدان » مخصص للجيش التركي ، وتسكن العائلات « الأرستقراطية » والمسؤولون الكبار في « الحيدر خانة » ، ويعيش الموظفون الأدنى مرتبة في « دكان شناوة » ، ويسكن الفنانون<sup>(١٩)</sup> في الحي الداخلي لـ « باب الشيخ » . بينما يعيش ضباط الجيش من أصول متواضعة على تخوم حي « باب الشيخ » . كما كانت الطبقة الواسعة من « الكسبة »<sup>(٢٠)</sup> تعيش أيضاً في « باب الشيخ » و « دكان شناوة » وغيرهما من الأحياء<sup>(٢١)</sup> . ويميز هذه الظاهرة نفسها ضواحي بغداد : « الكاظمية » التي تضم ضواحي الإمامين الشيعيين السابع والتاسع<sup>(٢٢)</sup> ، والتي كانت منطقة شيعية حصراً وفيها الكثير جداً من الإيرانيين ، في حين أن « الأعظمية » التي تعود في أصولها إلى أنها مثنوى « أبو حنيفة » الإمام المشرع والفقهاء السني في القرن الثامن والذي يقوم ضريحه على الضفة الأخرى من دجلة ، كانت حياً مقتصرأ على السنة وتسكنه غالباً سلالة القبيلة العربية « عبيد »<sup>(٢٣)</sup> .

كما يميل أفراد كل مهنة من المهن التي يمارسها الحرفيون الذين ينتظمون بشكل ارتجالي إلى حد ما في اتحادات أو « اصناف » ، إلى السكن جنباً إلى جنب في الشارع نفسه ، وجميعهم على ما يظهر امتداد لعائلة واحدة أو لمجموعة قليلة من العائلات أصلاً<sup>(٢٤)</sup> .

ويعيش سكان ( المحلة ) ، كقاعدة عامة ، في عالم خاص بهم ، وهم منعزلون إلى حد بعيد في محدودية حياتهم ، باستثناء عدد صغير جداً من الأشخاص المتعلمين منهم ، ونادراً

ما تخطر في بالهم فكرة المجتمع ككل أو ما يتعلق بمصالحه ، وليس لديهم في الحقيقة أدنى تصور لمفهوم مثل هذا المجتمع . كما يتمتع أولئك الذين يشكلون ما يسمى ( بالملّة )<sup>(٢٥)</sup> مثل المسيحيين واليهود بحكم ذاتي في كل ما يتصل بشؤونهم الخاصة والدينية .

ولدينا الكثير من الأدلة والبراهين في المصادر التي ترجع إليها عن قوة عقلية « المحلّة » في ذلك الحين . فعندما ثار سكان النجف مثلاً في أبريل/نيسان ١٩١٥ ضد الأتراك وطردوهم من المدينة ، أصبح كل حي من أحياء النجف الأربعة مستقلاً وبقي يتمتع بهذه المكانة المستقلة إلى أن دخل الإنجليز في أغسطس/آب ١٩١٧<sup>(٢٦)</sup> . لقد تم الحفاظ على دستور واحد من هذه الأحياء وهو حي ( البراق ) . ونظراً لأهميته ولتجسيده لمستوى الفكر السياسي المعاصر لبعض أهل المدن العراقيين يجدر بنا أن ندرج هنا عدداً من فقراته ( سلاحظ القارئ هنا كيف أن التنظيم الاجتماعي للحي في هذه المدينة كان لا يزال مستنداً إلى حد بعيد على الانتاء القبلي ، الأمر الذي يبرهن على النقطة المذكورة أعلاه حول عملية تحويل المدن إلى القبلية ؛ ولكن علينا أن نتذكر هنا أن للنجف صلات أكثر صميمية مع المناطق القبلية من باقي المدن ( الرئيسية ) :

## دستور عام ١٩١٥ لحي البراق في النجف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين :

نحن نكتب هذه الوثيقة لكي نضمن الوحدة والانسجام فيما بيننا ، نحن سكان حي البراق وأسمائنا مدونة في أسفل هذه الوثيقة .

لقد جمعنا أنفسنا وأصبحنا موحدين ویدم واحد وسيتبع واحدنا الآخر إن ألم بيميننا مكروه على يد الأحياء الأخرى . وسنهب معاً في وجه أي كان ممن ليس منا سواء أكانت النتيجة لصالحنا أم لا ، وشروط اتحادنا هي كالتالي :

١ — إذا ما قتل أحد من خارج الحي فعلى القاتل أن يدفع خمس ليرات [ حوالي خمسة جنيهات استرلينية ] وستدفع القبيلة كلها ما تبقى من الدية المفروضة .

٢ — إذا ما قتل أي من اتحادنا ، يدفع ( الفصل )<sup>(٢٧)</sup> نصفه لعائلة الرجل المقتول ونصفه للاتحاد .

٣ — إذا ما قتل أحد رجلاً من قبيلته نفسها ولم يكن للقبيلة زعيمٌ مسؤول فعلى القاتل أن يهجر المكان لسبع سنوات وكل من سيمد له يد المساعدة سيطرّد أيضاً للفترة نفسها .



وتكون قيمة ( الفصل ) ثلاثين ليرة ذهبية .. يذهب ثلثها للاتحاد وثلثها للأقارب ...

٧ — إذا ما أصاب مكروه أحداً منا ممن يسرقون أو ينهبون أو يزنون فنحن لسنا غير مسؤولين وحسب بل ولن تربطنا به صداقة أبداً .

٨ — إذا ما ألقت الحكومة القبض على أحد منا بسبب فعل قمنا به أو إن اعتقل وألقي به في السجن فإن جميع مصاريفه سندفعها نحن .

ينطبق ما سبق علينا جميعاً . نحن في وحدة مع ( كاظم )<sup>(٢٨)</sup> سواء أكان في المدينة أم لم يكن وبناء على هذا الشرط نوقع جميعاً ... والله علينا شهيد »<sup>(٢٩)</sup> .

لم يكن الميل للانقسام إلى ( محلات ) مستقلة أمراً مقتضراً على النجف بأي حال من الأحوال ، فخلال الحرب العالمية الأولى انحاز الحي الشرقي للمدينة الفراتية الصغيرة ( سماوة ) إلى جانب البريطانيين في حين احتفظ الحي الغربي بمحايدة علنية<sup>(٣٠)</sup> . وكان الحيان برئاسة شيوخهما المستقلين يشنان حرباً دائمة ضد بعضهما البعض لعشرين سنة خلت<sup>(٣١)</sup> .

وكتب نائب القنصل البريطاني في ١٩٠٩ عن الموصل قائلاً : « إن المشاعر بين الأحياء المختلفة محددة غالباً ومفعمة بالمرارة وكثيراً ما تنتهي إلى الاقتتال ... فتتصبب التاريس ويكون السلاح المستخدم هو المراوات والعصي والمسدسات والسكاكين والحجارة . لم يقع سوى واحد من هذه الاشتباكات في السنة الماضية فقتل رجل واحد وجرح العديد »<sup>(٣٢)</sup> . وحتى في بغداد كان الولاء لـ ( المحلة ) يؤكد نفسه بصورة فعالة ، إذ يسرد لنا أحد المصادر بأن مظاهرة جرت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١١ ونظمها على ما يبدو السلطات التركية للاحتجاج على غزو إيطاليا لطرابلس ويتبين لنا من هذا السرد أن الناس كانوا مفروزين حسب الأحياء التي يسكنونها وأن شعجراً قد نشب بين وفد حي « باب الشيخ » ووفد « حيدر خانة » حول مسألة ترتيب المسيرة ومن سيسير في مقدمتها<sup>(٣٣)</sup> .

لقد نظرنا حتى الآن إلى الولاءات المتعددة في العراق فيما قبل الحرب العالمية الأولى على أنها مجرد ولايات سلبية ومسببة للشقاق ، والحق أنها تقي بحاجة إيجابية إذا ما أخذت من وجهة نظر الفرد الذي هو جزء منها طالما أنها لا تتحجر في مفاهيمها وتفرغ من جوهرها . فالقبائل و « المحلات » و ( الأصناف ) جميعها كانت إلى حد ما تعبيراً عن الرغبة الكامنة في الحماية من خلال الوحدة . هذه الحماية التي عجزت الحكومة العثمانية بسبب ضعفها ، عن تأمينها بانتظام . وكتب أحد مندوبي بغداد إلى البرلمان العثماني : « إن الاعتماد على القبيلة هو خير بألف مرة من الاعتماد على الحكومة ، فبينما تتجاهل الحكومة الاضطهاد أو تؤجل القيام بشيء حياله ، فإن القبيلة مهما تكن ضعيفة فإنها حالما تسمع عن ظلم أصاب أحد أفرادها ،

تعد نفسها للأخذ بثأره<sup>(٣٤)</sup>. ويعكس الدستور الذي ذكر سابقاً لمحي البراق في النجف أن (المحلة) كانت لها الوظيفة نفسها. (فالأصناف) هي أيضاً منظمات للدعم المشترك بشكل ما، وأحد واجباتها هو مد يد العون للأعضاء الذين هم «مرضى أو في حاجة»<sup>(٣٥)</sup>، كما ورد التعبير في أنظمتهم الصادرة منذ ١٩١٠. والصلات ضمن القبائل صلات وثيقة للغاية وقد أسهمت في غرس عواطف خاصة قوية في نفوس أبنائها. فالفرد الذي ينتمي إلى قبيلة يعرف أنه ليس وحيداً وأن له مرتكزاً متيناً يستند إليه في الشدائد، وهو نادراً ما يحس بكرب العجز والضعف.

ويمكننا الآن أن نعدل وجهة نظرنا للمرة الثانية، فالولاءات المتعددة التي نحدثنا عنها وكأنها في حالة سكون جامدة كانت في الحقيقة تمر في عملية نحت وتآكل إلى درجة تفاوتت في شدتها وخاصة في بغداد وضواحيها وفي البصرة والمناطق القبلية لشط العرب ودجلة الأدنى؛ وكان ذلك الأثر التراكمي لإدخال السفن البخارية النهرية عام ١٨٥٩ ولظهور التلغراف الكهربائي عام ١٨٦١ وما رافقهما من تعميق مدى التغلغل الاقتصادي البريطاني وربط العراق بعالم الرأسمال، وفتح المدارس الحكومية (منذ ١٨٦٩) وتطور الصحافة (خاصة بعد ١٩٠٨) والمحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة التركية بين ١٨٣١ و ١٩١٤ لتجميع كل وسائل السلطة بين أيديها وتفريق شمل القبائل وعثمة سكان المدن.

إن التغلغل الناجم للأموال ولفكرة الربح بين بعض القبائل وانتقال بعض هذه القبائل من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد متوجه نحو السوق وكذلك تحول شيوخها من ممثلين عن الجماعة إلى ملاك أراضي يسعون لتحقيق الأرباح، والسياسة التركية لتحريض شيخ قبيلة ضد شيخ قبيلة آخر وتنافس الكبار من بين هؤلاء الزعماء فيما بينهم على الفلاحين، والاختلاط بين القبائل، جميع تلك العوامل أحدثت تغيرات هائلة في ظروف الحياة في المناطق التي نالها التغير بحيث أوهن الولاءات القبلية القديمة أو جعلها تفقد فعاليتها وتصبح لا حول لها ولا قوة<sup>(٣٦)</sup>.

ترك تدفق البضائع الإنكليزية أثراً سلبياً في المدن والبلدات على ما تبقى من الحرف القديمة وخاصة نسج الأقمشة<sup>(٣٧)</sup>، وبهذا أضعف الارتباط بـ (الأصناف)، ولكن التدهور الصناعي في بغداد نفسها يعود في معظمه إلى الخراب الذي لحق بالمدينة من جراء الطاعون والقيضان في ١٨٣١.

إن أحد الآثار الجانبية الأخرى للعملية الجديدة هو ظهور قوة اجتماعية كانت ضئيلة الحجم آنذاك وهي الطبقة المثقفة الجديدة والتي نجم عنها عملياً ولادة ولاء جديد هو الوطنية.

لم تحل الوطنية محل الولاءات القديمة، ورغم أنها كبرت ونمت على حساب تلك الولاءات إلا أنها بقيت تعيش جنباً إلى جنب معها. ولا شك في أنها كانت تنحت منها وتوهن تماسكها ولكنها كانت في الوقت نفسه تمتص بعض العناصر النفسية لتلك الولاءات وتعبّر عن نفسها ضمن المناهج العاطفية والفكرية للدين الإسلامي.

أسهم العديد من الحقائق والتأثيرات بشكل مباشر أو غير مباشر في نشر المشاعر الوطنية الجديدة. وكان من هذه العوامل عدد العراقيين الشبان الذين يدرسون في مدارس تركية عليا وخاصة الأكاديمية العسكرية في استنبول والتعرض المتزايد لأغماط التفكير الأوروبي، وظهور الوحدة التركية الشاملة، والإيقاع المتسارع لانتشار الضمّة، وعدم اكتراث الأتراك عموماً بالاحتياجات المحلية، وكذلك انتشار الكتب والصحف، وزيادة الاتصالات بين العرب وظهور نوادي وجمعيات الوحدة العربية؛ وتعاطف الاهتمام بتاريخ العرب وإنجازاته الماضي والإحساس بالبوّس والفاقة وتدهور الظروف المعيشية القائمة، وبالطبع هناك عامل جذب اللغة المشتركة والأصل الانثي الواحد لأغلبية العراقيين. إلا أن أكثر ما ساعد على نمو هذه العاطفة الجديدة هو غزو الإنكليز في ١٩١٤ - ١٩١٨ أو بالأحرى المقاومة التي استثارها الغزو والتي بلغت ذروتها في الانتفاضة المسلحة في ١٩٢٠. وللمرة الأولى منذ قرون عديدة نجد الشيعة يقفون سياسياً جنباً إلى جنب مع السنة، ويكافح أهالي مدينة بغداد ورجال القبائل من الفرات من أجل قضية مشتركة. وقامت احتفالات لم يسبق لها مثيل جمعت الشيعة والسنة معاً في جميع المساجد الشيعية والسنية على التوالي وكانت احتفالات ظاهرها ديني ولكنها في حقيقتها سياسية. فأقيمت (موالد) خاصة وهي المراسم الاحتفالية الخاصة بالسنة تكريماً لمولد الرسول وأعقبها في مرات كثيرة (تعزيات) وهي المآتم الشيعية لنذب الشهيد (الحسين) <sup>(٣٨)</sup>. وكانت الاحتفالات تختم بخطابات وطنية وتلقى فيها القصائد منددة بالإنكليز <sup>(٣٩)</sup>. وليس بوسعنا القول هنا بأن الانتفاضة المسلحة التي عجل هذا الهيجان بإثارها كانت وطنية بحق في طبيعتها أو في آمالها. فهي في أساسها قضية قبلية بثت الحياة فيها مجموعة من العواطف المحلية والمصالح إلا أنها أضحت جزءاً من الميثولوجيا الوطنية وهذا أصبحت عاملاً هاماً في نشر الوعي الوطني. والحقيقة أننا لا نغالي إن قلنا بأن أحداث ١٩١٩ - ١٩٢٠ وخصوصاً بانعقاد هذه الرابطة - مهما تكن واهية - بين السنة والشيعة، ابتدأت عملية جديدة: بروز مجتمع وطني عراقي بخطوات مؤلمة أحياناً تكون بطيئة وتدرجية وأحياناً تكون خطوات متقطعة انفعالية.

وأصبح من الواضح تدريجياً مع قيام الملكية التي تأسست في ١٩٢١ أن تطور هذه

العملية لم يعمل على تسريع دمج الشيعة في العمل السياسي أو رص صفوف الشيعة والسنة في بنية واحد والتوحيد الطوعي لإرادتهما بل وتزواجهما أيضاً وحسب ، بل كان على وشك التوصل إلى حل ناجح بشأن صراع تاريخي آخر هو أساس العديد من الانقسامات التي أفست المجتمع العراقي : وهو الصراع المزدوج بين القبائل والمدن الواقعة على ضفاف النهر ، وبين القبائل فيما بينها على السهوب المنتجة للأغذية في مناطق دجلة والفرات .

يمكن فهم الكثير من تاريخ ما قبل الملكية في هذا البلد على ضوء ذلك النزاع ، فمبادئ الحياة في المدن والقبائل في وديان النهر في العراق متناقضة بشكل ما ؛ ومعنى أدق فإن وجود قبائل قوية كان ملازماً عادة لوجود مدن ضعيفة . والعكس صحيح إذ أن توسع المدن يعني انحسار القبائل . وهكذا ففي الفترة ما بين القرن الثالث عشر والقرن الثامن عشر التي شهدت زوال الخلافة العباسية وحملات النهب والسلب التي قام بها خانات المغول والدمار شبه الشامل الذي لحق بالختادق العتيقة ، وغزوات الحيلاريين والتركمان والمغول التيموريين ، والصفويين والعثمانيين والحروب التركية — الإيرانية المطولة والمتقطعة ، أثبتت حقيقة جوهرية واحدة فيها باستمرار وهي : الفت في عضد المدن وإضعافها والمرادف المحتم لذلك هو تعاضل سلطة القبائل . إلا أن الحياة الجديدة والأفكار الجديدة التي تسربت إلى العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بفعل الاتصالات الجديدة والروابط الجديدة مع العالم الرأسمالي وعبر عوامل أخرى أشرنا إليها ، قلبت النزعة التاريخية رأساً على عقب مؤدية إلى استجماع المدن لقواها وبدء تحلل النظام القبلي .

ويمكن القول هنا بأنه في خضم ذلك النزاع قام السلاطين العثمانيون المصلحون في القرن التاسع عشر و« الأتراك الشبان » الذين حملتهم ثورة ١٩٠٨ إلى السلطة السياسية ، بتزعيم قضية المدن بأساليبهم الخاصة . في حين وجد الإنكليز المتهلفون لتجنب تحمل الأعباء المادية لنفقات الحفاظ على قوة ضخمة من قوات الاحتلال ، أن في إبقائهم على الميزان القائم بين قوة رجال القبائل ضد أهالي المدن الضمان الأوفر لاستمرارية سلطتهم هم . فلم يكتفوا بمحاولات للوقوف في وجه عملية انحسار الوجود القبلي المبدئية والحيلولة دون استمرارها ، وصيانة سلطة الزعماء القبليين ، والحد من تواصل أهالي المدن وأهالي القبائل وإبقائه في حدوده الدنيا ، بل لقد سعوا لتدعيم الشرخ القائم بتثبيت قواعد الاعتراف الرسمي بالعادات القبلية . ونصت « أنظمة الخلافات القبلية » الصادرة عن الإنجليز بتاريخ ٢٧ يوليو/تموز ١٩١٨ وهي بيان له قوة القانون وقد صار قانوناً في الفترة الملكية ، تحت إلحاح الإنجليز ، بموجب البندين ١١٣ و ١١٤ من الدستور العراقي في ١٩٢٥ ، على استثناء الريف من

القانون الوطني . وهكذا سيبقى العراق حتى ثورة تموز / يوليو ١٩٥٨ خاضعاً قانوناً لمعيارين : واحد للمدن وآخر للأرياف القبلية .

ما من شك في أن إسهامات الإنجليز التي جاءت على شكل أفكار أو مهارات في حقول الإدارة والري والزراعة وجوانب أخرى في الحياة قد ساعدت في الوقت نفسه على تقدم العراقيين باتجاه دولة فعلية — وإن تكن هذه الإسهامات وليدة الصدفة وعرضية في مسيرة سعي الإنجليز لتحقيق مصالحهم الإمبريالية الأساسية . وقد يكون وجود الإنكليز في العشرينيات من هذا القرن أمراً حاسماً في الحفاظ على تماسك العراق والحيلولة دون تداعيه . وقد كتب في ذلك العقد المندوب السامي البريطاني ( هنري دوبر Henry Dobbs ) يقول : « لو أن القوات العسكرية الملكية والحلف البريطاني عازمت على الانسحاب لكانت الحكومة في العراق كما أعتقد إما اختفت كلية في غضون بضعة أشهر أو لبقيت متشبثة بكل ما لديها من قوة بقطعة صغيرة من الأرض على طول دجلة بين « سامراء » و « كوت » في حين تنهارى بقية البلاد برمتها »<sup>(٤١)</sup> . وبما أن الملكية كانت طرية العود آنذاك وجيشها تعوزه القوة في حين تعج المناطق القبلية بالأسلحة ، نجد من الصعب هنا ألا نوافق دوبر الرأي . ومن جهة أخرى بذل الإنجليز كل ما في وسعهم = كما اشتكى الوطنيون العراقيون — لغض النظر عن احتياجات الجيش الملكي وإملائها وتأجيل إدخال التجنيد الإلزامي قدر الإمكان الذي كان يفترض أن يقوي ويشد من أزر الملكية عسكرياً ويقلل من أعبائها المادية في الوقت نفسه ، وذلك على عكس مبدأ الخدمة الطوعية التي كانت نافذة في ذلك الحين .

كانت الملكية الهاشمية على الرغم من أنها صنعة الإنجليز تحيا في العقدين الأولين من عهدها بروح مناقض جوهر الروح الإنجليز . إذ اتجهت بفطرتها في الفترة ١٩٢١ — ١٩٣٩ إلى دفع عجلة تطوير بناء الأمة في العراق بقدر ما تسمح لها ظروف تبعيتها — والفضل في ذلك يعود إلى التضافر الوثيق المبدئي بين مصالحها الملكية ومصير حركة الوحدة العربية . وبناء على ذلك ولكي تستوفي احتياجاتها الإدارية أيضاً ، أضافت الملكية إلى التسهيلات التعليمية الموجودة إضافة كبيرة<sup>(٤٢)</sup> ، وهذا أضافت في النهاية إلى طبقة المثقفين من الطبقة المتوسطة الجديدة التي تحمل بطبيعتها العاطفة الوطنية . وبذلت الملكية قصارى جهدها في تلك السنوات وبشكل مستمر ، لتغذية العواطف الوطنية في المدارس وإذكاء جذوة التعاطف المتوثب مع أمثولة الوحدة العربية . ولكن التركيز الأكبر في عهد فيصل الأول ( ١٩٢١ — ١٩٣٣ ) لسياسة الملكية انصب على المهمة العاجلة والصعبة جداً لزرع وتنشئة روابط متينة من المشاعر المشتركة والأهداف المشتركة بين العناصر المتنافرة المتنوعة في

العراق . وأكد فيصل في مذكرة سرية له بأنه :

« ما يزال العراق ... وأقول هذا وقلبي مفعم بالأمي — دون شعب عراقي بل بتجمعات تفوق التصور من الكائنات البشرية خالية الذهن من أية فكرة وطنية ومشربة بالتقاليد الدينية والخزعات ، لا تربط بينها صلة مشتركة وتعتبر أذنها لكل الشرور ، وهي عرضة للفوضى ومستعدة دوماً أن تنهب في وجه أية حكومة مهما كانت . نحن نريد أن نصوغ شعباً من هذه الكتل البشرية ندرسه ونعلمه ونهذبه ... ويمكن تصور ضخامة حجم الجهود المطلوبة لتحقيق ذلك في ظل الظروف الراهنة »<sup>(٤٢)</sup> .

وإذ أدرك فيصل كم من الأمور تتوقف على مصلحة الشيعة وكان القلق ينتابه لعلمه بأن هناك الكثير من الصحة في القول الذي سمعه « آلاف المرات » بأن « الضرائب مفروضة على الشيعة ، والموت حق على الشيعة ، والمناصب للسنة » فعمل جاهداً لربط الشيعة بالدولة الجديدة وتسهيل انتسابهم إلى الخدمة الحكومية وعمل — فيما حاول القيام به — على إخضاع الأفراد الشباب الواعدين من هذه الطائفة لبرنامج تدريب مكثف وأتاح لهم المجال للمصعود بسرعة لتبوء المناصب المسؤولة<sup>(٤٣)</sup> . كما أوعز بأن يتلقى الأكراد حصصاً مناسبة من التعينات العامة . وشعر في الوقت نفسه بأنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو إقامة دولة فعلية دون تدعيم الجيش . وبما أن الحكومة كانت « أضعف بما لا يقاس من الشعب » — إذ كان في البلد سنة ١٩٣٣ « أكثر من ١٠٠.٠٠٠ ممدس في حين لا تملك الدولة سوى ١٥.٠٠٠ ممدس »<sup>(٤٤)</sup> — كان الشك يخامر فيصل في قدرته على مواجهة انتفاضتين مسلحتين متواقتين في مناطق متباعدة<sup>(٤٥)</sup> . وفكر بأن « من الحق » أن ننفذ إصلاحات هامة أو مشاريع تنمية دون ضمان قوة حماية فعالة . واعتبر أن الجيش هو « العمود الفقري لبناء الأمة »<sup>(٤٦)</sup> . وبناء عليه زاد فيصل في ١٩٣٣ وهو العام الذي أحرزت فيه العراق سلطتها المطلقة على جميع شؤونها الداخلية — من قوة المؤسسة العسكرية من ٧٥٠٠ رجل والذي بقي ثابتاً منذ ١٩٢٥<sup>(٤٨)</sup> إلى ١١٥٠٠ رجل .

كان فيصل يخطو بحذر وتؤدة في سعيه لإعادة صياغة العراق على أسس وطنية ، مثبتاً نازهره ليس على ما هو مرغوب بل على ما يمكن تحقيقه عملياً ، فتجنب اتخاذ أي خطوة من شأنها الإيحاء بالمغامرة والثور . بالطبع لم يكن فيصل في هذا المجال كغيره من مجالات السياسة ، مدفوعاً بالإحلاص والتفاني المحض لمصالح شعبه ، إذ أنه عندما يرسي دعائم دولة متأسكة فهو يرسي دعائم سلطة عائلته هو .

على الرغم من أن البلاد وقعت فريسة التمرد القبلي والانقلابات العسكرية في عهد (غازي) (١٩٣٣ — ١٩٣٩) الذي كان شاباً عديم الخبرة وتراجع التأثير الشخصي الذي يمكن للملك ممارسته تراجعاً ملموساً، إلا أن الميول الأساسية في السياسة الملكية بقيت ثابتة على مسارها ولم يطرأ عليها أي انحراف أساسي، باستثناء تغير واحد وقع أثناء الفترة القصيرة بين ١٩٣٦ — ١٩٣٧ عندما أصبحت سمة الوحدة العربية المميزة للدولة أشد وضوحاً. ازداد تعداد الجيش في عام ١٩٣٦<sup>(٩٩)</sup> فأصبح يضم ٨٠٠ ضابط و ١٩٥٠٠ جندي ثم بلغ العدد في ١٩٣٩ ١٤٢٦ ١ ضابطاً و ٢٦٣٤٥ جندياً<sup>(١٠٠)</sup>، وكان هناك حفنة من الطيارين العراقيين الضباط في ١٩٣٣ إلا أن العدد قفز إلى ٣٧ طياراً في عام ١٩٣٦ وكان من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٢٧ مع نهاية العام التالي<sup>(١٠١)</sup> وكذلك تم تمديد خط إضافي للسكة الحديدية الممتدة من بغداد إلى ينجي والذي كان من المخطط له أن يكون جزءاً من السكة الحديدية الاستراتيجية الواصلة بين برلين — بغداد والذي أھل إتمامه في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأصبح الخط الجديد يصل حتى تل كوشك على الحدود السورية<sup>(١٠٢)</sup>، مما سهل التنقل المتصل من الموصل إلى الخليج وكان مؤشراً واضحاً على التقدم الذي أحرزته سيطرة الدولة المركزية وكذلك على التقدم نحو تحويل العراق إلى وحدة اقتصادية منظمة. والأهم من كل ما سبق هو نجاح الضباط الشرقيين السابقين<sup>(١٠٣)</sup> الذين كانوا أقرب العناصر إلى الملك فيصل الأول والذين كانوا يسعون جاهدين وبكل ما أوتوا من قوة لإنشاء جيش يقوم على التجنيد الإجباري، وبلغوا مرادهم في ١٩٣٤ وبهذا مهدوا السبيل لتحويل القوات العسكرية أخيراً إلى وسيلة فعالة لاحتلاط رجال القبائل ورجال المدن فيما بينهم وتحطيم الحاجز الصارم المحكم بين القبائل — وذلك مطلب لا بد منه لتوحيد صفوفهم في الحياة الوطنية.

باختصار كان للملك — الذي تمركز في بغداد — خلال فترة ١٩٢١ — ١٩٣٩ كلها معنى اجتماعياً مخالفاً ومعارضاً معارضة مباشرة للمعنى الذي يمثله شيوخ القبائل الذين كانوا آنذاك الحكام الفعلين لمعظم الريف. إذ يمثل الشيخ مبدأ المجتمع المتشردم أو المتعدد الانتهاكات (عدة قبائل)، بينما يمثل الملك الفكرة المثلى لمجتمع موحد (شعب عراقي واحد، أمة عربية واحدة). وإذا ما أردنا التعبير عن هذه العلاقة بشكل مختلف نقول بأن الشيخ كان حامياً حمى العرف القبلي الذي يذير بذور الشقاق والملك كان نصير القانون الوطني الداعي للوحدة. كان هناك بكل تأكيد تناقض جوهري بين المبدأ المثالي لشعب عراقي واحد ومبدأ الأمة العربية الواحدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود أقليات كبيرة الأعداد وغير عربية، إلا

أن ما خفف من حدة عنصر التناقض هذا هو أن أحداً لم يسعَ حقيقة سعياً فعلياً لتحقيق هدف الوحدة العربية — وهو تعبير استعمل للفصل بينها وبين التعاون فيما بين العرب ١. اختلف المعنى الاجتماعي للملكية في عهد الأمير عبد الإله الذي حكم كوصي على العرش خلال السنوات التي كان فيها ابن أخيه ما يزال قاصراً وهو (فيصل الثاني) وامتد ذلك من ١٩٣٩ — ١٩٥٣. ثم استمر الأمير عبد الإله في الفترة التي أعقبت بلوغ الملك الشاب سن الرشد وتوحيجه ملكاً، بالتشبيث باستاتة بزمام السلطة في الحكومة إلى أن جاءت نهايته على يد الثوريين في ١٩٥٨.

بدأت بذور هذا التغير في الفترة بين ١٩٣٦ — ١٩٤١. فقد بدأ الضباط الشريفيون السابقون البارزون في تلك السنوات — ومن بينهم نوري السعيد الذي سيصبح السياسي الرئيسي للملكية مع آخرين — يدركون بأن هناك سلاحاً يستخدم ضدهم ببراعة وهو سلاح الجيش الذي ساعدوا هم في تشكيله والذي كان مرتكز السياسة الملكية. فسلطة الانقلابات العسكرية التي وقعوا في شراكها كانت بشكل ما تذكيراً لهم بمحاولاتهم هم لاستخدام الجيش لأغراض إثارة الشقاق<sup>(٥٤)</sup>. كما كانت الانقلابات تمثل بشكل آخر اقتحام الشريعة المسلحة من الطبقة الوسطى<sup>(٥٥)</sup> الدائرة الضيقة للجهاز الحاكم اقتحاماً ناجحاً وإن لم يدم طويلاً: كانت السلطة حتى ما قبل ١٩٣٦ مقصورة على الإنجليز والملك والضباط البارزين من الشريفيين السابقين<sup>(٥٦)</sup> وعلى الشريعة العليا من الطبقات المالكة. ولكن يجب ألا نستنتج من كل ما سبق أن الانقلابات كانت بالتحديد نشاطات طبقية أو أن هناك علاقة مباشرة أو واعية بين المنشأ الاجتماعي لكل ضابط بمفرده ممن اشتركوا في الانقلابات وبين مسلكتهم السياسي. كانت الانقلابات بطبيعة الحال تنفذ بمبادرة من عدد صغير من الأفراد ويمكن رد أسبابها إلى الدوافع الشخصية للضباط القادة إلى حد ما أو إلى المكائيد التي يحكوها السياسيون الطموحون أو إلى المثال الذي توحى به الأنظمة العسكرية المجاورة — في إيران وتركيا — إلا أن الانقلابات نجحت — ولو إلى حين — لأنها لمست أوتار عواطف لدى الناس أو أبدت نزعات وميول كإصلاح أو الوحدة العربية أو عدم الانحياز أو المعارضة الشديدة للتأثير الإنجليزي أو مجرد إظهار الاستياء من استثناء جميع أفراد الشعب ما عدا حفنة منهم، من القيام بأي دور فعال في الحياة السياسية في البلاد — وكلها عواطف وميول لها صداها في نفوس قسم كبير من الضباط ومن الطبقة المتوسطة التي ينتمي إليها غالبية هؤلاء.

كما كانت لهذه الانقلابات جوانبها التنويرية الواضحة، إذ أن تكرارها فتح الأعين على



حقيقة الشقاقات والانقسامات التي توغلت عميقاً في جهاز الضباط . وبرزت ثلاثة عناصر أساسية بمعزل عن الشلل الأنانية التي يتمخض عنها عادة الجيش المسيّس ، هذه العناصر هي العنصر الكردي ، والوحدوي العربي والعراقي البحت : فانقلاب ١٩٣٦ تم بقيادة الأكراد والدعاة إلى العراقية ، بينما لعب الدور الأساسي في الانقلاب المضاد في ١٩٣٧ وكذلك في ١٩٣٨ وفي حركة ١٩٤١ الوحدويون العرب . وبهذا رجحت كفة الوحدويين العرب وأصبح لهم اليد الطولى في الأمر ، ومرد ذلك يرجع إلى حد ما إلى الميول الوحدوية العربية التي أظهرتها الملكية أولاً ، وإلى الأعداد الضخمة للضباط الشباب الذين قدموا من الولايات العربية الشمالية التي تميل ميلاً قوياً للوحدة العربية ، حيث كانت هذه الولايات ترتبط اقتصادياً بسورية وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى وبقيت ترزح تحت وطأة التقسيم للمناطق العربية تحت ظل الإمبراطورية العثمانية وتعاني من الحواجز التي فرضتها الحدود الجديدة .

كما أصبح واضحاً من خلال هذه الانقلابات كم هي واهية هذه الحيلوط التي تتعلق بها حياة الملكية وكم يسهل تقطيعها . وقد تضمنت أوراق قيل أن الجنرال بكر صدي أبرز الشخصيات في انقلاب ١٩٣٦ قد خلفها وراءه ، مشروعاً لتشكيل دكتاتورية وعزل الملك<sup>(٥٧)</sup> . ولم يتردد قادة حركة ١٩٤١ من جانبهم في الإطاحة بالأمير عبد الإله الذي بدلاً من أن يقبل المسار المستقل الذي انتهجوه لأنفسهم اختار أن ينضم إلى صف الإنجليز في الحرب العالمية الثانية ، وعندما أدرك الخطر المحقق به فر إلى قاعدة الإنجليز في الحَبانيّة ، ثم لاذ بإقطاعية عمه في شرقي الأردن .

إلا أن أشد الأمور دلالة في الفترة التي شهدت الانقلابات العسكرية إذا ما أخذناها ضمن منظور الميول السياسية العامة ، هو تعاقب أحداثها في مرحلة وصولها إلى الذروة ثم انتهائها مثل حرب الثلاثين يوماً في ١٩٤١ واستخدام الإنجليز للفيلق العربي في الأردن ضد العراقيين ومن ثم إعادة تنصيب عبد الإله ملكاً بقوة السلاح .

لم يمح الزمن من نفوس العراقيين ذكرى أن البيت الهاشمي وقف في ساعة محتتهم إلى جانب أعدائهم . وكانت حرب ١٩٤١ حدثاً أجج من عواطفهم الوطنية . فأراؤهم لم تكن متفقة بشأن تدخل الجيش في شؤون الدولة أو بشأن النزعات السياسية التي يبدىها الضباط القادة إلا أنهم سرعان ما نسوا خلافاتهم حينما نشبت الحرب إلا أقلية منهم . واختلطت مشاعر السنة والشيعية والعرب والأكراد في بوتقة واحدة في بغداد والمدن الأخرى ودام ذلك مادام القتال ناشباً . وقد ساد شعور التوافق هذا خاصة بين الناس الذين يعيشون حياة

متواضعة فقيرة كما لم يسبق له مثيل منذ انتفاضة ١٩٢٠. وضمن هذه الأجواء تبذرت فعلة عبد الإله فعلة نكراء أشبه بالخيانة. ومنذ ذلك الحين سار الوطنيون والهاشميون في سبيلين متباعدين من الأفكار والمشاعر. وفقدت الملكية ملامحها الوطنية وأصبح الوطنيون معادين للملكية في أعماقهم.

تغيرت السياسة الملكية في توجهاتها تغيراً تاماً في السنين التي تلت. فقبل كل شيء تم تفريق الجيش الذي كان يولي عناية خاصة فيما مضى والذي ارتفع عدد ضباطه إلى ١٧٤٥ ١٢١٧ و٤٤٢١٧ جندياً<sup>(٥٨)</sup>. وفي السنة وحدها التي تلت أي ٤١ - ١٩٤٢ تمت إحالة ٣٢٤ ضابطاً إلى التقاعد<sup>(٥٩)</sup> ثم سُرح ١٠٩٥ ضابطاً آخر من الخدمة مع حلول ١٩٤٨ قبل بلوغهم سن التقاعد<sup>(٦٠)</sup>. وآل الجيش كله إلى حالة مزرية. وقد عبر الكولونيل البريطاني جيرالد دو غوري Gerald de Gaury بقوله:

«[في نهاية الحرب العالمية الأولى] كانت معظم الأحذية التي يستخدمها الجنود غير صالحة للسير بها ولم يكن هناك مايكفي من الملابس، وإجازاتهم المستحقة قد فات أوانها بكثير وأجورهم متدنية شحيحة، كما نقصت الحصص الغذائية المخصصة لهم إلى مادون الحد الأدنى من السرعات الحرارية التي يعتبرها الأطباء الأوروبيون ضرورة للقوات العسكرية الشرقية، بألف سرعة حرارية، وتوقفت الأموال المخصصة لإصلاح الثكنات والمعسكرات؛ ومنع رجال الشرطة من ملاحقة الهاربين من الجيش أو اعتقالهم، ومع حلول صيف ١٩٤٣ كان هناك عشرون ألف هارب من الجيش من أصل قوة عددها ثلاثون ألف رجل»<sup>(٦١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الاضطرابات التي وقعت في كردستان ألزمت الجيش بالتراجع الجزئي في عام ١٩٤٤ عن ذلك المسلك الانتقامي المؤذي الذي انتهجه إلا أنه بقي في حالة مضطربة عندما اضطر إلى خوض الحرب في فلسطين بعد أربع سنوات<sup>(٦٢)</sup>. لم يتمكن الجيش من إنجاز مهمته بعد أن أبقاه الإنجليز عمداً تحت قيادة رديئة ودون معدات كافية وبتسليح غير لائق بجيش، ويعاني من نقص المسؤولين ذوي الخبرة والمهارة كما يعاني من نقص الغذاء. كانت الهزيمة بمثابة دافع للتغيير باتجاه كفاءة أعظم، إلا أن عدم ثقة الملكية في الجيش لم تضمحل. ولم تغامر الملكية في استخدام الجيش كقوة قمع في داخل بغداد إلا بعد تردد كبير، ولم تستخدمه سوى تلك المرة في ١٩٥٢، وهكذا أبقى الملكية وحدات المحجم دون ذخيرة وبعيداً عن العاصمة. ولكن ما إن استلم الجيش زمام السلطة في سوريا في

١٩٤٩ وفي مصر في ١٩٥٢ حتى سعت الحكومة جاهدة لربط العنصر العسكري بالعرش بأواصر المصالح المادية. فتم تحسين<sup>(٦٣)</sup> شروط الخدمة للضباط وأعدت عليهم عطايا ومزايا مختلفة من تعويضات ملابس وسكن ومخصصات تقاعد سخية إلى هبات من قطع الأراضي وغيرها. إلا أن الصدع الذي امتد بينهم وبين الهاشميين اتسع اتساعاً أكبر من أن يمكن تخفيه، ولن تكون هناك سوى قلة منهم إلى جانب العائلة المالكة ساعة انهيارها.

وتعزى أسباب فشل الملكية في كسب ولاء الضباط إلى جانب آخر من جوانب السياسة الملكية لما بعد ١٩٤١. إذ قامت الملكية عندما وجدت نفسها مبعدة من الوطنيين بعقد صلاتها وربط مصيرها أكثر فأكثر بالإنجليز وشيوخ القبائل وبهذا نشأ لديها اهتمام حيوي باستمرارية الارتباط الإنجليزي والأهم من ذلك استمرارية النظام القبلي. وقد وجد العرش نفسه يندفع أكثر فأكثر إلى أحضان هذا التحالف مع توالي سلسلة من الانتفاضات الشعبية العارمة الجامعة في المدن مثل (الوثبة) عام ١٩٤٨<sup>(٦٤)</sup> و (الانتفاضات) في ١٩٥٢<sup>(٦٥)</sup> و ١٩٥٦<sup>(٦٦)</sup> ويميل القسم الأكبر من الطبقات الوسطى والعاملة إلى المنحى اليساري نتيجة لتلك السلسلة من الانتفاضات. إذ كانت حيوات هؤلاء الناس اليومية تتأثر تأثراً عميقاً بالأسعار المتزايدة ونقص المواد الغذائية وتدرتها مع نشوب الحرب العالمية الثانية، ومع تيارات التضخم المالي التي انفلتت من عقابها مع الازدهار الذي حل بآبار النفط في الخمسينيات ومع الحركة الواسعة الضخمة التعداد للفلاحين باتجاه العاصمة منجذبين بأضواء حياة المدينة ومع ضعف الرابطة التي تجمعهم من كانوا يوماً قبائل رحل زراعيين بالأرض التي يحلون بها ومع القمع الذي يمارسه نظام الشيوخ، ومع جفاف تفرعات النهر في دجلة الأدنى بسبب التطور السريع للمضخات التي بدأت تستعمل في ولايات الكوت وبغداد<sup>(٦٧)</sup>.

وجد التحالف مع الإنجليز التعبير الأكمل له في حلف بغداد في ١٩٥٥، وهو التزام أضاف إلى عدم شعبية الملكية وإلى التصاق صبغة عدم الوطنية بها، نظراً لكونه يتناق مع العواطف العامة للبلاد وللأراضي العربية الأخرى ولأنه بدأ يتمهيد من الإجراءات القاسية التي لا ترحم ضد أي حركة معارضة أو حرية تعبير<sup>(٦٨)</sup>.

انعكس الارتباط مع الشيوخ الذي تمثل بزواج الأمير عبد الإله في عام ١٩٥٣ من (هيام) ابنة (محمد الحبيب الأمير) زعيم قبيلة (ربيعة)، في العناية المفرطة التي أولتها الملكية خلال السبع عشرة سنة من حكمها لمصالح الشيوخ، وخاصة في تكثيف الجهود لتطبيق تسويات الأرض لصالحهم؛ وبهذه الوسيلة تم السماح لرفع شاسعة من الأراضي القبلية

المتعارف عليها ومن أراضي الدولة بالوقوع في حيازة الشيوخ دون منازع . وبهذا زادت الملكية من تحكم الشيوخ غير المنتج عملياً بالزراعة وأبقت قراهم في الوقت نفسه خارج دائرة سلطة الحكومة فمكنتهم من زيادة وطأة تحكمهم بالفلاحين الذين تدهورت حالهم في العديد من المناطق إلى أن أصبحوا أشبه بالعبيد والأقنان لدى الشيوخ . واستحال الشيوخ إلى كابوس اقتصادي وبدأت صورتهم تجسد التطرف المغالى به في الظلم الاقتصادي الذي كان يقف عائقاً في وجه توحيد المجتمع وضم الفلاحين إلى دائرة الحياة الاقتصادية ، أكثر مما كانت القبيلة تعيق وحدة المجتمع وهي التي انهارت بسبب عدم المساواة تلك .

وبتعبير آخر ، لم تعد الملكية بعد تحالفها مع الشيوخ تلعب عملياً أي دور في الوحدة الاجتماعية ، بل لقد أصبحت الملكية عاملاً اجتماعياً معيقاً بتكريسها نفسها لتلك البنية الاجتماعية الرقيقة التي قضت بأن تعيش غالبية سكان البلاد حياة شظف وقمع ، فأصبحت بذلك سداً منيعاً في وجه التطور الاقتصادي للعراق ككل .

ومن وجهة أخرى قامت الملكية بتدعيم وزيادة العوامل المادية التي من شأنها أن تعزز من قوة الدولة وتزيدها تماسكاً ، ولا ندري إن جات هذه الخطوة طوعاً أو نتيجة لضغوط من الأوساط الأدنى ، أو استجابة لضرورات أمنية ، أو لحل مشاكل عاجلة ملحة ، أو لتحقيق توقعات من تمهها مصالحهم ، أو لمنافسة الموجة الناصرية المتعاطمة في الدول المجاورة ، أو لأنها كانت تشارك في متطلبات التقدم الاقتصادي البطيء من الاكتفاء الذاتي إلى تلبية احتياجات السوق ، أو لأنها تورطت في سلسلة أحداث سابقة بدأت بالتحرك أو حركتها قوى خارجية .

فأولاً زادت المسافات التي تغطيها الطرقات المعبدة أو المقروشة بالحصى من حوالي ٥٠٠ ميل تقريباً في سنة ١٩٤٤<sup>(٦٩)</sup> إلى حوالي ١٦٠٠ ميل عام ١٩٥٥<sup>(٧٠)</sup> ، وأغلبية هذه الطرقات في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد . وتشعب هذه الطرق من بغداد ومن مراكز أساسية مثل الموصل وكركوك ، في حين بقي الجنوب يتصل فيما بينه بشبكة طرقات ترابية تستحيل طيناً ومستنقعات ماء بعد الفيضانات والأمطار . كما بقيت مناطق الإنتاج الزراعي عموماً غير مرتبطة بطرق فرعية تصلها بشبكة الطرقات الرئيسية .

وتوسعت من جهة ثانية أجهزة الأمن والإدارة في الدولة إذ كان عدد الموظفين الحكوميين من غير مستخدمي الموائن والسكك الحديدية حوالي ٣١٤٣ موظفاً فقط في ١٩٢٠ ثم بلغ ٩٧٤٠ عام ١٩٣٨ ثم ارتفع إلى ٢٠٠٣١ عام ١٩٥٨<sup>(٧١)</sup> . وازداد عدد المستخدمين والمسؤولين في السكك الحديدية إلى ١٦٣٩ في ١٩٢٧ ثم إلى ١٧٣٨ في

١٩٣٧ وبلغ ٣٨٧٢ في ١٩٥٧<sup>(٧٢)</sup>. كما ارتفع عدد رجال الشرطة من ٢٤٧٠ في ١٩٢٠ إلى ١٢٢٦٦ شرطياً عام ١٩٤١ و٢٣٣٨٣ في ١٩٥٨<sup>(٧٣)</sup>. ويتضمن العدد الأخير ٨٣٦٨ من الضباط ورجال «القوة المتنقلة» التي تقوم الآن بمهمة الأداة القمعية الأساسية في يد الملكية.

كما بنت السدود والخزانات لحماية بغداد وجنوبي العراق من الفيضانات المدمرة ولتأمين إمداد أكثر انتظاماً من المياه للري، في الخمسينيات على «الديالة» و«الزباب الأصفر» و«الفرات» الأعلى قرب (الرمادي) وعلى «دجلة» الأعلى قرب (السامراء). وبالطبع عمت مزايا التحكم في البيئة الجميع، إلا أن هذه المشاريع عادت بخير وفير ومداخليل أكبر على الشيوخ المترفين أصلاً وعلى الطبقات الأخرى من ملاكي الأراضي. وازداد في الوقت نفسه تحكم الدولة بالأنهر وتوسعت رقعة الأراضي الصالحة للزراعة إلى حد كبير فازدادت بذلك قدرة الدولة على فرض إرادتها.

أفسح بناء السدود والخزانات المجال لفيض من الأموال انهال على خزينة الدولة بمسيلة لم يسبق لها مثيل. وقامت شركات البترول بزيادة إنتاجها زيادة كبيرة مدفوعة مبدئياً برغبتها بمعاقية إيران لإصدارها قانون التأميم في ١٩٥١ ثم لرغبة منها في دعم النظام الملكي. وارتفع ما تتلقاه الدولة من عائدات النفط من ١٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٤١ إلى ٥٢ مليون في ١٩٥٠ وإلى ٥٨٣ مليون جنيه في ١٩٥٣ ثم إلى ٧٩٨ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٨<sup>(٧٤)</sup>. وأدى هذا السيل من رأس المال الذي اسهمت في تدفقه التحسينات التي طرأت على شروط أسعار النفط، إلى تعاظم قوة الدولة المالية إلى حد كبير، وأصبحت الدولة نتيجة لكل ذلك وخاصة للطبيعة الخاصة لشركات البترول — أي ملكيتها الأجنبية وكونها غريبة عن الوضع الاقتصادي المحلي، وأنها تستخدم شريحة ضئيلة ومحدودة من السكان المحليين العاملين — مستقلة بذاتها اقتصادياً عن المجتمع إلى حد بعيد مما هيا لها فرصاً أكبر لممارسة الطغيان والاستبداد على الشعب كما هو متوقع. إلا أن هذا الفيض من الامتيازات التي قدمتها الدولة لشركات البترول جعلها في الوقت نفسه تابعة من الناحية الاقتصادية تبعية خطيرة لتلك الشركات، وبلغ ما تتلقاه الدولة من عائدات النفط لعام ١٩٥٤ ٦٥٧ بالمائة من العائدات الإجمالية وفي عام ١٩٥٨ ٦١٧ بالمائة<sup>(٧٥)</sup>.

لم يكن هذا التعاظم لقوة الدولة المادية في صالح الملكية في آخر المطاف إذ أن انفصالها المعنوي عن الجماهير والطبقات الواعية سياسياً من الشعب كان ضربة قاضية لها،

فلم تعد الملكية على ثقة من ولاء العناصر التي تمارس من خلالها فرض إرادتها على البلاد — مثل الموظفين والجيش وحتى رجال الشرطة .

ومن سخرية الأقدار أن تواصل الملكية دعمها لزيادة تعداد صفوف الطبقة التي أصبحت الطبقة الأشد عدائية لوجود الملكية وهي طبقة المتعلمين وشبه المتعلمين ، والحق أن الملكية لم تجد أمامها خياراً آخر ، فعملية توسيع نظام المدارس التي بدأت في العشرينيات لم يعد بالإمكان وقف عجلة تقدمها أو إعادتها إلى نقطة البداية . وكان المجتمع يصفى مكانة ومركزاً لا يستهان بهما على كل من ينال درجة علمية وخاصة الدرجة الجامعية . وما إن يحصل بعض العراقيين على تدريب أعلى حتى يسارع الآخرون بأعداد أكبر إلى المطالبة بالحاح بمنحهم الفرصة نفسها . ولم يعد بإمكان الحكومة الآن أن تدعي عدم توفر الأموال الكافية لتغطية التكاليف ، فاحتياجات المجتمع الذي بدأ يتطور لا بد من تلبيتها أيضاً . وارتفع عدد طلاب المعاهد الحكومية من ٩٩ طالباً في ١٩٢١/١٩٢٢ إلى ١٢١٨ ر عام ١٩٤٠/١٩٤١ وإلى ٨٥٦٨ في ١٩٥٨/١٩٥٩ ، كما ارتفع عدد طلاب المدارس الثانوية من ٢٢٩ إلى ١٣٩٦٩ ثم إلى ٧٣٩١١ في السنوات نفسها<sup>(٧٦)</sup> ، وأحرزت المدارس الابتدائية التقدم ذاته ، إلا أن التقدم النوعي لم يكن على جميع المستويات تقدماً يثير الإعجاب . ومع كل ما تقدم بقي في عام ١٩٥٨ أكثر من  $\frac{3}{4}$  ستة أسابيع السكان أميين ، ويجب علينا هنا أن نؤكد على عامل آخر وهو أن الملكية بتفضيلها وانحيازها إلى أعداد أكبر فأكثر من العراقيين على الجماهير الأمية ، كانت تمنحهم مكانة تماثل الطبقة الوسطى لكن دون أن تؤمن لهم مداخيل الطبقة الوسطى . وهنا يكمن أحد أسباب الاحتياج والقلق التي أصبحت سمة متكررة من سمات المدن والبلدات في العقد الأخير من الملكية .

أصبح من الواضح أن التوسيع المستمر للطبقة المتعلمة كان يعني الاضمحلال المستمر للولاءات التقليدية إلا أنه لم يعد يعني الآن بالضرورة النمو المستمر للمشاعر الوطنية ، وذلك لأن هذا التوسع أصبح مترافقاً كما نوهنا من قبل مع تيارات عقائدية جديدة وخاصة الشيوعية .

وبرزت للوجود عملية أخرى في فترة الملكية لم تكن تقل عن سابقتها في عو الولاءات التقليدية وخلق روابط جديدة : وهي التطور السريع للحياة المدنية ، فسكان بغداد الكبرى تبعاً لسجلات الإحصاءات الرسمية (أنظر جدول ٢) الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ في ١٩٢٢ ارتفع تعدادهم إلى ٥١٥.٤٥٩ نسمة في ١٩٤٧ وإلى

١٨٣١٩٣ في ١٩٥٧. ومرت البصرة كما يبدو بتغيرات ديمغرافية مشابهة إلا أن نسبة الازدياد في الموصل لم تبلغ التسارع نفسه. وقد لا يكون التعداد الذي أجرته الحكومة دقيقاً تماماً أو شاملاً إلا أن الازدياد المريع لسكان العاصمة وفي ميناء العراق هو أمر مؤكد

الجدول (٢) سكان بغداد والموصل والبصرة (١٩٠٨ - ١٩٧٧)

السنة	بغداد (أ)	الزيادة النسبة	الموصل	الزيادة النسبة	البصرة	الزيادة النسبة
١٩٠٨ (ب)	١٩٠,٧٠٠					
١٩٢٢ (ج)	٢٠٠,٢٠٠		٧٠,٠٠٠		٥٥,٠٠٠	
١٩٣٥ (د)	٢٥٠,٠٠٠		١٠٥,٠٠٠		٦٠,٠٠٠	
١٩٤٧ (هـ)	٥١٥,٤٥٩		١٣٣,٦٢٥		١٠١,٥٣٥	
١٩٥٧ (و)	٧٩٣,١٨٣	٥٣,٩	١٧٨,٢٢٢		١٦٤,٩٠٥	٦٢,٤
١٩٦٥ (ز)	١,٤٩٠,٧٥٦	٨٧,٩	٢٦٤,١٦٤		٣١٠,٩٥٠	٨٨,٦
١٩٧٧ (ح)	٢,٦٠٠,٠٠٠		٤٥٠,٠٠٠		٥٥٠,٠٠٠	

(أ) ضمن دائرة قضاء محافظ العاصمة.

المصادر:

(ب) تقدير وارد في كتاب حبيب ك. شيماء ولاية بغداد La Province de Bagdad (١٩٠٨) ص. ١٦٥.

(ج) تقدير رسمي كتاب العراق السنوي (١٩٢٢) ص. ٤٤. Al-Iraq year Book.

(د) تقدير في دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ص. (٩٧).

(هـ) الإحصاء السكاني الرسمي لعام ١٩٤٧. قدم هذه المعلومات للمؤلف الدكتور فؤاد مستي من الدائرة العامة للإحصاء.

(و) الإحصاء السكاني الرسمي لعام ١٩٥٧، العراق، وزارة الداخلية، الدائرة العامة للإحصاء. المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ولايتي بغداد والرمادي ص. ١٦٨. ولايتي العمارة والبصرة، ص. ١١٢ ولايتي الموصل وأربيل ص. (١٦٧).

(ز) الإحصاء السكاني العام الرسمي ١٩٦٥، العراق، وزارة التخطيط، Annual Abstract of Statistics، ١٩٦٩، ص. ٥٩ و ٤٤، ٥٢.

(ح) تقدير تقريبي.

لا شك فيه ومردّه كما ذكرنا سابقاً إلى الهجرة التي لم يسبق لها مثيل لرجال القبائل — الفلاحين من الأرياف . ونجم عن هذه التحركات الداخلية الكبيرة بلا ريب توتر وصراعات واضطراب في التوازن الاجتماعي إلا أنها ساهمت بالتأكيد في تقريب صفوف العراقيين وربطهم بروابط أوثق فيما بينهم .

وانعقدت أواصر عديدة ملموسة وغير ملموسة بين العراقيين من خلال تطور وسائل الاتصال بما فيها الهاتف الآلي بين بغداد والبصرة وعبر محطة إرسال لاسلكية قوية في (أبو غريب) ومحطة تلفزيون عصرية في العاصمة بالإضافة إلى «أصوات الإذاعات» القادمة من الخارج .

أصبح من الواضح من كل ما تقدم أن الملكية في الفترة بين ١٩٢١ — ١٩٥٨ أصبحت إلى حد ما تقف حجر عثرة في طريق توحيد العراقيين سواء أكان ذلك طوعاً منها أو اقتضته الضرورة أو كان مباشراً أو غير مباشر أو إن كان نتيجة عمليات بدأت الملكية بتحريكها أو أنها وجدت نفسها متروطة بها — ولكنها في الوقت نفسه ساهمت إلى حد بعيد في إعداد العراقيين لتقبل الشعور القومي .

ولكن علينا ألا ننسى هنا أن المجتمع العراقي الآخذ في التشكل بدأت جذوره تمتد أيام المحن والأزمات وفي ساعات الخطر الداهم والمعاناة المشتركة ومن خلال ارتعاشات الجماهير المهتاجة وانفجارات غضبها : وإذا ما كان هذا المجتمع الذي مازال جنيئاً سيرص صفوفه في المستقبل ويحتفظ بهويته المستقلة ستبدو انتفاضة ١٩٢٠ وحرب ١٩٤١ ووثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وثورة ١٩٥٨ رغم أنها لم تخل من جوانب شقاق وخلافات ، كمراحل في مسيرة تقدم العراق نحو الوحدة الوطنية .

كانت فكرة الوطنية أو القومية ما تزال فكرة ضعيفة جداً في ١٩٥٨ بكل تأكيد ، وهي لم تزل حتى الآن خارج نطاق مدارك جماهير الفلاحين . كما أن تأثير العادات والأعراف القديمة — وإن تضاعل إلى حد بعيد — ما يزال قائماً في المدن . وبما يثير الاهتمام فعلاً هو أن بعض فلاحي القبائل الذين انفصلوا عن شيوخهم وهاجروا إلى بغداد ليبدأوا حياة جديدة ، تجاهلوا القوانين المدنية ودخلوا في أحلاف مكتوبة تلزمهم بتنظيم مسلكهم وتسوي خلافاتهم حسب العادات القبلية القديمة . لا ريب أن سيكولوجية النظام القديم وطرقه — وهو نتاج قرون طويلة — ما تزال كامنة في حياة شرائح واسعة من الناس ولن تختفي بسهولة ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الولاء الوطني الجديد ما يزال غامضاً غير محدد المعالم وغير متأكد



من المنحى الذي سيتجه فيه (أهمي العراقية أو الوحدة العربية) وهو ما يزال غير مقبول بالنسبة للأكراد، ولم يتمثله الشيعة بشكل كاف، وإذا ما قورن بالولاءات القديمة يبدو مفتقراً إلى النظم الأخلاقية المعيارية وإلى الحميمية الدافعة وإلى الدعم العاطفي الطويل الأمد.

## ملاحظات

- ١ — انظر : سليمان فائق (حاكم ولاية عثمانية ووالد رئيس الوزراء العراقي الأسبق حكمت سليمان)، «تاريخ بغداد» ترجمة عن التركية موسى كاظم نورس (بغداد ١٩٦٢) ص (١٧٤)
- ٢ — انظر اسماعيل حقي بيه بابان زادة «From Istanbul to Baghdad» (1910) ترجم هذا الكتاب كاملاً في Revue du Monde Musulman, XIV: 5 (May 1911).  
وللرجوع إلى البيت المذكور انظر صفحة ٢٥٥
- ٣ — «انصر الدين يا محمد!»
- ٤ — هذا شعار سني بالتأكيد وكان المتظاهرون يستخدمونه مثلاً في ١٦ أكتوبر / عام ١٩٠٠ في هتافاتهم ضد غزو إيطاليا لطرابلس، انظر «لغة العرب» ٩ أكتوبر / ١٩١١، وأوردته Revue du Monde Musulman السنة السادسة XXVIII (شباط / فبراير — آذار / مارس ١٩١٢) ٢٢٣ — ٢٢٤.
- ٥ — الولاية : كانت التقسيم الإداري العثماني.
- ٦ — انظر حنا بطاطور The Old Social and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton, 1978), p. 77.
- ٧ — انظر المصدر السابق صفحة ٦٨.
- ٨ — فريخ الزهر آل فرعون «الحقائق التاسعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها» (بغداد ١٩٥٢) الجزء الأول صفحة ٢٢.
- ٩ — فمثلاً الأوزان في العراق كانت الطغار (٢٠٠٠ كغ) والوزنة (١٠٠ كغ) والمن الكبير (٢٤ كغ) والمن الصغير (١٢ كغ) والأوقية (٢ كغ). بينما كانت الأوزان في المدن الأخرى مختلفة رغم أنها تحمل الاسم ذاته. فالوزنة في الحلة تساوي (١٠٢٥,٦٥ كغ) وفي الديوانية (١٠٨,٨٣٥ كغ) وليس (١٠٠ كغ) كما في بغداد. وكذلك الطغار في البصرة كان يساوي (١٥٢٨ كغ) وليس (٢٠٠٠ كغ) كما هو في بغداد، انظر «دليل المملكة العراقية» (بغداد ١٩٣٥) ص. ٥٩ — ٦٠.
- ١٠ — فمثلاً كانت معدلات تحويل ضرائب القمح في عام ١٩٢١ — ١٩٢٢ (أي المعدلات التي تتحول فيها الضرائب المفروضة من الصنف ذاته إلى نقد والتي تعكس الأسعار السائدة) كانت ٢٥٠، ٣٨١، و ٤٠٠ روبية لكل طن في مقر ولاية بغداد والموصل والبصرة على التوالي. انظر بريطانيا العظمى: Report... on the Administration of Iraq for April 1922-March 1923 (London, 1924), p. 102.
- ١١ — لذلك تبدو العملة الإيرانية قبل الحرب العالمية الأولى أوسع انتشاراً من استخدام العملة التركية في مناطق العراق الكردية. انظر

Vital Cuinet, la Turquie d'Asie (Paris, 1894) III 38-39

في البصرة كانت النقود الهندية والإيرانية شائعة الاستعمال. انظر بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية، القسم التاريخي:

- كانت العملة الرسمية بالطبع هي العملة التركية.
- ٢٢ — استلمت هذه الحكومة زمام السلطة بعد ثورة ١٩٠٨ في تركيا.
- ١٣ — سلالة النبي .
- ١٤ — أصحاب الأراضي .
- ١٥ — انظر ( سليمان فيضي ) : « في غمرة النضال » ( بغداد ١٩٥٢ ) صفحة ٧٨ . يفصح هذا الاعتراض بالطبع عن وعي طبقي .
- ١٦ — انظر بطاطو The Old Social Classes الفصل الرابع .
- ١٧ — كان اليهود يقطعون قسماً من هذا الحي .
- ١٨ — كانت بعض العائلات المسلمة تعيش في هذه الأحياء . فمثلاً كان لعائلة الباشاقي السنة منازل في رأس القرية .
- ١٩ — كان لعدد من العائلات الدينية المعروفة منازل هنا مثل عائلة الجيلاني التي كانت تعيش في ( باب الشيخ ) لأن مقام القادسية الذي بني لإحياء ذكرى أسلافها ، وكذلك ذكرى الشيخ عبد القادر الجيلاني كانت في ذلك الحي .
- ٢٠ — ( الكسبة ) هو تعبير يطلق على الناس الفقراء الذين ليس لديهم عمل منتظم والذين يكسبون عيشهم من القيام بأعمال متفرقة .
- ٢١ — أحاديث مع كامل الجادرجي وقاسم حسن وحميل كبة وغيرهم من البغداديين في مناسبات عدة .
- ٢٢ — موسى بن جعفر الخادم ومحمد بن علي الجواد . كان الأئمة في أعين الشيعة الحكام الشرعيين الوحيديين والفقهاء .
- ٢٣ — لمزيد من المعلومات حول النقطة الأخيرة انظر محمد شكري الألويسي ( تاريخ مساجد بغداد وآثارها ) ( بغداد ١٩٢٧ ) ص ( ٢٦ ) .
- ٢٤ — كان هناك مثل هذه الأثلة حتى في نهايات الثلاثينيات . فمثلاً عائلة البهّاش الكبيرة كانت تملك شارعاً بأكمله في حي ( المشرق ) في تلك المدينة ، وكان أفرادها يعملون غالباً كصياغ ونجار في تبديل العملات . انظر :
- جعفر بن الشيخ باقر المحبوبة النجفي « ماضي النجف وحاضرها » ( صيدا : ١٩٣٤ ) الجزء الأول صفحة ٢٠١ .
- ٢٥ — كانت « الملة » مجموعة دينية معترف بها رسمياً .
- ٢٦ — انظر :
- Great Britain, Reports of Administration for 1918 of Divisions and Districts of the Occupied Territories of Mesopotamia (1919), I, 68.
- ٢٧ — كلمة « الفصل » تعني حرفياً الحكم في النزاعات إلا أنها تشير هنا إلى مال الدية أي المال الذي يدفع لقاء سفح الدم بدلاً من أن يدفع مقابله دم وهذا يحى الثأر .
- ٢٨ — كان ( صبحي ) شيخ الحي أو رئيسه .

Great Britain, Reports of Administration for 1918, I, III.

٣٠ — انظر

Great Britain, (confidential) personalities. Iraq (Exclusive of Baghdad and Kadhmain) (1920) p. 121.

٣١ — انظر المرجع السابق صفحة ١٠١ .

٣٢ — انظر \_\_\_\_\_ Great Britain, Foreign Office, Fo 195/2308, Report By H. E. Wilkie Young, Mosul,

accompanying dispatch of 28 January 1909. Fo text of report, see also: Middle Eastern Studies, VII,

No. 2 (May 1971). 229ff- 523

٣٣ — انظر «لغة العرب»، ١٩ أكتوبر /ت/ ١٩١١، نقلها دورية :

Revue du Monde Musulman, 6th year, XVIII (February-March 1912). in Review of the Arab press section, p. 223, note.

٣٤ — انظر : بايان «From Istanbul to Baghdad» ص. ٢٥٦ .

٣٥ — الواجبات ملخصة في :

Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1926 (London 1927), p. 37.

صدرت الأحكام عن الحكومة العثمانية التي حددت بنفسها تلك الواجبات . وقد تكون هذه الأحكام من جهة أخرى مجرد انعكاس ممارسات اعتادت «الأصناف» القيام بها .

٣٦ — انظر بطاوع «The Old social Class» ص. (٧٣) .

٣٧ — انظر المرجع السابق ص. (٢٤٠) .

٣٨ — حفيد الرسول .

٣٩ — انظر علي البازرغان «الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية» (بغداد ١٩٥٤) ص. (٩٠) و (٩٤) وكذلك :

Great Britain, Review of the Civil Administration of Mesopotamia (London 1920) p. 140.

٤٠ — انظر : Great Britain, Foreign Office, Fo 406/636/862/6/93, letter of 4 December 1928 from Sir H. Dobbs, Baghdad, to Mr. Amery, London.

٤١ — ازداد عدد طلاب المدارس الابتدائية الحكومية من (٨٠٠) في ١٩٢٠ — ١٩٢١ إلى ٨٩٤٨٢ في ١٩٣٩ — ١٩٤٠ وازداد عدد طلاب المدارس الثانوية الحكومية من ١١٠ إلى ١٣٩٥٩ في الفترة نفسها : العراق ، وزارة التربية «التقرير السنوي عن سير المعارف» .. (بغداد ١٩٥٧) ص (٤٣) و (٥٤) .

٤٢ — للاطلاع على نص المذكرة التي كتبت في آذار /مارس ١٩٣٣ انظر :

عبد الرزاق الحسيني «تاريخ الوزارة العراقية» (صيدا ١٩٥٣) الجزء الثالث ، ص. ٢٨٦ — ٢٩٣ .

والمرجع إلى التصريح الوارد سابقاً انظر صفحة ٢٨٩ .

٤٣ — أدعى بهذه الفكرة إلى كامل الجادرجي من الحزب الديمقراطي الوطني : معادنة شفهية في شباط /فبراير ١٩٦٢ .

٤٤ — عن مذكرة فيصل الأول السرية في مارس / آذار ١٩٣٣ ، انظر :

الحسني ، تاريخ الوزارة ، الجزء الثالث ، ص . ٢٨٨ .

٤٥ — انظر المرجع السابق .

٤٦ — انظر المرجع السابق .

٤٧ — انظر Stephen H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950. «A Political, Social and Economic History» (Oxford, 1953) p. 246.

٤٨ — انظر المرجع السابق .

٤٩ — انظر

Great Britain, Foreign Office, Fo 371/200, 3/E 6797/1419/93, Minutes by J. G. Ward of 30 October 1936.

٥٠ — انظر

Great Britain, Foreign Office, Fo 371/23217/E 2372/72/93, Quarterly Report No. 26 by the British Military Mission on the Iraqi Army and Royal Iraqi Air Force for the Quarter Ending 28 February 1939.

٥١ — انظر

Great Britain, Foreign Office, Fo 371/20796/E 44/14/93, letter of 22 December 1936 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to Anthony Eden, London.

٥٢ — انظر Great Britain, Naval Intelligence Division, Iraq and the Persian Gulf (1944), pp. 581 and 583.

٥٣ — كان الضباط الشريفيون السابقون ضباطاً عراقيين في الجيش العثماني تخلوا في أثناء الحرب العالمية الأولى عن القضية العثمانية ووضعوا أنفسهم في خدمة عائلة الشريف حسين في مكة وخاصة في خدمة ابنه فيصل الذي كان يحمي ثورة نشطة ضد الأتراك .

٥٤ — كان لنوري السعيد وصهره جعفر العسكري — الذي كان ضابطاً من الشريفيين السابقين — أتباع في الجيش منذ العشرينيات وقد استخدمتا مكانتهما لمحاربة نفوذ ياسين الهاشمي على الجيش وهو أيضاً جندي — سياسي .

٥٥ — يشير مصطلح « الطبقة الوسطى » كما نستخدمه في هذه الصفحات إلى هذا الجزء المكون من المجتمع الذي هو متعدد في وظائفه إلا أنه يشترك في أن له دخلاً متوسطاً ومكانة متوسطة والذي يضم التجار والبائعين وأصحاب الأراضي وضباط الجيش والطلبة وأصحاب المهن والموظفين والمستخدمين في الشركات الخاصة . ومن الخطأ التقريب إلى حد كبير بين قطاع وآخر في هذه الطبقة ، مثلاً بين ضباط الجيش والبائعين أو أصحاب الأراضي إذ علينا ألا ننسى أن الوحدة الحقيقية لهذه الطبقة ليست الفرد بل العائلة وأن أفراد العائلة الواحدة في الطبقة الوسطى يمتنون مهناً مختلفة . لذلك نجد أنه من بين الخمسة عشر عضواً في اللجنة العليا للضباط الأحرار والتسعة أعضاء من لجنة احتياطي الضباط الأحرار الذين أعدوا انقلاب ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ كان هناك سبعة وستة على التوالي من أبناء التجار أو المفاولين أو ملاك الأراضي الصغار . كما كان العقيد صلاح الدين الصباغ وهو الروح المحركة لعناصر الجيش ذات النزعة

السياسة في السنوات ما بين ١٩٤٨ — ١٩٤١ كان أيضاً ابن تاجر ومالك أرضي. انظر كتابه «فرسان المروبة في العراق» (دمشق ١٩٥٦) ص ٢١٠.

٥٦ — كان الضباط الشريفيون السابقون أصلاً من أصول متوسطة الحال أو أكثر فقراً إلا أن معظمهم أصبح في ذلك الوقت من الملاكين وجزءاً من النخبة السياسية رغم أنهم لم يحفظوا بقبول كامل على الصعيد الاجتماعي من قبل العائلات العريقة.

٥٧ — محادثات الملك غازي مع السفير البريطاني. انظر :

Great Britain, foreign Office, Fo 371/21846/E 172/45/93, letter of 25 December, to Anthony Eden, London.

٥٨ — لمراجعة هذه الإحصاءات انظر :

ضابط الأركان المتقاعد محمود الدرة: «الحرب العراقية — البريطانية عام ١٩٤١» (بيروت ١٩٦٩) ص ٢٤٣.

٥٩ — انظر: العراق، وزارة الاقتصاد، الدليل الإحصائي ١٩٤٣ (بغداد ١٩٤٥) ص ٢٩ — ٣٠.

٦٠ — انظر: الدرة: «الحرب...» ص ٤٢٠.

٦١ — انظر Colond Gerald de Gaurcy, three kings in Baghdad, 1921-1958 (London, 1961) p. 146.

٦٢ — انظر ضابط الأركان المتقاعد صالح صائب الجبوري (رئيس الأركان الأسبق في الجيش العراقي) «عمنة فلسطين وأسراها السياسة والعسكرية» (بيروت ١٩٧٠) ص ١٤٢ — ١٤٤.

٦٣ — انظر الجدول (٤١ — ١) في بطاوط «The Old Social Classes»

٦٤ — انظر بطاوط «The Old Social Classes» الفصل ٢٢.

٦٥ — انظر المرجع السابق ص ٣٠.

٦٦ — انظر المرجع السابق فصل ٣٩.

٦٧ — انظر المرجع السابق ص ١٣٢، ١٤٢، ١٥٠، ٤٧٠.

٦٨ — انظر المرجع السابق ص ٦٨٠.

٦٩ — انظر Great Britain, Naval Intelligence Division, Iraq and the Persian Gulf. p. 562.

٧٠ — انظر

Lord Salter, «The Development of Iraq, A Plan of Action» (Baghdad, 1955) p. 61

٧١ — للمعودة إلى إحصاء ١٩٢٠ انظر

Great Britain, Review of the Civil Administration of Mesopotamia (1920), p. 122.

للمعودة إلى الإحصاءات الأخرى انظر: العراق، وزارة المالية، ميزانية الحكومة العراقية للسنة المالية

Consolidated Statement Q. P. 14,

١٩٣٨

وكذلك: العراق، «الوقائع العراقية»، رقم ١٤١٢٢ في ٢٩ آذار / مارس ١٩٥٨،

Schedule Q of General Budget Law for the Financial Year of 1958.

وتضم هذه الإحصاءات أعداد المعلمين ولكنها تستثني الموظفين الأجانب والمستخدمين العراقيين أي العاملين في وظائف لا تقاعدية لها.

٧٢ — تضم هذه الإحصائيات الموظفين الأجانب، لكنها تستثني المستخدمين غير الفنيين، الذين وصل عددهم إلى ٤٦٣٣ عام ١٩٢٧ وإلى ٦٨٠٠ عام ١٩٣٧ وإلى ١١٧٩٨ عام ١٩٥٧. كان عدد الضباط والموظفين والمستخدمين في المرفأ من أجانب وعراقيين ٤٢٧ عام ١٩٢٠ و ٤٠٢ عام ١٩٣٠، وليس لدينا إحصاءات حول السنوات التالية. انظر:

Great Britain, Review of the Civil Administration, p. 122, Great Britain, Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931 (London, 1931), pp. 168 and 176; Iraq, Ministry of Economics, Statistical Abstract... for the years 1921/28-1937/38, p. 111, and Iraq, Ministry of Planning, Statistical Abstract, 1959, p. 317.

٧٣ — انظر

Great Britain, Review of the Civil Administration, p. 122, and Iraq, Ministry of Economics, Statistical Abstract, 1943, p. 24, and 1958, p. 170

انظر الجدول ٦ — ٢ في بطاوط «The Old Social Classes»

٧٤ —

٧٥ — انظر المرجع السابق

٧٦ — ازداد أيضا عدد العراقيين الذين بعثوا إلى الخارج لمتابعة دراساتهم العليا من ٩ عام ١٩٢١/١٩٢٢ إلى

٦٦ عام ١٩٣٨/١٩٣٩ و ٨٥٩ عام ١٩٥٨/١٩٥٩ وللرجوع إلى كامل الإحصائيات باستثناء

ما يتعلق منها بعام ١٩٥٨/١٩٥٩ انظر جدول ١٧ — ٥ في بطاوط «The Old Social Classes»

## فهرس الجزء الثالث

٩	..... مقدمة
	ماري س. ويلسون
١٥	..... الدين والعلمانية في تركيا
	شريف ماردن
٤٩	..... من العثمانية إلى العروبة
	إرنست داون
	..... ١٩١٩ الاندفاع العمالية
٧١	..... والثورة الوطنية
	جويل بينين وزخاري لوكمان
١١٥	..... التحول في السياسات المدنية السورية
	فيليب س. خوري
	..... دور الفلاحين الفلسطينيين في الثورة
١٦١	..... الكبرى (١٩٣٦ — ١٩٣٩)
	قيد سويدنبرغ
	..... حول التنوع في الشعب العراقي
٢٠٩	..... وتفكك مجتمعه
	حنا بطاطلو



### مدر من سلسلة الشرق الأوسط الحديث

١ - الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات

مع أوروبا ١٧٨٩ - ١٩١٨

٢ - الجزء الثاني: التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

### تحت الطبع

٤ - الجزء الرابع: الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية

# الشرق الأوسط الحديث

الجزء الرابع

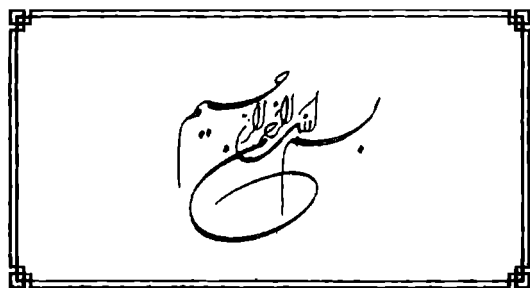
منذ الحرب العالمية الثانية  
١٩٣٩ - ١٩٩٣

بإشراف: البرن موراني

فيليب س. جنوري

ماري ل. ويلسون

ترجمة  
الدكتور أسعد صقر





**دار طلاس**

للدراسات والترجمة والنشر

دمشق - أوتستراڊ المزة. ص.ب: ١٦٠٣٥

هاتف : ٦٦١٨٠١٣ - ٦٦١٨٩٦١

تلفاكس : ٦٦١٨٨٢٠ - برقياً : طلاسدار

رئيس الدار

أحمد عبد الرحمن البنا وبنات الشهدا وبنات الجمهورية العربية السورية

الشرق الأوسط الحديث

الشرق الأوسط الحديث: منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٩٣: The  
Modern Middle East / بإشراف البرت حوراني، فيليب س. نخوري،  
ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧. - ج. ٤٠؛  
٢٤ سم.

١- ٩٥٦ ح و ر ش ٢ - العنوان ٣ - العنوان الموازي ٤ - حوراني ٥ - نخوري  
٦ - ويلسون ٧ - صقر

### مكتبة الأسد

رقم الاصدار ٧٤٤

رقم الابداع - ١٩٩٧/٥/٧١٧

رقم: ٢٧٢٦٣  
تاريخ: ١٩٩٧/٤/١

جميع الحقوق محفوظة

لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى - ١٩٩٧

عنوان الكتاب باللغة الانكليزية

---

# The Modern Middle East: A Reader

*Edited by*

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY  
and MARY C. WILSON

[

University of California Press  
Berkeley and Los Angeles

الجزء الرابع

مُنْذُ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ  
١٩٣٩ - ١٩٩٣





## مقدمة

بقلم ماري ويلسون

Mary C. Wilson

بدأ ظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الأولى في تركيا ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، وقيام مملكة جديدة في إيران وحصول مصر على استقلالها، وكأنه نذيرٌ بشرقٍ أوسطٍ جديدٍ تماماً. ومع ذلك جرت أحداث كثيرة في فترة ما بين الحربين العالميتين على صعيد الحياة الاجتماعية والسياسية لم تكن جديدة كلية. ويتناول هذا الجزء تلك التغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة والتي بدأت منذ الحرب العالمية الأولى وحطمت قوالب الأنماط السياسية والبنى الاجتماعية التي تأسست في القرون الأخيرة من الحكم العثماني. وتتضمن هذه التغيرات استلام طبقات جديدة زمام السلطة، والتغيرات الناجمة عن ذلك في العقائد الفكرية، وكذلك خلق دولة إسرائيل، والتوجه الجديد للشرق الأوسط على ضوء البنية المتبدلة للسياسة العالمية. جاء إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ كهزيمة لم تستطع الطبقات الحاكمة القديمة في العالم العربي — الوطنية منها وغير الوطنية — الصمود أمامها. وكانت مصر أول من انهار، إذ أطاحت ثورة عام ١٩٥٢ بملوكها وحزبها الوطني، الذين ولوا إلى غير رجعة. وعلى الرغم من أن الملوك والحزب الوطني على حد سواء حاولوا انتزاع السلطة من يد بريطانيا إلا أنهم في الوقت نفسه تعاونوا مع البريطانيين أيضاً، وبعد سقوطهم بدأ الإنكليز يفتشون عن حليف جديد وأدى ذلك في عام ١٩٥٦ إلى انفجار أزمة قناة السويس.

أصبحت أحداث أزمة السويس وتحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للنيل من حكومة مصر الثورية وزعزعة ثقة الشعب بها، أحداثاً معروفة لدى الجميع. ويبحث

رشيد خالدي في المقالة الافتتاحية في هذا الجزء في النتائج التي ترتبت على أزمة السويس . خرجت مصر من هذه الأزمة — خلافاً للنية التي بيثها المتآمرون — ظافرة إذ احتلت مركز العالم العربي دون منازع وأصبح جمال عبد الناصر الشخصية المتميزة في المنطقة . وأصبحت القومية العربية التي نادى بها ناصر هي العقيدة السائدة . كما أسهمت أزمة السويس في تقريب الشرق الأوسط من البنية الجديدة للسياسة العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وبعبارة أخرى ، كانت أزمة السويس مؤشراً على نظام إقليمي ودولي جديد في الشرق الأوسط . كانت الثورة المصرية قبل السويس حدثاً هاماً ، ولكنها أصبحت بعد السويس الحدث السياسي الأول في تلك الفترة .

يعتبر خالدي أن أهم نتائج أزمة السويس وأعماقها أثراً هو تأثيرها على الصراع العربي — الإسرائيلي . ففي ختام مقاله يقول : « بعد السويس تحول ... من نزاع متصل أساساً بحسم ملكية فلسطين ... إلى نزاع بين الدول حول مسألة السيطرة على المنطقة » . زاد هذا التحول في جوهر الصراع من أهمية الجيش في الدول العربية وفي إسرائيل ، وفي الوقت الذي أصبح الشرق الأوسط بعد السويس متطوراً عسكرياً أكثر فأكثر بدأ الجيش يلعب دوراً أكبر في السياسة .

كانت هزيمة الدول العربية في حرب ١٩٦٧ ضد إسرائيل هي التي كشفت النقاب عن نقاط الضعف العسكرية للحكومات المصرية والسورية والعراقية والأهم من ذلك — استناداً إلى بيكارد — عن نقاط ضعف محاولات الضباط لتحسين الأوضاع الاجتماعية . ومع ذلك جاءت السبعينيات وجاءت معها فترة من الاستقرار في مصر وسورية والعراق . وانتقلت السلطة بهدوء وسلاسة من عبد الناصر إلى السادات ثم إلى مبارك في مصر ، كما استلم زمام الحكم في سورية رجل قوي واحد منذ ١٩٧٠ وكذلك الأمر في العراق منذ ١٩٦٨ . إلا أن سيادة هذه الدول في المنطقة انحسرت كما انحسر وميض جاذبية القومية المتطرفة . وبرز بدلاً منها نموذج المملكة العربية السعودية بمساعدة ثروتها النفطية المتزايدة .

إن إحدى البدع التي ابتكرها القرن العشرون هي توحيد الأراضي داخل الجزيرة العربية ضمن دولة واحدة وقيام هذه الدولة برسم حدود لها والالتزام بها . يرى غسان سلامة في تحليله أن هذا الأمر الشاذ إنما جاء نتيجة لتضافر ثلاثة أحداث تاريخية :

« الصلة الوهابية التي أعطت آل سعود عقيدة تخطت حدود القلبية، لاستغلالها في اندفاعهم لإقامة إمارة دائمة »، ثم إنشاء الدول المجاورة (الأردن والعراق في الشمال والكويت والإمارات المتصالحة وعدن في الشرق والجنوب) التي تضمن أمن حدودها قوة عسكرية متفوقة، وأخيراً اكتشاف النفط واستغلاله مما ضمن وجود مورد عائدات محلي لبناء الدولة والحفاظ على بقائها .

أنشئت بنية الدولة في المملكة السعودية استجابة لعلاقاتها مع العالم الخارجي التي فرضتها مواسم الحج وصناعة النفط . فالقوات المسلحة كانت لها أهميتها في الدولة السعودية إلا أنها لا تماثل بأي حال من الأحوال أهمية هذه القوات بالنسبة لـجـوهر الحكم في دول مثل مصر وسوريا والعراق . والفئة الأساسية لروح الدولة السعودية هي فئة « العلماء » المرتبطة بالعائلة المالكة بعلاقات المصاهرة ووصلات قديمة من الروابط . ولكن المشكلة تكمن هنا، إذ أن الثروة التي نجمت عن النفط قد خلقت ثقافة مادية تتناقض مع العقيدة الوهابية التي تعتبر القاعدة الإيديولوجية للدولة السعودية . وقد عبر سلامة، الذي كتب مقاله في الثمانينيات، عن ارتياحه في إمكانية ظهور طبقة وسطى جديدة تتحدى العقيدة الحاكمة وتطالب بنصيبها في السلطة : « إن مئات المليونيرات الذين يعيشون على حواشي النظام لا يشكلون طبقة خاصة وأن الانقسامات القبلية والإقليمية ما تزال حادة وعميقة » .

وقد يكون الحكم نفسه قد انطبق يوماً على إيران قبل ثورة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . فالانقسامات القبلية والإقليمية كانت وما تزال عميقة وقوية إلا أن في إيران عدداً أكبر من السكان، وجماهير مدنية أكثر بالإضافة إلى طبقة وسطى أكبر يزداد استياؤها يوماً بعد يوم . إلا أن الذي صنع الثورة الإيرانية لم يكن طبقة وسطى تُعرّف تعريفاً محدوداً بأنها الطبقة التي تلقت تعليماً « عصرياً » وازداد تلهفها للحصول على عمل وعلى سلطة سياسية لا تتناسب مع تدريبها وطموحاتها ؛ بل لقد قامت الثورة الإيرانية على يد قوى تحالفت فيما بينها مع الطبقة الوسطى العصرية — التي تلقت تعليماً دينياً وضمّت متجعي السلع المحلية وبائعيها ومستهلكيها . كانت هذه القوى خفية إلى حد كبير عن أعين أولئك الذين يترقبون أن تبرز التحديات السياسية من ضمن صفوف الطبقة الوسطى ممثلة بالجيش . وهكذا جاءت ثورة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ كمفاجأة صعدت العديد من الإيرانيين والغربيين على حد سواء .

ويلقي (نيكي كيدي) نظرة مطولة على الثورة ويقارنها بانتفاضات سابقة وقعت في إيران وبثورات أخرى قامت في العالم . وتتضمن الأمثلة الخارجة عن المألوف في إيران أهمية رجال الدين المتطرفين في عملية الثورة ، وانعدام شأن الفلاحين نسبياً وعدم أهميتهم ، وسهولة نفاذ الجماهير الثورية إلى المدن الإيرانية . وإن أكثر المقارنات لفتاً للنظر هي المقارنة التي عقدها (كيدي) بين الثورة الدستورية في ١٩٠٥ — ١٩١١ والثورة الإسلامية في ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . فقد كان هدف الثورة الدستورية — على الرغم من الدور القيادي الذي لعبه «العلماء» فيها — إقامة دستور على الطراز الغربي وقد أدت في النهاية إلى صيغ القانون والحكومة بطابع علماني أكبر . في حين أن الثورة الإسلامية انتهت بإقامة جمهورية إسلامية لها طرازها الخاص على الرغم من التغيرات التي طرأت في السبعينيات وكانت نتيجتها إضفاء طابع غربي أكبر على التعليم والقانون والحكومة والثقافة والاقتصاد .

ويرى (كيدي) أن الفرق بين الثورتين في الشكل والنتيجة يكمن في السياق التاريخي . ففي الثورة الأولى كان العدو هو أسرة قاجار المالكة التقليدية التي لم تبذل جهداً يذكر في سبيل الإصلاح . وقد ألقى معظم الإيرانيين باللائمة على حكومة القاجاريين الضعيفة التي أتاحت لبريطانيا وروسيا المجال لممارسة نفوذ لا مبرر له على الشؤون الإيرانية . ومن هنا كان بإمكان الثورة الدستورية أن تضع هدفاً لها إنهاء النفوذ الأوربي المفرط من جهة وإصلاح الحكومة حسب المعايير الأوربية من جهة أخرى وسعت الثورة الثانية لكبح جماح أسرة مالكة استخدمت تطبيق الأسلوب الغربي لزيادة سلطتها على حساب جميع الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الأخرى بين أفراد الشعب . كما كانت هذه الأسرة المالكة ، الأسرة البهلوية — تعتبر أشد تورطاً مع القوى الأجنبية (الغربية) من الأسرة القاجارية وأكثر إيذاءً منها لإيران والإيرانيين . ومن هنا تبنت ثورة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ لغة نبذت البهلويين والغرب معاً . هذه اللغة هي لغة (المذهب الشيعي) .

وأخيراً يذكر (كيدي) نقطة هامة وهي أن الثورة الإسلامية لم تكن ثورة أصولية أو تقليدية بحتة ؛ فيقدر ما كانت ثورة نقلت زمام السلطة من فئة إلى فئة أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، كانت أيضاً ثورة في تأويل وتفسير علاقة الدين بالسياسة : «إن فكرة الحميني عن حكم «العلماء» المباشر هي فكرة جديدة على المذهب الشيعي» .

جذبت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ الأنظار إلى الحركات الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط وخاصة إلى التهديد الذي تمثله هذه الحركات للدول الخليفة أو الصديقة للولايات المتحدة . تبحث ( بيناز توبراك ) في مسألة ( الحق الديني ) في تركيا وتضيف بهذا الفصل الأخير في رواية دور الدين في تشكيل الدولة الذي بدأ برسم خطوطه كل من ( أوريل هايد ) و ( شريف ماردين ) في الجزئين الأول والثالث .

إن العلمانية هي المبدأ الجوهري الذي تركز إليه ( الكمالية ) في تركيا ، وهي المبدأ الذي تعتمد عليه بشكل ما بقية المبادئ الخمسة لسياسة أتاتورك — الوطنية ، الشعبية ، الإصلاح ، الدولة ، الجمهورية . وتقول توبراك في تحليلها إن علمانية ( الكمالية ) « نجحت في تحويل الإسلام إلى مرتبة أدنى بأن جعلته مسألة إيمان شخصي بحث . . ولكن الإسلام دخل من جديد عالم السياسة التركية بعد إنشاء نظام تعدد الأحزاب في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية .

إن بروز الإسلام من جديد كان محدوداً في منظوره حسب ماتراه ( توبراك ) . وقد سمح إنشاء نظام الحزبين في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية للفتنة المتحدية اجتذاب ذلك القسم من الشعب التركي الذي يخشاه العلمانية الكمالية حقه ، أو الذي وجد فيها إهانة له ولبادئه . وقد أعلن ( حزب الإنقاذ الوطني ) الذي ظهر في انتخابات ١٩٧٣ ، وكأنه في ذلك أحد مصلحي القرن التاسع عشر ، أن تركيا لن تعود لمجدها السابق ما لم تعد إلى مبادئ الإسلام . إلا أن الحزب ، خلافاً لما قد يؤمن به مصلحو القرن التاسع عشر ، كان يعتقد بأن العودة إلى الإسلام ستعجل من تسارع حركة التصنيع . وهكذا حاول ( حزب الإنقاذ الوطني ) « إقامة ... نوع من التكافل بين التصنيع والثقافة بأن قدم الإسلام كآلية نفسية تخفف من عبء التصنيع السريع » . وتصل ( توبراك ) من خلال تحليلها للسياسة التركية منذ عام ١٩٥٠ إلى نتيجتين اثنتين : أولاً أن « الانبعاث » الإسلامي في السياق التركي جاء نتيجة لإدخال نظام تعدد الأحزاب ، وأن « الإسلام بحذ ذاته لم يعد قوة كافية لتعبئة الجماهير » .

إن مسألة علاقة الدين بالسياسة هي مسألة تطرح غالباً عندما يتناول البحث دول الشرق الأوسط التي يشكل فيها المسلمون الأغلبية . وبالفعل هناك شيء من الحقيقة في أن الإسلام يجعل هذه الدول موضع مقارنة فيما بينها أي باختصار يجعلها

شرق أوسطية . ونادراً ما تنتقل إسرائيل إلى جوارها الإقليمي لغرض المقارنة ، ونادراً ما تعتبر إسرائيل دولة شرق أوسطية باستثناء موقعها الجغرافي .

ويقترح البحث الذي قام به (دافيد ماكديويل) أن خطوط التحليل التي تعتبر بديهية بالنسبة لما يتعلق بالدول العربية وإيران وتركيا تنطبق أيضاً على إسرائيل . فمثلاً أن إسرائيل لا تقل عن جاراتها من حيث أنها دولة في حرب دائمة وأن الجيش الإسرائيلي تغطي حدوده وامتدت سيطرته إلى المجال السياسي خاصة منذ عام ١٩٦٧ ، وإن لم يتم ذلك بطريقة علنية صريحة كما هو الأمر في بعض البلدان العربية . لذلك فإن طرح السؤال حول دور الجيش في السياسة يتعلق بإسرائيل كما يتعلق ببعض جاراتها . كما كان للدين أثر في مجريات شؤون السياسة والدولة وازداد هذا التأثير كما هو الأمر في البلدان العربية . منذ عام ١٩٦٧ . وهناك على الأخص — استناداً إلى (ماكديويل) — تيار صهيوني جديد يبرز بوضوح و« يتعلق أهمية أكبر بكثير مما فعله تيار الصهيونية العام السابق ، على سلوك سبيل الإيمان الديني » لنفـِ بعهد الله .

وأخيراً هناك المشكلة الأخرى التي لا نتي تحتاح شؤون السياسة في الشرق الأوسط كوابئ مزمن — وهي مشكلة السلطة وعلاقتها بالمجموعات الأغلبية /الأقلية ، وهي أيضاً إحدى الأوجه المميزة لدولة إسرائيل . فإسرائيل خلقت لتكون دولة يهودية يكون فيها اليهود أغلبية وتمارس فيها الديمقراطية على أغلبية يهودية أكيدة . والمشكلة التي تواجهها إسرائيل هي كيف تحافظ على أغلبية يهودية مع الزمن إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل الولادات والهجرات المخيب للأمل . وتتضافر الاهتمامات الديمغرافية بطرق متناقضة مع استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧ . واستناداً إلى (ماكديويل) ستحدد الطريقة التي تحمل بها مسألة الاحتلال ، طبيعة الدولة : « لا يمكن اتخاذ أية قرارات تتعلق بالعرب الفلسطينيين دون أن تكون لها صلة في الوقت نفسه بمفهوم إسرائيل عن نفسها ومستقبل الصهيونية » .

إن اهتمام إسرائيل بمعدلات الولادة يجعل من موضوع مكانة المرأة في المجتمع موضوعاً أساسياً بالنسبة للصهيونية . وبين (أفسانه نجم آبادي) أن « مسألة المرأة » لعبت دوراً أساسياً في تحديد الدولة في إيران . ولعبت المرأة منذ نهاية القرن التاسع عشر دور رمز الدولة والمجتمع : رمز التخلف في حالة المصلحين في القرن التاسع عشر ، ورمز

العصرية في حال الحكم البهلوي، ورمز المصادقية في حال الجمهورية الإسلامية. « في التشكيلات الأولى ... « كانت المرأة التقليدية » أكثر رموز التخلف وضوحاً ... ومع السبعينيات في القرن العشرين أصبحت هذه الصورة بالذات التي يطلق عليها (الإفراط في تقليد الغرب) هي منبع جميع الآفات الاجتماعية » .

إن أفراد الأسرة البهلوية بقضية (مسألة المرأة) هو مادفع بالتيارات السياسية المعادية والجمهورية الإسلامية إلى التركيز عليها. وكان اهتمام رضا بهلوي شاه إيران منصباً على فئة صغيرة من نساء الطبقة الوسطى والعليا المدنية اللواتي حثهن على تحصيل المؤهلات العلمية ليتخذن مواقعهن في مؤسسة الدولة بأن يصبحن معلمات أو موظفات. وقد حول الشاه النساء من مساهمات إلى منتفعات لانشاطهن وقد حددت « الدولة سرعة الإصلاحات بالنسبة للنساء وجميع تفاصيلها » بغرض إبراز نوايا الشاه الحميدة وعصريته وليس استجابة لاحتياجات المرأة ومصالحها التي طالبت بها. وقد استقى الشاه رؤيته لفهوم (العصرية) و (المرأة العصرية) من الغرب تماماً كما كان يتلقى أسلحته من الغرب. وقد أجمعت تيارات المعارضة كلها على عداة الإمبريالية وبما أن « الإفساد الأخلاقي كان يعتبر محور المخططات الإمبريالية .. فإن النساء أمهات وزوجات ... يتحملن مسؤولية كبيرة في تعزيز الأخلاق الكريمة الصحيحة ... وتقرير مستقبل البلاد السياسي » .

إن الرؤيا المحددة للمصادقية التي طبعت الثورة والحكومة التي جاءت بعدها، بطابعها أدخلت رموزاً مثل (الحجاب) من جديد إلى القاموس السياسي وشحتنا بمعنى جديد وأهمية جديدة. وقد ضاق المجال الذي خلفته هذه الرمزية أمام إمكانية تحديد المرأة لـ «مسألة المرأة». فخلال فترة الحكم البهلوي كان هناك فسحة صغيرة للمرأة لتقرير مخطط ماتود القيام به في «السياق القائم بين الدولة العصرية والإله التقليدي» ويخلص (نجم آبادي) إلى النتيجة بأنه في الوقت الحاضر «إذا ما أرادت المرأة الإيرانية أن توسع لنفسها مكاناً خاصاً بها، تجد نفسها متهمة بتخريب الله والدولة» .





## نتائج أزمة قناة السويس في العالم العربي

رضيد الخالدي

كان لأزمة قناة السويس أثر عميق على بقية العالم العربي إلى جانب ما خلفته من آثار في مصر وبقية الأطراف التي شاركت مشاركة مباشرة . ويظهر ذلك واضحاً خلال فترة الأزمة التي أثارها القناة منذ أواسط عام ١٩٥٥ في الموجة العارمة من الدعم العربي لمصر . وتثير موجة الدعم هذه الاستغراب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستقبال الفاتر الذي استقبلت به العديد من البلدان العربية الحكم العسكري المصري الذي تمخضت عنه ثورة عام ١٩٥٢ . وقد غيرت أزمة السويس هذا الوضع تغييراً حاسماً وجعلت من جمال عبد الناصر الزعيم العربي البارز حتى آخر سنوات حياته كما جعلت القومية العربية العقيدة العربية الرائدة ، على الأقل طالما بقي عبد الناصر على قيد الحياة .

كما أجهزت أزمة السويس نهائياً على السيطرة المترنحة على العالم العربي التي تقاسمتها بريطانيا وفرنسا معاً أحياناً وتنازعتا عليها أحياناً أخرى لما يربو عن قرن من الزمن . وفضحت الأزمة ضعف الدولتين وشجعت العراقيين والجزائريين والعدنيين وغيرهم على تصفية آخر وجود لهما في المنطقة . ولم يعد الزعماء العرب يعيرون أي اهتمام لما تقوله لندن وباريس واتجهوا عوضاً عن ذلك إلى القاهرة وواشنطن وموسكو . وأخيراً ، بما أن أزمة السويس شهدت مشاركة إسرائيل بتواطؤ علني مع القوى الإمبريالية القديمة في غزو أراضي دولة عربية قائمة . فقد رسخت تلك الأزمة صورة لإسرائيل في العالم العربي ونمطاً للصراع معها كان لهما أثر يكاد يبدائي في أهميته أثر حرب عام ١٩٤٨ .

وعلى الرغم من الآثار الهامة التي تركتها أزمة السويس على العالم العربي لم يظهر سوى

القليل نسبياً من الكتابات الرئيسية التي قد تلقي الضوء على دوافع الزعماء العرب والحكومات العربية المختلفة ( باستثناء مصر طبعاً ) وتمكّن الباحثين من تأريخ هذا الجانب من الأزمة<sup>(١)</sup> . وفي الحين الذي نستطيع فيه بكل سهولة تتبع وجهات النظر المصرية والبريطانية والفرنسية والإسرائيلية والأميركية في نزاع السويس من خلال الرجوع إلى الأرشيف والمذكرات نجد أننا مضطرون إلى الاعتماد إلى حد كبير على كمية ضخمة من المواد الثانوية التي تراكمت منذ عام ١٩٥٦ إذا ما أردنا دراسة الأطراف العربية المتعددة التي شاركت في تلك الأحداث . لذلك وبناء على ما تقدم وعلى غيره من الأسباب سيكون نقوم نتائج أزمة السويس على العالم العربي تقوياً تأملياً يستعرض الأفكار الأساسية وليس تقوياً مفصلاً وشاملاً . وعلى الرغم من أن ما بين أيدينا من روايات وتقارير أصلية قدمتها الأطراف العربية المشتركة هو أقل بكثير من الدراسات الأخرى إلا أنه بوسعنا التحدث مطولاً عن تأثير الأزمة على العالم العربي . وبدو واضحاً أن هذا التأثير ترك بصماته على مستويات عديدة وهي :

- ١ - علاقة العرب بالقوى العظمى وموقفهم حيالها .
- ٢ - السياسات الداخلية لعدد من الحكومات العربية والسياسات ما بين الدول العربية .
- ٣ - الصراع العربي - الإسرائيلي .

## علاقات العرب مع القوى العظمى

يُجمع الباحثون في مسألة أزمة السويس وسياسة القوى العظمى في الشرق الأوسط وفي الصراع العربي - الإسرائيلي على أن أزمة قناة السويس كانت بمثابة نقطة تحول في تلك المجالات . وهذا الإجماع صحيح سواء تحدثنا عن سياسة البلدان التي شاركت بشكل مباشر في العدوان على مصر أو عن سياسة مصر نفسها أو القوى العظمى أو الأطراف الأخرى . وربما لا يدرك البعض تماماً أن ما فعلته عملياً أزمة السويس في مجال علاقة العرب بالقوى العظمى وموقفهم حيالها هو أنها لم تفعل غير أن زادت في توثيق روابط كانت قائمة من قبل وأكدت على أهميتها وبالت في تقديرها .

وهكذا برزت الولايات المتحدة بعد أزمة السويس حسب أغلب الروايات كقوة عظمى مهيمنة في المنطقة مستفيدة بذلك من النهاية المزرية التي آل إليها العدوان الإنكليزي - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر ، واحتلت مكانة بريطانيا وفرنسا ، وسرعان ما سترت إسرائيل من بريطانيا وفرنسا كعميل أثير في المنطقة وحليف لها . وإذا ما نظرنا إلى الولايات المتحدة من منظور الدول العربية بما فيها مصر في هذه الحالة ، سيبدو لنا أن واشنطن

لم تنل كل النشاء والاعتراف بالجميل ، اللذين كان يمكن أن يكونا من نصيبها لما أعلنته من معارضة صريحة مباشرة للعدوان الثلاثي وللمحاولات التي قامت بها إسرائيل في ما بعد للإبقاء على احتلالها لسيناء وقطاع غزة . حظيت الولايات المتحدة بكل تأكيد بأهمية أكبر في المنطقة بعد أزمة السويس ومع ذلك كانت فترة الخمسينيات والستينيات حافلة بالعروض السوفياتية لا الأميركية ، في المنطقة ( كما تشهد بذلك عناوين مقالات البحوث حول هذا الموضوع مثل « نجمة حمراء على النيل » و « العروض السوفياتية في الشرق الأوسط » )<sup>(٢)</sup> .

قد يبدو السبب الأساسي في فشل أميركا في كسب استحسان أكبر من العرب لموقفها الحاسم في عام ١٩٥٦ سبباً بسيطاً . إذ أدرك العديد من العرب أن الولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً في تعجيل وقوع الأزمة من خلال سحب ( دالز ) المفاجئ للعرض الأميركي الذي وعد بتأمين التحويل للمساعدة في بناء سد أسوان ، كما استاء العرب من عداء أميركا — قبل وبعد حرب السويس — لسياسة الحياد التي بدأت تلقى شعبية أكبر في العالم العربي وكذلك للقومية العربية . وأسهم كل ذلك في زعزعة ثقة العرب بالولايات المتحدة ، تلك الثقة التي كانت أميركا تأمل في كسبها بعد الدور الرئيسي الذي لعبته في إحراز النتائج الدبلوماسية الإيجابية في خريف عام ١٩٥٦ و ربيع عام ١٩٥٧ .

وقد يبدو ذلك الرد مفرطاً في البساطة إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار عاملاً كثيراً ما يتجاهله المحللون : وهو أنه في الفترة الطويلة التي سبقت الأزمة والتي أدت إلى اندلاعها وإلى أن وقع العدوان الثلاثي فعلاً لم تكن العلاقات الأميركية — المصرية علاقات طيبة أبداً . لذلك فإن ما فعلته أميركا أخيراً خلال العدوان الثلاثي جاء بعد شهور عديدة من عدوانها السافر على مصر وعبد الناصر والقومية العربية ( بعد شهر غسل دماء أكثر من عامين بعد قيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢ ) . ويمكن أن نضيف هنا أن السياسة الأميركية بعد أن انتهت الأزمة لم تحاول في عهد ( دالز ) — كما يتبدى من مبادرات مثل مشروع أيزنهاور والتدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨ — أن تبدد انطباعات العالم العربي بأن مثل هذا العداء كان أساس السياسة الأميركية<sup>(٣)</sup> .

وربما استطاع الاتحاد السوفياتي نتيجة لهذا الوضع في العلاقات المصرية — الأميركية إلى حد ما — أن يكسب الثقة التي أولاها له العرب نظراً للدور الذي قام به في أثناء الأزمة . كما قد تكون مصر لعبت دوراً حاسماً في التأثير على مواقف العرب حيال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معاً في ذلك الحين . ومن السهل تفهم ذلك ، إذ أن النظام الثوري في مصر

بعد أن صمد في وجه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عام ١٩٥٦ ونجح، أصبح له شرعية حقيقية لاحد لها في العالم العربي. ولذا فإن السبيل الذي سلكه ذلك النظام كان يتبعه الكثيرون.

ونحن نعلم من الروايات التي سردها مصريون قرييون من مركز صناعة القرار مثل (محمد حسنين هيكل) و (أمين هويدى) أن القادة المصريين كانوا على دراية كافية بمدى الدور المحدود الذي قام به الاتحاد السوفياتي<sup>(٤)</sup>. ومع ذلك يبدو هؤلاء القادة وكأنهم أكدوا بوعي تأكيداً علنياً أهمية الإسهام السوفياتي في إحراز نتيجة أزمة السويس. وقد فعلوا ذلك على ما يبدو آملين أن يخلقوا وزناً مناوئاً للولايات المتحدة التي كانت في ذلك الحين القوة الغربية المهيمنة في المنطقة، والتي لم تكن تضمحل الكثير من النوايا الحسنة تجاه مصر (التي بقيت أموالها مثلاً مرتبطة ارتباطاً لا فكاك منه بالمصارف الأميركية بأمر من الحكومة حتى ما بعد انتهاء الأزمة بكثير). وكان موقف مصر الحذر من الولايات المتحدة ومدبرها الصريح لأصدقائها السوفيات الجديد في أعقاب أزمة السويس يرسل إشعارات واضحة لبقية العالم العربي.

هناك أدلة كثيرة أخرى على أن أزمة السويس لم تزد على أن وثقت الميل التي كانت سائدة أصلاً في العالم العربي. وكان هناك منذ البداية ميل واضح إلى الإعراض عن الارتباط بأية معاهدات أو تحالفات أو تجمعات عسكرية للقوى العظمى، نابع من خوف له ما يبرره من أن كل هذه التجمعات ليست إلا غطاء للإبقاء على القواعد الأنحائية وللاستمرار في علاقة غير متكافئة بين الدول العربية وأسيادها الاستعماريين السابقين كما كان هناك اهتمام كبير في مصر وسوريا والأردن بعدم الانخياز وكذلك افتتاح متعاطف بالاتحاد السوفياتي كثقل مناوئ للقوى الغربية. وقد أبرزت أزمة القناة عمليات كانت أصلاً في طور النشوء مظهرة أن الاتحاد السوفياتي هو الآن عامل من العوامل في المنطقة يمكن الاستفادة منه لصالح العرب وأن بريطانيا وفرنسا تضمحلان سوء النية وما تزالان على عهد العرب بهما على عدائهما للطموحات القومية العربية كما كشفت عنه تجربة العرب الطويلة معهما.

محت أزمة السويس أي احتمال مهما كان ضئيلاً في أن تبقى بريطانيا وفرنسا فوتين رئيسيتين في العالم العربي. وكان تواطؤ القوتين مع إسرائيل إدانة كبرى لهما في أعين العرب تماماً كما كان هجومهما على القومية العربية وعلى مصر (أصبح عبد الناصر مع الأيام ممثلاً للقومية العربية ورمزاً لها). وقد أكدت هذه المؤامرة فرضيات أكثر القوميين العرب تطرفاً الذين قالوا بأن دعم القوى العظمى لمسألة خلق دولة يهودية في فلسطين هو دعم كان

مدفوعاً دائماً برغبتها في استخدام هذه الدولة كأداة ضد العرب<sup>(٥)</sup>. وإن ما نعرفه الآن عن المؤامرة من المصادر الإسرائيلية والفرنسية والبريطانية يدل على أن هذه الشكوك لم تكن في تلك الحالة على الأقل بعيدة عن الصواب أو مجرد أوهام ومخاوف بل كانت شكوكاً صائبة تماماً: فإسرائيل قد لعبت دوراً أساسياً في كل من المخططات البريطانية والفرنسية لهرم القوى القومية الوطنية في العالم العربي. لذلك عندما أضيفت أزمة السويس إلى استفزازات مثل قضية (لافون) وقضية (بات - غاليم) عام ١٩٥٤<sup>(٦)</sup>، التي جاءت وكأنها لتتوافق مع لحظات حاسمة في علاقات مصر مع القوى الغربية أبقت هذه الأزمة التي خطط لها منذ أمد بعيد مخاوف العرب فيما يتعلق بدور إسرائيل في المنطقة، والتي يحتمل أن تكون هدأت مع الوقت لولا انفجار الأزمة.

تمخض عن أزمة السويس نتيجة أخرى هامة فيما يخص وضع القوى الاستعمارية القديمة، وهي أنها دفعت جميع المتعاونين المحليين مع تلك القوى وجميع زبائنها وحلفائها بتهمة قاضية وهي تهمة التآمر ليس مع القوى الاستعمارية وحدها بل مع إسرائيل بغية تدمير رمز عربي شعبي. وأسهم هذا الربط بين المؤامرتين في تحريض مجموعة الأحداث التي توالى إذ تسبب في الإطاحة بالملكية العراقية وبالتعاونيين المؤثوقين من قبل بريطانيا مثل (نوري السعيد). كما هدد إلى حد ما عرش الملك حسين في الأردن وشد من أزر قوة المعارضة المتزايدة ضد الرئيس شمعون في لبنان وكان الضربة القاضية التي نزلت بالقادة السوريين والفئات الحزبية السورية المرتبطة ببريطانيا والعراق الذين حُرضوا على القيام بانقلاب فاشل ضد النظام الموالي لمصر بتوقيت يتوافق مع الهجوم على السويس<sup>(٧)</sup>.

يمكن الرد هنا بأن أيام نوري السعيد والملكية العراقية كانت معدودة على أي حال وأن الملك حسين والرئيس شمعون والسياسيين السوريين المتحالفين مع بريطانيا والعراق كانوا جميعاً يقفون على أرضية مهتزة. من المؤكد أنهم جميعاً كانوا يسبحون بصعوبة عكس تيار قومي عربي متعاظم وقوي في جميع أرجاء المنطقة. إلا أن أزمة السويس كان لها مفعول واضح: فجميع هؤلاء الأشخاص أصبحوا عملاء ليس للاستعمار القديم وحسب بل لإسرائيل أيضاً وذلك بعد وقوع هجوم ثلاثي مباشر على مصر وعلى رئيس دولتها الذي أصبح له أتباع لا يستهان بأعدادهم من الشعب العربي. وقد استغل معارضو هؤلاء الأشخاص في الداخل هذا الربط في العقل الشعبي ولم تمض سنتان حتى كانوا جميعاً باستثناء الملك حسين مخلوعين من مناصبهم. والحق أن العاهل الأردني اضطر إلى اللجوء إلى إجراءات صارمة للغاية ليقبض ثانية على زمام السلطة في أبريل/نيسان ١٩٥٧ ويتزعمها من أول (وآخر) حكومة وحدوية

عربية شعبية انتخبت انتخاباً حراً في التاريخ الأردني ، وهي حكومة ( سليمان النابلسي ) الذي استلم منصبه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦ في أوج الحمى القومية العربية التي سبقت حرب السويس .

## السياسة الداخلية للدول العربية والسياسات فيما بين الدول العربية

كان الأثر الأساسي الذي خلفته أزمة السويس على السياسة العربية الداخلية — كما رأينا — هو دفع الوضع المقلقل أساساً إلى وضع أشد تطرفاً خاصة في سوريا والأردن ولبنان والعراق . وقد أعطت أزمة السويس زخماً حاسماً للتيار القومي العربي المتزايد يقوده ويمثله عبد الناصر الذي حقق نظامه في عام ١٩٥٤ النصر الرائع بضمان انسحاب عسكري بريطاني من مصر بعد ٧٢ سنة من الاحتلال . كان لهذا الانتصار صدئاً قوياً في عالم عربي ما زال يعج بالقواعد الفرنسية في المغرب والجزائر وتونس والقواعد البريطانية في ليبيا والأردن والعراق وعدن والحليج والقواعد الأميركية في المغرب وليبيا والمملكة العربية السعودية .

كان هذا التيار القومي وما رافقه من تطرف ، الدافع الرئيسي لتوالي موجة من التغيرات الأساسية في النظم الحاكمة وانتفاضات أخرى في العالم العربي في أواسط وأواخر الخمسينيات . وعززت نتيجة حرب السويس من قوة بلاغة خطابات عبد الناصر التي كان يستمع إليها منذ ذلك الحين الكثير من العرب . كان تأثير عبد الناصر في شؤون الدول العربية فيما بينها وكذلك تأثير حزب البعث في سوريا والقادة القوميين العرب الآخرين يزداد بصورة واضحة حتى في الفترة التي سبقت حرب السويس . وقد تعاضم هذا التأثير بعد الانحطاط الملموس في قوة بريطانيا وضعف التضامن بين صفوف النخبة التقليدية المسيطرة وعجزها عن الحكم في العالم العربي في مواجهة القوى الاجتماعية الجديدة التي بدأت بالظهور والتي كانت موالبة للقومية العربية المتطرفة . ولكن هذه النخبة في سوريا والعراق تهاوت — بعد حرب السويس وبعد أن اتضح أن حلفاءها البريطانيين أصبحوا خارج الصورة — وسقطت أمام تقدم الأحزاب وزمر الضباط الذين جاءوا في معظمهم من الطبقات المتوسطة والمتوسطة الدنيا وقد أفلحت هذه النخب العربية في التشبث بزمام السلطة بصعوبة فائقة في الأردن ولبنان وكان ذلك إلى حد ما بفضل المساعدة الخارجية .

من الواضح أنه لا توجد صيغة مفردة واحدة لهذه التغيرات التي نجمت عن حرب السويس والتي انعكست بأشكال مختلفة في سياسات معينة لكل دولة على حدة ، تماماً كما

هو حال تأثير النشاطات السياسية الإسلامية في هذه السنوات الأخيرة . إلا أن ما حققته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عموماً تناقض تناقضاً حاداً مع نواياها في المنطقة . فبدلاً من أن تُهلك عبد الناصر وتُهيئ بذلك نفوذ مصر المتنامي استهدفت عبد الناصر وفشلت في الإطاحة به فشلاً ذريعاً فجعلت مكانه ترقى فوق مستوى الشبهة أو النقد لسنوات عديدة كما زادت من نفوذ بلاده ومكانتها . وسرعان ما شهدت الأطراف الثلاثة في المنطقة تعاظم بأس هذه القوى في المنطقة التي كان بودها لو تدرجها وتنهيا وهي قوة الوحدة العربية والراдикаلية . وأفضت حرب السويس ، بالإضافة إلى تلك النتائج العامة ، إلى نتائج معينة في سياسة عدد من البلدان العربية ، كان معظمها منافياً لما انتوته الجهات المخططة لها .

ففي سوريا كان النزاع بين الزمر السياسية المختلفة ومن يدعمها في الخارج — والذي وصفه باتريك سيل في كتابه ( الصراع على سوريا ) وصفاً مشوقاً للغاية — <sup>(٨)</sup> قد وصل إلى حد الصراع المرير وهي وطيحه . وزاد من حدة الصراع قيام مؤامرة حيكّت للإطاحة بحكومة البلد الموالية لمصر تم توقيتها لتتوافق مع توقيت الهجوم على السويس وقد خطط لها تحالف أقرب إلى تحالف المواجهة بين الاستخبارات العراقية والبريطانية والأميركية <sup>(٩)</sup> . أسهمت هذه المؤامرة الركيكة بدورها في تعميق مشاعر عدم الأمان بين الزمر الراديكالية القومية السورية التي كانت تحكم في ذلك الحين ودفعتهم في أقل من سنة إلى الاتحاد مع مصر وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة السيئة الطالع .

كما لعبت المؤامرة الفاشلة دوراً في تقريب الضباط العسكريين ذوي الاتجاهات السياسية ، من السلطة وهم الذين كانوا يتدخلون تدخلاً فعالاً في السياسة السورية وسرعان ما سيطر على البلد . وفي حالة طوارئ وطنية كهذه وسوريا تعاني من ضغوط طائفة من الأعداء الأشداء فمن يستطيع الوقوف والدود عنها خيراً من الجيش ؟ وكان السياسيون المدنيون التقليديون وكذلك الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها غالباً ينزلون بعيداً عن مراكزهم المهمة في السياسة والمجتمع ، إلا أن أزمة السويس أعطت زحماً كبيراً لرجال الجيش الشبان الذين احتلوا مواقعهم وحكموا دون توقف — باستثناء فواصل معدودة — منذ أواخر الخمسينيات .

كان أثر أزمة السويس مدمراً على الملكية العراقية ، وكان الانقلاب السوري الذي خفق في مهده أحد آخر الفرص التي تمكن فيها النظام العراقي من بسط سيطرته خارج حدود بلاده . أما بعد حرب السويس فقد تحول هذا النظام إلى موقع الدفاع أكثر فأكثر وأصبحت محاولاته



لنافسة مصر على قيادة الدول العربية في خبر كان بعد النصر الذي أحرزه عبد الناصر . وزاد الطين بلة حين أضيف إلى خطيئة النظام العراقي المعهودة في أعين القوميين لتواطئه مع بريطانيا الإمبريالية، اتهامه بأنه تعاون عملياً مع إسرائيل من خلال مشاركته في التآمر على الإطاحة بالنظام السوري في وقت يتزامن مع العدوان الثلاثي على مصر . ويكتب باتريك سبيل عن مرحلة ما بعد حرب السويس أن «نوري أصبح ..» في المنطقة كلها «هدفاً لهجمات لا تفتأ تشند: فهو «حليف اليهود» وهو «خادم الاستعمار» و «خائن وطاغية لم يعرف الشرق مثيلاً له» (١٠).

لا ريب في أن الملكية في العراق كانت تترخ وتكاد تسقط قبل وقوع أزمة السويس، إلا أن واحداً من أهم مصادر القوة التي تبقت لها هي مكائنها في العالم العربي قد نهشم إلى غير رجعة على يد هجوم حاميتها بريطانيا على مصر وكذلك توأطئها الواضح من خلال مشاركتها في المؤامرة ضد سورية. وكان يمكن للعراق قبل السويس أن تواصل دورها كقوة عظمى في العالم العربي حتى وإن اشتدت المنافسة بينه وبين مصر والسعودية على ذلك، إلا أنه بعد حرب السويس لم يعد ثمة أمل يرجي من قبول العرب لاحتلال العراق هذه المكانة، وهذا بدوره أوهن من قوة حكومة نوري السعيد الداخلية التي أصابها الخور . فكما أن النظام الجديد في مصر أحرز مكاسباً داخلية من الشرعية العربية الشاملة التي نالها في حرب السويس كذلك خسر النظام القديم في العراق داخلياً من طعن الدول العربية فيه بعد السويس.

كان أثر أزمة السويس في الأردن ولبنان عظيماً وإن لم يكن أثراً حاسماً كما كان الأمر في سوريا والعراق . فكلا البلدين كانا يعانيان شقاً سياسياً عميقاً في أواسط الخمسينيات وكانت شرائح كبيرة من شعبيهما (وربما الأغلبية في الحالتين) مائزلة مترددة في منح حكومتهما الشرعية اللازمة بل في منح الشرعية لوجود لبنان والأردن أصلاً كدولتين، وقد زاد تأثير أزمة السويس من حدة الضغوط التي يواجهها البلدان .

كان الأردن يروح تحت وطأة توتر سياسي حاد على الصعيدين الداخلي والخارجي بعد إدخاله لأغلبية جديدة من الفلسطينيين المتعلمين ذوي الاتجاهات السياسية عقب ضم الأردن للضفة الغربية عام ١٩٥٠ (وهو ضم لم تعترف به أية دولة عربية) . وكان هؤلاء الفلسطينيون بمشاعرهم القومية المرهفة وعدائهم للهاشمية وللصهيونية يبحثون عن صيغة تساعد في استعادة وطنهم السليب فانجذب معظمهم لمصر ولعبد الناصر كما انجذب إليهما

العديد من الأردنيين . وكان ذلك واضحاً جداً بعد جلاء البريطانيين عن قناة السويس عام ١٩٥٤ الذي جاءت بعده قيادة مصرية أكثر نشاطاً في العالم العربي قائمة على سياسة عدم الانحياز وعلى القومية العربية . كان المثال الذي ضربه المصريون مثلاً له نفوذ عظيم حتى قبل أن تقع حرب السويس ، ففي أوج الأزمة ، في الواحد والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول وقبل أن يبدأ الغزو أعادت انتخابات عامة في الأردن برلماناً تسيطر عليه أغلبية قومية عربية سرعان ما تخضع عن حكومة موالية لمصر ومعادية للبريطانيين برئاسة ( سليمان النابلسي ) .

وعلى الرغم من أن الملك تغلب في النهاية على هذا التيار الشعبي فأبقى الحكومة البرلمانية وأعاد - خلال فترة من الأحكام العرفية دامت حتى عام ١٩٦٣ - بسط سيطرة حكمه الشخصي من خلال خدم للعرش تم انتقاؤهم بعناية شديدة ، فإن الصراع الإنجليزي - المصري على السويس وما نتج عنه من غزو ثلاثي ، كان له أثره على الأردن . إذ أسهم الصراع والحرب الناجمة في خلق مناخ إقليمي مؤاتٍ لحكومة النابلسي لاستيلائها على السلطة وإنهاء الاتفاقية الإنكليزية الأردنية وتصفية القواعد البريطانية . كما ساعدا في إبعاد حسين عن حاملي عائلته العريق ، أي بريطانيا العظمى ودفعها أخيراً إلى حمى وصي جديد هو الولايات المتحدة التي بدأت في عام ١٩٥٨ تتقدم بإعلانات مائلة لانتزاع مستمرة حتى اليوم . أما بالنسبة لسكان البلد - الفلسطينيون والعديد من العرب - فقد كان الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع العربي من القدس المحتلة يشكل تهديفاً مباشراً للقومية التي طالما ركزت على الهوية العربية . فتمثل هذا التيار في التعبير عن نفسه رغم قمع الحكومة في أحداث ١٩٦٧ التي شهدت

كما نجحت السياسة الإسرائيلية في خلق صدى إيجابي في لبنان خاصة بين صفوف اليسار الشيوعي والأرثوذكس الذين ثاروا على هيمنة الموارنة على النظام اللبناني وعارضوا توجه حكومة الرئيس شمعون الموالي للعرب كما لم يقبلوا تماماً بفكرة انفصال لبنان انفصلاً كاملاً عن الأرض العربية المجاورة له . وزاد تلاعب شمعون الفاضل بنتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٧ (التي مولتها الاستخبارات الأميركية حسب رواية الشخص الذي سلم بعض النقود شخصياً للرئيس اللبناني) <sup>(١١)</sup> من تأجيج مشاعر الاستياء . ونجحت عن الاستقطاب الذي وصلت إليه الأمور في لبنان حرب أهلية في صيف عام ١٩٥٨ وهو صراع يبدو وادعاً هادئاً إذا ما قورن بالهول الذي شهدته البلد منذ عام ١٩٧٥ .

تجسد التيار الناصري في لبنان، الذي اشتدت عزيمته بعد السويس، في عدد من الأشكال، كان أحد هذه الأشكال سياسة التقيد الصارم للرئيس شهاب الذي خلف شمعون بـ سياسة خارجية متحالفة تحالفاً وثيقاً مع سياسة مصر الخارجية. وبهذا تمكن لبنان الذي نأى بنفسه عن غضبة القوة المسيطرة في العالم العربي من إنقاذ نفسه من الوقوع في الأزمات والشدائد التي حلت بدول المنطقة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إلى أن فرضت قضية فلسطين نفسها بالقوة بعد حرب ١٩٦٧. وكانت الصيغة الأخرى التي اتخذها تأثير مصر وزعيمها في لبنان بعد انتصار السويس التكاثر السريع للمنظمات الناصرية في الأحياء الشعبية في مدن الساحل. وما تزال بقايا بعض هذه المنظمات موجودة حتى يومنا هذا مثل «المنظمة الناصرية الشعبية» في صيدا و«الاتحاد العربي الاشتراكي» (الذين اتحدا عام ١٩٨٧).

وكانت الناصرية في المناخ السياسي العلماني في لبنان، وإلى حد أقل في العراق وسوريا في أواخر الخمسينيات، تمثل فيما تمثله معقلاً عقائدياً وتنظيماً للمجموعة المدنية. ولم تحظ الناصرية بالحماس نفسه من قبل فئات أخرى في البلدان الثلاثة<sup>(١٢)</sup>. وعلى الرغم من أن الناصرية كانت أساساً تعبيراً عن عاطفة وحدوية عربية، كانت أيضاً في السياق اللبناني والعراقي والسوري تعبيراً دينياً (ربما فاق تعبير الوحدة العربية). وليس لنا أن نبالغ في تأكيد أهمية هذا العامل إذ أن الجوانب العقائدية للناصرية سواء أكانت المعادة للإمبريالية أو سياسة عدم الانحياز أو النضال من أجل العدالة الاجتماعية، كانت تؤثر على معظم قطاعات هذه المجتمعات؛ وهذا صحيح تماماً منذ أن أكدت أزمة السويس مكانة القومية العربية كأداة أساسية للتعبير عن رغبة العرب الذي طال انتظار تحقيقها في إيجاد هوية قومية ومحو آخر أثر للمهيمنة الأجنبية. وبدأ أن الجهود الغربية المبذولة لمحاربة النفوذ المصري في أواسط الخمسينيات عن طريق تعبئة قوى محلية شتى قد حرضت على ظهور نزعة ناصرية متشددة في بعض البلدان.

كان لبنان الذي هو موطن (حزب الكتائب المسيحية) و(الحزب السوري القومي الاجتماعي) اللذين يدعمان الرئيس شمعون، وحيث تنتظم المعارضة إلى حد كبير (وإن لم يكن كلياً) على أسس طائفية هو أكثر الأمثلة تطرفاً في هذا المضمار. وكذلك فإن المعارضة في سوريا ضد القومية العربية وعبد الناصر من قبل حزب الشعب السوري كانت مثار شكوك كبيرة في أنه يُدار عملياً من قبل وكالة الاستخبارات الأميركية (السي. أي. إيه) كما أبقت اشتراك سياسي بارز من حلب (ميخائيل اليان) في مؤامرة انقلاب عام ١٩٥٦ المخاوف

السورية القديمة من استخدام القوى الغربية لقوى أقلية ضد الحركة القومية . ففي العراق بعد ثورة ١٩٥٨ كان ولاء الكثيرين للاستقلال العراقي الذي تم التعبير عنه عن طريق الحزب الشيوعي وغيره ، ودعم منافس عبد الناصر الزعيم العراقي عبد الكريم القاسم ، يوازي بالمقابل ولاء المدنيين للناصرية وهو تناقض انتهى نهاية دموية في الموصل عام ١٩٥٩ ولاحقاً أيضاً .

وهنا يمكننا أن نذكر بصورة عابرة أن المكانة التي منحها العالم العربي لمصر بعد حرب السويس أدت إلى أن يكون التفسير المصري لمفهوم القومية العربية من الآن فصاعداً هو السائد — عملياً تفسير عبد الناصر ودائرة الحاشية المحيطة به — بدلاً من الآراء الأخرى التي ظهرت في البلدان العربية في المشرق والتي كانت المهة الأصلية للقومية العربية . لذلك عندما اتحدت سوريا ومصر عام ١٩٥٨ تم ذلك الاتحاد وتنظم تبعاً لأفضليات مصر ومفهومها حول الوحدة العربية وليس تبعاً لآراء وأفضليات حزب البعث السوري . لذلك وجدت مصر نفسها في الطليعة — وهي التي جاءت متأخرة إلى مسيرة العروبة — بدلاً من سورية التي طالما فخرت بأنها « قلب العروبة النابض » لما يربو على النصف قرن . كانت النتيجة عملياً أن العروبة كانت تتطلب شكلاً أكثر نشاطاً وذرائعة مما يحتمل أي تشكيل مشابه آخر الاستمرار في أن يكون بطلها الأول . وربما ستروى يوماً قصة دور القومية العربية في مساعي مصر لتقديم خدماتها الدبلوماسية والإعلامية والاستخباراتية في العالم العربي بعد أزمة السويس .

إن صعود نجم مصر في العالم العربي كان غالباً أمراً محتوماً حتى قبل حرب السويس ، وربما كان ذلك هو السبب الوحيد فعلاً في عزم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر ، إلا أن حرب السويس وضعت حداً نهائياً لتلك المحاولات العدوانية وأعطت زخماً قوياً لنفوذ مصر في السياسات الداخلية ليس للدول العربية التي تحدت عنها باختصار وحسب بل للدول عربية أخرى مثل الجزائر وليبيا واليمن الشمالي والجنوبي والمملكة العربية السعودية والدول الأخرى في شبه الجزيرة العربية<sup>(١٣)</sup> .

كما كان لمصر تأثير على القيادة الفلسطينية داخل الأردن وخارجه وقد لعبت الأحداث التي جرت قبل السويس وبعدها دوراً رئيسياً في إنعاش الحركة الوطنية الفلسطينية التي شلت حركتها بعد هزيمة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ وما نجم عنها من طرد ونزوح حوالي ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني من منازلهم . وفي حين كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ضعيفة نسبياً قبل عام

١٩٤٨ ومنقسمة على نفسها وتفتقر إلى التنظيم، كانت تعبر بإخلاص عن رغبة الشعب العربي العارمة في نيل استقلال بلدهم، وتحرره من سيطرة أي نظام عربي عليه. عاودت هذه النزعات الظهور حين بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تنبثق من جديد في الخمسينيات بالتدرج وبشكل سري — نتيجة زخم حرب السويس إلى حد بعيد — وقدمت العديد من العناصر المهمة كاستمرار لفترة ما قبل عام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أن أزمة السويس وغيرها من الانتصارات التي حققها النظام المصري أقتعت العديد من الفلسطينيين بأن إنقاذهم سيكون في تحالفهم مع قوة جديدة لها وزنها من قوى القومية العربية سواء أكانت القوة الناصرية أو قوة حزب البعث، بقي كثيرون آخرون خاصة ممن لهم تجربة في قطاع غزة أو داخل مصر نفسها يحملون قناعة مختلفة تماماً. فهم يعتقدون أن الدروس التي أسفرت عنها حرب السويس وما تلقنوه من سنوات عديدة من تجربتهم مع النظام الجديد في مصر قبل حرب السويس هي دروس فيها تكافؤ أكبر. فمعظم الفلسطينيين — في قطاع غزة ومصر كانوا ينظرون إلى ما يجري نظرة مختلفة جداً عن نظرة الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا الذين يميلون إلى اعتبار مصر حليفاً بعيداً وطيب السرية يعادي إسرائيلي ومعارضهم المحليين وكل من يقمعهم ويستبد بهم<sup>(١٤)</sup>. فقد كان الفلسطينيون في قطاع غزة ومصر على اطلاع وثيق ومعرفة بحقيقة أن التزام مصر بالقضية الفلسطينية هو بالضرورة التزام خاضع تماماً لما تمليه مصالح الدولة. وقد تلقن العديد منهم هذه الدروس الصعبة داخل سجون مصرية، إذ أنهم أرسلوا إليها لأنهم قاموا بهجمات على إسرائيل تتعارض مع رغبة النظام الجديد في تحاشي وقوع توتر بينه وبين جارته الإسرائيلية القوية. وقد أطلق سراح بعض الوطنيين الفلسطينيين من السجن في الفترة التي سبقت حرب السويس وذلك كي يقوموا بمثل هذه الهجمات عندما أصبحت تتناسب مع سياسة مصر في ذلك الوقت.

كان الدرس الذي تعلمته فئة من الرجال من هذه الخلفية ممن شكلوا سرّاً نواة فتح في أواسط الخمسينيات هو أن على الفلسطينيين أن يجدوا لأنفسهم مكانة مستقلة عن النظام العربية وحتى عن نظام عبد الناصر الذي كانوا يخشونه ويحترمونه ويحاملونه في بعض الأحيان، ويقول صلاح خلف (أبو إياد) أحد مؤسسي فتح، عن هذه الفترة: (كنا نؤمن بأن الفلسطينيين يمكنهم الاعتماد على أنفسهم)<sup>(١٥)</sup>. وأصبح هذا التيار الذي تقوده فتح هو التيار المسيطر على الحركة الوطنية الفلسطينية التي بعثت من جديد، وأصبح قادتها هم أبرز

قادة فتح منذ أن استولت الزمر الوطنية الفلسطينية المستقلة على هذه المنظمة في عام ١٩٦٨.

أما التيار الرئيسي الآخر في الحركة الوطنية الفلسطينية الذي قاده الحركة القومية العربية وتأسس في أوائل الخمسينيات من قبل فلسطينيين من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت مثل الدكتور (جورج حبش) والدكتور (وديع حداد)، فسرعان ما أصبح تابعاً للسياسة المصرية الخارجية. وحاولت فتح منذ البداية، خلافاً لما فعلته الحركة القومية العربية، إبقاء نفسها خارج دائرة سيطرة مصر ثم قامت في النهاية بعقد صلات مع نظام البعث الجديد في سوريا ومع الثورة الجزائرية لتحتمي بهما من جذب مصر القوي. ومن الدلائل الهامة في مسيرة السياسة الفلسطينية هو أن فتح بموقفها المحاذر من مصر، الذي جاء نتيجة أحداث سبقت حرب السويس وتلتها، وإصرارها على (استقلالية القرار الفلسطيني)<sup>(١١)</sup> سيطرت على القيادة الفلسطينية على مدى ثلاثة عقود تلت حرب السويس.

## الصراع العربي - الإسرائيلي

مهما بلغت أهمية التغيرات التي جرت في علاقات العالم العربي مع القوى العظمى بعد أزمة السويس وفي سياسته الداخلية فإن أشد آثار هذه الأزمة وأطولها أمداً هو أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي. إن الهجوم الإسرائيلي على مصر إذا ما نظرنا إليه ضمن سياق الأحداث السابقة التي جرت بين هذين البلدين، مثل قضية بيت غالم وقضية لافون عام ١٩٥٤، وهجوم إسرائيل على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥ وغارة (خان يونس) في أغسطس/آب ١٩٥٥، قد غير ذلك الصراع تغييراً جذرياً. إذ تحول ذلك الصراع بعد السويس من نزاع يتعلق بمسألة ملكية فلسطين، وإن ظلت لتلك المسألة مضامين هامة تتعلق بتوازن القوى في المنطقة، إلى صراع بين الدول على السيادة في المنطقة، وبمعنى هذا الصراع بقضايا ثنائية الجانب لم تكن غالباً تتعلق بفلسطين بل تتعلق بإسرائيل وبعدها من البلدان العربية أهمها مصر.

كان احتمال حدوث مثل هذا التطور وارداً دائماً، بل وكان احتمالاً ضمنيّاً منذ بداية مشاركة الدول العربية في مسألة فلسطين في نهاية الثلاثينيات. ولكن الأمر تطلب غزو إسرائيل في عام ١٩٥٦ لسيناء - والذي اعتبر تنويحاً لحظي معين اتبعته سياسة بن غوريون وأتباعه منذ عام ١٩٥٤ (وقد قدم آفي شاليم تحليلاً ممتازاً لتلك النقطة في مقال هام)<sup>(١٢)</sup>

ليصبح حقيقة واقعة. نجحت إسرائيل في أزمة السويس بشكل ما — على الأقل لعدد من السنوات — في دفع الصراع إلى أراضي جاراتها مرغمة إياها على خوض القتال ضمن الشروط التي تملئها إسرائيل ومبعدة الجوهر الفلسطيني للنزاع عن دائرة الضوء، ومجبرة الدول العربية على التزام الجانب الدفاعي. ويمثل هذا بشكل ما استمرارية للمرحلة الأخيرة من الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ عندما انتصرت القوات الإسرائيلية على جميع الجبهات وغزت الأراضي المصرية. إلا أن السويس دفعت بإسرائيل قدماً إلى الأمام ووطدت بقوة هذه الإنجازات.

يمكن القول هنا — نتيجة عوامل أعقبت أزمة السويس — بأن حرب ١٩٤٧ — ١٩٤٩ هي آخر حرب اشتعلت لتسوية نزاع ملكية فلسطين حتى عام ١٩٨٢ عندما غزت إسرائيل لبنان، فالقتال الذي وقع منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ سار على النهج الذي وضعته حرب السويس وذلك في أنه كان يتعلق بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية ومسألة السيادة الإقليمية ومصالح القوى العظمى أكثر بكثير مما كان يتعلق بمصالح الفلسطينيين أو مصر وطنهم. وقد يعن بعضهم في الجدل بأن اهتمام النظم العربية بالقضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٩ عكس إلى حد كبير التعاطف الحقيقي الذي أبداه الرأي العام العربي حيال الفلسطينيين، ثم بدأ يشح ويتحول إلى زخرفة بلاغية لمواقف هذه النظم السياسية الحقيقية حيال إسرائيل (مع وجود بعض الاستثناءات مثل نظام البعث الجديد السوري ١٩٦٦ — ١٩٧٠ أو السنوات الأولى من الاستقلال الجزائري)<sup>(١٨)</sup>. من هذا المنظور نجد أن حرب السويس قد سارعت في تصعيد نزعة موجودة أصلاً. وحتى لو لم نذهب بعيداً كما فعلنا في جدلنا السابق يبدو واضحاً أن حرب السويس وما تمثله من نزعة عدوانية في سياسة إسرائيل حيال الدول العربية والتي حمل رايتها بن غوريون وأنصاره قد حولت محور الصراع الفلسطيني إلى نزاع عربي — إسرائيلي. كما أنها حرمت النظم العربية من الخلود إلى وهم أنها تستطيع تجاهل إسرائيل.

أما فيما يتعلق بمصر على وجه الخصوص فقد أكملت حرب السويس تحولاً رئيسياً في المواقف بدأ منذ ستين لا أكثر. واقتضى ذلك إعادة توجه النظام الجديد المصري بعيداً عن مركز اهتمامه الابتدائي بالشؤون الداخلية وبقضية القواعد البريطانية على أرض مصر، ونحو مجموعة أوسع من الاهتمامات، وقد يصح القول أن هذا التحول بدأ عندما أدرك قادة مصر أن مشاكل القواعد البريطانية والعلاقات مع بريطانيا متصلة بالصراع مع بريطانيا وزبائنها على السيادة الإقليمية — وهو صراع اندلع في سوريا والأردن ولبنان وفي مناطق أبعد من ذلك.

ولكن أبعد نتائج هذا الصراع أثراً جاءت عندما أضافت إسرائيل مكوناتها الخاصة إلى هذا المزيج المتفجر .

ثار الكثير من الجدل حول القشة التي قصمت ظهر البعير في المزيج المصري - الإسرائيلي وأدت إلى اندلاع الحرب في عام ١٩٥٦ . ويذهب اتجاه في الآراء إلى أن مصر في الحقيقة استغرت إسرائيل على مدى سنوات (١٩) .

من الصعب إثبات هذا الرأي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما قام به (شاليم) وما كشفت عنه مذكرات (موشي شاريت) (٢٠) التي لم تقتصر على تأكيد أن بن غوريون وأتباعه في المؤسسة الإسرائيلية كانوا مسؤولين إلى حد كبير عن قيام الحرب (على الأقل الجانب الإسرائيلي فيها) بل أكدت ما كانت تقوله مصر منذ زمن طويل عن أنها كانت تفضل حتى عام ١٩٥٥ أن تتجنب الدخول في أي صراع مع إسرائيل وما يتطلبه ذلك من زيادة في التسلح . ويقول شاليم « لم تكن حرب ١٩٥٦ نتاج استراتيجية عربية بل نتاج استراتيجية إسرائيلية لم يكن تنفيذها ممكناً إلا بعد انتصار عصبة بن غوريون في الصراع الداخلي على السلطة » (٢١) .

يمكن القول بأن الاختبار الحَكَم لنوايا مصر حيال إسرائيل هو في موقفها إزاء الفلسطينيين خلال تلك الفترة . إذ قيل قيام التحذيرات الإسرائيلية في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥ (قضية بات - غاليم) والعمليات التخريبية الإسرائيلية التي استهدفت المؤسسات الأمريكية والبريطانية في مصر والتي كشفت عنها التحقيقات خلال قضية لافون وكذلك الهجوم على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥) ، تجمع المصادر الأساسية الأصلية الفلسطينية منها والإسرائيلية على أن مصر كانت تعارض معارضة مطلقة أي هجمات فلسطينية على إسرائيل في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات سرية بين عبد الناصر و (شاريت) . ويذكر (شاليم) أن دراسة أجزائها المستعرب الإسرائيلي (يهود يعاري) تستند إلى :

« سجلات المخابرات المصرية العسكرية التي استولت عليها إسرائيل خلال حرب سيناء تؤكد أن السلطات المصرية كانت حتى الغارة على غزة تتبع سياسة ثابتة في إيقاف أي تسلل فلسطيني من قطاع غزة إلى إسرائيل ، وأن السياسة الجديدة لتنظيم الفدائيين وتحويلهم إلى أداة رسمية في الحرب ضد إسرائيل لم تبدأ إلا في أعقاب الغارة على غزة » (٢٢)

وهكذا فإن الغارات التي شنها في غزة أحد رفاق (صلاح خلف) وهو خليل الوزير



(أبو جهاد) في عام ١٩٥٤ أدت إلى (اعتقاله الفوري من قبل رجال الأمن المصري) (٢٣) ولم تغير مصر سياستها وتبدأ بالإشراف على هجمات الفدائيين إلا بعد مرور فترة لا بأس بها على قيام الدنيا وقعودها نتيجة انتصار خط بن غوريون العدواني في مجلس الوزراء الإسرائيلي والذي سرعان ما أدى إلى الهجوم الدموي على غزة في عام ١٩٥٥ «انتقاماً» من هجمات الفلسطينيين التي سعت السلطات المصرية جاهدة لمنعها .

وماتلا ذلك من أحداث أصبح معروفاً: هجمات الفلسطينيين في عام ١٩٥٥ — التي تمت برضى المخابرات المصرية أو بتحريض منها — أدت إلى شن غارات انتقامية إسرائيلية أشد عنفاً ودموية من قبل وذلك في أغسطس/آب ١٩٥٥ على (خان يونس) وعلى (العوجة) في نوفمبر/تشرين الثاني في الوقت الذي تعاضمت فيه قوة خط بن غوريون . وأعلن عن صفقة الأسلحة السوفياتية خلال الفترة الفاصلة ، وسرعان ما أصبح وقوع الحرب أمراً لا بد منه . لم تكن الحرب أمراً لا مفر منه في عام ١٩٥٤ كما لم يكن انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية أمراً محتوماً بل تسبب في وقوعهما مجموع أحداث ١٩٥٤ — ١٩٥٦ والاحتلال الإسرائيلي للشرس لقطاع غزة الذي تلا ذلك . وعلى الرغم من أن آثار هذا الانبعاث لم تبد واضحة على الفور (أسست فتح عام ١٩٥٩ ولم تكشف عن نفسها إلا عام ١٩٦٥) لم يكن من قبيل المصادفة أن معظم الرجال دون استثناء ممن استلموا أدواراً قيادية هامة في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ذلك الحين — مثل عرفات ، خلف ، الوزير ، وغيرهم — كانوا جميعاً في مصر وفي قطاع غزة في ذلك الوقت وكانوا مشاركين مشاركة فعالة في تلك الأحداث ، وهم يتذكرون تلك الأحداث وأنها ساهمت في تكوينهم (٢٤) .

وهكذا فإن حرب السويس وكل ما سبقها وما نتج عنها من أحداث أسهمت في تحويل محاور الصراع بين إسرائيل والعرب وفي فتح المجال أمام قوى محركة هامة بين الدول وتعزيزها (رغم أن هذه القوى لا تمت بصلة إلى مسألة فلسطين نفسها) والأهم من ذلك أنها أسهمت في ترك آثار طويلة الأمد ولعبت أيضاً دوراً في إشعال فتيل البقطة العصرية للشخصية الفلسطينية وبهذا أعادت الحياة إلى جانب قديم من النزاع كان العديد من القادة الإسرائيليين يأملون أنه قد اندثر وانتهى إلى الأبد : وهو الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي . واليوم تمت تسوية النزاع بين إسرائيل ومصر ، والنزاع بين إسرائيل والأردن يمر بخالة سيات حقيقية كما لم يقع أي صراع بين إسرائيل وسوريا منذ عام ١٩٧٤ باستثناء الحروب التي تخوضها سوريا في لبنان نيابة عن اللبنانيين والتي يمكن أن تتحول إلى مزيج متفجر . لذلك قد يكون أحد الآثار التي خلفتها السويس وأطولها أمداً هو مساهمتها في إعادة النشاط والحياة لجبهة الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي .

## ملاحظات

- ١ - من بين الدراسات الأصلية المحدودة المتوفرة حول تأثير السويس في العالم العربي كتاب الملك حسين «Uneasy Lies The Head» (لندن ١٩٦٢)  
 وأيضاً خالد العظم «مذكرات خالد العظم» (بيروت ١٩٧٢)  
 وأيضاً كميل شمعون (Crise au Moyen-Orient Paris, 1963)  
 وأيضاً أبو إيباد بالاشتراك مع Eric Rouleau
- ٢ «My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle» (New York, 1981)  
 وأعمال محمد حسنين هيكل وخاصة «قطع ذيل الأسد: السويس في نظر المصريين (نيويورك ١٩٨٧)»  
 ترجمة ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة ١٩٨٦) من دون الملاحق الوثائقية الأخيرة القيمة التي تشتمل أولاً على مواد تلقي كثيراً من الضوء على الجوانب العربية من الأزمة.
- ٣ - ألفين روبشتاين «نجمة حمراء على الليل» (برنستون، ١٩٧٧) وجورج لنشوفسكي «Soviet Advances in the Middle East» (واشنطن العاصمة ١٩٧١).
- ٤ - ذلك أن هذا الانطباع لم يكن غير دقيق إجمالاً وأمكن رؤية من تقارير اثنين من أولئك المكلفين بتنفيذ سياسات جون فوستر وآلن دالس خلال هذه المرحلة:  
 Wilber Crane Eveland, Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East (New York, 1980)  
 ومايلز كوبلاند، «لعبة الأمم» The Game of Nations (New York 1970). ذلك أن انطباعاً كهذا يبدو واضحاً أن القادة المصريين أخذوه مأخذ الجد، كما يتضح من وثائق ملفات هيكل، وغيرها.
- ٥ - خصوصاً في كتاب هيكل The Sphinx and the Commissar (نيويورك ١٩٧٨) وملفاته، وكذلك أمين هويدي «حروب عبد الناصر» (بيروت ١٩٧٧) ويمكن العثور على مزيد من التفاصيل في تقارير صانعي السياسة المصرية التي جمعها محمد عودة «في قصة السوفييت ومصر» (بيروت ١٩٧٥).
- ٦ - انظر مثلاً المؤرخ القومي العربي أمين سعيد «العدوان ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ و أول نوفمبر ١٩٥٨» (القاهرة ١٩٥٩) وهو يؤكد هذه النظرة بقوة.
- ٧ - هيكل «قطع ذيل الأسد» ص ٤٧ - ٤٩. تورط سابق في مؤامرة دبرها عملاء اسرئيليون لزرع متفجرات في أهداف أمريكية وبريطانية بالقاهرة وقد اكتشفها جهاز الأمن المصري في الوقت الذي كانت اسرئيل تحاول فيه إرسال السفينة الاسرائيلية بات غاليم عبر قناة السويس.
- ٨ - أرخ باتريك سبل سلسلة الانقلابات السورية في كتابه الصراع على سوريا: دراسة حول السياسات العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨ (لندن ١٩٦٥) ص ٢٦٢ - ٢٨٢ وفي إيفيلاند. حبال من الرمل ص ١٨٠ - ٢٣٠. انظر أيضاً وثائق في «ملفات» هيكل.
- ٩ - مصدر سبق ذكره في الحاشية السابقة.

- ٩ — وصفت النتيجة المزلة تقريباً وصفاً جيداً في العملين المذكورين في الحاشية رقم ٧ وبوجه أخص في كتاب إيفيلاند الذي كان مساعداً في المؤامرة تبعاً لتقريره الخاص .
- ١٠ — باتريك سيل « الصراع على سوريا » ص ٢٨٢ ، هيكل « ملفات » وتتضمن عدداً من الوثائق الممتازة حول هذا الموضوع .
- ١١ — إن إيفيلاند هو الذي يقص علينا هذه القصة في الصفحات ٢٤٨ — ٢٥٣ من كتابه .
- ٢٢ — من أجل هذه الدوافع الطائفية انظر إيفيلاند ، وحول العراق انظر حنا بطاطور :  
The old social classes and the revolutionary movements of Iraq (Princeton 1978)  
وحول سوريا ، انظر سيل ونيقولاوس فان دام :  
The struggle for power in Syria: Sectarianism, Religion and Tribalism in Politics, 1961-1980 (2nd ed. London 1981)  
وعن لبنان ميخائيل هودسون . The Precarious Republic New York 1968.
- ١٣ — حول الأثر الكبير لمصر وللناصرية على شبه الجزيرة العربية انظر فريد هاليداي :  
Arabia Without Sultans (London 1974)
- ١٤ — يظهر هذا واضحاً في كتاب لوري براند :  
Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for a State (New York, 1988)
- ١٥ — أبو إياد وطني وأرضي . ص ٢٠ .
- ١٦ — كان هذا شعاراً مفضلاً لدى قيادة فتح لعقود عدة ، وكان يعود إلى الظهور عادة في لحظات التوتر مع نظام عربي رئيسي . مثلاً خلال المصادمات مع سوريا في عام ١٩٧٦ ومرة ثانية في ١٩٨٣ — ٨٧ .  
انظر : قرارات الجلسات السابعة عشرة والثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ، من أجل ظهور استخدام هذا التعبير : جريدة الدراسات الفلسطينية ١٤ / ٢ ( شتاء ١٩٨٥ ) ٢٥٧ و ١٦ / ٤ ( صيف ١٩٨٧ ) ، ١٩٦ حيث جاء التعبير « التعلق باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ورفض التدخل في شؤونها الداخلية » .
- ١٧ — آي شاليم Ben Gourion and Shareti  
Conflicting Approaches to Israel's Relations with the Arabs: 1953-1956 «The Middle East Journal», 37, 2 (Spring 1983), 180-201.  
وقد نوقش بعض هذه الموضوعات في :  
S. Shamir's and M. Bar-On's chapters in Roger Louis and Roger Owen (Eds) Suez 1956: The Crisis and its Consequences (Oxford 1989)  
وكذلك في أعمال مؤلفين مصريين واسرائيليين ذكرهم شامير .
- ١٨ — هذا الدليل الذي كان له تأثير في العالم العربي لأكثر من عقد وقد ظهر في كتابات ناجي جلوش وصادق جلال العظم وآخرين يتضح أكثر عند ابراهيم برهوم في :  
Arab States «Acceptance of Israel, 1949-1979» MA thesis (Political Studies and Public Administration Department, American University of Beirut, 1981).
- ١٩ — هذه مثلاً هي أطروحات أوروي رعان الذي يمضي إلى أبعد من هذا في  
The USSR Arms The third world (Cambridge Mass. 1969).

لكي تظهر اتفاقية الأملحة المصرية — السوفياتية وأنها نوّشت قبل هجوم إسرائيل على غزة في شباط ١٩٥٥ وأن ذلك كان يعني استباقاً للنية العدوانية المصرية .

٢٠ — يوميات شاريت، نشرت بالعبرية في تل أبيب في ثمانية أجزاء منذ ١٩٧٨ حتى ١٩٨٠ تحت عنوان «يومان إيشي» يوميات شخصية وهي تقدم مصدراً خصباً للباحثين وتشتمل على كثير من الموضوعات التي تتعارض مع الصورة السائدة للسنوات الأولى من حياة إسرائيل . ودراسة ليفيا روكاح التي تحمل عنوان *Israel's Sacred Terrorism* (Belmont, Mass. 1980)

تشتمل على ترجمات من اليوميات المتعلقة بالسويس وبمسألة لافون وموضوعات أخرى .

٢١ — شليم *Conflicting Approaches's P201* كذلك تبدو النتائج التعديلية المتطرفة عند شليم فيما يتعلق بمجائب أخرى من الصراع يمكن أن نجهلها في :

*Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (New York, 1988)

٢٢ — انظر شليم *Conflicting Approaches P 188* وكذلك أبو إياد وطني وأرضي ص ٢٢ وكذلك آلان هارت : *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London 1984) والذي بني على أساس مقابلات مع خليل الوزير وعرفات ص ٩٨ — ١١٠ وكلا الكتّابين وكذلك تقارير فلسطينية أثناء المرحلة تؤكد مزاعم شليم وبعاري .

٢٣ — أبو إياد وطني وأرضي ص ٢٤ وقد وصفت الأحداث ذاتها في كتاب هارت :

*Arafat: PP 100-103*

٢٤ — انظر الأعمال التي ذكرناها في الملاحظة السابقة من أجل شهادة كل من الثلاثة .



## السلطة السياسية والدولة السعودية<sup>(١)</sup>

غسان سلامة

كان عدم وجود سلطة سياسية مركزية أحد المعالم الرئيسية التي ميزت تاريخ شبه الجزيرة العربية . فقد انتقل مركز الأحداث بسرعة خلال القسم الأعظم من أوائل المجتمع الإسلامي من مكة والمدينة في الجزء الغربي من شبه الجزيرة إلى دمشق ثم بغداد ثم أعقب ذلك شبكة السلطة القبلية التي أرست قواعدها من جديد . وكانت السلطة تُمارس أساساً من الخارج أو عن طريق قوى محلية تدعمها جهات خارجية . إلا أن السلطة كانت في أغلب الأحيان محصورة ضمن القبيلة . وكانت القوى الأجنبية تتفادى ممارسة تحكمها بهذه الرقعة الجرداء الشاسعة في قلب شبه الجزيرة عن طريق تواجد مادي مباشر . وقد اكتفى العثمانيون (والقوى الأوروبية أيضاً) بالتخوم والمناطق المحيطة بها .

ومن المعروف عن النظام السعودي — ضمن هذه الخلفية — سمته النجدية المحلية . وبعد أن أخضع محمد علي حاكم مصر السلطة السعودية عام ١٨١٨ ، ثم قمعها التحالف الذي قام بين العثمانيين وعدة قبائل شرقية في أواخر القرن التاسع عشر نهضت السلطة السعودية على أقدامها من جديد حين وقعت الرياض بيد عبد العزيز بن سعود في بداية القرن العشرين . ونجح ابن سعود بعد بضع سنوات في إحراز نصر ضد قبائل « شمر » في الشمال معزراً بذلك أركان سلطته في وسط شبه الجزيرة العربية . ثم تعاون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مع البريطانيين ، ومنح بعد انتهاء الحرب حقوق امتيازات النفط إلى القادمين الجدد الذين وفدوا على شبه الجزيرة وهم الأميريون ، وقد أعطت الأصول المحلية « العربية الموثوقة » التي ينتسب

إليها النظام السعودي، هذا النظام شيئاً من الاستقلالية عن البريطانيين والأميركيين، وكذلك أعطته الكثير من «الشرعية» إذا ما قورن بالحكام العرب الآخرين (مثل ملك العراق وملك الأردن) الذين وضعهم البريطانيون على العرش الذي يجلسون عليه بتدخل مباشر منهم.

ومما يلفت النظر فعلاً في مجتمع قبلي أن تتمكن قبيلة ما من إحراز السلطة التي يتمتع بها السعوديون. ويمكن أن نعزو ذلك إلى حد كبير إلى الصلة الوهاية الهامة التي أعطت للسعوديين عقيدة تتجاوز حدود القبيلة الواحدة كي يستغلوها في سعيهم لتثبيت حكم دائم بدلاً من التحالفات القبلية العديدة المتقلبة السريعة الزوال. وقد مكنت سيطرة آل سعود على عائدات الحج إلى مكة بعد عام ١٩٢٦ وعلى عائدات صادرات النفط بعد الحرب العالمية الثانية، هذه العائلة من أن تضيف الأموال إلى وسائلها الدينية والعسكرية وغيرها من الوسائل التي تستخدمها لإبقاء سيادتها.

وتشكل سيطرة آل سعود على المناطق المدنية مشكلة أشد تعقيداً بالنسبة لهم. فالاحتلال العسكري المباشر كان حلاً مناسباً بالنسبة للوحدات الصغيرة في الداخل أما في مدن الحجاز الساحلية فالأمر يتطلب طريقة أعقد وأكثر تطوراً. وقد سمح ابن سعود بعد تردد لم يدم طويلاً أن تحتفظ تلك المدن بدرجة معينة من الحكم الذاتي المحلي وبيع بعض قوانينها المحلية. إلا أن هذا الحكم الذاتي لم يلبث أن بدأ يضمحل بالتدرج، وفي عام ١٩٣٢ تغير اسم البلد من مملكة «نجد» و«الحجاز» و«عسير» و«الحسا» وتوابعها إلى «المملكة العربية السعودية». واستبدلت أسماء المناطق وحلت محلها مصطلحات جغرافية فعلاً أصبحت «الحسا» «المنطقة الشرقية» وأصبحت «الحجاز» «المنطقة الغربية»، وحينما برزت مخاطر تهديدات للسلطة السعودية كانت تنبثق ثكنات وقواعد عسكرية ضخمة كما هو الأمر في «الظهران» و«نَجْر» و«مخيس مُشَيِّط» في منطقة عسير.

وفي أواخر العشرينيات قام ابن سعود نفسه بحلّ «الإخوان» وهم رابطة دينية عسكرية من المحاربين البدو غالباً، ساعدت العائلة في الاستيلاء على أربعة أخماس الجزيرة العربية. وازداد اعتماد ابن سعود على التحالفات وعلى تواجد العائلة في أنحاء البلاد. إلا أن أحد العناصر التي أبقى عليها ابن سعود وواظب على ذلك بدأب كان الصلة الحميمة بين النظام وبين «العلماء» وهم الزعماء الدينيون الذين لهم سلطة تفسير الشريعة الإسلامية والذين مايزالون إلى اليوم موضع استشارة في العديد من القضايا العامة. وبقيت السلطة الدينية لأمد طويل متمركزة في عائلة الشيخ وهم من سلالة «محمد بن عبد الوهاب»، إلا أن هذه السلطة أصبحت موزعة توزيعاً أعم بين العلماء الذين هم في الأصل من النجديين.

## من السلطة السعودية إلى الدولة السعودية

إن الزمان الذي كان فيه ابن سعود يحكم مملكته بمساعدة بضعة كاتبين سوريين وبعض المستشارين من أهل القبائل هو زمان قد فات وانقضى . فالدولة السعودية تلك اليوم مجلساً من الوزراء وأقساماً وزارية وجيشاً وصحيفة رسمية — وكلها سمات تميز معظم الدول السياسية الحديثة .

كان ظهور جهاز الدولة السعودية استجابة لضغط خارجي منهج أكثر منه استجابة لتحويل السلطة القبلية تحولاً ناجماً عن تفاعلات داخلية وكان التحدي الأول الذي واجه النظام هو إلحاق منطقة الحجاز بالمملكة بعد هزيمة الهاشميين في عام ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، إذ أن ضم هذه المنطقة طرح مجموعتين من المشاكل . الأولى هي أنه كان على الحكومة أن تتجنب استفزاز أهل الحجاز وهم في معظمهم أناس مدينيون تجار ومتعلمون لن يتورعوا عن التباهي بتفوقهم على البدو المحاريين المتعصبين أو على النجديين الذين هزمهم . وكان لدى أهل الحجاز دستور ومجالس بلديات وجيش نظامي — وجميعها أمور لا يفقه السعوديون المنتصرون عنها شيئاً . وعلاوة على ذلك كله كان لهذه المنطقة صلات عريقة مع بلدان أخرى وخاصة مصر ، نتيجة للتجارة الخارجية ولنشاطات الحج .

إن مهاجمة البنى الإدارية العريقة في الحجاز كانت تنطوي على مخاطرة استثارة تمرد هناك كما أن الإبقاء على هذه البنى متماسكة سيهدد بانفصال تدريجي للحجاز عن المدار السعودي . وهكذا فإن الاختيار بين هذين البديلين كان أمراً عسيراً خاصة وأنه توافقت مع المحاولات اليائسة التي كان ابن سعود يبذلها لكبح جماح ( الإخوان ) الذين كانوا يريدون فرض رؤيتهم العامة البسيطة الجلفة المتعصبة على أهل الحجاز الأكثر مدنية . واستقر رأي ابن سعود على حل وسط : السماح للحجاز بالحفاظ على بعض قوانينه ومؤسساته الماضية مع تنصيب ابنه فيصل نائباً لحاكم المنطقة لضمان وجود السعودي على رأس البنى الحكومية التي خلفتها قرون من الحكم الهاشمي — العثماني . وبالتالي كانت إدارة الحجاز أشد تنظيماً من إدارة الحكومة المركزية .

وقد توحدت البلاد في ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٣٢ تحت اسم المملكة العربية السعودية . وقام ابن سعود بتعيين حكام على المناطق المختلفة اقتداءً بمثال الحجاز ، وأطلق يدهم في حكم تلك المناطق إلى حد لا بأس به نظراً لاتساع رقعة البلاد والافتقار إلى وجود وسائل اتصال حديثة وللشروط الخاصة بكل منطقة من تلك المناطق المختلفة . وفي الوقت الذي كان فيصل يدير شؤون الحجاز مستشيراً الوجهاء المحليين بانتظام ، حكمه عبد الله



ابن جلوي» الإحساء متبعاً طريقة ابن سعود الأبوية في الحكم ، فكان في ذلك شديد البطش والقسوة .

وقد أسهم نموذج نيابة الحكم الذي ابتدع من أجل الحجاز في تشكل فكرة تفويض السلطة . وبدأ هذا المفهوم تدريجياً يشمل قطاعات عديدة من النشاطات الحكومية . ومع أن هذه النشاطات كانت بدائية إبان حكم ابن سعود إلا أنه بدا واضحاً أن الملك غير قادر على أن يشرف بنفسه على كل تفصيل صغير من تفاصيل الإدارة . وطوّر الملك ممارسة تفويض ممثلين شخصيين في كل من الإدارة المركزية وفي حكومة المناطق .

وقد تم تعيين فيصل الذي كان في الحجاز مع جميع وسائل الاتصال الأجنبية تحت تصرفه ، مسؤولاً عن الشؤون الدبلوماسية . وأخذ فيصل يقوم بجميع ما يتصل بالأمور الدبلوماسية فهو في الوقت ذاته وزير الشؤون الخارجية وممثل لدى الأمم المتحدة وسفير جوال . واندمجت وزارة الخارجية التي كانت في جدة آنذاك مع أمانة السر الخاصة بفيصل نائب حاكم المنطقة . وكانت المملكة تستجيب ببطء شديد لمطالب البلدان الأخرى بافتتاح سفارات ، وافتتحت خمس إلى ست سفارات بدلاً من ثلاثين كما كان متوقعاً . ويمكن رد ذلك التردد إلى قلة السيولة المالية وإلى الكثير من المغالاة في الوطنية والافتقار إلى الاهتمام بالدبلوماسية وأعرافها الروتينية .

وأسست وزارة المالية أيضاً في عام ١٩٣٢ . وكانت المشاكل هنا أشد خطورة ؛ إذ لم تكن نفقات الملك الشخصية منفصلة عن ميزانية الدولة وبقي الأمر كذلك حتى نهاية الخمسينيات . كما كان من الضروري جداً المحافظة على قيمة محددة للعملة والحد الأدنى من مسك الدفاتر وأعمال المحاسبة . وتم تعيين (عبد الله السليمان) ، وهو أحد عملاء الملك القدامي ، المهمة توزيع أكياس الرز أو الطحين وبعد ذلك الدولارات ، على حلفاء وعملاء ابن سعود . واحتكر السليمان لقب الوزير لمدة طويلة من الزمن وقد كان بالفعل الوزير الوحيد في ذلك الحين .

إلا أن هذا التنظيم على تواضعه لم يستطع أن يتقدم خطوة أكثر إلى الأمام طالما أن ابن سعود ما يزال على قيد الحياة . فقد كان لشدة غيظه على امتيازاته الملكية لا يتردد في الزج بنفسه في مسائل تافهة لا شأن لها — كالتحكيم بين الأفراد أو القبائل ، أو كتابة مسودات الرسائل الدبلوماسية واستقبال الزوار شخصياً . ولم يكن الملك راضياً عن التنظيم الوزاري السائد في الحجاز . إلا أنه اضطر حين بدأت المبادلات مع البلدان الأخرى إلى تسمية وزير للشؤون الخارجية كما ألزمته العلاقات مع شركات النفط أن يقيم وزارة المالية .

وفي عام ١٩٤٤ قرر الأميركيون إنشاء قاعدة في الظهران فدفع هذا القرار الملك إلى تأسيس وزارة دفاع أيضاً، إلا أن هذه المناصب التي ظهرت نتيجة لصفوط خارجية ليس إلا، لم تنل من سلطته الشخصية أبداً إذ كان غالباً ما يتجاهلها كلية. وأخيراً وقبل بضعة أسابيع من وفاته عام ١٩٥٣، وافق ابن سعود على إنشاء مجلس وزراء كمي يأخذ بعض أبنائه ومستشاريه نصيبهم من سلطة خليفته سعود، ولأنه أخيراً اقتنع بأن ذلك شرط من متطلبات جميع الدول. والعامل الأساسي الذي كان دافعاً وراء هذه الخطوة هو أن ابن سعود لم يكن يريد أن ينقل إلى ابن واحد من أبنائه السبعة والثلاثين سلطة مطلقة كالسلطة التي كان هو نفسه يمارسها.

كان العامل الآخر الذي عجل ظهور جهاز دولة، بالإضافة إلى عامل موت ابن سعود، هو النفط. فالنفط الخام السعودي لم يكن ينتج بكميات ضخمة إلا بعد عام ١٩٤٥ إلا أنه تطور بعد ذلك بسرعة كبيرة. وكانت عائدات النفط تنفق بإسراف بمنتهى اللامبالاة على الرغم من القلق الذي كان ذلك يسببه بالنسبة لآرامكو التي سرعان ما أصبحت أشبه بدولة — ضمن — دولة وازدادت تبعية السلطة المالكة لها يوماً بعد يوم. ولم يكن لدى الحكومة ما تقدمه لآرامكو لقاء الامتيازات إلا توقيعها في ذيل العقد — فليس ثمة قوات مسلحة تدافع عن المنشآت ولا إدارة قادرة على الاضطلاع بالمفاوضات المعقدة ولا يد عاملة خبيرة ولا جهاز إداريين متعلمين ولا أبنية تحتية حقيقية من أي نوع، ناهيك عن هيئة حكومية قادرة على تنظيم وإدارة الشركات العملاقة في قلب المملكة.

ونتيجة لهذا قامت آرامكو بكل مراحل إنتاج النفط السعودي، ليس هذا وحسب بل قامت كذلك ببناء المساكن والمطارات والمشافي والمدارس وتعبيد الطرق وإنشاء مراكز تعليمية وحفر الآبار بحثاً عن المياه والشروع بأبحاث زراعية والأهم من ذلك أنها شجعت الحكومة الأميركية على إقامة قاعدة عسكرية قرب حقول النفط لحمايتها وحماية العاملين فيها. وقد كانت هذه النشاطات بمثابة تحدي مزدوج تواجهه الرياض، فقد حرضت من جهة الحكومة السعودية على تحسين موقفها التفاوضي ضد السلطة الأجنبية، وأيضاً في إعداد نفسها لخوض منافسة الأجنبي والحلول محله في مجال النفط وفي العديد من قطاعات الحياة المدنية التي امتدت إليها يد السيطرة الأجنبية. وفي عام ١٩٥٣ وبعد موت ابن سعود وجدت المملكة نفسها في موقف غريب لا تحسد عليه: فالنفط الذي هو موردها الأساسي تأم رصياً ولكن ليس ثمة جهاز دولة قادر على إدارته.

اجتمع مجلس الوزراء للمرة الأولى في ٧ آذار/مارس ١٩٥٤ في الرياض. وأضيفت

وزارات الداخلية والزراعة والصحة والصناعة والتجارة والإعلام إلى وزارات الدفاع والشؤون الخارجية والمالية . وقد تسبب التنافس بين الوزراء ، وقلة الخبرة في وقوع مشاكل عديدة . تم إنشاء وزارة الاقتصاد عام ١٩٥٣ إلا أنها ألغيت في العام التالي . وقد رفض حاكم منطقة الإحساء في الشرق رفضاً قاطعاً الإذعان لوزير الداخلية واستمر في تنظيم شرطة المنطقة بطريقته الخاصة . وكانت اللجان والمجالس العليا والمفوضيات الخاصة تظهر وتغيب بسرعة البرق وأحياناً تصبح وزارات ، ولكنها غالباً ما يغيبها النسيان .

واستمر الحال طويلاً على ما هو عليه إلى أن بدأ يظهر من بين ركام القوضى إطار تنظيمي بتأثير نفوذ فيصل بالدرجة الأولى . وظل مرسوم ملكي يوضح واجبات مجلس الوزراء صادر في ١٢ أيار/مايو ١٩٥٨ هو حجر الأساس في الحكومة . ويعتبر المجلس بناءً على هذه الوثيقة مسؤولاً عن الميزانية والشؤون الداخلية . ولكن الملك وحده هو الذي يشرع القوانين ويصدرها وكذلك الأمر بالنسبة للاتفاقيات والامتيازات . ويمكن للملك معارضة أي اقتراح يقدمه المجلس إلا أن عليه أن يبرر أسباب معارضته . ويقوم تنظيم المملكة على مرسوم صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ يقسم المملكة إلى ست مقاطعات تنقسم بدورها إلى عدد من المناطق . ويتم تعيين كل حاكم بموجب مرسوم ملكي ، ويقوم نائب الحاكم وثلاثون عضواً من مجلس المقاطعة يختارهم مجلس الوزراء بمساعدة الحاكم .

## العائلة المالكة وحلفاؤها

لم يطرأ سوى القليل من التغييرات على بنية الحكومة منذ عام ١٩٧٥ ، ومن السهل أن نرى أن أبناء ابن سعود يحتلون جميع المناصب الهامة : النائب الأول والثاني لرئيس الوزراء ، ووزراء الدفاع والطيران والأشغال العامة والإسكان والشؤون الداخلية والبلدية والريفية . وآلت الشؤون الخارجية إلى فرد من أفراد الجيل الثالث ( سعود ابن الملك فيصل وابن أخ الملك الحالي ) كما هو الحال بالنسبة لمنصب نائب الوزير في جميع تلك الوزارات ( وفي غيرها ) .

وتزداد محابة الأقارب هذه خارج إطار المجلس . فالملك فهد حين كان ما يزال ولياً للعهد ، كان يترأس سلسلة من المجالس العليا تضع تحت السلطة المباشرة لآل سعود قطاعات يفترض أنها مناطة رسمياً بمسؤولين لا ينتمون للعائلة المالكة مثل قطاع الأمن القومي والزراعة والجامعات وشؤون النفط والشيبة ، والحج ، والتصنيع . وهكذا زادت هذه المجالس من رفعة سيطرة فهد وعشيرته « السديريين » على كل أقسام الإدارة ، ولم تكن الحكومات في المقاطعات

تؤمن إلا لأقارب وثيقي الصلة بابن سعود. إذ يستلم أبنائه مناصب حكام المدينة ومكة والرياض ويترأس أبناء أخوته وأحفاده حكم المقاطعات الأخرى. وقد عين الملك فهد في عام ١٩٨٦ ابنه حاكماً على «المقاطعة الشرقية» الغنية بالنفط فبتر بذلك تقليداً متصلاً لحكم هذه المقاطعة من قبل عائلة «الجلوي» وأظهر بوضوح ميلاً نحو إعادة مركزه حكم المقاطعات في أيدي الملك.

اعتمدت سلطة الملكية السعودية منذ البداية على تحالفات مع قوى أخرى داخل المملكة. كما أن الجهاز الحكومي الجديد يسمح للعائلة الحاكمة بمكافأة هؤلاء الأعوان المخلصين. ويعتبر آل الشيخ — وهم سلالة مؤسس الوهابية — من أكثر الحلفاء البارزين، وقد تبرز نفوذهم عبر وجودهم الدائم في مجلس الوزراء. ومن بين الحلفاء التقليديين القبليين الآخرين هناك «السديريين» وهم قبيلة يتزوج منها الأمراء السعوديون في كثير من الأحيان، وكذلك «الشبان» الذين أدخلوا إلى العائلة خبرتهم الإدارية التي اكتسبوها أثناء خدمة الإمبراطورية العثمانية. وكانت بعض الفروع تعطى نفوذاً أكبر من فروع أخرى ضمن العائلة نفسها حسب رضى الملك عنها. وفي حين اتخذ خالد من «الجلويين» مستشارين له أعاد الملك فهد فتح دهايز السلطة أمام سلالة الملك سعود الذي عفا عنهم بعد أن كانوا من المرتدين الذين حاربوا ضد العائلة في القرن التاسع عشر. ونالت القبائل الموالية الأقل شأنًا ثواباً من خلال منح مالية ومن خلال الحرس الوطني حيث يخدم أبناء زعماء القبائل كضباط ويخدم أعوانهم كجنود.

## القبيلة والدولة: الضباط — الأمراء

ازداد احتمال تعرض ثروة البلاد المعدنية للتهديد الخارجي، وأصبح لزاماً على المملكة أن يكون لديها قوة مسلحة قوية تقف في مواجهة العديد من التهديدات الخطيرة. ويبلغ عدد هذه القوات المسلحة حوالي ٧٠.٠٠٠ رجلاً مجهزاً بأسلحة حديثة متطورة. إلا أن الجيش كان يعاني من نقاط عجز كبيرة: فالمهنة العسكرية لم تكن تجتذب الشبان السعوديين كثيراً على الرغم من المغريات الكبيرة للمجندين وعائلته. وليس هناك أكثر من ٢٪ من مجموع السكان في الجيش على أبعاد تقدير، وكذلك الأمر فيما يخص نسبة الضباط للأراضي: واحد لكل ١٦ كم. كما لا يمكن مقارنة نوعية تدريب الجيش في السعودية وتأهبه بالدول المجاورة لها حتى الفقيرة منها. ومع ذلك بلغت ميزانية الدفاع في عام ١٩٨٢ (٢٦

بليون دولار) ذهبت منها حصة كبيرة للولايات المتحدة مقابل الأسلحة والتجهيزات والخدمات. واليوم تنفق المملكة على الدفاع على أساس ما ينفق على الفرد الواحد أكثر مما يخصصه أي بلد آخر، وهو مبلغ يصل إلى ٢٥٠٠ دولار لكل فرد (في حين تنفق الولايات المتحدة ٥٢٠ دولاراً لكل فرد). وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت منذ عام ١٩٧٥ خاصة في مجال التسلح بقي السعوديون غير واثقين من قوة جيشهم ومقدرته.

ويلحظ المرء تردد العائلة المالكة نفسها في الإقدام على تنفيذ أي تطوير أساسي في القوات المسلحة. وتبدو الملكية في تلهفها على الدفاع عن ثروتها وكأنها تخشى الثمن السياسي الغالي الذي قد يستوجبه وجود جيش قوي. وقد دفعت العديد من العائلات المالكة والأنظمة المدنية في الجوار القريب من السعودية هذا الثمن. فحتى الانقلابات القاشلة أثبتت أنها باهظة الثمن. وقد حركت محاولة واحدة عام ١٩٦٩ — بدأت في القوات الجوية — مكان الشك من جديد حيال ولاء الضباط فيها.

ويكشف مازق الاختيار بين الدفاع عن البلد والدفاع عن النظام كم يبقى إدخال نظام المؤسسات في السلطة أمراً محدوداً. إذ أن الإصرار على «حماية المدن من العدو» يؤدي إلى إقامة ثكنات قريبة من المراكز المدنية الرئيسية. وهذا لا يعدو أن يكون مؤشراً واحداً على خوف النظام من الجيش وكم يحرص النظام أشد الحرص على أن يبقى قوة الجيش رهن إشارته كضمان ضد أي انتفاضة مفاجئة.

والمؤشر الآخر هو اعتماد النظام على قطاعين عسكريين الجيش والحرس الوطني. والذي كان حتى وقت قريب يوازي الجيش في حجمه. وليس هذا بقية من تراث الماضي أو تقسيماً شكلياً ليس له معنى عملياً، وتعتبر الولايات المتحدة المسؤولة عن تشكيل هذين القسمين أنهما قوتان منفصلتان، متكاملتان دون شك إلا أنهما قد تقفان موقف العداء من بعضهما البعض إن احتدم الصراع.

ويعد الحرس الوطني امتداداً للمجموعات القبلية الموالية، في حين أن الجيش هو ثمرة القوات الحجازية الموروثة عن شريف مكة. وتختلف قيادة الحرس الوطني عن قيادة الجيش: فوزارة الدفاع والطيران هي معقل لعشيرة السديريين ممثلة بـ (سلطان) أخ الملك. أما الحرس فهم تحت إمرة عبد الله الذي يعتبر أقوى قوة مقابلة لنقوذ عشيرة السديري (الملك وأخوته الستة الأشقاء). وأنبط بالقوات المسلحة مهمة الدفاع عن الحدود والمساعدة في إخماد أي تمرد داخلي. وأوكل إلى الحرس مهمة حماية المدن وآبار النفط بشكل رئيسي. وقد أسهمت كلتا القوتين في القضاء على تمرد مكة عام ١٩٧٩.

وعلى الرغم من أن القوات المسلحة في المملكة تقع جميعها تحت إمرة القائد العام نفسه — الملك ذاته — فإن التعداد الكبير للأسرة المالكة يسمح لها أن تعطي عدداً كبيراً من الأمراء مناصب قيادية. ومن الصعب أن نحدد بدقة عدد هؤلاء الضباط الأمراء، إلا أنهم يقدرّون عموماً بالآلاف. وينتمي الأمير بندر سفير المملكة في واشنطن والأمير سلمان رائد الفضاء إلى هذه الفئة. والأمر نفسه ينطبق على الحرس الوطني وعلى القوات الجوية وعلى خدمات أخرى. ويستلم الأمراء الذين لم يتلقوا تأهيلاً عسكرياً في الخارج المناصب العليا في الحرس أو في الجيش كقاعدة عامة أما خريجو اللاكلاند وسانتياغو أو فورت ليفنورث فتوكل إليهم مهام الضباط في القطاعات المسلحة الأخرى.

ولا يقتصر قطاع الدفاع الوطني على السعوديين وحدهم إلا أن النظام السعودي يعارض بشدة أمر إعطاء معلومات عن هوية الأجانب الكثير أو عن دورهم في الجيش السعودي. وتشير المعلومات التي بحوزتنا إلى أن هناك ثلاثة أصناف من الناس يخدمون في القوات المسلحة :

١ — الضباط الأجانب المتعاقدون الذين يخدمون بكفاءاتهم الشخصية الفردية وهناك حوالي ١٥٠٠ ضابط من أصل باكستاني. وهناك بضع عشرات من الضباط من أصل أردني كما يوجد سوريون وعراقيون وفلسطينيون وبنغاليون ومصريون. ويعامل هؤلاء الضباط معاملة المواطنين السعوديين ويبدو أن نشاطاتهم تكون في معظمها في مجال التدريب وفي أمور نقل الجنود وإيوائهم وتكوينهم.

٢ — ضباط أرسلوا إلى المملكة بموجب الاتفاقيات الثنائية المتعقدة بين المملكة وبلادهم. وهناك بعثات من حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والباكستان وغيرها. ومن الممكن أن يكون هناك لواء باكستاني بأكمله في المملكة.

٣ — مستخدمون في شركات أجنبية مشتركة في مشاريع سعودية عسكرية، وينتمي معظم الأجانب الذين لهم صلة بالجيش والعاملين في المملكة إلى هذا التصنيف. وتضمن الشركات الأمريكية بشكل واضح في هذا القطاع وتستخدم ٦٠٠٠ شخص من مواطني الولايات المتحدة على أقل تعديل. ويبلغ تعداد الفرنسيين والبريطانيين بضع مئات.

شكل تواجد هؤلاء الأجانب مشاكل عديدة، فدورهم السياسي غامض نوعاً ما، ويتساءل المرء إن كان وجودهم نتيجة لافتقار في الكفاءات السعودية فعلاً، أليس هؤلاء نوعاً من القوة المرتزقة؟ هل سيكون هؤلاء الجنود أكثر نشاطاً في الاهتمامات الحقيقية لشؤون السياسة الداخلية منهم في مجال الدفاع المفترض عن حدود الأمة؟ ولم يعد ثمة شك في أن

الدرك الفرنسيين وربما الجنود الأمريكيين قد اشتركوا فعلاً في قمع تمرد مكة، وهذا ليس سوى مثال واحد من أمثلة عديدة، ويتبادر أيضاً إلى الذهن تساؤل حول الدور الحقيقي الذي تلعبه طائرات الأوكس التي يقودها أميركيون والمتمركزة في المملكة منذ عام ١٩٨٠.

## الممتلكات والثروة

عندما ولدت المملكة كان ٨٠ بالمائة من أراضي ماسيصبح فيما بعد بالمملكة السعودية، ملكاً للقبائل الرحل، وكان مفهوم الملكية الخاصة ضمن إطار هذا الاقتصاد القائم على الرعي والاكتفاء الذاتي والمتشعور بحول التنقل لا الاستقرار وحيارة الأراضي، مفهوماً بدائياً دون ريب. ولم تصبح هذه الأراضي بحكم الملكية المشتركة للقبائل التي تقطنها في الماضي إلا بعد زمن، وكانت هذه الأراضي بالفعل مصدر عدد لا حصر له من النزاعات بين القبائل.

ويعود ثلاثون بالمائة من مجموع الأراضي المزروعة — خاصة في المناطق غير السعودية مثل الحجاز وعسير — إلى القطاع الخاص. وفي حالات أخرى تقوم حقوق الميراث لا على الملكية بل على حق الانتفاع. وقد أعطيت بعض أراضي (الميري) كإقطاعات للقادة العسكريين الذين ساندوا قيام المملكة، إلا أن مرسوماً صدر عام ١٩٥٧ قضى بمنع هؤلاء «المالكين» من تسجيل أراضيهم دون ترخيص من الملك. وما إن تسجل هذه الأراضي حتى تصبح ملكاً وهو تطور نادر المثال خارج حدود عسير. وترجع ملكية أراض أخرى إلى قبائل أو مجموعات مستقرة غير مترحلة في الشرق. وهذه الأراضي هي أراض «مشاع». وتشكل أراضي الوقف ما يقرب من عشرة بالمائة من الأراضي المزروعة. وقد تسنى لأفراد العائلة المالكة أن يكسبوا ثروات من بيع الأراضي للدولة التي كانت قد أعطتهم إياها أصلاً. والأهم من ذلك في مضممار نظام ملكية الأراضي السعودي هو حقوق الامتلاك التي تتمتع بها الدولة لاستثمار ما تحت التربة. وقد احتفظت الدولة بحق تهجير قبائل بأكملها من أراضيها لكي تسهل عملية استغلال الثروة المعدنية، وهكذا بدأ ابن سعود اتفاقيات النفط بإصدار مراسيم ملكية بسيطة.

كانت مؤسسة النقد العربي السعودي تسيطر على البنية المالية بعد عام ١٩٥٢. وقد أنشئت وزارة الاقتصاد والمالية عام ١٩٥٤ للإشراف على عائدات البلاد ونشاطاتها المالية. وأوكلت قرارات مجلس الوزراء للأعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٨ إلى هذه المؤسسة مهمة إقرار الميزانية السنوية التي تصدر بمرسوم ملكي، وقد رافق ظهور هذه المكاتب بالإضافة إلى

الوزارات الجديدة للزراعة والتجارة والصناعة والتخطيط والنفط تخفيض ثلثي المبالغ التي كانت تخصص سنوياً لأمرء العائلة المالكة .

### الجدول ( ١ ) : ملكية الأراضي والأراضي المزروعة ( بالهكتار )

الإمارة	عدد القرى	عدد سندات التملك	مجموع الأراضي المزروعة
الشرقية	١١١	١١,٣٧٢	٦,٩٤٧
الرياض ، الهفوف والحاضرة	٣٧٤	٩,٦٦٨	٣٥,٠٦٤ /
القصيم	٢٨٤	٦,٦٩٥	٢١,٠٤٦
حائل	٢٤١	٦,٦٤٥	٥,٦٦٩
جوف			
القرىات والحدود الشمالية	٩٥	٢,٦٥٥	٥٩٧
المدينة	٢٦٤	٧,٨١٥	٢,٨٣٢
مكة	٢,٤٢٣	٢٧,٠٠٠	٣٢,٨٠٨
عمير	١,٣١٧	٣١,٣٠٢	١١,٩٠٥
البهاء	٩٦١	١٩,٥٣٤	٣,٩٨٨
جيزان	١,٤٠٦	٣٤,٨٠٢	٣٨٧,٠٦٦
نجران	٧١	٢,٣٨٩	٣,٠٦٧
بيشة والرائية	٢٥٨	١٠,٩١٢	١٣,٧٣٧
المجموع	٧,٨٠٥	١٨٠,٧٨٩	٥٢٤,٧٢٦

المصدر : وزارة التخطيط السعودية : خطة التنمية الثانية ، ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، ص ١١٩ .

وبصطدم إدخال نظام المؤسسات في القطاع المالي على الدوام بالعراقيل ذاتها التي تواجهها الإدارة عموماً : الحصر الكامل للسلطة السياسية والتقسيم الشخصي للسلطة بين أفراد العائلة المالكة والافتقار إلى اليد العاملة الماهرة . ولا أحد يعلم كم من الأموال توزع على



أفراد العائلة المالكة تحت تصنيفات متنوعة وغامضة . وبما أن العائلة المالكة تسيطر على السلطة السياسية فإنها « تدير شؤون الدخل وتستطيع الأفراد بالدخل القومي لنفسها كما أن لها الكلمة الأخيرة الفاصلة في شؤون سياسة الاستثمار » . وتقدر المبالغ المخصصة لأفراد العائلة المالكة كل على حدة بحوالي ٣٠٠ مليون دولار دون حساب المساحات الشاسعة من الأراضي التي يملكونها شخصياً . ويجب هنا إضافة مبلغ الميزانية المخصصة رسمياً لأفراد العائلة المالكة الذين يشغلون مناصب رسمية والتي يمكنهم إنفاقها تبعاً لأهوائهم . ولكن عادة تحصل الدخل السهل والإنفاق المترف بترت في أواسط الثمانينيات نتيجة تراجع في عائدات النفط . وقد أدت هذه التعديلات الضرورية إلى توترات ضمن الأوساط الحاكمة في المملكة وكذلك في دول النفط الأصغر حجماً في الخليج .

### شعب السعودية

ماليث شعب السعودية البالغ عدده خمسة ملايين نسمة أن شعر بالتنافض الذي يتولد تلقائياً عندما يصبح مجتمع محافظ وتقليدي للغاية مرتبطاً بين ليلة وضحاها بالنظام الرأسمالي الدولي .

هل أصبحت حياة القبائل الرحل مجرد ذكرى عابرة لدى الناس الذين جاؤوا منها ؟ ويقدر البدو الرحل الآن بحوالي ٦ بالمائة من مجموع السكان وهي نسبة تقوم على « اقتصاد غير مستقر أساساً ولا يعتمد العملات النقدية ومرتبطة بخصوصية المجتمع هناك ، في مواجهة اقتصاد مفرط في استخدام النقد وقائم على النفط ومرتبطة بخفنة قليلة من السكان » . ولا يمكن لمثل هذه الهوة أن تدوم طويلاً . والبدو اليوم يمرون « بتحول مفاجئ وعنيف » . وليس النفط وحده هو سبب هذا التحول ، فالنظام السعودي الذي يخشى عداء المدن التي تجمع عناصر بشرية شتى ، أخذ منذ البداية يعتمد على البدو . وحاول ابن سعود ما بين عامي ١٩١٢ و ١٩٢٧ أن يدفع عدداً منهم إلى حياة الاستقرار ليتسنى له تشكيل العصب الرئيسي لقواته ( الإخوان ) . وقد أثبت الولاء القبلي أنه أقوى بما لا يقاس من الهوية الجديدة التي تتجاوز حدود القبلية والتي حاول النظام أن يزرعها في نفوس أهل القبائل ، وكانت الانقسامات القبلية واضحة أشد الوضوح عندما تمرد الإخوان وهزموا على يد القبائل المستقرة التي بقيت على ولائها للملك — مع بعض المساعدة من القوات الجوية الملكية .

واليوم تسعى الحكومة لحمل جميع القبائل الرحل على الاستقرار . ويبدو أن لتدخل الحكومة غابتان : أن تحيط علماً مقدماً بتشكيل (بروليتاريا رثة) مدنية يمكن لها عاجلاً أم

آجلاً أن تشكل تهديداً للحكومة . كما يكون بوسع الحكومة في الوقت ذاته أن تستغل هذه اليد العاملة لبريد العمال المهاجرين . بالإضافة إلى أنه من الأسهل طبعاً أن تمارس الحكومة سيطرة سياسية على سكان مستقرين من أن تتحكم بمجماعات دائمة التنقل والترحال . وتجري عملية التحول إلى حياة مستقرة بسرعة كبيرة وتبدو الحكومة عاجزة عن مواكبة هذا التطور الذي يحدث في معظمه بشكل مستقل عن إرادتها . وتلعب الاتصالات دوراً كبيراً في هذا التحول الذي تسارع إيقاعه بعد انهيار اقتصاد الصحراء القديم . وبدأ اقتصاد القبائل الرحل يختفي شيئاً فشيئاً في حين بقي الولاء القبلي كما هو ؛ ومع ذلك فإن النظام يخشاهم أقل مما يخشى خيبة الأمل والإحساس بالخيانة والحذلان الذي ينجم عن التمدن السريع ومشاكل القبائل الرحل لا تختفي بمجرد الاستقرار بل تجد لها قالباً جديداً .

ويدين النظام السعودي ببقائه وتوسعه لاجتماع الزخم التحدّي مع التيار الديني الوهابي . وقد فرض هذا الخليط من التوسع الإقليمي والديني نفسه من خلال عودة منهجية منتظمة إلى الغزو والحروب وإلى الولاءات القبلية المثينة . وكان هناك الكثير من الرفض والمقاومة لهذه الهيمنة السياسية والدينية . واليوم أصاب هذه المقاومة الوهن نتيجة التوحد السياسي للبلاد وتوزيع مكاسب عائدات النفط ، وبالطبع نتيجة لتطور وسائل قمع أكثر فعالية . إلا أن هيمنة العشيرة الحاكمة لم تكن تلقى ترحيباً وحامساً من جميع السكان بالقدر نفسه . والحق أن التنوع والتعدد القبلي والجغرافي والديني للسكان يحمل في طياته بذور ثورة من النوع التقليدي .

## العوامل القبلية

من الصعب تبرير الامتيازات الباذخة التي تزداد يوماً بعد يوم والممنوحة لأفراد العائلة المالكة وأقربائهم المقربين ، أمام بقية الناس فهذا يتناقض أولاً مع تعاليم الإسلام وخاصة مع المدرستين الحنبلية والوهابية القائلتين بالمساواة بين البشر واللّتين تستندان أساساً إلى تفسير متطرف وحرفي للقرآن . كما أن الإسلام الذي اتخذته الدولة عقيدة مطلقة لها لا يقر الخلافة المتوارثة وراثه بل يدعو للجدارة الفردية كحكم فيصل في اختيار القائد . فهل يعتبر الأمراء السعوديون أهلاً للحكم ؟ أو إن أردنا صياغة السؤال بشكل مختلف : ألا يوجد بين الناس من لهم القدرة على الحكم من خارج العائلة السعودية ؟<sup>(٧)</sup> .

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الهيمنة والامتيازات هي أمر مايزال حديث العهد ، فمنذ قرنين من الزمن لاغير لم يكن آل سعود إلا أعباناً في واحة صغيرة في نجد مثلهم مثل عائلات

أخرى اندثرت أو بقيت لتخلد ذكرى «إقطاع» دمره آل سعود. لقد حاربت «شمر» وهي قبيلة من قبائل شمال شرق الجزيرة العربية، ضد القوة المركزية حتى الثلاثينيات وكان عليهم أن يشهدوا إمارتهم التي صمدت لقرون عديدة حول (حائل) تقع تحت حكم الدولة على يد آل سعود.

وكذلك نجد قبيلة (مُطير) في المنطقة نفسها و(حرب) في الحجاز و(بنو خالد) في الأحساء و(الزهتان) في جنوبي الحجاز وغيرهم من القبائل التي تم إخضاعها أو تحييدها عن طريق المصاهرة والأموال وتولية زعمائها، إلا أن هذه القبائل بقيت وحدة متماسكة. وتبين تجربة (المهجرة)<sup>(٨)</sup> الطبيعة غير الواقعية لمخططات دمج القبائل بعضها ببعض وخاصة في مجتمع تقوم فيه السلطة السياسية على تماسك القبيلة الداخلي. ولقد رضيت العائلة المالكة أن تنشئ نظاماً يتجاوز حدود القبيلة ولا يؤثر تأثيراً جذرياً على التحالفات التقليدية ولا يمكنه أن ينقلب يوماً ما على العائلة المالكة نفسها<sup>(٩)</sup>. ويمكن للمرء بكل سهولة أن يجد علامات التضامن القبلي في جميع حركات الاحتجاج التي وصلت أنبأؤها من المملكة، بما فيها تمرد عام ١٩٧٩ الذي وقع في مكة عندما تمكن الشاب جهيمان (العتيبة) من إقناع صهره (الذي سمي بالمهدي أي النبي المُخلص) وعدد من أفراد قبيلته بمجابهة السلطات.

## العوامل الإقليمية

ليس التعدد والتنوع الإقليميان بأقل شأنًا من التعدد القبلي. فالجميع في السعودية يدركون أن السلطة الحاكمة الآن هي سلطة نجدية أساساً. وقد استبدلت أسماء الإمارات بمصطلحات جغرافية. كما أسهم وجود جهاز بيروقراطي واحد والاعتماد المتبادل بين مقاطعات البلاد في القضاء على استقلالية المقاطعة على الأقل من الناحية السياسية.

لم تختف المقاطعات تماماً ولو توفرت الظروف المواتية ثانية لأمكن أن تظهر محاولات للانفصال من جديد. وإن على جميع المعارضة السياسية أن تلعب على وتر هذه النزعة. فالسعودية تمتد على مساحة ١٥ مليون كم<sup>٢</sup>، والمسافات بين مدينة وأخرى وبين مقاطعة وأخرى هي عبارة عن صحراء خاوية في أغلب الأحيان، وقد كان هذا الخواء في يوم من الأيام يشكل حاجزاً إن لم يكن حدوداً. وكان للإقليم الشرقي الذي تفصله عن البقية صحراء النفود علاقات وثيقة تربطه عبر التاريخ بالعراق والبحرين وحتى بإيران والهند مثلما هي علاقته بمنطقة نجد. أما في الجزء الغربي من البلاد فقد اكتسبت مدن الحجاز (مكة والمدينة وحدة) منذ ظهور الإسلام شهرة وحكماً ذاتياً وقامت فيها صلات مع العالم الأوسع غاية في التنوع

تعمد عليها . وكانت عسير مقر الحكم الذاتي الإدريسي وتتميز بنمط معين من الحياة فيها ويتقليد ديني يختلف عن تقاليد التجديدين الذين فتحوها . وكان بين جيزان ونجران صلات مع اليمن أوثق من صلاتهما بنجد . فمن الإحصاء الغنية بالنفط إلى الحجاز التجارية عبر نجد البدوية وعسير المنتجة للمحبوب تتنوع ألوان وأساليب التاريخ والتقاليد واللهجات وطرق العيش . والحق أنهم يختلفون اختلافاً جذرياً خاصة بوجود التنوع القبلي الذي يريد من خصوصية كل إقليم . فمما لا ريب فيه مثلاً أن تجار الحجاز اليوم كان لهم ضلع في محاولة انقلاب القوات الجوية عام ١٩٦٩ وفي تمرد مكة عام ١٩٧٩ . كما أن للتذمر الشيعي من النظام جذوراً محلية قوية ، إلى حد بعيد بما أنهم ينحسرون في مناطق محبطة بالقطف التي كانت تاريخياً تتمتع بحكم ذاتي مقابل نجد .

## العوامل الدينية

يبدو من المحتمل أن يصب المشقون نار سخطهم على مذهب الوهابية الذي فرضه عليهم الفاتحون التجديدين على أنه « دين الدولة » إذ لا يشاطر السعوديون جميعهم رأي محمد ابن عبد الوهاب في تفسيره للقرآن الذي ينطبق على العادات التقليدية والحياة الخشنة التي يحياها بدو نجد أكثر مما يوافق أساليب العيش المدنية لسنة الحجاز أو أتباع الشيعة الاثني عشرية في الإحصاء . وبالفعل لن ينسب الشيعة الذين يعيش حوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص منهم في الإقليم الشرقي التعصب الوهابي الذي أذاقهم صنوف القمع والاضطهاد على مدى قرنين من الزمن ولا ولاءهم الديني نفسه الذي طالما دفعوا حياتهم ثمناً له ، ويدفعهم كل هذا إلى الحفاظ على روابط متينة مع مراكز الشيعة مثل النجف في جنوب العراق وقم في إيران أو مع البحرين حيث يشكل أفراد طائفتهم الأغلبية العظمى من سكان هذه البلاد ويتمتعون بمكانة أفضل نوعاً ما .

وعلى الرغم من أن السنة يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان فهم غير موحدين ، فالمذاهب السنية الأربعة المعترف بها ما تزال قائمة في البلاد رغم الضغط المستمر الذي تمارسه عليهم الوهابية . وأتباع المذهبين المالكي والحنفي كثر في الإحصاء في حين يتبع أهل الحجاز وعسير المذهب الحنبلي — على الطريقة الوهابية التي فرضت عليهم منذ حوالي خمسين سنة — غير ارتباط علماني بالمذهب الشافعي الذي أصبح مركزه في مصر .

كان من الممكن ألا يعني اختلاف هذه المذاهب شيئاً لو لم يكن المبدأ الوهابي

المتعصب بعيداً كل البعد عن «روح العصر» التي تسود اليوم في المملكة كيفما اتفق. ولو كان بالإمكان توافق الإسلام والعصرية فإن الوهاية لا تفسر بالتأكيد الإسلام تفسيراً مرناً أو مبدعاً، بل على العكس من ذلك إذ نراها توسع الهوة القائمة بين أنماط العيش التقليدية والقوى الاجتماعية الجديدة التي يخلقها «التطور» سواء جاء منهجاً أم خبط عشواء. ويمكن للتعصب الديني أن يصبح ملاذاً لأولئك الذين خلفهم تطور البلاد الاجتماعي والاقتصادي وراءه كما أبدت لنا أحداث مكة. فقد أظهرت هذه الأحداث أن بإمكان المرء أن يكون أكثر إسلاماً حقاً من حكام هذا البلد المسلم أنفسهم حيث فقد الإسلام الذي اصطنع بطابع الشعائر والرسمية بريقه الأصلي. كما أبدت لنا هذه الأحداث أنه لا يمكن الإفراط في استخدام الوهاية الخنيلية — وهي أكثر مدارس التفسير إذعاناً من الناحية السياسية — لإضفاء صفة الشرعية على سلطة قائمة موجودة.

## العمال الأجانب

تزعم الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٥ أن هناك ٣١٤.٠٠٠ شخصاً غير سعودي يعملون في المملكة. وتتوقع المملكة ازدياداً سنوياً يقدر بـ ٢١ بالمائة خلال السنوات الخمس القادمة ليصل العدد إلى ٨١٣.٠٠٠. وقد تعدى هذا الازدياد التراكمي الذي بلغ ١٥٩ بالمائة التزايد في اليد العاملة السعودية الذي يقارب ١٨ بالمائة.

ولكن لا يمكننا اعتماد هذه الإحصاءات فالعدد الذي تضمنته إحصاءات عام ١٩٧٥ كان أقل من الحقيقة بشكل واضح. ويعتقد ويلز Wells أن الرقم الحقيقي هو ضعف ذلك أي ٦٠٠.٠٠٠ عامل أجنبي (مقابل ٩٠٠.٠٠٠ سعودي) في حين تقدر الموموند العدد بمليون عامل في السنة نفسها<sup>(١٠)</sup>. وبعد سنة من ذلك قدر إيريك رولو E. Roulou عددهم بمليون ونصف عامل، وذكر مثلاً على ذلك أن أحد الصناعيين يستخدم ٦٠٤٠ عاملاً أربعة منهم مواطنون سعوديون؛ ولا تستخدم شركة تجميع المرسيدس قرب جدة أي مواطن سعودي باستثناء المدير، فهي تدار من قبل ١٥ ألمانياً غريباً وتستخدم ٢٥٠ تركياً في مجال التجميع<sup>(١١)</sup>. وكان بإمكان عدد كبير من الجنين دخول المملكة دون جواز سفر حتى عام ١٩٧٢، وهم وحدهم كانوا يشكلون حوالي مليون عامل. وتشير هذه التقديرات الفردية إلى أن اليد العاملة الأجنبية قد تجاوزت رقم المليونين حوالي عام ١٩٨٠ — ١٩٨١ وهو رقم بعيد كل البعد عن الإحصاء الرسمي الذي يقول بأنهم ٨١٣.٠٠٠ عاملاً أجنبياً عام ١٩٨٠.

إن لهذه الأرقام أثراً بالغاً، فمغادرة العمال المهاجرين للسعودية سوف تشل حركة اقتصاد البلد تماماً سواء أكانوا من الطيارين الأوربيين في الخطوط الجوية السعودية أو هم من عمال المرافئ اليمنية. كما أن في هذه الأرقام ضرباً من المجازفة في المستقبل إذ أن « مصير كل محاولة للتصنيع سيعتمد على مقدرة الحكومة على استيعاب العمال الأجانب »<sup>(١٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن الحكومة لا تنشر إحصاءات دقيقة فإن المعلومات المتوفرة تدل على أنه في أوائل الثمانينيات كان هناك أكثر من مليون يمني يعملون كفاعلين كما توجد مستعمرات من المهاجرين السودان والمصريين والفلسطينيين والليبيين كل منها يتراوح عددها من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ يعملون في المكاتب الحكومية وفي المدارس أو المناصب الوظيفية الأخرى. كما يقوم عدد كبير من الهنود والباكستانيين والكوريين الجنوبيين والماليزيين بأعمال ومهن غاية في التنوع فمنهم أطباء ومنهم فنيون ومنهم فعلة ويعمل حوالي ٤٠,٠٠٠ أميركي و ٢٠,٠٠٠ من أوروبا الغربية في مجالات مختلفة في ميدان التقنيات الحديثة أو التمويل. يشكل هذا العدد الهائل من غير السعوديين خطراً حقيقياً على المملكة، فمدينة جدة وهي المركز التجاري للبلاد هي أشبه ماتكون بالكويت إذ أن حوالي ٥٠٪ من سكانها الـ ٨٠٠,٠٠٠ نسمة هم من الأجانب. وتغري الدخول الضخمة العمال الأجانب بالعمل هناك — فالعامل الذي لا حرفة له يمكنه أن يكسب حوالي ٥,٠٠٠ دولار في السنة على الأقل. والطببة السودانية تتقاضى أجراً كمعرضة في جدة أعلى مما تتقاضاه كطبيبة جراحة في الخرطوم، كما يمكن لعامل مصري لا حرفة له أن يتقاضى في السعودية راتباً أفضل من رئيس وزراء في القاهرة، وكل شهر تقوم الحكومة بإعادة حوالي ٢,٠٠٠ شخص ممن دخلوا البلاد بشكل غير قانوني غالباً تحت غطاء الحج كما تم ترحيل الكوريين الجنوبيين الذين حاولوا القيام بإضراب ترحيلاً فورياً.

وقامت الحكومة في محاولة لها لفرض قيود على وضع يكاد يخرج عن نطاق سيطرتها، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها الدول المجاورة، بإصدار قرار في آذار/مارس ١٩٧٦ تطالب فيه المؤسسات والشركات الأجنبية التي لديها عقد رئيسي (بميزانية تفوق ٢٨ مليون دولار وأكثر من ٥٠ عاملاً لمدة أطول من ثلاث سنوات) بأن تستورد العمال المطلوبين وتؤمن لهم المسكن وتضمن ولائهم. وتميل كفة هذه السياسة نحو الشركات الآسيوية التي تسيطر عليها اليد العاملة الرخيصة خاصة الكوريين والتي تضمن نجاح شركاتها بإرسال ضباط جيش سابقين للعمل كمراقبين وللحفاظ على النظام بين صفوف مواطنيهم. وليس

من المتوقع أن يؤدي تدهور أسعار النفط وعائداته في منتصف الثمانينات إلى اتكال أقل على اليد العاملة الأجنبية كما يوضح ذلك روجر أوبن<sup>(١٢)</sup> وغيره. فالبطالة في أوروبا لم تدفع بالعاطلين عن العمل من الفرنسيين إلى أخذ أمكنة السنغاليين في كنس الشوارع، وتنطبق هذه الملاحظة انطباقاً أكبر في حال اقتصاد أصحاب الدخول كما هو الوضع في السعودية حيث ماتزال أخلاقيات العمل ضحلة للغاية. إلا أن تدهور أسعار النفط سيؤدي إلى أجور أقل ومنافسة أكبر بالنسبة للعمال الأجانب أنفسهم.

## الجدول (٢) السعودية: العمل حسب القطاع الاقتصادي والجنسية، ١٩٧٥

القطاع	المملكة العربية السعودية		غير السعوديين		حصة المجموع السعودية من العمل %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة	
الزراعة والصيد	٥٣٠,٧٠٠	٥١,٧	٥٤,٩٠٠	٧,١	٩٠,٦
التاجم والنفط	١٥,٤٠٠	١,٥	١١,٦٠٠	١,٥	٥٧,٠٠
التصنيع	٢١,٥٥٠	٢,١	٩٤,٣٥٠	١٢,٢	١٨,٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٧,٢٠٠	٠,٧	١٣,١٥٠	١,٧	٣٥,٤
البناء	٣٥,٩٠٠	٣,٥	٢٠٣,٤٠٠	٢٦,٣	١٥,٠٠
المبيع بالجملة وتجارة المرق	٦٠,٦٠٠	٥,٩	١٣١,٥٠٠	١٧,٠٠	٣١,٥
المواصلات والتخزين	٧٢,٩٠٠	٧,١	٣٠,٩٥٠	٤,٠٠	٧٠,٢
والاتصالات					
التجول والتأمين	٥,١٥٠	٠,٥	٦,٩٥٠	٠,٩	٤٢,٦
الخدمات الاجتماعية والفردية	٢٧٧,١٠٠	٢٧,٠٠	٢٢٦,٦٠٠	٢٩,٣	٥٥,٠٠
المجموع	١,٠٢٦,٥٠٠	١٠٠,٠٠	٧٧٣,٤٠٠	١٠٠,٠٠	٥٧,٠٠

المصدر:

J.S. Birks and C.A. Sinclair,

«International Migration and Development in the Arab Region»

International Labour Organization (Geneva, 1980). 8.160.

تمهل هذه الأرقام إلى تقليل عدد ونسبة غير السعوديين من القوة العاملة.

## الأغنياء والفقراء

هناك سمات هامة قبل رأسمالية في الطريقة التي توزع بها الثروة في السعودية<sup>(١١)</sup>. وأكثر الناس فقراً في المجتمع السعودي هم البدو (المستقرون منهم والرحل) وغير السعوديين (خاصة اليمنيين)، والسعوديون الذين ليس لديهم منفذ إلى العشيرة الحاكمة — لاصلات عائلية ولا اعتقاد ديني موحد — ولا أصل نبيل عريق يمكن له أن يبيع مساندته.

وعلى الرغم من أن المرحلة الحالية من النمو الاقتصادي تشجع على صعود السلم الاجتماعي وقصص النجاح الفردي لأشخاص هي قصص حقيقية إلا أنها من القلة بحيث لا يمكن اعتبارها تياراً عاماً في الارتقاء الاجتماعي. وتبقى العائلات النفطية في أيدي الحكومة أو على الأصح في أيدي ذوي النفوذ من العائلة المالكة الذين يسيطرون على الدولة.

وقد تغلغلت العائلات المدنية الكبيرة في بنية الدولة وأقامت صلات وثيقة على أعلى المستويات، وبفضل نظام الأشراف والشراسة ركزت هذه البورجوازية الكومبرادورية جهودها على مشاريع صناعية مختلطة بالاشتراك مع الدولة وعلى أسهم في أكبر شركات الغرب ومؤخراً أخذت تهم بالمشاريع العامة الكبرى والمشاريع الاستثمارية وقد جنت من هذا كله أرباحاً طائلة. هذا التكافل بين القوة التقليدية وبين البورجوازية المدنية ازدهر وسط الكثير من الشكوك المتبادلة الدائمة، وقد أدى إلى «برجزة» العائلة المالكة من خلال مشاركة الأمراء المتزايدة في عالم الأعمال.

وليست العلاقة بين الطرفين متكافئة على الإطلاق فبوسع الأمير أن يصبح رجل أعمال بأسهل مما يستطيع تاجر من جدة أن يصبح وزيراً، إذ ينحصر مثل هذا التحول ضمن دائرة ضيقة يصعب دخولها على الأشخاص من خارج العائلة المالكة وحلفائها الأفريين أو العائلات التجارية التقليدية في الحجاز أو حضرموت. ويبقى السكان عموماً معتمدين على مساعدة الدولة وهم يشعرون أكثر فأكثر بأثر تركز الثروة كنتيجة طبيعية أوتوماتيكية لتركز السلطة. وليس بإمكان الانتفاء إلى دولة نامية ولا القبلية ولا البنية الدينية التقليدية أن تخفف من سرعة الظهور السريع للطبقات الاجتماعية المتباينة ولا حتى أن تموه تلك الحقيقة. وقد أصبحت هذه الحقيقة أشد وضوحاً عندما أهاب الحاكم بالالتزام «بالوطنية الاقتصادية» في مواجهة صعوبات العهد الجديد من التراجع الكبير في عائدات الدولة فلم تلق مناشدته أذناً صاغية بين طبقة الكومبرادور الجدد. إذ لم يكن التجار الكبار الذين يواجهون صعوباتهم الخاصة في التأقلم مع الظروف الجديدة والمنافسة الأشد، راغبين في الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد مثلهم مثل العديد من زملائهم في مختلف أنحاء العالم الثالث الذين طالما فضلوا



أمان زوريج ومصارفها على استثمار أموالهم في بلادهم . ومن جهة ثانية كان البعض يعزف عن الاشتراك في مثل هذا النوع من « الوطنية » ما لم يأخذ بالمقابل امتيازات من العائلة المالكة في مسألة تقاسم السلطة . وما يزال أمر اتخاذ القرار السياسي محظوراً عليهم رغم الوعود المكررة التي لم تؤت أكلها حتى الآن ( أواسط عام ١٩٨٦ ) والتي لوحث بإمكانية أن تعطى البلاد دستوراً ومجلساً استشارياً غير منتخب .

## الرجل / المرأة

إن المجتمع السعودي العام الذي يواجه هذا التحول الهائل مؤلف حصراً من الرجال فقط تقريباً . وقد أفادت النساء كثيراً من الثروة الجديدة في أنهن تمكن من اقتناء الأدوات المنزلية الكهربائية وغيرها من رياش وأثاث إلا أن صوتهن لم يسمع أبداً في مجال السياسة أو الأعمال . ويمكن للمرأة السعودية اليوم أن تستصدر جواز سفر باسمها إلا أنها لا تستطيع حتى الآن أن تسافر دون محرم ، وهي لا تستطيع قيادة سيارة أو زيارة متحف أو حتى اختيار زوجها إلا في حالات استثنائية قليلة . وعلى الرغم من أن النساء قد قبلن في جامعة الرياض منذ عام ١٩٦٢ فإِنَّهن يتلقين المحاضرات بشكل منفصل عن طريق جهاز تلفزيون بدارية مغلقة ونادراً ما يستطعن ممارسة مهنة عدا التعليم أو التمريض في مشافي النساء .

والفصل بين الجنسين حاسم وكامل والحواجز مراقبة بشدة في البيت والمدرسة والشارع . وقد واجه النظام عدة عراقيل عند قيامه بتأسيس تعليم الفتيات . ويعود تاريخ أول مدرسة للبنات إلى عام ١٩٦٠ لا أكثر ، وأول مدرسة ثانوية عام ١٩٦٩ . وكانت المجموعات التقليدية تعارض بشدة تعليم النساء وهي ما تزال تحبط أية محاولة لإدخال النساء في أدوار اجتماعية أكثر نشاطاً . وفي عام ١٩٧٥ عملت ٢٧٠٠٠ امرأة في المجالات القليلة المفتوحة للنساء مقابل ١٢ مليون رجلاً في المهن ذاتها . وكانت الحكومة تأمل أن تزيد من عدد النساء العاملات إلى ٤٨٠٠٠ امرأة مع حلول عام ١٩٨٠ وذلك عن طريق زيادة عدد المناصب الشاغرة في المجالات المخصصة لهن بدلاً من السماح لهن بدخول قطاعات أخرى مثل العمل المكتبي .

ويتحدث وزير الإعلام عن ضرورة « استخدام هذه الطاقة الهائلة التي ستكون خسارة كبيرة للعمل [ إن لم نستفد منها ] إلا أنه يصطدم بعناد التقليديين الذين يصرون على أن ( معهد الإدارة العامة ) يجب أن يقتصر على الرجال والذين يصدرون تعليماتهم للسفراء

السعوديين بأن يحظروا على الطالبات في الخارج دخول كليات الهندسة والتربية والأعمال والاقتصاد والسياسة وذلك « للحفاظ على كرامة المرأة » .

تواجه المرأة السعودية ما هو أكثر من الأحكام المعروفة للإسلام التقليدي، فهي تواجه تعاليم الطائفة الوهابية المتعصبة التي تقوم عليها شرعية النظام السعودي . والمملكة التي هي في أمس الحاجة إلى اليد العاملة تستبعد — وبالعجب — نصف شعبها من الحياة العامة .

ويمكن لثل هذه التفرقة أن تؤدي في النهاية إلى احتجاجات إلا أن الأمر يحتاج إلى أكثر من مجرد مجموعات معارضة تطالب بتحرير المرأة . ويجب على البلاد أن تنتظر ازدياد حجم مجموعات المعارضة الاجتماعية والسياسية التي ستضع التحرر على رأس قائمة أولوياتها . وستبرز مثل هذه العملية أزمة النظام إذ لا يمكن للتحرر أن ينحصر في مجال الأخلاق فقط . وقد كشف فيلم ( موت أميرة ) عندما أثار تلك العاصفة من الجدل، عن هشاشة النظام في ذلك المجال وهو يحكي قصة تمرد امرأة بعد أن كشفت النقاب عن النفاق العام للنظام الاجتماعي السائد . وبعد تمرد مكة عام ١٩٧٩ ذهبت حرية المرأة السعودية ونشاطاتها الاجتماعية — المهنية ضحية محاولات إعادة ترسيخ القيم التقليدية ( والتي قام بها بشكل رئيسي الشيخ عبد العزيز بن باز ، وهو أعلى سلطة دينية في البلد ) .

لن تلبث التناقضات التي نشأت عن تحول المجتمع السعودي أن تفرز آثاراً واضحة تترك بصماتها على تطور النظام السياسي . فالاستقرار القصير الأمد للنظام يدوم بمساعدة عدد من العوامل : التماسك الداخلي للعائلة الحاكمة على الرغم من الانقسامات العشائرية والتنافس بين الأمراء وكذلك الظروف المواتية في المنطقة منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ووفاء عبد الناصر ، والمزيمية العامة التي أحاقت بالنظم والقوى الوطنية العربية وكذلك وجود موارد مالية تمول بكل سخاء سياسة الاسترضاء والتحالفات داخلياً وإقليمياً ، والتزام واشنطن المتفقد حماساً بالإبقاء على النظام بالإضافة إلى جهاز قمع منظم وكفؤ ، وكذلك الأغلبية الواضحة للعرب المسلمين السنة ( وبهذا تتجنب البلاد تقسيمات كالتي حدثت في لبنان والعراق والسودان ) وضعف المعارضة وتفكك صفوفها وعدم تنظيمها .

## المعارضة السياسية

صدر مرسوم ملكي في ١١/٦/١٩٥٦ ( رقم ٢٣/٢١٧ ) يفرض عقوبة سنة واحدة على الأقل من السجن جزاء الإضراب أو التحريض على الإضراب . ويحظر قانون عام ١٩٦١

المجاهرة بأية عقيدة سوى الإسلام أو تشكيل أحزاب سياسية؛ وهو يدعو لإعدام كل من « يشترك في أعمال عنف ضد الدولة أو العائلة المالكة ». وتسيطر الدولة سيطرة تامة على إعلام الراديو والتلفزيون، والأفلام ممنوعة هناك. وتأسست وزارة الإعلام عام ١٩٦٢ لتقوم بمراقبة الصحف وقد حدّ قانون عام ١٩٦٤ إلى حد بعيد حق تأسيس دورية ومنح الوزارة حق إغلاق الصحف ومنع تعيين رؤساء التحرير المرشحين أو طلب إقالته. وأقامت الدولة عام ١٩٧١ وكالة إعلام لتغذي وسائل الإعلام بالمواد « المختارة ». ويفسر هذا على الأقل جزئياً عدم ظهور الأحزاب السياسية وضعفها.

تأسس الحزب الشيوعي السعودي في « جبهة الإصلاح الوطنية » التي تأسست بعد إضراب آرامكو عام ١٩٥٣. وفي عام ١٩٥٨ لم تعد الجبهة ترضي المناضلين الذين لا يتفقون مع ممارساتها وتسميتها الإصلاحية. وأصبح اسمها « جبهة التحرير الوطنية »، وفي عام ١٩٦٣ دخلت هذه الجبهة في « جبهة التحرير الوطنية العربية » المرتبطة بمعارض الأثير طلال وإخوانه. وقد سعى برنامج جبهة التحرير الوطنية العربية إلى تحويل البلد إلى نظام حكم دستوري وأن يترك للناس الاختيار بين الملكية والجمهورية عبر استفتاء عام. ويضم البرنامج أيضاً مراجعة للاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط ومنهج سياسة دولية لعدم الانحياز، ولكن الجبهة العربية هذه كانت تعاني من عضوية غاية في التنوع فهناك بالإضافة إلى أربعة أمراء منشقين، ناصريون وبعثيون وزعماء دينيون من الشيعة. ويقال أن عبد الناصر الذي كان يدعم الجبهة قد اقترح على قادتها تشكيل جيش تحرير - وهو اقتراح غير واقعي تماماً. وتتلقي الجبهة دعماً من العراق أيضاً.

وقرر الشيوعيون أنه من الأفضل لهم الحفاظ على تواجدهم في قلب ( جبهة التحرير الوطنية العربية ) مع الاستمرار في مزاوله نشاطاتهم المستقلة عبر مجموعة سرية شكلت في بيروت وهي « منظمة الشيوعيين السعوديين ». وسرعان ما اختفت « جبهة التحرير الوطنية » و« منظمة الشيوعيين السعوديين » وظلت القلة القليلة من الشيوعيين السعوديين تستخدم اسم « جبهة التحرير الوطنية » حتى أغسطس/آب ١٩٧٤ عندما عينت قيادة الجبهة « لجنة تحضيرية للمؤتمر الأول للشيوعيين السعوديين ». وانهقد المؤتمر في أغسطس/آب ١٩٧٥ وتبنى عدة قرارات بما فيها إعداد برنامج وتغيير الاسم إلى « الحزب الشيوعي في السعودية ». كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية انتخبت بدورها مكتباً سياسياً وأميناً أول.

لاتبدو مجموعة معتقدات الحزب الشيوعي السعودي جديدة ولا فيها ابتكار

الجديد<sup>(١٥)</sup>. فعلى الصعيد الدولي يتحالف الحزب مع السوفيات دون قيد أو شرط، وهو يؤمن بأن « بعض أعراض التحرر قد بدأت تظهر في البنية الفوقية للنظام الاجتماعي الرأسمالي والشبه إقطاعي »، ويدعي الحزب أنه يميل إلى « نظام وطني ديمقراطي جمهوري » يؤسس دستوراً ويضمن الحريات العامة والإجراءات البرلمانية وحرية الأحزاب السياسية ونقابات العمال ويرسي دعائم المساواة بين المواطنين ويعيد عقد الصلات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ويتحرك باتجاه تأميم المصادر المعدنية، وتصنيع البلاد، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلها الحزب لم يخالفه النجاح في اجتذاب الكثير من الدعم الجماهيري.

هناك العديد من المجموعات السعودية الأخرى في المعارضة — وجميعها لا يتبعها إلا قلة قليلة — وقد انبثقت عن حواشي القومية العربية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب البعث والحركة القومية العربية أو بالناصرين المصريين. فهناك (اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية) الذي أسس عام ١٩٥٩ وكانت تدعّمه القاهرة، وهو أهم مجموعة وأكثرها تنوعاً. ويعرف هذا الاتحاد الذي يقوده (ناصر السعيد) من (شمر) وعاصمتها (حائل) هويته بأنه: « منظمة عربية ثورية تؤمن بالاشتراكية العلمية وتناضل للإطاحة بالملكية الفاسدة ». والاتحاد ملتزم بالوحدة التامة لشبه جزيرة العرب<sup>(١٦)</sup>.

كانت (الجبهة الاشتراكية لتحرير شبه الجزيرة) خلافاً لتسميتها، مجموعة من الحجاز تنادي بالحكم الذاتي لهذه المقاطعة وتشكل (الحركة الشعبية الديمقراطية) جزءاً محلياً من الحزب، كما كان هناك (جبهة التحرير الوطنية العربية)، المذكورة سابقاً، بقيادة الأمير طلال. لم تدم هذه المجموعات طويلاً بل كان عمرها قصيراً وعضويتها محدودة واضطهدت اضطهاداً شديداً. وكان الأمير طلال في أواسط الثمانينيات مازال مقتنعاً بأن « الديمقراطية وحدها والمشاركة السياسية » هما فقط قادران على الأخذ بيد البلد نحو تطور حقيقي.

حاولت (منظمة الثورة القومية) التي أسسها أحد أعضاء الحركة القومية العربية أن تعيد الحياة إلى المعارضة مع اقتراب نهاية الستينيات إلا أنها باءت بالفشل<sup>(١٧)</sup>. وتم تأسيس الفرع السعودي من حزب البعث عام ١٩٥٨ وقد مكّنه الدعم الذي قدمته له بغداد في أواخر الستينيات وحتى أواسط السبعينيات من نشر آرائه، ولم يكن الدعم الذي يتلقاه متناسباً مع قوته الحقيقية<sup>(١٨)</sup>. وضعت إحدى المجموعات الماركسية المستقلة وهي (الحزب الديمقراطي الشعبي) يدها على (الحركة الديمقراطية الشعبية) واستمرت في إصدار « الجزيرة الجديدة » بشكل متقطع. إلا أن انفصال جزء من هذا الحزب والتفاف المجموعة المنفصلة حول منشور جديد اسمه « النضال » أضعف الحزب.

كان يمكن للمعارضة أن تحاول استغلال النزاعات القليلة القائمة ضمن العائلة المالكة استغلالاً كاملاً، فأخطر التحديات التي تواجه النظام إنما نجمت عن هذه النزاعات — مثل صراع سعود وفیصل وانشقاق طلال و اغتيال فیصل عام ١٩٧٥ . ويمكننا أن نستخلص هنا أنه في حال عدم توفر شيء من النفور من العائلة المالكة يبدو أنه من الصعب جداً إيجاد بديل لهذا النظام .

تنبؤاً عائلة آل سعود مكانة لا يمكن منافستها عليها إذ أن لديها نافذة على الشعب وتقاليد عريقة في القتال وتحالفات دنوبية ووسائل عصرية للقمع والاضطهاد وتغلغل كامل في القوات المسلحة . كما طور آل سعود نظاماً لكيفية ضمان اتفاق الآراء وإجماعها على أمر واحد كيلا يخرج الأمر من يدهم كلما ثارت الخلافات الداخلية التي لا ريب في كثرتها وتعددتها . فقد قام المجلس الاستشاري غير الرسمي المؤلف من الأمراء ذوي النفوذ بتنظيم انتقال السلطة انتقالاً سليماً عندما أتاح لفيصل الإطاحة بسعود عن عرش المملكة عام ١٩٦٤ وأن يحل خالد خلفاً لفيصل عام ١٩٧٥ وأن يستلم فهد السلطة بعد خالد عام ١٩٨٢ . ومن الواضح أنه إذا ما فشلت هذه الصيغة التي ابتدعها آل سعود أو حل بها وهن فإن خطراً داهماً قد يهدد النظام، فالسياسة في دائرة لا تتجاوز في تعدادها ٥٠٠٠ أمير سعودي لها أهمية بقدر ما للسياسة في الدائرة الانتخابية في السعودية كلها .

طلما دارت التوقعات ضمن هذا الإطار العام حول مطالبة الطبقة الوسطى الجديدة بالسلطة السياسية وأن يرفض طلبها هذا فتطيح بالنظام . وعلى الرغم من أن هذا النموذج قد تحقق في العديد من البلدان في العالم الثالث إلا أنه يفترض توفر شروط هامة مختلفة في هذه الحالة مثل وجود مجتمع مدني متكامل التطور وسوق وطنية موحدة ودرجة معينة من الوعي الطبقي . وقد أظهرت الثورة الإيرانية بكل وضوح أنه يمكن تغيير هذا النموذج بسهولة إذا ما تواجدت قوى متحالفة مع هذه « الطبقة الوسطى » متعطشة للسيطرة عليها بدلاً من تمثيلها والنهوض باسمها . ومن الصعب أن نؤكد وجود مثل هذه الطبقة الآن في العربية السعودية . فمئات المليونيين الذين يعيشون على حواشي النظام لا يشكلون طبقة خاصة عندما تبقى الانقسامات القبلية والإقليمية عميقة هذا العمق . وإذا ما اقتضى الأمر إيجاد بديل عن النظام فمن المرجح أن يأتي هذا البديل من خليط من المظالم والشكاوي الناجمة عن الإحباطات السياسية والاقتصادية والقبلية والإقليمية مع دعم محتمل من جهات عربية، ولكن حتى إن حدث هذا فإنه سيكون من الصعب جداً التخلص من الملكية التي هي حتى الآن أهم عامل يربط البلاد فيما بينها . ويبقى لنا أن نبين أن ما ندعوه به « الطبقة الوسطى » الجديدة قد

تكون قادرة على لعب هذا الدور الموحد أو أنها مستعدة للمجازفة بمصالحها في لعبة من شأنها زعزعة أركان النظام إلى حد تهديد وحدة أراضي البلاد . وليس من السهل التنبؤ بمثل هذا التطور في المستقبل المنظور على الرغم من أن انفتاحاً تدريجياً على النخب من خارج العائلة المالكة عبر تعاون حذر ومدرّوس قد أصبح أمراً لا مناص منه .

## ملاحظات

- ١ — ظهرت طبعة أولى من هذا المقال في Merip Reports رقم ٩١ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠).
- ٢ — انظر Report of the Staff Survey Mission to the US House of Representatives Committee on International Relations.  
«US Arms Policies in the Persian Gulf and Red Sea Areas» (December 1977) P. 22.  
وقع الحرس الوطني في نيسان / إبريل عقداً مع شركة بريطانية بقيمة مليون دولاراً لتزويده بنظام اتصالات الكترونية منفصلة عن الجيش.
- ٣ — انظر J. Malone. «The Arab Lands of Western Asia» (Prentice-Hall, 1973).
- ٤ — الرقم موضع جدل عنيف إلا أن الخبراء متفقون على أن المملكة تبلغ في تقدير عدد سكانها كيلا تبدو هزيلة بالمقارنة مع جارائها (اليمن الشمالي والعراق) ولكي تخفي حقيقة الدور الخامس الذي تلعبه اليد العاملة الأجنبية في اقتصادها.
- ٥ — انظر Le Monde Diplomatique, May 1975.
- ٦ — انظر M. M. Mc Conohay, Special Report in «International Herald Tribune (February 1978) P. 14.
- ٧ — يطرح السؤال نفسه على الأتقلى على الصعيد الإقليمي . ففي دولة شديدة المركزية على الأصعدة الأخرى لا يوجد حلفاء محليون يمكن للعائلة المالكة إسناد الحكومة المحلية إليهم .
- ٨ — الهجرة : اصطلاح يشير إلى بتر الماضي المرحل يقطن كل من ينضم إلى (الإخوان) أن عليه القيام به وكما يقول الرحاباني : هجر المقام بين المشركين والانتقال إلى مملكة الإسلام .
- ٩ — يرتبط قاتل الملك فيصل وعدد من أعداء الملك المواليين للعراق بقبائل شمر .
- ١٠ — انظر Wells, P. 10: Le Monde, June 21. 1975.
- ١١ — خلال زيارة قام بها السيناتور مايك مانسفيلد Mike Mansfield في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ إلى المملكة لاحظ أن هناك عدداً من العمال اليمنيين القاطنين في السعودية يقارب عدد الذكور السعوديين الراشدين .
- ١٢ — انظر Wells P. 10. ليست المشكلة جديدة ، إذ لاحظ أحد المراقبين في أوائل السبعينات أن «الحكومة السعودية لن تتمكن من العمل دون عائدات فقط ودون مساعدة تقنية . ولولا المصريين والفلسطينيين لما كانت هناك إدارة أو مدارس» . ونصّ مرسوم ملكي صادر في ٣١ أغسطس /آب ١٩٥٤ على أن ٧٥٪ من مستخدمي أية شركة يجب أن يكونوا من السعوديين . وبقي ذلك الحصر في طيات النسيان دون شك .
- ١٣ — انظر Roger Owen «Migrant Workers in the Gulf» (London, Minority Right Group, 1985).

١٤ — انظر

Bonnefanti, «Utilisation des recettes pétrolières et stratégie des groupes sociaux dans la péninsule arabe» Mashreq-Maghreb No. 82 PP. 60-69 and No. 83, PP. 61-72.

١٥ — انظر وثائق المؤتمر الأول في «وثائق المؤتمر الأول، الحزب الشيوعي في السعودية» في أغسطس/آب ١٩٧٥

١٦ — هو مؤلف كتاب مفرط في القوة والعنف ضد العائلة المالكة السعودية والكتاب ليس فيه موضوعية وموثق توثيقاً رديفاً. وقد تم اختطاف ناصر السعيد من بيروت حيث كان يلتجئ — وهناك من يزعم أن ذلك تم بمساعدة فلسطينية — ونقل إلى السعودية حيث أعدم بسرعة فائقة حسب ما جاء في الإعلام العربي.

١٧ — انظر تحليل الموقف السعودي الوارد في «الحرية» (بيروت) في حزيران/يونيه ١٠ و ١٧ من عام ١٩٦٨ وكذلك: H. Lackner, «A House Built On Sand» (London, Ithaca Press, 1978), PP. 98-106

١٨ — تمتعت هذه الجماعة بساعات عديدة من البث الإذاعي من راديو بغداد كما أصدرت حوالي عشرين عدداً من «صوت الطلبة» تم تأسيس الفرع السعودي من حزب البعث عام ١٩٥٨.





## الثورات الإيرانية في منظور مقارن

نيكي ر. كيدي Nikki R. KEDDIE

كانت الثورة الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ صدمة للعالم وبدأت عجلة البحث عن الأسباب بالدوران . وتميل معظم التحليلات إلى إرجاع جذور الثورة إلى أخطاء الشاه ومختلف الشخصيات الأميركية على الرغم من أن بعض الدراسات قدمت تفسيرات اجتماعية اقتصادية للثورة . ولقد مضى الآن ما يكفي من الزمن لتمكن من السعي وراء نطاق أوسع من البحث والتقصي ، ولا بد أن البحث الذي ينطلق من منظور مقارن سيزيح النقاب عن جوانب عدة . وستقصي هذه المقالة نوعين من المقارنة :

( ١ ) مقارنة داخلية — تتناول بضعة نقاط مهمة — مع الثورات وحركات التمرد الإيرانية منذ عام ١٨٩٠ .

و( ٢ ) مقارنة خارجية أكثر اختصاراً مع الثورات العالمية الكبرى الأخرى ، مطبقين خلال ذلك نظريات الثورة التي يمكن أن توافق المثال الإيراني . وكلا المقارنتين فيه صعوبة وارتجال لأن « الثورة الإسلامية » في إيران لا تحمل على ما يبدو الكثير من التشابه العقائدي مع الثورات في الغرب أو مع « الثورة الدستورية » في إيران التي قامت عام ١٩٠٥ — إلى عام ١٩١١ .

وغالباً ما كانت الثورات في الغرب تميل — خاصة في مراحلها المتطرفة — إلى الانحراف نحو اليسار والتوجه إلى العلمانية ، وحتى في الحالات التي تسيطر فيها العقائدية الدينية — مثل ما حدث في الحرب الأهلية الإنكليزية في الأربعينيات من القرن السابع عشر — لم تكن هذه الثورات أصولية ولم يناد بها زعماء البنية الدينية القائمة . ولكن معظم

القيادة في الثورة الإسلامية جاء من رجال الدين المتعصين الذين كانوا يطالبون بالعودة إلى الأصول الإسلامية . وحتى النظريات الاجتماعية الاقتصادية الحديثة حول الثورة والتي تميل إلى التأكيد على دور الفلاحين (ربما بسبب المثال الروسي أو ما حدث في الصين والبلدان الأخرى من العالم الثالث) . لا يمكن تطبيقها على أي من الثورتين الإيرانيتين : إذ لا يمكن لفلاحين يعيشون أساساً على أراضٍ قاحلة أو شبه قاحلة معتمدين على أصحاب الأراضي أو غيرهم لتأمين ري أراضيهم ، ولا تجميعهم غابات أو جبال يلتجئ إليها الثوار في حربهم ، أن ينجم عنهم طبقة فلاحين متوسطة ولأن تنعقد بينهم روابط وثيقة ضرورية في التنظيم السياسي . ونجد نقيضاً لذلك أن المناعة المزعومة للمدن الحديثة ضد الثورات الجماهيرية الناجحة خاصة في غياب الدعم الفلاحي أثبتت خطأها في كلتا الثورتين الإيرانيتين ، فالمدن أبدت هشاشة في الأعوام ١٩٠٥ - ١٩١١ إذ لم يكن للشاه قوة عسكرية لها شأن وكذلك في عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ليس فقط لسوء حسابات الشاه بل للإجماع المدهش على قيام الثورة والتنظيم الهائل للسكان المدنيين ضده .

ولقد قام الإيرانيون الذين كانوا في فترات السلم حريصين أشد الحرص على إرضاء ذوي النفوذ وينفرون من معارضتهم علناً سواء في أماكن عملهم أو مع من يفوقهم سياسياً بعدد لم يسبق له مثيل من الثورات وحركات التمرد الشعبية الكبرى خلال التسعين سنة الأخيرة . وقد انتشرت هذه الثورات إلى المدن الرئيسية في إيران وامتد بعضها ليشمل المناطق القبلية أيضاً ، وذلك باستثناء عدة حركات تمرد في الأقاليم الشمالية بعد الحرب العالمية الأولى والمظاهرات الضخمة التي قامت ضد الشاه في أواخر الستينيات . وتقف إيران في الحقيقة في طليعة البلدان الثورية المتمردة خلال القرن العشرين ، وليس هناك من ينازعها في ذلك على حد علمي في العالم الإسلامي أو الهندوسي أو الغربي لا من حيث عدد الثورات ولا من حيث عمق حركات التمرد . وقد نجد مثيلاً لها في الصين وفيتنام وربما في روسيا .

وقد يبدو هذا الادعاء مفاجئاً بالنسبة للبعض إذ أن التاريخ الإيراني المعاصر غير معروف عموماً والأهم من ذلك أن الثورتين الرئيسيتين في إيران في القرن العشرين وخاصة الثانية منهما تيدوان شاذتين للغاية . فالثورتان لا تنطبق عليهما تماماً الأفكار الشائعة عما يجب أن تكونه طبيعة الثورة . ولكن لاشك أن الثورة الإسلامية التي قامت عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد أطاحت بالنظام السياسي والاجتماعي والعقائدي القديم ولم يتضح بعد النظام الذي سيحل محله . وكانت الانتفاضة الدستورية في ١٩٠٥ - ١٩١١ من السعة الجماهيرية والأهمية بحيث يمكن أن نطلق عليها اسم « الثورة » . وكان هناك العديد من

الحركات التي لم تكن ثورات تماماً بل ضمت عناصر ثورية، فمنها التمرد الجماهيري ضد امتياز أعطي للتبع البريطاني عام ١٨٩٠ - ١٨٩٢ والحركات الثورية الإصلاحية المنادية بالحكم الذاتي في مقاطعات جيلان وأذربيجان وخراسان بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك الثورات في أذربيجان وكردستان بعد الحرب العالمية الثانية وحركة تأميم النفط التي أيدتها الجماهير وقادها (مصدق) والتي حكمت البلاد من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٣ والمظاهرات الشعبية المعادية للحكومة في أوائل الستينيات، وجميعها بذلت فيها الجهود بدرجات متفاوتة للإطاحة بالسيطرة الأجنبية على الاقتصاد الإيراني ولبناء مجتمع مستقل ودولة مستقلة.

إن أبة محاولة لإجراء مقارنات متعمقة بين الحركات الثورية في إيران، إن لم ندخل في الحساب عقد مقارنات بين بعض هذه الانتفاضات وحركات التمرد في الدول الأخرى المسلمة منها وغير المسلمة، سيتطلب وضع الحركات الإيرانية المختلفة التي وقعت في القرن الماضي ضمن إطار التاريخ الإيراني المعاصر. كانت إيران إبان حكم القاجاريين الذي دام من ١٧٩٦ - ١٩٢٥ نهياً لتغلغل الاقتصاد الغربي فيها ونحت سيطرته خاصة لنفوذ الاقتصاد البريطاني والروسي. وقد قامت القوى الغربية كما هو الحال دائماً في العديد من بلدان العالم الثالث، بنجر إيران إلى عقد اتفاقيات تحد من رسوم الجمر إلى خمسة في المائة وبهذا تصبح المنطقة عملياً منطقة تجارة حرة للمستوردات الغربية التي كثيراً ما أدت إلى المضاربة على أسعار المنتجات اليدوية الإيرانية. وعلى الرغم من أن السجاد الشرقي الإيراني بدأ يصبح واحداً من السلع المصدرة الأساسية حوالي عام ١٨٧٥ فمن المستبعد أن يكون ارتفاع صادرات السجاد قد عوض عن تراجع وتدهور إنتاج المنتجات الأخرى أو عن التدمير والاستياء وترك الحرفيين لصناعتهم.

وفي الفترة نفسها تسبب ارتفاع أسعار المواد الخام والصادرات الزراعية وخاصة الأفيون والقطن والفواكه والمكسرات إلى تراجع الحرف اليدوية الإيرانية إلى حد ما. وزاد الاتجار بالزراعة والسجاد الذي استمر في عهد البهلوي (١٩٢٥ - ١٩٧٩) من الفروق الطبقة الاقتصادية بين مالكي الأرض والماء أو ورشات التصنيع وبين من يعملون لحسابهم. وبقي التساؤل حول ما إذا كان هناك بؤس عام أو ازدياد في ازدهار البلاد، موضع جدل يختلف فيه من درسوا عهد القاجاريين<sup>(٢)</sup>. ولكن ازدياد الفروق الطبقة وتدهور حال الفلاحين الذين أصبحوا عرضة للمجاعات نتيجة اعتمادهم على أرض تزرع محاصيل مقابل النقد مثل الأفيون الذي كان يمر بفترة سنوات من ركود التسويق أدى إلى ظهور مصادر جديدة من التدمير

والغضب بين صفوف الفلاحين تماماً كما أدى تغير حال الحرفيين إلى تفاقم مظالم قاطني المدن من الطبقة الوسطى . ولكن كان لإيران ما يميزها عن بلدان أخرى مثل مصر وتركيا اللتين كانت لهما تجارة أوسع بكثير مع أوروبا وفيهما عدد أكبر بكثير من السكان الأوروبيين ، وكانت تلك الميزة هي أن البنية الأصلية لل بازار الإيراني بقيت متماسكة إلى حد كبير . وقد أثبتت تجار الصادرات والواردات الأثرياء والتجار المحليون والمرابون أهميتهم في جميع الثورات الإيرانية .

لم يرق القاجاريون بمثل ما قام به حكام الشرق الأوسط مثل تركيا ومصر وتونس في مضمار محاولاتهم لتعزيز قوة الحكومة المركزية والجيش لمقاومة أي تدخلات من القوى الغربية أو من الدول المجاورة لهم . إذ بذلت تركيا سلسلة طويلة من الجهود منذ القرن الثامن عشر لتقوية جيشها ودعم بنيتها التقنية والتعليمية ونجم عن المرحلة الأولى من هذه الجهود الإصلاحات التي أجراها السلطان محمود في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر . كما شهدت مصر إبان حكم محمد علي تحولات أكثر أهمية إلى أن حدثت القوى الغربية من الاستقلال الاقتصادي والقوة العسكرية للحكومة المصرية في الأربعينيات . لم يكن في إيران تطورات مماثلة لذلك ، فمحاولات الإصلاح التي باءت بالفشل في زمن ولي العهد عباس ميرزا (توفي عام ١٨٣٣) ورؤساء الوزراء أمير كبير (توفي عام ١٨٥١) وميرزا حسين خان (توفي عام ١٨٨١) تركت إيران دون جيش حديث أو بيروقراطية أو نظام تعليمي ، وبقي لواء القوزاق الصغير الذي يقوده ضباط روس والذي أسس عام ١٨٧٩ القوة العسكرية الحديثة الوحيدة في عهد القاجاريين .

إن عدم التغير هذا ليس أمراً مستغرباً فصلات إيران بالغرب أقل بكثير من صلات بلدان الشرق الأوسط المحيطة بالبحر المتوسط والتي تعاني من جفاف أراضيها وقلة سكانها . ونتيجة لذلك كان من الصعب جداً إخضاع البلد للسيطرة المركزية . وقد حدث الأمر نفسه في بلدان أخرى لها ظروف مشابهة — أفغانستان والمغرب — إذ لم يطرأ تغير يذكر أو تحديث للبلد في القرن التاسع عشر . وكان على الشاه أن يسمح بسلطة لا بأس بها لجماعات ليس لها صلة وثيقة بالمركز ، ومن بين هذه الجماعات هناك البدو الرحل ( ينظمون غالباً في اتحادات بفرض التعامل مع السلطات ) وقد كانوا بسبب تنقلهم الدائم ومهارتهم في القتال بالبنادق على صهوات الخيل ولغاتهم وثقافتهم المستقلة المختلفة ومواقعهم الجغرافية ( غالباً قرب الحدود ) يشكلون وحدات شبه مستقلة . وكانت صلاتهم بالحكومة تقتصر غالباً على الدفعات السنوية أو أداء واجبات قتالية أثناء الحرب . كما كان لدى بعض الحكام أو العمد المحليين سلطة

لا يستهان بها على الرغم من أن الحكومة تمارس عليهم سيطرة كبيرة خاصة إبان حكم ناصر الدين شاه (١٨٤٨ - ١٨٩٦) (٣).

كان الافتقار إلى المركزية في إيران مرهوناً أيضاً بسلطة العلماء الشيعة المتزايدة، فمنذ أوائل القرن التاسع عشر وبعد تطور سابق دام طويلاً انتصرت المدرسة الأصولية (أو المجتهدية) من العلماء على منافستها مدرسة (الإخبارية). وتقول الأخيرة بأن المؤمنين الأفراد يمكنهم فهم القرآن والتقاليد (الأخبار) [أي أحاديث] الرسول والأئمة بأنفسهم دون الحاجة لاتباع إرشادات المجتهدين الذين يدعون حق الاجتهاد (محاولة تأكيد صحة مبدأ ما). أما الأصوليون فكانوا يقولون بأنه بالرغم من ورود أسس المعتقدات في القرآن والسنة فهناك حاجة للمجتهدين لتفسير العقيدة للمؤمنين. وما إن تطورت العقيدة الأصولية خاصة في ظل حكم مرتضى الأنصاري وهو «مرجع التقليد» الأساسي في منتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح من الضروري لكل مؤمن أن يتبع أحكام مجتهد من المجتهدين الأحياء. وإذا ما كان هناك مجتهد رئيسي واحد فإن أحكامه لها أولوية على أحكام الجميع من المجتهدين الآخرين (١). ويتمتع العلماء الأصوليون بمركز ديني أقوى بكثير من مركز العلماء السنة. ويُعتبر المجتهدون مؤهلين لتفسير إرادة الإمام الخفي المعصوم الثاني عشر، مع أنهم ليسوا هم بمعصومين عن الخطأ.

وبالإضافة إلى سلطة العقيدة التي تمتد إلى ميدان السياسة والدين والقانون، كان علماء الشيعة الإيرانيون يتمتعون بسلطة اقتصادية واجتماعية تفوق أيضاً ما يصل إليه العلماء في بلاد السنة، فعلماء الشيعة خلافاً لما يفعله علماء السنة يجمعون الزكاة والخمس بشكل مباشر ويوزعونها كما أن لديهم الكثير من أملاك الوقف والممتلكات الشخصية أيضاً، وهم يتحكمون بمعظم شؤون جهاز العدل، كما كانوا المعلمين الأوائل، وهم الذين يشرفون على الرفاه الاجتماعي وكثيراً ما يتزلف إليهم الحكام بل ويدفعون لهم المال. وكان العلماء في أغلب الأحيان على صلة طيبة بالعرش إلا أنهم قاوموا تدخل القاجاريين بشؤون سلطتهم في حين أن العلماء في معظم دول السنة يخضعون أكثر فأكثر لسلطة الحكومة. وقد عمل بعض العلماء الإيرانيين لصالح الدولة ولكن ما إن توغل الزمن في القرن التاسع عشر حتى بدأت النزاعات بين رجال مهمين من العلماء وبين السلطات العلمانية تتفاقم.

وسهل استقلال العلماء النسبي تحالفهم مع البازار — وهو اسم يطلق على الجماعة التي تعمل في الإنتاج الضيق النطاق وغالباً ما يكون تقليدياً مديناً وكذلك في أمور المصارف والتجارة — فتحالفوا مع الحرفيين والتجار والمرايين ومنذ القدم كان البازار يمثل المركز

الاقتصادي والاجتماعي والديني للمدن الصغيرة والكبيرة، وقد اشتمل حتى في العقود القليلة على عدد كبير من السكان وحصة وافرة من الاقتصاد، ومنذ الثلاثينيات في القرن التاسع عشر اشتكى أهل البازار للحكومة من الاستيراد الهائل للبضائع المصنعة الأجنبية التي تهدد إنتاجهم وتجارتهم بالزوال. ولم يكن بوسع الحكومة أن تحرك ساكناً حيال ذلك بعد أن عقدت اتفاقيات طويلة الأمد تخفض الرسوم الإيرانية على البضائع الأجنبية، اللهم إلا إذا أرادت أن تجازف بخوض حرب مع القوى الغربية وهذا ما لا تقوى عليه حتى ولو كان حكامها أشد فعالية.

وبعض النظر عما إذا ساءت أحوال أفراد أو مجموعات أم انتعشت نتيجة النفوذ الغربي على إيران — بما فيه حماية البريطانيين والروس للحكم القاجاري، فقد كان لدى العديد من المجموعات أسبابها للشعور بالسخط والاستياء من القاجاريين ومن التدخل الغربي. وكان للحرفيين الذين لم يبق لديهم عمل، مظالم وشكاوى واضحة، فكتب العديد منهم عرائض للحكومة لإعادة النظر. وقد لاحظ حتى التجار الذين ازدهرت أحوالهم المعاملة الأفضل التي يتلقاها التجار الغربيون فهم مثلاً يُعفون من ضرائب الطرقات والبلدية التي يجب على التجار الإيرانيين دفعها. وكان العلماء يعارضون الخطوات المحدودة التي قام بها القاجاريون لإدخال التعليم الغربي — فقد سمحوا للبعثات التبشيرية مثلاً بتعليم المسيحيين في إيران. كما اعترض العلماء على خطوات الإصلاح والامتيازات التي تمنح للغربيين. وباستثناء المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو مناطق هطول الأمطار الغزيرة مثل (جیلان) و (مرندیران) على البحر الأسود (قزوین)، كان الفلاحون عموماً مبعثرين في مساحات متباعدة وخاضعين لسيطرة ملاك الأراضي الذين يتحكمون بالأرض وبالمياه، ولم يكن هناك إمكانية لتنظيم وتنسيق حركات احتجاج مع أن من هاجر من هؤلاء الفلاحين وأصبح من بروليتارية المدن كان سريع التطوع للاشتراك في حركات التمرد المتمركزة في المدينة ليس فقط أثناء حكم القاجاريين بل — وإلى حد بعيد — أثناء ثورة ۱۹۷۸ — ۱۹۷۹<sup>(۵)</sup>.

كان من بين الساخطين في القرن التاسع عشر جماعة صغيرة إلا أن تعدادها يزداد باستمرار وهي مجموعة المثقفين الذين يشغل العديد منهم مراكز تجارية أو مناصب حكومية وقد تعلموا الأساليب الغربية، وكثيراً ما كانت معرفتهم بالغرب تأتي عن طريق غير مباشرة عبر رحلاتهم إلى الهند واستنبول أو إلى مصر أو من خلال هجرة مؤقتة إلى جبال القفقاس الروسية. واستغرقت مئات الآلاف من الإيرانيين معظمهم من العمال بشكل شبه دائم في

جبال القفقاس التي تدعم أيضاً بعض المثقفين الإيرانيين . وقام العديد من الإيرانيين المتعلمين وأشهرهم ( ميرزا مالکوم خان ) و ( السيد جمال الدين ) « الأفغاني » بالسفر إلى فرنسا وإنكلترا . وكان من يسافر إلى الخارج يفاعاً بالتطور الاقتصادي الغربي والعدالة النسبية وغياب الحكم التعسفي ، وتضم مخطوطاتهم مديحاً لطرق الغرب ونقداً لأوتوقراطية حكام إيران ، والموظفين الصغار ورجال الدين والمحاکم وتدني مكانة المرأة<sup>(١)</sup> .

كان التحالف المتكرر الذي تعقده جماعة البازار وعدد من العلماء مع الليبراليين العلمانيين والمتطرفين يستند إلى حد كبير إلى وجود أعداء مشتركين — العائلة المالكة ومن يدعمها من الأجانب — أكثر مما هو قائم على اتفاق حقيقي حول الأهداف . فالعلماء كانوا يريدون توسيع حلقة سلطتهم هم وأن يطبقوا إسلام الشيعة تطبيقاً أكثر صرامة ؛ أما الليبراليون والمتطرفون فكانوا يتطلعون إلى ديمقراطية سياسية واجتماعية أكبر وإلى تطور اقتصادي ، وجماعة البازار كانت تريد الحد من المكانة الملتزمة التي منحت للاقتصاد الأجنبي وأن توقف منافسته لها . وظهرت أولى علامات قوة التحالف القائم بين العديد من العلماء وبين جماعة البازار وبين قلة من المثقفين العلمانيين عقب صدور امتياز التبغ عام ١٨٩٠ . إذ منحت إيران مواطناً بريطانياً حق الاحتكار الكامل لشراء وبيع وتصدير جميع التبغ المزروع في إيران . وقد جاء هذا الامتياز عقب سلسلة كاملة من الامتيازات المعطاة للأوروبيين ، وليس هذا وحسب بل إنه تناول محصولاً واسع الانتشار وفير الريح وقابلاً للتصدير بدلاً من المنتجات السابقة التي لا يمكن استغلالها مثل معظم الثروات المعدنية . وهكذا ثار زارعو التبغ وتجاره على الخطر الذي يهدد لقمة عيشهم . واستجابة للحماس الوطني . تمخضت الاحتجاجات الجماهيرية المتكررة والنشطة في معظم المدن الإيرانية عام ١٨٩١ والتي قاد معظمها العلماء بالاشتراك مع جماعة البازار ( مع تشجيع روسي من خلف الكواليس ) عن مقاطعة ناجحة لتجارة التبغ وللتدخين ( على أنه غير محبذ من الإمام الغائب ) . واضطر الشاه إلى إلغاء احتكار التبغ في أوائل عام ١٨٩٢<sup>(٢)</sup> .

كان القاسم المشترك بين ثورة ١٨٩٠ — ١٨٩٢ والحركات الثورية والانتفاضات التي جاءت فيما بعد عنصراً جوهرياً من المعاداة للإمبريالية وللأجانب . وعلى الرغم من أن هذا العنصر يتواجد في معظم مستعمرات العالم وفي كل الدول التابعة لغيرها فإن المعاداة للإمبريالية تبدو أقوى شوكة في إيران وقد نجم عنها عدد أكبر من الثورات الجماهيرية وحركات التمرد من أي بلد آخر في الشرق الأوسط باستثناء أفغانستان . وعلى الرغم من أن التحكم المباشر للأجانب في إيران كان أقل بالمقارنة مع تحكمهم بالعديد من البلدان الأخرى في



الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن الإيرانيين والأفغان والبعض القليل من الشعوب الأخرى كانوا أشد مقاومة للسيطرة الأجنبية من معظم الشعوب الأخرى . ولم تكن المقاومة في إيران بوضوح وعنفوان المقاومة نفسها في أفغانستان حيث عرفت إيران فترات من التوافق مع الأجانب أعقبتها فترات من التمرد النشط ، وهكذا دواليك .

من بين الأراضي التي أخضعت في الموجة الأولى من الانتصارات الإسلامية كانت إيران هي المنطقة الشاسعة الوحيدة التي احتفظت بلغتها وبقسم كبير من ثقافتها القديمة .

ويبدو أن دين الدولة في إيران منذ ١٥٠١ وهو الإسلام الشيعي أشد مقاومة للتأثيرات الأجنبية من الإسلام السني . ( وإذا ماتوغلنا في هذه المقارنة سنجد أن فرعي الإسلام الرئيسيين أشد مقاومة للتأثيرات الغربية من الأديان والأعراف السائدة في آسيا وأفريقيا من الدول غير المسلمة وهذا نستنتج أن الإسلام الشيعي الإيراني هو أكثر المذاهب مقاومة للثقافة الأوروبية ) إن أحد مصادر قوة الإسلام الشيعي في هذا المجال هو إضراره على النقاء في الشعائر بما في ذلك حظر الاحتكاك المادي مع الكافرين ومنعهم من دخول المساجد والأماكن المقدسة وما أشبه ذلك . وبقي الإيرانيون خلال القرن التاسع عشر بأكمله ( والبعض منهم لمدة أطول من ذلك بكثير ) يرون في التأثيرات الاقتصادية والسياسية والعقائدية المتزايدة للغربيين انتهاكاً لحقوق المؤمنين وتعدياً عليها ؛ وبذلك تصافرت مشاعر الاستياء الاقتصادي والسياسي والديني رغم أن المجموعات المختلفة كانت لها شكاوى مختلفة . وبدت الحكومات متواطئة مع المشركين الأجانب وكانت تعتبر مذنبه كذنب المشركين أنفسهم . ويظهر ذلك واضحاً ليس فقط في عام ١٨٩١ بل في الثورة الدستورية في ١٩٠٥ — ١٩٢١ وفي تأميم النفط في ١٩٥١ — ٥٣ إبان حكم مصدق وكذلك في مظاهرات عام ١٩٦٣ التي التفت حول الخميني وفي ثورة عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ حيث كان الإيرانيون يدينون حكوماتهم دائماً على أنها مسؤولة عن نهب الغربيين لهم<sup>(٨)</sup> وقد ترددت دون شك أصداء فكرة مماثلة في أماكن أخرى خاصة بين صفوف الأخوان المسلمين والمجموعات الإسلامية الأخرى في مصر وفي الباكستان وفي المشرق العربي إلا أن مسألة الحكومة في إيران قد استقطبت عدداً أكبر من الأتباع الثوريين . وقد اشترك في جميع الهجمات على أي نظام سمح بتدخل الغربيين في إيران أصوات قوية رفعها ممثلون محترمون من العلماء المتدينين ومن رجال البازار وهو ما يفسر نوعاً ما الحمية والحماس اللذين أبداهما الإيرانيون . كما تنبع شدة النفور من تأثير الأجانب من إيمان مترسخ بأن المشركين الأجانب يخططون لتفويض دعائم الإسلام وتخريب إيران . وقد أضاف مبدأ الحض على النضحية

بالنفس لحرب الأعداء في الإسلام الشيعي إلى قوة مقاومة التأثير الأجنبي القائم على الاستغلال والسيطرة . وكان المبدأ الشيعي والوطني بالنسبة للعديد من جزئين لا ينفصلان من عقيدة واحدة .

وتبين الحركتان الإيرانيتان في القرن العشرين والثلاثين تستحقان بكل جدارة اسم (الثورة) — وهما الثورة (الدستورية) عام ١٩٠٥ — ١٩١١ والثورة (الإسلامية) عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ — أهمية هذه النظرة الإيرانية . فالأحداث التي سبقت الثورة الإيرانية الأولى في هذا القرن لم تكن إلا استمراراً وتأكيذاً على تمرد التبغ في التسعينيات من القرن التاسع عشر . وازدادت قوة بريطانيا وروسيا السياسية والاقتصادية بسرعة كبيرة بعد عام ١٨٩٢ . وخرجت إيران من «انتصارها» في تمرد التبغ بعبء دفع ٥٠٠.٠٠٠ جنيه أسترليني لشركة التبغ البريطانية تعويضاً لها عن خسارة حق احتكار التبغ . وفي الأول من أيار/مايو ١٨٩٦ قام (ميرزا رضا قرماني) بتحريض من النشاطات الإسلامية المعادية للشاه بزعامة السيد جمال الدين الأفغاني وحلقة أتباعه من الإيرانيين والشيعة في استنبول ، باغتيال (ناصر الدين شاه) . وقد أسرف الشاه الضعيف الذي خلف ناصر الدين في تبذير الأموال على المتوددين له من رجال الحاشية وعلى رحلات إلى الخارج مفرطة الترف ففاق بذلك تبذير والده . وكان الابن قد حصل على الأموال عن طريق قرضين قدمهما الروس على أساس حصولهم على امتيازات اقتصادية أكبر . وكان رد البريطانيين الذين لا يرضون أن يسبقهم الروس في سباق جني المرباح من الشرق الأوسط أن طلبوا منحهم امتيازات أكبر خاصة امتياز نفط (داركي) الذي جاء نتيجة أول استثمار حقيقي لنفط الشرق الأوسط (بعد اكتشاف النفط عام ١٩٠٨) .

أعطت الحرب الروسية — اليابانية عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ والثورة الروسية عام ١٩٠٥ زخماً وقوة لحركة معارضة إيرانية كانت تستجمع القوة والعدد منذ عام ١٩٠١ . وبعد قرن من الهزائم المتتالية نجحت قوة آسيوية في هزيمة قوة أوروبية وهو حدث نفخ الروح في مشاعر الكبرياء والاعتزاز في جميع أنحاء آسيا . وكان هذا الشعور مرهفاً قوياً في البلدان التي مرت بتجربة تغلغل النفوذ الروسي فيها وذات مرة القمع مثل إيران . واعتبر العديدون أنه أمر ذو دلالة أن تنجح القوة الآسيوية الوحيدة التي تملك دستوراً في هزم القوة الغربية الوحيدة التي لا تملك دستوراً وأصبح ينظر إلى الدستور على أنه «سر القوة» في الحكومات الغربية . وبدأت المشورات التي تفسر ما يعنيه الدستور وتشرح فضائله بالانتشار في إيران وغيرها من البلدان الآسيوية ، وسرعان ما عمت أخبار الانتصارات اليابانية واستقبلت باستبشار وفرح ،

وقد بينت الثورة الروسية في مراحلها الأولى على الأقل إمكانية نجاح قوة جماهيرية في الفت من عضد ملكية مستبدة دب الضعف إليها وإرغامها على تبني دستور . وأسهمت الحرب الروسية — اليابانية والثورة الروسية في إخراج روسيا — ولو إلى حين — من شؤون السياسة الداخلية الإيرانية ، وهو أمر هام بالنسبة لمن يتوقع تدخل روسيا إذا ما ضعفت سلطة القاجاريين أو وقعت تحت التهديد<sup>(٩)</sup> .

بدأت الثورة الدستورية في أواخر عام ١٩٠٥ حين رفع تجار مرموقون يتاجرون بالسكر أسعار سلعهم لمواجهة الارتفاع الدولي للأسعار . وكانت النتيجة أن ضرب التجار (فلقة) واندلع التمرد في الشوارع . وعندما لجأ بعض العلماء إلى الملاذ (Bast) وعد الشاه بإقامة « قصر عدل » وتنازلات أخرى ، إلا أن الوعد لم ينفذ وانفجر تمرد آخر عام ١٩٠٦ تميز بلجوء علماء جدد إلى الملاذ في (قم) واجتماع حوالي ١٢٠٠٠ رجل من البازار في ملاذ المفوضية البريطانية . وقد وعد الملك حينئذ بقبول الدستور وسرعان ما تم انتخاب برلمان جديد .

## ملاحظات

١ — نستعمل كلمة «الأصولية» هنا لوصف الحركات الداعية إلى العودة إلى أصول الدين، وقد ظهرت الحركات الأصولية غالباً في القرنين التاسع عشر والعشرين ولم تهدف أي منها إلى إعادة حقيقة الماضي المذهبي كما لم تفلح أي منها في تحقيق ذلك.

٢ — لاحظ جاد ج. جيلبار Gad G. Gilbar أن إنتاج القمح تراجع تراجعاً كبيراً في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بحيث تحول إنتاج القمح والشعير من مادة للتصدير إلى مادة للاستيراد. وقد نتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية انفجار حركات احتجاج تطلب بالحجز يقودها غالباً رجال الدين كما كانت تطلب إيقاف تصدير الحبوب. وشجع التجار الكبار تحويل الإنتاج من الحبوب والقمح إلى إنتاج الأفيون مما ساهم — استناداً إلى جيلبار في تخمين مستوى معيشة جميع الفئات المساهمة في إنتاج الأفيون وسبقه. انظر مقالة جيلبار «الزراعة الإيرانية في عهد الشاه القاجاري الأخير ١٨٦٠ — ١٩٠٦: بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية» في دورية «Asian and African Studies» العدد ١٢ عام ١٩٧٨ ص ٣٢١ — ٣٦٥. وتشير الدراسة المفصلة التي أجراها روجر ت. أوسلون (Roger T. Olson) حول زراعة الأفيون وبيعها إلى أن إنتاج الأفيون ساعد الأثرياء ولكنه فرض على الفلاحين الفقراء وأهل المدينة تفاوتاً شديداً في أسعار المنتجات الزراعية وأدى بهم أحياناً إلى المجاعة. من الواضح أن التأكيد على الأفيون زاد من حدة التفاوت الطبقي الاجتماعي والاقتصادي. انظر:

Olson, «Persian Gulf Trade and the Agricultural Economy of Southern Iran in the Nineteenth Century» in Michael E. Bonnie and Nikki R. Keddie, eds. «Modern Iran: The Dialectics of Continuity and Change (Albany, N. Y, 1981). 173-89.

يقول جيلبار بأن هناك: «تمسكاً معيناً في مستوى معيشة الفلاحين. فهناك أولاً بضعة أدلة تبين أن الفلاحين في العديد من المناطق كانوا يتناولون وجبات غذاء أكثر تنوعاً ويستهلكون سلماً لم يكونوا يملكون ثمتها في السابق. وإن السكر والشاي والتبغ والأفيون هي أفضل مثال على المواد التي كان الفلاحون يستهلكونها بكميات كبيرة في نهاية القرن التاسع عشر». وهناك بضعة مشاكل في دقة تحليل جيلبار. فهو لم يكف بتقديم دليل عن أربع سلع ضارة بالصحة ولا يصح إدراجها على أنها برهان على «نظام غذائي أكثر تنوعاً»، بل إنه لم ينته إلى أن هذه المواد الأربع قد تكون حلت محل المواد الغذائية الصحية التي أصبحت — استناداً لأدلته — باهظة الثمن. وتبين تجربة معظم البلدان العصرية أنه يمكن لمثل النظام الغذائي الذي ابتدعه غريشام أن يحل محل الفواكه والخضار واللحوم عندما تتوفر منتجات أرخص وأقل قيمة غذائية، وتزيد الوثائق البيطائية وبعض كتابات الرحالة الرأي القائل بأن تجربة إيران المعاصرة تعاني تجارب البلدان الأخرى. وتعتبر بعض النقاط الأخرى في تحليل جيلبار مقنعة أكثر ولكن نقاشه ليس مكتملاً من كل جوانبه، وقد طرح فيلم م. فلور في بحث له قدمه في مؤتمر في هارفارد عام ١٩٨١ حول

الثورة الإيرانية لعام ١٩٠٥ — ١٩١١ أسباب الثورة الكامنة في الفقر واليأس العام الذي عاشه الإيرانيون في الفترة ما قبل الثورة. للاطلاع على وجهة نظري واستنتاجاتي راجع:  
Nikki R. Keddie «Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran» (New Haven, 1981)  
esp. 54-57

٣ — انظر Gene R. Garthwaite «Khans and Shahs: The Bakhtiari in Iran» (Cambridge, 1983) وأيضاً «Khans and Kings: The Dialects of Power in Bakhtiari History: in Bonine and Keddie, «Modern Iran», 159-72;

في المرجع السابق، Willem M. Floor, «The Political Role of Lutus in Iran» P. 83-95. وأيضاً Ervand Abrahamian, «Iran between Two Revolutions» (Princeton, 1982), John Malcolm «The History of Persia» (London, 1815); and Keddie, «Roots of Revolution», الفصلين الثاني والثالث، وللمزيد من المعلومات راجع المقالات المختلفة في علم الأنثروبولوجيا حول البدو الرحل الإيرانيين.

٤ — انظر Juan R. Cole, «Imami Jurisprudence on the Role of the Ulama: Mortaza Ansari on Emulating the Supreme Exemplar» in Nikki R. Keddie, ed., «Religion and Politics in Iran» (New Haven, 1983), 33-46;

وأيضاً مرتضى أنصاري «مسيرة النجاة» (إيران، ١٣٠٠ هـ، ١٨٨٣ م) — انظر Eric Hooglund, «Rural Participation in the Revolutions» Middle East Research and Information Project Reports, 87 (1980): 3-6.

وأيضاً، Meri Hooglund, «One Village in the Revolution» في المرجع السابق ص ٧ — ١٢. لقد أكد كل من إيرفاند أبراهاميان وفريد كاظمي في مقال يحمل الكثير من التنبؤات حول المستقبل ما أعتقد أنه سمات مشتقة إلى حد ما من الفلاحين الإيرانيين في شرحهما للشخصية غير الثورية للفلاح الإيراني — أي غياب روابط تسويق هامة مع الخارج ومع فلاحى الطبقة الوسطى التي كان لها شأن كبير في الثورات الفلاحية الأخرى. انظر

Abrahamian and Kazemi «The Non-Revolutionary Peasantry in Modern Iran» Iranian Studies, 11 (1978): 259-304

لقد قلل المؤلفان من شأن أهمية الدور الذي تلعبه الجغرافية والتكنولوجيا والبيئة الإيكولوجية — ولكنهما كانا في ذلك أدق من العديد من المؤرخين الاجتماعيين والمقارنين. فالمناح الجاف الذي يغلب على معظم أراضي إيران أدى إلى عدم تكاثف الفلاحين في مناطق واحدة وبذلك كان من الصعب تنظيمهم، وكان الفلاحون — كما لاحظ المؤلفان — يعتمدون غالباً على نظم الري من باطن الأرض وهي عالية نسبياً وتقع تحت سيطرة مالكي الأرض. كما قد تكون هيمنة خانات القبائل على الفلاحين أسهمت في الحد من الإمكانيات الثورية للفلاحين. كانت حركات التمرد المحلية للفلاحين عديدة ولكنها لم تنتشر بسبب تباعد القرى والسلطة المحلية القوية. أما الأراضي الكثيفة السكان والخصبة والمنظمة في الصين مثلاً فقد أضفت إلى العديد من الحركات الثورية المنظمة الفلاحية. لذلك فإن وجود طبقة وسيطة من الفلاحين على شيء من القوة كان يعتمد إلى حد بعيد على مثل تلك البيئة. وتزيد تجربة إيران جلدنا هذا المستند إلى البيئة،

فالفلاحون الأشد ثورية في إيران كانوا يتواجدون في منطقة جيلان التي ترتفع فيها نسبة سقوط الأمطار ويتكاثف سكانها، وهي منطقة زراعة الرز — كما يقول المؤلفان — وإن لم يشددوا على أهمية البيئة. لقد غطى ابراهاميان وكاظمي جميع الأسئلة الهامة وإن كنت أفضل التأكيد على العامل الإيكولوجي الذي تستند إليه هذه المسألة.

٦ — انظر بوجه أنخص ميرزا ملكوم خان (بركلي ولوس المجلس ١٩٧٣)، نيكى كيدى، «السيد جمال الدين الأفغانى» (بركلي ولوس المجلس ١٩٧٢) ومانغول بابات «الصوفية والانشقاق، الفكر الدينى الاجتماعى فى إيران القاجارية» (سيراكوز، نيويورك ١٩٨٢) ومن بين أوائل الأعمال الهامة والتحليلات للإصلاحات القاجارية «فى إيران فى كتاب فريدون آدميات «فكرى — ازادى» (طهران ١٣٤٠هـ) [١٩٦١هـ]. وميرزا آغاخان كره، «آل هشت بيشت» (غير مؤرخ ولا منشور) ونظم الإسلام كرماني «تاريخ — نى، مديري — نى — إيرانى» (طهران ١٣٣٢هـ) (١٩٥٣م) وإبراهيم صفائى «رابلران إي-طرح» (طهران ١٣٤٤هـ) [١٩٦٥ — ١٩٦٦]، وصفة الله جمالي أسد آبادى «مقالات جمالي» (طهران ١٣١٧هـ) [١٩٣٣ — ١٩٣٤]، وإيراج أفشار وأصغر مهدوي «مجموعة — نى أسناد وصدفوك — نى شلغ ناشوده دار حرب — نى سيد جمال الدين المشهور بالأفغانى» (طهران ١٩٦٣) ومحمد محبط طباطبائي «مجموعة — نى أسار. أ. ميرزا ملكوم خان» (طهران ١٣٢٧هـ- [١٩٤٨ — ١٩٤٩].

٧ — نيكى. ر. كيدى «الدين والقرود فى إيران احتجاج التبغ فى عام ١٨٩١ — ١٨٩٢» (لندن ١٩٦٦) والمصادر الفارسية والفرنسية والروسية والانكليزية المذكورة فى تلك المسألة.

٨ — ريتشارد. و. كُتّام «القومية فى إيران» (الطبعة الثانية بتسريح ١٩٧٩) وكيدى «جنود الثورة»

٩ — يتضح التبدل فى المواقف الإيرانية فى هذا الوقت فى وثائق متعلقة بإيران فى المكتب الخارجى البيطاني، وكذلك أنظر ن. كيدى «إيران: الدين، السياسة والمجتمع» (لندن ١٩٨٠)، ١٣ — ٥٢



## الحق الديني

بيناز توراك BINNAZ TOPRAK

إن قيام ثورة على أساس الدين هو أشبه بيوم القيامة على الأرض بالنسبة للعديد من المثقفين الأتراك المعتدلين الذين يلتزمون التزاماً متشدداً بمبادئ كمال أتاتورك، وبقيت رؤيا رجال دين يحتلون مناصب سياسية من أشد ما يقلق مضاجع النخبة الكمالية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣. وكانت الأجيال المتعاقبة من النخبة العلمانية ترى في الإسلام عائقاً رئيسياً يقف في وجه تحديث تركيا وتهديداً خطيراً للسلطة السياسية المركزية. وقد تلقت العلمانية من بين جميع مبادئ الكمالية اهتماماً خاصاً من حيث انتشارها الرسمي وفرض سلسلة من القوانين المسنونة خصيصاً لضمان هيمنة الدولة على الحركات والتنظيمات والأحزاب الدينية.

كانت العلمانية كسياسة للدولة تتلقى دعماً من نخبة مركزية أصبح الدين بالنسبة لها مرادفاً للظلامية. واتخذت هذه النخبة لنفسها صورة القوة التقدمية في التاريخ بعد أن آلت إليها مهمة حماية الأسس العلمانية في الجمهورية، وأصبحت العلمانية ضمن السياق التركي والتي نذكرنا بالحركة العلمانية الفرنسية التي أصبحت جزءاً من اليسار في المنظور السياسي الفرنسي، محوراً وفصيلاً في تحديد ما هو تقدمي أو محافظ وما هو عصري أو تقليدي وما هو متنور أو ظلامي وما هو ثوري أو رجعي.

إلا أن العلمانيين في تركيا لم يكونوا يساريين بل كانوا يقومون بوظيفة ما يمكن تسميته بـ «اليسار البديل»<sup>(١)</sup>. وكانت أخلاقيات الجمهورية تستبعد الاعتراف بالفوارق الطبقية في المجتمع



التركي، ومن بين مبادئ الكمالية<sup>(١)</sup> كانت الشعبية هي إحدى التيارات الخفية العقائدية التي تبرر نظرياً هذا النفور الرسمي من الطبقات الاجتماعية، وتعرف الشعبية الكمالية «الشعب» بأنه الوحدة العضوية المؤلفة من مجموعات مهنية لا طبقات. وكانت الشعبية تؤكد — على عكس التضامن الطبقي — على تضامن الأمة بأكملها. ليس هناك طبقات فإذاً ليس هناك امتيازات تقوم على الفوارق الطبقية ومن هنا فليس هناك صراع طبقي<sup>(٢)</sup>.

أصبحت العلمانية مقابل المذهب المناهض للعلمانية بديلاً عن اليسار واليمين — تماشياً مع مفهوم المجتمع الخالي من الطبقات — خلال سنوات الحزب الواحد (١٩٢٣ — ١٩٤٦) وماتلاها. وبقيت القوى السياسية حتى عام ١٩٦١ حين صدر الدستور الذي أطلق الحرية على ساحة الخطاب السياسي، تُصنّف على أساس موقفها من العلمانية لا على أساس موقعها العقائدي. لذلك لم يكن المثقفون الأتراك في ذلك التيار السائد يترددون في قناعتهم التامة بدورهم التقدمي في التاريخ. كانوا ثوريين بضمير نقى لا شائب فيه يقودون البلد بعيداً عن ماضيها الإسلامي نحو الغرب الحديث. وأسهمت العلمانية ضمن هذا السياق بتعزيز الفهم الكمالي للشعبية إلى حد أنها صرفت الانتباه عن قضايا الطبقات الاجتماعية. ومن هنا جاء مصطلح «اليسار البديل».

ليس التخوف من أن الإسلام يحمل في طياته قوة معارضة للسلطة المركزية السياسية تخوفاً أجوف لا أساس له. فالإسلام دين لا يفرق بين المقدس والدنيوي بل هو يعتبر مثل هذا التفریق بدعة وهرطقة<sup>(٣)</sup> وفي الإسلام — خلافاً لما هو سائد في المسيحية — إصرار ديني على تضمين السياسة في عالم الدين. ومن هنا فإن لديه القوة ليحل محل العقيدة السياسية العلمانية والسلطة السياسية العلمانية<sup>(٤)</sup>.

ثانياً إن للإسلام جاذبية موحدة في تعبئة الجماهير سياسياً ومن المؤكد أن هذه الصفة ليست ملازمة للإسلام وحده. فالدين في العديد من بلدان العالم الثالث يلعب دوراً هاماً في حشد الجماهير حول أغراض سياسية عدة وأهمها على الإطلاق دعم النضال القومي ضد الأنظمة الاستعمارية<sup>(٥)</sup>. ومرد ذلك أن الدين في المجتمعات التقليدية هو في الغالب المصدر الأوحيد لهوية مشتركة فهو يفوق التعبير التجريدي المتمثل في «الأمة» التي قد لا تعني شيئاً يذكر بالنسبة للجماهير الشعب. إلا أن للإسلام إغراءً خاصاً في حشد مثل هذه التعبئة بسبب الأهمية التي يولها لفكرة الجماعة السياسية القائمة على الوحي الإلهي. أما الأدیان الفردية كالבודהية مثلاً فليس لها جاذبية التعبئة ذاتها إذ أن السياسة لا علاقة لها بأمر بلوغ الخلاص الديني<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً نجد أن التأثير الإسلامي على الحياة العثمانية الاجتماعية والسياسية قد أسهم في التذكير بأن الإسلام يمكنه فعلاً أن يكون قاعدة لمقاومة محاولات التحديث التي تنتهج النهج الغربي . وعلى الرغم من أن العلماء العثمانيين لم يعارضوا دائماً التغيرات الاجتماعية السياسية فقد كانوا مع ذلك أقوى جماعة معارضة ضد رجال الدولة والمتقنين العثمانيين الذين يميلون إلى تبني نهج في الإصلاح يقوم على النمط الغربي<sup>(٨)</sup> . وكانت النخبة التحديثية في أوائل الفترة الجمهورية تنظر إلى دور الإسلام والعلماء في المجتمع العثماني على أنه عامل حاسم في تدهور وانهار الإمبراطورية . وكانت تلقي بالتبعة على الإسلام والمؤسسات الإسلامية باعتبارها العائق الأساسي في وجه التقدم<sup>(٩)</sup> . كما أن المهام المتشعبة الواسعة التي يقوم بها العلماء ضمن الجهاز الإداري في الإمبراطورية العثمانية والتي تغطي مجالات عديدة كالقانون والتعليم والسياسة العامة ، تعد كمؤشر على مدى قدرة رجال الدين في الإسلام على شغل مناصب فعالة وهامة في السلطة الاجتماعية والسياسية .

وأخيراً تبين بدايات تاريخ الجمهورية كيف يمكن للإسلام فعلاً أن يتحول إلى مصدر رئيسي للاحتجاج والثورة ضد السلطة السياسية المركزية . فخلال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن ثارت سلسلة من حركات التمرد والثورة ضد النظام الجمهوري باسم الإسلام . وعلى الرغم من أن لبعض هذه الحركات مآرب أخرى كحركات انفصالية — مثل ثورة ( الشيخ سعيد ) عام ١٩٢٥ التي كانت تهدف إلى إقامة دولة كردية مستقلة — فإن معظم هذه الحركات بدأت كاحتجاج على برنامج العلمانية لنظام الحزب الواحد .

لذلك فقد أبدت النخبة الكمالية في المركز حساسية شديدة حيال مسألة الإسلام وتمكنت من فرض نمط صارم من العلمانية على المجتمع التركي . وكان للإصلاحات التي جرت بعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ يد في القرار الحازم الذي اتخذته النظام الجديد لاستبدال الثقافة الإسلامية بالثقافة الغربية وقد ابتدعت معظم هذه الإصلاحات لزراعة أركان القوة الوظيفية والقوة المؤسساتية للإسلام المتعصب والشعبي على حد سواء . وتم ربط المؤسسات الدينية والعاملين فيها بالبيروقراطية في الدولة . وحرم القانون جميع الطرق الصوفية واعتبرها خارجة على القانون . كما تم تطهير ميادين القضاء والتعليم التي كانت في معظمها واقعة تحت سلطة العلماء إبان العهد العثماني من أي نفوذ إسلامي . وبدأت في الوقت نفسه سلسلة من التغيرات الهادفة إلى تحويل حياة النخبة الاجتماعية والثقافية إلى معقل من « غرب مصغر » .

وهكذا فإن العلمانية ضمن السياق التركي اتخذت سمات خاصة بالتجربة التركية . لم يكن هناك فصل بين الدين والدولة ؛ فانهدام الحدود بين جهاز الدولة والإسلام المؤسساتي

يتماشى بالطبع مع الفكر الديني الإسلامي ومع الممارسة العثمانية. والغريب في الأمر أن استحالة فصل الدين عن الدولة في الإسلام تمخض عن خضوع الدين للدولة. وعلى الرغم من أن العديد من مؤسسات الجمهورية التركية اتبعت النمط الغربي بما في ذلك التقبل الكامل للقوانين الغربية العديدة بقضها وقضيضها<sup>(١٠)</sup>، فلم تبدر أية محاولة لخلق بنية مستقلة للإسلام تماثل بنية الكنيسة المسيحية.

نجح هذا النهج الفريد من العلمانية نجاحاً باهراً في احتواء أية مطالب لاحقة لتغيير النظام على أساس المبادئ الإسلامية. فعند قمع الثورات التي قامت في أول عقدين من عمر الجمهورية لم يبرز أي تهديد صريح للسلطة السياسية المركزية قائم على أساس الإسلام. وقد أفرطت النخبة العلمانية في تخوفها من احتمال قيام ثورة جماهيرية نابعة من الإسلام إفراطاً فاق حدود الواقع بكثير. إلا أن هذا الإفراط نفسه حال غالباً دون إمكانية نجاح حركة إسلامية، فالعلمانية الكمالية كانت محمية حماية تامة من قبل المحاكم والتيار السائد في الأوساط الجامعية وفي معظم الصحف ومن قبل الجيش وجميعها مراكز هامة في تشكيل الرأي العام كما أنها مصادر رئيسية من حيث التأثير على السياسة العامة. وقد أسفر هذا السهر الحريص على رعاية العلمانية عن سيطرة الدولة على جميع النشاطات السياسية المتوجهة نحو الترويج للمصالح الدينية.

ولكن على الرغم من هذا التركيز المبالغ فيه على العلمانية كرمز لروح الثورة الكمالية، بقي الإسلام قوة لها وزنها في الحياة الاجتماعية والسياسية. فالإسلام — بشكله الشعبي خاصة — كان عاملاً هاماً في صوغ التقاليد السائدة بين الجماعات في المجتمع التركي<sup>(١١)</sup>، وهذا أسهم الإسلام في دمج الفرد في المنظومة الاجتماعية الأوسع. وما يزيد في أهمية هذا الإسهام هي البنية المتعددة الانتماء والأديان في الإمبراطورية العثمانية حيث كان الانتماء إلى دين معين عاملاً أساسياً في تحديد هوية الفرد. وكان نظام (الملّة)<sup>(١٢)</sup> يقوم على فكرة أن العادات الجماعية والقيم الجماعية هي أصلاً دينية في منشئها وبذلك أضفى صفة شرعية على الحاجة إلى قوانين خاصة لا عامة للرعايا المختلفين ضمن الإمبراطورية. وقد أثبت تحول الرعايا العثمانيين إلى مواطنين في الجمهورية التركية أنه أمر أشد تعقيداً من مجرد قبول معاملة متساوية أمام القانون. وتدل الدراسات القليلة التي حاولت سبر أغوار الأسس التي تقوم عليها الهوية الذاتية للشعب المسلم في تركيا الآن على أن نسبة كبيرة من الأفراد يعتبرون أنفسهم مسلمين لا أتراكاً. فقد اكتشفت إحدى الدراسات، على سبيل المثال، قامت على أساس مسح أجري عام ١٩٦٨ بين عمال مصنع (سومرنك) في أزمير أن ٣٨٪ من هؤلاء العمال الذين

أجريت معهم مقابلات يعتبرون أنفسهم مسلمين بدلاً من أي من الاختيارات التي كانت المذكورة في الاستمارة مثل : سكان إزمير ، أو أشخاص ينتمون إلى مسقط رأسهم ، أو عمال ، أو أتراك . ولم يتجاوز عدد من يعتبرون أنفسهم أتراكاً ٥٠ ٪ ، والأهم من هذا أنه عندما سئل العمال كيف ينظرون إلى الناس الآخرين ضمن المجتمع أجاب ٥٢ ٪ منهم : « أخوة في الدين » ، مقابل ٣٦ ٪ ممن كان ردهم : « أخوة مواطنين »<sup>(١٣)</sup> . وكذلك توصلت إحدى الدراسات القائمة على مسح شمل الأمة بأكملها وتناول الفلاحين الأتراك ، إلى أن القومية تعتبر سمة رئيسية من سمات الأتراك من قبل أغلبية خريجي المدارس الثانوية (الليسية) فقط في المدن أما النسبة الأعلى من الأميين وغير الأميين في القرى فقد كان ردهم بأن الشعب التركي يتميز بأنه ينتمي إلى الدين الإسلامي<sup>(١٤)</sup> .

لذلك فالإسلام على صعيد واحد هو عامل هام في الحياة الاجتماعية كنظام رمزي يشكل قاعدة الهوية الفردية والجماعية على حد سواء . بالإضافة إلى ذلك فإن الإسلام بالطبع يؤدي وظيفة إضفاء معنى على الوجود الإنساني مثله في ذلك مثل جميع الأديان الأخرى . فالبشر في جميع العصور والأمكنة التزموا بنظم من الإيمان تضفي على مأساة الحياة والموت معنى أزلياً ، وضمن هذا السياق لا نجد أي تناقض بين الإسلام والعلمانية في أذهان غالبية الأتراك الذين هم متدينون في حياتهم الخاصة وعلمانيون في وظائفهم العامة . ومن المرجح أنهم لن يدلوا بأصواتهم لحزب ديني وسيعارضون بشدة أي رد فعل ديني على الإصلاحات الكمالية إلا أنهم يلتزمون في حياتهم الخاصة بواجباتهم الدينية كالصلوات الخمس والصيام في شهر رمضان الكريم . ويمكن للمرء هنا أن يقول بوجود نوع خاص من « التوافق » بين الكمالية والإسلام : ففي الوقت الذي يصبح فيه للإسلام شأن خاص فإن تطويقه ضمن الدولة بالإضافة إلى احتواء الشريعة الإسلامية والتربية الإسلامية والمبادئ الإسلامية المتعلقة بالحياة الاجتماعية تصبح جميعها منبوذة لأهمية لها ، وبكلمة أخرى فإن ديناً اجتماعياً وسياسياً كالإسلام<sup>(١٥)</sup> تحول إلى دين شخصي فردي لا أكثر . وربما كان هذا الإنجاز هو أكثر إنجازات العلمانية الكمالية دلالة ؛ إذ نجحت في تخفيض مرتبة الإسلام وتحويله إلى عقيدة إيمان فردية محضة .

ولكن ثمة من يجد مثل هذا التوافق أمراً غير مقبول ، فالبعض شديد التقى والتدين وما يزال يعتبر الإصلاح الكمالي إلحاداً وكفراً خاصة في المسائل المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع التركي المعاصر . وبالنسبة للبعض الآخر كان اختفاء المجتمع الإسلامي التقليدي موازياً لاختفاء النشاطات الاقتصادية التقليدية . وهنا ترد الأمثلة المعهودة للتجار الصغار وأصحاب

الحوانيت والحرفيين وغيرهم ممن يعتقدون أن نشاطهم الاقتصادي يقودهم تدريجياً إلى زاوية حرجية محصورة بين العمل المنظم من جهة وبين المشاريع التجارية المنظمة من جهة أخرى، وينجذب مثل هؤلاء الناس عادة إلى العقائد اليمينية التي تهاجم الأعمال التجارية الكبرى والحركة العمالية واليسار. وكما سنناقش في بقية هذا المقال فإن أثر الإسلام في سياسة الوقت الحاضر متعلق إلى حد ما بوظيفة الدين كآلية للاحتجاج على التغير الاقتصادي.

## الإسلام والإصلاحات الكمالية

من السهل استخدام الإسلام الذي هو مصير للهوية الاجتماعية كأداة للتبعية السياسية بعد أن وجد ما يعبر عنه في مفهوم الأمة (أي جماعة المؤمنين). والحقيقة أن أحد أسباب استمرار الإسلام كقضية سياسية في تركيا هو أن عدداً من الأحزاب والحركات السياسية قد حاول اكتساب مناصرين من خلال الوشائج الإسلامية. وتعود هذه الظاهرة إلى أيام (حرب الاستقلال) حين حاول كل من القوات الوطنية التابعة لكمال أتاتورك والحكومة العثمانية المتواطئة مع العدو في استنبول المحتلة، تعبئة القوات الموالية لكل من الطرفين من خلال استئالة السلطات الدينية وضمان دعمها. وبالفعل خاض الطرفان حرب الاستقلال الوطني بمساعدة رجال الدين المحليين في مدن الأناضول وقراه بالإضافة إلى استخدام الأفكار الإسلامية في الأهداف التي أعلن عنها الوطنيون — وهو أمر لم يعترف المؤرخون الرسميون بمداه الفعلي<sup>(١٦)</sup>.

وقام الوطنيون بكسب دعم الأشراف المحليين في المدن والأغوات في القرى بالإضافة إلى دعم رجال الدين، وهو تحالف استمر إلى ما بعد انتصار الوطنيين وتأسيس الجمهورية<sup>(١٧)</sup>. أما التعاون الذي قام بين العلماء وقوات مصطفى كمال فلم يدم طويلاً. ففي حين كان ٢٠٪ من النواب في المجلس الوطني العظيم الأول من رجال الدين، لم يتم انتخاب أي نائب جديد له خلفية دينية في المجلس الرابع أو الخامس أو السادس أو السابع<sup>(١٨)</sup>. وما أن استلم الكماليون السلطة حتى بادروا إلى تنفيذ برنامج إصلاحات علمانية وجهت ضربة قاصمة إلى قوة الإسلام المؤسساتية.

كان البرنامج العلماني خلال سنوات الحزب الواحد نتيجة لتراكم قرن على الأقل من الجهود التي بذلها رجال الدولة العثمانيون والمتفقون لإدخال التحديث عن طريق اتباع السبيل الذي سلكه الغرب. وظلت مسألة إدخال الأساليب الغربية قضية معلقة خلال الفترة العثمانية حيث اختلف الرأي بين من يوازن بين التحديث وتقليد الغرب وبين من اختاروا

قبول التقنية الغربية مع الاحتفاظ بالمؤسسات والثقافة الإسلامية (الإسلاميون)<sup>(١٩)</sup>. وضع الكماليون حداً لهذا الخلاف عندما اختاروا اتباع النمط الغربي على أنه الوسيلة الوحيدة للانضمام إلى العالم المتحضر<sup>(٢٠)</sup>. وهكذا شهدت الفترة الكمالية سلسلة من التغيرات الجذرية في بنية قيم المجتمع مما خلق نخبة كرسَتْ نفسها للنمط الغربي.

وتبين إحدى قوائم الإصلاحات التي تم تنفيذها أثناء السنوات الأولى من الجمهورية الجديدة التحول الجذري من النمط الإسلامي إلى الغربي. وكانت الإصلاحات حسب الترتيب التاريخي لها كالتالي:

- ١ — إلغاء السلطنة عام ١٩٢٢ بمرسوم صادر عن المجلس الوطني العظيم (قبل إقامة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣).
- ٢ — إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ والتي كانت ترمز إلى وحدة المسلمين (الأمة). وتعود الخلافة إلى الفترة التي أعقبت وفاة الرسول محمد ﷺ، واتخذ السلاطين العثمانيون لقب الخلافة لأنفسهم في القرن السادس عشر.
- ٣ — إلغاء منصب شيخ الإسلام عام ١٩٢٤ وهو أعلى سلطة دينية في إدارة الإمبراطورية العثمانية؛ وكانت إحدى مهمات هذا المنصب هي الإشراف على مدى مناسبة القرارات السياسية للشريعة الإسلامية.
- ٤ — إلغاء وزارة الشؤون الدينية والمؤسسات التابعة للشريعة والوقف عام ١٩٢٤.
- ٥ — إلغاء محاكم الشريعة عام ١٩٢٤ والمحاكم الدينية القائمة على الشريعة الإسلامية.
- ٦ — إلغاء «المدارس» (الكتاب) عام ١٩٢٤ التي كانت مراكز هامة للتعليم الديني في الإمبراطورية العثمانية.
- ٧ — منع الطرق الصوفية عام ١٩٢٥ وحظر جميع نشاطاتها.
- ٨ — إصدار قانون عام ١٩٢٥ يحرم لبس الطربوش ويؤثر لبس القبعة ذات الطراز الغربي، كما حث النظام الجمهوري على الإقلاع عن ارتداء النسوة للحجاب والخمار رغم أنه لم يحرم ذلك قانونياً.
- ٩ — تبني التقويم الغريغوري عام ١٩٢٥ ليحل محل التاريخ الهجري القمري والتقويم الشمسي الرومي.
- ١٠ — اعتماد القانون المدني السويسري عام ١٩٢٦ الذي يعطي الرجال والنساء حقوقاً متساوية.
- ١١ — اعتماد الأعداد الأوربية عام ١٩٢٨.

- ١٢ — التحويل من الحروف الهجائية العربية إلى اللاتينية عام ١٩٢٨ .
- ١٣ — حذف البند الثاني من دستور ١٩٢٤ في عام ١٩٢٨ والذي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة .
- ١٤ — منح النساء الحقوق السياسية ، أولاً حق انتخابات البلدية عام ١٩٣٠ ثم حق الانتخابات الوطنية عام ١٩٣٤ .
- ١٥ — خلق جمعية اللغة التركية (Türk Dil Kurumu) عام ١٩٣١ التي ابتدأت بعملية حذف الكلمات ذات الأصول العربية أو الفارسية من اللغة التركية .
- ١٦ — اعتماد النظام المتري في القياس عام ١٩٣١ .
- ١٧ — اعتماد اسم العائلة ( الكنية ) في عام ١٩٣٤ .
- ١٨ — تغيير يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة ( عطلة المسلمين ) إلى يوم الأحد عام ١٩٣٥ .

وهكذا فإن قوة الإسلام في المجتمع التركي تحطمت كما يتبين من اللائحة السابقة وتفتت نتيجة لعدد من التغيرات التي لم تكتف بإلغاء شبكة المؤسسات الإسلامية في المجالات الإدارية والقانونية والتعليمية وحسب بل أضعفت أثر الإسلام في الحياة الاجتماعية . فمنح النساء مثلاً حقوقاً مدنية وسياسية مساوية لحقوق الرجال كان أكثر الإجراءات التي اتخذها النظام الجديد ثورية فيما يخص نزع الصبغة الإسلامية عن الحياة الاجتماعية . وكذلك كان تغيير الأجمدية والعطلة الأسبوعية والتقويم السنوي ومنع ارتداء الطربوش خطوة في الاتجاه نفسه رغم أن هذه التغيرات قد تبدو قليلة الأهمية للمراقبين من الخارج . وقد هدفت هذه الإصلاحات إجمالاً إلى تدمير رموز الحضارة العثمانية — الإسلامية واستبدالها بمثلاتها الغربية<sup>(١١)</sup> .

كان الجانب الأهم من الإصلاحات الكمالية في المجال السياسي هو بناء شرعية السلطة السياسية على أساس سيادة الأمة بدلاً من الشريعة الإسلامية . وقد تم ذلك في بادئ الأمر عبر إلغاء السلطنة ثم تلاها إلغاء الخلافة . وقد قام النظام الجمهوري بالإضافة إلى ذلك بفرض عدة شروط قانونية بحق استخدام الدين لإضفاء الصفة الشرعية على الأهداف السياسية . وتم حل عدد من الأحزاب كمثل على ذلك منذ عام ١٩٢٣ نتيجة انتهاكها ، حسب الادعاء ، لعدة قوانين تحظر النشاط السياسي المستند إلى الدين : إذ تم حل الحزب الجمهوري التقدمي وحزب الجمهوريين الأحرار خلال سنوات الحزب الواحد بذريعة أنهما يشجعان الظلامية الدينية رغم أن السبب الحقيقي الذي أدى إلى إيقاف أنشطتهما كان إلى

حد بعيد يتمثل في تحدي حكم الحزب الواحد<sup>(٢٢)</sup>. وبعد أن تم التحول إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية أصدرت المحكمة قراراً بسحب الصفة الشرعية من (حزب الأمة) الذي تأسس عام ١٩٤٨ على يد مجموعة انشقت عن نواب الحزب الديمقراطي، بتهمة وقوفه موقفاً معادياً للعلمانية وذلك عام ١٩٥٤<sup>(٢٣)</sup>. وأعقب ذلك حل (حزب النظام القومي) عام ١٩٧٢ أي بعد عامين من تأسيسه نتيجة اتهامات مماثلة وقد صدر القرار عن المحكمة الدستورية<sup>(٢٤)</sup>. وآخر مثل على حل الأحزاب هو (حزب الإنقاذ الوطني) الذي أسس عام ١٩٧٢ كخلف لحزب (النظام القومي) وكان يهدف خفية إلى تطوير ودعم القضية الإسلامية، وقد منعت الحكومة العسكرية نشاطاته بعد انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن الأحزاب كلها قاسمتها المصير ذاته بمجرد أن تسلم الجيش السلطة فقد كان حزب الإنقاذ الوطني مع حفنة قليلة من الأحزاب الأخرى هو الوحيد الذي عومل معاملة خاصة إذ قدم زعماءه إلى محاكم عسكرية وصدرت بحقهم أحكام تتراوح بين ستين وأربع سنوات.

كانت الشروط القانونية التي تحظر استخدام الدين لأغراض سياسية متضمنة أصلاً في البند ١٦٣ من قانون العقوبات التركي. وقد بقي مفعول هذا البند نافذاً رغم الضغوط القوية التي مارستها فئات مختلفة من أجل حذفه<sup>(٢٥)</sup> ومنذ عام ١٩٤٩ حين أدخلت عليه تعديلات فأضحى بصيغته الحالية صدرت أحكام قضائية بحق عدد كبير من الأفراد بتهمة انتهاك البند ١٦٣ وكان من ضمن هؤلاء زعماء حزب الإنقاذ الوطني<sup>(٢٦)</sup> وقد أدخل جوهر هذا البند في قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٦٥ وكذلك في دستوري ١٩٦١ و ١٩٨٢ ويتناول البندان رقم ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات التركي — بالإضافة إلى البند المذكور — الشروط التي تحظر استخدام الدين لتحقيق أغراض سياسية. كما يحظر قانون التجمعات إنشاء منظمات على أساس الدعاية الدينية<sup>(٢٧)</sup>.

ويجب التنويه بأن التنظيم الديني في الجمهورية التركية ارتبط ببيروقراطية الدولة فمديرية الشؤون الدينية مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، وقد تأسست عام ١٩٢٤ وتخضع الدولة من خلال هذه المديرية جميع العاملين في الشؤون الدينية لسيطرتها إذ تحولهم إلى موظفين لدى الدولة، كما تم ربط جميع المؤسسات التعليمية الخاصة بتدريب الإطار الديني بوزارة التربية، وعلى الرغم من أن الموظفين ورجال الجيش والنخبة المثقفة المدنية استوعبت الإصلاحات الكمالية حالاً إلا أن ذلك لا ينطبق على عامة الفلاحين وأهالي المدن الصغيرة إذ بقي معظم هؤلاء متشبثين بالأخلاقيات الإسلامية في حياتهم الاجتماعية ولم تنجح الكمالية كعقيدة



بالنسبة لأغلبية الشعب التركي خلال سنوات الحزب الواحد والذي كان أحد أهم مكوناتها هو حلم الأمة التركية المتحررة، في أن تتحول إلى بديل حقيقي للإسلام سواء من حيث الخطاب السياسي أو طرح أسلوب جديد في الحياة .

ومن هنا نجد أن الإصلاحات الكمالية التي تم قبولها في المركز لاقت مقاومة لا يستهان بها في الدائرة الأوسع، وقد ردت القوى الإسلامية على الإصلاحات بأن أثارت سلسلة من حركات التمرد ضد النظام الجمهوري بدءاً من انتفاضة الشيخ « سعيد » في الشرق عام ١٩٢٥، ومع أن هذه الانتفاضة بدأت كحركة إسلامية لإعادة الخلافة فقد كانت على الأرجح حركة كردية انفصالية أكثر منها معارضة إسلامية بحتة، وتبين الوثائق التي صدرت عن زعمائها والتي وقعت في يد الحكومة بعد ذلك، ثم ما عرف عن المنظمة السرية التي كانت تحركها « لجنة الاستقلال الكردي » بالإضافة إلى محاضر « محكمة استقلال الشرقية » التي أقيمت لمحاكمة هؤلاء القادة أن الهدف الأساسي كان إقامة دولة كردية مستقلة<sup>(٢٨)</sup> . استمر هذا التمرد لمدة شهرين وفي نهاية العام ذاته قامت الطريقة النقشبندية بمحاولة تمرد مسلح في منطقة البحر الأسود في مقاطعة « الرز » احتجاجاً على استبدال الطربوش بالقبعة وعلى الشائعات (التي لا أساس لها من الصحة) بأن الحكومة قد منعت ارتداء الحجاب . وتبعَت المظاهرات التي قامت ضد القبعة مظاهرات أخرى في مدن عديدة وانتهت بعد عدة أشهر بمظاهرة ضد العلمانية في مدينة أرضروم وقامت مجموعة من أتباع النقشبندية عام ١٩٣٠ بقطع رأس ضابط شاب اسمه « قبلاي » خلال انتفاضة في مدينة « مينيمين » كما اشترك النقشبديون في ثلاث حركات تمرد أخرى ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٦ إلا أن المعارضة الإسلامية لم تتمكن من توسيع قاعدتها تحت ظل الحزب الواحد السلطوي إذ قمعت جميع حركات التمرد هذه وتحولت الحركات الإسلامية في منتصف الثلاثينيات بمختلف أنواعها إلى حركات سرية، ثم عاودت الظهور بصيغة أقل عنفاً بعد انقضاء فترة حكم الحزب الواحد في عام ١٩٤٦ .

## الإسلام والتحول إلى الديمقراطية

إن تفسير النخبة الكمالية للعلمانية على أنها إخضاع الإسلام للدولة وما يستتبعه ذلك من كبح للحريات الفردية الدينية مثل حظر نشاطات الطرق الصوفية المتعددة كان مثار زوبعة من الجدل استمرت منذ عام ١٩٤٦ ومع استلام الحزب الديمقراطي للسلطة عام ١٩٥٠ بدأ الباحثون الأجانب في شؤون السياسة التركية الحديث عن الانبعاث الإسلامي

الذي بفضل نظرائهم الأتراك تسميته بالظلامية، ويتعلق الأمر بنهوض الإسلام الشعبي الذي يمكن قياسه بمؤشرات مثل ازدياد عدد المصلين في الجوامع وزيارات الأماكن المقدسة المحلية وزيادة عدد المطبوعات والنشرات الدينية وعدد الحجاج إلى مكة وبناء مساجد جديدة وتأسيس منظمات دينية<sup>(٣٠)</sup>. ولا شك في أن مبعث هذا الاهتمام المتجدد بالإسلام يكمن في أن حكومة الحزب الديمقراطي الذي انتخب حديثاً خففت من تشدد البرنامج العلماني الذي كان سائداً في فترة حكم الحزب الواحد. إلا أن حزب الشعب الجمهوري الحاكم اتخذ قبل أن تبدل الحكومة عملياً للمرة الأولى بشكل سلمي عام ١٩٥٠ بعض الإجراءات لإعادة تقويم السياسات العلمانية السابقة، وقد تعرض الحزب في مؤتمره العام السابع الذي انعقد عام ١٩٤٧ بعد سنة من إجراء أول انتخابات تنافسية في تاريخ الجمهورية لانتقادات بسبب فهمه المتشدد للعلمانية، وقد أدت هذه الانتقادات إلى إحداث تغييرات في السياسة الدينية، وجرت معظم هذه التغييرات: افتتاح دورات تدريب الأطر الدينية (مدارس لأئمة الصلاة والمخطباء) كما أنشئت كلية للفقهاء الديني وتم إدخال برامج دينية مختارة ضمن مناهج المدارس الابتدائية، وسمحت حكومة حزب الشعب الجمهوري للأفراد بالحصول على نفوذ أجنبية من أجل الحج إلى مكة وأعاد فتح الأضرحة المقدسة التي كانت قد أغلقت قانوناً عام ١٩٢٥<sup>(٣١)</sup>.

استمرت عملية إعادة تفسير العلمانية بزخم أكبر خلال السنوات القليلة الأولى بعد تسلم الحزب الديمقراطي للسلطة، وقد سمح الديمقراطيون بتلاوة القرآن بالعربية وكذلك رفع الأذان، وألغت لذلك التدابير التي سادت في مرحلة حكم الحزب الواحد والتي قضت باستخدام ترجمة تركية وكذلك استعمال الكلمة التركية «تاتري» أي الإله بدلاً من كلمة الله الإسلامية<sup>(٣٢)</sup>. كما بدأ الديمقراطيون في الوقت ذاته بإذاعة تلاوات من القرآن في الإذاعة الحكومية وزادوا من عدد مدارس التأهيل الديني وأولت الدورات الدينية اهتماماً أكبر خلال السنوات الدراسية الابتدائية وزادوا من الميزانية الحكومية المخصصة لمديرية الشؤون الدينية<sup>(٣٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن حكومة الحزب الديمقراطي كانت شديدة الحساسية حيال مسألة العلمانية وكانت حريصة على ألا تتجاوز حدوداً معينة<sup>(٣٤)</sup> إلا أنها بدأت باستخدام الإسلام كسلاح سياسي في أواخر حكمها حين أخذت المشاكل الاقتصادية تتسبب في تضاؤل التأييد الجماهيري لها.

فعندما وقع حادث الطائرة الشهير عام ١٩٥٩ والذي نجى منه رئيس الوزراء عدنان

مندريس في مطار غاتويك قرب لندن دون أن يصاب بأي أذى استخدم الحزب الديمقراطي تلك الحادثة لخدمة أغراض الدعاية إذ صُوّر مندريس على أنه واحد من النخبة التي اصطفاه الله وانتشرت الاحتفالات في كل أنحاء البلاد وقدمت الأضياعي باسمه<sup>(٢٥)</sup>. وإذا أردنا إيراد مثال آخر فهناك الشائعات التي سرت عن وجود صلات بين الحزب الديمقراطي والطريقة النورجوية والتي مستحدث عنها بالتفصيل فيما بعد. وكان شيخ تلك الطريقة يستقبل بالفعل مسؤولين كباراً في الحكومة يترددون عليه. وقد شهد العقد الذي كان الحزب الديمقراطي خلاله في السلطة نزاعات رئيسية بين الحكومة وأحزاب المعارضة حول الدين وأتهم حزب الشعب الجمهوري الذي كان مهندس الإصلاحات العلمانية خلال فترة حكم الحزب الواحد والذي أصبح في المعارضة الآن حكومة الحزب الديمقراطي بأنها تشجع الحركات الظلامية<sup>(٢٦)</sup>. ولا شك في أن سياسة الحزب الديمقراطي المتعلقة بالعلمانية كانت عاملاً في نجاحها الانتخابي في الخمسينيات. وحين أطلع به انقلاب عسكري في عام ١٩٦٠ انتهجت الأحزاب الأخرى استراتيجية هذا الحزب التي تعبر اهتماماً للمطالب الدينية لضمان مكاسب انتخابية، عندما عادت البلاد إلى سياسة التنافس بين الأحزاب.

## الإسلام وسياسة التنافس: قضية حزب الإنقاذ الوطني

يتجلى أحد أبعاد بروز الإسلام في السياسة التركية وفي المجتمع منذ عام ١٩٤٦ في رد فعل ضد برنامج العلمانية الذي تقدمت به النخبة الكمالية وفي بحث عن تعريف جديد يتيح قدراً أكبر من الحرية لمن يرى في الإسلام طريقة حياة. وهناك من قال أن التقاليد «العظيمة» والتقاليد «المتواضعة» قد تبدل معناهما في العالم الإسلامي المعاصر، فالتقاليد العظيمة التي كانت جزءاً من الإسلام الأصولي أصبحت الآن تقاليد متواضعة نتيجة استبدالها بالفكر الغربي العلماني<sup>(٢٨)</sup> وإذا ما قبلنا بهذا الطرح يمكننا أن نقول إن ما يعتبر انبعاثاً للإسلام في تركيا المعاصرة هو إعادة توكيد الوعي التاريخي الثقافي على أحد الأصعدة من قبل أفراد لم يندمجوا في قلب المركز العصري، والذين يعتبرون «ثقافة القصر» الجديدة ثقافة شاذة غريبة. وتعتبر الصحوة الإسلامية في تركيا المعاصرة، على صعيد آخر، انعكاساً للفروق النبوية الاجتماعية. وهنا أيضاً ليست الصحوة مسألة اهتمامات دينية بحتة بقدر ما هي تعبير عن تدمير اقتصادي من خلال الدين، ويعتبر تجاوب قطاع كبير من الناحيين الأتراك مع حزب الإنقاذ الوطني مثلاً على ذلك فقد ظهر هذا الحزب على مسرح السياسة التركية

كحزب إسلامي جديد ينادي بإعادة التقاليد إلى الحياة الاجتماعية — الثقافية تبعاً للمبادئ الإسلامية ويمكن هذا الحزب خلال فترة وجيزة من إيصال رسالته إلى الناحيين وقد خرج من انتخابات ١٩٧٣ كئالت حزب رئيسي بنسبة ١١ر٨ من مجموع الأصوات ومع أن هذه النسبة انخفضت إلى ٨ر٦ في الانتخابات التالية عام ١٩٧٧ فإن قوة الحزب النسبية بالمقارنة مع الأحزاب الثانوية الأخرى مكنته من المشاركة في ثلاث حكومات ائتلافية ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ .

كانت عقيدة حزب الإنقاذ الوطني استمراراً لقرن على الأقل من الجدل حول الإسلام والغرب، وقد خاض هذا النزاع الإسلاميون والتغريبيون في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ويقول التغريبيون بأن من الضروري تبني التقنية الغربية والحضارة الغربية إذا ما أرادت الإمبراطورية العثمانية أن تدخل طور التحديث وهذا يفترض ضمناً أن هذين العاملين مرتبطان ببعضهما البعض أما الإسلاميون فكانوا يريدون الإبقاء على التقاليد الإسلامية مع تبني تقنية الغرب لأكثر، ويقول محمد عاكف (إرسوي) وهو شاعر وأحد أعضاء المدرسة الإسلامية البارزين إن الأمة التي تشبه غيرها في شؤون الدين والعادات والمسلك الاجتماعي ستكون أمة من أشباه الرجال ومصيرها بالتالي إلى الفناء<sup>(٢٩)</sup>، وكتب سعيد حليم باشا وهو أحد أعضاء المدرسة الإسلامية أيضاً ورجل دولة مرموق في «الفترة الدستورية الثانية» مقالاً حول التغريب بعنوان «محاكاتها» ناقش فيها فكرة أن التغير يحد ذاته لا يعني التقدم وأن التدهور والتفكك غالباً ما يكونان نتيجة تغيير العادات والأعراف<sup>(٣٠)</sup> وتبعاً لما يقوله سعيد حليم باشا فإن قبول فكرة أن التقدم يكمن في تبني قوانين الغرب ودساتيره هو سبب رئيسي في المشاكل التي تواجهها الإمبراطورية، إذ كتب يقول: «لقد حاكينا الحضارة الغربية دون أن نفهمها»<sup>(٣١)</sup> ومن هنا فإن طريقة الإصلاح التي اتبعتها الإمبراطورية منذ نصف قرن ورجال الدولة الذين تبناو التغريب كمنهج للتغيير مسؤولون عن التدهور في انهيار الإمبراطورية. وقد عبر شيخ الإسلام مصطفى صبري عن آراء مماثلة إذ كان يرى في التغريب بذور دمار الإمبراطورية<sup>(٣٢)</sup>.

وقد أكد حزب الإنقاذ الوطني كسابقيه أن انهيار الإمبراطورية العثمانية كان نتيجة لنبد الحضارة الإسلامية ومحاولة التغريب، واستناداً إلى هذا الحزب فإن عظمة الإمبراطورية خلال فترة قوتها كانت تكمن في تميزها الأخلاقي والفكري الذي استقته من إيمانها بعقيدتها الإسلامية، ولم يفلح التحديثيون في القرن التاسع عشر في اكتناه مصدر العظمة وسعوا بعدم تبصر إلى إيجاد حل لهذه المشاكل التي تواجهها الإمبراطورية في الحضارة الغربية، إلا أن

عملية التغريب خلقت أمة لم تزد على أن قلدت الغرب في تقنيته وثقافته ، فالإبداع الضروري في مجال العلم والدراسات الاجتماعية والفنون للنهوض « بتركيا إلى عظمته السابقة » — حسب ما ينادي به شعار حزب الإنقاذ الوطني — لم يكن ممكناً إلا إذا بحثت الأمة عن جذورها ، أي أن الشرط الأساسي لتحول تركيا إلى قوة عظمى يكمن في العودة إلى الإسلام وإلى الحضارة التي خلقها الإسلام<sup>(١٣)</sup> .

وما إن يتوفر هذا الشرط حتى يعقبه تصنيع سريع حسب اعتقاد حزب الإنقاذ الوطني . وقد أولى هذا الحزب فعلاً اهتماماً كبيراً للتصنيع الذي كان ثاني أهم مكونات عقيدته ، وعلى الرغم من أن برنامج الحزب لم يبحث بالتفصيل خطة اقتصادية شاملة فإن قيادته بقيت تقطع وعداً مستمرة بالتطوير الصناعي إذا استلم الحزب السلطة . وادعى الحزب خلال اشتراكه في ثلاث حكومات ائتلافية مختلفة ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ أنه بدأ بنهج جديد من أجل التصنيع : وقد حضر زعيمه نجم الدين أربكان حفلات تدشين عدد من المنشآت الصناعية التي لقيت ترويحاً واسعاً لها في صحيفة الحزب اليومية « مجلة الأمة » مع أنها وُصفت بكونها منشآت وهمية في بقية الصحف ، بما أن معظمها لم يظهر في حسابات منظمة تخطيط الدولة .

حاول حزب الإنقاذ الوطني إثبات وجود تكافل بين التصنيع والثقافة بطرح الإسلام كآلية سيكولوجية تخفف من وطأة التصنيع السريع إذ قال إن تركيا تحقق نمواً صناعياً دون أن تمر بصدمات نفسية ترافق عادة النموذج الرأسمالي بمادته المتأصلة ، فتأكيد الإسلام على أهمية الصلات الوثيقة بين أفراد الجماعة التي تقوم على الأخوة والتراحم ستلغي الأفراد المتوحدين ضمن المجتمع الصناعي الضخم . وقد حاول المتحدثون باسم الحزب ضمن هذا السياق مخاطبة « الرجل المغلوب على أمره » الواقع في فحج الصناعة الثقيلة والعمل المنظم ، وقد أكد دعاة الحزب مراراً على المصاعب الاقتصادية التي تواجهها الفئات الفقيرة ضمن إطار اهتمام قاصر بتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(١٤)</sup> ، إذ يظهر أربكان على شاشة التلفزيون حاملاً أكياس التسوق فيخرج محتوياتها ويخبر المشاهدين عن الأسعار الجنونية التي دفعها ، ويشير إلى أن ما تحتويه هذه الأكياس هو ما يكفي لإطعام عائلة واحدة وجبة إفطار فقط ، وقد حصّن موقف الحزب بالفعل في هذه القضية عدداً من المثقفين العلمانيين على النعاسي عن جانبه الإسلامي وقبول الحزب كأفضل مرشح للائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل يسار الوسط عام ١٩٧٢ .

من الصعب في غياب معلومات استطلاعية شاملة موثوقة حول الأسس الانتخابية لحزب الإنقاذ الوطني التوصل إلى رأي قاطع بصفات ناخبي الحزب<sup>(١٥)</sup>. وببدي نتائج انتخابات ١٩٧٣ و ١٩٧٧ أن حزب الإنقاذ حصل على أعلى نسبة من الأصوات في أقل المناطق تطوراً وفي المناطق التي تطورت بسرعة كبيرة<sup>(١٦)</sup>. لقد انتخب الناس في المناطق المتخلفة حزب الإنقاذ بسبب مخاطبته المشاعر الإسلامية التقليدية، أما في المناطق المتطورة فكان التصويت للحزب يمثل على الأغلب شكلاً من أشكال الاحتجاج يعلنه أشخاص هامشيون فقدوا أمكنتهم السابقة في الوسط الاقتصادي مثل صغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة ومن في حكمهم<sup>(١٧)</sup>.

كما يضم البعد الديني في سياسة الحزب الدور الذي لعبته الطرق الصوفية في استقطاب الأصوات وتجميعها حول الأحزاب التي تتخذ موقف الدفاع عن الإسلام، بقيت الطرق الصوفية ناشطة على الرغم من حظرها قانوناً منذ عام ١٩٢٥ وليس هناك دراسات منهجية حول شبكة الإخوان في تركيا الجمهورية وما تزال المعلومات المتعلقة بقوتهم والطريقة التي كانوا يعملون بها وطبيعة أتباعهم معلومات عامة جداً قائمة في معظمها على التخمينات والأقوال الشائعة<sup>(١٨)</sup> واستناداً إلى كتب التاريخ الرسمية فإن بعض هذه الطرق وخاصة النقشبندية كان مشتركاً في حركات رجعية ضد النظام بما فيها المقاومة المسلحة خلال فترة حكم الحزب الواحد، وبعد التحول إلى نظام التعددية الحزبية اختارت هذه الجماعات العمل ضمن الإطار الانتخابي مانحة دعمها للأحزاب التي تبرز كخصوم أقوى لحزب الشعب الجمهوري وكان الاستثناء الوحيد هنا هم أصحاب الطريقة التيجانية وشيخها كال بيلاف أو غلو الذين نالوا شهرة واسعة في أوائل الخمسينيات لاشتراكهم في عدد من الهجمات على تماثيل أتاتورك في الأماكن العامة كما تحدوا القانون الذي يمنع رفع الأذان باللغة العربية والذي كان ساري المفعول، وأمعنوا في تحديهم حتى أنهم قاموا بمظاهرة جماعية ضمن المجلس الوطني التركي العظيم.

إن أحد المجموعات الدينية الهامة التي لم تدخل كطريقة صوفية حقة في تصنيفات التراث الصوفي من أتباع سيدي النورسي، وعلى الرغم من أن النورسي قد توفي عام ١٩٦٠ فقد احتفظت حركته بقوتها حتى أنها وجدت أرضاً خصبة على أرض كاليفورنيا المتفتحة كما أشبع عنها بالإضافة إلى الأوساط المثقفة ضمن تركيا. وفي فترة الخمسينيات حين ازدهر نفوذ الحركة النورسية Nurcu كثر اللفظ حول تعاون بين حكومة (الحزب الديمقراطي) الحاكم وسيدي النورسي. واتهم حزب الشعب الجماهيري المعارض الديمقراطيين بالتواطؤ مع جماعة النورسي لتحقيق مكاسب

انتخابية ودعم اتهاماته بإدراج عدد من الزيارات قام بها سيدي التورسي إلى أنقرة قام خلالها بالاتصال مع موظفين كبار في الحكومة<sup>(٤٩)</sup>، وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ قدم النورسيون دعمهم لوريث (الحزب الديمقراطي) وهو (حزب العدالة) الذي أسس حديثاً، كما كانوا نشيطين ضمن صفوف حزب الإنقاذ الوطني خلال سنوات تشكيله إلا أنهم سحبوا دعمهم بعد أن قام ذلك الحزب بتشكيل حكومة ائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري «العدو اللدود» للحركات الإسلامية عام ١٩٧٣.

أسهم النقشبنديون أيضاً في الشؤون السياسية الحزبية ضمن حزب الإنقاذ الوطني، وقد اشتهر (أربكان) ومسؤولون حزبيون كبار آخرون بأنهم من أتباع (الشيخ محمد زاهد أفندي) وهو أحد شيوخ النقشبندية في استنبول<sup>(٥٠)</sup>. وعلى الرغم من أن الصلة بين حزب الإنقاذ الوطني والنقشبنديين ليست موثقة لأبواب واضحة فقد كانت هناك شائعات تفيد بأن قوة الحزب الانتخابية في شرق الأناضول وشبكته التنظيمية تدين بالكثير لصلته الوثيقة بهذه الطريقة الصوفية. كما كانت هناك طريقة أخرى إلى جانب (النورية) و(النقشبندية) تعرف باسم (السليمانية) لها نشاط في الشؤون السياسية الحزبية وقد تغلغلت ضمن هذا السياق في (حزب الحركة الوطنية) الفاشي الجديد<sup>(٥١)</sup>.

## الخاتمة

على الرغم من أن الصورة التي تتضح من خلال العرض السابق توحي ظاهرياً بازدياد أهمية الإسلام في السياسة التركية فليس هناك دليل حقيقي في الواقع يشير إلى أن القوى الإسلامية كان بإمكانها أن تصبح بديلاً سياسياً فعالاً لو لم يتدخل الجيش عام ١٩٨٠، إذ يبدو إجمالاً أن هذه القوى تستقي قوتها من فئات اقتصادية على هامش صناعة تنمو بسرعة كبيرة، بيد أن تنمية الاقتصاد التركي لا تسير في اتجاه يؤدي إلى ازدياد في عدد هذه الفئات أو في حجمها؛ ومن هنا فما لم ينظر المرء إلى هذه الحركات الدينية على أنها دينية محضة مبعثها دافع ديني أشبه بالدافع الصليبي لما كان لحركة سياسية جماهيرية قائمة على الدين فرصة كبيرة في النجاح في تركيا المعاصرة.

لقد دفعت التغيرات الاجتماعية الاقتصادية — في تحليلنا الأخير — والتي مرت بها البلاد منذ عام ١٩٢٣ بالإضافة إلى سيطرة الدولة على المؤسسات والقوى الدينية، بمكانة الإسلام الهامة إلى المراتب الأدنى في حين اكتسبت العوامل الاقتصادية والاجتماعية البنيوية

أهمية على الصعيدين السياسي الوطني والفردى ؛ ولم يعد الإسلام يجد ذاته قوة كافية لتعبئة الجماهير . لذلك علينا أن نفهم « صحوة » الإسلام ضمن السياق التركى كنتيجة لمجتمع ازداد تعدد المذاهب فيه فى السبعينيات . وقد شهدت البلاد منذ أواسط الستينيات وحتى التدخل العسكرى فى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ازدياداً لم يسبق له مثيل فى الحركات العقائدية ممثلة بمختلف الأحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات . لقد كانت هذه الفترة فى التاريخ التركى أكثر الفترات تحراً من حيث السماح بحرية التعبير للقوى الاجتماعية ؛ ولم ينجح حتى التدخل العسكرى عام ١٩٧١ والإعلانات المتعددة للأحكام العرفية فى إيقاف هذه النزعة نحو التعددية . وكانت الحركات الإسلامية مجرد واحدة بين قوى متعددة ولم تكن أكثرها كفاً فى مطالبها بتغيير النظام .



## ملاحظات

- ١ — مصطلح «اليسار البديل» هو مصطلح مستعار مع تعديل بسيط من كتاب :  
 Gregory J. Massell, «The Surrogate Proletariat: Moslem Women and Revolutionary Strategies in Soviet Central Asia, 1919- 1929» (Princeton, N. J: Princeton University Press, 1974)
- ٢ — الجمهورية، القومية، العلمانية، الدولية، الشعبية، والإصلاح. للاطلاع على تحليل موجز لهذه المبادئ، انظر :  
 Kemal H. Karpat, Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System (Princeton N.J: Princeton University Press, 1959), PP. 251-348.  
 Stéphane Yerasimos, «The Monoparty Period» in Irvin C. Schick and Btutugrul Ahmet Tonak, eds.  
 «Turkey in Transition: New Perspectives (New York: Oxford University Press, 1987).
- ٣ — انظر  
 [ تشكل المفاهيم الشعبية ] Zafer Toprak «Halkçılık Ideolojisinin Oluşumunu» in İstanbul Yüksek İktisat ve Ticaret Mektebi Mezunları Derneği, Atatürk Döneminin Ekonomik ve Toplumsal Sorunları: 1923-1938 (İstanbul: Murat Metbacılık, 1977) PP. 13-31.  
 Bernard Lewis «Politics and War», in Joseph Schacht and Clifford Edmund Bosworth, eds., انظر ٤-  
 «The Legacy of Islam (London: Oxford University Press, 1974) PP. 156-57; Fazlur Rahman, Islam (Garden City, N. Y. Double day, 1968), H. AR., Gibb, Mohammedanism (London: Oxford University Press, 1962)
- ٥ — قبل بأن الدين الذي لا يميز بين البنية الكنسية وبين بقية المجتمع من جهة والذي ينظر إلى التاريخ على أن له دلالة لاهوتية من جهة أخرى سيكون له شأن كقوة هامة في عالم السياسة. والإسلام دين يصف ضمن هذه الفئة. انظر  
 Donald Smith, Religion and Political Development (Boston: Little, Brown & Co., 1970).
- ٦ — للاطلاع على تحليلات عديدة انظر :  
 Donald Smith, ed., Religion, Politics, and Social Change in the Third World (New York: The Free Press, 1971)
- ٧ — انظر مثلاً Peter A. Pardue, Buddhism (New York: Macmillan, 1968); Kenneth W. Morgan, ed., «The Path of the Buddha (New York: The Roland Press, 1956)

- ٨ — « العلماء » هو مصطلح يطلق على جماعة رجال الدين المتعلمين الذين يشغلون مناصب هامة في التعليم والقضاء والدين في تركيا العثمانية . وللاطلاع على أمثلة من تسامحهم مع التحديث انظر :  
Uriel Heyd, «The Ottoman 'Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmut II.
- ٩ — بينما العدد المحدود من الصفحات المخصص لهذا المقال من أن نسرده بالتفصيل المراجع التي تدعم هذا القول : فالكثير مما كتب عن دور الإسلام في المجتمع التركي بقلم مثقفين علمانيين بما فيهم أبحاث أكاديمية ومقالات صحفية وكتب تاريخية يتماشى مع وجهة النظر هذه . وهناك عملاق يمثل هذه المراجع :  
çetin Özek, a professor of law at the university of İstanbul:
- (İstanbul: Baha Matbassı, 1962), 1. Türkiye' de Lâiklik  
2. Türkiye' de Gerici Akımlar ve Nuru lüğün I çyüzü أيضاً (İstanbul: Varlık Yayınevi, 1964)  
(التيارات الرجعية في تركيا والحقيقة خلف حركة Nuru) . كان هناك عدد قليل عموماً من التحليلات المنهجية المتعلقة بتأثير الإسلام على المجتمع التركي من وجهة نظر علم الاجتماع . ونستثني من ذلك التحليل الهام الذي قدمه شريف ماردين في كتابه : ( الدين والعقيدة ) :  
Serif Mardin «Din ve İdeoloji» (Ankara: Sevinç Matbassı, 1969).
- ١٠ — انظر : The Swiss Civil Code, the Italian Civil Code, and the German Commercial Code.
- ١١ — انظر Serif Mardin, «Lâiklik İdeali ve Gerçekler (المثل الأعلى العلماني والحقيقة)» in: İstanbul Yüksek İktisat ve Ticaret Mektebi Mezunları Derneği, «Atatürk Döneminin Ekonomik ve Toplumsal sorunları: 1923-1938 (İstanbul: Murat Matbaacılık, 1977), PP. 381-85.
- ١٢ — قام نظام (الملّة) في الامبراطورية العثمانية على مبادئ قرآنية تشمل غير المسلمين ، وقد سمح ضمن هذا النظام لغير المسلمين الخاضعين للامبراطورية العثمانية أن يكون لهم حكم ذاتي إداري في تدبير شؤونهم الداخلية . انظر :  
H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West (London: Oxford University Press, 1957), Vol. 1. Part 2. PP. 207-34
- ١٣ — أجرى هذا المسح الذي بقيت نتائجه غير منشورة مع الأسف ، شريف ماردين انظر كتابه :  
«Din ve İdeoloji» P.132.
- وأيضاً : Metin Heper, «Islam, Polity and Society in Turkey: A Middle Eastern Perspective: The Middle East Journal, Vol. 35,3 (Summer 1981), PP. 355-356.
- ١٤ — انظر Fredrick Frey, «Socialization to National Identification Among Turkish Peasants», «Journal of Politics», 30 (1967), PP. 445-46
- ١٥ — للاطلاع على تفاصيل أكثر حول هذه النقطة انظر :  
Binnaz Toprak «Islam and Political Development in Turkey» (Leiden: E. J. Brill, 1981), Chapter. 2.
- ١٦ — للاطلاع على دور العلماء في حرب الاستقلال الوطني راجع المرجع السابق ص ٦٣ — ٦٦ . وأيضاً :  
Cemal Kuray, «Kurtuluşun ve Cumhuriyetin Manevi Mimarları» [المهندسون الروحيون للتحرير والجمهورية]

(Ankara: Diyanet Isleri Baskanligi Yayinlari, n. d.); Kadir Misirlioglu, «Kurtulus Savasinda Sariklt Mucahitler»

[ المجاهدون المعصومون في حرب التحرير ]

(Istanbul: Sebil Yayinlari, 1967).

وللاطلاع على استخدام الوطنيين للأفكار الإسلامية انظر :

«Stéphane Yerasimos: «The Monoparty Period»

۱۷ — انظر : İlkey Sunar: «State and Society in the Politics of Turkey's Development (Ankara: Ankara : انظر : Universitesi Basimevi, 1974). P. 8-76.

۱۸ — انظر : Topak, «İslam» ص. ۶۴ — ۶۵ ، ۷۰ — ۷۱ تستند هذه الحسابات إلى ثلاثة مصادر مختلفة في كل منها إحصاءات مختلفة : Fredrick W. Frey, «The Turkish Political Elite (Cambridge, Mass: M. I. T. Press, 1965). P. 126, 181.

وأيضاً : Dankwart A. Rustow, «Politics and Islam in Turkey: 1920-1955» in Richard N. Frye, ed.: «Islam and the West (The Hgue: Mouton, 1956) p.73.

وأيضاً : Kutay, «Cumhuriyetin Manevi Mimarları, PP. 102-8.

۱۹ — هذا الجدل وارد في كتاب : « تيار الإسلام » :

Tarik Zafer Tunaya, «İslamcılık Cereyanı» (Istanbul: Baha Matbassı, 1962).

۲۰ — يجب الإشارة هنا إلى أن مصطلح « متحضر » بالنسبة للكماليين كان محصوراً ضمن السياق الغربي فقط .

۲۱ — للاطلاع على مناقشة هذه الإصلاحات باللغة الإنكليزية انظر :

Bernard Lewis: «The Emergence of Modern Turkey» (London: Oxford University Press, 1968).

Niyazi Berkes, «The Development of Secularism in Turkey» (Montreal: McGill University Press, 1964):

Lord Kinross, «Ataturk» (New York: William Morrow, 1965) Count Leon Ostrorog, «The Angora Reform» (London: University of London Press, 1927)

Richard D. Robinson «The First Turkish Republic» (Cambridge, Mass: Havard University Press, 1963);

Donald Webster, «The Turkey of Ataturk» (Philadelphia: The American Academy of Political and Social Science, 1939); Sunna Kili, «Kemalism» (Istanbul: Robert College School of Business Administration and Economics, 1969).

۲۲ — للاطلاع على الأسباب الرسمية لحل الحزب الجمهوري التقدمي انظر :

Sevket Süreyya Aydemir, «Tek Adam, Mustafa Kemal» (1922-1938) [ الرجل الفريد : مصطفى كمال

( ۱۹۲۲ — ۱۹۳۸ ) ]

(Istanbul: Remzi Kitabevi, 1965). Vol. 3, PP. 210-24.

وللاطلاع على الحزب الجمهوري الحر راجع :

٢٣ — انظر [الأحزاب السياسية] Erdogan Teziç, «Siyasi Partiler (İstanbul: Gerçek Yayınevi, 1976), PP. 274-277.

٢٤ — لمزيد من التفاصيل انظر :

[ ملف أربكان ، Necdet Onur, «Erbakan Dosyası (İstanbul: M Yayınevi, n. d.), P. 104.

٢٥ — شاركت الفئات الدينية طبعاً والمنظمات والأحزاب في حملة لإلغاء البند رقم ١٦٣ . كما دعمها في ذلك اليسار الذي كان يدعو لإلغاء البندين ١٤١ و ١٤٢ من قانون العقوبات اللذين يحظران استخدام القضايا الطبقية لأغراض سياسية . كما قام بحملات ضد البند رقم ١٦٣ لأسباب تكتيكية .

٢٦ — للرجوع إلى قائمة تستند إلى إحصاءات رسمية انظر سلسلة المقالات التي كتبها محمد جمال «مائة وثلاث وستين» في مجلة «Milli Gazetesi» ، من ١٠ — ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٧٤ التي أحصت ١٩٧١ شخصاً صدرت بحقهم أحكام لخرقهم البند رقم ١٦٣ خلال الأعوام ١٩٤٩ — ١٩٧٢ .

٢٧ — انظر :

[ تأسيس الروابط الدينية والدعاية الدينية ] Sulhi Dönmezer, «İdini Cemiyet Teşkili ve Din

Propagandası» (İstanbul Üniversitesi Hukuk Fakültesi Mecmuası, Vol. 17, 1-2, PP. 24-43.

٢٨ — للاطلاع على تاريخ ثورة الشيخ سعيد انظر :

[ ثورة الشيخ سعيد ] Behçet Kemal, «Şeyh Said İsyanı» (İstanbul: Sel Yayınları, 1955)

٢٩ — توجد مناقشة مقتضبة لهذه التورات في :

Tunaya «İslamcılık Cereyanı», PP. 184-88; Özcek, «Türkiyen de Lâîklik», PP. 95-97.

٣٠ — انظر مثلاً : Bernard Lewis, «Islamic Revival in Turkey» International Affairs , Vol. 28, 1 (January 1952) PP. 38-48;

Lewis V. Thomas, «Recent Developments in Turkish Islam» The Middle East Journal, Vol. 6, 1 (Winter 1952) PP. 22-40; Uriel Heyd, «Revival of Islam in Modern Turkey» (Jerusalem: The Magnes Press, 1968); Howard A. Reed, «Revival of Islam in Secular Turkey» The Middle East Journal, Vol. 8, 3 (Summer 1954), PP. 267-82.

Rustow, «Politics and Islam», PP. 96-97.

والمقالات المكتوبة في الصحيفة اليومية الهامة «الجمهورية» «Cumhuriyet» هي مثال جيد عن الرأي المثقف التركي في هذه القضية .

٣١ — انظر «CHP Yedinci Kurultay Tutanagı», «Cumhuriyet Halk Partisi» [ محاضر المؤتمر السابع لحزب الشعب الجمهوري ]

الجلسة التاسعة ٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٤٧ (Ankara: Ulus Basimevi, 1948), PP. 449-67;

وأيضاً 18-19 PP. «CHP de Islâhat Yapılmast için Teklif» (Ankara: Yeni Matbaa, 1950) [ اقتراح إصلاح في حزب الشعب الجمهوري ]

Toprak, İslam, PP. 76-78 انظر أيضاً

٣٢ — لهذه القضية دلالة دينية ما بالنسبة للمسلمين المتزمين بشعائر دينهم ممن يقولون بأن الآذان يجب أن يرفع باللغة العربية الأصلية ولا يجوز ترجمته .

٣٣ — للاطلاع على أخبار هذه القرارات انظر صحيفة «الوطن» ٦ — ١٨ حزيران /يونيه عام ١٩٥٠ وأيضاً «Ulus» في ٦ حزيران /يونيه ١٩٥٠ . أما حول مسألة التعلم الديني خلال تلك الفترة فانظر :

Howard A. Reed. «Turkey's New Imam-Hatip Schools» Die Welt des Islams, Vol. 4. (1956), PP. 150-163.

للاطلاع على ميزانية الدولة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ انظر :

(وزارة المالية) Türkiye Cumhuriyeti Maliye Bakanlığı

وأيضاً ( ميزانية القانون وتوابعه ) . «Bağce Kanunu ve Ekleri (Ankara: Damga Matbasi, various years).

٣٤ — انظر Toprak, «Islam», PP. 72-75

٣٥ — انظر Cumhuriyet, 20 and 27 February and 9 March 1959

٣٦ — انظر Cumhuriyet, 1-7 January 1960

٣٧ — انظر Toprak, Islam, PP. 81-88

٣٨ — انظر : Ernest Gellner, «The Distinctiveness of The Muslim State» وهو بحث قدم في مؤتمر حول الإسلام والجماعية والقومية المعاصرة، في بيلاجيو /إيطاليا من ٦ — ١٠ نيسان /ابريل ١٩٨١ . والمصطلحات مقبسة عن Robert Redfield «التقليد العظيم» هو ثقافة النخبة ، و «التقليد المتواضع» هو ثقافة الشعب . انظر كتابه : «Peasant Society and Culture: An Anthropological Approach to Civilization» (Chicago: University of Chicago Press, 1956)

٣٩ — انظر Tunaya, İslamîlik Cereyanı, PP. 7-8.

٤٠ — انظر Sait Halim Paşa, «Mukallitliklerimiz» (عما كاتنا) Buhranlarımız, ed., in M. Ertugrul Düzdağ, (Istanbul: Tercüman Yayınları, n. d.) PP. 73-93

٤١ — انظر Sait Halim Paşa, «Measuriyet» [ الملكية الدستورية ] in M. Ertugrul Düzdağ, Buhranlarımız, P. 36

٤٢ — انظر Seyhülislam Mustafa Sabri, «Dini Mücedditsler» (Istanbul: Sebil Yayınevi, 1977) [ المجتهدون الدينيون ]

٤٣ — إن أفضل شرح للموقف العقائدي لحزب الإنقاذ الوطني الذي أطلق عليه الحزب رسمياً اسم ( النظرية الوطنية ) نجده في كتاب نجم الدين أريكان « النظرية الوطنية » Milli Gorus (Istanbul: Dergah Yayınları, 1975).

كما أن الاطلاع على صحيفة الحزب اليومية Milli Gazete مفيد . وهناك الكتب التالية باللغة الإنكليزية حول حزب الإنقاذ الوطني :

Jacob M. Landan, «The National Salvation Party in Turkey». Asian and African Studies, Vol. 11, 1 (1976), PP. 1-57.

Binnaz Toprak, «Politicization of Islam in a Secular State: The National Salvation Party in Turkey,

in Said Amir Arjomand, ed., «From Nationalism to Revolutionary Islam: Essays on Social Movements in the Contemporary Near and Middle East» (Albany, N. Y.: State University of New York Press, 1984); idem, *Islam*, Chapter 5;

Türker Alkan, «The National Salvation Party in Turkey» in Mein Heper and Raphael Israeli, eds. «Islam and Politics in the Modern Middle East» (New York: St Martin's Press, 1984).

انظر أيضاً

Mehmet Ali Agaogullari. *L'Islam dans la vie politique de la Turquie* (Ankara: Ankara Üniversitesi Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayinlari, 1982) Part 3, Chapter 1-3.

- ٤٤ — انظر تصريحات زعماء الحزب في Milli Gazete من آذار / يوليو حتى أيلول / سبتمبر ١٩٧٣.
- ٤٥ — إن الاستطلاعات المتوفرة حين كتابة هذه المقالة هي الاستطلاع الانتخابي الذي أجرته الصحيفة اليومية Milliyet قبل انتخابات عام ١٩٧٣ والذي يضم معلومات حول أسباب الدعم الذي يقدمه ناخبو حزب الإنقاذ الوطني واستطلاع لناخبي أنقرة قبل انتخابات مجلس الشيوخ لعام ١٩٧٥ والذي أشرف عليه فريق من الباحثين في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة. وفيما يتعلق بنتائج انظر: Toprak, *Islam*, Table 5, P.97 and PP.108-10. ويقدم كلا الاستطلاعين صورة مصغرة عن الوضع.
- ٤٦ — حول الإحصائيات الانتخابية انظر (مؤسسة الدولة للإحصاء) [نتائج ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ لانتخابات البرلمان]. ومن أجل تفاصيل السجل الانتخابي لحزب الإنقاذ الوطني ومناقشته انظر Toprak, *Islam* PP. 104-21.
- ٤٧ — يقدم Ahmet Yücekök ملاحظة مشابهة بأن الدين يدعم علاقات السلطة التقليدية في المناطق المتخلفة في البلاد حيث تكون وظائفه شكلاً من الاحتجاج في المناطق الأكثر تطوراً انظر كتابه «الأساس الاجتماعي الاقتصادي للدين المنظم في تركيا: ١٩٤٦ — ١٩٦٨» [أنقرة ١٩71 Sevinç Matbaası] إن الناصر الوطني لحزب الإنقاذ الوطني موصوف بأنه من جماعة البازار، فهو ناجح صغير أو حرق (شريف ماردين) الدين والتحول الاجتماعي في تركيا» [ورقة مقدمة إلى المؤتمر «حول جمهورية تركيا ١٩٢٣ — ١٩٧٣» دراسات في مؤسسة القرن العشرين الوطنية. جامعة شيكاغو ديسمبر ١٩٧٣]
- ٤٨ — هناك كتابان كبيران يعبران مرجعين في موضوع الطرق الصوفية وكلاهما وصفي بالدرجة الأولى أكثر مما هو شامل: Hasan Küçük, *Tarikatlar* أي الطرق الصوفية (İstanbul Basım Abdülhak Gölpinarlı, 1976)

[المذاهب والطرق الصوفية في تركيا] *Türkiye'de Mezhepler ve Tarikatlar*

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الكتب عن Said-i Nursi

وعن الطريقة النورية مثل Özek, *Gerici Akımları*

٤٩ — الجمهورية ١ و ٢ و ٧ يناير ١٩٦٠.

٥٠ — انظر Hamid Algar «The Naqshbandi Order in Republican Turkey»

ورقة قدمت في مؤتمر عن التاريخ والمجتمع في تركيا،

٥١ — Zafer Karib, Yeni Devrin Esiginde M. S. P (Istanbul G. Yayinlari 1977) P. 215 [ حزب الإنقاذ الوطني

في مستهل عهد جديد ]

Mehmet Ali Agaogullari, «The Ultranalist Right» in Schiek and وحول الحركة الفاشية الجديدة انظر

Tonak eds. Turkey in Transition.

## معضلة الدولة الإسرائيلية

ديفيد ماك دويل David Mc Dowall

جلبت الانتفاضة التي اندلعت في كانون الأول من عام ١٩٨٧ ، إلى مركز الاهتمام ، مشاكل ذات حجم وتعقيد كبيرين تواجه إسرائيل الآن ، وإذا قارناها بالمشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني وهي كبيرة أيضاً إلا أنها تبدو بسيطة عند المقارنة ، فالفلسطينيون يريدون تقرير المصير لشعبهم الذي يعيش حالياً في فلسطين وفرصة العودة للذين يعيشون خارجها ، وعليهم إما أن يقنعوا إسرائيل بالخضوع لمطالبهم ، وإما أن يتخلوا عن هويتهم الخاصة ، إن الاختيار لديهم واضح وليس لديهم الكثير مما يفقدونه ، ويضع أبا إييان في كتابه الدبلوماسية الجديدة *Thenew Diplomacy* الصادر في لندن ١٩٨٣ مسؤولية مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة على الطرف الفلسطيني بشكل حاسم . ويقول فيه : « في آخر المطاف تنهض القضية العربية في الضفة الغربية وغزة أو تسقط بقرار الفلسطينيين العرب »<sup>(١)</sup>.

إن حكماً كهذا لا بد أن يكون موضع شك بالنظر إلى الظروف الحالية التي تواجه إسرائيل إذ أن عليها أن تقرر الآن ما الذي ستفعله مهما يكن سبب رفضها التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بالمناطق التي احتلتها .

ولم يعد اليهود الإسرائيليون اليوم ينعمون بالحقائق البسيطة التي عملت على ترحيلهم إلى فلسطين عام ١٩٤٨ والتي تعمل على ترحيل فلسطيني المناطق المحتلة اليوم . وهم مطوقون بالتناقض بين العقيدة الصهيونية وتنامي الوقائع وبالاختيارات الأساسية التي عليهم أن يتخذوها لتحديد مصير فلسطين وسكانها وهو موقف لا يحسدون عليه ولا يمكن اتخاذ قرارات



تتعلق بالفلسطينيين العرب دون أن تكون ذات علاقة بالفهم الذاتي الإسرائيلي وبمستقبل الصهيونية .

كانت الصهيونية هي القوة التي قادت إلى خلق إسرائيل والإيمان بأن عودة اليهود من الشتات سوف تنقذهم من خطر حكم الوثنيين ومن معاداة السامية ومن التمثيل وأنها سوف تتيح لهم الفرصة للمرة الأولى منذ ألفي عام لخلق مجتمع يهودي كامل بروحه وسماته الخاصة وكان العامل الحرج الذي دفع إلى ذلك هو المذابح ضد اليهود والسياسة المعادية للسامية التي انتهجها قياصرة روسيا والتي سببت نزوح ثلاثة ملايين يهودي نحو الغرب خلال سنوات ١٨٨٢ — ١٩١٤ وذهب القسم الأكبر من هؤلاء إلى العالم الجديد والبعض الآخر إلى أوروبا الغربية والوسطى ، وثمانية فة صغيرة فقط ذهبت إلى فلسطين ، وهؤلاء الذين اختاروا أن ينوا «اليشوف»<sup>\*</sup> كانوا من العلمانيين ولم تكن اليهودية هي التي حركتهم بل مناخ القرن التاسع عشر في أوروبا والنزعة القومية لتحقيق « مطلب التقرير الذاتي للمصير والتحرر في ظل الشروط الجديدة من العلمنة والليبرالية »<sup>(٢)</sup> .

كانت الصهيونية في أول أمرها تؤمن بأن الأمة اليهودية يجب أن تركز على التضامن أكثر مما تركز على الأراضي لكن مذابح عام ١٨٨١ ضد اليهود بدلت من هذا التفكير فحول إلى طموح لبناء دولة يهودية في فلسطين<sup>(٣)</sup> وكان هذا هو حلم تيودور هرتزل «أب» الصهيونية الحديثة والذي كان أعظم إنجازاته جعل الحلم الصهيوني مركز التفكير السياسي اليهودي .

وكان من المحتم أن رؤية بناء مجتمع جديد يهودي تماماً يحو التشويه البغيض الذي عانى منه يهود أوروبا ، تجتذب اليهود الاشتراكيين من كل لون ومنهم الذين أيدوا تأييداً واسعاً فكرة الانعقاد من خلال العمل . أما بالنسبة لبعض المفكرين الاشتراكيين الذين كانوا يشاركون يير بورخوف<sup>(٤)</sup> وجهات نظره فكان ذلك جزئياً مسألة حرب طبقات ، أما بالنسبة لآخرين من أمثال المنظر آحادها عام فكانت مسألة تحرير اشتراكي عالمي ، أما بالنسبة لمعظم الصهاينة من جماعة العمل ، فقد كانت محاولة خلق بنية تحتية اقتصادية من أجل طائفة يهودية في فلسطين تأسست على العمل اليهودي الخاص<sup>(٥)</sup> وكان أعظم محامي هذه النظرة دافيد بن غوريون الذي كان يرى الاستقلال الاقتصادي اليهودي وكأنه الشرط الأساسي المسبق

\* Yishuv كلمة تطلق على المجتمع الصهيوني الذي كان في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وكان في البداية محدود العدد جداً ثم تزايد بسبب الهجرة الصهيونية المنظمة الكثيفة .

المرجع

للاستقلال السياسي . وقد انجزت حركة العمل الصهيوني هذا الشرط المسبق بصورة درامية في فلسطين أثناء فترة الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٤٨ .

## الحاجة إلى أكثرية يهودية

أكدت الصهيونية منذ البداية على عدة مبادئ وكانت فكرة خلق أكثرية يهودية في فلسطين بين أكثرها أهمية<sup>(٦)</sup> فالطائفة اليهودية إذا ظلت أقلية في فلسطين سوف تفقد معناها وتصبح مثل الجاليات اليهودية في الشتات . لقد كان الوصول إلى الأكثرية أمراً ضرورياً من الناحية السياسية وقد قال موشي شاريت<sup>(٧)</sup> زميل بن غوريون : « إن تأسيس جالية يهودية كبيرة بما فيه الكفاية يعطي العرب شعوراً دائماً بالاحترام » ويعتبر الصهاينة جميعاً من الناحية الفعلية أن الأكثرية اليهودية مطلب مطلق لا غنى عنه للصهيونية<sup>(٨)</sup> بغض النظر عن الاختلافات حول كيفية التعامل مع الحضور العربي في فلسطين .

وبقى الوصول إلى هذه الأكثرية موضع شك اليوم على الرغم من تدفق اليهود الدرامي من الاتحاد السوفياتي وأثيوبيا في عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وتظل الهجرة غير كافية للتغلب على الزيادة السكانية عند العرب .

كان المعدل العالي للمواليد عند العرب موضوعاً لتعليقات متكررة ومجادلات في الدوائر الصهيونية لأكثر من نصف قرن وخصوصاً في أوقات انخفاض القُدوم إلى إسرائيل أو الهجرة وقد اعترف حاييم وايزمن في وقت مبكر منذ عام ١٩٢٤ بضخامة التحدي المطروح فكتب إلى صديق له « اليوم فقط ، تلقيت الإحصاءات الصحيحة من فلسطين ، إن التزايد الطبيعي في أوساط السكان العرب بلغ حوالي خمسة عشر ألفاً / ١٥٠٠٠ / في السنة ، وبلغ عدد اليهود الذين جلبوا في العام الماضي عشرة آلاف ١٠٠٠٠ فكيف يستطيع شعب أن يتكلم بأية حال عن تشكيل أكثرية ... إذا لم يقدموا كل ذرة يملكونها من القدرة ... لإعطائنا وضعاً خاصاً في فلسطين »<sup>(٩)</sup> ؟ وعندما اقترب قدر فلسطين من لحظة الأزمة عام ١٩٤٣ دعا بن غوريون الآباء للنهوض « بواجبهم السكاني (الديمقراطي) » مشدداً على أن نسبة ٢٢ طفلين واثنتين في العشرة للأسرة الواحدة نسبة غير كافية وأن السكان اليهود في فلسطين في حالة من الانحدار الديمغرافي<sup>(١٠)</sup> .

وبعد حرب ١٩٤٨ ، وخروج معظم العرب تقريباً من فلسطين ومع تكاثف الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدت مشكلة معدل المواليد أقل حدة ، حتى أن بن غوريون بادر إلى

رصد مكافأة عام ١٩٤٩ للأمتهات اللواتي يحملن بالولد العاشر وقد انتهى المشروع بعد عشر سنوات حين ظهر تناقصه مع الهدف بسبب عدد الأمتهات الفلسطينية اللواتي طلبن الحصول على المكافأة<sup>(١١)</sup> وقد تجدد الاهتمام بنسبة المواليد في الخمسينيات ومطلع الستينيات وفي عام ١٩٦٦ كتب الأستاذ روبرتو باشي تقريراً إلى مجلس الوزراء قال فيه إن اليهود سيكونون في نهاية القرن أربعة ملايين ومئتي ألف والعرب في إسرائيل مليوناً وستائة ألف ، وقد تأسس بناء على تقريره مركز سكاني حكومي عام ١٩٦٧ لأن « النمو في نسبة المواليد في إسرائيل مسألة حاسمة بالنسبة لمستقبل الشعب اليهودي كله »<sup>(١٢)</sup> .

ولم يتحقق التزايد على الرغم من النداءات المتكررة من قبل السياسيين ومن القلق الذي عبرت عنه غولدا مائير حول عدد الأطفال العرب الذين ولدوا في « أرض إسرائيل » ، وفي أثناء أعوام الهجرة الكثيفة ١٩٥٠ - ١٩٥٣ كان معدل المواليد اليهود ٣٫٥٪ أما في مطلع أعوام السبعينيات فقد هبط إلى ٣٪ وفي نهاية السبعينيات انحدر إلى ٢٫٨٪ وهذا المستوى أعلى بشكل أساسي من معدل ٢٫٢ في البلدان الغربية الصناعية ولكنه لا يقارن مع معدل المواليد العرب الذي زاد عن ٤٪ . وفي نهاية عام ١٩٨٥ دعا عضو الكنيست عن الليكود مايركوهن أفيدور إلى سنة من « الهجرة الداخلية » وهي كناية مطلقة عن الحاجة إلى مزيد من الأطفال « يجب أن يكون هدفنا ١٠٠٠٠ مولد إضافي في إسرائيل خلال العام القادم وهذا سيفوق عددنا عدد المهاجرين إلينا في عقد واحد »<sup>(١٣)</sup> ، ولا تقتصر الجهود المبذولة للإكثار من عدد المواليد على اليمن الإسرائيلي إذ اجتمعت حكومة الوحدة الوطنية في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ خصيصاً لمناقشة الوضع السكاني ، وكان عدد المواليد العرب الفلسطينيين قد بلغ في ذلك الحين ستين ألف طفل سنوياً في فلسطين مقابل خمسين ألف طفل يهودي سنوياً وقد ناشد رئيس الوزراء بيريز في حديث له إلى الإذاعة الإسرائيلية الأمتهات كي يتجنبن أربعة أطفال على الأقل وأكد من جديد الضرورة القصوى لبقاء اليهود أكثرية<sup>(١٤)</sup> .

كانت الدياسبورا أو الشتات اليهودية هي السبع الأولى والاختياري للدولة اليهودية وكان تجميع يهود العالم الهدف المركزي الآخر للصهيونية والنهاية النهائية بعد إقامة الأكثرية اليهودية في البلاد ، وكان كثير من الصهاينة يعتقدون أن أولئك الذين قتلوا في المحي إلى إسرائيل تبقى يهوديتهم غير مكتملة حتى أن ناخوم غرازدان الذي يختلف في الرأي مع وجهة النظر

\* يسمى اليهود هجرتهم إلى إسرائيل Aliyah وتعني حرفياً السمعود .

الصهيونية الواسعة الانتشار والتي ترى أن الشتات يجب أن ينتهي وجوده بفعل هجرة كل اليهود إلى فلسطين يقول بكل وضوح: إن فلسطين والشتات هما شكلان للوجود اليهودي وفلسطين هي الأسمى والأبقى والأكثر انسجاماً، والشتات هو الأصعب والأكثر إشكالية وخصوصية ولكن الشعب اليهودي يشكل وحدة متواجدة في العالمين كليهما<sup>(١٥)</sup>.

وتتوقف الهجرة على عاملين أولهما قوة الدفع التي تسببها أزمات اللاجئين اليهود وثانيهما قوة الجذب التي تقدمها إسرائيل في اتجاه مستقبل جديد. وفي عام ١٩٤٩ غمرت الهجرة إسرائيل تقريباً لكنها لم تستمر على المنوال نفسه فمنذ سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٠ جاء إلى إسرائيل للعيش فيها ٨٧٠ ألف ثمانمائة وسبعون ألفاً وخلال العقد التالي ١٩٦١ — ١٩٧١ وصل ٣٣٨ ألفاً ثلاثمائة وثمانية وثلاثون ألفاً، وفي المرحلة من ١٩٧٢ — ١٩٨٢ تناقص العدد مرة أخرى إلى النصف فأصبح ١٧٨ ألفاً مائة وثمانية وسبعون ألفاً.

وكانت إسرائيل منذ أعوام السبعينيات بحاجة إلى هجرة تقارب ستين ألف يهودي لكي تحافظ على النسبة بين اليهود والعرب في فلسطين إلا أنها عانت في سنوات الثمانينيات من أسوأ مستوى للهجرة سبق لها أن عرفته، وفي الولايات المتحدة حيث يقيم ستة ملايين يهودي تقريباً — أي ثلثا الشتات اليهودي أو أقل بقليل من نصف يهود العالم — هناك تقرير عنهم عام ١٩٨٢ يكشف عن أن ثمانين بالمائة من اليهود الأمريكيين ينفون أن تكون لديهم أية اعتبارات جديدة للإقامة في إسرائيل<sup>(١٦)</sup> وفي عام ١٩٨٤ كان هناك تسعة عشر ألف مهاجر يهودي إلى إسرائيل لكن ذلك كان أمراً استثنائياً مع أن عشرة آلاف نزحوا عنها أيضاً<sup>(١٧)</sup>. وكانت السنة التالية هي الأسوأ في سجل الهجرة إذ قدم اثنا عشر ألف مهاجراً وغادر ما يقرب من سبعة عشر ألف نازح. وكان النقص الصافي أربعة آلاف وخمسمائة نازح<sup>(١٨)</sup> ويمثل النزوح الكبير ضياعاً أساسياً للاستثمارات التي أنفقت على الشباب، وقد غادر إسرائيل في أعوام ١٩٨١ — ١٩٨٥<sup>(٢٠)</sup> خمسة وعشرون ألف طفل مع آبائهم من أصل مئة وعشرة آلاف إسرائيلي حصلوا على جنسية الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨٦ ومنهم ثمانية وسبعون بالمائة تخرجوا من المدارس العليا الإسرائيلية<sup>(٢١)</sup>.

إن النزوح قضية حساسة<sup>(٢٢)</sup> وبلغت أقصى ارتفاع لها في مطلع الخمسينيات أثناء فترة الهجرة الكثيفة وكان مجالها في معظمه بين القادمين الجدد إلى إسرائيل ولم تعجزهم الظروف التي واجهوها، واستقر المستوى على حاله إلا أنه بدأ بالازدياد ثانية بعد عام ١٩٧٣ ويحدث النزوح اليوم بصورة رئيسية بين «الصائرا» أي اليهود المولودين في إسرائيل مما يوحي بأن

التضامن الإسرائيلي في الدولة يزداد ضعفاً وربما كان السبب الأعباء الاقتصادية والعسكرية التي تترتب بسبب الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(٢٣)</sup> .

هاجر إلى إسرائيل بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٨٨ خمسمائة وستة أوريغون ألف يهودي إلا أن ثلاثمائة وخمسين ألفاً غادروها في الفترة ذاتها أي ما يعادل عشرة بالمائة من يهود إسرائيل غادروا بصفة دائمة وهو رقم من المتوقع أن يتضاعف في نهاية القرن<sup>(٢٤)</sup> ، وبدل استطلاع ظهر في منتصف الثمانينيات أنه في المجموعة التي تبلغ من العمر ١٨ — ٢٩ عاماً وهي السن التي يرجح فيها الزواج ، على أن عشرين بالمائة يفكرون جدياً أما بين طلاب المدارس العليا فقد كان الرقم أعلى من ذلك إذ بلغ ٢٧٪ . في حين تعتبر الأكتمية العظمى من اليهود الإسرائيليين أن الزواج مضر بالبلاد فإن الخطر يكمن في أن عدداً متزايداً من اليهود « سوف يفضلون العيش مع جيوان أوروبيين مسيحيين على العيش في هذه الدولة غير المستقرة مع جيوان مسلمين »<sup>(٢٥)</sup> أما إسحق رايبين وهو المحارب المتمرس فيرى في الزواج « تساقطاً للضعفاء »<sup>(٢٦)</sup> مع أن زملاءه في الحكومة لا يشاطرونه الرأي ذاته في الزواج ، وقد عرضت الحكومة في عام ١٩٨٦ على ١٧٥٠٠ إسرائيلي ممن غادروا البلاد عام ١٩٨٥ منحاً مالية تشجيعية لإغرائهم بالعودة<sup>(٢٧)</sup> .

وقد طرأ تغير ذو دلالة ما بين عام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ على نوعية اليهود الذين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل ، فقبل عام ١٩٦٧ لم يكن يحدو معظم المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل حافز ديني مسيحاني مهما كانت دوافعهم . أما خلال الثمانينات فكان ثمانون بالمائة من المهاجرين من اليهود الأرثوذكس الممارسين لعبادتهم ومنهم قسم كبير من الولايات المتحدة<sup>(٢٨)</sup> .

وكانت السمة الظاهرة التي لازمت هؤلاء المهاجرين الجدد من الولايات المتحدة أن نصفهم اختار العيش في مستوطنات في المناطق المحتلة وقد ارتفعت نسبة المهاجرين الجدد إلى عشرين بالمائة من السكان المستوطنين .

إن انسحاباً إسرائيلياً من المناطق المحتلة سيكون بمثابة ضبط قوي لحركة الهجرة وهي حقيقة أصبحت واضحة منذ أوائل السبعينيات<sup>(٢٩)</sup> ( ١٩٧٠ ) فمثل هذا الانسحاب أشبه برسالة إلى يهود الشتات تتعارض مع عقيدتين صهيونيتين أساسيتين أولاًهما أن الدولة اليهودية قد تراجعت عن استعادة كامل أراضي إسرائيل والثانية أن جمع شتات الشعب اليهودي لم يعد هدفاً إسرائيلياً رئيسياً ، ومن جهة أخرى يبدو من المرجح أن الفشل المستمر في تقرير مصير الأراضي المحتلة وحل مسألة الحقوق السكانية والسياسية بين اليهود والعرب لن تشجع على

استمرار الهجرة وقد ذكر بن غوريون منذ ستين عاماً بأن « شعور اليهود بأنهم يجلسون فوق فوهة بركان قد يقوض الحركة الصهيونية بأكملها فسوف يرى اليهود في البلاد ساحة حرب وليست ملاذاً يلجأون إليه<sup>(٢٠)</sup> » إن الفشل في إيجاد حل للأراضي المحتلة سيشتجع عدداً أكبر من اليهود على النزوح ، حتى لو غضضنا النظر عن الانتفاضة ، إنه سيف ذو حدين ، وقد لخصت مقالة تحمل عنوان « الانقسام القومي في إسرائيل » المشكلة بدقة إذ عرضت أن « إسرائيل التي تقدم نفسها وكأنها حامية حتى يهود العالم ، تمثل شذوذاً كاملاً عن المجموعة الدولية ، وأن صراعها المطول الذي لا يتبدل جهداً يذكر لإنهائه يلحق الضرر بالجماعات اليهودية في شتى أنحاء العالم ، فهم ليسوا مهددين بأية عدوانية من الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها بل هم مهددون بالصراع المتطاول القائم بين إسرائيل والدول المجاورة لها<sup>(٢١)</sup> .

وبدأ اليهود السوفيت في نهاية ١٩٨٩ بالهجرة بأعداد كبيرة وظن البعض في بادئ الأمر أن ذلك قد يحل المشكلة السكانية مع الفلسطينيين ومع نهاية عام ١٩٩١ وصل ٤٠٠.٠٠٠ أربعمئة ألف يهودي وكان من المتوقع أن يصل هذا الرقم في نهاية القرن إلى مليون مهاجر<sup>(٢٢)</sup> ولكن نسبة اليهود في «أرض إسرائيل» لن تتعدى على الرغم من هذا التدفق الهائل نسبة ٥٩.٥٪ ، كما أن نسبة اليهود في دولة إسرائيل ذاتها والتي تبلغ ٨١.٥٪ (عام ١٩٨٩) سوف تتناقص بنسبة ٥.٥٪ ولن تتمكن هجرة مليون يهودي من زيادة نسبة اليهود في أرض إسرائيل إلى أكثر من ٦٢٪ وفي دولة إسرائيل ٨٤٪<sup>(٢٣)</sup> . إلا أن معدل الهجرة في بداية عام ١٩٩٢ هبط إلى ٥٠٪ أي إلى معدل ٥٠٠ مهاجر في الشهر الواحد<sup>(٢٤)</sup> .

وتواجه إسرائيل سلسلة من المشكلات السكانية الجذرية التي ليس لها حل واضح فالمليون يهودي الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي كانوا جميعاً فوق الخمسين كما ذكرت التقارير<sup>(٢٥)</sup> وسيظل المهاجرون اليهود يفضلون إيجاد ملاذ بديل عن إسرائيل كالولايات المتحدة مثلاً أو بعض دول أمريكا اللاتينية أو حتى ألمانيا<sup>(٢٦)</sup> كما أن إسرائيل نفسها قد بلغت الحد الأقصى لطاقة استيعابها الاقتصادي حالياً مع وجود حوالي ٤٠٪ من المهاجرين الجدد العاطلين عن العمل ، وإن حوالي ٩٠ ألف يهودي ممن حصلوا على تأشيرات خروج مايزالون مترددين في الهجرة إلى إسرائيل<sup>(٢٧)</sup> ومن المرجح أن يسارع الضغط الاقتصادي والمنافسة المتزايدة على فرص العمل من نسبة النزوح خاصة بين المهاجرين الجدد وكذلك بين الصابرا<sup>(٢٨)</sup> (المولودين في إسرائيل) وما لم تتمكن إسرائيل من اجتذاب نسبة أكبر بكثير من اليهود الشبان فسوف تلاشى الهجرة الجديدة أمام المعدل الأعلى للمواليد العرب ، وقد فاق مجموع عدد الفلسطينيين عدد اليهود تحت سن الحادية عشرة في جميع «أرض إسرائيل» عام

١٩٩٢<sup>(٣٩)</sup> وبشكل الفلسطينيين ضمن دولة إسرائيل نفسها نسبة تتزايد بسرعة كبيرة من مجموع الشبان تحت العشرين فهم يمثلون ٢٥٪ من مجموعة الأعمار هذه وقد يصلون إلى ٣٠٪ مع مجيء عام ٢٠١٠<sup>(٤٠)</sup>.

إن الفشل في ضمان أغلبية أكيدة في إسرائيل يترافق مع مشكلة أكبر وهي النقص العام في عدد يهود العالم إذ نقص عدد يهود العالم نتيجة فقدان حوالي ستة ملايين يهودي في المذابح النازية فأصبح ١١ مليون يهودي في عام ١٩٤٥ وازداد العدد إلى ١٣ مليون عام ١٩٧٠ ولكنه انخفض ثانية عام ١٩٨٧ فأصبح ١٢٫٨ مليون نتيجة معدل مواليد الشتات الذي بلغ ١٫٢٪ وهو أقل بكثير من معدل سداد النقص (الذي هو ٢٫١ في المائة)<sup>(٤١)</sup> ويبلغ عدد يهود الشتات حالياً ٩٫٣ مليون وسوف يتناقص هذا العدد إلى ٨ مليون أو أقل مع نهاية هذا القرن وستكون نسبة التناقص أكبر بكثير بعد ذلك. ولم يكن من المستغرب في ضوء هذه التكهّنات غير السارة أن تقام في القدس «مؤسسة عالمية لتشجيع السياسات السكانية اليهودية» وذلك في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٧ لجمع التبرعات تمويل برامج لإقناع اليهود بالهجرة من الأطفال<sup>(٤٢)</sup>.

ويعيش حوالي نصف يهود العالم في الولايات المتحدة وهم يتميزون بمعدل ولادات قليل ونسبة تمثل عالية تصل إلى ٤ في الألف سنوياً<sup>(٤٣)</sup> ومن المتوقع نتيجة لذلك أن ينخفض عدد المجموعة اليهودية الأمريكية التي تبلغ ستة ملايين يهودي حالياً إلى حوالي ٤٫٦ مليون مع نهاية هذا القرن<sup>(٤٤)</sup>.

كما تواجه إسرائيل احتمال تدهور الدعم السياسي والمالي من قبل يهود أمريكا ومرد ذلك في قسم منه إلى نقص عدد اليهود الأمريكيين وفي القسم الآخر إلى الشعور بعدم الارتياح حيال ما يجري في الأراضي المحتلة، وبحسب تعبير مدير العلاقات العامة للصندوق القومي اليهودي فإن «دائرة أنصار الصهيونية آخذة في التقلص»<sup>(٤٥)</sup>. ويبدو أن الدعم اليهودي الأمريكي بدأ يضعف تدريجياً منذ أوائل السبعينيات وازداد هذا الضعف في الثمانينيات<sup>(٤٦)</sup> وهناك شعور بعدم الرضا يتزايد بين صفوف اليهود الأمريكيين حيال إسرائيل<sup>(٤٧)</sup> إذ يفضل حوالي ثلثي اليهود الأمريكيين إقامة وطن للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وهو عدد يزيد عما كان عليه عام ١٩٨٣ بنسبة ٣٠٪<sup>(٤٨)</sup> وتعتبر خسارة الدعم المالي اليهودي الأمريكي بالنسبة لإسرائيل أمراً يماثل في خطورته خسارة الدعم السياسي «إذ إن أشد أشكال المقاطعة الفعالة التي يمكن للمجموعة اليهودية الأمريكية القيام بها هي الامتناع عن ممارسة الضغط لاستمرار المساعدة الاقتصادية الأمريكية»<sup>(٤٩)</sup>.

## الدين والصهيونية الجديدة

إن إحدى المسائل الهامة في هذا الصراع هو السؤال من هو اليهودي ؟ وهو سؤال ترك عمداً دون جواب عام ١٩٤٩ إلا أنه يحس جوهر الدولة اليهودية . فهناك مضامين خطيرة لرغبة المعسكر الأرثوذكسي في إسرائيل في إعادة النظر « بقانون العودة » ( وهو يضمن بشكل آلي منح الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي ) وفي رفض منح الهوية اليهودية لليهود الإصلاحيين والمحافظين وهم يشكلون الأغلبية في الولايات المتحدة<sup>(٥٤)</sup> قارم حزب العمل المحاولة الدينية التي قام بها الجناح اليميني للتقيد بنصوص القانون الديني الأرثوذكسي بشأن التعريف الأساسي لليهودية وذلك حتى لا ينجم عن ذلك تعديل الأسس العلمانية التي تقوم عليها الدولة واستبعاد المجموعة الأمريكية المتنفذة الغنية التي ستصبح خارج حدود هذا التعريف وقد حاول الأرثوذكسيون واليمين العلماني مراراً تغيير قانون العودة في الكنيست<sup>(٥٥)</sup> وقام تحالف واسع من المنظمات اليهودية بمساندة من النداء اليهودي الموحد في المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بتحذير المؤسسة الإسرائيلية من أن مجازاة المؤسسة الأرثوذكسية في هذه المسألة سيتسبب في خلق صدع كبير بينهم وبين يهود الشتات وسيقضي على الجهود المبذولة لجمع التبرعات للوكالة اليهودية وللمنظمة الصهيونية العالمية<sup>(٥٦)</sup> كما صدر تحذير مماثل من اليهود الأمريكيين وحضر تجمع الليكود على تشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات نوفمبر تشرين الثاني ١٩٨٨ بالاشتراك مع حزب العمل بدلاً من الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة .

إن هذا الصراع حول الهوية اليهودية بلغت انتباهها إلى عقيدة سياسية لم تناقشها بعد وهي مسألة الصهيونية المسيحانية التي كانت تزداد قوة خلال العشرين سنة الماضية وتمتلك ما بين ١٠ إلى ١٥٪ من الأصوات اليهودية وتدعي هذه الصهيونية الحق في أرض إسرائيل



ليس على أساس القومية العلمانية لأتباع جابوتنسكي من التعدليين (الذين دعوا إلى استخدام القوة والعودة إلى الأصول التاريخية) ولا على أساس أحكام صهيونية العمل (الذي يمتلك الأرض عن طريق بنائها) وتعتمد الصهيونية المسيحانية بدلاً من ذلك على السلطة الإلهية بشكل مطلق متتبع في استلهاها خطوات الحاخام الأشكنازي الرئيسي الأول لليشوف (إبراهيم إسحق كوك) <sup>(٥٧)</sup>. قام كوك بمحاولته المنهجية الأولى لخلق الانسجام والاندماج في أرض إسرائيل عبر الصهيونية السياسية والتقاليد اليهودية الدينية ولم يكن حلمه حلم سيطرة دينية قومية رغم أنه كان يؤمن بأن جميع حضارات العالم ستجدد «بانبعثات روحنا» وذلك عبر إعادة تمثيل التوراة ودمج شعوب الأرض مادياً ومعنوياً <sup>(٥٨)</sup> ولم ينجح كوك باجتذاب سوى عدد قليل من الأتباع وكان الصهاينة في التيار السائد يعدونهم متطرفين نوعاً ما.

وتبنى ابن كوك وهو الحاخام تسفي يهودا كوك تفكير أبيه وتعمق فيما يخص مسألة الأرض مضيفاً إليه إضافة ذات دلالة :

«إننا هنا بفضل إرث أجدادنا وهو أساس التوراة والتاريخ وليس بوسع أي كان تغيير هذه الحقيقة، إنها أشبه برجل غادر بيته فجاء الآخرون وغزوه، إن هذا بالضبط هو ما حدث لنا، ومجادل البعض بأنه توجد هنا أرض عربية وكل ذلك افتراء ومهتان فليس ثمة أرض عربية على الإطلاق» <sup>(٥٩)</sup>.

وقد ألقى موعظة قبيل حرب حزيران ١٩٦٧ بقليل أمام طلاب مدرسة دينية (يشيفا) متفجعاً على تجزئة أرض إسرائيل «ومتنبئاً» بتوحيد الأرض ثانية في أسرع وقت <sup>(٦٠)</sup> وكانت حرب حزيران في نظر هؤلاء الطلبة تحقيقاً للنبوءة، وكان احتلال القدس في نظر اليهود العلمانيين الذين لم يدخلوا كنيساً طيلة حياتهم تجربة صوفية تقريباً وقد اصطف الآلاف منهم أمام حائط المبكى للصلاة <sup>(٦١)</sup> وتم إقناع العديد من اليهود المتدينين في مختلف أنحاء إسرائيل بضرورة استملاك «أرض إسرائيل» برمتها عن طريق المستوطنات وفرض الهيمنة الإسرائيلية وتعتبر جماعة غوش ايمونيم أشد مظاهر هذا التيار وضوحاً ولكنها ليست إلا غيضاً من فيض وما خفي أعظم <sup>(٦٢)</sup>.

كان من الطبيعي أن يعتمد هؤلاء الصهاينة المتدينون الداعون إلى «أرض إسرائيل الكاملة» إلى حشد تأييد تكتل الليكود اليميني الأكثر علمانية منهم لهذه القضية المشتركة والتي نجمت عنها «الصهيونية الجديدة» التي تولي اهتماماً أكبر بكثير من صهيونية التيار

السائد السابقة للعمل « بموجب الإيمان الديني » لإنجاز الوعد الإلهي « انظروا لقد بسطت الأرض أمامكم ، ادخلوا وامتلكوا الأرض التي وهبها الرب لأبائكم إبراهيم وإسحق ويعقوب ليعطوها لأبنائهم ولذريتهم من بعدهم »<sup>(١٢)</sup> وقد ثبت أن الافتراض القائل بأنه أصبح لهذا الرأي أتباع كثيرون في انتخابات ١٩٨٨ عندما زادت الأحزاب الدينية تمثيلها في الكنيست من اثني عشر مقعداً إلى ثمانية عشر مقعداً .

وكان اليهود في اليمين الديني وبعض يهود اليمين العلماني يعتبرون السكان العرب الفلسطينيين معتصبين أو « غرباء » ثقيلي الظل يقيمون في الأرض وقد تنبأ هرتزل بدقة هذه الرؤية فقد نشر عام ١٩٠٢ روايته Altneuland « الأرض القديمة الجديدة » التي تعبر عن رؤيته للاشتراكية الطوباوية ، والتصويت العالمي ودولة الرفاه في فلسطين ، وكان العرب الفلسطينيون ينتمون إلى الطوبى الجديدة التي أقامها المستوطنون اليهود ويستفيدون منها . ثم يظهر حاخام عنصري فيحاول قصر العضوية في هذه الطوبى على اليهود وحدهم ، وفي عالم رواية الأرض القديمة الجديدة نبوء محاولات الحاخام بالفشل وتنتصر العقلانية والتسامح<sup>(١٣)</sup> أما في واقع أرض إسرائيل اليوم فلا ضمان لتحقيق مثل هذه الخاتمة .

## المخطاط الصهيونية العمل

إن النظرة التقليدية وهي دون شك نظرة الحركة الصهيونية في التيار السائد أثناء فترة الانتداب في طريقها إلى التدهور بالمقارنة مع الصهيونية الجديدة إذ أن نظرة بن غوريون الربية كانت تميل إلى التطور الطبيعي أكثر مما تميل إلى التطور الديني في استرداد الأرض وكان يرى في هذه المناطق الواقعة خارج « أرض إسرائيل » الساحلية مسرحاً لمخطط الاسترداد وعلى الأخص صحراء النقب وكانت آراؤه في حق اليهود بامتلاك الأرض تركز على فكرة العمل « حيث أن الحق الوحيد الذي يمكن للناس أن يطالبوا بموجبه بامتلاك أرض ما إلى أجل غير مسمى هو الحق الذي تمنحه الرغبة في العمل والتهوؤ له »<sup>(١٤)</sup> .

كان بن غوريون يأمل في إسكان مليون يهودي في النقب إلا أنه في عام ١٩٨٨ لم يكن يسكنه أكثر من ٢٤٠ ألفاً أي ربع المجموع الذي خطط له ، وكان من بين هؤلاء ما لا يقل عن ١٩٨ ألفاً يعيشون في المدن ونصفهم في بئر السبع على الحدود الشمالية للصحراء وقد أسست أول مدينة إسرائيلية ضمن مخطط التطوير « يروعام » سنة ١٩٥١ وهي تبعد ٣٥ كم إلى الجنوب الشرقي من بئر السبع وفي عام ١٩٦٥ ضمت ٦٥٠٠ نسمة وهو

عدد يماثل تعداد قرية عربية متوسطة الحجم، وبعد عشرين سنة من ذلك التاريخ ماتزال تكافح للحفاظ على هذا الحجم وكما قال عمدة مدينة أخرى في النقب عام ١٩٨٤ : « إن النقب يواجه كارثة في مسألة التزايد السكاني وإن العديد من المستوطنات سوف تُدمر<sup>(٦٦)</sup> ، وإذا استثنينا بحر السبع نفسها فإن عدد المستوطنين اليهود لا يزيد عن عدد البدو إلا قليلاً . وليس هناك أية ضمانات لدعم بقاء اليهود في مناطق التطوير فعالياً ما يكون أثر الركود الاقتصادي على مدن التطوير مثل الجليل والنقب أعظم بكثير من أثره على المناطق الساحلية المركزية الأكثر ثراء<sup>(٦٧)</sup> ، وقد تناقص سكان العديد من مدن التطوير في الجليل خلال عام ١٩٨٦ نتيجة شح الأموال المستثمرة في المصانع الجديدة العالية التقنية والمصاعب المالية التي وقعت فيها المستوطنات الزراعية وكذلك نتيجة لانعدام فرص العمل أمام الشباب وعدم وجود وسائل التسلية . وقد نجم هذا الركود عن الأولوية التي أعطتها الصهيونية الجديدة لاسترداد الأراضي المحتلة . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ — ١٩٨٥ تم استثمار بليون دولار أمريكي في هذه المستوطنات بمعدل سنوي وصل عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٠ — ٢٥٠ مليون دولار<sup>(٦٨)</sup> وتشير ميزانية الإسكان العام لعام ١٩٨٤ — ١٩٨٥ إلى تراجع الأولوية بالنسبة لمنطقتي النقب والجليل : الضفة الغربية ٢٩٤٪ قلب إسرائيل ٢٥٦٪ القدس ٢٣١٪ النقب ٧٩٪ حيفا ٧٢٪ الجليل ٦٨٪<sup>(٦٩)</sup> ، وإذا ما حسبنا نصيب الفرد من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمجالس الإقليمية لوجدنا أن حصته في الأراضي المحتلة أكبر بكثير من حصته في أراضي التطوير داخل إسرائيل : مستوطنات الضفة الغربية غوش عصيون ٢٣٠ دولاراً ، متى بنيامين ٢٤٥ دولاراً ، وادي الأردن ٤٠٨ دولارات ، السامرة ٣٥٧ دولاراً ، مناطق تطوير دولة إسرائيل ، شعار النقب ١٢٦ دولاراً ، الجليل الأعلى ٩٧ دولاراً<sup>(٧٠)</sup> ولا تعدى نسبة مدن التطوير داخل إسرائيل التي تلقى أعلى دعم تشخيصي للتطوير الصناعي ٣٨٪ في حين تتمتع جميع المناطق الصناعية الثانية عشرة في مستوطنات الضفة الغربية بهذا الدعم<sup>(٧١)</sup> . وبهذا فإن استرداد الأراضي يتم على حساب تقليص السيطرة الاقتصادية والسكانية اليهودية على الجليل والنقب . ولما كانت الزراعة هي عصب الحياة الاقتصادية الفتية في إسرائيل فلا بد من التنويه بأن انتقال الأراضي إلى سيطرة أغلبية يهودية ساحقة عام ١٩٤٨ لم يؤد إلى توسع في الأراضي الزراعية بل إلى انكماش هائل فيها ، ففي السهول الساحلية الخصبة حيث كانت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بأيدي العرب اجتاحت الجرافات هذه الأراضي لبناء المساكن أو أنها تُركت لتصبح ياباً ، ولم يزرع المستوطنون اليهود في النقب نصف المساحة التي كان البدو يزرعونها قبل عام ١٩٤٨ في حين تقلصت المساحات المزروعة في الجليل بنسبة الثلثين

منذ عام ١٩٤٨ وعلى الرغم من أن الزراعة اليهودية تغالي في المفاخرة بمحاصيل أكبر فإن ذلك لم يتحقق إلا باستثمار رأسمال ضخم أو إفراط في استخدام موارد مياه لا يمكن تعويضها<sup>(٧٣)</sup>.

إن شعار بن غوريون القائل بأن امتلاك أرض إسرائيل لن يتحقق إلا من خلال العمل في الأرض هو الآن موضع تساؤل، فقد قال بن غوريون خلال الانتداب بأن على اليشوف وهم المجموعة اليهودية في فلسطين ألا يعتمدوا على اليد العاملة غير اليهودية وإلا لما اختلفوا في ذلك عن حال يهود الشتات، وما لم تُقلع إسرائيل عن الاعتماد على عمل الآخرين وعلى المعونات التي تأتيها من الخارج فسيكون حتماً عليها أن تخسر استقلالها السياسي أيضاً. واليوم تعتبر أهمية اليد العاملة غير اليهودية والتمويلات المنتظمة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة مقياساً للمسافة التي ابتعدتها إسرائيل عن مثاليات اليشوف.

وتبدو مشكلة العمل واضحة وضوحاً كبيراً في مجال الزراعة إذ أن الأساس الذي تقوم عليه الزراعة في إسرائيل هي حركة الموشاف والكيبوتز اللتين تشكلان ٩٠٪ من إنتاج البلاد الزراعي، وتشكل حركة الموشاف من مجموع المساهمين الصغار الذين يستفيدون من العضوية التعاونية في شراء ما يحتاجونه وفي بيع منتجاتهم أما الكيبوتزيون الأكثر شهرة فهم تعاونيون اشتراكيون لهم صلة وثيقة بصهيونية العمل<sup>(٧٤)</sup> وتقوم الدولة التي تدرك أهمية الزراعة في عقيدتها بتقديم دعم مالي لقطاع المزارع بشكل مكثف ومع ذلك استخدم كل من الموشافيين والكيبوتزيين نسبة كبيرة من اليد العاملة العربية الفلسطينية لكي تحافظ على مردود اقتصادي ملائم. وقد صرح أمين حركة الموشاف منذ عشر سنوات بأنه يرى في «العدد المتزايد من اليد العاملة المأجورة بجميع أشكالها بما فيها اليد العاملة العربية المنظمة وغير المنظمة تهديداً يخطر بالبال للدولة وللموشاف»<sup>(٧٥)</sup> ولم يكن هناك ما يكفي من اليد العاملة اليهودية المستعدة للعمل لقاء أجور زهيدة فاعتبر أن الحل الوحيد هو «إدخال آليات جديدة مناسبة» إلا أن الزيادة في حجم الآليات المدخلة خلقت أزمة للموشافيين فمع حلول ١٩٨٧ كانت إسرائيل تعاني من «أزمة في المزارع بلغت من التعقيد والضخامة بحيث تلفت نظر أي كان»<sup>(٧٦)</sup>، وفي عام ١٩٨٧ فاقت ديون الموشاف التي بلغت ١٫٢ بليون دولار قيمتها الإنتاجية السنوية التي بلغت ١٫١ بليون دولار ومن المحتمل أن ينقص عدد مزارع الموشاف خلال العقد القادم من ٤٢٠ (والتي تؤمن معيشة ٢٧ ألف عائلة إلى ١٠٠ فقط<sup>(٧٧)</sup>)، وحتى لو حدث ذلك فمن المرجح أن يعتمد من تبقى منهم على اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة.

وفي عام ١٩٣٥ حذر بن غوريون الذي كان يحاول إقناع اليهود بأهمية توسع اليشوف

باتجاه الجليل والنقب من مغبة ما قد يحدث للأمة التي ليس لها بنية تحتية اجتماعية واقتصادية راسخة في الأرياف .

« بعيد تاريخ العالم إلى أذهاننا مثلاً مخيفاً يجب أن نتخذة عبرة لنا ... هانيبعل ... كان أحد أعظم القادة العسكريين في جميع الأزمنة ... ونهض في وجهه جيش روماني عظيم يفوق في تعداده جيش هانيبعل فدمرهم المرة بعد المرة .

إلا أنه في نهاية المطاف لم تجده بطولته ولا عبقريته العسكرية والسياسية نفعاً لأن قرطاجة كانت مدينة — دولة في حين كانت روما قرية — دولة ، وفي الصراع المستميت الذي نشب بين أهل المدينة وأهل القرية كان أهل القرية منتصرين ... وتحطمت بطولات هانيبعل على يد الحرب الضروس التي شنّها الفلاحون الرومان إذ لم تُفَلَّ عزيمة هؤلاء الفلاحين نتيجة المزايم المتتابعة التي لحقت بهم لأنهم كانوا مرتبطين بتراب أرضهم ومتعلقين بها ، وقد تغلبوا على قرطاجة ومحوها من على وجه الأرض دون أن يتركوا لها أثراً » (٧٨) .

ولارب في أن بن غوريون كان يفكر في خلق قرية — دولة ولكن من الصعب إغفال الحقيقة القائمة اليوم للمدينة — الدولة اليهودية وللقرية — الدولة العربية فهل كان محقاً في تأويله للتاريخ وإن كان على حق فهل لتأويله صلة بإسرائيل المعاصرة ؟ إن هذا السؤال مؤلم بالنسبة لصهيونيين العمل فلو كان بن غوريون مازال على قيد الحياة لشهد تدهور الاستيطان اليهودي وانتشار التواجد الفلسطيني في أرض إسرائيل — بنموه السكاني ومجتمعه القائم على أساس القرية والدور الذي يلعبه في العمل الزراعي — ولرأى في ذلك تهديداً بالغ الخطورة لأمن الدولة اليهودية ، وكما يقول الجنرال هاركاوي في كتابه : « إن تخلف المجتمعات العربية هو بالضبط ما يمنحهم القدرة على التحمل لأن أحد أوجه التخلف هو لا مركزية المجتمع — بحيث يشبه عدداً كبيراً جداً من الخلايا التي لا تندمج فيما بينها اندماجاً قوياً » (٧٩) .

## رؤية في طريق التلاشي

إن إسرائيل — على عكس مجموعات الشتات — هي أكثر من مجموع عدد سكانها فهي رمز للهوية اليهودية الجماعية واليوم تواجه هذه الهوية ، التي هي أقرب ما يمكن للفكرة المثالية التي يحملها صهيانية العمل في اليشوف عام ١٩٤٨ ، مازقاً . فمتطلبات الدولة

والصراع ضد الشعب الأصلي في فلسطين يتناقضان والقيم الأخلاقية التي يتوقعها يهود العالم إذ يجب على إسرائيل بشكل ما أن تحافظ على كونها رمزاً للبعد الروحي ويقول شلومو أفنيري في خاتمة كتابه صنع اليهودية الحديثة «إذا ما أصبحت إسرائيل مجرد صورة مطابقة لحياة الشتات وإذا ما أصبحت مثلاً مجرد مجتمع استهلاكي آخر ستفقد عندها تمثيلها الفريد لليهود العالم» (٨٠).

ويكمن الخطر هنا، كما يتضح من انتخابات ١٩٨٨ في أن البعد الروحي يدفع بإسرائيل باتجاه التوقراطية (حكم رجال الدين) وقد اقترحت الصهيونية الجديدة مخرجاً إلا أنه أثار اضطراباً عميقاً في نفوس الصهاينة المتمسكين بالأفكار القديمة، وسواء كانت هذه الأفكار العتيقة نابعة من منشأ ديني أو علماني فإن اعتراض هؤلاء يقوم بشكل أساسي على أسس أخلاقية فهم يعتقدون بأن الصهيونية الجديدة تدمر الديمقراطية والمساواة واحترام جميع بني البشر من يهود وغيرهم.

وفي الوقت الذي تعتمد فيه الصهيونية الجديدة خطى كوك وجابوتنسكي تستند حركة السلام التي نشأت في السبعينيات إلى الزعماء الروحيين مثل أحاد عام وإسحق ايسشتاين في بداية هذا القرن وكذلك من حاملي الجنسية المزدوجة مثل يهودا ماغنس ومازرن بوهر خلال فترة الانتداب. ويعرف يهودا ماغنس رئيس الجامعة العبرية الموقف الأخلاقي للصهيونية الروحية بعد مذبحه الخليل عام ١٩٢٩ كالآتي: «ما هي الصهيونية وماذا تعني فلسطين لنا؟ يمكننا أن أجيب عن نفسي بالكلمات ذاتها التي اعتدت استخدامها لسنوات عديدة المهجرة... استيطان الأرض... الحياة العبرية والثقافة العبرية. فإذا كان بإمكانكم ضمان كل هذا لي فأنا مستعد للإذعان للدولة اليهودية والأغلبية اليهودية... إن ما أود قوله هنا هو التمييز بين سياستين: تقول أولاهما إن بإمكاننا إقامة وطن يهودي هنا عن طريق قمع طموحات العرب السياسية ومن هنا فهو وطن قائم بالضرورة على أسنة الحراب إلى مدى طويل... وتقول السياسة الأخرى إنه يمكننا إقامة وطن هنا إن كنا صادقين مع أنفسنا كديمقراطيين وكأميين وإن سعينا بذكاء وإخلاص... لإيجاد طريقة نحيا فيها معاً ونعمل معاً.

أما بالنسبة لإشعياهو لايفوفيتز المشرف الروحي في حركة السلام فيظل البقاء المادي لإسرائيل متلازماً مع بقائها الأخلاقي لذلك «كان اليوم الأسود الحقيقي هو اليوم السابع من حرب الأيام الستة ففي ذلك اليوم كان علينا أن نقرر في أعماق أنفسنا ما إذا خضنا حرباً دفاعية أم حرب اجتياح وقد حكمنا بأنها كانت حرب اجتياح وقد بدأ انحدار إسرائيل وسقوطها منذ ذلك اليوم».

## فكرة الديمقراطية

كانت إحدى الأفكار الأساسية في الصهيونية إحياء الثقافة العبرية ويقدم برنار أفيشاي في كتابه «أساسة الصهيونية» حجة مثيرة بأن «العبرية من القدم بحيث، أن أي امرئ يترى في ظلها دون تأثير أي لغة أخرى لا مناص له من اكتساب أساليب عتيقة في أفكاره السياسية»<sup>(٨٣)</sup> فكلمة حيروت التوراتية تتضمن الحرية القومية أكثر من الحرية الفردية وهذا يتعارض مع الكلمات المشتقة من اللغات الأوروبية مثل الديمقراطية وفي رأي أفيشاي أن كلمة حيروت تتضمن تأثيراً على اليهود أقوى بكثير من كلمة ديمقراطية التي «تبدو وكأنها ترف إضافي ينعم به شعب حر وليست مرادفاً للحرية»<sup>(٨٤)</sup> والديمقراطية في إسرائيل نتيجة لذلك تتوقف على أكتية قومية يهودية وقد أشار بيرز إلى هذا التعريف بوضوح عام ١٩٨٦ عندما كان رئيساً للوزراء في معرض مطالبته بزيادة نسبة المواليد «لأن ما يكفل الصفة اليهودية لدولة إسرائيل هو أولاً وقبل كل شيء سمعتها الديمقراطية أي ضرورة بقائها أكتية»<sup>(٨٥)</sup> وهذا شكل قديم من أشكال صهيونية العمل، ومنذ نصف قرن مضى رفض حايم وايزمان الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ملائمة للفلسطينيين العرب «إنهم بدائيون جداً ويخضعون كثيراً للنفوذ البلشفي والتحريض الكاثوليكي بحيث لن يفهموا ماذا تجلب إليهم»<sup>(٨٦)</sup> . وفي عام ١٩٨٦ لاحظ بيرز أن التيار المناهض للديمقراطية يتمثل في الإرهابيين والسوفييت والأصوليين الإسلاميين<sup>(٨٧)</sup> .

إن فكرة الأكتية اليهودية موجودة ضمناً حتى في موقف حركة السلام الآن، فعندما تظاهرت من أجل استيطان يجري التفاوض بشأنه في الضفة الغربية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كان أحد شعاراتها «نعم لبلد ديمقراطي ذي أكتية يهودية وأقلية عربية مع مساواة في الحقوق»<sup>(٨٨)</sup> وكما أشار أفيشاي فإن فكرة الأكتية اليهودية موجودة ضمناً حتى في سياسات الأحزاب اليسارية العلمانية مثل المابام وحركة حقوق المواطن (المؤلفة الآن تحت اسم ميريتز) ، وإلا فسيكون من المنطقي الدعوة إلى دولة ثنائية القومية — تضم كلا من الأمتين اليهودية والفلسطينية العربية في كل أرض إسرائيل / فلسطين (وهو الحل المثالي عند منظمة التحرير الفلسطينية) أو ضم أحزاب غير صهيونية في الدفاع عن دولة علمانية لا تتمتع أية مجموعة عرقية في داخلها بوضع قانوني خاص<sup>(٨٩)</sup> ، ويتضمن الدفاع عن حق تقرير المصير للفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن ميريتز قلق من أجل الحفاظ على السمة اليهودية للدولة وهي سمة سوف تضيع إذا لم يبق اليهود أكتية .

ولم يسبق لأحد أن تحدى صحة هذه النظرة بأشد مما فعل السياسي اليمني المتطرف  
الحاجام مثير كاهانا عندما منع حزبه «كاخ» من انتخابات عام ١٩٨٨ .

« تدعو الديمقراطية الغربية إلى حقوق سياسية متساوية لكل شعب ، دون  
النظر إلى من يكون سواء كان يهودياً أو أجنبياً ، وإذا كان للعرب أن  
يصبحوا أكتية فسوف يكون لهم الحق في أن يخططوا لمصير الدولة كيفما  
أرادوا وترى الصهيونية أن ذلك لا معنى له وهي تقول أن هذه البلاد خلقت  
كدولة يهودية والدولة اليهودية تعني سلطة يهودية وأنه لن يكون مسموحاً  
لغير اليهود أبداً أن تكون لهم سلطة إن هنا تناقضاً أساسياً وهذا يفسر لماذا  
عندما نتكلم عن إعطاء العرب حقوقاً متساوية نكون كاذبين  
ومحتالين » (٩٠) .

وفي نظر الدعوة المسيطرة إلى «ديمقراطية يهودية» حتى في الأحزاب اليسارية  
الصهيونية فليس من المفاجيء أن ٣١٫٥٪ فقط من تلامذة المدارس العليا يعتقدون أن  
العرب سيكون لهم حق التصويت في حالة إلحاق المناطق المحتلة (٩١) .

وإذا رجعنا إلى عام ١٩٨٤ حسب رأي أفيشاي فإن الاستفتاء بعد الاستفتاء يُظهر  
أن حوالي ٩٠٪ من الإسرائيليين اليهود الشبان يصفون أنفسهم بأنهم ديمقراطيون ، وتشير  
الاستفتاءات في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ إلى أن ٦٠٪ يريدون تقليص حقوق  
الفلسطينيين (٩٢) على كل حال ، وأكثر من ذلك عارض أربعون بالمائة حق الفلسطينيين في  
التصويت في انتخابات الكنيست (٩٣) وسواء أيد المرء أطروحات أفيشاي أم عارضها  
(ويجب أن يكون هناك بعض الحذر المتعلق بالسؤال إلى أي حد من الدقة تعكس مواقف  
الشبان آراء ومواقف البالغين ثم هل يستمر هؤلاء الشبان في اعتناق هذه المواقف عندما  
يكبرون) فليس هناك غير القليل من الشكوك في فكرة أن الديمقراطية مهددة بقدر توجه  
الرأي العام اليهودي في اتجاه اليمين .

ولا يقتصر التهديد على حقوق العرب وحدها ، بل سجلت الحرب في لبنان عام  
١٩٨٢ تزايداً جوهرياً في الاستهجان الشعبي لحرية الصحافة وللروح الانتقادية لسياسة  
الحكومة في الدفاع والسياسة الخارجية ، ارتفع من النصف إلى ثلثي جمهور الناخبين . والأكثر  
من ذلك أن المؤشر يدل على أن ١٧٪ يفضلون صراحة حكومة غير ديمقراطية في حين ذكر  
١٧٪ آخرون أنهم غير مكترئين (٩٤) ويشير مسح جرى للبالغين عام ١٩٨٦ إلى تزايد في  
عدم التسامح السياسي تجاه الذين يشذون عن الإجماع القومي (٩٥) ، ويتمنى ٢٤٪ من اليهود



الإسرائيليين أن يحال بين الفلسطينيين الإسرائيليين وبين التصويت في انتخابات الكنيست، وغنى ٥٧٪ حرمان يهود صهيونيين من حق التصويت مثل المابام وحركة حقوق المواطن لأنهم يشجعون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ورغب ٧٠٪ في حرمان كل اليهود غير الصهيونيين من حق التصويت لأنهم يشجعون قيام دولة فلسطينية (كاليهود الذين يؤازرون حزب راكاح واللائحة التقدمية من أجل السلام، أضاف إلى ذلك أن ٦٨٪ من اليهود الذين جرت مقابلتهم أثناء المسح يعارضون لائحة انتخابية تحاول الفوز بمقاعد في الكنيست إذا «قبلت القواعد الديمقراطية وتعترف بحق إسرائيل في الوجود ولكنها تعترض على الصيغة اليهودية للدولة») وسيكون من شأن هذا أن ينكر على الحزبين اللذين يصوت لهما الفلسطينيون الإسرائيليون وهما حزب راكاح واللائحة التقدمية للسلام الشرعية البرلمانية ويجعل من تصويت معظم الفلسطينيين تصويتاً لا معنى له، وكشف استفتاء جرى في جامعة تل أبيب عام ١٩٨٨ أن ٤٥٪ من الناحيين يعتبرون أن البلاد «مفرطة في الديمقراطية»<sup>(٩٦)</sup>.

وكانت إحدى النتائج الهامة لهذا الاستفتاء بين الإسرائيليين الشباب عام ١٩٨٧ هي أن الصحفيين وأعضاء الكنيست هم من بين أقل أفراد المجتمع تمتعاً بثقة الشباب في حين يحظى الجنود المقاتلون وضباط الجيش بأعلى درجة من الاحترام والثقة<sup>(٩٧)</sup>.

وتعتبر هذه النظرة إلى الجيش سجلاً هاماً لتحول مواقف الناس على الصعيد القومي بسبب المركز الرئيسي الذي يحتله الجيش في الحياة القومية، كان الجيش يدعم تحالف العمل دعماً كبيراً خلال السنين الخمس والعشرين الأولى من عمر الدولة، أما في السنين التي تلت حرب عام ١٩٧٣ فقد صوتت الغالبية لصالح تجمع الليكود، ويعزو بعضهم السبب إلى عدم جاهزية حكومة العمل، وإلى قيادة شارون الملهمه<sup>(٩٨)</sup>. وانتخب ٤٥٪ من الجيش تجمع الليكود أو الأحزاب التي على يمينه مثل هاتنيا وكاخ في انتخابات عام ١٩٨٤ بينما ذهب ١٥٪ من أصوات الجيش إلى أحزاب دينية مسيحية معطية بذلك يمين الصهيونية الجديدة ٦٠٪ من أصوات الجيش.

وفي عام ١٩٨٨ ذهب خمسون ٥٠٪ من الأصوات إلى الليكود وأحزاب اليمين كما ارتفع عدد الأصوات التي انتخبت الأحزاب الدينية<sup>(٩٩)</sup>.

ازداد تغلغل الجيش في المضمار السياسي على مستوى المؤسسات منذ قيام الدولة وربما كان ذلك أمراً محتوماً بالنسبة لبلد في حالة حرب دائمة إلا أن هذا التدخل ازداد بعد حرب ١٩٦٧ عندما وجد الجيش نفسه يحكم الأراضي المحتلة مع كل ما تقتضيه هذه المسؤولية ضمناً من اتخاذ القرارات السياسية حيث أطلقت يد الجيش ليتصرف بكامل الحرية في أقل

مجاللات الحكومة ديمقراطية ، وفي عام ١٩٧٨ قام أحد رؤساء أركان الجيش للمرة الأولى وهو رفائيل إيتان بالإعلان عن آرائه الشخصية على الملأ فيما يخص الأمور العقائدية والسياسية بالإضافة إلى اعتبارات أمنية تتعلق بالأراضي المحتلة<sup>(١٠٠)</sup> . كان الجيش فيما سبق يعمل على مستوى الدولة حصراً ولم تكن هناك أية علاقة خاصة مع أحزاب سياسية باستثناء حزب العمل (إلى حد ما) وقد وضعت فترة تولي إيتان لمنصبه حداً لذلك إذ كان يشجع علناً مستوطني غوش إيمونيم .

ومنذ عام ١٩٧٨ اتسع منظور نشاطات الجيش وامتد إلى مجالات عديدة في الحياة الوطنية ومع بداية الثمانينيات كان من السهل «تسمية جنرالات في الجيش يدعمون حركة العمل أو الليكود أو الأحزاب الأخرى أو ممن هم محسوبون عليها»<sup>(١٠١)</sup> وكان الموقف العقائدي الصريح للجيش يدل على ثقة متزايدة بأن مشاريعه السياسية خاصة فيما يتعلق بالأراضي قد بدأت تتخذ صفة شرعية لضرورة لإخفائها بعد الآن<sup>(١٠٢)</sup> .

ظل الجيش راضياً بشكل عام عن الطريقة التي تحكم بها الحكومة المدنية وأحد أسباب هذا الرضا هو وجود مؤسسة عسكرية — مدنية لها نفوذ رئيسي لا في المضمار السياسي وحسب بل في المضمار الاقتصادي كذلك . كان للحكومة نكهة عسكرية قوية مع نسبة مرتفعة من الضباط المتقاعدين ومنذ عام ١٩٦٧ وصل جميع الجنرالات (مثل إسحق رابين وحاييم بارليف ومردخاي غور ورفائيل إيتان) إلى مناصب سياسية حساسة وكذلك الأمر بالنسبة للعمداء مثل عيزرا وايزمن وآريل شارون<sup>(١٠٣)</sup> ، وانتقل العديد من الضباط الآخرين بعد تقاعدهم من القوات إلى صناعة الأسلحة التي تستخدم ٢٥٪ من القوة العاملة ولها ١٦٪ من مجموع صادرات إسرائيل الصناعية ، وحتى شيمون بيريز الذي لم يخدم في حياته في صفوف القوات المسلحة كان عنصراً أساسياً في المؤسسة العسكرية منذ تأسيس الدولة .

قد يحيل للمرء أن المنظومة العسكرية الصناعية لها وجهة نظر قوية فيما يتعلق بأية سياسة تطورها حكومة إسرائيلية مستقلة تتصل بمصالحها الخاصة فقد تواجه مثلاً سياسة سلام تبادر إلى تقليص عدد الأسلحة المصنعة معارضةً قوية ليس من المنظومة العسكرية السياسية وحسب بل من المستدروت الحريص على ألا يفقد من فرص العمل المتاحة ، وعلينا أن نتذكر هنا أن حجم الإنفاق العسكري قد ارتفع بدلاً من أن ينخفض بعد حربي عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ .

إلا أن تخفيض نفقات الأسلحة هو شرط هام لأي انتعاش اقتصادي أساسي في إسرائيل إذ أن مصدر ثرواتها الاقتصادية متعلق تعلقاً مباشراً بأعباء الحرب فيها .

وخلال السنوات ما بين ١٩٥٠ — ١٩٦٦ بلغت نفقات الدفاع ٩٪ من الناتج الوطني الإجمالي السنوي الذي بلغ معدل نموه في الفترة نفسها ١٠٪ وبلغ الاستثمار ٣٢٪ من مجموع الناتج . وبين عامي ١٩٦٧ — ١٩٨٦ كان معدل نفقات الدفاع ٢٧٪ من الناتج الإجمالي الذي انخفض نموه انخفاضاً شديداً ، ومنذ عام ١٩٨٠ كان نمو الناتج الإجمالي ١٥٪ ولم يتعد الاستثمار فيه ٢٢٪<sup>(١٠٤)</sup> وبحلول عام ١٩٨٦ تم إنفاق ٥٠٠ مليون دولار على البحث والتطوير العسكري في مقابل ١٠٠ مليون دولار خصصت للتطوير المدني<sup>(١٠٥)</sup> .

لعب الجيش حتى الآن بدعماً من المنظومة العسكرية الصناعية دوراً رئيسياً في إدارة الدولة إلا أنه لم يستولِ على دور الحكومة المنتخبة ، ولكن ليس هناك أي مجال من مجالات أنشطة الدولة أكثر تعرضاً لتدخل الجيش من مسألة الإجراءات التي تتخذ بشأن الأراضي المحتلة وسكانها المتوردين كما أنه ليس من المؤكد فيما لو تدخل الجيش فعلاً أن خطونه تلك سوف تتم باعتبارها الدفاع الاستراتيجي البحث عن الدولة أو أن تدخله هذا يجري لتحمل التبعة فيما لو انهار الإجماع الوطني حولها .

ويبرز هذا قضية مؤلة أخرى ذاتة الصيت في إسرائيل فمنذ عام ١٩٤٨ لم يتمكن أي حزب سياسي من تشكيل حكومة دون أن يشترك مع أحزاب أخرى في ائتلاف وهذا ناتج عن نظام التمثيل النسبي الذي يسمح لأي حزب يمكنه الحصول على ١٪ من الأصوات ( ارتفعت إلى ١٥٪ منذ انتخابات عام ١٩٩٢ ) أن يكون ممثلاً في الكنيست ، ولم يفلح أي حزب في تجميع أكثر من ٣٨٪ من الأصوات وفي الوقت الذي يبدو فيه هذا مثيراً لإعجاب كصورة للديمقراطية فقد أجبر كل إدارة على تقديم تنازلات في المسلك السياسي ، وقد استنتج إيفال ألون رئيس الوزراء في أوج قوة إسرائيل عام ١٩٦٨ أن « الحكومة تضم تنوعاً هائلاً من الآراء بحيث أن كل موقف كان يلغى من الداخل ، لقد كانت حكومة مشلولة »<sup>(١٠٦)</sup>

بلغ الضعف الكامن في كل إدارة ذروته عام ١٩٨٤ عندما لم يتمكن حزب العمل أو حزب الليكود من تشكيل حكومة دون تقديم تنازلات كبيرة في العقائد المكونة لكل منهما ومع هامش ضيق جداً من الأغلبية في الكنيست وقد وجد المتنافسون في تلك الظروف أن من الأسهل تشكيل ائتلاف وطني يمنح سلطة مطلقة للكنيست ولكنه يؤدي إلى حكومة غير قادرة على التوصل إلى اتفاق حول كثير من الأمور ، وقد أسفرت انتخابات عام ١٩٨٨ عن استقطاب أكبر ولكنها لم تؤد إلى أية تحسينات في النتائج الانتخابية ، واضطر الليكود وهو

أكبر حزب في الكنيست إلى الدخول في مفاوضات حامية لمدة سبعة أسابيع قبل أن يتمكن من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة .

عاد حزب العمل عام ١٩٩٢ إلى السلطة من جديد بعد صدور أكثر نتائج الانتخابات حسماً منذ عشر سنوات وعاد إسحق رابين إلى زعامة الحزب وقدم للبلاد قيادة حاسمة حازمة مع أمل إجراء تسوية سلمية وإصلاح ما فسد من العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، كانت هذه هي العوامل التي أدت إلى رجحان الكفة والانتخابات ، إلا أن الناجحين صوتوا لتسوية سلمية بحسب شروط العمل لا شروط الليكود وكان هذا يتضمن شكلاً من أشكال الحكم الذاتي الذي قد يفضي إلى استقلال فلسطيني في ما لا يزيد عن ٥٠ ٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد يجد الإسرائيليون والفلسطينيون بارقة أمل في هذا التطور المتواضع في المنظور المستقبلي إلا أن علينا أن نتذكر أن مثل هذا الحل لن يكون كافياً كسلام جوهري مع الشعب الفلسطيني أو مع الدول المجاورة لإسرائيل كما تبقى قدرة حزب العمل الآن على حل العضلات المستعصية للدولة اليهودية موضع رية وسؤال .

## ملاحظات

- ١ — آبا إيمان : الدبلوماسية الجديدة ص ٢٢٩ (London 1983) Abba Eban: The new diplomacy
- ٢ — شلومو أفيري : صنع صهيونية حديثة ، الأصول الفكرية للدولة اليهودية نيويورك ١٩٨١ ص ١٣
- ٣ — على سبيل المثال : بيرتر سمولنسكين أوموشيه ليلنلوم اللذين غيّرَا من نظرتيما بعد مذابح ١٨٨١ . مصدر سبق ذكره الفصل ٥ و ٦ .
- ٤ — المرجع نفسه الفصل ١٣
- ٥ — الوصف معطى من وجهات نظر آهارون غوردون . مرجع سابق ص ١٥٣
- ٦ — كما قال بن غوريون نفسه في فترة إعلان بلفور « خلال العشرين سنة التالية يجب أن تكون لنا أكتية في فلسطين » بن غوريون « من طبقة إلى شعب » (تل أبيب ١٩٣٩) ص ١٥ ، ذكره شاباتي تيفيت « بن غوريون والعرب الفلسطينيون : من السلام إلى الحرب » (أوكسفورد ونيويورك ١٩٨٥) ص ٤٠
- ٧ — شاريت ، يوميات ، (تل أبيب ١٩٧٠) جزء ١ ص ١١٢ ذكره سمحافلابان : الصهيونية والفلسطينيون (لندن ونيويورك ١٩٧٩) ص ١٥٤ . لم يكن شاريت يشك أبداً في « أن مصيرنا في فلسطين متوقف لاعلى الصيغ السياسية بل على عدد اليهود » دقائق الوكالة التنفيذية اليهودية ٢٢ نوفمبر ١٩٣٦ أوردته فلايان : الصهيونية والفلسطينيون ص ١٥٤
- ٨ — يوسف غورني : الصهيونية والعرب ١٨٨٢ — ١٩٤٨ (لوكسفورد ١٩٨٧) ص ٢
- ٩ — من وايزمان إلى فلتش ١٣ كانون الثاني ١٩٢٤ ، أوردته فلايان « الصهيونية والفلسطينيون » ص ٧٢
- ١٠ — كانت كلماته موجهة إلى مؤتمر الماباي ، حزب العمل ، « رابنهارت فيمر » الصهيونية والعرب بعد إقامة دولة اسرائيل في ألكسندر شولش (الفلسطينيون على الخط الأخضر) (لندن ١٩٨٣) ص ٤٦
- ١١ — المصدر نفسه
- ١٢ — المصدر نفسه ملخص إحصائي إسرائيلي ١٩٨٦ (إيسا) ص ٦٣ والحقيقة أن الوقائع تبين على اختلاف أقل مما وصفه باشي مع منظور مستقبلي من ٤ مليون يهودي و ١٫٢ مليون فلسطيني في داخل خط هدنة ١٩٤٩ .
- ١٣ — جيروزاليم بوست أنترناشيونال ١٤ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥
- ١٤ — راديو إسرائيل ١٤ مايو ١٩٨٦ في « أخبار من الداخل » ٢٠ مايو ١٩٨٦ انظر أيضاً جيروزاليم بوست ٥ مايو ١٩٨٦ .
- ١٥ — في Judische Rundschau ، ١٩١٩ ، أوردتها فلايان ، « الصهيونية والفلسطينيون ص ١٢٧ » .
- ١٦ — مسح قام به البروفسور ستيفن كوهن وذكره برنارد أفيشاي . « مأساة الصهيونية » نيويورك ١٩٨٥

- ١٧ — كان عشرة آلاف من هؤلاء المهاجرين من القلاشا من أنيوية « أخبار من الداخل » ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ وحول النزوح انظر بنك إسرائيل وأرقام النزوح مذكورة في صحيفة هآرتز ٣١ مايو ١٩٨٥، وفي « مرآة إسرائيل » رقم ٧٣٤.
- ١٨ — ISA، ١٩٨٦ ص ٦٦.
- ١٩ — « الشرق الأوسط الدولي » ١٩ ديسمبر ١٩٨٧.
- ٢٠ — أرقام المعهد الوطني للتأمين. جيروزاليم بوست أنترناشيونال ٥ تموز ١٩٨٦.
- ٢١ — المصدر السابق.
- ٢٢ — انظر على سبيل المثال، حاييم ساوان، « المشكلة الكبرى لإسرائيل » جيروزاليم بوست أنترناشيونال الأسبوع المنتهى في ١٦ آب ١٩٨٦، بنحاس لاندوا « القضية التي لا تريد أن تغيب » في جيروزاليم بوست أنترناشيونال. الأسبوع المنتهى في ٢٣ مايو ١٩٨٧، وبرنارد جوزيف « الإسرائيليون الذين تختبئهم الحياة للرغبة في أمريكا » في جيروزاليم بوست ٢١ سبتمبر ١٩٨٧.
- ٢٣ — جيروزاليم بوست انتر. ٥ تموز ١٩٨٦.
- ٢٤ — أبراهام شكر، نيولوتليك، مارس /إبريل ١٩٨٨. توقع ٨٠٠.٠٠٠ ثمانمائة ألف مهاجر في نهاية القرن مبنًى على تقديرات إحصائية لمانوش سميت، مبنية أيضاً على مستوى الهجرة التواتر في حدود ١٢.٠٠٠ التي عشر ألفاً كل عام، هآرتز ١٨ مايو ١٩٨٨ في « مرآة إسرائيل » رقم ٧٧٩، أعلن الجنرال ماتي ييلد عام ١٩٨٥ أن ٤٢٠.٠٠٠ أربعمائة وعشرين ألف يهودي قد غادروا إسرائيل حتى الآن. حداثوت، ٣ ديسمبر ١٩٨٥، في « مرآة إسرائيل » رقم ٧٤٥.
- ٢٥ — جيروزاليم بوست انتر. ٢٧ ديسمبر ١٩٨٦، وفقاً لمجلس الهجرة، ٢٧٪ من طلاب المدارس العليا يفكرون في الهجرة و ١٥٪ آخرون قالوا بأنهم سيكونون مسرورين إذا غادرت عائلاتهم إسرائيل، هآرتز ١٨ مايو ١٩٨٨، في « مرآة إسرائيل » رقم ٧٧٩.
- ٢٦ — افرام باعار « النزوح ظاهرة طبيعية » نيولوتليك كانون ثاني ١٩٨٨.
- ٢٧ — جيروزاليم بوست انتر ٥ تموز ١٩٨٦.
- ٢٨ — المصدر السابق ١٢ ديسمبر ١٩٨٧.
- ٢٩ — R.J. Isaac، إسرائيل المنقسمة: سياسات إيديولوجية في الدولة اليهودية (بتمبر ١٩٧٦) ص ١٥٢.
- ٣٠ — بروتوكولات اللجنة التنفيذية للمهتدروت، تل أبيب، ٥ سبتمبر ١٩٢٩ مذكور في « تيفيت » بن غوريون والعرب الفلسطينيين، ص ٨٤.
- ٣١ — يائيل لوتان « الانقسام الوطني في إسرائيل »: وفي عال هامشمار ١٠ أكتوبر ١٩٨٦ وقد ترجم في المركز العالمي للسلام بالشرق الأوسط « ملخصات الصحافة الإسرائيلية » رقم ٤٩.
- ٣٢ — انظر مثلاً تقدير ألفريد موسس رئيس اللجنة اليهودية الأمريكية، الحياة ٧ فبراير ١٩٩٢.
- ٣٣ — أرئون سوف « الديمغرافيا وأثر الهجرة الروسية بحلول سنة ٢٠٠٠ » في « جامعة حيفانيز » مارس ١٩٩١، وفي اتصال شخصي مؤرخ في ١٧ تموز ١٩٩٢.
- ٣٤ — انظر مثلاً جيروزاليم بوست أنترناشيونال ٧ مارس و ١٦ مايو ١٩٩٢.
- ٣٥ — جيروزاليم بوست انتر. ٧ مارس ١٩٩٢.

- ٣٦ — في سنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ دخل إلى الولايات المتحدة ١١٠٠٠٠ مئة وعشرة آلاف يهودي سوفياني كلاشين شرعيين وهو الحد الأقصى الذي سمحت به حكومة الولايات المتحدة في «الكوتا الأمريكية». وكانت كوتا ١٩٩٢ تعادل ٥٣٠٠٠ يهودي. وكذلك عندما دخل ٦٢٠٠ يهودي من روسيا إلى إسرائيل في يناير ١٩٩٢ ذهب منهم ما لا يقل عن ٤٣٠٠ إلى الولايات المتحدة؛ انظر جيروزاليم بوست أتر ١٨ يناير، ٢٢ فبراير و ٧ مارس ١٩٩٢.
- ٣٧ — جيروزاليم بوست أتر، ١٤ مارس و ١٦ مايو ١٩٩٢ ميدل ايست أتر، ٢٢ آب ١٩٩٢.
- ٣٨ — معهد Tazpi للبحث في مسح لعمية من ٨٠٩ مهاجرين سوفيت وصند منذ عام ١٩٨٩ يشير إلى أن ٢٩٪ منهم يأملون أن يعيشوا في مكان آخر خلال خمس سنوات. ميدل ايست أتر ناشيونال، ٢١ آب ١٩٩٢.
- ٣٩ — في خريف ١٩٨٨ فاق عدد الفلسطينيين عدد اليهود تحت سن الثنائي سنوات وكان ٦٣٠٠٠ مقابل ٥٩٠٠٠، الفاجز ١٩ أكتوبر ١٩٨٨.
- ٤٠ — هذا يؤكد أن النبيؤ ISA / ١٩٨٦ ص ٦٣ لم تبدله الهجرة اليهودية الحديثة تبديلاً جوهرياً.
- ٤١ — Rhuven Ahlberg «الواقع ضد إسرائيل الكبرى» جيروزاليم بوست أتر ٢٦ شباط ٣ آذار / مارس ١٩٨٤ في إسرائيل فقط معدل المواليد أعلى من معدل تعويض النقص. المرجع نفسه الأسبوع المنتهي في ١٤ ديسمبر ١٩٨٥.
- ٤٢ — المصدر نفسه الأسبوع المنتهي في ٧ نوفمبر ١٩٨٧.
- ٤٣ — تنبأ بعض التقديرات بتراجع تدريجي، من ٢٠ — ٢٥٪ في نهاية القرن. المرجع نفسه ١٧ — ٢٤ حزيران ١٩٨٤.
- ٤٤ — الغارديان ٢٤ أكتوبر ١٩٨٧.
- ٤٥ — ج. شيفر «المستقبل الملتبس للعلاقات الأمريكية اليهودية — الإسرائيلية» جيروزاليم كوارترلي رقم ٣٢ صيف ١٩٨٤ ص ٧٠. يتزايد الزواج المختلط بين حوالي ٢٥ — ٣٠٪ من الشباب اليهود الذين يتزوجون من غير اليهود «جيروزاليم بوست أتر ٣١ أكتوبر ١٩٨٧ وإذا أخذنا في الاعتبار أن بعض اليهود لا يتزوجون فإن نسبة الزواج المختلط بين الذين يتزوجون هي ٤٥ بالمئة واليهود «المفقودون» بفعل الزواج المختلط يجري تعويضهم عادة بفضل أولئك الأجانب الذين يعتنقون اليهودية بسبب الزواج لكن هؤلاء هبط عددهم من ٤٤٪ في بداية السبعينيات إلى مجرد ١٢٪ منذ ١٩٨٠. المرجع نفسه.
- ٤٦ — تقرير للدكتور دونالد فيلدشتاين إلى المؤتمر الأمريكي اليهودي ونشر في جيروزاليم بوست أتر ٨ — ١٤ أبريل ١٩٨٤.
- ٤٧ — ديفيد روزنبرغ The Uja's Optimistic Fundraisers المرجع السابق فبراير ١٩٨٧.
- ٤٨ — شيفر. المستقبل الملتبس في علاقات اليهود الإسرائيليين الأمريكيين. ص ٦٨ — ٧٨ أنظر أيضاً «الغارديان» ٢٤ ديسمبر ١٩٨٧ التي نشرت استفتاء في صيف ١٩٨٧ يظهر أن ٣٦٪ من اليهود الأمريكيين «يتمنون اهتماماً عميقاً» بأمر إسرائيل وأن ١٥٪ قد تساقطوا منذ ١٩٨٣.
- ٤٩ — حتى قبل الانفضاض كانت أكثرية أساسية من اليهود الأمريكيين تعتبر النقد العلني لحكومة إسرائيل مقبولاً وأن مشاعر الذين هم في سن أدنى من الأربعين تكون أقل تعلقاً ممن هم أكبر سناً. إن الانحدار خفيف

ولكنه واقعي . ووفقاً لاستفتاء جرى عام ١٩٨٣ يشر محسون بالحق تقريباً من اليهود الأمريكيين بالانزعاج من سياسات الحكومة الإسرائيلية « شيفر » المستقبل المنتبس ... ص ٧٧

٥٠ - قارن س . م . كوهن ، « مواقف الأمريكيين اليهود حيال إسرائيل والإسرائيليين » نيويورك سبتمبر ١٩٨٣ ، « ذكره » شيفر Sheffer ، المستقبل المنتبس . ص ٧٩ مع ألكس برومر « عقل الساحب اليهودي وقلبه » الغارديان ١٣ أبريل

٥١ - شيفر « المستقبل المنتبس ... » ص ٨٠

٥٢ - انظر مثلاً النتائج التي وصل إليها البروفسور ستيفن . م . كوهن في سنة ١٩٨٦ ملخصة في جيمروزاليم بوست اتر . الأسبوع المنتبي في ٩ مايو ١٩٨٧

٥٣ - روزنبرغ « The Uja's Optimistic Fundraisers »

٥٤ - انظر حول هذه المسألة كتابين متناقضين واحد كتبه إسرائيلي مناهض للصهيونية ، هو آكيها أورت « الدولة غير اليهودية » (لندن ١٩٨٥) وثان كتبه صهيوني هو نورمان زوكر الأزمة القادمة للإيمان الخاص الإسرائيلي والسياسة العامة (كامبريدج ، ماساشوستس ١٩٧٣)

٥٥ - فشل التعديل عام ١٩٨٦ بـ ٦١ صوتاً مقابل ٤٧ وكان قد فشل في ١٩٨٥ بـ ٦٢ مقابل ٥١ وفي الكنيست السابق ١٩٨١ - ١٩٨٤ فشل بهامش أقل بكثير ٥٨ مقابل ٥٤ . جيمروزاليم كواترلي رقم ٣٧ ، ١٩٨٦ ص ١٣٤ .

٥٦ - جيمروزاليم بوست أنترناشيونال ١٩ ديسمبر ١٩٨٧ .

٥٧ - من أجل المزيد عن المحام كوك ، انظر أفيري « صنع صهيونية حديثة » الفصل ١٦ . ويهود سينزرك « نموذج جيل الجديد في التطرف السياسي » زوفي ديفيد نيومان « تأثير غوش ايجونيم (بكنهام ١٩٨٥) ص ٢٧ / ٢٨ .

٥٨ - في « الحرب » في آرثر هيرنزبرغ « الفكرة الصهيونية » نيويورك ١٩٦٩ ذكرها أفيري ، « صنع صهيونية حديثة »

٥٩ - ز . ي . كوك « بين الشعب وأرضه » (القدس ١٩٨٣) ص ١٠ ذكره يهوشا فاط هاركاكي في « قرارات إسرائيل المصيرية » (لندن ١٩٨٨)

٦٠ - سينزرك « نموذج جيل الجديد ... » ص ٣٧

٦١ - برنار أفياشي : « مأساة الصهيونية » الثورة والديمقراطية في أرض إسرائيل (نيويورك ١٩٨٥) ص ٢٥٠

٦٢ - الموضوع الأساسي في مقالة سينزرك

٦٣ - « سفر التنبيه » الجزء الأول ٨ ومن أجل مناقشة كاملة لوعده الرب انظر G. Rowley « أرض إسرائيل ، مقارنة تعبد البناء » ، وفي نيومان : أثر غوش ايجونيم

٦٤ - اعتمدت على شلومو أفيري في وصفه للأرض القديمة الجديدة في « صنع صهيونية حديثة » ص ٩٩ .

٦٥ - رسائل (إيفروت) تل أبيب ، ١٩٧١ - ٤ جزء ١ ص ٧١ ، ذكره « تيفيث » بن غوريون والفلسطينيون العرب ص ٥

٦٦ - عمدة آراء ، جيمروزاليم بوست اتر . ١٥ - ٢١ ك ١٩٨٤

٦٧ - انظر « أخبار من الداخل » أول نوفمبر ١٩٨٥ يحدد مدن التطوير ومعظمها يشكو من نسبة عالية من البطالة . وخلال سنوات الثمانينات كان هناك نقص قدره ١٥٠.٠٠٠ من بتر السمع وديمونا وجميع



مدن التطوير في الجليل تواجه الركود، وفي ١٩٨٧ ازداد السكان الفلسطينيون في الجليل بمقدار ١٩,٠٠٠ في حين أنه في السنة ذاتها غادره ٢٥٠٠ يهودي «Koreret Roshit» ٣ شباط ١٩٨٨، في «موجز الصحافة الإسرائيلية» رقم ٥٨

٦٨ — جبروراليم بوست انتر الأسوخ المنهي في ٢٩ آب ١٩٨٧.

٦٩ — بنغينستي «تقرير ١٩٨٦» ص ٥١

٧٠ — المصدر السابق ص ٥٢

٧١ — المصدر السابق ص ٥٦

٧٢ — بنغينستي «تقرير ١٩٨٧» ص ٦١

٧٣ — ثلاث مقالات هامة كتبها موسى ماثيل تيبين بالتفاصيل مدى انحسار وتدني مستوى البيئة. هي عقم أراضي الجليل وجبل اليهودية وتصحر الثقب القاحل وتحول السهل الساحلي إلى غابة إستمتية، في «التقرير السياسي عن إسرائيل وفلسطين» أرقام ١٥٥، ١٥٦، ١٦١ من كانون ثاني وأذار وتشرين ثاني ١٩٩٠ بالتتابع.

٧٤ — م أجل الوصف انظر وليم فرانكل، «إسرائيل كما تُرى» لندن ١٩٨٠ ص ١٧٢ — ٨٣

٧٥ — المصدر نفسه ١٨١

٧٦ — توماس ل فريدمان، «ورطة إسرائيل في مشاكل المزارع» نيويورك تايمز الأحد ١٣ سبتمبر ١٩٨٧، الكيوتزيم أخذ كانوا يخطرون إلى حد كبير فاستطاعوا أن يمتصوا قوة العمل بفضل بناء مصانع.

٧٧ — المرجع نفسه

٧٨ — ديفيد بن غوريون «عملنا وإدارتنا» في ياكوف بيكر Mishnatot David Ben Gurion تل أبيب ١٩٥٨ ج ٢ ص ٥٢٥ — ٢٦، ذكره أفنيري، صنع صهيونية حديثة. ص ٢٠٢

٧٩ — هاروكالي «قرارات إسرائيل المصيرية» ص ٦٣

٨٠ — أفنيري «صنع صهيونية حديثة» ص ٢٢٣

٨١ — ماغنس «مثل جميع الأمم» (بافلت، القدس ١٩٣٠) ذكره فلابان «الصهيونية والفلسطينيون» ص ٩٧٥

٨٢ — حكم ليبوفيتز الخاص، عال هامشمار ١٣ فبراير ١٩٨٣ في «المرأة الإسرائيلية» رقم ٦٣٦

٨٣ — أفيشاي «مأساة الصهيونية» ص ٣٠٣

٨٤ — المرجع السابق ص ٣٠٥

٨٥ — راديو إسرائيل ١٤ مايو ١٩٨٦، في «أخبار من الداخل» ٢٠ مايو ١٩٨٦

٨٦ — من وايزمان إلى أيشتاين ٣٠ نوفمبر ١٩٢٩ ذكره فلابان «الصهيونية والفلسطينيون» ص ٧١

٨٧ — عندما مثل بيريز في أوائل عام ١٩٨٦ لماذا لم تُجر انتخابات في الأراضي المحتلة، أجاب بأن الانتخابات غير ممكنة بسبب أعمال التخريب المحتملة التي يمكن أن يقوم بها الإرهابيون. جاء ذلك في جواب على سؤال وجه إليه في شاتام هاوس يوم ٢٢ يناير ١٩٨٦

٨٨ — إسرائيل وفلسطين رقم ١٤٠ فبراير — مارس ١٩٨٨

٨٩ — أفيشاي «مأساة الصهيونية» ص ٣٠٣

- ٩٠ — ذكر في ميلل ايسنت انترناشيونال رقم ٣٣٦ . ٢١ أكتوبر ١٩٨٨
- ٩١ — أفيشاي . مأساة الصهيونية ص ٣٠٣
- ٩٢ — المصدر السابق ٢٩٩
- ٩٣ — استفتاء للمعهد فان لير ، أكتوبر ١٩٨٧ أوردته جريدة هآرتز ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧ ، جيمروزاليم بوست أتر ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، نيوأوتلوك شباط ١٩٨٨
- ٩٤ — في مارس ١٩٨٢ اعترض ٢٠٪ على حرية الصحافة وازدادت النسبة في مارس ١٩٨٣ فأصبحت ٦٥٪ وفي هذا التاريخ اعترض ٥٨٪ على انتقاد السياسة الدفاعية للحكومة والسياسة الخارجية . وجاء في بحث للذكور ميتا نسيباخ واستفتاء واهان في جريدة عال هاميشمار في ٢٠ مارس ١٩٨٣ وفي «مرآة اسرائيل» رقم ٦٤٢ .
- ٩٥ — مسح نفذه الدكتور سامي سموحا ، نيوأوتلوك تموز ١٩٨٦
- ٩٦ — الأوتزغر ١٢ حزيران /يونيو ١٩٨٨
- ٩٧ — جيمروزاليم بوست أتر ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ....
- ٩٨ — أفيشاي «مأساة الصهيونية» ص ٢٦٥
- ٩٩ — المرجع السابق ص ٣٤٠ . ومن أجل نتائج انتخابات ١٩٨٨ أنظر الجويش كرونيكل ، ١١ نوفمبر ١٩٨٨
- ١٠٠ — من أجل مناقشة كاملة لدور العسكرية الإسرائيلية انظر يورام بيرى *Between Battles and Ballots, Israeli military in politics* (Cambridge 1983) PP268ff
- ١٠١ — المرجع ذاته ص ٢٧٤
- ١٠٢ — المرجع ذاته ص ٢٧٧
- ١٠٣ — ألكس ميمر «إنتاج الأسلحة في اسرائيل» جيمروزاليم كوارترلي رقم ٤٢ ربيع ١٩٨٧ ص ٩٤ .
- ١٠٤ — سمحا بحيري بنادق أم لبن وعسل ، نيوأوتلوك سبتمبر /أكتوبر ١٩٨٦ وسمحا بحيري العسكرية والجوانب الاستعمارية في الاقتصاد الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ نيوأوتلوك أيار / حزيران ١٩٨٧ .
- ١٠٥ — بحيري : بنادق أم لبن وعسل ؟
- ١٠٦ — فرانكل : اسرائيل كما تلاحظ ص ٢٤



# أخطار العصرية والأخلاقية :

## المرأة والدولة والعقيدة

### في إيران المعاصرة

آفسانه نجم آبادي AFSANEH NAJM ABADI

#### مقدمة

هناك فترتان في التاريخ الإيراني المعاصر صيغت خلالهما شروط «مسألة المرأة» لتصبح جزءاً جوهرياً في المناخ الحديث للأفكار السياسية والاهتمامات الاجتماعية : كانت الفترة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وفتحت الأبواب أمام عهد «العصرية» و«التقدم» ، عهد قدمت فيه الإنجازات السياسية والاجتماعية في أوروبا نموذج العصرية والتقدم على الرغم من العداء الخفي للتدخل الأوروبي . وكانت الفكرة السائدة إجمالاً هي أنه يمكن مقاومة التدخل من خلال التحول إلى قرين لأوروبا ، وللمرة الأولى ضمن هذا السياق طرحت «مسألة المرأة» والتي يقصد بها موضع المرأة في المجتمع العصري ، والذي بدأ يصبح أمراً شائكاً ، وتميز الفترة الثانية — من أواسط الستينيات إلى وقتنا الحاضر — بنبذ النموذج السابق وخلق بديل إسلامي سياسي جديد وإعادة تعريفه وقولبته<sup>(١)</sup> .

مرت إيران خلال فترة الانتقال بين هذين النموذجين القويين بمرحلتين هامتين من التغيير الاجتماعي : سنوات بناء الدولة في عهد الشاه رضا (١٩٢٦ — ١٩٤١) وسنوات التحول في عهد محمد رضا (١٩٦٣ — ١٩٧٨) .

ولكي نتمكن من فهم الوضع المتبدل للمرأة في إيران خلال القرن العشرين نحتاج إلى تقصي طبيعة الأفكار التي دخلت في صياغة كل من هذين النموذجين السياسيين من جهة ، وفي فترة الانتقال من جهة ثانية ، لنصب اهتمامنا على نمط الدولة والمجتمع اللذين كانا في طور الإنشاء تحت حكم كل من الملوك البهلويين . تمر إيران في الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٩

بوضع فريد دخلت فيه تجربة تحول اجتماعي هائل عن طريق ثورة جسدت قبل كل شيء نموذجاً إسلامياً جديداً، فهي بذلك قد شهدت تفاعلاً ديناميكياً بين أساليب وعناصر النموذجين معاً.

إن الطرح السابق لا ينكر وجود عناصر استمرارية بين الفترتين، ولولا وجود عناصر هامة من الاستمرارية فعلاً ومن التقاطع والتقارب لاستحال على أي مجتمع اتخاذ مثل هذه النقلة الجبارة. ويجب أن نقول هنا تحاشياً للجدل قد ينبجم عن هذا الطرح أن تبدل صورة المرأة المثالية من «عصرية — لكن — محتشمة» في بداية هذا القرن إلى «إسلامية — لذلك — محتشمة» ضمن النموذج الحالي لم يكن ليتم فعلاً لو لم تكن هناك خطوط التقاء جوهرية على الصعيد الاجتماعي بين النموذجين فيما يتصل بالاحتشمة. ولكن علينا كي نفهم آلية عمل هذا الالتقاء في الخطوط أن نفرق بين النموذجين وندرس كلاهما على حدة.

كما أن هذا الطرح لا يفترض ضمناً أن فترة الحكم البهلوي كانت خاوية من أية أفكار جديدة. إن هذا المقال الذي يتناول فترتي بناء الدولة والتحول سيقوم بتقصي طبيعة الأفكار والنماذج التي هيأت الخطوط العريضة لهذه الفترات من التحول. ولكن من الأهمية بمكان أن نحاول استخلاص العناصر التي أثبتت فعاليتها في تشكيل تجربة المجتمع الإيراني، وعزلها عن بقية مجموع التعقيدات في التغير الاجتماعي في كل فترة.

ظهرت خلال العقد الماضي كمية تزداد أعدادها باستمرار من الكتابات والأبحاث حول المرأة في الشرق الأوسط. وقد خلقت المشاركة الجماهيرية للمرأة في الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ومكان «الصدارة» الذي احتلته «مسألة المرأة» في السياسة الإسلامية الجديدة والانتشار العام للدراسات حول المرأة، فضلاً عن الأفكار الجديدة ساعد على استقطاب مثل هذا الاهتمام. وقد شاع ضمن هذا السياق وجود تقويمات متناقضة بشأن التغيرات في مكانة المرأة في الشرق الأوسط.

في حالة إيران، تستشهد المصادر الموالية للبهلويين بالتشريعات التي صدرت إبان حكم الملكين البهلويين والتي دعمت مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في البلاد. وتشير هذه المصادر إلى تزايد مشاركة المرأة في القوة العاملة وإلى ارتفاع نسبة محو الأمية والدور الأكبر الذي تلعبه النساء اللواتي تلقين تعليماً عالياً أو عملن في مهن وظيفية. كما تشير إلى الاندماج الأكبر للنساء في الحياة الاجتماعية والذي تشهد عليه خطوة الشاه في منح النساء حق الاقتراع في عام ١٩٦٣ وكذلك انتخاب النساء إلى (المجلس) وإلى (مجلس الشيوخ) وتعيينهن قاضيات وأعضاء في مجلس الوزراء. وتشير هذه المصادر أيضاً إلى التشريع

الخاص بإصلاح الأسرة في الستينيات والسبعينيات الذي عدل القوانين القائمة لصالح المرأة<sup>(٢)</sup>. كما تشير إلى تعيين أول وزير دولة لشؤون المرأة في عام ١٩٧٦<sup>(٣)</sup>، وتطلق على الثامن من كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦ (وهو اليوم الذي سن فيه الشاه رضا قانوناً يلزم النساء بخلع الحجاب في جميع الأماكن العامة) يوم تحرير المرأة في إيران، وتعلنه عيداً للمرأة<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد ناقدو البهلويين العلمانيون على الطبيعة المحدودة لهذه الإصلاحات وعلى استمرار عدم المساواة بين المرأة والرجل في الأمور القانونية والاقتصادية والاجتماعية في عهد البهلويين. ويطرح هؤلاء النقاد أن هذه الإصلاحات كانت إصلاحات تجميلية أكثر منها جوهرية حقيقية وأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العامة تحت حكم البهلويين عمقت من اضطهاد المرأة في إيران باستثناء حفنة قليلة من نساء الطبقة العليا، وهم يتفقون مع الناقدين الإسلاميين في اتهامهم العميق «بالفساد الأخلاقي» للمرأة والترويج لصورة المرأة كسلعة جسدية في إيران إبان الحكم البهلوي<sup>(٥)</sup>.

ويعتبر النقاد الإسلاميون للنظام القديم التغيرات التي تمت تحت الحكم البهلوي تغيرات غير مرغوب بها على الإطلاق وأنها مسؤولة عن الفساد الأخلاقي وعن إخضاع مجتمع إسلامي لقوى استعمارية جديدة. وهم يشيرون إلى الثامن من كانون الثاني/يناير ١٩٣٦ على أنه عار وخزي ورمز لاعتداء الثقافة الغربية الفاسدة على القيم الإسلامية نجم عنه تقويض دعائم الأخلاقيات العامة<sup>(٦)</sup>.

ولا يخلو الأمر كذلك في حال الكتاب المعارضين للنظام الإسلامي في إيران ما بعد الثورة من توفر الأدلة الموثقة التي تساند رأيهم بأن النظام قام بهجوم كاسح على حقوق المرأة. فالحجاب الذي أصبح أمراً إلزامياً، ومنع النساء من دخول السلك القضائي، والفصل بين الجنسين في وسائل النقل وفي الرياضة والعديد من الأماكن العامة وسن قوانين تعيد التمييز في معاملة النساء والرجال، أدى جميعه إلى استنتاجات مثل: «خلقت الجمهورية الإسلامية في إيران درجتين من المواطنين: الرجل...، والمرأة» وأن النساء أصبحن مواطنات من درجة ثانية «ليس لهن مكان في الساحة العامة ولا ضمان في بيوتهن»<sup>(٧)</sup>.

ويحتج مؤيدو الجمهورية الإسلامية بأن ما يسمى مساواة في الحقوق في المجتمعات الغربية ليس بالفعل إلا تشابهاً في الحقوق وأن سعي النساء للحصول على حقوق مماثلة هو أمر غير أخلاقي وغير عادل ويعارض الإرادة الإلهية والطبيعة التي فطرت عليها المرأة فسي

تكوينها . فالنساء والرجال — في رأي هؤلاء المؤيدين — خلقوا بتكوين مختلف وهناك أدوار ووظائف مختلفة تناسب كلاً من الجنسين في حياتهم الاجتماعية والشخصية<sup>(٨)</sup> . وتعتبر المساواة بين الجنسين في ضوء هذه الاختلافات، أمراً غير عادل . والأهم من ذلك ، يشير المؤيدون للجمهورية الإسلامية إلى الأدوار التي وجدت فيها المرأة هوية جديدة في ظل النظام الإسلامي ؛ فالنظام الإسلامي عندما ينقي المناخ الاجتماعي من الممارسات الفاسدة القديمة يمكن غالبية النساء الإيرانيات وللمرة الأولى في حياتهن من إيجاد نشاط اجتماعي مفيد دون أن تحط المرأة من قدر نفسها بالتعرض للممارسات غير الإسلامية .

من الواضح أن هذه التقويمات جميعها تنطلق ، صراحةً أو ضمناً ، من مجموعة أفكار تتعلق بما هو مستحسن بالنسبة للمجتمع الإيراني عامة وللمرأة خاصة . قد يستند تعريف هذا الاستحسان إلى المثل العليا للتقدم أو إلى شروط الحضارة أو إلى احتياجات الدولة العصرية وواجبات المواطن العصري ، أو إلى القوانين الموضوعية للتطور التاريخي أو إلى الامتثال المتناغم للحكمة الإلهية . ومنذ أواسط القرن التاسع عشر كانت « مسألة المرأة » قضية جوهرية في أفكار التقدم والحضارة والمسيرة التطورية للتاريخ ، وفي فكرة « الانتشاء بالغرب » أو الفكرة النقيضة لها السائدة حالياً وهي « استئصال الغرب » .

وبالمثل فقد تم تعريف مصطلحات وشروط « مسألة المرأة » وأعيد تعريفها تبعاً لهذه الأفكار ، وأصبحت « المرأة التقليدية » في التعريفات الأولى خلال أواسط القرن التاسع عشر هي المثال الصارخ للتخلف ، وعليه فقد تم تعريف النقلة إلى « العصرية » على أنها تعليم هذه المخلوقة المتخلفة وخلع الحجاب عنها . ولكن في السبعينيات أصبحت هذه « المخلوقة نفسها — والتي أطلق عليها لقب « المفرطة في تقليد الغرب » — هي بؤرة كل الشرور الاجتماعية قاطبة ، وقد انفصل هذا التحول بفترة زمنية قامت فيها الدولة العصرية بوضع يدها على « مسألة المرأة » بكل ما تضمنه من زوايا أخرى عديدة اجتماعية ، وألحقها بمشروع الدولة لدفع إيران نحو عصر « الحضارة العظمى » . ومن جهة أخرى ديجت المعارضة المضادة لدولة البهلويين — العلمانية منها والإسلامية — هذه المسألة في برامجها المختلفة الهادفة لتحقيق التحول الثوري<sup>(٩)</sup> .

تولي هذه المقالة اهتماماً خاصاً بتخصيص الدولة البهلوية « لمسألة المرأة » ضمن قالب معين والتفاعل الدائم بين تحول الدولة وإعادة تعريف « مسألة المرأة » الذي أدى إلى النقلة النموذجية نحو السياسة الإسلامية بمفاهيمها الخاصة المتعلقة بالنساء ودورهن في دولة إسلامية ثورية .

إن أكثر سمة ملفتة للنظر للفترة البهلوية هي إقامة دولة عصرية مركزية ومحاولات الدولة تغيير المجتمع. كانت المرحلة الأولى من الفترة البهلوية — وهي حكم الشاه رضا — فترة بناء الدولة؛ والمرحلة التي تليها في الستينيات والسبعينيات والتي تلت تعزيز الشاه محمد رضا لسلطته في الخمسينيات — كانت مرحلة اتخذت الدولة أثناءها خطوات عدوانية في إعادة قبولية البنية الاقتصادية والاجتماعية في إيران.

## الشاه رضا: المواطنون خدم الدولة

استلم الشاه رضا السلطة عن طريق انقلاب عسكري في شباط/فبراير عام ١٩٢١ وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ أنشأ مجلساً تأسيسياً أطاح بآخر شاه قاجاري ونصب نفسه شاهاً في سلالة حاكمة جديدة. واعتلى الشاه رضا سدة الحكم في جو من الفوضى السياسية وهبوط المعنويات، وعلى الرغم من الانتصار العسكري للقوى الدستورية على الشاه محمد علي الذي كان يحكم حكماً استبدادياً، وذلك في تموز عام ١٩٠٩ فقد شهد العقد التالي خيبة أمل مريرة بالدستورية حتى أن المصلحين الإيرانيين بدأوا في العشرينيات بالحديث عن ضرورة إيجاد «ديكتاتور ثوري»<sup>(١٠)</sup>.

وتعزو معظم الكتابات عجز الحكومات الدستورية الأولى (١٩٠٩ — ١٩٢٠) إلى التدخل الأجنبي، وكانت هناك ضغوط أجنبية بالفعل وتهديدات عسكرية وتدخلات من روسيا وبريطانيا. إلا أن أسباب فشل التجربة الدستورية يعود إلى أكثر من مجرد الضغط الأجنبي.

ألغت الحركة الدستورية الملك كرئيس فعلي للدولة، وخلقت هيئة تشريعية قوية بأن نقلت الكثير من الامتيازات التي كانت حكرًا على الملك إلى «المجلس»، إلا أنه لم تكن لديها خطة لبناء سلطة تنفيذية فعالة. كان الملك من الناحية الرسمية يترأس الحكومة ويليه في ذلك رئيس الوزراء. ولكن بتخريب سلطة العرش القديمة لم تعد ثمة سلطة تنفيذية في البلاد. وبدت محاضر المجلس وكأنها مشاجرات لا غاية منها ولا نهاية لها، بل مجرد إضاعة للوقت لانفع للبلاد فيه. وفي الوقت الذي كان البلد فيه يحترق، كان المجلس يلعب على أنغام برلمانات أوروبا.

وأسفرت سلسلة من أزمات مجلس الوزراء عن فوضى وتشويش في البلاد. وبدأت الأقاليم التي نفذ صبرها من الحكومة المركزية بتشكيل إدارتها المحلية الخاصة. وأخيراً بدأت



تظهر حركات محلية في العديد من الأقاليم الهامة . وفي عام ١٩١٤ كتب الوزير البريطاني في تقريره السنوي لوزارة الخارجية أن الحكومة المركزية لم يعد لها أثر خارج حدود العاصمة<sup>(١١)</sup> . وأصبح ضعف الحكومة المركزية يعتبر مسؤولاً عن كل المساوئ التي تحدث . ومع أوائل العشرينيات أصبح الدستوريون البارزون دعاة لحكومة قوية<sup>(١٢)</sup> ، وفي عام ١٩٢١ عبر أحد السياسيين الدستوريين المرموقين وهو ( مشير الدولة ) عن ذلك الرأي بقوله : « أريد دستوراً للبلاد لا بلداً للدستور ، وإذا ما تطلب خير البلاد أن أدوس على الدستور فسأفعل ذلك »<sup>(١٣)</sup> .

كان الجيل الأول من الإصلاحيين الإيرانيين معجباً بشكل رئيسي بالملكيات الدستورية في أوروبا ، أما الآن فهناك جيل جديد يجد في إيطاليا وألمانيا نمودجين يجدر بإيران أن تحتذيها : « إن أملنا الوحيد هو أن يأتي شخص كمسوليني يكسر طوق نفوذ السلطات التقليدية ويخلق رؤيا عصرية وشعباً عصرياً وأمة عصرية » ذلك ما كتبه أحد الصحفيين المرموقين في عام ١٩٢٤<sup>(١٤)</sup> . لقد تغيرت شروط الخطاب السياسي تغيراً مفاجئاً وكبيراً ، ففي حين كان الجيل الأول من الإصلاحيين يرى أن الطريق الوحيدة للتقدم هي طريق النظام الدستوري بدأ إصلاحيو العشرينيات يرون الديمقراطية عائقاً في طريق التقدم .

ظلت البلاد نهباً لهذا التناقض الظاهري بين الديمقراطية والتقدم خلال السنوات الخمسين التي تلت ، استلم الشاه رضا السلطة في جو من التعطش لدولة مركزية قوية ولسياسات منهجية ولاستتباب الأمن والنظام ، وكذلك لنظام يقوم بإنجازات فعلية بغض النظر عن الكيفية التي يتبعها . وقد ساعد هذا المناخ السياسي على تقبل مشهد الجيش كأداة للتقدم فلعل الجيش ينجح حيث أخفق الإصلاحيون الإداريون والتعليميون والدستوريون المدنيون ، وبكلمة أخرى تزامنت رؤيا الشاه رضا للجيش كقوة مركزية لبناء البلاد مع التوجه الجديد لشريحة كاملة من رجال الدولة والمثقفين .

كانت الدولة الجديدة بالنسبة للشاه رضا تتألف قبل كل شيء من جيش عصري وقد أكد مراراً على أن « عظمة البلاد تعتمد على قوة جيشها وتقدمه ، وأن ضعف البلاد وخرابها ينجم عن عجز قواتها العسكرية وتفككها »<sup>(١٥)</sup> . ولم يكن ذلك يعني مجرد إعطاء أولية لبناء جيش قوي ( « الجيش قبل وفوق كل شيء » ، كل شيء أولاً للجيش وأخيراً للجيش » )<sup>(١٦)</sup> . والأهم من ذلك أن الجيش كان بالنسبة للشاه رضا نمودجاً لبناء دولة أمة ، وكان مثله الأعلى هو خلق أمة من مواطنين متقيدين بالنظام مطيعين أكفاء . ويتضح رأيه هذا من خلال ملاحظاته حول أسباب نجاح أتاتورك : فالأتراك أكثر طاعة

وخضوعاً وأسهل قيادة، أما الإيرانيون فلديهم طاقات أكثر إلا أنهم غير منظمين<sup>(١٧)</sup>. وكان الشاه يأمل في إدخال النظام العسكري على جميع فروع الحكومة كما كان يتخذ الجندي مثلاً للمواطن النموذجي. وقد طلب في حفل افتتاحي عام ١٩٣٣ في بنك إيران الوطني المؤسس حديثاً، من موظفي البنك أن «يسلكوا مسلك الجنود» فالجندي يهب حياته فداء لوطنه في ساحة المعركة، عليكم أن تحذوا حذوه. يجب عليكم أن تضحوا بأرواحكم من أجل رفعة بلدكم<sup>(١٨)</sup>. وإن ظهور الشاه في جميع المناسبات العامة بالزي العسكري هو رمز لأهمية الجيش في نظر الشاه رضا<sup>(١٩)</sup>. وتنطوي نظرة الشاه إلى الجيش على أنه النموذج الأمثل على رغبة عارمة في خلق توحّد في الصفوف وتماثل. وإن الزي الموحد للمدنيين (نساء ورجالاً) كان أحد جوانب هذه الرغبة، وكذلك أمر بإلغاء الأستقراطية التقليدية وشرط التسجيل باسم العائلة. وقد اعتبر فرض الزي الموحد على أنه غالباً مجرد محاكاة للباس الأوروبي، إلا أن الأمر كان أكثر جدية بالنسبة للشاه رضا، وكان إدخال الزي العسكري الموحد في الجيش إجراء هاماً في بناء جيش عصري قائم على التجنيد النظامي بدلاً من الخليط العشوائي من القوات البدوية والوحدات العسكرية المختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة للزي المدني الموحد الذي لم يكن مجرد نبذ للباس التقليدي وتقليد لكل ما هو أوروبي. فهو يدل على خطوة باتجاه خلق المواطن — الجندي، هذه «الأدوات» التي ينوي الشاه أن يحقق من خلالها حلمه عن إيران: «العظام والعضلات لإعادة بناء البلد الذي سيكون هو دماغه»<sup>(٢٠)</sup>. كان الشاه رضا يعتقد أن من واجب المواطن أن يخدم الدولة بل هي مزية تمنح له. كان من المتوقع عملياً أن يسهم المواطنون في بناء مجتمع جديد بأن يصبحوا جزءاً من البيروقراطية المتنامية للدولة. وقد تم زرع شعور بالازدراء لكل من ليس داخل جهاز الدولة وكأنما العمل في الدولة هو التعبير الحقيقي الأكمل عن المواطنة الصادقة أو هو اختبار لها.

ويمكن إيجاد دور المرأة في رأي الشاه رضا ضمن هذا المشروع الأضخم من بناء الدولة. إذ كان من المفترض أن تسهم النساء — كما الرجال — في بناء المجتمع الجديد من خلال العمل الجاد والمشاركة في بناء الدولة. وقد عبر الشاه عن وجهة نظره عندما خطب في مجموعة من المعلمات والطالبات في الثامن من يناير/كانون الثاني ١٩٣٦.

«لم يكن في استطاعة النساء في هذا البلد [قبل هذا اليوم من نزع الحجاب] أن يظهروا مالدِين من أهلية وجدارة لأنهن كن خارج المجتمع، ولم يكن بمقدورهن المشاركة مشاركة فعلية في خدمة الوطن وفي بذل

التضحيات وتقديم الخدمات . الآن بإمكانهن التمتع بمزايا المجتمع الأخرى بالإضافة إلى وظيفة الأمومة ... أنا أؤمن بأن تقدم هذا الوطن وسعادته يتطلبان أن نعمل جميعاً بإخلاص ، وسيكون هناك تقدم عندما يعمل موظفو الحكومة فالوطن بحاجة للجهد والعمل ... والآن ، يا أخوتي وبناي ، وأنتم قد دخلتن ساحة المجتمع ... عليكم أن تعلمن أن من واجبنكم العمل لأجل وطنكن . إن المستقبل المزدهر في أيديكن . فأنتم تدرين جيل المستقبل . بإمكانكن أن تكن معلمات ذوات كفاءة وستسهمن في تربية شعب صالح . أنا أنتظر منكن أيتها السيدات المتعلمات أن تدركن ، وأنتم على وشك الخروج إلى العالم ، حقوقكن وواجباتكن ، وأن تقدمن خدماتكن للوطن . عليكم أن تلتصبن بالحكمة والعمل وأن تلتزمن جانب الاقتصاد في الإنفاق وتعتدن عليه ، وتتجنبن الترف والتبذير » (٢١) .

لا يمكن اعتبار هذه الكلمات تشجيعاً للمرأة على الانضمام إلى القوة العاملة بسبب حاجة الاقتصاد الرأسمالي الذي ما يزال في مراحله الأولى ، إلى المزيد من الأيدي العاملة كما يجادل البعض في مناقشتهم (٢٢) . فالنساء كن يلقين التشجيع للذهاب إلى الجامعات والعمل كمعلمات والانضمام إلى الوزارات التي يزداد عددها وحجمها ، أي كن يشجعن على الإسهام في بناء يبروقراطية الدولة المتشكلة حديثاً لا على أن يصبحن جزءاً من قوة العمل في المصانع . إن تطوير اقتصاد سوق كهذا لم يكن أمراً ذا بال في مشروع الشاه رضا ، (٢٣) وإن ذلك يحدد المشروع أصلاً ضمن قطاعات معينة من النساء المدينيات من الطبقة العليا أو المتوسطة ، كما أن الدولة الجديدة ستكون دولة عصرية تزيل كل ما يعتبر مظهراً من مظاهر التخلف ، مثل الحجاب (٢٤) . إن نموذج الدولة العصرية هو بالنتيجة نموذج أوروبي ولكن هذا تحقق لإيران عن طريق النموذج الذي اعتمدته الدولة التركية الناشئة تحت حكم أتاتورك . والحق أن الإصلاحات والأدب الإصلاحي العثماني منذ بداية القرن التاسع عشر أسهما في تزويد الإصلاحيين الإيرانيين والمثقفين لا بنموذج وحسب بل بشرعية معينة أيضاً : وذلك أن دولة إسلامية أخرى قد تبنت إصلاحات إدارية وعسكرية وقانونية لترسيخ أقدامها في مواجهة التدخلات الأوروبية ، وقد جعل ذلك الحجة في توافق الإصلاحات مع التعاليم الإسلامية حجة أكثر إقناعاً ، ولم يكتف القاجاريون باحتذاء مثال الملوك العثمانيين في الإصلاحات ، وهم الذين جاءوا قبلهم بعشرات السنين ، بل لقد استعاروا الكثير من مفردات الإصلاح العثمانية وأدخلوها إلى الفارسية .

ولكن على الرغم من التأثير الكبير للنموذج التركي على الإصلاحات التي قام بها الشاه رضا ، كانت هناك فوارق هامة بين الدولتين . فالإصلاحات الإيرانية بقيت محدودة أكثر من حيث المضمون ولكنها نفذت بوحشية أشد . فالإصلاحات التي شرعت بها الدولة أو التي ساندتها أفراد كان لها تاريخ أطول بكثير ومنظور أبعد وأثر تراكمي أعظم في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر مما كان للإجراءات القليلة القصيرة الأمد والمحدودة في الإصلاحات التي جرت في إيران القاجارية . ويمكن لبعض المقارنات في التواريخ المتعلقة بحياة المرأة أن تعطي مؤشراً على مقياس هذه الهوة الزمنية ، فأول مدرسة عصرية للفتيات افتتحت في استنبول عام ١٨٥٨ بينما لم تفتح مدرسة للبنات في إيران إلا في عام ١٩٠٧ . وافتتح أول معهد لتأهيل المعلمات في استنبول عام ١٨٦٣ وفي ١٩١٨ في طهران ( وأطلق على كليهما اسم « دار المعلمات » ) . وظهرت أول مجلة للمرأة في تركيا عام ١٨٦٩ ، وفي إيران ١٩١١ ، وفازت النساء بحق القبول في الجامعات عام ١٩١٤ في استنبول ولكنهن في طهران لم يحصلن على ذلك إلا بعد عام ١٩٣٦ .

وكان الأمر الآخر وربما الأكثر أهمية هو أن الدولة التركية أقيمت على أشلاء الخلافة العثمانية ، ولهذا فهي تعرف نفسها بتعارضها مع الدولة القديمة على أنها دولة علمانية وبالفعل تبقى الدولة العلمانية الوحيدة في الشرق الأوسط . وظهرت محاولة واعية لجعل القومية الانثوية والجغرافية الأساس العقائدي للجمهورية الجديدة<sup>(٢٥)</sup> . وذلك يفسر الانفصال الكامل لإصلاحات أتاتورك عن القوانين والتقاليد الإسلامية . كما كان مشروع أتاتورك يهدف إلى بناء دولة تقوم على حركة سياسية على الرغم من كونه رجلاً عسكرياً . أما الشاه رضا فوضع الجيش في قلب مشروعه واختار أن يستند إلى الإسلام كمرتكز للشرعية<sup>(٢٦)</sup> . وأثبت هذا الفرق أنه اختلاف جوهري حاسم فيما يخص التغيرات في المكانة الاجتماعية والقانونية للمرأة في الدولتين ، ففي إيران وعلى الرغم من أن العديد من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الدينية قد ألغيت أو تم تحديدها ضمن عملية بناء الدولة العصرية ، فقد بقي الانفصال عن الإسلام أمراً جزئياً وغير واضح المعالم ، وتم وضع قانون جزائي جديد مثلاً على غلط القوانين الأوروبية إلى حد بعيد في حين بقي القانون المدني ( الذي يضم قوانين العائلة والإرث وما أشبه ) قانوناً إسلامياً .

ويجب أن نبحث عن أسباب هذا التناقض في العمليات المختلفة التي تمخضت عن هاتين الدولتين ، فالدولة التركية الجديدة قامت بعد ( حرب التحرير ) التي تم خلالها بناء حركة سياسية وجيش مركزي بترابط وثيق بينهما . وقد قدمت القوى التابعة لرجال الدين تنازلات وسعت لدعم القوى المحتلة في حين خلقت مجموعة ( الأتراك الشباب ) في تلك الفترة شعوراً

عاماً بتقبل المفهوم الجديد للأمة التركية الذي يستند في جزء منه إلى تعاريف لا إسلامية وولاءات لا علاقة لها بالإسلام . وعندما آن الأوان لإعلان الجمهورية التركية أصبح من الممكن ومن المشروع ومن المرغوب فيه لا إلغاء السلطنة وحسب بل الخلافة أيضاً .

أما في إيران فقد دعم قسم هام من رجال الدين الشيعة الحركة الدستورية وعلى الرغم من فترات تباعد وخلاف مع الدستوريين العلمانيين ، بقيت تلك الحركة محفظة بشرعيتها التقليدية كصوت للشعب . وأسهم الفرق بين الإسلام الشيعي والإسلام السني في تمكين الوطنيين الإيرانيين في بداية القرن من تأسيس قوميتهم باللجوء إلى إيران ما قبل الإسلام ودمج الإسلام الشيعي الذي يفترض أن يتميز عن غيره ضمن هذه القومية مبرهنين على تفوق الإيرانيين على إخوانهم العرب والأتراك ، وأصبح المذهب الشيعي يعتبر « كسأيم إيران للإسلام »<sup>(٢٧)</sup> .

إن الظروف الخاصة التي أحاطت باعتلاء الشاه رضا سدة الحكم تؤكد من جديد على التحالف القلق بين القومية الإيرانية والخصوصية الشيعية ، فقد وصل الشاه رضا إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري على عكس ما حدث مع أتاتورك ، ولم تكن سلطته الجديدة راسخة الدعائم على أساس حركة اجتماعية أو طبقة اجتماعية بل على أساس بناء جيش عصري . وفي الحين الذي كان فيه الشاه يبنى الجيش من الناحية العسكرية وكذلك في كل ما يخص شرعيته كسلطة من خلال العديد من الحملات لقمع الحركات الإقليمية والتمرد القبلي ، ناور الشاه بدهاء ليحتل الفراغ الناجم عن العداء والريبة بين قوتين سياسيتين رئيسيتين : الديمقراطيين العلمانيين المتعطشين لقائد عصري قوي لاستئصال النفوذ الذي يمارسه رجال الدين وإنقاذ الجماهير والبلاد ، ورجال الدين الشيعة من جهة ، المهددين بالنفوذ المتعاطف للسياسيين وللمثقفين العلمانيين المعادين لرجال الدين ، الذين كانوا قلقين أشد القلق من جراء التطورات الجارية في تركيا . وقد استغل الشاه الديمقراطيين للدفع بقوانين مثل التجنيد الإلزامي الذي كان يعارضه رجال الدين بشدة واستغل دعم الفئة الثانية وتأييدها للإطاحة بالشاه أحمد ، وفي انقضاضه على الصحافة التي ثرّك لها الحبل على الغارب لمدة طويلة ، وفي قمعه للنقاشات السياسية<sup>(٢٨)</sup> .

واجه الإصلاحيون في العهد الدستوري تحت حكم الشاه رضا معضلة : فالعديد من الإصلاحات التي يخططون لها يمكن تحقيقها ولكن ليس من خلال رؤيتهم الأصلية لنظام برلماني بل من خلال بناء دولة مشتركة متحدة لا تتحمل مبادرات من مجموعات مستقلة من المواطنين ، فقد تم على سبيل المثال خلال منتصف الثلاثينيات إغلاق جميع الجمعيات

والصحف النسائية المستقلة وذلك في الوقت نفسه الذي شرعت فيه الدولة بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بهذه الجمعيات نفسها مثل افتتاح مدارس للبنات وتشجيع الدراسات العليا للنساء وتوظيفهن في الجهاز البيروقراطي للدولة ، وافتتاح بعض المجالات العامة أمام المشاركة النسائية والمطالبة بالتخلي عن الحجاب<sup>(٢٩)</sup> . ونحن نعرف من الكتابات التاريخية المتنوعة المتوفرة لدينا أن العديد من المصلحين والمتقنين الذكور كانوا يواجهون معضلة صعبة . وحين شن الشاه رضا حملة لمدة قصيرة الأمد ينادي فيها بإلغاء الملكية وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية ، قام العديد من المثقفين الجمهوريين بحملة مضادة لإقامة جمهورية لمنعه من الوصول إلى السلطة<sup>(٣٠)</sup> . (عندما تلقى نظرة الآن على تلك الواقعة التاريخية تبدو لنا الحكمة من هذه الحملة المضادة أمراً مثيراً للجدل بعد أن ثبت رضا خان أقدامه كديكتاتور على أية حال ، ولكن شاهاً ديمقراطياً بدلاً من رئيس جمهورية هو ديكتاتور ، وسرعان ما قرر مصلحون آخرون أن معارضة الشاه هي خطوة عقيمة فاعتزلوا النشاط السياسي ، إلا أن هناك من شعر أن أية إصلاحات يمكن تحقيقها من خلال خدمة دولة متحدة ستكون أمراً حيوياً وهاماً لبث الروح من جديد في المجتمع الإيراني . وبالفعل فقد وازى البعض بين بناء دولة متحدة مركزية قوية وبين تجسد الأمة الإيرانية الجديدة .

هل واجهت النساء المصلحات في الفترة نفسها معضلات مشابهة واختيارات مماثلة ؟ ليس لدينا في الواقع أية كتابات تدل على مقاومة من النساء لإغلاق جمعياتهن وصحفهن ، فمعظم ما كتب عن تلك الفترة يركز تركيزاً شديداً على الاضطهاد عند مناقشة تدهور وضع المجموعات والنشاطات النسائية المستقلة تحت حكم الشاه رضا .. يقول سانساريان مثلاً أن «أول وأهم سبب واضح لذلك» هو وجود حاكم مستبد لا يتورع عن استخدام القوة . وقد اشتهر الشاه رضا بعقوباته الصارمة الشديدة ضد كل من يقاوم<sup>(٣١)</sup> . ولا يسعنا هنا إلا أن نلاحظ أن هناك عدداً قليلاً جداً من النساء اللواتي كن من بين النشيطات المطالبات بحقوق المرأة وأبدن مقاومة عند حل جمعياتهن ووقف إصدار صحفهن ، والأهم من ذلك كما يوضح سانساريان أن العديدات «رحبن باهتمام النظام الجديد بقضايا المرأة ، فلقد طال عملهن بمفردهن دون معين ، وكان مصدر راحة كبيرة لهن أن يعملن كجزء من حكومة تملك قوة التنفيذ ... وكانت (زندوخت شيرازي) إحدى النساء المناضلات لتحرير المرأة ممن أعجبن بالشاه رضا وحملن آمالاً كبيرة في أن يكون له إسهام في قضية المرأة ، ولم تتردد العديدات من هؤلاء النساء في الانضمام إلى الإدارة الجديدة<sup>(٣٢)</sup> . من السهل جداً أن نصرف النظر عن

هؤلاء النساء ونصفهن بأنهن بورجوازيات خائئات لقضية المرأة ، لقد عرفت هذه النسوة خيبة أمل مضاعفة بالدستورية . إذ لم يقتصر الأمر على أنهن وقعن تحت تأثير التيار السياسي العام الراض للتحربة البرلمانية والذي يميل إلى « الديكتاتور الثوري » بل لقد خاب أملمهن بمرارة بالدستورية ، فالدستوريون قبل كل شيء رفضوا منح المرأة حق الاقتراع ، ثم إنهم في الوقت الذي كانوا مستعدين فيه للانفصال عن التقاليد الإسلامية والقوانين الإسلامية في كثير جداً من القضايا كإقامة قضاء علماني مثلاً ، فإنهم عندما يتعلق الأمر بقضايا المرأة يذبلون كل ما يوسعهم للدفاع عن الدين . وعندما تمت مناقشة قضية شرعية جمعيات المرأة في « المجلس » كان هناك إجماع فعلي على أن مثل هذه الجمعيات غير الإسلامية تشكل خطراً على أخلاقيات المجتمع وتثير الفتن في صفوفه<sup>(٣٣)</sup> . ويمكن لحيية الأمل المزدوجة هذه أن تشرح لنا أسباب ازدهار الجمعيات النسائية والنشريات الخاصة بهن بعد هزيمة الدستور وتضكك صفوفها . ومن المحتمل أن يؤدي شعور الحية هذا إلى سهولة الاندفاع في البحث عن « قائد عصري » حيث فشلت الحركة العصرية .

أصبحت النتائج المتطرفة التي أسفرت عنها فترة بناء الدولة في عهد الشاه رضا والمتعلقة بإعادة تعريف شروط « مسألة المرأة » واضحة بعد أن تنازل الشاه عن عرشه في عام ١٩٤١ ، فلقد لقي ظهور الدولة المتحدة وتعزيز قواعدها نقيضه السياسي في مجموع التنظيمات والبرامج السياسية الحزبية . ففي فترة الهيجان السياسي الصريح والنقاشات العلنية وإعادة التنظيم السياسي ما بين عامي ١٩٤١ — ١٩٥٣ انصبت السياسة الإيرانية في قالب أحاط بالبرامج السياسية الحزبية والمنظمات السياسية مثل ( حزب توده ) و ( الحزب الديمقراطي ) و ( الجبهة الوطنية ) . ونتيجة لذلك أصبحت « مسألة المرأة » جزءاً من الطوباوية السياسية الواسعة التي تقدم حلولاً جاهزة متكاملة للتغير الاجتماعي بدلاً من أن تصبح قضية بذاتها تتناول مثلاً تعليم الإناث والقوانين العائلية كما كان الأمر أثناء الفترة الدستورية ، والأهم من ذلك أن المنظمات النسائية منذ تلك الفترة أخذت تميل باتجاه التحول إلى ملحقات فعلية بالأحزاب السياسية بشكل عام ، وتضم تلك الخطوة تراتباً واضحاً من الأولويات ، فحالة التبعية التي آلت إليها « مسألة المرأة » ودمجها في قضية بناء الدولة تحت حكم الشاه رضا لقيت الآن صداها في خضوعها للقضايا السياسية الأعلى والتحاقها بها . كان هذا التعريف الجديد والتراتبية موضوعاً جزئياً في هذه الفترة ، إلا أنه أصبح في مرحلة تدعيم الدولة في عهد الشاه محمد رضا موضوعاً كلياً .

## الشاه محمد رضا : المواطنون كمستفيدين ممتنين للدولة

كانت هناك تغيرات هامة في سمات الدولة البهلوية في عهد الشاه محمد رضا ما إن استتب له أمر السلطة في الخمسينيات ، وغالباً ما يعتبر النظام في إيران في السنوات التي تلت عام ١٩٥٣ عهداً أسود من القمع والاضطهاد و/أو التحديث الذي بدأنا بتقصي جوانبه ، وإذا ما دققنا النظر يصبح من الواضح أن فترة ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٣ كانت فترة حاسمة من الناحية السياسية بالنسبة للدولة الإيرانية وكذلك لشؤون السياسة والمجتمع في إيران .

على صعيد الدولة كان هناك تغير هام في سمات حكم الشاه ، وقد عبر أحد الباحثين عن هذا التغير بقوله إنه كان تغيراً من الملكية التقليدية إلى الدولة السلطانية<sup>(٣٤)</sup> ، وقد جعلت عائدات النفط المتزايدة مثل هذه النقلة أمراً ممكناً وأتاحت للدولة أن تتحول تدريجياً — إلى دولة أكثر استقلالية عن المجتمع المدني . وإذ لم تعد الملكية تعتمد على الضرائب الداخلية كمائدات أو حتى على الإنتاج الداخلي للبقاء ، تقلص المستوى المحدود من المشاركة السياسية للنخبة في شؤون السياسة تقلصاً مفاجئاً وانحصر مع الوقت الجهاز السياسي المسؤول عن اتخاذ القرارات في شخص الشاه وحده<sup>(٣٥)</sup> . كان هناك فروق هامة بين انتخابات المجلس في الخمسينيات مثلاً وانتخابات المجلس في أواسط الستينيات وما بعدها ، ففي الخمسينيات كان مالكو الأراضي والأعيان يسيطرون على المجلس وكان بإمكانهم كسادة محليين تدبير أصوات انتخابية لمن يشعرون حيالهم بشيء من الالتزام .

وقد انفصلت هذه العروة العضوية « انفصاماً نهائياً » منذ عام ١٩٦٥ عند انتخاب المجلس الحادي والعشرين ، فجميع المرشحين اختارهم وزارة الداخلية ودقق في أمرهم ووافق عليهم الشاه ذاته ، وإذا ما أراد أحدهم أن يضمن انتخابه نائباً في البرلمان فلم يعد ثمة حاجة لاتماس مساعدة مالك الأرض المحلي وتقديم الخدمات له بل أصبح الأمر يتعلق بالشاه شخصياً<sup>(٣٦)</sup> . وبالمقابل كان النواب يدينون بالولاء له وحده ، ولم تعد للنخبة السياسية القديمة أية علاقة بصناعة القرار . وظهرت طبقة جديدة من الأنثوقراطيين الذين ليست لهم ميول سياسية معينة<sup>(٣٧)</sup> ، ولم يعد الشاه بدوره يعتبر نفسه رئيساً للدولة أو حتى تجسيداً لها ( كما كان يفعل والده ) بل هو الدولة ذاتها<sup>(٣٨)</sup> . وإن الاطلاع على ما كتبه يوضح ذلك تماماً . ففي حين كان الشاه رضا يكرر استعمال عبارات مثل « أنتظر من حكومتي أن تنفذ هذا الإصلاح » كان ابنه يقول « سأنفذ هذا الإصلاح »<sup>(٣٩)</sup> . وفي نهاية المطاف أصبح يرى نفسه لا صانع القرار الأوحده وحسب بل مهندس المجتمع والمصدر الكلي القدرة للخير والهبات الذي تنبع منه كل خطوات التقدم . والنقطة الأساسية هنا أنه لم يعد يكتفي بأن يرى إيران



تتقدم نحو « حضارة عظيمة » بل هو يريد أن يكون هذا التقدم من صنعه وحده : « يجب ألا يحدث أمر لم تنبأ بوقوعه أو لم نتخذ نحن القرارات الضرورية بشأنه »<sup>(٤١)</sup> . وكما يقول غوديل : « كان التحديث أمراً مفروغاً منه ولا جدال فيه »<sup>(٤٢)</sup> ، وقد رسم العطاء الصارم للشاه « حدود الحرية والمبادرة والتحكم »<sup>(٤٣)</sup> ، فالجتماع سينهض تبعاً « لخطة عظمى » لا تفسح مجالاً أبداً للأمال أو الثقة أو المبادرة — « نَحْكَمُ أشد حذقاً ودهاءً من « القمع » »<sup>(٤٤)</sup> .

وبناء على ذلك لم يعد ينتظر من المواطنين أن يسهموا في بناء الدولة أو أن يكونوا في خدمتها بل أن يكونوا مستفيدين ممتنين لها<sup>(٤٥)</sup> ، وأصبح الولاء لشخص الشاه « صاحب العطاء العظيم » بديلاً للولاء للدولة كاختبار للمواطنة الصالحة ، وتحول الشعب نفسه إلى شعب راضخ سلس القياد ملتزم بقوانين الائتنان لبعض الوقت قبل أن يصبح مقتنعاً أن « صاحب العطاء العظيم » ظالم ومن الواجب الإطاحة به .

ويتعلق التغير الهام الثاني في هذه الفترة بمصير المنظمات السياسية العلمانية مثل (الجبهة الوطنية) و(حزب توده) ، اختار الشاه برنامجاً للإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية عرف باسم (الثورة البيضاء) ، وخسر حزب توده الذي كان يؤيد هذا البرنامج تأييداً فعلياً ، شرعيته السياسية كقوة معارضة . أما الجبهة الوطنية فقد فقدت جميع أسباب وجودها السياسي ، إذ انهزمت عام ١٩٥٣ بالقوة ، وفي عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ أصبحت قوة سياسية لا لزوم لها إذ أن البرنامج الإصلاحي الذي وضعه الشاه كان أشد جرأة وتطرفاً من أي طرح قدمته الجبهة الوطنية في أي يوم من الأيام ، وجاءت النهاية السياسية للجبهة في تلك الفترة لا في عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

وكان التحول الثالث الهام ظهور السياسة الإسلامية كنموذج سياسي جديد في إيران ، وهنا أيضاً جرى التقاء تيارين : تسييس قطاع هام من رجال الدين المسلمين بقيادة الخميني ، وأسلمة رجال حكومة كانوا علمانيين في السابق كما يظهر في نشوء منظمات مثل حركة تحرير إيران بقيادة بازركان وفي شعبية وبروز مثقفين من أمثال علي أحمد وشريعتي<sup>(٤٦)</sup> .

مرت « مسألة المرأة » بتغير هام إبان هذه التحولات ، فمع نهاية السياسة العلمانية أصبحت الخطابات عن المرأة ضمن سياسة المعارضة تميل إلى النزعة الأخلاقية وأخيراً إلى الأسلمة ، وألغى الحيز المستقل الذي كانت تحتله « مسألة المرأة » في الشؤون السياسية للطبقة العليا — حيث اتخذت مبادرات هامة مراراً عديدة — إلغاءً كاملاً وحلت مبادرات الدولة محله أو بالأحرى مبادرات الشاه .

كانت آراء الشاه بشأن حقوق المرأة تعكس نظرته إلى طبيعة دوره : فحقوق المرأة ستصبح هبات ملكية<sup>(٤٦)</sup> ، وجميع المبادرات الخاصة بالمرأة — حتى تلك المتعلقة بالأعمال الخيرية — يجب أن تحيط بها وتديرها الدولة وهي السلطة الوحيدة التي تقرر توقيت كل مبادرة ، ضمن هذا السياق لا يوجد تناقض يذكر بين آراء الشاه التقليدية حول دور المرأة كما عبر عنه في كتاباته الأولى<sup>(٤٧)</sup> وازدراؤه للمرأة كما عبر عنه خلال المقابلة الأخيرة التي أجرتها معه الصحافية فالانثي<sup>(٤٨)</sup> من جهة وبين الإصلاحات التي قام بها لأجل النساء وباسمهن من جهة أخرى ، فكما هو الحال في المجتمع ككل ، كان الشاه هو من يصنع النهضة ويحدد التوقيت المناسب ويرسم الحدود .

بادئ ذي بدء كانت منظمات النساء التي تشكلت في الأربعينيات وتجنبت الوقوع تحت قبضة الاضطهاد والقمع في الخمسينيات تأخذ بالذويان تدريجياً ضمن منظمة مركزية تحت إشراف ووصاية (أشرف بهلوي) أخت الشاه ، وأسست في البداية منظمة لتنسيق النشاطات من أربع عشرة جمعية نسائية ، ويعود بعض هذه الجمعيات إلى أقليات دينية مثل (جمعية النساء الزردشتيات) و (جمعية النساء اليهوديات) و (جمعية النساء الأرمنيات) . وتضم جمعيات أخرى خرجت من المعهد الأمريكي أو قد تكون أختل في عضويتها مثل (جمعية التدريب الجديد)<sup>(٤٩)</sup> ، وخلال عامين لا أكثر كانت هذه الهيئة التنسيقية قد ذابت في هيئة تشرف عليها الدولة وهي (المجلس الأعلى لمنظمات النساء) برئاسة أشرف بهلوي ، ولم يجر هذا الأمر على النساء في المنظمة : «أظن أن التشكيلات البيروقراطية بدأت تظن أنها إن جعلت سمو الأميرة أشرف ، وهي امرأة ذكية وبارعة ، على رأس تنظيمات النساء فإن هذه التشكيلات ستساعد التنظيمات وستضعها تحت سيطرتها وتحت سيطرة النظام بحيث لا تخرج الأمور من يدها»<sup>(٥٠)</sup> . ومع ازدياد المركزية وبسط الدولة يدها على جميع مجالات الحياة العامة في الستينيات انحلت (المجلس الأعلى واستبدل بمنظمة واحدة هي (منظمة المرأة الإيرانية) وأبقت بعض الجمعيات القديمة على نشاطاتها بشكل غير رسمي ولكن بدلاً من أن تكون تلك الجمعيات في وضع مشابه لجمعيات عديدة أخرى وجدت نفسها في مواجهة منظمة واحدة قوية تتمتع بميزانية كبيرة وسلطة لا يستهان بها<sup>(٥١)</sup> . وعلى الرغم من استياء الشيطات في هذه الجمعيات من فقدان استقلالية مجالسهن المحدودة فسرعان ما تعلمن تكييف قضيتهم لتتأشى مع مبادرات الشاه ، كما انضمت إلى النساء الشيطات من الطبقة العليا في الأربعينيات والخمسينيات مجموعة جديدة من النساء — فاقن في العدد ثم حلت محلهن — كانت بعد ذاتها ناتجاً للتغيرات التي جرت في أواخر الخمسينيات والستينيات . فقبل حلول الخمسينيات لم تعمل نساء

الأوساط العليا في المجتمع في بيروقراطية الدولة، بل كن يكتفين بالتطوع للعمل في الأعمال والنشاطات الخيرية، وفي نظر هؤلاء النسوة كانت نساء الطبقات الدنيا هن فقط من يعملن للحصول على مرتبات وأجور. ولكن الأمر اختلف في أواخر الستينيات، إذ بدأت شريحة بأكملها من النساء من الطبقات العليا والمتوسطة يعملن كمهنيات مختصات (طبيبات ومهندسات مدنيات ومعماريات وصيدلانيات وأساتذة جامعات وقاضيات) وحسب بل على مختلف مستويات الجهاز الإداري الحكومي، وأصبح للعمل المأجور احترامه<sup>(٥٢)</sup>. وجاءت زعيمات (منظمة المرأة الإيرانية) وعضواتها الفعالات من هذه الفئة الجديدة من النساء.

كان ثمة اختلافات جوهرية بين هذين الجيلين. فالجيل الأول جاء من منبت أكثر أرستقراطية وانخرط في نشاطات طوعية خيرية تمتع من جرائها بمكانة اجتماعية مرموقة، وجاءت المركزية التي فرضت على جميع نشاطات المرأة بما فيها الأعمال الخيرية وضممتها إلى (منظمة المرأة الإيرانية) وغيرها من مؤسسات الدولة، فحرمتها من المكانة المرموقة الشخصية وجعلتها نشاطات مغفلة الهوية لمن يقوم بها واحتكرت الدولة المجد والمكانة (ومن ثم عاد الفضل كله للشاه). وعلى الرغم من أن العديد من هؤلاء النساء أصبحن شخصيات مرموقة في الأوساط العليا من الدولة وشغلن مناصب نائبات في البرلمان ووزيرات وسفيرات فقد كن غير راضيات عن حرمانهن من الشهرة الشخصية والتحكم السلطوي. كما أنهن كن يتمنين إلى جيل من الإيرانيين الأرستقراطيين له ثقافة سياسية خاصة به وكن ساخطات على فقدان كل ذلك. فهن لم يكن يتقاسمن الهوية ذاتها مع مؤسسات الدولة التي تشعر بها الطبقة السياسية الجديدة من التكنوقراطيين في الدولة وأمثالهم في (منظمة المرأة الإيرانية)، ولكن اهتمام الجيل الجديد من نساء (منظمة المرأة الإيرانية) كان منصباً على إنجاز الأمور على أكمل وجه. فقد كن نتاج عملية نزع الصبغة السياسية عن الدولة في فترة الستينيات، وقد «ولدن» في دولة جديدة غير سياسية.

ضمن هذه المنظومة الجديدة كانت النساء «تعرف» أن عليها الاعتماد على الرعاية الملكية في إنجاز أي شيء:

«كانت إحدى المراحل القانونية تعني دائماً إقناع الملك — الذي كان دوره الوطني هو جوهر النظام الأبوي ورمزه، وبما أنه كان يتلقى تقارير شفوية منتظمة من الملكة والأميرة أشرف (وكلتاها ذكيتان نشيطتان

وتتمتعان بمقدرة وكفاءة) فقد كان يلم باستمرار بالرأي والمواقف الدولية وكان لديه هاجس رؤيا إيران كأمة «تقدمية»، لذلك كان يكفي في بعض الأحيان أن يتضح له أهمية العرض بالنسبة للتنمية الوطنية»<sup>(٥٣)</sup>.

أصبحت (منظمة المرأة الإيرانية) وسيلة هامة لعكس صورة الشاه على الصعيد الدولي كرائد لحقوق المرأة في إيران، وعلى الصعيد الداخلي كانت المنظمة تصب بعض طاقات النساء النشاطات في مشاريع محلية، في حين كانت بعض النساء البارزات في نشاطات حقوق المرأة يشعرن بأنهن يحققن بعضاً من الإصلاحات عندما يعطين ملكهن الصورة التي يرغب بها.

ولكن لم يكن مسموحاً على الإطلاق النظر إلى أي إصلاح على أنه نتاج مبادرات من النساء أنفسهن، وعندما بدأت الحكومة في أوائل الستينيات مناقشة إصلاح قوانين الانتخابات، نصح بعض الأعضاء البارزين في حاشية الشاه مجموعة من النساء في (المجلس الأعلى لمنظمات المرأة) بالعدول عن ممارسة أي ضغوط أو محاولات للتأثير لصالح قضيتهن<sup>(٥٤)</sup>. ولكن ما إن قرر الشاه منح المرأة حق التصويت حتى طلب من النساء التعبير عن شدة امتنانهن بأن يشتركن في الاقتراع في الاستفتاء العام لعام ١٩٦٣، وأصبح هذا النمط من الدولة التي تحدد تفاصيل وتواتر الإصلاحات المتعلقة بالمرأة أمراً ثابتاً مفروغاً منه. وتذكر (دولت شاهي) مثلاً أنه حتى عام ١٩٦٣ كانت الدولتان الوحيدتان اللتان كان ممثلهما في لجنة شؤون المرأة بالأمم المتحدة رجلاً هما إيران والسعودية، وقررت الحكومة أن هذا الوضع بات محرجاً وأن من الواجب إرسال امرأة من الآن فصاعداً<sup>(٥٥)</sup>. كما تنبعت (دولت شاهي) منشأ فكرة تأسيس (منظمة المرأة الإيرانية) إلى اهتمام الأميرة أشرف بهلوي بأن العديد من البلدان الأخرى لديها منظمات نسائية يملأين الأعضاء في حين أن إيران ليس لديها أية منظمة<sup>(٥٦)</sup>. ويرجع الفضل في تعيينها كأول سفيرة امرأة (إلى الدائمك) لإيران في عام ١٩٧٦ إلى قرار الحكومة بأنه قد آن الأوان لتعيين سفيرة<sup>(٥٧)</sup>. وذلك لا يعني أننا ننكر وجود قطاع بأكمله من النساء يعمل بكل نشاط من خلال (منظمة المرأة الإيرانية) ومن خارجها، للدفع باتجاه تحقيق إصلاحات، وينطبق ذلك إلى حد بعيد على إصلاحات قوانين الأسرة<sup>(٥٨)</sup>. إلا أن العامل الذي يحدد كيف ومتى يتم إصلاح القانون لم يكن لهم عليه من سلطان، فأني إصلاح مطلوب، مهما كانت أسبابه، لا يُنظر في أمره أبداً إذا لم يكن مدرجاً في قائمة جدول أعمال الحكومة. ففي أواسط السبعينيات مثلاً قامت إحدى النابات وهي بحامية معروفة اسمها (منوشهريان) باقتراح إلغاء شرط حصول المرأة المتزوجة على إذن من

زوجها لاستصدار جواز سفر لها<sup>(٥٩)</sup>. ورفضت الحكومة الاقتراح دون إبداء سبب واضح باستثناء أن الاقتراح لم يصدر عنها وأن توقيته غير مناسب، وقدمت (منوشريان) استقالتها من منصبها، وبفاجأة المرء وهو يقرأ ذكريات العديد من هذه النساء بوجود نمط متكرر ثابت: إذ لم ترد حالة واحدة شعرت من خلالها إحداهن بأن الإصلاحات المقترحة من أجل المرأة اصطدمت بعائق التفكير التقليدي للناس في حين أنهم اشتكوا دائماً من الموقف المميز للحكومة عندما يتعلق الأمر بقضايا المرأة وأشاروا إلى المنظومة على أنها العرقلة الوحيدة الأساسية في وجه إنجاز الأمور وتحقيقها.

لم تكن المعارضة وحدها ترى في التغيرات في وضع المرأة تحت حكم الشاه رمزاً خالياً من المعنى وحسب بل كان رجال بارزون في الدولة من النظام القديم يشاطرونه الرأي في ذلك أيضاً:

« هذه الامتيازات التي أعطيت [للساء]، لم يكن الأمر وكأن هذه الفئة قد شعرت بالحرمان أو انخرطت نتيجة لذلك في أي نضال للتخلص من هذا الحرمان، فلم يكن هناك أي حوار، إذ قرر الشاه أن على المجتمع الإيراني أن يستفيد من ترف المساواة بين الرجل والمرأة بالضبط كما تستفيد البلدان الأخرى؛ كان ذلك ترفاً بالنسبة لمجتمعنا.. ففي إيران حصلت النساء على تلك الامتيازات دون جهد يذكر وكأنها قدمت لهن على طبق من فضة.. لقد أعطيت المرأة حقوقاً أكثر من اللازم<sup>(٦٠)</sup>.

في الفترة الواقعة بين مرحلتين ببناء الدولة أي بين الثلاثينيات والسبعينيات حصلت نقلة هامة في الدلالة الرمزية لقضية حقوق المرأة في إيران، فمكانة المرأة في المرحلة الأولى كانت تعتبر رمزاً لحداثة أمة جديدة ودولة جديدة، وفي المرحلة الثانية أصبحت رمزاً لحداثة الشاه وعطائه التقدمي للمرأة.

## إضفاء الصفة الأخلاقية على مسألة المرأة ونشوء السياسة الإسلامية

تبوأَت المرأة مكانة بارزة مرموقة في عقيدة الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية وفي ممارساتهما كذلك، فهناك في الأدبيات الصادرة حول الإسلام وحول الموقف الإسلامي من المرأة — في المصادر المتعاطفة والمعادية على حد سواء، بما في ذلك بعض ما كتبه شخصياً في السابق — نزعة لتحديد ماهية الإسلام تحمله إلى مجموعة محددة من العقائد مع مجموعة

محددة من المراسيم بشأن المرأة، وتعزو الممارسات الحالية والعقائد السائدة في الحركات الإسلامية إلى تنفيذ هذه المذاهب (٦٢).

كانت هذه النظرة منذ البداية موضع نوعين من الانتقاد: إذا كان التيار السائد حالياً من السياسة الإسلامية وأثره على المرأة مشتقاً من بعض المذاهب الأساسية في الإسلام فلم يسود الآن؟ ولماذا لم يطبق منذ عشرات السنين عندما كانت المجتمعات تقليدية أكثر وملزمة بتعاليم الإسلام التزاماً أشد؟ وتقدم الملاحظات في علم الاجتماع تفسيرات غير مقنعة تماماً بهذا الشأن تقول بأن المدنية اجتذبت ملايين الفلاحين الذين كانوا مرتبطون بأراضيهم سابقاً وجاءت بهم إلى المدن، وإن هؤلاء الوافدين الجدد هم أكثر تديناً وتقليدية، لذلك فتمة دافع جديد للانبعاث الديني، ولكن الحركات الإسلامية الحديثة ليست من الناحية السوسولوجية — حركات قائمة على الشريعة الفلاحية بل هي مدنية من الطبقات المتوسطة والمتوسطة الدنيا في تركيبها. فبالنسبة للنساء مثلاً نجد أكثر دعاة تطبيق الإسلام حماساً وحمية من من خريجات الجامعات. والمشكلة الثانية في مثل هذه النزعات الجوهريّة هي تعددية السياسة الإسلامية التي تتراوح من المواقف الأصولية إلى الإصلاحية العصرية، ويدعي كل من الأطراف المناهضة بالإسلام أن إسلامه هو الإسلام الحق، وبوجود مثل هذا التنوع المختلف من أنواع الإسلام الأساسية، كيف يمكن للمرء التوصل إلى هيمنة واحد منها على الباقي على أساس العقائد المستند إليها؟

نحن نحتاج للتغلب على هذه المشكلة إلى الاقتناع بأن ظهور هذه الحركات الإسلامية ماهو إلا ظاهرة سياسية وليس انبعاثاً دينياً، جاء كرفض سياسي واعٍ للغرب وللنماذج السياسية التي أتت بها (سواء أكانت قومية، اشتراكية، ديمقراطية، برلمانية أو غير ذلك) وآثرت بناء نظام إسلامي بمثابة تحول عن التحديث كمشروع مركزي يهتم المجتمع والسير باتجاه التطهير الأخلاقي وإعادة البناء العقيدية (٦٣).

شهدت إيران بعد عام ١٩٥٣ تدعيم أسس دولة جديدة وإعادة تنظيم سياسة المعارضة تنظيمياً جديداً كلية، وقد أحاط هذا التنظيم الجديد أخيراً بالتجربة الكاملة التي مرت بها البلاد خلال القرن الماضي وأعلن رفضه لها ثم نادى بالانتقال إلى نمط جديد من السياسة تركزت في نهاية المطاف في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ — وأصبح المفهوم الجوهري في هذه السياسة الجديدة هو مفهوم «الانتشاء بالغرب» الذي روج له (جلال علي أحمد). وبهنا هنا أن نؤكد على نقطتين؛ أولاً أن المفهوم قد لقي قبولاً لدى جيل كامل من المتطرفين الإيرانيين الشباب في الستينيات والسبعينيات بغض النظر عن ميولهم الإسلامية

أو العلمانية، وقد قرأ كل معارض كتاب علي أحمد الذي يحمل العنوان نفسه وأعجب به (٦٤).

والنقطة الثانية هي أن هذا المفهوم والعاطفة التي يستثيرها مثل هذا التعبير القوي يعني انفصلاً كاملاً عن السياسة مهما كان نهجها، فالمفهوم لم يُطرح منذ البدء كـ «نقد» للإفراط في التحديث، بل للمشروع بأكمله، وهو لم يعارض مجرد وجود «العتاء السلطوي» للشاه بل اعتبر تجربة البلاد من الحركة الدستورية نفسها مروراً بتجربة الجبهة الوطنية وحزب تودة كسياسة إخضاع واستبعاد، وبكلمة أخرى أصبح هذا المفهوم نبذاً لسياسة الدولة البهلوية وسياسيتها وحسب بل للمعارضة ورجال الإصلاح في القرن الماضي جميعاً.

ربما لم يفلح هذا الرفض الكلي في إذكاء الخيال الشعبي والثقف يمثل الحدة التي أفلح فيها عندما رفض صورة المرأة المفرطة في تقليد الغرب، إذ أصبحت هذه المرأة تحسبدا لكل الشرور الاجتماعية معاً؛ فهي مستهلكة مدمنة للسلع الرأسمالية الإمبريالية الأجنبية، وهي التي تبث الثقافة الفاسدة الغربية، وتقوض النسيج الأخلاقي للمجتمع وهي مخلوق طفيلي لا علاج له على الإطلاق.

فمن هي هذه «المرأة المفرطة في تقليد الغرب»؟ إنها في أكثر صورة خام لها تأخذ شكل امرأة تضع الكثير جداً من المساحيق على وجهها وترتدي ثياباً «أقصر من اللازم» و«أضيق من اللازم» وعلاقتها بالرجال فيها «امخلال أكثر من اللازم» وتضحك بصوت «عال أكثر من اللازم» وتدخن في الأماكن العامة، من الواضح أن هذا الحكم هو حكم شخصي لا موضوعي فهو على الأقل يتبع ما يريته الناظر، وفي حين يعتبر أحد المتعصين إسلامياً أية امرأة غير محجبة امرأة «مفرطة في تقليد الغرب» فقد ينحصر هذا المفهوم بالنسبة لمنطرف علماني في النساء اللواتي أصبحن يعرفن باسم «الدمى المتبرجة للنظام البهلوي»، إلا أن كلا الطرفين كانا راضين عن شجب وإدانة «الانتشاء بالغرب» و«المرأة المفرطة في تقليده» ضمن جوق واحدة، فما هو إذاً الخيط المشترك الذي يجمع هذا التنوع من الولايات؟ يقول شريف ماردين في أثناء مناقشته النمط الذي أصبح شائعاً من الرجال المغالين في محاكاة الطراز الغربي في أدب أواخر القرن التاسع عشر: «إن ما يبدو انتقاداً للمغالة في تقليد الغرب، على أعمق مستوياته ما هو إلا مجرد تحكم اجتماعي وسياسي للمجتمع الإيراني في الستينيات كان مهتماً «الانتشاء بالغرب» كنقد اجتماعي وسياسي للمجتمع الإيراني في الستينيات كان مهتماً أيضاً بالتحكم الاجتماعي قبل أي شيء آخر «فأعراف الجماعة» كانت تختلف بين

التقليديين الإسلاميين والعلمانيين اليساريين المتطرفين . ولكن كانت هناك أرضية مشتركة .  
فأولاً — وربما كانت أهم نقطة — ثمة تقبل مشترك لشريعة الحق الذي تمتلكه الجماعة في  
وضع حدود السلوك الأخلاقي للفرد . ثانياً : على الرغم من أن الحدود الفعلية كانت تختلف  
اختلافاً كبيراً بين طرفي المعارضة السياسية فقد كان هناك خيط يصل بينهما ووجوده يبرر  
الإدانة المشتركة للمرأة المقلدة للغرب : هذا الخيط هو الحفاظ على «الحشمة» كسمة  
مرغوبة في المرأة، وهنا نحتاج إلى العودة إلى أول القرن العشرين لنلقي نظرة على التوتر بين  
«العصرية» و«الحشمة» الذي دمر المرأة الإيرانية منذ ذلك الحين .

لقد أشرت سابقاً إلى صورة المرأة ضمن الخطاب الجديد للحدثة في أول هذا القرن  
على أنه (عصري — لكن — محتشم) ، وأصبحت هذه الأزواجية — ومازالت — مصدراً  
«للانقسام» الثقافي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي للنساء الإيرانيات غير التقليديات<sup>(١١)</sup> .  
إن الحدود الفاصلة بين «العصرية» و«الحشمة» هي بالضرورة أمر يحدده المجتمع وهو مفهوم  
مائع غير واضح يلقي بالمرأة نفسها في حالة من الحيرة الدائمة . ويصبح الحد واضحاً عند  
تخطيه فقط ويجعل من يتخطاه منبوذاً . ولعل بضعة أمثلة توضح هذه النقطة . فلننظر مثلاً  
إلى مفهومين «التقليدي المفرط» و«الانحلال» ، الأول يفترض نفي العصرية والثاني نفي  
الحشمة . فأيمن هو الحد الفاصل بينهما؟ الفاتنة التي لم تتزوج بعد لا يمكنها وضع أي  
مساحيق تجميل في العائلات التقليدية لأن ذلك فيه خروج على «أعراف الجماعة» . وفي  
تلك الأوساط تعتبر الفتاة التي تزجج حواجبا قبل حفل زواجها فاسدة ، أما بالنسبة للبعض  
الآخر فإن ذلك شرط من شروط قبولها كفتاة عصرية وإلا فهي «تقليدية» . وبالطبع فإن  
تساؤل المرأة «ما هي كمية المساحيق التجميلية التي تعتبر معقولة؟ سي طرح مشكلة عويصة  
لا حل لها .

وقد طرحت مشاكل مماثلة حول «اللباس والزّي» . ففي أواخر الستينيات عندما  
أصبحت الملابس القصيرة هي الزّي السائد كان الطول الدقيق للثوب يعتبر مشكلة «حدود  
اجتماعية» : فالثوب الأطول من اللازم يشي بهيئة غير عصرية ، أما الثوب الأقصر من اللازم  
فهو إغواء غير مقبول ، فكيف يمكن لصبية صغيرة أن تعرف كم عدد الستمرات التي  
يعتبرها المجتمع مناسبة تماماً — عصرية ولكن محتشمة — في طول ثوبها؟ وقد أصبح أمر  
الطول المقبول اجتماعياً للثوب واضحاً تماماً عندما انتهك ، إذ تم اغتصاب صبية بثوب «أقصر  
من اللازم» في مكان عام أمام مجموعة من المتفرجين الذين أجمعوا على أنها كانت «تستحق»  
ما حدث .



ربما كان أشد المجالات خطورة هي العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة . فامرأة مثل «فوروغ فروغزاد» التي لم تتجرأ على انتهاك الحدود المشروعة اجتماعياً للعلاقات الجنسية بين المرأة والرجل وحسب بل على التغني بذلك علانية في أشعارها ، أصبحت امرأة منبوذة اجتماعياً حتى بين المثقفين الإيرانيين المتنورين في عصرها ، وبقي الأمر كذلك إلى أن توفيت وأصبحت هذه الخطايا جزءاً من الماضي ولم تبق حية إلا في أشعارها ، عندها فقط أصبح من الممكن الاحتفاء بها كشاعرة عظيمة .

إلا أن مثل هذا الانشقاق عن فكرة استحسان تحكم الجماعة بالسلوك الأخلاقي للفرد يبقى على الحدود الهامشية الثقافية للحياة الاجتماعية في إيران . ولم تطرح نقاشات بالفعل تتناول المشكلات التي تواجهها بعض النساء على أنها مشكلة اختيار الفرد في مقابل التحكم الاجتماعي إلا بعد عام ١٩٧٩ ، أما في الستينيات والسبعينيات فكانت مناقشة كهذه تصنف على أنها أوج التشبه بالغرب والانتشاء به .

ضمن هذا السياق أصبحت جاذبية السياسة الإسلامية الناشئة حديثاً بالنسبة لقطاع بأكمله من النساء الإيرانيات ممن مزقهن هذا التوتر واضحة تماماً . وأصبحت المرأة المناضلة المسلمة النشطة — التي هي في الوقت نفسه فاطمة وزينب<sup>(١٧)</sup> — الحل الرمزي لهذا التوتر .

اكتسبت «مسألة المرأة» في هذا النموذج الإسلامي الجديد وزناً هائلاً لسببين اثنين . الأول : اعتبرت الهيمنة الإمبريالية على المجتمعات المسلمة (العالم الثالث) — ضمن هذا التفكير الجديد الشبيه ببعض المفاهيم العلمانية للعالم الثالث — إنما تم لها ذلك من خلال تفويض دعائم الدين والثقافة لا من خلال السيطرة العسكرية أو الاقتصادية كما طرحت الأجيال السابقة من الوطنيين والاشتراكيين . واعتبر الإفساد الأخلاقي هو الدعامة الأساسية للمخططات الإمبريالية ، وضمن هذا الإطار كان ينظر إلى النساء كأمهات وزوجات على أنهن يحملن عبء مسؤولية ضخمة في زرع الأخلاق الحميدة وبهذا يقرن المصير السياسي للبلد . والسبب الثاني : هو أن الجاذبية الجنسية للمرأة تمارس سلطة هائلة على الرجال وتأخذ من ذلك أساساً لكل النقاشات التي تدعو للفصل بين الجنسين ولغرض الحجاب على المرأة .

إن هذه النظرة الجديدة مطروحة بمنتهى الفصاحة في مقال افتتاحي نشر في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ في صحيفة (Zan-i Ruz) وهي صحيفة نسائية أسبوعية تصدر في طهران ، وقد صيغت في هذه المقالة عدة أسس هامة من هذه العقيدة الجديدة بأسلوب يربط

الواحد من هذه الأسس بالآخر، فالمقالة تبدأ بالتأكيد على أن «أهداف السيطرة» للقوى الاستعمارية في عصرنا هذا تتحقق لا عن طريق القوة بل وبالدرجة الأولى عن طريق تخريب الثقافة. وطرح تحرر المرأة على أنه أحد هذه الأمثلة على ذلك :

«إن الاستعمار كان مدركاً تمام الإدراك للدور الحساس والحيوي الذي تلعبه المرأة في تكوين الفرد والمجتمع البشري، واعتبرها أفضل وسيلة لإلحاق الأمم واستعبادها. لذلك وتحت حجب وذرائع مختلفة مثل النشاط الاجتماعي والفنون والحرية إلخ.. دفع بها إلى الانحلال والاضطراب وجعل منها دمية لا تنسى دورها الإنساني وحسب بل تصبح أفضل أداة لإفراغ الآخرين من إنسانيتهم... في المجتمعات الغربية حيث تسود الرأسمالية... فإن تحرر المرأة لا يعني أكثر من أن تكون حرة في أن تتعري وتبيع نفسها.. في البلدان النامية.. تقوم المرأة دون وعي منها بدور المتواطئ مع تلك القوى في تدمير الثقافة المحلية. طالما تبقى الثقافة المحلية قائمة وماثلة في شخصية وفكر الناس في مجتمع ما لن يكون من السهل إيجاد استعمار سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي في هذا المجتمع... والمرأة هي أفضل وسيلة لتخريب الثقافة المحلية لصالح الإمبرياليين».

من المهم أن نقف هنا ونشير إلى أنه ليس في المقال حتى الآن ما يمكن أن يعترض عليه العديد من النقاد العلمانيين المتطرفين للجمهورية الإسلامية، ربما باستثناء لهجة المقال لا غير. إن هذا التطابق في الرؤيا بين النظام الحالي ونقاده يحتم علينا أن ندرك قوة الأفكار الجديدة التي فرضت على الخطاب السياسي والاجتماعي المعارض في السنوات الأخيرة من حكم الشاه — وهي قوة بقيت مهيمنة دون منازع حتى بعد هزيمة (التوحد في المعارضة) في السنوات العشر التي تلت الثورة. ونحن بحاجة لأن نسأل أنفسنا ما الذي جعل مثل هذا التطابق في الرؤية أمراً ممكناً أصلاً.

تتابع المقالة نقاشها بعرض خصائص المجتمعات الإسلامية بهذه الكلمات :

« في البلدان الإسلامية يكون دور المرأة أشد حساسية، فالإيمان بالعقيدة الإسلامية والثقافة يمنحان الناس في هذه المجتمعات الإيمان والمثل العليا.. والمرأة في هذه المجتمعات مساحة بدرع يقيها ضد المؤامرات التي تحاك للنيل من إنسانيتها ومن شرفها ومن عقبتها. إن هذا الدرع هو في الحقيقة حجابها. لهذا السبب... فإن أول مهمة وأكثرها مباشرة هي نزع

الحجاب .. عندها تصبح المرأة هدفاً للسهام المسمومة للفساد والبغاء والعري والانحلال والتوافه والصغائر . بعدها كانت المرأة تستخدم أداة لتثويبه الثقافة الإسلامية للمجتمع ولحو إيمان الناس وجر المجتمع وراءها نحو الفساد والدمار والانحطاط .

وبعد أن تستعرض المقالة بالتفصيل « الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية » لأثر المرأة على المجتمع الإيراني خلال حكم البهلويين ، تنتقل إلى أهمية الثورة الإسلامية :

« وهنا أذكرنا مجد الثورة الإسلامية في إيران وعمق أغوارها ... واليوم فهمت المرأة المسلمة جيداً ... أن الطريق الوحيدة أمام جعل حضورها الاجتماعي حضوراً صحيحاً وبناء هو في ارتدائها الحجاب والملابس الإسلامية . »

وتصف المقالة الثورة الإسلامية بأنها معجزة يجب أن تشكر النساء المسلمات الله عليها وتحمده لا بالكلمات وحسب بل من خلال « استخدامهن لكل ما وهبهن الله إياه من إمكانيات وموارد لدعم الجمهورية الإسلامية » . ولكي تجعل الصحيفة هذا العطاء والشكر ممكناً تخاطب المقالة — بأسلوب ملتو — السلطات وتطالبها بتسهيل إمكانية اشتراك النساء اجتماعياً في تدعيم أسس هذه المعجزة :

« من الواضح أن حضوراً فعالاً ونشطاً للنساء ... في العديد من المجالات مثل التعليم والمهن الطبية والتعليم العالي أصبح أمراً لا يمكن الاستغناء عنه ، لذلك فعلى من هم في السلطة إعداد المجال لاشتراك المرأة في المجتمع . ويجدر بالمرأة المخلصة الملتزمة تطوير إمكانياتها لكي تكون على أهبة الاستعداد للقيام بالمهام الاجتماعية الهامة والمسؤوليات التي ألقتها الجمهورية الإسلامية على عاتقها . »

ونجد في هذه المقالة أيضاً عرضاً عقائدياً للمراحل المختلفة التي مرت بها مناهج السياسة في الجمهورية الإسلامية بشأن المرأة<sup>(٦٨)</sup> . كانت هناك مرحلتان متميزتان في هذه المناهج بينهما مرحلة فاصلة . في المرحلة الأولى وبعد الآثار العنيفة المباشرة عقب استلام السلطة ، تميزت مناهج السياسة تجاه المرأة بالعزم على تدمير كل ما اعتُبر الإرث الفاسد الذي خلفه الماضي . وتضمن هذا إلغاء العديد من القوانين التي اعتبرت خارجة على الإسلام ، وتبع ذلك إخراج النساء من سلك القضاء والفصل بين الجنسين في الأماكن العامة مثل الحافلات

العامة والملاعب الرياضية وشواطئ الاستجمام ، وحملة فرض ارتداء الحجاب . ويمكن إدراك الأهمية التي أعطيت لفرض الحجاب ولزج مناسب في اللباس من إطلاعنا على المقال الافتتاحي السابق حيث وصف الحجاب بأنه درع واقٍ إن تخلت عنه المرأة تحولت إلى مخلوق فاسد وفتحت أبواب المجتمع على كل الأصعدة للهيمنة الاستعمارية . كانت الفكرة الأساسية في هذه المرحلة هي تطهير المجتمع والنساء ، وبما أن هذا التطهير كان يعني شن هجوم كاسح على جميع ما اكتسبته النساء المدينيات خلال الخمسين سنة الماضية بدا وكأن النظام الجديد يريد أن يدفع بالنساء إلى داخل البيوت ويقصر نشاطهن على أعمال تدبير شؤون المنزل ، كما يتضح من الدور الذي أنيط بالمرأة في بناء المنظومة الجديدة في الدستور الإسلامي الذي صدر في ديسمبر / كانون الثاني عام ١٩٧٩ .

بعد هذه المرحلة الابتدائية كثر الجدل حول دور المرأة في بناء المنظومة الجديدة ، ودار الجدل أساساً حول كيفية إيجاد حل وسط بين عمل المرأة في المنزل ومسؤوليتها الاجتماعية في منظومة إسلامية . إن الأمر الذي حسم الخلاف أخيراً لم يكن تفوق طرف من أطراف الجدل على الآخر ، بل كانت مقتضيات الحرب الإيرانية — العراقية والأعداد الهائلة التي حصدها من الضحايا الذكور في إيران ، وتمت تعبئة النساء في سلسلة من المجالات والأنشطة : فكن يعملن في المطابخ وقاعات الغسيل الضخمة التي تخدم الجبهة ، وعملن كممرضات في المشافي العسكرية ، كما أعطين دوراً مديناً أكبر في العديد من المكاتب الحكومية ، كما أقيمت دور حضانة جيدة نقيضاً للهجوم الأولي الذي شن عليها ونعتها بأنها مؤامرة إمبريالية لفصل الأمهات عن أطفالهن ، وأصبحت هذه الدور تصور على أنها ضرورة اجتماعية يمكن للأُم بفضلها القيام بخدماتها وعملها وهي مرتاحة البال .

ويمكن للمرء أن يتوقع أن النظام الإسلامي إذ احتاج لإدخال عدد أكبر من النساء في للقوة العاملة ومكاتب الحكومة والنشاطات التي تدعم الحرب فإنه سوف يخفف من تشدد أنظمته حول الحجاب وتصلبه بشأن الأسس الأخلاقية للسلوك العام . ولكن ما حدث هو تقبض ذلك تماماً ، فكلما زاد عدد النساء المشاركات في الحياة الاجتماعية كلما اشتدت الضرورة لتطبيق الأسس الأخلاقية لضمان ألا يؤدي الاحتكاك المتزايد بين الرجال والنساء إلى تقويض وتخريب النسيج الأخلاقي للجماعة الإسلامية دون وعي من الطرفين أو إلى فتح المجال لتغلغل المؤثرات الأجنبية ، لذلك شهدنا خلال السنوات العديدة الماضية حملات عدة لاستئصال أبسط ظواهر الإخلال بالأسس الأخلاقية وفي الوقت ذاته طرح رجال مرموقون

من أهل السياسة في النظام مثل رفسنجاني والخاميني ضرورة اشتراك المرأة في المهام الاجتماعية ضمن حدود لا تضر بدورها كأُم وزوجة .

نحن نشهد من خلال كلمات وأفعال الجمهورية الإسلامية أدلة مطلقة وتسخرها مطلقاً لمسألة المرأة ، فمُنذ بداياتها الأولى في أواسط القرن التاسع عشر أصبحت هذه المسألة في إيران (وبقية الشرق الأوسط) تابعة في شكلها تبعية إلزامية للمنافسة الدائرة بين العقائد الحديثة الناشئة والدول الحديثة وبين الولاءات القديمة والتراتبات الاجتماعية . لقد وُلد المفهوم المفعم بالخلافات لفكرة المرأة العصرية ولكن المحتشمة نتيجة رغبة الرجل العصري بوجود امرأة شريكة عصرية ، وأصبحت المرأة التقليدية بالنسبة للرجل التقدمي في القرن التاسع عشر رمزاً للتخلف الاجتماعي ، إلا أن الحدود المرسومة لما هو جديد تحددت مقابل مجموعة أخرى من الرموز : فالتساء أصبح في الوقت ذاته رمزاً لأخلاقية المجتمع وكذلك للإبقاء على الثقافة ؛ وللانسلاخ عن التخلف دون تخطي حدود الأخلاقية الاجتماعية ودون خيانة الثقافة القومية / الإسلامية التي تصاغ ضمنها العقائد الحديثة ثم طرح المهمة المستحيلة : أن تصبح المرأة عصرية ولكن تبقى محتشمة وأصيلة .

كما أصبحت النساء — مع تعزيز الدولة البهلوية هدفاً للتنافس على الولاء حيث أصبح هن أهمية حاسمة بالنسبة لمشروع الدولة للتحويل الاجتماعي من جهة وبقيت أوضاعهن تحتل الصدارة في الدعوة الإسلامية لبناء مجتمع أخلاقي من جهة أخرى . إن هذا التنافس بين الدولة العصرية والإله التقليدي رسم حدود الحيز الضيق الذي حاولت النساء من خلاله القيام بشيء ما من أجل «مسألة المرأة» .

إن هذا الحيز لم يكن في أي بقعة من بقاع الأرض بالضيق الذي هو عليه في إيران — فهو من الضيق بحيث أنه ألغى فعلياً في الجمهورية الإسلامية حيث يتطابق الله والدولة تطابقاً كلياً . إن العاطفة الوجودية التي توجه بها الآن العديديات من النساء الإيرانيات إلى تيار المناذاة بالمساواة بين حقوق الرجل والمرأة لكي تجدد كل منهن مكانها الاجتماعي الخاص بها ، لها ما يقابلها في العاطفة التي أرست من خلالها الدولة الإسلامية نفسها لتصب النساء في قالب صورتها الإلهية ، ولكي تجدد المرأة الإيرانية حيزاً خاصاً بها هي الآن عرضة لعقوب الله والدولة .

## ملاحظات

- ١ — للاطلاع على مناقشة لهذا التحول في نموذج السياسة الإيرانية انظر المقالة التي كتبها بعنوان «Iran's Turn to Islam: From Modernism to Moral Order», The Middle East Journal, Vol. 41 (1987) no. 2. PP. 202-17
- ٢ — للاطلاع على مسح عام لهذه التغيرات راجع :  
 -B. Pakizegi, «Legal and Social Positions of Iranian Women in L. Beck and N. Keddie (eds.) Women in the Muslim World (Cambridge Mass. Harvard University Press, 1978)  
 -Ch.Yatandoust, «The Status of Iranian Women during the Pahlavi Regime» in A. Fathi (ed.) «Women and the Family in Iran» (Leiden: E. J. Brill, 1985)
- ٣ — انظر :  
 Mahnaz Afkhami «A Future in the Past-The «Pre-revolutionary» Women's Movement», in R. Morgan (ed.) Sisterhood is global (Garden City: Anchor Books, 1984).
- ٤ — انظر :  
 L. P. Elwell-Sutton, «Reza Shah the Great: Founder of the Pahlavi Dynasty», in G. Lenczowski, (ed.), Iran Under the Pahlavis (Stanford: Hoover Institution Press, 1978) P. 34
- ٥ — انظر على سبيل المثال المقالة الصادرة بالفارسية عن لجنة تحرير المرأة في إيران، في لندن عام ١٩٧٨ بعنوان : «النضال من أجل تحرير المرأة في إيران»، وأيضاً مقدمة كتاب «الماركسيون، ومسألة المرأة» الصادر بالفارسية عن دار نشر (مصدق) عام ١٩٧٥. وتظهر صيغ أكثر تطرفاً وأخلاقية في العديد من المقالات التي نشرت في السبعينيات في مطبوعات المنظمات اليسارية العلمانية مثل حزب توده والمنظمة الثورية لحزب توده والفدائيين» .
- ٦ — انظر S. Vahed, «Goharshad Uprising», (Tehran Ministry of Islamic Guidance, 1982) بالفارسية .
- ٧ — انظر H. Afshar, «Women, State and Ideology in Iran», in Third World Quarterly, Vol. 7 (1985) no. 2, PP. 256-78
- ٨ — للاطلاع على هذه النقاشات انظر  
 N. Yeganeh, «Women's Struggles in the Islamic Republic of Iran» in A. Tabari, A. and N. Yeganeh (eds.), «In the Shadow of Islam: The Women's Movement in Iran» (Lond: Zed Press, 1982)
- ٩ — للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع نص المحاضرة التي ألقيتها في Harvard Divinity School في ٦ نيسان /أبريل ١٩٨٩
- ١٠ — انظر E. Abrahamian, «Iran Between Two Revolutions» (Princeton University Press, 1982). PP. 124-5
- ١١ — راجع المصدر السابق ص ١٠٣

- ١٢ — انظر M. T. Behar. «A Brief History of Iran's Political Parties» (Tehran: Ilibi Publications, 3rd edn 1978 (1942) PP. viii, xi) (بالفارسية)
- ١٣ — مقتطف في المصدر السابق ص ٣٠٦.
- ١٤ — انظر ابراهيميان (ملاحظة ١٠) ص. ١٤٤.
- ١٥ — انظر A. R. Sadeqipur (ed.) «Collection of Speeches by the Late Majesty Reza Shah the Great» (Tehran: Javidan Publishers, 1968) P. 41 (بالفارسية)
- ١٦ — مقتطف في كتاب (الشاه رضا البهلوي) د. د. ن. ويلبر.
- Willber (Hicksville, NY: Exposition Press, 1975) P. 49
- ١٧ — المصدر السابق ص ١٥٩
- ١٨ — المصدر السابق ص ١٥٤
- ١٩ — ابراهيميان (ملاحظة ١٠) ص. ١٣٦.
- ٢٠ — انظر ملاحظة (١٦) ص. ٢٣٨.
- ٢١ — انظر (ملاحظة رقم ١٥) ص. ١٣٧ — ١٣٩
- ٢٢ — انظر على سبيل المثال:
- «An Analysis of the Socio-Economic Situation of Women in Iran» by National Union of Women.
- الذي يعطي فكرة عن «اليد العاملة النسائية الرخيصة في سوق العمل الاستعماري والرأسمالي النجمي» كأحد أسباب الإجراءات التي قام بها الشاه رضا (من الكتاب المذكور في الملاحظة رقم ٨. ص. ١٤٧)
- ٢٣ — انظر Sh. Akhari, «State Formation and Consolidation in Twentieth-Century Iran: The Reza Shah Period and the Islamic Republic» in A. Bannazizi and M. Weiner (eds.). «The State, Religion and Ethnic Politics: Afghanistan, Iran, and Pakistan» (Syracuse: Syracuse University Press; 1986)
- ٢٤ — إن ذلك مؤشر إلى إخضاع الشاه رضا لكل شيء، بما في ذلك معتقداته الشخصية، لبناء الدولة، لذلك أصدر مرسوماً يقضي بفرض نزع الحجاب للمرأة. وقد سمع يقول قبل صدور المرسوم: «إذا كان من الضروري فعلاً إجراء هذا التغيير، لا يستطيع المرء إيقاف تقدم البلاد. ولكن في هذه الحالة، أعتقد أنه سأطلق أولاً زوجتي» وقد ورد ذلك في (Mehrangiz Dolatshahi) في الشريط رقم ٥، ص. ٢٢. في المقابلة التي أجراها شاه روخ مسكوب في باريس ١٨ / أيار / مايو ١٩٨٤ لصالح مشروع التاريخ الشفهي الإيراني (نسبته إليه فيما بعد ب. م. ت. ش ١) في جامعة هارفارد. وهناك قول آخر مختلف إلى حد ما أورده واحد من أجريت معهم المقابلة لصالح (م. ت. ش ١) وهو محمد بحري الذي حاوره حبيب لازوردي في كان / فرنسا في ٨ آب / أغسطس ١٩٨٢ والذي نقل عن زوجة الشاه رضا (والدة الشاه محمد رضا) قولها أنه عندما جاء الشاه رضا في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٣٦ ليصبحها وهي دون حجاب إلى احتفال عام قال لها: «من الأسهل علي أن أموت ولا أصططح زوجتي دون حجاب بين الأعراب ولكن ليس لدي خيار. فتقدم البلاد يتطلب أن تتحرر النساء وعلي أن أكون أول من يفعل ذلك». راجع الشريط رقم ٩ صفحة ١١.

Deniz Kandiyoti (ed.), «Women, Islam and the State (Philadelphia: Macmillan and Temple University Press, 1991)

للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً حول تركيا .

٢٦ — انظر على سبيل المثال خطابه في حفل التوقيع بتاريخ ٢٥ نيسان /أبريل ١٩٢٦ في كتاب وطير (الشاه رضا) ص ١١٥ .

٢٧ — للاطلاع على تفاصيل أكثر في مناقشة التضارب بين تركيا وإيران انظر :

C. F. Gallagher, «Contemporary Islam: The Plateau of Particularism, problems of religion and nationalism in Iran (New York: American Universities Field Staff Reports, 1966

وأيضاً : «Contemporary Islam: The Straits of Secularism Power, Politics, and Piety in Republican Turkey», Southwest Asia Series, Vol. XV. no. 3 (Turkey) (New York: American Universities Field Staff, 1966)

أنظر أيضاً : R. Pfaff «Disengagement From Traditionalism in Turkey and Iran», in «Western Political Quarterly, Vol. 16 (March 1963) P.8 79-98 and B. Lewis «The Emergence of Modern Turkey» (Oxford: Oxford University Press) 1961

٢٨ — للاطلاع على نقاش موسع حول هذه المناورات الباردة راجع كتاب ابراهيميان (ملاحظة رقم ١٠) ص ١١٨ — ١١٩

٢٩ — للاطلاع على مناقشة مطولة حول جمعيات المرأة والصحف النسائية في هذه الفترة انظر الفصل الثالث من كتاب

E. Sanasarian «The Women's Rights Movement in Iran» (New York: Praeger, 1982).

٣٠ — انظر مثلاً قصائد (م . ايشقي) الشهيرة ضد الإدعاءات الجمهورية لرضا خان :

M. Ishqi, «Collected Works» ed. A. Mushir Salimi, in Persian (Tehran: Amir Kabir, 1971) PP. 277-99.

٣١ — انظر ساناساريان (ملاحظة رقم ٢٩) ص . ٦٩ .

٣٢ — المصدر السابق ص ٧١

٣٣ — انظر ف . آداميات «عقيدة الحركة الدستورية في إيران» (بالفارسية) (طهران، دار بايام ١٩٧٦) ص . ٤٢٦ — ٤٢٩ .

٣٤ — انظر H. E. Chehabi «Modernist Shi'ism and Politics: The Liberation Movement of Iran» أطروحة دكتوراه قدمت في جامعة ييل ١٩٨٦ .

٣٥ — انظر A. Najmabadi «Depoliticisation of a Rentier State. The Case of Pahlavi Iran» in H. Beblawi and G. Luciani (eds) «The Rentier State» (London: Croom Helm, 1987).

٣٦ — انظر مثلاً سرد م . دولت شاهي في (م ت ش ١) شريط رقم ٦ ص ٣ — ٤ حيث تشرح كيف أنها قررت مرة عام ١٩٦٣ أن ترشح نفسها للمجلس فكتبت رسالة عريضة إلى الشاه تطلب منه الإذن لترشح نفسها عن طهران أو كرمنشاه .



- ٣٧ — انظر Gh. R. Afkhami «The Iranian Revolution: Thanatosis on a National Scale» (Washington, D. C.: The Middle East Institute, 1985) PP. 76-77
- ٣٨ — بدأ هذا التحول في دوره وصورته بعد انقلاب عام ١٩٥٣. ويشير Bayne في كتابه «Persian Kingship in Transition», (New York: American Universities Field Staff, 1968, P. 105)
- إلى المحادثات التي تمت مع الشاه حوالي عام ١٩٥٥ التي أكد خلالها «أنا سأحكم». وقد ذكر أن أحد رجال السياسة الأكبر سناً (جمال إمامي) رد مرة قاتلاً «باصحاب الجلالة لا أفهم لماذا تصر على أن تصبح رئيس وزراء!» (م ت ش ١، حسين آزمود في مقابلة حاوره فيها ضياء صدقي في باريس /فرنسا في ٢٤ آذار /مارس ١٩٨٤. شريط رقم ٢ ص ٩٠. ويشير Bayne في الصفحة رقم ١٨٨ إلى أن «الشاه يود أن يكون رئيس وزرائه» في أواسط الستينات.
- ٣٩ — انظر مثلاً: M. R. Pahlavi «Answer to History» (New York: Stein and Day, 1980)
- ٤٠ — انظر M. R. Pahlavi «Towards the Great Civilization» صدر بالفارسية عن (طهران، دار المكتبة البهلوية عام ١٩٧٨) ص. ٨٩.
- ٤١ — انظر G. E. Goodell, «The Elementary Structures of Political Life: Rural Development in Pahlavi Iran» (New York and Oxford: Oxford University Press, 1986) P. 182.
- ٤٢ — المصدر السابق ص. ١٨١
- ٤٣ — المصدر السابق ص. ١٨٣
- ٤٤ — خلال تلك العملية يستبدل الموقف القديم للمواطن حيال الدولة (وهو موقف التجنب) بتبعية كاملة للدولة. ولا يساعد أي من الموقعين على خلق مجال عام من السياسة المفتوحة والحوار والإصلاحات. إن دولة (تمثال سلطة الله) تعتبر «دولة مستقلة عن عالم البشر» (Goodell, P. 153). ويمكن للمرء أن يبتدأ كاملاً مثل هذه الدولة (أو يطيح بها) ولكنه لا يستطيع إصلاحها أو التفاوض معها. لذلك فإن المعارضة لم تستطع أن تعتبر مبادرات الشاه إلى القيام بإصلاحات طرحها المعارضون أنفسهم مثل الإصلاح الزراعي وحق المرأة في الاقتراء وإصلاحات قوانين الأسرة، على أنها إصلاحات. إن اعتراضهم بأنها كذلك سيحيل موافقهم من موقع رفض الدولة إلى موقع التبعية الكاملة للدولة واعتراضهم بها. فليس هناك حل سياسي وسط بين الموقعين.
- ٤٥ — انظر A. Najmabadi «Iran's Turn to Islam: From Modernism to a Moral Order». The Middle East Journal, Vol. 41 (1987) no. 2., PP. 202-17
- ٤٦ — انظر M. R. Pahlavi, «The White Revolution», in Persian (Tehran 1967) and «Answer to History».
- ٤٧ — انظر مثلاً م. ر. بهلوي «رسالة بلدي» بالفارسية (طهران ١٩٦٠) ص. ٤٧٤ — ٤٨٠
- ٤٨ — انظر O. Fallaci, «Interview with History» (New York: Liveright 1976)
- ٤٩ — للاطلاع على بعض هذه المنظمات انظر:
- «The Reminiscences of Farangis Yeganegi» (مقابلة أجرتها مهناز أفخمي) في نوفمبر /نشرين الثاني ١٩٨٣ ص. ١٢ — ٢٠ في مجموعة التاريخ الشفهي لإيران لمؤسسة الدراسات الإيرانية، يديستا

- ميلاند. انظر أيضاً (مهرانمير دولت شاهي) في مقابلة أجراها شاه روح مسكوب في أيار/مايو ١٩٨٤ باريس/فرنسا/(م ت ش ١)
- ٥٠ — انظر (م ت ش ١) دولت شاهي شريط رقم ٤ صفحة ١٥ .
- ٥١ — انظر المصدر السابق ص. ٢٥ .
- ٥٢ — تتبع دولت شاهي منشأ هذا التغير في النمط المهني وفي مواقف نساء الطبقة العليا حيال توظيف الحكومة لنشاطات برنامج (النقطة ٤) — وهو برنامج لمساعدة التنمية شرعت به الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ — في إيران وقد بدأ هناك في أوائل الخمسينيات . وتبعاً لما تقوله دولت شاهي فإن (برنامج النقطة ٤) كان بحاجة إلى نساء يتقن اللغة الإنكليزية وقد استخدموا نساء من الطبقة العليا وأرسلوهن إلى الولايات المتحدة ثم أوكلوا إليهن مناصب تخصصية عالية عند عودتهن إلى البلاد . وقد بدلت هذه العملية من تصنيفات العمل الذي توظف فيه المرأة ومن صورة المرأة في مثل هذا العمل (دولت شاهي، م ت ش ١، شريط رقم ٣ ص. ١٤)
- ٥٣ — انظر كتاب أفخمي (مستقبل ...) ص. ٣٣٣
- ٥٤ — انظر (ملاحظة ٤٩) ص ٢١ — ٢٢ .
- ٥٥ — راجع (م ت ش ١) شريط رقم ٥، ص ٣
- ٥٦ — راجع (م ت ش ١) شريط رقم ٤ ص ٢٢
- ٥٧ — راجع (م ت ش ١) شريط رقم ٨
- ٥٨ — للاطلاع على مسح للتغيرات التي جرت في قوانين/الأمرة في الستينيات والسبعينيات انظر ب. ماكيزيجي و غ. فانانديست كما في ملاحظة رقم (٢)
- ٥٩ — انظر «ذكريات مهناز أفخمي» في مقابلة أجراها (فرشته نورائي) في واشنطن سبتمبر/أيلول ١٩٨٢ في مجموعة التاريخ الشفهي الإيراني في مؤسسة الدراسات الإيرانية بديستا ميلاند .
- ٦٠ — راجع (م ت ش ١) محمد باهر في مقابلة مع حبيب لازوردي في أغسطس/آب ١٩٨٢ في كان/فرنسا، شريط رقم ٩ ص ١٣ . وللإطلاع على ملاحظات مشابهة راجع (م ت ش ١) (حسين آرموده) في مقابلة مع (ضياء صدي) باريس/فرنسا آذار/مارس ١٩٨٤ شريط رقم ٢ ص. ٨ — ٩ .
- ٦١ — آ. الطبري «Islam and the Struggle for Emancipation of Iranian Women» in A Tabari and N. Yaganeh (eds.) «In the Shadow of Islam»
- ٦٢ — للاطلاع على مناقشة هذه النقاط راجع الكتاب الوارد في (ملاحظة رقم ٨) .
- ٦٣ — للاطلاع على مناقشة هذه التحولات السياسية ضمن السياق الأوسع للشرق الأوسط راجع: Amir Arjomand(ed.) «From Nationalism to Revolutionary Islam» (Albany: State University of New York, 1984):
- أما عن إيران فراجع الكتاب في ملاحظة رقم (٤٥) .
- ٦٤ — منذ تبنى الجمهورية الإسلامية لهذا المفهوم، ابتعد العديد من ناقدتي النظام الجديد عن تناوله . ويعتبر علي أحمد في الحقيقة في موقع لا يمسد عليه حيث ينتقل من مكانة البطل المثقف المحلل إلى الشيطان المسؤول عن نشوء وترسيخ الإدارة الفقهية (Theocracy) في إيران .

- ٦٥ — راجع S. Mardin «Super Westernization in Urban Life in the Ottoman Empire in the Last Quarter of the Nineteenth Century», in P. Benedict, E. Tumerlekin and F. Mansur (eds.), Turkey: Geographic and Social Perspectives (Leiden: E. J. Brill, 1974) P. 415
- ٦٦ — انظر F. San'atkar, «Political Marriage of Mujahidini Khalq», in Persian, in: «Nimeye Digar», no 5. 3-4 (Winter 1986) PP. 10-33, and «Feminism and Women Intellectuals», in Persian, in Nazm-i Navin, Vol. 8 (Summer 1987). PP. 56-85
- ٦٧ — تتخذ فاطمة ابنة الرسول وزوجة علي ؑ وزينب أخت الشهيد الحسين حفيد الرسول مثلاً للكمال والنقاء الإسلامي والنضال ومثلاً يُتخذى بالنسبة لـنساء إيران.
- ٦٨ — للاطلاع على مناقشة أوفى للتغيرات التي جرت بعد الثورة بالنسبة للنساء في إيران راجع البحث الذي كتبه بعنوان : «Power, Morality and the New Muslim Womanhood»
- وقدم في ورشة بحث حول النساء والدولة في أفغانستان وإيران والباكستان . وذلك في ٢٠ مارس /آذار ١٩٨٩ في معهد التكنولوجيا في ماساشوستس في مركز الدراسات الدولية .

## فهرس الجزء الرابع

- ٩ ..... مقدمة  
مازي ويلسون
- ١٧ ..... نتائج أزمة قناة السويس في العالم العربي  
رشيد الخالدي
- ٣٧ ..... السلطة السياسية والدولة السعودية  
غسان سلامة
- ٦٥ ..... الثورات الإيرانية في منظور مقارن  
نيكي ر. كيدي
- ٧٩ ..... الحق الديني  
بيناز توبراك
- ١٠٣ ..... معضلة الدولة الإسرائيلية  
ديفيد ماك دوول
- ١٣١ ..... أخطار العصرية والأخلاقية  
المرأة والدولة والعقيدة في إيران المعاصرة  
آفسانة نجم آبادي

### • سلسلة الشرق الأوسط الحديث

---

١- الجزء الأول : طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات  
مع أوروبا ١٧٨٩ - ١٩١٨

٢- الجزء الثاني : التحولات في المجتمع والاقتصاد  
١٧٨٩ - ١٩١٨

٣- الجزء الثالث : بناء الايديولوجية القومية والسياسات  
حتى سنة ١٩٥٠

٤- الجزء الرابع (والأخير): منذ الحرب العالمية الثانية  
١٩٣٩ - ١٩٩٣